

مَجِيبُ السَّدَا
فِي
سِرِّهِ قَطْرِ النَّدَى

للعلمانية

جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاسي المتوفى ٩٧٦ هـ

وهو شرح مختصر على كتاب

« قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى »

لأبي هشام الأنصاري المتوفى ٧٢١ هـ

دراسة وتحقيق

د. مؤمن بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن

أستاذ البحوث والأصناف المسماة في جامعة بيت لحم

الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ

للنشر

تنسيق وفهرسة : مصطفى قرد

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

محيب البدر
سيرة قطر النوى

تنسيق وفهرسة : مصطفى قريش

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

دار النشر
للنشر

الطبعة الأولى - الثانية - الثالثة - هاتفي وفاكس : ٦٥٠٦٥٠٦٨

تنسيق وفهرسة : مصطفى قرد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مَجِيبُ السَّأَلِ فِي سِرِّهِ قَطْرِ السَّيِّدِ

للعلمة

بجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهسي المتوفى ٩٧٢ هـ

وهو مشرح لمؤلفه على كلام

« قَطْرِ السَّيِّدِ وَبَلِّ الصَّدي »

لابن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ

دراسة وتحقيقه

د. مؤمن بن محمد بن عبد الله المريني

أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة بيت لحم

إِذَا لَمْ يَكُنْ الْعِلْمُ فَاتِيَةً

لِلنَّشْرِ



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

* ملخص الرسالة *

«مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى»

لجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ

دراسة وتحقيق

أصل هذا الكتاب رسالة علمية قُدمت إلى جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراة، وقد وفقني الله فيها فنجحت وحصلت على درجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى في ربيع عام ٢٠٠٦م، وكان قد أشرف عليها كل من الأستاذة الدكتورة عفاف محمد حسانين والأستاذ الدكتور ياسر إبراهيم الملاح، وقد شرفني بمناقشتها كل من الأستاذ الدكتور البدر اوي عبد الوهاب زهران والأستاذ الدكتور صبري إبراهيم السيد.

لقد عُنِي هذا البحث بتحقيق كتاب تراثي في النحو والصرف، وكان قد ذاع صيته في زمانه، ألا وهو «مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى»، وهو شرح مميّز مشهور على كتاب آخر طبقت شهرته الآفاق؛ وهو كتاب «قَطْرِ النَّدَى وَبَلُّ الصَّدَى»، فهو متن تعليمي موجز لابن هشام الأنصاري المتوفى عام ٧٦٢هـ، ولأهمية هذا المتن وميزاته فقد انبرى كثير من العلماء لشرحه أو نظمه أو تحشيته، ومن أبرز الشروح التي أقيمت عليه شرح الفاكهي هذا، ولتميّز هذا الشرح وشهرته وشموليته - حتى وُصف بأنه الغاية في الحُسن - قام نخبة من العلماء بشرحه أو التعليق عليه.

وجاء هذا البحث في مقدّمة وقسمين رئيسين:

أما المقدمة فقد بيّنت فيها موضوع بحثي، وسبب اختياره، وخطتي فيه، وأبرز الصعوبات التي واجهتني في إعداده، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها فيه.

وأما القسم الأول فقد خصّصته للدراسة، فجعلتها في تمهيد وفصلين وخاتمة:

أما التمهيد فقد تناولت فيه بإيجاز شديد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن العاشر الهجري الذي شهد انتهاء دولة المماليك وتوسع دولة العثمانيين، وأظهرت أثر ذلك على الحياة الفكرية في هذا القرن خصوصاً.

وأما الفصل الأول فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم الفذ من حيث النسب واللقب والأسرة والنشأة والمسيرة العلمية والمؤلفات والوفاة.

وفي الفصل الثاني درست الكتاب - «مجيّب النّدا في شرح قطر النّدى» - حيث جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولت فيه كتاب «قطر النّدى وبّل الصّدى» من حيث التعريف به وبمؤلفه ومنهجه فيه، إضافة إلى بيان شروح الكتاب الأخرى.

والمبحث الثاني درست فيه الكتاب «مجيّب النّدا في شرح قطر النّدى»، فوثّقت نسبة الكتاب ووضّحت أبوابه، ومصادره، وسمات الشرح، والأصول التي اعتمدها المؤلف فيه، ومنهجه في الكتاب.

وأما المبحث الثالث، فقد أفردته للموازنة بين ثلاثة من الشروح التي أقيمت على متن «قطر النّدى وبّل الصّدى»، وهي شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر النّدى وبّل الصّدى»، وشرح الشربيني «مغيث النّدا في شرح قطر النّدى»، وشرح الفاكهي «مجيّب النّدا في شرح قطر النّدى».

وأما القسم الثاني - وهو قسم التحقيق - فقد جعلته في فصلين، وضّحت في الفصل الأول دواعي التحقيق، ومواضع نسخ الكتاب في مكتبات العالم، ووصفت مخطوطاته الست التي اعتمدتها في التحقيق، ووضّحت المنهج الذي انتهجته فيه، مع بيان الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق، وختمت الفصل بعرض نماذج من نسخ المخطوطة المعتمدة.

واشتمل الفصل الثاني على نص الكتاب «مجيب الندا في شرح قطر الندا» محققاً تحقيقاً علمياً، ثم ختمت هذا الفصل بفهارس فنية بلغت اثني عشر فهرساً توزعت على الموضوعات التالية: الآيات القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والأحاديث الشريفة، والأشعار، وأقوال العرب وأمثالها، والأعلام، والكتب الواردة في متن الكتاب، والمواضع والبلدان، ومسائل الخلاف، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وبعد؛ فإن أبرز النتائج التي جنيتهما من هذا البحث تتمثل في إخراج هذا الكتاب التراثي النفيس في حلة بهية مزينة بتحقيق علمي يوثق النصوص المقتبسة في المتن، ويوضح غوامضه، ويخرج أشعاره وأحاديثه، ويوثق الآيات التي استشهد بها، وهو كتاب أكد البحث على نسبته لصاحبه دون أدنى شك يُذكر.

فإن أصبت في هذا البحث فهو من فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أتى بذلت الوسع والطاقة، والحمد لله أولاً وآخراً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، حمداً يوازي نعمه، ويدفع نقمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المُشْرِف بالشفاعة، المخصوص ببقاء شريعته إلى يوم الساعة، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، أفصح العرب لساناً، وأبينهم نطقاً، وأعظمهم بياناً، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأبرار، وأتباعه الأخيار، صلاة باقية ما دام ليل يعقبه نهار. ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۝٥٥ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۝٥٦﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ﴿٥٧﴾ يَقْفَهُوا قَوْلِي ﴿طه: ٢٥-٢٨﴾.

أما بعد:

فإنَّ تحقيق التراث العربي الإسلامي أولوية توازي ابتكار العلوم، كيف لا؟ وهي التي تزودنا بعدة في التأصيل، وأرضية صلبة ننطلق منها إلى الابتكار والتجديد، وإنَّ تحقيق كتاب في النحو لمسألة مهمة، إذ إنَّ اختيار موضوع جديد للدراسة في النحو هو أمر عسير، يكاد أن يكون صعب المنال حيث لم يبقَ موضوع نحو إلا أُشْبِعَ بحثاً ودراسة، ولما كانت رغبتني أن أواصل البحث في مجال اللغة والنحو فقد عزمت على اختيار مخطوطة في النحو؛ لعلِّي بذلك أُمِيط اللثام عن كنز دفين من كنوز اللغة، وأسهم في إضافة جديد للمكتبة التراثية العتيدة، ومن هنا فقد استمرَّ بحثي عن مخطوطة مناسبة حتى هبَّ الله لي نُسختين من مخطوطة بعنوان «مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى» لجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ، وعندما قرأت عن هذا المؤلف وجدت علامة من أعلام النحو العربي؛ كان يُوصَفُ بسببويه عصره في النحو، وأمَّا كتابه فقد وُصِفَ بأنه الغاية في الحسن، وآتاه من أفضل شروح متن «قطر الندى وبَلِّ الصدى» لابن هشام الأنصاري، بل إنَّ بعض المترجمين رأوا أنه شرح يفوق شرح ابن هشام نفسه لمتن «قطر الندى وبَلِّ الصدى» وبعد استشارة ذوي الاختصاص، وبعد التأكد من عدم وجود

دراسة أو تحقيق لهذه المخطوطة، شمرت عن ساعدي الجد والاجتهاد، وبدأت هذه الرحلة الميمونة متكلاً على الله سائلاً إياه التوفيق والسداد.

وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة «عجيب النّدا في شرح قطر النّدى» أسباب كثيرة، أبرزها:

١- أنّه مخطوط طُبع دون تحقيق طبعة حجرية تكررت مرات، أقربها قبل نصف قرن ونيف، وهو مخطوط يستأهل ألا تخلو منه مكتبة باحث، وبالأخصّ إن كان باحثاً لغوياً.

٢- أنّ هذه الطبعة قد اعترها كثير من الخلط والاضطراب بل وسقط منها أسطر بأكملها، أضف إلى ذلك سوء طبعتها وإخراجها.

٣- أنّ هذا الشرح من أبرز شروح متن «قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام الأنصاري، بل إنّهُ يفوق شرح ابن هشام نفسه في الوضوح والتفصيل والاستدراك كما ذهب إلى ذلك جماعة.

٤- رغبتني الصداقة في أن أكشف اللثام عن كتاب نفيس ذاع صيته في كتب التراجم، وذوى ذكره في المكتبات ودور العلم والعلماء، فرغبت أن أضيف إلى مكتبة التراث شيئاً جديداً نفيساً.

٥- الرغبة في رفع الحجب عن مؤلفه «المكي الفاكهي» من خلال بيان سيرته ونشأته وأسرته ومنهجه ووفاته علماً بأنّ ما جمعه محققو كتبه الأخرى كشرح الحدود النحوية، ومتممة شرح الآجرومية لم يعطوا هذا المؤلف حقّه من الترجمة، وسيجد القارئ ترجمة وافية لهذا العلامة لن يجدها مجتمعة في مكان آخر.

٦- أنّ المكي الفاكهي من أكبر نحاة مكة المكرمة في القرن العاشر الهجري بل هو أكبرهم، وقد تتلمذ على كتابه في مصر قبل وصول المؤلف خلق كثير، فرغبت في إثبات دور مكة المكرمة في العصر العثماني في الإنتاج العلمي عامة، والإنتاج النحوي خاصة.

وأما خطة البحث؛ فقد جعلت أطروحتي في قسمين رئيسيين ومقدمة:
 أما المقدمة فقد أبرزت فيها موضوع بحثي، مبيناً أسباب اختياره، وخطتي فيه،
 وأبرز الصعوبات التي واجهتني فيه، وأهم المصادر والمراجع المعتمدة.
 وأما القسم الأول فقد خصصته للدراسة، وقد جعلته في فصلين وخاتمة:
 أما الفصل الأول فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم الفذ من حيث النسب
 واللقب والأسرة والنشأة والمسيرة العلمية والمؤلفات والوفاة.
 وفي الفصل الثاني درست كتاب «مجيّب النّدا في شرح قطر النّدى»؛ فكانت الدراسة في
 ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولت فيه كتاب «قطر النّدى وبّل الصّدى» من حيث التعريف به،
 وبمؤلفه، ومنهج المؤلف فيه، إضافة إلى بيان شروح الكتاب الأخرى.
 والمبحث الثاني درست فيه كتاب «مجيّب النّدا في شرح قطر النّدى»، ففصّلت في
 نسبة الكتاب وأبوابه، ومصادره، وسمات الشرح، والأصول التي اعتمدها المؤلف فيه،
 ومنهج الفاكهي فيه.

وختمت الفصل بالمبحث الثالث، حيث أفردته للموازنة بين ثلاثة من الشروح التي
 أقيمت على «متن قطر النّدى وبّل الصّدى»، وهي شرح ابن هشام نفسه المُسمّى بشرح
 قطر النّدى وبّل الصّدى»، وشرح الشربيني المُسمّى بـ«مغيث النّدا في شرح قطر النّدى»،
 وشرح الفاكهي المُسمّى بـ«مجيّب النّدا في شرح قطر النّدى».

وأما القسم الثاني - وهو قسم التحقيق - فقد جعلته في فصلين، رسمت في الفصل
 الأول دواعي التحقيق، ومواضع النسخ في العالم، ووصف المخطوطات الست التي
 اعتمدتها في التحقيق، ووضّحت المنهج الذي انتهجته في التحقيق، مع بيان الرموز
 والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق، وختمت الفصل بعرض نماذج من نسخ المخطوطة
 المعتمدة.

واشتمل الفصل الثاني على نصّ الكتاب «مَجِيب النُّدَا في شرح قطر النَّدَى» محققاً تحقيقاً علمياً، ثم ختمت هذا الفصل بفهارس فنية بلغت اثني عشر فهرساً توزّعت على الموضوعات الآتية: الآيات القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والأحاديث الشريفة، والأشعار، وأقوال العرب وأمثالها، والقبائل والجماعات، والأعلام، والكتب الواردة في متن الكتاب، والمواضع والبلدان، والمسائل النحوية، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وأما الصعوبات التي واجهتني فليست بدعاً؛ إذ واجهها كلّ من خاض هذه التجربة، وكابد مرارة التحقيق، ولعل أبرز هذه الصعوبات ما يأتي:

أ - إنّ اعتماد الفاكهي في كتابه على الشرح الممزوج بالمتن، جعلتني في بعض المواطن أقف حائراً في صياغة التركيب فكانت «النقطة» هي من ينقذني من هذه الحيرة حيناً، و«علامتا الاعتراض» تفسّر كثيراً من الغموض في أحيان أخرى، لكنّ الاهتداء إليهما لم يكن بالأمر اليسير.

ب - كبر حجم المخطوطة نسبياً إذ تجاوز مائة وعشرين ورقة، في كل ورقة صفحتان، وقد عالج المخطوط معظم أبواب النحو وبعضاً من أبواب الصرف، وكان لجمع الفاكهي الآراء المختلفة في المسألة تصريحاً أو تلميحاً مزيد من البحث والتحقيق.

ج - اقتصار المصنّف في بعض الأحيان على جزء بيت دونها إشارة إلى أنّه شعر، مما زاد في صعوبة تخريج الشواهد النحوية الشعرية، وكذا الحال في الآيات القرآنية فلم يكن يضع أي إشارة إلى أنها آية، وكان يكتفي من الآية بكلمتين أو ثلاث كما هو في باب حروف العطف.

د - كثرة الاقتباسات من علماء مبرزين كالفارسي وأبي حيان وابن مالك دونها إشارة إلى اسم الكتاب، مما تطلّب جهداً كبيراً في مراجعة أمانات الكتب لتوثيق النقول ونسبتها إلى أصحابها.

وأما الدراسات السابقة، فلم تقم دراسة - فيما أعلم على هذا الكتاب، بل إن هذا الكتاب كان قد طُبِعَ مرات عدة آخرها في عام ١٩٥٣م، وذلك على هامش كتاب بعنوان «حاشية يس الحمصي على مجيب الندا»، ولم يُفرد بالطباعة مطلقاً، ويُشار هنا إلى أَنَّ محققي كتب الفاكهي الأخرى، ومنها «شرح الحدود النحوية» و«شرح متممة الأجرومية للزعيني» و«حدود النحو» كانوا قد ترجموا للفاكهي ترجمة موجزة.

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدتها فقد تنوّعت بين كتب اللغة والنحو والصرف والتفسير والقراءات والحديث والتاريخ إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية، وسأعرض عن التمثيل عليها مكتفياً بالإحالة إلى فهرس المصادر والمراجع الوارد في نهاية الكتاب.

ذلك هو عملي في هذا البحث، فإن أصبت فذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أني حاولت واجتهدت، وما في الوسع والطاقة بذلت، واستغفر الله للذنبي، وأسأله أن يُقِيلَ عثرتي، ويغفر زلّتي، ويغسل حوبتي، وأن يتجاوز عني الخطأ والخلل، ويوفّقني في القول والعمل، ولا أنسى مقولة العباد الأصفهاني: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٨٢].

الباحث

مؤمن عمر محمد البدارين

السموع / الخليل / فلسطين الأبية

بتاريخ: الثاني من محرم الحرام من عام ١٤٢٦هـ

الموافق: ١ / شباط / ٢٠٠٦هـ.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول

الدراسة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

ترجمة المكّي الفاكهيّ

- مؤلّف كتاب «مُجيب النّدا في شرح قطر النّدى» -

أ - اسمه ونسبه

ب - مولده ونشأته

ج - لقبه ومن شاركه بهذا اللقب

د - أسرته

هـ - شيوخه وتلاميذه

و - منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه

ز - آثاره ومؤلفاته

ح - وفاته

الفصل الثاني

المبحث الأول: متن «قطر النّدى وبّل الصّدى»، وترجمة مؤلّفه.

أ - التعريف بابن هشام مؤلّفه

ب - منهج ابن هشام فيه

ج - شروح قطر النّدى

المبحث الثاني: دراسة كتاب «مُجيب النّدا في شرح قطر النّدى»

أ - نسبة الكتاب

ب - أبواب الكتاب

ج - مصادر الفاكهي في «مُجيب النّدا»

د - خصائص الشرح

هـ - منهج الفاكهي فيه

و - شروح كتابه

المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر النّدى

أ - شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر النّدى وبل الصدى»

ب - شرح الشربيني «مغيث النّدا في شرح قطر النّدى»

ج - شرح الفاكهي «مُجيب النّدا في شرح قطر النّدى»

الخاتمة

الفصل الأول

ترجمة مؤلف كتاب

«محبب النداء في شرح قطر الندى»

أولاً: اسمه ونسبه:

هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد ابن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين المكي الفاكهي^(١).

وقد اختلف أصحاب التراجم في تسميته، فجاء في كشف الظنون أنه: «الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد الفاكهي»، وجاء في إيضاح المكنون أنه: «أحمد بن عبد الله ابن علي»، وجاء في معجم المطبوعات أن لقبه «عفيف الدين أو جمال الدين»، وجاء في الأعلام: «عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهي».

وجميع هذه الاختلافات غير صحيحة، ويشهد لذلك نسب والده وجدّه وأشقائه التي سترد خلال هذا الفصل.

ثانياً: مولده ونشأته ورحلاته:

وُلد صاحبنا عام تسع وتسعين وثمانمائة (٨٩٩هـ) في مكة المكرمة، ونشأ بها وتعلّم على أسيائها، ثم رحل إلى مصر فأقام فيها مدة، ولا تسعنا مصادر ترجمته بما عمله في مصر وكم أقام فيها؟^(٢).

(١) انظر ترجمته في: النور السافر ص ٢٧٧، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٦، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، و٢/ ٢٠٢، وهدية العارفين ١/ ٤٧٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٢/ ١٤٣١ - ١٤٣٣، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٩٦.

(٢) انظر: النور السافر ص ١٣٨، وهدية العارفين ١/ ٢٤٥، والأعلام ١٩٣.

ثالثاً: لقبه، ومن شاركه فيه:

- هو المكّي؛ لأنه ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، ثم مات فيها، وشاركه في هذا اللقب كثيرون.

- وهو الفاكهيّ؛ وهذه نسبة إلى الفاكة وبيعها^(١)، والبعض يقول «الفاكهانيّ»، وهو خطأ أشار إليه الصفدي^(٢).

وأما من شاركه في لقب «الفاكهيّ المكّي» فهم قسمان: من شاركه في اللقب الأول فقط، ومن شاركه في اللقبين معاً.

أ- من كان لقبه «الفاكهيّ»:

١- موسى بن إبراهيم بن كثير المديني الفاكهيّ، تابعي محدّث^(٣).

٢- أبو عمار زياد بن ميمون الثقفي الفاكهيّ، تابعي واهي الحديث^(٤).

٣- علي بن الحسن الحافظ أبو الفضل الهمداني المعروف بـ «ابن الفاكهيّ المحدث»، المتوفّي سنة ٤٤٧ هـ، مصنّف كتاب «الألقاب»^(٥).

٤- عثمان بن نصر الداراني الدمشقي الفاكهيّ، عالم في الحديث، توفّي سنة ٧٥٦ هـ^(٦).

٥- ضياء بن محمد بن نصر الله الفاكهيّ، فقيه محدّث أشتهر ببيع السفرجل، توفّي

سنة ٧٧١ هـ^(٧).

(١) انظر: الأنساب للسمعاني ٢٣٢/٩-٢٣٣، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٤٠٩/٢، ولب

اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ٤٠٩/٢، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٢٣٥٢.

(٢) انظر: تصحيح التصحيح وتحرير التحريف ص ٨٢.

(٣) انظر الأنساب ٢٣٣/٩.

(٤) انظر: المرجع السابق في المكان نفسه.

(٥) انظر: هدية العارفين ١/٦٨٨.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ١/٣٤١.

(٧) انظر: المرجع السابق ١/٢٥٦.

ب - من كان لقبه «المكّي الفاكهي»:

- ١- أبو عبد الله محمد بن إسحق بن العباس المكّي الفاكهي المتوفى سنة ٢٧٢هـ، له كتاب في التاريخ بعنوان «تاريخ مكة»، وهو كتاب مطبوع.^(١)
- ٢- الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس المكّي الفاكهي، روى عنه الحاكم والبيّار، وله تصانيف في أخبار مكة، توفي سنة ٣٥٣هـ.^(٢)
- ٣- أفراد أسرته وهم جدّه والديه وعمّه وأشقائه، وسيرد ذكرهم في المحور التالي.

رابعاً: أسرته:

وُلد المكّي الفاكهي من أسرة عريقة علا شأنها في علوم العربية والفقه بدءاً بجدّه والديه وعمه وانتهاء بأشقائه؛ فهو من بيت علم وتقى وورع، كيف لا وهم حفظة القرآن الكريم؟! وتلمذوا على شيوخ الحرم المكّي الشريف في ميادين اللغة والفقه والتفسير والحديث، أما أمّه فهي جارية حبشية، ولما ولدته أصبحت «أم ولد» فحظيت بالحرية، وأصبحت إحدى زوجات أبيه.

وفيما يأتي ترجمة موجزة لأفراد أسرته:

- ١- جدّه: هو نور الدين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأصل المكّي الشافعي، ولد في عام ٨٣٦ هـ بمكة ونشأ فيها، فحفظ القرآن والألفية والشاطبية وغيرها من المتون، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها. من شيوخه العلم البلقيني والمناوي والمحلي وغيرهم كثير، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء بالمسجد الحرام، وكان طلق العبارة بحثاً نظاراً إذا نظم ونثر، وقد تُوفي بمكة سنة ٨٨٠هـ.^(٣)

(١) انظر: كشف الظنون ص ٣٠٦، وهدية العارفين ٢/ ٢٠، ومعجم المؤلفين ٩/ ٤٠.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥.

(٣) انظر: الضوء اللامع ص ١١٢٩.

٢- عمّه: هو ضيف الله أبو السعادات محمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر الفاكهي المكيّ، وُلد بمكة سنة ٨٦٤ هـ، ونشأ بها وحفظ القرآن وكثيراً من متون الحديث والفقه واللغة، وتلمذ على أبرز علماء مكة ومشايخها، وتوفي بمكة سنة ٨٩٣ هـ^(١).

٣- والده: هو الشهاب أحمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر الفاكهي المكيّ المصري الشافعي، ابن أخت السراج، وُلد بمكة سنة ٨٦٨ هـ، ونشأ بها، وكان عالماً نحويّاً محدثاً، تلمذ على أيدي علماء الحجاز والقاهرة، منهم السخاوي وابن فهد، وكان قد رُزق بجملة من الأولاد أنجبهم عبد الله من حبشية، والباقون من مكّة ومدنيّة، وهم: عبد القادر، وأبو السعادات محمد، وعمر. وكلّهم اشتهر بعلم خلا عمر^(٢)، توفي بمكة سنة ٩٣٦ هـ^(٣).

٤- إخوته: كان للمكيّ الفاكهيّ ثلاثة إخوة برز اثنان منهم في العلم والحفظ؛ وهما:

أ- الإمام عبد القادر بن أحمد بن نور الدين علي المكيّ الفاكهيّ الشافعي، وُلد بمكة سنة ٩٢٠ هـ، عالم فقيه لغوي مفسّر كثير التصانيف حتى شُبّه بالسيوطي في كثرة تأليفه، من مصنفاته: مناهج الأخلاق السنية في مباحج الأخلاق السنية^(٤)، وشرحان على البداية للغزالي، وغيرها كثير. وكانت وفاته بمكة سنة ٩٨٢ هـ^(٥).

ب- الإمام أبو السعادات محمد بن أحمد بن نور الدين علي المكيّ الفاكهيّ الحنبلي الشافعي، ولد بمكة سنة ٩٢٣ هـ، عالم موسوعي، فقيه محدث لغوي قارئ، تلمذ على ابن حجر الهيتمي، وأبي الحسن البكري وعلى كثير غيرهما. من مصنفاته: نور الأبصار شرح مختصر الأنوار في الفقه^(٦)، ورسالة في اللغة. تُوفي بالهند سنة ٩٩٢ هـ^(٧).

(١) انظر: المرجع السابق ص ٢٢٨٧

(٢) انظر: المرجع السابق ص ١٠١، والنور السافر ص ٢٦٦، وشذرات الذهب ٨/٣٦٦.

(٣) انظر: النور السافر ص ١٧٥، وكشف الظنون ص ٩١٨، و١٨٤٥، والكواكب السائرة ٣/١٦٩، وهديّة

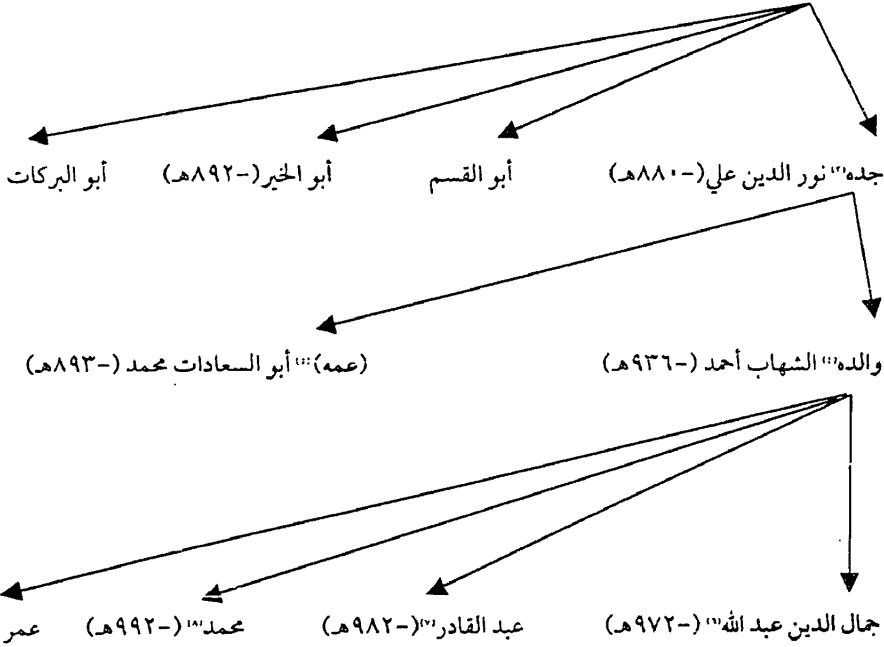
العارفين ١/٥٩٨، والأعلام ٤/١٦١.

(٤) انظر: النور السافر ص ٢٠٠، وهديّة العارفين ٢/٢٥٧، والأعلام ٤/١٦١، ومعجم المؤلفين ٨/٢٩٨.

قال العيدروس في ترجمة أبي السعادات: «ومن العجائب أنّ المشايخ الثلاثة هو وأخواه الشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر كانوا كلهم أهل فضل وعلم، وكل واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين، فكان أولهم موتاً الشيخ عبد الله وآخرهم موتاً الشيخ محمد صاحب الترجمة رحمه الله تعالى، آمين»^(١).

- شجرة نسب الفاكهي -

محمد الأكبر^(٢) (-٨٥٣هـ) بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين الفاكهي والد جدّه.



(١) انظر: النور السافر ص ٢٠١.

- (٢) عالم حافظ موسوعي .
- (٣) عالم حافظ موسوعي .
- (٤) عالم حافظ موسوعي .
- (٥) عالم حافظ موسوعي .
- (٦) عالم حافظ موسوعي .
- (٧) عالم حافظ موسوعي .
- (٨) عالم حافظ موسوعي .

خامساً: شيوخه وتلامذته:

مع كثرة تنقل المكيّ الفاكهيّ ورحلاته بين الحجاز ومصر وتعدّد مشايخه إلا أنّ كتب التراجم قد أغفلت أسماءهم واقتصرت على القول بأنّه درس على أيدي والده الشهاب أحمد الفاكهيّ وعلى شيرخ الحرم المكيّ الشريف دون أن تُسمّي أيّاً منهم.

أما تلامذته فمع كثرة إلقائه للدروس، وانتشار كتبه في مصر والحجاز إلا أنّ كتب التراجم قد أغفلت ذكر أسماء تلامذته عدا تلميذ واحد، وإليك ترجمة مختصرة له:

هو عبد الرحيم بن أبي بكر بن حسان المكيّ الحنفيّ، وهو إمام عالم فقيه محدث نحويّ موسوعيّ، وُلد بمكة ونشأ بها وحفظ القرآن وأخذ عن شيوخ الحرمين منهم سيويه زمانه عبد الله الفاكهيّ والعلامة ابن حجر الهيتميّ والشيخ تقي الدين بن فهد وغيرهم، وقد توفّي بمكة عام ١٠١٤ هـ.^(١)

سادساً: منزلته العلميّة وأقوال العلماء فيه:

يُعَدّ عبد الله الفاكهيّ من كبار علماء مكة وأشهرهم في عصره، ومما يدلّ على ذلك النعوت التي وُسم بها، وكذلك ما وُسمت به كتبه.

والذي يدلّ على مكانته العلميّة طائفة من الأدلة:

١. أنّه بدأ التّأليف في صغره، حيث لم يتجاوز عمره ثمانية عشر عاماً عندما ألفه، ويشهد لذلك ما حُكي أنّه حضر في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ «شرح القطر» على بعض المشايخ، فأشكّل عليهم بعض العبارات فيه فحلّها الفاكهيّ وذكر أنّه الشارح، فلم يصدّقه لحدّاته سنّه حتى أقام البيّنة على ذلك، وشهد له بذلك من كان هناك من أهل مكة.^(٢)

٢. أنّ كتب التراجم وسمته بألقاب تشهد برسوخ قدمه منها: الشيخ العلامة، والشيخ الإمام العلامة، والإمام العالم العلامة، والعلامة العمدة الفهامة، والشيخ الإمام والليث الهمام، ووحيد دهره وفريد عصره.

(١) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٥٧٤.

(٢) انظر: النور السافر ص ١٣٨، شذرات الذهب ٨/ ١٢٠.

٣. ما وُسمت به بعض كتبه من نعوت تدل على نضج صاحبها وتفوّقه على أقرانه، منها^(١): «أنه أجاد فيها (أي تتمة شرح الآجرومية للرّعيني) كلّ الإجادة». «وشرح على قطر ابن هشام في غاية الحسن». «واستنبط حدودا في نحو كراسة، ثم شرحها، ولم يُسبق إلى مثل ذلك». «أما أقوال العلماء فيه؛ فأبرزها ما يأتي:
- قال العيدروس^(٢): «وبالجملة فإنّه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان آية الله، حتى قيل إنّ سيّويه عصره».
- قال الشيخ جار الله بن فهد^(٣) في والد الفاكهي: «ورُزق الشهاب أحمد جملة من الأولاد أنجبهم عبد الله...».
- قال المحبّي^(٤) في ترجمة عبد الرحيم بن أبي بكر حسان (تلميذ الفاكهي): «وأخذ عن شيوخ الحرمين منهم سيّويه زمانه عبد الله الفاكهي».
- سابعاً: آثاره ومؤلفاته^(٥):
١. «مجيب النّدا في شرح قطر النّدى»، وهو موضوع التحقيق وسيأتي الكلام عنه.
٢. «حدود النحو» وقام بتحقيقه الدكتور عبد اللطيف العبد، وطُبع ضمن كتاب (الحدود في ثلاث مسائل) ونشرته دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨. وقد جاء في هذا الكتاب بياضة وسبعة وأربعين حدّاً، وكانت حدوده موجزة واضحة، وتقسيماته منطقية، يقول في مقدّمته:

(١) انظر: النور السافر ص ١٣٨، شذرات الذهب ٨/ ١٢٠.

(٢) انظر: النور السافر ص ١٣٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٠١.

(٤) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٥٧٤.

(٥) انظر: النور السافر ص ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، وهديّة العارفين ص ٤٧٢، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

«... وبعد؛ فقد سألتني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المختارة المستعملة في علم النحو وما ضُم إليه، فأجبت إلى سؤاله وشرعتُ فيه مقتصرًا على ذكر الحدود، مستمدًا من الله التوفيق»^(١).

٣. «شرح كتاب الحدود في النحو»، وقام بتحقيقه الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، وهو شرح لكتابه السابق ذكره «حدود النحو»، وطبعته دار التضامن في القاهرة في العام ١٩٨٨ م.

٤. «الفواكه الجنية على متممة الآجرومية في علم العربية»، وهو كتاب شرح فيه الشيخ عبد الله الفاكهي كتاب «متممة الآجرومية» للحطاب الرعيني المتوفى سنة ٩٠٢ هـ و«الآجرومية» متن مختصر مشهور في النحو لأبي عبد محمد الصنهاجي المعروف بابن آجروم المتوفى (٧٢٣ هـ)، وقد قام بتحقيق «الفواكه الجنية» الشيخ محمود محمد نصار، وطبعته دار الكتب العلمية في العام ٢٠٠٤ م، ويقع الكتاب في نحو (٣٥٠) صفحة من القطع المتوسط.

٥. «كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للحريري»، وقد طبعته المطبعة الميمنية في مصر عام ١٣٢٧ هـ.

٦. «شرح الآجرومية»: ذكره العيدروس في النور السافر، والدمشقي في شذرات الذهب.

٧. «حسن التوسل في آداب أفضل الرسل»، وقد طُبع الكتاب بهامش «الإتحاف بحب الأشراف» للشيخ عبد الله الشبراوي وذلك في مصر عام ١٣١٣ هـ، وطُبع مرة أخرى في المطبعة الميرية في مكة عام ١٣١٦ هـ، وذلك على هامش «خلاصة الوفا في أخبار المصطفى».

ثامناً: وفاته:

أجمعت كتب التراجم^(٢) التي اشتملت على ذكره أنه تُوِّفَ بمكة المكرمة عام ٩٧٢ هـ (الموافق ١٥٦٥ م) رحه الله رحمة واسعة، وكان عمره عندئذ يقارب ثلاثة وسبعين عاماً.

(١) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٤٧.

(٢) انظر: النور السافر ص ٢٧٧ و ٣٧٨، وكشف الظنون ص ١٣٥٢، وشذرات الذهب ٣٦٦/٨، وهديّة العارفين ١/ ١٤٥ و ٤٧٢، وإيضاح المكنون ١/ ٣٦٩، ٢/ ٢٠٢، ومعجم المطبوعات العربية والعربية ص ١٤٣٢، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

الفصل الثاني

المبحث الأول: التعريف بمتن «قطر الندى وبل الصدى»، وترجمة مؤلفه.

المطلب الأول: التعريف بمؤلفه ابن هشام.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام في «قطر الندى وبل الصدى».

المطلب الثالث: شروح قطر الندى.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب «موجب النداء في شرح قطر الندى».

المطلب الأول: نسبة الكتاب.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وأبوابه.

المطلب الثالث: مصادر الفاكهي في «موجب النداء»

المطلب الرابع: خصائص الشرح «موجب النداء...».

المطلب الخامس: منهج الفاكهي النحوي من خلال «موجب النداء».

المطلب السادس: شروح «موجب النداء».

المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر الندى.

أولاً: «شرح قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام الانصاري.

ثانياً: «مغيث النداء إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني.

ثالثاً: «موجب النداء في شرح قطر الندى» للمكي الفاكهي.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦.

❖ أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، نحوي لغوي مفسر^(١).

❖ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نمير المعروف «بابن السراج» (ت ٧٤٩هـ)، كان مقرئاً بارعاً صاحب قراءات^(٢).

٣- تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن هشام خلق كثير، من أبرزهم:

❖ ابن الملاح الطرابلسي (ت ٧٦٥هـ)^(٣)

❖ ابنه «محب الدين» (ت ٧٩٩هـ)^(٤)

❖ سراج الدين بن الملقن (ت ٨٠٤هـ)^(٥)

❖ عز الدين بن جماعة (ت ٨١٩هـ)^(٦)

٤- وفاته:

توفي ابن هشام سنة ٧٦٦هـ بالقاهرة رحمه الله.

٥- مؤلفاته^(٧):

تنوعت مؤلفات ابن هشام وكانت في عمومها تختص بعلمي النحو والصرف، وما يلحق ذلك من شواهد نحوية وقرآنية، وهي مؤلفات حظيت بالتحقيق والطباعة في وقت مبكر، وقد عرضت هذه المؤلفات في ثلاث مجموعات كما يأتي:

(١) انظر: المرجع السابق ٢١/٣.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٤/٣٥٠، وبغية الوعاة ١/٢٠.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/٢٠٩، وشذرات الذهب ٦/٢٠٦.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/١٤٨، حسن المحاضرة ١/٢٣٧.

(٥) انظر: الضوء اللامع ٦/١٠٠، والبدور الطالع ٥٠٢.

(٦) انظر: الضوء اللامع ٧/١٧١.

(٧) انظر: ابن هشام الأنصاري ص (١١-٣٨٦)، وشرح البصري ص ٢٧-٢٨.

أ- المطبوع منها:

- ١- اعتراض الشرط على الشرط، وقد حققه عبد الفتاح الحموز، وطبعته دار عمار في عمان.
- ٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقد حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعته غير دار نشر.
- ٣- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، وقد حققه عباس مصطفى الصالحي، وطبعته دار الكتاب العربي.
- ٤- الجامع الصغير في النحو، وقد حققه محمد الهرميل، وطبعته مكتبة الخانجي.
- ٥- شرح جبل الزجاجي، وقد حققه علي محسن عيسى جاد الله، وطبعته عالم الكتب.
- ٦- شذور الذهب، وشرحه، وقد حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد طُبِعَ مراراً.
- ٧- شرح قصيدة بانت سعاد، وقد حققه محمود حسن ناجي، وقد طبعته مؤسسة علوم القرآن في دمشق.
- ٨- القواعد الصغرى، وقد حققه حسن إسماعيل مروة، وطبعته مكتبة سعد الدين في دمشق.
- ٩- شرح قطر الندى وبل الصدى، وقد حققه غير واحد أشهرهم محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع مراراً.
- ١٠- شرح اللوحة البدوية في علم اللغة العربية، وقد حققه هادي نهر، وطبعته جامعة بغداد.
- ١١- المسائل السفرية في النحو، وقد حققه حسن إسماعيل مرة، وطبع مع كتاب «القواعد الصغرى» السابق ذكره.

- ١٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وقد حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وأعاد تحقيقه مازن المبارك، وقد طبع مراراً.
- ١٣- نزهة الطرف في علم الصرف، وقد حققه أحمد عبد المجيد هريدي، وطبعته مكتبة الزهراء في القاهرة.
- ١٤- القواعد الكبرى أو «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وقد حققه رشيد العبيدي، وطبعته دار الفكر، ثم أعاد تحقيقه علي فوده نيل، وطبعته جامعة الرياض.
- ١٥- موقد الأذهان وموقظ الوسنان، وقد حققه حسن إسماعيل مروة، وطبع مع كتاب «القواعد الصغرى» السابق ذكره.
- ١٦- مجموعة من الرسائل النحوية المحدودة، التي تناول فيها قضية جزئية أو شاهداً نحويّاً^(١).

ب- المخطوط منها:

- ١- مختصر «الانصاف من الكشف لابن المنير»، وقد أثبت (علي فودة)^(٢) أن هذه المخطوطة ليست لابن هشام بل لعلم الدين العراقي، وساق على ذلك أدلة قوية. وله نسخة بمكتبة دبلن برقم (٧٩١)، ودار الكتب المصرية برقم (١٦٧ تفسير)، ومكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس.
- ٢- «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»، وهو شرح شواهد «كتاب اللمع لابن جني»، وموجود في مكتبة دبلن، وقد أثبت (علي فودة)^(٣) أن هذا الكتاب مختصر عن (الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي، ومن ثم فهو من الكتب المنسوبة خطأ أو ادعاء لابن هشام وهو منها براء.

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ١٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٣٤٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٢٩.

٣- «رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم»، وهي مخطوطة موجودة في برلين.

٤- «رسالة في انتصاب لغة وفضلاً، وإعراب خلافاً وأيضاً وهلمّ جرا»، موجود في مكتبة برلين وليدن ودار الكتب المصرية.

٥- «شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية»، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة برلين.

ج- المفقود منها:

١- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل على شرح التسهيل لأبي حيان.
٢- حاشية على التسهيل لابن مالك أو «حواشي التسهيل»، وقد أكثر خالد الأزهرى من النقل عنه.^(١)

٣- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة. ذكره السيوطي.^(٢)

٤- التذكرة، نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر.^(٣)

٥- شرح الشواهد الصغرى، ذكره السيوطي.^(٤)

٦- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.^(٥)

٧- حواشي الألفية، نقل عنها خالد الأزهرى في شرح التصريح.^(٦)

٨- شرح التسهيل، وقد أشار إليه ابن هشام في شرح اللمحة البدرية.^(٧)

(١) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢.

(٢) انظر: شرح التصريح ٣١/١، ٦٥، ٦٧.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٤/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٤) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٤/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٤/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٩٩/٢.

(٧) انظر: شرح التصريح ٣٣٠/١، وبغية الوعاة ٦٩/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٨) انظر: شرح اللمحة البدرية ١١٥/١، وبغية الوعاة ٦٢/٢، وكشف الظنون ١٥٤/١، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام في «قطر الندى وبل الصدى»:

أ- تعريف بالكتاب:

هو مقدمة أو متن صغير يقع في تسع وعشرين صفحة من القطع الصغير^(١)، وكان ابن هشام قد ألفه للمبتدئين في النحو، فجاء موجز العبارة، صالح الحفظ، جامع الأسس، ولشدة اختصارها فقد أثارت العلماء على مرّ العصور، لشرحها وفتح إغلاقها، وتوضيح مشكلها، وتبسيط تركيبها، وتفصيل مجملها، بل إن ابن هشام نفسه لمس هذا بما حداه إلى شرحها، ويشهد لذلك ما جاء في مقدمة شرحه للقطر؛ فقال: «وبعد: فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ«قطر الندى وبل الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة لنقايها، مكّملة لشواهداها، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»^(٢).

ب- موضوع الكتاب وتبويب:

اقتصر ابن هشام - رحمه الله - في «قطر الندى» على مباحث النحو ولم يأت إلا بشيء يسير من مباحث الصرف كأنواع المشتقات، والوقف، وهزمة الوصل^(٣).

أما تبويب موضوعاته فقد انتهج ابن هشام فيها طريقة ابن مالك في الألفية وشرّاحها، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في أبواب يسيرة كما في باب «الفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم، وأدوات جزمه ونصبه» وذلك في أعقاب الإعراب بالعلامات الفرعية، في حين ورد هذا الباب في أواخر أبواب الألفية. ومما خالف فيه الترتيب المؤلف أيضاً تقديمه للمنادى عقب المفعول به مباشرة، في حين أورده ابن مالك عقب مبحث التوابع. وهناك اختلافات يسيرة أيضاً لكنها بمجملها لا تؤثر في الترتيب العام الذي يتشابه مع تبويب ألفية ابن مالك وشرحها في معظم المواضع^(٤).

(١) انظر: قطر الندى وبل الصدى، طبعة البابي الحلبي و أولاده بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

(٢) انظر: شرح قطر الندى، ص ٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٢٥ - ٣٣٣.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ٩٥.

وسياتي تفصيل طريقة ترتيبه للأبواب في المبحث الثاني عند الحديث عن أبواب «محيب الندى»^(١).

ج- أهم خصائصه^(٢):

١- الاختصار، ولشدة اختصاره أردفه المؤلف بشرح، بل دفع الكثيرين إلى شرحه وتحسينه.

٢- الإشارة إلى الخلافات دون تفصيل.

٣- اختيار رأي أو تصحيحه، أو دحضه بإيجاز شديد جداً.

٤- انتقاء العبارة السهلة الموجزة عموماً مع أن التركيز شديد.

٥- تجنب الحدود النحوية قدر الإمكان، فإن ذكرها فلا يزيد على حد واحد للمسألة.

٦- التخلّص من أثر المنطق والفلسفة، لذا ابتعد عن التعليقات.

٧- قلة الشواهد والاكتفاء بالتمثيل إلا في مواضع يسيرة استشهد فيها.

٨- الأهمية والشهرة، فلقد لقي هذا المتن القصير من الشهرة الكثير نظراً لخصائصه وشهرة صاحبه، ولا أدلّ على ذلك من استعراض شروحه وحواشيه وشواهد، الوارد ذكرها في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: شروح قطر الندى:

لما كانت شهرة كتاب «قطر الندى» قد طبقت الآفاق مع صغر حجمه وتركيز عبارته فقد أثار هذا رغبة علماء القرن العاشر وما بعده لتفسير هذا الكتاب وفك إعجابه، وفتح إغلاقه، وتوضيح معانيه، وإظهار مقاصده.

وأبرز هذه الشروح والحواشي مرتبةً ترتيباً تاريخياً:

(١) انظر: ص ص ٣٨-٣٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ٩٥-١٠٠.

أ- شروح قطر الندى^(١):

- ١- شرح قطر الندى لابن هشام نفسه (- ٧٦٧ هـ).
- ٢- شرح لمعمر بن يحيى بن أبي الخير بن عبد القوى المالكي (- ٨٩٧ هـ)، وهو مخطوط في مصر.
- ٣- «بلوغ المرام» شرح عبد الملك بن جمال الدين العصام الإسفرائيني (- ٩٤٥ هـ).
- ٤- «موجب النداء إلى شرح قطر الندى» للفاكهية (- ٩٧٢ هـ)، وهو موضوع التحقيق.
- ٥- «مغيث النداء إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني (- ٩٧٧ هـ)، وقد حققته مريم فواز في جامعة دمشق لنيل درجة الماجستير سنة ١٩٩٠ م، ولم تُنشر.
- ٦- شرح لإسماعيل الشنواني (- ١٠١٩ هـ).
- ٧- شرح لمحمد بن علي الحريري (- ١٠٥٩ هـ).
- ٨- شرح صادق بن علي بن حسن الحسيني (- ١٢٠٥ هـ).
- ٩- شرح لعبد العزيز الفرغلي (- ١٢١٠ هـ).
- ١٠- شرح لعبد الرحيم بن عبد الله السويدي (- ١٢٣٧ هـ).
- ١١- شرح لمحمود الألوسي (- ١٢٧٠ هـ).
- ١٢- شرح المنصف لقطر الندى، لأحمد بن أحمد الدجموني (- ١٢٨٠ هـ).

ب- حواشي قطر الندى^(٢):

- (١) حاشية على قطر الندى، لأبي بكر الشنواني (- ١٠١٩ هـ).
- (٢) حاشية يس الحمصي على موجب النداء، لياسين بن زين الدين العلمي الحمصي (- ١٠٦١ هـ).

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان / القسم السادس ١٠-١١/٧٢، ومقدمة تحقيق مغيث النداء ص ٣٠-٣١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٦/٧٢-٧٤، وابن هشام الأنصاري ص ١٠٤-١٠٧.

(٣) انظر: نشأة النحو للطنطاوي ص ٢٥٥.

٣) حاشية على قطر الندى، ليوسف المالكي الفيثي (-١٠٦١هـ)، وهي مخطوطة في جامعة الملك سعود.

٤) حاشية محمد بن الأنباري (-١٠٨٧هـ).

٥) حاشية أحمد بن محمد السجاعي (-١١٩٧هـ)، وقد طبعت مراراً في بولاق دون تحقيق.

٦) حاشية على قطر الندى، حسن عبد الكبير (-١٢٣٣هـ)، وقد نشرت في تونس ١٢٨١هـ.

٧) حاشية على قطر الندى، عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بالسويدي (-١٢٣٧هـ)، وقد طبعت في بغداد ١٣٢٩هـ.

٨) حاشية على قطر الندى، لمحمود الألوسي (-١٢٧٠هـ)، وقد طبعت في القدس عام ١٣٢٠هـ.

٩) حاشية على شرح القطر بعنوان «حسن بيان الندى بشرح قطر الندى»، لأحمد بن أحمد الدجمني (-١٢٨٠هـ).

١٠) حاشية «هدية الأريب لأصدق الحبيب» لأبي عبد الله محمد بن عاشور الطاهر (-١٢٨٤هـ)، وقد طبعت في القاهرة عام ١٢٩٦هـ.

١١) حاشية لأحمد بن عبد الكريم عيسى الترماني (-١٢٩٣هـ).^(١)

ج- شرح شواهد قطر الندى^(٢):

أورد ابن هشام في القطر مائة وخمسين شاهداً من الشعر، منها سبعة شواهد لشعراء محدثين مولدين، وهم: أبو العتاهية وأبو نواس وأبو الطيب المتنبي، وأبيات هؤلاء أوردت للتمثيل لا للاستشهاد.

(١) انظر: معجم المؤلفين ٨١/١.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس/ ٧٢-٧٥، وابن هشام الأنصاري ص ص ١٠٧-١١٠، وفهارس المخطوطات العربية المصورة في قسم إحياء التراث الإسلامي في القدس ص ص ١٧٩-١٨٢.

وقد انبرى لشرح هذه الشواهد من حيث اللغة والمعنى والإعراب والاستشهاد
كوكبة من العلماء، وأبرز هذه الشروح ما يأتي:

١. «شرح شواهد قطر الندى» لابن هشام، لأبي القاسم بن محمد البجائي (٨٦٦-٨٦٦ هـ)، وهو مخطوط المكتبة الأحمدية تونس.
٢. شرح لجمال الدين بن علوان القباني (٩٠٠-٩٠٠ هـ).
٣. «شرح شواهد قطر الندى» لمحمد بن أحمد الشريني (٩٧٧-٩٧٧ هـ)، وقد طبع ١٣٠٤ هـ.
٤. «شرح شواهد قطر الندى» لأبي العباس أحمد بن قاسم الصباغ بن قاسم العبادي (٩٩٢-٩٩٢ هـ).
٥. شرح لصديق بن علي بن حسن الحسيني (١٢٠٥-١٢٠٥ هـ)، وقد طبع سنة ١٣٠٤ هـ.
٦. «شرح شواهد قطر الندى» لمحمد أمين المدرس (١٢٣٢-١٢٣٢ هـ).
٧. «عالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى» لعثمان بن مكّي الزبيدي المعروف بالمكنّي التوزي، وقد طبع الكتاب سنة ١٣٢٤ هـ في القاهرة، وقد طُبع مراراً في تونس.
٨. «شرح شواهد القطر» لتاج الدين أبي بكر الأحمد القفصي، وله نسخة مخطوطة في تونس.

٩. «تكميل المرام شرح شواهد ابن هشام» لعبد القادر الفاسي.

د- شروح «شرح قطر الندى» لابن هشام^(١):

- أ - شرح لشرح القطر، لأحمد الدجموني (٨٣٨-٨٣٨ هـ).
- ب - شرح على شرح القطر، للخطيب الشريني (٩٧٧-٩٧٧ هـ).
- ت - شرح على شرح القطر، لإسماعيل بن تميم الجوهري (١١٦٠-١١٦٠ هـ).
- ث - شروح أخرى غير مكتملة.

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس/ ٧٤-٧٥، وابن هشام الأنصاري ص ص ١٠٧-١١٠.

هـ- مختارات وشروح للديباجة والخاتمة^(١):

- ١- «مختارات من كتاب القطر» لصادق بن علي بن حسن الحسيني (-٨٥٥هـ).
- ٢- «شرح ديباجة شرح قطر الندى» لإسماعيل بن تميم الجوهري (-١١٦٠هـ)، وهو مخطوط في القاهرة.
- ٣- «خاتمة شرح قطر الندى» لمحمد بن أحمد عlish (-١٢٩٩هـ)، وهو مخطوط في القاهرة.

و- نظم قطر الندى^(٢):

- ١- «نظم قطر الندى» لعبد العزيز الفرغلي، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٦٤هـ، وذلك على هامش «محبب الندا»، ومعه قواعد الإعراب لابن هشام، وشواهد القطر مرتبة على حروف المعجم باعتبار أوائلها.
- ٢- «نظم القطر» لسعيد بن عبد الله بن شاوي بك العبيدي الحميري (-١١٧٨هـ)، وهو مخطوط في برلين.
- ٣- «نظم القطر» لسليمان بك الشاوي (-١٢٠٩هـ).
- ٤- نظم قطر الندى المسمى «نشأة الطلاب وبهجة الأحباب» لمحمد سعيد البوصري العمري.

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس/ ٧٢، وابن هشام الأنصاري ص ص ١١٥-١١٦.

(٢) انظر: المرجعين السابقين في الموضوعين نفسيهما.

المبحث الثاني

دراسة الكتاب «مَجِيب النَّدَا في شرح قطر الندى»

سأعرض في هذا المبحث هذا الكتاب - موضوع الرسالة - بصورة إجمالية من حيث: نسبته إلى صاحبه، والأبواب التي اشتمل عليها، والمصادر التي اعتمدها الشارح، وخصائص شرحه، ومنهج مؤلفه النحوي، وأبرز الدراسات التي أُقيمت على هذا الشرح.

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لا يساور الباحث أدنى شك في نسبة الكتاب «مَجِيب النَّدَا في شرح قطر الندى» إلى صاحبه الفاكهي، وذلك لأن جميع من ترجم للفاكهي ذكر الكتاب مُسنداً إليه، بل وأثنى على هذا التأليف، أضف إلى ذلك ما ازدانت به الأوراق الأولى في بعض مخطوطات الكتاب التي اعتمدها في التحقيق حيث حملت اسم الكتاب واسم صاحبه الفاكهي.

من ذلك ما جاء في نسخة القدس الثانية «د»: «هذا شرح القطر، للشيخ العالم العلامة الفاكهي رحمه الله تعالى آمين». وفي نسخة القدس الأولى «ق»: «كتاب شرح القطر للعلامة الفاكهي رحمه الله تعالى آمين».

وفي نسخة باريس الأولى «ب»: «هذا كتاب شرح قطر النداء وبل الصدا تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الفاكهي تغمده الله».

ومنها أيضاً أنّ هذا الكتاب لم ينسبه أحد إلى غير الفاكهي، بل أقر كل من تعرض لهذا الكتاب بنسبته للفاكهي.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وأبوابه:

إنّ عنوان الكتاب ليدلّ على مضمونه بوضوح فهو شرح لقطر الندى، و«قطر الندى» لابن هشام، وهو كتاب معروف المضمون ذائع الصيت، وعليه فكتابنا «مَجِيب

النُّدا في شرح قطر النُّدى» كتاب في النحو العربي قد جمع بين دفتيه أبواب النحو كلها، وشيئاً يسيراً من أبواب الصرف.

وكان الفاكهي قد رتبته بنفس ترتيب ابن هشام في «قطر النُّدى»، لكنه بسط فيه القول، وشرح ما فيه من المجل، ومثل فيه على المبهم، وأغنى فيه الشواهد، وعلّق فيه على بعض المسائل التي أجملها ابن هشام، ثم وضحها ورجّح فيها الأقوال.

وقد بدأ بخطبة الكتاب، فحمد الله وأثنى عليه، ثم بيّن نوع هذا الشرح وأهدافه، ثم ذكر اسم صاحب «قطر النُّدى» مبيناً مكانته ورسوخ قدمه، ثم عرّج على المنهج الذي سيتبعه في شرحه للقطر موضحاً أنه سَمّى هذا الشرح بـ«مَجِيب النُّدا في شرح قطر النُّدى». ثم انتقل بعد ذلك إلى مقدمة عامة في النحو العربي، عرّف من خلالها بهذا العلم وموضوعه وغايته.

ثم بدأ بعد ذلك بأبواب الكتاب فكانت كما يأتي:

١. الكلمة؛ تعريفها وأقسامها.
٢. الاسم؛ تعريفه، وأنواعه، وعلاماته.
٣. الفعل؛ تعريفه، وأقسامه، وعلاماته.
٤. الحرف؛ تعريفه، وأنواعه، وبنائوه.
٥. الكلام؛ تعريفه، وصور تأليفه.
٦. الإعراب بالحركات الظاهرة.
٧. الإعراب بالحروف.
٨. الإعراب التقديري.
٩. نواصب الفعل المضارع وجوازمه.
١٠. النكرة؛ تعريفها ودرجاتها.
١١. المعرفة؛ تعريفها وأنواعها.

١٢. المبتدأ والخبر، وأحكامهما.
١٣. كان وأخواتها، وأحكامهما.
١٤. الحروف المشبهة بـ«ليس»، وأحكامها.
١٥. إنَّ وأخواتها، وأحكامها.
١٦. لا النافية للجنس، وأحكامها.
١٧. ظنَّ وأخواتها، وأحكامها.
١٨. باب في ذكر الفاعل وأحكامه.
١٩. فاعل نعم ويثس.
٢٠. النائب عن الفاعل.
٢١. باب الاشتغال.
٢٢. باب التنازع في العمل.
٢٣. المنصوبات وأحكامها: (المفعول به - المتأدى - المفعول المطلق - المفعول له - المفعول فيه - المفعول معه - الحال - التمييز - المستثنى).
٢٤. المخفوضات وأحكامها: (المجرور بحرف الجر - المجرور بالإضافة).
٢٥. باب في الأسماء العاملة عمل فعلها: (اسم الفعل - المصدر - اسم الفاعل - صيغة المبالغة - اسم المفعول - الصفة المشبهة - اسم التفضيل).
٢٦. باب التوابع وأحكامها: (النعت - التوكيد - عطف البيان - عطف النسق - البدل).
٢٧. باب العدد.
٢٨. باب في ذكر موانع الصرف.
٢٩. باب التعجب.
٣٠. باب في أحكام الوقف، وكتابة ما يوقف عليه.
٣١. همزة الوصل ومواضعها.

المطلب الثالث : مصادر الفاكهيّ في «مَجيب النّدا في شرح قطر النّدى»

تنوّعت مصادر الفاكهيّ في شرحه، فمنها النحوي واللغوي والبلاغي وكتب التفسير والقراءات، وهذا يدل على سعة علمه وتنوّع ثقافته وشمول شرحه، وقد جاءت وفق التقسيمات الآتية:

أ - المصادر النحوية:

وهي كثيرة جداً نصّ عليها أو على أصحابها في المتن، وخاصّة كتب ابن هشام وابن مالك وشروح الألفية وشروح مغني اللبيب.

ب - كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره:

لم يعرض الفاكهيّ لأيّ من هذه الكتب باستثناء كتاب واحد هو «لغات القرآن» للفراء، لكنّه أفاد منها بصورة أو بأخرى، ويظهر ذلك من خلال القراءات التي استشهد بها.

ت - المصادر البلاغية:

لم يظهر الفاكهيّ اهتماماً بالمصادر البلاغية، سوى ما استشهد به في موضع واحد من كتاب التفتازاني «المطوّل»، وموضع آخر من كتاب شرح التلخيص للسيبكي.

ث - المصادر اللغوية:

اعتمد الفاكهيّ في تفسير الكلمات اللغوية على معاجم اللغة، وقد صرّح بذكر القاموس المحيط في متن الكتاب.

إنّ المنهج الذي اعتمده في الإفادة من هذه المصادر لتوظيفها في كتابه «مَجيب النّدا» يلزمه بأن يشير إلى الكتاب أو الكتب التي نقل منها، لكنّه في أحيان نادرة كان ينقل من كتاب عدة أسطر دون أدنى إشارة إلى الكتاب المنقول عنه أو صاحبه.

وأما ابرز الكتب التي صرّح بها مرتبة وفق مؤلفيها ونسبة النقل منها ترتيباً تنازلياً:
 (١) كتب ابن هشام؛ حيث شكّلت هذه الكتب أكبر نسبة من حيث حجم النقل، إذ تجاوزت (١٦٠) موضعاً من عشرة كتب لابن هشام، وهي الآتية:

- ١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في (٥٦) موضعاً.
- ٢- مغني اللبيب في (٣٠) موضعاً.
- ٣- الجامع الصغير في النحو (٢٣) موضعاً.
- ٤- شرح قطر الندى (١٩) موضعاً.
- ٥- شذور الذهب (١٩) موضعاً.
- ٦- شرح شذور الذهب (٩) مواضع.
- ٧- شرح اللمحة البدرية (٣) مواضع.
- ٨- شرح بانت سعاد في موضع واحد.
- ٩- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب في موضع واحد.
- ١٠- حواشي التسهيل في موضع واحد.

(٢) كتب ابن مالك: وقد جاءت كتب ابن مالك في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاقتباس منها، حيث بلغت ثمانية كتب ونُقل عنها في نحو (٥٧) موضعاً، وهي الآتية:

- ١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في (٢٧) موضعاً.
- ٢- الألفية في (١١) موضعاً.
- ٣- شرح التسهيل في (٧) مواضع.
- ٤- شرح الكافية الشافية في (٧) مواضع.
- ٥- سبك المنظوم وفك المختوم في موضعين.
- ٦- شرح عمدة الحافظ في موضع واحد.
- ٧- تحفة المودود في المقصور والمدود في موضع واحد.
- ٨- النكت على كافية ابن الحاجب في موضع واحد.

(٣) كتب أبي حيان : حيث جاء ذكرها في سبعة مواضع :

أ- ارتشاف الضرب في (٦) مواضع.

ب- النكت الحسان في موضع واحد.

(٤) شرح الكافية للرضي في (٣) مواضع.

(٥) كتب التفتازاني في موضعين :

أ- المطول في موضع واحد.

ب- حاشية الكشف في موضع واحد.

(٦) المفصل للزمخشري في موضعين.

وأما ما تبقى من كتب فقد جاء كل منها في موضع واحد، وهي :

أ - الأمل النحوية لابن الحاجب.

ب - التذكرة للفارسي.

ج - القاموس المحيط للفيروزآبادي.

د - اللباب في علل البناء والإعراب للمعبري.

هـ - البسيط في شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي.

و - المستوفى لابن مسعود.

ز - حاشية على المحلى لابن أبي شريف.

ح - حاشية على كافية ابن الحاجب لعلي الجرجاني.

ط - شرح الألفية للأبناسي.

ي - شرح الألفية للشاطبي.

ك - شرح الألفية للمكودي.

ل - سر صناعة الإعراب لابن جني.

م - لغات القرآن للفراء.

- ن - شرح الآجرومية للفاكهيّ الجد (جدّ المصنف).
- س - شرح التلخيص للسبكي.
- ع - شرح الجزولية لابن الخطّاز.
- ف - شرح الجمل لابن عصفور.
- ص - شرح الفصول لابن إيّاز.
- ق - شرح قواعد الإعراب للكافيجي.
- ر - شرح الكتاب للسيراقي.
- ش - نكت الحاجبية لابن الناظم.
- ت - شرح التسهيل للدمايني.
- ث - القاموس المحيط للفيروزآبادي.
- أما الكتب التي ذكر أصحابها دون تحديدها، وقام الباحث بتوثيقها من مصادرها فهي متعددة؛ أبرزها:
- ١ - الدمايني وكتابه «شرح التسهيل»، و«تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب».
 - ٢ - الشمني وكتابه «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام».
 - ٣ - السيوطي وكتابه «معجم المصنفين»، وقد أكثر من النقل عنه دون إشارة.
 - ٤ - الرضي الاسترأبادي وكتابه «شرح الكافية» و«شرح الشافية».
 - ٥ - عبد القاهر الجرجاني وكتابه «المقتصد في شرح الإيضاح».
 - ٦ - الخبيصي وكتابه «الموشح على كافية ابن الحاجب».
 - ٧ - سيويو وكتابه «الكتاب».
 - ٨ - أبو حيان وكتابه «ارتشاف الضرب».
 - ٩ - ابن مالك وكتابه «شرح التسهيل».
 - ١٠ - ابن الحاجب وكتابه «الكافية في النحو».

وأما الكتب التي اقتبس منها الفاكهّي في بعض المواضع دون أي إشارة إلى المؤلف والكتاب، فلا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة؛ فقد كانت محدودة جداً، وهذا يدل على مستوى الأمانة العلمية، والدقة في المعلومة، والمنهجية في البحث، وقد جاءت كما يأتي :

١- همع الهوامع، وذلك في مبحث «جوازم الفعل المضارع»^(١).

٢- شرح الكافية، وذلك في مبحث «الخلافا في إعراب الأسماء الستة»^(٢).

٣- ارتشاف الضرب، وذلك في مبحث «إن النافية»^(٣).

المطلب الرابع: خصائص الشرح «محيب النداء» في شرح قطر الندى

لقد اتّسم شرح الفاكهّي بسهات متنوعة ميّزته عن باقي الشروح، وفيما يأتي أبرز هذه السهات:

أ - التفصيل دون استقصاء:

إنّ النظرة العامة في الشرح «محيب النداء» بالمقارنة بالمتن «قطر الندى» تُظهر بوضوح كم قدّم الفاكهّي من تفصيل لما انبهم من كلمات وقواعد أوجزها ابن هشام، حيث بلغت صفحات المخطوطة (٢٤٠) صفحة مقارنة بـ (٢٠) صفحة للمتن، أما المطبوع من «محيب النداء» فقد وصل إلى نحو «٣٠٠» صفحة دون تحقيق، و«٤٥٠» صفحة بعد التحقيق، أما قطر الندى فبلغت صفحاته المطبوعة «٣٠» صفحة.

لقد وضع الفاكهّي هدفاً رئيساً لهذا الشرح يفسّر لنا اعتداله في الشرح بحيث لا نجده يفصّل الخلاف بين النحاة إلا بقدر ذكر الرأي منسوباً حيناً ومجرداً حيناً آخر مع الابتعاد عن ذكر أدلة كل فريق، والاقتصار على الترجيح دون تعليل، فمثلاً يقول الفاكهّي في مقدّمة شرحه:

(١) انظر: محيب النداء ص ٩٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٥٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٩٣.

«فهذا شرح لطيف على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى... يتكفل بحل الفاظها، وتبين معانيها،... جانباً فيها الإيجاز المخل والإطناب الممل»^(١).

ب - الشرح الممزوج:

لقد التزم الفاكهّي بمنهج مزج فيه شرحه بألفاظ المتن بحيث يصعب التمييز بينهما إلا بالعودة إلى متن القطر، فنجد الفاكهّي يعتمد إلى لفظة من كلام ابن هشام فيمزجها في شرحها بحيث لا يمكن أن يراودك أدنى شك بأن الكلمة هي من كلام غيره لشدة اتساقها مع ألفاظ الشرح.

يقول في مقدّمته للكتاب: «فهذا شرح... يتكفل بحلّ ألفاظها وتبين معانيها ممزجاً بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب...»^(٢).

ج - عدم التبويب والتنسيق:

إنّ طبيعة المنهج الذي اعتمده الفاكهّي «الشرح الممزوج بالمتن» اقتضى الالتزام بما بوّبه ابن هشام ونسقه، وبالتالي فإنّه من النادر أن تجد تبويباً أو عنواناً من الفاكهّي نفسه^(٣)، ونظراً لطول الكتاب فقد رأيت أن بقاءه دون عنوان يجعله صعب القراءة، ومن هنا فقد أضفت إلى الشرح جملة كبيرة من العناوين الرئيسة والفرعية تيسيراً على القارئ فهماً ووصولاً واستعمالاً لهذا الكتاب النفيس، وقد جعلت هذه العناوين بين أقواس مركّنة تميّزاً عن كلام الفاكهّي رحمه الله.

(١) انظر: مجيب النّدا ص ٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه والمكان نفسه.

(٣) كل ما ورد في الشرح «مجب النّدا» من عناوين بارزة لم تتجاوز عشرة عناوين فقط، وقد جاءت في الصفحات التالية: ٧٢، ١١٣، ١٥٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠. في حين جاءت في متن «قطر الندى» في نحو ٢٤ موضعاً معنونة بـ «باب» في (١٥) موضعاً، و«فصل» في (٩) مواضع.

د - الاستدراك على ابن هشام:

لقد اتّسم شرح الفاكهّي عموماً بالتعليق والاستدراك على أقوال ابن هشام في معظم القضايا التي يطرحها فقد يوافقه وقد ينتقده، فمثلاً في تعريف ابن هشام للكلمة استدرك عليه فقال: «وأسقطه المصنّف كغيره... وأسقط أيضاً من التعريف الوضع»^(١).

وعند حديث ابن هشام عن أنواع التنوين الأربعة، أشار الفاكهّي إلى أنها عشرة كان ابن الخباز قد جمعها^(٢).

وعندما يذكر ابن هشام حكماً مختلفاً فيه، نجد الفاكهّي يفصل في الأقوال دونها عرض للأدلة، ثم يرجّح رأياً على آخر، ونادراً ما كان يسند الأقوال إلى أصحابها، من ذلك تفصيله في الخلاف في بعض الأفعال كـ «نعم وبئس وعسى وليس»؛ هل هي أسماء أم أفعال؟!^(٣)

هـ - مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة :

اعتمد الفاكهّي عند عرضه أي قضية نحوية أن يحاكم ابن هشام إلى أقواله في الكتب الأخرى إذا غيّر فيها ابن هشام حكمه، ولا أدلّ على ذلك من اعتماده عشرة من كتب ابن هشام مصادر لكتابه كان قد أشار إليها في شرحه.

ومن ذلك الخلاف في مجيء «لن» للدعاء أم لا ؟ فقال : «فيه خلاف، اختار في المغني الأول.. لكنه صرح في الشرح وفي الأوضح بخلافه»^(٤). والأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

ولم يقتصر في نقده على ابن هشام، فقد وازن بين أقوال ابن مالك أيضاً في كتبه المختلفة منها اجتماع اللقب والاسم فقال: «ووافقه ابن مالك في الألفية، وخالفهم في التسهيل، واعتذر في شرحه عن سيبويه...»^(٥).

(١) انظر : مجيب النّدا ص ٥.

(٢) انظر : المرجع السابق ص ٩.

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٢٤.

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٧٧.

(٥) انظر : المرجع السابق ص ١٢٧.

ومن ذلك أيضاً الخلاف في تقدّم التمييز على ناصبه خلافاً للكسائي.. ووافقهم في التسهيل والعمدة، ونصّ في الألفية على قلته^(١).
و- كثرة الشواهد :

لقد امتاز مجيب النداء بحشد عدد كبير من الشواهد القرآنية والشعرية، فقد استشهد بنحو (٤٠٠) آية قرآنية، منها (٣٤) آية من القراءات، وأما الأحاديث الشريفة فقد استشهد بنحو (٤١) حديثاً، وأما الشواهد الشعرية فقد تجاوزت (٢٢٨) شاهداً تنوعت بين أبيات كاملة أو مشطورة أو كلمات منها، وجميعها من عصور الاحتجاج إلا أبياتاً يسيرة أوردتها من باب التمثيل مثل بيت الحريري^(٢) والمني^(٣) أو من باب النظم التعليمي^(٤).
ز - كثرة الاقتباسات النحوية :

«مجيب النداء» كتاب متأخر، فلا غرو إذن أن يعتمد على نقولات النحاة السابقين ومقولاتهم، لكنّه امتاز بكثرة الاقتباسات حيث أورد الفاكهي في كتابه ما يربو على (٣٥٠) نصّاً نحويّاً مقتبساً من كتب النحاة، فمنها ما كان نصّاً طويلاً، ومنها ما كان نصّاً مقتضباً، ومنها ما كان نقلاً بالمعنى دون اللفظ.

وأما أبرز من نقل عنهم فهم ابن مالك وابن هشام وسيبويه وأبو حيان وابن الحاجب والفراء والرضي، فقد نقل عن ابن مالك ما يزيد على (٦٥) نقلاً، وعن ابن هشام ما يربو على (٤٠) موضعاً، وعن سيبويه (٣٠) موضعاً، والباقون أقل من (٢٠) موضعاً. أما أبو حيان وابن الحاجب والفراء والرضي فقد نقل عن كل منهم أكثر من (١٥) نصّاً، وقد بلغ عدد النحاة الذين نقل عنهم الفاكهي نحواً من (٩٠) عالماً، وقد نقل عن كل منهم ما نسبته أقل من (١٠) نصوص.

(١) انظر : مجيب النداء ص ٣١٥.

(٢) انظر : المرجع السابق ص ١٨٦.

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٣٣٢.

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٨١ / ٩٢ / ٤٤٠.

ح - عدم بروز النزعة التعليمية في الكتاب بصورة جلية:

اتسمت كتب الشروح للكتب التعليمية ببروز النزعة التعليمية، لكنّ الفاكهيّ في شرحه لم تبد عنده هذه السمة بوضوح؛ فقليلاً ما نجده يشرح الكلمات اللغوية أو يضبطها بالحروف، أو يكثر من التمرينات والتدريبات اللغوية المعتمدة على التمثيل بنحو «زيد وعمرو».

المطلب الخامس: منهج الفاكهيّ النحوي من خلال كتابه «مجبب النّدا»:

في البداية لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الفاكهيّ نحويّ متأخّر؛ فهو من علماء القرن العاشر الهجري، ومعلوم أنّ النحو قد استوى على سوقه منذ القرن الثالث الهجري على يد أعلام مدرستي البصرة والكوفة، ومنذ ذلك الوقت والنحاة لا يأتون بجديد سوى نتف من هنا وهناك، فإذا ما وصلنا إلى ابن مالك وابن هشام فقد استدركا أشياء مهمة، وعندهما وصل النحو كماله، والبدر تمامه، بحيث لم يبقاً لمتزيد ليزيد، ولا لمستدرك ليستدرك، ومن هنا فإنّ جهد الفاكهيّ - كغيره من النحاة المتأخرين - مقتصر على التقليد وتحسين العرض وتحقيق التيسير على طالبي العلم، ومن هنا فإنّ العصر العثماني في النحو عموماً عصر شروح وتعليقات وحواشٍ لا عصر استنتاج واستنباط واستدراك.

أما منهج الفاكهيّ في كتابه «مجبب النّدا»؛ فسأعرضه من خلال الجوانب الآتية:

أولاً: الفاكهيّ وأصول النحو:

١ - السماع:

يُعرّف السماع بأنّه ما ثبت في كلام مَنْ يُوثق بفصاحته، وهو يشمل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً مما ثبت قوله في عصور الاحتجاج^(١).

وقد اعتمد الفاكهيّ شأن كلّ النحاة على القرآن في إثبات القاعدة وتوضيحها، لكنّ الذي يُحسب للفاكهيّ كثرة استشهاد بالآيات القرآنية، فقد فاقت نحواً من أربعمئة آية، أما القراءات الشاذة فلم يتجاوز استشهادها أكثر من عشرة مواضع.

(١) انظر: الاقتراح في أصول النحو ص ٥١.

وكنت قد أعددت فهرساً خاصاً بالآيات وآخر بالقراءات، ويظهر من خلالها كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، وندرة استشهاده بالقراءات القرآنية وبخاصة الشاذة منها.

أما الحديث الشريف فلم تتجاوز الأحاديث التي استشهد بها الفاكهي واحداً وأربعين حديثاً شريفاً، والاختلاف في الاستشهاد بالحديث والاختلاف في شروطه قضية تناولها الباحثون بإسهاب^(١). وتتلخص هذه القضية في انقسام النحاة إلى فريقين: فالفريق الأول؛ يرى بأن الأحاديث الشريفة كلها حجة، وقد ترأس هذا الفريق ابن مالك ومنه صاحبنا، وأمّا الفريق الثاني فرأى أنّ الحديث الشريف ليس بحجة، وترأس هذا الفريق معظم النحاة وبخاصة القدامى منهم.

ومن هنا فالنحاة المتأخرون بين أحد المذهبين السابقين ولا ثالث لهما، والفاكهي أخذ برأي المجيزين بدليل استشهاده بنحو أربعين حديثاً في كتابه.

وقد جاء الفاكهي بهذه الأحاديث لأغراض شتى، منها إثبات معنى كلمة، أو بيان قاعدة نحوية، أو تأصيل لمنهج بحثي، ومن هنا فنستطيع التأكيد على أنّ الفاكهي قد اتخذ الحديث الشريف مصدراً من مصادر السماع شأنه شأن ابن مالك وأبي حيان وابن هشام رحمهم الله جميعاً.

أما الشعر فقد اعتمد عليه الفاكهي كثيراً شأنه شأن النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولا أدلّ على ذلك من وجود ما يربو على مائتين وثمانية وعشرين شاهداً نحويّاً، منها خمسة وخمسون شاهداً مجهول القائل، ولكن هذا لا يقلل من درجة الاستشهاد بها بدليل اشتغال كتاب سبويه على خمسين بيتاً لا يعرف قائلوها^(٢)، مع أن ابن الأنباري على سبيل المثال لم يقبل الاستشهاد بالمجهول القائل^(٣). لكنّه عندما كان يذكر البيت فلا نجده يعلّق عليه سوى ما يتعلق بوجه الشاهد في بعض الأحيان، وفي كثير من الأحيان نجده يتجاوز ذلك ويُعرض عنه.

(١) انظر: المرجع السابق ص ٥٤، وخزانة الأدب ٧/١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٨/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٨٣.

ومما يذكر هنا أن الفاكهي لم يكن يذكر البيت كاملاً في معظم الأحيان، فقد يذكر ثلثيه أو شطره أو ثلثه، مما زاد من عناء الباحث في تحقيق الأبيات من مصادرها المختلفة. وأما الأبيات التي استشهد بها فأغلبيتها من عصور الاحتجاج، لكن هذا لم يمنعه من توظيف شعر المولدين كأمثال الحريري^(١) والعروضي^(٢)، وهذا قليل نادر. أما النثر من لهجات العرب؛ فقد تباين النحاة من بصريين وكوفيين في أخذ ما سُمع من العرب للاستشهاد به على القاعدة النحوية، فالبصريون لا يلتفتون إلى كل مسموع خلافاً للكوفيين، والقضية أشهر من أن أفصل فيها، ففي كتب أصول النحو الغناء كله^(٣). وقد أشار الفاكهي إلى بعض لغات العرب في أماكن محصورة مبيّناً توجيه البصريين والكوفيين، لكنه لم يرجح أو يعلّق على هذه الآراء، ومن هذه اللغات التي أشار إليها: لغة أكلوني البراغيث^(٤)، ولغة القصر في «أولاء» عند أسد^(٥)، وإعمال (إن) عمل ليس^(٦)، والجر بـ (لعل) عند بني عقيل^(٧)، ولغة حمير في (أل)^(٨)، وغيرها^(٩).

(١) وهو قوله:

فإن وصلّا الدُّبَّ بهِ فَوَضِّلْ
وإن صرماً فصرم كمالِ طلاق.

(انظر: مجيب النُّدا ص ١٨٦).

(٢) وهو قوله:

اعلموا أنّي لكم حافظٌ
شاهداً ما كنتُ أو غائباً

(انظر: مجيب النُّدا ص ١٧٨).

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢٩، والاقتراح في أصول النحو ص ١٦٦.

(٤) انظر: مجيب النُّدا ص ٢٣٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ١٢٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ١٩٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ص ١٩٧.

(٨) انظر: المرجع السابق ص ١٥١.

(٩) انظر: فهرس القبائل والجماعات في نهاية الكتاب ص ص ٤٨٣-٤٨٤.

وقد ذكر الفاكهّي السماع مع القياس في مواضع عدة دون ترجيح لأحدهما، من ذلك عدم الجزم بـ«كيفاً»، قال الفاكهّي: «وفي كيفاً عدم الجزم، لعدم السماع بذلك. وأجاز الكوفي الجزم بها قياساً على غيرها»^(١).

وقد يرجح السماع على القياس في مواضع، من أبرزها قول الفاكهّي في (ما) العاملة عمل ليس: «والأصل أن لا تعمل لما تقدّم في ما النافية، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس»^(٢).

وقد يستشهد بالسماع على ما ثبت في القياس، وهذا كثير منه قوله في صيغة المبالغة: «والصحيح جواز إعمالها حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل، لإفادته ما يفيد مكرراً، ولورود السماع به»^(٣).

٢- القياس:

القياس هو حل فرع على أصل بعلة، أو ردّ الشيء إلى نظير، وله أركان وشروط^(٤). وقد اختلف البصريون والكوفيون في الشروط، لكنّهم أجمعوا على اعتبار القياس مصدراً رئيساً من مصادر أصول النحو العربي، ولا يخالف لهم. قال الأنباري: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»^(٥).

إنّ عالماً نحويّاً من القرن العاشر الهجري لا نتوقع منه أن يأتي ليؤصّل في النحو أو يستخدم القياس في إثبات حكم، وليس هذا لأنّ الفاكهّي قصير باع، وإنّما لكون هذا

(١) انظر: محجب النّدا ص ١٠٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢١٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٥٥.

(٤) انظر: لمع الأدلة ص ٩٣، والتعريفات ص ١٨١.

(٥) انظر: لمع الأدلة ص ٤٤.

العلم قد استوى على سوقه منذ القرن الثالث الهجري، وما جاء به النحاة بعد ذلك التاريخ ما هو إلا إعادة صياغة وحسن عرض وتحليل وتعليل، سوى ما انفرد به العلّامتان ابن مالك وابن هشام رحمهما الله. والفاكهي شأنه شأن نحاة العصر العثماني مقلّد شارح لا مخترع مؤسس، وما ورد في (موجب النّدا) من صور قياس فما هو إلا أعمال لنحاة سبقوه، فلا فضل له إلا في حسن عرضه وجمعه ما نقص عند ابن هشام، ومن هنا فيمكن القول باطمئنان إن الفاكهي كغيره من النحاة مقلّد لا رجل قياس.

إنّ الفاكهي العالم المتميّز والشارح المتبحّر كان لديه من القدرة في أن يقيس في مواطن القياس، أو أن يرد شيئاً بناءً على القياس، أو يعلل لشيء بعلّة استبطها، وهذا يظهر في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال:

^٤ - أن تنوين التنكير يلحق العلم المختوم بـ «ويه» قياساً^(١).

- زيادة الهاء والسين في نحو «أهريق وأسطيع» على خلاف القياس^(٢).

ومن المسائل التي حكم عليها مستنداً إلى القياس فصاحة لغة النقص في (هن)، وقد قاسها على نحو (يد)^(٣)، ومنها إعمال (إذن) قياساً على «ظنّ»^(٤)، وإعمال (ما) عند بني تميم لأنها غير مختصة^(٥).

وقد أظهر الفاكهي أن السماع مقدّم على القياس إذا تعارضا وهذا ما ذهب إليه الجمهور أيضاً، من ذلك إعمال «لا» النافية للجنس لورودها سماعاً خلافاً للقياس^(٦).

(١) انظر : موجب النّدا ص ٨.

(٢) انظر : موجب النّدا ص ٣١.

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٥١.

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٨٠.

(٥) انظر : المرجع السابق ص ١٨٨.

(٦) انظر : المرجع السابق ص ٢١٦.

ومنها أن العطف على الضمير المجرور بالحرف لا تستوجب إعادة الخافض لوروده سماعاً، ومن ثم فالقياس مرفوض^(١).

وفي بعض المواضع نجد الفاكهية يعلّق على ما قيل بقياسيته، من ذلك ترخيم غير العلم فقد أجازوه بعضهم قياساً، فضعّفه الفاكهية بقوله : «وهو قياس على شاذ^(٢)»، ومع هذا وذاك فلا يمكن البتّ بالمدرسة التي ينتسب إليها الفاكهية في القياس لعدم ظهور منهج واضح، ولعلّ ذلك يظهر بصورة جليّة في المبحث القادم «منهج الفاكهية».

٣- الإجماع:

وهو إجماع أهل مدرستي البصرة والكوفة على أمر ما بشرط ألا يخالف نصّاً^(٣)، وهو أحد أدلة النحو الإجمالية التي يستند إليها النحاة في الاحتجاج على حكم نحوي أو ردّ رأي، ولما كان الفاكهية مهتماً بالمسائل الخلافية فقد نص في نحو ستة عشر موضعاً على الإجماع، من ذلك:

❖ أن جميع الحروف مبنية بإجماع^(٤).

❖ أن الفعل المضارع المجرد من العوامل ولم يتصل بنون التوكيد ونون النسوة مرفوع بإجماع من النحاة^(٥).

❖ أن الفعل المقدّر في شبه الجملة هو جملة بإجماع^(٦).

❖ أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً^(٧).

(١) انظر : المرجع السابق ص ٣٩٨.

(٢) انظر : المرجع السابق ص ٢٧٧.

(٣) انظر : تاج اللغة وصحاح العربية ١١٩٨/٣، والاقتراح في أصول النحو ص ٨٣.

(٤) انظر : مجيب النّدا ص ٣٩.

(٥) انظر : المرجع السابق ص ٧٥.

(٦) انظر : المرجع السابق ص ١٥٩.

(٧) انظر : المرجع السابق ص ٢٩٣.

٤ - استصحاب الحال:

هذا أصل اختلف فيه، فابن جني أسقطه واعتبر أنَّ الأدلة ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، أمَّا ابن الأنباري فأسقط الإجماع واستبدله باستصحاب الحال، والسيوطي جمع الأربعة^(١).

وقد استخدم الفاكهيّ هذا الدليل في عدة مواضع منها:

❖ أنَّ الاسم المبني لشبهه بالحرف إن عارضه ما يقتضي الإعراب استُصحب الأصل فأعرب^(٢).

❖ أنَّ الاسم المبني على الكسر قُدِّم في الترتيب على المبني على الكسر، لآته الأصل في تحريك البناء^(٣).

❖ أنَّ الأصل في المبني أن يُبنى على السكون استصحاباً للأصل وهو عدم الحركة^(٤).

❖ بناء المضارع المتصل بالنون استصحاباً للأصل في أنَّ الفعل مبني^(٥).

❖ ومنها تأصيل أشياء ككون الاسم نكرة في الأصل^(٦).

٥ - العامل النحوي:

يكاد يتفق جمهور النحاة على أنَّ نظرية العامل النحوي ثابتة، وبغيرها لا نستطيع فهم الإعراب، لذا نجدهم يرجعون كل تغيّر في علامة الإعراب إلى عامل لفظي أو معنوي، والفاكهيّ ليس بدعاً في هذا فكل تغيّر سببه عامل، قال الفاكهيّ: «والعوامل جمع عامل، وهو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف»^(٧).

(١) انظر: الخصائص ٩٧/١، ٩٩، ٨٨/٢، ولمع الأدلة ص ٨٦، والاقتراح في أصول النحو ص ٣٥.

(٢) انظر: عجب التدا ص ١٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٥.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٢٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٣٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ١١٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ص ١٢.

٦- التعليل:

لقد اهتمّ الفاكهيّ كثيراً بالتعليل النحوي، لأنّ هذا يسهم بشكل جليّ في شرح الحكم النحويّ، ولا أدلّ على ذلك من ذكره مجموعة من العلل في مواضع مختلفة توضيحاً للأحكام والقواعد، ومن ذلك:

* علة الخفة والثقل، قال الفاكهيّ: «واختصّ المثني في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لأنّ المثني أكثر دوراناً في الكلام من الجمع، والألف خفيفة والواو ثقيلة، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون، ويقلّ في كلامهم ما يستثقلون...»^(١)

* وعلة الاستصحاب للأصل، قال الفاكهيّ في معرض حديثه عن الاسم المبني على السكون: «وهو أصل البناء لخفته وثقل البناء واستصحاباً للأصل...»^(٢).

* وعلة الشبه، قال الفاكهيّ: «وإنّا يُبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً»^(٣).

ثانياً: موقفه من المدارس النحوية والنحاة:

لما كان الفاكهيّ عالماً بالأصول والفروع في النحو، وكان قد اطلع على آثار المدارس النحوية بدءاً بالبصرية فالكوفية فالبغدادية فالأندلسية، فهو جدير بأن يكون انتقائياً في مذهبه، بحيث يرجح رأياً لهذا الفريق في المسألة، ثم يجعل رأي فريق آخر راجحاً في مسألة أخرى، وهكذا، فيمكن أن نطلق على المدرسة التي ينتسب إليها الفاكهيّ بالمدرسة الاصطفائية، وشأن الفاكهيّ شأن النحاة المتأخرين، لكنّ هذا لا يعني أنّه لا يميل إلى مدرسة دون أخرى، بل إنّه يغلب رأي البصريّين في كثير من الأحيان، وإن كان لا يعدم ترجيحاً لرأي كوفي، وبالذات ممّا كان ابن هشام قد اختاره من قبل.

(١) انظر: مجيب النّدا ص ٥٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٠، وانظر أيضاً: ص ص ٢٠١/٢٠٤/٢١٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٤، وانظر أيضاً: ص ص ٤٦/١١٩/١٢٠.

وإذا كان الخلاف بين ابن مالك وابن هشام - وهو قليل جداً-، فإن الفاكهية يلتزم الصمت غالباً؛ فلا يرجح رأياً على آخر، وذلك لأنه يراهما أكثر العلماء تأثيراً فيه، وحُق له ذلك، فالعالمان رسخت قدمهما، وعلا شأنهما، وذاع صيتهما.

* ومن أمثلة اختياره لرأي البصريين الخلاف في اعتبار كان وأخواتها رافعة لاسمها^(١).

* ومن أمثلة اختياره لرأي الكوفيين جواز جزم الفعل بعد الترجي^(٢).

* ومن أمثلة مناصرته لابن هشام على ابن مالك الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يحرك بكسرة مقدرة^(٣).

* من أمثلة عدم تعليقه على اختلاف ابن مالك وابن هشام جواز تقدّم المفعول به على الفعل وفاعله إن كان ضمير الفاعل ضميراً متصلاً عند ابن هشام خلافاً لابن مالك^(٤)، وامتناع ترخيم المضاف خلافاً لابن مالك^(٥).

* ومن أمثلة عدم تعليقه على الخلاف البصري الكوفي الخلاف في إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود^(٦).

ثالثاً: تأثره بالعلوم الأخرى:

الفاكهية من كبار علماء زمانه في النحو والفقه الشافعي إضافة إلى معرفته بباقي الفنون والعلوم لكنه برز في النحو والفقه؛ ولذا جاءت معظم مصنفاته في النحو، وبعضها في الفقه، لكن هذا لا يمنع من امتلاكه ثقافة واسعة ومعرفة بالعلوم الأخرى، ويدلّ على ذلك تأثره ببعض هذه العلوم، ومنها:

(١) انظر: المرجع السابق ص ١٧٦.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٩٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٧٢.

(٤) انظر: مجيب النّدا ٢٤٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢٧٦.

(٦) انظر: المرجع السابق ٨٧.

- علم الحديث الشريف، ويظهر من خلال كثرة استشهاده بالحديث الشريف.
 - علم التفسير، ويظهر ذلك من خلال ميله إلى التبسيط والشرح وظهور النزعة التعليمية في شرحه.
 - علم المنطق، ومعلوم بأن النحو مرتبط بالمنطق، ولا أدل على ذلك من استعارة ألفاظ المناطق من مثل العدمي والوجودي^(١)، والحد المانع أو غير المانع^(٢).
- وفي ختام هذه الجولة في منهج الفاكهي النحوي؛ فإن البحث يثبت أن الفاكهي نحوي مقلد في موقفه من الأصول النحوية، ونحوي انتقائي في موقفه من النحاة، وإن كان في الغالب الأعم بصري النزعة كثير التأثير برأي ابن هشام، ومن هنا فإن مذهبه النحوي مذهب اصطفائي بصري قريب من المذهب البغدادي، قد يختار رأياً كوفياً حيناً والآراء البصرية في أحيان كثيرة.

المطلب السادس: شروح «مجبب النداء»:

لقد حظي شرح الفاكهي «مجبب النداء» بشهرة تكاد تعادل شرح ابن هشام نفسه لفطر الندى، وما ذلك إلا لحسن تنظيمه ودقة تنسيقه ووضوح تفصيله، ولا أدل على ذلك من تصدي مجموعة لامعة من العلماء لشرح «مجبب النداء» والتعليق عليه، وأبرز هؤلاء الشراح مترجماً لهم بإيجاز:

- ١- الشنواني^(٣) وهو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني: نحوي تونسي الأصل، وُلد في شنوان (بالمناوبة - بمصر) وتعلّم في القاهرة، وبها وفاته عام ١٠١٩ هـ. له كتب كلها شروح وحواش على (الآجرومية) و(الشذور) و(القطر) في

(١) انظر: مجبب النداء ص ٣٤٨، ٤٤، ٧٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢، ٥٣، ٢١٨.

(٣) انظر: كشف الظنون ص ١٣٦، وإيضاح المكنون ١/ ٤٢٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٨٣.

النحو، منها: «هداية مجيب النداء إلى شرح قطر الندى»، و«ديباجة مختصر خليل» في فقه المالكية، و«الدرة الشنوية» في شرح الآجرومية.

٢- العسيلي^(١): وهو محمد بن موسى بن علاء الدين القدسي المعروف بالعسيلي القدسي المتوفى سنة ١٠٣١هـ، عالم موسوعي فقيه لغوي مفسر، من تصانيفه: حاشية على شرح الفاكهي على قطر الندى، ونظم التقريب في خصائص الحبيب صلى الله عليه وسلم، وغيرهما.

٣- الحرفوشي^(٢): وهو محمد بن علي بن أحمد العاملي الدمشقي الحريري الشيعي المعروف بالحرفوشي، لغوي نحوي أديب شاعر، سافر إلى العجم هرباً بعد نسبة الرفض والتشيع إليه، وسكن عندهم إلى أن توفي بها سنة ١٠٥٩هـ. من تصانيفه: «دليل الهدى في شرح الفاكهي لقطر الندى. وبلّ الصدى»، و«شرح ألفية ابن مالك في النحو»، و«نهج النحاة فيما اختلف فيه النحاة»، وغيرها كثير.

وسُمّي «الحريري»، لآته كان يعمل في القماش الحريري، وكان حانوته حلقة علم يقرأ فيه على طلبته وهو يعمل. وسُمي «حرفوشي»، نسبة لآل حرفوش أمراء بعلبك.

٤- يس الحمصي^(٣): وهو الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي الشهير بالعليمي: المتوفى سنة ١٠٦١هـ، شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر. له حواش كثيرة، منها: «حاشية على مجيب النداء»، وحاشية على ألفية ابن مالك، و«حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني» و«حاشية على فتح الرحمن شرح لقطعة العجلان» في الأصول، و«حاشية على شرح الاستعارات»، و«حاشية على التصريح شرح التوضيح»، وغيرها ومعظم هذه المؤلفات مطبوعة متداولة.

(١) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٢٣٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٧٢، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٦٥.

(٢) انظر: كشف الظنون ص ١٣٥٢، وخلاصة الأثر ٤/ ٤٩-٥٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٨٤، ومعجم المؤلفين ٣٠٤-٣٠٥/ ١٠.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٤٩١، وهدية العارفين ٢/ ٥٠٢، والأعلام ٩/ ١٥٥، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٧٧.

٥- النبتيتي^(١): وهو علي بن عبد القادر النبتيتي المصري الحنفي المتوفى نحو ١٠٦٥ هـ: عالم بالمليقات والحساب، من أهل نبتيت بشرقية مصر. له كتب، منها: حاشية باسم «إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النُّدا إلى شرح قطر النُّدى»، و«شرح الرحبية» في الفرائض، ورسائل وكتب في فنون شتى.

٦- البيتوشي^(٢): عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي، أبو محمد المتوفى سنة ١٢٢١ هـ: نحوي فاضل، وُلد في بيتوش التابعة لكردستان إيران، ونشأ بها ثم هاجر إلى بغداد، ومات في الإحساء، له كتب منها: شرح على الفاكهيّ على قطر النُّدى، ومنظومة «كفاية المعاني» في النحو.

٧- إبراهيم الرّياحي^(٣): إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد الرياحي التونسي، أبو إسحاق المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ، فقيه مالكي، من أهل المغرب وُلد في «تستور» ونشأ وتوفي «بتونس». من مصنفاته: حاشية على شرح الفاكهيّ، وديوان خطب منبرية.

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/١٦١، وإيضاح المكنون ١/٥٩، والأعلام ٥/١١٥، ومعجم المؤلفين ٧/١٢٦.

(٢) انظر: هدية العارفين ١/٤٨٧، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٦٢٣، ومعجم المؤلفين ٦/١٣٩.

(٣) انظر: إيضاح المكنون ١/٥٠١، ٥٠٦، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٩٥٧-٩٥٨، ومعجم المؤلفين ١/٤٩.

المبحث الثالث

موازنة بين مجموعة من شروح قطر الندى

يهدف هذا المبحث إلى بيان الفروق المنهجية الأساسية بين ثلاثة من شروح «قطر الندى وبل الصدى» وهي:

١- شرح ابن هشام نفسه (-٧٦١ هـ) لقطر الندى المسمى بـ: «شرح قطر الندى وبل الصدى».

٢- شرح الخطيب الشربيني (-٩٧٧ هـ) لقطر الندى المسمى بـ: «مغيث الندا إلى شرح قطر الندى».

٣- شرح الفاكهي (-٩٧٠ هـ) لقطر الندى المسمى بـ: «مجيئ الندا في شرح قطر الندى».

وقد تناولت في هذه الموازنة الجوانب الآتية:

حجم الشرح / منهج الشرح / نسبة الشواهد الشعرية / النزعة التعليمية / لغة العرض وتنسيقه / الاقتباسات النحوية / تفصيل المسائل النحوية.

وقد اعتمدت في هذه الموازنة على دراستين الأولى لعلي فودة نيل^(١) على «شرح قطر الندى لابن هشام»، والثانية دراسة لمريم فواز^(٢) على «مغيث الندى إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني.

أولاً: «شرح قطر الندى» لابن هشام الانصاري :

وضع ابن هشام مقدمة أو متناً صغيراً لا يتجاوز في طباعته ٢٩ صفحة من القطع الصغير، بحيث يمكن للمبتدئين حفظه وفهمه، لكن حرصه على الإيجاز وتركيز العبارة

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور علي فودة نيل.

(٢) انظر: مغيث الندا في شرح قطر الندى للشربيني، دراسة وتحقيق مريم فواز.

أدى إلى غموض في مصطلحات الكتاب وقواعده، فرأى ابن هشام عندئذ أن يشرح هذا المتن، لفك مقفله، وتذليل صعوباته، وشرح مجمله، وتوضيح مفصلة، وقد أكد على هذا في مقدمة هذا الشرح، حيث قال^(١):

«وبعد، فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ(قطر الندى وبل الصدى) رافعة لحجابه، كاشفة لنقابه، مكملة لشواهدا، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببيغة من حج من طلاب علم العربية إليها».

وفيما يأتي أبرز السمات التي اتسم بها شرح ابن هشام لقطر الندى^(٢):

١- الفصل بين المتن والشرح:

وكان ابن هشام قد جعل يأخذ فقرة من المتن، ثم يبدأ بشرحها شرحاً مفصلاً في فقرة مستقلة عن فقرة المتن، وقد وضع قبل فقرة المتن حرف (ص)، وقبل فقرة الشرح حرف (ش) للتمييز بينهما.

٢- الاختصار:

لقد حرص ابن هشام في شرحه على الإيجاز والاختصار ليُبقى للمتن وشرحه هذه المزية، ومن الأمثلة على ذلك:

أ/ باب مسوغات الابتداء بالنكرة: فقد أوصل النحاة هذه المسوغات إلى ثيف وثلاثين مسوغاً، اكتفى ابن هشام منها باثنتين رئيسيتين هما «العموم والخصوص»^(٣)، في حين أورد ابن مالك^(٤) في ألفيته ستة منها، وأورد ابن عقيل^(٥) أربعة وعشرين منها.

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٠.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ص ص ٩٦-١٠١.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ص ١١٧-١١٨.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٥.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/ ١٨٦-١٩٣.

ب/ باب الحال: حيث اقتصر ابن هشام في هذا الباب على مسائل محددة هي: تعريف الحال، وشرط تنكيره، وشروط صاحبها، وقد أوردها في نحو (٣٦) سطرًا في (٣) صفحات^(١)، وعند مقارنة هذا الباب بما أورده ابن هشام نفسه في كتابه «أوضح المسالك» يظهر الفرق بجلاء؛ فقد استقصى فيه أبواباً كثيرة إضافةً إلى الأبواب الثلاثة، وقد جاء باب الحال في نحو مائتي سطر تقريباً^(٢).

٣- التفصيل في بعض المواطن:

ومع أن الطابع العام لشرح القطر هو الاختصار، فقد فصل ابن هشام في بعض المباحث بصورة تفوق ما أورده في كتبه المطولة، من ذلك ما أورده في شروط عمل المصدر؛ حيث أوصلها إلى ثمانية شروط^(٣)، أما ما جاء من هذه الشروط في كتابه المطول «أوضح المسالك» فلا يتجاوز شرطاً واحداً؛ وهو صحة حلول فعل مع «أن» أو «ما» محله، وما جاء في كتابه «شرح شذور الذهب» هو أربعة شروط لا غير^(٤).

٤- الاختيار والنقد:

لقد حرص ابن هشام على ذكر آراء النحاة في المسائل الرئيسة مع أن الكتاب مختصر، وكان غالباً ما يختار أحد الآراء فيدافع عنه ويرد الأقوال الأخرى، وقد يقول رأياً ثالثاً، من ذلك ما أورده في الفعل المضارع المرفوع حيث اختلف النحاة في عامل الرفع، فقد نُقل عن الفراء وأصحابه أن رافعه هو تجرّده من الناصب والجازم، وعن الكسائي: حروف المضارعة، وعن ثعلب: مضارعه للاسم، وعن البصريين: حلوله محل الاسم. ثم عقب على هذه الآراء بقوله: «وأصح الأقوال الأول... ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٣٤-٢٣٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٩٣-٣٥٩.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٦٠-٢٦٦.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٣٨١-٣٨٢.

يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة.. ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو «هلاً يقوم» لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض...»^(١).

ومن أمثلة نقده للآراء أيضاً تخطئته للزجاجي، يقول ابن هشام: «وزعم الزجاجي أن من العرب من يني «أمس» على الفتح، وأنشد عليه قوله: «مذ أمسا» وهو وهم، والصواب ما قدمنا من أنه معرب غير منصرف...»^(٢).

ومنها أيضاً خلاف النحاة في مسألة حرفية «إذما»؛ فقد قال ابن هشام بعد إسناد الآراء والردود: «وفي هذا الجواب نظر، لا يحتمله هذا المختصر»^(٣).

٥- سهولة التعبير ويسره:

لقد حدد ابن هشام لنفسه هدفاً وراء تصنيف كتابه وهو التيسير على الناشئة، لشرح (متن القطر) يقول ابن هشام: «وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة «بقطر الندى وبل الصدى» رافعةً لحجابها، كاشفةً لنقابها، مكملةً لشواهداها، متممةً لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافيةً ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»^(٤).

وقد حرص ابن هشام على الشرح والتوضيح لما كان غامضاً، وهذا الحرص دعاه إلى الابتعاد عن المصطلحات المنطقية والخلافات الجدلية، من ذلك قوله في تعريف التوابع فيقول: «التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»، وذلك عند شرحه لعبارة المتن: «باب التوابع: يتبع ما قبله في إعرابه خمسة...»^(٥).

وتظهر سهولة هذا التعريف ويسره بالمقارنة مع التعريفات المشهورة للتابع، من ذلك ما جاء عند ابن عقيل، إذ يقول: «الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً»، ومع

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص ١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٧.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ١٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٢٨٣.

قصر هذا التعريف إلا أن كلمة «مطلقاً» تحتاج توضيحاً لبيان المقصود منها ومحترزاتها، وإذا قارنّا هذا التعريف مع قول ابن الناظم: «التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد»^(١)، فانظر كم تحتاج من الوقت لتوضيح كلمتي «الحاصل والمتجدّد».

٦- انحصار المصادر المذكورة في الشرح :

لم تتجاوز المصادر التي نصّ عليها ابن هشام في شرحه خمسة مصادر هي:

أ - الحلبيات لأبي علي الفارسي.

ب - والأنموذج للزغشري.

ج - والكشاف للزغشري.

د - والإجازة لابن عصفور.

هـ - وشرح الجمل لابن عصفور.

وأما أئمة النحو الذين أكثر ابن هشام من ترديدتهم في كتابه فهم: سيبويه، والأخفش، والفراء، والكسائي، وابن السراج، والمبرد، والزجاج، وابن خروف.

ثانياً: «مغيث النّدا إلى شرح قطر النّدى» للخطيب الشرييني:

يعتبر الخطيب الشرييني من معاصري الفاكهي وأقرانه، حيث كانت وفاته بعد سبعة أعوام فقط من وفاة الفاكهي، ومولده في مصر في فترة مقاربة لمولد الفاكهي في مكة المكرمة، ولكلا الرجلين شهرتهما وتميّزهما ومنهجهما، وفيما يأتي الخصائص العامة لشرح الشرييني في كتابه «مغيث النّدا»^(٢):

١. الموسوعية:

ففيه السعة والإحاطة والاستقصاء، أما السعة فالكتاب وقع في (١٧٥) ورقة من القطع الكبير، وأما الإحاطة فلم يترك باباً في النحو إلا عرضه بتفصيل بحيث لم يبق زيادة

(١) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٣٥٠.

(٢) انظر: دراسة مغيث النّدا لمريم فواز ص ٣٦-٤٠.

لمستزيد. وأما الاستقضاء فيظهر من خلال محاولته تتبع جزئيات الحكم النحوي واستثناءاته وما شذَّ عنه. من ذلك ما أورده عند الحديث عن جزم الفعل المضارع، فبعد أن استعرض أدوات الجزم كلها، ذكر علامات جزمه، وما شذَّ عن القاعدة^(١).

٢. مزج الشرح بالمتن :

فقد جعل الشربيني شرحه ممتزجاً بكلام ابن هشام، مما أفقد الشرح سمة التبويب والتنسيق إلا في القليل إلى حدٍّ يختلط فيه النصان.

٣. الاستدراك على ابن هشام:

لم يكن الشربيني يسمح لنفسه بالابتعاد عن محور كلام ابن هشام في «قطر الندى»، إلا أنه في بعض الأحيان يستدرك على ابن هشام بعض المسائل الجزئية التي أغفلها، من ذلك إغفال ابن هشام لـ (كي) عند حديثه عن الموصولات الحرفية - وهي موصول حرفي - ، مع أن ابن هشام كان قد ذكرها في كتابه أوضح المسالك^(٢).

٤. الغنى بالشواهد القرآنية والحديثية والشمرية:

يُعد «مغيث النَّدَا» من المراجع الغنية بشواهدا المتنوعة بتنوع مصادر السماع بدءاً بالقرآن الكريم متواتره وشاذه، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، حيث بلغت شواهد من القرآن الكريم ما يربو على (٨٠٠) موضع، ومن القراءات (٥٥) موضعاً منها (١٥) قراءة شاذة، ومن الأحاديث الشريفة (٣٠) حديثاً، ومن الشعر ما يربو على (٢٥٠) شاهداً، كما مثَّل بأبيات قليلة من شعر المولدين لكنّه لم يقصد بها الاستشهاد بل التمثيل على القاعدة^(٣)، أو ليحاكم هذا الشعر بالقاعدة، كما في قول

(١) انظر: مغيث النَّدَا ص ٦٦، ٦٩.

(٢) انظر: دراسة مغيث النَّدَا ص ٩.

(٣) كما في قول المعري: «فلولا الغند يمسكه لسالا»، حيث جاء المعري بإثبات خبر لولا المخصص وفقاً للقاعدة

القياسية. (انظر: مغيث النَّدَا ص ٢٣).

أبي فراس^(١): «تعالى أقاسمك المهوم تعالي»^(٢).

فقد أتى بالبيت ليظهر لحن أبي فراس، وما ردّ به النحاة عليه.

٥. كثرة النقول النحوية:

ليس الأمر غريباً أن تجد نحويّاً متأخراً حريصاً على جمع أقوال النحاة السابقين ليوازن بينها فيتبين راجحها ومرجوحها، ومن هنا فقد نقل الشربيني أكثر من (٣٠٠) نصّاً عن نحاة سابقين بدءاً بسيبويه وانتهاءً بخالد الأزهري، وكان تركيزه في النقل عن ابن هشام وابن مالك وسيبويه.

٦. النزعة التعليمية في الكتاب:

إنّ من يقرأ هذا الكتاب يظهر له بوضوح أنّ هدف الشربيني هو التعليم، ويظهر ذلك من عدة أوجه، أهمها:

أ - الشرح اللغوي:

وذلك للكلمات الغامضة في الأبيات أو الآيات، مع ضبط المفردات والمصطلحات النحوية كما في قوله: «المنادى، بفتح الدال»^(٣)، وفي قوله «الأراجيز جمع أرجوزة، اللؤم

(١) أبو فراس الحمداني (٣٢٠ - ٣٥٧ هـ)، هو الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربيعي: أمير، شاعر، فارس . وهو ابن عم سيف الدولة . كان صاحب بن عباد يقول : بُدئ الشعر بملك وختم بملك - يعني امرأ القيس وأبا فراس - وله وقائع كثيرة ، قاتل بها بين يدي سيف الدولة . وجرح في معركة مع الروم ، فأسروه سنة ٣٥١ هـ، فامتاز شعره في الأسر بروميانه . وبقي في القسطنطينية أعواماً، ثم فداه سيف الدولة . قتل في تدمر . (انظر: شذرات الذهب ٢٤/٣، والأعلام ١٥٥/٢).

(٢) عجز بيت من الوافر لأبي فراس الحمداني يخاطب حمامة طليقة بينما كان يرزح تحت الأسر الرومي، وهو ليس ممن يُحتجّ بكلامه أو شعره، ويأتي النحاة بمثل هذا الشعر للتمثيل لا للاستشهاد. وصدّره: (أيا جارتا ما أنصف الدهر بيتنا).

وموضع التمثيل: (تعالى)، حيث وردت بكس اللام والأصل أن تكون بفتح اللام دائماً.

(٣) انظر: مغيب النّدا ص ١٥٥.

بفتح الميم هو اجتماع الشخّ ودناءة الإباء ومهانة النفس...»^(١)، وقد يتجاوز شرح المفردات إلى شرح المعنى كاملاً، وقد بيّن المناسبة التي قيل فيها الشاهد.^(٢)

ب - التمرينات الافتراضية:

من ذلك ما أورده في الاستثناء المكرر بتكرار (إلاّ)، نحو: «ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرةً إلا خالداً» فهذا المثال لا نكاد نستخدمه إلا لتدريب النشء على الاستثناء المكرر بحيث يتدرّب على القاعدة التي سبقت الإشارة إليها وهي قوله: «وإن كررت إلاّ لغير التوكيد وهو التأسيس، وكان العامل قبل إلاّ مفرّغاً تركته يؤثّر في واحد من المستثنيات، ونصبت ما عدا ذلك على الاستثناء، نحو: «ما قام...» رفعت الأول بالفعل على أنّه فاعل، ونصب الباقي. وإن كان العامل غير مفرّغ وتقدّمت المستثنيات على المستثنى منه، نُصبت كلها كقولك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً أحد»^(٣).

ثالثاً: «محيب النّدا في شرح قطر النّدى» للمكيّ الفاكهيّ:

لقد امتاز شرح الفاكهيّ على «قطر النّدى وبل الصّدى» لابن هشام بجملّة من الخصائص سبق ذكرها في هذه الدراسة^(٤)، وهي جملة تتمثل في ما يأتي:

أ - التفصيل دون استقصاء.

ب - الشرح المزوج.

ج - عدم التبويب والتنسيق.

د - الاستدراك على ابن هشام.

هـ - مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة.

و - الغنى بالشواهد.

(١) انظر: المرجع السابق ص ١٣٢.

(٢) انظر: دراسة مغيث النّدا ص ٣٨.

(٣) انظر: مغيث النّدا ص ١٩٣-١٩٤، ودراسة مغيث النّدا ص ٣٨-٣٩.

(٤) انظر: ص ٤٢-٤٤ من هذا الكتاب.

ز - الغنى بالاقتراسات النحوية.

ح - عدم بروز النزعة التعليمية في الكتاب.

وإن موازنة موجزة بين شرحي ابن هشام والشربيني من جهة وصاحبنا من جهة أخرى، تثبت رسوخ قدم الفاكهي في شرحه من خلال السمات الآتية:

١/ الاعتدال في التفصيل: فهو لم يختصر ولم يتهم بالإطالة والإيغال، فكان متوسطاً، إذ بلغت أوراقه المخطوطة نحواً من (١٢٠) ورقة بواقع صفحتين في كل ورقة، في حين تجاوزت عند الشربيني نحواً من (١٧٠) ورقة، أما شرح ابن هشام فلم تتجاوز ورقاته (٧٥) ورقة تقريباً.

٢/ الاعتدال في رصد الشواهد: حيث بينت الدراسة قلة شواهد ابن هشام في شرحه والمبالغة عند الشربيني في استقصاء الشواهد من جهة أخرى في حين جاء الفاكهي بشواهده بين يين.

٣/ الحرص على مقابلة آراء ابن هشام في مؤلفاته المختلفة: حيث قام الفاكهي بتتبع تعدد آراء ابن هشام في القضية الواحدة عندما عرضها في أكثر من كتاب، وهذا مما أغفله الشربيني؛ ويدل هذا الأمر على وضوح ودقة وموضوعية في منهج الفاكهي.

٤/ مزج الشرح بالمتن: لقد انتهج الفاكهي هذه الطريقة بحيث لا يمكن للقارئ أن يميز بينهما مما اضطرني لإضافة كلام ابن هشام في حاشية كل صفحة، وهذا يدل على همة عالية ولغة راقية واعتداد عند الفاكهي جعلته يورد ألفاظ ابن هشام مختلطة بألفاظه دون نفور بينها أو انحدار في المستوى أو معازلة في الجمل، وهذا يعزز ما قيل عنه بأن شرحه يكاد يفوق شرح ابن هشام نفسه.

٥/ وضوح تأثيره فيمن جاء بعده: فقد كان لشرح الفاكهي تأثير في العلماء اللاحقين شأنه شأن ابن هشام، ولا أدل على ذلك من وجود العديد من الشروح التي أقيمت على شرح الفاكهي وقد سبق ذكرها^(١).

إن القارئ لـ«مغيث النَّدَا» ليشعر بتقارب في منهج الرجلين، بل وفي السمات العامة لهما، وهذا الأمر أثار في نفسي الريبة فالرجلان متعاصران وبارزان فمَن تأثر بالآخر؟!

(١) انظر: ص ص ٥٢-٥٣ من هذا الكتاب.

وبعد موازنة عامة بينهما خلُصت إلى أن الشريبي قد اطلع على «مَجِيب النَّدَا» واقتبس منه وتأثر به، والذي أوصلني إلى هذه النتيجة أمور عدّة؛ أبرزها:

١. أن تأليف الفاكهيّ لكتابه يعود إلى العام ٩٢٤ هـ حيث كان شاباً لم يتجاوز العشرينيات من عمره، في حين ألّف الشريبي كتابه في العام ٩٥٩ هـ.

٢. وجود نصوص في شرح الشريبي تتطابق تماماً مع ما جاء في مَجِيب النَّدَا دون إحالة، من ذلك:

* قال الفاكهيّ^(١): «وزاد ابنُ مالكٍ في تعريفها في التسهيلِ «مستقلٌّ»؛ لإخراجِ أبعاضِ الكلماتِ الدالّةِ على معنى؛ كحروفِ المضارعةِ وياءِ النسبِ وتاءِ التأنيثِ وألفِ المُفاعلةِ؛ فإنّها ليستْ بكلماتٍ لعدمِ استقلالها».

وقال الشريبي^(٢): «وزاد ابنُ مالكٍ في التسهيلِ «مستقلٌّ»؛ لإخراجِ أبعاضِ الكلماتِ الدالّةِ على معنى؛ كحروفِ المضارعةِ وياءِ النسبِ وتاءِ التأنيثِ؛ فإنّها ليستْ بكلماتٍ لعدمِ استقلالها».

* قال الفاكهيّ^(٣): (وَأَسْقَطَهُ الْمُصَنِّفُ كغیره؛ لَعَلَّهُ لِمَا جَنَعَ إِلَيْهِ الرَضِيُّ مِنْ أَتْهَا. مع ما هِيَ فِيهِ - كلمتانِ صارتا كالكلمةِ الواحدةِ لشدةِ الامتزاجِ، فَجُعِلَ الإعرابُ على آخرِهِ كالْمُرْكَبِ المَرْجِيّ. وَأَسْقَطَ أَيْضاً مِنَ التَّعْرِيفِ «الْوَضْعَ» الْمُخْرِجَ لِلْمُهْمَلِ؛ لِلإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِتَعْبِيرِهِ بـ«الْقَوْلِ»....، وَآثَرَ «الْقَوْلَ» عَلَى «الْلفظِ»؛ لِكُونِهِ جُنْساً قَرِيباً بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الْلفظِ»؛ إِذِ «الْلفظُ» يَصْدُقُ ... وَقَدَّمَ تَعْرِيفَ «الكلمةِ» عَلَى «الكلامِ»؛ لِأَنَّهَا جُزْؤُهُ، وَالْجُزْءُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ طَبْعاً، فَقَدَّمَ وَضْعاً؛ لِيُوافِقَ الْوَضْعُ الطَّبِيعَ، وَمَنْ قَدَّمَ «الكلامَ» فَلَا تَهْ أُهُمْ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ التَّفَاهُْمُ وَالتَّخَاطُبُ).

(١) انظر: مَجِيب النَّدَا ص ٤.

(٢) انظر: مَجِيب النَّدَا ص ٤.

(٣) انظر: مَجِيب النَّدَا ص ٥.

وقال الشربيني^(١): (وَأَسْقَطَهُ الْمُصَنِّفُ كَغَيْرِهِ؛ لَعَلَّهُ لِمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهَا - مَعَ مَا هِيَ فِيهِ - كَلِمَتَانِ صَارَتَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لِشِدَّةِ الْامْتِزَاجِ، فَجُعِلَ الْإِعْرَابُ عَلَى آخِرِهِ كَالْمُرَكَّبِ الْمَرْجِيِّ. وَأَسْقَطَ أَيْضًا مِنَ التَّعْرِيفِ «الْوَضْعَ» الْمُخْرِجَ لِلْمُهْمَلِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ بِتَعْبِيرِهِ بِ«الْقَوْلِ»....، وَآثَرَ «الْقَوْلَ» هُنَا عَلَى «الْلَفْظِ»؛ لَكُونِهِ جِنْسًا قَرِيبًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الْلَفْظِ»؛ إِذِ «الْلَفْظُ» يَصْدُقُ... وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ تَعْرِيفَ «الْكَلِمَةِ» عَلَى «الْكَلَامِ»؛ لِأَنَّهَا جُزْؤُهُ، وَالْجُزْءُ مَقْدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ طَبْعًا، فَقَدَّمَ وَضْعًا؛ لِيُوَافِقَ الْوَضْعُ الطَّبْعَ، وَمَنْ قَدَّمَ «الْكَلَامَ» فَلَا تَهْ أَهْمُ؛ إِذْ بِهِ يَقَعُ التَّفَاهُْمُ وَالتَّخَاطُبُ).

* قال الفاكهي^(٢): (وَتَقْسِيمُهَا إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَلِمَةِ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ، كَانْقِسَامِ الْحَيَوَانِ إِلَى إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ، وَمَنْ جَعَلَهَا أَقْسَامًا لِلْكَلَامِ أَوْ لِلْكَلِمِ؛ فَهُوَ مِنْ تَقْسِيمِ الْكُلِّ إِلَى أَجْزَائِهِ؛ كَانْقِسَامِ «السَّكَنَجِيلِ» إِلَى الْخَلِّ وَالْعَسَلِ، وَعَلَامَاتِ الْأَوَّلِ صَدَقَ اسْمُ الْمَقْسُومِ عَلَى كُلِّ مِنْ أَقْسَامِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي؛ فَقَدْ ظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا).

وقال الشربيني^(٣): (وَتَقْسِيمُ الْكَلِمَةِ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنْ تَقْسِيمِ الْكَلِمَةِ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ، كَانْقِسَامِ الْحَيَوَانِ إِلَى إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ، وَتَقْسِيمِ الْكَلَامِ أَوْ الْكَلِمِ إِلَيْهَا مِنْ تَقْسِيمِ الْكُلِّ إِلَى أَجْزَائِهِ؛ كَانْقِسَامِ «السَّكَنَجِيلِ» إِلَى خَلٍّ وَعَسَلٍ، وَعَلَامَاتِ الْأَوَّلِ صَدَقَ اسْمُ الْمَقْسُومِ عَلَى كُلِّ مِنْ أَقْسَامِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي..).

والأمثلة على الاقتباس المعنوي كثيرة. كما عند حديثه عن التنوين وأقسامه^(٤)، ويُضاف إلى ذلك توظيف الشربيني لمعظم شواهد الفاكهي الحديثية والقرآنية والشعرية.

وفي الختام نخلص إلى أن شرح الفاكهي هو أشهر شرح (لقطر الندى) بعد شرح ابن هشام نفسه، لكنه لم يحظَ بما حُظِيَ به شرح ابن هشام من شهرة واهتمام؛ فتأخرت الاستفادة منه حتى أذن الله لهذه الدراسة أن ترى النور، والله الحمد أولاً وآخرًا.

(١) انظر: مغيب النُدا ص ٥.

(٢) انظر: مجيب النُدا ص ٦.

(٣) انظر: مغيب النُدا ص ٦.

(٤) انظر: مجيب النُدا ص ٨-١٠، ومغيب النُدا ص ٧-٨.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة خرج الباحث بنتائج مهمة، أبرزها ما يأتي:

١. إن إخراج هذا السفر العظيم محققاً تحقيقاً علمياً وميسراً للقراء والباحثين ودور الكتب لهو أهم نتيجة تُذكر.

٢. لقد أكدت الدراسة على نسبة الكتاب «مَجِيب النَّدَا في شرح قطر النَّدى» لصاحبه المكيِّ الفاكهيِّ دون أدنى ريب أو شك.

٣. إن دراسة «مَجِيب النَّدَا في شرح قطر النَّدى» أكدت على تفوق هذا الشرح على غيره من حيث الاعتدال في التفصيل، واستيعاب أبرز مسائل الخلاف ثم ترجيح رأي على آخر دونها إغراق في سوق الأدلة أو ردّ الحجج، ومن هنا فإنّ البحث يشي على ما قيل عن هذا الشرح بأنّه الغاية في الحسن.

٤. أكدت الدراسة على ظهور أثر ابن مالك وابن هشام في اتجاه النحاة الذين جاؤوا بعدهما، وهذه شهادة إضافية لصالح هذين العالمين المجدّدين.

٥. أثبتت الدراسة أن المكيِّ الفاكهيِّ عالم موسوعي متمكّن، فهو نحوي لغوي فقيه محدّث، وقد دلّ على ذلك تنوّع مؤلّفاته وتعدّد مصادره ومراجعته، فمنها كتب القراءات والتفسير والحديث واللغة والنحو والصرف والبلاغة والمنطق.

٦. أثبتت الدراسة أنّ المكيِّ الفاكهيِّ نحويّ مقلّد في موقفه من الأصول النحوية، ونحويّ انتقائيّ في موقفه من النحاة، ممّا يجعله قريباً من المذهب البغداديّ، لكنّه في الغالب الأعمّ بصريّ النزعة شديد التأثير برأي ابن هشام كثيراً، ومن هنا فإنّ مذهبه النحويّ يوجب عليه أن يختار الرأي الكوفيّ حيناً والآراء البصرية في أحيان كثيرة.

٧. استطاع البحث أن يثبت أن للحجاز عموماً ومكة خصوصاً دوراً في الإنتاج النحوي في العصر العثماني، وهذا ما يخالف كثيراً من المؤرخين الذين اعتبروا أنّ مكة خلوّ من الابتكار اللغوي، وعُطلّ من الإنتاج النحوي.

٨. أكّد البحث نتائج أبحاث سابقة بأنّ العصر العثماني هو عصر شروح وحواشي، مع التأكيد على أنّ هذه السمة قد حفظت للغة تواصل الإنتاج، بالإضافة إلى دور الحواشي والشروح في المحافظة على كثير من النصوص المطموسة والكتب التي اندثرت فيها بعد من خلال كثرة النقول عنها.

تلك كانت أبرز النتائج التي استخلصتها خلال هذه الرحلة البحثية الماتعة، ربّنا اختتم بالصالحات أعمالنا، ووفقنا لما فيه الخير والصلاح، والحمد لله أولاً وآخراً.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الثاني

التحقيق

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

مخطوطات كتاب

«محيب النداء إلى شرح قطر الندى»

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تمهيد.....

هذا الكتاب على نفاسته وشهرته لم يحظ بتحقيق علمي فيما أعلم، وإن كان قد طُبِع في القرن الماضي فقد كان مجرد حاشية على كتاب، وقد احترمها الخلل والسقط والتصحيف في أماكن كثيرة لا يمكن إحصاؤها، عدا عن افتقاد هذه الطبعة للعناوين الفاصلة، ومثل هذا الكتاب لا يمكن أن تُلتقط درره، ولا تُكشف حجه إلا بتحقيق علمي محكم.

وأحسب أن هذا التحقيق - وهذا ما أرنو إليه - يُعيد إلى الكتاب حقه، ويقرّ للمؤلف بفضلله، وهو من جهة ثالثة يمثل موسوعة نحوية اشتملت على كثير من المسائل المهمة والآراء النحوية المبرزة، وقد حرصت على أن أقف على مواضع نسخ الكتاب في العالم، لانتقاء أوثقها لتكون معتمدة في التحقيق، وسترّد مواضعها وأوصافها وناسخوها ومنهج التحقيق الذي اعتمدته فيما يأتي، وقبل كل ذلك أرى لزماً عليّ أن أبيت أهم الأسباب التي دعّني لتحقيق هذا السفر العظيم.

أولاً: دواعي التحقيق:

لا يخفى على الباحثين أن إخراج كتاب من ظلام أروقة دور المخطوطات إلى نور التحقيق والنشر غاية تُضرب له أكبّاد الإبل، فكيف إذا كانت المخطوطة لعالم حجازي من علماء القرن العاشر الهجري، وهو جمال الدين عبد الله بن أحمد المكّي الفاكهي «سيويه زمانه» - كما وسمه بعض العلماء -!، وكيف - أيضاً - إذا كانت المخطوطة قد حظيت بشهرة تكاد توازي شهرة «شرح قطر الندى لابن هشام» نفسه!، لكنها لم تحظ بتحقيق علمي بل لم تحظ بطباعة مقبولة.

إنّ هذا الكتاب يُعتبر أقدم شرح متكامل لقطر الندى بعد شرح ابن هشام، بل هو الأشهر من بين هذه الشروح مع كثرتها، فحقّه أن يُحقّق ويُنشر ليتبين الناس كم كان فضل هذا الشرح على غيره من الشروح النحوية!.

إنّ هذا الكتاب يُفصّل في مسائل نحوية مهمة استند الفاكهيّ فيها إلى مصادر النحو العربي بدءاً بالخليل وانتهاءً بخالد الأزهري؛ فهو بحقّ موسوعة نحوية.

إنّ هذا الكتاب يمثل إنتاج الحجاز النحوي، وفي ذلك ردّ على كثيرين ظنّوا أنّ منطقة الحجاز خلو من هذا العلم، وعاطلة عن شرف المشاركة فيه.

ثانياً: نسخ المخطوط وأماكنها:

لقد تعدّدت نسخ الكتاب، وتبعثرت في العديد من دور المخطوطات، وقد أحصى «بروكلمان» للكتاب سبع عشرة نسخة في أماكن متفرقة من أنحاء المعمورة، وكنت قد وجدت نسختين في باريس واثنتين في القدس لم يُشر إليهما بروكلمان، بل هنالك نسخ في مكاتب أخرى لم يشر إليهما بروكلمان منها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعة أم القرى، وفيما يلي قائمة بأسماء أماكنها وأرقامها مرتّبة وفق سنة نسخها:

- ١- نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٣٤٧٠)، وقد نُسخَت سنة ٩٩٩هـ.
- ٢- نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤١٥٢)، وقد نُسخَت سنة ١٠٠٠هـ.
- ٣- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٧٣٥٣)، وقد نُسخَت سنة ١٠٥٠هـ.
- ٤- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٦١٨٩)، وقد نُسخَت سنة ١٠٥٨هـ.
- ٥- نسخة في مكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس برقم (٢/٥٨٩)، وقد نُسخَت سنة ١٠٥٨هـ.
- ٦- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١٧١٥)، وقد نُسخَت سنة ١٠٨٩هـ.
- ٧- نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (١٨١٧)، وقد نُسخَت سنة ١١٠٧هـ.
- ٨- نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٩٦٠)، وقد نُسخَت سنة ١١١٩هـ.
- ٩- نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٦٢٤)، وقد نُسخَت سنة ١١٢٢هـ.
- ١٠- نسخة في مكتبة المسجد الأقصى برقم (١٨٨)، وقد نُسخَت سنة ١١٢٢هـ.
- ١١- نسخة في مكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس برقم (٢/٢٥٥)، وقد نُسخَت سنة ١١٢٢هـ.

- ١٢ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١١٥٢)، وقد نُسخَت سنة ١١٣٤هـ.
- ١٣ - نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٨٨٥)، وقد نُسخَت سنة ١١٥١هـ.
- ١٤ - نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤١٥٣)، وقد نُسخَت (١١٥٣هـ).
- ١٥ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٦٧٨)، وقد نُسخَت سنة ١١٥٣هـ.
- ١٦ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٦٥٤)، وقد نُسخَت سنة ١٢٦٨هـ.
- ١٧ - نسخة في معهد التراث العلمي العربي/ جامعة حلب برقم (٨٥/ إنطاكي)، دون تاريخ.
- ١٨ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١٧٠٦ - عام)، دون تاريخ.
- ١٩ - نسخة في دار الآثار والمتاحف برقم (٣٣٧)، دون تاريخ.
- ٢٠ - نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٩٨٧)، دون تاريخ.
- ٢١ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٩٦٠)، وقد نُسخَت سنة ١١١٩هـ.

إضافة إلى عشرات النسخ في المتاحف والمكتبات الأوروبية المختلفة، مثل: الإمبروزيانا، ولبدن، وجوتا، وغيرها.

ثالثاً: وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق :

وقد انتقيت من هذه النسخ ستاً، سأورد فيها يأتي وصفاً لكل منها:

١ - النسخة الأم:

هي نسخة المتحف العراقي التي تحمل رقم (١٨١٧)، وقد اعتبرتها أصلاً لعدة أسباب؛ منها:

- ❖ أن هذه النسخة منسوخة عن نسخة المؤلف نفسه، بدليل ما جاء في ختامها وهو قوله: «وكان الفراغ من تعليقه... على يد مؤلفه.... وكان الفراغ من نسخه.... سنة ١١٠٧هـ».
- ❖ أن هذه النسخة مقابلة على نسخة المؤلف نفسه بعد نسخها، بدليل وجود تصحيحات متعدّدة في حاشية المتن.

❖ أن هذه النسخة قد انفردت بذكر مؤلفها وسنة كتابته للكتاب، وناسخها وسنة نسخة الكتاب.

❖ أن هذه النسخة قد سلمت من الخرم أو الشطب أو النقص.

❖ أن هذه النسخة قد كتبت بخط نسخي واضح جميل.

مواصفات النسخة الأم:

١. لقد بلغت هذه النسخة (١١٠) أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣)

سطراً، وفي كل سطر ما بين (٩-١٣) كلمة.

٢. لقد حملت المخطوطة أرقاماً متسلسلة بدءاً برقم (٢)، لأن الورقة الأولى وهي «ورقة

العنوان» قد فقدت.

٣. النسخة كلها مكتوبة بخط واحد، وهو خط نسخي واضح جميل، لكنه يفتقر إلى الضبط.

٤. يوجد فيها نظام التعقيبة؛ أي نسخ الكلمة الأولى من الصفحة الثانية (ب) ووضعها

في نهاية الصفحة الأولى (أ).

٥. لم تسلم النسخة الأم من الأخطاء الإملائية إلا أنها تكاد تنحصر في أخطاء متكررة

وهي تسهيل الهمزات، وكتابة «عَلَى» بالياء «علي»، والخلط بين الألف المتطرفة

القائمة واليائية كما في «النَّدَى» فتكتب «النَّدَا»...

٦. المخطوطة كاملة من أولها إلى آخرها، باستثناء صفحة العنوان، وجاء في بدايتها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الرفع من انخفض لعزه وسلطانه، المفيض على

من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه...».

وجاء في نهايتها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة.. قال مؤلفه رحمه الله وغفر له

ولجميع المسلمين وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة ٩٢٤ هـ

أحسن الله عاقبتها على يد مؤلفه الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي

الشافعي غفر الله له ولجميع المسلمين آمين، وكان الفراغ من نسخه نهار الاثنين غرة شهر

شعبان سنة ١١٠٧ هـ على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الله محمد بن عبد الله...».

٢- نسخة مكتبة المتحف العراقي الثانية (ع):

وهي نسخة تحمل الرقم (٣٤٧٠)، وقد رمزت إليها بالرمز (ع)، وتقع هذه النسخة في (١٢١) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (٢١) سطراً، في كل سطر (١٠) - (١٣) كلمة، وقد كُتبت بخط ثلث متراص، وقد أُحيطت كل صفحة بإطار مزدوج. وقد خلت هذه النسخة من صفحة العنوان.

وقد تميّزت بقلة التصحيحات، وتسهيل الهمزات، وقلة الأخطاء الإملائية إلا في نحو «على» فكُتبت «علي»، وفي بعض الأحيان يدرج الناسخ تفسيراً يؤدي إلى غموض في الفكرة وركاكة في الأسلوب.

وجاء فيها استخدام بعض الرموز مثل س: بمعنى سبويه، وح: بمعنى حينئذ، والمص: بمعنى المصنف، وقد أصاب بعض الصفحات غموض وطمس نتيجة للتآكل في الأصل.

وجاءت خاتمة النسخة خالية من اسم الناسخ أو المؤلف، ومنها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة. .. وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة ٩٩٩هـ».

٣- نسخة مكتبة المسجد الأقصى الأولى (ق):

وهي النسخة التي تحمل رقم (٢/٢٥٥) في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بمدينة القدس الشريف، وقد رمزت إليها بالرمز (ق)، وتقع في (١٠٤) أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (١٠-١٣) كلمة، وقد كُتبت بخط رقعة متراص إلا أنه واضح مقروء.

وقد تميّرت هذه النسخة بقلة الأخطاء الإملائية والنحوية فيها، لكن بعض صفحاتها طُمست بسبب انسكاب الحبر عليها مثل (الورقة ٤٩).

واشتملت النسخة على صفحة العنوان وفيها : «كتاب شرح القطر، للعلامة الفاكهي رحمه الله تعالى آمين»، وعليها تمليكات متعددة آخرها : «من كتب المفتقر إلى الله تعالى السيد محمد نوفان سنة ١٢٨٧».

وجاء في نهاية النسخة:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة.. وكتبها بيده الفانية.. عبد السلام بن علي بن محمد الدهنة الشافعي... وكملت نهار السبت في أوائل شهر صفر المبارك من شهور سنة ألف ومائة واثنين وعشرين».

٤ - نسخة مكتبة المسجد الأقصى الثانية (د):

هي نسخة تحمل الرقم (٢/٥٨٩) في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بمدينة القدس الشريف، وقد رمزت إليها بالرمز (د)، وتقع هذه النسخة في (١١١) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (٨-١١) كلمة.

وقد كتبت بخط نسخي اشترك فيها غير ناسخ، وقد قلت تصحيحاتها وكثرت تصحيقاتها، بل قد وصلت هذه التصحيقات إلى مرحلة التناقض، كما يلاحظ أنها قد أصابها النقص والخرم والطمس لأسطر أو كلمات أو أحرف كما في الأوراق «٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩». ونظراً لكثرة ما عور هذه النسخة فقد كنت انتقائياً في إثبات زياداتها، أو الفروق التي تمتاز بها عن النسخة الأم.

وقد اشتملت هذه النسخة على صفحة العنوان وجاء فيها: «هذا شرح القطر للشيخ العالم العلامة الفاكهي رحمه الله تعالى آمين»، وقد اشتملت على تمليكاة واحدة وهي: «من كتب المرحوم الشيخ محمد الخليلي الموقوفة».

وجاءت خاتمة هذه النسخة خالية من اسم الناسخ غير أن سنة كتابة النسخة مثبتة، ومنها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده على هذه المقدمة.. قال مؤلفه رحمه الله كان الفراغ يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة أربعة وعشرين وتسعمائة، والحمد لله وحده».

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة نهار الخميس من العشر الأواخر من شهر رجب الفرد من عام سنة ١٠٥٨ هـ أحسن الله ختامها وغفر لكاتبها ولمستكتبها. آمين ».

٥- نسخة باريس الأولى (ب) :

وهي نسخة تحمل الرقم (٤١٥٢) في المكتبة الوطنية بباريس، وقد رمزت إليها بالرمز (ب). وتقع هذه النسخة في (١٢٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (١٩) سطراً، في كل سطر (٩-١١) كلمة.

وقد كُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح مشكول في بعض المواطن، وهي نسخة مرقمة، عليها حواشي بعضها للشرييني وبعضها للمالكى.

وقد اشتملت هذه النسخة على صفحة العنوان، وفيها : «هذا كتاب شرح قطر الندى وبلّ الصدا تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الفاكهية» كما اشتملت الصفحة على تملیكة واحدة.

وجاءت خاتمة هذه النسخة كما يلي :

«وليكن هذا آخر ما أردنا إirاده على هذه المقدمة.. وتم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أقل عبید الله وأحوجهم إلى مغفرته وكرمه، محمد بن جمال الدين بن كمال الدين الأنصاري نسبة الشافعي مذهبا الأزهري موطناً ومعللاً الخطيبي محبة ومعتقداً في يوم الجمعة بعد الصلاة سادس عشر ربيع الثاني سنة ألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ».

٦- نسخة باريس الثانية (س) :

وهي نسخة تحمل الرقم (٤١٥٣) في المكتبة الوطنية بباريس، وقد رمزت إليها بالرمز (س). وتقع هذه النسخة في (١٣٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (١٦) سطراً، في كل سطر (١٠-١٤) كلمة.

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ جميل واضح، وهي نسخة مرقمة لا حواشي عليها، وتخلو من التصحيحات، لكن هذه النسخة تشتمل على تصحيحات ظاهرة، بل غريبة في بعض الأحيان.

وجاءت الصفحة الأولى مشتملة على العنوان دون مؤلفه «موجب النداء في شرح قطر الندى».

وجاءت خاتمة هذه النسخة كما يلي:

«قال مؤلفه نفع الله بعلومه وليكن هذا آخر ما إirاده على هذه المقدمة ... وكان الفراغ من تمام هذه النسخة على ما وجدناه فيها صبيحة يوم السبت خامس والعشرون من شهر جمادى الثاني سنة ١١٥٣ هـ ألف ومائة وثلاثة وخمسين على يد .. سرحان بن عبد الخضر الديلمي. ..».

رابعاً: منهج التحقيق:

كان منهجي في تحقيق هذه المخطوطة النفيسة يقوم على توخي الدقة في العمل والأمانة العلمية، حيث حرصت على تتبع منهج أساطين اللغة والتحقيق في العصر الحديث، وهم أشهر من أن أذكرهم، وهو منهج يقوم على القواعد والأسس الآتية:

١- المحافظة على النص كما أراده المؤلف، وإخراجه بصورة بهيئة منسقة ومضافاً إليه علامات الترقيم، تيسيراً على القارئ فهماً وقراءة.

٢- الاعتماد على ست نسخ مخطوطة، اخترت أفضلها وأكملها أصلاً، وقابلتها مع باقي النسخ، فأثبت التصحيحات والاختلافات الواردة بين النسخ في الهامش؛ لإثبات الفروق بينها زيادة أو نقصاً أو اختلافاً.

٣- إثبات الزيادات المهمة في الأصل بعد وضعها بين قوسين معقوفين مع التوثيق.

٤- إثبات الفروق بين النسخ في الحواشي إلا إذا كانت أنسب للنص من الأصل، فأثبتها في النص وأشرت إلى هذا الاختلاف في الحاشية.

٥- وضع قسم كبير من العناوين إضافة إلى عناوين المؤلف القليلة، وذلك زيادة في التيسير والإيضاح، وحصرت ما وضعته من عناوين بين قوسين لئلا يُتوهم أنها من كلام المؤلف.

٦- تخريج الآيات الكريمة بعد وضعها بين قوسين مزهرين، وأشارت في الهوامش إلى مواضعها من المصحف الكريم مبتدئاً باسم السورة ثم رقم الآية، وإذا رأيت حاجة في إتمام الآية فإني أذكرها كاملة في الحاشية.

٧- تخريج ما ورد من قراءات متواترة أو شاذة من مصادرها مع نسبة القراءة إلى صاحبها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٨- تخريج نصوص الحديث الشريف من كتب الحديث المشهورة، مع الإتيان بكامل النص في الحاشية.

٩- تخريج النصوص والنقول اللغوية والنحوية مُسندة إلى قائلها من أصولها، وإلا فمن المصادر التي نقلت عنها.

١٠- تخريج الشواهد الشعرية من مظائنها، فبدأت بالديوان وإلا فمن مصادر اللغة والنحو، وقد حرصت على توثيقها من ثلاثة مصادر أو أربعة على الأكثر، وابتعدت عن طريقة استقصاء الكتب التي ورد فيها الشاهد رغبة في تخفيف الحواشي مما لا فائدة كبيرة فيه، وقد حرصت على نسبة الشواهد لأصحابها - إن تيسر ذلك - وإتمام البيت في الحاشية مبيّناً بحرّه، موضحاً موطن الشاهد وتوجيهه كما أراد المصنف.

١١- ترجمة للأعلام الواردة في النص باختصار، وقد اقتصر في الترجمة على الاسم والكنية، وتاريخ الوفاة، والتخصص العلمي، وأبرز كتابين أو ثلاثة من مصنفاته.

١٢- شرح الألفاظ اللغوية الغريبة أو الصعبة باختصار بالاعتماد على معاجم اللغة كلسان العرب والقاموس المحيط والمعجم الوسيط.

- ١٣- تخريج الأمثال والأقوال من كتب الأمثال، ذاكراً وجه الاستشهاد وموضحاً ما غمض فيها من ألفاظ.
- ١٤- ضبط ألفاظ النص المحتملة، وتحريك أواخر جميع الكلمات وضبطها بما يتوافق مع موقعها في السياق حرصاً متني على التيسير على القارئ قراءة وفهماً.

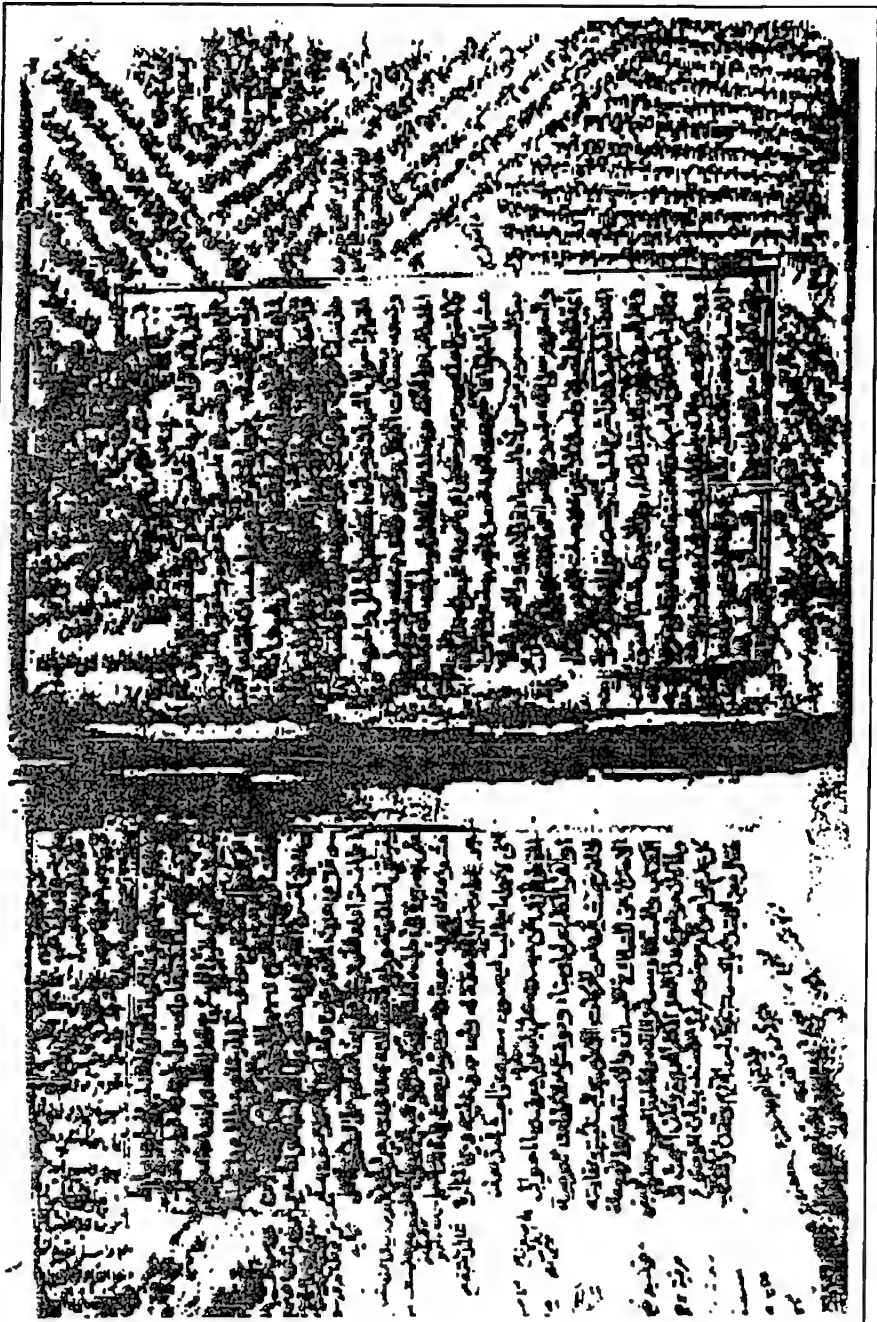
رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

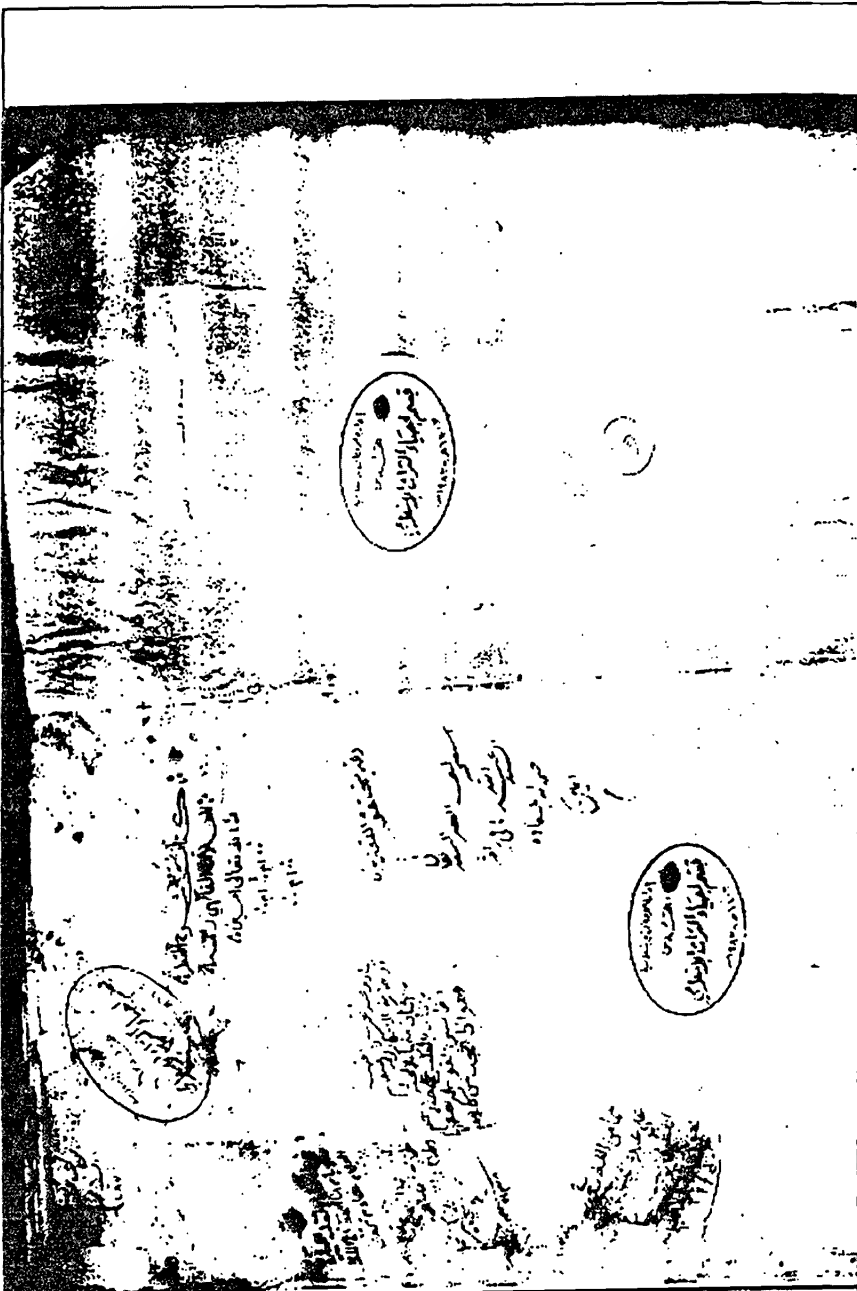
صور المخطوطات

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس



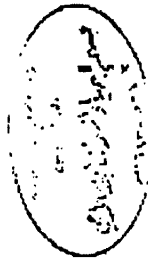
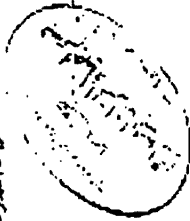
الورقة الأولى من النسخة العراقية الثانية (ع)

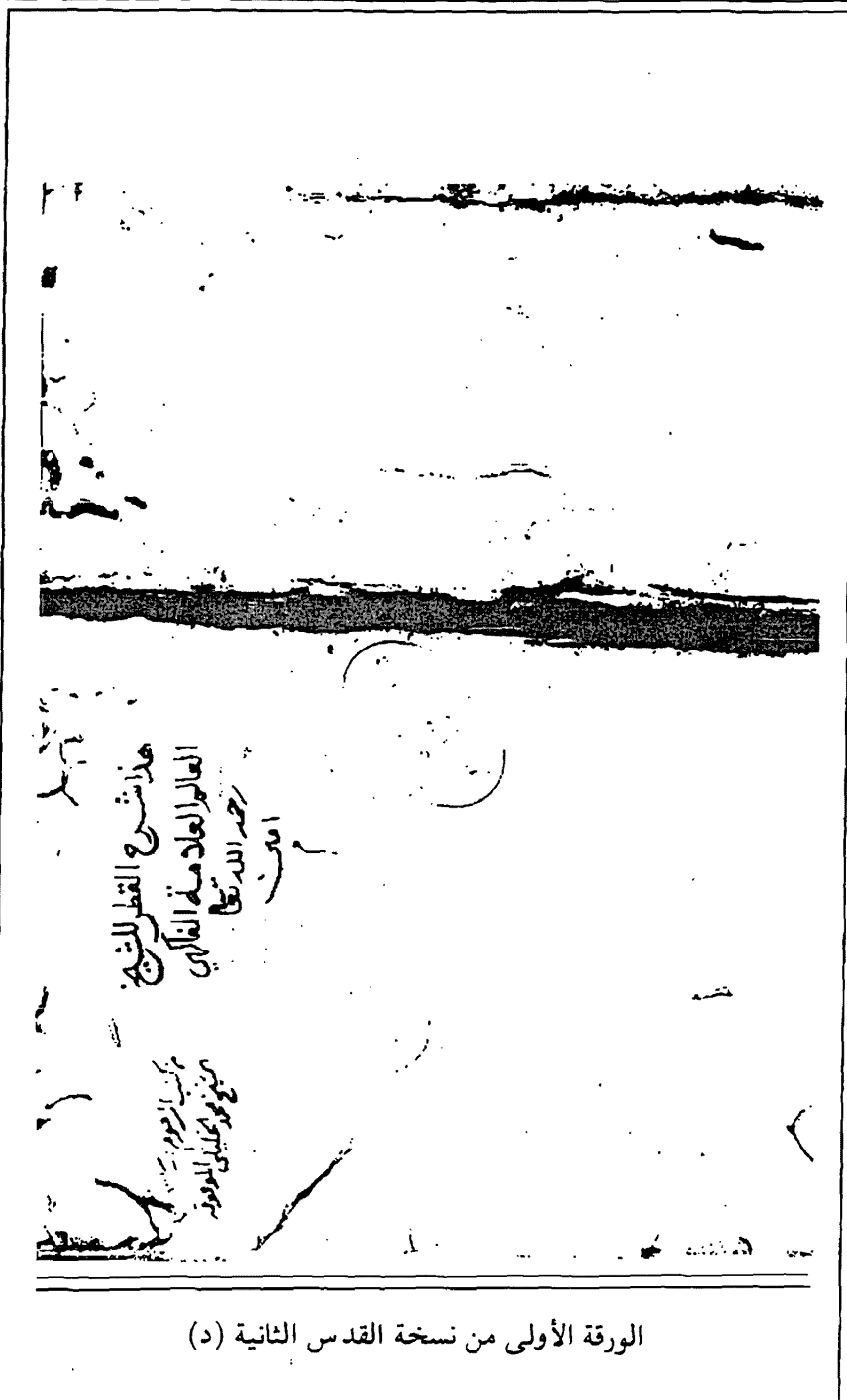


الورقة الأولى من نسخة القدس الأولى (ق)

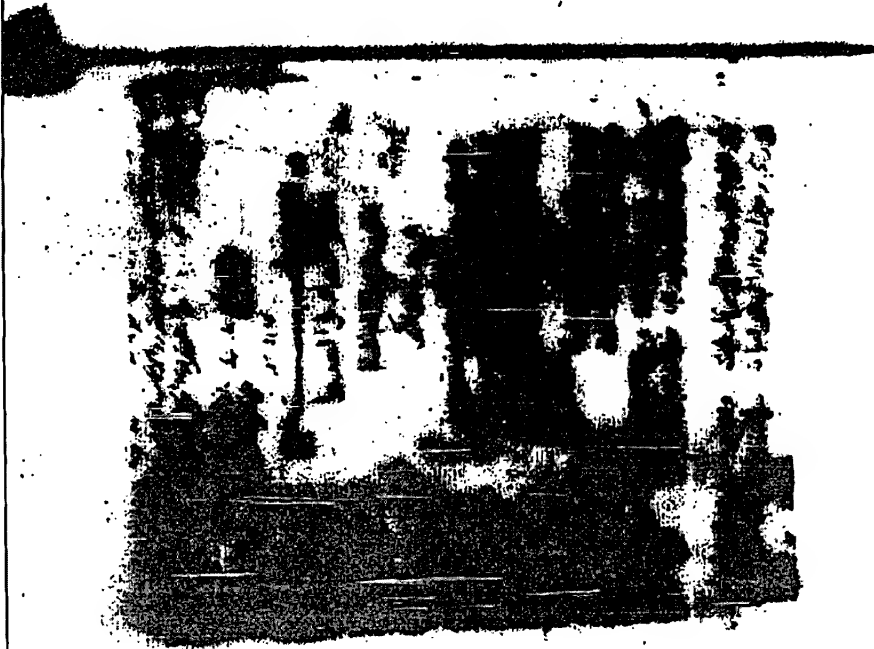
أعلم الخبيات وترى حلق في مصورة في كبريتا سوا البريات وملاصة
الخلاصة تملح عمارك ومحدثا سركك ويا حواء بونا لينا كوكا لينا
صلاوات اعد وسلاصه طلع وعلمهم اجمعين اسبى اسبى

ولا حواء ولا فلق الا اصر
الصلي اعظم ركلك
طفا راكيت غدا اريد
شهر من كيا رك من
تهد عيشة الف وسليح
والبحر وعشرب





الورقة الأولى من نسخة القدس الثانية (د)



الورقة الأولى من نسخة باريس الأولى (ب)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(أَسْلَمَ) (نَبِيٌّ) (الْمُرْسَلُ)

مَجِيبُ السُّدَا فِي سِرِّهِ قَطْرِ السَّيِّدِ

لِلْعَلَّامَةِ

صَحَابُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِكِيِّ الْفَاكِرِيِّ الْمُتَوَفَّى ٩٧٢ هـ

وَهُوَ سِرٌّ مُخْتَصَرٌ عَلَى كِتَابِ

« قَطْرِ السَّيِّدِ وَبَلِّ الصَّدي »

لِلْجُنِّ هَسَّامِ الْأَنْصَارِيِّ الْمُتَوَفَّى ٧٦١ هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

و. مَوْسَى حُجْرَةُ مُحَمَّدٍ الْبَدْرِيِّ

أَسْتَاذُ النُّجُودِ وَالصُّرُفِ الْمُسَاعِدِ فِي مَهَامَةِ بَيْتِ طَم

الْإِسْلَامِ الْعِلْمِيَّةِ

لِلنَّشْرِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

نص الكتاب محققاً

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

خُطْبَةُ الْكِتَابِ

١١ / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، [وبِهِ نستعينُ]

الحمد لله الرافع مَنْ انخفض لعزّه وسلطانه، المُفِضِ على مَنْ نَحَاهُ وَقَصَدَهُ
سحائب عفوه وغفرانه، المُغْنِي بِواسع فضله مَنْ افتقر لجوده وإحسانه، الفاعل لما يشاء؛
فلا معاند لَهُ في فعله، ولا مُمَاتِل لَهُ في شأنه. والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّدٍ الذي
بعثهُ مِنْ خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمّة، ونَصَبَهُ لتمييز أحوال العبادِ وبيانِ
أحكامهم مِنَ الحِلِّ والحُرْمَةِ، ونَعَتَهُ بصفات الكمالِ وأكَّدَ ذلكَ بِنُطْقِهِ بِفصلِ الخطابِ
والحكمة، وعَطَفَ على الأنامِ عُمومًا بِإرساله، فَكَانَ - كما أَخْبَرَ - للعالمين رَحْمَةً، وَخَصَّ
مَنْ آمَنَ بِهِ، فَجَعَلَ لَهُ بَدَلَ الحَسَنَةِ عَشْرًا^(١) أمثالها، فما أَشْمَلَ جودَه! وما أعمَه! فَحَصَلَ
لأُمَّتِهِ بِهِ تَسْهِيلُ الفوائدِ بَعْدَ الصعوبة، مَوْصُولًا بالسعادةِ الأبديةِ، والأَمْنِ مِنَ العذابِ
والعقوبةِ، ﷺ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ الْمُقْتَفِينَ لِأوضحِ المسالكِ^(٢) أئمةَ الهُدَى، صلاةً
وسلامًا دائمينِ عِدَّةَ حَبَاتِ^(٣) الأرضِ وقطراتِ^(٤) الندى:

أَمَّا بَعْدُ^(٥)؛ فهذا شَرْحٌ لطيفٌ وضعْتُهُ على المُقَدِّمةِ الموضوعَةِ في عِلْمِ العِريَّةِ
المُسَيَّاةِ بِقطْرِ الندى وبِلِّ الصِّدى للعالمِ المُحَقِّقِ، والإمامِ المُدَقِّقِ، إمامِ هذه الصَّنعةِ
وعالمِها وقاضي شريعَتِها وحاكمِها أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ هِشَامٍ

(١) زيادة من ق وب ود.

(٢) في ق: والصلاة.

(٣) في ع: عشرة.

(٤) سقطت وسلم من ب ود.

(٥) في ق: مسالك.

(٦) في د: نبات.

(٧) في ق: فطر.

(٨) في ق: وبعد - بإسقاط أنا -.

الأنصاري - رحمه الله عليه - يتكفل بحل ألفاظها وتبيين معانيها، مُتَزِجاً بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليقها في الغالب، جانباً فيه الإيجاز المُخَلَّ والإطناب المُمِلَّ، حرصاً على التقريب لفهم مقاصدها، والحصول على / ١ ب / جملة فوائدها، وسَمَّيْتُهُ مُجِيبَ النَّدَا إلى شرح قطر الندى. وبالله أعتصم، وعليه أتوكل، وإليه أتضرع وأتوسل أن ينفع به طالبه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وسبباً للفوز بجنات النعيم، وأن يبلغني أحسن الأمل، ويوفّقني في القول والعمل، إِنَّهُ خَيْرُ مُوقِّ ومُعِين، لا رَبَّ غَيْرُهُ، ولا مأمول إلا خيره.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أَسْلَمَ اللهُ (الزوزني)
مُقَدِّمَةٌ

إِعْلَمُ أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْخَوْصَ فِي عِلْمٍ مِنَ الْعُلُومِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَوَّلًا حَقِيقَتَهُ بِحَدِّهِ أَوْ^(١) رَسْمِهِ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي طَلَبِهِ - فَإِنَّ مَنْ رَكَبَ مَتْنَ عَمِيَاءَ، خَبَطَ^(٢) خَبَطَ عَشَوَاءَ^(٣) - وَأَنْ يَعْرِفَ مَوْضُوعَهُ؛ وَهُوَ مَا يَبْحَثُ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ^(٤) الْلاحِقَةِ لَهُ^(٥)، وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهُ؛ وَهِيَ الثَّمَرَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا يُطَلَّبُ لِيَصُونَ سَعْيُهُ عَنِ الْعَبَثِ.

[عِلْمُ النُّحُو: خَدُّهُ، وَمَوْضُوعُهُ، وَغَايَتُهُ]

فَحَدُّ هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدْرِهِ: عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعْرِفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً.

وَمَوْضُوعُهُ الْكَلِمَاتُ الْعَرَبِيَّةُ؛ لِأَنَّ^(٦) يَبْحَثُ فِيهَا^(٧) عَنِ الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ وَالْبِنَائِيَّةِ.

(١) فِي (ع): وَرَسْمِهِ.

(٢) فِي (ع): تَخَبَّطَ.

(٣) الْخَبِيطُ: الضَّرْبُ بِالْيَدِ، مِنْ خَبَطَ يَخْبُطُ. وَالْعَشَوَاءُ: تَأْنِيثُ الْأَعْشَى، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي لَا تَبْصُرُ لَيْلًا، فَتَخْبُطُ بِيَدِهَا عَلَى عَمَى، فَرُبَّمَا تَرَدَّتْ فِي مَهْوَاةٍ، وَرَبَّمَا وَطَّطَتْ سَبْعًا أَوْ حَيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. وَيُقَالُ فِي الْمَثَلِ: هُوَ خَابَطَ خَبَطَ عَشَوَاءً أَي: قَدِ رَكَبَ رَأْسَهُ فِي الضَّلَالَةِ كَالنَّاقَةِ الَّتِي لَا تَبْصُرُ لَيْلًا. وَمِنْهُ قَوْلُ زَهْرِي:

رَأَيْتُ الْمَنَائِيَا خَبَطَ عَشَوَاءً مِنْ تَصَبُّهُنَّ، وَمِنْ تَخَطَّيْنِ يُعَمَّرُ فِيهِمْ

(انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٥، وشرح الزوزني ص ٧٤).

(٤) سَقَطَتِ الذَّاتِيَّةُ مِنْ عَوْقٍ وَبِوَدٍّ.

(٥) سَقَطَتْ لَهُ مِنْ ق.

(٦) فِي ع: لَا أَنَّهُ. وَهَذَا خَطَأٌ.

(٧) فِي عَوْقٍ: فِيهِ.

وغايته الاحترارُ عن الخطأ في اللسان، والاستعانةُ على فهم معاني الكتابِ والسنةِ
ومسائلِ الفقهِ ومُحاطبةِ العربِ بعضهم لبعضٍ.

ولمّا كانَ موضوعُ هذا العلمِ الكلمِ العربيّةِ، وكانَ البحثُ في كلّ علمٍ عن أحوالِ
موضوعِهِ، بدأ المصنّفُ ببيانِ الموضوعِ؛ فقالَ بعدَ الابتداءِ بالبسملةِ - تبرُّكاً باسمِهِ
القديمِ، واقتداءً بالكتابِ الكريمِ، وعملاً بقولِ النَّبيِّ العظيمِ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْتَدَأُ»
فِيهِ يَنْسَمِ اللهُ، فهو أبتَرُ»^(١)؛ أي: أقطعُ -:

(١) في ع وق: يبدأ.

(٢) الحديث برواية أبي هريرة رضي الله عنه؛ وقد روي على أوجه بذكر الله/ بيسم الله/ بحمد الله وقد حسّنه ابن
الصلاح والسيوطي في حين ضعفه علماء منهم ابن حجر والألباني (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب
السامع للخطيب ٢/ ٦٩-٧٠، وسنن ابن ماجه ١/ ٦١٠، والفتوحات الربانية لابن حجر ٣/ ٢٩٠، وفتح
الباري ١/ ٨، وضعيف الجامع الصغير للألباني برقم ٤٢١٦).

تعريف الكلمة^(١)

الكلمة^(٢) - بفتح الكاف وكسر اللام - أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيها^(٣)، وهي لغة: تُقال للجميل المفسدة^(٤)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَالِبُ﴾^(٥) ﴿وَقَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ﴾^(٦)؛ وهو^(٧) من إطلاق الجزء مراداً به الكل.

واصطلاحاً: قول؛ أي: مقول تحقيقاً أو تقديرأ - استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول، / ٢ / كاللفظ بمعنى الملفوظ -، وهو اللفظ الموضوع لمعنى: مفرداً كان أو مركباً، مفيداً كان^(٨) أو غير مفيد.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: الكلمة قول مفرد، وهي اسم، وفعل، وحرف (انظر: شرح قطر الندى ص ٨-٩).

(٢) قالوا ابن منظور: وتيم تقول: هي كلمة، بكسر الكاف، وحكى الفراء فيها ثلاث لغات: كلمة وكلمة وكلمة... والكلمة: اللفظة، حجازية، وجمعها كليم، نذكر وتؤنث (انظر: لسان العرب - مادة كلم). وقال الفيروزآبادي: الكلمة: اللفظة، والعصدة ج: كليم، كالكلمة - بالكسر - ج: ككيسر، والكلمة - بالفتح - ج: بالناء (انظر: القاموس المحيط - كلم).

(٣) أي: كلمة أفصح من كلمة وكلمة.

(٤) أي: تطلق على الجمل المفيدة. (انظر: مع الهوامع ١/ ١٩).

(٥) سورة التوبة، من الآية ٤٠. وتامها ﴿إِلَّا تَتُوبُوا فَلَا تُصْلِحُوا وَفَدَّ نَفْسَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْبَرَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثَ أَثْنِينَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُودِهِ لَمْ تَرَوْهُمَا رَجَعَا كَلِمَةً الَّذِينَ كَفَرُوا الشُّكْلُ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَالِبُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٦) في ب: كلمات.

(٧) سورة الأعراف من الآية ١٣٧. والحسن زيادة في ع و ق. وهي بناءها ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَمُّونَ مَسْكَنَاتِ الْأَرْضِ وَمَكْرَهُنَّهَا أَلَّتْ بِرُكْنَيْهَا وَقَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ يَسَاءَ صَبْرًا وَذَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَتَّخِذُونَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾.

(٨) في ع و ق: وهي.

(٩) سقطت كان من ب.

واللفظ ما يَتَلَفَظُ بِهِ الإنسانُ مُهْمَلًا كَانَ أَوْ مُسْتَعْمَلًا^(١). فالقولُ أَخْصَصُ منه؛
لاختصاصِهِ بالموضوع، فكلُّ قولٍ لفظٌ ولا عكسَ بالمعنى اللغويّ.

[محترزات التعريف]

فخَرَجَ^(٢) بالقول غيرُهُ كالدوالِّ^(٣) الأربع؛ وهي: الخطُّ والإشارة والعقدُ والنصبُ^(٤)،
المُشارِكَةُ للكلمةِ في الدلالةِ على المعنى. وصَحَّ الإخراجُ بِهِ - وإنْ كَانَ جنساً - لِمَا قالوه
مِنْ أَنَّ الجنسَ إذا كَانَ بينَهُ وبينَ فصلِهِ عمومٌ وخصوصٌ من وَجِهٍ، صَحَّ أَنْ يُخْرَجَ بِهِ مَا
يَتَنَوَّلُهُ^(٥) عمومٌ فصلِهِ.

والقولُ مع فصلِهِ - الذي هو مفردٌ - كذلك^(٦)، لصدقيهما على زيدٍ ونحوِهِ، وانفرادِ
القولِ بصدقيهِ على المُركَّبِ، والمُفردِ بصدقيهِ على المعنى دونَ اللفظِ، كما يُقالُ معنى مفردٌ.

والمُرَادُ بالمُفردِ ما لا يدلُّ جزؤُهُ على جزءٍ معناه كزيد، فإنَّ أجزاءَهُ هي ذواتُ
حروفِهِ الثلاثةِ التي هي: ز ي د، وكلُّ منها لا تدلُّ^(٧) على معنى، وليستْ أجزاءُهُ الزايّ

(١) قال ابن يعيش: المهمل ما يمكن اشتقاقه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: صص وكت
ونحوهما.. وقال الجرجاني: المهمل ما لم يُوضَعْ في الأصل، والموضوع ينقسم إلى مستعمل وغير مستعمل. أو
المهمل لفظ غير دالٍّ على معنى بالوضع (انظر: شرح المفصل ١ / ١٩، والتعريفات ص ٢٣٧).

(٢) في ع وق: وخرج.

(٣) الدوال: جمع دالة، من دلَّه على الشيء يدلُّه دلاً ودلالة فاندلَّ: سدَّه إليه، ودلَّته فاندلَّ، والدليل: ما يُستدلُّ
به. والدليل: الدالُّ، (انظر: لسان العرب: ددل / عقد).

(٤) الخطُّ: أي الكتابة كان تكتب (هذا عصفور)، إذ لا يُعدُّ كلاماً، وكذلك الإشارة، إذ لو أشرت إلى العصفور
دون التلفظ بقولك (هذا عصفور) فهذا كلُّه لا يدخل في الكلام الاصطلاحي. والعقد: العهد، والجمع
عقود، وهي أوكد العهود. والنصب العلم المنسوب، ويحرك... وبضمتين: كل ما جعل علماً كالنصبية، وكل
ما رُفِع واستقبل به شيء فقد نُصب، (انظر: القاموس المحيط / نصب).

(٥) في ع وق وب ود: تناوله.

(٦) أي: بينهما عموم وخصوص من وجه. (انظر: حاشية الحمصي ١ / ١٠)

(٧) في ع ود: يدلُّ.

والبياء والدال، خلافاً لما في الشرح^(١)، بل هذه أسماءٌ مسمّياتُها أجزاءه، ومُسمّياتُها لا تدلُّ على معنى، وإِنّما^(٢) يُقالُ لها حروفُ المباني^(٣)، ويُطلقُ^(٤) بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمةُ الأسماء والأفعال، كما صرّح به العلامةُ ابنُ أبي شريف^(٥) في حاشيته على المحلّي^(٦).

وخرج بالمفرد المركّب؛ وهو ما يدلُّ جزؤه على جزء معناه؛ كغلام زيد.

وزاد ابنُ مالك^(٧) في تعريفها في التسهيل^(٨) مستقلاً؛ لإخراج أبعاضِ الكلمات الدالّة على معنى؛ كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المُفاعلة؛ فإنّها ليست بكلماتٍ لعدم استقلالها.

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١١.

(٢) في الأصل إنّها، والمثبت من ع وق ود.

(٣) حروف المباني ما تبنى من الكلمة وتتركب كالزاي في زيد، وحروف المعاني ما توصل معنى الفعل إلى الاسم؛ ككتبتُ بالقلم.

(٤) في ق ود: وتُطلق.

(٥) هو محمد بن محمد بن أبي بكر المريّ القدسي، كمال الدين المعروف بابن أبي شريف: فقيه، أصوليّ، مفسّر، متكلم، ولد في القدس وبها توفي ٩٠٦هـ، من مصنفاته: الفتاوى، وحاشية على تفسير البيضاوي لم تكتمل، وغيرهما. (انظر: كشف الظنون ص ٥ و ١٩٣، وشذرات الذهب ٨/ ٢٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٠٠).

(٦) أي: على شرح المحلّي، والمحلّي: هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلّي المصري: مفسّر فقيه متكلم أصوليّ نحويّ منطقيّ، توفّي بالقاهرة ٨٦٤هـ، من مصنفاته: شرح جمع الجوامع للسبكي - وهو في أصول الفقه -، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وتفسير للقرآن أكمله السيوطي وسماه تفسير الجلالين، وغيرهما. (انظر: كشف الظنون ص ١٢٤ و ٤٠٧، وشذرات الذهب ٧/ ٣٠٣، ومعجم المؤلفين ٨/ ٣١١-٣١٢).

(٧) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، ولد بيجيان في الأندلس ٦٠٠هـ وتوفي بدمشق ٦٧٢هـ، له مصنفات شهيرة في اللغة والنحو والصرف، واشتهر بألفيته التي جمع فيها قواعد النحو والصرف. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٣٠-١٣٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩).

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٢، قال ابن مالك: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرأً أو منويّ معه كذلك.

وأسقطه^(١) المصنّف كغيره؛ لعلّه لما جنح إليه الرضي^(٢) من أنّها - مع ما هي فيه - كلمتانٍ صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج، فجعل الإعراب على آخره كالمركّب المزجي^(٣).

وأسقط أيضاً من التعريف الوضع المخرج للمهمّل؛ للاستغناء عنه بتعبيره^(٤) بالقول الموضوع لمعنى لا غير، / ٢ ب / لكن خالف في تعريف الكلام، فعبر باللفظ دون القول، وآثر القول على اللفظ؛ لكونه^(٥) جنساً قريباً بالنسبة إلى اللفظ؛ إذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره، والقول - وإن أُطلق على غير اللفظ^(٦) - من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك، فالمراد^(٧) به هنا اللفظ؛ للقرينة الدالة على ذلك، فاستعمله في الحدّ أولى.

وقدّم تعريف الكلمة على الكلام؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدّم على الكل طبعاً، فقدّم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع، ومن قدّم الكلام فلأنّه أهمّ؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب. واللام في الكلمة - كما قال الرضي^(٨) - لماهية الجنس من حيث هي هي، من غير دلالة على قلّة ولا كثرة، فلا تُنافي التاء التي للوحدة.

(١) أي: لفظ مستقل من تعريف الكلمة.

(٢) الرضي: هو محمد بن الحسن الاسترابادي السمناني، رضي الدين، الشهير بالرضي الاسترابادي ولُقّب بنجم الأئمة، المتوفى ٦٨٦ هـ: نحوي صرفي متكلم منطقي، صاحب شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وكذلك شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، وهما أفضل شرحين لكافية ابن الحاجب وشافيته، وأشهرهما. (انظر: بغية الرعاة ١/ ٥٦٧-٥٦٨، وكشف الظنون ص ١٣٧٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٥، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٣).

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ١٥.

(٤) في ب: بالتعبير.

(٥) ما بين النجمتين مطموس في د.

(٦) يطلق القول على غير اللفظ مجازاً لا على الحقيقة. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢).

(٧) في ع: المراد.

(٨) انظر: شرح الكافية ١/ ١٤. واللام هنا هي لام التعريف.

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الأمر^(١) على أن الكلمة لا تصدق على أفرادها إلا بالوحدة الصرفة دون الاجتماع، فلا يقال لمجموع^(٢) زيد قائم .. مثلاً - إنه كلمة.

[أقسام الكلمة]

وهي بالاستقراء^(٣) والقسمه العقلية ثلاثة: اسم وفعل وحرف، لا رابع لها^(٤)؛ لأن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها، ولأن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها^(٥) أو لا، الثاني الحرف^(٦)، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(٧) أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل^(٨).

وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلي إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، ومن جعلها أقساماً للكلام أو للكلم؛ فهو من تقسيم الكل إلى أجزائه؛ كانقسام السكنجيل^(٩)

(١) في ق: وهلة.

(٢) في ق: مجموع.

(٣) تقول: قزوت البلاد قرواً واستقرتها: إذا تتبعتها، تخرج من أرض إلى أرض، والاستقراء: هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته (انظر: لسان العرب/ قرأ، وكتاب التعريفات ص ١٨).

(٤) خالف في ذلك أبو جعفر بن صابر حيث اعتبر اسم الفعل قسماً رابعاً، وسماه الخالفة، وهو رأي لا يعتد به كما قال الأشموني. (انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٣، وجمع الهوامع ١/ ٢٢).

(٥) في ع و ق: بنفسها.

(٦) هذا يشمل الاسم والفعل؛ لأن كليهما يدلّان على معنى في نفسيهما، والفرق بينهما هو اقتران الفعل بالزمان.

(٧) الحرف هو ما لا يدل على معنى في نفسه.

(٨) أي الفعل: الماضي أو المضارع أو الأمر.

(٩) هذه العبارة بنصها موجودة في شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ١٧.

(١٠) السكنجين: كلمة فارسية مقربة، وهي شراب مركب من حامض وحلو (انظر: المعجم الوسيط - سكن)، أمّا السكنجيل فلم أجد لها ذكراً في المعاجم أو كتب العرب أو الدخيل.

إلى الخُلِّ والعسل^(١)، وعلامات^(٢) الأول^(٣) صدق اسم المقسوم على كلٍّ من أقسامه، بخلاف الثاني^(٤)؛ فقد ظهر الفرق بينهما.

وقدَّم الاسم في الذكر للإخبار به وعنه، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه، وأخَّر الحرف لعدَمِها فيه، ولكلٍّ من الأقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يُعرف بها^(٥)، ويتميز بها عن قسيميه. وأثر / أ ٣ / التمييز بالعلامة^(٦) على التمييز بالحدِّ - وإن كان الحدُّ أضبط؛ لا طَرَّاه وانعكاسه بخلافها؛ إذ لا تنعكس^(٧) - تسهلاً على المبتدئ.

[الاسم: تعريفه وعلاماته]^(٨)

فقال: فأما الاسم - وهو ما دلَّ على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً - فيُعرف؛ أي: يُميز^(٩) عن قسيميه:

١/ بأل المعرفة من أوله؛ كالرجل، إذ هي المُتبادرة عند الإطلاق، حتى إذا^(١٠) أريد غيرها قيِّدت، فيقال: أل الموصولة أو الزائدة^(١١).

(١) في ع وق: خل وعسل.

(٢) في ع وب ود: علامة.

(٣) أي تقسيم الكلي إلى جزئياته.

(٤) أي: تقسيم الكل إلى أجزائه.

(٥) سقطت بها من ب.

(٦) في ع: بالعلامات على الحدِّ.

(٧) في ع: يتعكس.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: فأما الاسم فيُعرف: بأل كالرجل، وبالتنوين كرجل وبالحديث عنه كناء

ضرب^(٩). (انظر: شرح قطر الندى ص ٩).

(٩) في ق: يميِّز، وفي ب: فيميِّز.

(١٠) في ب: وإذا مع إسقاط حتى.

(١١) ترد (أل) كاسم موصول في نحو ﴿إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمَصْدُوقَاتِ﴾ (سورة الحديد: ١٨)، كما ترد زائدة في نحو:

التي، واللات، والعزى. (انظر: رصف المباني ص ١٦٤).

واختصت به؛ لأنها موضوعةٌ للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم. ومُراده به^(١) ما يمكن دخول آل عليه - كما مثل -؛ لأن كثيراً من الأسماء لا يدخلها آل كالمضممرات والمُبهمات وأكثر الأعلام. ويجوز أن يراد بآل ما هو أعم من المعرفة؛ ليتدخل الموصولة والزائدة^(٢)، وكلٌّ منهما من خواص الأسماء^(٣) أيضاً، وذلك^(٤) لموافقتها آل المعرفة صورةً وحكماً، ويُحتمل دخول الموصولة على المضارع^(٥) على أنه ضرورة أو شاذ، بل قال الجرجاني^(٦): إنه خطأ بإجماع^(٧)، وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه هنا وفي الشذور^(٨)، لكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح^(٩) والجامع^(١٠).

وتعبيره بآل أولى من تعبير من عَبَرَ بالالف واللام؛ إذ لا يقال في هل الهاء واللام، ولا في بل الباء واللام. وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بآل؛ لشموله لآل

(١) أي: الاسم.

(٢) بعدها في ب: وهو ظاهر إطلاقه هنا.

(٣) في ع وق: الاسم.

(٤) سقطت من ق.

(٥) كما في قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل (انظر: رصف المباني ص ١٦٢).

(٦) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الشافعي المتوفى ٤٧٤ هـ؛ أديب لغوي نحوي، من تصانيفه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والمقتصد... وغيرها كثير. (انظر: هدية العارفين ١/٦٠٦).

(٧) في ق: بالإجماع.

(٨) انظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٣١.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٩٣ و ٢٠٠، حيث قيد (آل) كاسم موصول في حالة دخولها على الأسماء المشتقة، فقال: وآل في نحو الضارب والمضروب.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠/١، حيث قال: فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع كقوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته.

(١١) انظر: الجامع الصنير في النحو ص ٣١.

واللام على قول مَنْ يراها وحدها هي المَعْرِفَةُ، ولأَمْ بدلها على لغة حِمِرٍ؛ كقولهِ عليه الصلاة والسلام: «ليس من اميرٍ» امصيام في امسفر^(١).

٢/ ويُعرَفُ أيضاً مِنْ آخرِهِ بالتنوين؛ وهو نونٌ ساكنةٌ تُثَبُّ لفظاً لا خطأً، استغناءً عنها بتكرارِ الحركةِ. وأقسامُهُ^(٢) المختَصَّةُ بالاسمِ أربعةٌ:

أحدها: تنوين التمكن؛ وهو اللاحقُ للاسمِ المُعربِ المُنصرفِ ماعدا الجمعَ بألفٍ وتاءٍ^(٣) إشعاراً ببقائه على أصالته، بحيثُ لم يشبه الحرفَ فيُننَى، ولا الفعلَ فيُمنعُ من الصرفِ، وذلك كرجلٍ ورجالٍ.

الثاني: / ٣ ب/ تنوينُ التذكير؛ وهو اللاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيةِ إشعاراً بأنَّ المرادَ غيرَ معيَّنٍ، وهو معنى قولهم: فرقاً بينَ معرفتها ونكرتها. ويقعُ سماعاً في بابِ اسمِ الفعلِ كصهِ^(٤)، وقياساً في العَلَمِ المختومِ بويه؛ كسيبويه^(٥).

(١) حمير: بطن عظيم، من القحطانية، ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، واسم حمير العرنج. ومن بلاد حمير في اليمن: شبام - كانت بجانب جبل كوكبان -، وذمار - وهي قرية جامعة بها زروع وآبار قريبة، ينال ماؤها باليد - ورمع وغيرها. (انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٢) في ع: البر.

(٣) رواه البخاري ومسلم من حديث جابر قال: كان رسول الله - ﷺ - في سفر، فرأى زحاماً ورجل قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر انتهى. وزاد مسلم في لفظ: وعليكم برخصة الله التي رخص لكم انتهى. وروى ليس من امير امصيام في امسفر وهي لغة بعض العرب، رواها عبد الرزاق في مصنفه عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي عليه السلام فذكره، وعن عبد الرزاق رواه أحمد في مسنده، ومن طريق أحمد رواه الطبراني في معجمه. (انظر: البخاري ٢/ ٦٨٧ برقم ١٨٤٤، ومسلم ٢/ ٧٨٦ برقم ١١١٥، والمسند ٥/ ٤٢٤، ونصب الراية ٢/ ٤٦١ برقم ١٨. قال الألباني: شاذٌ بهذا اللفظ السلسلة الضعيفة ٣/ ٢٦٤ برقم ١١٣٠).

(٤) أي: أقسام التنوين.

(٥) لأن تنوينه تنوين مقابلة لا تمكين.

(٦) صة: كلمة بنيت على السكون، وهو اسم سُمِّي به الفعل، ومعناه اسكت، تقول للرجل إذا سَكَنَتْه وأسَكَّنَتْه صةً، فإن وصلت نونت قلت صه صةً، وكذلك مةً، فإن وصلت قلت مة مةً، وكذلك قول للشبي إذا رضيته بَخْ وبَخْ، ويقال: صِه، بالكسر، قال ابن جنبي: أما قولهم صِه إذا تَوَنَّتْ فكأنك قلت سَكُوناً، وإذا لم تَوَنَّنْ فكأنك قلت السكوت، فصار التنوين علم التذكير وتركه علم التعريف. (انظر: لسان العرب/ صه).

(٧) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٢-٢٣، و٢/ ١٩٩.

الثالث: تنوينُ المُقابَلَة؛ وهو اللاحقُ للجمع^(١) بِألفٍ وتاءٍ؛ كـمُسْلِمَاتٍ، سُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ العربَ جعلوه في مُقابَلَة التَّوْنِ في جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ.

الرابع^(٢): تنوينُ العَوْضِ؛ وهو اللاحقُ لِإِذْ وَكُلٍّ وَبَعْضٍ وَأَيٍّ عَوْضاً عَنْ مُضَافِهَا إِذَا حُذِفَ؛ نَحْوُ: ﴿وَأَنْتُمْ جُنُودٌ تُنْظَرُونَ﴾^(٣) ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يَسْبَحُونَ]^(٤) ﴿تِلْكَ﴾ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ^(٥) ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُونَ﴾^(٦)، وللجمعِ المُتَنَاهِي^(٧) المُعْتَلُّ اللامُ إِذَا حُذِفَتْ يَأُوهُ، كجَوَارٍ وَغَوَاشٍ؛ فَالتَّوْنِ فِيهِمَا عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ عَلَى الصَّحِيحِ^(٨).

وأما التَّوْنِ الْلاحِقُ لِروِيِّ الْبَيْتِ - وهو الحرفُ الَّذِي تُعْزَى لَهُ الْقَصِيدَةُ - وللأَعَارِضِ الْمُقَفَّاءِ وَالْمَصْرَعَةِ^(٩)، فَتَسْمِيَتُهُ تَوْنِيّاً مُجَازٌ لَا حَقِيقَةً؛ لِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالْأَسْمِ وَمَجَامِعِهِ لِأَل^(١٠)،

(١) في ب: لما جمع.

(٢) في ع و ق: والرابع.

(٣) سورة الواقعة، الآية ٨٤.

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) سورة يس، من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٥٣. ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ إِبْرَاهِيمَ الْقُدُسَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

(٧) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٨) أي: صيغ متتهى الجموع؛ وهو جمع تكسير على وزن مفاعل ومفاعيل وشبهها، حيث لا يمكن جمعها بعد ذلك.

(٩) أصلها: جوارِي، فاستقلت الضمة فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً، وعُوْضَ عنها بتوين كسر فأصبحت: جوارِ.

(١٠) البيت المصْرَع: ما غُبِرَتْ عَرُوضُهُ عَمَّا تَسْتَحِقُّهُ لِلْإِلْحَاقِ بِضَرْبِهِ فِي الْوِزْنِ وَالرَّوْيِ، أَمَّا بَزِيَادَةِ فِيهَا أَوْ نَقْصِ

فِيهَا. (انظر: الكامل في العروض والقوافي ص ١١٨).

(١١) في ق وب: أَل.

وثبوته خطأً ووقفاً، وحذفه في الوصل. نصّ عليه^(١) ابن مالك في التحفة^(٢)، وتبعه ابنه^(٣) في نكت الحاجية^(٤)، والمصنّف في الأوضح^(٥)، فلا يُردُّ على إطلاقه هنا.

وقد أنهى ابن الخباز^(٦) في شرح الجزولية^(٧) أقسام التنوين إلى عشرة^(٨)، وجمعها بعضهم في قوله:

(١) سقطت عليه من ع.

(٢) لعلّه: تحفة المودود في المقصور والممدود، وهو كتاب مطبوع على هامش كتاب إكمال الأعلام بثلاث الكلام.

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك المشهور بابن الناظم المتوفى في دمشق ٦٨٦هـ، إمام في اللغة والنحو والبيان، من مصنفاته: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح التسهيل، وشرح الحاجية، وغيرها (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٢٥).

(٤) نكت الحاجية كتاب لم أتهيّد إليه، ولعلّ ابن الناظم قد صنفه شرحاً لكتاب والده النكت على كافية ابن الحاجب، وهو أحد كتب ابن مالك المفقودة (انظر: مقدمة تحقيق كتاب شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/ ٧٠).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز المتوفى بالموصل ٦٣٩هـ؛ إمام في اللغة والنحو والفقه والفرائض، من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، وتوجيه اللمع، وشرح الجزولية وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٠٢).

(٧) شرح الجزولية كتاب ذكره ابن هشام في المغني، والمرادي في شرح التسهيل، وأكد تحقّق المقدمة الجزولية شعبان عبدالوهاب محمد أنّ هذا الشرح من الكتب النفية المفقودة. (انظر: المقدمة الجزولية في النحو ص ٣٥، و ٤٥).

(٨) أنواع التنوين عشرة، أربع منها شرحها الفاكهي في المتن في الصفحة السابقة، والباقي هو:

١- تنوين الزيادة: وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر

٢- تنوين الترتّم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة؛ أي التي آخرها حرف مد، كقوله: (أقْبَلِي اللّٰسوم عاِذَلْ

والعتابن)؛ وأصلها العتابا.

٣- تنوين الحكاية: وذلك كما إذا سميت بعاقلة لبيبة، وحكيته على ما كان عليه.

٤- تنوين الضرورة: وهو تنوين صرف ما لا ينصرف، نحو: (أحمد).

٥- تنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيدة زيادة على الوزن، ومن ثمّ سمي غالباً - من الغلو والزيادة - كقوله:

(قالت بنات العم يا سلمى وإنّني)، وأصلها: إنّ.

٦- تنوين المهور: كقول بعضهم: هؤلاء قومك.

(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥-١٨، وحاشية الحمصي ١/ ٢٢).

أقسامُ تنوينهم عشرٌ، عليك بها فإن تقسيمها من خير ما حُرزا
مَكْنٌ وَعَوَّضٌ وَقَابِلٌ وَالْمُنْكَرَزِدُ رَنَّمٌ أَوْ اخْكِ اضْطَرَّ وَغَلَا^(١) وما هُمزا

٣/ وَيُعْرَفُ أَيْضاً بِالْحَدِيثِ عَنْهُ؛ أَيِ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنْ يُضَمَّ^(٢) إِلَيْهِ مَا تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ، كَتَاءِ ضَرِبْتُ - بِتَثْلِيثِهَا بِالْحَرَكَاتِ -، فَإِذَا اسْمٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ حَدَّثْتَ عَنْهَا بِالضَّرْبِ، وَكَيْفَ وَضَرَبَ مِنْ قَوْلِكَ: مِنْ حَرْفٍ جَرٍّ، وَضَرَبَ فِعْلٌ ماضٍ، فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ فَكَيْفَ أَخْبَرْتَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ حَرْفٌ وَعَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ فِعْلٌ؟ وَهَلْ^(٣) هَذَا إِلَّا تَنَاقُضٌ؟ قُلْتُ: / أ / قَالَ الرُّضِّيُّ^(٤): "لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ حَرْفٌ وَفِعْلٌ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهَا إِذَا اسْتَعْمَلَا فِيهَا وَضِعَا لَهُ، كَخُرْجَتْ مِنَ الْكُوفَةِ، وَضَرِبْتُ زَيْدًا، كَانَ مِنْ حَرْفًا وَضَرَبَ فِعْلًا، عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً - مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ^(٥) - وَتَبِعَهُ الْخَبِيبِيُّ^(٦) - اعْتَبَرُوا فِي الْإِسْنَادِ إِلَى الْقَوْلِ إِسْنَادًا مَا لِمَعْنَاهُ؛ لِيُخْرَجَ مَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مَا لِلْفِظَةِ كَالْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَأَمَّا إِسْنَادُ خَيْرٍ إِلَى تَسْمَعُ فِي قَوْلِهِمْ: تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ^(٧) خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(٨)، فَمُؤَوَّلٌ.

(١) في ع: وق: وغال.

(٢) في ق: تَضَمَّ.

(٣) في ع: فهل.

(٤) انظر: شرح كافي ابن الحاجب ١/١٨، ولكن مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٦٦-١٧.

(٦) انظر: الموشح على كافي ابن الحاجب ص ٧، والخبيري هو أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد

الخبيري المتوفى ٧٣١هـ، وهو منسوب إلى قرية خبيص من قرى كرمان، من مصنفاته: شرح كافي ابن الحاجب

المسمى بالموشح. (انظر: خزنة الأدب ١٣/٧٦، وهدية العارفين ٢/١٤٨، ومعجم المؤلفين ٩/١١٦).

(٧) في الأصل بالمعبد والمثبت من ق وب ود.

(٨) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/١٢٩ (برقم ٦٥٥).

[أقسام الاسم]^(١)

وهو ؛ أي: الاسم، بعد التركيبِ ضربانٍ .. أي: نوعانٍ^(٢) ..
أحدهما مُعَرَّبٌ؛ وهو الأصلُ في الأسماء - أي: الغالب^(٣) - ولهذا قَدَّمَهُ، ويُسمَّى
مُتَمَكِّنًا، وكذا أمكنَ إنْ أنْصَرَفَ.

وإنما كَانَ الأصلُ فيه الإعرابُ لاختصاصِهِ بتعاقبِ معاني عَلَيْهِ، لا يُمَيِّزُهَا إِلَّا
الإعرابُ بخلافِ الفعلِ؛ إذ يمكنُ تمييزُها بغيرِهِ، والمُعَرَّبُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإعرابِ، فينبغي
الكلامُ عَلَيْهِ أولاً؛ إذ مَعْرِفَةُ المُشْتَقِّ موقوفةٌ على مَعْرِفَةِ المُشْتَقِّ مِنْهُ.

[تعريفُ الإعرابِ]

فالإعرابُ لغةً: البيانُ والتغييرُ والتحسينُ، يُقالُ: أعربَ عن حاجتِهِ؛ إذا أَبَانَ عَنْهَا،
وَأَعَرَبَتْ مَعِدَةُ البعيرِ؛ إذا تَغَيَّرَتْ لفسادِهِ، وجاريةٌ عَرُوبَةٌ؛ أي: حسناء^(٤).

واصطلاحاً على القولِ بأنَّهُ لفظيٌّ: أثَّرَ ظاهراً أو مُقَدَّرٌ بِحِيلِهِ العاملُ في آخرِ الكلمةِ،
أو ما نُزِّلَ منزلَتُهُ. وَعَلَيْهِ المُصَنَّفُ في الأوضحِ والشذورِ^(٥).

وعلى القولِ بأنَّهُ معنويٌّ: تغييرُ أواخرِ الكلمِ أو ما نُزِّلَ منزلَتُها؛ لاختلافِ العواملِ
الداخلَةِ عَلَيْهَا لفظاً أو تقديرًا. وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ المتأخِّرينَ، وهو ظاهرُ تعريفِهِ للمُعَرَّبِ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وهو ضربان: مُعَرَّبٌ؛ وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه: كزيد.

(انظر: شرح قطر الندى ص ٩).

(٢) سقطت أي: نوعان من ق وب.

(٣) في ع: في الغالب.

(٤) ومن معاني الإعراب أيضاً: معرفتك بالفرس العربي من المهجين إذا سهل. وقال الأزهري: الإعراب

والتعريب معناهما واحد؛ وهو الإبانة، والعروب هي المطيعة لزوجها التحببة إليه. (انظر: لسان العرب - عرب).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٥٤.

بقوله^(١): وهو ما - أي الذي أو شيء - يتغيّر^(٢) هيئة آخره لفظاً أو تقديرًا بسبب العواملِ المُختلفةِ المُقتضية رفعاً أو نصباً أو جرّاً، الداخلة عليه لفظاً أو تقديرًا، وذلك كزيد وموسى.

[محتركات التعريف]

فقوله ما يتغيّر^(٣) كالجنس للمُعربِ، فدخل فيه التغيّر^(٤) الكائن في الأوائل والأواسط^(٥)، وخرج بقوله آخره تغيّر الأوائل والأواسط^(٦)، والمراد بالآخر ما كان / ب / آخره^(٧) حقيقة؛ كدال زيد، أو مجازاً^(٨)؛ كدال يد.

[أنواع الاسم المُعرب]

فقولنا لفظاً أو تقديرًا إشارة إلى أنّ المُعرب نوعان:

أ/ لفظي؛ وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد ونحوه^(٩).

ب / وتقديري؛ وهو ما يُقدّر فيه ذلك كالفتى^(١٠) وغلامي^(١١)، ومنه نحو: القاضي^(١٢) رفعاً وجرّاً، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم فقط^(١٣) رفعاً؛

(١) في ع: لقوله.

(٢) بعدها في ع وق: آخره أي.

(٣) في ب: ما يتغيّر.

(٤) في ع وب: التغير.

(٥) في ق: والأواسط وكذا في الموضع الآخر.

(٦) المراد أوائل الكلمات وأواسطها، نحو: أعجبتني أسد، وأعجبتني أسد.

(٧) في ع وق وب: آخراً.

(٨) أي ما حذف آخره، فتقدّر عليه الحركة لحرارة الإعراب لا كما في: يد وغواشي وقاضي...

(٩) سقطت ونحوه من ع.

(١٠) لأنه اسم مقصور، فتقدّر فيه الحركات الثلاث بسبب التعذر.

(١١) لأنه اسم مضاف إلى ياء المتكلم، فتقدّر فيه الحركات الثلاث بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(١٢) لأنه اسم منقوص، فتقدّر فيه حركتا الرفع والجر بسبب الثقل، أنا نصب فيظهر لحقة الفتحة.

(١٣) سقطت فقط من ع.

كَمُسْلِمِيٍّ^(١)، وكذا الأسماء الستة، والجمعُ المذكورُ مطلقاً^(٢)، والمثنى^(٣) رفعاً إذا أُضيفت^(٤) إلى كلمةٍ أو لها ساكنٌ؛ نحو: جاء أبو الحسن، ومسلمو القومِ وصالحا القومِ. نَبَ عليه السَّيِّدُ^(٥) في حاشيته وغيره^(٦).

وخرجَ بقوله بسببِ العواملِ ما تغيَّرَ آخِرُهُ لا بسببِ ذلك، بل^(٧) بسببِ غيرها؛ كالإتباعِ والنقلِ والحكايةِ والتقاءِ الساكنين^(٨). وقوله الداخلةُ عليه إشارةٌ إلى أنَّ آخرَ المُعرَّبِ لا يتغيَّرُ لأجلِ العواملِ إلَّا إذا كانَ العاملُ مُسلَّطاً عليه، سواءً تقدَّم؛ كضربتُ زيداً، أم تأخَّر؛ كزيداً ضربتُ. ولا فرقُ في ذلك بينَ أن يكونَ العاملُ ملفوظاً به - كما مرَّ - أو مُقدَّراً كما في نحو: بكمِ درهمٍ اشتريتُ؟ إذ التقديرُ بكمِ من درهمٍ، ولهذا قلنا ثانياً لفظاً أو تقديرًا.

(١) أصلها: (مسلمون + ي) ثم حذفت النون بسبب الإضافة فصارت (مسلموي) ثم أُعلت الواو ياءً، ثم أُدغمت في ياء المتكلم، ومن هنا فإن علامة رفعه - الواو - مقدَّرة استثناءً عند ابن الحاجب، وتعدراً عند غيره. (انظر: الكتاب ٣/ ٤١٤، وشرح الكافية ١/ ٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٩٦-١٩٨، وجمع الهوامع ٢/ ٤٣٥).

(٢) حيث ن سقطت العلامات لفظاً بسبب التقاء الساكنين - وإن بقيت خطاً -.

(٣) أمّا المثنى المنصوب فتثبت ياءؤه، وتحرَّك بالكسرة منعاً لالتقاء الساكنين، نحو: رأيتُ صالحِي المدينة.

(٤) في ع وق: أضيف

(٥) هو السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفى ٨١٦هـ، لغوي نحوي فقيه، له مصنفات عديدة منها: كتاب التعريفات، وحاشية على كافية ابن الحاجب، ولابنه حاشية أيضاً على الكافية (انظر: بغية الرعاة ١٩٦-١٩٧، وخزانة الأدب ١٣/ ٧٦).

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ٨١.

(٧) سقط من ع: لا بسبب ذلك بل.

(٨) مثال الإتيان في قراءة أبي جعفر المدني قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ - البقرة: ٣٤، ومثال النقل في قراءة ورش قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَقْلُمِ أَنَّ اللَّهَ﴾ - البقرة: ١٠٦ - ومثال الحكاية قولك: مَنْ زيداً؟ بعد قول أحدهم: رأيتُ زيداً. ومثال التقاء الساكنين قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ - الأنعام: ٣٩ - (انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٣).

[العاملُ: تعريفُهُ وأحكامُهُ]

والعواملُ جمعُ عاملٍ، وهو ما أثرَ في آخرِ الكلمةِ من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ.
والأصلُ فيه أن يكونَ من العلِّ ثُمَّ مِنْ "الحرفِ ثُمَّ مِنَ الاسمِ. ولا يؤثرُ العاملُ
أثرينِ في محلٍّ واحدٍ، ولا يجتمعُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، ولا يمتنعُ أن يكونَ له
معمولاتٌ. والأصلُ تخالفُهُ معَ الم معمولٍ في النوعِ، فإن كانا من نوعٍ واحدٍ"، فلمشابهةِ
العاملِ ما لا يكونُ مِنْ نوعِ الم معمولٍ".

والصحيحُ في الإعرابِ أنه زائدٌ على ماهيةِ الكلمةِ"، [وقيل: إنه جزءٌ منها]"،
ومُقارِنٌ للموضعِ".

[الاسم المبنى]

والثاني مبنى^(١)؛ وهو ما كانَ بخلافِهِ، أي: المُعرَبِ، أي^(٢): ما لم يتغيَّرْ آخرُهُ بسببِ
العواملِ الداخِلَةِ عليه، ولو قال: وهو بضدُّه، لكانَ أولى؛ لأنَّ الإعرابَ ضِدُّ البناءِ،

(١) جاء في ع وق وب: ثم الحرف ثم الاسم بإسقاط من في الموضعين.

(٢) وهذا لا يكون إلا بين اسمين، فالفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله.

(٣) كاسم الفاعل.

(٤) اختلف النحاة في ماهية الألف والياء والواو كعلامات للإعراب في التثنية والجمع على ثلاثة أقوال:
فالكوفيون اعتبروها الإعراب نفسه، والبصريون على أنها حروف إعراب، وذهب المازني والمبرد والأخفش
إلى أنها دليل للإعراب فليست إعراباً ولا حروف إعراب. (انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص
١٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٣-٨٣٤).

(٥) زيادة من ع وق.

(٦) أي إن الإعراب وضع مع اللغة بداية، وهذا محل خلاف أيضاً. (انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٧-
٦٩، وحاشية الحمصي ١/ ٣٠).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ومبنى؛ وهو بخلافه، كهؤلاء في لزوم الكسر، وكذلك حذام وأمس في لغة
الحجازيين، وكأحد عشر وأخواته في لزوم الفتح، وكقبل وبعد وأخواتها في لزوم الضم إذا حُذِفَ المضاف
إليه ونوي معناه، وكمَن وكم في لزوم السكون، وهو أصل البناء. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩).

(٨) سقطت من ع.

والضَّدانِ لا يجتمعانِ، والخلافانِ قد / أ ه / يجتمعانِ كالقعودِ والضحكِ، لكنَّ^(١) قد يُشعرُ
ثبوتَ الواسطِ^(٢)؛ لأنَّ الضَّدَّينِ يجوز ارتفاعُهما، وهو مشتقٌّ من البناءِ.

[تعريفُ البناءِ]

وهو لغةٌ: وضعُ شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ.

واصطلاحاً - على القولِ بأنَّه لفظيٌّ -: ما جيءَ به لا لبيانِ مُقتضى العاملِ من شبهِ الإعرابِ من
حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ، وليس حكايةً أو نقلاً أو إتباعاً أو تخلُّصاً من سكونين^(٣).

وعلى القولِ بأنَّه معنويٌّ: لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغيرِ عاملٍ^(٤) ولا اعتلالٍ^(٥)؛
نحو: موسى^(٦). وعليه المُصنَّفُ في شرحِ الشذورِ^(٧)، وظاهرُ عبارةِ المتنِ^(٨) تقتضيه.

[علةُ بناءِ الأسماءِ]

وأنَّما يُبنى الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ شيئاً قوياً، يُدنيه مِنْهُ في الوضعِ أو المعنى أو
الاستعمالِ^(٩)، فلو عارضَ شبهُ الحرفِ ما يقتضي الإعرابَ، أُستُصْحِبَ؛ لأنَّه الأصلُ في الاسمِ.

(١) قوله لكن قد يشعر... ارتفاعها ساقطة من ع وب.

(٢) أي: ما ليس مبنياً ولا مُعرَباً؛ كالمحكِّي عند بعض النحاة.

(٣) في ب: ساكنين.

(٤) لأنَّ حركة الحكاية أو النقل أو الإتياع أو التخلُّص من التقاء الساكنين ليست حركة بناء، وإن كانت لا تتأثر
بتغيُّر العامل. (انظر: شرح التسهيل ٥٧/١).

(٥) أي: دون وجود عامل، ليخرج الطرف غير المتصرِّف الملازم للنصب، فحركته إعراب لا بناء.

(٦) حيث إنَّ المعتلَّ كموسى تُقدَّر فيه حركات الإعراب، حتى وإن لازم حركة واحدة.

(٧) عبارة نحو موسى سقطت من ع وق.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٠٤.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص ١٣.

(١٠) قال ابن مالك:

لشبه من الحروف مُدْنِي

والاسم منه معرب ومبني

والمعنوي في متى وفي هنا

كالشبه الوضعي في اسمي (جنتنا)

تأثر، وكافتقار أصلاً

وكناية عن الفعل بلا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣١-٣٣).

وإنما لم يُعَرَّبِ الحرفُ عند مُشَابَهَتِهِ الاسمَ، كما بُنِيَ الاسمُ لمُشَابَهَتِهِ له^(١)؛ لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي لِإِعْرَابِهِ؛ إِذْ^(٢) لَا تَعْتَوِرُهُ الْمُعَانِي حَتَّى يُعَرَّبَ لِيَبَانَ مَا أُريدُ مِنْهَا.

تنبيه^(٣): اُخْتَلِفَ فِي الْأَسْمَاءِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ^(٤):

أ/ فَقِيلَ: مَبْنِيَّةٌ لَوْجُودِ الشَّبهِ الْإِهْمَالِيِّ^(٥) فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَا عَامِلَةٌ وَلَا مَعْمُولَةٌ. وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ.

ب/ وَقِيلَ: مُعَرَّبَةٌ حُكْمًا^(٦).

ج/ وَقِيلَ: مَوْقُوفَةٌ؛ لِعَدَمِ مُقْتَضَى الْإِعْرَابِ وَسَبَبِ الْبِنَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْمُثَبَّتُ الْوَاسِطَةُ^(٧).

[أقسامُ الاسمِ المَبْنِيِّ]

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: مَبْنِيٌّ عَلَى الْكسْرِ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ. وَقَدَّمَ مَا كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْحَرَكَةِ^(٨) جَرِيًّا عَلَى الْعَادَةِ فِي تَقْدِيمِهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُ السَّكُونِ؛ لِأَصَالَتِهِ فِي الْبِنَاءِ. وَخَصَّ الْكسَرَ بِالتَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ الْبِنَاءِ.

(١) سقطت له من ع وق وب.

(٢) في ع: لأنه.

(٣) غموض وطمس في الأصل في قوله تنبيه: إلى آخر الورقة ٥؛ أي: إلى قوله في الصفحة التالية وإن لم يُوضَعْ له حرفٌ، والمثبت من ع وق.

(٤) كحروف الهجاء: ألف، باء... وأساء العدد: واحد، اثنان.... والحروف المفتحة بها السور الكريمة: ألم، حم.... (انظر: ارتشاف الضرب ٦٧٦/٢).

(٥) الشبه الإهمالي: أي إن الأسماء مبنية لكونها تشبه الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول. (انظر: شرح الكافية الشافية ٨٧/١، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ٣٦/١).

(٦) وهذا اختيار الزمخشري في كشفه عندما تحدث عن فواتح السور، فاعتبرها معربة. (انظر: الكشف ٦٣/١ - ٦٥، وحاشية الحمصي ٣٤/١).

(٧) أي قول متوسط بين القولين السابقين، وهو اختيار أبي حيان. (انظر: حاشية الحمصي ٣٤/١).

(٨) في ع وق وب: الحركات.

١/ [الاسم المبني على الكسر]

والله أشار في المثال^(١) في قوله كهؤلاء في لزوم الكسر في الأحوال الثلاثة، وهو من أساء الإشارة، والهاء فيه للتنبيه. وكلها مبنية إلا ذين وتين على قول^(٢)؛ لتضمنها معنى الإشارة، فإنه من معاني الحروف / ه ب / وإن لم يوضع له حرف يؤدى^(٣) به، كما وُضِعَ للتمني والترجي، وإنما كان موجبا للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط، فإذا وُجِدَ مع ذلك قد دل على معنى في غيره، كان مشبها للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف. وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

[أنواعه]

وأتى بكاف التشبيه مع حرف^(٤) العطف في قوله: وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز؛ للإشارة إلى أن المبني على الكسر نوعان:

أ/ مُتَّفَقٌ على بنائه؛ كهؤلاء، وقد مرَّ الكلام عليه^(٥).

ب/ ومُخْتَلَفٌ فيه؛ كحذام وأمس.

[الخلاف في باب حذام]

فأما حذام ونحوه مما هو على وزن فعَالٍ - بفتح أوله - علما مؤنث * تشبيها له بنحو نزال في التعريف والتأنيث والزنة^(٦)، كوبار اسم لقبيلة، وظفار اسم لبلدة، وسكاب اسم لفرس، وسجاح - بمهملة في آخره - اسم للكذابة التي ادعت النبوة:

(١) في ب: بالمثال مع إسقاط في.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٧٨، وشرح شذور الذهب ص ٧٨، ٧٩، ١٧١.

(٣) في ع: تؤدى.

(٤) في ع: حروف.

(٥) سقطت عبارة الكلام عليهم ع وق.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ب.

أ/ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مُطلقاً^(١)، قيل: تشبيهاً له بفعال الدال على الأمر^(٢)، قال الشاعر:

١ - إذا قالت حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام^(٣)

ب/ وأكثر^(٤) بني تميم توافّقهم^(٥) في كلّ ما خُتم براء؛ فتبنيه على الكسر مُطلقاً، وتُعرب غيرَه إعراب ما لا ينصرف^(٦).

ج/ وغير الأكثر منهم^(٧) ذهب إلى الإعراب مُطلقاً إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه^(٨)، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد^(٩)، قيل: وهو

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٨، والمقتضب ٣/ ٣٧٣.

(٢) وهو مبني على الكسر باتفاق الحجازيين والتميمين. (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٨٨، وشرح شذور الذهب ص ١٣٠).

(٣) البيت من الوافر؛ للشاعر لجيم بن صعب وقيل سُحيم بن صعب، وقد ورد في شرح المفصل ٤/ ٦٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ٢٦٨، ولسان العرب - رَقَش. موطن الشاهد: مجيء (حذام) مبنية على الكسر في الشطرين في محل رفع فاعل، وهذه لغة الحجازيين.

(٤) بعدها في ع: قوم.

(٥) في ع وق وب: يوافّقهم..... فينبهه.... ويعرب.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٧-٢٧٨، والمقتضب ٣/ ٣٧٥، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، وشرح شذور الذهب ص ١٣٦-١٣٧.

(٧) أي من بني تميم.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٠-٢٧٥، وسيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب المتوفى بشيراز في ١٨٠هـ، إمام النحاة عامة، والبصريين خاصّة، له: الكتاب (انظر: بغية الرواة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، وهدية العارفين ١/ ٨٠٢).

(٩) انظر: المقتضب ٣/ ٣٧٥، والمبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المتوفى في الكوفة ٢٨٥هـ. من مصنفاته: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب.. (انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، وبغية الرواة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

الظاهر؛ إذ لا يُعدّل إلى العدلِ إلّا إذا لم يُوجد سببٌ غيره، وقد أمكنَ اعتبارُ التأنيثِ، فلا وجهَ لتكلفٍ^(١) غيره.

وقد جمعَ الأعشى^(٢) بينَ اللغتينِ التميميّتينِ في قوله:

٢ - ومَرَّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جَهْرَةً وبارٌ^(٣)

فبنى وبارِ الأول^(٤) على الكسرِ، وأعرَبَ الثاني.

[الخلاف في أمس]

وأما أمس؛ فأهلُ الحجازِ يبنونه على الكسرِ مطلقاً؛ إذا / ٦ / أُريدَ به يومٌ معلومٌ^(٥)، ولم يُصَفَّ، ولم يُعرَفْ بأل، ولم يُكسَّرْ، ولم يُصَغَّرْ.

وعلةُ بنائه عندهم تضمُّنه معنى لامِ التعريفِ، وبُنيَ على الحركة؛ ليعلمَ أنَّ له أصلاً في الإعرابِ، وكانت كسرة؛ لأنَّها الأصلُ في التخلُّصِ مِنَ التقاء الساكنين.

وأما بنو تميم؛ فمنهم مَنْ أعرَبَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ مطلقاً؛ للعلميةِ والعدلِ عن الأمسِ، وأكثرُهم يَخْصُ ذلك بحالةِ الرفعِ، ويبنيه على الكسرِ في غيرها، فإنَّ قَيْدَ شرطٍ مِنَ الشروطِ المتقدِّمةِ، فلا خلافَ في إعرابهِ وصرفه، وإنَّ استعملتِ المُجرَّدَ المُرادَ به مُعيَّنٌ ظرفاً، فمبنيٌّ إجماعاً، كذا في الأوضح^(٦).

(١) في الأصل: للتكلف إلى والمثبت من ع وق.

(٢) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل المعروف بأعشى قيس، أو الأعشى الكبير، أبو بصير: شاعر جاهلي وأحد أصحاب المعلقة، عُمِّرَ طويلاً فأدرك الإسلام ولم يسلم، له ديوان شعر. (انظر: الأغاني ٩/ ١٠٨ - ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٦٥-٦٦).

(٣) البيت من مخلَع البسيط للأعشى وقد ورد في ديوانه ص ١٩٣، والكتاب ٣/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٣٧٦، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٠. والشاهد واضح في المتن.

(٤) في ع: الأولى.

(٥) في ع وق: معيَّن.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٣٢-١٣٥، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٨٣.

٢/ [الاسمُ المبنيُّ على الفتحِ]

وأشارَ إلى القسمِ الثاني^(١) بقوله: وكأحدَ عشرَ وأخواته^(٢) من ثلاثة عشرَ إلى تسعةَ عشرَ - بتذكيرِ العشرةِ في المذكّرِ، وتأنّيها في المؤنّثِ، وعكسِ ذلكَ فيما دونها^(٣) - في لزومِ الفتحِ في الأحوالِ الثلاثةِ.

وكُلُّها مبنيةٌ على الفتحِ صدرأً وعجزاً؛ أمّا الأوّلُ فلافتقاره إلى الثاني^(٤)، وقيل: لتنزيله من الثاني منزلةَ صدرِ المُركَّبِ^(٥) من عجزه، وأمّا الثاني فلتضمُّنيهِ معنى الحرفِ^(٦) - أي: الواوِ؛ لأنَّ أصلَ أحدَ عشرَ - مثلاً - أحدٌ وعشرٌ، ثم حُذِفَت الواوُ قصداً لمزجِ الاسمينِ، وجعلِهما اسماً واحداً، وكان البناءُ على حركةٍ لما مرَّ^(٧)، وكانت فتحةٌ قصداً لتخفيفِ الثقلِ الحاصلِ بالتركيبِ. وإنّما لم يُمزجِ الاسمانِ في نحو: لا رجلٌ وامرأةٌ؛ لأنَّ الأحدَ والعشرةَ عبارةٌ عن عدديٍّ واحدٍ كعشرةٍ ومائةٍ، بخلاف: لا رجلٌ وامرأةٍ.

وأما اثنا عشرَ واثنتا عشرةَ فلا يُبنى الصدرُ منهما؛ لوقوعِ العجزِ فيهما موقعَ النونِ^(٨)، فكما أنَّ الإعرابَ ثابتٌ مع النونِ، أثبتَ مع الواقعِ موقعَها. وتركَ المُصنّفُ استثناءً إحداهُ على ما سيأتي^(٩) من أنّه يُعرَبُ إعرابَ المُثنى، ويُبنى العجزُ فيهما لتضمُّنيهِ^(١٠) حرفَ العطفِ.

(١) أي: من أقسام الاسم المبني.

(٢) عبارة وكأحدَ عشرَ وأخواته مطموسة في ق.

(٣) أي: عندما تكون مفردة، حيث تخالف المعدود تذكيراً وتأنياً.

(٤) فلما افتقر إلى الثاني أشبه الحرف شبهاً افتقارياً فُني.

(٥) في ب: الاسم، مع إسقاط من عجزه.

(٦) في ق: حرف العطف

(٧) في الصفحة السابقة من أنَّ علة البناء على حركة؛ ليعلم أنَّ له أصلاً في الإعراب.

(٨) لأن (اثنا) أصلها (اثنان) فحُذِفَت النون للإضافة.

(٩) انظر: مبحث المثنى في هذا الكتاب ص ٥٣.

(١٠) بعدها في ع وق: معنى

٢٠ [الاسم المبنى على الضم]

وأشار إلى " الثالث بقوله: وكقبل وبعد وأخواتها / ٦ ب / كالجهايت الست، وحسب، وأول، ودون في لزوم الضم لا مطلقاً، بل بشرط [وهو] " إذا حُذِفَ لفظُ المُضَافِ إليه، ونُويَ معناه دونَ لفظه؛ نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ " بالضم في قراءة السبعة "، أي:

من قبل الغلبِ ومن بعده، فحُذِفَ لفظُ المُضَافِ إليه، ونُويَ معناه فُتُبِيا لذلك، بخلاف ما إذا:

- صُرِّحَ بالمُضَافِ إليه؛ كجئتُك قبل زيدٍ وبعده.
- أو حُذِفَ ونُويَ ثبوتُ لفظه؛ كقوله:
- ٣ - ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةً فما عطفت مولى عليه العواطف "•
- أو حُذِفَ، ولم يُنَوَّ " شيءٌ أصلاً؛ كقوله:

(١) بعدها في ق: القسم

(٢) زيادة من ع.

(٣) سورة الروم، من الآية ٤. وهي يتامها مع الآيات السابقة ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ عَلَيْهِ الرُّومُ ۝﴾ في آتَى الْأَرْضِ وَهُمْ يَرَوْنَهُ بَعْدَ غَلْظِهِمْ سَبْقًا بِتُوك ۝ (٢) في يَضَعُ سِينَتُهُ لِيُؤَمِّرَ الْأَمْرَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْسَحُ الْمَوْتُونَ ﴿﴾

(٤) في الأصل السبع من ب، والقراء السبعة هم: نافع المدني (-١٦٩هـ)، وعبد الله بن كثير المكي (-١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (-١٢٧هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (-١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (-١٨٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء البصري (-١٥٤هـ)، وعبد الله بن عامر الشامي (-١١٨هـ). (انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٠٤-١٠٦).

(٥) بيت مجهول القائل من الطويل ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٤، وشرح ابن عقيل ٦٣/ ٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٩. وللبيت رواية أخرى: (ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةً). موطن الشاهد: بجيء (قبل) معربة مكسورة دون تنوين، مراعاةً لنية الإضافة. (٦) في الأصل: ينوى، والمثبت من النسخ الأخرى.

٤ - فسأغ لي الشراب، وكنت قبلاً أكأذ أغص بالماء الفرات^(١)

فإنهما في هذه الأحوال الثلاثة يُعرَبان - كما يُفهم ذلك من كلامه - نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن، لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مراعاةً للإضافة^(٢)، وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يُعارضه في اللفظ والتقدير؛ إذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات، والتنوين فيهما للتمكين. وإنما أُعربا في الأحوال الثلاثة؛ لأنه لم يكمل فيهما شبه الحرف، فبقيا على مقتضى الأصل؛ وهو الإعراب.

وبينا عند وجود الشرط المذكور؛ يُشابهتهما الحرف من حيث تضمنهما معنى الإضافة، الذي هو معنى الحرف، مع ما فيهما من شبه الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإيهام، وقيل: ليشبههما بحرف الجواب في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما.

وبينا على الحركة لهما مر^(٣)، وكانت ضمة جبراً بأقوى الحركات؛ لهما لحقهما من الوهن بحذف المضاف إليه مع أن معناه مقصود، أو ليكمل لهما جميع الحركات؛ لأنهما في حال الإعراب إما مجروران بمن أو منصوبان، أو ليتخالف حركة بناءهما حركة إعرابهما. ومثلها في جميع ما قدّمناه أسماء الجهات، وما عطف عليها بما مر^(٤). وتسمى هذه الظروف غايات؛ / ٧ أ / لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً^(٥).

(١) البيت من الوافر، ليزيد بن الصنع، وقيل لعبد الله بن عرب. وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٦/٣، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧، وشرح ابن عقيل ٦٤/٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٥٤. موطن الشاهد: قوله (قبلاً) حيث قطع الظرف عن الإضافة لفظاً ومعنى، فجاء معرباً منوناً منصوباً على الظرفية.

(٢) بعدها في ق: فيه.

(٣) أي: في الصفحة (١٥) من أن البناء على حركة ليُعلم أن له أصلاً في الإعراب.

(٤) انظر: ص ١٧ من هذا الكتاب.

(٥) أي: إن هذه الظروف تظهر دلالتها من خلال المضاف إليه، إذ المضاف إليه غاية الظرف، فاذا حُذف المضاف إليه صار المضاف غاية بحد ذاته إذ تضمن المضاف معنى المضاف إليه. (انظر: حاشية الحمصي ١/٤١).

تنبيه [في بناء غير واستعمالها]

أُلْحِقَ بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظة غَيْرِ، الواقعة بعد لا أو ليس؛ كما في قولهم: قبضت عشرة ليس غير بالضم، أي: ليس المقبوض غيرَها، فأصير اسم ليس فيها، وحذف ما أُضيف إليه غير وتوَيَّ معناه، فبُيِّنَتْ على انضم؛ لِإِشارَتِها لها في الإيهام.

وتقييد المصنّف في الأوضح "غير بالواقعة بعد ليس، يقتضي أن الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور"، وقال في المغني^(١): وقولهم لا غيرُ الحن. والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا؛ إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين، كما نصَّ عليه الزمخشري^(٢) في المُفَصَّل^(٣)، وابنُ الحاجب^(٤) في الكافية^(٥)، وتابعه على ذلك

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٢/٣، قال ابن هشام: ومنها غيرُ... وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها وجاز حذفه لفظاً فيضم غير تنوين، ثم اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء، لأنها كقبل في الإيهام فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككل وبعض، لا ظرف كقبل وبعد، فهي اسم لا خبر، وجوزها ابن خروف.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٢٠٩.

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم جار الله الزمخشري المتوفى ٥٣٨هـ، عالم في اللغة والنحو والأدب والتفسير، له من المصنفات: الكشف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو... (انظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٩-٢٨٠، وكشف الظنون ص ١٧٧٤-١٧٧٧).

(٥) انظر: المفصل في علم اللغة ص ٩١. لكن الإشارة إلى ذلك غير واضحة، قال الزمخشري: والمستثنى يُحذف تخفيفاً، وذلك قولهم ليس إلا، وليس غير.

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المصري؛ جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب المتوفى بالإسكندرية ٦٤٦هـ، إمام في اللغة والنحو والفقه، من تصانيفه: الأمالي، والشافية في التصريف، والكافية في النحو... (انظر: بغية الوعاة ٢/١٣٤-١٣٥، وهدي العارفين ١/٦٥٤-٦٥٥).

(٧) انظر: شرح الكافية ٣/٢٤٧.

شارحو كلامه، ومنهم المُحقِّقون^(١). وقد سُمِعَ وقوع غير بعد لا، أنشد ابنُ مالكٍ في بابِ
القَسَمِ من شرح التسهيل^(٢) قوله:

٥ - جواباً به تنجو اعتِمِدْ، فورَبْنَا لَعَنَ عملٍ أسلفت لا غيرُ تُسأل^(٣)

فِيُعْمَلُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِفٍ، فما وقع في المُغني وفي شرح الشذور لا يُغْتَرُّ بِهِ.

٤ / [الاسم المبني على السكون]

وأشارَ إلى الرابع بقوله: وكَمَنْ في لزوم السكون في الأحوال الثلاثة.

ولا فرق في مَنْ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ استفهاميةً أو شرطيةً أو موصولةً أو نكرةً موصوفةً، ولا
[فرق]^(٤) في كَمْ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ استفهاميةً؛ بمعنى: أيُّ عددٍ؟، أو خبريةً؛ بمعنى: عددٌ كثيرٌ.

وُبَيِّنْتَ مَنْ في الجميع؛ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ في الوضع^(٥) أو في المَعْنَى فيها^(٦) إذا كانت
شرطيةً أو استفهاميةً^(٧)، وفي الافتقار فيها إذا كانت موصولةً أو^(٨) موصوفةً.

وُبَيِّنْتَ كَمْ في الحالتين؛ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ في الوضع أو في المَعْنَى.

(١) انظر: شرح الكافية ٢٥١/٣، وشرح المفصل ٩٥/٢، والقاموس المحيط - غير.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٧٥/٣.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٧٥/٣، وشرح التصريح ٥٠/٢، والدرر اللوامع على جمع
الموامع ١١٦/٣.

موطن الشاهد: قوله لا غيرٌ، حيث استعملت في فصيح الكلام، وفي هذا رد على ابن هشام الذي اعتبرها من
باب اللحن.

(٤) زيادة من ب.

(٥) لكونها على حرفين فأشبهت مَنْ وفي.

(٦) في ع وق وب: كما.

(٧) من حيث المعنى فإن (مَنْ) الشرطية تشبه إن الشرطية، وَمَنْ الاستفهامية تشبه همزة الاستفهام.

(٨) بعدها في ع وق: نكرة.

(٩) الموصولة تفتقر إلى جملة الصلة، وهذا شبه افتقاري بالحرف، أمّا الموصوفة فليس شرطاً أن تُوصَفَ بجملة،
بل قد توصف بمفرد، وافتقارها إلى المفرد لا يدخلها في الشبه الافتقاري. (انظر: حاشية الحمصي ٤٢/١).

[الأصل في حركة المبني السكون]^(١)

ولما كان تأخيرُهُ للسكون يُوهِمُ أَنَّهُ خلافُ الأصلِ، أشارَ إلى دفعِ ذلكَ التوهُّمِ بقوله: وهو أصلُ البناءِ؛ لِخَفَّتِهِ، وثقلِ البناءِ، واستصحاباً / ٧ ب / للأصلِ - وهو عدمُ الحركةِ -، فلا يُعدَّلُ عنه إلا لسببٍ.

[أسبابُ البناءِ على الحركةِ دونَ السكون]

- أ. كالتقاء الساكنين في نحو: أمْسِ.
- ب. وكونِ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ؛ كبعضِ المُضمراتِ.
- ج. وكونها عُرْضةً لأنَّ يُبتدأَ بها؛ كلامِ الابتداءِ.
- د. وكونها لها أصلٌ في التمكينِ؛ كأوَّلِ.
- هـ. وشَبَّهها بالمُعربِ؛ كضربَ، فَإِنَّهُ مشابهُ المضارعِ في وقوعِهِ صفةً وصلَةً وشرطاً وخبراً وحالاً^(٢).

[علاماتُ بناءِ الأفعالِ والحروفِ]

ومن أجلِ أَنَّ الأصلَ في البناءِ السكونُ؛ دخلَ في الكلمِ الثلاثِ؛ كهَلْ وقُمْ وكَمْ. ولما كانَ الفتحُ أقربَ الحركاتِ إلى السكونِ لحصولِهِ بأدنى فتحِ الفمِ؛ دخلَ أيضاً في الكلمِ الثلاثِ كسوفَ وقامَ وأينَ. ولما كانَ الكسرُ والضمُّ ثقيلينِ اختصَّ بالحرفِ والاسمِ؛ لِحَفَّتِهِما دونَ الفعلِ لِثِقَلِهِ.

(١) وقد زاد السيوطي عليها شيئاً آخر، وهو التفضيل على غيره كالماضي الذي بُني على حركة تفضيلاً على فعل الأمر. (انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣).

(٢) فمثال مجيئه صفة: جاء رجلٌ ضربَ صديقه أو يضرب صديقه، ومثال مجيئه صلة: وصل الذي ضرب جاره أو يضرب جاره، ومثال مجيئه شرطاً: إن درس عليٌّ نجح أو إن يدرس علي ينجح، ومثال مجيئه خبراً: الصديق ضرب معتدياً، أو يضرب معتدياً، ومثال مجيئه حالاً: جاء علي وقد ضرب جاره، أو يضرب جاره.

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ (الْبَحْرِيُّ)
(سَلَّمَ) (بِهِ) (الْبَحْرِيُّ)
الفعل وأقسامه^(١)

وأما الفعل - وهو ما دلَّ على معنى في نفسه، واقرنَ بأحدِ الأزمنة الثلاثة وضعاً -
فثلاثة أقسامٍ عندَ جمهورِ البصريينَ، وقسمانِ عندَ الكوفيَّين والأخفش^(٢) بإسقاطِ الأمر^(٣) -
بناءً على أنَّه مُقْتَطَعٌ مِنَ الْمُضَارِعِ - فهو عندهم مُعَرَّبٌ بلامِ الأمرِ مُقَدَّرَةٌ، وانتصرَ لهم
المُصَنَّفُ في المغني^(٤) وقواؤه.

وإنما كانتِ الأفعالُ ثلاثةً لانحصارِ الزمانِ في ذلك؛ لأنَّ الفعلَ الذي هو الحدثُ:
إمَّا متقدِّمٌ على^(٥) زمانِ الإخبارِ، أو مُقَارِنٌ له، أو مُتَأَخِّرٌ عنه؛ فالأوَّلُ هو الماضي، والثاني
الحال، والثالثُ الاستقبالُ. وقال ابنُ الحُبَّازِ^(٦): الدليلُ على أنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ قوله تعالى:
﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٧)، وقولُ زهير^(٨):

4

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وأما الفعلُ ثلاثة أقسام: ماضٍ ويُعرفُ ببناء التانيث الساكنة، وبنائه على
الفتح، كضربَ إلامع واو الجماعة، فيُضَمُّ كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكنُ كضربتُ، ومنه: نعم
وبئس وعسى وليس في الأصح)). (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨).

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن البصري المشهور بالأخفش أو الأخفش الأوسط، المتوفى ٢١٠هـ. وقيل
٢٢١هـ، عالم لغوي بصري قرأ النحو على سيويه وكان أسنَّ منه، لكنه كثير المخالفة لجمهور البصريين، من
تصانيفه: معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق... (انظر: هدية العارفين ١/ ٣٨٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠-٥٩١).

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٤٤، ٣، ١٣١، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢٧.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٠٠، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤-٥٤٨.

(٥) في ب وس: عن.

(٦) شرح الجزولية لابن الحُبَّاز، كتاب مفقود (انظر ص ٩ من هذا الكتاب).

(٧) سورة مريم من الآية ٦٤. وهي بتمامها ﴿وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ
رُؤْيُكَ نَبِيًّا﴾.

موطن الشاهد: هذه الآية تدل على أنَّ الأزمنة ثلاثة: ما ينتظرنا (المستقبل)، وما مضى (الماضي)، والحال (الآن).

(٨) هو زهير بن أبي سلمى المُزَنِّي - واسم أبي سلمى ربيعة بن رباح -، شاعر جاهلي معروف، وصاحب إحدى
المعلقات المشهورة، وله ديوان شعر. (انظر: شعر زهير بن أبي سلمى للأعلم الشتمري ص ٨).

٦- وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمٌ^(١)

[أولاً: الفعل الماضي وعلامات بنائه]

١/ ماضٍ؛ وهو ما دلَّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ انقضى.

وُسَمِيَ ماضياً باعتبار زمانه المُستفاد منه.

وقدَّمه على فعلٍ الأمر؛ لأنَّه جاء على الأصل؛ إذ هو مُتَّفَقٌ على بنائه، ولأنَّ علامته مفردة، وقدمهما على المضارع؛ لأنَّهما قد يكونان مُجَرَّدَيْنِ، والمُضارعُ لا يكونُ إلا بالزيادة^(٢)، والمزیدُ فيه فرغٌ عن المجرد^(٣). ٨ / أ / وَعَكَّسَ فِي الْأَوْضَحِ^(٤)، فَقَدَّمَ الْمَضارعَ؛ لأنَّه لَمَّا شَابَهَ الْأَسْمَ قَوِيَّ وَشُرْفَ، وَأَخَّرَ الْماضِي؛ لِتَأْخُرِهِ فِي الْوُجُودِ^(٥)؛ لأنَّه مَسْبُوقٌ بِالْحَالِ والاستقبال، ولزَمَ على هذا تَوَسُّطُ الْأَمْرِ.

[علامته]

وَيُعْرَفُ؛ أَي يُمَيَّزُ^(٦) عَنْ قَسِيمِيهِ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَأْنِيثِ فَاعِلِهِ، وتَلَحُّقُهُ مُتَصَرِّفاً كَانَ أَوْ جَامِداً إِلَّا فَعَلَ التَّعَجُّبَ، وَحَبَّذا فِي الْمَدْحِ، وَأَفْعَالُ الْاِسْتِثْنَاءِ، وَكَفَى فِي قَوْلِهِمْ: كَفَى بَهْنِدٍ، وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِي كَوْنِهَا أَفْعَالاً ماضِيَةً؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ التَّزَمَتْ تَذْكِيرَ فَاعِلِهَا.

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٥٣، ولسان العرب/ عمي.

وموطن الشاهد: إشارة زهير إلى أن الأزمنة ثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) أي: حروف المضارعة المجموعة في كلمة (تأتي).

(٣) وهذا أصل من الأصول العامة في القياس.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٧-٢٩.

(٥) أي: إن الاتصاف بالماضوية لا يكون إلا بعد اتصافه بالحالية.

(٦) في ب: يتميَّز.

وإنما اختصت التاء الساكنة به؛ للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء، ولم يعكس لثلاً يُفْضِي ثقل الحركة إلى ثقل الفعل^(١).

والمراد بها الساكنة بالذات، فلا يضر تحريكها لعارضي، كأن يُلاقيها ساكنٌ فحينئذٍ تُكسر؛ نحو: ﴿قَالَتْ أَمْرَأْتُ الْعَزِيزُ﴾^(٢)، أو تُضم؛ نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ﴾^(٣)؛ [وتفتح؛ نحو: ﴿قَالَتْ أَنِينَا طَائِعِينَ﴾^(٤)] ولهذا قال المرادي^(٥)، ولا اعتداد بحركة النقل، ولا بحركة التقاء الساكتين لعروضيهما^(٦).

وخرج بالساكنة المتحركة، فإنها تدخل على الاسم كقائمة، وعلى الحرف كربت وُثِّمَتْ^(٧)، إلا أن حركتها في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء، وقد تكون في الاسم حركة بناء؛ نحو: لا حول ولا قوة.

- (١) أي: لم تجعل التاء المتحركة للفعل والساكنة للاسم؛ لأن الساكنة خفيفة فناسبت الفعل الثقيل.
- (٢) سورة يوسف، من الآية ٥١. وهي بتمامها ﴿قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَدَدْتَنِي يُوسُفُ عَنْ نَفْسِهِ قُلْتُ خَشِيتُ لَوْلَا عَلِمَنَّا عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ قَوْلِي أَمْرَأْتُ الْعَزِيزُ أَفَنَنْحَصَّ الْحَقُّ أَنَّا رَدَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُنَادِفِينَ﴾.
- (٣) سورة يوسف من الآية ٣١، وهي بتمامها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرِجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتُنَّ فَقَطَعْنَ آيِدِيَهُنَّ وَقُلْنَ خَشِيتُ لَوْلَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ يوسف ٣١، قرأ قالون والبصريان وعاصم وحمة بكسر التاء وصلأ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي بضمها وصلأ. (انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٦٣، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/ ٦٧٧، ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦).
- (٤) سورة فصلت، من الآية ١١. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَنْبِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَنْبِيَا طَائِعِينَ﴾.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من ق.

- (٦) هو بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي نسباً المغربي أصلاً المصري ولادة، اشتهر بنسبه إلى جدته أم قاسم، فكان ينسب إليها ويقال: ابن أم قاسم المرقى سنة ٧٤٩ هـ في مصر، تتلمذ على يد أبي حيان الأندلسي وغيره، وله مصنفات كثيرة منها: الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الألفية توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٧، وشذرات الذهب ٦/ ١٦٠).
- (٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٨.
- (٨) انظر: مغني اللبيب ص ص ١٥٧-١٥٨، ورسف المباني ص ٢٣٤.

وأما قولهم رُبَّتْ وَثُمَّتْ - بالسكونِ على قَلَّةٍ^(١)، حيثُ دخلتُ على الحرفِ - فلا يُرَدُّ على إطلاقه^(٢)؛ لعدمِ دلالتها على تأنيثِ الفاعِلِ، بل هي في مثلِ ذلكِ لتأنيثِ اللفظِ، والمُصنَّفُ - وإنْ أطلقَ التأنيثَ - فالمُرَادُ به^(٣) تأنيثُ المعنى كما أشرنا إليه؛ إذ هو المُتبادِرُ عند^(٤) الإطلاقِ^(٥).

[أحوال بنائه]

ولما فرغَ من تمييزه شرعَ في بيانِ حُكمه، فقال: وبنائُهُ على الفتحِ لفظاً أو تقديرأ^(٦)، ثلاثياً كانَ أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، ولا يزيدُ على ذلكِ.

وبُنِيَ على حركةٍ^(٧) لمُشابهتهِ المضارعَ فيما مرَّ^(٨)، والاسمَ في وقوعه^(٩) مَوْقَعُهُ^(١٠).

[مواضع بناء الماضي على غير الفتح]

وُخِصَّ بالفتحة^(١١) طلباً للخفةِ، إلّا إذا كانَ:

(١) انظر: مغني اللبيب ص ١٥٨ و ١٨٤.

(٢) أي: إن دخول تاء التأنيث الساكنة على هذين الحرفين لا ينقض القول بأن تاء التأنيث الساكنة علامة للفعل فقط، والعلة فصلها بعد ذلك.

(٣) سقطت به من ب.

(٤) في ب: على.

(٥) انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤٧.

(٦) تقديرأ كما في نحو: دعا وقضى مما هو معتل بالألف؛ فتقدر فتحة البناء على الألف بسبب التعذر.

(٧) في ق: الحركة.

(٨) لأن المضارع مُعرب بالحركات، وقد أشبهه الماضي في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً لكنّ مشابهة الماضي للاسم والمضارع منقوصة، لذا بُني على حركة بدلاً من السكون.

(٩) في الأصل: بوقوعه والمثبت من ب.

(١٠) في الأصل: موقعه، والمثبت من ق وب وس.

(١١) في ع: بالفتح.

أ - مع واو الجماعة، فيُضَمُّ آخرُهُ ضَمَّةً بناءً^(١)؛ كضربُوا للمناسبة. وأما^(٢) نحو: / ٨ ب /
دَعَوْا واشتَرَوْا ففيهِ إعلالٌ معروف^(٣).

ب - أو كانَ مع الضمير المرفوعِ المتحرِّكِ، فيسكُنُ آخرُهُ تسكينَ بناءٍ؛ كضربتُ
.. بثلاث التاء - كراهةً توالي أربع حركات^(٤) فيها هو كالكلمة الواحدة؛ إذ
الفاعلُ كجزءٍ من فعلِهِ. وخرجَ بالمرفوعِ المنصوب^(٥)، وبالمتحرِّكِ الساكنِ غيرِ
الواوِ، ففي هاتينِ الحالتينِ يُبنى على الفتحِ - كما إذا تجرَّدَ -، وقد شملَ ذلكَ كلُّهُ
عمومُ المستثنى مِنْهُ^(٦).

وذهبَ بعضهم إلى بنائه على الفتحِ مطلقاً. وأما نحوُ ضربتُ وضربُوا، فالسكونُ
والضَمُّ عارضانِ أوجبهما ما مرَّ^(٧)، وعليهِ المُصنَّفُ في الأوضح^(٨). وعبارةُ المتنِ - كالشرحِ^(٩) -
بُوهِمَ أنَّ الماضيَ مع واو الجماعةِ مبنيٌّ على الضَمِّ، وليس كذلك؛ فقد صرَّحوا عندَ الكلامِ على
ألقابِ البناءِ أنَّ الضَمَّ لا يدخلُ الفعلَ الكسريَّ، وقد مرَّ ذلكَ^(١٠) فليتأمل^(١١).

(١) سقطت ضمة بناء من ب.

(٢) في ع: فأما.

(٣) أصلها: دعاؤا واشتراؤا، فحذفت الألف لالتقاء السكّين، وفتّح ما قبلها دليلاً على الألف المحذوفة (انظر:
الكتاب ٣/ ٥٣٢-٥٣٤، وشذا العرف في فن الصرف ١٦٥-١٦٦).

(٤) في ق وب: متحرّكات.

(٥) نحو: ضَرَبْتَ، إذ لا يلزم توالي ما ذكر لأن ضمير النصب في معنى الانفصال (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤٨).

(٦) أي: في قوله: وبناءه على الفتح لفظاً أو تقديرًا.

(٧) أي المناسبة وكراهة توالي الحركات، انظر: الصفحة السابقة.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٦.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦-٢٧.

(١٠) انظر: ص ٢٠ من هذا الكتاب.

(١١) سقطت فليتأمل من ب.

[الخلاف في بعض الأفعال الماضية: نعم وبئس وعسى وليس]

ومنه - أي من الماضي - نَعَمْ وبِئْسَ؛ لقبولها التاء المذكورة، ففي الحديث «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهَا وَنَعِمْتَ»^(١)، وفيه أيضاً «وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ، فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ»^(٢). وكذا «عَسَى وَلَيْسَ؛ لقبولها التاء أيضاً، نحو: عَسْتُ هَذَا أَنْ تَفْلَحَ، وَلَيْسْتُ مُفْلِحَةً. ولا تصالهما بضائر الرفع؛ نحو: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾^(٣)، ﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾^(٤)، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾^(٥) والحكم على هذه الأربعة بالفعلية إنما هو في القول الأصح^(٦)؛ أي: الصحيح.

وقيل: إن نَعَمْ وبِئْسَ اسمان^(٧)؛ لدخول حرف الجرّ عليهما في قولهم^(٨): ما هي بنعم الوليد، ونعم السير على بئس العير.

(١) الحديث رواه الترمذي عن سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمْتَ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» (انظر: الترمذي ٣٦٩/٢ برقم ٤٥٧، وسنن أبي داود ٩٧/١، برقم ٣٥٤، ومسند أحمد ١٦/٥).

(٢) الحديث رواه أبو داود عن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ» (انظر: سنن أبي داود ٩١/٢، برقم ١٣٢٣، والسنن الكبرى ٤٥٢/٤، برقم ٧٩٠٣).

(٣) في ع وق: وكذلك.

(٤) سورة آل عمران، من الآية ١١٣. وهي بتمامها ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ٦٦. وقد ورد في الأصل وكذا في ع وب (عليهم)، وهو تصحيف. وهي بتمامها ﴿وَكَذَّبَ بِدِينِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾.

(٦) سورة محمد، من الآية ٢٢. وهي بتمامها ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾.

(٧) هذا رأي الجمهور، وخالف في (ليس) ابن شقير والفارسي وابن السراج - في قول له - فاعتبروها حرفاً واختلفوا في (عسى)، فالجمهور على أنها فعل، وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنها حرف. (انظر: الكتاب ٢/٣٧، والمسائل الحلييات ص ٢٢٢-٢٢٣، ومغني اللبيب ص ٢٠١، والجنى الداني ص ٤٦١، وارتشاف الضرب ٣/١١٤٦ و١٢٢٢).

(٨) عند الكوفيين خلافاً للجمهور، (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١).

(٩) في الأصل: قوله، والمثبت من ق وب وس.

وأُجيبَ بأنَّ مدخولَ حرفِ الجرِّ محذوفٌ؛ أي: بمقولٍ^(١) فيه نعمَ الولدِ، وعلى غيرِ مقولٍ فيه بشئٍ العيرِ، وسيأتي في بابِ الفاعلِ^(٢) الكلامُ على إعرابِ مرفوعَيْهِما^(٣) على هذا القولِ.
وقيل: إنَّ عسى وليسَ حرفانِ - الأوَّلُ حرفُ ترجُّحٍ كلعَلَّ^(٤)، والثاني حرفُ نفْيٍ كما النافية^(٥) - لعدمِ دلالتِهِما على الحدثِ والزمانِ^(٦)، ولأنَّ إفادةَ معناهما مُتوقِّفةٌ على غيرِهما كسائرِ الحروفِ.
وأُجيبَ بمنعٍ / ٩ أ / الأوَّلِ^(٧)؛ ولو سُلِّمَ فعدمُ دلالتِهِما على ذلكِ^(٨) عارِضٌ، وبأنَّ توقُّفَ إفادةِ معناهما على ذكرِ المتعلِّقِ بعدهما^(٩)، إنَّها هو لِشَبَهِهِما بالحرفِ في عدمِ التصرُّفِ، فلَمَّا شابهاهُ أُعطيَا حُكْمَهُ في التوقُّفِ المذكورِ؛ إذُ بعضُ الكلماتِ قد تُعطى^(١٠) حُكْمَ بعضِ آخرٍ لِشَبَاهَةِ بَيْنَهُما كالمضارعِ.

[ثانياً: فعل الأمر]^(١١)

٢ / وأشارَ إلى القسمِ الثاني من أقسامِ الفعلِ بقوله وأمرٍ، وهو مُستقبَلٌ أبداً؛ إذِ المقصودُ به حصولُ ما لم يحصلْ، أو دوامُ ما حصلَ.

(١) في ع: مقول، وفي س: بولد مقول.

(٢) انظر: ص ٢٣١ من هذا الكتاب.

(٣) في ق وس: مرفوعهما.

(٤) وقال به الكوفيون، وتابعهم ابن السراج ونعلب، أمّا سيبويه فقال بأنها فعلٌ إلا إذا أسندت إلى ضمير نصب فهي عندئذٍ حرف، كعسالك. (انظر: مغني اللبيب ص ٢٠١-٢٠٣، وشرح قطر الندى ص ٢٨).

(٥) قال به ابن السراج وتابعه الفارسي وابن شُقير (انظر: المسائل الحليبات ص ٢١٠-٢١١، ومغني اللبيب ص ٣٨٧).

(٦) لأنه يجوز أن تقول: ليس زيدٌ قائماً غداً. (انظر: حاشية الحمصي ١ / ٥١).

(٧) أي: عدم دلالتِهِما على الحدثِ والزمانِ، بل يدلان عليهما وضعاً.

(٨) أي: المذكور (الحدث والزمان)، والقياس أن يقول على ذينك. (انظر: حاشية الحمصي ١ / ٥١).

(٩) سقطت بعدهما من ب.

(١٠) في ع وق: يعطى.

(١١) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وأمرٌ، ويُعرَف بدلالته على الطلب، مع قبوله بآءِ المخاطبة، وبتأوّه على

السكون ؛ كاضرب، إلا المُعتَلّ فعلى حذف آخره: كاغزُ واخشُ وارم، ونحو: قوما وقوموا وقومي فعلى

حذف النون. ومنه هَلُمَّ في لغة تميم، وهاتِ وتعالِ في الأصح)). (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦).

[علامته]

وَيُعرفُ؛ أي يَتميّزُ^(١) عن قَسمَيهِ بدلالَتِهِ على الطَلَبِ، أي: بِنَفْسِهِ، لا بانضمامِ غَيرِهِ إليه؛ لِمُخْرَجِ نَحْوِ لا تُضْرِبْ، فَإِنَّ الدَّلَالََةَ على الطَلَبِ - وإنْ فُهِمَتْ مِنْهُ - فَهِيَ بِوَاسِطَةِ^(٢) حَرفِ النَهي الذي هو طَلَبُ التَرِكِ.

ولا بَدَّ مع ذَلِكَ مِنْ قَبولِ^(٣) ياءِ المُخاطَبَةِ؛ نَحْوُ: ﴿فَكُلْ وَاشْرَبْ وَقَرِّ عَيْنًا﴾^(٤)، أو نونِ التوكيدِ؛ كَأَقْبَلَنَّ. والمُرَادُ بِياءِ المُخاطَبَةِ ياءُ الفاعِلَةِ^(٥)، وَهِيَ اسمُ مُضَمَّرٍ عندِ سَيوِيهِ والجمهُورِ^(٦).

فلو دَلَّتْ كَلِمَةُ على الطَلَبِ، وَلَمْ تَقْبَلِ الياءُ أو النونُ؛ فَهِيَ اسمُ فَعْلٍ كَتَرَالٍ، أو مُصَدَّرٌ كضرباً زِيداً، أو حَرفٌ نَحْوُ: كَلَّا بِمَعْنَى انتهِ^(٧). أو قَبْلَتُهُمَا^(٨) ولكنْ لَمْ تَدَلَّ على الطَلَبِ؛ فَهِيَ فَعْلٌ مُضارعٌ نَحْوُ: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾^(٩)، أو فَعْلٌ تَعَجُّبٍ^(١٠).

(١) في ع وس: يُمَيِّزُ.

(٢) الواسطة هي الجوهرة الفاخرة في وسط القلادة، والواسط في الرجل ما توسط بين القادمة والآخرة (انظر: لسان العرب - وسط)، قلت: والصحيح أن يقول: بوسطة.

(٣) في ع وس: قبوله.

(٤) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلْ وَاشْرَبْ وَقَرِّ عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ لِحَادًا فاقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾.

(٥) أي: التي تتصل بالفعل، وتكون في محل رفع فاعل، أما ياء المتكلم في نحو: ضربني زيد، فهي في محل نصب مفعول به.

(٦) خلافاً للمازني والأخفش، فهي عندهم حرف تأنيث والفاعل مستتر (انظر: مغني اللبيب ص ٤٨٧، وحاشية الحمصي ٥٢/١).

(٧) انظر: مغني اللبيب ص ٢٤٩.

(٨) أي: الياء والنون.

(٩) سورة يوسف، من الآية ٣٢.

(١٠) لا تدخل نون التوكيد على فعل التعجب إلا شذوذاً لأن معناه كمعنى الفعل الماضي. (انظر: مغني اللبيب ص ٤٤٣).

نحو: أَحْسِنُ بَرِيدَ - فَإِنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا عَلَى الْأَصَحِّ^(١)؛ بَلْ عَلَى صَوْرَتِهِ. وَإِنَّمَا قَالَ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، وَلَمْ يَقُلْ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَكُونُ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، نَحْوُ: مَرَّ بِى أَخِي فَأَكْرَمَنِى.

[أحوال بنائه]

ولمَّا فرَغَ من تَمْيِيزِهِ، شرَعَ في بَيَانِ حُكْمِهِ، فَقَالَ: وَبِنَاؤُهُ عَلَى السَّكُونِ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ ثَنِيَّةٍ، وَلَا ضَمِيرُ جَمْعٍ، وَلَا ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ؛ كَاضْرِبِ وَأَنْطَلِقْ وَاسْتَخْرِجْ؛ إِذْ مُضَارِعُهُ يُجْزَمُ بِالسَّكُونِ إِلَّا:^(٢)

أ/ المَعْتَلُّ - وهو ما آخِرُهُ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ -، فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ بِنَاؤُهُ - وهو حرفُ الْعِلَّةِ - لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ^(٣)، أَوْ نُونُ النَّسْوَةِ^(٤)؛ كَاغْزُ وَاخْشَ وَارْمُ؛ إِذْ مُضَارِعُهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، فَاغْزُ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ / ب / الْوَاوِ، وَاخْشَ عَلَى حَذْفِ الْأَلِفِ، وَارْمُ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ مُضَارِعَهَا مِثْلُهَا.

ب/ وَإِلَّا نَحْوُ: قُومًا، مِمَّا هُوَ صَحِيحُ الْآخِرِ وَاتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ ثَنِيَّةٍ. وَنَحْوُ: قُومُوا، مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ. وَنَحْوُ: قُومِي، مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ بِنَاؤُهُ؛ إِذْ مُضَارِعُهُ الْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ يُجْزَمُ بِحَذْفِهَا^(٥)،

(١) خلافاً للفرء والزجاج وابن كيسان وابن خروف، حيث رأوا أن الفعل أمر لفظاً ومعنى، أما البصريون فرأوا أن لفظه أمر ومعناه الخبر. (انظر: شرح المفصل ١٤٨/٧، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٠، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣-٢٥٥).

(٢) الاستثناء هنا منقطع لأن المعتل ليس من جنس المستثنى منه وهو الصحيح الآخر، وكذلك ما وليها من استثناءات. (انظر: حاشية الحمصي ٥٣/١).

(٣) أي من الضمائر: ضمير الثنية والجمع والمخاطبة.

(٤) لأن اتصاله بنون النسوة يجعله مبنياً على السكون، وكذا نون التوكيد التي تبنى على الفتح.

(٥) لأنها من الأفعال الخمسة؛ وهي تجزم وتنصب بحذف نون الإعراب من آخرها.

ومثله^(١) في البناء المذكور المَعْتَل المتَّصِلُ بِهِ ذَلِكْ؛ نَحَوَ: اغْزَوْا، واغْزُوا، واغْزِي^(٢).

وإن اتَّصَلَ بالمَعْتَلِ نونُ النسوةِ بُنِيَ على السكونِ، نحو: اغْزُونِ، وارْمِينِ، واخْشِينِ، كالصحيحِ المُتَّصِلَةِ^(٣) به النونُ المذكورة^(٤)، نحو: قُمْنَ واقْعُدْنَ.

واعلم أنَّ المُصَنَّفَ لو قَالَ - كما في الأَوْضَحِ^(٥) -: وبنائُهُ على ما يُجْزَمُ بِهِ مضارعُهُ^(٦) لَكَانَ أَحْسَنَ، لَكِنَّ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ لِلْمَاضِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ بِالتَّنْصِيصِ أَنَّ لِلأَمْرِ كَذَلِكَ.

[الخلاف في بعض أفعال الأمر: هَلَمْ وهَاتِ وتعال]

ومنه - أي من فعلِ الأمرِ - هَلَمْ في لغةِ بني تميم^(٧) المُلْحَقِينَ بِهَا الضمائرُ بحسبِ مَنْ هِيَ مُسْتَنَدَةٌ إِلَيْهِ؛ نَحَوَ: هَلَمْ يَا زَيْدُ، وَهَلْمِي يَا هُنْدُ، وَهَلْمَا يَا زَيْدَانِ، وَهَلْمُوا يَا زَيْدُونَ، وَهَلْمُنَّ يَا هِنْدَاتُ.

(١) ومثل الفعل الصحيح الأخير عندما يكون من الأفعال الخمسة، الفعل المَعْتَل إذا أُسْدَ إلى ضمائر التثنية أو الجمع أو المخاطبة، حيث تنطبق عليه قاعدة الأفعال الخمسة، ويستوي عندئذ الصحيح الآخر والمَعْتَل الآخر.

(٢) في ع: اغزوي وهذا تصحيف.

(٣) أصل هذه الأفعال على الترتيب: (اغْزَوَانِ، واغْزُوونَ، واغْزُويْنَ) أمَّا الأول فلا تغيير عليه، أمَّا الثاني، فبسبب استقلال الضمة على لام الكلمة (الواو الأولى) حُذِفَتْ فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة، وبسبب البناء على الأمر حذفت نون الإعراب، وأمَّا (اغْزُويْنَ)، فقد حذفت حركة الواو استقلالاً، فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة، ثم كسرت ضمة الزاي لتتناسب الياء، وحذفت نون الإعراب بسبب بناء فعل الأمر لأنه من الأفعال الخمسة.

(٤) في الأصل المتصل، والمثبت من ع وق وب ود.

(٥) أي نون النسوة.

(٦) انظر: أوضح المسالك ١/ ٣٧.

(٧) وهذا هو رأي البصريين، أمَّا الكوفيون فيرون أن فعل الأمر معربٌ لا مبنيٌّ، وهو مجزوم بلام أمر محذوفة حُذِفَتْ مع حرف المضارعة (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤، ومعني اللب ص ٣٠٠، وكذلك ص ٢١ من هذا الكتاب).

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩-٣٣٠، والمقتضب ٣/ ٢٥، ٢٠٢، وشرح المفصل ٤/ ٤١.

وأما أهل الحجاز^(١)، فهي عندهم اسم فعل، لازم طريقة واحدة، ولا^(٢) يختلف بحسب من أسند إليه، وبلغتهم جاء التنزيل؛ نحو: ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدْكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا﴾^(٤).

وكذا هات بكسر التاء، ما لم يتصل به ضمير جماعة الذكور^(٥) فيُضَمُّ؛ نحو: هاتوا. وتعال بفتح اللام لا غير في الأصح - أي: الصحيح -؛ لدالتيها على الطلب، وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة؛ كهاتي وتعال، فإن أمرت بهما مذكراً، كان بناؤهما على حذف حرف العلة، فتقول: هات وتعال كارم واخش، وإن أمرت بهما مؤنثاً كان بناؤهما على حذف النون؛ فتقول: هاتي وتعالَي كاريمي واخشَي، إذ بناء الأمر على ما يُجْزَم به مضارع. وقيل: إتهما اسما فعلين^(٦).

[ثالثاً: الفعل المضارع: علاماته، وبناءه]

وأشار إلى القسم الثالث بقوله^(٧): ومضارع؛ وهو ما دلّ وضعاً على حديث وزمان غير مُنْقَضٍ، حاضراً كان أو مستقبلاً.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٥٢، ٣/ ٥٢٩، ٥٣٤، وشرح الفصل ٤/ ٤١.

(٢) في الأصل لا، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدْكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَزَمَ هَذَا وَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَنْفَعُ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا يَتَائِبِينَ﴾ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٠﴾.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية ١٨. وهي بتمامها ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ سِرُّهُمُ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٥) في ق وب وس ود: المذكرين.

(٦) انظر: الصحاح - علا / هت، وشرح الفصل ٤/ ٣٠، وشرح الكافية ٣/ ١٧٢، ومصابيح اللغاني ص ٢٢١ و ٥٠٣.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ومضارع؛ ويُعرف بلم، وافتتاحه بحرف من حروف تأيت، نحو: نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم، ويضم أوله إن كان ماضيه رباعياً، كيدُحرج ويكرم، ويُفتح في غيره ك يضرب، ويجمع، ويستخرج، ويُسَكَّنُ آخره مع نون النسوة، نحو: ﴿يَقْرَضْنَ﴾، و﴿لَا أَنْ يَعْقُولَ﴾، ويُفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً، نحو ﴿لَيُبَدَنَّ﴾، ويُعَرَّبُ فيما عدا ذلك، نحو: يقوم زيد، ﴿وَلَا نَبْعَانِ﴾، ﴿تُسَبِّحُونَ﴾، ﴿وَأَمَّا تَرِينَ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّكَ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦-٢٧).

/ ١٠ أ / وُسَمِيَ مضارعاً مِنَ الْمُضَارَعَةِ، وَهِيَ الْمُشَابَهَةُ؛ لِشَبَاهَتِهِ الْاسْمَ فِي أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا يَطْرَأُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّرَكِيبِ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ^(١) تَتَعَاقَبُ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ^(٢) الْإِشْرَاقُ فِي الْإِعْرَابِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْمَعَانِي الْمُتَعَاقِبَةُ عَلَى الْاسْمِ لَا يُمَيِّزُهَا إِلَّا الْإِعْرَابُ، وَعَلَى الْمُضَارَعِ يُمَيِّزُهَا غَيْرُهُ أَيْضاً؛ كَانَ الْاسْمُ أَشَدَّ حَاجَةً إِلَى الْإِعْرَابِ مِنَ الْمُضَارَعِ، فَجُعِلَ الْإِعْرَابُ أَصْلًا فِيهِ وَفِرْعَاءً^(٣) فِي الْمُضَارَعِ. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي التَّسْمِيَةِ مُشَابَهَتُهُ لِلْاسْمِ^(٤) فِي: الْإِبْهَامِ^(٥)، وَالتَّخْصِصِ، وَقَبُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ^(٦)، وَالْجُرْيَانِ عَلَى حَرَكَاتِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَسُكُونَتِهِ، فَرَدَّهَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٧).

[علامات الفعل المضارع]

وَيُعْرَفُ؛ أَي يُمَيِّزُ^(٨) عَنْ قَسَمِيهِ:

- بَلَمْ - أَي بَدْخُولِهَا عَلَيْهِ - نَحْوُ: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(٩).
- وَمَا يُمَيِّزُ بِهِ أَيْضاً دُخُولُ حَرْفِ التَّنْفِيسِ عَلَيْهِ كَسُوفَ.
- وَكَذَا دُخُولُ اللَّامِ أَوْ لَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ.

(١) كما في ما أحسن فاطمة! فقد يكون (أحسن) فعلاً للتعجب، أو فعلاً ماضياً، أو خبراً للمبتدأ (ما) الاستفهامية وهكذا، فالإعراب هو الذي يدفع هذه المعاني المتعاقبة، ويحدد المقصود من الجملة.

(٢) أي: تعاقب المعاني على صيغة الاسم والفعل المضارع استلزم أن يدخلها الإعراب للتمييز بين المعاني المحتملة.

(٣) في الأصل فرعا، والمثبت من س.

(٤) في ق: مشابهة الاسم.

(٥) لأن الاسم النكرة مبهم ويتخصص بالتعريف، والمضارع يحتمل الحال والمستقبل، ويتخصص للاستقبال بالسين وسرف. (انظر: حاشية الحمصي ٥٦/١).

(٦) لأن لَامَ الْإِبْتِدَاءِ تدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: ﴿وَرَأَى رَبَّكَ يَبْهُكُ﴾ - النحل: ١٢٤ -، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ - النور: ٤٤، والنازعات: ٢٦ -.

(٧) أي ردّ هذه الأسباب كعلل في إعراب المضارع، ولم يردّها كعلة للتسمية (انظر: شرح المفصل ٦/٧، وشرح التسهيل ٣٩/١-٤٠، وحاشية الحمصي ٥٦/١).

(٨) في ق: يتميّر.

(٩) سورة الصمد، الآية ٣.

وإنما اقتصر المصنّف على لم كابن مالك في ألفيته^(١)؛ لأنّها امتزاجاً بالفعل بتغيّر^(٢) معناه إلى المضّيّ^(٣) حتى صارت كجُزئيه، قاله الرضيّ^(٤).

وافتاحه - بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح^(٥) - يكون بحرف واحد زائد من أحرف تأيّد؛ أي: بَعُدْتُ، أو أَتَيْتُ؛ أي: أَدْرَكْتُ، نحو قولك: نقوم، وأقوم، ويقوم زيد، وتقوم يا عمرو. ولم يذكّر هذه الأحرف ليعرّف بها المضارع؛ لوجودها في أول الماضي^(٦)، وإنّما ذكرها تمهيداً للحكم^(٧) الذي بعدها كما سيأتي.

ومن الناحية مَنْ جعل افتتاحه بأحدها من علاماته أيضاً^(٨)، وهو ظاهر كلام المصنّف^(٩)، بل قيل: إنّ التمييز بها أولى من التمييز بلم؛ لعدم انفكاكها عنه، ولاتصالها به، وللتنصيص على جميع أمثليته بخلاف لم. وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل^(١٠). وعليه فيشرط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده، وفي النون أن تكون للمتكلم ومن معه، أو للمعظم نفسه ولو ادّعاء، وفي الياء أن تكون للغائب المذكر مطلقاً، / ١٠ ب / أو لجمع

(١) قال ابن مالك: سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم (انظر: شرح ابن عقيل ٢٧/١).

(٢) في ق: بتغير.

(٣) في ب وس ود: الماضي.

(٤) انظر: شرح الكافية ٨٢/٤.

(٥) يشير الفاكهي هنا إلى أنّ ابن هشام في شرحه على القطر أكّد أنّ أحرف (تأيت) ليست علامة للمضارع بل ذكرها لما لها من أثر في الإعراب، ولو كانت علامة لألحقها بالعلامات الأربع السابقات، ولكانت كلمته افتتاحية مكسورة عطفاً على قوله يُمَيِّز.. بلم.. مع أنّ المتن يوحى بأنها علامة (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦ و ٣٤).

(٦) كما في نحو: أكرم الضيف، ونزجس العطر، ويرنأ الشيب - أي خَصَبَه -، وتعلّم الحساب. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٤، وحاشية الحمصي ٥٧/١).

(٧) أي: حكم حركة أول المضارع.

(٨) انظر: الكتاب ١٣/١، والمقتضب ١/٢، ١٣١، وشرح المفصل ٦/٧.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣٨/١.

الغائبات، وفي التاء أن تكون للمُخَاطَبِ مُطلقاً، أو للغائبة أو للغائبتين؛ وبهذا يظهر أن التعبير بأنيت أنسب^(١) بالنسبة للتضعيفية من تعبيره^(٢) بنأيت.

[حركة أوله]

والحكم الذي أشرنا إليه فيما مر، هو قوله:

١ / وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ - أي: المضارع - أي: الحرفُ الْمُفْتَتَحُ بِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا، سواءَ كَانَ كُلُّ حُرُوفِهِ أَصُولًا، كَيْدَحْرِجُ؛ إِذْ مَاضِيهِ دَحْرَجَ، أَمْ بَعْضُهَا زَائِدًا كَيْجِبُ وَيُكْرِمُ؛ إِذْ مَاضِيهِمَا أَجَابَ وَأَكْرَمَ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِمَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ وَزَنَهُمَا أَفْعَلَ.

٢ / وَيُفْتَحُ أَوَّلُهُ فِي غَيْرِهِ - أي^(٣) غير المضارع الذي ماضيه رباعي^(٤) - بأن كان ماضيه:

أ . ثلاثياً كيضرب؛ إذ ماضيه ضَرَبَ، ولا يكون إلا أصلياً الحروف.

ب. أو خماسياً أو سداسياً كيَظْلُقُ وَيَسْتَخْرِجُ؛ إذ ماضيهما انْطَلَقَ واستخرج، ولا يكونان إلا مزيداً فيهما^(٥). ومن الخماسي نحو: خَصَمَ وَقَتْلَ - بالتشديد^(٦) -؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا اخْتَصَمَ وَاقْتَتَلَ، أَدْغَمَتِ التَّاءُ فِيهَا بَعْدَهَا، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ^(٧)؛ وَلِهَذَا فُتِحَ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ مِنْهَا.

(١) في ع: أولى وأنسب.

(٢) في ع: التعبير عنه.

(٣) بعدها في ع ود: في.

(٤) في ع وب: رباعيا، وهذا تصحيف.

(٥) لأن الخماسي والسداسي في الأفعال لا يكون مجرداً قط، فالخماسي: أما أن يكون ثلاثياً مزيداً بحرفين؛ كانطلق، أو رباعياً مزيداً بحرف واحد، كدحرج. والسداسي أما أن يكون ثلاثياً مزيداً بثلاثة أحرف؛ كاستخرج، أو رباعياً مزيداً بحرفين كافرقع.

(٦) سقطت بالتشديد من ع. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ - يس ٤٩ -.

(٧) حذفت همزة الوصل استغناء عنها، لأن أول الفعل أصبح متحركاً بعد نقل حركة التاء المدغمة إليه. فأصبح الماضي (اختصم): خَصَمَ، ومضارعُه (يختصم): يَخْصِمُ.

وَيُسْتَشْتَى مِنْ كَلَامِهِ نَحْوُ: إِخَالٌ؛ فَإِنَّ الهمزة مِنْهُ مَكْسُورَةٌ عَلَى الْأَفْصَحِ أَهْرِيْقُ^(١) وَأُسْطِيعُ^(٢)؛ فَإِنَّ الهمزة فِيهِمَا مَضْمُومَةٌ، مَعَ أَنَّ مَاضِيَهُمَا - وَهُوَ أَهْ لَيْسَ بِرَبَاعِيٍّ، وَقَدْ يُقَالُ بِأَتَاهُمَا^(٣) مِنَ الشَّوَادِّ فَلَا اسْتِثْنَاءَ، أَوْ بِأَنَّ الْهَاءَ وَالسَّيْرَ - سَيَّ - سَى خِلَافَ الْقِيَاسِ، فَكَأَنَّهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ تَقْدِيرًا.

[الفعل المضارع المبني]

١/ وَيَسْكُنُ آخِرُهُ تَسْكِينٌ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ^(٤)، إِنْ كَانَ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ؛ نَحْوُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ﴾^(٥) و﴿إِلَّا أَنْ يَفْقُوتَ﴾^(٦).

(١) قال ابن منظور: خَالَ الشيءَ بَخَالَ خَيْلًا وَ... ظَنَّهُ... وَقَوْلُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ: إِخَالٌ، بِكَسْرِ الْأَلْفِ، وَهُوَ الْأَفْصَحُ، وَبَنُو أَسَدٍ يَقُولُونَ: أَخَالَ، بِالْفَتْحِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا (انظر: لسان العرب - خيل).

(٢) قال الفيروز آبادي: هَرَاقٌ يُهْرِيقُهُ - يَفْتَحُ الْهَاءَ - هِرَاقَةٌ.. وَأَهْرَقُهُ يُهْرِيقُهُ إِهْرَاقًا، وَأَهْرَاقُهُ يُهْرِيقُهُ إِهْرَاقًا: صَبَّهُ، وَأَصْلُهُ: أَرَاقُهُ يُرِيقُهُ إِرَاقَةٌ... (انظر: القاموس المحيط لاهرق).

(٣) قال الفيروز آبادي: طَاعٌ لَهُ يَطْوَعُ وَيَطَاعُ: انْقَاد.. وَاسْتَطَاعَ: أَطَاعَ، وَيُقَالُ: اسْتَطَاعَ، وَيَجْدِفُونَ النَّاءَ اسْتِثْقَالًا لَهَا مَعَ الطَّاءِ، وَيَكْرَهُونَ إدْغَامَ النَّاءِ فِيهَا فَتَحَرَّكَ السَّيْنُ، وَهِيَ لَا تُحَرِّكُ أَبَدًا.... وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: اسْتَاعَ يَسْتِيعُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: اسْتَطَاعَ يُسْطِيعُ - يَقْطَعُ الهمزة - بِمَعْنَى أَطَاعَ يُطِيعُ (انظر: القاموس المحيط - طوع).

(٤) فِي ب وَس: إِنَّمَا.

(٥) خِلَافًا لِلْسَّهْلِيِّ وَابْنِ طَلْحَةَ وَابْنِ دُرُسْتَرِيهِ، عَلِمًا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ قَالَ بِأَنَّ لَا يَخَالَفُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَهُوَ وَهْمٌ (انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/ ٤١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢/ ٦٧٤، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٦٧، وَحَاشِيَةُ الْحَمَصِيِّ ١/ ٥٩).

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٢٨. وَهِيَ بِشَامِهَا ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَنْفُسِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُنَّ أُمَّهَاتُ رِجَالٍ فِى ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ رِشَالٌ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٣٧. وَهِيَ بِشَامِهَا ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعْتُمْ مَا قَرْضُكُمْ إِلَّا أَنْ يَفْقُوتَ أَوْ عَمَلُوا الَّذِي يَدْرُوهُ عَقْدَةُ الرِّكَاجِ وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنْ اللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وُبْنِيَ الفعلُ معها رجوعاً إلى الأصلِ مِن بِنَاءِ الفعلِ؛ لِفَوَاتِ شَبْهِهِ بِالاسْمِ الْمُقْتَضِي لِإِعْرَابِهِ بِاتِّصَالِهِ بِالنُّونِ الَّتِي لَا تَتَّصِلُ إِلَّا بِالفعلِ^(١).

وُبْنِيَ عَلَى السَّكُونِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ كَمَا مَرَّ^(٢)، وَحَمَلًا عَلَى الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهَا. وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلٌ - نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْنِ، أَوْ لَنْ يَضْرِبْنَ - لَمْ يُوَثَّرْ فِيهِ لَفْظًا^(٣)، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بَعْضُهُمْ مُلْغِزًا، حَيْثُ قَالَ^(٤):

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفِعْلِ أَوْ جَائِزٌ / ١١ / لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

[الفرق بين النساءِ يعفونَ والرجالُ يعفونَ]

ووزنُ يَعْفُونُ يَفْعُلُنَ، والواوُ فِيهِ لَامُ الْكَلِمَةِ لَا ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ، وَالنُّونُ ضَمِيرُ النِّسَاءِ لَا نُونُ الرَّفْعِ.

بِخِلَافِ نَحْوِ^(٥): الرِّجَالُ يَعْفُونُ؛ فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ، وَلَامُ الْكَلِمَةِ مَحذُوفَةٌ، وَالنُّونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَالْفِعْلُ مَعَهَا مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُهُ^(٦) يَعْفُونُ بِوَائِينِ، أَوْ لَاهِمَا لَامُ الْكَلِمَةِ، فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى وَاوٍ قَبْلَهَا ضَمَّةً، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ^(٧)، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْوَائِ الْأُولَى، فَبَقِيَ يَعْفُونَ عَلَى وَزْنِ يَفْعُلُونَ، وَخُصِّصَتْ بِالْحَذْفِ لِأَنَّهَا جِزْءُ الْكَلِمَةِ، وَلِأَنَّهَا آخِرُ الْفِعْلِ، وَلِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ؛ وَلِذَلِكَ حَذَفُوا لَامَ الْكَلِمَةِ فِي نَحْوِ: قَاضٍ وَغَارِزٌ دُونَ التَّنْوِينِ^(٨)؛ لِأَنَّهُ كَلِمَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ آخِرٌ وَجِيءَ بِهِ لِمَعْنَى^(٩).

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢.

(٢) انظر: ص ٢٠ من هذا الكتاب.

(٣) ويقتصر تأثير العامل رفعاً ونصباً في محل الفعل فقط.

(٤) لم أعر هذا البيت على ذكر أو نسبة في مصادر اللغة المعروفة.

(٥) سقطت من ق.

(٦) في ب: وأصل يعفون، وفي د: والأصل فيه.

(٧) سقطت الضمة من ب وس ود.

(٨) وفق قاعدة إعلال قاضي.

(٩) ومن معاني التنوين معنى التذكير أو الصرف أو العوض أو المقابلة، ووفقاً لهذه المعاني تنوع التنوين في اللغة العربية.

وكما يَسْكُنُ مع نونِ النسوةِ يَسْكُنُ مع نونِ الذكورِ، كقوله:

٧- وَيَرْجِعَنَّ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ^(١)

فلو عبّر بنونِ الجمعِ لكانَ أولى، ولَصَدَقَ عمومُ قوله فيما بعدُ، ويُعَرَّبُ فيما عدا ذلك.

٢/ وَيُفْتَحُ آخِرُهُ فَتْحَةً بِنَاءٍ^(٢)، إِنْ كَانَ مَعَ نونِ التوكيدِ - خفيفةً كانتْ أو ثَقِيلَةً - المباشرةِ^(٣)؛ وهي المُتَّصِلَةُ بِهِ مِنْ غيرِ حاجزٍ لفظاً وتقديرًا^(٤). هذا مذهبُ الجمهورِ وبه جزمُ ابنُ مالكٍ وطائفة^(٥). وعِلَّةُ البناءِ عندهم تركيبُ خمسَةِ عشرَ، بدليلٍ [أنَّهُ]^(٦) "لَوْ فَصَّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالنَّوْنِ فَاصِلٌ، لَمْ يَحْكُمُوا"^(٧) بِنَائِهِ؛ لأنَّهُم لا يَرْكَبُونَ

(١) عجز بيت من الطويل لأعشى همدان، وقيل للأحوص أو جرير، ورد في الكتاب ١/١١٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٩٣، وشرح الكافية الشافية ١/٢٩٥، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/٢١٨، وصدره: يَمْرُونُ بِالذَّغْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ.

اللغة: العباب جمع عيبة، وهي ما يُجْعَلُ فيه الثياب، ويُحْمَلُ خلف الراكب. ودارين اسم موضع في البحرين يؤتى منه الطبيب. ويجر جمع بُجْرَةٍ وهي الممتلئة. والحقائب جمع حقيبة، وهي وعاء يجعل فيه الرجل زاده. موطن الشاهد: مجيء نون النسوة للدلالة على جماعة الذكور بدليل أنه عطف (يرجعن) على (يمرون) وآث فاعله يتأويل الجماعة، ويروى بدل (يرجعن) يخرجن.

(٢) كما هو عند الجمهور خلافاً للسرياني وسيبويه في قول - كما يقول الزجاج - حيث اعتبرها حركة عارضة بسبب التقاء الساكنين إذ بناؤها على السكون كما في نون النسوة. (انظر: الكتاب ٣/٥١٩، وارتشاف الضرب ٢/٦٦٢، وحاشية الحمصي ١/٦٠-٦١).

(٣) في الأصل: المشارة، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في ع: أو تقديرًا. وهذا وهم نبّه عليه الحمصي في حاشيته ١/٦١، ومثال الحاجز اللفظي ألف الإثنين في نحو تذهبان، ومثال الحاجز التقديري واو الجماعة في نحو تذهبن.

(٥) كالزخشري والرضي وابن يعيش (انظر: شرح المفصل ٧/١٠، وشرح الكافية ٤/١٤-١٥، وشرح التسهيل ٤٠-٤١).

(٦) زيادة من ع وق وب.

(٧) في ع ود: لم يحكم.

ثلاثة أشياء [ويجعلونها] ^(١) كشيء واحد ^(٢). ومعنى مباشرتها ^(٣) له تقدير أن لا يُنَوَّى هناك فاصِلٌ.

وذهب قومٌ ^(٤) إلى البناء مطلقاً؛ لأنَّ النونَ لما لحقته أكدت فيه الفعلية، وردَّته إلى أصله من البناء. وذهب جمعٌ إلى الإعراب مطلقاً، والأصحُّ الأول ^(٥).

ولم يُقَيَّد نونُ النسوة بما قيَّد به نونُ التوكيد؛ لأنها لا تكونُ إلاَّ مباشرةً بخلاف المؤكَّدة، فإنها قد تكونُ مباشرةً؛ نحو: ﴿لَيُبَدِّلَنَّهُ﴾ ^(٦) بالبناء للمفعول، وقد لا تكونُ كما سيأتي ^(٧).

[الفعل المضارع المُعَرَّبُ]

ويعرَّبُ ^(٨) المضارعُ فيما عدا ذلك المُتَقَدِّم، وهو ما إذا عُرِّيَ من النونين؛ نحو: يقومُ زيدٌ، وما إذا لم تبشره نونُ التوكيد لفظاً أو ^(٩) تقديرًا - وإنَّ / ب / اتَّصلت به لفظاً - بأنَّ فُصلَ بينه وبينها فاصِلٌ ^(١٠)، حسياً كان أو مقدراً:

(١) زيادة من ع وق وب.

(٢) في ع وق: كالكلمة الواحدة.

(٣) في الأصل: مباشرته.

(٤) كالأخفش والزجاج وأبي علي الفارسي (انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٦٢/٢، وحاشية الحمصي ٦١/١).

(٥) انظر: شرح الكافية ١٤/٤، وشرح المفصل ١٠/٧، وارتشاف الضرب ٦٧٤/٢، وجمع الموامع ٦٨/١،

وحاشية الحمصي ٦١/١.

(٦) سورة الهمة، من الآية ٤، والآية بتامها ﴿لَا يُبَدِّلَنَّهُ فِي الْأَخْطَةِ﴾.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِي﴾ - يونس: ٨٩ -.

(٨) بعدها في ق: أي.

(٩) في ع وق وب: وتقديراً.

(١٠) وهو ألف الاثنين وواو الجمع وباء المخاطبة.

فالأول نحو ﴿لَا تَتَّبِعَانِ﴾؛ أصله قبل التوكيد والنهي تتبعان، بتخفيف نون الرفع، فدخل الجازم فحذف نون الرفع، ثم أكد بالنون الثقيلة؛ فالتقى ساكنان: الألف والنون المدغمة، ولم يجز حذف الألف؛ لثلاث يلتبس بفعل الواحد، ولا النون؛ لفوات المقصود منها، فحركات النون بالكسرة تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف.

و﴿تَتَّبِلُون﴾ مَضَارِعُ بِلَا يَلُو، مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مُسْنَدٌ لِجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِ، أصله قبل التوكيد تَتَّبِلُونُ بواوين: أولاهما لام الكلمة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله؛ قُلِبَتِ الواو ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، فصَارَ تَتَّبِلُونَ، ثُمَّ أُكِّدَ بِالثِقِيلَةِ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ نَوَاتٍ، فَحُذِفَتْ نُونُ الِرْفَعِ لاسْتِثْقَالِ تَوَالِي الْأَمْثَالِ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ: الواو التي هي نَائِبُ الْفَاعِلِ والنونُ الْمُدْغَمَةُ، وَتَعَذَّرَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا،

(١) سورة يونس، من الآية ٨٩؛ والآية بتامها ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) في ع: فلا تتبعان وهو تصحيف.

(٣) سقطت نون من س.

(٤) أي: الفعل المسند إلى المخاطب المفرد، نحو: ولا تتبعن.

(٥) لأن حذف النون يؤدي إلى ضياع معنى التوكيد، الذي جلبت لأجله نون التوكيد.

(٦) في الأصل بالكسر والثابت من ع وق وب.

(٧) آل عمران من الآية ١٨٦، والآية بتامها ﴿تَتَّبِلُونَ فِي أَمْرِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَتَّبِعُنَّ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذْنَى كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾.

(٨) في ع وق وب ود وس: الذكور.

(٩) في ع وق وب: وأصله.

(١٠) في ع وق وب ود وس: فقلبت ألفاً مع إسقاط الواو.

(١١) في ق وب ود وس: حذف.

(١٢) أما امتناع حذف النون، فلأن حذفها يفوت معنى التوكيد. وأما الواو فلأن حذفها يستدعي ترك ضمة على ما قبلها دليلاً عليها، ولما كان الحرف الذي قبلها (اللام) مشغولاً بحركة الفتحة التي هي دليل على لام الكلمة المحذوفة وهي الألف، لذا تخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول وهو الواو بالضمة.

فَحُرِّكَتْ^(١) الواوُ بحركةٍ مجانِسةٍ^(٢) لها وهي الضمَّةُ؛ لِتَدُلَّ على المحذوفِ^(٣)، فَصَارَ لَتُبْلَوْنَ على وزن تُفْعَوْنَ.

فَأَمَّا ﴿تَرَيْنَ﴾^(٤) أصلُه قبل التوكيدِ تَرَايِنَ، نُقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، ثُمَّ حُذِفَتْ الهمزةُ، فَصَارَ تَرَيْنَ بفتحِ الراءِ وكسرِ الياءِ الأولى وإسكانِ الثانيةِ، فَتَحَرَّكَتِ الياءُ [الأولى]^(٥) وانفتحَ ما قبلها فقلبتْ ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنينِ، فَصَارَ تَرَيْنَ، ثُمَّ دَخَلَ الجازمُ فَحُذِفَتْ^(٦) نونُ الرفعِ، ثُمَّ أُكِّدَ بالنونِ الثقيلةِ، فَالتقى ساكنانِ: ياءُ المُخاطبةِ والنونُ المُدغمةُ، فَحُرِّكَتِ الياءُ بحركةٍ مُجانِسةٍ لها؛ لِتَدُلَّ على المحذوفِ^(٧)، فَصَارَ تَرَيْنَ على وزن تَفِينٍ.

والثاني^(٨) نَحَوَ ﴿وَلَا يَصُدُّكَ﴾^(٩)، أصلُه قبل التوكيدِ: يَصْدَوْنَكَ، فَدَخَلَ الجازمُ^(١٠) فَحُذِفَ نونُ الرفعِ [فَصَارَ يَصْدَوُكَ]^(١١)، ثُمَّ أُكِّدَ بالنونِ

(١) في ع: فتحركت.

(٢) في ق: تجانساها.

(٣) أرى أن هذا التعليل غير مستقيم، فاخترت الضمة هنا لا لتدل على أصل المحذوف - وهو الواو التي قلبت ألفاً فيما بعد -، بل سبب الاختيار هو تناسب الضمة مع واو الجماعة، والدليل على ذلك أننا إذا أسندنا الفعل نفسه (بلا يبلو) إلى ياء المخاطبة بعد التوكيد، فيقال فيها: لتبليْن، فكسرت ياء المخاطبة لمناسبة الياء لا دليلاً على المحذوف، وهو الواو التي انقلبت ألفاً ثم حُذِفَتْ. (انظر أيضاً: شرح الشافية ١٥٩/٣ - ١٦٠، وحاشية الحمصي ٦٢/١، والتطبيق الصرفي لعبده الراجحي ٦٠-٦٢).

(٤) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلِّ وَأَشْرَفِي وَفَرِي عَبْتًا فَايَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ع وب وس: فحذف.

(٧) وفيه نظر، كما سبق الإشارة إليه في الحاشية (رقم ١٥) في الصفحة السابقة.

(٨) أي: ما فصل بينه وبين نون التوكيد بفواصل مُقدِّر كواو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(٩) سورة القصص من الآية ٨٧. وهي بتمامها ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلَتْ إِلَيْكَ إِلَّا أَنْتَ وَلَوْ أَنَّكَ تَرَى أَنَّهُ بَشَرٌ لَأَمْلَأْتَ جُمُوحًا بِإِثْمِ الْبَشَرِ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِآيَاتِنَا وَسَخَّرْنَا لَكُمُ الْيَمِينَ وَالْأَمِينَ﴾.

(١٠) وهو لا الناهية هنا.

(١١) زيادة من ب.

[الثقيلة] (١)، فالتقى ساكنان: الواو والنون المُدغمة، فحُذِفَت الواو لاعتلالها، ولوجود الضمة الدالة عليها. وقوله في الشرح (٢): أصله قبل دخول الجازم يصدُّونَكَ، فلما دخل الجازم حذَفَ نونَ الرفع إنَّما يأتي على شذوذ، وهو تأكيدُ الفعلِ الخالي عن / ١٢ أ / الطلبِ.

وقد تبَيَّنَ ممَّا قَرَرنا أَنَّ الفعلَ في هذه الأمثلة - ما عدا الثاني منها (٣) - مُعَرَّبٌ لفظاً؛ إذ الإعرابُ فيها ظاهرٌ؛ إذ هو بحذفِ النونِ للجازمِ، فما وقعَ في الأوضحِ (٤) مِن أَنَّهُ مُعَرَّبٌ في الأولِ والثالثِ تقديرًا كالثاني - وهو لتبَلُّوْنَ - سهوٌ، وإنَّما لم يُبَيَّنْ فيها على الأصحَّ لانتفاءِ تركُّبِهِ؛ لأنَّهم لا يركَّبونَ ثلاثةَ أشياءَ فيجعلونها كشيءٍ واحدٍ، والضابطُ في ذلك أَنَّ ما كانَ مِنَ المضارعِ رُفْعُهُ بالضمةِ إذا أُكِّدَ بالنونِ بُنِيَ على الفتحِ، وما كانَ رُفْعُهُ بثبوتِ (٥) النونِ إذا أُكِّدَ بالنونِ يَبْقَى (٦) على إعرابه لفظاً أو تقديرًا، لِعَدَمِ مُباشَرَتِها لَهُ، وإنَّما بُنِيَ معَ عَدَمِ مُباشَرَتِها لَهُ في نحو: هل تضرُّبنَّ يا هنداءُ؛ لوجودِ المُقتضي لبنائِهِ (٧)، وهو ظاهر.

وإنَّما قَدَّمَ المُصنِّفُ حالَةَ بنائِهِ على إعرابه؛ لأنَّه الأصلُ فيه، واللهُ أعلمُ.

(١) زيادة من س.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص ٣٦.

(٣) أي: «لَتَضَرُّبْنَ» فهو مرفوع - تقديرًا - بثبوت نون الإعراب المحذوفة بسبب توالي الأمثال (انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ١٢٦/٢).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٨/١.

(٥) في الأصل بثبات، والمثبت من ق وب وس ود.

(٦) في ع وب: بقي.

(٧) وهو إسنادُه إلى نونِ النسوة، حيثُ بُنِيَ على السكون، ولا أهميةَ لنونِ التوكيدِ هنا، لأنَّها غيرُ مُباشرةٍ أصلاً حتى يُبْنَى الفعلُ معها.

الحرف وعلامته^(١)

وأما الحرف؛ وهو ما دلَّ على معنى في غيره فقط، فيُعرَفُ؛ أي: يُمَيَّزُ^(٢) عن قسيميه بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها، ولا شيئاً من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها، فحينئذٍ يمتنع كونه واحداً منهما، فيتعيَّن كونه حرفاً؛ إذ لا مخرج^(٣) عن ذلك كما دلَّ عليه الاستقراء، نحو:

هل من حروف الاستفهام، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية^(٤)، حيث لم يكن في حيزها فعل، أما إذا كان فتختص بالفعل^(٥). ولا منافاة حينئذٍ بين ما ذكرناه^(٦) هنا، وبين قولهم في باب الاشتغال من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل، والعلة في ذلك ما قاله الرضي^(٧) وغيره من أن أصلها أن تكون بمعنى قد، كما في: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٨)، وقد نخصه بالفعل فكذا^(٩)، هل، لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام، انحطت رتبته عن قد في اختصاصها بالفعل، فاخصت به فيما إذا كان في حيزها؛ لأنها إذا رأت أنه في حيزها تذكرت عهداً بالحي^(١٠)، وحثت إلى الإلف

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وأما الحرف فيُعرَف: بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، نحو: هل، وتل. وليس منه مهمل وإدما، بل ما المصدرية ولما الرابطة في الأصح. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٦).

(٢) في ع وق: يتميز.

(٣) في ع وب: يخرج.

(٤) مثال دخولها على الجملة الفعلية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ - الإنسان ١، ومثال دخولها على الجملة الاسمية ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَمِعُونَ﴾ - الشعراء ٣٩ -.

(٥) ولا تدخل الاسم عندئذ إذا كان خبره فعلاً، فلا يقال: هل زيد ينطلق؟ وهل زيد سافر. (انظر: الكتاب ٩٩/١، وحاشية الحمصي ١/٦٣).

(٦) في ب: ذكر.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢١٣، والكشاف ٤/٦٦٦، وشرح الكافية ٢/٣٧٣، ومعني اللبيب ص ٤٦٠.

(٨) سورة الإنسان (الدهر)، من الآية ١؛ وهي بتامها ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾.

(٩) في س: فكذلك.

(١٠) في ع وق وس ود: الحمى.

المألوف، وعانقته، ولم ترَضْ بافتراقِ الاسمِ بينهما، وإذا لم ترَها في حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلةً.

ويَلُ من حروفِ العطفِ / ١٢ ب / ومعناها الإضرابُ^(١).

[الخلافاً في بعض الحروف: مهما وإدما وما المصدرية ولسماً]

والحرفُ ليسَ منه مهما لَعَوْدِ الضميرِ عليه في نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾^(٢)، والضميرُ لا يعودُ إلا على الأساءِ، وقيل: إنه حرفٌ^(٣).

ولا إدما، بل ظرفُ زمانٍ بمنزلةٍ متى، فإذا قلتَ: إِذَا تَقُمُّ أَقُم، فمعناه: متى تَقُمُّ أَقُم، ويدلُّ على اسميتها أنها كانت قبلَ دخولِ ما اسماً، والأصلُ بقاءُ الشيءِ على ما كانَ عليه. وقيل: إنها حرفٌ بمنزلةٍ إن الشرطية^(٤)، وأنَّ المعنى في المثالِ: إن تَقُمُّ أَقُم، وهو الأصحُّ كما في الأوضح^(٥).

وأجيبَ عما تقدّمَ^(٦) أنَّ^(٧) إذ قد سُلِبَ منها معناها الأصليُّ بدخولِ^(٨) ما، بدليلِ أنها كانت للماضي فصارت للمستقبلِ، واستعملت مع ما المزيديَّة^(٩) استعمالَ إن، فكانت حرفاً في الشرطِ.

(١) انظر: مغني اللبيب ص ١٥١-١٥٣.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ لَنَسَحَرَنَهَا بِهَا قَسَامَ لَكَ يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾.

(٣) في (مهما) ثلاثة أقوال:

١- هي اسم عند الجمهور.

٢- هي حرف، قال به السهيلي و تبعه ابن يسعون.

٣- هي ظرف زمان، عند بعضهم. (انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٣٥-٤٣٦)

(٤) قال ابن هشام: إذا أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المترد

وابن السراج والفارسي. وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم. مغني اللبيب ص ١٢٠. (وانظر:

المقتضب ٤٥/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/٣-٣٨٧، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٢).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٢٠٥.

(٦) من أن (إدما) اسم.

(٧) في ع: بأن.

(٨) في ع ود: بعد دخول.

(٩) في ع ود: الزائدة.

وفيه نظر. قُلْتُ: ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن
الاسمية إلى الحرفية، بدليل أن المضارع موضوع للحال، أوله وللاستقبال، وإذا دخلت
عليه لم قلبت معناه إلى الماضي^(١)، ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعاً.
بل منه ما المصدرية، وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر؛ نحو: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾^(٢)،
- أي: عنتكم -، وقيل إنها اسم^(٣).

ولما الرابطة، أي: لوجود شيء بشيء، وهي عند سيويه حرف وجود لوجود^(٤)،
وقيل: إنها ظرف^(٥)؛ فقال ابن جني^(٦): بمعنى حين، وقال ابن مالك^(٧): بمعنى إذ،
وفيه^(٨) معنى الشرط. واستظهره المصنف في المعنى، وعلله بأنها مختصة بالماضي،
والإضافة إلى الجمل - كما هو شأن إذ - وعليه فعاملها جواها^(٩).

4

(١) في ع وق وس رد: المضي.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١١٨. والعنت: دخول المشقة على الانسان، يُقال: أعنت فلان فلاناً إعنتاً إذا
أدخل عليه عتاً، أي: مشقة. (لسان العرب - عنت). والآية بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةَ دُونِكُمْ
لَا يَأْتُوكُمْ خَبَرٌ لَّا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ
إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٣) وهذا ما ذهب إليه الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين. (انظر: الجني الداني ص ٣٣٢، ومعني الليب
ص ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٠).

(٤) انظر: الكتاب ٤ / ٢٣٤.

(٥) قال به ابن السراج وتبعه الفارسي وابن جني وتبعهم جماعة. (انظر: الأصول في النحو ٢ / ١٥٧، ومعني
الليب ص ٣٦٩، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٥).

(٦) ابن جني: هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي الموصل، كان أبوه مملوكاً رومياً لسلطان بن فهد الموصل، توفي ببغداد
سنة ٣٩٢ هـ، وكان إماماً في اللغة والنحو، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، من مصنفاته: الخصائص، وسر صناعة
الإعراب، واللمع في النحو وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٣٢، وهديّة العارفين ١ / ٦٥٢).

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٧١٤، ونصه: إذا ولي لهما فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، فهو ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط.

(٨) في الأصل فيه، والمثبت من ق.

(٩) انظر: معني الليب ص ٣٦٩، وذكر فيه معنى آخر ل (لتا) وهو: حرف وجوب لوجوب.

ورُدَّ بأنَّها أُجِيبَتْ بها النافية وإذا الفجائية، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما.
ولا خلاف بينهم أن لهما النافية حرفً، وتختصُّ بالمضارع^(١).
وكذا لهما الإيجابية^(٢) إلا أنَّها تدخل على الجمل الاسمية، وعلى الماضي لفظاً لا معنىً،
كما صرَّح به في المغني^(٣).
والحكمُ على مَهما وإدما بالاسمية، وعلى ما ولما [الرابعة^(٤)] بالحرفية، إنَّها هو في^(٥)
الأصحَّ / ١٣ أ / من القولين فيها.
وقد مرَّ أنَّ الأصحَّ في إذا أنَّها حرفٌ^(٦). فقولُه على الأصحَّ منظورٌ فيه بالنسبة إليها.
وما حكاه من الخلاف في ما المصدرية حكاه غيره. وحكى ابنُ خروفٍ^(٧) الاتفاق على
حرفيتها، وردَّ على مَنْ نقلَ فيها خلافاً. قال في المغني^(٨): والصوابُ مع ناقلِ الخلاف؛
فقد صرَّح الأخفش وأبو بكرٍ^(٩) باسميتها.

-
- (١) في ب: ويختص.
(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٥٩.
(٣) في الأصل: الاجابية وهو خطأ.
(٤) انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٠-٣٧١. وسماها حرف استثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾ الطارق: ٥٠.
أي: إلا.
(٥) زيادة من ع.
(٦) في ب وس ود: على.
(٧) انظر التفصيل في الخلاف في حرفيتها في الصفحة السابقة.
(٨) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي نظام الدين أبو الحسن القرطبي النحوي المالكي،
المعروف بابن خروف، المتوفى سنة ٦٠٩ هـ، إمام في العربية والنحو، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي
في النحو، وتبرئة أئمة النحو عما تُسب إليهم من الخطأ والسهو. (انظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٠٣، وهدية العارفين
٧٠٤ / ١).
(٩) انظر: مغني اللبيب ص ٤٠٢.
(١٠) هو ابن السراج النحوي صاحب الأصول في النحو (انظر ترجمته ص ٧١ من هذا الكتاب).

[أنواع الحروف من حيث الاختصاص والإعراب]

واعلم أن الحروف ستة أنواع:

- أحدها: ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، بل يدخل على كل منهما ولا يعمل؛ كهل.
- الثاني: ما لا يختص بهما، ولكنه يعمل؛ كالأحرف المشبهة بليس.
- الثالث: ما يختص بالأسماء، ويعمل فيها الجر؛ كفي، أو النصب والرفع؛ كإن وأخواتها.
- الرابع: ما يختص بالأسماء، ولا يعمل فيها؛ كلام التعريف.
- الخامس: ما يختص بالأفعال، ويعمل فيها الجزم؛ كلم، أو النصب؛ كلن.
- السادس: ما يختص بالأفعال، ولا يعمل فيها؛ كقذ والسين وسوف.

[بناء الحروف: علته وأنواعه]^(١)

وجميع الحروف مبنية بإجماع، لا حظ لها في الإعراب؛ لأنها لا تتصرف^(٢)، ولا يتعاقب^(٣) عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج^(٤) معه إلى الإعراب^(٥)؛ ثم منها:

- أ . ما هو مبني على السكون؛ كقذ ولم^(٦).
- ب . وما هو [مبني]^(٧) على الفتح؛ كإن وليت.
- ج . وما هو [مبني]^(٨) على الكسر؛ كلام الجر وبائه.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وجميع الحروف مبنية. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٣).

(٢) أي: هي جامدة، فلا يشتق منها مطلقاً.

(٣) في ب وس ود: يعتقب.

(٤) في ع وق وب وس: يحتاج.

(٥) أي إن معانيها واحدة، ولا تتغير بتغير موقعها في السياق، فلم يبق داع لإعرابها، إذ لا لبس فيها خلافاً للأسماء.

(٦) في ق: لن.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من ع وس ود.

د . وما هو [مبني^(١)] على الضمّ؛ كمُنْدُ في لغةٍ من جرّ بها^(٢).

وقد تقدّم أنّ الأصل في البناء السكون كما^(٣) مرّ^(٤)، فإذا جاء شيءٌ مما الأصل فيه البناء مبنيّاً فلا يُسأل عن سببِ بنائه؛ لمجيئه على أصله^(٥). ثمّ إن جاء مبنيّاً على السكون فلا يُسأل أيضاً عن سببِ بنائه عليه لذلك، أو على حركةٍ يُسأل^(٦) عنه سؤالان: لم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟

وإن جاء شيءٌ مما الأصل فيه الإعراب^(٧) مبنيّاً على السكون، سُئل^(٨) عنه سؤالٌ واحدٌ: لم بُني؟، أو على حركةٍ سُئل عنه ثلاثة أسئلة: لم بُني؟ ولم عدل^(٩) إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة فيه^(١٠) كذا؟.

٤

(١) زيادة من س ود.

(٢) مُدّ ومُنْدُ لهما ثلاث حالات، فإذا كانا:

أ / حرفي جرٍّ، فبا بعدهما اسم مجرور.

ب / ظرفين، فبا بعدهما مضاف إليه مجرور مفرد.

ج / ظرفين مضافين إلى جملة اسمية أو فعلية، فالجملة في محل جر بالإضافة. (انظر: الكتاب ١/ ١٧، ومغني

اللييب ص ٤٤١-٤٤٢).

(٣) في باقي النسخ: لما.

(٤) انظر ص ٢٠ من هذا الكتاب.

(٥) في ق: الأصل.

(٦) في ع: فيأل، وفي ب وس ود: سئل.

(٧) بعدها في ع: فيه، وهو تصحيف.

(٨) في ق: يسأل.

(٩) في ب: بني.

(١٠) سقطت فيه من ق وس.

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ (الْفَخْرِيُّ)
السُّلَيْمِيُّ (الْبَزْزُورِيُّ)
تَعْرِيفُ الْكَلَامِ^(١)

والكلام لغةً: عبارة عن القول^(٢)، وما كان مكتفياً بنفسه؛ كما^(٣) في القاموس^(٤).
واصطلاحاً: لفظٌ - أي ملفوظٌ كالخلقِ بمعنى المخلوق، وهو في الأصلِ مصدرٌ
بمعنى / ١٣ ب / الرَّمْيِ، ثُمَّ خُصَّ بالرَّمْيِ مِنَ الْفِعْلِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَيْهِ^(٥) مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ
المصدرِ على اسمِ المفعول، وقد مرَّ تعريفُهُ^(٦)، ولو عبَّرَ بالقولِ هنا كما في الكلمةِ لكانَ^(٧) أولى
لِإِمْرٍ^(٨)، وخَرَجَ به ما ليس بلفظٍ: كالخطِّ والإشارةِ وشبهيهما، وإن كان مفيداً فإنه لا يُسمَّى
كلاماً اصطلاحاً، وصَحَّ الإخراجُ به، وإن كان جنساً لِمَا مرَّ^(٩) - مفيدٌ؛ أي: دالٌّ على
معنى^(١٠) يَحْسُنُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهِ، بحيث لا يصيرُ السامعُ مُتَنْظِراً لشيءٍ
آخَرَ؛ لأنَّ الفائدةَ حيثُ وقعتْ قِيداً لِلْفِعْلِ أو القولِ، فالمرادُ بها الفائدةُ التامةُ، أي:
التركيبيَّةُ^(١١) لا الناقصةُ التي هي الإفراديةُ؛ إذ هي غيرُ مُعتدِّ بها في نظرِهِم.

-
- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: والكلام لفظٌ مُفيدٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٣).
(٢) قال في القاموس: القول: الكلام، أو كل لفظ مدل به اللسان - أي: أفشاء -، تاماً أو ناقصاً، (ج) أقوال
(جج) أفاويل (انظر: القاموس المحيط - قول).
(٣) في ق: ود: كذا، وفي ب: كذا قاله.
(٤) انظر: القاموس المحيط - كلم .
(٥) أي: أطلق المصدر لفظ على اسم المفعول ملفوظ.
(٦) انظر: ص ٣ من هذا الكتاب.
(٧) سقطت من ع.
(٨) لأنَّ القول أخصُّ من اللفظ، لاختصاصه بالموضوع، أمَّا اللفظ فيشمل المستعمل والمهمِل. (انظر ص ٣ من
هذا البحث).
(٩) انظر: ص ٣ من هذا الكتاب.
(١٠) في ق: ما.
(١١) أي التراكيب، وفيه نظر لأنه لا يلزم من التركيب أن يكون مستقلاً بالمعنى، بل رُبَّما استند على تركيب أو
تراكيب أخرى. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٦٧).

وَنَخَرَجَ بِهِ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ كَالْمُرَكَّبِ الْإِضَائِيِّ وَالْمَزْجِيِّ وَالْإِسْنَادِيِّ^(١) الْمُسَمَّى بِهِ: كَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا لَا يُجْهَلُ مَعْنَاهُ: كَالسَّيِّءِ فَوْقَنَا وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا، إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْمُفِيدِ^(٢) الْمُفِيدُ بِالْفِعْلِ؛ فَلَا يُسَمَّى كَلَامًا، وَعَلَيْهِ جَرَى بَعْضُهُمْ^(٣)، وَاقْتَصَارُهُ هُنَا عَلَى ذِكْرِ الْمُفِيدِ - كَمَا فِي الْأَوْضَحِ^(٤) - مُغْنٍ^(٥) عَنْ ذِكْرِ الْمُرَكَّبِ؛ إِذِ الْمُفِيدُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ مُسْتَلْزِمٌ^(٦) التَّرَكِيبَ.

واعتبر بعضهم في الكلام القصْد؛ لِيُخْرِجَ كَلَامَ النَّائِمِ وَنَحْوَهُ، فَإِنَّهُ عَارٍ مِنْ^(٧) الْقَصْدِ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْمَغْنِيِّ وَالشَّدُورِ^(٨)، وَأَسْقَطَهُ قَوْمٌ لِعَدَمِ اعْتِبَارِهِ عِنْدَهُمْ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ^(٩)، وَتَبِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ هُنَا فِي الْأَوْضَحِ^(١٠). وَمَا قِيلَ^(١١) فِي الْإِعْتِذَارِ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي عَدَمِ ذِكْرِهِ مِنْ أَنَّ الْمُفِيدَ مُسْتَلْزِمُهُ^(١٢)؛ إِذْ حُسْنُ سَكُوتِ الْمُتَكَلِّمِ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا بِهَا^(١٣) تَكَلُّمَ بِهِ، فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ، وَلَوْ سُلِّمَ فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ مَقْصُودٌ مُسْتَدْرَكًا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ التَّصْرِيحِ بِمَا عَلِمَ التَّزَامًا.

(١) مثال المركب تركيباً إضافياً عبد الله، ومثال المركب تركيب مزج بعلبك، ومثال التركيب الإسنادي: وهو ما كان جملة في الأصل شاب قرناها. (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٩، وشرح قطر الندى ص ٩٧).

(٢) في ق: إن أريد بمفيد، وفي ب وس: أن يراد بمفيد.

(٣) منهم ابن مالك. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١.

(٥) في الأصل: مغني وهو تصحيف.

(٦) في ع وق وب وس: يستلزم.

(٧) في ع: عن.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٢٣-٢٤، ومغني اللبيب ص ٤٩٠.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣١-٨٣٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١-١٣.

(١١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠-٢١، وحاشية الحمصي ١/ ٦٨.

(١٢) في ع وق وب وس: يستلزمه.

(١٣) في ع وق: لا.

واعلم أنَّ بينَ اللفظِ والإفادةِ عموماً من وجهٍ [وخصوصاً من وجهٍ]؛^(١) لصديقِهما على قامَ زيدٌ ونحوه، وانفرادِ اللفظِ بصديقه على المفردِ، والإفادةُ بصديقِها على الإشارةِ.

[صور تأليف الكلام]^(٢)

والصورُ التي يتألفُ منها الكلامُ ستةٌ: اسمانِ، وفعلٌ واسمٌ، وفعلٌ واسمانِ، وفعلٌ / ١٤ أ / وثلاثةُ أسماءٍ، وفعلٌ وأربعةُ أسماءٍ، وجملةٌ الشرطِ وجوابه، والقَسَمُ^(٣) وجوابه - وهو خبرٌ إنَّ احتمَلَ الصدقَ والكذبَ، وإلَّا فإِنشاءٌ -، والأصحُّ انحصارُه فيهما^(٤)، وأنَّ الجملةَ أعمُّ منه^(٥).

وأقلُّ اتِّلافِه عندَ النِّحَاةِ خبراً كانَ أو إنشَاءً من:

أ / اسمينِ حقيقةً؛ كهذا زيدٌ، أو حكماً؛ كزيدٌ قائمٌ؛ فإنَّ الوصفَ مع مرفوعِهِ المُستترِ في حكمِ الاسمِ المفردِ، بدليلِ أنَّه لا يبرُّزُ مع الشَّيْءِ والجمعِ^(٦)، بخلافِ الفعلِ مع مرفوعِهِ المُستترِ^(٧)، فسقطَ ما قيلَ من^(٨) أنَّ زيدٌ^(٩) قائمٌ ثلاثةُ أسماءٍ لا اسمانِ فقط. كذا قيلَ فليَتَأَمَّلْ.

(١) زيادة من ب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأقلُّ اتِّلافِه من اسمينِ كزيدٌ قائمٌ، أو من فعلٍ واسمٍ ك قامَ زيدٌ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٤).

(٣) في ع وق وب ود: أو القسم.

(٤) أي انحصار القسم في الخبر أو الإنشاء، وقوله الأصح يشير إلى رأي مفاده تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وطلب، والطلب هو ما تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب، والإنشاء هو ما اقترن وجود لفظه بوجود معناه. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٢، وحاشية الحمصي ٦٩/١).

(٥) أي: والأصحُّ أنَّ الجملةَ أعمُّ من الكلام، لأنَّه يُشترطُ فيه الإفادةُ بخلافه، فيجوزُ: جملة الشرط وجملة الصلة، ولا تعتبران كلاماً.

(٦) في ع: أو الجمع.

(٧) نحو: يقومُ، يقومان، يقومون.

(٨) سقطت من من ق وب وس.

(٩) في الأصل: زيداً، والمثبت من ق.

ب/ أو [من] ^(١) فعلٍ واسم؛ كقام زيدٌ ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾ ^(٢).

ولا يُشترطُ في جزأي الكلامِ من ^(٣) أن يُلفظَ ^(٤) بهما معاً - كما مثَّل -، بل قد يُلفظُ بأحدهما دون الآخر؛ كاستقيم، وقد لا يُلفظُ بهما معاً؛ كالمُقَدَّر بعد نَعَم في جواب مَنْ قال: أقام زيدٌ؟ إذ الكلام هو المُقَدَّر بعدها على الصحيح ^(٥).

والتأليفُ وقوعُ الألفِ بين الجزأين، فهو أخصُّ من التركيب، إذ هو ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثر، فكلُّ مؤلَّفٍ مرَكَّبٌ، ولا عكس بالمعنى اللغوي.

(١) زيادة من باقي النسخ.

(٢) سورة ص، من الآية ٣٠. والآية بتمامها ﴿وَوَهَبْنَا لِمَاوَدَ سُلَيْمَانَ نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.

(٣) سقطت من من باقي النسخ.

(٤) في د: يتلفظ.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٢٢.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

أنواع الإعراب وعلاماته^(١)

فصل عقده لأنواع الإعراب وعلاماته، وقد تقدّم معنى الإعراب لغةً واصطلاحاً^(٢).

وأنواع الإعراب الذي هو جنس لها عند النحاة^(٣) أربعة باستقراء^(٤)؛ وهي:

٢-١ / رَفَعُ بحركة أو حرف، ونَصَبٌ بذلك أو بحرف^(٥)، وكلاهما يوجد في المُعَرَّبِ

من اسمٍ وفعلٍ؛ فالرَفَعُ فيهما نحو: زيدٌ يقومُ، والنَصَبُ فيهما نحو: إنَّ زيداً لن يقومَ.

٣ / وَجَرٌ بحركة أو حرف، ولا يوجد إلّا في اسمٍ؛ لِخَفَتِهِ، ولأنَّ كُلَّ مَجْرُورٍ مُخَبَّرٌ عنه

في المعنى، والمُخَبَّرُ عنه لا يكون إلّا اسماً، نحو: مرزُتُ بزيد، فزيدٌ في المعنى مُخَبَّرٌ عنه بآته ممرورٌ به.

٤ / وَجَزَمٌ بسكونٍ أو حذف، ولا يوجد إلّا في فعلٍ، وذلك نحو: لم يقم؛ لِثِقَلِهِ،

وليكونَ الجزمُ فيه كالعوضِ من الجرِّ؛ لِما فاتَهُ من المُشاركة فيه، فيحصلُ لكلٍّ من صِنْفِي

المُعَرَّبِ ثلاثة أوجهٍ من الإعراب. وقيل: إنّما اختصَّ به؛ لِآتِهِ لو دخلَ / ١٤ ب / الاسمَ

لأدّى وجودُهُ إلى عديمِهِ، وما أدّى وجودُهُ إلى عديمِهِ كان باطلاً، وذلك أنَّ المُنَوَّنَ من

الأساءِ إنَّ جُزِمَ التقى فيه ساكنان: الحرفُ المجزومُ والتنوين، فيُحرِّكُ الساكنُ الأوَّلُ،

فيؤدّي وجودَ الجزمِ إلى عديمِهِ، وغيرُ المُنَوَّنِ محمولٌ عليه.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل: أنواع الإعراب أربعة: رَفَعُ، ونَصَبٌ في اسم وفعلٍ؛ نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لن يقومَ، وَجَرٌ في اسمٍ، نحو: بزيد، وَجَزَمٌ في فعلٍ، نحو: لم يقم. فَيَرَفَعُ بضمِّهِ، وَيُنْصَبُ بفتحةٍ، وَيُجَزَّمُ بكسرةٍ، وَيُجَزَّمُ بحذفِ حركةٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٥).

(٢) انظر: ص ١١ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: الكتاب ١٣ / ١، والمقتضب ٣ / ١-٤، وشرح التسهيل ١ / ٤٢-٤٤.

(٤) في ع وب وس ود: بالاستقراء.

(٥) في ع وق وس: بحذف.

وقدَّمَ الرَّفَعَ لِعَدَمِ اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ؛ كَجَاءَ زَيْدٌ، ثُمَّ النَّصَبُ؛ لاشتراكِ الاسمِ والفعلِ فيه، ولأنَّ عَامِلَهُ قد يَكُونُ فِعْلاً وَالْعَمَلُ لَهُ بِالْأَصَالَةِ، فَيَكُونُ مَعْمُولُهُ أَصْلاً بِالنِّسْبَةِ لِلْمَجْرُورِ، ثُمَّ الْجَرُّ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْأَشْرَفِ^(١).

وَكُونُ الْحَرَكَاتِ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْإِعْرَابَ مَا اخْتَلَفَ بِهِ آخِرُ الْمُعَرَّبِ^(٢)، لَا أَنَّهُ اخْتِلَافُ آخِرِ الْمُعَرَّبِ^(٣) عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ. وَعَبَّرَ بِالنُّوَاعِ دُونَ الْأَلْقَابِ الْمُعَبَّرِ بِهَا بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عِنْدَهُ لَفْظِيٌّ، وَلَأنَّ مِنْ حَقِّ اللَّقَبِ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى مَا لُقِّبَ بِهِ، كَأَنْ يُقَالَ: الْإِعْرَابُ الرَّفْعُ، وَكَذَا الْبَوَاقِي. وَهُوَ مُتَمَنِّعٌ؛ لِاسْتِزْلَامِهِ حَمْلَ الْأَخْصَصِ عَلَى الْأَعْمِ.

أ/ [علاماتُ الإعرابِ الأصلية]

ولهذه الأنواع الأربعة علاماتُ أصولٌ وعلاماتُ فروغٍ نائيةٌ عنها، أشارَ إلى الأولِ^(٤) بقوله فَيَرْفَعُ - أي: المَرْفُوعُ^(٥) من اسمٍ وفعلٍ - بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ - أي: الْمَنْصُوبُ مِنْهُمَا - بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ - أي: الْمَجْرُورُ مِنْ اسْمٍ - بِكَسْرَةٍ، وَيُجَزَّمُ - أي: الْمَجْزُومُ مِنْ فِعْلٍ - بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

(١) أي الاسم.

(٢) أي: إِنَّ الْإِعْرَابَ هُوَ الْحَرَكَاتُ اللَّاحِقَةُ آخِرِ الْمَعْرَبَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَعَلَى هَذَا فَالْإِعْرَابُ عِنْدَهُمْ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ اخْتِيارُ ابْنِ خُرُوفٍ، وَابْنِ الْحَاجِبِ، وَالْأَسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ، وَابْنِ مَالِكٍ (انظر: الإيضاح في شرح الفصل ١/ ١١٨، والتوطئة ص ١٣١-١٣٢، وشرح الكافية ١/ ٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٨-٣٩).

(٣) أي: إِنَّ الْإِعْرَابَ هُوَ التَّغْيِيرُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَالْحَرَكَاتُ عَلَامَاتُ الْإِعْرَابِ، وَدَلَالَتُهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عِنْدَهُمْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ سَيِّبِيهِ، وَاخْتِيارُ الْأَعْلَمِ. (انظر: الكتاب ١/ ١٣-١٤، والمقتضب ٢/ ١٥١، وارتشاف الضرب ١/ ٨٣٣).

(٤) أي: عَلَامَاتُ الْإِعْرَابِ الْأَصْلِيَّةِ، وَهِيَ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ وَالسُّكُونُ.

(٥) أي ما يَصْصَحُ رَفْعُهُ، لَا الْمَرْفُوعُ بِالْفِعْلِ، حَتَّى لَا يَلْزَمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ.

فالضمة عَلمٌ ومُسماؤه الرَّفْعُ، وكذا الباقي، وقد مرَّ أمثلتها. هذا هو الأصل؛ لأنَّ الإعراب بالحركات والسكون أصلٌ للإعراب بالحروف والحذف؛ إذ لا يُعدَّلُ عنها إلا عند تعذُّرهما.

ب/ [علامات الإعراب الفرعية]

وخرَجَ عن ذلك الأصل باعتبار المحلِّ (١) لا النائب (٢) سبعة أبواب، أعربت بغير ما ذكِّر، وتُسمَّى أبواب النائب (٣)؛ لأنَّ الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل.

وجه انحصارها في سبعة أنَّ النائب فيها إمَّا:

أ. حرف عن حركة؛ وهو باب الأسماء الستة، وباب المثنى، وباب جمع المذكر السالم.

ب. أو حركة عن حركة؛ وهو باب الجمع بألف وتاء، وباب ما لا ينصرف.

ج. أو حرف عن حركة، وحذفه (٤) عن حركة / ١٥ أ / وسكون (٥)؛ وهو باب الأمثلة الخمسة.

د. أو حذف حرف فقط عن سكون؛ وهو باب الفعل المعتل.

وقدَّم الأسماء الستة لكونها مفردة، والمفرد سابق عن (٦) المثنى والمجموع (٧). وأتبعه

بالمثنى لكونه يليه. ثمَّ أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر.

ثمَّ (٨) ما لا ينصرف لشبهه بالفعل. ثمَّ بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل؛ لصحة آخرها

في غالب الأحوال.

(١) أي المواضع التي تقع فيها النيابة (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٧٤).

(٢) أي باعتبار لفظ النائب عن الأصل، وهو عشرة أبواب؛ فينوب عن الضمة الواو في جمع المذكر السالم،

والأسماء الستة، والألف في المثنى، وثبوت النون في الأفعال الخمسة، وهكذا...

(٣) في باقي النسخ: النيابة.

(٤) في ع: أو حذف.

(٥) في ب وس ود: أو سكون.

(٦) في ع: على

(٧) في ق: الجمع

(٨) بعدها في ع: أتى بها

لكنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَن يَبْدَأَ بِمَا نَابَ فِيهِ حَرَكَةُ عَنْ حَرَكَةٍ - كَمَا فِي التَّسْهِيلِ وَالشُّدُورِ^(١) -؛
لَأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْأَصْلِ، وَحَيْثُ بَدَأَ بِالْأَسْمَاءِ السَّتَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُشَيَّ بِمَا لَا يَنْصَرِفُ؛
لِكُونِهِ مُفْرَدًا، وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ مَا يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ بِمَا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَةِ. إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا
فَقَوْلُهُ: إِلَّا الْأَسْمَاءَ السَّتَةَ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا - مِنَ الْمُثْنَى وَغَيْرِهِ مِمَّا سَيَأْتِي - مَنْصُوبٌ عَلَى
الِاسْتِثْنَاءِ مِمَّا قَبْلَهُ.

[١/ الْأَسْمَاءُ السَّتَةُ]^(٢)

وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهي: أبوه، وأخوه، وخموها، وفوه،
وهنوه، وذو مال؛ أي: صاحبه.

وبعضهم عدّها خمسةً بنقص الهمزة مُنْكَرًا جَوَازَ إِيْمَامِهِ^(٣) كما سيجيء^(٤). والأسماء
السَّتَةُ عَلِمَ بِالْغَلْبَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ^(٥)، كَلَفَظِي الْعِبَادَةِ وَالْعَشْرَةِ^(٦) بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّحَابَةِ -
رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى]^(٧) عَنْهُمْ - وَإِنْ أُطْلِقَتْ عَلَى غَيْرِهَا؛ فَتَوْسَعٌ.

وَالْحُمُ أَقَارِبُ الزَّوْجِ أَبَا كَانَ أَوْ أَخَا أَوْ غَيْرِهَا؛ فَلهَذَا آتَتْ الضَّمِيرَ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى
أَقَارِبِ الزَّوْجَةِ^(٨).

-
- (١) انظر: شرح التسهيل ٤٥/١ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ص ٦٠ وما بعدها.
(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: إلا الأسماء الستة، وهي: أبوه، وأخوه، وخموها، وهنوه، وفوه، وذو مال، فترفع
بالواو، وتُنصَبُ بِالْأَلِفِ، وتُجْرُ بِالْيَاءِ وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ الهمزة كَعَدِّ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٦-٤٧).
(٣) إِيْمَامُهُ أي: إعرابه بالحروف.
(٤) انظر: ص ٥١ من هذا الكتاب.
(٥) في ق: والأسماء الستة على هذه الأمثلة علم بالغلبة
(٦) العبادة هم عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير. والعشرة هم
المبشرون بالجنة. (انظر: المفصل في علم اللغة ص ٢٢، ولسان العرب - عبد).
(٧) زيادة من ع وق وب.
(٨) فيقال عندئذ: حموه - بالتذكير...

وَالْهُنَّ اسْمٌ يُكْنَى بِهِ عَنْ أَسْمَاءِ الْأَجْناسِ، وَقِيلَ: هُوَ مُخْتَصٌّ^(١) بِمَا يُسْتَقْبَحُ التَّصْرِيحُ بِهِ، وَقِيلَ: عَنِ الْفَرْجِ خَاصَّةً^(٢).

ومثل^(٣) ذو^(٤) مال؛ [أي]^(٥) المضافة إلى اسم جنس [ظاهري]^(٦) ذو المضافة إلى:

- عَلِمَ؛ نحو: «أنا الله ذو بكة»^(٧).

- أو وصف؛ نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾^(٨).

- أو جملة؛ نحو: اذهب بذي تسلم^(٩).

(١) في ع وب: وقيل تختص.

(٢) الهنو - بالكسر -: الوقت وأبر قبيلة. وهن المرأة: فرجها.. والهنات: الداهية ج: هنوات (انظر: القاموس المحيط - هنو).

(٣) في د: وقوله.

(٤) في س: ذي.

(٥) زيادة من ق وب وس ود.

(٦) زيادة من ق وس.

(٧) رواه البيهقي عن الزهري قال: بلغني أنهم وجدوا في مقام إبراهيم ثلاثة صفوف في كل صف منها كتاب؛ في الصف الأول أنا الله ذو بكة صنعتها يوم صغت الشمس والقمر، وحففتها بسبعة أملاك حنفاء، وباركت لأهلها في اللحم واللبن. وفي الصف الثاني: أنا الله ذو بكة خلقت الرحم، وشققت لها من اسمي، من وصلها وصلته، ومن قطعها بنته. وفي الثالث: أنا الله ذو بكة، خلقت الشر والخير، فطوبى لمن كان الخير على يديه، وويل لمن كان الشر على يديه.

قال البيهقي: سمعت مجاهدا يقول: إنما سُميت بكة لأن الناس يبك بعضهم بعضاً، وفي مصنف ابن أبي شيبة: وسُميت بكة، لأن الرجال والنساء على حد سواء يكون فيها (انظر: شعب الإيها ٣/ ٤٤٥)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣/ ٢٦٩-٢٧٣).

(٨) سورة يوسف من الآية ٧٦. وهي بتمامها ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاؤِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخَرَهَا مِنْ وِعَاؤِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا يُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَنْشَأَ اللَّهُ تَرْفَعُ دَرَجَتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

(٩) مثل عربي، معناه: اذهب في وقتٍ صاحب سلامة؛ أي في وقت هو مظنة السلامة. وموطن الشاهد اشتال المثل على لفظ (ذي)؛ حيث اعتبرها الأكثرون بمعنى صاحب، واعتبرها البعض بمعنى الذي وهو ضعيف. (انظر: معني اللبيب ص ص ٥٤٩-٥٥٠).

فلو قال - كما في العُمدة^(١) - وذو المُعَرَّبِ لكانَ أحسنَ، والتقييدُ بالمُعَرَّبِ لإخراجِ
ذو الطائِيَّةِ؛ فإنَّ المشهورَ بناؤها، وقد تُعَرَّبُ فتجري مجرى ذي^(٢) المُعَرَّبِ، كما قال ابنُ
مالك^(٣)؛ فالأسماءُ حيثُ سبعةٌ.

[علامات إعرابها]

فترفعُ بالواوِ نيابةً عن الضمة؛ نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾^(٤).
وتنصبُ / ١٥ ب / بالألفِ نيابةً عن الفتحة؛ نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٥).
وتجربُ بالياءِ نيابةً عن الكسرة؛ نحو: ﴿أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾^(٦).

[شروط إعرابها بالحروف]

ولإعرابها بهذه الأحرفِ شروطٌ أربعةٌ:

١ / أن تكونَ مُفْرَدَةً، فلو تُنْبِتُ أو جُمِعَتْ أُعْرِبَتْ إعرابَ المُثْنَى وذلك^(٧) المجموع^(٨)؛
أي: الذي جمعته؛ فإن كانَ جمعَ تكسيرٍ أُعْرِبَتْ بحركاتٍ ظاهرة؛ كأبَاؤُك، وإن كانَ جمعَ
تصحیحٍ لُذْكَرٍ أُعْرِبَتْ بالحروفِ، ولا يُجمَعُ منها هذا الجمعُ إلا الأبُ والأخُ والحُمُ^(٩).

(١) هو كتاب عُمدَةُ الطالب في تحقيقِ صرفِ ابنِ الحاجب، وهو كتابُ مفقود لابنِ هشامِ الأنصاري (انظر: ابن
هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٦٧).

(٢) في ع وق وب: ذو.

(٣) والأصل في (ذو) الطائِيَّةِ البناءُ على السكون وهي بمعنى الذي، وقد ترد معربة بالحروف بقلَّة، فترفع بالواو
وتنصب بالألف وتجرب بالياء. (انظر: شرح التسهيل ٤٨ / ١).

(٤) سورة القصص، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجِدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ
مِنْ دُونِهِمْ ثَمَرَاتٍ نَدُودًا قَالُ مَا خَطْبُكُمْ قَالُوا لَا نَسْقِي إِلَّا نَسِيرَ الرَّعَاةِ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.

(٥) سورة يوسف، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿إِذْ قَالُوا لْيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا سَابِقًا وَعَجِبَ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٨١. وهي بتمامها ﴿أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ فَقُولُوا إِنَّا نَاثِرُونَ إِنَّكَ سَرَقْتَ مِمَّا شِئْنَا إِلَّا
بِمَا عَلَيْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾.

(٧) في ع: وكذلك.

(٨) فنقول: جاء أبوان وإخوة وحون، ورأيت أبوين وإخوة وحين، ومررت بأبوين وإخوة وحين.

(٩) ما بين النجمتين ساقط من ب وس ود.

٢/ وأن تكون مُكَبَّرَةً، فلو صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بحركات ظاهرة.

٣/ وأن تكون مُضَافَةً لغير بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ولو تقديرًا، كقوله:

٨ - خالطَ مِنْ سَلَمَى خياشيمَ وفا^(١)

أي: خياشيمها وفاها، فلو أُضِيفَتْ إلى الباءِ أُعْرِبَتْ على الأصحِّ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ، وكلُّها تُضَافُ إلى الباءِ إلَّا ذو.

٤/ وأن يكونَ^(٢) غيرَ مَتَسَوِّبٍ إليها، فلو نُسِبَ إليها كانت مُعَرَّبَةً بالحركات. نَبَّهَ عليه ابنُ الصائغِ^(٣) والهُوَارِيُّ^(٤) وغيرُهما، وهو مستغنى عنه بِاشتراطِ الإضافةِ^(٥).

(١) هذا بيت من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥، وشرح أبيات سيوبه ١/ ٢٠٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٠، ولسان العرب - صهب، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٢، ٤٤٤. وبعده قوله: صهباء خُرطومًا عُقارًا قرقفا

اللغة: (الخياشيم) جمع خيشوم وهو الأنف. (صهباء، خرطوم، عقار، قرقف) هي أوصاف للخمر، فالصهباء لونها، والخرطوم أول عصيرها، والعقار لعقرها صاحبها وستر عقله، والقرقف من أسنانها، والخمر يُؤْتَسَّرُ كثيرًا وقد يُذَكَّرُ.

وموطن الشاهد: مجيء (فا) معربة بالحروف مع أنها مضافة إلى غير المتكلم تقديرًا لا لفظًا، والمقدر فالموجود. وإعرابه: اسم معطوف منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف إلى الضمير (ها) المحذوفة. واختلف النحاة في توجيه البيت فالجمهور على أنه ضرورة والأخفش والكوفيون وتابعه ابن مالك على أن الإضافة فيه منوية (انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤١).

(٢) في ع وس ود: تكون.

(٣) في ع: الضائع. وابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الصائغ الزمردي الحنفي المتوفى بمصر سنة ٧٧٦ هـ نحوي لغوي فقيه محدث، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، والتذكرة، وحاشية على مغني ابن هشام. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٥٥-١٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٩٩)، أمَّا ابن الصائغ: فهو علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الصائغ، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ إمام في النحو، من مصنفاته: شرح كتاب سيوبه، وشرح الجمل وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، وكشف الظنون ص ٦٠٤، ١٤٢٨، وهدية العارفين ١/ ٧١٣).

(٤) الهواري: هو محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي المالكي، أبو عبد الله المتوفى ٧٤٩ هـ، فقيه أصولي متكلم محدث عالم بالعربية، ولي القضاء بتونس، وله مصنفات. (انظر: هدية العارفين ٢/ ١٥٥-١٥٦، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٧١).

(٥) لأنه لا يجتمع النسب والإضافة في كلمة واحدة. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٧٧).

فإذا توقّرت هذه الشروط أُعربت بالحروف. واستغنى المُصنّف^(١) عن التصريح بذكرها فيها؛ لِتَطْقِه بها كذلك، كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب، وفو بالخلو من الميم.

[اللغات في فم وإعرابها]

فإن لم يخل منها^(٢) أُعربت^(٣) بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه، ودونته^(٤) منقوصاً، وبحركات مقدّرة مقصوراً؛ كعصا. ولك تثلث فائه منقوصاً ومقصوراً^(٥) وإتباعها لميمه، فهذه عشر لغات^(٦)؛ أفصحها فتح فائه منقوصاً. واقتصر في التسهيل على تسع^(٧).

[علة إعرابها بالحروف]

ولما أُعربت بالحروف؛ لأنّ الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنّها أقوى منها؛ لأنّ كلّ حرفٍ علةٌ كحركتين، فكُره استبداد^(٨) المثني والمجموع الفرعيتين^(٩) عن المفرد بالإعراب بالأقوى، فاختراروا هذه الأسماء، وجعلوها مُعرّبةً بالحروف؛ ليكون في المُفردات الإعراب بالأصل؛ وهو الحركة، وبالأقوى؛ وهو الحروف.

(١) سقطت المصنف من ب وس ود.

(٢) أي: إذا لم يخل (فو) من الميم.

(٣) في الأصل أُعربت والمثبت من ب.

(٤) أي: دون التضعيف.

(٥) في ع وق وب وس: قصراً ونقصاً.

(٦) اللغات العشر هي: فَم - بتثليث الفاء مع النقص وتخفيف التشديد -، فُم - بتثليث الفاء مع النقص والتشديد، فُما - بتثليث الفاء مع القصر والتخفيف. و(فُم/ فُما / فُما / فُما / فُما) باتباع حركة الفاء لحركة الميم كما في امرئ. (انظر: لسان العرب - فوه).

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥١-٥٤، وهي اللغات السابقة باستثناء (فُم).

(٨) أي: استقلال.

(٩) كذا في الأصل: - بيائين - وفي ع: الفرعيتين.

وخصّوا هذه الأسماء لمُشابهتها المُثنى والمجموع في أن آخرها حرفٌ علّةٌ يصلح للإعراب، وفي استلزام كلٍّ منها ذاتاً أخرى؛ كالأخ للأخ والأب للابن. وخصّوا ما ذكّر بحالٍ إضافتها؛ لتظهر تلك اللام الزائدة، فتتقوى المشابهة. وفُضِّلَت على "المُثنى والمجموع باستبقاء الحروف الثلاثة؛ لأصالتها / ١٦ أ / بالإفراد".

[الخلاف في إعرابها]

وما تقدّم من أنّها مُعرّبة بالحروف هو المشهور "من أقوال عشرة".

ورُدَّ بأنَّ الإعراب زائدٌ على الكلمة، فيؤدّي إلى بقاء "فيك" وذو مالٍ على حرفٍ واحدٍ، ولا نظيرٍ لذلك. وأجيبَ بأنّه لا تحذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلحَ له، كما جعلوه في المُثنى والمجموع من نفسيهما، وهو علاماتُ "التثنية والجمع".

وقيل: إنّها مُعرّبة بحركاتٍ مقدّرة على أحرفِ العلّة كما في المقصور، وأُتبع فيها ما قبل الآخر [للاّخر] "رفعاً وجرّاً. وهو مذهبُ الجمهور، وصحّحه جماعةٌ منهم

-
- (١) في ب: عن.
- (٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٦٧.
- (٣) في ق: الأشهر.
- (٤) قال به قطرب والزيادي والزجاجي وهشام الكوفي؛ وجمع السيوطي اثني عشر قولاً؛ ذكر هنا اثنين منها، وأما أبرز ما تبقى فهو ما يأتي:
- ١ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع لتلك الحركات.
 - ٢ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف.
 - ٣ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة من الحروف.
 - ٤ - هي معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً.
 - ٥ - هي معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً.
- (انظر: شرح المفصل ١/ ٥٢-٥٣، وشرح الكافية ١/ ٦٣-٦٦، وجمع الهوامع ١/ ١٢٥-١٢٨).
- (٥) في ع: لإبقاء.
- (٦) في ق وب وس ود: علامة.
- (٧) زيادة من باقي النسخ.

المُصَنَّفُ^(١) وابنُ مالك^(٢)؛ ورجَّحَهُ بأنَّ الأصلَ في الإعرابِ أن يكونَ بحركةٍ^(٣) ظاهرةٍ أو مُقدَّرةٍ، فإذا أمكنَ التقديرُ مع وجودِ النظيرِ لم يُعدَّلْ عنه، وقد أمكنَ في هذه، ورجَّحَهُ بغيرِ ذلكِ بما يطولُ إيرادهُ ثُمَّ تعقُّبهُ.

[اللغات في هن]

١/ والأفصحُ استعمالُ هن مضافاً كغد؛ أي: منقوصٌ مُعرَّبٌ بحركاتٍ ظاهرةٍ كإعرابِ غد ونحوه مما حُذِفَ لأمه اعتباراً^(٤)، وجُعِلَ الإعرابُ على عينه، فهذا هنك - مثلاً - أفصحُ من: هذا هنوك. ومنه الحديثُ^(٥): «مَنْ تَعَزَّى بعزاءٍ الجاهليةِ، فَأَعِضَّوهُ بِهِنِ أبيه ولا تَكُنُوا»^(٦).

وَأَعْلَمَ أَنَّ لغةَ النقصِ مع كونها أكثرَ استعمالاً هي أفصحُ قياساً؛ لأنَّ ما كانَ ناقصاً في الإفرادِ فحقُّهُ أن يبقى على نقصه في الإضافة؛ كما في يدٍ لِمَا حُدِفَتْ^(٧) لامُها في الإفرادِ،

(١) أي في غير هذا المتن، لأنَّ صريح كلامه هنا موافقة الرأي المشهور.

(٢) انظر: شرح المفضل ١/ ٥٣، وشرح التسهيل ١/ ٥٢-٥٣، ومع الهوامع ١/ ١٢٦. وتوضيح هذا الرأي أنَّ أصل قام أبوك: قام أبوك، ثم اتبعت حركة الباء حركة الواو فصارت: أبوك، فاستقلت ضمة الواو فحذفت. وأصل رأيت أباك: رأيت أبوك - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً - أباك. وأصل مررت بأبيك: مررت بأبوك - ثم اتبعت حركة الباء حركة الواو فصارت: أبوك، استقلت كسرة الواو فحذفت، فلما سكنت الواو إثر كسرة قلبت ياءً، فصارت: أبيك. (انظر: مع الهوامع ١/ ١٢٦).

(٣) في ع وق وب وس: بحركات.

(٤) أي دون علّة موجبة.

(٥) الحديث رواه أحمد عن أبي بن كعب رضي الله عنه (انظر: مسند أحمد ٥/ ١٣٦ برقم ٢١٥٥٣). ومصنف ابن أبي شيبة ٧/ ٤٥٦، برقم ٣٧١٨٢، وعمل اليوم والليلة ١/ ٥٣٩ برقم ٩٧٤، وجمع الزوائد ٣/ ٣).

(٦) تعزَّى انتسب وانتسب، أعضَّه أي: قولوا له: اعضض على هن أبيك، لا تَكُنُوا قولوا ذلك تصريحاً لا كنايةً وتلميحاً، عزاء الجاهلية أي: دعوة الناس لنصرته بالباطل بقوله يا لبني فلان. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٨، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٤٤).

(٧) في الأصل حذف، والمثبت من باقي النسخ.

وَجُعِلَ الْإِعْرَابُ^(١) عَلَى مَا قَبْلَ اللَّامِ، وَاسْتَصْحَبُوا ذَلِكَ حَالَ^(٢) الْإِضَافَةِ، فَأُعْرِبَتْ
بِالْحُرُوكَاتِ، قَالَهُ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ^(٣).

٢/ وفي كلامه هُنا إشارةٌ إلى أَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحُرُوفِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ؛ وَهُوَ كَذَلِكَ. وَلِقَلَّتِهَا
وَلِكُونِهَا غَيْرَ مَشْهُورَةٍ لَمْ يَطْلَعْ عَلَيْهَا الْقُرَّاءُ^(٤) وَلَا الزَّجَّاجِيُّ^(٥)؛ فَادَّعَى أَنَّ الْمُعْرَبَ
بِالْحُرُوفِ خَمْسَةُ أَسْمَاءَ لَا سِتَّةَ^(٦). وَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ يَذْكُرُونَهُ مَعَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَلَمْ يُنَبِّهُوا عَلَى
قَلَّةِ إِعْرَابِهِ بِالْحُرُوفِ، فَيُوهِمُ ذَلِكَ مَسَاوَاتَهُ هُنَّ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٧) - [رَحِمَهُ اللَّهُ]^(٨) -: وَمَنْ لَمْ
يُنَبِّهْ عَلَى قَلَّتِهِ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ، وَإِنْ حَظِيَ مِنَ الْفَضْلِ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ.

[لُغَةُ النِّقْصِ فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ]

ولا ١٦/ ب / يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّقْصِ هُنا النِّقْصُ اللَّغَوِيُّ^(٩)، أَي: حَذْفُ الْآخِرِ
وَجَعْلُ مَا قَبْلَهُ آخِرًا، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْهَنْ، بَلْ يَجُوزُ بَقْلَةٌ فِي الْأَبِ وَالْأَخِ وَالْحِمِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

(١) فِي ع وَب: إِعْرَابُهَا.

(٢) فِي ع: حَالَةٌ.

(٣) انْظُر: شَرْحُ شُّذُورِ الذَّهَبِ ص ٦٩.

(٤) الْقُرَّاءُ: هُوَ أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَانَ الدِّيلَمِيَّ الْكُوفِيَّ الْمَعْرُوفَ بِالْقُرَّاءِ الْمُتَوَقَّى سَنَةَ ٢٠٧ هـ؛
أَدِيبٌ نَحْوِيٌّ لُغَوِيٌّ فَفِيهِ مَفْسَرٌ أَخَذَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَيُونُسَ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ،
وَالْمَصَادِرُ فِي الْقُرْآنِ. (انْظُر: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ٩/٢٠ - ١٤، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢/٣٣٣، وَشَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٢/١٩،
٢٠، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ٢/٥١٤).

(٥) فِي ق: الزَّجَّاجُ. الزَّجَّاجِيُّ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ أَبُو الْقَاسِمِ الْمَعْرُوفُ بِالزَّجَّاجِيِّ، الْمُتَوَقَّى سَنَةَ ٣٣٩ هـ،
وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى شَيْخِهِ الزَّجَّاجِ، إِمَامٍ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَمِنْ مَصْنَفَاتِهِ: الْجُمْلُ فِي النَّحْوِ، وَالْإِيضَاحُ فِي النَّحْوِ،
شَرْحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ لِابْنِ قَتِيْبَةٍ وَغَيْرِهَا... (انْظُر: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ٢/٧٧، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ ١/٥١٣).

(٦) انْظُر: شَرْحُ شُّذُورِ الذَّهَبِ ص ٦٩، وَهَمْعُ الْمَوَاقِعِ ١/١٢٤ - ١٢٥.

(٧) انْظُر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٤٨.

(٨) زِيَادَةُ مِنْ ق.

(٩) يُقَابَلُهُ النِّقْصُ الْإِصْطِلَاحِيُّ كَمَا فِي قَاضِي.

٩- بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكُرْمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(١)

وحكى أبو زيد^(٢): جاءني أخك، والفراء: هذا حمك، فدل ذلك على أنه لغة لا ضرورة.

[لغة القصر في الأسماء الستة]

ويجوز في الأب وتاليته^(٣) أيضاً القصر؛ وهو التزام^(٤) الألف مطلقاً في آخرها، وهو

أشهرُ فيها من النقص، كقوله:

١٠- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قد بلغا في المجد غايتها]^(٥)

وقول بعضهم: مكره أخاك لا بطل^(٦)، وحكى عن الأصمعي أنه يُقال للمرأة: حماة^(٧).

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٨، وشرح التصريح ١/ ٦٤، والمقاصد النحوية ١/ ١٢٩، والدرر اللوامع ١/ ١٠٦. والشاهد فيه: (بأبه، أبه) وكلاهما جاء على لغة النقص؛ حيث الإعراب بالحركات الظاهرة بعد بقاء الكلمة على حرفين.

(٢) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، المعروف بأبي زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥هـ، أديب لغوي نحوي، من مصنفاته: اللغات، والإبل، والجمع والشتية.. وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١١/ ٢١٢-٢١٧، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢-٥٨٣، وشذرات الذهب ٢/ ٣٤-٣٥).

(٣) تاليه هما: أخ وحم.

(٤) في ب: إلزام.

(٥) زيادة من ع وب.

(٦) اختلف في نسبة هذا البيت، ف قيل لأبي النجم العجلي، وقيل لرؤبة بن العجاج وقيل لأبي الغول الطهوي، وقد ورد هذا البيت في شرح التسهيل ١/ ٤٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٥.

موطن الشاهد: أبا أباهما حيث جاءت أباهما الثانية مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع أنها مستوفية لشروط الإعراب بالجروف وهذه لغة القصر، ويستعملها بعض العرب.

(٧) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٥٢، ٢/ ٣١٨ (وقد ورد عنده مكره أخوك لا بطل)، وورد بلفظ (أخاك) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٨. وموطن الشاهد: أخاك حيث جاء مرفوعاً بضمّة مقدرة على الألف على لغة القصر.

(٨) موطن الشاهد: (حما) حيث تستعمل للمؤنث وهذا يعني أنهم يستخدمون (حما) للمذكر على لغة القصر. كما يقولون: فتى وفتاة..

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[٢/ الْمُثْنَى] (٣)

وَأَلَّا الْمُثْنَى (٣)؛ أَي (٣): وهو ما دَلَّ عَلَى الْاِثْنَيْنِ (٣) وَأَغْنَى عَنِ الْمُتَعَاظِفَيْنِ، كَالزَّيْدَانِ
أَصْلُهُ: زَيْدٌ وَزَيْدٌ، فَعَدَلُوا عَنْهُ كَرَاهِيَةً (٣) التَّطْوِيلِ وَالتَّكْرَارِ. وَالْمُرَادُ بِالْمُتَعَاظِفَيْنِ: الْمُتَّفَقَانِ
فِي اللَّفْظِ، بِدَلِيلِ اشْتِرَاطِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ اتِّفَاقَ اللَّفْظِ؛ فَسَقَطَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ هَذَا الْحَدَّ غَيْرُ
مَانِعٍ؛ لِشُمُولِهِ نَحْوَ (٣) الْعُمَرَيْنِ (٣).

[شروط التثنية]

وَيُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مَا يُثْنَى ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ هِيَ: الْإِعْرَابُ، وَالْإِفْرَادُ (٣)، وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ،
والتَّنْكِيرِ، وَاتِّفَاقُ اللَّفْظِ، وَاتِّفَاقُ الْمَعْنَى، وَوُجُودُ ثَانٍ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَأَنْ لَا يُسْتَغْنَى بِتَثْنِيَةٍ
غَيْرِهِ عَنْ تَثْنِيَةٍ.

[علامات إعرابه]

فَإِذَا تَوَقَّرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فَيُرْفَعُ حَيْثُ نَزَلَتْ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ كَجَاءِ الزَّيْدَانِ.
وَيُقَالُ فِيهِ مَثْنَى حَقِيقَةً (٣).

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَالْمَثْنَى كَالزَّيْدَانِ؛ فَيُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَجَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمُ كَالزَّيْدُونَ؛ فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ،
وَيُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٨).

(٢) أَي: وَيُسْتَنَى مِمَّا أَعْرَبَ بِالْحُرُوكِ الْأَصْلِيَةِ الْمَثْنَى؛ لِأَنَّهُ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ نِيَابَةً عَنِ الْحُرُوكِ.

(٣) سَقَطَتْ أَي مِنْ ع وَس وَد.

(٤) فِي الْأَصْلِ: اِثْنَيْنِ، وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ ع.

(٥) فِي ق وَد: كَرَاهِيَةٍ.

(٦) فِي ع وَد: لِنَحْوِ.

(٧) الْعُمَرَانِ هُمَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهِيَ تَثْنِيَةٌ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ كَالْأَسْوَدَانِ،
وَالْأَبْوَانِ... وَمِثْلُ هَذَا يُحْفَظُ وَلَا يُثْمَسُ عَلَيْهِ. (انظر: همع المواع ١/ ١٣٧، وحاشية الحمصي ١/ ٨١).

(٨) فِي ع وَد: الْإِفْرَادُ وَالْإِعْرَابُ.

(٩) أَرَجَأُ الْحَدِيثَ عَنْ عَلَامَةِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ، لِأَنَّهُ جَمَعَهَا مَعَ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ.

[٣/ جمع المذكر السالم]

والأجمع المذكر السالم (بنصب الميم)، وعطفة على ما قبله^(١) قبل إنهاء الكلام على المثنى؛ ليجمعهما في حالتي الجر والتصب؛ لاشتراكهما فيهما، محافظة على الاختصار، وتفنتاً في العبارة.
[تعريفه وشروطه]

وهو ما دلّ على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرد^(٢).

ويشترط فيه ما اشترط في المثنى، وزيادة على ذلك:

- أن يكون مفرد^(٣) علماً لذكر عاقل خالياً^(٤) من تاء التانيث المغايرة لتاء عدة وثبة علمين.
 - أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التانيث قابلة لها^(٥)، أو دالة على التفضيل^(٦).
- فلا يجمع هذا الجمع نحو: رجل، وزينب، وواشي^(٧)، وطلحة، وسيبويه، وبرق نحره، ولا نحو: ١٧ / أ/ حائض، وسابق^(٨)، وعلامة^(٩)، وجريح، وصبور، وسكران، وأحمر^(١٠).

(١) أي المثنى.

(٢) في قوله (اثنين) إخراج لجمع المؤنث السالم، لأنه يدل على أكثر من اثنين، وفي قوله (سلامة بناء مفردة) ليخرج جمع التكسير.

(٣) في الأصل (خال)، والمثبت من د.

(٤) أي: لتاء التانيث؛ وعليه فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء، أو تقبل تاء لغير التانيث كالمبالغة.

(٥) أي: أو لم تقبل التاء لكنها تدل على التفضيل، وهي عندئذ معرفة بأل أو مضافة إلى نكرة نحو الأفضلون أو أفضلو بني فلان، بخلاف اسم التفضيل النكرة غير المضاف لأنه لا يجمع عندئذ بل يلزم التوحيد نحو هم أفضل أخلاقاً (انظر: حاشية الحمصي ١ / ٨٤).

(٦) واشق: علم لكَلْبٍ. (انظر: القاموس المحيط - وشق).

(٧) سابق (هنا): من سبق الفرس في الحلبة: جَلَى. (انظر: القاموس المحيط - سبق).

(٨) التاء في (علامة) للمبالغة لا للتانيث.

(٩) أما رجل فلأنه ليس علماً ولا صفة، وأما زينب فلأنها علم لمؤنث، وأما واشق فلأنه علم لغير عاقل، وأما طلحة فلأنه منته بقاء تانيث، وأما سيبويه فلأنه مركب تركيباً مزجياً، وأما برق نحره فلأنه مركب تركيباً إسنادياً، وأما حائض فلأنه صفة لمؤنث، وأما سابق فلأنه صفة لغير عاقل، وأما علامة فلأنه ختم بقاء أصلها للتانيث ثم أصبحت للمبالغة، وأما جريح وصبور فلأنه يستوي فيهما وصف المذكر والمؤنث، وأما سكران فلأنه من باب فعالان ومؤنثه فعلى، وأما أحمر فلأنه من باب أفعل ومؤنثه فعلاء.

[علامات إعرابه]

فإذا توفرت هذه الشروط:

١ / فترفع حيثئذ كل من الاسم وتلك الصفة بالواو - المضموم ما قبلها ولو تقديرًا^(١) - نيابة عن الضمة؛ كجاء الزيدون والعاقلون.

٢ / وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله: ومُجْرَانِ ويُنْصَبَانِ بالياء - المكسور ما قبلها ولو تقديرًا، المفتوح ما بعدها في الجمع، وفي المثنى بالعكس^(٢) - نيابة عن الكسرة والفتحة.

وجُعِلَتِ الياء علامةً لهما حملًا للنصب على الجرِّ دون الرفع؛ لاشتراكيهما في كون كل منهما فضلةً مُستغْنَى عنه، بخلاف الرفع فإنه عُمْدَةٌ^(٣) الكلام^(٤). وإِثْمَا حملوا النَّصْبَ على الجرِّ؛ لأنَّ حقَّ الياء أن تكون للجرِّ، إذ علامته الأصلية الكسرة، وهي بعض الياء.

[علة الفرق بين إعراب المثنى والجمع المذكّر السالم]

واختصَّ المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لأنَّ المثنى أكثرُ دَوْرَانًا في الكلام من الجمع، والألف خفيفةٌ والواو ثقيلةٌ بالنسبة إليها، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقل في القليل؛ ليكثر في كلامهم ما يستخفون، ويقل في كلامهم ما يستثقلون، قاله ابنُ إِيَّازٍ^(٥) في شرح الفصول.

(١) كما في المصطفون حيث حُذِفَت لام الكلمة (الألف)، وتركت الفتحة دليلًا عليها.

(٢) أي نون المثنى تُكْسَر، ويُفْتَح ما قبل ياء المثنى؛ نحو: رجلَيْن.

(٣) بعدها في ع وب: في.

(٤) لأنَّ المنصوب والمجرور لا يأتي عُمْدَةً على الأصل، أمَّا المرفوع فيأتي عُمْدَةً فاعلاً أو مبتدأ، ولا يرد هنا ما كان أصله مبتدأ وخبراً بعد دخول كان أو إنَّ لأنَّ هذا تحوُّل عن الأصل. (انظر: حاشية الحمصي ١ / ٨٥).

(٥) ابن إِيَّاز: هو الحسين بن بدر بن إِيَّاز بن عبد الله أبو محمد المُنَوِّى سنة ٦٨١ هـ، علامة في النحو والصرف، من مصنفاته: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معيط، والإسعاف في الخلاف (انظر: بغية الوعاة ١ / ٥٣٢، وكشف الظنون ص ٨٥، و ٤١٢).

[عِلَّةُ فَتْحِ نُونِ الْجَمْعِ وَكَسْرِ نُونِ الْمُثْنَى]

وَحُرُكٌ مَا بَعْدَ عِلَامَةِ الثَّنِيَّةِ الْمَزِيدُ - لِدْفَعِ تَوْهَمٍ إِضَافَةٍ أَوْ إِفْرَادٍ^(١) فِرَاراً مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ - بِالْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ^(٢) فِي ذَلِكَ، وَرُبَّمَا فُتِحَ مَعَ الْيَاءِ^(٣)، وَضُمَّ مَعَ الْأَلْفِ^(٤)، وَفُتِحَ مَا قَبْلَهَا^(٥)؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا^(٦) قَبْلَهَا إِلَّا فَتْحَةً، وَالْيَاءُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا. وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْجَمْعِ؛ لِيَكُونَ [ذَلِكَ]^(٧) دَلِيلًا عَلَى شَأْنِ الْإِمْتِزَاجِ، وَلَيْسَلِمَا^(٨) مِنَ التَّغْيِيرِ^(٩) وَالْإِنْقِلَابِ.

وَحُرُكْتُ نُونِ الْجَمْعِ الْمَزِيدُ أَيْضاً لِدْفَعِ تَوْهَمٍ إِضَافَةٍ أَوْ إِفْرَادٍ^(١٠)؛ هَرَباً مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(١١)، وَفُتِحَتْ تَخْفِيفاً فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا فِي الرَّفْعِ أَوَّاءٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَلَوْ ضُمَّتْ أَوْ كُسِرَتْ لَثَقُلَ اللَّفْظُ جِدًّا. وَرُبَّمَا كُسِرَتْ بَعْدَ الْيَاءِ ضَرُورَةً^(١٢).

(١) كما في: جاء خيلان موسى وعيسى؛ فالنون الزائدة للثنائية منعت تَوْهَمَ إِضَافَةٍ (خيلان) إلى موسى، وكما في: جاء هذان؛ فالنون الزائدة للثنائية منعت تَوْهَمَ هَذَا الْمَفْرَدِ. (انظر: معجم الهوامع ١/ ١٥٩، وحاشية الحمصي ١/ ٨٦).

(٢) الحركة الأصلية عند التقاء الساكنين هي الكسرة.

(٣) هذه لغة، وعليها بيت حميد بن ثور الأسدي: على أحوذَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ. والأحوذِي: الخفيف في مشيه لحذقه (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣، وشرح المفصل ١/ ٧٨، ٤/ ١٤١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٨٠).

(٤) هذه لغة، ومنه قول رؤبة: يا أبتا أَرْقَنِي الْقِدَّانَ فَالْتَوُّمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ. (انظر: ملحق ديوان رؤبة ص ١٨٦، وشرح التصريح ١/ ٧٨، ومعجم الهوامع ١/ ١٦٢، والقَدَّان: البراغيث، واحده قُدَّة).

(٥) أي فُتِحَ ما قبل علامة الثنائية، وهذه الجملة معطوفة على بداية الفقرة: وَحُرُكٌ مَا بَعْدَ عِلَامَةِ الثَّنِيَّةِ.

(٦) سقطت ما من ق وب ود.

(٧) زيادة من باقي النسخ.

(٨) أي الواو والياء - علامتا الإعراب في جمع المذكر السالم.

(٩) في ق وب وس ود: التغير.

(١٠) كما في رأيتَ بنينَ كرماءَ - فالنون الزائدة منعت تَوْهَمَ الْإِضَافَةِ -، ومردتُ بالمهتدين - فالنون الزائدة منعت تَوْهَمَ الْإِفْرَادِ (انظر: معجم الهوامع ١/ ١٥٩، وحاشية الحمصي ١/ ٨٧).

(١١) الساكنان هنا هما سكون واو الرفع أو ياء النصب والجر، وسكون النون المزيدة.

(١٢) قال ابن مالك كسر ها لغة، ومنه قول جرير: عرفنا جعفرأ وبني رياح وأنكرنا زعانفَ آخرين.

(انظر: ديوان جرير ص ٤٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٨٠، ولسان العرب - عرف، والزعانف: هم الأقوام التابعون لهم).

وأعربا بالحروف طلباً للتناسب من حيث إتمها كالفرع بالنسبة للمفرد؛ لكونهما بزيادة عليه، / ١٧ ب / فالإعراب بالحروف فرعٌ بالنسبة إلى الإعراب بالحركات.

[أنواع التغير في بناء المفرد عند التثنية والجمع السالم]

ثم الاسم إذا ثُنِّي وكان صحيحاً، أو مُعتلاً جارياً مجزأً^١، أو منقوصاً، أو مهموزاً غير ممدود^٢، أو ممدوداً همزته أصلية^٣، لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها وردَّ ياء المنقوص^٤.

وأما المقصور فالفه إن كانت زائدة على ثلاثة^٥، أو بدلاً عن ياء^٦، أو مجهولة الأصل أو أصلية^٧ وأمليت^٨، فليث ياء^٩، وإلا فواو^{١٠}.

وحكمه^{١١} إذا جُمع كما إذا ثُنِّي من لحوق العلامة من غير تغيير، ولا يُستثنى إلا المنقوص والمقصور^{١٢}؛ فإنَّ آخرهما يُحذف لالتقاء الساكنين، ثم يُفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على ما حُذف، ويضمُّ ما قبل آخر المنقوص في الرفع، ويكسر في غيره مُناسبة للحرف^{١٣}.

(١) نحو: دلو وظبي عما آخره واو أو ياء مسبوقه بسكون.

(٢) نحو: رَشَأ.

(٣) نحو: قَرَأ.

(٤) نحو: قاضي ومثناها قاضيان.

(٥) نحو: حَبْلٍ - حَبْلَانٍ.

(٦) نحو: فتى - فتيان -.

(٧) سقطت وأمليت من ع وس.

(٨) الإمالة هنا قيد فيها إذا كانت مجهولة الأصل أو أصلية غير مزيدة، حيث يشترط أن يُسمع فيها الإمالة.

(٩) نحو: عصا - عصوان لأنه ثلاثي واوي، ونحو: ددا - ددوان لأنها مجهولة الأصل ولم تَحُلْ والددا والددن هو

اللعب واللهو (المعجم الوسيط - ددا)، ونحو: على - إذا سُمِّي به - علوان لأنها أصلية ولم تَحُلْ. (انظر: حاشية

الحمصي ١/ ٨٨).

(١٠) في ع وق: وفي حكمه.

(١١) في ع وق وب وس: إلا المقصور والمنقوص.

(١٢) نحو: قاضي، ومصطفى تُجمع على: قاضون ومصطفون، وأصلها: قاضيتون، ومصطفيتون. فوقع فيها

إعلال بالحذف والقلب.

[المُلْحَقُ بِالمُثَنَّى] ^(١)

وقد أُلْحِقَ بكلِّ من المُثَنَّى والمجموع في الإعراب ألفاظٌ شابهتهما^(٢) في الدلالة على معنهما، وإن لم تكن منهما؛ لفقد ما اعتُبرَ فيهما من الشروطِ منها، فالمُلْحَقُ بِالمُثَنَّى هنا^(٣) أربعة ألفاظٍ:

١/ لفظانِ بشرط. وهما كلا وكلتا، ولا يتفكانِ عن الإضافةِ إلى ظاهرٍ أو مُضمَرٍ^(٤).
والشرطُ في إلحاقهما كونهما مع المُضمَرِ؛ فحينئذٍ يُرْفَعَانِ بِالألفِ، ويُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالياءِ كالمُثَنَّى؛ لأنَّهما في الأغلبِ إذا أُضيفا إلى ضميرِ غائبٍ، كانا تابعينِ للمُثَنَّى تأكيداً له؛ كجاءَ الزيدانِ كلاهما، فجُعِلَا موافقينِ لِمتبوعيهما في الإعرابِ، ثُمَّ طُرِدَ ذلكَ فيما إذا أُضيفا إلى ضميرِ مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ بخلافِ ما إذا أُضيفا إلى ظاهرٍ، فإنَّهما لا يَجْرِيانِ على المُثَنَّى أصلاً؛ فلذا لم يُلْحَقَا به، وجُعِلَ^(٥) إعرابُهُما بحركاتٍ^(٦) مقدَّرةٌ على الآخرِ كالمقصورِ، نظراً إلى إفرادِ اللفظِ؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا﴾^(٧).

ولمَّا كَانَ الإعرابُ بالحروفِ فرعاً عن الإعرابِ بالحركاتِ، والإضافةُ إلى المُضمَرِ فرعاً عن الإضافةِ إلى المُظْهِرِ، جُعِلَ الفرعُ للفرعِ، والأصلُ للأصلِ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى، وكذا اثنان واثنان مُطلقاً». (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٨).

(٢) في ع: تشابههما.

(٣) أي في هذا الشرح، ويُزَادُ عليها ما سُمِّيَ به من المثنى. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٩).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٧٤-٧٧، ومغني اللبيب ص ٢٦٨-٢٦٩. فقد تُضاف (كلا وكلتا) إلى نكرة أو معرفة، ظاهر أو مضمَر. وخالف الجمهور في إضافتها إلى النكرة.

(٥) في ع: وجعلا.

(٦) في ب: بحرقة.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٣٣. وهي بتامها ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا وَلَمْ نَطْلِعْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَرْنَا خِلَافَهُمَا نَهراً﴾.

٢/ ولفظان بلا شرط، وإليها أشار بقوله: كذا اثنانِ واثنانِ مُطلقاً، أي: سواءً أضيفا إلى ظاهر، أم إلى مُضمِر، أم لم يُصافاً^(١)؛ لأنَّ وضعها وضعُ المُثنَّى، وإن لم يكونا مُثنَّين حقيقة؛ إذ لم يثبت لهما مفردٌ فيعرَّبانِ إعرابه / ١٨ أ / وإن رُكِّبا مع العشرة: كجاءني اثنا عشر واثننا عشرة. وكلامه يورهم جوازَ إضافتهما إلى كلِّ مُضمِر، وليس كذلك؛ فإنَّ إضافتهما إلى ضميرِ التثنية مُمتنعة، فلا يُقال: جاءَ الرجلانِ اثناهما، أو المرأتانِ ثنتاهما أو "اثنتاهما؛ لأنَّ ضميرِ التثنية نصٌّ في الاثنين، بإضافة^(٢) [الاثنين]^(٣) إليه من إضافة الشيء إلى نفسه، نَبه عليه في شرح اللُّمحة^(٤).

٣/ تنبيه: لم يذكر فيها ألحقَّ بالمُثنَّى في الإعرابِ ما سُمِّي به منه * كزيدانِ علماً، وكان^(٥) الأولى ذكره؛ كما ذَكَرَ فيها ألحقَّ بالجمعِ الآتي ما سُمِّي به منه *^(٦). فيُرفعُ بالألفِ ويُجرُّ ويُنصبُ بالياء. ويجوزُ فيه أن يجريَ مجرى سَلَمَانَ؛ فيُعرَّبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ؛ للعلميةِ وزيادة الألفِ والنون، وإذا دخلَ عليه أل جُرَّ بالكسرة؛ كقوله:

١١- ألا ياديار الحبي بالسَّبعانِ^(٧)

(١) أمثلة ذلك على الترتيب: جاء اثنا القادة، ووصل اثناهم، وحضر اثنان منهم.

(٢) سقطت ثنتاهما أو من ع وق وس.

(٣) في الأصل بإضافته، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) زيادة من باقي النسخ، وهي مثبتة أيضاً في شرح اللُّمحة البدرية.

(٥) شرح اللُّمحة البدرية لابن هشام ٢١٨/١.

(٦) في ع وق وب: فكان.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من د.

(٨) صدر بيت من الطويل لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ص ٢٣٥، وكتاب سيويه ٢٥٩/٤، وشرح الكافية ٣/

٣٤٢، وشرح التصريح ٦٩/١، وخزانة الأدب ٣٠٢/٧. وتماه: أمل عليها بالليل المَلَوَانِ

اللغة: السبعان اسم واد، والمَلَوَان: الليل والنهار، أمل: طال عليها الوقت.

موطن الشاهد: قوله (السبعان) حيث جاءت اسم موضع وأصله مثنى، وقد أعرب كمنوع من الصرف، وقد صرف بسبب دخول أل التعريف عليه.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي

أُسْكِنَ النَّبِيَّ (الرُّوحِ)

وَالْمُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمَذَكِّرِ السَّالِمِ [١١]

وَالْمُلْحَقُ بِالْجَمْعِ الْمَذَكِّرِ السَّالِمِ فِي إِعْرَابِهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: أَسْمَاءُ جُمُوعٍ؛ وَهُوَ مَا لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، فَمِنْهَا:

أ/ أولو - بمعنى أصحاب - اسمُ جمع لا واحدَ له من لفظه، بل مِنْ معناه؛ وهو ذو، نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ ﴿وَإِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِقَوْمٍ أَذْهَبَتْ أَبْصَارَهُمْ﴾.

ب/ وعشرون اسمُ جمع وليس مُفْرَدُهُ عَشْرَةٌ، وَإِلَّا جَازَ إِطْلَاقُهُ عَلَى ثَلَاثِينَ؛ لِوُجُوبِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَقَادِيرِ الْوَاحِدِ، وَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ: عَشْرُونَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالشَّيْنِ. ج/ وأخوانته، وهي مِنْ ثَلَاثِينَ إِلَى تِسْعِينَ بِإِدْخَالِ الْغَايَةِ وَالْمَبْدَأِ.

د/ وعالمون - بفتح اللام - اسمُ جمع لعالمٍ لا جمعاً فهُ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَنْ يَعْقِلُ، وَالْعَالَمُ عَالَمٌ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ لَا يَكُونُ أَحْصَى مِنَ الْمَفْرَدِ؛ وَلِذَلِكَ أَبَى سَبْيُوهُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَعْرَابَ جَمْعَ عَرَبٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَعُمُّ الْحَاضِرِينَ وَالْبَادِيْنَ، وَالْأَعْرَابَ خَاصٌّ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وَأُولُو وَعِشْرُونَ وَأَخْوَانُهُ، وَعَالَمُونَ وَأَهْلُونَ وَوَابِلُونَ وَأَرْضُونَ وَسِنُونَ وَبَابُهُ، وَبَنُونَ وَعِلْيُونَ وَشَبْهُهُ كَالْجَمْعِ» (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٨).

(٢) سورة النور، من الآية ٢٢. والآية بتمامها ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٣. والآية بتمامها ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَةِ الْقُرَيْشِ كَيْفَ تَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا كَافِرًا بِرُؤُوسِهِمْ يَنْظُرُونَ فَأُولَئِكَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾. والآية بتمامها ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَةِ الْقُرَيْشِ كَيْفَ تَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا كَافِرًا بِرُؤُوسِهِمْ يَنْظُرُونَ فَأُولَئِكَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾. والآية بتمامها ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنَةِ الْقُرَيْشِ كَيْفَ تَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَخْرَجُوا كَافِرًا بِرُؤُوسِهِمْ يَنْظُرُونَ فَأُولَئِكَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

(٤) لأن المفرد عَشْرَةٌ، ولو كان عشرون جمعاً سالماً لقليل: عشرون. والعشرون: عشرتان. (انظر: القاموس المحيط - عشر).

(٥) في ع: من الثلاثين إلى التسعين.

(٦) سقطت والمبدأ من باقي النسخ.

(٧) في ع وق وس ود: مفردة.

بالبادين. هذا قول ابن مالك وَمَنْ تَبِعَهُ". وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط؛ لأنَّ عالمًا اسم جنس، وليس يعلم ولا صفة.

والثاني: جموع تصحيح لم تستوف الشروط، منها: أهلون جمع أهل، ووابلون جمع / ١٨ ب / وابل وهو المطر الغزير؛ فإتھما" ليسا علمين ولا صفتين.

والثالث: جموع تكسير، وهي ما لم يسلم فيها بناء واحد، منها:

أ. أَرْضُونَ (بفتح الراء) جمع أَرْضٍ (بسكونها)، وجمع هذا الجمع لأنه رَبَّيَا يُورَدُ في مقام الاستعظام؛ كقوله:

١٢- لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سُودٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مَنِيرٍ

ب. وَسُنُونُ (بكسر السين) جمع سَنَةٍ (بفتحها)، ولأُمُّها واوٌ أو هاءٌ؛ لِقَوْلِهِمْ في الجمع سنواتٌ أو سنهاتٌ، وليجىء الفعل على سَانِيَتْ وسَانَهَتْ. وأصل سَانِيَتْ سَانَوْتُ، فقلبت الواو ياءً لتجاوَزها متطرفة ثلاثة أحرف.

(١) شرح التسهيل ٨٣/١، وانظر: شرح شذور الذهب ٨٨/١.

(٢) في ع: يستوف.

(٣) في ع وس ود: لأنها.

(٤) في ع وق وس: سدوس.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان وفيه رواية أخرى: (من بني هذيل) بدلاً من (سواد) في المحاسب

٢١٨/١، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١٣٣/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٨٤/١، وشرح شذور

الذهب ص ٨٩، وشرح التصريح ١٢/١١، ٧٣.

موطن الشاهد: (الأرضون) والأصل بفتح الراء، لكنها سُكِّنت للضرورة الشعرية، وهو ملحق بجمع المذكر السالم لـ (أرض) واعتبر ملحقاً لأن مفردة ليس مذكراً عاقلاً بل مؤنثاً جاداً.

(٦) انظر: القاموس المحيط - سنو، سنه.

(٧) في ع وس: و.

ج. وبأبؤه؛ وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي حُذِفَتْ لامُهُ، وعُوَضَ عنها هاءُ التانيث، ولم يُكسَرِ آخرُهُ^(١)؛ كعِزَّةٍ وعِزِينَ، وعِصَّةٍ وعِصِينَ^(٢). بِخلافِ نحوِ تَمَرَةٍ؛ لِعَدَمِ الحذفِ، ونحوِ عِدَّةٍ وزِنَةٍ؛ لأنَّ المحذوفَ الفاءَ، ونحوِ يَدٍ ودمٍ؛ لِعَدَمِ التعويضِ.

وشدَّ أُبُونٌ وَأُخُونٌ^(٣)، ونحوُ: اسمٍ وبنْتٍ؛ لأنَّ العِوَضَ غيرُ الهاءِ^(٤)، ونحوُ: شاةٍ وَشَفَةٍ؛ لِتَكْسِيرِهما^(٥) على شِياهِ وَشَفاهِ، وَبَنُونٌ جَمْعُ ابْنٍ، وقياسُ جميعِهِ جَمْعُ السَّلامَةِ ابْنُونٌ كما يُقالُ في التثنيةِ ابْنانٍ، ولكنْ خالفَ تصحيحُهُ تثنيتَهُ لِعَلَّةِ تصريفيةِ^(٦) أدَّتْ إلى حذفِ الهمزة.

والرابعُ: ما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ أَوْ مِمَّا أُلْحِقَ بِهِ، فَمِنْهُ:

أ/ عَلَيُّونَ؛ اسْمٌ لِأَعْلَى الْجَنَّةِ، وهو في الأصلِ جَمْعُ عَلِيٍّ - بكسرِ العينِ واللامِ^(٧) مَعَ تشديدِ اللامِ والياءِ -، ووزنُهُ فَعِيلٌ مِنَ الْعُلُوِّ.

ب/ وَشِبْهُهُ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ؛ كزَبَدُونَ عَلَمًا.

فهذا وما قبله من الأنواعِ كالجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ في إعرابهِ بالحروفِ، ويجوزُ في هذا أنْ يَجْرِيَ مَجْرَى غَسَلِينَ^(٨) في لزومِ الياءِ، والإعرابِ بالحركاتِ الظاهرةِ على النونِ

(١) سقطت آخره من ق وب وس ود.

(٢) العزة، كعدة: العصبة من الناس، ج: عزون. والتعضية: التجزئة والتفريق، كالعضو. والعضة كعدة: الفرفة والقطعة

والكذب ج: عضون. والعضون: السحر، جمع عَصَةٍ - بالهاء. (انظر: القاموس المحيط - عزو/ عضو).

(٣) لعدم التعويض عن اللام المحذوفة.

(٤) وهو همزة الوصل في (اسم)، والتاء في (بنت).

(٥) في ب: لتكسرهما.

(٦) قيل هي خفة التثنية وثقل الجمع، لذا أبقوا الألف في (ابنان) وحذفوها في (بنون).

(٧) سقطت من ق.

(٨) الغسلين: ما يُغسل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار، والشديد الحر، وشجر في النار. (انظر:

القاموس المحيط - غسل).

مُتَوَنَّةٌ إِنَّ لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا، فَإِنَّ كَانَ كَقَسْرَيْنَ^(١)، اِمْتَنَعَ [التنوينُ]^(٢)، وَأَعْرَبَ^(٣) إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ.

[الْخِلَافُ فِي إِعْرَابِ الْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ]

وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعَ يُعْرَبَانِ^(٤) بِالْحُرُوفِ^(٥)، هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ أَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ^(٦) فِيهِمَا، وَكُلُّهَا مُسْتَشْكِلَةٌ.

وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ^(٧) وَسَيُيُوهِ^(٨) أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ مَحَالٌّ لِلْإِعْرَابِ؛ كَالدَّالِ مِنْ زَيْدٍ،

(١) يُقَالُ: قَسَرَ الْإِنْسَانُ: شَاخَ وَتَقَبَّضَ، وَقَسْرَيْنُ وَقَسْرُونُ، بِالْكَسْرِ فِيهَا: كُورَةٌ بِالشَّامِ، وَتُكْسَرُ نُونُهَا، وَالْكُورَةُ - بِالضَّمِّ -: الْمَدِينَةُ وَالصُّفْعُ، ج: كُورٌ. وَالْكُورُ: قَرْيَةٌ بِالْمَوْصِلِ. (انظر: القاموس المحيط - قنر / كور).

(٢) زيادة من باقي النسخ.

(٣) في ع: وإعرابه.

(٤) في ع وب ود: معربان.

(٥) في ع: بالحرف.

(٦) الصحيح أن المذاهب في إعرابها ستة، ذكر ثلاثة منها، وتبقى ثلاثة:

الأول: تعرب بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين، وهو رأي الأخفش.

الثاني: الحروف دلائل الإعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب، وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش.

الثالث: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابها نصباً وجراً. وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور.

وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي. وكل من المذاهب الستة فيها إشكاليات وردود، ولذا قال

المكي: وكلها مستشكلة.

(انظر: شرح الكافية ١/ ٧٠-٧٣، وجمع الهوامع ١/ ١٥٧-١٥٨).

(٧) انظر: الكتاب ١/ ١٧-١٨، والمقتضب ٢/ ١٥١، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨-٥٦٩، وجمع الهوامع ١/ ١٥٨.

والخليل هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري أبو عبد الرحمن المتوفى سنة ١٧٥هـ.

وقبل سنة ١٧٠هـ: نحوي لغوي صوتي وهو شيخ سيويه، من مصنفاته: العين، والجمل، والعروض،

والشواهد، والايقاع وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١١/ ٧٢-٧٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢١٦-٢١٨، وبغية

الوعاة ١/ ٥٥٧-٥٦٠، والفهرست ١/ ٤٣).

(٨) سقطت سيويه من ع.

والحركات مُقدَّرةٌ فيها. واختارَهُ الأَعلَمُ^(١)، وهو / ١٩ أ / أقوى المذاهبِ، ومعَ ذلكَ فقد رُدَّ بها هوَ مذكورٌ مع جوابِهِ في المطوَّلات.

وذهبَ الزَّجَّاجُ^(٢) إلى أنَّهما مَبْنِيَّانِ^(٣)؛ لِتَضَمُّنِهما واوَ العطفِ كخمسَةِ عَشَرَ، وليسَ الاختلافُ إعراباً عنده، بَلْ كُلُّ واحدةٍ صِغَةً مُستأنفةٌ، كما قِيلَ في هَذا في اللذانِ عندَ غِيَرِهِ، وردَّه الرِّضِيُّ^(٤).

[أوجه الإعرابِ في لغة قصيرِ المُثنى]

ومنَ العربِ^(٥) مَنْ يُلْزِمُ المُثنى الألفَ مُطلقاً، ويُعرِّبُه بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ كالمقصورِ. ومنهم مَنْ يُلْزِمُه الألفَ دائماً، ويُعرِّبُه بحركاتٍ ظاهرةٍ على التَّوْنِ إجرَاءً له تجرَى المُفْرَدِ^(٦).

[المُملَحَق بما جُمِعَ بالألفِ والتاءِ المزيديتين^(٧)]

أ / وإلاَّ أولاتٍ بِمعنى ذواتٍ؛ وهوَ اسمٌ جمعٌ لا واحدَ لَهُ مِن لَفْظِهِ، بَلْ مِن معناه وهوَ ذاتٌ. ونظيرُهُ أولُو في كونه اسمٌ جمعٌ إلاَّ أنَّ أولُو مختصٌّ بالعاقِلِ. ولمَ يَذْكُرْ هُنَا مِمَّا حُمِلَ على جمعِ المُؤنَّثِ السالمِ غِيَرُهُ^(٨).

(١) الأَعلَمُ: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ الأندلسيّ المالكيّ، أبو الحجاج المعروف بالأَعلَم، توفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ، عالم في اللغة والنحو والشعر، من مصنفاته: شرح أبيات الجمل، وشرح الجمل، وشرح الحماسة.. وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٥٥١).

(٢) في ب الزجّاجي، والزجّاج: هو إبراهيم بن السريّ بن سهل البغداديّ أبو إسحاق الزجّاج، المُتوفى سنة ٣١١ هـ، إمام في اللغة والنحو والتفسير، من مصنفاته: الأملاني في النحو، ومعاني القرآن، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٤١١-٤١٣، وهدية العارفين ١/ ٥).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٧. وردَّه الرضيّ بأنَّ خمسة عشر لم يُحذف فيها المعطوف بل حُذِف حرف العطف فتضمَّنَه المعطوف فبني، وأما المُثنى والجمع فقد حذِف المعطوف والعاطف.

(٥) هي لغة بني الحارث بن كعب من مذحج، وعلى لغتهم وَجَّهَت الآية ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَيْنِ﴾ - طه ٦٣ - . (انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٧١).

(٦) فنقول على هذه اللغة: جاء رجلانٌ، ومررت برجلانٍ، ورأيت رجلانَ.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وأولاتٌ وما جُمِعَ بآلفٍ وتاءٍ مزيديتين، وما سُمِّيَ به منهما، فيُصَبُّ بالكسرة نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ و﴿أَصْطَلَقَى الْبَنَاتِ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٠).

(٨) أي غير (أولات)، حيث لم يرد في كلامهم ملحق بالجمع بالألف والتاء غيرها إلا ما سُمِّيَ به كما في الصفحة الآتية.

ب/ ومثله ما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ؛ كأذرعاتٍ وعرفاتٍ بالتنوين فيها^(١). وبعضهم يحذفه مراعاةً للعلمية والتأنيث. وبعضهم يُعَرِّبُ هذا النوعَ إعرابَ ما لا ينصرفُ مراعاةً للتسمية^(٢). وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قولُ امرئ القيس^(٣):

١٣- تَنَوَّزْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا [يَشْرَبُ وَأَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِيٌّ]^(٤)

[الجمعُ بالألفِ والتاءِ المزيديتين]

وما^(٥) جُمِعَ بِأَلْفٍ وتاءٍ مزيديتين على مُفْرَدِهِ. وَعَدَلَ عَنْ تَعْيِيرِ غَالِبِهِمْ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ - وَإِنْ كَانَ جَرِيًّا عَلَى الْغَالِبِ كَمَا قَالَه الْحَبِيشِيُّ - إِلَى مَا قَالَه تَبَعًا لِأَبِي حَيَّانٍ^(٦)؛ لِيَشْمَلَ

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿قَبَادًا أَفْضَلْتُ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ - البقرة ١٩٨ -

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٢/١.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي من بني آكل المرار، المتوفى سنة ٨٠ ق.هـ؛ شاعر جاهلي معروف، وصاحب إحدى المعلقات، وله ديوان شعر صغير. (انظر: الأغاني ٧٧/٩-١٠٧، والأعلام ٣٥١/١-٣٥٢، ومعجم المؤلفين ٣٢٠/٢).

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس، في ديوانه ص ٣١، والكتاب ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٤٧/١، وخزانة الأدب ٥٦/١.

اللغة: (أذرعات) اسم بلد في أطراف الشام (تنورعا): أي نظرت من بعيد إلى نار أهل المحبوبة التي يشبونها دليلاً على الكرم وهم في المدينة والشاعر في أذرعات الشامية، (أدنى): أقرب مكان من أماكن ديارها، (نظر عالي) أي يحتاج إلى نظر بعيد.

موطن الشاهد: (أذرعات) حيث رويت بثلاثة أوجه: (أذرعات) مراعاة له قبل التسمية (أذرعات) لآته علم ممنوع من الصرف (وأذرعات) الجمع بين اللغتين السابقتين بمعنى مراعاة للجمع جر بالكسرة ومراعاة للعلم منع من التنوين.

(٦) ما الموصولية وصلتها معطوفة على قوله (أولات) - في الصفحة السابقة من هذا الكتاب - الواقعة مستثنى من الإعراب بالحركات الأصلية.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٥٨٦/٢، وأبو حيان: هو محمد بن يوسف بن.... حيان الجبالي الغرناطي أثر الدين، المعروف بأبي حيان الأندلسي المتوفى بمصر سنة ٧٥٤هـ، إمام في اللغة والنحو والقراءات والتفسير والتاريخ والأدب، من مصنفاته: تفسير البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥، وشذرات الذهب ٦/١٤٥-١٤٦، والدرر الكامنة ٤/٣٠٤، وهدية العارفين ٢/١٥٢-١٥٣).

ما كَانَ مُفْرَدُهُ مُذَكَّرًا؛ كحِمَامَاتٍ، وما سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ كَمَا ذَكَرَ^(١)، وما تَعَيَّرَ فِيهِ ذَلِكَ كَسَجَدَاتٍ.

لكن يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ هُوَ الْمُفْرَدُ، وَهُوَ لَا يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ. وَجِبَابُهَا قَالَهُ ابْنُ الصَّائغِ^(٢): إِنَّ الَّذِي جُمِعَ بِهِمَا^(٣) مَعْنَاهُ: الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، وَهُوَ الْمَجْمُوعُ بِهِمَا؛ فَهُوَ الْمُفْرَدُ بِوصفٍ ضَمٍّ غَيْرِهِ^(٤) إِلَيْهِ، لَا الْمَفْرَدُ قَبْلَ ضَمٍّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ. وَاشْتَرَطَ كَغَيْرِهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ مَزِيدَتَيْنِ احْتِرَازًا عَنْ^(٥) نَحْوِ قُضَاةٍ وَأَبْيَاتٍ؛ إِذِ الْأَلْفُ فِي الْأَوَّلِ وَالتَّاءُ فِي الثَّانِي أُصْلِيَتَانِ.

قَالَ جَدِّي^(٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ [تعالى]^(٧) - فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ^(٨): وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ ١٩ ب / لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ قَوْلِنَا: مَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ؛ إِذِ الْمُتَبَادُرُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ مُسْتَحْدَثَتَيْنِ لِأَجْلِ الْجَمْعِ، وَلِهَذَا اقْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى قَوْلِهِ: وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا.....^(٩)

(١) وذلك عند قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾، انظر: حاشية الصفحة السابقة.

(٢) في ع: الضائع.

(٣) في ع: به.

(٤) أي ألف والتاء.

(٥) في ع: من.

(٦) جدّه: هو نور الدين علي بن محمد الأكبر بن ... بن أبي بكر المصري الأصل المكي الشافعي، ولد في عام ٨٣٦ هـ بمكة ونشأ فيها، فحفظ القرآن والألفية والشاطبية وغيرها من المتون، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها. من شيوخه العلم البلقيني والمناوي والمحلي وغيرهم كثير، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء بالمسجد الحرام، وقد توفى بمكة سنة ٨٨٠ هـ. (انظر: الضوء اللامع ص ١١٢٩).

(٧) زيادة من ق.

(٨) في ع وس: الجرومية، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو للمكي الفاكهي ص ١١٥.

(٩) هذا صدر بيت في الألفية، وتمامه: يُكسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٦٨).

[الأسماء التي تُجمعُ جمعُ مؤنثٍ سالماً]

والذي يُجمعُ بالالفِ وتاءٍ قياساً مُطَرِّداً خمسةُ أنواعٍ:

١/ ذو التاءِ مطلقاً^(١)؛ عَلِمَ أو غَيْرُهُ^(٢).

٢/ وَعَلِمَ الْمُؤنَّثُ كَذَلِكَ^(٣) إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنْهُمَا^(٤).

٣/ وصفةٌ مُذَكَّرٌ لَا يَعْقِلُ.

٤/ وَمُصَغَّرُهُ^(٥).

٥/ واسمٌ لجنسٍ^(٦) مؤنَّثٍ بالالفِ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنْهُ^(٧).

[ما يُصاحَبُ الجمعُ بالالفِ والتاءِ مِنْ تَغْيِيرَاتٍ، وعلامةُ نصبه]

وَتُحَذَفُ لَهُ - أي للجمع^(٨) - التاءُ، فَإِنْ كَانَ^(٩) قَبْلَهَا أَلْفٌ أو هَمْزَةٌ فَكَالْتَشْيَةِ^(١٠). وَتُجْمَعُ^(١١)

(١) نحو: ثَمَرَةٌ - ثَمَرَاتٍ، وَبَنَتْ - بَنَاتٍ. (انظر: شرح التسهيل ١١١/١ - ١١٢).

(٢) سقطت علم أو غيره من ع وق وس.

(٣) وعلم المؤنث مطلقاً، سواء تأنثه لفظي ومعنوي أم معنوي فقط، نحو: عَزَّةٌ، وَزَيْبٌ (انظر: شرح التسهيل ١١٢/١).

(٤) أي: إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنَ التَّوَعِينِ الْأَوَّلِينَ، نحو: شَقَّةٌ، وَشَاةٌ، وَامْرَأَةٌ، وَأَمَةٌ، وَقُلَانَةٌ، وَقُلَّةٌ، فهذه لَا تُجْمَعُ بالالف.

والتاء استغناء بجمع العرب لمن جمع تكسير. (انظر: الكتاب ٣/٤٠١ - ٤٠٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٨٥).

(٥) نحو: جبال راسيات، ودرهيات قليلة. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٧٨، وجمع الهوامع ١/٧٩).

(٦) في ع وق وب ود: جنس.

(٧) يستثنى من اسم الجنس المؤنث بالالف نحو: فَعَلٌ مؤنث فعلاً، وَقُلَّةٌ مؤنث أفعلاً، نحو: سَكْرَى وَحَمْرَاءٌ، فَتُجْمَعُ جمع

تكسير إِلَّا إِذَا سُمِّيَ بِهَا فَتُجْمَعُ عِنْدَئِذٍ بالالف والتاء. (انظر: شرح التسهيل ١١١/١ - ١١٢، وجمع الهوامع ١/٧٩).

(٨) سقطت أي للجمع من باقي النسخ.

(٩) بعدها في ق: ما.

(١٠) عند تشبيه المقصور، تُقلب ألفه ياءً إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا يَأْتِي أو رِبَاعِيًّا مطلقاً، نحو: قَتَى، فَيَانٍ، وَمَفْهَى: مَقْهِيَانٍ، أَمَّا إِنْ

كَانَ ثَلَاثِيًّا وَأَوَّاءً فَتُحْدِثُ قَلْبُهَا أَهْوَاءٌ، نحو: عَصَا: عَصَوَانٌ. وَأَمَّا الممدود فَإِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً بَقِيَتْ، نحو: قَرَاءٌ

وَقَرَاءَانٌ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ قَلْبَتْ وَأَوَّاءٌ، نحو: صَحْرَاوَانٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ جَازِ الْجِهَانِ، نحو:

كِسَاءَانٌ وَكِسَاوَانٌ. (انظر: شرح التسهيل ١/٩٢ - ٩٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٩١، وجمع الهوامع ١/١٤٧).

(١١) في الأصل يجمع، والمثبت من ع وق ود.

حُرُوفُ الْمُعْجَمِ^(١)؛ فَمَا كَانَ فِيهِ أَلْفٌ جَاَزَ قَصْرُهُ وَمُدُّهُ بِالْإِجْمَاعِ^(٢).

فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ وَجُوباً حَمَلاً لِلنَّصْبِ عَلَى الْجَرِّ قِيَاساً عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ. وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يُنْصَبُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ مَحذُوفَ اللَّامِ كَثِيبَةً وَلُغَةً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ^(٣). وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحَاةِ^(٤) إِلَى أَنَّ مَحذُوفَ اللَّامِ إِذَا لَمْ تُرَدِّ إِلَيْهِ لَامُهُ فِي حَالِ الْجَمْعِ، يَكُونُ نَصْبُهُ بِالْفَتْحَةِ^(٥). وَفِي التَّسْهِيلِ^(٦)؛ إِنَّ ذَلِكَ لُغَةً، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْأَوْضَحِ^(٧) وَسَكَتَ عَنْ رَفْعِهِ وَجَرَّهُ؛ لِجَبِيَّتِهِمَا عَلَى الْأَصْلِ، وَحِينَئِذٍ يُعْلَمُ اسْتِوَاءُ جَرِّهِ وَنَصْبِهِ فِي الْإِعْرَابِ بِالْكَسْرِ.

وَأَمَّا تَخَلُّفُ الْفَرْعِ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحَرْفِ^(٨) لِعِلَّةٍ مَفْقُودَةٍ فِي الْفَرْعِ؛ وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي آخِرِهِ حُرُوفٌ تُصَلِّحُ لِلْإِعْرَابِ، ك﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾^(٩)؛ فَالَسَّمَاوَاتُ مَنْصُوبٌ بِالْكَسْرِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ عِنْدَ الْخُرَجَانِيِّ وَالزُّنْخَشَرِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ^(١٠)،

(١) وهي ألف، باء، تاء... (الحروف الهجائية) فيقال في جمعها: ألفات، باءات، تاءات. وسبب جمعها أنها أعلام.

(٢) نحو: باء، تاء، فيجوز فيهما القصر والمد، فنقول: بَيَّاتٌ قَصراً. وباءات مداً (انظر: همع الهوامع ١/ ٨٢).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٨٢.

(٤) منهم هشام بن معاوية الضرير الكوفي المتوفى ٢٠٩ هـ. (انظر: شرح الأشموني - محققاً - ١/ ١٠٣، وبغية الوعاة ٢/ ٣٢٨، وحاشية الحمصي ١/ ٩٧).

(٥) ومنه قول العرب سمعتُ لغاتهم. (انظر: شرح الأشموني - محققاً - ١/ ١٠٣).

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٨٦-٨٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٨٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٦٨.

(٨) في باقي النسخ بالحروف.

(٩) سورة العنكبوت من الآية ٤٤، وسورة الروم من الآية ٨. وآية العنكبوت بنامها ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَكَايَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وآية الروم بنامها ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِي رَبِّهِمْ لَكَاذِبُونَ﴾.

(١٠) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٢، ومغني اللبيب ص ٨٦٧ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢/ ٢٨٦، والأشياء والنظائر ط الكليات الأزهرية - ٩٧/ ٤. (قلت: لم أجد اختلافاً في إعرابها في كتب التفسير والإعراب التي تيسر الوصول إليها، وهذا ما أكده د. فخر قدادة في تحقيقه لأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٠٣)، ومدار الاختلاف بينهم مبني على أن السموات مخلوقة ومن ثم لما سُبقت بفعل خَلَقَ أعربت مفعولاً مطلقاً، ومن رأى بأن السماوات متعلقة بالخلق أعربها مفعولاً به.

ورجحَهُ في المُغني^(١)؛ بأنَّ المفعولَ به ما كَانَ موجوداً قَبْلَ الفعلِ الذي عَمِلَ فيه، ثُمَّ أَوْفَعَ
 الفاعِلُ [به]^(٢) فعلاً، والمفعولُ المُطلقُ ما كَانَ الفعلُ العاملُ فيه هو فِعْلُ^(٣) إيجاده وإنَّ كَانَ
 ذاتاً؛ لأنَّ الله - سبحانه^(٤) وتعالى - مُوجِدٌ للأفعالِ والذواتِ جميعاً.

ومثله في هذا الخلافِ خَلَقَ اللهُ تعالى^(٥) العالمَ، ﴿وَصَطَفَى الْبَنَاتِ﴾^(٦). أفادَ بذكرِ
 المثاليين أنَّ هذا الجمعَ بعضُهُ مقيسٌ؛ كبناتٍ في جمعِ بنتٍ، وبعضُهُ مسموعٌ^(٧)؛ كسماواتٍ جمعُ
 سماءٍ، وأنَّ ما فيه تاءُ التانيثِ - إذا أُريدَ^(٨) جمعُهُ هذا الجمعَ - تُحذفُ / ٢٠ أ / تاؤه هرباً من
 اجتماعِ علامتي تانيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

الممنوع من الصرف^(٩)

وإلاَّ ما لا يتصرفُ؛ وهو الاسمُ المُعرَّبُ الفاعِدُ للصَّرفِ الذي هو التنوينُ
 وحده^(١٠)؛ لوجودِ عِلَّتَيْنِ فَرَعِيَّتَيْنِ فيه مِنْ عِلَلٍ تسعٍ، أو واحدةٍ تقومُ مقامَهما كما سيأتي في
 آخِرِ الكتابِ^(١١).

(١) انظر: مغني اللبيب ص ٨٦٧.

(٢) زيادة من باقي النسخ.

(٣) سقطت فعل من ق.

(٤) سقطت سبحانه من ق وب وس ود.

(٥) سقطت تعالى من ع وق وس ود.

(٦) سورة الصافات، من الآية ١٥٣. وهي بتمامها ﴿وَصَطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾.

(٧) تُعتبر (السماوات) جمعاً سماعياً لأنه ليس من الأنواع الخمسة القياسية الوارد ذكرها في الصفحة السابقة،
 فالسما اسم جنس لكنه ليس مؤنثاً إذ الهمزة فيه منقلبة عن (واو) أصلية.

(٨) بعدها في ع: به.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وما لا ينصرفُ، فيُجرُّ بالفتحة نحو: بأفضلٍ منه إلا مع آل نحو: بالأفضلِ أو
 الإضافة نحو بأفضلِكم. (انظر: شرح قطر الندى ص ٥١).

(١٠) أي تنوين التمكين فقط - أما غيره فلا اعتداد به كجوارٍ - لأنه يدلُّ على عدمِ مشابهة الاسم للفعل والحرف.

(١١) سيرد هذا في (باب موانع الصرف) في نهاية الكتاب ص ٤٠٨.

وأما الجُرُّ فليسَ داخلاً في مُسمّاه؛ بدليل أن الشاعر متى اضطرَّ إلى صرفِ الممنوعِ نوَّنه، وإنَّما حُدِفَ "تَبَعاً لحذفِ التنوين؛ لأنَّه لو جُرَّ بعدَ حذفِ التنوين لالتبسَ بالمبنيِّ على الكسر؛ كنزالي ودرالك.

[إعرابه]

فَيُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة حملاً للجُرِّ على النصبِ دونَ غيره؛ لأنَّ الفتحة إلى الكسرة أقربُ منها إلى الضمة، فحُمِلت على الأقرب؛ نحو: مررتُ بأفضلَ منه، وبمساجدَ وصحراء.

[متى يُصَرَّفُ الممنوعُ من الصرف]

وهذا الحُكْمُ "مستمرٌّ فيه إلّا مع:

١/ آل، أو بدلها "سواءً كانت آل" موصولة أم مُعرِّفة أم زائدة؛ نحو: مررتُ

بالأفضل "وباليزيد"، ونحو قوله:

١٤- [أَلِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقاً تَأَلَّقَا] " تبيْتُ بليلى أمارمِدَ اعتادَ أَوَّلَقاً "

(١) أي: الجرّ - الكسرة - (انظر: مع الهوامع ٨٦/١).

(٢) أي المنع من الصرف.

(٣) بدلها هو (أم) كما في لغة طيِّ. (انظر: مع الهوامع ٨٦/١).

(٤) سقطت من ع.

(٥) آل فيها موصولة.

(٦) آل فيها زائدة، ومنه قول الشاعر من الطويل:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله

(انظر: شرح الشافية ٣٦/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٣/١، وشرح التصريح ١٥٣/١،

ولسان العرب - وسع).

(٧) زيادة من ع.

(٨) البيت من الطويل لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ٢٢٢/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٦٨/١، وشرح

الأشعموني ٤٢/١، والدرر اللوامع على مع الهوامع ٨٨/١. وفي رواية: (نكابدُ ليلَ) بدلاً من (تبيت بليلى).

اللغة: (الأولق): الجنون أو شبهه، وألقى، كُتِبَ، ألقاً. والمألوق: المَجْنُونُ، و(الأرمد) من الرَمَد: وهو

هيجان العين، ورمد فلان فهو أرمد ورمد وهي رمداء (انظر: القاموس المحيط - ولق / رمد).

موطن الشاهد: (أمارمد) أي الأرمد، حيث أبدلت لام التعريف ميماً وهذه لغة طيِّ.

٢/ أو مع الإضافة - ولو تقديرًا - نحو: مررت بأفضلِكُم، وقوله: إبدأ بِذا مِن أولٍ^(١)، في رواية الكسر بلا تنوين على نيّة المضاف إليه، فإنه يُجَرُّ حيثُ بالكسرة لفظاً أو تقديرًا على الأصل؛ لأنّ الكسرة إنّما حُذِفَتْ تَبَعاً لحذف التنوين.

والمُضَافُ وما فيه أَل لا يَقْبَلانِ التنوين؛ فلا يُقال: إِنَّهُ مَحذُوفٌ مِنْهُمَا؛ لَيْسَتْ بَعْدَهُ حَذْفُ حَذَفَ الجَرِّ. وظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ في ذَلِكَ باقٍ على مَنعِ صَرْفِهِ، لَكِنَّهُ يُجَرُّ بالكسرة.

[الخِلَافُ في حُكْمِ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا أُضِيفَ أو عُرِّفَ بِأَل]

وفي المسألة ثلاثة أقوال^(٢):

١/ الصرْفُ مطلقاً؛ بناءً على أَنَّ الصرْفَ هو الجَرُّ.

٢/ والمنعُ مطلقاً؛ لِفَقْدِ التنوين.

٣/ والتفصيل؛ إنْ زالتْ مِنْهُ إحدى العَلَتَيْنِ بالإضافة أو بِأَل صُرِفَ كَالْعَلَمِ؛ فَإِنَّهُ تَزُولُ^(٣) مِنْهُ الْعِلْمِيَّةُ بِالإضافة ودُخُولِ أَلٍ [عليه]^(٤)، وإلا فلا؛ كالوصف، وهو المُخْتَارُ. وسَكَتَ عن رَفْعِهِ ونَصْبِهِ لَأَنَّهُمَا على الأصل. وَحِينَئِذٍ يُعْلَمُ أيضاً استواءُ جَرِّهِ ونَصْبِهِ في الإعرابِ بالفتحة، ويظهرُ الفرقُ بَيْنَهُمَا - كما قالَ ابنُ مالِكٍ^(٥) - بالعامِلِ أو^(٦) التابع.

(١) هذا قول حكاه الفارسي بروايات ثلاث: بضم اللام وفتحها وكسرهما؛ فالضم على البناء لنيّة المضاف إليه معنى، والفتح على الإعراب لعدم نيّة المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نيّة المضاف إليه لفظاً. (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٦٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٦/ ١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٥٢٢/ ٢).

(٢) القول الأول اختاره السيوطي وعليه السبراني والزجاج والرجاجي، والثاني اختاره جماعة وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية كما يقول الأشموني، أمّا الرأي الثالث فاختره كثير من المتأخرين منهم ابن مالك في نكتته على ابن الحاجب وتابعهم الفاكهي. (انظر: شرح الأشموني - محققاً -، وجمع الهوامع ٨٦/ ١).

(٣) في ع وب ود: يزول.

(٤) زيادة من ع ود.

(٥) انظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ١٣٦/ ١. وقد مثل على ذلك بقوله: رأيت أحرّ قانياً، وانضعت بأحرّ قاني.

(٦) في ق وب وس: و.

[الأفعال الخمسة] ^(١)

وإلا الأمثلة الخمسة، سُمِّيَتْ بذلك؛ / ٢٠ ب / لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أنَّ الأسماء الستة أسماءً بأعيانها، وإنما هي أمثلة يُكْنَى بها عن كُلِّ فعلٍ كَانَ يَمْتَزِلُهَا، فَإِنَّ يَفْعَلانِ كِنَايَةً عَنْ يَذْهَبانِ وَيَسْتَخْرَجانِ ^(٢) وَنَحْوَهُمَا، وكذلك الباقي.

وَسُمِّيَتْ خَمْسَةً عَلَى إدراجِ الْمُخاطَبَيْنِ تَحْتَ الْمُخاطَبَيْنِ، والأخسَنُ أَنْ تُعَدَّ سِتَّةً، قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ ^(٣).

[تعريفها]

وهي كُلُّ فعلٍ مُضارعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ أَوْ وَאוُ جَماعَةٍ أَوْ ياءُ مُخاطَبَةٍ ^(٤)؛ نَحْوُ: يَفْعَلانِ بالياءِ التَّحْتِيَّةِ لِلْغائِبَيْنِ، وَيَفْعَلُونَ بالياءِ كَذَلِكَ [لِلْجَماعَةِ] ^(٥) الْغائِبَيْنِ، وَتَفْعَلانِ بالتاءِ الْفَوْقِيَّةِ لِلْمُخاطَبَيْنِ، وَتَفْعَلُونَ بالتاءِ كَذَلِكَ لِلْمُخاطَبَيْنِ، وَتَفْعَلِينَ بالتاءِ كَذَلِكَ لِلْمُخاطَبَةِ.

ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ ضَمِيرَيْنِ؛ نَحْوُ: الزيدانِ يَفْعَلانِ، والزيدونَ يَفْعَلُونَ، أَوْ علامَتَيْنِ فِي لُغَةٍ طَيِّعٍ ^(٦)؛ نَحْوُ: يَفْعَلانِ الزيدانِ، وَيَفْعَلُونَ الزيدونَ. وَأَمَّا ياءُ ^(٧)

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والأمثلة الخمسة، وهي: تفعَلانِ، وتَفْعَلُونَ - بالياء والتاء فيها - وتَفْعَلِينَ؛ فَرَفَعُ بِشَبُوتِ النونِ، وَنَجَزُومُ وَتَنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٤).

(٢) في ع وق: أو يستخرجان.

(٣) انظر: شرح اللوحة البدرية ٢٢٩/٢.

(٤) في الأصل المخاطبة، والمثبت من ع وق.

(٥) زيادة من ق.

(٦) هي اللغة المشهورة بلغة أكلوني البراغيث.

(٧) في ق: تاء وهو تصحيف.

المُخاطبة فلا تكونُ إلَّا ضميراً. وإذا بُسِطَتْ هذه الأمثلة كانت ثمانية^(١)، كما قاله المَكودِي^(٢).

[علامات إعرابها]

وكُلُّها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال؛ فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الألف غالباً^(٣) المفتوحة بعد أختيها^(٤) نيابة عن الضمة، نحو: أنتم تفعلون؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الفتحة، ومن حيث إنها تُحذف للجازم. ويُجزم ويُنصب^(٥) بحذفها نيابة عن السكون والفتحة؛ نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٦).

ولا فرق فيما ذكر^(٧) بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم^(٨) صحيح الآخر أو معتلة، وإن لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو: أنت تدعين؛ فليعلية تصرفية^(٩).

(١) وذلك بإضافة يفعلان الزيدان وتفعلان الهندان ويفعلون الزيدون إلى الخمسة السابق ذكرها.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية، ص ١٩. والمكودي هو: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، نحوي صرفي لغوي، توفى بفاس سنة ٨٠٧هـ، من مصنفاته: شرح الألفية، والبسط والتعريف في التصريف، وغيرهما (انظر: بغية الوعاة ٨٣/٢، والنور السافر ص ١٣، وشذرات الذهب ٤/٨، وهدية العارفين ١/٥٢٩).

(٣) بسبب سكون الألف فتحرك النون بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وقيل تشبيهاً بالمتى وقد تفتح بعد الألف بقلة نحو: ﴿أَتَمِدَّائِي﴾ - الأحقاف ٤٦ - (انظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٤٤، وتفسير البحر المحيط ٨/٦٢).

(٤) أختاها: هما الواو والياء.

(٥) في باقي النسخ: وتجزم وتنصب.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٤. والآية بتمامها ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(٧) في ع وب ود: ذكره.

(٨) أي: واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة.

(٩) أصل الفعل: تدعوين، فلما استثقلت الكسرة على الواو حذفت، فالتقى ساكنان لام الكلمة والضمير، فحذفت الواو فصار الفعل: (تدعين)، وحتى تسلم الياء قُليت الضمة كسرة، فصار الفعل (تدعين) على وزن (تفعين).

وقدّم الجزم على النصب؛ لأنّ النصب محمول على الجزم كما حُمِلَ على الجرّ في المُثَنَّى والمجموع على حدّه؛ لأنّ الجزم نظير الجرّ في الاختصاص.

وأما نحو: ﴿أَتُحَكِّمُونِي﴾^(١)؛ فالمحذوف منه نون الوقاية على الأصحّ^(٢)، لا نون الرفع^(٣)؛ لفقْدِ الناصب والجازم. وما قيل من أنّ حذف نون الوقاية مُقَوِّتٌ للغرض الذي جيءَ بها لأجله، منظورٌ فيه؛ إذ هو حاصل بنون الرفع. هذا ما جرى عليه في الشُّدُورِ^(٤)، / ٢١ أ / وعكس في الأوضح^(٥)، فَصَحَّحَ^(٦) أنّ المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك^(٧).
وقد تقدّم^(٨) أنّها تُحذف أيضاً لتوالي الأمثال، وأما حذفها لغير ذلك فشاؤُ نثراً^(٩) ونظماً؛ كقوله:

(١) سورة الأنعام من الآية ٨٠؛ والآية بتمامها ﴿وَمَآ تَجِدُ قَوْمًا قَالُوا أَتُحَكِّمُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ يَوْمَ لَا أَنْصَحُ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾؛ حيث قرأ نافع وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر بنون خفيفة، وقرأ الباقر بنون ثقيلة على الأصل (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧).

(٢) اختلف النحاة في نحو: تضربوني - بحذف إحدى النونين: نون الرفع ونون الوقاية - على قولين:
١ - فمذهب سيوريه أنّ المحذوفة هي نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه ابن مالك إلى الأخفش أيضاً، ورجّحه.

٢ - وذهب المبرد والفارسي وابن جني إلى أنّ المحذوف هو نون الوقاية، ونسبه أبو حيان والسيوطي إلى الأخفش أيضاً.

(انظر: الكتاب ٣٦٩/٢، وشرح التسهيل ١/٥٥-٥٦، وارتشاف الضرب ٢/٨٤٥، ومجمع الطوامع ١/١٧٢-١٧٣).

(٣) لأنّ نون الرفع علامة إعراب، فنون الوقاية أولى بالحذف لأنها استغني عنها بوجود نون الرفع.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ٩٣.

(٥) في ق: التوضيح، علماً بأنّه لم يرد ذكرٌ لذلك عند حديثه في الأفعال الخمسة والفعل المضارع. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٧-٣٨، و٧٤-٧٥).

(٦) في الأصل: الصحيح، والمثبت من ع وق.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/٥٥-٥٦.

(٨) انظر: ص ٣٣-٣٥ من هذا الكتاب عند الحديث عن الفعل المضارع المعرب.

(٩) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهِرَا﴾ - القصص: ٤٨ - في قراءة يحيى الذماري (انظر: مختصر شواذ القرآن ص ١١٤، وتفسير البحر المحيط ٧/١١٨، وارتشاف الضرب ٢/٨٤٥).

١٥ - أبيتُ أسري وتبتي تدلّكي وجهك بالعنبر^(١) والمِسك الذكي^(٢)

[الفعل المضارع المعتل الآخر]

والأفعال المضارعة المعتلة الآخر؛ وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء. وسميت أحرف علة؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض. وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله. وتقيده الفعل المضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز؛ إذ لا يُعرب من الأفعال سواه. [علامة جزمه]

فَيُجْزَمُ بحذف آخره - وهو حرفُ العلة - نيابةً عن السكون؛ لأنَّ أحرفَ العلة - لِضَعْفِهَا بسكونها - صارتُ كالحركات، فتسلطَ عليها العاملُ تسلطاً^(٣) على الحركات، نحو: زيدٌ لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، بحذف أو آخرهنَّ^(٤)، والحركات أدلة^(٥) عليهنَّ. وأمّا نحو قوله: ١٦ - أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ نَسِي زِيَادُ^(٦)

(١) في الأصل: العنبري، والمثبت من ع وق.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٨٨، ولسان العرب / ذلك، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩-٣٤٠.

اللغة: (أسري) هو السير ليلاً (تدلّكي) من دلكت الشيء إذا مرسته بيدك، و(الذكي) الشديد الرائحة، ووردت (وجهك) في رواية أخرى جلدك.

موطن الشاهد: (تدلّكي) والأصل (تدلّكين) لأنَّ الفعل لم يُسبق بناصب ولا جازم. ويحتمل أن يكون تدلّكي بدلاً من (تبتي) وهذا الفعل يحتمل وجهاً آخر هو أنه منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية على اعتبار أنه مسبوق بهمزة استنهام محذوفة (أبيت)، وعندئذ فلا شاهد فيه (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠١ وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩-٣٤١).

(٣) في ع ود: كتسلطه.

(٤) في ع وب ود: آخرهن.

(٥) في ع وب: دالة.

(٦) البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي، وقد ورد في الأغاني ١٧/ ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح التسهيل ١/ ٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: (لبون) هي الابل ذات اللبن، (تنمي) تزيد وتكثر، (بني زياد) هم الكلمة من الرجال وهم الأربعة من أبناء زياد بن سفيان العبسي.

موطن الشاهد: (ألم يأتينك) حيث جُزم الفعل المعتل الآخر بالسكون بدلاً من حذف آخره، وهذه ضرورة عند الجمهور.

فضرورة عند الجمهور^(١)، ولغة عند ابن مالك^(٢).

والجزم مُقَدَّرٌ على حرفِ العلة؛ لأنَّه آخِرُ الكلمة. وهو محلُّ الإعرابِ ظاهراً أو مُقَدَّراً^(٣)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾^(٤) - في "قراءة قُنْبِلٍ"^(٥) - مؤوَّلٌ. وقد يُحذفُ حرفُ العلةِ لغيرِ جازمٍ^(٦)؛ نحو: ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾^(٧)، ﴿سَدَّعَ الزَّيَّاتَةَ﴾^(٨).

[الخلافُ في حذفِ حرفِ العلةِ العارضِ عند الجزم]

تنبيه: محلُّ حذفِ حرفِ العلةِ للجازمِ إذا كان أصلياً.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١، وجمع الهوامع ١٧٦/١.

(٢) اعتبرها ابن مالك في شرح التسهيل ضرورة لا غير ٥٨/١-٥٩، وأغفلها في شرح الكافية الشافية.

(٣) في ع: ظاهر أو مقدر.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٩٠، وهي بتمامها ﴿قَالُوا أَوْفِكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ وقراءة الجمهور ﴿وَمَنْ يَتَّقِ﴾، وقد وجه النحاة قراءة قبل عدة توجيهات منها أنها لغة، وقيل إن الفعل يتقي مرفوع (مَنْ) موصولة وسكون (يصبر) للتخفيف، وقيل الفعل مجزوم يتقي لكن الكسرة أشبعت فصارت يتقي. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٩٧، ومعني اللبيب ص ٦٢١، وإنحاف فضلاء البشر ص ٣٣٥).

(٥) في ع وق وس ود: على.

(٦) قبل: هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن خالد، أبو عمر المكي المتوفى سنة ٢٩١ هـ، كان راوياً لقراءة شيخه ابن كثير أحد القراء السبعة المشهورين. (انظر: غاية النهاية ١٦٥/٢، ومعرفة القراء ٢٣٠/١).

(٧) يرى أبو حيان أنَّ حذفِ الواو في (يمحُ، وسندعُ) يعود إلى عدم ظهورها في اللفظ، لأنه لا يوقف عليها اختياريّاً، ولما سقطت من اللفظ سقطت من الخطّ (انظر: تفسير البحر المحيط ٤٩٥/٧).

(٨) سورة الشورى، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْعَرْ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَاءُ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى فَمِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ أَنْبِطِلَ وَيُخَيِّقُ الْحَقَّ يَكْذِبُهُ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ والشاهد فيها: (ويمحُ) وهو مرفوع، وقد حُذفت الواو دون

جزم.

(٩) سورة العلق، الآية ١٨، والشاهد فيها: (سندعُ) وهو مرفوع، وقد حُذفت الواو دون جزم.

وأما العارضُ " فلا يُحذفُ عندَ الأكثرِ، وأجازَهُ ابنُ عُصفورٍ " فيما إذا كانَ الإبدالُ قبلَ دخولِ الجازمِ "، وجَرى عليه في الأوضحِ ".

[الخلافُ في تقديرِ الحركاتِ في الفعلِ المعتلِّ الآخر]

وما ذهبَ إليه من أن علامةَ الجزمِ فيها حذفُ حرفِ العلةِ " إنما يَتَمَسَّى على قولِ ابنِ السراجِ، من أن هذه الأفعالَ لا يُقدَّرُ فيها الإعرابُ في حالتي الرفعِ والنصبِ؛ لأنَّما قدَّرنَا الإعرابَ في الاسمِ؛ لأنَّهُ فيه أصلٌ " فتجبُ المُحافظةُ عليه، وفي الفعلِ فرْعٌ فلا حاجةَ لتقديرِهِ "، وجعلَ الجازمَ كالِدَوَاءِ المُسهِّلِ، والحركةَ كالْفَضْلَةِ في الجسمِ، فالجازمُ إن وَجَدَ فَضْلَةً أزالها، وإلا أخذَ من قُوَّةِ " البدنِ. / ٢١ ب /

وذهبَ سيبويه " إلى تقديرِ الإعرابِ فيها. فعلى قولِهِ لَمَّا دخلَ الجازمُ حَذَفَ الحركةَ المُقدَّرةَ واكْتَفَى بِهَا، ثُمَّ لَمَّا صارتْ صُورَةُ المَجْزُومِ والمَرْفُوعِ واحدةً فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا

(١) العارض: هو حرف العلة المتقلب عن همزة في آخر الكلمة؛ نحو: يقرأ من يقرأ.
(٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن ابن عصفور، النحوي الحضرمي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ، إمام في النحو، تلمذ على الشلوبين والدباج، من مصنفاته: المتع في التصريف، والمقرب، وشرح جمل الزجاجي.. وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠، وفوات الوفيات ٢/ ١٨٤).

(٣) انظر: المقرب ١/ ٥٠.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٠-٨١، وجمع المواع ١/ ١٧٦. أمّا إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم، فيمتنع الحذف عندئذ لاستيفاء الجازم عمله وهو تسكين الهمزة. كما في لم يقرأ ثم سُهِّلَتْ لتصبح: لم يقرأ.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٦.

(٦) في ي ود: لأن فيه أصلي.

(٧) لأن الفعل معرب أصلاً. (انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٤٦).

(٨) في الأصل قوي، والمثبت من د.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٢٣، والمقتضب ٣/ ١٦٦.

بحذف حرفِ العلةِ؛ فحرفُ العلةِ محذوفٌ عندَ الجازمِ لا يه. وعلى قولِ ابنِ السَّراجِ^(١):
الجازمُ حَذَفَ حرفَ العلةِ نفسَه^(٢).

فقد ظهرَ أنَّ مَنْ يقولُ بعدمِ التقديرِ يقولُ: إنَّ الجزمَ بحذفِ حرفِ الآخرِ^(٣)، ومَنْ
يقولُ بالتقديرِ يقولُ: إنَّ الجزمَ ليسَ بحذفِ الآخرِ، بل بحذفِ الحركةِ، وحُذِفَ الآخرُ
للفرقِ. نَبَهَ عليه المصنَّفُ وغيرُه^(٤). فقولُه هنا إنَّ الجزمَ بحذفِ الآخرِ لا يناسبُه ما سيأتي
قريباً من أنَّ الفعلَ المضارعَ يُقدَّرُ فيه الإعرابُ.

(١) هو أبو بكر محمد بن سهل، المعروف بابن السَّراج النحوي أبو عبد الله البغدادي المتوفى في بغداد سنة ٣٦٦هـ،
إمام في اللغة والنحو، انتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت شيخه المبرد. من تلاميذه: الزجاجي والسيرافي
والفارسي والرماني، ومن مصنفاته: الأصول في النحو. (انظر: معجم الأدباء ١٨ / ١٩٨، ووفيات الأعيان ٣
/ ٤٦٢، وإنباه الرواة ٣ / ١٤٥، وهدية العارفين ٢ / ٣٠).

(٢) انظر: الأصول في النحو ٢ / ١٦٤.

(٣) في ع ود: حرف العلة، وفي ق: الحرف.

(٤) انظر: الكتاب ١ / ٢٣، وشرح التسهيل ١ / ٥٨، وجمع الهوامع ١ / ١٧٤.

فصلٌ في الإعرابِ التقديريِّ^(١)

وهو جارٍ في الأسماءِ والأفعالِ، وهو في كلٍّ مِنْهما قسمان؛ لأنَّ المُقدَّرَ في المُعرَبِ إمَّا جميعُ حركاتِهِ أو بعضُها:

فالقسمُ الأوَّلُ من الأسماءِ؛ وهو ما يُقدَّرُ فِيهِ جميعُ حركاتِهِ شيْئان [هنا]^(٢)؛ هُما:

- المضافُ إلى ياءِ المُتكلِّمِ.
- والمقصورُ.

[١/ الاسمُ المضافُ إلى ياءِ المُتكلِّمِ]

وقد أشارَ إليهما بقوله: وتُقدَّرُ جميعُ الحركاتِ الثلاثِ في نحوِ غَلَامِي مِنْ كُلِّ ما أُضيفَ لِياءِ المُتكلِّمِ، وليسَ مُثنًى، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لِيُذَكَّرُ، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً؛^(٣) لاشتغالِ المحلِّ بكسرةِ المناسبةِ. والمحلُّ الواحدُ لا يقبلُ حركتينِ في آنٍ واحدٍ. ومذهبُ ابنِ مالكٍ^(٤) أنَّ المُقدَّرَ فِيهِ إِنِّما هو الضمَّةُ والفتحةُ، وأما الكسرةُ فهي ظاهرةٌ فِيهِ. ورُدَّ بأنَّها مُستَحَقَّةٌ قَبْلَ التركيبِ، وإِنِّما دخلَ عاملُ الجَرِّ بعدَ استقرارِها.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «فصل: تُقدَّرُ جميع الحركات في نحو: غَلَامِي والفتى، ويُسمَّى الثاني مقصوراً، والضمَّة والكسرة في نحو: القاضي، ويُسمَّى منقوصاً، والضمَّة والفتحة في نحو: يخشى، والضمَّة في نحو: يدعو ويقضي، وتظهر الفتحة في نحو: إن القاضي لن يقضي ولن يدعو» (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٥).

(٢) زيادة من ق وب وس ود، مع إسقاط هما التي بعدها.

(٣) أنا المثنى فُعرَب بالحروف، تقول: هذان صديقاَي ورأيت صديقَي، وأما جمع المذكر السالم، فنقول: هؤلاء معلِمِي - مرفوع بالواو المنقلبة ياءً والمدغمة في ياء المتكلم - ورأيت معلِمِي - منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم. وأما المنقوص والمقصور فالحركات مقدرة فيها قبل الإضافة أصلاً، وسبب التقدير ليس اشتغال المحل بل الثقل في المنقوص والتعذر في المقصور، فنقول: جاء قاضيٌّ وفتايٌّ، ورأيت قاضيٍّ وفتايٍّ...

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٤. وهناك رأي ثالث يرى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم مثنًى، وقال به الجرجاني وابن الخشاب وابن الحجاز، ورده ابن مالك. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٦).

[٢/ الاسم المقصور: تعريفه وإعرابه]

وتَقْدَرُ^(١) جميعها أيضاً في نحوِ الفَتَى، مِنْ كُلِّ اسمٍ مُعَرَّبٍ آخِرُهُ أَلْفٌ لازِمةٌ قَبْلَهَا فتحةٌ؛ لِتَعْدِرَ تحريك الألف مع بقاء كونه ألفاً.

ويُسَمَّى هذا مقصوراً؛ لِامتناعِ مَدَّهِ^(٢) أو لآتِهِ قَصْرٌ عَنْ ظُهُورِ الحركاتِ فِيهِ، أَي: مُنَعٌ مِنْهَا. ومثله المَدْعَمُ^(٣) والمَحْكِيُّ بِمِنْ^(٤).

وإعرابه بالحركاتِ الثلاثِ^(٥) مخصوصٌ بالمُنْصَرِفِ مِنْهُ، أَمَّا غَيْرُ المُنْصَرِفِ مِنْهُ - كموسى - فالمُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمَّةُ والفتحةُ فقط دُونَ الكسرةِ لِعَدَمِ دُخُولِهَا / ٢٢ أ / فِيهِ؛ هَذَا مَذْهَبُ الجُمْهُورِ. وَذَهَبَ ابْنُ فَلَاحٍ اليَمَنِيُّ^(٦) إِلَى تَقْدِيرِهَا^(٧) أَيْضاً فِيهِ؛ لِأَنَّهَا امْتَنَعَتْ فِيهَا لَا يَنْصَرِفُ كَأَحَدٍ لِلثَقَلِ، وَلَا ثِقَلٌ مَعَ التَّقْدِيرِ^(٨).

(١) في ق وب وس: ويقدر.

(٢) مَدَّ الألف في المقصور يؤدي إلى إضافة الهزمة ليصبح ممدوداً، نحو: حمرى - حمراء، والألف في المقصور وإن كانت حرف مد فإنها قصيرة الصوت إذا ما قورنت بالألف في الممدود. (انظر أيضاً: حاشية الحمصي ١٠٥/١).

(٣) أي: المدغم آخره فيها بعده فيسكن للإدغام فتقدر عليه حركة الإعراب، نحو: ﴿وَالْمَدِينَتِ صَبِيحًا قَالْمُدِيرَتِ صَبِيحًا﴾ في قراءة أبي عمرو (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٥٩٥).

(٤) المحكي (بمن) كما إذا قال أحدهم رأيت زيداً، قلت له: مَنْ زيداً؟ فزيداً: خبر مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. (انظر: الجمل في النحو للزجاجي ص ٣٣١).

(٥) في الأصل الثلاثة، والمثبت من ع وق وب.

(٦) ابن فلاح: هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي المشهور بابن فلاح المتوفى سنة ٦٨٠هـ، من مصنفاته: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (انظر: كشف الظنون ص ١٧٥١، وهذية العارفين ٤٧٤/٢).

(٧) أي: الكسرة.

(٨) انظر: همع المواع ١٧٨/١.

[٣/ الاسم المنقوص: إعرابه وتعريفه]

والقسم الثاني من الأسماء: وهو ما يُقدَّر فيه بعض حركاته، وهو "الاسم المنقوص". وهو المُشارُ إليه بقوله: والضمة والكسرة في نحو: القاضي من كل اسم مُعرَّب آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ قبلها كسرةٌ؛ لِثِقَلِهَا على الياء.

هذا ما "لم يكن على صيغة الجمع المُتَنَاهِي"، فإن كانَ فالمُقدَّر فيه حينئذٍ الضمةُ والفتحةُ كجوار؛ لِمَا "مرَّ في المَقْصُور". وإنما لم تظهرِ الفتحةُ فيه حالة الجَرِّ؛ لِإِنْيَاتِهَا عن حركةٍ ثَقِيلَةٍ، فَعُومِلت معاملةً. ويُسمَّى منقوصاً؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنْهُ بعض الحركات، أو لِأَنَّهُ مُحَذَفٌ لَامُهُ لِأَجْلِ التَّنْوِينِ، كذا قيل. هذا ما يُقدَّر في الأسماء.

[٤/ الفعل المعتل الآخر]

وأما ما يُقدَّر في الأفعال فأشار إلى:

القسم الأول منها، وهو ما يُقدَّر فيه جميع حركاته "بقوله: والضمة والفتحة في نحو: زيدٌ يَخْشَى، ولن يَخْشَى"، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ بِالْأَلِفِ "لِتَعْدِيرِ تحريكها. وإلى الثاني منها بقوله: والضمة في نحو: زيدٌ يَدْعُو وَيَقْضِي، مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مُعْتَلٍّ بِالْوَاوِ والياء لِثِقَلِهَا عَلَيَّهَا.

(١) في الأصل: هو، والمثبت من ع.

(٢) في ب ود: إذا.

(٣) في ق: منتهى الجموع؛ وهي كل جمع تكسير جاء بعد ألف جمعه حرفان أو ثلاثة؛ حيث تُنْعَم من الصرف فلا يدخلها الكسرة، نحو: مررت بجوارٍ، والتنوين هنا لل عوض.

(٤) في ع ود: كما.

(٥) انظر: ص ٧٢ من هذا الكتاب.

(٦) أي الكسرة.

(٧) في ب: منها.

(٨) في ع: الحركات.

(٩) سقطت لن يخشى من ع.

(١٠) في الأصل بآلف، والمثبت من ع وب وس.

وتظهر^(١) الفتحة في المنقوص حالة النصب، والمُعْتَل بالواو والياء نحو: إِنَّ القاضي
لن يقضي ولن يدعوا؛ لحفّتها.

تنبيه: قد مرَّ^(٢) أن مَنْ يقول بتقدير الحركات في المُعْتَل يرى أن جزمه بحذف الحركة،
ومَنْ يقول بعدم تقديرها فيرى^(٣) أن جزمه بحذف آخره. والمُصَنَّف جمع يَبْنَى دَعَوَى تقدير
الحركة^(٤) وحذف الحرف للجازم. وهو في ذلك مُحَالِفٌ للقولين جميعاً^(٥). ثُمَّ اقتصاره على
الحركات يُوهِمُ اختصاص التقدير بها، وليس كذلك. بل الحروف^(٦) أيضاً قد تُقَدَّرُ^(٧) كالواو
في جمع^(٨) المذكر السالم المُضَافِ للياء؛ نحو مُسْلِمِيَّ كما مرَّ^(٩)، والنون^(١٠) في نحو: لَتَضْرِبَنَّ
وَلَتَضْرِبَنَّ وَلَتَضْرِبَنَّ^(١١)، وَلَتَضْرِبَنَّ وَلَتَضْرِبَنَّ وصلاً، نَبَهَ عليه في الجامع^(١٢).

ومَنْ ذهب^(١٣) إلى أن الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مُقَدَّرَةٍ،
فِيَحْتَاجُ إلى عدّها في قسم التقديري^(١٤). / ٢٢ ب / .

(١) في ع: فتظهر.

(٢) لقد مرّت المسألة مفصلة في الصفحتين ٧٠-٧١ من هذا الكتاب.

(٣) في ع وب وس: فيه يرى، وفي د: فيه يقول.

(٤) في س: الحركات.

(٥) انظر: ص ٧٠ من هذا الكتاب.

(٦) في ق: الحرف.

(٧) في ق: يقدر.

(٨) في ع: الجمع

(٩) انظر: ص ١٢ من هذا الكتاب.

(١٠) أي: نون الرفع، حيث تُحَذَفُ إذا أُكِّدَ الفعل بنون التوكيد الثقيلة وصلاً ووقفاً، وتُحَذَفُ أيضاً إذا أُكِّدَ الفعل

بنون التوكيد الخفيفة وصلاً فقط، أمّا في حال الوقف فإنّ نون التوكيد الخفيفة تُحَذَفُ ويعود الفعل إلى أصله

قبل التوكيد فمثلاً: لتضربن - نصب في الوقف: لتضربوا.

(١١) أي: وقفاً ووصلاً، وحذفت النون هنا لتوالي الأمثال.

(١٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٦.

(١٣) انظر ص ١٢ من هذا الكتاب.

(١٤) في باقي النسخ: التقدير.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
(أُسْلِمَ) (نَبِهَ) (رَفَعَهُ)
الفعل المضارع المرفوع^(١)

- فصلٌ في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفيعه ونصبه وجزميه:
- يُرْفَعُ الفِعْلُ المُضَارِعُ إِذَا سَلِمَ مِنْ ثَوْنِي التَّوَكُّيدِ وَالْإِنَاثِ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ يَنْصِبُهُ، وَجَازِمٍ يَجْزِمُهُ؛ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ^(٢)، بِإِجْمَاعٍ مِنَ النُّحَاةِ.
- وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:
- ١٧ - مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا]^(٣)
- فَالْجَازِمُ فِيهِ مُقَدَّرٌ؛ أَي: لِيَتَفَدَّى. وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ:
- ١٨ - فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
- فَضْرُورَةٌ.

-
- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: يُرْفَعُ المضارع خالياً من ناصبٍ وجازمٍ، نحو: يقوم زيد. (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧).
- (٢) سقطت زيد من ع ود.
- (٣) زيادة من ب.
- (٤) البيت من الوافر وقد اختلف في نسبه فهو لعل بن أبي طالب عند صاحبنا، ولأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢١١، وله أو للأعشى في خزائن الأدب ١١/٩ والدرر اللوامع ٦١/٥، ويلا نسبة في الكتاب ٨/٣، وشرح المفصل ٣٥/٧.
- اللغة: (التبال) سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال وكان التاء أبدلت من الواو.
- موطن الاستشهاد: (تَفَدَّى)، فظايره مجزوم دون جازم، واختلف في توجيهه ف قيل: تفدي نفسك - على الخبر -، ولكن حُذِفَت الياء تخفيفاً، وقيل الجازم فيه مقدر، أي: لِيَتَفَدَّى.
- (٥) هذا صدر بيت من السريع لامرئ القيس، وقد ورد في ديوانه ص ١٢٢، والكتاب ٢٠٤/٤، وشرح المفصل ٤٨/١، وخزائن الأدب ١٠٦/٤. وعجزه: إثمًا من الله ولا واغل.
- اللغة: (مستحقب) أصله من يجمع حاجاته في الحقيبة، ثم أصبح بمعنى غير مكتسب، (الواغل) من يشارك الناس في شرايهم دون دعوة.
- والشاهد فيه: تسكين (أشرب) وهو مرفوع أصلاً، وللعلماء فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً - كما عن ابن مالك -، والمنع مطلقاً - كما عند المبرد -، والجواز في الشعر خاصة كما عند الجمهور. (انظر: معجم الهوامع ١٨٣/١ - ١٨٤).

[عاملُ رفعِ الفعلِ المضارعِ]

ورافعهُ تجرُّده من الناصبِ والجازمِ عندَ الفراءِ ومُوافقيه، وهو الأصحُّ^(١). وما قيلَ من أن التجرُّدَ أمرٌ عديميٌّ، والرفعُ [أمرٌ]^(٢) وجوديٌّ، والعدميُّ لا يكونُ علّةً للوجوديِّ^(٣) ممنوعٌ، بل هو الإتيانُ بالمضارعِ على أوّلِ أحواله، وهذا ليسَ بعدميٍّ. ولو سلّم^(٤)، فلا نسلمُ^(٥) أنه لا يعملُ في الوجوديِّ، بل يعملُ؛ لأنّه هنا علامةٌ لا مؤثّرٌ.

وقيلَ رافعهُ حلوله محلَّ الاسمِ^(٦). وقيلَ غيرُ ذلك^(٧).

وإنما رُجِّحَ عاملُ النصبِ والجزمِ على عاملِ الرفعِ إذا دخلَ على الفعلِ؛ لكونه قوياً؛ إذ هو عاملٌ لفظيٌّ، وعاملُ الرفعِ معنويٌّ.

[الفعلُ المضارعُ المنصوبُ]^(٨)

ويُنصبُ المضارعُ بحرفٍ واحدٍ من أربعة:

[١/لن]

بدأ منها بلن؛ لِمُلازمتِها النصبِ؛ وهي حرفُ نفْيٍ ونصبٍ واستقبالٍ. ولا دلالةٌ لها على

(١) قال به أيضاً ابن مالك وابن الخباز (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٨، ومع الهوامع ١/٥٢٦)، وسيأتي تفصيل المسألة.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: الموجودي، والمثبت من ع وس ود، وجاءت في ق: الوجودي، وفي ب: للوجود.

(٤) في ع: علم.

(٥) في ب: يسلم.

(٦) هذا مذهب سيوييه وجهور البصريين. (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٨، ومع الهوامع ١/٥٢٦).

(٧) ذكر السيوطي في مع الهوامع خمسة أقوال أخرى. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٠-٥٥٥، ومع الهوامع ١/٥٢٦-٥٢٧).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «وَيُنصبُ بَلَن، نحو: ﴿لَنْ تَبْرَحَ﴾، وَيَكْنَى المصدرية، نحو: ﴿لَيْكَلَا تَأْسَوْا﴾، وَيَأْذَنُ مُصَدَّرَةً وهو مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أو مُنْفَصِلٌ بِقِسْمٍ، نحو: إِذْنُ أَكْرَمَكَ وَ: إِذْنُ وَاللهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ» (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧-٥٨).

تأييد النفي ولا تأكيده خلافاً للزخشي في ذلك. وقال في المفصل: هي لتأكيد نفي المستقبل^(١)، وفي الأنموذج^(٢): لنفي المستقبل على التأييد.

[الخلاف في بعض أحكامها]

وخلّ الخلاف في أنّها:

أ/ هل تقتضي التأييد، أم لا فيما إذا أطلق النفي أو قيّد بالتأييد؟

أمّا إذا قيّد بغيره نحو: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً﴾^(٣) فلا خلاف بينهم في أنّها لا تفيده. فقد ظهر أنّ من ردّ^(٤) على الزخشي في قوله بتأييد النفي بهذه الآية وشبهها بما قيّد فيه منفيها بغير التأييد ليس على تحقيق في المسألة، وردّ ما ذهب إليه الزخشي بأنّه لا دليل عليه. قال ابن مالك^(٥): والحاويل له على أنّ لن لتأييد النفي. اعتقاده الباطل^(٦) من أنّ الله تعالى لا يرى^(٧) في الآخرة - جعلنا الله من أهل الرؤية -.

وأما استفادة التأييد / ٢٣ أ / في نحو: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾^(٨) ونحو: ﴿وَلَنْ يَخْلَفَ اللَّهُ

(١) انظر: المفصل في علم اللغة ص ٣٦٥. وتأكيده المستقبل هو نفسه التأييد (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠٩).

(٢) هذه العبارة غير ثابتة في الأنموذج مع شهرتها، بل قال: ولن نظيره لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد،

ولعلّ الفاكه قد أطلع على نسخة أخرى. (انظر: الأنموذج ص ١٠٢).

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلِّي وَأَسْرِي وَفَرِي عَيْتًا فِيمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً﴾.

(٤) منهم ابن هشام في مغني اللبيب ص ٢٧٤، حيث قال: ولو كانت للتأييد لم يقيّد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً﴾، وكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً، والأصل عدمه. ومنهم أيضاً: مكّي بن أبي

طالب في حاشية الأوضح. (انظر: الجني الداني ص ص ٢٧٠-٢٧١، وحاشية الحمصي ١/ ١٠٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٦.

(٦) يُعتبر الزخشي من شيوخ المعتزلة، وهي فرقة إسلامية تخالف أهل السنة والجماعة في مسائل اعتقادية

متعددة، منها مسألة رؤية الله في الآخرة، حيث أنكروها وأولوا ما ورد من أحاديث صحيحة تثبت رؤية

المؤمنين لربهم كروية البدر ليلة التمام. (انظر: الملل والنحل ١/ ٣٨-٣٩).

(٧) في ق: من أن لا يرى الله.

(٨) سورة الحج، من الآية ٧٣. وهي بتمامها ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّكَ الَّتِي تَدْعُونَ مِنْ دُونِ

اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾.

وَعَدَهُ ﴿٣﴾ فَمِنْ خَارِجٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ﴿٣﴾، وَكَوْنُ أَبَدًا فِيهِ لِلتَّأَكِيدِ - كَمَا قِيلَ - خِلَافُ الظَّاهِرِ ﴿٣﴾.

ب/ وَهَلْ تَأْتِي لِلدَّعَاءِ أَمْ لَا؟ ﴿٣﴾ فِيهِ خِلَافٌ؛ اخْتَارَ فِي الْمُغْنِيِّ الْأَوَّلَ، قَالَ فِيهِ ﴿٣﴾: وَتَأْتِي لِنِ الدَّعَاءِ وَفَاقًا لْجَمَاعَةٍ، وَالحُجَّةُ فِي قَوْلِهِ:

١٩- لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمُ ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ ﴿٣﴾

لَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي الشَّرْحِ ﴿٣﴾ وَفِي الْأَوْضَحِ ﴿٣﴾ بِخِلَافِهِ.

ج/ وَالْأَصَحُّ: أَنَّهَا بَسِيطَةٌ عَلَى وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ.

د/ وَلَا يُفَصَّلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ﴿٣﴾؛ كَقَوْلِهِ:

(١) سورة الحج، من الآية ٤٧. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿وَسَتَجْلُوَنَاكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يَخْلَفَ اللَّهُ وَعْدَهُ. وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٩٥. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٣) لِأَنَّ تَوْكِيدَ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

(٤) أَي: هَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا لِلدَّعَاءِ أَمْ لَا - كَبَاقِي أَدَوَاتِ النِّفْيِ كَمَا فِي قَوْلِنَا: لَا فُضَّ فُوكَ - ؟.

(٥) انْظُرْ: مَغْنِي اللَّيْبِ ص ٣٧٤، وَمِنْ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ ابْنُ عَصْفُورٍ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ لِلْأَعَشَى فِي دِيْوَانِهِ ص ٦٣، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ عَلَى مَعِ الْمَوَامِعِ ٢/٤٢، وَبِذَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٣/٥٤٨، وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣/٣٣٧.

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (لَنْ تَزَالُوا) وَهِيَ تَفِيدُ الدَّعَاءَ بِدَلِيلِ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهَا بَعْدَهَا بِثَمٍّ لَا زِلْتُ وَهُوَ يَفِيدُ الدَّعَاءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْتِ.

(٧) انْظُرْ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ٥٨ حَيْثُ قَالَ: وَلَا تَقَعُ لِنِ الدَّعَاءِ خِلَافًا لِأَبْنِ السَّرَاجِ.

(٨) انْظُرْ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ بَنِ مَالِكٍ ٤/١٤٩-١٥٠.

(٩) ذَهَبَ الْحَلِيلُ إِلَى أَنَّهَا مَرَكَبَةٌ مِنْ لَا وَأَنَّ النَّاصِبَةَ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهَا مَفْرَدَةٌ، وَأَصْلُهَا: لَا ثُمَّ قَلَبْتُ أَلْفَهَا نَوْنًا، وَذَهَبَ سَيَبُوهُ إِلَى أَنَّهَا مَفْرَدَةٌ غَيْرُ مَرَكَبَةٍ مِنْ شَيْءٍ. (انْظُرْ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠/١١٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/٣٣٧).

(١٠) فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، فَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ الْفَصْلَ، وَمَا وَرَدَ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ ضَرُورَةٌ، خِلَافًا لِلْكَسَانِيِّ وَالْفَرَّاءِ الَّذَيْنِ يُمَيِّزَانِ الْفَصْلَ بِالْقِسْمِ أَوْ بغيرِهِ، وَوَأَفْقَهُمُ سَيَبُوهُ فِي جَوَازِ الْفَصْلِ بِالْقِسْمِ. (انْظُرْ: الْكِتَابُ ٣/١٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/١٦٤٤، وَحَاشِيَةُ الْحَمْصِيِّ ١/١١٠).

٢٠- نَمَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعُ الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ^(١)

[٢/ كي المصدرية]

وَأَتَبَعَهَا^(٢) بَكَيَّ المصدرية؛ لِشَارِكَيْهَا هَا فِي الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. وَعَلَامَةُ الْمَصْدَرِيَّةِ تَقْدُمُ اللَّامِ^(٣) عَلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿لَيْكِنَّا لَا تَأْسُوا﴾^(٤)؛ إِذْ لَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ كَوْنُهَا جَارَةً؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يُبَاشِرُ مِثْلَهُ.

والتقيدُ بـ"كي" المصدرية مُخْرِجٌ لـ"كي" التعليلية الجارة^(٥)، وَعَلَامَتُهَا^(٦) ظُهُورُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ

بَعْدَهَا؛ نَحْوُ: جَنَّكَ كَيَّ أَنْ تُكْرِمَنِي، أَوْ اللَّامُ^(٧)؛ نَحْوُ: جَنَّكَ كَيَّ لِتُكْرِمَنِي؛ إِذْ لَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ جَعْلُهَا مَصْدَرِيَّةً. أَمَّا فِي الْأَوَّلِ^(٨)؛ فَلِوُجُودِ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ بَعْدَهَا، وَالْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ لَا

(١) البيت من الكامل مجهول القائل، قال ابن هشام: وهو لُغَزٌ، يُقَالُ فِيهِ: أَيْنَ جَوَابُ لَمَّا؟ وَبِمِ انْتِصَابِ أَدْعُ؟ وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَصْلَ لَنْ مَا ثُمَّ أَدْغَمْتَ النونَ فِي الْمِيمِ لِلتَّقَارُبِ، وَوَصِلَا خَطَأً لِلإِغَارِ، وَأَنَا حَقُّهَا أَنْ يَكْتُبَا مُنْفَصِلَيْنِ: لَنْ مَا (انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٣).

موطن الشاهد: الفصل بين لَنْ المدغمة فِي (مَا) الظرفية ومنصوبها (أَدْعُ) وَالْأَصْلُ فِيهِ: لَنْ - مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا - أَدْعُ الْقِتَالَ... وَالْمَعْنَى: لَنْ أَدْعُ الْقِتَالَ وَشُهُودَ الْمَعَارِكِ مَدَّةَ رُؤْيِي أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا.

(٢) الضمير (ها) يعود إلى (لَنْ) الناصبة، أَي: وَأَتَبَعَ الْمُصَنَّفُ لَنْ النَّاصِبَةِ بِكَيِّ الْمَصْدَرِيَّةِ...

(٣) أَي لَامِ الْجَرِّ.

(٤) سورة الحديد، من الآية ٢٣. وَالْآيَةُ بِتَامِهَا ﴿لَيْكِنَّا لَا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾.

(٥) سَقَطَتْ كَيَّ مِنْ عَوْقِ وَبِ.

(٦) كَيَّ التعليلية الجارة هي حرف جر بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على ما الاستفهامية في نحو كَيْمَ بِمَعْنَى: لِمَ، وَعَلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةِ فِي نَحْوِ: كَيْمَا يَضُرُّ، وَعَلَى (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ مُضْمَرَةً، نَحْوُ جَنَّكَ كَيَّ تُكْرِمَنِي. وَاخْتَلَفَ فِي ظُهُورِ (أَنَّ) بَعْدَهَا فَالْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَ. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ٨٠ - ٥٧٩/٢، وَمَغْنِي اللَّبِيبِ ص ٢٤١).

(٧) أَي علامة كَيَّ التعليلية الجارة خلافاً للكوفيين الذين يرون أَنَّ (كَيَّ) لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفُ نَصْبٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفُ خَفَضٍ. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف - مسألة ٧٨ - ٥٧٠/٢).

(٨) بَعْدَهَا فِي ع: بَعْدَهَا.

(٩) أَي فِي قَوْلِهِ: جَنَّكَ كَيَّ أَنْ تُكْرِمَنِي، حَيْثُ ظَهَرَ أَنَّ بَعْدَهَا.

يُبايِئُ مثْلَهُ، وأما في الثاني^(١) فَلَيْلًا يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَصَلْتِهِ بِاللَّامِ. فَإِنْ لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ قَبْلَهَا وَلَا أَنْ بَعْدَهَا؛ نَحْوُ: ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةً﴾^(٢)، أو ظَهَرَتَا مَعًا؛ كَقَوْلِهِ:

٢١- أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي^(٣)

جَارَ الْأَمْرَانِ، أَي: كَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً وَكَوْنُهَا جَارَةً، وَالثَّانِي أَرْجَحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالنِّسْبَةِ لظَهْوَرِ هُمَا مَعًا. وَقَدْ تَكُونُ مَخْتَصِرَةً مِنْ كَيْفَ؛ كَقَوْلِهِ:

٢٢- كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثِيرُ قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرِّمُ؟^(٤)
أَي: كَيْفَ تَجْنَحُونَ؟

[٣/ إِذْن]

وَأَتَى بِإِذْنٍ^(٥) قَبْلَ أَنْ لِيَطُولَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا؛ وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، فَإِذَا قُلْتَ لِمَنْ قَالَ أَزُورُكَ غَدًا: إِذْنٌ أَكْرَمَكَ؛ فَقَدْ أَجَبْتُهُ، وَجَعَلْتَ إِكْرَامَكَ^(٦) جَزَاءَ زِيَارَتِهِ.

(١) أَي فِي قَوْلِهِ: جَنَّكَ كَيْ لَتَكْرَمَنِي حَيْثُ ظَهَرَتْ لَامُ الْجَرِّ بَعْدَهَا.

(٢) سُورَةُ الْحَشْرِ، مِنَ الْآيَةِ ٧.

(٣) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ بِمَجْهُولِ الْقَائِلِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْإِنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٢/ ٥٨٠، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ٧/ ١٩، ١٦/ ٩، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٤/ ١٥٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣/ ٥٨٥. وَعَجَزَهُ: فَتَرَكَهَا شَتَاءً بِيَدَاءٍ بِلِقَعِ.

اللُّغَةُ: (الشَّنْ) الْقُرْبَةُ الْبَالِيَّةُ، (بِلِقَعٍ) مَقْفَرَةٌ، (بِيَدَاءٍ) صَحْرَاءُ.

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (لَكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ) حَيْثُ ظَهَرَتْ اللَّامُ الْجَارَةُ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَعَ كَيْ، فَيَجُوزُ عِنْدُنَا عَتَابُ كَيْ جَارَةً تَعْلِيلَةً مُؤَكَّدَةً لِلَامِ الْجَرِّ السَّابِقَةِ، وَيَجُوزُ عَتَابُهَا مَصْدَرِيَّةً نَاصِبَةً مُؤَكَّدَةً أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ التَّالِيَةَ لَهَا.

(٤) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ بِمَجْهُولِ الْقَائِلِ، وَرَدَ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ص ٢٦٥، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ص ٢٤١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٢١٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧/ ١٠٦.

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (كَيْ) وَهِيَ اخْتِصَارٌ لِكَيْفَ، فَحُذِفَتِ الْفَاءُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ سَوْ أَفْعَلُ يَرِيدُ: سَوْفَ.

(٥) اخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي كِتَابَةِ إِذْنٍ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ بِالْأَلْفِ (إِذَا) كَمَا فِي الْمَصَاحِفِ وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، الثَّانِي بِالتَّوْنِ (إِذْنٌ) كَمَا عِنْدَ الْمَازِنِيِّ وَالْمُتَرَدِّدِ، الثَّلَاثُ بِالتَّوْنِ إِذَا عَمِلَتِ النَّصْبُ، وَبِالْأَلْفِ إِنْ لَمْ يَعْمَلْ، وَعَلَيْهِ الْفَرَاءُ الرَّابِعُ: عَكْسُ الثَّلَاثِ عِنْدَ الْفَرَاءِ وَابْنِ خُرُوفٍ. (انْظُرْ: مَغْنِي اللَّيْبِ ص ٣١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤/ ٤٦١، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٤/ ٢٠٦، وَفَنُ الْإِمْلَاءِ لِلْحَمُوزِ ص ٩٢٩-٩٣٠).

(٦) فِي الْأَصْلِ: أَكْرَمَكَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ ق.

[الخلافُ في دلالتها على الجوابِ والجزاء]

ومجيئها لهما هو نصٌ سيبويه^(١)؛ واختلِفَ فيه^(٢):

▪ فحملَه الشلوبيينُ^(٣) على ظاهره؛ فقال^(٤): إنَّها لهما في كلِّ موضعٍ، وتكلَّفَ تخريجَ ما خَفِيَ فيه ذلك^(٥).

▪ وحملَه الفارسيُّ^(٦) / ٢٣ ب / على الغالبِ، وقد تمخَّضَ عنده للجوابِ؛ فإذا قلتَ

- لَمِنْ قَالَ: أَحَبُّكَ^(٧): -: إذنْ أَصَدَّقْكَ؛ فقد أَجَبْتُهُ، ولا يُتصوَّرُ هنا الجزاءُ^(٨).

والأصحُّ أنَّها حرفٌ^(٩)، وعليه فالأصحُّ أنَّها بسيطةٌ^(١٠).

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٢-١٣ و ٤/ ٢٣٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩٤.

(٣) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبيني، وأورده بعض المؤرخين دون ياء، أي: الشلوبين، ونسبته إلى حصن شلوبينة في الأندلس، وقد ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢ هـ وتوفي بها سنة ٦٤٥ هـ، من تلامذته ابن عصفور وابن مالك. ومن مؤلفاته: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير وغيرهما. (انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٤٧٧، والتوطئة ص ١٤٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٤.

(٥) كما في قولك لمن قال أحبك: إذنْ أَصَدَّقْكَ، فتأويله وفق رأي الشلوبين: إن كنت قلت ذلك حقيقةً صدَّقْتُكَ (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١١١).

(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١٠٥٤، ووصف المباني ص ١٥١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٤. والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي، إمام مشهور في اللغة والنحو، توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ، وله مصنفات كثيرة منها: الحجة، والتذكرة، والمسائل الحلييات وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٩٦-٤٩٧، وهدية العارفين ١/ ٢٧٢).

(٧) أي الآن، أنا متصف بمحبتتي لك (حاشية الحمصي ١/ ١١١).

(٨) لأن الشرط والجزاء أمانا في المستقبل أو الماضي، أما في الحال فلا مُدخل للجزاء فيه. (انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٩).

(٩) هذا رأي الجمهور، وقال بعض الكوفيين: إنها اسم ظرف وأصلها إذا الظرفية. (انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٠، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩٤).

(١٠) قال الخليل في أحد أقواله هي حرف مرَّكَّب من إذ و أن، وقال أبو علي الرندي هي مرَّكَّبَة من إذا وأن. وقال الجمهور هي حرف بسيط. (انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩٤).

[إعمالها: مسوغاته وشروطه]

وأنتها ناصبة^(١) بنفسها^(٢)، وكان القياس إلغاؤها^(٣) لعدم اختصاصها^(٤)، ولكن أعملوها حملاً لها على ظن؛ لأنتها مثلها في جواز تقدمها^(٥) على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيهما، كما حُملت ما على ليس، وإن كانت غير مختصة.

وشرط إعمالها ثلاثة^(٦) أمور:

الأول: أن تكون مُصدرة في أول الكلام، فإن وقعت حشواً فيه بأن كان ما بعدها معتمداً على ما قبلها أهملت؛ قال الرضي^(٧): وذلك في ثلاثة مواضع:

■ الأول أن يكون ما بعدها خبراً لهما قبلها؛ نحو: أنا إذن أكرمك، وإني إذن أكرمك.

■ الثاني أن يكون^(٨) جزاء للشرط الذي قبلها؛ نحو: إن تأتيني إذن أكرمك.

■ الثالث أن يكون^(٩) جواباً للقسم الذي قبلها؛ نحو: والله إذن لأخرجن، وقوله:

(١) في ق وب وس ود: الناصبة.

(٢) خلافاً للزجاج والفارسي والخليل في رواية عنه؛ فالناصب عندهما (أن) المضمرة بعدها؛ لأنتها غير مختصة، فتدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذن عبد الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل (انظر: الكتاب ١٦/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٥١/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤، وجمع الهوامع ٢٩٤/٢).

(٣) في ع وق: إلغائها.

(٤) قال ابن الناظم: وزعم عيسى بن عمر أن ناساً يقولون: إذن أكرمك بالرفع، وإليه الإشارة بقوله - أي الناظم -: ويُنبص غالباً بإذن... (انظر: الكتاب ١٦/٣، وشرح الكافية ٤٣/٤، وشرح التسهيل ٣٤٢/٣).

(٥) في س: تقديمها.

(٦) في الأصل ثلاث، والمثبت من ع وق وس.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤٣/٤-٤٦.

(٨) في الأصل تكون، والمثبت من ق وس ود. والمقصود هنا أن يكون ما بعدها جزءاً....

(٩) في الأصل تكون، والمثبت من س ود.

٢٣- لَيْتَنَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْتَنِي مِنْهَا؛ إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا^(١)

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء، بل تقع متوسّطة في غيرها؛ نحو: يقتل إذن زيدٌ عمرًا، وليس الرجلُ^(٢) إذن زيداً انتهى. نعم إن تقدّمها واوٌ أو فاء جازَ النصبُ بها على قلة.

الشرط الثاني: وإليه أشار بقوله: وهو - أي: المضارع الذي يليها - مستقبل، فإن كان حالاً أهملت؛ كما إذا كان إنسانٌ يحدثك فقلت له: إذن أُصدّقك؛ لأنّ نواصب الفعل تحلّصه للاستقبال، فلا تعمل في الحال للتدافع^(٣)، وما أوهم خلاف ذلك ضرورة أو مؤوّل^(٤).

الثالث: وإليه أشار بقوله مُتَّصِلٌ - ذلك المضارعُ بها - أو مُتَفَصِّلٌ عنها: إمّا بقسم، أو بلا النافية كما في المُغْنِي والشُّذُورِ^(٥).

وأشار إلى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله: نحو: إذن أكرّمك، و:

(١) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٧٨/٢، والكتاب ٤١٢/١، وشرح الكافية ٤٥/٤، وخزانة الأدب ٤٧٣/٨. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز شقيق عبد الملك بن مروان، وفي هذا البيت يقيم كثير بأنه لن يرد الوظيفة التي كلّفه بها عبد العزيز إن أعاد عرضها عليها وهي كاتب الوالي.

اللغة: الرقص ضرب من الحب في العدو والمقصود هنا الإبل التي تسير في الحجّ، تقول الفياني تقطع الصحاري، النصّ والذميل ضربان من العدو. - انظر: خزانة الأدب ٨/٤٨٠.

موطن الشاهد: (إذن لا أقيلها) حيث جاء الفعل مرفوعاً بعد إذن، لأنه جاء جواباً للقسم المذكور في البيت السابق لهذا البيت وهو قوله: حلفتُ برّبِّ الراقصات إلى منى تقول الفياني نصّها ونمّل.

(٢) في الأصل وباقي النسخ ليس، وفي شرح الكافية لبش. (انظر: شرح الكافية ٢/٢٣٩).

(٣) التدافع بين الدلالة على الاستقبال والحال.

(٤) أي وما أوهم بأنّه لا يشترط في (إذن) أن تكون مصدرّة في أوّل الكلام - هو من باب الضرورة أو يُخرّج على أنّ (إذن) فيه بداية جملة مستأنفة كما في قول الراجز: لا تركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا.

(انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧٧، وشرح التسهيل ٣/٣٤٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٦٦، وجمع الهوامع ٢/٢٩٦).

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٣١، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٠.

٢٤- إذن والله نرميهم / ٢٤ أ / بحرب [تُشيبُ الطفلَ من قبلِ المَشيِبِ]»

على طريق اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرتَّبِ. ومثالُ الانفصالِ بلا النافية نحو: إذن لا أفعل.
واغْتَفَرَ الفِصلُ بالقسم؛ لأنَّه زائدٌ جيءَ به للتأكيد، فلا يَمْنَعُ النَّصْبُ كما لا يَمْنَعُ الجَرُّ في قولهم: إنَّ الشاةَ لتَجترَّ؛ فَتَسْمَعُ صوتَ - الله - ربِّها».

وبلا النافية؛ لأنَّ النافيَّ كالجزءِ مِنَ المَنفِيِّ فكأنَّه لا فاصلَ. واغْتَفَرَ ابنُ بابشاذُ
الفصلَ بالنداءِ، وابنُ عُصفورٍ الفصلَ بالظرفِ وشبهه».

وإلى ذلك أشارَ بعضهم حيثُ قالَ» - وفيه أيضاً ذكرُ الشروطِ الثلاثةِ -:
أَعْمِلْ إذن إذا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا وَسُقَّتْ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَأَخَذَ إذا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَأَفْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رُئِيسِ النُّبَلَا

(١) زيادة من ع. والبيت من الرافر لحسان بن ثابت الانصاري - رضي الله عنه -، وقد ورد في ديوان حسان ص ٢٢، ومغني اللبيب ص ٩١٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٨١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤.
موطن الشاهد: (إذن والله نرميهم) حيث نصب الفعل (نرمي) بإذن مع أنها مفصولة عن الفعل بالقسم، والفصل بالقسم لا يمنع إذن عن العمل؛ وعلة ذلك واضحة في المتن.

(٢) سمعه أبو عبيدة من العرب (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨).
(٣) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصري الجوهري، نحوي لغوي محدث، توفي بمصر سنة ٤٦٩ هـ، له من المصنفات: شرح جمل الزجاجي، والمحتمس في النحو، وغيرهما. (انظر: معجم الأدباء ١٧/ ١٢-١٩، وإنباه الرواة ٢/ ٩٥-٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٧، وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٣).

(٤) واغتنر الكسائي وهشام الضرير الفصل بمعمول الفعل، واغتنر أبو حيَّان الفصل بالقسم والظرف والمجرور والنداء، ومثَّل عليها بالترتيب: إذن والله أكرمك، إذن يوم الجمعة أجيء، إذن في الشدائد تجدني، إذن يا زيد أكرمك. (انظر: المقرَّب ١/ ٢٦٢، والنكت الحسان ص ١٤٥، ومغني اللبيب ص ٣٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٤-٢٣٥، ومعجم الموامع ٢/ ٢٩٥).

(٥) أورد البيت الأول والثاني شهاب الدين الأبلخي في كتابه حدود النحو. (انظر: ص ٥٢).

[٤/ أن المصدرية^(١)]

وَيُنْصَبُ المضارعُ أيضاً بأن المصدرية، أي المنسبكية^(٢) مع مدخولها بالمصدر، وهي أمُّ الباب؛ لِعَمَلِهَا ظاهرة؛ نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾^(٣)، ومُضْمَرُهُ كما سيأتي، والتقييد^(٤) بالمصدرية مُخْرِجٌ لِلْمُفْسَّرَةِ والزائدة.

[أن المفسرة أن الزائدة]

فالأولى هي المسبوقة بجملته فيها معنى القول دون حروفه^(٥)، المتأخر عنها جملة، ولم تقترن بجار؛ نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾^(٦).

والثانية^(٧) - قال في أوضحه^(٨) - هي:

○ التالية للما؛ نحو: ﴿فَلَمَّا آتَا جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٩) [الْقَنَةُ^(١٠)].

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وبأن المصدرية، ظاهرة، نحو ﴿أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ ما لم تسبق بعلم، نحو ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُونٌ﴾ فإن شئت بظن فوجهان، نحو ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ أَتَكُونُونَ فَتَنَةً﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٢) في س: المسبوك.

(٣) سقطت لي من ق.

(٤) سورة الشعراء، من الآية ٨٢. وهي بنامها ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَلِيتَنِي يَوْمَ الْقِيَامِ﴾.

(٥) في الأصل التقييد والمثبت هو من: ع، ود، وب.

(٦) في الأصل حرفه والمثبت هو من: ع، ود، وب.

(٧) سورة المؤمنون، من الآية ٢٧. وقد وردت في الأصل والنسخ الأخرى (وأوحينا) وهو تصحيف والصحيح

(فأوحينا)، والآية شاهد على مجيء أن المفسرة وقد اكتملت شروطها الأربعة. والآية بنامها ﴿فَأَوْحَيْنَا

إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا فَإِذَا جَاءَ أَمرُنَا وَقَارَ السُّنُورُ فَاسْلُفَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ

سَكَنَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ مِنْهُمْ وَلَا تُخْطِئُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾.

(٨) أي: أن الزائدة.

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٩/٤ - ١٦٠.

(١٠) زيادة من د.

(١١) سورة يوسف، من الآية ٩٦، ولما هي ظرف زمان متضمن معنى الشرط غير الجازم. والآية بنامها ﴿فَلَمَّا

آتَا جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَنَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَأَزِيدُ بِصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنَّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

○ والواقعة بينَ الكافِ ومَجْرورِها؛ كقولِه:

٢٥- كأنَ ظبيّةٍ تَعْطُو إلى واري السِّلْمِ”

○ أو بينَ القسمِ ولو؛ كقولِه:

٢٦- فَأُقْسِمُ أنَ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ ”

○ زَادَ في المَغْنِي “: والواقعةُ بعد إذا؛ كقولِه:

٢٧- فَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَن كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَةِ الْمَاءِ” غَامِرُ”

[أنواع أن]

١/ ومحلّ النصبِ بأنّ المصدريّة ما لم تُسَبِّحْ بعِلْمٍ؛ أي: بلفظِ دال على اليقينِ “، وإن لم يكن بلفظِ العِلْمِ.

(١) هذا عجز بيت من الطويل لأرقم بن علياء الشكري في الكتاب ١/ ٢٨١، و٤٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٧ و٤/ ١٥٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٤ و٤٨٩. وصدره: ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّم.

اللغة: (تعطو) تتناول، و(السِّلْم) شجر العضاة، و(المقَسَّم) الجميل.

موطن الشاهد: كان ظبيّة حيث جُرّت بالكاف في كان، باعتبار أن زائدة.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للمسبّب بن علس مخاطب بني عامر، وورد هذا البيت في الكتاب ١/ ٤٥٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٨٠. وعجزه: لكانَ لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمٌ.

موطن الشاهد: (فأقسِم أن لو) حيث زيدت أن بين فعل القسم ولو الشرطيّة.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥١.

(٤) في د: البحر.

(٥) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١، وفي مغني اللبيب ص ٥١. وهو يصف فيها صيداً أو رجلاً غريقاً.

موطن الشاهد: (إذا أن كانه) حيث زيدت أن بعد إذا.

(٦) كعلم وتحقق وتيقن ورأى ونحوها (انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٨٢).

٢/ فَإِنْ سُبِقَتْ بِهِ أَهْمِلَتْ، وَتُسَمَّى حِينَئِذٍ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾^(١)،
﴿أَفَلَا يَرْجِعُونَ إِلَّا رَجْعًا﴾ [الْبَيْهَقِ]^(٢).

٣/ فَإِنْ سُبِقَتْ بظنٍّ؛ أَي: بلفظٍ دالٍّ عَلَيْهِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بلفظِ الظنِّ^(٣)، فَوَجْهَانِ
الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ؛ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [فِتْنَةً]^(٤)، ﴿قُرِئَ بِالرُّفْعِ﴾^(٥) إِجْرَاءً لِلظَّنِّ
تَجَرَّى الْعِلْمُ، وَبِالنَّصْبِ إِجْرَاءً لَهُ عَلَى / ٢٤ ب / أَصْلِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَهُوَ أَرْجَحُ؛ وَلِهَذَا
أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي ﴿الَّذِي﴾^(٦) أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا^(٧).

٤/ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجِزُّمُ بِأَنَّ^(٨)؛ كَقَوْلِهِ:
٢٨- إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا: تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ^(٩)

(١) سورة المزمل، من الآية ٢٠. ﴿.....عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ يَنْكَرُ تَرْجِيًّا وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ.....﴾.

(٢) زيادة من ع.

(٣) سورة طه، من الآية ٨٩. والآية بتمامها ﴿أَفَلَا يَرْجِعُونَ إِلَّا رَجْعًا﴾ [الْبَيْهَقِ] وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿وَالَا﴾
أصلها أن المخففة من الثقيلة واسمها محذوف؛ أي آتة لا.

(٤) كما في حَسِبَ وزعم وخال ونحوها.

(٥) زيادة من س.

(٦) سورة المائدة، من الآية ٧١. ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [فِتْنَةً] فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ قَابَكُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا
كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ.

(٧) قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون على أَنَّ أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن
محذوف وحسب بمعنى تيقن، وقرأ الباقر بالنصب على أَنَّ أن ناصبة للمضارع، وحسب بمعنى ظن.
(انظر: تفسير البحر المحيط ٣/ ٥٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٨) سورة العنكبوت، من الآيتين الأولى والثانية وتمامها ﴿الَّذِي﴾^(١) أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَإِنَّا أَنبَاءُ وَهُمْ لَا
يَنْتَعُونَ.

(٩) ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة معمر بن المثنى، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة. (انظر: مغني
اللبيب ص ٤٥، وجمع الهوامع ٢/ ٢٨٤).

(١٠) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣، ومغني اللبيب ص ٤٥.
والشاهد هنا: (أَنَّ يَأْتِنَا) حيث عملت أَنَّ الجزم في (يَأْتِنَا)، وجوز به بعض الكوفيين خلافاً للجمهور. ويروى:
إلى أَنَّ يَأْتِي الصَّيْدُ وَخَيْتُ فَلَ شَاهِدٍ فِيهِ.

٥/ ومنهم من أهملها حملاً على ما أختيها - أي: المصدرية - كقوله:
 ٢٩- أن تقرأن على أسماء - ويحكمها - مني السلام، وأن لا تُشعرا أحداً^(١)
 كما أعملت ما المصدرية قليلاً حملاً عليها؛ نحو ما روي في الحديث: «كما تكونوا
 يُولَّى عليكم»^(٢).

[مواضع إضمار أن جوازاً]^(٣)
 ومُضمرة؛ وإضمارها إما جوازاً أو وجوباً؛ أمّا [إضمارها] "جوازاً" ففي
 موضعين:

أحدهما: بعد عاطفٍ، وهو هنا الواو والفاء وثم وأو؛ مسبوق ذلك العاطفُ باسمٍ
 خالصٍ من تأويله بالفعل:

(١) البيت من البسيط بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٣، ومغني اللبيب ص ٤٩، وخزانة
 الأدب ٨/ ٤٢٠. وقبل البيت قوله:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتم لقيتم رُسُداً
 أن تحملاً حاجة لي خفّ عملها تستوجباً نعمة عندي بها ويديداً

والشاهد فيه: (أن تقرأن) حيث رفع الفعل بعد (أن) - وهو قليل - لأنها مهملة، وهذا رأي البصريين، أما
 الكوفيون فيذكرون مجيء الفعل بعد (أن) مرفوعاً، ويؤولون ما ورد على هذا الظاهر، فاعتبرت (أن) في هذا
 البيت تخففة من الثقل وقد شدّ اتصالها بالفعل.

(٢) في س: من.

(٣) الحديث بتمامه، وهو من رواية أبي بكرة رضي الله عنه. (انظر:فيض القدير لعبد الرؤوف المناوي ٥/ ٤٧،
 ومعجم الشيوخ ١/ ١٤٩، وهو حديث ضعيف ورد أيضاً في كشف الخفاء ٢/ ١٦٦، والمقاصد الحسنة
 للسخاوي ص ٣٢٦).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ومُضمرة جوازاً بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسمٍ خالصٍ، نحو: ولبس عباءة وتقرّ
 عيني، وبعد اللام نحو: ﴿لَيْسَ لِلنَّاسِ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٥) زيادة من ب.

مثالهُ بَعْدَ الْوَائِ نَحْوُ قَوْلِ مَيْسُونَ زَوْجِ مَعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ [تعالى] عَنْهُ -:

٣٠- وَلُبِسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

فتقرَّر منصوبٌ بأنْ مضمرةٌ جوازاً بعد عاطفٍ وهو الواو، وأنَّ والفعل في تأويلٍ مصدرٍ مرفوعٍ بالعطفِ على لُبِسِ الخالصِ مِنَ التأويلِ بالفعلِ؛ والتقديرُ: ولُبِسُ عِبَاءَةٌ وَقَرَّةٌ عَيْنِي، وَرُبَّمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ لِلْبُسِ^(٢) بِاللَّامِ مَكَانَ الْوَائِ الْعَاطِفَةِ عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ:

٣١- لَبِيتُ تَخَفُفُ الْأَرْيَاحِ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَضَرٍ مُنْثَبِفٍ

وهو تحريفُ نَبَّةٍ عَلَيْهِ الْمَصْتُفُ فِي شَرْحِ بَانَتْ سَعَادُ^(٣).

ومثالهُ بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

٣٢- لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَارُضِيَهُ^(٤)

(١) زيادة من ب.

(٢) البيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية، وهي أعرابية تزوج بها معاوية بن أبي سفيان، ثم طلقها لشدة حنينها وتعلقها بأهلها ورفضها لمعيشة معاوية، وقد ورد في الكتاب ٣/ ٤٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٣-٥٠٤.

الشاهد فيه: (تَقَرَّرَ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد الواو.

(٣) بعدها في ب: عِبَاءَةٌ.

(٤) انظر: شرح بانت سعاد ص ٢٣.

(٥) صدر بيت من البسيط مجهول القائل، وقد ورد في شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٦، وجمع المواع ٢/ ١٧. وعجزه: ما كنت أؤثر إتراباً على ترَبِّ. اللغة: المعتَر السائل أو المعترض للسؤال، والأتراب مصدر أترب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، والترَب الفقر.

الشاهد فيه: (فَارُضِيَهُ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة على تَوَقُّع وهو اسم خالص من التأويل بالفعل والمعنى: لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ وَإِرْضَانِي إِيَّاهُ.

وبعدَ ثَمَّ قوله:

٣٣- إني وقّلتِي سُلَيْكَا ثَمَّ أَعْقَلَهُ [كالثور يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ] (١)

وبعد أو قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (٢) بالنصب في قراءة غير نافع عطفًا على وحيًا.

وخرج بقوله خالِصٌ غيره؛ فلا يُنْصَبُ الفعلُ المعطوفُ عليه (٣)؛ كقولهم: الطائرُ فيغضبُ زيدَ الذبابِ، برفع يغضبُ وجوبًا؛ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليه مُؤَوَّلٌ بالفعل؛ لوقوعِهِ صلةً لأل، أي: الذي يطيرُ.

والثاني: بعد اللامِ الجارة (٤) سواءً كانت:

(١) زيادة من ب.

(٢) البيت من البسيط لأنس بن مدركة، وقد ورد في الأغاني ٢٥٧/٢٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٩٥، ولسان العرب - ثور. اللغة: أعقله: أي ادفع دية، عافت البقر أي كرهت البقر ورود الماء لوجود الثور عنده، سليك هو ابن السلكه شاعر صعلوك مشهور بالعدو. والشاهد فيه: (ثُمَّ أَعْقَلَهُ) حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا بعد ثَمَّ التي عطفتها على اسم خالِص من التأويل بالفعل قتلي.

(٣) سورة الشورى من الآية ٥١. وهي بنهماها ﴿وَمَا كَانَ لِيُشِيرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾ هكذا قرأ الجمهور، وقرأ نافع يرسل بالرفع كخبر عن المبتدأ المحذوف: هو يرسل أو على الاستئناف. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٩٣).

(٤) الضمير في عليه عائد إلى (غيره)، أي إلى الاسم المؤوَّل بالفعل كما في الطائر، أي: الذي يطير. وإعراب هذا القول: الطائر: (أل) فيه مبتدأ ونقل إعرابها إلى ما بعدها لأنها على صورة حرف، (طائر) بمعنى يطير صلة الموصول، (يغضب زيد) جملة معطوفة على الصلة. (الذباب) خبر المبتدأ الطائر. (انظر: حاشية الحمصي ١١٧/١).

(٥) تقدّر أن الناصبة هنا لأنَّ اللام للجر وهي لا تدخل إلا على الأسماء، فلما قدّرت أن أصبحت لام الجر داخلية على مصدر مؤوَّل من أن والمضارع وهذا مستساغ. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٠).

أ/ للتعليل^(١)؛ كما في نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ① لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ②.

ب/ أم للعاقبة^(٢) المُستَاقِ بِلامِ الصَّيرورة / ٢٥ أ / ولامِ المَالِ؛ وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً [للمقتضى]^(٣) ما قبلها، نحو: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالٌ فَرَعَوْتُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ③، فالتقاطهم إنما كان ليرأفتهم عليه لما ألقى الله عليه من المحبة، فلا يراه أحد إلا أحبة^(٤)، فقصدوا أن يصير قرة عين لهم، فال بينهم الأمر إلى أن صار لهم عدوًّا وحزنًا.

ج/ أم للتأكيد^(٥)؛ وهي الآتية بعد فعل متعدي، نحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ④.

(١) اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد لام التعليل: فذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل هو (أن) المقدرة بعد اللام. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٥-٥٧٩، المسألة ٧٩).

(٢) سورة الفتح، من الآيتين الأولى والثانية. وتامها ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ ① لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ②. والشاهد فيها: ليغفر حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجزر التعليلية.

(٣) في الأصل للمعاقبة والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٤) زيادة من ق و ع وس.

(٥) سورة القصص، من الآية ٨. والشاهد فيها: (ليكون) حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجزر التي تفيد العاقبة أو الصيرورة. والآية بتامها ﴿فَالنَّقْطَةُءَالٌ فَرَعَوْتُ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّكَ فَرَعَوْتَ وَفَعَلْتَ وَفَعَلْتَ هَذَا كَأَنَّا أَخَذَ طَعْنًا﴾.

(٦) في د: يجبه.

(٧) سها ابن مالك الزائدة ومثل عليها بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ عَنْكُمْ﴾ - النساء ٢٦ - وتعبيره هنا أولى وأسلم.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ٧١. والشاهد فيها: لنسلم حيث نُصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجزر المؤكدة. والآية بتامها ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَبْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى انْتَهِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

[مواضع إظهار أن وجوباً^(١)]

فأن مضمرة جوازاً إلا إذا اقترن الفعل بعدها بلا، سواء أكانت^(٢):

○ مؤكدة كالتى فى نحو: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾.

○ أم نافية نحو: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾^(٣)، فتظهر أن وجوباً بعدها^(٤) لا غير؛ كراهة

اجتماع لا مبن.

[مواضع إضمار أن وجوباً]

١ / [بعد لام الجحود]^(٥)

وإلا^(٦) فى نحو ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ لِّعَذَابِهِمْ﴾^(٧)، بما هو مسبوق بكون ماضى ولو معنى^(٨)، منفي بما أو لم فقط، مُسند ليا أُسند إليه الفعل المقرون باللام، كما فى المعنى،

(١) قال ابن هشام فى قطر الندى: إلا فى نحو ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾ و﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ﴾ فتظهر لا غير (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٢) فى الأصل كانت، والثبت من ق.

(٣) سورة الحديد، من الآية ٢٩. والشاهد فيها: (لئلا يعلم) حيث ظهرت أن وجوباً لاقتزان الفعل بلا المؤكدة غير النافية، ومعنى قوله لئلا يعلم: ليعلم. (انظر: الكشف ٤ / ٤٨٠).

(٤) سورة البقرة من الآية ١٥٠، والنساء ١٦٥. وآية البقرة بتامها ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَيْلًا وَنَهَارًا لِلَّذِينَ هُمْ عَنْكَ بِالْأَعْيُنِ عَلَى حُجَّةٍ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَئِمَّ يَفْعَلَنِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

(٥) سقطت بعدها من: ع، د، س.

(٦) قال ابن هشام فى قطر الندى: ونحو ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ لِّعَذَابِهِمْ﴾ فتُضمّر لا غير (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٧) وإلا عطفاً على الجملة السابقة فأن مضمرة جوازاً إلا إذا اقترن الفعل بعدها بلا...، أى لا تضمر أن جوازاً بل تُضمّر وجوباً.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ٣٣. وهى بتامها ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ لِّعَذَابِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَلَّةٌ مُّعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

والشاهد فيها: (ليعذبهم) حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوباً بسبب اتصال الفعل بلام الجحود.

(٩) الماضى فى المعنى هو المضارع المنفى بلم.

فُتْضَمَرُ وجوباً لا غير، وتُسَمَّى هذه اللامُ لامُ الجحودِ من تسمية العامِّ بالخاصِّ^(١)، واختلَفَ في الفعلِ الواقعِ بعدها^(٢):

أ- فذهب الكوفي^(٣) إلى أَنَّهُ خبرُ كَانَ واللامُ للتوكيدِ؛ [أي: زائدة^(٤)]. وجرى عليه ابنُ مالكٍ في التسهيل^(٥)، لكنَّهُ يقولُ بوجوبِ إضمارِ أَنْ تَبْعاً للبصريِّ؛ فهو قولٌ مركَّبٌ من قولين^(٦).

ب- وذهب البصريُّ إلى أَنَّ خبرَ كَانَ محذوفٌ، وأنَّ هذه اللامَ متعلِّقةٌ بِذَلِكَ الخبرِ المحذوفِ، وأنَّ الفعلَ ليسَ بخبرٍ؛ بل المصدرُ المنسبكُ مِنْ أَنَّ المضمرة والفعلُ المنصوبُ بها على الأصحِّ في موضعٍ جرٍّ، والتقديرُ في نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾^(٧) ما كَانَ اللهُ مريداً ليعذيبهم. ويُقدَّرُ في كُلِّ موضعٍ ما يليقُ به على حسبِ سياقِ الكلامِ، والدليلُ على هذا التقديرِ أَنَّهُ قدْ جاءَ مُصَرَّحاً بِهِ في بعضِ كلامِ العربِ؛ قال:

٩

(١) لامُ الجحود أصلاً لامُ زائدة تفيذ التوكيد، ولكونها تقع في سياق نفي فإنها تؤكد، والنفي عام، والجحود خاص، لذا سميت بهذا الاسم. قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار (انظر: مغني اللبيب ص ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) كما وقع خلاف في إعمال لام الجحود، فقال الكوفيون هي ناصبة بنفسها ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد، وقال الجمهور بل هي مهيمة، وتضم أن بعدها وجوباً. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، وجمع الهوامع ٣٤٦/٢).

(٣) في ع: الكوفيون.

(٤) زيادة من د.

(٥) في د: تسهيله.

(٦) قال في التسهيل: أما لام الجحود فهي المؤكدة لنفي خبر ماضيه لفظاً... أو معنى... وسميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، وهي لام الاختصاص، دخلت على الفعل لقصد معنى: ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن بفعل (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٥-٣٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣/٢، والجنى الداني ص ١١٩-١٢٠). قلتُ: وبهذا يظهر جمع ابن مالك للقولين فاللام مؤكدة والخبر محذوف.

(٧) سورة الأنفال، من الآية ٣٣. وهي بنهاية ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

٣٤- سموت، ولم تكن أهلاً لتسمو^(١)

فصرَح بالخبر الذي هو قوله أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها.
وفي كلامه استعمال لا غير، وقد صرَح في المُعْنَى بأن قولهم لا غير لَحْنٌ، وفي
الشدور بأنه لم تتكلم به العرب، / ٢٥ ب / وقد مرَّ ما فيه^(٢). وأما إضمارُ أن وجوباً ففي
خمسَ مواضع: أحدها هذا.

٢ / [إضمار أن بعد حتى الجارة، ومعانيها]^(٣)

والثاني أشار إليه بقوله كإضمارها - أي: أنه وجوباً بعد حتى الجارة نظماً ونثراً.
١- ومجورؤها إن كان اسماً صريحاً؛ فهي فيه بمعنى إلى، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٤).
٢- وإن كان مؤوَّلاً من أن والفعل؛ فتارة:
أ/ تكون^(٥) بمعنى إلى؛ وذلك إذا كان ما بعدها غايةً لما قبلها، نحو: لأسيرن حتى
تطلع الشمس.

ب/ وتارة تكون^(٦) بمعنى كَي؛ وذلك إذا كان ما قبلها علَّةً لما بعدها، نحو: أسلم
حتى تدخل الجنة. ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَفِىءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٧)، هذا مذهب الجمهور^(٨).

(١) هذا صدر بيت من الوافر مجهول القائل، وقد ورد في الجنى الداني ص ١١٩، ولسان العرب - لوم، وشرح التصريح
٢/ ٢٣٥، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩٨. وعجزه: ولكن المَضِيع قد يُصَاب، والاستشهاد به ظاهر في النص.

(٢) انظر: ص ١٩ من هذا الكتاب تحت عنوان تنبيه في بناء غير واستعمالها.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً، نحو ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (انظر: شرح
قطر الندى ص ٦١).

(٤) سورة القدر، من الآية ٥. وهي بتامها ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾.

(٥) في ع: يكون، وسقطت من س.

(٦) في ع: يكون.

(٧) سورة الحجرات، من الآية ٩. وهي بتامها ﴿وَلَا تَلْفُتَنَآ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنَتَلَوَا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَتَّ إِحْدَاهُمَا
عَلَى الْآخَرِئِ فَقْتُلُوا أَلِيَّ بَيْتِي حَتَّى تَفِىءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ١٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٢، ١٧٥٢-١٧٥٦.

ج/ وأثبت ابن مالك^(١) لها معنى ثالثاً؛ وهو أن تكون بمعنى إلا أن، واستظهره المصنف في قوله:

٣٥- ليس العطاء من الفضول ساحة حتى تجود وما لديك قليل^(٢)
مع أن احتمال الغاية متأث^(٣)، وكذا التعليل.

[الخلاف في إعمال حتى]

والأصح^(٤) أن النصب بعدها بأن مضمرة لا بها؛ لأنه قد ثبت جرّها للأسماء، فوجب نسبة العمل هنا لأن؛ لها تقرّر من أن عوايل الأسماء لا تكون عوايل في^(٥) الأفعال؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص.

وإنما لم تكن مثل كني جارة وناصبه بنفسها؛ - قال أبو حيان^(٦) - لأن النصب بكني أكثر من الجر، ولم^(٧) يمكن تأويل الجر فحكيم به. وحتى ثبت جر الأسماء بها، وأمكن حمل

(١) ووافقه الخضراوي أيضاً (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٦، وجمع الهوامع ٢/٢٩٩).

(٢) البيت من الكامل للمقنع الكندي في شرح ديوان الحماة ص ١٢١٧، وشرح التسهيل ٣/٣٤٦، ومغني اللبيب ١/١٢٥، وخزانة الأدب ٣/٣٧٠.

والشاهد فيه: (حتى تجود) حيث تحتمل حتى معنى إلا أن كما ذهب إليه ابن مالك، وتحتمل معنى (إلى) الغائية، وأما معنى التعليل فهو معنى غير ظاهر هنا خلافاً لما ذكره الشارح.

(٣) في دوب: ثابت.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، أما الفراء والكسائي فيعتبرون أنها ناصبة بنفسها وليست جارة، وما جاء مجروراً بعدها فلنيابة حتى مناب إلى عند الفراء، ولكون إلى تضمير بعدها كما عند الكسائي، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كأن، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيهاً بـإلى. (انظر: الكتاب ٣/١٧-١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٨٧-٦٠٢، المسألة ٨٣، وارتشاف الضرب ٤/١٧٥٢-١٧٥٣، وجمع الهوامع ٢/٣٠٠).

(٥) سقطت في من ع وب.

(٦) قلت: ما جاء في النكت الحسان لأبي حيان مخالف لهذا النقل، إذ يقول فيه: وإذن... النصب بها نفسها، وقول من قال إن أن مضمرة بعدها دعوى... (انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ١٤٤).

(٧) في س: فلم.

ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من الإضمار، والاشتراك خلاف الأصل. ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي؛ فإنها سبكت في الفعل وخلصته للاستقبال. [شرط الفعل بعد حتى الناصبة]

ولا ينصب المضارع بأن^(١) بعدها إلا إن^(٢) كان مستقبلًا^(٣)، بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلًا أيضاً بالنظر إلى زمن التكلم؛ نحو: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾^(٤)، أم لا؛ نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٥) بالنصب في قراءة غير نافع؛ فإن قول الرسول - وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم - مستقبل بالنظر إلى زلزله.

وقد تظهّر أن مع المعطوف على منصوبها، كقوله:

٣٦- حَتَّىٰ يَكُونَ عَزِيزًا مِّنْ^(٦) نَفْسِهِمْ أَوْ أَن يَبَيِّنَ^(٧) / ٢٦ أ / جميعاً وهو مختار^(٨)

(١) في س: وخلصت.

(٢) في س: فلم.

(٣) في دوب: إذا.

(٤) لأن (أن) تخلص الفعل للاستقبال، فإن كان الفعل ماضياً وقع التناقض.

(٥) سورة طه، من الآية ٩١. والآية بنهاها ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢١٤. قرأ نافع (يقول) بالرفع، لآته ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، أو حال باعتبار

حكاية الحال الماضية، والناصب يخلص للاستقبال فتناقيا، وقرأ الباقون بالنصب لأن القول حينئذ مستقبل بالنظر

إلى زمن الزلزال، والآية بنهاها ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم

مَنْهُمْ الْيَاسَاءُ وَالْقَرَاءَةُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٢).

(٧) في ع: في.

(٨) في دوب: تبين.

(٩) البيت من البسيط ليزيد بن حمار السكوني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٩، ومعجم الشعراء ص ٤٩٣،

ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٢، وجمع الهوامع ٢/ ٣٠٠.

والشاهد فيه: (أو أن يبين) حيث عطف الفعل المنصوب بأن الظاهرة على الفعل المنصوب بعد حتى وهو يكون.

قال أبو حيان: وفي هذا دليل على دعوى البصريين من أن أن مضمره بعد حتى؛
ولذلك ظهرت في المعطوف؛ لأن الثواني تحتل ما لا تحتمله^(١) الأوائل^(٢).
[أنواع حتى]

والتقييد بالجارّة مخرج للعاطفة؛ وهي التي تعطف بعضاً على كل كما سيأتي^(٣).
والابتدائية؛ وهي الداخلة على جملة؛ مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:
..... ٣٧- حتى ماء دجلة أشكل^(٤)

وقولهم^(٥): شربت الإبل حتى يبيء البعير يجر بطنه.
[شروط الفعل بعد حتى الابتدائية]
ولا يكون الفعل الذي بعدها إلا حالاً أو مؤولاً به، بخلاف الجارّة فإنه يتعين أن
يكون مستقبلاً كما تقدّم. وقد عليم من كلامه^(٦) أن الاستقبال شرط في صحة^(٧) النصب،
فإن انتفى وجب الرفع. لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها مسيباً^(٨) عما قبلها
فضلة، نحو: مرّض زيد حتى^(٩) لا يرجوئه^(١٠).

-
- (١) في د: يُحتمل في، وفي ب وس: تحتمل.
(٢) انظر رأي أبي حيان في مع الهوامع ٢/ ٣٠٠.
(٣) انظر مبحث معاني أحرف العطف في ص ٣٨٨ من هذا الكتاب وما بعدها.
(٤) هذا جزء بيت من الطويل لجرير في ديوانه - ط صادر - ص ٣٦٧، واللمع ص ١٦٣، وشرح المفصل ١٨/ ٨، ومع
الهوامع ٢/ ٢٥٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، وهو بتمامه:
فما زالت القلى تمسج دماءها بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل.

- اللغة: الأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان، ومع الماء ونحوه يمجه: لفظه.
والشاهد فيه: (حتى ماء) حيث جاءت حتى ابتدائية وما بعدها ماء، وهو مرفوع على الابتداء.
(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٨، وسقطت من عبارة الكتاب الإبل.
(٦) بعدها في س: ما مرّ.
(٧) في باقي النسخ: وجوب.
(٨) في ب: متسبباً.
(٩) بعدها في ق وب: إنهم.
(١٠) أي: حتى إنه الآن لا يرجى شفاؤه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٠، ومع الهوامع ٢/ ٣٠١).

٣/ [بعد أو العاطفة] ^(١)

والموضع الثالث مما يجب فيه إضمار أن، أشار إليه بقوله: بعد أو العاطفة الصالح في موضعها إلى أو إلّا ^(٢):

فالأول نحو قولك: لألزمك أو تقضيني ^(٣) حقّي، أي: إلى أن تقضيني حقّي، وقوله:

٣٨- لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرَكَ الْمُنَى [فما انقادت الآمال إلا لصابراً] ^(٤)

والثاني نحو قوله:

٣٩- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا ^(٥)
أي: إلّا أن تستقيم ^(٦).

والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤوّل بمصدر معطوف على مصدر مُسَبِّكٍ مِنَ الْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ، أي: لِيَكُونَنَّ لِرَوْمٍ مِنِّي أَوْ قَضَاءُ مِنْكَ ^(٧)، وَلِيَكُونَنَّ كَسْرٌ ^(٨) مِنِّي لِكَعُوبِهَا أَوْ اسْتِقَامَةٌ مِنْهَا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وبعد أو التي بمعنى إلى، نحو: لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى، أو التي بمعنى إلّا، نحو: وكنت إذا غمزت قنأة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما». (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٢) أما إذا لم يصلح موضعها إلى أو إلّا، فإنه يكون عندئذ عاطفاً دون إضمار أن، حيث يتساوى الفعل الذي بعده بها قبله، نحو: ليقيم زيد أو يذهب ويأكل زيد أو يشرب. (انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧).

(٣) في س: تعطيني.

(٤) زيادة من د وب.

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل، وقد ورد في شرح المفضل ٥/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٧٢، وهم الهوامع ٢/ ٣٠٤.

والشاهد فيه: (أو أدرك) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو العاطفة التي وقعت موقع (إلى).

(٦) البيت من الوافر لزيد الأعجم في ديوانه ص ١٠١، والكتاب ٣/ ٤٨، والمقتضب ٢/ ٩٢، وشرح المفضل ٥/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٨.

والشاهد فيه: (أو تستقيما) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو العاطفة التي وقعت موقع إلّا.

(٧) في د وب: تستقيما.

(٨) في ب وس: منه.

(٩) في ع: وليكون الكسر.

٤-٥ / [بعد فاء السببية أو واو المعية] ^(١)

وأشارَ إلى الرابع والخامس بقوله ^(٢) «بعد فاء السببية - وهي التي قُصِدَ بها الجزاء - أو واو المعية - وهي المُفيدةُ معنى مع - حال كونها مسبوقتين» ^(٣):

أ/ بنفي محض؛ أي: خالصٍ من معنى الإثبات. فخرج نحو: أَلَمْ تَأْتِنَا فَتَكْرِمُكَ، وما تَزَالُ تَأْتِينَا فَتَحْدُثُنَا، وما تَأْتِينَا إِلَّا فَتَحْدُثُنَا ^(٤).

ب/ أو طَلَبٍ بالفعل لا غير؛ لأصاليته في ذلك. فخرج الطلب ^(٥) بلفظ الخير؛ نحو: حَسْبُكَ حَدِيثٌ ^(٦) «فيناُمُ الناسُ، وبالمصدرِ نحو: سُقِيَاً فيرونيك، وباسمِ الفعلِ نحو: صَنَعْنَا فَتَكْرِمُكَ؛ فلا يجوزُ النصبُ بعدَ شيءٍ منها.

وخرجَ بقيدِ السببيةِ والمعيةِ العاطفتانِ / ٢٦ ب / على صريحِ الفعلِ، والمُستأنفتانِ ^(٧).

(١) اختلف النحاة في عامل نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية: فذهب الكوفيون إلى أن المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الطلب ينتصب بالخلاف؛ ففي قولنا اتنا فتكرمك ما قبل الفاء أمر وما بعدها ليس بأمر وهكذا... أما البصريون فالمضارع هنا منصوب بأن مضمرة وجوبا، وذهب أبو عمر الجرمي وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالفاء نفسها.

كما اختلفوا أيضا في المضارع بعد واو المعية كما في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالكوفيون على أنه منصوب على الصرف. والبصريون على أنه منصوب بتقدير أن. والجرمي من البصريين على أنه منصوب بالواو نفسها لأنها خرجت عن باب العطف. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٧٥ و٧٦ - ٢ / ٥٥٥-٥٥٩، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٦٨-١٦٦٩).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل؛ نحو ﴿لَا يَفْنَىٰ عَلَيْهِمْ قِيمُوتُهُمْ﴾ ﴿وَيَعْلَمُ الْقَاهِرِينَ﴾، ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن. (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٣) في دوب وس: مسبوقتين.

(٤) أما المثال الأول فالاستفهام يفيد الإنكار، والثاني يفيد الإثبات، والثالث يفيد الإثبات أيضا.

(٥) يشمل الطلب كلاً من الأمر والنهي والحض والعرض والتمني والترجي والاستفهام.

(٦) سقطت من دوب وس.

(٧) في س: أو المستأنفتان ومثال المستأنفة ﴿قَلَّمَ آتَنَهُمَا صَلِيحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَنَهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ - الأعراف ١٩٠ -.

[أنواع النفي المحض كشرط لإعمال واو المعية وفاء السببية]

وشمل قوله بنفي محض:

- النفي بالحرف؛ نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾^(١)، وما تأتينا فتحدثنا إلا^(٢) في الدار.
- وبالفعل؛ نحو: ليس زيد حاضراً فيكلمك.
- وبالاسم؛ نحو: أنت غير آت فتحدثنا.
- والنفي مع الواو كذلك؛ نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْقَائِدِينَ﴾^(٣)، وقس^(٤) الباقي.

[أنواع الطلب بالفعل كشرط لإعمال واو المعية وفاء السببية]

وشمل قوله أو طلب بالفعل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض^(٥)، والتمني، والتضيض^(٦)، فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء، وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية. وزاد الفراء الترجي، واختاره ابن مالك^(٧) لثبوت ذلك سماعاً؛ فتصير على هذا تسعة، وقد جمعها بعضهم^(٨) في بيت، وهو:

(١) سورة فاطر، من الآية ٣٦. وهي بتمامها ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفَ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَاذِبٍ﴾.

(٢) سقطت من س.

(٣) آل عمران، من الآية ١٤٢. وهي بتمامها ﴿أَرْحَمِينَمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الْقَائِدِينَ﴾.

(٤) في ب: وقس، وفي س: وفسر.

(٥) العرض: هو الطلب برفق ولين، وأداته هي ألا.

(٦) التضيض: هو الطلب بشدة وإلحاح، وأدواته هي هلاً، وآ، وغيرهما...

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٦. وقد خالف الجمهور في إضافة الترجي إلى الأجوبة الثمانية.

(٨) سقطت من ع.

مُرْوانةً وادْعُ وسلْ واعرضْ لحضّهم ثَمَّ وارْجُ^(١)، كذلك^(٢) النفسُ قد كُمّلا

مثالُ النصبِ بعد الفاءِ والواوِ:

أ/ في جوابِ الأمرِ قولُ الشاعرِ:

٤٠ - يَا نَائِقُ سِيرِي عَنْقاً فَسِيحاً إِلَى سَلِيانَ؛ فَتَسْتَرِيحاً^(٣)

وقوله:

٤١ - فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتِ أَنْ يُنَادِي دَاعِيانَ^(٤)

ب/ وفي جوابِ التَّهْمِي قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٥)، [ولا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن]^(٦)، وقولُ الشاعرِ:

(١) في ب: وارجو.

(٢) في د و ب وس: كذلك.

(٣) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣/ ٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٠، ولسان العرب - عنق، وجمع الهوامع ٢/ ١٠.

اللغة: العَنَقَ ضرب من السير، ناقٍ مرَّحِمٍ ناقة، فسِيحاً واسعاً، سَلِيان هو ابن عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه: (فتستريحاً) حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية وقد جاءت في جواب الأمر سيري.

(٤) البيت من الرافر للأعشى في الكتاب ٣/ ٤٥، والدرر اللوامع ٤/ ٨٥، وينسب للفرزدق في الأمالي ٢/ ٩٠ - وليس في ديوانيهما - وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٣١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وجمع الهوامع ٢/ ٣١١.

والشاهد فيه: (وأدعُو) حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب الأمر ادعي.

(٥) سورة طه، من الآية ٨١. وهي بتمامها ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾. والشاهد فيها: فَيَحِلَّ حيث نُصِبَ بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وقد جاءت في جواب نهى ولا تطغوا.

(٦) زيادة من د.

٤٢- لا تَنسَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ [عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ] (٣)

ج/ وفي جواب الدعاء نحو قولك: اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ، وقولك: اللَّهُمَّ ارزُقني بغيراً وأحجَّ عليه (٣).

د/ وفي جواب الاستفهام نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (٣)، وقوله:

٤٣- أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ (٣)

لكن يُشترطُ فيه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز هل أخوك زيدٌ فأكرمه؟ بالنصب.

هـ/ وفي جواب العرض قوله:

٤٤- يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فْتَبَصَّرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا (٣)

ونحو: أَلَا يَقُومُ (٣) وأقوم.

(١) زيادة من د.

(٢) صدر بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وجمع الهوامع ٣١٢/٢، ونُسب للأخطل في الكتاب ٤٢/٣، وشرح الفصل ٢٤/٧، وقيل لغيرهما في الأغاني ١٥٦/١٢. وعجزه: عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ.

والشاهد فيه: وتأتي حيث نُصب بأن مضمره وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب نهي لا تنه.

(٣) أي اللهم اجمع بين رزقي بغيراً وأحجَّ عليه.

(٤) سورة الأعراف من الآية ٥٣. والآية بتامها ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِي نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ

جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَيْرَوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ

مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾. والشاهد فيها: فيشفعوا حيث نُصب بأن مضمره وجوباً بعد فاء السببية وقد جاءت

في جواب استفهام هل.....

(٥) البيت من الكامل للشريف الرضي في ديوانه ٤٩٧/١، والدرر اللوامع ٨٧/٤، وللشريف المرتضى في مغني

الليبيب ٦٦٨/٢ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٦٦/٣، وجمع الهوامع ٣١٢/٢.

والشاهد فيه: (وأبيت) حيث نُصب بأن مضمره وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب الاستفهام أتيت....

(٦) في الأصل بن، والمثبت من ق وع.

(٧) البيت من البسيط مجهول القائل في شرح ابن عقيل ٢٩٨/٢، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣، والدرر اللوامع ٨٢/٤.

والشاهد فيه: فتبصَّرَ حيث نُصب بأن مضمره وجوباً بعد فاء السببية، وقد جاءت في جواب العرض ألا تدنو.

(٨) في س: تقوم.

و/ وفي جواب التمني نحو [قوله تعالى]: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(١)، ونحو: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكُذَّبَ بِمَا كُنَّا رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) في قراءة النصب.

ز/ وفي جواب التحضيض نحو: هَلَّا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ أَوْ يَغْفَرَ لَكَ^(٣).

ح/ وفي جواب الترجي عند القائل به^(٤) نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾^(٥) آسَبَ / ٢٧ أ / أَلَسَمَوْتَ فَأَطْلِعْ^(٦) بالنصب في^(٧) قراءة حفص^(٨) عن عاصم^(٩)، ونحو: لعلِّي أراجع الشيخ ويفهمني.

(١) زيادة من د.

(٢) سورة النساء، من الآية ٧٣. والتقدير: ياليت لي كونا معهم فأفوز. والآية بتمامها ﴿وَلَيْتَنِي أَصَابَكُمُ فَضْلٌ مِّنْ اللَّهِ يَقُولُونَ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ٢٧. والآية بتمامها ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ عَلَى الْآرِئِقَاءِ يَلَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكُذَّبَ بِمَا كُنَّا رَبَّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. قرأ حفص وحزة ويعقوب ووافقه الأعمش بنصب نكذب ونكون على إضمار أن بعد واو المعية في جواب التمني، وأن مدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل، أي: ياليتنا لنا رد، وانتفاء من التكذيب وكون من المؤمنين. وقرأ الباقون بالرفع، وقرأ ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ١٠٥-١٠٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ص ٢٦١-٢٦٢).

(٤) سقطت من ع.

(٥) قال به الكوفيون، ومنعه البصريون، واستشهد الكوفيون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ لَكُمْ وَلَهُ يَرْكَبُ﴾^(٦) أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعُ الْذِكْرُ^(٧) سورة عبس: ٣-٤ (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٨٨).

(٦) سورة غافر، من الآيتين ٣٦ و٣٧. قرأ حفص بنصب ﴿فَأَطْلِعْ﴾ وقرأ الباقون بالرفع ﴿فَأَطْلِعْ﴾ (انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ٤٤٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨٦). والآيتين بتمامها ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُنْ أَبْنِي لِي صَرِيمًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾^(٨) آسَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى اللَّهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ رُبُّهُ لِيَغْرِصُونَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنْ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾.

(٧) في س: على.

(٨) هو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ الإمام، صاحب عاصم وابن زوجه عاصم، قال خلف بن هشام: مولد حفص سنة تسعين ومات سنة ثمانين ومئة.. أما في القراءة فتفة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث، وقد عاش تسعين سنة، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي - رضي الله عنه - (انظر: معرفة القراء الكبار ص ٢٣، وشذرات الذهب ١/ ٨١).

(٩) هو عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي الأسدي بالولاء، الترقى سنة ١٢٧ هـ: أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة ووفاته فيها، رواه هما حفص، وأبو بكر (انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨، والوفيات ١/ ٢٢٣، والأعلام ٣/ ٢٤٨).

ولم يُسمَعْ النصبُ بعدَ الواوِ في المواضعِ المذكورةِ إلَّا في خمسةٍ: النَّفيِّ والأمرِ والنَّهيِّ والتمنِّي والاستفهامِ. وقاسَهُ التَّحْوِيَّوْنَ في الباقي، صَرَّحَ بِذلك في شرحِ الشذورِ^(١).

تنبيهٌ: [هل يجوزُ حذفُ معمولِ الحرفِ الناصِبِ دونَه؟]^(٢)

نواصبُ المضارعِ لا يجوزُ أنْ يُحذفَ معمولُها وتَبَقِيَ هي؛ ولو لدليل، فلو قيل: أتريدُ أنْ تخرجَ؟ لم يُجَزَّ أنْ تُجيبَ بِقولِكَ: أريدُ أنْ، وتُحذفَ أخرجَ.

وأجازَهُ بعضهم^(٣) محتجًّا بِمَا وَقَعَ في صحيحِ البخاريِّ^(٤): «فِيذهبُ كَيْما، فيعودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا واحداً»؛ يريدُ: كَيْما يَسْجُدُ، قال^(٥): وهذا كقولهم: جثُّ ولِمْا. قالَ أبو حِيانَ: وليسَ مِثْلَه؛ لأنَّ حذفَ الفعلِ بعدَ لَمّا لدليلٍ جائزٌ منقولٌ في فصيحِ الكلامِ، ولم يُنْقَلْ مِن نحوِ هذا شيءٌ في كلامِ العربِ^(٦).

(١) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٠٨.

(٢) هذه الفقرة كاملة منقولة عن معجم المصاحف ٢/ ٢٩٧.

(٣) أي: بعض المغاربة كما في معجم المصاحف ٢/ ٢٩٧.

(٤) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يُكْشِفُ رُبَّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَقِي كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا. (انظر: صحيح البخاري، وتفسير القرآن ٤٥٣٨).

أما هذه الرواية فيقول فيها ابن حجر في فتح الباري: ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع كياء مجردة وليس بعدها لفظ يسجد، فقال بعد أن حكى عن الكوفيين أن كياء ناصبة دائما قال: ويردّه قولهم كيمه كما يقولون له، وأجابوا بأن التقدير كياء تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت. نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿وَرُبُّهُ يُؤَيِّدُ تَائِبَةً﴾ فيذهب كياء، فيعود ظهره طبقا واحدا أي: كياء يسجد، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه. وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ كياء يسجد بحذف ما، وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري أوردته في التفسير وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط. (انظر: فتح الباري ١٣/ ٤٢٨).

(٥) أي: بعض أصحاب أبي حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٥-١٦٥٦، والمساعد على تهليل الفوائد ٤/ ١٦٥٥).

(٦) انظر رأي أبي حيان في معجم المصاحف ٢/ ٢٩٧، ولم أجده في كتب أبي حيان.

[١ / الوقوعُ في جوابِ الطلبِ]

فإن سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب - ولو بلفظ الخير^(٣) - وقُصِدَ به الجزء للطلب السابق عليه، بأن قُدِّرَ مُسَبِّباً عنه؛ جُزِمَ ذلك المضارع وجوباً بأداة شرط مقدّرة هي وفعل الشرط، نحو: ﴿قُلْ تَكَلَّمُوا أَنْتَ﴾^(٤).

فَأَتْلُ تَقْدَمُهُ طَلَبٌ - وَهُوَ تَعَالَوْا - وَقُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ فَجُزِمَ، وَعِلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ
الْوَاوِ، وَالْمَعْنَى: تَعَالَوْا؛ فَإِنْ تَأْتُونِي أَتْلُ عَلَيْكُمْ، فَالتَّلَاوَةُ عَلَيْهِمْ مُسَبِّبَةٌ عَنْ مَحْجِيهِمْ. وَمِثْلُهُ:
أَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ؟ وَحَسْبُكَ حَدِيثٌ يَنْتَمِ النَّاسُ، وَقَوْلُهُ:

٤٥- مَكَانَكَ نُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرْجِي^(١٦)

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَسَالَوْا أَتَلُ﴾ وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول إن لا عمله، نحو: لا تَدُنْ من الأسد تسلم، بخلاف: يَا كَلْبُ (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٢) كاسم الفعل والجملة الاسمية الموضوعة للطلب والخبرية إذا أريد منها الطلب. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢٦).

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥١. وهي بينهما ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزَلْ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالَّذِينَ احْتَسَبْنَا وَلَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَدْعُونَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَن تَقُولُوا لَا نَقْبَلُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَدْعُونَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَن تَقُولُوا لَا نَقْبَلُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا تَقْبَلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصَلَّىٰ بِهِ لَمَّا قَبْلُ قَوْلُكَ﴾.

(٤) الشاهد في هاتين الجملتين (أزرك، ينم) حيث جُزما لوقوع الأول في جواب الاستفهام أين ولوقوع الثاني في جواب طلب باسم الفعل حسبك لأن معناه اكتفٍ، والتقدير في الأول: (عُرِفني بيتك، فإن أعرَفه أزرك) وفي الثاني: إن تكفَّ عن الحديث ينم الناس.

(٥) في ع: فستريحي.

(٦) عجز بيت من الوافر لعمر بن الإطنابة الخرجي في إنباه الرواة ٢٨١/٣، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢، وبيان نسبة في شرح المفصل ٧٤/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٩/٤، وصدر البيت: وقُتِلَ كَلِمَ جَشُنَاتٍ وَجَاشَتِ.

اللغة: (جشأت) ثارت ونهضت من فزع ونحوه، (جاشت) غلت، (مكانك) اثبتى، (تُحمدي) يحمداك الناس، (تستريحى) من الخوف والحزن.

موطن الشاهد: (مكانك تُحمدي) حيث جُزم المضارع تُحمدي لوقوعه في جواب الأمر باسم الفعل مكانك والتقدير: الزمى مكانك تحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من هموم الدنيا. (انظر: حاشية الحمصي ١/١٢٧).

وكذلك يُجْزَمُ الْمُضَارِعُ بَعْدَ التَرْجِي إِذَا سَقَطَ الْفَاءُ عِنْدَ مَنْ أَجَارَ نَصْبَهُ. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ^(١): وَقَدْ سُمِعَ الْجَزْمُ بَعْدَ التَرْجِي. وَاسْتَشْهَدَ^(٢) لَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ^(٣) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٦- لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُبَسَّرٌ يَمِلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ عِطْفِيكَ لِلْيُسْرِ^(٤)

قَالَ الْمَرَادِيُّ^(٥): وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ.

فَإِنْ سَقَطَ الْفَاءُ بَعْدَ غَيْرِ الطَّلَبِ - وَهُوَ الْخَبَرُ الْمُثَبَّتُ وَالْمَنْفِيُّ^(٦) - أَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ؛ وَلَمْ يُقْصَدْ بِهَا بَعْدَهَا الْجِزَاءُ، وَجَبَ الرِّفْعُ^(٧).

[الْخِلَافُ فِي جِازِمِ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ]

وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُضَارِعَ / ٢٧ ب / بَعْدَ سُقُوطِ الْفَاءِ مَجْزُومٌ بِالْأَدَاةِ الْمَقْدَّرَةِ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ^(٨)، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ^(٩).

(١) إرْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤ / ١٦٨٣.

(٢) فِي د: فَاسْتَشْهَدَ.

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣ / ٣٦١.

(٤) فِي ق: عِطْفُكَ بَدَلًا مِنْ عِطْفِيكَ، وَفِي س: يُمِلُّ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْعِصَاوَةِ لِلرَّحِمِ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ بِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣ / ٣٦١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢ / ٣١٥، وَالْدَّرَرُ الْهَوَامِعِ ٤ / ٨٨.

اللُّغَةُ: (الْعِطْفُ) مِنَ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ، وَهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ مَنْ لَدُنْ رَأْسِهِ إِلَى وَرْكَهِ.

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (يَمِلُّ) حَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ مَجْزُومًا لِسُقُوطِ الْفَاءِ بَعْدَ لَعَلَّ الَّتِي تَقْدِرُ التَّجْزِئَةَ وَهَذَا سَائِغٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ شَآءَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

(٦) انْظُرْ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَائِلِ ٣ / ١٢٦٠.

(٧) كَمَا فِي قَوْلِنَا: (أَنْتَ تَزُورُنَا تَحْدُثُنَا، أَوْ مَا تَزُورُنَا تَحْدُثُنَا) حَيْثُ سَقَطَتِ الْفَاءُ مِنَ الْمُضَارِعِ وَرُفِعَ الْفِعْلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَبِّقْ بِطَلَبٍ بَلْ بِخَبَرٍ.

(٨) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ﴾ يَرْثُنِي ﴿ - سُورَةُ مَرْيَمَ: ٥ - فَالْمُضَارِعُ مَرْفُوعٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِالطَّلَبِ الْجِزَاءَ.

(٩) انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢ / ١٢٩، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤ / ١٦٨٤، وَالْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣ / ٩٦.

(١٠) انْظُرْ: مَغْنِي اللَّيْلِ ص ٨٥٧، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢ / ٣١٧.

وقيل [إنه]^(١) مجزوم بنفس الطلب؛ لتضمينه معنى حرف الشرط، كما أن أسماء الشرط إنما جُزِمت لذلك، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وجرى عليه في الشرح^(٢).
 وقيل: إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط، كما أن النصب بضرباً^(٣) في قولك: ضرباً زيداً؛ لنيابته عن اضرب لا لتضمينه معناه، وهو مذهب الفارسي^(٤) والسيرافي^(٥).

[شرط إضافي في الأمر والنهي حتى يُجْزَمَ الفعل بعدهما]

وشرط الجزم بعد الأمر صحة حلول إن تفعل محله - كما في التسهيل والجامع^(٦) -، نحو: أحسن إلي أحسن إليك، بخلاف لا أحسن إليك.
 وبعد النهي عند غير الكسائي^(٧) صحة حلول إن الشرطية مع لا النافية محله^(٨)؛ أي: النهي مع صحة المعنى. وظاهر^(٩) عبارة الألفية^(١٠) أن لا هذه ناهية بالهاء لا^(١١) بالفاء،

(١) زيادة من ب.

(٢) شرح قطر الندى ص ٨٠. وانظر: الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، وجمع الهوامع ٢/ ٣١٦.

(٣) سقطت بضرباً من ب.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٩٧، وجمع الهوامع ٢/ ٣١٧.

(٥) السيرافي: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي المتوفى ببغداد سنة ٣٦٨هـ، إمام في اللغة والنحو والفقه والشعر والقراءات والحديث، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، والوقف والابتداء. (انظر: سير أعلام النبلاء ١/ ٢٠٧-٢٠٨، ومعجم الأدباء ٨/ ١٤٥، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٣٣-١٣٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧-٥٠٨).

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، والجامع الصغير في النحو ص ١٧٩، وجمع الهوامع ٢/ ٣١٦.

(٧) الكسائي: هو علي بن حزمة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، المتوفى سنة ١٨٢هـ، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين، من مصنفاته: معاني القرآن، والقراءات، وال نوادر... وغيرها (انظر: إنباء الرواة ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢-١٦٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤.

(٩) في ع: وظاهرة.

(١٠) قال الناظم في الألفية: وشرط جزم بعده أن تضع إن قبل لا دون تخالف يقع (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٢).

(١١) بعدها في ع وس: نافية.

وشرحها على ذلك الشاطبي^(١) والمكودي^(٢)، وذلك نحو: لا تدن من الأسد تسلم^(٣)؛ إذ يصح أن يقال: إن لا تدن من الأسد تسلم؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو، بخلاف نحو: لا تدن من الأسد يأكلك؛ إذ لا يصح أن يقال: إن لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو؛ ولهذا الشرط أجمعت^(٤) السبعة على الرفع في: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٥).

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ»^(٦) مسجدنا يؤذنا^(٧)، فالجزم على الإبدال من يقرب بدل اشتغال، لا على الجواب؛ لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عديمه.

(١) شرح الشاطبي على الألفية المسمى المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، وهي خطوط مفقودة عشر على جزء سير منها، فقام عبدالله الحسيني هلال بتحقيقه وهو مبحث الحال فقط. وهو مطبوع في مطبعة الحسين في القاهرة عام ١٩٩٠م. والشاطبي هو: محمد بن علي بن يوسف، رضي الدين أبو عبد الله الشاطبي البلنسي اللغوي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، إمام في اللغة والقراءات والفقه، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، وحاشية على الصحاح. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٩٤-١٩٥، وخزانة الأدب ١٥/ ١٣، ومعجم المؤلفين ١١/ ٧٢).

(٢) يقول المكودي في شرح بيت (وشرط جزم....): يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيه وضع إن الشرطية قبل لا النافية انظر: شرح المكودي على الألفية ص ٢٨٤. قلت: وهذا يظهر أن ما قاله الفاكهي غير صحيح، إلا إذا كان نقله عن نسخة أخرى للمكودي.

(٣) في د: فتسلم.

(٤) في ع ود: اجتمعت.

(٥) سورة المدثر، الآية ٦.

(٦) في باقي النسخ: يقرب.

(٧) الحديث برواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلَا يُؤْذِنَنَا بِرِيحِ الثَّوَمِ» (انظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: نهى من أكل ثوما، رقم ٨٧٣، ومسند أحمد ٢/ ٢٦٦، برقم ٧٥٩٩، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ٤٧، وصحيح ابن خزيمة ٣/ ٨٥، ومجمع الزوائد ٢/ ١٧. أما الرواية المثبتة في المتن فلم أجدها في كتب الحديث المختلفة.

وأما الكسائي فلم يشترط ذلك، وجوّز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك،
بتقدير إن تدن بغير نفي محتجاً بالسماع والقياس^(١). وعبارة التسهيل توهم إجراء خلاف^(٢)
الكسائي في مسألة الأمر^(٣).

[٢ / لم^(٤)]

ويجزم المضارع أيضاً بلم؛ وهي^(٥) حرف جزمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو:
﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾^(٦)، وقد تُهمل حملاً على ما أو لا، فيرفع المضارع بعدها^(٧)، لكن
هل هو ضرورة أو لغة؟ فيه خلاف، / ٢٨ أ / والنصب بها لغة^(٨) حكاهما اللحياني^(٩)،
وقرئ ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾^(١٠) بالنصب، لكن لك أن تقول بالجزم على هذه القراءة أصله
نشرحن بنون التوكيد^(١١).

(١) أما القياس فهو أن المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك، فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَأُ عَلَى
أَنَّهُ كَذِبًا فَيَسْحَکُم بِعَذَابٍ﴾. وأما السماع فكما في الحديث النبوي الشريف من أكل من هذه الشجرة....،
وقول الصحابة أيضاً: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢٨).

(٢) بعدها في ق: مسألة.

(٣) قال ابن مالك: «فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لا تفعل مقام الأمر والنهي لم يجزم جوابها خلافاً للكسائي»
(انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجزم أيضاً بلم؛ نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾، ولما؛ نحو: ﴿لَتَأْتِيَ﴾
(انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٥) في ع: وهو.

(٦) سورة الإخلاص، الآية ٣.

(٧) من ذلك ما أنشده الأخفش وثعلب: لولا فوارس من نعيم وأشرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
(انظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨، وشرح المفصل ٧/ ٨٨، وجمع الهوامع ٢/ ٤٤٧).

(٨) انظر: جمع الهوامع ٢/ ٤٤٧، وتفسير البحر المحيط ٨/ ٤٨٣.

(٩) اللحياني: هو علي بن المبارك وقيل ابن حازم، أبو الحسن اللحياني كان حياً قبل سنة ١٨٩ هـ، تتلمذ على
الكسائي والأصمعي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، من مصنفاته: النوادر المشهورة. (انظر: معجم
الأدباء ١٤/ ١٠٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٥، وهدية العارفين ١/ ٦٦٨، والفهرست ١/ ٤٨).

(١٠) سورة الانشراح من الآية ١. وهذه قراءة أبي جعفر وخرجت على أنها لغة إهمال لم، وقيل أصل الفعل
نشرحن ثم أبدلت النون ألفاً ثم حذفت الألف تخفيفاً. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٤٨٣).

(١١) زيادة من دوس.

ولَمَّا أختُها، وهي مركبةٌ من لَمْ وما. ويُقال فيها: حرفُ جزمٍ لنفي المضارعِ وقلبه ماضياً، مُتَّصِلاً نفيه، متوقفاً ثبوته، نحو: ﴿لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾^(١).

[الاتفاق والاختلاف بين لَمْ ولَمَّا]

ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، والقلب للماضي^(٢)،

وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما^(٣).

وتنفرد لَمْ: ١ / بمصاحبة أداة الشرط؛ نحو: إن لَمْ، ولو لَمْ.

٢ / وجواز^(٤) انقطاع نفي منفيها؛ نحو: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٥)، ومن ثَمَّ جاز: لَمْ يَكُنْ ثَمَّ كَانَ، وامتنع: لَمَّا يَكُنْ ثَمَّ كَانَ. قال الدماميني^(٦): لَمَّا فيه من التناقض؛ لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي^(٧) المستمر نفيه وُجِدَ في الزمن^(٨) الماضي. نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يُستقبل صحيح، ولا يُنافي استمرار النفي في الحال^(٩).

(١) سورة عبس، من الآية ٢٣. وقد ورد في الأصل يقضي وهو تحريف. والآية بتمامها ﴿لَمَّا يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾.

(٢) في ع ود وب: للمضي.

(٣) في الأصل عليها، والمثبت من ق وب.

(٤) في الأصل ويجوز، والمثبت من ق وب ود.

(٥) سورة الدهر، الآية ١.

(٦) الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني المتوفى بالهند سنة ٨٢٧هـ، أديب نحوي عروضي فقيه، تتلمذ على ابن خلدون، من تصانيفه: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، وشرح لامية العرب. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٦٦-٦٧، وحسن المحاضرة ١/ ١١٣، وهدية العارفين ٢/ ١٨٥، وشذرات الذهب ٧/ ١٨١).

(٧) في ع: النفي.

(٨) سقطت الزمن من ق وب ود.

(٩) انظر: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، للدماميني - مخطوطاً - اللوحة ١٧١، الصفحة الثانية.

وتنفرد لهما: ١ / بجواز حذف مجزومها اختياراً؛ تقول: قاربْتُ البلدَ ولِها، أي [ولِها]^(١) ادخلها، وأما قوله:

٤٧ - احْفَظْ وديعتك التي^(٢) استودعتها يومَ الأعازبِ إنَّ وصَلتَ وإنَّ لمْ^(٣)

فضرورة.

٢ / وتوقع منفيها؛ نحو: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٤)، ومن ثمَّ امتنع أن يُقال: لَمَّا يجتمع الضدان؛ لاستحالة اجتماعهما، وتوقع المستحيل محال.

[٤] ٥ / اللامُ ولا الطليبتان^(٥)

ويُجزمُ المضارعُ أيضاً باللام ولا الطليبتين - أي: الدالتين على الطلب - فدخل في ذلك:

- لام الأمر؛ نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾^(٦).
- ولائم الدعاء؛ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكَ﴾^(٧).

(١) زيادة من ع.

(٢) في د: الذي.

(٣) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١، وخزانة الأدب ٨/٩ - ١٠، والدرر اللوامع ٦٦/٥،

وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٢/٤، وجمع الهوامع ٤٤٧/٢.

اللغة: (الأعازب) التباعد، وروي: الأغارب. ويوم الأعازب يوم من أيام العرب المجهولة الذكر.

والشاهد فيه: (وإن لم) حيث حذف مجزوم (لم)، وتقديره: تصل، وهذا الحذف من الضرورة.

(٤) سورة الحجرات، من الآية ١٤. وهي بتمامها ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَآءًا قَلِيلًا نَّزِيلُهُمْ وَلَكِن قَوْلُوا لَنَا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَنفَكِرْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وباللام ولا الطليبتين: نحو ﴿لِيُنْفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضِ﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٦) سورة الطلاق، من الآية ٧، وهي بتمامها ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا تَشَاءُ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٧٧. وهي بتمامها ﴿وَنَادَا بِنَتْنِكَ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكَ قَالَ إِنَّا كَرُمُكَتُونَ﴾.

▪ ولا الناهية؛ نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(١).

▪ ولا الدعائية؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(٢).

وجزْمُ فعلِ الغائبِ والمُخاطَبِ بلا كثير؛ قال الرضي^(٣): على السواء، ولا تختصُّ بالغائبِ كاللام، وفي الارتشافِ ما يُجَالَفُهُ^(٤).

وأما جزْمُها فعلُ المُتَكَلِّمِ فقليلٌ جداً^(٥)؛ سواءً بُنِيَ للفاعلِ أم للمفعولِ. وما في الأوضح^(٦) من التفصيلِ فهو طريقةٌ لبعضهم.

(١) سورة لقمان، من الآية ١٣. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِبْنِهِ، وَهُوَ يَعِظُهُ، يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٨٦. وهي بتمامها ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَنَعْمًا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

(٣) انظر: شرح الكافية ٨٨/٤. والعبارة بتمامها كما في شرح الكافية: ولأن النهي تحيى للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام.

(٤) في ب: يختص.

(٥) قال أبو حيان: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف للمتكلم نحو قوله: لا أعرفن... وللغائب، نحو: لا يخرج زيد (انظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤، وجمع الهوامع ٤٤٥/٢).

(٦) كقوله عليه السلام: لا أَلْفَيْنَ أحَدكم متكئاً على أريكته.. (انظر: جمع الهوامع ٤٤٥/٢، وسنن أبي داود برقم ٤٦٠٥).

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩٨/٤، حيث قال ابن هشام: وجزْمُها فعْلُ المتكلمِ مبنيٌّ للفاعل نادر؛ كقوله:

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها،

وقال:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

ويكثرُ لا تُخْرِجْ ولا تُخْرِجْ لأنَّ المنهَى غير المتكلم. (والربرب: القطيع من البقر، والمدامع: أماكن الدمع وهي العيون).

وأما اللامُ الطليبةُ؛ فجزمُها فعلُ المُتكلِّمِ مبنياً^(١) للفاعلِ قليل^(٢)، وأقلُّ منه جزمُها فعلُ المُخاطَبِ مبنياً / ٢٨ ب / أيضاً للفاعل^(٣).

وهذه الأحرُفُ الأربعةُ المتقدِّمةُ مع الطلبِ - إن قلنا إنَّه الجازمُ بنفسِه^(٤) - تجزِمُ^(٥) فعلاً واحداً كما مثلنا.

[الأدواتُ الجازمةُ لفعليْنِ]^(٦)

وبقيةُ الأدواتِ الآتيةِ تجزِمُ فعليْنِ متَّفقيْنِ أو مُختلفيْنِ:

أ. فإن^(٧) كانا مُتَّفقيْنِ ك:

■ أمضاريْنِ؛ فالجزمُ للفظِهما، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَ﴾^(٨).

(١) بعدها في د: أيضاً.

(٢) كقوله عليه السلام: ﴿قَالَ أَصْلُ لَكُمْ﴾ (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٠).

(٣) منه قوله تعالى: ﴿فَإِذْ ذَٰلِكَ فَانفَرْنَا﴾ في قراءة أُبي وأنس - سورة يونس ٥٨ - (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٠٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣١٦).

(٤) اختلف النحاة في جازم الفعل المضارع الواقع بعد طلب على أربعة مذاهب:

الأول: إن الأمر والنهي ضُمَّن معنى الجزم، فجزم، ونُسب هذا إلى الخليل وسيبويه وابن مالك.

الثاني: إن فعل الطلب قد ناب مناب الشرط، أي حُذفت جملة الشرط، وأُنبيت هذه في العمل منابها، وقال به الفارسي وصحَّحه ابن عصفور.

الثالث: إن المضارع مجزوم بلام مقدَّرة.

الرابع: إنَّه مجزوم بشرط مقدَّر قبلها دلَّ عليه ما قبله، وعليه أكثر المتأخرين واختاره أبو حيان. (انظر: الكتاب ٩٨/٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٥-١٩٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤١).

(٥) في الأصل يجزم، والمثبت من ق ود.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجزِمُ فعليْنِ: إن، وإذما، وأين، وأثى، وآيان، ومتى، ومهما، ومن، وما، وحيثا، نحو: ﴿إِنْ يَكُنْآ بَذْهَبَكُمْ﴾ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سَوْءًا يَجْزِمْ بِهِ﴾ ﴿مَا نَسْخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ ويُسمَّى الأول شرطاً والثاني جواباً وجزاء. (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٧) في ع: فإذا.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿إِنْ تَسْتَفِيحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَسَحُ وَإِنْ تَنْهَوْا فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَ وَلَنْ نَقْبِ عَنْكُمْ فَتَحْكُمَ بَيْنَنَا وَلَوْ كَفَرْتُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

▪ أو ماضيين؛ فالجزم لِحَلِّهِمَا، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾^(١).

ب. وإن كانا مُتَخَلِّفَيْنِ ماضياً ومُضَارِعاً، وعكسُهُ؛ فلكلٍ مِنْهُمَا حُكْمُهُ؛ نحو: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَلَهُ، فِي حَرْثِهِ﴾^(٢)، ونحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيَّانَا احتساباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ» [من ذَنْبِهِ]^(٣).

[دلالات أدوات الشرط]

١-٢/ وهي إن وإذما؛ وهما موضوعان للدلالة على مُجَرَّدِ تعليلي الجواب على الشرط.

٣/ وأي بالتشديد؛ وهو موضوع يحسب ما يُضَافُ إليه:

فهو في نحو: أَيُّهُمْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ لِمَنْ يَعْقِلُ، وفي نحو: أَيُّ الدوابِّ تركب أركب لِمَا لَا يَعْقِلُ، وفي^(٤) نحو: أَيُّ يَوْمٍ تَصُومُ أَصَمَّ لِلزَّمانِ، وفي نحو: أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ لِلْمَكَانِ.

٤-٥/ وأين وأنى؛ وهما موضوعان للدلالة على المكان، ثُمَّ ضُمْنَا معنى الشرط.

٦-٧/ وأيان ومتى؛ وهما موضوعان للدلالة على الزمان، ثُمَّ ضُمْنَا معنى الشرط.

(١) سورة الإسراء، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿عَنْ رِزْقِكُمْ أَنْ يَزَعَمُكَ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا وَحَمَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾.

(٢) سورة الشورى، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَلَهُ، فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾.

(٣) سقطت ما تقدم من ق ود.

(٤) زيادة من ع.

(٥) الحديث من رواية أبي هريرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيَّانَا وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ (انظر: صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر، رقم ٣٤، والمسنَد المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم ٣٥٥/٢)، وللحديث رواية أخرى: من قام رمضان إِيَّانَا وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، ومن قام ليلة القدر إِيَّانَا وَاحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. (انظر: صحيح البخاري/ كتاب الصيام - رقم ١٨٠٢ - ٦٧٢/٢، وصحيح ابن حبان ٢٨٤/٦، وسنن النسائي ١٥٥/٤، ومسنَد أحمد ٣٤٧/٢ و٤٠٨).

(٦) سقطت وفي من ع.

٨-٩ / ومهما وما؛ وهما موضوعان للدلالة على ما لا^(١) يَعْقِلُ، ثُمَّ ضُمْنَا معنى

الشرط.

١٠ / *ومن؛ وهو موضوع لِمَنْ يَعْقِلُ، ثُمَّ ضُمَّنَ معنى الشرط^(٢).

١١ / وحيثما، وهو كإين وأنى.

[شواهد على أدوات الشرط الجازمة]

مثال الجزم بأن نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾^(٣).

وبإذما^(٤) نحو:

٤٨ - وَأَنْتَ إِذْ نَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ أَتِيَا^(٥)

وبأي نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٦).

وبأين نحو: ﴿أَيُّنَمَا كُنْتُمْ تُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٧).

(١) سقطت لا من ع.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من ب.

(٣) سورة النساء من الآية ١٣٣، وسورة إبراهيم من الآية ١٩، وسورة فاطر من الآية ١٦. وتام آية النساء ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ يَخَارِبٌ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا﴾.

(٤) في ق: وإذما.

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣.

والشاهد فيه: (إذما تأت.... تُلْفِ) حيث جاءت إذما جازمة للفعلين المضارعين.

(٦) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتامها ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٧) سورة النساء، من الآية ٧٨. وهي بتامها ﴿أَيُّنَمَا كُنْتُمْ تُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُبْصِرْهُمْ حَسَةً يَقُولُوا هَٰؤُلَاءِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُبْصِرْهُمْ سَخِرَةً يَقُولُوا هَٰؤُلَاءِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَقِيرًا﴾.

وَيَأْتِي نَحْوُ قَوْلِهِ:

٤٩ - خَلِيلِي أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُجَاوِلُ^(١)

وَيَأْتِيَانِ نَحْوُ:

٥٠ - أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا.....^(٢)

وَيَمْتَنِي نَحْوُ:

٥١ - مَتَى تَأْتِيَهُ تَعْشُو إِلَى صَوءِ نَارِهِ تَحْجُذُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٣)

وَبِمَهْمَا نَحْوُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَانِي بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لَتَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ يَمْؤُمِينِ﴾^(٤).

وَبِمَنْ نَحْوُ: ﴿مَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(٥).

وَبِمَا نَحْوُ: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(٦).

(١) البيت من الطويل لليدبين ربعة في ديوانه ص ٢٢٠، والكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وشرح التهليل ٣٨٩/٣.

والشاهد فيه: (أَتَى تَأْتِيَانِي.... تَأْتِيَا) حيث جاءت أَتَى جازمة للفعلين المضارعين.

(٢) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التهليل ٣٩٠/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وشرح

الأشْمُونِي ٥٧٩/٣، وشرح ابن عقيل ٣١٢/٢. والبيت بتمامه: أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وإذا لم تُدرك الأَمَنَ
ومًا لم تزل حذرا.

والشاهد فيه: (أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ... تَأْمَنُ) حيث جاءت أَيَّانَ جازمة للفعلين المضارعين.

(٣) البيت من الطويل للحطيط في ديوانه برواية ابن السكيت ص ٨١، والكتاب ٨٦/٣، وشرح ابن عقيل ٢/

٣١١، وخزانة الأدب ٧٤/٣.

اللغة: (تعشو) تحبسه على غير هداية، (موقد) أراد الأمر بالإيقاد دلالة على الكرم.

والشاهد فيه: (مَتَى تَأْتِيَهُ.... تَحْجُذُ) حيث جاءت مَتَى جازمة للفعلين المضارعين.

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِيَانِي بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لَتَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا تَحْنُ لَكَ يَمْؤُمِينِ﴾^(٤).

(٥) سورة النساء، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ
بِهِ وَلَا يُجْزَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَيْسَ وَلَا نَصِيرًا﴾^(٥).

(٦) سورة البقرة، من الآية ١٠٦. وهي بتمامها ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ
اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٦).

وَبِحَيْثُهَا^(١) نَحْوُ:

٥٢- حَيْثُهَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَرْمَانِ^(٢)

فَعُلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ / ٢٩ أ / بِالنَّظَرِ لِمَوْضُوعِهَا سِتَّةُ أَقْسَامٍ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ.

[أقسام أدوات الشرط وفقاً للاسمية والحرفية]

وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتيها أربعة أقسام:

الأول: ما هو حرف باتفاق^(٣)؛ وهو إن.

الثاني: ما هو اسم باتفاق؛ وهو الباقي ماعدا إذما ومهما.

الثالث: ما فيه خلاف [أيضاً^(٤)]؛ والأصح أنه حرف^(٥) وهو إذما.

الرابع: ما فيه خلاف؛ والأصح أنه اسم^(٦) وهو مهما.

[إعراب أسماء الشرط]

ثُمَّ ما هو اسم باتفاق^(٧) إن وقع على:

■ زمان أو مكان فظرف.

(١) في ع: أو.

(٢) البيت من الخفيف بلانسة في شرح شذور الذهب ص ٣٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/٣١٣، وشرح الأشموني ٤/١١.

والشاهد فيه: حيثما تستقيم يُقَدَّرُ... حيث جزم بحيثما فعلين.

(٣) في ع: بالاتفاق.

(٤) زيادة من ع وب وس.

(٥) هذا عند الجمهور وهي عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وخالفهم المبرد وابن السراج والفارسي فقالوا بأن

(إذما) ظرف. (انظر: الكتاب ٣/٥٦-٥٧، والمقتضب ٢/٤٩، وشرح التسهيل ٣/٣٨٧، ومغني اللبيب

ص ١٢٠، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٢).

(٦) هذا عند الجمهور وخالفهم السهيلي فهي عنده حرف بمنزلة (إن)، وتبعه ابن يسعون (انظر: مغني اللبيب

ص ٤٣٥، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٣، والجنى الداني ٦١١-٦١٢).

(٧) سقطت من ق وع ود وس.

- أو حدثٍ فمفعولٌ مُطلقٌ.
- وإلّا؛ فإن وقع بعده فعلٌ لازمٌ فمبتدأٌ خبرُهُ جملةُ الشرطِ^(١) على ما صَحَّحَهُ في المُغْنِي^(٢).
- أو متعدّدٌ واقعٌ عليه فمفعولٌ بِهِ.
- أو على ضميره أو مُتعلِّقُهُ فاشتغالٌ^(٣). وكذا القولُ في أسماءِ الاستفهامِ^(٤).

[تسميةُ فعليّ أداةِ الشرطِ]

ويُسمَّى الفعلُ الأوَّلُ مِنَ الفعلينِ المجزومينِ بأحدِ هذه الأدواتِ شرطاً؛ لِتعليلِ^(٥) الحكمِ عليه. ويُسمَّى الثاني منهما جواباً؛ لأنَّهُ مُترتَّبٌ^(٦) على الشرطِ كما يترتَّبُ الجوابُ على السؤالِ، وجزاءٌ أيضاً؛ لأنَّ مضمونَهُ جزاءٌ لمضمونِ الشرطِ. وتسميتهُ جواباً مجازٌ، وكذا^(٧) جزاءٌ؛ لأنَّ الجزاءَ هو الفعلُ المترتَّبُ^(٨) على فعلٍ آخرٍ ثواباً عليه أو عقاباً، وهذا مفقودٌ هنا.

- (١) بعدها في د: نحو: من يقيم أقم معه، ونحو: أيّ مكانٍ تجلسُ أجلسُ، ولعلّه إدراجٌ من الناسخ أو الشارح.
- (٢) انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٧-٦٠٨، وذكر فيه قولين آخرين مرجوحين هما اعتبار جملة جواب الشرط هي الخبر أو مجموع الشرط والجواب هما الخبر.
- (٣) كما في: مَنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمْهُ، وَمَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ فَأَكْرَمْهُ. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٨، وحاشية الحمصي ١/ ١٣١).
- (٤) نحو: ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ - النحل: ٢١ -، ﴿فَإِنَّ تَذْهَبُونَ﴾ - التكاوير: ٢٦ - وكلاهما منصوبان على الظرفية الزمانية أو المكانية، و﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ - الشعراء: ٢٢٧ - منصوب على المفعولية المطلقة، وَمَنْ أَبَ لَكَ؟ مرفوع على الابتداء، وَمَنْ زِيدَ؟ مرفوع على الخبرية - وَمَنْ قَامَ؟ مرفوع على أنه مبتدأ، و﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ - غافر: ٨١ - منصوب على المفعول به، وَمَنْ رَأَيْتَهُ؟ وَمَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ؟ منصوب على الاشتغال أو مرفوعة على الابتداء. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٧-٦٠٨).
- (٥) في ق و د وس: تعلق.
- (٦) في ع ود: يترتب.
- (٧) في ق و د وس: وكذلك.
- (٨) في س: المرتب.

[الخلاف في اعتبار بعض أدوات الشرط جازمة]

وأسقط من الجوازم ما ذكره بعضهم؛ وهو إذا وكيفما ولو:

لأنَّ المشهور في إذا أنَّها لا تجزَم إلَّا في الشعرِ خاصَّةً^(١)؛ كقولهِ:

٥٣- وإذا تُصَبِّك من الحوادثِ نكبةً فاصبرِ فكلُّ غمامةٍ^(٢) نستنجلي^(٣)

وفي كيفما عدمُ الجزم؛ لعدم السماعِ بذلك. وأجازَ الكوفيُّ^(٤) الجزمَ بها قياساً على غيرها، وكذا أجازَ الجزمَ بها دونَ ما.

[وأما]^(٥) لو؛ فالأصحُّ أنَّها لا تجزَم أصلاً، ومنَّ أجازَهُ خصَّةً بالشعرِ، كقولهِ:

٥٤- لو يشأُ طارَ بها ذو مئمةٍ لاحقُ الأطالِ نهدَ ذو خُصلٍ^(٦)

(١) انظر: الكتاب ٦١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥١/٢.

(٢) في ق: كقول الشاعر.

(٣) في ق: ملعة، وفي س: صباة.

(٤) البيت من الكامل لعبد الرحمن بن عبد الله المعروف بالأعشى الهمداني في ديوانه، والوافي بالوفيات ١٦٨/١٨، ولغيره في المحاسن والمساوي ص ١٣٤، وروايات البيت في غير رواية الفاكهي: ضباة تتكشف، بليّة تتكشف، غمامة تستكشف.

والشاهد: مجيء إذا جازمة، وهو خاصّ بالشعر.

(٥) أي جمهور الكوفيين. (انظر: شرح التسهيل ٣٩٠/٣، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٨).

(٦) طمس في الأصل، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٧) في إعمال (لو) خلاف، فالجمهور على إهمالها، وأجاز قوم منهم ابن الشجري الجزم بها في الشعر خاصة (انظر: أمالي ابن الشجري ١٨٦/١-١٨٧، وارتشاف الضرب ٤/١٨٩٩، وخزانة الأدب ١١/٢٩٨).

(٨) البيت من الرمل لعلامة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولامرأة من بني حارث في شرح التسهيل ٣/٤٠١، وخزانة الأدب ١١/٢٩٨، والدرر اللوامع ٥/٩٧.

اللغة: (المئمة) النشاط، وأول جري الفرس (الأطال) الخواصر، واحده إطل، و(لاحقُ الأطال) أي قد لصقت إطله بأختها من الضمر، و(النهد) الجسم المشرف من الخيل، و(الخُصل) جمع خُصلة وهي من الشعر معروفة، والمراد ذيله الكثير الشعر.

والشاهد فيه: (لو يشأ) حيث جزم الفعل بَلَوُ، وهو ضرورة عند الجمهور وقياس في الشعر عند ابن الشجري، وردَّ ابن مالك استدلال ابن الشجري بأنَّ يشأ في البيت مُسهلة يشأ فهو مقصور ثم أبدلت الألف همزة (انظر: شرح التسهيل ٣/٤٠١).

[لحاق ما بأدوات الشرط]

وفهم من كلامه أن [الجزم]^(١) بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به؛ وهو الأصح^(٢). وأما غيرهما فهو قسمان:

١ / قسم لا يلحقه ما؛ وهو من وما^(٣) ومهما وآتى.

٢ / وقسم يجوز فيه الأمران؛ وهو إن وأين^(٤) وأي ومتى وأيان.

[الآراء في جازم فعلي الشرط]^(٥)

١ / وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة / ٢٩ ب / للشرط والجواب معاً هو مذهب سيويه ومحقق أهل البصرة^(٦).

واعترض بأن الجازم كالجار؛ فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدّد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب^(٧). وأجيب بالفرق؛ بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار، وبأن تعدّد العمل قد عهد من غير اختلاف؛ كمفعولي ظنّ ومفاعيل أعلم. / ٢ / وقيل إن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط. واختاره ابن مالك في التسهيل^(٨).

(١) طمس في الأصل، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٢) قال سيويه: ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضمّ إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنا (انظر: الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢، ١٨٦٦).

(٣) سقطت ما من س.

(٤) سقطت أين من دوب وس، وسقطت إن من ق.

(٥) انظر المسألة الرابعة والثمانين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢-٦١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٢.

(٧) وقد رده ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٨.

(٨) قاله الأخفش. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨، وجمع الخوامع ٢/ ٤٦١).

٣/ وقِيلَ إِنَّ الأداةَ والشرطَ كلاهما جَزَمَ الجوابَ؛ كما قيلَ إِنَّ الابتداءَ والمبتدأَ كلاهما رَفَعَ الخبرَ^(١).

٤/ وقِيلَ إِنَّ الشرطَ والجوابَ تجاوزَما؛ كما قيلَ إِنَّ المبتدأَ والخبرَ ترافعا^(٢).
[حكمٌ دخولُ الفاءِ في جوابِ الشرطِ]^(٣)
[١/ وجوباً]

وإذا لم يصلحِ الجوابُ لمباشرةِ الأداةِ^(٤) - أي: أداةِ الشرطِ - كأنْ كانَ؛ أي: الجوابُ^(٥):
١. جملةٌ اسميةٌ.

٢. أو فعليةٌ؛ فعلُها:

• طلبِي.

• أو جامدٌ.

• أو منفِيٌّ بحرفٍ نافيٍّ غيرِ لا ولم.

• أو مقرونٌ بقَدْ أو بحرفٍ تنفيسٍ.

قُرِنَ بالفاءِ وجوباً؛ ليحصلَ الربطُ بينَ الجوابِ وشرطِهِ.

وخصَّصَ الفاءُ بذلك؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى السَّبِيَّةِ، وَلِمُنَاسِبَتِهَا لِلجِزَاءِ مَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَاهَا التَّعْقِيبُ بِلا فصلٍ، كما أَنَّ الجِزَاءَ يَتَعَقَّبُ عَلَى الشرطِ كَذَلِكَ.

(١) نسب هذا القول إلى سيويه والخليل والأخفش أيضاً. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٢، وجمع الهوامع ٢/ ٤٦١).

(٢) وهذه المذاهب للبصريين، وذهب المازني أيضاً إلى أنه مبني على الوقف، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٥٣).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وإذا لم يصلحِ لمباشرةِ الأداةِ قُرِنَ بالفاءِ، نحو ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، أو بإذا النجائية: نحو ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٤) سترد أمثلة هذه الحالات في الصفحة التالية.

(٥) سقطت أي الجواب من ع و د و ب و س.

[ب/ امتناعاً]

فإن^(١) صَلَحَ لِدَلِكْ اَمْتَنَعَ دَخُولُهَا عَلَيْهِ.

[ج/ جوازاً]

نعم إن كَانَ مُضَارِعاً مُثْبِتاً أَوْ مَنفِيّاً بِلَا؛ فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب، وجرم به الرضوي^(٢).

وما ذكره قانونُ كليّ حَسَنٌ فِي ضَبْطِ^(٣) مَا تَدْخُلُهُ^(٤) الْفَاءُ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ^(٥).
قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٦): وَهَذَا أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ يَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ تَعْدَادِ مَا تَدْخُلُهُ^(٧) الْفَاءُ.

[شواهد على دخول الفاء في جواب الشرط]

فالجملة الاسمية؛ نحو: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ يَخِيرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٨).
والفعلية التي فعلها طلبي؛ نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٩)،
وقيس^(١٠) عليه بقیة^(١١) أنواع الطلب المتقدمة.

(١) في د: فإذا.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/ ١١٥، ١١٧.

(٣) في د: كل.

(٤) في ع: يدخله.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤.

(٦) لم أجد هذا النص في كتب أبي حيان التي وقعت عليها.

(٧) في ع: يدخله.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ١٧. والآية بتمامها ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ يَخِيرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٩) سقطت يحبك الله من ق وب وس.

(١٠) سورة آل عمران، من الآية ٣١. والآية بتمامها ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١١) في ع ود وب وس: وقيس.

(١٢) في س: بعض.

والتي فعلها جامد؛ نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣١) فَعَسَى رَبِّي ﴿٣٢﴾
 والمنفي؛ نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ (٣٣)، ونحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا
 سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ (٣٤).
 والمقرون / ٣٠ / بقذ؛ نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (٣٥).
 أو (٣٦) بحرف تنفيس؛ نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٣٧).

[حذف الفاء]

وقد تُحذف الفاء ضرورة؛ كقوله:

٥٥- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا [والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان] (٣٨)

(١) سورة الكهف، من الآيتين ٣٩ و ٤٠. والآيتان بتامهما ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
 إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنَا خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ
 فَيُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١١٥. والآية بتامهما ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِمُ اللَّعْنَةُ﴾ (٣٩)
 (٣) سورة يونس، من الآية ٧٢. في الأصل: (وإن) وهو تصحيف. والآية بتامهما ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ
 أَجْرٍ إِنْ أَتَيْتُمْ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٧٧. والآية بتامهما ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي
 نَقِيرٍ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أُنْتُ سَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾.

(٥) في ق وع وب وس: وبحرف.

(٦) سقطت من فضله من ق.

(٧) سورة التوبة، من الآية ٢٨. والآية بتامهما ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ
 الْحَرَامَ بَعْدَ عِلْمِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ
 حَكِيمٌ﴾.

(٨) زيادة من ع.

(٩) البيت من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، وبلا نسبة في الكتاب
 ٣/ ١١٤، والمحاسب ١/ ١٩٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٥.

والشاهد فيه: (الله يشكرها) هي جملة اسمية جواب الشرط، وكان الأصل أن يدخلها الفاء، لكنها حذفت للضرورة.

أو ندوراً؛ كقولهِ - عليه الصَّلاة والسَّلامُ -: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا»^(١).
ولا يختصُّ حذفُها بها إذا كَانَ الجوابُ جملةً اسميةً بدليلِ هذا الحديثِ، وقولهِ:
٥٦- مَنْ لَا يَزِلُّ يَنْقِذُ لِلْعَيِّ وَالْهَوَى سِيلُفَى عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِماً^(٢)

[رَبِطَ الْجَوَابَ بِإِذَا الْفِعَالِيَّةِ بَدَلِ فَأِ الْجَزَاءِ]

والربطُ بِهَا^(٣) مُتَعَيِّنٌ فِي غَيْرِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، وَأَمَّا فِيهَا فَيَكُونُ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ^(٤)، أَوْ بِإِذَا
الْفِعَالِيَّةِ؛ لِشَبْهِهَا بِالْفَاءِ فِي كَوْنِهَا لَا يُتَدَأُّ بِهَا، وَلَا تَقَعُ^(٥) إِلَّا بَعْدَ مَا هُوَ مُتَعَقِّبٌ^(٦) بِهَا قَبْلَهَا^(٧)؛
نَحْوُ: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ﴾^(٨).

(١) الحديث برواية سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أَبِي بَنِي كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ
النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا. فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ
أَجِدْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: أَحْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَاةَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا، فَاسْتَمْتَعْتُ
فَلَقِيتُهُ بَعْدَ بِمَكَّةَ، فَقَالَ: لَا أَذْري ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا (انظر: صحيح البخاري، كتاب اللقطة
٢/ ٨٥٥-٨٥٦، رقم ٢٢٤٨، وصحيح مسلم ٣/ ١٣٥٠، وسنن أبي داود ٢/ ١٣٤، برقم ١٧٠١)، وحيث
فلا شاهد في هذه الرواية، وأما رواية الفاكهي فلم أجدها.

والشاهد فيه: حذف الفاء من جواب (إن)، والتقدير: إن جاء صاحبها فأعطه إياها، وإن لم يجيء فاستمتع بها؛
أي: اللقطة.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢١١،
وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٠.

والشاهد فيه: (من لا يزل... سيلفى...) حيث سقطت الفاء من الجواب، وهو شاذ أو ضرورة.

(٣) أي: بالفاء.

(٤) انظر ص ١٠٩ من هذا الكتاب.

(٥) في: ع. يقع.

(٦) في د: مستعقب.

(٧) بعدها في ع: والأحسن بها بعدها وهو إدراج من الناسخ؛ ليسلم المعنى، وهذا ما نبه إليه الحمصي قائلاً: لعل
الصواب بها بعدها (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٤). قلت: لعله تحريف من الناسخ أو سهو من المصنف.

(٨) سورة الروم، من الآية ٣٦. والآية بتمامها ﴿وَإِذَا أَدْفَنَّا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ﴾.

[شروط الجملة الاسمية المقترنة بإذا]

لكن لا بُدَّ في الجملة المقترنة بها أن:

١ / لا تكون طلبية؛ نحو: إن "أطاع زيد فسلام عليه.

٢ / ولا مقرونة بأداة نفي؛ نحو: إن قام زيد فما عمرو قائم.

٣ / ولا بيان؛ نحو: إن قام زيد فإنَّ عمراً قائم.

فإن كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء. واستغنى عن ذكرها إحالة على المثال؛ فإنه

جامع للشروط الثلاثة.

وظاهر إطلاقه أن إذا يُربط بها الجواب - وإن كان جملة فعلية - وليس كذلك، وقد

اعتذر عنه في الشرح^(١).

وظاهره أيضاً كغيره أن إذا يُربط بها الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط. ووقع

في بعض نسخ "التسهيل" تخصيص ذلك بـإن، وجرى عليه المصنف في أوضحه^(٢).

والمُعتمد الإطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾^(٣)،

(١) في د: إذا.

(٢) سقطت من س.

(٣) قال ابن هشام في شرح قطر الندى: وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا

عليها، فأغنانني ذلك عن الاشتراط. (انظر: ص ٩٣).

(٤) سقطت من ق.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٠١/٣.

(٦) في ق: هذا ما جرى، وفي د وب: فجرى.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٢١٢-٢١٣.

(٨) في ق وس: كقوله.

(٩) سورة الروم، من الآية ٤٨. ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِحُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ

وَيَجْعَلُ السَّحَابَ مَوَدًّا فَيَرْسِلُ مِنْ خَلَالِهِ قُلُوبًا فَيَاذًا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

لكن قال أبو حيان^(١): السماع إنما ورد في إن وإذا من أدوات الشرط في إثبات ذلك في غير إن وإذا إلى سماع^(٢).

[الجمع بين الفاء وإذا الفجائية]

وقد يُجمع بين الفاء وإذا الفجائية لمجرد التوكيد^(٣)؛ نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤). ومنعه بعضهم^(٥)؛ لأنها عَوَضٌ عن الفاء فلا يجتمعان. فعلى الأول كلمة أو في عبارته لمنع^(٦) الخلو^(٧)، أو بناءً على الغالب كما يشعر به لفظة قَدْ في قولنا وقد يُجمع. ٣٠ / ب.

(١) لم أجد هذا النص في كتب أبي حيان المشهورة، بل جاء في ارتشاف الضرب خلاف ما ورد هنا، ونصه: والنصوص متضاربة على الربط بـ(إذا) في الجملة الاسمية مطلقاً مع أدوات الشرط (انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧١).

(٢) بعدها في ع: وقد يحتاج السماع.

(٣) في ق: التأكيد.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٩٧. والآية بتمامها ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولُونَ لَوْلَا قَدْ كُنَّا فِي عَفْوَ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾.

(٥) قال سيبويه: وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح. (انظر: الكتاب ٣ / ٦٤، وشرح التسهيل ٣ / ٤٠٣، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٧٢).

(٦) في ق: لنفي.

(٧) في س: الخلق. قلت: وهذا تصحيف بين.

النكرة والمعرفة^(١)

فصلٌ في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة؛ الاسمُ بحسبِ التنكير والتعريف ضربانٍ فقط^(٢) :
١ / نكرةٌ وهي الأصلُ؛ لاندراجِ كلِّ معرفةٍ تحتها من غيرِ عكسٍ، ولأنَّ الشيءَ أوَّلُ وجودِهِ تِلْزُمُهُ الأسماءُ العامةُ، ثُمَّ تَعْرِضُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الأسماءُ الخاصَّةُ؛ كالآدميِّ إِذَا وَلَدَ يُسَمَّى ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أَوْ إِنْسَانًا أَوْ مَوْلودًا أَوْ رَضِيعًا، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُوضَعُ لَهُ الاسمُ والكنية واللقبُ.
[تعريفها]

وهو - أي: الاسمُ النكرة - ما شاعَ في جنسٍ:
• موجودٍ في الخارجِ تعدُّدُهُ، كرجلٍ؛ فَإِنَّهُ شائعٌ في جنسِ الرجالِ الصادقِ على كلِّ حيوانٍ ناطقٍ ذكرٍ بالغٍ من بني آدمَ، وتعدُّدُهُ في الخارجِ موجودٌ مُشَاهَدٌ.
• أو مُقَدَّرٌ وجودُهُ تعدُّدِهِ في الخارجِ، كشمسٍ؛ فَإِنَّهَا تصدِّقُ على مُتَعَدِّدٍ^(٣)، لِأَنَّهَا موضوعةٌ للكوكبِ النهاريِّ الناسخِ ظهورُهُ وجودَ الليلِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ في الخارجِ غيرُ هذا الفردِ الواحدِ، فالْمُعْتَبَرُ في النكرة صلاحيتها للتَّعَدُّدِ لا وجودُ التَّعَدُّدِ، وَأَمَّا جَعْلُهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ:
٥٧..... فَكَأَنَّهُ لِمَعَانٍ بَرَقَ أَوْ شِعَاعُ شَمْسٍ^(٤)

فباعتبارِ تجدُّدِ الشمسِ في كلِّ يومٍ.
وخاصَّتها أَنَّهَا ما تقبَّلُ أَلَّ المؤثِّرةُ للتعريفِ^(٥) أو تقعُ موقعَ^(٦) ما يقبلُها^(٧).

-
- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل؛ الاسم ضربان: نكرة؛ وهو ما شاع في جنس: موجود كرجل أو مُقَدَّر كشمس، ومعرفة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).
(٢) قال البعض بوجود واسطة بين المعرفة والنكرة؛ وهو الخالي من التنوين واللام، نحو: ما وَمَنْ. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٥).
(٣) في ق و ع و د و س: بمتعدد.
(٤) عجز بيت من الكامل للأشتر النخعي في لسان العرب/ شمس، وأساس البلاغة/ ومض، وتاج العروس/ شمس، وموض، وصدره: حمي الحديد عليهم فكأنه، ورواية لسان العرب ومضان بدل لمعان، والشاهد ظاهر في المتن.
(٥) كرجل وامرأة..
(٦) في د و س: يقع موقع، وفي ع: يقع موضع.
(٧) كمن بمعنى إنسان، وما بمعنى شيء... (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٦).

[التفاوت في درجة التنكير]

والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف؛ فبعضها أنكر من بعض، فأنكرها شيءٌ ثُمَّ موجودٌ^(١) ثُمَّ مُتَحَيِّزٌ ثُمَّ جِسْمٌ ثُمَّ نَامٍ ثُمَّ حَيَوَانٌ ثُمَّ مَاشٍ ثُمَّ ذُو رَجْلَيْنِ ثُمَّ إِنْسَانٌ ثُمَّ ذَكَرٌ ثُمَّ بَالِغٌ^(٢) ثُمَّ رَجُلٌ^(٣).

والضابطُ أَنَّ النكرة إذا دخلَ غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها؛ فهي أنكرُ النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخلَ غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمُّ، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخصُّ.

[المعرفة: تعريفها وأنواعها]^(٤)

٢/ والضربُ الثاني معرفة؛ وهي الفرعُ لِمَا مرَّ، وهي ما وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في مُعَيَّنٍ. وهي ستة أقسام: الضميرُ والعَلَمُ واسمُ الإشارةِ والمُحَلَّى بِأَلٍ والموصولُ^(٥) والمضافُ إلى واحدٍ منها. وزاد ابنُ مالك^(٦) سابعاً وهو المُنَادَى المقصودُ، وَتَبِعَهُ الْمُصَنَّفُ في الأوضح^(٧)، ولعلهُ / ٣١١ أ / إنما تَرَكَهُ لِذِكْرِهِ له في بابِ المُنَادَى كما سيجي^(٨).

(١) سقطت ثم موجود من ق ود وب وس.

(٢) سقطت ثم ذكر ثم بالغ من ق وع وب وس.

(٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢ / ١٣٤، والكلبيات ص ٨٩٦.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وهي ستة: الضمير... ثم العلم... ثم الإشارة... ثم الموصول... ثم ذو الأداة...

والمضاف إلى واحد مما ذكر... (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣-١١٦).

(٥) في ق ود وب وس: والموصول والمحلى بأل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١ / ١١٤، وقد عُرِفَ المنادى عنده بالقصد.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٨٣.

(٨) انظر: مبحث المنادى في هذا الكتاب ص ٢٦٧ وما بعدها.

[١/ الضمير: تسميته ومرتبته]^(١)

الأول الضمير؛ ويُقال له المضمَر أيضاً. والكوفي^(٢) يُسميه كنايةً ومكنياً؛ لأنه ليس بصريح، والكناية تُقابل الصريح.

وقدَّمه؛ لأنه أعرِفُ المعارِفِ على الأصحَّ^(٣) بعد اسم الله [تعالى]^(٤)، وبلية العلم ثم الذي بعده، وهكذا^(٥) إلى آخرها^(٦) كما يُؤخذ من كلامه فيما بعد؛ حيث عطف بعضها على بعضٍ بـثم.

[تعريفه وشرطه]

والضمير هو ما دلَّ وضعاً على متكلِّم كَأنا، أو مخاطَب كَأنتَ، أو غائب كهو. ولا بُدَّ له من مُفسِّر:

أ. فإن كان لمتكلِّم أو مخاطَب؛ فمفسِّره حضور مَنْ هو له.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «الضمير، وهو ما دلَّ على متكلِّم أو مخاطَب أو غائب، وهو إما مُستترٌ كالقَدَرِ وجوباً في نحو أقومُ ونقومُ، أو جوازاً في نحو زيدٌ يقومُ، أو بارزاً، وهو إما مُتصلٌ كتاء قمتُ وكاف أكرمَكَ وهاء غلامي أو منفصلٌ كَأنا وهو وإيائي». (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٨٢، وارتشاف الضرب ٩١١/٢، وجمع الهوامع ١٩٠/١.

(٣) في ع: الصحيح. وفي المسألة خلاف كما يلي:

فالجمهور وسيبويه على أنَّ الضمير أعرِفُ المعارِفِ، واختاره أبو حيان في ارتشاف الضرب.

وقيل: العلم أعرِفُها، وعليه الصيمري، وعُزي للكوفيين، ونُسب لسيبويه، واختاره أبو حيان في رواية.

وقيل: اسم الإشارة أعرِفُها، ونُسب الأمرُ لابن السراج. وقيل: إنَّ المعارِفَ لا تتفاوت، وعليه ابن حزم.

وقيل: العَرَفُ بال. والمراد بقولهم هذا أعرِفُ من ذلك أنَّ ما تطرَّق إليه الاحتمال قليلاً هو أعرِفُ من هذا

الذي تطرَّق الاحتمال إليه أكثر (انظر: الكتاب ٧/٢-٥، والمقتضب ٤/٢٨١-٢٨٣، والإنصاف في مسائل

الخلافاً - مسألة ١٠١- ٧٠٧/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٣٦/٢، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢، وجمع

الهوامع ١/١٨٧-١٨٨، وحاشية الحمصي ١/١٣٧).

(٤) زيادة من ع وس.

(٥) سقطت وهكذا من ع.

(٦) في د وس: آخره.

ب. أو لغائب؛ فمفسرُهُ إمّا:

- معلوم - أي مُتَعَقِّلٌ في الذهن - نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١).
- وإمّا مذكورٌ متقدّم - وهو الأصل - لفظاً ورتبةً؛ نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾^(٢) [مَنَازِلَ]^(٣)، أو لفظاً لا رتبةً؛ نحو: ﴿وَإِذْ أَنْتَ بِإِزْهَامٍ رَبُّهُ﴾^(٤)، أو رتبةً لا لفظاً؛ نحو: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾^(٥).
- أو متأخّر لفظاً ورتبةً؛ وهو مُنَحْصِرٌ في سبعة مواضع^(٦) ذكرها في المُغْنِي والشُّذُور^(٧).

[مسألةٌ خلافيّةٌ في اعتبارِ ضميرِ الغائبِ معرفةً]

واعلم أنَّ ضميرَ الغيبةِ إنْ كَانَ مَرْجِعُهُ مَخْتَصّاً^(٨) فهو معرفةٌ، وإلّا ففيه ثلاثةٌ مذاهب:

-
- (١) سورة الدخان من الآية ٣، وسورة القدر من الآية ١، ونعم آية الدخان ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُتَرَكِّبَةٍ﴾^(١) إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴿٢﴾.
 - (٢) زيادة من ق.
 - (٣) سورة يس، من الآية ٣٩. وهي بتمامها ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْشِينَ الْعَدِيرِ﴾.
 - (٤) سورة البقرة، من الآية ١٢٤. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ أَنْتَ بِإِزْهَامٍ رَبُّهُ، يَكَلِّمُكَ فَاتَّخَذْتَهُ قَالَ إِنِّي جَائِعٌ لِّلنَّاسِ إِسْمًا قَالَ وَيَن دُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَبْتَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.
 - (٥) سورة طه، الآية ٦٧.
 - (٦) سقطت مواضع من ب وس.
 - (٧) انظر: مغني اللبيب ص ٦٣٥-٦٤١، وشرح شذور الذهب ص ١٨٣، وجمع الهوامع ٢١٨/١-٢٢٤، والمواضع السبعة هي:
 - ١- ضمير الشأن؛ كقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ - سورة الصمد: ١.
 - ٢- الضمير المرفوع ينعم أو يش، المفسر بتميز؛ نحو: نعم رجلاً زيداً.
 - ٣- الضمير المجزوع برُبّ مفسراً بتميز؛ نحو: ربّه رجلاً.
 - ٤- أن يكون مخبراً عنه بمفسره؛ كقوله تعالى: ﴿إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ - الأنعام: ٢٩.
 - ٥- باب التنازع وذلك بأن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمَل ثانيها؛ نحو: قاما وقعد أخو الك.
 - ٦- الضمير المبدل منه الظاهر المفسر له بعده؛ نحو: ضربته زيداً.
 - ٧- الضمير المتصل بالفعل المقدم ومفسره مفعول مؤخّر؛ نحو: جرى رُبّه عني عدي بن حاتم.
 - (٨) مختصاً؛ أي: معرفة نحو: أعطيتُ علياً كتاباً. وخلافه هو غير المختص أي النكرة؛ نحو: أعطيتُ رجلاً كتاباً.

١ / قِيلَ معرفةً مطلقاً؛ وهو ظاهرُ إطلاقِهِ هُنا وفي الأوضح^(١).

٢ / وقِيلَ نكرةً مُطلقاً^(٢).

٣ / وقِيلَ إِنْ كَانَ مرجعُهُ جائزَ التنكيرِ فمعرفةً؛ نحو: جَاءني رجلٌ فأكرمتُهُ، أو واجِبُهُ فنكرةً^(٣)؛ نحو: رُبُّهُ رجلاً ورُبَّ رجلٍ وأخيه، وعليهِ جَرى في شرحِ الشُّذور^(٤).

[الضميرُ المُستترُ: إعرابُهُ وتعريفُهُ وأقسامُهُ]

وهو - أي الضميرُ - إمَّا مُستترٌ، ولا يكونُ إلَّا مرفوعاً؛ وهو ما ليس له صورةٌ في اللفظ، بل يُنَوَّى كالضميرِ المُقدَّرِ إمَّا:

أ/ وجب بآ؛ وهـ ما لا يخلُفُهُ ظاهرٌ ولا ضميرٌ مُنفصلٌ، وذلك في ثمانية مواضع:

أحدها وثانيها: المضارعُ المبدوءُ بالهمزة والنون^(٥)؛ نحو: أقومُ ونقومُ.

ثالثها: المضارعُ المبدوءُ بتاءِ خطابٍ^(٦) الواحدِ؛ نحو: تقومُ.

رابعها: فِعْلُ الأمرِ المُستندُ إلى الواحدِ؛ نحو: استقيم.

خامسها: أفعالُ الاستثناءِ كخلا وعدا ونحوهما؛ نحو: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمرأ.

(١) وهذا هو مذهب البصريين وابن مالك. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٣، وشرح قطر الندى ص ٩٥).

(٢) وهذا ما قال به الكوفيون. (انظر: شرح شذور الذهب ص ١٨١).

(٣) اختلف في هذا الضمير المجزور بربّ، فذهب كثير منهم الفارسي إلى أنّه معرفة، لكنه جرى مجرى النكرة. وذهب قوم إلى أنّه نكرة، وبه قال الزنجشيري وابن عصفور. (انظر: شرح جبل الزجاجي ١/ ٥١٤، والجنى الداني ص ٤٥٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٧).

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٨١.

(٥) في ق وع وب ود: أو النون.

(٦) في الأصل الخطاب، وفي ع المخاطب، والمثبت من ق ود وب وس.

(٧) في ب: أو ما.

سادسها: أفعَل في التعجُّب؛ نحو: ما أحسنَ زيداً!.

سابعها: اسمُ الفعلِ غيرُ الماضي^(١)؛ كأَوْه^(٢) / ٣١ ب / ونَزَالِ^(٣).

ثامنُها: المصدرُ الواقعُ بدلاً من اللفظِ بفعلِهِ؛ نحو: ضرباً زيداً.

وعدَّ في الأوضح^(٤) ممَّا يجبُ فيه الاستتارُ أفعَل التفضيلِ؛ نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيئًا﴾^(٥)، فعَلَّ هذا تكونُ تسعةً، وهو غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّه قد يرفعُ الظاهرَ كما سيأتي^(٦) في مسألة الكحلِ^(٧).

ب / أو جوازاً؛ وهو ما يخلفه ذلك^(٨):

- كالمرفوع بفعلِ الغائبِ أو الغائبةِ في نحو: زيدٌ يقومُ وهندٌ تقومُ.
- أو بالصفاتِ المَحْضَةِ^(٩)؛ نحو: زيدٌ قائمٌ أو مضروبٌ أو حسنٌ.
- أو باسمِ الفعلِ الماضي؛ نحو: زيدٌ هيهاتَ.

فالضميرُ في هذه الأمثلةِ مُستترٌ جوازاً؛ بدليلِ جوازِ: زيدٌ يقومُ أبوه، أو^(١٠) ما يقومُ إلا هو، وكذا الباقي.

- (١) في الأصل ماضي، والمُثبت من ق.
- (٢) في ع: آواه.
- (٣) أما اسم الفعل الماضي فإنه يرفع الظاهر، نحو: هيهات العقيق.
- (٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨ / ٨٨.
- (٥) زيادة من ع، و(أثنا ورثيا) أي: مالا ومتاعاً ومنظراً انظر: أيسر التفاسير ٣ / ٣٢٦-.
- (٦) سورة مريم، من الآية ٧٤. والآية بتمامها ﴿وَكَرَّاهِلَكَا قَبْلَهُمْ بَيْنَ قَرْنِهِمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيئًا﴾.
- (٧) في جميع النسخ الأخرى: كما في مسألة الكحل كما سيأتي.
- (٨) وذلك إذا سبقه نقي، وكان مرفوعاً أجنبيّاً، مفضلاً على نفسه باعتبارين، فإن أفعَل التفضيل يرفع الاسم الظاهر باطراد نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد وسُميت هذه المسألة بمسألة الكحل. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٩٧-٢٩٨).
- (٩) أي ما يخلفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل.
- (١٠) في ب: المختصة.
- (١١) في ق: و.

[الضميرُ الظاهر: تعريقُهُ، وأقسامه وإعرابه]

أو بارزٌ - عطفٌ على مُستترٍ فهو قسيمٌ^(١) لَهُ - وهو ما لَهُ صورةٌ في اللفظ، ثُمَّ هو إمّا:

أ/ متصلٌ بِعاملِهِ؛ وهو ما لا يُبتدأ^(٢) بِهِ، ولا يَقَعُ بَعْدَ إِلَّا اختیاراً.

وينقسمُ إلى مرفوعٍ؛ كثناءِ قمتُ، وإلى منصوبٍ؛ نحو: كافُ أكرمكَ، وإلى مجرورٍ؛ نحو: هاءُ غلامِهِ.

وينقسمُ أيضاً بحسبِ مواقعِ الإعرابِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

١/ ما يختصُّ بمحلِّ الرِّفْعِ؛ وهو أربعة: التاءُ كقمتُ، والألفُ كقاما، والواوُ كقاموا، والنونُ كقمنَ.

٢/ وما هو مُشترَكٌ بَيْنَ محلِّي النصبِ والجَرِّ؛ وهو ثلاثة:

ياءُ المُتَكَلِّمِ؛ نحو: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمِينَ﴾^(٣)، وكافُ الخطابِ؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾^(٤)، وهاءُ الغائبِ؛ نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾^(٥).

٣/ وما هو مُشترَكٌ بَيْنَ الثلاثةِ؛ وهو نا خاصة؛ نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾^(٦)، و:

(١) في د: قسم.

(٢) في ع: يبدأ.

(٣) سورة الفجر، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿قَامَا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَنَّهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ وهذه قراءة يعقوب والبرقي وصلاً ووقفاً، وبها قرأ نافع وأبو جعفر وصلاً فقط، وقرأ الباقون بحذف الياء ﴿أَكْرَمِينَ﴾ (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢٤٤، وانحاف فضلاء البشر ص ٥٨٣).

(٤) سورة الضحى، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَقَلَّ﴾.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٣٧. وهي بتمامها ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفُثٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ١٨٣. وهي بتمامها ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْآتِرَارِ﴾.

٥٨- كَاغْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نَلْسَا الْمِنْعَ^(١)

ب/ أو مُتَفَصِّلٌ - عَطَفْتُ عَلَى مُتَصِلٍ^(٢)، فهو قَسِيمٌ لَهُ - وهو مَا يُبْتَدَأُ بِهِ، ويقَعُ بَعْدَ إِلَّا اخْتِياراً. وينقسمُ إلى :

أ/ مرفوع؛ ك:

- أنا للمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَفَرْعُهُ نَحْنُ؛ لَهُ وَمَعَهُ^(٣) غَيْرُهُ، أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء.
- وَأَنْتَ لِلْمُخَاطَبِ، وفروعه: أَنْتَ لِلْمُخَاطَبَةِ، وَأَنْتَ لِلْمُخَاطَبِينَ مُطْلَقاً^(٤)، وَأَنْتُمْ لِلْمُخَاطَبِينَ، وَأَنْتُمْ لِلْمُخَاطَبَاتِ.
- وهو للغائب، وفروعه: هِيَ^(٥) لِلْغَائِبَةِ، وَهِيَ لِلْغَائِبِينَ مُطْلَقاً، وَهُمْ لِلْغَائِبِينَ، وَهِنَّ لِلْغَائِبَاتِ.

ب/ وإلى منصوب؛ نحو:

- إِيَّايَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وفَرْعُهُ^(٦) إِيَّانَا^(٧)؛ لَهُ وَمَعَهُ / ٣٢ أ/ غَيْرُهُ، أو للمعظم نفسه.
- وَإِيَّاكَ لِلْمُخَاطَبِ، وفروعه: إِيَّاكَ لِلْمُخَاطَبَةِ، وَإِيَّاكُمْ لِلْمُخَاطَبِينَ مُطْلَقاً، وَإِيَّاكُمْ لِلْمُخَاطَبِينَ، وَإِيَّاكُمْ لِلْمُخَاطَبَاتِ.

(١) هذا عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره: للرفع والنصب وجراً ناصلاً، وقد ورد في شرح ابن عقيل ٨٤/١. وموضع التمثيل فيه: قوله بنا.. فإننا.. نلنا.. حيث ورد فيها ضمير المتكلم في الأولى في محل جرّ بالباء، وفي الثانية اسماً لأن في محل نصب، وفي الثالثة فاعلاً لنال.

(٢) أي: في قول ابن هشام: وهو إما مُتَصِلٌ كَتَاءً.. أو مُتَفَصِّلٌ كَأَنَّا.. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣). (٣) في ع: أو.

(٤) أي: للمثنى المذكور المخاطب أو للمثنى المؤنث المخاطبة.

(٥) في ب: وهي.

(٦) في د: فروعه.

(٧) في ق: إيان.

○ وإيأه للغائب، وفروعه: إيأها للغائبة، وإيأها للغائبن مطلقاً، وإيأهم للغائبن، وإيأهن للغائبات.

ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً؛ لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار.

[الخلاف في تعيين الضمير في نحو أنا وإياك وأخواتهما]

والضمير على المختار^١ في ذلك هو أن وإيا، وما عداها حروف تبيين الأحوال من أفراد وتشية وجمع وتذكير وتأنيث وتكلم وخطاب وعيبة^٢.

[الخلاف في أصل الضمائر]

وظاهر كلامه أن كلام من المتصل والمنفصل أصل برأيه^٣، وذهب بعضهم^٤ إلى أن المتصل أصل للمنفصل؛ محتجاً بأن مبنى الضمائر على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل.

[علة بناء الضمائر]

والضمائر كلها مبنية؛ كسببها بالحرف^٥، وضعاً، كالتاء في ضربت، والكاف في أكرمتك، ثم أجزيت بقية الضمائر كنحن مجراها طرداً للباب.

(١) هذا مذهب البصريين بدليل حذفها وصلأ، وقول بعض العرب هذا قصدي أنه حيث عاقبت هاء السكت الألف التي زيدت في الوقف. وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلأ ووفقاً في لغة، ومنه قول أبي النجم:

أنا أبا النجم وشعري شعري. وذهب ابن كيسان في نحو أنت إلى أن الضمير هو التاء فقط (أن) للتكثير. (انظر: الكتاب ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل ٣/ ٩٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٧، وجمع الهوامع ١/ ٢٠٠-٢٠١).

واختلف البصريون في تحديد إعراب اللواحق في ضمائر النصب المنفصلة، فسيويه على اعتبار أنها حروف كاللواحق في أسماء الإشارة، وذهب الخليل إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير (انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٦، وشرح الكافية ٣/ ٢٣، و٣٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٣٠، وجمع الهوامع ١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) في الأصل غيب، والمثبت من ع ود وب وس.

(٣) وهذا هو مذهب الجمهور (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٤٢).

(٤) قال الرضي: والمتصل مقدم على المنفصل؛ لكونه أخصر (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٧).

(٥) في ق وب: بالحروف.

وقيل: لِسبِهِهَا بِهِ فِي احتِجَاجِهَا إِلَى الْمُفَسِّرِ - أعني الحضورَ فِي الْمُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ،
وتَقَدَّمَ الذِّكْرُ فِي الغَائِبِ - كاحتِجَاجِ الحَرْفِ إِلَى لَفْظِ يُفْهَمُ بِهِ معْنَاهُ الإِفْرَادِيُّ.

[درجات تعريف الضمير]

وأخَصُّهَا أَعْرِفُهَا؛ فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَخَصُّ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، والمُخَاطَبُ^(١)
أَخَصُّ مِنْ ضَمِيرِ الغَائِبِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَخَصُّ وَغَيْرُهُ غُلِبَ الْأَخَصُّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ^(٢).

[امتناع استخدام الضمير المنفصل بدلاً من المتصل]^(٣)

ولَمَّا كَانَ المقصودُ مِنْ وضعِ الضمائرِ الاختصارَ - والمتَّصِلُ أَخَصَرُ^(٤) مِنْ المنفصلِ
- قال: وَلَا فَصْلَ للضميرِ فِي الاختِيارِ معِ إمكَانِ [الوصل؛ أي]^(٥) الإِتْيَانِ بالضميرِ
المتَّصِلِ، فنحو^(٦): قَمْتُ وَأَكْرَمْتُكَ لَا يُقَالُ فِيهِمَا: قَامَ أَنَا وَلَا: أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:
٥٩- وَمَا أَصَاحِبٌ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ إِلَّا بِزَيْدِهِمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ^(٧)

فضرورة، إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ؛ يَجُوزُ فِيهِمَا الانفصالُ معَ تَأْتِي الاتِّصَالِ:

(١) فِي باقِي النسخ: وَذَا.

(٢) ذَيْقَال: أَنَا وَأَنْتَ فَعَلْنَا، وَأَنْتَ وَأَنَا فَعَلْنَا، وَلَا يُقَالُ: فَعَلْتَنِي أَنْتَ وَهُوَ، أَوْ هُوَ وَأَنْتَ فَعَلْتَنِي، وَلَا يُقَالُ: فَعَلَا.
(انظر: معجم المصاحف ٢٠٨/٩).

(٣) قال ابن هشام فِي قطر الندى: وَلَا فَصْلَ معِ إمكَانِ الوصلِ إِلَّا فِي نحوِ الهاءِ مِنْ سَلْنِيهِ بِمَرْجُوْحِيَّةٍ، وَظَلَمْتُكَ
وَكُنْتُ بِرِجْحَانٍ (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).

(٤) فِي الْأَصْلِ أَخَصُّ، وَالمُتَّبِعُ مِنْ دُوب.

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ع.

(٦) فِي ع: نَحْوِ.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ لِزِيَادِ بْنِ مَنْقَذٍ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ ٢٧١/١، وَشرح المفضل ٢٦/٧، وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ
٢٥٠/٥، ٢٥٥، وَلَبْدَرِ بْنِ سَعِيدٍ أَخِي زِيَادٍ فِي الْأَغَانِي ٣٣٠/١٠، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي شرح التسهيل ١٥٢/١،
وَمَغْنِي اللَّيْلِبِ ١٤٦/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ) فَهُمْ الثَّانِيَةُ فَاعِلٌ يَزِيدُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ يَقُولُ يَزِيدُونَهُمْ فَفَصْلُ الضَّمِيرِ
الْمُتَّصِلِ ضَرُورَةٌ لَا غَيْرَ.

إحدهما^(١) أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في [ضمير] ^(٢) آخر، أعرف منه، مُقدِّمٌ عليه، غيرَ مرفوع؛ وذلك نحوُ الهاءِ من قولِكَ لِشخصٍ في عبدٍ: سَلِّنيهِ، فيجوزُ فيها:

١- الانفصالُ بمرجوحيةٍ؛ ومنهُ قوله - عليه [الصلاة] ^(٣) السلامُ - / ٣٢ ب / «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ»^(٤)، ولو وصلَ لقال: مَلَكُكُمْوَهُمْ، لكنَّهُ فرَّ مِنَ الثَّقَلِ الحاصلِ مِنْ اجتماعِ الواوِ مع ثلاثِ ضَمَاتٍ.

٢- والاتصالُ بِرُجْحَانٍ؛ لأنَّه الأصلُ ولا مُرَجَّحَ لِغَيْرِهِ؛ ولهذا لم يأتِ التنزيلُ إِلَّا بِهِ؛ قالَ [الله] ^(٥) تعالى: ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمْوَهَا﴾^(٦)، ﴿أَنْزِلْكُمْوَهَا﴾^(٧)؛ اللَّهُمَّ إِلَّا:

• أن يكونَ ذلكَ العاملُ اسماً، فالفصلُ أرجحُ؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ.

• وكذا إِنْ كَانَ فِعْلاً ناسخاً مِنْ بابِ ظَنٍّ؛ نحو: خِلْتُنيهِ وَظَنْتُكَهُ؛

أ/ فالفصلُ أرجحُ أيضاً عِنْدَ الجمهورِ؛ لأنَّه خَبَرٌ فِي الأصلِ، وَحَقُّ الخَيْرِ الفصلُ قَبْلَ دخولِ الناسخِ، ومنهُ قوله: أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ.

(١) في ب: أحدهما.

(٢) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(٣) في ق وع: متقدِّم.

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) الحديث غير موجود في كتب الحديث المعروفة، وورد في شرح التسهيل ١/ ١٤٩، وتامه: ولو شاء ملكهم إياكم.

(٦) زيادة من ع.

(٧) سورة محمد، من الآية ٣٧. وهي مع نهاية الآية السابقة ﴿وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ (٥) إِنْ يَسْأَلْكُمْوَهَا فَيُخَفِّصْكُمْ بَيِّنَاتٍ وَيُخْرِجْ أَمْوَالَكُمْوَهَا.

(٨) سورة هود، من الآية ٢٨. وهي بتامها ﴿قَالَ يَغْوِرُ أَرَاهُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى يَنْتَوٍ مِنْ رَبِّي وَهَاشِي رَحْمَةٍ مِنْ عِنْدِهِ فَعَيَّيْتُ عَلَيْكُمْوَهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ﴾.

ب/ وعند جماعة^(١) الوصل أرجح؛ لأنه الأصل وقد أمكن، وبه^(٢) جاء التنزيل؛ قال الله تعالى^(٣): ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ﴾، وورد به الشعر؛ كقوله:

٦٠- بُلُغْتَ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ^(٤)

ج/ وابن مالك اضطرب كلامه؛ فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم^(٥). ورد ما قالوه من كونه خبراً في الأصل؛ بأن ذلك يقتضي جواز الانفصال في الأول؛ وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع.

والصورة الثانية أن يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى أخواتها؛ سواء كان قبله ضمير أم لا. وبذلك فارقت الأولى؛ وذلك نحو: الصديق كتته^(٦)، وكأنه زيد، فيجوز في الهاء:

١- الانفصال يرجحان، كظنتك^(٧) عند الجمهور^(٨)؛ ومنه قوله:

(١) رجحه ابن مالك في الألفية. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٩٢، وجمع الهوامع ١/ ٢١٣).

(٢) قبلها في س: قالوا.

(٣) سقطت قال الله تعالى من ع وب.

(٤) سورة الأنفال، من الآية ٤٣. وهي بنامها ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاقِعَ الْقَبَلِ وَلَوْ آتَاكُمْ كَثِيرًا لَغَرَأْتُمْ وَلَتَنْزَعْتُمْ فِي الظُّلُمِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط مجهول القائل، وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٠٠، وشرح الأسموني ١/ ٥٣، والمقاصد النحوية ١/ ٢٨٧. وعجزه: إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا.

موطن الشاهد: (إخالكه)، حيث أتى بالضمير الثاني الهاء متصلاً، وهو مفعول ثانٍ للفعل القلبي إخال، وهذا الموضع يجوز فيه فصل الضمير ووصله.

(٦) في شرح التسهيل وافق الجمهور فجعل الانفصال أولى، وفي الألفية خالف الجمهور؛ فقال:

وصل أو انفصل هاء سلتيه، وما أشبهه، وفي كتته الخلف انتمى

كذلك خلتنيه، واتصال اختار غيري اختار الانفصالا

(انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٢).

(٧) في ق: كنت.

(٨) في الأصل ظللتك، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٩) وعليه سيويه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٩، وجمع الهوامع ١/ ٢١٣).

٦١- لو^(١) كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُغْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(٢)

٢- وعند جماعة^(٣) الوصلُ أرجح؛ ومنه الحديث: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(٤).
وَحُجَّةُ الْجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ.

[حالات وجوب استخدام الضمير المنفصل بدلاً من المتصل]
ويتعيَّن الانفصالُ إن:

أ. حُصِرَ بِإِلَّا^(٥) أو إِنَّمَا^(٦).

(١) في ق وع وس: لنن.

(٢) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي في ديوانه ص ٩٤، وشرح الفصل ٣/١٠٧، وشرح التصريح ١/١٠٨،
وخزانة الأدب ٥/٣١٢-٣١٣، ويلا نسبة في المقرب ١/٩٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٠٢.

موطن الشاهد: (كان إياه) حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان منفصلاً إياه، وهذا جائز بـرجحان عند
الجمهور، ويجوز أن تقول كانه وهو الأرجح عند ابن مالك.

(٣) منهم ابن مالك وابن الطراوة والرماني (انظر: شرح التسهيل ١/١٤٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
١/١٠٢، وارتشاف الضرب ٢/٣٣٩).

(٤) الحديث برواية عبد الله بن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط بئيل ابن صياد حتى
وجده يلعب، وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده، ثم قال رسول
الله ﷺ لابن صياد: أتشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه ابن صياد، فقال: أشهد أنك رسول الأمين. فقال ابن صياد
لرسول الله ﷺ: أتشهد أني رسول الله؟ فرفضه رسول الله ﷺ وقال: أمنت بالله وبرسله، ثم قال له رسول الله ﷺ:
ماذا ترى؟ قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب، فقال له رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. ثم قال له رسول الله
ﷺ: إني قد خبأت لك خيئاً. فقال ابن صياد: هو الدخ. فقال له رسول الله ﷺ: احسأ فلن تعدو قدرك. فقال عمر
بن الخطاب: ذري يا رسول الله أضرب عنقه. فقال له رسول الله ﷺ: إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير
لك في قتله. (انظر: صحيح البخاري ٣/١١١٢، برقم ٢٨٩٠، ومسلم ٤/٢٢٤٤).

والشاهد فيه: (يكنه) فيجوز فيه: يكن إياه.

(٥) كقول تعالى: ﴿أَمَرَ آلَ ثَمُودَ أَنِ اتَّبِعُوا آلَ إِيَّاهُ﴾ - يوسف ٤٠ -.

(٦) في ق بأنها.

(٧) نحو قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الديار وإنسا يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

(انظر: ديوان الفرزدق ٢/١٥٣).

- ب. أو رُفِعَ بمصدرٍ مُضافٍ لِنَصوبٍ، أو صفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبِها^(١).
- ج. أو أَضْمِرَ عَامِلُهُ^(٢) أو أُخِّرَ^(٣).
- د. أو كَانَ معنويًا، أو حَرَفَ نَفِيٍّ^(٤).
- هـ. أو فَصَّلَهُ متبوعٌ^(٥).
- و. أو وَلِيَ واو مَعَ^(٦)، أو إِمَّا، أو لَامًا فَارِقَةً^(٧).
- ز. أو نَصَبَهُ عَامِلٌ فِي مُضْمَرٍ قَبْلَهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِنَّ اتَّحَدَا رُتْبَةً^(٨). وَرُبِمَا اتَّصَلَا / ٣٣ أ / غَيْبَةً إِنْ اخْتَلَفَا لَفْظًا وَاتَّحَدَا رُتْبَةً^(٩).

-
- (١) مثال الأول: عجبت من ضربك هو، ومثال الثاني: زيد هند ضاربها هو. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٠٩).
- (٢) مثاله قول لبيد:
- فإن أنت لم يفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الأوائل
- (انظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص ٢٥٥).
- (٣) كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْبِئُكَ﴾ - الفاتحة: ٥ -.
- (٤) مثال الأول: أنت تقوم (فعامله معنوي هو الابتداء)، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ﴾ - العنكبوت: ٢٢ -.
- (٥) كقول الشاعر: فالله يرعى أبا حرب وإيانا، حيث فصل (إيانا) من العامل (يرعى) بالمتبوع - المعطوف عليه - أبا حرب.
- (٦) في الأصل واو بمعنى مع، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.
- (٧) مثال الأول قول الشاعر: تكون وإياها بها مثلاً بعدي، ومثال الثاني: قام إِمَّا أنا وإِمَّا أنت، ومثال الثالث قول الشاعر:
- إن وجدتُ الصديقَ حقاً لإِيَّاكَ - م - ففُرنِي، فلن أزال مطيعاً.
- (٨) نحو: عَلِمْتَنِي إِيَّاي، وَعَلِمْتَكَ إِيَّاكَ، وَعَلِمْتُهُ إِيَّاهُ بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً كالتاء من عَلِمْتَنِي فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢١١).
- (٩) كما في ما نقله الكسائي: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن، فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢١٢).

ثُمَّ الثَّانِي مِنَ الْمَعَارِفِ الْعَلَمُ؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ.

[مَحْتَرَزَاتُ التَّعْرِيفِ]

فَخَرَجَ بِالسُّمُوعَيْنِ التَّكَرُّاتِ، وَبِهَا بَعْدُهُ بَقِيَّةُ الْمَعَارِفِ:

فَإِنَّ الضَّمِيرَ صَالِحٌ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ وَمُخَاطَبٍ وَغَائِبٍ، وَلَيْسَ مَوْضُوعًا لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي مُعَيَّنٍ خَاصٍّ بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، لَكِنْ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ صَارَ جُزْئِيًّا، وَلَمْ يَشْرُكْهُ أَحَدٌ فِيهِ أُسْنَدٌ إِلَيْهِ. وَاسْمُ الْإِشَارَةِ صَالِحٌ لِكُلِّ مُشَارٍ إِلَيْهِ؛ فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي وَاحِدٍ لَمْ يَشْرُكْهُ فِيهِ أُسْنَدٌ إِلَيْهِ أَحَدٌ. وَأَلْ صَالِحَةٌ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ بِهَا كُلُّ نَكْرَةٍ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي وَاحِدٍ عَرَفَتْهُ وَقَصَرَتْهُ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِنَّهَا كَلِمَاتٌ وَضَعْنَا جُزْئِيَّاتٍ اسْتَعْمَلْنَا ^(٢).

[أَقْسَامُ الْعَلَمِ بِاعْتِبَارِ تَشْخِصِهِ لِمُسَمَّاهُ]

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ تَشْخِصِهِ ^(٣) وَعَدَمِ ذَلِكَ إِلَى قَسْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا:

١/ شَخْصِيٌّ ^(٤)؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ فِي الْخَارِجِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ؛ كَزَيْدٍ وَشَبِيْهِهِ، فَدَخَلَ الْعَلَمُ الْعَارِضُ الْإِشْتِرَاكُ كَعَمْرٍو مُسَمًى ^(٥) بِهِ كُلٌّ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَهُوَ قَسْمَانِ:

أ - مُرْتَجِلٌ؛ وَهُوَ مَا اسْتُعْمِلَ مِنَ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَمًا؛ كَسُعَادَ وَفَقْعَسٍ ^(٦) وَمَوْهَبٍ.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: ثُمَّ الْعِلْمُ، وَهُوَ إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أَوْ جَنْسِيٌّ كَأَسَامَةَ (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٦).

(٢) فِي د: يَشَارِكُهُ.

(٣) انظر: معجم الهوامع ١/ ٢٣٢.

(٤) فِي ب: تَشْخِصُهُ.

(٥) فِي د: مَحْضٌ.

(٦) فِي س: تَسَمًى.

(٧) فَقْعَسٌ: عِلْمٌ مُرْتَجِلٌ قِيَاسِيٌّ، وَفَقْعَسُ بْنُ طَرِيفٍ: أَبُو حَيٍّ مِنْ أَسَدٍ. (انظر: القاموس المحيط - فقس).

ب- وَمَتَقُولُ؛ وهو الغالبُ، وهو ما اسْتَعِجَلَ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فِي غَيْرِهَا؛ كزَيْدٍ، وَأَسَدٍ، وَحَارِثٍ، وَشَمْرٍ، وَيَشْكُرٍ، وَاصْطُتْ^(١)، وَشَابَ قَرْنَاهَا، وَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ^(٢).

٢/ أَوْ جِنْسِيٌّ^(٣)؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ فِي الذَّهْنِ - أَي: مُلَاحَظِ الْوُجُودِ فِيهِ - كَأَسَمَةِ عِلْمٍ لِلسَّبْعِ؛ أَي لِمَاهِيَّتِهِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ، فَهُوَ فِي التَّعْيِينِ^(٤) كَاسْمِ الْجِنْسِ الْمُعْرَفِ بِلَامِ الْحَقِيقَةِ، فَقَوْلُكَ: أَسَمَةُ أَجْرًا مِنْ تُعَالَةٍ^(٥) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: الْأَسَدُ أَجْرًا مِنْ الثَّعْلِبِ^(٦).

[وَجْهُ الشَّبْهِ بَيْنَ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ وَالشَّخْصِيِّ]

وَدَلِيلُ اعْتِبَارِ التَّعْيِينِ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ إِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ لِعِلْمِ الشَّخْصِ عَلَيْهِ؛ كَمَنْعِهِ مِنْ: أَلٍ، وَالْإِضَافَةِ، وَالصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ؛ كَالْتَأْنِيثِ فِي أَسَمَةٍ وَتُعَالَةٍ. وَبِجْيَاءِ الْحَالِ مِنْهُ؛ كَهَذَا أَسَمَةُ مُقْبِلًا، وَعَدَمِ نَعْيِهِ بِالنَّكْرَةِ^(٧).

[الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ]

وَأَمَّا اسْمُ الْجِنْسِ النَّكْرَةُ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ فِي الْأَصُولِ بِالْمُطْلَقِ، فَهُوَ مَا وُضِعَ لِلْمَاهِيَّةِ مُطْلَقًا؛ أَي: بِلا تَعْيِينٍ كَأَسَدٍ اسْمٌ لِمَاهِيَّةِ السَّبْعِ، يُقَالُ: أَسَدٌ أَجْرًا مِنْ ثَعْلِبٍ كَمَا يُقَالُ: أَسَمَةُ أَجْرًا مِنْ تُعَالَةٍ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالنَّكْرَةِ أَيْضًا؛ لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِالْإِعْتِبَارِ: إِنْ اعْتُبِرَ فِي

(١) في د: صمت وشكر.

(٢) وقد نقلت هذه الأعلام وفقا لترتيبها في المتن من: مصدر، واسم عين، واسم فاعل، وفعل ماضي، وفعل مضارع، وفعل أمر، وجملة فعلية، وجملة اسمية.

(٣) في د: جنس.

(٤) في د: اليقين، وهو تصحيف بَيِّن.

(٥) تُعَالَةٌ: علم جنس للثعلب. قال في القاموس: تُعَالَةٌ كُتْمَامَةٌ: أنثى الثعالب (انظر: القاموس المحيط ١/٨٤٤).

(٦) انظر: همع الهوامع ١/٢٣٢

(٧) انظر: همع الهوامع ١/٢٣٢

اللفظ دلالة / ٣٣ ب / على الماهية بلا قيد؛ سُمِّيَ "اسم جنس". ومطلقاً أو مع قيد الوحدة الشائعة^(١)؛ سُمِّيَ "تكرة".

ومثلها في الإبهام المَعْرِفُ بلام الجنس؛ بمعنى: بعض غير مُعَيَّن، نحو: إن رأيت الأسد - أي: فرداً منه - فَوَرَّ مِنْهُ.

ثُمَّ استعمالُ عِلْمِ الجنس أو اسمه مُعْرِفاً أو مُنْكَراً في الفرد المُعَيَّن أو المُبْهَم؛ إن كان من حيث اشتباهه على الماهية؛ فحقيقة وإلا فَمَجَازٌ.

وَمِنْ الْعِلْمِ مَا كُنِيَ بِهِ عَنْهُ: كَفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ، وكذا بعضُ الأعدادِ الْمُطْلَقَةِ^(٢).
والأصحُّ^(٣) أنَّ أسماءَ الأيامِ "أعلامٌ؛ ولاؤها للمح الأصل"^(٤). وأنَّ التصغيرَ مُطلقاً لا يُبْطِلُ الْعِلْمِيَّةَ^(٥).

[أقسام العلم باعتبار ذاته:]^(٦)

والعلم هو باعتبار ذاته - شخصياً كان أو جنسياً - إما:

١ / اسم؛ وهو ما عدا الكنية واللقب؛ كما مثلنا من: زيدٌ وأسماءُ.

(١) في ق: يُسَمَّى.

(٢) في الأصل السابقة، والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) في ق: يُسَمَّى.

(٤) الأعداد المطلقة هي التي لم تقيد بمعدود مذكور ولا محذوف، وإنها تدل على مجرد العدد، كفولهم: ثلاثة نصف سعة. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧١).

(٥) هذا مذهب الجمهور، وخالف المبرد فقال: إنها غير أعلام، ولا ماتها للتعريف فإذا زالت صارت تكرات. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤١).

(٦) أي: السبت، والأحد..... والجمعة.

(٧) في ق: الصفة، لكنها سقطت من باقي النسخ.

(٨) وقيل: يبطلها تصغير الترخيم فقط، وردّه ابن جني بقول الأعشى:

أثيت حُرَيْثاً زائراً عن جَبَاية وكان حُرَيْثٌ في عطائي جامداً (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٣، وديوان الأعشى ص ١١٥).

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وإما اسمٌ كما مثلنا، أو لقبٌ، كزين العابدين وَفَقَّة، أو كنيةٌ كأبي عمرو وأُمُّ كُلثوم (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٦).

٢ / أو لقب؛ وهو ما أشعر برفعة المُسمّى: كزين العابدين، أو بصَغِيهِ كِبَطَّة وَفَقَّة^(١).

٣ / أو كُنْيَة؛ وهو ما صُدِّرَ بِأَبٍ أو أُمٍّ: كأبي عمرو وأُمّ عمرو.
قال الرضي: والكنية عند العرب قَدْ يُقْصَدُ بِهَا التَّعْظِيمُ، والفرقُ بَيْنَهَا وبين اللقب معنى أَنَّ اللقبَ يمدحُ المُلقَّبَ بِهِ، أو يذمُّ بمعنى ذلك اللقبِ بِخلافِ الكُنْيَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْظَمُ المُكْنَى بِمعناها، بَلْ يَعدَمُ التَّصْرِيحُ بِالاسم؛ فَإِنَّ بَعْضَ النُّفُوسِ تَأَنَّفُ أَنْ تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا^(٢).
فائدة: ليس في كلامهم تصريحٌ بتلقيبِ الإناث^(٣)، وإنما صرَّحوا بتكنيتهن^(٤).

[أحكامُ اللقبِ والاسم إذا اجتمعا]^(٥)

وَيُؤَخَّرُ اللَّقْبُ فِي اللَّفْظِ عَنِ الْاسْمِ غَالِباً إِذَا اجْتَمَعَا^(٦) - وَيُجْعَلُ:

١ / تابعاً لَهُ في إعرابه؛ بدلاً أو عطفَ بيانٍ - مُطلقاً؛ أي سواءً كانا مُفْرَدَيْنِ: كسعيد كُزِّي، أم مُركَّبَيْنِ: كعبيد الله زين العابدين، أم مُتَخَلِّفَيْنِ إفراداً وتركيباً: كزيد زين العابدين وعبيد الله كُزِّي.

(١) البَطَّة: الدَّبَّة أو إناء كالفارورة أو واحدة البطّ، والقُفَّة: الرجل الصغير أو القصير الضعيف (انظر: القاموس المحيط - بطط، قفف)

(٢) أضاف الرضي ما صُدِّرَ بِأَبٍ أو بِنْت؛ كابن آوى، وبنت وردان. (انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٣٩-٣٤٠).

(٣) في ع: بينهما.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٤٠.

(٥) قال الحمصي: فيه نظر، لأنه ورد أنَّ الحميراء لقب لأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، ومنه قول امرئ القيس:
ويوم دخلت الحدر خدر عتيقة، فعتيقة لقب. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٤٨).

(٦) في ق وب وس: بكنيتهن.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وَيُؤَخَّرُ اللَّقْبُ عَنِ الْاسْمِ تَابِعاً لَهُ مُطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أُفْرِدَا كسعيد كُزِّي. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٦).

(٨) لأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة، فلو قُدِّمَ تَوْهُمُ أَنَّ المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره فلم يُعَدَّلَ عنه إلا نادراً ولأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شيء من التعت. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٧٠).

٢/ وكما يجوزُ الإبتاعُ بجوزِ القطعِ عنِ التبعيةِ:

أ/ إمّا يرفعُه خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ جوازاً^(١).

ب/ أو بنصبِهِ مفعولاً لفعلٍ - محذوفٍ^(٢).

٣/ أو مخفوضاً بإضافتهِ؛ أي: الاسمُ إلى اللقبِ جوازاً، مُراداً بالأوّلِ المُسمّى، وبالثاني الاسمَ إنْ أفرّدا. وذلك كسعيدِ كُرز، فيجوزُ فِيهِ حينئذٍ الإبتاعُ للأوّلِ - وهو الأقيسُ - والقطعُ عنه / ١٣٤ / كما لو كانَ مُركّباً، والإضافةُ حيثُ لا مانعَ منها؛ وهي^(٣) الأكثرُ، وجمهورُ البصريّينَ يُوجبونها أخذاً من اقتصارِ سيبويه على ذكرِها^(٤).

ووافقَهُم ابنُ مالكٍ في الألفيّةِ^(٥)، وخالفَهُم في التسهيلِ^(٦)، واعتذرَ في شرحِهِ^(٧) عن سيبويه بأنَّ الإضافةَ لما كانت على خلافِ الأصلِ - لأنَّ الاسمَ واللقبَ مدلولُهما واحدٌ، فيلزمُ من إضافةِ أحدهما إلى الآخرِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه، فيحتاجُ إلى تأويلِ الأوّلِ بالمُسمّى والثاني بالاسمِ؛ حتى يخلُصَ من إضافةِ الشيءِ إلى نفسه، والإبتاعُ والقطعُ لا يُتَّوَجَّانِ إلى تأويلٍ، ولا يُوقَعانِ في مخالفةِ أصلٍ - يَبَيِّنُ سيبويه استعمالَ العَرَبِ للإضافةِ؛ إذ لا مُسْتَدَدٌ لها إلّا السماعُ، بخلافِ الإبتاعِ والقطعِ؛ فإنَّهما على الأصلِ، واستغنى بالتنبيهِ عليها عن التنبيهِ عليهما.

(١) المبتدأُ المحذوفُ جوازاً تقديره هو، نحو: مررت بعبدِ الله زينُ العابدينَ.

(٢) الفعلُ المحذوفُ تقديره أعني، نحو: مررت بعبدِ الله زينُ العابدينَ.

(٣) في ب: وهو.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٥) قال في الألفيّة موافقا البصريين:

واسماً أنى وكنيةً ولقباً	وأخّرَنَ ذا إن سواه صحباً
وإن يكونا مفردين فأضف	حتماً، وإلا أتبع الذي رَدِفَ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٠٦، ١٠٨).

(٦) قال في التسهيل موافقا الكوفيين: ومن العلم اللقبُ، ويتلو غالباً اسم ما لُقِّبَ به بإتباع، أو قطعٍ مطلقاً، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩).

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩.

وإذا اجتمع الاسم والكُنية، أو الكُنية واللقب، كنتَ في تقديم أحدهما بالخيار،
ويليه الآخر مُعرَّباً بإعرابه مع^(١) جواز قطعه.

نعم إذا اجتمعت الثلاثة، وقُدِّمت الكُنية على الاسم، ثُمَّ جِيءَ باللقب؛ فيظهر
وُجوب تأخير اللقب عن الكُنية كما يُؤخذ من كلامهم^(٢)، وإن لم أرَ في ذلك نقلاً؛ لأنَّه يلزم
من تقديمه عليها حينئذٍ تقديمه على الاسم نفسه؛ وهو مُمتنع.

[٣/ اسم الإشارة]^(٣)

ثُمَّ الثالث من المعارف الإشارة - على حذف مُضاف -؛ أي: أسماؤها، حَدَفَهُ^(٤)؛
للقريظة الدالة عليه، وهي ما وُضِعَ لُسمَى وإشارة إليه.

والإشارة إما لِمفردٍ مُذكرٍ أو مُؤنثٍ، أو لِمثنًى كذلك^(٥)، أو لِمجمعٍ كذلك. فهذه ستة
[أقسام]^(٦) إلا أنَّهم اكتفوا بالإشارة إلى المجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فصارت
الأقسام الوضعية^(٧) لأسماء الإشارة بحسب مَنْ هِيَ لَهُ خمسة، وإن تعددت ألفاظ بعضها
كما سيجيء.

(١) في ع: في.

(٢) قال ابن هشام: ويؤخر اللقب عن الاسم كزيد بن العابد بن، ورَبَّما يُقدِّم... ولا ترتيب بين الكنية وغيرها...

وقال ابن مالك: وأخرت ذا - أي اللقب - إن سواه صحباً أي: يؤخر اللقب وجوباً إذا اجتمع مع اسم أو كنية أو
كليهما. ومذهب الجمهور أنَّ الكنية لا ترتيب فيها مع غيرها، كقول الشاعر: أقسم بالله أبو حفص عمر، وقوله: سمعنا
به إلا لسعيد أبي عمرو، وعله تأخير اللقب أنه يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يُقدِّم على المنعوت،
فكذلك ما أشبهه. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٠، وشرح التصريح ١/ ١٢١).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ثُمَّ الإشارة، وهي: ذا للمذكر، وذِي وذِة، وِتي وتِة، وتا للمؤنث، وذانٍ وتانٍ
للمثنى: بالالف رفعاً، وبالياء جرّاً وتَضْباً، وأولاء لجمعها. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٨).

(٤) في ق: وحذفه.

(٥) سقطت من ع وق.

(٦) زيادة من ع.

(٧) في ق: الموضوعة.

[أقسامُ اسمِ الإشارةِ للقريبِ]

وهي: ١ / ذا للمذكرِ المفردِ^(١).

٢ / وذي، وذِه، وِتي، وتِه - يَاسْكَانِ الهاءِ - وذِهي، وتِهي، وتا، وذِه، وتِه - بالاختلاسِ^(٢)، وذاتٌ - بالضمِّ - للمؤنثِ المفردِ^(٣).

٣ / وذانٍ وتانٍ، ويُشارُ بالأولِ مِنْهُمَا للمثنى المذكرِ، وبالثاني للمثنى المؤنثِ.

[مسألةٌ خلافيةٌ في إعرابِ ذانٍ وتانٍ:]

أ- ويُعربانِ بالألفِ رفعاً وبالياءِ جراً ونصباً / ٣٤ ب / عِنْدَ الْقَائِلِ بِشَنْيَتِهِمَا حَقِيقَةً^(٤).

ب- والأصحُّ^(٥) - وعليه ابنُ الحاجبِ^(٦) - أنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ جِئَ بِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْمُثْنَى، وَلَيْسَا بِمُثْنَيْنِ^(٧) حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ الثَّنِيَّةِ قَبُولَ التَّنْكِيرِ كَمَا مَرَّ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ مُلَازِمَةٌ لِلتَّعْرِيفِ. فَفِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَضِعَا عَلَى صِغَةِ الْمُثْنَى الْمَرْفُوعِ، وَفِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ^(٨) وَضِعَا عَلَى صِغَةِ الْمُثْنَى الْمَجْرُورِ وَالْمَنْصُوبِ.

(١) اختلف البصريون في ألف (ذا) فقالوا هي مقلبة عن ياء أصلية لقولهم في التصغير ذيا، وقال بعضهم هي مقلبة عن واو أصلية.. وقال الكوفيون: هي زائدة بدليل سقوطها في الثنية. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٤).

(٢) في ق: باختلاس. قال ابن منظور: خلس: الحُلُسُ: الأخذ في مُهْرَةٍ ومُحَانِلَةٍ؛ وَخَلَسَتْ يَخْلُسُ خَلْسًا وَخَلَسَتْ إِيَّاهُ، فَهُوَ خَالِيسٌ وَخَلَّاسٌ، الْجَوْهَرِيُّ: خَلَسْتُ الشَّيْءَ وَاخْتَلَسْتُ وَخَلَّسْتُهُ إِذَا اسْتَلْبْتَهُ. (انظر لسان العرب - خلس).

(٣) سقطت للمؤنث المفرد من ع.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٤.

(٥) بعدما في ع: أنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ أَي: وَعَلَى هَذَا الْأَلْفِ وَالْيَاءِ بَيْنَهُمَا عَلَامَتَانِ إِعْرَابٍ، بَلْ كُلٌّ مِنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ أَصْلٌ عَلَى حَقِيقَةٍ. قُلْتُ: لَعَلَّ هَذَا إِدْرَاجَ مِنَ النَّاسِخِ لِأَنَّ الْأَسْلُوبَ رَكِيكٌ، لَا يَجْلُو مِنْ أَخْطَاءِ، وَالْعَنَى مُضْطَرَبٌ.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩، وشرح الكافية ١/ ٦٩.

(٧) في ق وع ود وس: مثنين.

(٨) في ع ود: الجر والنصب.

ج- وكلامه في الأوضح^(١) عند أنواع الشبه يقتضي أن ثم لنا قولاً يقول بإعراجها مع عدم تشبيها؛ ولا قائل به كما نبه عليه العلامة خالداً^(٢).

٤ / وأولاً^(٣) تمدوداً ومقصوراً لجمعها؛ أي: المذكر والمؤنث، والمد لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء التنزيل؛ نحو: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾^(٤).

والقصر^(٥) لغة أهل نجد من [بني] تميم وقيس وربيعة وأسد. ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن^(٦)، ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح^(٧).

والأكثر مجيئه للعقلاء، وقد يجيء لغيرهم كقوله:

٦٢ - [دُمَ المنازل بعد منزلة اللوى]^(٨) والعيش بعد أولئك الأيام^(٩)

(١) قال ابن هشام: وإنا أعرب هذان وهاتان - مع تضمنهما معنى الإشارة - لضعف الشبه بها عارضه من مجيئها على صورة المثنى، والتشبه من خصائص الأسماء، قلت: فصدر كلام ابن هشام يوجي بأنهما معربان، وعجزه يوجي بأنهما مثنيان. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٣١-٣٢).

(٢) قال الشيخ خالد الأزهرى: وهذا القول ملقق من قولين، فإن من قال بأنهما معربان، قال بشيئيهما حقيقة، ومن قال بأنهما مثنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح. (انظر: شرح التصريح ٤٩ / ١-٥٠).

(٣) في ق: والى.

(٤) سورة هود، من الآية ٧٨، وسورة الحجر من الآية ٧١. وتمام آية هود ﴿وَبَنَاتُهَا قَوْمُهُ، يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمَنْ قَتَلَ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفَوْرُهُنَّ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَحْزَنُوا فِي صَنِيعِ الْإِنْسِ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾.

(٥) في ق: والمقصور.

(٦) زيادة من ق وس.

(٧) لعله كتاب اللغات الذي أشار إليه السيوطي، لكنه لم يصلنا علماً بأن هذه المسألة غير واردة في كتاب معاني القرآن للفراء. (انظر: بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣).

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ١٣٤. حيث قصره على تميم قائلنا: ولجمعها أولاء ومدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم.

(٩) زيادة من ق.

(١٠) البيت من الكامل لجريز يهجو الفرزدق، وقد ورد البيت في ديوان جريز - ط صادر - ص ٤٥٢، وشرح المفصل ٩ /

١٢٩، وشرح الكافية ٢ / ٣١، وخزانة الأدب ٥ / ٤٣٠. اللغة: يوم اللوى: اسم موقعة في ذلك المكان.

الشاهد فيه: (أولئك الأيام) حيث أشار بأولاء إلى الأيام وهي غير عاقل.

وهذه الألفاظ المُتقدِّمة في المشارِ إليه القريب^(١).

[اسم الإشارة للبعيد^(٢)]

وأما البعيدُ فيُشارُ بها إليه^(٣) لكنْ مُلحَقَةً وجوباً بالكافِ الحرفيةِ في الآخرِ؛ لِتبدلَ على البُعدِ، ولا فرقَ في الكافِ بينَ أن تكونَ مُجرَّدةً من اللامِ في جميعِ أسماءِ الإشارةِ مُطلقاً، أي: سواءَ كانَ المُشارُ إليه مُفرداً أم مُثنًى أم مجموعاً.

[كافُ البعدِ في اسم الإشارة: تصرُّفُها وحرفيَّتها]

وهذه الكافُ تتصرَّفُ في الكلامِ تصرُّفَ الكافِ الاسميةِ غالباً؛ لِيتبيَّنَ بها أحوالُ المُخاطَبِ من أفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنِيثٍ؛ كما يتبيَّنُ بها لو كانتِ اسماً، فتُفتَحُ لِلْمُذَكَّرِ وتُكسَرُ لِلْمُؤنَّثِ وتتصلُّ بها علامةُ التثنيةِ والجمعِ. فَلِلْمُخاطَبِ خمسةُ أحوالٍ وإنَّ كانَ أصلُها ستةً، وقد تقدَّم أنَّ لِلْمُشارِ إليه خمسةَ أحوالٍ، فذلك خمسةٌ وعشرونَ صورةً بحسبِ التقسيمِ الوضعيِّ.

وإنَّما حَكَمُوا بِحرفيةِ الكافِ في ذلك؛ لِعدمِ محلِّ لها من الإعرابِ، لانتفاءِ الرفعِ والناصبِ والحرفِ الجارِّ / ٣٥ أ / وانتفاءِ المُضافِ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ لا تُضافُ، لأنَّها لا تقبلُ التنكيرَ، والمُضافُ لا بدَّ أن يكونَ نكرةً - حتَّى لو كانَ معرفةً نُويَّ تنكيرُهُ - لأجلِ الإضافةِ.

[اللغاتُ في كافِ البُعدِ]

وفي الكافِ المذكورةِ ثلاثُ لغاتٍ:

الأولى: أن تختلفَ لاختلافِ أحوالِ المُخاطَبِ، وهذه هي الفُصحى^(٤).

(١) في ق: قريب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والبعيدُ بالكافِ مُجرَّدةً من اللامِ مُطلقاً، أو مقرونةً بها. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٨).

(٣) في ع ود وب وس: إليه بها.

(٤) فيقال: ذلك، ذلكما، ذلكن، ذاك، ذاك، ذاكما... (انظر: ارتشاف الضرب ٩٧٨/٢).

الثانية: إفرادها مفتوحة في الأحوال كلها، فيكون المقصود بها على هذه اللغة التنبيه على مُطْلَقِ الخطابِ فقط^(١).

الثالثة: إفرادها مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث، فلها على هذه اللغة حالتان^(٢).
[حالات امتناع اقتران اللام بكاف البُعْد]^(٣)

أو مقرونة تلك الكاف بها مُبالغة في البُعْد إلّا في ثلاث مسائل:

- ١/ في المُثنى مُطلقاً من غير تقييد بلغة دون أخرى، ولا فرق بين تشية المُذكر والمُؤنث.
- ٢/ وفي الجمع في لغة من مدّه؛ وهم الحجازيون، دون من قصّره من أهل نجد؛ كقيس وربيعة وأسد. وأما بنو تميم - وإن كان لغتهم القصّر - فلا يأتون باللام كأهل الحجاز، كما نبّه عليه في أوضحه؛ حيث قال: وبنو تميم لا يأتون باللام مُطلقاً^(٤).
- ٣/ وفيما تقدّمه من أسماء الإشارة ها التنبيه - بألف غير مهموزة - كراهة كثرة الزوائد؛ فتقول: هذا، ولا يجوز: هذاك. وسُميت الهاء ها التنبيه؛ لأنها تُنبّه المُخاطَب على المُشار إليه.

[مراتب اسم الإشارة]

وقضية كلامه أنّه ليس لاسم الإشارة إلّا مرتبتان: قُرْبى وُبُعْدى، وهي طريقة ابن مالك وغيره من المُحقّقين^(٥). لكنّ الجمهورَ على أنّ له ثلاث مراتب:

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْكُمْ صَدَقَةً ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ﴾ - المجادلة: ١٢ - مع أنّ المخاطب جمع مذكر.

(٢) فنقول على هذه اللغة: ذاك رجلان، وذاك امرأتان.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: أو مقرونة بها إلّا في المُثنى مُطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما تقدّمه ها التنبيه. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٨).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٣٦، وجمع الهوامع ١/٢٤٦.

(٥) انظر: شرح السهيل ١/٢٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٣٧، وجمع الهوامع ١/٢٤٦، وقد ردّ ابن مالك قول الجمهور بأربعة أوجه منها أنّ المُشار إليه كالمُنادى، والمُنادى متفق على أنّ له مرتبتين، وأنّ ما نُقِلَ من تباين بين الحجازيين والتميميّين يؤكّد أنّ له مرتبتين....

- أ - قُرْبَى؛ وَهِيَ الْمُجَرَّدَةُ مِنَ اللَّامِ وَالْكَافِ.
- ب - وَبُعْدَى؛ وَهِيَ الْمُقْرُونَةُ بِهِمَا فِي غَيْرِ الْمُثْنَى، وَالنُّونُ^(١) الْمَشْدَدَةُ وَالْكَافُ فِي الْمُثْنَى.
- ج - وَوُسْطَى؛ وَهِيَ الْمُقْرُونَةُ بِالْكَافِ وَحْدَهَا، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ^(٢) تُشْعِرُ بِزِيَادَةِ الْمَسَافَةِ. وَعَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ^(٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٤).
- [٤/ الْأِسْمُ الْمُوصُولُ]^(٥)

[أنواعه]

- ثُمَّ الرَّابِعُ مِنَ الْمَعَارِفِ الْمُوصُولُ؛ وَهُوَ ضَرْبَانِ:
- ١/ حَرْفِيٌّ؛ وَهُوَ مَا أُوِّلَ مَعَ صَلَاتِهِ بِمَصْدَرٍ وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى عَائِدٍ، وَهُوَ أَنْ، / ٣٥ ب / وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ، وَلَوْ^(٦).

- (١) فِي الْأَصْلِ بِالنُّونِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ع وَد وَب وَس.
- (٢) فِي ع: الْحُرُوف.
- (٣) انظر: شرح اللمحة البدرية في علم العربية ١/ ٢٥٥-٢٥٧.
- (٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٧٥، وجمع الهوامع ١/ ٢٤٧.
- (٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: ثُمَّ الْمُوصُولُ، وَهُوَ: الَّذِي، وَالتِّي، وَاللَّذَانِ، وَالتَّلَتَانِ - بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَزْأً وَنَصْبًا -، وَجَمْعُ الْمَذْكُورِ: الَّذِينَ - بِالْيَاءِ مُطْلَقًا - وَالْأَلَى، وَجَمْعُ الْمَوْثِ: اللَّائِي وَاللَّائِي (انظر: شرح قطر الندى ص ١٠٠-١٠١).
- (٦) أَمَا (أَنْ): فَهِيَ حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَمَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٌ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّكَ قَادِمٌ، أَيْ: قَدُومَكَ.
- و(أَنْ): هِيَ حَرْفُ مَصْدَرِيٍّ وَنَصْبٌ لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، نَحْوُ: أَرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَأَعْجِبَنِي أَنْ قُمْتَ، وَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْأَمْرِ، نَحْوُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ، فَقِيلَ هِيَ التَّفْسِيرِيَّةُ لَا غَيْرَ - وَهُوَ الرَّاجِحُ -.
- و(كَيْ): التَّعْلِيلِيَّةُ الْمُقَرَّنَةُ بِاللَّامِ ظَاهِرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ، نَحْوُ: جِئْتُ لَكِي تَكْرَمُنِي أَوْ كِي تَكْرَمُنِي.
- و(مَا): تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي كَثِيرًا وَعَلَى الْمَضَارِعِ قَلِيلًا، أَمَا الْأَمْرُ فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ - التَّوْبَةُ: ٢٥ - ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ﴾ - النحل: ١١٦ - أَيْ لَوْصَفَ.
- وَقَدْ خَالَفَ فِي كَوْنِ (مَا) مَصْدَرِيَّةَ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الْمَبْرَدُ وَالْمَازِنِي وَالْأَخْفَشُ.
- و(لَوْ): عِنْدَ جَمَاعَةٍ كَالْفَرَّاءِ وَالْفَارَسِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ، وَشَرَطَهَا أَنْ تَوْصَلَ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ أَمْرٍ، وَيُفِيدُ غَالِبًا مَعْنَى التَّمَنِّي كَوَدٍّ وَأَحَبٍّ وَأَغْنَى، وَمَنْعَ الْجُمْهُورِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرِيَّةً بَلْ تَلْزِمُ التَّعْلِيلَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَدُّوا أَنْ يُنْزِلَهُمْ نَزْلًا﴾ - القلم: ٩ - ﴿يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ - البقرة: ٩٦ - وَزَادَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَيْهَا سَادِسًا وَهُوَ (الَّذِي) كَحَرْفٍ، وَقَدْ رُذِّبَتْ بَعْدَهُ أَوْجُهُ لَا مَجَالَ لَذِكْرِهَا هُنَا. (انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٥، وجمع الهوامع ١/ ٢٦٣-٢٦٥).

٢ / واسمي؛ وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الأسماء.
[تعريفه]

وهو ما افتقر إلى الوصل بجملته خبرية، أو ظرف أو مجرور تامين، أو وصف صريح،
وإلى عائذ أو خلفه^(١).

[أقسام الاسم الموصول الخاص]

وهو قسمان: نص ومُشترَك؛ فالنص ما وُضِعَ لِمَعْنَى واحد، وهو:

أ - الذي^(٢) لِلْمُفْرَدِ الْعَالَمِ وَغَيْرِهِ.

ب - والتي لِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ.

ج - والَّذَانِ لِمُتْنَى^(٣) الْمَذَكَّرِ.

د - واللّتان لِمُتْنَى^(٤) الْمُؤَنَّثِ.

[مسألة خِلافاً في إعراب الموصول المثني ونونيهما]

وَيُعْرَبَانِ بِالْأَلِفِ رَفْعاً وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنصباً عِنْدَ الْقَائِلِ^(٥) بِتَثْنِيَّتِهِمَا حَقِيقَةً.

وَالْأَصَحُّ^(٦) أَنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ جِيءَ بِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْمُتْنَى، وَلَيْسَا مُتْنِيَّيْنِ حَقِيقَةً لِمَا مرَّ^(٧).

(١) سيأتي التفصيل فيها في أنواع صلة الموصول. (انظر: ص ١٤٢ من هذا الكتاب).

(٢) أصل الذي والتي هو: لذني ولتي، ثم زيدت عليها أل زيادة لازمة، أو للتعريف على قولين، وقيل غير ذلك. (انظر: معجم الهوامع ١/ ٢٦٧).

(٣) في ق وع: للمثنى.

(٤) في ق: للمثنى.

(٥) ومن قال به ابن مالك والرضي (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٠٢، وشرح التسهيل ١/ ١٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩).

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٩.

(٧) انظر: مبحث اسم الإشارة في ص ١٢٨ من هذا الكتاب، حيث اشترط للتثنية الحقيقية قبول التنكير، والأسماء الموصولة ملازمة للتعريف.

وكلامه في الأوضح^(١) عند أنواع الشبه^(٢) يقتضي ما قلناه في ذين وتين، فكن على بصيرة في ذلك؛ [لأن التنية من خصائص الأسماء عارضت شبه الحرف فصعف، فأعرب، ويرد عليه عدم إعراب الجمع مع أنه من خصائص الأسماء]^(٣).

ولك في نونيها وجهان:^(٤)

■ إثباتها مخففة ومشددة.

■ وحذفها.

والأصل التخفيف والثبوت، قاله في شرح الشذور^(٥). وظاهر كلامه في الأوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع^(٦).

هـ- وجمع المذكر شيان:

١/ الذين؛ ويستعمل^(٧) بالياء رفعاً وجرّاً ونصباً، ولذا قال: مُطلقاً. ورُبما جاء في حالة الرفع بالواو؛ كقوله:

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٣/١. حيث قال: وإنما أعرب اللذان واللذان.. لضعف الشبه بها

عارضه من المجيء على صورة التنية. وهذا رأي ثالث؛ كما مر في بحث اسم الإشارة.

(٢) في د: التنية، وسقطت أنواع من س.

(٣) زيادة من د.

(٤) هي ثلاثة أوجه على الحقيقة، فنقول: اللذان، واللذان، واللذان. ومنه قول الأخطل التغلبي:

أبني كليب إن عَمِّي اللذا قَتَلَا الملوكة فَتَكَكَ الأَغْلَالَا

(انظر: شرح الكافية ٣/١٠٢)

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٩٤.

(٦) أي عند البصريين، وخالفهم ابن هشام والكوفيون مستدلاً بقراءة ابن كثير السبعة ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذَيْنِ أَصْلَلْنَا﴾

- فصلت: ٢٩ - (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٩/١ - ١٤٠، وإنحاف فضلاء البشر ص ٤٨٩).

(٧) في ع وب: وتستعمل.

٦٣- نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [يَوْمَ النَخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا] (١)

وإنما لم يُعَرَّبَ كما أُعَرِّبَ اللذانِ واللّتانِ؛ لِعَدَمِ مَجِيئِهِ عَلَى سُنَنِ الْجُمُوعِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ أَحْصُ مِنْ مُفْرَدِهِ؛ إِذْ هُوَ خَاصٌّ بِالْعَاقِلِ، وَالَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ؛ كَذَا قِيلَ. وَحَذَفُ نُونِهِ لَغَةً، وَكَذَا حَذَفُ أَلٍ مِنْهُ (٢).

٢/ والثاني الألى بالقصر أشهر من المد (٣).

و- وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ شَيْثَانٍ أَيْضاً:

اللائي واللائي بإثبات الياء، وقد تُحَذَفُ، وَقَدْ يَتَقَارَضُ (٤) الألى واللائي فيقعُ كُلُّ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ، قَالَ الشاعِرُ:

(١) زيادة من ق.

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وللبل الأخيلى في ديوانها ص ٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٤٣، وشرح ابن عقيل ١/ ١٢٧، وجمع الهوامع ١/ ٢٦٩.

والشاهد فيه: (الذون) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، لكن هذه الواو ليست علامة إعراب بل علامة بناء، لأنّ الذون مبنية على صورة المغرب، وقيل إنها مُعَرَّبَةٌ فِي لُغَةِ طَيِّئٍ وَهُذَيْلٍ وَعُقَيْلٍ (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٨٧، وجمع الهوامع ١/ ٢٦٩).

(٣) فيقال في الذين: الذي، ومنه قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم
هُم القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالِدٍ

وَقُرئ ﴿يَرْمِذُ الَّذِينَ آمَنَتْ بَعْلَتُهُمْ﴾ - الفاتحة: ٧- (انظر: مختصر في شواذ القراءات ص ١، وشرح التهيل ١/ ١٨٧، وجمع الهوامع ١/ ٢٧٢).

(٤) تُحَذَفُ أَلٌ قَلِيلاً فَتَصْبِحُ أَلَاءً، كَقَوْلِ كَثِيرٍ عَزَّة:

أَبَى اللَّهُ لِلُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ
سَيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْماً صَقَالَهَا

(انظر: ديوانه ص ٨٧، وشرح التسهيل ١/ ١٨٩، والدرر اللوامع ١/ ٦٦٢).

(٥) في ع وب: تتقارض، وفي س يتعارض، وهو في س تصحيف.

(٦) في الأصل: كلا، والمثبت من ع وس.

٦٤- تحا حُبُّها حُبَّ الأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا [وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ] (٣) (٣)

أي اللاتني، وقال:

٦٥- فما أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاتَنِي قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا (٣)

أي: الأَلَى.

[أقسامُ الاسمِ الموصولِ العامِّ] (٣)

والمُشْتَرَكُ؛ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِجَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَيَأْتِي لِلْمَفْرَدِ الْمُذَكَّرِ (٣) وَالْمُؤَنَّثِ (٣)، وَلِثَنِيَّةٍ كُلِّ مِنْهُمَا / ٣٦ أ / وَجَمْعِهِ. وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ وَيَمَعْنِي الْجَمِيعِ مِنَ الَّذِي وَفَرَوْعِهِ:

١- مَنْ؛ وَهُوَ مَوْضُوعٌ لِلْعَالَمِ، نَحْوُ: عَرَفْتُ مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ. وَقَدْ يَأْتِي لغيرِهِ فِي ثَلَاثِ (٣) مَسَائِلَ:

(١) زيادة من ق.

(٢) البيت من الطويل لمجنون لبل في ديوانه ص ١٧٠، وشرح التصريح ١/ ١٣٣، والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٤٤، وشرح الأشموني ١/ ٦٨.
والشاهد فيه: (الأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا) حيث استعمل لفظ الأَلَى لجمع المؤنث بدلاً من (اللاتني)، وهذا من باب تعاور الألفاظ.

(٣) البيت من الوافر لرجل مجهول من سليم في شرح التصريح ١/ ١٣٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٤٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٢٨.

والشاهد فيه: (اللاتني) حيث استعملها للدلالة على جماعة الذكور العقلاء، وهذا قليل وإن كان جائزاً.
(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويمعني الجميع: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْصِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الاستفهاميتين (انظر: شرح قطر الندى ص ١٠١).

(٥) في ق: والمذكر.

(٦) في ع: فالْمُؤَنَّثِ.

(٧) في ع: ثلاثة.

إحداها^(١): أَنْ يُنَزَّلَ مَنَزَلَةً الْعَالِمِ^(٢)؛ نَحْوُ: ﴿يَدْعُوا^(٣) مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ^(٤)﴾،
إِذْ يَدْعَاؤُهُمُ الْأَصْنَامَ نَزَلَهُمْ مَنَزَلَةُ الْعُلَمَاءِ.

الثانية: أَنْ يَجْتَمَعَ^(٥) مَعَ الْعَالِمِ فِيهَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ^(٦)﴾؛ لِشُمُولِهِ
الْأَدَمِيِّينَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْأَصْنَامَ؛ فَإِنَّ الْجَمِيعَ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا.

الثالثة: أَنْ يَجْتَمَعَ^(٧) مَعَهُ فِي عَمُومٍ سَابِقٍ فَصَّلَ بِحَرْفِ نَحْوِ: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِ^(٨)﴾؛
لِشُمُولِ كُلِّ دَابَّةٍ هُنَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ^(٩)﴾.

٢- وما؛ وهو موضوعٌ لغير العالم، نَحْوُ: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ^(١٠)﴾، وَنَحْوُ:
أَعَجَبَنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ، وَمَا اشْتَرَيْتُهَا، وَمَا اشْتَرَيْتَهُمَا، وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ. وَقَدْ تَأْتِي:

• لَهُ مَعَ الْعَالِمِ؛ نَحْوُ: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^(١١)﴾.

(١) في ع: أحدها.

(٢) في ع: للعالم.

(٣) قبلها في ع من أَضَلَّ مَنْ.

(٤) سورة الأحقاف، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْفِتْنَةِ
وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾.

(٥) في د: يجمع.

(٦) سورة النحل، من الآية ١٧. وهي بتمامها ﴿أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾.

(٧) في د: تجميع.

(٨) سورة النور، من الآية ٤٥. وهي بتمامها ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى رِجْلَيْنِ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٩) سورة النور، من الآية ٤٥.

(١٠) سورة النحل، من الآية ٩٦. وهي بتمامها ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ سَبَرُوا أَجْرَهُمْ
بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(١١) في جميع النسخ الأخرى: سُبِّحَ.

(١٢) سورة الجمعة أو التغابن من الآية ١. وآية الجمعة بتمامها ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِلَّذِينَ آمَنُوا الْقُدُّوسَ الْحَمِيدَ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمَ﴾. وآية التغابن بتمامها ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْكُلُّ وَلَهُ الْخَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

- وَلِلْمُبْهَمِ أَمْرُهُ؛ كَقَوْلِ مَنْ رَأَى شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ لَا يَدْرِي مَا هُوَ: انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ.
- وَلَا أَنْوَاعَ مَنْ يَعْقِلُ؛ نَحْوُ: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ﴾^(١).
- ٣- وَأَيُّ؛ نَحْوُ: ﴿لَنْزِعَكَ مِنَ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ﴾^(٢)، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ لِفِعْلًا أَوْ تَقْدِيرًا إِلَى مَعْرِفَةٍ^(٣)، وَلَا تُضَافُ لِلنَّكَرَةِ^(٤) خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ^(٥)، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ - كَمَا فِي الْآيَةِ - خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّ^(٦).
- وَسُئِلَ الْكَسَائِيُّ: لِمَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْمَاضِي؟ فَلَمْ تَلَحْ لَهُ الْعَلَّةُ؛ فَقَالَ: أَيُّ كَذَا خُلِقَتْ. وَأَجَابَ غَيْرُهُ^(٧) بِأَنَّ أَيًّا وَضِعَتْ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ، وَالْمُضَارِعُ مُبْهَمٌ، فَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ لَهَا بِخِلَافِ الْمَاضِي؛ إِذْ لَا إِبْهَامَ^(٨) فِيهِ، فَيَحْصُلُ التَّنَافِي وَالْخُرُوجُ عَمَّا وَضِعَتْ لَهُ.

-
- (١) سَقَطَتْ مَتَى وَثَلَاثٌ مِنْ جَمِيعِ النِّسَخِ الْآخَرَى.
- (٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، مِنَ الْآيَةِ ٣. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِزْقٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعْلُوا﴾.
- (٣) سُورَةُ مَرْيَمَ، مِنَ الْآيَةِ ٦٩. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿ثُمَّ لَنْزِعَكَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾.
- (٤) مِثَالُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ لَفْظًا: اقْصِدْ أَيْهَمُ هُوَ أَكْرَمُ، أَوْ تَقْدِيرًا: سَلِّ مِنْهُمْ أَيًّا تَلْقَاهُ. (انْظُرْ: الْكِتَابُ ٤٠٣/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٠٦/٣).
- (٥) فِي قِوَابِلِ النِّكَرَةِ، وَفِي سِ إِلَى نِكَرَةِ.
- (٦) نَحْوُ قَوْلِهِمْ: يَعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ رَجَالٍ.... وَقَدْ مَنَعَ الْجُمْهُورُ ذَلِكَ - وَخَالَفَهُمْ ابْنُ عَصْفُورٍ - لِأَنَّهَا عِنْدَهُ تَصْبِيحُ نِكَرَةِ، وَالْمُوصُولَاتُ مَعَارِفُ، لِذَا امْتَنَعَ كَوْنُهَا مُوصُولَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ الشُّعْرَاءُ ٢٢٧. (انْظُرْ: شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ٤٧٥-٤٧٦، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ١٦٧/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ ١٣٥/١، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٧٥/١).
- (٧) يَرَى الْبَصْرِيُّونَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّعَدُّمُ لِلْعَامِلِ فِي (أَيُّ) بَلْ يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ وَتَأَخُّرُهُ، نَحْوُ: أَكْرَمُ أَيْهَمُ جَاءَ، وَأَيْهَمُ جَاءَ أَكْرَمُ. أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُرُونَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا عَامِلٌ مُتَقَدِّمٌ مُسْتَقْبَلُ احْتِجَاجًا بِمَا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ، وَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٩٥/١، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٢٧٦/١، وَحَاشِيَةُ الْحَمْصِيِّ ١٥٧/١).
- (٨) مِنْهُمْ ابْنُ السَّرَاجِ وَابْنُ الْبَازِشِ. (انْظُرْ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ٣٢٦/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ ١٠٦/٣، وَحَاشِيَةُ الْحَمْصِيِّ ١٥٧/١).
- (٩) فِي ع: إِذْ الْإِبْهَامُ، وَهُوَ تَصْغِيرُ ظَاهِرٍ.

واشْتَرَطَ كَوْنُ الْعَامِلِ مُتَقَدِّمًا لِمَتَازٍ عَنِ الشَّرْطِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ^(١)؛ لِأَنَّهَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُتَأَخِّرٌ.

[الحالات الإعرابية لأي]

وَعَلِمَ أَنَّ لَأَيَّ أَرْبَعَ حَالَاتٍ، تُعَرَّبُ فِي ثَلَاثٍ مِنْهَا،^(٢) / ٣٦ ب / وهي:

أ . ما إِذَا أُضِيفَتْ وَذُكِرَ صَدْرُ صَلَاتِهَا؛ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَتَيْتُمْ هُوَ قَائِمٌ.

ب . أَوْ ذُكِرَ صَدْرُ صَلَاتِهَا وَلَمْ تُضَفْ؛ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ.

ج . أَوْ لَمْ تُضَفْ وَلَمْ يُذَكَّرْ صَدْرُ صَلَاتِهَا؛ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ.

د . وَتُبْنِي فِي الرَّابِعَةِ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِالْغَايَاتِ؛ وَهِيَ مَا إِذَا أُضِيفَتْ لَفْظًا وَكَانَ صَدْرُ صَلَاتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا؛ نَحْوُ: ﴿أَتَيْتُمْ أَشَدُّ﴾^(٣)، وَقَوْلُهُ:

٦٦-..... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٤)

(١) مثال الشرطية قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ﴾ - الإسراء: ١١٠-، ومثال الاستفهامية قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ - الأنعام: ٨١-. وسبب وجوب مجيء العامل فيها متأخراً كونها من ألفاظ الصدارة، فلا يعمل فيها ما سبق.

(٢) إعرابها في ثلاث حالات هو مذهب سيويه، خلافاً للخليل ويونس والكوفيين حيث رأوا إعرابها مطلقاً. واحتجوا على ذلك بوجود قراءة ﴿أَتَيْتُمْ أَشَدُّ﴾ وبرواية أخرى للبيت: فسَلِّمْ على أيهم أفضل. (انظر: الكتاب ٢/٣٩٨-٤٠٤، وشرح الكافية ٣/١٤٤، وشرح الأشموني ١/١٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٣٦-١٣٧).

(٣) سورة مريم، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(٤) عجز بيت من المتقارب لفسان بن وعله في شرح التصريح ١/١٣٥، والدرر اللوامع ١/٢٧٢، وبلا نسبة في غيرها كأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٥٣، وشرح الأشموني ١/١٦٦، ولسان العرب - أبا، وجمع المواع ١/٢٧٥.

وصدر البيت: إِذَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ

والشاهد فيه: (على أيهم أفضل) حيث بنيت أي على الضم بسبب إضافتها إلى هم لفظاً مع حذف صدر صلتها هو.

وبِهَا رَدُّ عَلَى ثَعْلَبٍ^(١) الْمُتَكْرِ لِمَوْصُولِيَّةِ أَيْ^(٢).

٤- وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ؛ أَيْ: خَالِصِ الْوَصْفِيَّةِ^(٣) بِأَنْ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ لغير تفضيل، وذلك كاسمِي^(٤) الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، بِخِلَافِ الدَّاخِلَةِ:

- عَلَى الْأَسْمِ السَّالِمِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ؛ كَالرَّجُلِ.
 - أَوْ عَلَى مَا غَلَبَتْ عَلَيْهِ الْأَسْمِيَّةُ؛ كَالْأَبْطَحِ وَالْأَجْرِعِ.
 - أَوْ عَلَى مَا دَلَّ عَلَى التَّفْضِيلِ^(٥)؛ كَالْأَفْضَلِ وَالْأَعْلَمِ.
- فَإِنْ أَلْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَرْفُ تَعْرِيفٍ.

[الْخِلَافُ فِي أَلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ]

وَأَمَّا الدَّاخِلَةُ عَلَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ؛ كَالْحَسَنِ:

أ/ فَجَنَحَ ابْنُ مَالِكٍ^(٦) إِلَى أَنَّهَا مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ. وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي الشَّرْحِ^(٧) وَالْأَوْضَحِ^(٨) فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٠١١/٢، وشرح الأشموني ١٦٥/١.

(٢) لِأَنَّ (أَيْ) فِي الْبَيْتِ وَالْآيَةَ لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ الْمَوْصُولِيَّةِ، فَلَوْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً لَعَمِلَتْ فِيهَا (تَنْزِع) فَتُصَبِّ، وَلَا يُقَالُ عِنْدُنَا إِنَّهَا مَعْلُوقَةٌ لِأَنَّ (تَنْزِع) فِعْلٌ غَيْرُ قَلْبِي، وَالتَّعْلِيقُ مِنْ خِصَائِصِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَتَعَيَّنَتْ مَوْصُولِيَّةُ (أَيْ) فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً لَمَا رُفِعَتْ بَعْدَ الْجَارِ (عَلَى). (انظر: مع الهوامع ٢٧٦/١، وحاشية الحمصي ١٥٨/١).

(٣) فِي ب: لِلْوَصْفِيَّةِ.

(٤) فِي ق وَد: كَاسْمٍ.

(٥) فِي ق وَس: تَفْضِيلٍ.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٩٥/١.

(٧) انظر: شرح قطر الندى ص ١٠٢.

(٨) انظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١٦٥/١، قلت: وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ فَقَطْ لَا كَمَا يَقُولُ

الْفَاكِهِي. (انظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ١١٤/٤-١٤٠).

ب/ لكن قال في المغني: وليس^(١) بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تُؤوّل بالفعل الدال على الحدوث، ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق^(٢)، وقضيته أنها حرف تعريف، وبه صرح في الأوضح في باب الصفة المشبهة^(٣).
وعلى الأول أجيب بأن الصفة المشبهة تعمل^(٤) في الفاعل الظاهر عمل الفعل بطراد، بخلاف اسم التفضيل. وما ذهب إليه - من أن أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي - هو الأصح؛ بدليل عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربّه.

وليست موصولاً حرفياً^(٥)؛ لهما مرّ، ولأنها لا تُؤوّل مع صلتها بالمصدر.
ولا حرف تعريف^(٦)؛ لعدم تقدّم معمول مدخولها عليها، ولجواز عطف الفعل على مدخولها. وأيضاً لو كانت حرف تعريف، لقدح إلحاقها في إعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال؛ لوجود المبعد له من مشابهته^(٧) [من الفعل]^(٨)، / ٣٧ أ /
واللازم مُنتَقِب؛ قال الرضي^(٩).

(١) في ق: ليس.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٧١.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٤٩، ٢٩٤.

(٤) في ع: يعمل.

(٥) خلافاً للمازني ومن وافقه. (انظر: شرح الكافية ٣/ ٩٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥٣، وجمع

الموامع ١/ ٢٧٥).

(٦) خلافاً للأخفش والمازني في قول آخر، حيث رأى أن الألف واللام للتعريف، والضمير في نحو (الكريم

أبوها) عائد على موصوف محذوف. وقد ردّ ابن مالك هذا القول من وجهين. (انظر: شرح التسهيل ١/

١٩٥-١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥٣).

(٧) لأن لام التعريف من خواص الاسم، فدخولها على اسمي الفاعل والمفعول يبعد شبهها بالفعل فلا يعملان.

(٨) زيادة من ع وس.

(٩) انظر: شرح الكافية ٣/ ٩٤-٩٥.

وهذا الخلاف إن^(١) لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضاربَ، فلا كلام^(٢) في حرفيتها.

[الصلةُ الشاذةُ لأل]

○ ووصلُها بالظرفِ كما في قوله:

٦٧- مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ^(٣)

○ وبالجمله الاسميّة كما في قوله:

٦٨- مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ^(٤)

ضرورة.

○ وكذا وصلُها بالمضارع كما في قوله:

٦٩- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الرَّضَى حُكومتُهُ^(٥)

(١) في دوب وس: إذا.

(٢) في د: خلاف.

(٣) بعده في ع وب: أي الذي بعده.

(٤) صدر بيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٨، والجنى الداني ص ٢٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٠، وعجزة: فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ.

والشاهد فيه: (المعه) أي: الذي معه.

(٥) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٨، والجنى الداني ص ٢٠١، وشرح الأشموني ١/ ٧٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٠. وعجزة: لَهُ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ.

والشاهد فيه: (الرسول الله منهم)، أي: الذي رسول الله منهم.

(٦) صدر بيت من البسيط لذي الحرق الطهوي في لسان العرب للجدع، وخزانة الأدب ١/ ٣١، والدرر اللوامع ١/ ٢٧٥، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ١٤٤، وشرح ابن عقيل ١/ ١٣٧. وعجزة: وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ.

والشاهد فيه: (الرّضى حكومته)، وهذا مقبول على رأي ابن مالك جوازاً لا وجوباً.

على المُختار^(١) في تفسير الضرورة.

٥- وذو في لغة طيِّع خاصّة دون غيرهم من العرب؛ كقوله:

٧٠-..... ويثري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ^(٢)

والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبنائها على السكون، لا على الضمّ كما توهمته بعض المتأخرين؛ إذ ليست حرفاً واحداً بل حرفان^(٣) الثاني منها^(٤) ساكن، والبناء إنما يكون في الآخر.

ومنهم من يُعربها بالحروف إعراب ذي المُعرب^(٥) كما مرّ، وخصّه ابن الصائغ^(٦) بحالة الجرّ؛ لأنّه المسموعُ كقوله:

(١) هذا رأي الجمهور، وهو تخريج ما ورد على الضرورة، وخالف في ذلك ابن مالك فاعتبر أنّ وصلها بالمضارع

سائغ لا ضرورة بدليل هذا البيت وأبيات أخرى منها:

- ما كاليروح ويغدو لاهياً فَرِحاً، أي: الذي يروح.

- إلى ربه صوت الحمار يُجَدِّعُ، أي: الذي يُجَدِّعُ.

(انظر: مع الهوامع ١/ ٢٧٧-٢٧٨، وخزانة الأدب ١/ ٣١-٣٢، وتخليص الشواهد ص ١٥٤).

(٢) عجز بيت من الوافر لسان بن الفحل في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٨٤، وشرح التصريح ١/ ١٣٧،

وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٩٤، ولسان العرب - ذوا. وصدر البيت: فإنّ الماء

ماء أبي وجدي.

اللغة: (طويت) بنيت وعزّشت (انظر: المعجم الوسيط - طوى)

والشاهد فيه: (ذو حفرت، وذو طويت) أي التي حفرت والتي طويت.

(٣) في الأصل حرفين، والصحيح بل حرفان لأنّ بل تفيد الإضراب والاستثناء لا العطف في خبر (ليس)، ثم

إنّ المعنى لا يستقيم بالعطف.

(٤) في الأصل منها، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٥) أي: ذو بمعنى صاحب، فتعرب إعراب الأسماء الخمسة فنقول: جاءني ذو قام، ومررت بذّي قام. (انظر:

ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٧).

(٦) في ع: الضائع.

٧١-..... فَحَسْبِي مَن ذِي عِنْدَهُم مَّا كَفَانِيَا

وَاسْتَشْكَلَ إِعْرَافُهَا أَنَّ سَبَبَ الْبِنَاءِ مَوْجُودٌ مَعَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ.
وَمَا جَزَمَ بِهِ هُنَا - مِنْ أَنَّ ذُو تَطَلُّقٍ عِنْدَ طَبِيعٍ عَلَى الْمُؤَنَّثِ أَيْضاً - هُوَ الْمَجْزُومُ بِهِ فِي
سَائِرِ كُتُبِ ابْنِ مَالِكٍ^(١)، وَخَصَّهُ فِي الْجَامِعِ بِبَعْضِهِمْ؛ فَقَالَ: وَذُو لِكَلٍّ مُذَكَّرٍ، وَذَاتٌ لِكَلٍّ
مُؤَنَّثٌ، وَيَخْتَصَّانِ بِطَبِيعٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَصَرِّفُهُمَا^(٢) وَيُعَرِّبُهُمَا، وَمَنْ يَسْتَعْمَلُ ذُوَ لِلْجَمِيعِ^(٣)،
فَحَكَى الْعَمُومَ عَنْ بَعْضِ طَبِيعٍ بَعْدَ تَصْدِيرِهِ بِالْأَوَّلِ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ الصَّانِعِ^(٤): الْأَفْصَحُ
امْتِنَاعُ إِطْلَاقِهَا عَلَى الْمُؤَنَّثِ.

٦- وَذَا حَالَةً كَوْنِهَا بَعْدَ مَا بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ^(٥)، أَوْ بَعْدَ مَنْ الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ عَلَى
الْأَصَحِّ عِنْدَهُمْ^(٦). وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّمَاعِ، وَكِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ، قَالَ [اللَّهُ]^(٧) تَعَالَى:
﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ﴾^(٨)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

(١) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لِمَفْطُومِ بْنِ سَحِيمٍ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣/١٤٨، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ ١/٦٣، وَالدَّرَرِ اللَّوَامِعِ
١/٢٦٨، وَلِلطَّائِفِيِّ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْلِيبِ ٢/٤١٠، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١/١٩٤. وَصَدَرَ الْبَيْتُ: وَإِمَا
كَرَامٌ مَوْسِرُونَ أَتَيْتُهُمْ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ) حَيْثُ جَاءَتْ ذُو مَجْرُورَةً بِالْيَاءِ حَلًّا لَهَا عَلَى (ذُو) بِمَعْنَى صَاحِبٍ، قَالَ ابْنُ الصَّانِعِ إِنْ
(ذُو) تَعَرَّبَ فِي حَالَةِ الْجَرِّ فَقَطَّ. وَلِلْبَيْتِ رَوَايَةٌ أُخْرَى مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ، وَ(ذُو) عِنْدُذْ مَبْنِيَّةٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

(٢) انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/١٩٤، شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١/١١٤.

(٣) يَقُولُونَ: ذُو، ذَوَا، ذَوُو، ذَاتٌ، ذَاتَا، ذَوَاتٌ.

(٤) انْظُرْ: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النُّحُو لَابْنِ هِشَامٍ ص ٢٩، وَقَدْ أَسْقَطَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا مَنْ قَبْلَ يُعَرِّبُهُمَا.

(٥) فِي ع: الضَّائِعُ.

(٦) فِي الْأَصْلِ الْبَصَرِيَّةُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ قِيَسِ.

(٧) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: زَعَمَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّهُمْ لَا يَرْكَبُونَهَا مَعَ (مَنْ) فَلَا يَقُولُونَ: مَنْ ذَا؟، كَمَا يَقُولُونَ: مَاذَا؟
وَالصَّحِيحُ سَمَاعٌ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ. (انْظُرْ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢/١٠٠٨ وَمَعَ الْمَوَامِعِ ١/٢٧٣).

(٨) زِيَادَةُ مَنْ بِيَسْ.

(٩) سُورَةُ النَّحْلِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٤ أَوْ ٣٠. وَالْآيَةُ ٢٤ بِتَامِهَا ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكَ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾.

٧٢- وقصيدة تأتي الملوكة غريبة قد قلّتها؛ ليُقال: مَنْ ذا قالها؟^(١)

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط^(٢) احتجاجاً بقوله:

٧٣- [عدس، ما لعباد عليك إمارة]^(٣) أمنت، وهذا تحمّلين طليق^(٤)

أي: والذي^(٥) تحمّلينه طليق. ولا حجة فيه^(٦).

ولا يختصّ ذا من بين أسماء^(٧) الإشارة بذلك عندهم، بل جميع أسماء الإشارة / ٣٧

ب / يجوز أن تكون عندهم موصولات^(٨).

وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلّى بأل من قبيل الموصولات، كقوله:

٧٤- لعمرك أنت^(٩) البيت أكرم أهله وأقعد من أفئدة بالأصائل^(١٠)

(١) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ص ٧٧، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٩، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٨٩، وجمع الهوامع ١/ ٢٧٣.

والشاهد فيه: (من ذا قالها) أي: من الذي قالها.

(٢) الشرط هو تقدم مَنْ أو ما الاستفهاميتين على (ذا) الموصولية.

(٣) زيادة من ق وب.

(٤) البيت من الطويل ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٧، وشرح المفصل

٤/ ٧٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٢، وجمع الهوامع ١/ ٢٧٤.

والشاهد فيه: (وهذا تحمّلين طليق) أي: الذي تحمّلين طليق.

...

(٥) في ق: الذي.

(٦) لأن البيت الذي استدل به الكوفيون يَحتمل أن تكون (تحمّلين) خبراً لهذا الإشارية أو حالاً منها، و(طليق) خبراً ثانياً.

(٧) سقطت أسماء من ع وب.

(٨) كما في الآية الكريمة: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَتُوسَى﴾ - طه: ١٧ - ﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤُلَآءِ حَنَجِجْتُمْ﴾ - آل عمران:

٦٦ -، حيث خرج الكوفيون تلك وهؤلاء على الموصولية بمعنى التي والذين، وأجيب عن الآية الأولى بأن

ييمينك حال لا صلة. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١٠، وجمع الهوامع ١/ ٢٧٤).

(٩) في ق: لعمري لأنت.

(١٠) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في لسان العرب - أصل، وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٤، والدرر اللوامع ١/ ٢٧٣،

وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٢٣، وجمع الهوامع ١/ ٢٧٦. والشاهد فيه ظاهر في التن،

و(البيت) خبر المبتدأ (أنت).

أي: لأنَّ الذي أَكْرِمَ أهْلَهُ، فَأَكْرِمَ صَلَّةَ الْبَيْتِ.

[الشروط في ذا حتى تكون موصولة]

وعَلَّ كَوْنِ ذا موصولة إذا لم تُلغَ، ولم تكن للإشارة.

فإنَّ^(١) أُلغِيَتْ - بأنَّ كانت مُركَّبة مع ما أو مَنْ - لم تكن موصولة، بل تكون مع ما قبلها اسماً^(٢) واحداً دالاً على الاستفهام، لا يعمل فيه فعلٌ مُتقدِّمٌ. ويظهر أثر ذلك في البدل. إذا قلت مثلاً: مَنْ ذا ضربت؛ أزيداً أم عمراً؟ فإن رفعت البدل فذا غير ملغاة، وإن نصبتَه كانت ملغاة. ويدلُّ على إلغائها أيضاً إثبات ألف ما مع دخول الجار عليها في نحو قولهم: عَمَّاذا تسأل؟.

وكذا إن كانت للإشارة؛ لأنَّها حينئذ تدخل على المفرد، نحو: مَنْ ذا الذاهب؟ ما ذا الذاهب؟^(٣) وما ذا التواني؟، والمفرد لا يكون صلةً لغير أل.

[أنواع صلة الموصول]^(٤)

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرع في بيان الصلة؛ فقال:

أ/ وصلة أل الموصولة الوصف الصريح، وقد مرَّ^(٥) الكلام عليه.

ب/ وصلة غيرها من الموصولات^(٦): إما جملة؛ وشرطها - اسمية كانت أو فعلية - :

(١) في س: فإذا.

(٢) سقطت اسم من ع وب.

(٣) سقطت ماذا الذاهب من ع وب وس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وصلة أل الوصف، وصلة غيرها: إما جملة خبرية ذات ضمير مطابق للموصول يُسمى عائداً، وقد يُحذف نحو: ﴿يَتَّبِعُهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ ﴿وَمَا يَحِيلُهُمْ﴾ ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ ﴿وَنَشْرَبْ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، أو ظرف، أو جارٍ ومجرور تامان متعلقان باستقرَّ محذوفاً (انظر: شرح قطر الندى ص ١٠١).

(٥) في ق: قدَّم.

(٦) انظر ص ١٣٧ من هذا الكتاب.

(٧) سقطت من الموصولات من ع.

١ / أن تكونَ خبريّة، وهي المُحمّلة للصدق والكذب في نفسها من غيرِ نظريٍّ إلى قائلها.
 ٢ / وأن تكونَ معهودةً للمُخاطَب؛ لِيَتَمَيَّزَ بِهَا الموصولُ إلّا في مقامِ التهويلِ
 والتفخيمِ، فيحسنُ^(١) إنبأها؛ نحو: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(٢).
 ٣ / وأن لا تكونَ مُستدعيّةً كلاماً قبلها، فلا يُقال: جاء الذي لكنّه قائمٌ؛ لأنّ فيه
 استعمالٌ لكنّ من غيرِ استدراكٍ.

٤ / ولا بدّ أن تكونَ الصلّة ذاتَ ضميرٍ غالباً طَبَقَ الموصولِ^(٣)؛ أي: مُطابِقٌ^(٤) له في
 الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِها ليربطها به، وهذا الضميرُ يُسمّى عائداً؛ لِعَوْدِهِ إلى الموصولِ،
 وقد يَحُلُفُهُ الظاهرُ فيقومُ مقامه، كقولِه:

٧٥- سعادُ التي^(٥) أضناكَ حبُّ سعادا
 أي: حُبُّها.

وأجازَ ابنُ الصّائغِ^(٦) خَلَوَ الصلّةِ مِنْهُ إذا عَطِفَ عليها جملةٌ بالفاءِ^(٧) مشتملةٌ عليه، نحو:
 الذي يقومُ أخوك / ٣٨ أ / فيغضبُ هو زيدٌ؛ لِحصولِ الارتباطِ بالفاءِ وصيرورتها جملةً واحدةً.

-
- (١) في ع: فيستحسن.
 (٢) سورة النجم، الآية ١٠.
 (٣) في ق: مطابق للموصول.
 (٤) في ب: مطابقاً.
 (٥) في ق وس: الذي.
 (٦) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٩١، وشرح الأشموني ٦٧ / ١، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٠، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٧١ / ٢. وعجزه: وإعراضها عنك استمرّ وزادا.
 اللغة: (أضناكَ) أمرضك، (إعراضها) هجرانها وصدودها.
 والشاهد فيه: (التي أضناكَ حب سعادا) حيث جاء بالاسم الظاهر سعادا عائداً بدلاً من الضمير، وهذا قليل.
 (٧) نسب السيوطي هذا الجواز إلى ابن الصائغ، ويشهد لذلك نسخة س. ونسبه أبو حيان إلى الفارسي (انظر: ارتشاف الضرب ٢ / ٩٩٩، وهمع الهوامع ١ / ٢٨١).
 (٨) في جميع النسخ: بالفاء جملة.

٥/ ولا بدَّ للموصولِ مِنَ الصلَّةِ، وَمِنْ تَأْخِيرِهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَمَالِهِ وَمُنْزَلَةٌ مَنْزِلَةٌ
جزئيه^(١) المتأخِّر؛ ولهذا سُمِّيَ نَاقِصًا.

٦/ ولا يجوزُ الفصلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِفَاصِلٍ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا كَالْمَوْصُولِ إِنْ دَلَّ عَلَيْهَا
دليلٌ، كَقَوْلِهِ:

٧٦- نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جَمْعُ عَاكَ، ثُمَّ وَجَّهْهُمْ^(٢) إِلَيْنَا^(٣)
أي: نحنُ الألى عُرِفُوا بِالشَّجَاعَةِ^(٤).

تنبيهٌ [في أوجهِ مطابقةِ العائدِ لِلِاسْمِ الموصولِ]

١/ اعْلَمْ أَنَّ الموصولَ إِذَا^(٥) طَابَقَ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ، وَجَبَ مِطَابَقَةُ العائدِ لَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى^(٦).

٢/ وَإِنْ خَالَفَ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ - بِأَنْ كَانَ مُفْرَدَ اللَّفْظِ مُذَكَّرًا، وَأُرِيدَ بِهِ غَيْرُ ذَلِكَ كَمَنْ
وما - جازَ لَكَ^(٧) في العائدِ وَجْهَانِ:

أحدهما: - وهو الأَكْثَرُ - مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ؛ نَحْوُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَعِجُ إِلَيْكَ﴾^(٨).

(١) في الأصل جزئيه والمثبت من ق وع وب وس.

(٢) في جميع النسخ: جَهَّزَهُمْ.

(٣) البيت من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، ولسان العرب - أولى، وخزانة الأدب ٢/

٢٨٩، وبلا نسبة في معني الليب ص ٨٦/١، وشرح التصريح ١/ ١٤٢.

والشاهد فيه: حذف صلة الألى لدلالة السياق عليها، وهو جائز.

(٤) في الأصل عرفوا الشجاعة، والمثبت من ق وع وب وس.

(٥) في ق وع ود وب: إن.

(٦) مثلاً: جاء الذي فاز، والتي فازت، واللذان فازا....

(٧) سقطت لك من ع وس.

(٨) سورة الأنعام من الآية ٢٥، وسورة محمد من الآية ١٦. وتام آية الأنعام ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَعِجُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَنْ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً

أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا لَا يُذِخِرُوا بِيَاحْتِجٍ إِذَا جَاءَ وَلَدٌ يُجِدُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرٌ الْأَوَّلِينَ﴾.

والشاهد: أَنَّ مَنْ أُرِيدَ بِهَا (الذين) فطابق لفظ (مَنْ) وهو مذكر مفرد فقال (يستمع) ولم يقل يستمعون.

والثاني: مراعاة المعنى؛ نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(١)، ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس؛ نحو: أعط من سألتك - ولا يقال: من سألك^(٢) - أو قُبِحَ؛ نحو: من هي حمراء أمك، فيجب حينئذ مراعاة المعنى^(٣). وما لم يعضد المعنى سابق، فيختار مراعاة المعنى^(٤)، كقوله:

٧٧- وإن من النسوان من هي روضة
تبيح الرياض نحوها وتصوح^(٥)

[أحكام حذف العائد من الصلة]

والغالب في العائد المُشتملة عليه الصلة ذكره في اللفظ، وقد يُحذف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً:

○ فالمرفوع: إن كان فاعلاً أو نائباً عنه^(٦) أو خبراً لمبتدأ أو ناسخ أو اسماً لم يُحذف حذفه. وإن كان مبتدأ جاز حذفه إن أُخبر عنه بمفرد، ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر ولا معطوفاً على غيره ولا معطوفاً عليه غيره؛ نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٧)، أي: الذي هو أشد.

(١) سورة يونس، من الآية ٤٢. والآية بنهاهما ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ فأنت تُسمع الصلوة ولو كانوا لا يقولون، والشاهد: (من يستمعون) حيث طابق بين العائد (و) ومعنى (من) لا لفظها.

(٢) لأنك لا تعرف عندئذ هل السائل مذكر أم مؤنث؟

(٣) لآته لو قيل: من هي أحر أمك، أو من هو حمراء أمك لزم الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث أو العكس. ولو قيل: من هو أحر أمك لزم تخالف الموصول وخبره، لأن الصلة والموصول كشيء واحد نكأنك حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث. (انظر: شرح التسهيل ٢٠٩/١، وحاشية الحمصي ١٦٤/١).

(٤) في ق ود وس: مراعاته.

(٥) البيت من الطويل لجران العود في ديوانه ص ٤٤، ولسان العرب/ صرقع، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٨/١، وشرح التصريح ١٤٠/١. ورواية شرح التسهيل: تبيح قلبها وتصوح وروي: قلبها بدلاً من نحوها في لسان العرب.

والشاهد فيه: (من النسوان) حيث عاضد معنى التأنيث في (من) فقال في الصلة: هي.

(٦) في ق: نائبه.

(٧) سورة مريم، من الآية ٦٩. والآية بنهاهما ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة أيّ وغيرها، لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إن طالت الصلة؛ نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾^(١)، أي: هو في السماء إله، وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم: لا سيّما زيد، بالرفع / ٣٨ ب / فإنه مقيس غير شاذ تنزيلاً^(٢) لا سيّما منزلة إلا الاستثنائية.

○ والمنصوب إن كان منفصلاً لم يجز حذفه، أو متصلاً متعيناً للربط، وناصبه فعل تام، أو وصف غير صلة آل العائد عليها^(٣) المنصوب جاز حذفه، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^(٤)، أي: عملته كما قرئ به، وقوله: ٧٨- ما الله موليك فضل فاحمدنه به^(٥)

أي: الذي الله موليكه فضل. وأما قوله: ٧٩- ما المستفترّ الهوى محمود عاقبة [ولو أتيح له صفو بلا كدر]^(٦) فشاذ.

-
- (١) سورة الزخرف، من الآية ٨٤.
 (٢) في ق: بتنزيل لا سيّما.
 (٣) في ق وب وس: إليها.
 (٤) سورة يس، من الآية ٣٥. وهذه قراءة أبي بكر وحزمة والكسائي وخلف، وقرأ الباقر (عملته)، انظر: إنحاف فضلاء البشر ص ٤٦٧. والشاهد هو حذف العائد من الصلة عملت أيديهم. والآية بتمامها ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾.
 (٥) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٩، وشرح الأشموني ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٨. وعجزه: فبالدى غيره نفع ولا صرّ.
 الشاهد فيه: (ما الله موليك) حيث حذف العائد على الاسم الموصول لآته منصوب باسم الفاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه.
 (٦) زيادة من ق وب.

(٧) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٧١، والدرر اللوامع ١/ ٢٩٨.

اللغة: المستفترّ اسم فاعل من استفترّه بمعنى أزعجه واستخفّه، والهوى صفة النفس وميلها نحو شهواتها. والشاهد فيه: (المستفترّ الهوى) حيث حذف العائد المنصوب من صلة الألف واللام في المستفترّ؛ وأصل الكلام: ما المستفترّ الهوى، وهذا الحذف قليل عند ابن مالك، شاذ عند الجمهور.

وحذف منصوب الفعل كثير، والوصف قليل جداً، وإن اشتركا في الجواز، وليساً
متساويين في الحذف كما توهّمه عبارة الألفية^(١).

○ والمجوروز نوعان: مجوروز بالمُضاف، ومجوروز بالحرف:

فالأوّل مجوروز حذفه إن كان المضاف وصفاً عاملاً ليس اسم مفعول؛ نحو: ﴿فَاقْصِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ﴾^(٢)، أي: ما أنت قاصيه، وقوله:

٨٠- لعمرك ما تدري الطوارق بالخصي ولا زاجرات الطير ما الله صانع^(٣)

والثاني مجوروز حذفه أيضاً إن تعيّن للربط، وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول، مجوروزاً يمثل ما جرّبه العائد معنىً ومُتعلّقاً، ولم يكن العائد محصوراً، ولا نائباً عن الفاعل، ولا موقّعاً حذفه في لبس؛ نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا قَشَرُوا﴾^(٤) أي: منه، وقوله:

٨١- لا تتركّنن إلى الأمر الذي ركنت أبناءً يعصّر حين اضطرّها القدر^(٥)

(١) قال ابن مالك:

والحذف عندهم كثيرٌ مُنْجَلِي

.....

بفعل، أو وصفي: كمن ترجو يهب

في عائِدٍ مُتَّصِلٍ إن انتصب

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤-١٤٥).

(٢) سورة طه، من الآية ٧٢. وتامها ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَنْ مَا جَاءَنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْصِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ إِنَّا نَفْقِصُ هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

(٣) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب - ١٠/ ٢١٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

والشاهد فيه: (ما الله صانع) حيث حذف العائد المجوروز جوازاً، وأصل الكلام: ما الله صانعه.

(٤) سورة المؤمنون، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةِ وَأُفٍّ لَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ بِأَكْثَرِ مِمَّا تَأْتُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا قَشَرُوا﴾.

(٥) البيت من البسيط لكعب بن زهير في شرح التصريح ١/ ١٤٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/ ٨١.

اللغة: لا تركزن أي لا تمل، وركن من باب علم أو نصر، ويعصر اسم رجل وهو جدّ قبيلة من باهلة.

الشاهد: (الذي ركنت أبناً) حيث حذف العائد جوازاً من جملة الصلة لدلالة النص عليه.

أي: ركنْتُ إليه، وقولك: مررتُ بـغلامٍ الذي مررتُ أي: به.

[حالات امتناع حذف العائد المجرور]

أ/ فَإِنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْعَائِدُ لِلرَّبِطِ؛ كَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ.

ب/ أَوْ جُرًّا مَعًا^(١) بغيرِ حرفٍ؛ كجاءَ غلامٌ الذي أنتَ غلامُهُ.

ج/ أَوْ لَمْ يُجَزِّ الْمَوْصُولُ أَصْلًا؛ كجاءَ الذي مررتُ به.

د/ أَوْ جُرَّ بِحَرْفِ مُثَائِلٍ لِمَا جُرَّ بِهِ الْعَائِدُ لَفْظًا لَا مَعْنَى؛ كَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَوْ لَفْظًا وَمَعْنَى لَا مُتَعَلِّقًا؛ كَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ^(٢) بِهِ.

هـ/ أَوْ كَانَ مُحْصُورًا؛ كَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَا مَرَزَتْ إِلَّا بِهِ.

و/ أَوْ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ؛ كَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ.

ز/ أَوْ حَذَفُهُ مُلَبِّسًا؛ كَرِغَبْتُ فِيهَا رِغَبَتْ فِيهِ؛

لَمْ يُجَزَّ الْحَذْفُ فِي الصُّورِ كُلِّهَا.

واعلم أن هذه الشروط التي^(٣) / ٣٩ أ / ذكرناها لإصحاح جواز حذف العائد من

حيث هو^(٤)، لم يُصَرَّح بها. ولعلَّه إنما تَرَكَهَا إِحَالَةً عَلَى الْأَمْثَلَةِ؛ فَإِنَّهَا جَامِعَةٌ لِلشُّرُوطِ.

وَصِلَّةٌ غَيْرُ أَلٍ إِلَّا جَمْلَةً كَمَا مَرَّ^(٥).

(١) أي: العائد والموصول معًا.

(٢) في ق: مررت.

(٣) في ق وع وس: سرت، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في ع: الذي.

(٥) أي سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

(٦) انظر ص ١٤٢ من هذا الكتاب.

ج/ أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامانٍ؛ أي: تتمَّ بهما الفائدة؛ كجاء الذي عندك أو في الدار، فلا يُوصلُ بها لا يكونُ كذلك^(١).

وكلاهما إذا وقعا صِلَتَيْنِ مُتَعَلِّقَانِ باستقَرَّ وشبهه^(٢) - يَمَّا هو فعلٌ حالٌ كونه مَحذُوفاً وجوباً - لا بِمُسْتَقَرٍّ وشبهه يَمَّا هو اسمٌ لإفراجه.

وهما^(٣) في اصطلاح النُّحاة كالْفَقِيرِ والمُسْكِينِ في اصطلاح الفُقهَاءِ؛ إذا أُطْلِقَ أَحَدُهُمَا شَمِلَ الْآخَرَ، وإذا ذُكِرَا فَلِكُلِّ [حكم]^(٤) معنى، ولذا^(٥) نظرًا مِنْهَا الْإِيْمَانُ وَالْإِسْلَامُ، وَالْمُشْرِكُ وَالْكَافِرُ.

[٥/ المَعْرِفُ بِأَل؛ والخلاف في مُعْرِفِهِ^(٦)]

تَمَّ الْخَامِسُ مِنَ الْمَعَارِفِ ذُو الْأَدَاةِ؛ وَهِيَ^(٧) أَدَاةُ التَّعْرِيفِ.

أ- وهي أَلٌ بِجُمْلَتِهَا لِلتَّعْرِيفِ عِنْدَ الْخَلِيلِ^(٨) وَسَيَبُورِيهِ؛ لَكُفٍّ عِنْدَ الْخَلِيلِ الْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ، فَهِيَ هَمْزَةٌ قَطْعٌ كَهَمْزَةِ أَمٍّ، وَإِنْ حُذِفَتْ فِي الْوَصْلِ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ.

(١) فلا يُوصل بنحو: جاء الذي أمس أو به؛ لعدم الفائدة لأتَمَّا غير تامين. وضابط التمام أن يكون تعلقهما بالكون العام فيحصل به فائدة، نحو: زيد في الدار وعندك. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٦٧، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠١).

(٢) شبه استقَرَّ: حَصَلَ وَتَبَّتْ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ عَامٍ خِلَافًا لِقَامٍ وَقَعْدَ لِدَلَالَتِهَا عَلَى كَوْنِ خَاصٍّ. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٦٨).

(٣) أي: الظرف والمجرور.

(٤) زيادة من د.

(٥) في جميع النسخ الأخرى: ولذلك.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: تَمَّ ذُو الْأَدَاةِ، وَهِيَ أَلٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَبُورِيهِ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٢).

(٧) في ق و ع وب: أي.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤.

وسيويوه يخالفه في أصالة الهمزة، فهي عنده همزة وصل زائدة لكنها معتد بها في الوضع^(١). هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه. واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه، وأطال في تقريرها^(٢)، ونازعه أبو حيان في ذلك، وردّها، وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهباً له، وقال: ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة أصلية^(٣) مقطوعة في الوصل، كهمزة أم وأن^(٤).

ب- لا اللام وحدها للتعريف، وضعت ساكنة، فاجتلبت همزة الوصل للتمكين من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام، خلافاً للأخفش وسيويوه في أحد قوليه المشهور عنه^(٥).

ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم^(٦)، واختاره المصنّف في حواشيه^(٧)، وقال: إنّه من الحسن بمكان.

(١) في ق: اعتد.

(٢) انظر: الكتاب ١٤٧/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٤٦-٢٤٨، وقد ذكر فيه ستة أوجه للاستدلال على رأي الخليل، قال ابن مالك:

على أنّ الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيها لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف همزة وصل ولا نظير لذلك أيضاً.

الرابع: لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً..... الخ.

(٤) في ق وس: أصل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٩٨٥/٢. قلت: لكنّه لم ينكر على ابن مالك نقله.

(٦) انظر: جمع الهوامع ٢٥٦/١.

(٧) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب سبك المنظوم فكّ المختوم لابن مالك لعدم توافره.

(٨) لعله حواشي ابن هشام على الألفية أو على التسهيل لابن هشام، وكلاهما من كتب ابن هشام المفقودة. (انظر:

ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ص ص ٣٦١-٣٦٣).

وجمیع ما اعتَرَضُوا بِهِ عَلَيْهِ مُقَابِلَ بِمِثْلِهِ [مردود]^(١) أو مُجَابٍ عَنْهُ، لَكِنَّهُ رَجَّحَ فِي
الْجَامِعِ^(٢) قَوْلَ الْخَلِيلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ هُنَا فِي الشُّذُورِ^(٣). / ٣٩ ب /
وَإِنَّمَا لَمْ تُتْرَكِ^(٤) الْهَمْزَةُ وَتُحَرِّكَ اللَّامُ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ^(٥) حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ
حَصَلَ الثَّقُلُ مَعَ كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ وَالتَّبَسُّتِ بِلَامِ الْجَرِّ، أَوْ بِالْفَتْحِ التَّبَسُّتِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ
بِالضَّمِّ فَلَا نَظِيرَ لَهَا.

ج - وَعَنِ الْمُبَرِّدِ أَنَّ الْهَمْزَةَ^(٦) لِلتَّعْرِيفِ وَاللَّامَ زِيدَتْ^(٧) لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ^(٨).
[أقسامُ أَل التعريف]^(٩)

١ - وَتَكُونُ أَلُ لِلْعَهْدِ؛ وَهِيَ الَّتِي عُهِدَ مَصْحُوبُهَا:

• إِمَّا ذِكْرًا؛ نَحْوُ: ﴿فِي رُجَايَةِ الرَّجَايَةِ﴾^(١٠). وَفَائِدَتُهَا التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَصْحُوبَهَا هُوَ
الْأَوَّلُ بَعِيْنِهِ، إِذْ لَوْ جِيءَ بِهِ مُنْكَرًا لَتَوَهَّمُ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

(١) زيادة من ع.

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٣٧.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٠١.

(٤) في ع: يترك.

(٥) في ق: إذا.

(٦) في الأصل الهمز، والمثبت من ع وب.

(٧) في باقي النسخ: زائدة.

(٨) انظر: شرح الكافية ١٣١/٢، وشرح التصريح ١٤٨/١. يقول الرضي: وذكر المبرد في كتاب الشافي أن حرف
التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضَمَّ اللام إليها لتلا يشبه التعريف بالاستفهام. أما ما ورد في
المقتضب فلا يُشير فيه إلى زيادة اللام. (انظر: المقتضب ٨٣/١).

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وتكون للعهد نحو ﴿فِي رُجَايَةِ الرَّجَايَةِ﴾ وجاء القاضي، أو للجنس كـ أَهْلِكَ
النَّاسِ الدِّينَارُ والدِّرْهَمُ، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾، أو لاستغراق أفرادِهِ نحو ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ
صَغِيرًا﴾ وصفاته نحو: زيد الرجل. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٢).

(١٠) سورة النور، من الآية ٣٥. وهي بتمامها ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَيْفُكَوْنُ فِيهَا يَضْبَعُ أَلْيَضْبَعُ فِي
رُجَايَةِ الرَّجَايَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَلْسَنَهُ
نَارٌ تُورَى عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَضَرِبَ اللَّهُ الْأَمْثِلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

• أو ذهنًا؛ نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾^(١)، وجاء القاضي في قاضي بينك وبين مخاطبك عهد فيه.

• أو حضورًا؛ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٢).

أو للجنس؛ وهي التي لم يُعهد مصحوبها أصلاً، وهي ثلاثة أنواع كالتي للعهد؛ لأنها إما أن تكون: أ/ لبيان الحقيقة من حيث هي [هي]^(٣)؛ أي لا باعتبار شيء؛ كأهلك الناس الدينار والدرهم؛ أي: جنسهما، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾^(٤) - أي: من حقيقة الماء المعروف، وقيل: المني - ﴿كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، وهذه لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً.

ب/ أو لاستغراق^(٥) أفراد؛ وهي التي تخلفها كل حقيقة، نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾^(٦)، أي: كل فرد من أفراد الإنسان ضعيفاً. وتُعرف بصحة الاستثناء من مدخولها؛ نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾^(٧) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا^(٨).

٤

(١) سورة التوبة، من الآية ٤٠. وهي بتامها ﴿إِلَّا نَضْرِبُكَ فِي السَّمَاءِ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلاثِينَ إِثْمًا﴾، وفي قوله ﴿إِلَّا نَضْرِبُكَ فِي السَّمَاءِ﴾ لا تخلفه إلا ما ذكرناه من أن الله تعالى قال ﴿إِنَّا نَسُفُّهُ سَبْطًا﴾ عليه وأبشده، ويجوز أن لا ينفردوا بذكره وأجمع كل كلمة الذين كفروا السفلين وكلمة الله هي العليا والله عزير حكيم.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٣. وهي بتامها ﴿حَرَّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَ بِهِ لَغْيًا أَتَقِفُونَ﴾، والموقوفه والمندوبة والطبيعة وما أكل السبع إلا ما ذكركم وما ذبح على الثصب وأن تفسسوا بالآلئير ذلكم ينشئ اليوم بين الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً فمن اضطر في مخبصه غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم.

(٣) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٣٠. وهي بتامها ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) في الأصل: لا استغراق وهو تصحيف، والثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من س.

(٧) سورة النساء، من الآية ٢٨. وهي بتامها ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا﴾.

(٨) سورة العصر، من الآيتين ٣ و ٢. وتامها ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالنَّحْيِ وَتَوَّصُوا بِالنَّهْيِ.

ج/ أو لاستغراق صفاته؛ وهي التي تخلّفها كلّ مجازاً، نحو: زيدٌ الرجلُ، أي: الجامعُ لصفاتِ الرجالِ المحمودَةِ؛ إذْ لو قيلَ: زيدٌ كلّ رجلٍ على وجهِ المجازِ والمبالغةِ لصحَّ؛ بمعنى أَنَّهُ اجتمعَ فيه ما اُفترقَ في غيره من الرّجالِ مِن جهةِ كمالِهِ، ولا اعتدادَ بغيرِهِ؛ لقصوره عن رتبةِ الكمالِ.

[مسألة في نيابة (أل) عن الضمير]

والمُختارُ^(١) جوازُ نيابتها عن الضمير المُضافِ إليه؛ نحو: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾^(٢)، وقيدَه ابنُ مالكٍ بغيرِ الصلةِ^(٣). وجوّزَ الزمخشريُّ نيابتها عن الاسمِ الظاهرِ^(٤)، وأبو شامة^(٥) نيابتها عن ضميرِ المُتكلمِ^(٦).

قالَ في المُغني: والمعروفُ مِن كلامِهِم إنّها هو التمثيلُ بضميرِ الغائبِ^(٧).

(١) المسألة خلافية، فأكثر البصريين منع التعويض مطلقاً، وقال الكوفيون وبعض البصريين ومنهم سيبويه وأكثر المتأخرين بجوازه، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٤-٢٥٥، والجنى الداني ص ١٩٩، والهمع ١/ ٢٦٠).

(٢) سورة النازعات، الآية ٤١. والشاهد في قوله المأوى، وأصله مأواه، فحذف الضمير وعوّض عنه بآل التعريف.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٦.

(٤) قال الزمخشري شارحاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ - البقرة ٣١- أي: أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لا بد له من مُسمّى، وعوّض منه اللام كقوله: ﴿وَأَسْمَعَلِ الرَّأْسَ﴾ - مريم ٤- (انظر: الكشف ١/ ١٥٤-١٥٥).

(٥) أبو شامة: هو عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي الدمشقي الشافعي شهاب الدين المعروف بأبي شامة، محدث حافظ مؤرخ مفسر نحوي مقرئ، توفي سنة ٦٦٥ هـ بدمشق، من مصنفاته: نظم المفصل للزمخشري في النحو، مختصر تاريخ ابن عساكر (انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٦١-٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧-٧٨، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٨).

(٦) كما في قول الشاعر: (بدأت بداسم الله في النظم أولاً) أي في نظمي. فجوّز أبو شامة إنابتها عن ضمير المتكلم. (انظر: مغني اللبيب ص ٧٨، وجمع الهوامع ١/ ٢٦٠).

(٧) انظر: مغني اللبيب ص ٧٨.

وقد تلخّص من / ٤٠ أ / كلام المُصنّف أنّ أَل المُعرّفة إمّا عهديّة أو جنسيّة،
وكلّ منهما ثلاثة أنواعٍ كما مرّ.

وقد تكونُ أَل زائدة كاللّاتي^(١)، ونحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل.

وقد مرّ^(٢) أنّها تكونُ موصولة^(٣).

[طمطانية جَمِير^(٤)]

وإبدال اللام في أَل المُعرّفة ميماً لغةً جَميريّةً، كقولهم في الرجلِ والفَرَسِ:
امْرِجُلْ وامْفَرَسْ، وقد نَطَقَ بها [النبيّ]^(٥) عليه الصلاة والسلام [حينَ قالَ له
السائلُ: يا رسولَ الله، أَمِنْ امبرٍّ في امسفرٍ؟]^(٦)؛ فقال: «[ليسَ]^(٧) مِنْ اميرٍ امصيامٌ في
امسْفَرٍ»^(٨).

ونُقِلَت هذه اللغةُ أيضاً عن نَقَرٍ مِنْ طَبِيعٍ؛ قالَ شاعرُهُم:

(١) في ق وب وس: اللات، وهو اسم صنم في الجاهلية.

(٢) أي في كل اسم موصول، لأنّ تعريفه عندئذ بالصلة لا بأل، وأل فيها لازمة، أما الزائدة غير اللازمة فهي
الداخلية على بعض الأعلام والأحوال مثل: اللات - اسما لصنم - وادخلوا الأوّل فالأوّل. (انظر: الجنى
الداني ص ١٩٧).

(٣) في د: صرّحوا.

(٤) انظر: ص ١٣٨ من هذا الكتاب.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وإبدال اللام ميماً لغةً جَميريّةً (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٤).

(٦) زيادة من ق وع وب.

(٧) زيادة من ق وع وب.

(٨) زيادة من ق وع وب.

(٩) انظر: مسند الشافعي ١/ ١٥٧، وروي على اللغة الفصحى ليس من البرّ الصيام في السفر في فتح الباري ٤/

١٨٣، وشرح النووي على مسلم ٧/ ٢٢٩.

٨٢- ذاك خليلي وذو يواضلني يرمي ورائسي بامسهم وامسلمة^(١)

[٦/ المضاف إلى معرفة^(٢)]

ثمَّ السادس من المعارف المضاف إضافة محضة إلى واحد بما ذُكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة، ما لم يكن متوغلًا في الإبهام كغير ومثل، ولا واقعاً موقع نكرة؛ كجاء وحده.

[الآراء في رتبة المضاف في التعريف]

أ/ وهو في التعريف بحسب ما يُضاف إليه عند الأكثر؛ فالمضاف للعَلَم في رتبة العَلَم، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم^(٣) الإشارة، وكذا البواقي إلّا المضاف إلى الضمير - كغلامي - فليس في رتبة الضمير، وإنّما هو كالعَلَم؛ أي: في رتبته، وإلّا لما صحّ نحو: مررتُ بزيد صاحبك؛ إذ الصفة لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

(١) البيت من المنسرح لبُجَير بن غنمة في لسان العرب - سلم، والدرر اللوامع ١/ ٤٤٦، وبلا نسبة في شرح

المفصل ١٧/٩، والجنى الداني ص ١٤٠، والبيت ملفق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يعاتبني لا إخنة ولا جـرمة

بنصري منك غير معتذر يرمي ورائسي بامسهم وامسلمة

اللغة: ذو يعاتبني أي: الذي يعاتبني، إحنة الحقد، امسلمة أراد السلمة؛ وهي الواحدة من السليم وهي الحجارة الصلبة، جرمة هي الجرم والجريمة.

والشاهد فيه: قوله (بامسهم وامسلمة) بدلا من (السهم والسلمة) حيث أبدل لام التعريف ميما وذلك في لغة من لغات العرب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والمضاف إلى واحد بما ذُكر، وهو بحسب ما يُضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فكالعلم. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٦).

(٣) سقطت من ب.

ب/ وقيل^(١): إنَّ [كُلَّ]^(٢) ما أُضيفَ إلى معرفةٍ فهو في رُتبةٍ ما تحتهَا. قَالَ الْمُصَنِّفُ:
ويدلُّ على بطلانِهِ قَوْلُهُ:

٨٣- كَخَذَرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ^(٣).....

فَوَصَّفَ الْمُضَافَ إِلَى الْمَعْرِفِ بِأَلٍ بِالْمَعْرِفِ بِهَا. وَالصِّفَةُ لَا تَكُونُ أَعْرَفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ.
وَلَا يَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِ قَوْلِهِمْ هُنَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ مَا لَا يَتَعَرَّفُ
بِالإِضَافَةِ كَالصِّفَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا، وَالْمُتَوَعِّلِ فِي الإِثْبَامِ، وَالْوَاقِعِ مَوْقِعَ نَكْرَةٍ؛ لِإِ
تَقَرَّرَ فِي بَابِ الإِضَافَةِ مِنْ أَنَّ كَلَامًا مِنْهَا لَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ، وَالْحُكْمُ إِذَا عَلِمَ فِي بَابِهِ بِشَيْءٍ
كَانَ قِيدًا لِلْحُكْمِ الَّذِي يُذَكَّرُ مُطْلَقًا فِي بَابٍ آخَرَ.

٤

(١) بقي قول ثالث في المسألة؛ وهو أنَّ ما أُضيفَ إلى معرفةٍ فهو في رتبةِها مطلقاً ولا يُستثنى المضمَر، قال به بعضهم، وقد رَدَّه ابن هشام بنحو: مررت بزيد صاحبك. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٢١٠).

(٢) زيادة من ق و ع وب.

(٣) هذا جزء من عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه بشرح السكري ١/ ٣٩٤، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢١١، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٤٤٥.
والبيت بتمامه: فأدرك لم يجهد، ولم يثن شأؤه يمر كخذروف الوليد المثقب
اللغة: الشأو الغاية والشوط الطويل، والخذروف لعبة صغيرة تُدار بخيط فتدور بسرعة حتى لا تكاد تُرى،
والبيت في وصف فرسٍ سريع يطارد فارسَهُ وحشاً. والشاهد ظاهر في المتن.

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقَهْرِي
(أَسْلَمَ) (نَبِيٌّ) (مُرْسَلٌ)

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

بَابُ فِي ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ:

[تَعْرِيفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]

وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأَسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً، مُخْبِراً عَنْهُ، / ٤٠ ب
/ أَوْ وَصفاً رافعاً لَهَا أَنْفَصَلَ وَأَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

وَالْخَبَرُ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مَبْتَدَأٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ.

[مَسْأَلَةٌ فِي أَصَالَةِ الْمُبْتَدَأِ وَفِرْعَانِهِ]

وَبَدَأَ هُنَا فِي الْجَامِعِ "بِالْمُبْتَدَأِ قَبْلَ الْفَاعِلِ؛ تَبَعاً لِمَنْ يَرَى أَنَّ أَصْلَ الْمَرْفُوعَاتِ،
وَيُخَالَفُ فِي الشُّذُورِ؛ فَبَدَأَ بِالْفَاعِلِ نَظْراً إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا كَمَا قَالَ". وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى أَنَّ كُلًّا
مِنْهُمَا أَصْلٌ، وَاخْتَارَهُ الرُّضِيُّ"، قَالَ أَبُو حَيَّانَ": وَهَذَا الْخِلَافُ لَا يُجِدي فَائِدَةً.

[إِعْرَابُهُمَا]

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كِلَاهُمَا مَرْفُوعَانِ بِاتِّفَاقٍ؛ كَاللَّهِ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
نَبِيُّنَا، لِمَنْ يُعْتَقَدُ [عَدَمٌ]" [إِيضَائِهِ.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: "بَابُ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَاللَّهِ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا". (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٦).

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٤١، ٧٥.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢١٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١.

(٥) انظر رأي أبي حيان في جمع الهوامع ١/ ٣٠٨. ومن هنا فيتحصل في المسألة ثلاثة أقوال:

١- المبتدأ أصل، ونائب لسيبويه.

٢- الفاعل أصل، وعُزِّي للخليل.

٣- الفاعل والمبتدأ كلاهما أصلان، ونُسب إلى الأخفش وابن السراج واختاره الرضي.

(انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١، وجمع الهوامع ١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٦) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

[الخلاف في رافع المبتدأ والخبر]

ولأننا اختلفوا في رافعيهما على أقوال^(١)؛ أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد من^(٢) العوامل اللفظية للإسناد - وقد مر ما فيه^(٣) - والخبر مرفوع بالمبتدأ، وصح رفعه به - وإن كان يقع جامداً -؛ لأن أصل العمل الطلب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به [عليه]^(٤) طلباً لازماً؛ كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمِلَ فيه عند طائفة^(٥).

[علة أصالة تعريف المبتدأ]

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن غير معين لا يفيد؛ ولأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد، وإنها تجهل الأمور الجزئية. وأورد على الأول^(٦) بجيء الفاعل نكرة، وهو مخبر عنه. وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه. قال الرضي: وهذا وهم؛ لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط،

(١) اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر على أقوال أبرزها:

- أ - المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو مذهب الجمهور وسيبويه.
- ب - المبتدأ والخبر مرفوعان بعامل معنوي هو الابتداء، وعليه الأخفش وابن السراج والرماني.
- ت - المبتدأ والخبر ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، وهو رأي الكوفيين، واختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي.
- ث - المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً. (انظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٠-٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥، ومعجم الهوامع ١/ ٣١١-٣١٢).

(٢) في ق و ب وس: عن.

(٣) انظر: مبحث الفعل المضارع المرفوع في ص ٧٥ من هذا الكتاب.

(٤) زيادة من ق.

(٥) هذا ما ذهب إليه الأخفش، وذهب المحققون من البصريين إلى أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً، وذهب الكوفيون إلى أنه انجزم على الجوار. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ١٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧).

(٦) أي: الإخبار عن غير معين لا يفيد.

كَانَ بِغَيْرِ الْحُكْمِ غَيْرَ مُخَصَّصٍ؛ فَتَكُونُ قَدْ حَكَمْتَ عَلَى الشَّيْءِ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ قَالُوا إِنَّ
الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ^(١).

[مَسْوَغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ]^(٢)

إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَلَا يُبْتَدَأُ بِنِكَرَةٍ إِلَّا إِذَا أَفَادَتْ، وَالْفَائِدَةُ تَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ إِذَا
تَخَصَّصَتِ النِّكَرَةُ بِمُخَصَّصٍ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَأَنَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَقِيبٍ
وِثْلَاثَيْنِ مَوْضِعًا.

وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى شَيْئَيْنِ: الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ اعْتِمَادُ ذَلِكَ
حَيْثُ قَالَ: وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نِكَرَةً إِنْ عَمَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ جِنْسِهِ، / ٤١ أ / أَوْ خَصَّ فَرْدًا مِنْ ذَلِكَ
الْجِنْسِ^(٣):

أ / فَالْعَامُّ نَحْوُ: مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمُ، فَإِذَا عَمَّتْ كَانَ
مَدْلُوهَا جَمِيعُ أَفْرَادِ الْجِنْسِ، فَأَشْبَهَتْ الْمُعَرَّفَ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ، وَمِنْهُ نَحْوُ: ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾^(٤)،
و﴿كُلُّ لَّهُ، فَتَنُونَ﴾^(٥)، وَمَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ.

(١) انظر: شرح الكافية ٢٠٣/١.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ويقع المبتدأ نكرة إن عمَّ أو خصَّ؛ نحو: ما رجلٌ في الدار، ﴿أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾
و﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وخمس صلوات كتبهن الله (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٧).

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ١١٧ - بتصرف..

(٤) سورة النمل، من الآية ٦٠ أو ٦١ أو ٦٢ أو ٦٣ أو ٦٤. وتام الآية الستين ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ
لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ
يَبْغِلُونَ﴾.

(٥) سورة البقرة من الآية ١١٦، وسورة الروم من الآية ٢٦. وآية البقرة بتامها ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ
لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنِينٌ﴾.

ب/ والخاصُّ نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(١)؛ لأنَّ الوصفَ يُخَصِّصُ الموصوفَ النكرة؛ فتحصلُ به فائدةٌ ليست للعبد الذي لم يُوصف، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَوَّلِ أَيْضاً. ومن الخاصِّ قوله - عليه الصلاة والسلام - : «خُسُ صَلَواتِ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ»^(٢)، لتخصيصِهِ بالإضافة، وقوله : «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن مُنكَرٍ صدقةٌ»^(٣)، وقولك : رُجِلٌ جاءني؛ لأنَّه بمعنى: رجلٌ صغيرٌ جاءني.

[أنواعُ الخبرِ]^(٤)

أ- ويقعُ الخبرُ مفرداً جامداً^(٥) فلا يتحمَّلُ ضميرَ المتبدلِ، ومُشتقاً^(٦) فيَحْتَمِلُهُ^(٧) ما لم يرفع

(١) سقطت من مشرك من ق وع..

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٢١. وهي بتمامها ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّكُمْ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٣) جزء من حديث رواه عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: خمس صلوات كتبهن الله تبارك وتعالى على العباد، من أتى بهن لم يضيعَ منهن شيئاً استخفافاً بحَقِّهن كان له عند الله - تبارك وتعالى - عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عَذَبه وإن شاء غُفِرَ له. (انظر: سنن أبي داود، ٢/ ٦٢، برقم ١٢٢٠، وسنن الدارمي ١/ ٤٤٦، برقم ١٥٧٧، ومسند أحمد ٥/ ٣١٥، برقم ٢٢٧٤٥).

(٤) جزء من حديث عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: ثم إن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنبي ﷺ يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجر؛ يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم. قال ﷺ: أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به؟! كلٌ تسيحة صدقة، وكلٌ تكبيرة صدقة، وكلٌ تحميدة صدقة، وكلٌ تهليلة صدقة، وأمرٌ بمعروفٍ صدقة ونهيٌ عن المنكر صدقة. (انظر: صحيح ابن حبان ٣/ ١١٩، برقم ٨٣٨، وصحيح مسلم ١/ ٤٩٨، برقم ١١٨١. وسنن البيهقي الكبرى ٣/ ٤٧، برقم ٤٦٧٧، والمُسْتَدْرَجُ على صحيح مسلم لأبي نعيم ٢/ ٣١٥).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: والخبر جملة لها رابط، كزيد أبوه قائم، ﴿وَلَبِاسُ الْقَوْنِ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، و﴿الْحَالَةُ﴾^(١) ما الْحَالَةُ، وزيد نغم الرجل، إلّا في نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٨).

(٦) فمثال الخبر المفرد الجامد: زيد أسد، ومثال الخبر المفرد المشتق: زيد قائم، ومثال المشتق الرفع الظاهر: زيد قائم أبوه، ومثال المشتق الرفع لضمير بارز: زيد قائم هو.

(٧) في ب: أو مشتقاً.

(٨) في ق: فيحتمله.

ظاهراً أو ضميراً بارزاً^(١). ويجب إبراز المُتَحَمِّل - وإن أُمِنَ اللبسُ^(٢) - إذا جَرَى الوصفُ على غيرِ مَنْ هُوَ له^(٣).

ب- ويقَعُ جملةٌ لها - أي: فيها - رابطٌ وجوباً يربطُها بالمبتدأ الذي سيقَت له، اسميةٌ كانت أو فعليةً.

[مواضع حذف الرابط بين المبتدأ وخبر الجملة]

ويجوزُ حذفُه إن عَلِمَ ونُصِبَ بفعلٍ^(٤) أو وصفٍ^(٥)، أو جُرَّ باسمِ فاعلٍ^(٦)، أو حرفٍ تبعيضيٍّ^(٧)، أو ظرفيةٍ^(٨)، أو بمسبوقٍ ثمائيٍّ لفظاً ومعمولاً؛ نحو: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾^(٩)، وقوله:

(١) ومثاله - مع أمن اللبس - «زيدٌ هندٌ ضاربها هو» ومثاله مع خوف اللبس: «زيدٌ عمروٌ ضاربه هو». ففي هذين

المثالين ونحوهما يجب إبراز الضمير.

(٢) فإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ.

(٣) أي: على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له؛ فمثال ما ألبس: «غلامٌ زيدٌ ضاربه هو»؛ إذا كانت الهاء للغلام، فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له. ومثال المأمون لبسه: «غلامٌ هندٌ ضاربها هي». (انظر: حاشية الحمصي ١/١٧٦).

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ - الحديد ١٠ -، أي: وعدة.

(٥) كما في قولنا: الدرهم أنا معطيك، أي: معطيكه (انظر: همع الهوامع ١/٣١٨).

(٦) كما في قول الشاعر: وما كُلُّ من وافى مِنِّي أنا عارفٌ، أي: عارفه. (انظر: حاشية الحمصي ١/١٧٦).

(٧) كما في: إذ ذاك من عزيز، أي: منهم..

(٨) كما في: ويومٌ نساءً، ويومٌ نُسْرُ (انظر: حاشية الحمصي ١/١٧٦).

(٩) في ب وس: وكلاً.

(١٠) سورة الحديد، من الآية ١٠. قرأ ابن عامر كلٌّ وقرأ الجمهور كلاً، ونظام الآية ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَاللَّهُ يَبْرِئُ السِّنْوَثَ وَالْأَرْضَ لَا يَسْتَرِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أُولَئِكَ أَكْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَدَأْ

وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ وَاللَّهُ يَمَّا تَمْلُونَ خَيْرٌ﴾، أما في الآية ٩٥ من سورة النساء وهي قوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ

اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾، فقد اتفق على قراءتها بالنصب. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/٢١٨، وإتحاف فضلاء البشر

ص ٢٤٥ و ٥٣٢).

٨٤- أَصْنَحْ فَالَّذِي تَرْضَى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ^(١)

[أنواع الرباط لجملة الخبر]

وروابط^(٢) الجملة بما هي خبرٌ عنه أو صلَّها في المُنغني^(٣) إلى عشرة^(٤) على خلافٍ في بعضها، واقتصرَ منها هنا على أربعة:

أحدها: الضمير؛ وهو الأصل في الروابط^(٥)، ومن ثمَّ يُربطُ به مذكوراً؛ كزيدُ أبوه قائمٌ، وعمرُو قامَ أخوه، ومجدوفاً كما مرَّ^(٦).

والثاني: الإشارة؛ نحو: ﴿وَلِيَّاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(٧)؛ إن قُدِّرَ ذلك مبتدأً ثانياً، وإلاَّ بأن قُدِّرَ تابعاً للباسِ على أنَّه بدلٌ أو عطْفٌ بيانٍ؛ فالخبرُ مفردٌ.

(١) صدر بيت من الطويل مجهول القائل، ورد في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٧٦/١، وحاشية الحمصي ١٧٦/١، وعجزه: فلاتك إلا في الخيار مُتافساً.

والشاهد فيه: (أنت مفلح) أي: به، نحذف العائد لأنه سبق بمائل في قوله (ترضى به).
(٢) في ع: رابط.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٤٧-٦٥٢.

(٤) ذكر منها خمسة في المتن، وأما الخمسة الباقية فهي:

١ - إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: زيدٌ جاءني أبو عبد الله - إذا كان أبو عبد الله كنية لزيد -.

٢ - أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ - سورة الحج: ٦٣ -.

٣ - العطف بالواو، أجازته هشام وحده، نحو: زيدٌ قامت هندٌ وأكرمها.

٤ - شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: زيدٌ يقوم عمرو وإن قام.

٥ - (أل) النابتة عن الضمير، وهو قول للكوفيين، نحو: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ - النازعات: ٤٠، ٤١ -.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٤٩-٦٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١١١٦-١١١٨).

(٥) في ع وس: الربط.

(٦) انظر الصفحة السابقة من هذا الكتاب.

(٧) سورة الأعراف، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿بَنِيَّ آدَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَلَىٰ رَبِّكَ يُبَيِّنُ لَكُمْ وَيُرِي وَيُذَكِّرُ وَلِيَّاسُ النَّقْوَىٰ﴾
ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ مَّا بَيَّنَّ اللَّهُ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه؛ وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم؛ نحو: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ (١) مَا الْقَارِعَةُ ﴿٢﴾؛ فالقارعة مبتدأ أول، وما اسم استفهام مبتدأ ثان، والقارعة خبره، وهما / ٤١ ب / خبر الأول، والتقدير: القارعة أي شيء هي؛ كما تقول: أي رجل زيد، إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه.

والرابع: العموم؛ بأن تكون جملة الخبر مُشتملة على اسم أعم من المبتدأ، فيكون المبتدأ داخلاً تحته؛ نحو: زيد نعم الرجل، فأل في الرجل للجنس؛ وهو مُشتمل على كل أفراده، وزيد فردٌ منها فدخل في العموم فحصل الربط؛ ومنه قوله:

٨٥ - وأما الصبرُ عنها فلا صبراً (٣)

والربط بالعموم تبع فيه - هنا وفي أوضحه (٤) - جماعة من النحاة (٥)، وذكره في المغني كالمبرئ منه، ثم قال: ويلزمهم أن يميزوا: زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار، وخرج المثل والبيت (٦) بها هو مذكور فيه فراجعته (٧).

(١) سورة القارعة، الآيتان ١ و ٢.

(٢) في الأصل صبر، والمثبت من ق و ع ود.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٢/ ٢٣٧، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١٩، وجمع الهوامع ١/ ٣١٩.

والبيت بتمامه:

ألا ليت يسفري هل إلى أم منعمٍ سبيل، فأما الصبرُ عنها فلا صبراً

والشاهد فيه: مجيء الخبر جملة برابط هو العموم، حيث إن جملة لا صبر لي في محل رفع خبر عن الصبر والربط بينهما العموم في اسم لا، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. وروايته في الأصل: صبر وهو مخالف لرواية البيت في باقي المصادر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩٩.

(٥) في ق: النحويين.

(٦) في ق: البيت والمثال.

(٧) قال ابن هشام: أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن (أل) في فاعلي نعم وبش للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له على شيء. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٥١).

[جملة الخبر التي يُستغنى فيها عن الرابط]

ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط^(١)؛ نَبَّهَ على ذلك بقوله: إلّا في نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢)، يَمَّا الجملة المُخْبِرُ بِهَا نَفْسُ المبتدأ في المَعْنَى؛ أي: فلا يُحْتَاجُ إلى رابطٍ اكتفاءً بِهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا مفسّرةٌ للمبتدأ، والمُفسّرُ عَيْنُ المُفسّرِ. هذا إن قُدِّرَ هو ضميرُ الشَّانِ، وإلّا بَأَنَّ قُدِّرَ ضميرُ المسئولِ عَنْهُ؛ فالخبرُ مفردٌ وهو اللهُ، وأحدُ خبرٍ بعدَ خيرٍ أو بدلٍ.

قال الدماميني تبعاً للمرادي^(٣): والتحقيقُ أنَّ مثلَ هذا ليسَ مِنَ الإخبارِ بالجملة، بل بالمُفْرَدِ على إرادةِ اللفظِ كما في عكسِهِ؛ نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله، كثرَ مِن كنوزِ الجنةِ»^(٤).

ج- ويقعُ أيضاً - الخبرُ^(٥) - ظرفاً^(٦) زمانياً ومكانياً حالةً كونه منصوباً لفظاً بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ؛ نحو: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٧)، والرحيلُ غداً.

(١) في ع: الرابط.

(٢) سورة الصمد، الآية ١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٧ - بتصرف -.

(٤) الحديث من رواية أبي موسى الأشعري قال: قال لي رسول الله ﷺ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَلِمَةٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ أَوْ قَالَ عَلَى كَثْرٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ. فَقُلْتُ: بَلَى. فَقَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. (انظر: صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٤٨٧٥، وسنن النسائي ١٦/ ٦، ومسند أحمد ١٥٦/ ٥، برقم ٢١٤٢٤).

(٥) في ق وع وس: الخبر أيضاً.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وظرفاً منصوباً، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾، وجازاً ومجروراً، كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وتعلقها بمُسْتَقَرٍّ أو اسْتَقَرَّ محذوفين (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٩).

(٧) سورة الأنفال، من الآية ٤٢. وهي بتمامها ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدِّينِ وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصُوءِ وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِأَخْتِلَافِنَا فِي الْيَعْدِ وَلَكِنْ لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

د- ويقع أيضا جازاً وتجروراً منصوباً أيضاً^(١) محلاً بذلك؛ كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾^(٢) [٣].

وشرطها أن يكونا تامين بالمعنى المتقدم؛ فلا يجوز: زيد أمس، ولا زيد بك.

[الخلاف في تعلق شبه الجملة]

ولما كان الخبر إذا وقع ظرفاً أو مجروراً راجعاً في التقدير إلى المفرد أو الجملة قال: وتعلقها حينئذ:

١/ إما بمستقر ونحوه بما هو اسم فاعل، وهو اختيار طائفة^(٣)؛ محتجين بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة. والأصل في / ٤٢ أ / الخبر الأفراد، وصححه في الأوضح^(٤)، ورجحه ابن مالك^(٥) بأمور منها:

• أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد؛ كقوله:

فأنت لدى بخبوة الهون كائن^(٦) ٨٦-

(١) سقطت من ق.

(٢) زيادة من ق وع وس.

(٣) سورة الفاتحة، الآية ٢، وسورة الأنعام من الآية ٤٥، وسورة يونس من الآية ١٠، وغيرها....

(٤) منهم: الأخفش وابن مالك وابن هشام والسيوطي (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٣، وأوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١، وجمع الهوامع ١/ ٣٢١).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٣.

(٧) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في مغني اللبيب ص ٥٨٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية

١/ ٥٤٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٨. وصدرة: لك النور إن مولاك عز وإن يهن. اللغة: بحبوحة وسط الشيء،

الهون الذل والهوان.

الشاهد فيه: قوله (كائن) وهو متعلق الظرف الواقع خبراً، وقد صُرح به شذوذاً، ولكن استدل به على أن

المتعلق اسم لا فعل.

ولم يَرِدْ اجْتِنَاعُ الفعلِ والظرفِ في كلامٍ يُسْتَشْهَدُ بِهِ.

• ومنها أَنَّ الفعلَ المُقَدَّرَ جُمْلَةً بِإِجْمَاعٍ، واسمُ الفاعلِ ليسَ بجُمْلَةٍ والمُفْرَدُ أَصْلٌ، وقد أُمكِنَ فلا عدولَ عنه.

• ومنها تعيينُهُ اتِّفَاقاً بَعْدَ أَمَّا و^(١) إِذَا الفجائية؛ لا مَتَناعَ إِيلائيها الفعل^(٢).

٢/ أو باستقَرَّ ونحوه مِمَّا هُوَ فِعْلٌ، وهو اختِيارٌ أَكثَرُ البصريينَ^(٣)؛ محتَجِّينَ بِأَنَّ المحذوفَ عامِلٌ في الظرفِ والمجرورِ. والأصلُ في العامِلِ أَن يكونَ فِعْلاً، ورَجَحَهُ ابنُ الحاجبِ^(٤) بِوُجوبِ تَقديرِهِ في الصَّلَةِ.

٣/ قَالَ في المَعْنَى^(٥): والحقُّ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ تَقديرُهُ اسماً وَلَا فِعْلاً؛ بَلْ بِحَسَبِ المَعْنَى، ثُمَّ قَالَ^(٦): وَإِنْ جَهِلَتِ المَعْنَى فَقَدِّرِ الوَصْفَ؛ لِأَنَّهُ صَالِحٌ لِلأَزْمَةِ كُلِّهَا، وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً في الحالِ.

[أحكامُ المُتَعَلِّقِ بِشِبْهِ الجُمْلَةِ وصفاً أو فِعْلاً]

أ/ محذوفين وجوباً، وذلك المُتَعَلِّقُ المحذوفُ - مِنْ حيثُ هُوَ في الحَقِيقَةِ - هو الخبرُ على ما صَحَّحَهُ في الأَوْضَحِ^(٧) لا الظرفُ، وإِنَّمَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ الخبرُ لِنِيَابَتِهِ^(٨) عَنِ المحذوفِ،

(١) في ع: أو.

(٢) نحو: أما عندك فريدٌ، وجئت فإذا عندك زيدٌ.

(٣) منهم ابن السراج، والزخري، وابن الحاجب. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١، ومع الهوامع ١/ ٣٢١).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٢١٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٤.

(٦) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٥ - بتصرف يسير -.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١.

(٨) في ع: للنيابة.

ولهذا لا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا شُدُودًا^(١).

ب/ وظاهرُ كلامِهِ أَنَّ المتعلِّقَ:

- لا يكونُ إِلَّا كَوْنًا مُطلقاً، وبِهِ صرَّحَ في التسهيل^(٢). قالَ في المُغني^(٣): وهو شرطٌ لوجوبِ الحذفِ.

- وصرَّحَ فيه بجوازِ تقديرِ الكَوْنِ الخاصِّ لِلدليل، وبجوازِ^(٤) حذفِهِ حينئذٍ. وعليهِ خُرَّجَ قولُهُم: مَنْ لِي بِكَذَا؟، أي: مَنْ يتكفَّلُ لِي بِكَذَا؟، وقوله تعالى: ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(٥)، التقديرُ: مقتولٌ أو يُقتلُ.

ج/ والأصلُ فيه أَنَّ يُقدَّرُ مُقدِّماً على الظرفِ كسائرِ العواملِ معَ مَعْمُولَاتِهَا. وقدْ يعرِضُ ما يقتضي تَرْجِيحَ تقديرِهِ مؤخراً^(٦)، وما يقتضي إيجابَهُ^(٧).

4

(١) كما في قول الشاعر: فأنت لدى بُجوحَةِ الهَوْنِ كائنٌ لا وقد مرَّ ذكره في الصفحة السابقة من هذا البحث -، بقي

من الآراء ما نُسب إلى ابن السراج من أَنَّ شبه الجملة هو الخبرُ بعينه، فلا يُقدَّرُ فيه فعلاً ليكون من قبيل الخبر

الجملة، ولا اسماً ليكون من قبيل الخبر المفرد. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥١).

قلتُ: وما ورد في أصول النحو مخالف لهذا النقل. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٦٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٥.

(٤) في ب: يجوز.

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٧٨. وهي بينهما ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَنِ لَكُم مِّنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأْتِيَا بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاؤُهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٦) نحو: في الدار زيدٌ لأنَّ المحذوف هو الخبر، والأصل فيه التأخر عن المبتدأ، لذا ترجَّح تقديره متأخراً، أي: في الدار زيدٌ استقرَّ أو مستقرٌّ.

(٧) نحو: إن في الدار زيداً لأنَّ إن لا يليها مرفوعها، لذا وجب تقديره متأخراً، أي: إن في الدار زيداً مستقرٌّ.

• وفيه أيضاً "ويلزم من قَدَر المتعلّق فعلاً أن يقدّره مؤخراً [في جميع أحواله]" في جميع المسائل؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المُبتدأ.

• وفي حاشية الكشاف^(١) للتفتازاني^(٢): إنّ "مما يجب التنبيه^(٣) له^(٤) أنّه إذا قُدّر في الظرف كان أو كائن، فهو من [كان]^(٥) التامة - بمعنى: حصل وثبت -، والظرف / ٤٢ ب/ بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موضع الخير، بتقدير كان أخرى، وتسلّسل^(٦) التقديرات.

[أقسام الظرف بحسب مُتعلِّقه]

فائدة: إعلم أنّ الظرف عندهم بحسب مُتعلِّقه قسمان: مُستقرّ - بفتح القاف -، ولغو: أ - فالمُستقرّ ما كان متعلّقه عامّاً واجِب الحذف؛ نحو: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾^(٧).

(١) أي: في مغني اللبيب ص ٥٨٧.

(٢) زيادة من ع.

(٣) في الأصل الكاشف، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٤) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، سعد الدين الشهير بالتفتازاني، المتوفى بسمرقند سنة ٧٩١هـ، إمام في اللغة والنحو والمنطق، من مصنفاته: إرشاد الهادي في النحو، وتهذيب المنطق والكلام، المطوّل في شرح التلخيص، وحاشية الكشاف، ولكنها لم تتم وقد قام بتحقيق الجزء الأول منها عبد الفتاح عيسى بربري في جامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراة، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، وهدية العارفين ٢/ ٤٢٩ - ٤٣٠).

(٥) سقطت إن من ق وس.

(٦) في ق: التنبه.

(٧) في ع: عليه.

(٨) زيادة من ق.

(٩) في الأصل تسلسل، والمثبت من ق ود وب.

(١٠) سورة الزخرف، من الآية ٨٥. وهي بتمامها ﴿وَبَارِكْ أَلَيْهِ لِمَ مَلَكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

ب- واللغو ما كان متعلقه خاصاً كالقيام والقعود سواءً وجب حذفه؛ نحو: يوم الجمعة صُمت فيه، أو^(١) جازاً؛ نحو^(٢): يوم الجمعة جواباً لمن قال: متى قُدمت؟.

وجه تسمية الأول مُستقراً والثاني لغواً، أنَّ المتعلق العام لما كان إذا حُذِف انتقل الضمير الذي كان مُستقراً فيه إلى الظرف، سُمِّي ذلك الظرف مُستقراً لاستقرار الضمير فيه؛ فهو في الأصل مُستقَرٌّ فيه، ثُمَّ حُذِفَت الصلة^(٣) اختصاراً^(٤) لكثرة دَوْرِهِ بينهم، كقولهم في المُشترك فيه مُشترك، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيءٌ من متعلقه سُمِّي لغواً أو مُلغى؛ كأنه أُلغِيَ ولم يُعتبر اعتبار الأول قاله الدماميني^(٥).

قاعدة:

كل ظرف أو جارٍّ ومجرور ليس بزائد^(٦) ولا يما يُستثنى به^(٧) لا بُدَّ أن يتعلّق بالفعل، أو ما يُشبهه، أو ما أوَّل بما يشبهه، أو ما يُشير إلى معناه^(٨).
والمتعلّق إما أن يكون ملفوظاً به أو مُقدَّراً. والمُقدَّرُ إما واجب الحذف أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المُعني^(٩).

(١) في ع: أم.

(٢) سقطت من ع.

(٣) بعدها في ق: وهي فيه.

(٤) في س: اختصاراً.

(٥) انظر: تحفة الغرب في شرح مغني اللبيب - مخطوطاً - اللوحة ٢٨٣، الصفحة الثانية.

(٦) مثال الزائد الباء في قوله تعالى: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ - يونس: ٢٩-، فلا تعلق للمجرور عندئذ.

(٧) مثال ما يُستثنى به خلا وحاشا إذا جرّت ما بعدها، نحو: وصل القوم خلا زيد.

(٨) مثال ما يشبه الفعل الرصف، نحو: ﴿غَيْرَ الْمَقْصُوبِ عَلَيْهِ﴾ - الفاتحة: ٧-، ومثال ما أوَّل بما يشبهه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ - الزخرف: ٨٤-، أي: وهو الذي هو إله في السماء، ففي السماء متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة، وصحّ التعلق به لتأوله بمعبود. ومثال ما يشير إلى معناه، نحو: أنا ابن مارية إذ جذّ النفر فتعلّق إذ بالاسم العلم، لا لتأولها باسم يشبه الفعل بل لما فيها من معنى قولك الشجاع أو الجواد. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٨٣).

(٩) انظر: مغني اللبيب ص ص ٥٨١-٥٨٣. منها: أن يقعا صفة، نحو: ﴿أَوْ كَمَيْسَرٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ - البقرة: ١٩-، أو حالاً، نحو: ﴿نَخْرُجُ عَلَى قَوْمٍ فِي رِيَدَيْهِ﴾ - القصص: ٧٩- أو صلة، نحو: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ - الأنبياء: ١٩- أو خبراً، نحو: زيد عندك أو في الدار أو أن يرفع الاسم الظاهر، نحو: ﴿إِنِّي اللَّهُ شَكَفْتُ﴾ - إبراهيم: ١٠-.

[الإخبارُ بالظرفِ عن اسمي الذاتِ والمعنى]^(١)

ولا يُخْبَرُ باسمِ الزمانِ عن المُبتدأِ الجوهريِّ المُعَبَّرِ عنه باسمِ الذاتِ، فلا يُقالُ: زيدٌ اليومَ؛ لِعَدَمِ الفائدةِ، فإنَّ حَصَلَ جازاً؛ كأنَّ يَكُونَ المُبتدأُ عامّاً والزمانُ خاصّاً، نحو: نحنُ في شهرٍ كذا أو في زمانٍ طيّبٍ^(٢).

وفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ اسمَ المكانِ^(٣) يُخْبَرُ بِهِ عن الجوهريِّ؛ نحو: زيدٌ أمامَكَ، وعن اسمِ المَعْنَى؛ نحو: الخيرُ عندَكَ. وَأَنَّ اسمَ المعنى يُخْبَرُ عنه بالزمانِ، وهو كذلك إذا كانَ الحدثُ غيرَ مُستَمِرٍّ؛ نحو: الصومُ غداً، وإلا فلا؛ لِعَدَمِ الفائدةِ.

[توجيهُ قولهم الليلةُ الهلالُ]

وأما نحوُ قولهم: الليلةُ الهلالُ بما ظاهِرُهُ أَنَّهُ أُخِيرَ فِيهِ باسمِ الزمانِ عن الجوهريِّ، فهو:
١/ مُتَأَوَّلٌ بِحَذْفِ اسمٍ معنًى مُضَافاً هُوَ المُبتدأُ في الحَقِيقَةِ؛ كَرُويَةُ الهلالِ الليلةَ، فالإخبارُ إِنَّمَا هُوَ عَنِ / ٤٣ أ / اسمِ المعنى لا عَنِ الجوهريِّ.

٢/ وَقِيلَ: لا تَأْوِيلَ، بَلِ اللَّيْلَةُ خَبَرٌ عَنِ الهلالِ؛ لِشَبْهِهِ بِاسْمِ المعنى مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَحْدُثُ فِي وَقْتٍ دُونَ آخَرٍ^(٤).

[الاستغناءُ عن الخبرِ]^(٥)

وَلَمَّا كَانَ مِنَ المُبتدأِ ما لا خَبَرَ لَهُ - لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الفِعْلِ - لَكِنَّهُ "لَهُ مَرْفُوعٌ يُغْنِي عَنْهُ، نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ فِي حَصُولِ الْفَائِدَةِ مَرْفُوعٌ وَصِفٌ يُكْتَفَى بِهِ؛ فَاعِلًا كَانَ أَوْ نَائِبَةً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا يُخْبَرُ بالزمانِ عن الذاتِ، والليلةُ الهلالُ مُتَأَوَّلٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٣.

(٣) في ع وس: وفهم أنَّ المكانَ.

(٤) في ق: وقت.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصِفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ: أَقَاطَنُ قَوْمٌ سَلَمَى، وَمَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢١).

(٦) في ق وع وب وس: لكن.

والمُرَادُ بالوصفِ "اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبَّهةُ واسمُ التفضيلِ والمنسوبُ.

[شروط الوصفِ المستغني بمرفوعِهِ عن الخبرِ]

مُعْتَمِدٌ ذَلِكَ الوصفُ - ليصحَّ الاكتفاءُ بالمرفوعِ - على:

أ . أداة استفهامٍ^(١)؛ حرفاً كانت أو اسماً.

أو أداة نفيٍ كذلك، أو فعلاً:

فالاستفهامُ بالحرفِ نحو:

٨٧- أَقَاطَنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ تَوَوَّا ظَعَنًا^(٢)

وبالاسمِ نحو: كَيْفَ جَالِسُ الْعَمْرَانِ؟

والنفيُّ بالحرفِ نحو: مَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ.

وبالفعلِ نحو: لَيْسَ قَائِمُ الزَيْدَانِ.

وبالاسمِ نحو: غَيْرُ قَائِمِ الزَيْدَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٨٨- غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍّ وَالْحَزَنِ^(٣)

(١) قال أبو حيان: الوصفُ المعني هو اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ ونحوهما من الأسماءِ المشتقة التي لها عمل، وما جرى مجراها باطراد، نحو: أَقْرَشِيْ أَبْوَكَ.. وما كريمةٌ نساؤكم. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٠).

(٢) في ع: الاستفهام.

(٣) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩٠، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢، وعجزه: إِنَّ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا.

اللغة: القاطن هو المقيم، والظاعن المرتحل.

والشاهد فيه: (أَقَاطَنُ قَوْمٌ) حيث جاء الفاعل قَوْمٌ سَادًّا مسدًّا الخبر، لأنَّ المبتدأ وصف مسبوق باستفهام.

(٤) البيت من المديد لأبي نواس في خزانة الأدب ١/ ٣٤٥، والدرر اللوامع ٢/ ٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٣، وجمع الهوامع ١/ ٣٠٩.

والشاهد فيه: (غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ) فشبه الجملة على زَمَنِ سَدَّتْ مسدًّا الخبر؛ لأنَّ المبتدأ (غَيْرِ) مضاف إلى وصف، وقد رفع هذا الوصف شبه الجملة على زَمَنِ.

والنفي في المعنى كالنفي الصريح؛ نحو: إِنَّمَا قَائِمُ الزيدَانِ.

ولا فرق في المرفوع أيضاً بين أن يكون اسماً ظاهراً كما مرّ، أو ضميراً بارزاً كقوله:

٨٩- خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعَهْدِي أَنْتُمَا [إِذَا لَمْ تَكُونَا عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ] (١)

وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف، فيه تجوُّز؛ لجُزُوج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة.

واعتياده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين (٢)، وما أوهم خلاف ذلك مؤوَّل عندهم.

[أوجه تطابق الوصف مع مرفوعه حكماً وإعراباً]

ثُمَّ هذا الوصف مع مرفوعه إمَّا أَنْ يَتطَابَقَا أَوْ لَا:

١- فَإِنْ تَطَابَقَا إِفْرَاداً (٣) - نحو: أَقَائِمُ زَيْدٌ - جازَ في الوصف وجهان: الابتدائية والخبرية إلا في نحو: أَقَائِمُ الْيَوْمِ امْرَأَةٌ، فيتعيَّن الأول. وهذا يقدرُ في قولهم: إِنَّهُ مَتَى أَوْقَعَ تَقْدُمُ الْخَيْرِ فِي الْبَاسِ الْمَبْتَدَأِ بِالْفَاعِلِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ.

٢- وَإِنْ تَطَابَقَا تَشْنِئَةً وَجَمْعاً - نحو: أَقَائِمَانِ الزيدَانِ؟ وَأَقَائِمُونَ الزيدُونَ؟- تعيَّن خبرية الوصف على اللغة الفصحى لِتَحْمِلِهِ الضمير.

٣- وَإِنْ لَمْ يَتطَابَقَا؛ تَعَيَّنَ ابْتِدَائِيَّةُ الْوَصْفِ، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلاً أَوْ نَائِباً عَنْهُ مُغْنِياً عَنِ الْخَيْرِ.

(١) زيادة من ع.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٦، والدرر اللوامع ٢/ ٥.

والشاهد فيه: (ما وافٍ بعهدي أنتما) حيث جاء الفاعل أنتما ساداً مسدّ خبر المبتدأ وافٍ، وهو وصف مسبق بها النافية.

(٣) خلافاً للكوفيين والأخفش. (انظر: المقتصد ١/ ٥١٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٤-٢٦٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٨-١٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢-١٠٨٣).

(٤) في ق: أفردا.

[جوازُ تعدُّدِ الخبرِ] ^(١)

والأصل / ٤٣ ب / أن يُجَبَّرَ عن المُبتدأ الواحدِ بخبرٍ واحدٍ كما مرَّ.

وقد يتعدَّدُ الخبرُ [نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾] ^(٢) جوازاً على الأصحَّ ^(٣)؛ لأنَّ الخبرَ كالنعتِ، فجازَ تعدُّدُهُ - وإن اختلفَ الجنسُ - نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ ^(٤).

[أنواعُ التعدُّدِ في الخبرِ]

والتعدُّدُ على ثلاثة أنواعٍ:

أحدها: أن يتعدَّدَ لفظاً ومعنى لا لتعدُّدِ المُخْبِرِ عنه. وعلامةُ هذا النوعِ صحَّةُ الاختصارِ على كلِّ واحدٍ من الخبرين أو الأخبارِ؛ نحو: زيدٌ فقيهٌ شاعرٌ كاتبٌ، فإن استعملتهُ بالعطفِ جازَ اتفاقاً.

ثانيها ^(٥): أن يتعدَّدَ لفظاً لا معنى؛ لقيامِ المُتعدِّدِ فيه مقامَ خبرٍ واحدٍ؛ نحو: هذا حلٌّ حاميضٌ. ولا يجوزُ في هذا العطفُ؛ لأنَّ مجموعَهُما بمنزلةِ الخبرِ الواحدِ؛ إذ المعنى هذا مرٌّ خلافاً لأبي علي ^(٦)، ولهذا امتنعَ توسُّطُ المبتدأ بينهما، وتقدُّمُها عليه على الأصحَّ ^(٧).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتعدَّدُ الخبرُ، نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٤).

(٢) سورة البروج، الآية ١٤.

(٣) زيادة من ق.

(٤) هذا قول الجمهور، خلافاً لابن عصفور وكثير من المغاربة حيث منعوا تعدُّدَ الخبر، وقصر بعضهم الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً، وقيل غير ذلك. (انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٦٦/١، وارتشاف الضرب ١١٣٧/٣، وجمع المواع ٣٤٦/١).

(٥) سورة طه، من الآية ٢٠. وهي بتامها ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾.

(٦) في الأصل: ثانيهما، والمُتبت من ق وع وس.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣١١/١، فعنده أن قول القائل: هذا حلٌّ وحامضٌ جائزٌ، وقد رده ابن مالك.

(٨) خلافاً لابن جني، إذ أجاز تقدُّمَ أحد الخبرين على المبتدأ. (انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٢٣٤، وارتشاف الضرب ١١٣٨/٣، وجمع المواع ٣٤٦/١).

ثالثها: أَنْ يَتَعَدَّدَ لِتَعَدُّدِ صَاحِبِهِ:

• إِمَّا حَقِيقَةً؛ نَحْوَ: بَنُوكَ فَقِيهٌ وَشَاعِرٌ وَكَاتِبٌ، وَقَوْلُهُ:

٩٠- يَدَاكَ يَدٌ خَيْرٌ هَا يُرَجِّحِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ^(١)

• أَوْ حُكْمًا؛ نَحْوَ: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ﴾^(٢)، وَهَذَا

مِمَّا^(٣) يَجِبُ فِيهِ الْعُطْفُ. وَصَرَّحَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ بِعَدَمِ التَّعَدُّدِ فِيهِ وَفِي النُّوعِ الثَّانِي، وَفِي شَرْحِهِ بِأَنَّ التَّعْبِيرَ فِيهِمَا بِغَيْرِ لَفْظِ الْوَحْدَةِ لَا يُقَالُ إِلَّا تَجَاوُزًا^(٤)؛ قَمَا فِي الشَّرْحِ^(٥) مِنْ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى التَّعَدُّدِ فِيهِمَا مَنْظُورٌ فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِجْمَاعٌ مَنْ تَقَدَّمَ.

فَائِدَةٌ [فِي تَعَدُّدِ الْمُبْتَدَأَاتِ]

إِذَا تَعَدَّدَتِ مُبْتَدَأَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ فَلَكَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَجْعَلَ الرُّوَاطِطَ فِي الْمُبْتَدَأَاتِ؛ فَتُخْبِرَ عَنْ آخِرِهَا، وَتَجْعَلَهُ مَعَ خَيْرِهِ خَبْرًا لِمَا قَبْلَهُ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الْأَوَّلِ بِتَالِيِهِ مَعَ مَا بَعْدَهُ، وَتُضَيَّفَ غَيْرُ^(٦) الْأَوَّلِ إِلَى ضَمِيرِ مَتَلَوِّهِ؛ نَحْوَ: زَيْدٌ عُمَةُ خَالُهُ أَخُوهُ أَبُوهُ قَائِمٌ، وَالْمَعْنَى: (أَبُ^(٧) أَخٍ خَالٍ عَمِّ زَيْدٍ قَائِمٌ)^(٨).

(١) البيت من المتقارب لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٥٧٢/١، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٣٣.

الشاهد فيه: (يداك يد.... وأخرى...) حيث جاء الخبر متعدداً لتعدد صاحبه.

(٢) سورة الحديد، من الآية ٢٠، وهي بتمامها ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَشَلٍّ غِثٍّ أَجْبَبَ الْكُفَّارَ بَنَاءَهُ ثُمَّ يَسْجُجُ فَنَرَاهُ مُنْصَفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾.

(٣) سقطت مما من ق و د و ب وس.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٠.

(٥) قال ابن هشام في الشرح: وأجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد شاعرٌ وكاتبٌ وفي نحو: الزيدان شاعرٌ وكاتبٌ وفي نحو: هذا حلوه حامضٌ لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٤).

(٦) في ع: على.

(٧) في ع وس: أبو.

(٨) في معجم الهوامع ١/٣٤٧: أبو أخي خال عم زيد قائمٌ.

والآخَرُ^(١): أن تجعلَ الروابطَ في الأخبارِ؛ فتأتي بعدَ خيرِ الأخيرِ بهاءِ آخرَ لأول^(٢)،
وتألي لمتلو؛ نحو: زيدٌ هندُ الأخوانِ الزيدونَ ضاربوها عندها بإذنيه، والمعنى: الزيدونَ
ضاربو الأخوينِ عندَ هندَ بإذنِ زيدٍ. وهذا المثالُ ونحوهُ لم يوجدْ مثلهُ / ٤٤ أ / في كلامِ
العربِ، وإنما وضَعَهُ النُّحاةُ للاختبارِ والتمرينِ، قاله أبو حيان^(٣).

[تقديمُ الخبرِ على المبتدأ^(٤)]

واعلم أن الأصلَ في الخبرِ أن يتأخَّرَ عن المبتدأ؛ لأنَّهُ وصفٌ لَهُ في المعنى، فحقُّهُ
أن يتأخَّرَ عنه وضِعاً كما هو متأخَّرٌ عنه طبعاً، ولكنَّهُ قد يتقدَّمُ عليه - حيثُ لا مانعٌ -:

أ- إمّا جوازا؛ نحو: في الدارِ زيدٌ.

ب- أو وجوباً:

• بأن يكونَ لَهُ صدرُ الكلامِ:

١ / إمّا بنفسِهِ كالاستفهامِ، وذلكَ نحو: أينَ زيدٌ؟؛ إذ لو أُخِّرَ لخرَجَ ما لَهُ صدرُ
الكلامِ عن صدرِيَّتِهِ.

٢ / أو بغيرِهِ؛ نحو: صبيحةَ أيّ يومٍ سافرُك؟.

• أو يوقِعُ تأخُّرَهُ في لبسٍ ظاهرٍ؛ نحو: عندي درهمٌ، ولي وطرٌ^(٥)، إذ لو أُخِّرَ لتوهَّم
أنَّهُ صِفَةٌ لِلنكرة، فالتزِمَ تقدُّمُهُ^(٦) دفعاً للإلباسِ.

(١) في ق وب: والأخرى.

(٢) في ق: آخرٍ لأول.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٩-١١٤٠ - بتصرف يسير-، وجمع الهوامع ١/ ٣٤٧.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدَّمُ، نحو: في الدارِ زيدٌ، وأينَ زيدٌ؟ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٤).

(٥) جزء من أحد أبيات ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه:

ونحو عندي درهمٌ ولي وطرٌ مُلتزم فيه تقدُّمُ الخبرِ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٤).

(٦) في ق و د: تقديمه.

• أو يكونُ المبتدأ محصوراً فيه يالاً:

= لفظاً؛ نحو:

٩١- ما لنا إلا اتباعُ أحمداً^(١) - عليه السلام^(٢) -

= أو معنى؛ نحو: إنما قائمٌ زيدٌ؛ إذ لو أُخِّرَ لأوهمَ الانحصارَ في الخبرِ.

• أو يعودُ ضميرٌ متَّصلٌ بالمبتدأ على بعضٍ مُتعلِّقٍ الخبرِ؛ نحو: على التمرة مثلها
رُبداً^(٣)، أو على مُضارٍ إليه الخبرِ؛ كقوله:

٩٢- ولكن ملء عين حبيبها^(٤)....

إذ لو أُخِّرَ لَلِزِمَ عَوْدُ الضميرِ على متأخرٍ لفظاً ورُتبةً.

[حذفُ المبتدأ والخبرِ جوازاً]^(٥)

وقد يُحذفُ كلُّ من المبتدأ والخبرِ جوازاً للعلمِ به، وقد اجتمع حذفُ كلِّ منهما وبقاءُ

(١) جزء من أحد أبيات الألفية، وهو بتمامه:

وخبر المحصور قدّم أبداً كما لنا إلا اتباعُ أحمداً

(انظر: شرح ابن عقيل ٢٠٥/١).

(٢) في ق: بِطَيْبَةٍ، وفي س: عليه الصلاة والسلام.

(٣) من أقوال العرب، ورُبداً هنا تُعرب تمييزاً، والرُبد: هو خلاصة اللبن، واحدته رُبْدَة (انظر: التروثنة ص ٣١١،

ومعني اللبيب ١/ ٤١٣، ولسان العرب - زيد، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٦).

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل للمجنون في ديوانه ص ٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨، وبلا نسبة

في شرح التسهيل ١/ ٢٨٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢١٥.

والبيت بتمامه:

أهابك إجلالاً، وما بك تُدرة عليّ، ولكن ملء عين حبيبها.

والشاهد ظاهر في النص.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يُحذفُ كلُّ من المبتدأ والخبر، نحو: ﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾، أي: عليكم، أنتم

(انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٥).

الآخر في نحو: ﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُتَكَوِّنُونَ﴾^(١)؛ فسلامٌ مبتدأ والمسوِّغُ له الدعاءُ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: عليكم، وقومٌ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: أنتم.

[مسألة: المبتدأ والخبرُ أيُّهما الأولى بالحذف]

قال ابنُ إِيَّاز^(٢): وإذا دارَّ الأمرُ بينَ كونِ^(٣) المحذوفِ مبتدأً وكونِهِ خبراً، فأَيُّهُما أولى؟ قال الواسطي^(٤): الأولى كونُ المحذوفِ المبتدأ؛ لأنَّ الخبرَ مَحْطُ الفائدة. وقال العبدِيُّ^(٥): الأولى الخبرُ؛ لأنَّ التجوُّزَ في آخِرِ الجملةِ أسهلُّ.

وفي المحذوفِ مِن نحو: زيدٌ وعمروٌ قائمٌ أقوالٌ^(٦)، ثالثُها التخييرُ.

حذفُ المبتدأ وجوباً

وقد يجبُ حذفُ كلِّ منهما، فيجبُ حذفُ المبتدأ - ولم ينبَ عليه هنا -:

١. إذا أخيرَ عنه بُعِثَ مقطوعٌ لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ؛ كمررتُ بزيدِ الكريمِ^(٧).

(١) سورة الذاريات، من الآية ٢٥. وتامها مع الآية السابقة ﴿هَلْ أَنتَكَ حَدِيثُ صَافِيَةِ إِزْمِيمَ الْكُرَيْمِ﴾^(٨) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُتَكَوِّنُونَ.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) في ع: أن يكون.

(٤) الواسطي: هو القاسم بن القاسم بن عمرو بن منصور، أبو محمد الواسطي، المتوفى بحلب سنة ٦٢٦ هـ لغوي ونحوي، من مصنفاته: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠-٢٦١).

(٥) العبدِيُّ: هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقِيَّة العبدِي أبو طالب النحوي، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، إمام في النحو واللغة، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، من تصانيفه: المختصر في النحو (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٩٨، وهدية العارفين ١/ ٧١).

(٦) ذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أنَّ المذكور خبر الأول والمحذوف خبر الثاني، وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكس ذلك، وذهب آخرون إلى التخيير. (انظر: المختضب ٤/ ٢٢٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٣٥).

(٧) ومثال النعت المقطوع لمجرد ذم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومثال النعت المقطوع لمجرد الترحم: مررت بعلِيَّ السكِينِ.

٢. وبِمَخْصُوصٍ نِعَمَ وَيَسَّسَ مُؤَخَّرًا عَنْهُمَا؛ كُنَيْمَ الرَّجُلِ زَيْدٌ، / ٤٤ ب / إذا قُدِّرَ خبراً^(١).

٣. أو بصريح^(٢) القسم؛ نحو: في ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ، أي: يمين^(٣).

٤. أو بمصدرٍ جيءَ به بدلاً من اللفظِ بفعله؛ كصبرٍ جميلٍ، أي: صبري.

[حذف الخبر وجوباً]^(٤)

وأما حذف الخبر وجوباً؛ فقد نبّه عليه بقوله: ويجبُ - أي: الحذفُ - في الخير^(٥) في أربع مسائل:

الأولى والثانية: قبل جوابي لولا الامتناعية - أي الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول - والقسم الصريح؛ وهو ما يُعْلَمُ بِمَجْرَدِ لَفْظِهِ كَوْنِ الناطِقِ بِهِ مُقْسِماً؛ نحو: لَعَمْرُكَ، وَأَيُّمُنُ اللهُ، وَأَمَانَةُ اللهِ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ؛ نحو: على عهدِ اللهِ، فلا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ؛ كذكر جوابٍ بعده. فهذا يجوزُ فيه الإثباتُ والحذفُ.

ومحلُّ وجوبِ الحذفِ في الأولى أَنْ تُعْلَقَ^(٦) الامتناعُ على نفسِ المبتدأ - كما هو الغالب في لولا - وهذا هو المرادُ بقولهم: يجبُ الحذفُ إذا كان الخبرُ كَوْنًا مُطْلَقًا^(٧)؛ نحو: لولا

(١) وفيه وجه آخر على اعتبار (زيد) مبتدأ مؤخرًا، و(نعم الرجل) جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم، وعلى هذا الوجه لا شاهد في الجملة عندئذ.

(٢) في س: أو بما يدل على.

(٣) في الأصل يميني، والمثبت من ع وق وب وس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجب حذف الخبر قبل جوابي لولا والقسم الصريح، والحال المستنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصريحة، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولعمرك لأفعلن، وضربي زيداً قائماً، وكل رجل وضيعته». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٥).

(٥) سقطت في الخبر من ق وع.

(٦) في ع وب: يتعلّق، وفي س: يعلّق.

(٧) في المسألة خلاف؛ فالجمهور يوجبون حذف خبر لولا دائماً على اعتبار أنّ خبرها لا يأتي إلا كَوْنًا عاماً، وخالقهم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، حيث قيدوا وجوب الحذف فيها إذا كان الكون عاماً، أما إذا دلّ على كون خاصّ ودلّ عليه دليل جاز حذفه وإلا امتنع. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٧، ومغني اللبيب ص ٣٦٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٩، وجمع الهوامع ١/ ٣٣٧).

زيدٌ لأكرمُكَ، أي: لولا زيدٌ موجودٌ، فإنَّ تعلقَ على نسبةِ الخيرِ إلى المبتدأ، جازَ الحذفُ إنَّ دَلَّ على الخيرِ دليلٌ، وألَّا يجبُ^(١) ذكرُهُ؛ نحو: «لولا قومُك حديثُ عهدٍ بالإسلامِ لهدمتُ الكعبةَ»^(٢).

والثالثة: قبلَ الحالِ المُمتنعِ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكورِ قبلَها؛ بأنَّ يكونَ المبتدأُ مصدرًا عاملاً في مُفسِّرِ صاحبِ الحالِ - كما سيأتي^(٣) - أو مُضافاً إلى المَصْدَرِ المَذْكُورِ؛ نحو: أكثرُ شُرَيِّ السَّوِيْقِ^(٤) ملتوتاً، أو إلى مُؤَوَّلٍ بِهِ؛ نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً. ويجوزُ تقديمُ هذهِ الحالِ على المصدرِ عندَ البصريِّينَ^(٥)، وتوسطُ مَعْمُولِها بينها وبينَ المصدرِ ومَعْمُولِها^(٦)، لا توسطُها بينَ المصدرِ ومَعْمُولِها^(٧)؛ لِلْفَصْلِ بينهما. وخَرَجَ بقولِهِ

(١) في ق و ع وب وس: وجب.

(٢) جزء من حديث من رواية عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - عن النبي - ﷺ - قال: لولا أنَّ قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال بكفر -؛ لأنفقت كثر الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها وضوء، ولأدخلت فيها الحجر. (انظر: صحيح البخاري - كتاب الحج - رقم الحديث ١٥٨٥، وصحيح مسلم ٩٦٩ / ٢، برقم ١٣٣٣).

والشاهد فيه: لولا قومك حديثو عهد حيث ذكر الخبر - حديثو - وجوباً لأنه كون خاص ولا دليل عليه.

(٣) نحو: ضربي زيداً قائماً، وسيأتي في الصفحة التالية.

(٤) السَّوِيْق: ما يتخذ من الخنطة والشعير، سُمِّيَ بذلك لانسياقه من الخلق، (ج) أَسْوَقَةٌ. (انظر: لسان العرب والمعجم الوسيط السوق).

(٥) في المسألة أربعة أقوال ذكر أولها، أما الثاني فالمنع وعليه الفراء، وأما الثالث فالجواز إذا كانت الحال من مضمَر نحو: مُسرِعاً قيامُك، والمنع إذا كانت من ظاهر نحو: مُسرِعاً قيامُ زيد، وعليه الكسائي وهشام، وأما الرابع فالمنع إن كان المصدر متعدياً وعليه الكسائي والفراء وهشام، نحو: ملتوتاً شربُكَ السَّوِيْق، والجواز إن كان لازماً. (انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٦-١٠٩٧، وجمع الهوامع ٣٤٣/١).

(٦) نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً وهذا جائز عند البصريِّينَ والكسائي؛ لعدم الفصل بين المصدر ومعموله، وقد منعه الفراء. (انظر: جمع الهوامع ٣٤٣/١).

(٧) نحو: شربُكَ ملتوتاً السَّوِيْق، وهذا لا يصح؛ لأنَّ فيه الفصل بين المصدر وشربُكَ ومعموله السَّوِيْق، وقد منعه الفراء. (انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٧/٣، وجمع الهوامع ٣٤٣/١).

المُمتنع إلى آخره الصالح جعلها خبراً لمبتدأ^(١)؛ فالرفع فيه واجب، نحو: ضربي زيداً شديداً. وأما قولهم: حُكِمَكَ مُسَمَّطاً^(٢) أي: حُكِمَكَ لَكَ مُثَبِّتاً فساداً.

والرابعة^(٣): بعد واوِ المُصاحبة الصريحة في معنى المُصاحبة^(٤)؛ بأن تكون نصّاً في المعية - كما سيأتي - فإن لم تكن نصّاً فيها كما إذا قُلْتُ: / ٤٥ / زيدٌ وعمرو، وأردت الإخبارَ باقترانها جازَ ذكره - لعدم التنصيص على المعية - والحذف اعتياداً على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكرِ المُتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب.

وأشارَ إلى أمثلة ما تقدّم من المسائل الأربعة على طريق اللفّ والنشر المُرتب بقوله: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(٥)، فأنتم مُبتدأ والخبرُ محذوف؛ أي: صدّدتمونا، بدليل: ﴿أَنْتُمْ صَدَدْتُمْ كُرّاً؟﴾^(٦)، وهذا - كما ترى - بما تعلّق فيه الامتناعُ على النسبة وقد تقدّم أن

(١) في ع: المبتدأ.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، رواه العسكري في جمهرة الأمثال ١/ ٣٢ بلفظ حُكِمَكَ مُسَمَّطاً في حين رواه الميداني في مجمع الأمثال ١/ ١٤٣ بلفظ حُكِمَكَ مُسَمَّطاً على القياس - قال العسكري: يُراد به حُكِمَكَ مرسلأ، أي: احتكم وخذ حُكِمَكَ سهلاً. قال محمد محيي الدين عبد الحميد: لعل ما ذكره النحاة حُكِمَكَ مسطراً رواية ثالثة، ولعلها مركبة من الروايتين الأوليين.

والشاهد فيه: أن الحال يصلح كونه خبراً، لذا كان الأصل أن يرتفع خبر للمبتدأ، ومن ثم فنصّبهم للحال جاء هنا شاذاً. (انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ٢٢٧).

(٣) في الأصل والرابع، والمُثبت من ع وب وس.

(٤) خالف في هذا الموضع الكوفيون والأخفش، فزعموا أن نحو كل رجلٍ وضعته مستغني عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٢٦).

(٥) سورة سبأ، من الآية ٣١. وهي بتمامها ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا نَرَىٰ فِي الْفُلِّ مَلَكًا مَّوقُوفًا عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) سورة سبأ، من الآية ٣٢. وهي بتمامها ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا أَنْتُمْ صَدَدْتُمْ كُرّاً عَنِ الْمَدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَ كُرّاً بَلْ كُنْتُمْ تُجْرِمِينَ﴾.

حذف الخبر فيه للدليل^(١) جائز لا واجب، فالأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كوناً مطلقاً، وإنما حذف^(٢)؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمطلوب على امتناعه هو الجواب، والمطلوب على وجوده هو المبتدأ، وإذا^(٣) قيل لولا زيد لأنتك، لم نشك^(٤) في أن وجوده يمنع من الإتيان، فصحّ الحذف لتعَيّن المحذوف، ووجب لسدّ الجواب مسدّه.

ونحو: لعمرك لأفعلن، فعمرُك مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: قسّمي للعلم به، ووجب لسدّ الجواب مسدّه، وعمرُك بفتح العين من عمر الرجل يكسر الميم إذا عاش زمناً^(٥) طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة.

ونحو: ضربي زيداً قائماً، فضري مبتدأ؛ وهو مصدر عامِل في زيد النصب، وقائماً حال من الضمير المُستتر^(٦) في كان المحذوفة، وهو سادّ مسدّ الخبر؛ والأصل [ضربي زيداً]^(٧) حاصل إذا كان أو إذ كان^(٨) قائماً، فحذف حاصل الذي^(٩) هو الخبر، ثم الظرف، وكان المحذوفة تامة، وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن ضربي؛ لأنّ الخبر وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، وإنما لم يُجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها؛ لأمرين:

○ أحدهما التزام تنكير الحال؛ فإنهم لا يقولون: ضربي زيداً القيام^(١٠)، فلما التزم تنكيره علم أنّه حال لا خبر.

(١) في ق وع وس: للدليل.

(٢) في ق وع: كان حذفه واجباً.

(٣) في ع: على.

(٤) في ق وع وب وس: يشك.

(٥) في ق: زماناً.

(٦) في ق وع وب وس: المستكن.

(٧) زيادة من ق وع ود.

(٨) سقطت أو إذ كان من ق.

(٩) بعدها في ع: كان.

(١٠) في ق وع وب وس: القائم.

○ الثاني وقوعُ الجملةِ الاسميّةِ مقرونةً بالواوِ موضعةً^(١)؛ كالحديث: «أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو / ٤٥ ب / ساجدٌ»^(٢).

ونحو: كلُّ رجلٍ وضيئتهُ - بالضادِ المُعجَمةِ والمُثناةِ التحتيّةِ - وهي الحِرْفَةُ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا إِذَا تَرَكَّهَا صَاحِبُهَا^(٣) ضَاعَتْ، فَيَكُونُ قَدْ ضَيَّعَهَا أَوْ ضَاعَ بِتَرْكِهَا، فَكُلُّ مُبْتَدَأٍ وَرَجُلٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَضِيئَتُهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: مَقْرُونَانِ؛ لِإِدْلَالِ الْوَائِ وَمَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَصَاحِبَةِ وَالْإِقْتِرَانِ، وَوَجِبَ لِقِيَامِ الْوَائِ مَقَامَ مَعٍ^(٤).

(١) في ق و ع ود وب وس: موقعه.

(٢) الحديث من رواية أبي هريرة لا رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ. (انظر: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، رقم ٧٤٤، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٠٥/١، والسنن الكبرى ٢٤٢/١، برقم ٧٢٣، وعون المعبود ٩٥/٣، وكشف الخفاء ١/١٨١).

(٣) سنطت من ق وب وس.

(٤) بقيت مسألة واحدة في مواضع وجوب حذف الخبر؛ وهي في قول العرب حسبك ينم الناس، فالجمهور على أَنَّ حسبك مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبك السكون ينم الناس. وذهب الأخفش وابن طاهر إلى أَنَّهُ مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اكتف. (انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٢/٣، وجمع الهوامع ١/٣٣٩).

باب في ذكر ما ينسخُ المبتدأ والخبر^(١)

النواسخُ لحُكمِ المبتدأ والخبرِ ثلاثة أنواعٍ من حيث العملُ:

أحدها^(٢): ما يرفعُ المبتدأ وينصبُ الخبرَ؛ وهو كانَ وأخواتها، وما حُيِّلَ على ليسَ، وأفعالُ المقاربةِ.

والثاني: عكسه؛ وهو إنَّ وأخواتها، وما حُيِّلَ على إنَّ.

والثالثُ: ما^(٣) ينصبُّها معاً؛ وهو ظنَّ وأخواتها، وأعلمَ وأخواتها.

وسُمِّيتِ نواسخُ؛ لإزالتها حُكمَ^(٤) المبتدأ والخبرِ أخذاً من النسخِ، وهو لغةً^(٥) الإزالةُ. وبدأ بالنوعِ الأوَّلِ غيرَ مُتعرِّضٍ^(٦) لأفعالِ المُقاربةِ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: النواسخُ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٦).

(٢) في الأصل إحداها، والمثبت من ع وس ود.

(٣) سقطت ما من ب.

(٤) في ع: لحكم.

(٥) قال الجوهري: نسخ: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ وَانْتَسَخَتْهُ: أزالته، وَنَسَخَتِ الرِّيحُ آثَارَ الدَّارِ: غَيَّرَتْهَا. وَنَسَخْتُ الْكِتَابَ، وَانْتَسَخْتُهُ، وَاسْتَنَسَخْتُهُ، كُلُّهُ بِمَعْنَى: وَالنُّسخَةُ بِالضَّمِّ: اسْمُ الْمُتَنَسِّخِ مِنْهُ. وَنَسَخُ الْآيَةِ بِالْأَيَّةِ: إِزَالَةُ مِثْلِ حُكْمِهَا، فَالثَّانِيَةُ نَاسِخَةٌ وَالْأُولَى مَنْسُوخَةٌ؛ وَالتَّنَاسُخُ فِي الْمِيرَاثِ: أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةٌ بَعْدَ وَرَثَةٍ وَأَصْلُ الْمِيرَاثِ قَائِمٌ لَمْ يَقْسَمْ.

(انظر: الصحاح - نسخ).

وقال ابن فارس: نسخ النون والسين والحاء أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه: قال قوم: قياسه رفعُ شيء وإثباتُ غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويلُ شيء إلى شيء. قالوا: النَّسخُ: نَسَخَ الْكِتَابَ، وَالنَّسخُ: أَمْرٌ كَانَ يُعْمَلُ بِهِ مِنْ قَبْلُ ثُمَّ يُنسخُ بِحَادِثٍ غَيْرِهِ، كَالْآيَةِ يَنْزَلُ فِيهَا أَمْرٌ ثُمَّ تُنسخُ بِآيَةٍ أُخْرَى، وَكُلُّ شَيْءٍ خَلَفَ شَيْئًا فَقَدْ انْتَسَخَهُ؛ وَانْتَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ، وَالشَّيْبُ الشَّبَابَ، وَتَنَاسَخَ الْوَرَثَةُ: أَنْ يَمُوتَ وَرَثَةٌ بَعْدَ وَرَثَةٍ وَأَصْلُ الْإِرْثِ قَائِمٌ لَمْ يَقْسَمْ، وَمِنْهُ تَنَاسَخَ الْأَزْمَنَةُ وَالْقُرُونُ. قَالَ السَّجِسْتَانِيُّ النَّسخُ: أَنْ تَحُولَ مَا فِي الْخَلِيَّةِ مِنَ الْعَسَلِ وَالنَّخْلِ فِي أُخْرَى، قَالَ: وَمِنْهُ نَسَخُ الْكِتَابِ. (انظر: مقاييس اللغة - نسخ).

(٦) في ع وس: معترض.

رَفَعَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجْدِيُّ
أُسْلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
كَانَ وَأُخَوَاتُهَا^(١)

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ كَانَ وَأُخَوَاتُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أ. أَحَدُهَا: مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَهُوَ^(٢) ثَمَانِيَّةٌ: كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ، وَفِي مَعْنَى صَارَ: آصَرَ وَرَجَعَ وَعَادَ وَاسْتَحَالَ وَحَارَ^(٣) وَرَاحَ وَتَحَوَّلَ.

ب. الثَّانِي: مَا يَعْمَلُ^(٤) بِشَرْطٍ تَقْدُمُ نَفْيٍ أَوْ تَهْيٍ أَوْ دَعَاءٍ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: مَا زَالَ - مَا ضَيَّ يَزَالُ، لَا مَاضِي يَزِيلُ وَلَا يَزُولُ؛ فَإِنَّهَا تَامَانٌ: الْأَوَّلُ^(٥) مِنْهُمَا مُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ، وَالثَّانِي^(٦) قَاصِرٌ وَمَصْدَرُهُ الزَّوَالُ - وَمَا فَتَحَ وَمَا انْفَلَكَ وَمَا بَرَحَ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَعَانِيهَا مُتَّفِقَةٌ بِلَا خِلَافٍ:

مِثَالُ النَّفْيِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾^(٧)، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْقِينَ﴾^(٨)، وَمِنْهُ ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا [تَذَكَّرُ يُوسُفَ]﴾^(٩)، وَقَوْلُهُ:

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: أَحَدُهُمَا: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتَحَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٦-١٢٧).

(٢) فِي س: وَ.

(٣) فِي الْأَصْلِ حَالٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ قَوْعٍ وَب. وَحَارَ بِمَعْنَى رَجَعَ كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

(٤) فِي قَوْعٍ وَس: يَعْمَلُهُ.

(٥) يُقَالُ: زَالَهُ عَنْ مَكَانِهِ يَزِيلُهُ زَيْلًا، وَأَزَالَهُ إِزَالَةً وَإِزَالًا، وَتَزِيلُوا تَزِيلًا وَتَزِيلًا: تَفَرَّقُوا، وَزَيْلُهُ: قَرَفُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَزَيْلَانِيَّتَهُمْ﴾ - يُونُسُ: ٢٨ - (انظر: القاموس المحيط - زيل).

(٦) يُقَالُ: زَالَ يَزُولُ زَوَالًا، وَالزَّوَالُ: الذَّهَابُ وَالِاسْتِحَالَةُ. وَزَالَ النَّهَارُ: ارْتَفَعَ، وَزَالَتِ الشَّمْسُ زَوَالًا وَزَوَالًا: مَالَتْ عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ، وَزَاوَلَهُ مُزَاوَلَةً وَزَوَالًا: عَاجَلَهُ وَحَاوَلَهُ وَطَالَبَهُ. (انظر: القاموس المحيط - زول)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْنَ زَالَتِ الْإِنْسَانُ أَنْسَكُمَا﴾ - فَاطِرُ: ٤١ -، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لَيَزُولَنَّ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ - إِبْرَاهِيمُ: ٤٦ -.

(٧) سُورَةُ هُودٍ، مِنَ الْآيَةِ ١١٨. وَهِيَ بِتَامِهَا وَمَا بَعْدَهَا ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾^(٨) إِلَى مَا رَجَعَ رَبُّكَ وَلَدَلَّكَ خَلْقُهُمْ وَتَوَسَّطَ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْنَلَانَ جَهَنَّمَ مِنَ الْآخِرَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

(٨) سُورَةُ طه، مِنَ الْآيَةِ ٩١. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدِيْقِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾.

(٩) زِيَادَةٌ مِنْ ق.

(١٠) سُورَةُ يُوسُفَ، مِنَ الْآيَةِ ٨٥. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

٩٣- فقلتُ: يمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً^(١)

إِذِ الْأَصْلُ: لَا تَفْتَأُ، وَلَا أَبْرَحُ.

ومثالُ النهيِ قولُهُ:

٩٤- صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ^(٢) ذَاكَرَ الْمَوْتِ؛ فَنِسيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(٣)

والدعاء قولُهُ:

٩٥- وَلَا زَالَ مِنْهَلًا / ٤٦ أ / بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ^(٤)

وقيدَهُ في الارتشافِ بلا خاصّةٍ كما في البيتِ^(٥).

ج. القسمُ الثالثُ: ما يعملُ هذا العملَ بشرطٍ تقدّمَ ما المصدريةُ الظرفيةُ؛ وهو دَامَ^(٦) لا غير؛ كـ

٩٦- أَعْطِ مَا دَمَتْ مُصِيباً دَرَهَمًا^(٧)

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢، والكتاب ٣/ ٥٠٤، والخصائص ٢/ ٢٨٤، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٢. وعجزه: ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي.

اللغة: الأوصال جمع وصل؛ وهو كل عظم يفصل من الآخر.

الشاهد فيه: (أبرحُ قاعداً) حيث أعمل - أبرح - مع أنه لم يسبق بحرف النفي، لكنّه مقدر، أي: لا أبرحُ قاعداً.

(٢) في الأصل: تزال، والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧،

والمقاصد النحوية ٢/ ١٤، والدرر اللوامع ٢/ ٤٤.

والشاهد فيه: (ولا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ) حيث أجرى فيه مضارع زال مجرى كان في العمل لأنها مسبوقه بحرف

النهي، وهو شبه نفي.

(٤) عجز بيت من الطويل لذي الرمة غيلان بن عقبة في ديوانه ص ٥٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٠٠،

ولسان العرب - يا، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٣٥، والدرر اللوامع ٥/ ١١٧.

وصدر البيت: ألا يا أسلمي يا دارَ مَيٍّ على البلى.

اللغة: الجرعاء: رملة مستوية لا تبتث شيئا، والقطر: المطر.

والشاهد فيه: (لا زال منهلاً) حيث أجرى زال مجرى كان لأنها سُبقت بلا الدعائية، والدعاء شبيه النفي.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦٠.

(٦) في ق: ما دام.

(٧) عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدوره: ومثلُ كان دَامَ مسبوقاً بما. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٢).

أي: مُدَّة دَوَامِكَ مُصِيباً [درهماً، وكقولهِ تعالى ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(١)].
 وَسُمِّيَتْ ما هَذِهِ مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ والظَرْفِ، فلو^(٢) لَمْ يَتَقَدَّمْهَا^(٣)
 ما، أَوْ كَانَتْ مُصَدَّرِيَّةٌ غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ لَمْ تَعْمَلْ. وَإِنْ وَلِيَ مَرْفُوعُهَا مَنْصُوبٌ فَهُوَ حَالٌ؛ كَعَجَبْتُ
 بِمَا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا، أَي: مِنْ دَوَامِهِ صَحِيحًا. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ المَصْدَرِيَّةِ الظَرْفِيَّةِ
 وَجُودُ العَمَلِ المَذْكُورِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٤)؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ
 وَجُودِ الشَّرْطِ وَجُودُ المَشْرُوطِ، وَلَا تَوْجُدُ الظَرْفِيَّةِ بِدُونِ المَصْدَرِيَّةِ.

[الخِلَافُ فِي لَيْسَ]

وَاتَّفَقَ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتَهَا أَفْعَالٌ إِلَّا لَيْسَ؛ فَإِنَّ الفَارِسِيَّ وَمَنْ تَبَعَهُ يَذْهَبُ^(٥) إِلَى
 حَرْفِيَّتِهَا. وَالصَّحِيحُ^(٦) فَعَلِيَّتُهَا؛ لِاتِّصَالِ ضَمَائِرِ الرِّفْعِ البَارِزَةِ وَتَاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ.
 [عَمَلُهَا]^(٧)

فَيَرْفَعُ^(٨) - هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَكَذَا مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا - الْمُبْتَدَأَ تَشْبِيهًا بِالْفَاعِلِ، وَيُسَمَّى اسْمًا لَهْنٍ
 حَقِيقَةً وَفَاعِلًا مُجَازًا، وَيَنْصَبُ خَبْرَهُ تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ، وَيُسَمَّى خَبْرًا لَهْنًا حَقِيقَةً، وَمَفْعُولًا مُجَازًا.

(١) زيادة من ق. والآية من سورة مريم برقم ٣١. وهي بتمامها ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

(٢) في س: ول.

(٣) في ع: تتقدمها.

(٤) سورة هود، من الآية ١٠٧ أو ١٠٨. والآيتان بتمامهما: ﴿خَلَقْنَاكُمْ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(١) وَأَمَّا الَّذِينَ سُبُوهُ فَأَفْنَى الْجَنَّةِ خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ يُجْدَوْرُ^(٢).

(٥) في ب ود: ذهب.

(٦) في المسألة خلاف، فالجمهور على أن (ليس) فعلٌ لاتصال ضمائر الرفع وتاء التانيث الساكنة به، وذهب ابن السراج - كما يرويه أبو حيان خلافاً لما في كتابه الأصول في النحو - إلى حرفيتها مستنداً إلى عدم تصرفه، ووافقه الفارسي وابن شقير البغدادي، وذهب الزجاجي إلى أن (كان) وأخواتها حروف. (انظر: الكتاب ٣٧/٢، والأصول في النحو لابن السراج ٨٢/١، والمسائل الحليات ص ص ٢٢١-٢٢٣، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣، وجمع الهوامع ٤٠/١-٤١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: فَيَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهْنًا، وَيَنْصَبُ الْخَبْرَ خَبْرًا لَهْنًا، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢).

(٨) في الأصل فترفعن، والمثبت من ق وع وس.

[شروط المبتدأ حتى يُنسخ بكان]

لكن يُشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه: أن لا يُحْبَرَ عنه بجملة طلبية ولا إنشائية، وأن لا يلزم التصدير^(١)، ولا الحذف^(٢)، ولا عدم التصريف^(٣)، ولا الابتدائية^(٤)؛ سواء كانت لنفسه^(٥) أو^(٦) لمصحوب لفظي^(٧) أو^(٨) معنوي^(٩)؛ نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(١٠)، وأما قوله:

٩٧- وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي نِي^(١١)

فنادر، ولعلّه استغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثال^(١٢)؛ فإنه جامع لها.

[الخلاف في عملها]

وما اقتضاه كلامه من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين^(١٣).

(١) مثال ما لزم التصدير أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقترن بلام الابتداء (انظر: ارتشاف الضرب ١١٤٨-١١٤٩).

(٢) مثال ما لزم الحذف المخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: مررتُ بزيد العالم.

(٣) في ع وب: التصرف، ومثاله: أئمن الله - في القسم -، وطوبى للمؤمن، وويل للكافر.

(٤) في ق: ابتدائية.

(٥) مثال ما لزم الابتدائية لنفسه: أقل رجل يقول ذلك.

(٦) في باقي النسخ: أم.

(٧) كالمبتدأ بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية ولا م الابتداء، نحو: لولا زيد سالم لهلك.

(٨) في ب وس: أم.

(٩) مثل (ما) التعجيبة، وما جرى مثلاً، نحو: الكلاب على البقر أي أرسل الكلاب. (انظر: جهرة الأمثال ١٤١/٢).

(١٠) سورة الفرقان، من الآية ٥٤. وهي بتمامها ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

(١١) صدر بيت من الوافر لبعض بني نهشل في خزنة الأدب ٢٦٦/٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٨٩/١.

ومعني اللبيب ٥٨٤/٢، والدرر اللوامع ٥٤/٢. وعجزه: وذلي دل ماجدة صناع

والشاهد فيه: (وكوني بالمكارم ذكريني) حيث جاء خبر كان جملة طلبية أمرية، وهو شاذ.

(١٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ - الفرقان: ٥٤.

(١٣) انظر: الكتاب ٤٩/١، ١٤٨/٢، وشرح جمل الزجاجي ٣٨٣/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٣١/١.

وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه^(١).
والصحيح الأول بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميراً؛ نحو: ﴿كَانُوا هُمْ / ٤٦
ب/ الظَّالِمِينَ﴾^(٢)، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله، ويلزم على مقابلته أن تكون^(٣)
هذه الأفعال ناصبة لا رافعة، وهذا لا يُعهد في الأفعال.
[ترتيب كان مع معموليها]

والأصل تأخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدأ، وقد يتوسط الخبر بين الاسم
والفعل مع جميعها^(٤)، ولو كان جملة على الأصح^(٥).
[توسط الخبر جوازاً]^(٦)

ثم تارة يكون التوسط جائزاً^(٧)؛ نحو: ﴿وَكَاثَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨).
٩٨ - فليس^(٩) سواء عالم وجهول^(١٠)

-
- (١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦، وجمع الهوامع ١/ ٣٥٣.
(٢) سورة الزخرف، من الآية ٧٦. وهي بتمامها ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾.
(٣) في ع: يكون.
(٤) أي: كان وأخواتها.
(٥) اختلف النحاة في توسط خبر كان وأخواتها، فالبصريون أجازوه حملاً على جواز تقديم الخبر على المبتدأ، ومنعه الكوفيون في الجمع، لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه، ومنعه ابن معطي في دام، ومنعه بعضهم في ليس. (انظر: شرح جل الزجاجي ١/ ٣٩٨-٣٩٩، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وجمع الهوامع ١/ ٣٧٢).
(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتوسط الخبر، نحو: فليس سواء عالم وجهول. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٩).
(٧) يجوز توسط الخبر دائماً فيها عدا حالات وجوب التوسط أو التأخر.
(٨) سورة الروم، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ نُجَاءٌ فَمَا لَبِثْتُمْ أَنْ تَتَنَفَّسُوا مِنْ الَّذِينَ كَفَرْتُمْ وَكَانَتْ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.
(٩) في س ود: وليس.
(١٠) عجز بيت من الطويل للسموأل بن عاديء في ديوانه ص ٩٢، وشرح ديوان الحماسة ص ٩٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣١. وصدرة: سبي إن جهلت الناس عتاً وعنهم.
والشاهد فيه: (ليس سواء عالم) حيث توسط خبر ليس بينها وبين اسمها، وهو جائز عند البصريين شاذ عند الكوفيين.

[توسُّط الخبر وجوباً]

وتارة يكون واجباً^(١)؛ نحو^(٢): يُعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ؛ لأجل الحرف المصدري، ولا تأخير^(٣) عن الاسم؛ لأجل الضمير. قال الدماميني^(٤): (وأما^(٥) تمثيلهم في هذا المقام بنحو^(٦): كان في الدار صاحبها، فليس بصحيح؛ إذ ليس ثم ما يوجب التوسط؛ إذ لو قُدِّم الخبر على الناسخ لم يمتنع).

[تأخُّر الخبر وجوباً]

وتارة يكون مُمتنعاً^(٧) لِمَنع: أ. كحصر الخبر؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾^(٨).

ب. وكخفاء إعرابها؛ نحو: كان موسى صديقي.

(١) يجب توسُّط الخبر بين العامل والاسم في مواضع أبرزها:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ الأنبياء: ١٥-، وقولك: ليس قائماً إلا زيد.

الثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الدار صاحبها.

الثالث: أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً، نحو: كانك زيد.

الرابع: أن يكون الخبر شبه جملة والاسم نكرة لا مسوَّغ للابتداء به، نحو: كان في البيت رجل. (انظر: شرح

جمل الزجاجي ٣٩٨/١، وارتشاف الضرب ١١٦٨/٣، وشرح الأشموني ٢٣٢/١).

(٢) بعدها في دوب: كان.

(٣) في ع وب ود وس: تأخره.

(٤) انظر: تحفة الغريب؟؟؟

(٥) في ع: وأن.

(٦) في ق: نحو.

(٧) أي توسُّط الخبر.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ٣٥. و(المكاء) هو الصفير، و(التصدية) هي التصفيق باليدين. والآية بتمامها ﴿وَمَا

كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ كَافِرُونَ﴾.

ج . وكأخِر مرفوع الخبر؛ نحو: كَانَ زَيْدٌ حَسَنًا وَجْهُهُ؛ إِذْ لَوْ قُدِّمَ وَقِيلَ: كَانَ حَسَنًا زَيْدٌ وَجْهُهُ، أَوْ حَسَنًا كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ، لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ كَجَزَائِهِ بِالْأَجْنِيِّ^(١).

[تَقْدُّمُ الْخَبَرِ عَلَى النَّاسِخِ وَاسْمِهِ^(٢)]

[١/ جوازاً] وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى الْفِعْلِ وَاسْمِهِ مَعَ جَمِيعِهَا^(٣)، وَلَوْ كَانَ جَمْلَةً عَلَى الْأَصَحِّ^(٤)؛ بِدَلِيلِ ﴿أَهْتُولَاءٍ إِنْكَارٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٥)؛ فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذَنُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ - * كَذَا قِيلَ^(٦) - وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ *^(٧)؛ بِدَلِيلِ ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٨)، وَجَوَازِهِمْ^(٩)؛ نَحْوُ: زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ، وَعَمْرًا لَمْ أَضْرِبْ، مَعَ امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْفِعْلِ عَلَى لَمْ وَلَنْ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُسْتَشْهَدَ بَيِّنَاتِ الْعَرُوضِ^(١٠)؛ وَهُوَ قَوْلُهُ:

^(١) بقي موضع من مواضع وجوب تأخير الخبر؛ وهو أن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو:

كان غلامٌ هندي مبغضها (انظر: شرح الأشموني ١/ ٣٣٢).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدم الخبر، إلا خبر دأَمَ وَلَيْسَ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٢).

(٣) أي: جميع أخوات كان.

(٤) في المسألة أقوال: الأول بالمتع مطلقاً، والثاني بالجواز مطلقاً وعليه ابن السراج وابن مالك والفاكهي، والثالث

التفصيل فالمتع إذا كان الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور. (انظر:

شرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وجمع الهوامع ١/ ٣٧٤).

(٥) سورة سبأ، من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهْتُولَاءٍ إِنْكَارٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾.

(٦) نقله ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً للفارسي وابن جني لكنه رده (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وجمع

الهوامع ١/ ٣٧٤، وحاشية الحمصي ٢/ ٦).

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ع.

(٨) سورة الضحى، الآية ٩.

(٩) في س: وتجويزهم.

(١٠) في ع: لا.

(١١) هو أحمد بن محمد بن أحمد العروضي المتوفى ٣٤٢ هـ، عالم بالعروض من شيوخه الزجاج وشعلب، من

مصنفاته: الجامع في العروض والقوافي، وكتاب في غريب القرآن. (انظر: إنباء النحاة ١/ ١٢٨، ومعجم

الأدباء ٤/ ٢٣٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ٧٣).

٩٩- اعلّموا أنّي لكم حافظٌ شاهدٌ ما كنتُ أو غائباً

[٢/ وجوباً] وقد يجبُ التقدّمُ "كَانَ يَكُونُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ"؛ نحو: أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ؟
وقد يجبُ التأخّرُ "كَمَا يُعْلَمُ بِمَا مَرَّ".

[الخلافاً في تقدّم خبر ليس]

ولا يُسْتثنى من هذه الأفعالِ إلّا خبرُ ليسَ فإنَّهُ / ٤٧ أ / لا يجوزُ تقديمُهُ عليها - على الأصحَّ - قياساً على عَسَى ونعمَ بجامعِ الجُمودِ.

وما احتجَّ به المُجيزُ من قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ لا حُجَّةَ فيه؛ لجوازِ أَنْ يَكُونَ يَوْمٌ منصوباً بفعلٍ مُقدّرٍ - أي: يعرفونَ - لا بالخبرِ، أو أنّه ظرفٌ؛

(١) البيت من المديد ورد في الجامع في العروض والقوافي للعروضي ص ١٠٤، ونسبته إليه غير ظاهرة في نص كتابه، وجاء غير منسوب في العقد الفريد ٥/ ٤٦٤.

والشاهد فيه: (شاهداً ما كنت) حيث تقدّم خبر كان عليها وعلى اسمها معاً، وهذا يختلف في جوازه كما يظهر في المتن.

(٢) في ق وس: التقديم.

(٣) وذلك إذا كان الخبر فيه معنى الاستفهام - كما مثل في المتن -، أو إذا كان مضافاً إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ نحو: غلامٌ من كان زَيْدٌ؟. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٢).

(٤) في س: التأخير.

(٥) انظر الصفحة السابقة.

(٦) هذا رأي الكوفيين وكثير من البصريين وأكثر المتأخرين، أما الرأي الثاني فاختره قدماء البصريين وابن جني واختاره الزمخشري وابن عصفور والشلوبين، حيث رأوا جواز تقديم خبر ليس عليها. (انظر: المسائل الحلييات ص ص ٢٨٠-٢٨١، والخصائص ١/ ١٨٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٠-١٦٤، والتوطئة ص ٢٢٨، وشرح جل الزجاجي ١/ ٣٩٥-٣٩٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧١-١١٧٢، وجمع الهوامع ١/ ٣٧٣).

(٧) سورة هود، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿وَلَيْنَ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلّا أَنَّهُ مَمْدُودَةٌ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَدَّيْسْتَرُونَ﴾.

(٨) سقطت يوم من س.

(٩) في س: تعرفون.

والظرف^(١) يُتوسَّعُ فِيهِ مَا لَا^(٢) يُتوسَّعُ فِي غَيْرِهِ؛ وَلِذَلِكَ جَاَزَ مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلَمْ يُجْزَ مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا. لَكِنَّ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ تَقْدِيمِ خَيْرٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا، وَقَدْ أَطْلَقُوا بِمَنْعِهِ^(٣).

[الْخِلَافُ فِي تَقْدِيمِ خَيْرٍ مَا دَامَ]

وَأَلَّا خَيْرٌ دَامَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا مَعَ مَا بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَ صِلَةِ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ لَا يَتَقَدَّمُ^(٤) عَلَيْهِ. وَلَا عَلَى دَامَ وَحْدَهَا؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا، وَلِثَلَا يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ^(٥) وَصِلَتِهِ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَلْفِيَّةِ^(٦) كَالْشَرْحِ^(٧) أَنَّ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا. قَالَ الْمُرَادِيُّ^(٨): وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الْمَنْعَ مُعَلَّلٌ بِعِلَّتَيْنِ^(٩)، وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يَنْهَضُ مَانِعًا بِاتِّفَاقٍ.

(١) في ع: الظروف.

(٢) سقطت لا من ع.

(٣) في ع: منعه.

(٤) في ع: يقدم.

(٥) في ع: الحرف المصدري.

(٦) قال ابن مالك:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْثُوطُ الْخَيْرِ أَجْزُ، وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ خَطَرُ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٣١).

(٧) قال ابن هشام في الشرح: فَأَمَّا امْتِنَاعُهُ فِي خَيْرِ دَامَ فَبِالِاتِّفَاقِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٣).

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٩٦.

(٩) والعِلَّتَانِ هُمَا:

١- عَدَمُ تَصَرُّفِهَا، وَهَذِهِ عِلَّةٌ غَيْرُ مَانِعَةٍ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي (لَيْسَ) فَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهَا جَامِدَةٌ.

٢- أَنَّ (مَا) مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، وَلَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِلَتِهِ. وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، فَقَدْ أَجَازَ الْكَثِيرُونَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ وَبَيْنَ صِلَتِهِ إِذَا كَانَ غَيْرَ عَامِلٍ كـ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ.

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٩٦، وشرح الأشموني ١/ ١١٣).

ومثل دَامَ كُلُّ فَعَلٍ قَارَنَهُ "حرفٌ مصدرِيٌّ؛ كيُعجبُنِي أَنْ تكونَ" عالمياً. وإذا نُفِيَ الفعلُ بما امتنعَ تقديمُ الخبرِ على ما - كما يمتنعُ على ما دَامَ؛ لأنَّ ما لها صدرُ الكلامِ - لا "توسَّطُهُ بينها وبينَ الفعلِ؛ فيجوزُ: ما قائماً كانَ زيدٌ دونَ قائماً ما كانَ زيدٌ.

[تعدُّدُ خبرِ النواسخِ، وأنواعُهُ]

واعلم أنَّ خبرَ هذه الأفعالِ كخبرِ المبتدأِ في جوازِ تعدُّدِهِ، ووقوعِهِ مُفرداً وجملةً لها رابطٌ. وله مع الاسمِ حالاتٌ:

• فإنَّ كانا مَعْرِفَتَيْنِ؛ فالاسمُ هو المعلومُ للمُخاطَبِ مُطلقاً. فإنَّ عَلِمَهُمَا وَجَهِلَ انتسابَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، فالاسمُ هو الأعرَفُ على المُختارِ، ما لم يكنِ الْآخَرُ اسماً إشارةً اتَّصَلَ بِهِ هَا التَّنبِيهِ. فإنَّ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ؛ فالتَّخْيِيرُ.

• وكذا إنَّ كانا نَكْرَتَيْنِ، ولكلٍّ مِنْهُمَا مَسْوُوعٌ، وإنَّ كانَ لأَحَدِهِمَا فَقَطْ "فهو الاسمُ.
• وإن اختلفا تعريفًا وتكبيراً ولا مَسْوُوعٌ؛ فالمعرفةُ هو الاسمُ، والآخرُ هو الخبرُ "ولا ينعكسُ" إِلَّا في الضرورة. وجوزَهُ ابنُ مالِكٍ "اختياراً / ٤٧ ب / بشرطِ الفائدةِ، وكونِ النكرةِ غيرَ صفةٍ محضةٍ، ومن ورويه قوله:

١٠٠ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ "

(١) بعدها في س: كل.

(٢) في ب: يكون.

(٣) في س: لأن.

(٤) سقطت فقط من س.

(٥) سقطت هو الخبر من ع، وسقطت هو من س.

(٦) في ق وب وس ود: يُعكس.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٨، وجمع الهوامع ١/ ٣٧٨.

(٨) عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١، والكتاب ١/ ٤٩، والمحتسب ١/ ٢٧٩، وشرح

المفصل ٧/ ٩٣. وصدره: كأنَّ سُلَافَةً في بيت رأس

اللغة: السلافة: خلاصة الخمر، وبيت رأس قرية في شمال الأردن.

الشاهد فيه: (يكون مزاجها عسل) حيث جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة، وهو من باب الضرورة عند الجمهور خلافاً لابن مالك.

[ما يُضْمَنُ معنى صارَ من النواسخ^(١)]

وتختص الخمسة الأول - وهي كان وظل وما بينهما^(٢) - بمرادفة صار^(٣) الدالة على تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى، إما باعتبار العوارض^(٤) أو الحقائق^(٥)؛ فيصير المعنى واحداً؛ نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا ۖ﴾ (١) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴿٢﴾، وقوله:

١٠١ - أُمِسْتُ خَلَاءً وَأُمِسَ أَهْلُهُا احْتَمَلُوا [أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ]^(٦)

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(٧). وقول الشاعر:

١٠٢ - أَضْحَى يَمْزُقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدْبَا^(٨)؟^(٩)

-
- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: وتخص الخمسة الأول بمرادفة صار. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٣).
(٢) أي: أمسى وأصبح وأضحى.
(٣) أي: ترادف صار في المعنى.
(٤) أي: التحول من صفة عارضة إلى صفة عارضة، نحو: صار زيد غنياً.
(٥) أي: الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى، نحو: صار الطين خزفاً.
(٦) سورة الواقعة، الآيتان ٦ و٧. هباءً منبثاً: غباراً منتشراً، وأزواجاً ثلاثة: أصنافاً ثلاثة؛ أصحاب اليمين وأصحاب الشمال والمقربون. (انظر: أيسر التفاسير ٥/٢٣٨).
(٧) البيت من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٤/٥، والدرر اللوامع ٢/٥٧.
اللفظ: أخنى: أفسد، ولُبد: اسم نسر من نسور لقمان الحكيم.
والشاهد فيه: (أُمِسْتُ خَلَاءً) حيث جاءت أمسى بمعنى صار.
(٨) سورة آل عمران، من الآية ١٠٣. وهي بتمامها ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.
(٩) في الأصل وقال، والمثبت من ق و ع وس.
(١٠) سقط عجز البيت من ع وب وس ود.
(١١) البيت من البسيط، وقد نُسب لأم ثواب الهزانية من عنزة بن أسد في الكامل في اللغة والأدب ٨/٢٣٩-٢٤٠، وشرح الحاشية للمرزوقي ٢/٧٥٦، وبلا نسبة في شرح جبل الزجاجي ١/٤٢٠، وارتشاف الضرب ٣/١١٥٥. ورواية الكامل والحاشية (أنشأ يمزق) ولا شاهد في هذه الرواية عندئذ.
والشاهد فيه: (أضحى يمزق) حيث استعمل أضحى بمعنى صار، لأنه يدل على التحويل من حال إلى حال.

وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَفُهُمْ لَمَّا خَصَّصِينَ﴾^(١).

وكما تختص هذه الخمسة بمصادفة صار، تختص صار وليس وما بعدهما^(٢) بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماضٍ؛ فلا يقال: صار زيدٌ عَلِمَ، ولا: ما^(٣) دام زيدٌ قَعَدَ^(٤)، وكذا البواقي^(٥)؛ لأن هذه الأفعال تُفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمان الخبر، والماضي يُفهم الانقطاع؛ فتدافعاً.

[مجيء غالب الأفعال الناسخة تامة]

وتختص غير ليس وفتى وزال من هذه الأفعال بجواز التهام أي: الاستغناء بالرفع عن الخبر، ويقال له فاعل حقيقة؛ هذا هو الصحيح عند ابن مالك^(٦). وذهب الأكثرون^(٧) إلى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان.

فعلى الأول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالرفع، وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط. قال في المغني^(٨): والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس.

(١) سورة الشعراء، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِنَّ شَأْنَ نَزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَظَلَّتْ أَعْنَفُهُمْ لَمَّا خَصَّصِينَ﴾.

(٢) مازال، وما فتى، وما برح، وما انفك، وما دام.

(٣) سقطت ما من ق.

(٤) في غ وقعد.

(٥) استثنى ابن مالك في شرح التسهيل (ليس) فيجوز عنده بقلّة دخول ليس على مبتدأ خبره فعل ماضٍ، واستدل بهارواه البخاري من قول الرسول ﷺ: أليس قد صليت معنا؟ - انظر: صحيح البخاري ٢٠٧/٨ -.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٢٠/١.

(٧) منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والشلوبين، وهو ظاهر مذهب سيويه. (انظر: الكتاب ٢٦٤-٢٦٥، والأصول في النحو ٨٢-٨٣، والتوطئة ص ٢٢٤، وشرح التسهيل ٣٢٠/١، ومغني اللبيب ص ٥٧، وجمع الهوامع ٣٦٢/١).

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ٥٧٠.

وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور^(١)، ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف^(٢).

وهذا الخلاف مبني عليه خلاف، من أنها: هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا؟ فمن قال بدلائلها على الحدث؛ أجاز تعلقها بها، ومن قال لا؛ منع ذلك^(٣).

[معاني الأفعال الناسخة إذا استعملت تامة]^(٤)

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم:

فكان بمعنى: حصل؛ نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ دُوعُسْرَةً﴾^(٥)؛ أي: وإن حصل.

وأُمسى / ٤٨ أ / وأصبح بمعنى: دخل في المساء وفي الصباح؛ نحو: ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ

تُسَبِّحُونَ﴾^(٦)؛ أي: [حين] تسبحون في المساء، ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^(٧)؛ أي: تدخلون في الصباح.

(١) قال ابن مالك: ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

أحدها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج له عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن تتعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه. الرابع: ... الخ... (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠-٣٢٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠-٣٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥١.

(٣) وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين. (انظر: مغني اللبيب ص ٥٧٠).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وغير ليس وفتية وزال بجواز التام؛ أي: الاستغناء عن الخبر، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ دُوعُسْرَةً فَظَلَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَلِيلِيكَ فِيهَا مَا دَامَتْ أَسْمَرْتُ وَالْأَرْضُ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٦).

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٨٠. وهي بتامها ﴿وَإِنْ كَانَتْ دُوعُسْرَةً فَظَلَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٦) سورة الروم، من الآية ١٧. وهي بتامها ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

(٧) زيادة من ع.

(٨) سورة الروم، من الآية ١٧. وهي بتامها ﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

ودامَ بِمعنى: بَقِيَ؛ نحو: ﴿خَلِّدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(١)؛ أي: بقيت.

وأضحى بِمعنى: دخل في الضحى؛ نحو: أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى.
وباتَ بِمعنى: عَرَسَ؛ كقولِ عمر^(٢) - رضي الله عنه -: أما رسول الله ﷺ فقد باتَ بِمنى؛ أي: عَرَسَ بها. وقد تكونُ بِمعنى: نَزَلَ؛ قالوا: باتَ بالقوم؛ أي: نَزَلَ بهم ليلاً.
وصارَ بِمعنى: انتقل؛ نحو: صار الأمرُ إليك؛ أي: انتقل. وقد تأتي بِمعنى: رَجَعَ، نحو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ نَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٣)؛ أي: ترجع.

وظلَّ بِمعنى: دام واستمر؛ نحو: ظلَّ اليوم؛ أي: دام ظلُّه.
وبرحَ بِمعنى: ذَهَبَ؛ نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا آتِيحُ﴾^(٤)؛ أي: [لا] أذهب. أذهب.

وانفكَّ بِمعنى: انفصل؛ نحو: فككتُ الخاتمَ فانفكَّ؛ أي: انفصل.

(١) سورة هود، من الآية ١٠٧ أو ١٠٨. وهما بتامهما ﴿خَلِّدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَقَالَ لَمَّا يُرِيدُ﴾^(١) وأما الذين سَعِدُوا فَبِئْسَ الْفِتْنَةُ خَلِّدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاةٌ غَيْرُ مَجْذُوفَةٍ.

(٢) الحديث هو من رواية ابن عمر رضي الله عنهما في كل كتب الحديث. وقد وهم الفاكهي هنا فأسنده إلى عمر رضي الله عنه فقال: إنا نبتاع أو قال نتابع بأموال النساء، فيأتي أحلنا مكة فيبيت على المال، فقال: أما رسول الله ﷺ فبات أو قال قد بات بمنى وظلَّ. (انظر: سنن البيهقي الكبرى ٥/ ١٥٣، برقم ٩٤٧١، ونصب الراية ٣/ ٨٧، وعون المعبود ٥/ ٣٠٥).

(٣) سورة الشورى، من الآية ٥٣. وهي بتامها ﴿صِرْطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ نَصِيرُ الْأُمُورُ﴾.

(٤) بعدها في ع الأرض، وهو خطأ.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٦٠. وهي بتامها ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا آتِيحُ حَتَّىٰ أَتِلْغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾.

(٦) زيادة من ع وب وس ود.

وأما ليسَ وَفَتَى وَزَالَ فَإِنَّهَا ملازمةٌ للنقص^(١)، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلكَ يُؤَوَّلُ^(٢).

[اختصاصُ كَانَ ببعضِ الأحكامِ]

وتختصُّ كَانَ:

١/ بِمرادفةٍ لم يَزَلْ كثيراً، فتفيد استمرارَ خيرِها لاسمِها؛ نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾^(٣).

٢/ وَبجوازِ زيادتها^(٤) متوسّطةً بينَ شيئينِ مُتلازمينِ - ليسا جازاً ومجروراً -:

- كالمبتدأ وخبره؛ نحو: زيدٌ - كَانَ - عالمٌ.
- والفعلِ ومرفوعه؛ نحو: لم يوجد - كَانَ - مثلُك.
- والموصولِ وصلته؛ نحو: جاءَ الذي - كَانَ - ضربته^(٥).

(١) أما (ليس) فتلزم النقص باتفاق، وخالف الفارسي في (زال)، وخالف الفراء والصاغاني وتابعهما ابن مالك في فتى، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرته، وفتأت النار أطفأها، وقال الصاغاني: فتت عن الأمر إذا نسيت. قال أبو حيان تعقياً على قول الفراء: وهذا وهم وتصحيف، إنما ذاك بالتاء الثالثة كما في الصحاح والمحكم. قلت: جاء في القاموس المحيط - فتأ - (أما فتأ، مثلثة التاء: ما زال، وفتى عنه إكسع) - نسيه وانقذع عنه، - وكتنّع: كثر وأطفأ، وعزاه ابن مالك للفراء وهو صحيح، وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه. وفتأ الغصب - كجمع - سكتة وكثره، وفتأ القدر فتأ وفتوء: سكن غليانها) (انظر: المسائل الحلبات ص ٢٧١-٢٧٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٥)، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥٧، والتكملة والذيل والصلة لفتأ -، ومع الهوامع ١/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) نحو قول الراجز: وفي حميا بغيه تفجس ولا يزال وهو ألقى أليس (والتفجس: التكبر، والأليس: الشجاع، والألقى: الرجل المجتنب المنفرد)، وقول آخر: إنما يجزي الفتى ليس الجمل، حيث استغنى في البيت الأول بالجملة الحالية عن خبر (لا يزال) وكأنه تام، وتأويله أن الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجساً وهو ألقى. ويؤوّل الثاني على جعل الجمل اسماً لليس، وخبرها ضمير متصل عائد على الفتى، أي ليسه الجمل. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٤، وحاشية الحمصي ١١/ ٢).

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٢٧، وسورة الفتح الآية ٢١. أي: لم يزل متصفاً بذلك. وآية الأحزاب بينهما ﴿وَأَرْسَلْنَاكُمْ أَرْسُلَهُمْ وَبَدَّلَهُمْ وَأَمَوَّلَهُمْ وَأَرْسَلْنَاكُمْ تَطَوُّهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وكان بجواز زيادتها متوسطة، نحو: ما كان أحسنَ زيداً. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٨).

(٥) في ق: ضربت.

- والموصوف وصفته؛ نحو: جاء رجلٌ - كان - عالمٌ.
 - وأطرّد زيادتها بين ما وفعل التعجب؛ نحو: ما - كان - أحسنَ زيداً.
- ومعنى زيادتها أنّها لم يُؤتَ^(١) بها للإسناد.
- وفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ كَانَ أَنَّهَا تُرَادُّ بِلَفْظِ الْمَاضِي^(٢)، وَأَنَّ غَيْرَهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا لَا يُرَادُّ^(٣)، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَمَا وَرَدَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ^(٤).

وَمِنْ قَوْلِهِ مَتَوَسِّطَةٌ أَنَّهَا لَا تُرَادُّ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ وَلَا آخِرِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ أَوَّلًا يَكُونُ مُعْتَنَى بِشَأْنِهِ، وَمَا ذُكِرَ آخِرًا يَكُونُ مُحِطًا بِالْفَائِدَةِ، وَكِلَاهُمَا يُنَافِي الزِّيَادَةَ.

وَجَوَزَ / ٤٨ ب / الْفَرَاءُ زِيَادَتَهَا آخِرًا^(٥) قِيَاسًا عَلَى الْإِغَاءِ ظَنًّا آخِرًا. وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ خِلَافَ الْأَصْلِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيهَا اعْتِيْدَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ.

٣ / [جَوَازُ حَذْفِ نَوْنِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ]^(٦)

وَتَخْتَصُّ بِجَوَازِ حَذْفِ نَوْنِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ - أَيُّ: بِالسَّكُونِ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ وَالْمُتَبَادِرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، فَلَا تُحْدَفُ مِنْ غَيْرِ الْمَجْزُومِ، وَالْمَجْزُومُ بِالْحَذْفِ - وَضَلًا؛ فَلَا تُحْدَفُ مِنْ الْمَجْزُومِ بِالسَّكُونِ حَالَ الْوَقْفِ - نَحْوَ: لَمْ أَكُنْ - لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلَهُ الْحَذْفُ حَتَّى بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ يَجِبُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكَنِ؛ كَعِمَةٍ، وَلَمْ يَعِمَةٍ.

(١) فِي ق: تَوْت.

(٢) خِلَافًا لِلْفَرَاءِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِ أُمِّ عَقِيلٍ مِنْ مَشْطُورِ الرَّجَزِ: أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبَّ شَمْنَالٌ بَلِيلٌ، وَخَرَجَهَا الْجُمْهُورُ عَلَى الشَّدْوَذِ. (انظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ١ / ٢٥٥، وَشَرْحَ الْأَشْمُرِيِّ ١ / ٢٤١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١ / ٣٨١).

(٣) جَوَزَ الْكُوفِيُّونَ زِيَادَةَ أَصْبَحَ وَأَمْسَى، وَجَوَزَ الْفَرَاءُ زِيَادَةَ سَائِرِ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ، وَكُلُّ فِعْلٍ لَازِمٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ (انظر: شَرْحَ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١ / ٤٢١-٤٢٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣ / ١١٨٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١ / ٣٨١).

(٤) نَحْوُ مَا حَكَّتْهُ الْعَرَبُ: مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا. (انظر: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣ / ١١٨٦).

(٥) نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ (انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١ / ٣٨١).

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَحَذْفِ نَوْنِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ، وَضَلًا، إِنْ لَمْ يَلْقَها سَاكِنٌ، وَلَا ضَمِيرٌ تَضِيبُ مُتَّصِلٍ (انظر: شَرْحَ قَطْرِ النَّدَى ص ١٣٨).

فلَمْ يَكْ كَلَمْ يِعْ، فالوقفُ عليه بإعادة الحرفِ الذي كان فيه أُولَى مِنْ اجتلابِ
حرفٍ لَمْ يَكُنْ، وإنَّما لَمْ يَلْزَمْ مثلهُ في لَمْ يِعْ؛ لأنَّ إعادةَ الياءِ تُؤدِّي إلى إلغاءِ الجازِمِ، بِخلافٍ لَمْ
أَكُنْ؛ فإنَّ الجازِمَ إنَّما اقْتَضَى حذفَ الضمَّةِ لا حذفَ النونِ.

إنْ لَمْ يَلْقَها ساكِنٌ، فلا تُحذفُ مِنَ المتصلِ بالساكِنِ؛ لِتَعاصيها على الحذفِ؛ لِقَوِّمِها
بالحركةِ العارِضةِ لالتقاءِ الساكِنينِ [نحو: لَمْ يَكُنْ:]^(٣)، خلافاً لِيُونُسَ^(٤) مستنداً إلى نحوِ
قوله:

١٠٣ - إذا لَمْ تَكْ^(٥) الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى^(٦)

وهذا ونحوه^(٧) تَحْمُولٌ عِنْدَ المانِعِ - المَعْتَدِّ في المَنعِ بِمُطَلَقِ الحركةِ - على الضرورةِ،
كقوله:

١٠٤ - ولاكِ اسقيني إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلٍ^(٨)

(١) زيادة من ع.

(٢) أجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك غمسكاً بثبوت ذلك في كلام العرب (انظر: شرح التسهيل ١
/ ٣٤٨، وجمع الهوامع ١ / ٣٨٨).

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٦٨، ولسان العرب - رتم، وجمع الهوامع ١ / ٣٨٨،
والدرر اللوامع ٢ / ٩٦. وعجزه: فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرِثَائِمِ وفي رواية التمام.
الشاهد فيه: (لَمْ تَكِ الحاجات) حيث حذف نون كان مع أنها متصلة بساكن؛ وهو ضرورة عند الجمهور
مقيس عند يونس.

(٤) في الأصل: تَكُنْ، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) كقول الشاعر: فإنْ لَمْ تَكِ المِراةُ أَبَدَتْ وَسامةٌ فَقَدْ أَبَدَتْ المِراةُ جِبهةً ضَيِّعُم

(انظر: سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٢، وخزانة الأدب ٩ / ٣٠٤).

(٦) عجز بيت من الطويل للنجاشي الحارثي - يصف حاله مع ذئب عرض له في السفر - في ديوانه ص ١١١،
والكتاب ١ / ٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٥، وخزانة الأدب ١ / ٤١٨. وصدرة: فَلَيْسَتْ بِأَتِيَةٍ وَلَا أُسْتَبِيحُهُ.
والشاهد فيه: (ولاكِ) وأصلها ولكن فحذف النون من (لكن) وهذا من الضرورة.

ولا ضميرٌ نصبٍ مُتَّصِلٍ؛ فلا تُحذفُ^(١) من المُتَّصِلِ بِهِ؛ نحو: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(٢)؛ إذ الضائرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، فلا يُحذفُ مَعَهَا بعضُ الأصولِ. فإذا توفَّرتْ هذه الشروطُ جازَ الحذفُ؛ نحو: ﴿وَلَمْ أَكْ بِغِيَا﴾^(٣)، أصلُهُ: أَكُونُ، فحذفتِ الضمةُ للجازمِ، والواوُ للساكنينِ، والنونُ للتخفيفِ. ولا يختصُّ الحذفُ بكانِ الناقصةِ بلِ التامةِ كذلك؛ قُرئَ ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾^(٤) برفعِ حسنةٍ.

٤ / [حذفُ كانٍ وحدها مع بقاءِ عملِها]^(٥)

وتختصُّ أيضاً بِوجوبِ حذفِها وحدها دونَ اسمِها وخبرِها مُعَوَّضاً عنها بعدَ الحذفِ ما الزائدةُ، وذلكَ مطَّردٌ^(٦) بعدَ أن المصدريَّةُ الواقعةُ في كلِّ موضعٍ أريدَ فيه تعليلُ فعلٍ بفعلٍ، كما في مثلِ قولِهِ:

١٠٥ - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمْ^(٧) الضُّعُفُ^(٨) / ٤٩ / أ

(١) في س: يحذف.

(٢) جزء من حديث شريف سبق تخريجه في ص ١٢٢ من هذا الكتاب.

والشاهد فيه هنا: (إن تكنه) حيث لم تحذف النون لتخلف الشرط الرابع وهو ألا اتصل بضمير نصب، وقد اتصل به هنا.

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بِغِيَا﴾.

(٤) سقطت يضاعفها من ع وس.

(٥) سورة النساء، من الآية ٤٠. قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر برفع (حسنة) على أَنَّ (كان) تامة، وقرأ الباقون بالنصب خبراً على أَنَّ (كان) ناقصة، واسمها يعود على (مثقال). (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٤١).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وحذفها وحدها مُعَوَّضاً عنها (ما) في مثلِ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، ومع اسمها في مثلِ إن خيراً فخيرٌ والتمس ولو خائفاً من حديد (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٩).

(٧) في ع: يطرد.

(٨) في ق وس: تأكلهم.

(٩) البيت من البسيط للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ١٣/٤، ولجريد في ديوانه ٣٤٩/١، والكتاب ٢٩٣/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٥/١. والشاهد واضح في المتن.

أصله: افتخرتِ لِأَنَّ كُنْتَ ذا نفير، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْعِلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ لِإِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ،
ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ وَكَانَ لِلْإِخْتِصَاصِ^(١)، فَاَنْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَصَارَ^(٢): أَنْ أَنْتَ ذا نفير، ثُمَّ زِيدَتْ
مَا عِوَضاً عَنْ كَانَ الْمَحذُوفَةِ، وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ فِي الْمَخْرَجِ،
فَصَارَ أَمَّا أَنْتَ ذا نفير. وَيُقَاسُ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ غَيْرُهُ، وَقَدْ مَثَّلَ سَيَبَوِيهِ^(٣) ضَمِيرَ
الْمُخَاطَبِ^(٤) بِأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا. وَإِنَّمَا خَصَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ
العَرَبِ حَذْفُهَا إِلَّا مَعَهُ.

وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا وَكَانَ؛ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعِوَضِ وَالْمُعَوِّضِ. وَجَوَّزَهُ
الْمُبَرِّدُ^(٥)، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الشَّرْحِ^(٦).

٥ / [حذف كان مع اسمها]

وَتَخْتَصُّ أَيْضًا بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَعَ اسْمِهَا - ضَمِيرًا كَانَ أَوْ ظَاهِرًا - دُونَ خَيْرِهَا، وَذَلِكَ
مُطَرِّدٌ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ الشَّرْطِيَّتَيْنِ؛ كَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِ الْحَرِيرِيِّ^(٧):

(١) فِي ع: لِلْإِخْتِصَاصِ.

(٢) فِي ق: فَصَارَ.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٣.

(٤) سَقَطَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ مِنْ ع وَب.

(٥) أَي: جَوَّزَ الْجَمْعُ بَيْنَ (مَا) وَ(كَانَ) عَلَى أَنَّ (كَانَ) زَائِدَةٌ لَا عِوَضَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَدَلَّ بِسَاعٍ عَلَى ذَلِكَ، وَمِثَالُهُ: أَمَّا
كَانَتْ مُنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتَ مَعَكَ. (انظر: شرح الكافية ٢/ ١٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب
١١٩٢/ ٣).

(٦) قُلْتُ: هَذَا لَيْسَ وَاضِحًا فِي الشَّرْحِ لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ، وَلَعَلَّهُ وَرَدَ فِي نَسْخَةٍ عَنِ الشَّرْحِ لَمْ تَصْلُنَا.
(انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٩-١٤٢).

(٧) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَرِيرِيُّ الْبَصْرِيُّ (- ٥١٦ هـ)، وَالْحَرِيرِيُّ نِسْبَةٌ إِلَى الْحَرِيرِ لِعَمَلِهِ فِيهِ، أَدِيبٌ
لِغَوِيٍّ نَحْوِيٍّ نَازِمٌ نَازِعٌ، لَهُ مَصَنَّفَاتٌ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ أَمْرُزَهَا: مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ، وَدَرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ
الْخَوَاصِ، وَمِلْحَةُ الْإِعْرَابِ، وَغَيْرَهَا. (انظر: وفيات الأعيان ١/ ٥٣٠-٥٣٣، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١-٢٩٣،
ومعجم المؤلفين ٨/ ١٠٨).

١٠٦- فَإِنْ وَصَلَا أَلْذُّبُ بِهِ قَوَّضَلُ وَإِنْ صَرَمَا فَصَرَمُ كَالطَّلَاقِ^(١)

وقولهم^(٢): «النَّاسُ يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»؛ أي: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ [وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ]^(٣). وقوله - عليه الصلاة والسلام^(٤): «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»؛ أي: وَلَوْ كَانَ مَا تَلْتَمِسُهُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. وقول الشاعر:

١٠٧- لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا^(٥)

أي: وَلَوْ كَانَ الْبَاغِي مَلِكًا.

٦/ [حُذِفَ كَانَ مَعَ خَيْرِهَا]

وأما حذفَ كَانَ مَعَ خَيْرِهَا وإبقاء الاسمِ فضعيفٌ. وعليه «إِنْ خَيْرٌ»
.. بالرفع .. أي: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ. فَيُفِي هَذَا وَنَحْوَهُ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ

-
- (١) البيت من الوافر للحريري في مقاماته الأدبية ص ٢٣٩. وألذُّ أي أنلذذ به، وصرما: أي قطعاً وهجراً.
موطن الشاهد: فإن وصلأ أي: إِنْ كَانَ وَصَلَا، حَيْثُ حُذِفَتْ كَانَ مَعَ اسْمِهَا وَبَقِيَ الْخَبَرُ وَهَذَا جَائِزٌ بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ.
(٢) القول حكاه سيبويه وأبو حيان في شرحه للتسهيل، وتماه: الناس يجزيون بأعمالهم إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، والمرء مقتول بما قتل به (انظر: الكتاب ١/ ٢٥٨ و ٣/ ١١٣، وتفسير القرطبي ١٤/ ٣٣٨، وفيض
القدر ٥/ ٤٢٠، وكشف الخفاء ١/ ٣٩٧، برقم ١٠٧٠).
(٣) زيادة من ق، وقد سقط منها فجزاؤهم خَيْرٌ.

(٤) الحديث من رواية سهيل بن سعد قال: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا. فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُضِيدُهَا؟ قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي. فَقَالَ: إِنْ أُعْطِيََتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمَسْ شَيْئًا. فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا. فَقَالَ: التَّمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. فَلَمْ يَحِدْ، فَقَالَ: أَمْعَلُكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِشُورِ سَمَاءَها. فَقَالَ: قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ (انظر: صحيح البخاري ٥/ ١٩٧٣، برقم ٤٧٤٠، ٤٨٤٢. وموطأ مالك ٢/ ٥٦٦ برقم ١٠٩٦، ومسند أحمد ٥/ ٣٣٦، برقم ٢٢٩٠).

(٥) صدر بيت من البسيط للعين المنقري في خزانة الأدب ١/ ٢٥٧، والدرر اللوامع ٢/ ٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٢. وعجزه: جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ.

الشاهد فيه: (ولو ملكاً) حيث حُذِفَتْ كَانَ مَعَ اسْمِهَا وَهُوَ جَائِزٌ، والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكاً.

مشهورة^(١)، وإن ضُمَّتْ إِلَيْهِ «وإن شَرَّاً» فشرٌّ كان في المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجهاً^(٢).

٧ / [حذف كان مع اسمها وخبرها]

وقد تحذف^(٣) مع اسمها وخبرها بعد إن الشرطية؛ كقولهم: إفعل هذا إما لا؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره. فما عوض من^(٤) كان، ولا هي النافية للخبر.

[الحروف المشبهة بليس]

[أولاً: ما]^(٥)

ولما فرغ من كان وأخواتها؛ أخذ يتكلم على ما^(٦) محل على ليس، وهو ما ولا ولات. وبدأ بها فقال^(٧): وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب الخبر؛ لشيئها^(٨) بها في:
١ / نفي الحال.

٢ / والدخول على المعارف / ٤٩ ب / والنكرات.

٣ / وفي دخول الباء في الخبر.

(١) والأوجه الأربعة هي:

١- إن خيراً فخير؛ أي: إن كان عملهم خيراً، فجزأؤهم خير.

٢- إن خيراً فخير؛ أي: إن كان عملهم خيراً، فيُجزون خيراً.

٣- إن خير فخير؛ أي: إن كان في عملهم خير، فجزأؤهم خير.

٤- إن خير فخير؛ أي: إن كان في عملهم خير، فيُجزون خيراً.

(انظر: الكتاب ١/ ٢٥٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦١-٢٦٢، وإرتشاف الضرب ٣/ ١١٩٠).

(٢) في ع: شر.

(٣) أي: من ضرب الأوجه الأربعة في العبارة الأولى إن خيراً فخير في الأوجه الأربعة في العبارة الثانية وإن شر فشر.

(٤) في ع: يحذف.

(٥) في ق ود: عن.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وما النافية عند الحجازيين كليس، إن تقدّم الاسم، ولم يُسبق بأن، ولا بمعمول الخبر إلا

ظرفاً أو جازاً أو مجروراً، ولا اقترن الخبر بإلا، نحو: ﴿هَذَا بَشَرًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٢-١٤٣).

(٧) سقطت ما من ع.

(٨) في ع: قال.

(٩) في ب: تشبيهاً.

وبنو تميم لا يُعملونها، بل هي عندهم مُهملة، وهو القياس؛ لأنها حرف لا يختص^(١) بقبيل، بل تدخل على الأسماء والأفعال؛ فأصلها أن لا تعمل، قال شاعرهم:
 ١٠٨- ومُهمَّفُ الأعطافِ "قلتُ له: انتسب، فأجاب: ما قتلُ المُحبِّ حرامٌ"
 أي: هو تميمي لا حجازي.

[شروط الحجازيين لإعمال ما عمل ليس]

ولما كان عملها على خلاف الأصل شرط الحجازيون له أربعة شروط:

١. أشار إلى الأول بقوله: "إن تقدم" الاسم على الخبر. فلو قُدِّمَ الخبر - نحو: ما مسيءٌ مَنْ أعتب^(٢) - بطل عملها خلافاً للفراء^(٣)؛ وإن كان ظرفاً أو^(٤) مجروراً خلافاً لابن عصفور^(٥).

-
- (١) في ع وس: تختص.
 - (٢) في ع: الأطراف.
 - (٣) البيت من الكامل لابن الحنبلي شمس الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي في ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ١٧٢/١، وهو بلا نسبة في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٢٢٧/٥. وموطن الشاهد: هو محبيء ما ملغاة على لغة التميميين.
 - (٤) في س: يتقدم.
 - (٥) ورد في أمثال العرب: ما أساء من أعتب، ويضرب لمن يعتذر إلى صاحبه ويُخبر أنه سيُعتَب. (انظر: مجمع الأمثال ٢/٢٨٨).
 - (٦) فلا يشترط الفراء هذا الشرط، واستدل بحكاية: ما مسيئاً من أعتب، فقال الجرمي هي لغة. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٩٨، وشرح التصريح ١/١٩٨، وجمع الهوامع ١/٣٩٢).
 - (٧) في ع وب وس ود: و.
 - (٨) إذا تقدم شبه الجملة خبراً على اسم (لا) نحو: ما في الدار زيدٌ، ما عندك زيدٌ، ما بي أنت معنياً ففي المسألة أربعة أقوال:
 الأول: منع النصب كغيرها من الأخبار المتوسطة، وقال به الأخفش والكوفيون.
 والثاني: الجواز للتوسع فيها، وبه قال البصريون وصححه ابن عصفور.
 والثالث: الجواز إذا كان الظرف معمولاً للخبر، والمنع إذا كان الظرف هو الخبر بنفسه، وذهب إليه ابن مالك وابن هشام في الجامع.
 والرابع: عكس الثالث تماماً، واليه ذهب السيوطي (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٧، وشرح التسهيل ١/٣٥٢، والجامع الصغير في النحو ص ٥٧، وارتشاف الضرب ٣/١١٩٨-١١٩٩، وجمع الهوامع ١/٣٩٣).

٢. وإلى الثاني بقوله: ولم يُسبق الاسمُ بأن الزائدة. فلو سبقَ بها كقوله:

١٠٩- بني غُدانة ما إن أنتم ذهبٌ^(١)

بَطَلَ عملُها وجوباً عند البصريين^(٢)؛ لأنَّها محمولةٌ على ليس في العمل، وليس لا يقرن اسمُها بأن فُبعِدَتْ عن الشيء. ورُويَ ذهباً بالنصب، وأوَّلَ على أنَّ إن نافيةٌ مؤكِّدةٌ لهما^(٣) لا زائدة.

٣. وإلى الثالث بقوله: ولا بعمولٍ^(٤) الخير؛ فإنَّ سبقَ به نحو:

١١٠- وما كلٌّ من وافيٍ مني أنا عارفٌ^(٥)

بَطَلَ عملُها وجوباً؛ لِضَعْفِها في العمل، فلا يُتصرَّفُ في معمولٍ خبرها بالتقديم إلا إذا كانَ المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(٦) فإنَّه لا يبطُلُ، نحو: ما عندكَ زيدٌ مُقيماً، وما بي أنتَ معنياً؛ لِتَوْسُّعِهِمَ فيها ما لم يُتوسَّعَ في غيرِهما، ولم يُثبَتْ على هذا الشرطِ في الشرح^(٧).

(١) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٧٤/١، ولسان العرب - صرف،

والمقاصد النحوية ٩١/٢، والدرر اللوامع ١٠١/٢. وعجزه: ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ.

اللغة: الصريف الفضة الخالصة، والخزف الفخار.

والشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهبٌ)، حيث أهملت (ما) بسبب دخول (إن) الزائدة على الاسم.

(٢) وخالقهم الكوفيون، حيث أجازوا النصب، واعتبروا (إن) نافية لا كافة. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠).

(٣) سقطت لما من ق وع.

(٤) في ق وس: بعمول، وهو تصحيف.

(٥) عجز بيت من الطويل لمزاحم بن عمرو العقيلي، وقد ورد في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨٢/١،

وشرح شذور الذهب ص ٢٥٨، وشرح الأشموني ١/١٢٢، وشرح شواهد سيبويه ١/٣١-٣٧. وصدرة:

وقالوا تعرَّفُها المنازلُ من مني.

والشاهد فيه: (وما كلٌّ من وافيٍ مني أنا عارفٌ) حيث أهملت (ما) بسبب مجيء معمول الخبر قبل الاسم. ورُوي (كلُّ)

بالرفع، وعندئذ فلا شاهد، لأنَّ (كلُّ) اسم لما و(أنا عارف) جملة اسمية في محل نصب خبر (ما) الحجازية.

(٦) في ع ود: أو مجروراً.

(٧) قال ابن هشام: ولإعماها عندهم ثلاثة شروط. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٣).

٤. وإلى الرابع أشار^(١) بقوله: ولا الخبر بالرفع عطفاً على الضمير المستكن في يسبق، أي: ولم يسبق الخبر بإلا، فلو سبق بها - نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٢) - بطل عملها^(٣) ليُطلان معنى ليس.

٥. وزاد بعضهم شرطين: أن لا تتكرر^(٤)، وأن لا يُبدل من خيرها موجب، نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به^(٥).

فإذا توفرت هذه الشروط عملت كليس؛ نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦)، ﴿مَا هُوَ أَهْلُهَا﴾^(٧).

[الأوجه في إعراب الاسم المعطوف على خبر ما]

أ/ وإذا عطِفَ على خيرها بلكن أو ببل؛ تعيّن في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، نحو: ما زيد قائماً / ٥٠ أ / لكن قاعداً أو بل قاعداً، ولا يجوز النصب؛ لأن المعطوف بهما موجب، وما لا تعمل إلا في منفي^(٨).

(١) سقطت أشار من باقي النسخ الأخرى.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٤٤. وهي بنامها ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَنَصَرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾.

(٣) خلافاً للأخفش، فأجاز نحو: ما قائماً إلا زيد (انظر: الأصول في النحو ١/ ٩٤-٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٩٨).

(٤) في ب: يتكرر. ومثال تكرارها: ما ما زيد ذاهب، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٠).

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠١.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٣١. وهي بنامها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَهِيَ فِي الْغُحَى فَمِئْتًا مِنْهُنَّ يَكِينًا وَقَالَ أَخْرِجْنِي عَنْ هَٰؤُلَاءِ رَأَيْتَهُنَّ أُكْرِهْنَ وَقَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٧) سورة المجادلة، من الآية ٢. وهي بنامها ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَيْنَاهُمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾.

(٨) في ب وس: المنفي، وفي ق وع ود: النفي.

ب/ وأما المعطوفُ بغيرِهما فيجوزُ فيه الأمران، والنصبُ أجودٌ^(١).

[ثانياً: لا النافية للوحدة]^(٢)

وكذا لا النافية للوحدة أو للجنس ظاهراً عندَ الحجازيينَ كليسَ فيها تقدّم، لكنَّ عملَها قليلٌ جدّاً^(٣)، لم يردْ إلّا في الشعرِ خاصّةً^(٤). ويُشترطُ لهُ:

١. ما تقدّم في^(٥) عملٍ ما من الشروطِ الأربعة ما عدا الثاني^(٦).

٢. وزيادةً على ما مرَّ تنكيرٌ معمولٌ لها؛ فلا تعملُ في معرفةٍ خلافاً لابنِ جنّي^(٧)، مُستنداً لقولِ النابغة:

١١١ - وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حُبِّها مُتراخياً^(٨)

(١) نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، ويجوز: ولا قاعدٌ، فالتصبُّ على العطفِ على الخبرِ (قائماً)، والرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ قبلها: هو قاعدٌ. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٠٨).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وكذا لا النافية في الشعرِ، بشرطِ تنكيرٍ معمولٍ لها، نحو: تعزُّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا وزرٌ عما قسَى الله واقياً

(انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٤).

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨.

(٤) في مسألة إعمال لا عمل ليس أقوال، الأول وهو المشهور: أنها تعمل ك(ما) وهذا رأي سيبويه والمبرد والجمهور. والثاني: أنها مهملة دائماً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ونُسب إلى الأخفش والمبرد. والثالث أنها تعمل عمل ليس في الاسم فقط وبه قال الزجاج. والرابع أنها لا تعمل إلا في الشعر، وقال به أبو حيان. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٠، والمقتضب ٤/ ٣٨٢، والجنى الداني ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨، وجمع الهوامع ١/ ٣٩٧-٣٩٨).

(٥) في ع: من.

(٦) الشرط الثاني هو: ألا تُسبقَ بأن الزائدة، وقد أُسقط هنا في (لا) لأنَّ (إن) لا تتراد بعد (لا) أصلاً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٦).

(٧) انظر: الجنى الداني ص ٢٩٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٩، وجمع الهوامع ١/ ٣٩٨.

(٨) البيت من الطويل للناطقة الجعدي في ديوانه ص ١٧١، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٦٧، والدرر اللوامع ٢/ ١١٤. والشاهد فيه: (لا أنا باغياً)، فقد عملت (لا) عمل ليس مع أنَّ اسمها معرفة (الضمير أنا).

وأجازَ في شرح التسهيل القياسَ عليه معَ تصرُّيهِ في التسهيل بالتدوير^(١). وتأوَّلَهُ المانعونَ على جعلِ أنا مرفوعاً بفعلٍ مُضْمَرٍ، وباغياً نصباً^(٢) على الحالِ تقديرُهُ: ولا أرى باغياً، فلَمَّا أُضْمِرَ الفعلُ برَزَ الضميرُ وانفصلَ.

٣. والغالبُ في خير^(٣) لا أن يكونَ محذوفاً حتَّى قِيلَ يلزومُهُ، والصحيحُ جوازُ ذكرِهِ^(٤)، نحوَ قولِهِ:

١١٢ - تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ يَمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٥)
[ثالثاً: لات^(٦)]

وكذا يعملُ عَمَلٌ لَيْسَ لَاتٌ خِلافاً لِلْأَخْفَشِ^(٧)؛ وَهِيَ لَا زِيدَتْ^(٨) عَلَيَّهَا

(١) قال ابن مالك في التسهيل: ورفعهما معرفة نادر، وقال في الشرح: والقياس على هذا شائع عندي (انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٧، و٣٦٠).

(٢) في ب ود: نصب.

(٣) في ع: الخبر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٨٦.

(٥) هذا بيت من الطويل، مجهول القائل ورد في ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣.

والشاهد فيه: (فلا شيء... باقياً، ولا وزر... واقياً) حيث ورد فيه خبر (لا) التي عملت عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ولاتٌ لكن في الحين، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْأَيْهَا، والغالبُ حذفُ المرفوعِ، نحو: ﴿وَلَاتِ حَيْنَ حَاسِرٍ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٧).

(٧) اختلف النحاة في إعمال (لات) عمل ليس على أربعة أقوال:

الأول: هو مذهب الجمهور وسيبويه، بأنها تعمل عمل (ليس).

الثاني: هو مذهب الأخفش والسيراقي، بأنها لا تعمل شيئاً.

الثالث: وهو منسوب إلى الأخفش، بأنها تعمل عمل لا النافية للجنس.

الرابع: هو مذهب الفراء والكوفيين، بأنها حرف جرّ تخفض الأسماء. (انظر: الكتاب ١/٥٨، وشرح الكافية ٢/٢٢٩-٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/١٢١١-١٢١٢، وشرح الأسموني ١/٢٥٦، وجمع الهوامع ١/٤٠٠-٤٠٢).

(٨) في ق: زيد.

التاء^(١) لتأنيث اللفظ، وحُرِّكَتْ للتخلصِ مِنَ التقاءِ الساكنين، وَفُتِحَتْ تخفيفاً. قَالَ فِي الْأَوْضَحِ^(٢): وَعَمَلُهَا بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ انْتَهَى.

[شروطُ عملِها]

١/ وَلَكِنْ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ. نَصَّ عَلَيْهِ سَيَبُوه^(٣)، فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ بِظَاهِرِهِ، وَقَصَرَ عَمَلَهَا عَلَى لَفْظِ الْحِينِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةِ الْأَوْضَحِ^(٤)، وَكَذَا^(٥) ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ حَيْثُ قَالَ^(٦): وَتَخْتَصُّ بِالْحِينِ أَوْ مُرَادِفِهِ. وَصَرَّحَ فِي الشُّذُورِ وَشَرْحِهِ^(٧) بِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحِينِ بِكَثْرَةٍ، وَفِي السَّاعَةِ وَالْأَوَانِ بِقَلَّةٍ، وَهَذَا مِنْهُ كَالْتَوْسُطِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

٢/ وَلَا يُجْمَعُ فِي كَلَامٍ بَيْنَ جُزْأَيْهَا؛ أَي: اسْمِهَا وَخَيْرِهَا لِضَعْفِهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدِهِمَا لِصِحَّةِ عَمَلِهَا. وَالْغَالِبُ فِي كَلَامِهِمْ حَذْفُ اسْمِهَا الْمَرْفُوعِ وَبَقَاءُ الْمَنْصُوبِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاصِي﴾^(٨)؛ أَي: لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فَرَارٍ. وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ / ٥٠ ب / عَكْسُهُ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ شُذُودًا ﴿وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاصِي﴾^(٩) بِالرَّفْعِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ

(١) اختلف النحاة في ماهية (لات): فالجمهور على أنها حرف (لا) ولحقته التاء، كما في ثَمَّتْ، وذهب سيبويه إلى أنه من تركيب الحرف مع الحرف مثل إثمًا، وذهب بعض النحاة إلى أنها فعل ماضٍ بمعنى نَقَصَ، وقال ابن أبي الربيع إن أصلها ليس، أبدلت سينها تاء. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٤١، والجنى الداني ٤٨٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢١٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠، وجمع الهوامع ١/ ٣٩٩).

(٢) قال ابن هشام: وأما لات... وعملها واجب، وفي نسخة أخرى اعتمدها الأزهري في شرح التصريح قال ابن هشام: وعملها إجماع من العرب. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٥٧.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٧.

(٥) في ع: وكذلك.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥٧.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٦٣.

(٨) سورة ص، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿كَرَاهَلَكُنَّ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاصِي﴾.

(٩) سورة ص، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿كَرَاهَلَكُنَّ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَجِيَنَّ مَنَاصِي﴾، وقد قرأ أبو السمال برفع (حين)، وقرأ عيسى بن عمر بكسر (حين) وهي من الشواذ (انظر: الكتاب ١/ ٥٨، والكشاف ٤/ ٧٣، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٣٦٧).

يكونَ هذا هو الغالبُ، بلْ كَانَ ينبغي أَنْ حذَفَ المرفوعِ لا يجوزُ البتَّةُ؛ لأنَّ مرفوعها محمولٌ على مرفوعٍ ليسَ، ومرفوعٌ ليسَ لا يُحذَفُ، فهذا فرعٌ تصرَّفوا فيه ما لمْ يتصرَّفوا في أصلِهِ^(١).

وأفهمَ [كلامُهُ]^(٢) أَنَّهُ لا يُشترطُ في عملِها تنكيرُ معموليها^(٣).

[رابعاً: إن النافية]

ولمْ يتعرَّضْ لِنِ النافية؛ لأنَّ إعمالها نادرٌ كما في الأوضح^(٤) تبعاً لابنِ مالك^(٥)، بلْ ذهبَ الفراء^(٦) وأكثرُ البصريينَ إلى المنع^(٧). وإعمالها لغةُ أهلِ العالية^(٨)؛ كقولِ بعضهم^(٩): "إنَّ أحدَ خيرٍ من أحدٍ إلَّا بالعافية انتهى"^(١٠). وقولِ الشاعر:

١١٣- إنَّ هوَ مُستولياً على أحدٍ
إلَّا على أضعفِ المجانين^(١١)

(١) انظر: همع الهوامع ٤٠٢/١.

(٢) زيادة من ع وب وس.

(٣) في ع: معمولها.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٩١/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٥٧/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ١٢٤/١، وخزانة الأدب ١٦٧/٤.

(٧) خلافاً للكسائي والمبرد وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبي حيان. (انظر:

الكتاب ١٢/٣، والمقتضب ٣٦٢/٢، والأصول في النحو ١/٩٥، ٢/١٩٥، والجني الداني ٢٠٩، وارتشاف

الضرب ١٢٠٧/٣، وشرح الأشموني ٢٥٥/١، وهمع الهوامع ٣٩٤/١).

(٨) العالية: تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها، والعالية أيضاً قرى بظاهر

المدينة، وهي العوالي. (انظر: القاموس المحيط للعللا).

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(١٠) سقطت انتهى من ق وس ود.

(١١) هذا بيت من المنسرح لقاتل مجهول، ورد في المُقَرَّب ١/١٠٥، وتفسير البحر المحيط ٢٧٦/١، وأوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٩١/١، وخزانة الأدب ١٦٦/٤.

والشاهد فيه: (إن هو مستولياً) حيث أعمل (إن النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم (هو) ونصب خبرها (مستولياً).

[١-٢ / إِنَّ وَأَنَّ]

والنوع الثاني من أنواع النواسخ إِنَّ بالكسر والتشديد، وَأَنَّ بالفتح والتشديد؛ وهما موضوعان للتأكيد^(٢)؛ أي: لتأكيد الحكم المُقْتَرِنَ بأحدهما ونفي الشك عنه والإنكار له، ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من^(٣) الحكم والتردد فيه.

ويفتقران من حيث إِنَّ أَنَّ المكسورة لا تُغَيِّرُ الجملة بدخولها عليها، وَأَنَّ المفتوحة تُصَيِّرُها في حكم المفرد؛ ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور، فتؤوَّل بمفرد.

وظاهر إطلاقه - كغيره - أَنَّ إِنَّ لتوكيد الإيجاب والنفي، وَيَشْهَدُ لَهُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ نَفْسًا شَيْئًا﴾^(٤)، وهو الملائم لقول البيهقي^(٥): إِنَّ زيدا ليس بقائم، فيه توكيدان^(٦)، لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما يُنَافِي الإطلاق.

[٣ / لكنَّ]

ولكنَّ بالتشديد^(٧)؛ وهي موضوعة للاستدراك؛ وهو رفع توهم

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: إِنَّ وَأَنَّ للتأكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأنَّ للنشبه أو الظنَّ، وليتَّ للتمني، ولعلَّ للترجي أو الإشفاق أو التعليق. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٧).

(٢) في ق: لتأكيد.

(٣) في ق: عن.

(٤) سورة يونس من الآية ٤٤.

(٥) منهم الإمام فخر الدين الرازي في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٢٢٢.

(٦) والتوكيدان هما إِنَّ والباء في بقائم.

(٧) اختلف النحاة في ماهية لكنَّ، فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وذهب الفراء إلى أنها مركبة، وأصلها لكنَّ أَنَّ ثم طرحت (الهمزة) فكانت (لكن)، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (لا) و(إِنَّ) و(الكاف) زائدة، والهمزة محذوفة، وقيل غير ذلك. (انظر: شرح المفصل ٨/ ٧٩-٨٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، والجنى الداني ص ص ٦١٧-٦١٨).

يتولّد^(١) من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء^(٢)، تقول: زيدٌ شجاعٌ، فيُوهِمُ إثباتُ الشجاعةِ لزيدٍ إثباتُ الكرمِ له؛ لأنَّ من سمة^(٣) الشجاعةِ الكرمُ، فإذا أردتَ رفعَ هذا التوهمِ، تأتيَ بلكنَ فتقولُ: لكنَّهُ بخيلٌ، / ٥١ أ / وقيس^(٤) على هذا النفي.

ولا بُدَّ أن يتقدّمها كلامٌ إمّا:

- مُناقِضٌ لِمَا بعدها؛ نحو: ما هذا ساكِنٌ^(٥) لكنَّهُ مُتَحَرِّكٌ.
 - أو ضِدٌّ له؛ نحو: ما هذا أسودٌ لكنَّهُ أبيضٌ.
 - أو خِلَافٌ لَهُ على الأصحَّ^(٦)؛ نحو: ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا شاربٌ.
 - ويمتنعُ أن يكونَ مُمَّاثِلًا لَهُ باتِّفَاقٍ^(٧)؛ قاله^(٨) أبو حيانَ في النُكْتِ الحِسانِ^(٩).
- وقد تأتيَ للتوكيدِ؛ نحو: لو جاءني أحسنتُ إليه، لكنَّهُ لم يَجِيءْ^(١٠).

[٤/ كأن]

وكأنَّ - بفتحِ الهمزةِ والتشديدِ - للتشبيهِ المؤكَّدِ عندَ الجمهورِ؛ لِترْكِيها مِنَ الكافِ المفيدةِ للتشبيهِ وأنَّ المفيدةِ للتأكيدِ، سواءَ كانَ خبرُها جامدًا أو^(١١) مُشتَقًّا، نحو: كأنَّ زيداً

(١) في ع: متولد.

(٢) لأنَّ قولك: زيدٌ شجاعٌ لكنَّهُ بخيلٌ، بمعنى: زيدٌ شجاعٌ إلا أنَّه بخيلٌ.

(٣) في ع: سجيّة، وفي س: شيمة، وفي د: شأن.

(٤) في ب: قيس.

(٥) في ع وب وس ود: ساكنًا.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، والجنى الداني ص ٦١٦.

(٧) فيمتنع نحو: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عبدَ الله ليسَ بقائمٍ.

(٨) في الأصل قال، والمثبت من ع وب وس.

(٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٧٩، وانظر: المُقَرَّب ١/ ١٠٦، ومغني اللبيب ص ٣٨٣.

(١٠) لأنَّ لو تفيد في هذا المثال عدمَ المجيء، وقوله: لكنَّهُ لم يَجِيءْ تفيد توكيدَ الخبر السابق.

(١١) في ع ود: أم.

أسد؛ إذ أصله: إنَّ زيدا كاسِدٌ، فُقِدِمَتِ الكافُ على إنَّ؛ ليدلَّ [أوَّل] (١) الكلام على التشبيه من أوَّلِ وهلةٍ، وفُتِحَتْ همزةُ إنَّ (٢) للجارِّ، وصار (٣) حرفاً واحداً مدلولاً بهما على التشبيه والتأكيد.

وقيل إنَّها بسيطة (٤)؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التركيبِ، ويلزمُ عليه أن تكونَ لُطْلُقِي التشبيهِ، وليَّيها المُشَبَّه دائماً بخلافِ الكافِ ومِثْل، فإنَّ الذي يليهما المُشَبَّه بهِ.

أو للظنِّ على رأيِ بعضهم (٥)، نحو: كأنَّ زيدا كاتبٌ.

والصحيحُ أنَّها لا تكونُ إلاَّ للتشبيهِ؛ فلا تأتي للظنِّ، بل ولا للتقريبِ (٦) ولا للتحقيقِ (٧)، وما أوهَمَ خلافَ التشبيهِ فهو مؤوَّلٌ بهِ (٨).

(١) زيادة من ق وب وس ود.

(٢) في ع: كأنَّ.

(٣) في ق: نصارا.

(٤) اختلف النحاة في ماهية (كأنَّ)، فالخليل وسيبويه وجهور البصريين على أنَّها مركبة من كاف ومن أنَّ، وقال بعض البصريين إنَّها حرف بسيط، واختاره ابن هشام في مغني اللبيب. (انظر: الكتاب ٣/ ١٥١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٠٣-٣٠٤، والجنى الداني ٥٦٩، ومغني اللبيب ص ٢٥٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٨).

(٥) ذهب إلى ذلك الكوفيون والزجاجي وابن الأنباري. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥٦، ومغني اللبيب ٢٥٣، والجنى الداني ٥٧٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٩).

(٦) التقريب قال به الكوفيون، وحملوا عليه كأنَّك بالفرح آت. (انظر: مغني اللبيب ص ٢٥٤).

(٧) قال به الكوفيون والزجاجي، وحملوا عليه قول الشاعر: كأنَّ الأرض ليس بها هشامٌ، أي الأرض، ولا تشبيه هنا. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٥٦، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ص ٢٥٣).

(٨) كقول الشاعر:

فأصبح بطنُ مكة مقشعراً
كأنَّ الأرض ليس بها هشامٌ

(انظر: الجنى الداني ص ٥٧١، وشرح التصريح ١/ ٢١٢).

[٥ / لَيْتَ]

ولَيْتَ؛ وهي موضوعةٌ للتمني؛ وهو طلبٌ ما لا طَمَعَ فيه، نحو:

١١٤ - لَيْتَ الشَّابَّ يَعُودُ [يوماً]^(١)

فإنَّ عودَهُ مستحيلٌ عادةً، أو ما فيه عُسرٌ؛ نحو: لَيْتَ لي مالاً فأَحْبَجَ مِنْهُ؛ فإنَّ حصولَ المالِ مُمكنٌ ولكن فيه عُسرٌ.

وتعلَّقُ التَّمَنِّيُّ بالمستحيلِ كثيرٌ وبالمُمكنِ قليلٌ، ولا^(٢) يكونُ في الواجبِ^(٣). ويجبُ في التَّمَنِّيِّ - إذا كانَ متعلِّقَهُ مُمكنًا - أن لا يكونَ لك توقُّعٌ وطِماعيةٌ^(٤) في وقوعِهِ، وإلا صارَ ترجيًّا.

[٦ / لَعَلَّ]

١ - ولَعَلَّ؛ وهي موضوعةٌ للترجِّي؛ وهو توقُّعُ [الأمرِ]^(٥) المحبوبِ المُستقَرِّبِ حصولُهُ، نحو: لَعَلَّ اللهَ يَرْحُمَنَا.

٢ - أو للإشفاقِ؛ وهو توقُّعُ المكروهِ؛ نحو: ﴿لَعَلَّكَ بَنِيعٌ نَفْسَكَ﴾^(٦)، ولا يكونُ الترجِّيُّ إلا في الشيءِ المُمكنِ بخلافِ / ٥١ ب / التَّمَنِّيِّ؛ فإنَّه يكونُ فيه وفي المُمتنعِ فافتراقاً.

(١) زيادة من ع و س ود.

(٢) صدر بيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ص ٢٣، والبيت بتمامه:

فيا لَيْتَ الشَّابَّ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

والتمثيل ظاهر في المتن، وأبو العتاهية (المتوفى ٢١١هـ) من الشعراء المولدين فشعره للتمثيل.

(٣) في ق و ع وب: فلا.

(٤) نحو: لَيْتَ غداً يبيء، فهذا غير سائغ، لأنَّ مجيء الغد في وقته متحقَّقٌ فلا مسوِّغَ لَتَمَنِّيهِ أن يقع.

(٥) في ع: طِماعَة.

(٦) زيادة من ق و ع.

(٧) سورة الكهف من الآية ٦، وسورة الشعراء من الآية ٣. وتمام آية الكهف ﴿لَلْمَلَكِ بَنِيعٌ نَفْسَكَ عَلَيَّ أَتَرَاهُمْ

إِنْ لَوْ بَوَّيْنَا بِهِذَا الْحَدِيثِ أَشْعَا﴾، وتمام آية الشعراء ﴿لَمَّا بَنِيعٌ نَفْسَكَ لَا يَكُونُوا مُؤَيَّدِينَ﴾.

وأما قولُ فرعونَ: ﴿لَعَلَّيْ أَتْلُعُ أَلْسِنَتَ ۖ﴾ (٣٦) أَسَبَبَ أَلْسِنَتَ ۖ ﴿٣٧﴾؛ فجعلهُ منه أو إفكً. قالهُ في المُغني^(٣)، ولو عبَّرَ بالتوقُّع لكانَ أخصرَ؛ لشمولِهِ لِمَا ذَكَرَ.

٣- أو للتعليلِ على رأيِ الكسائيِّ والأخفش؛ نحو: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِّئَلَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْتَنِي ۖ﴾^(٣٨)؛ أي: لِكَيِّ يَتَذَكَّرَ. وهذا ونحوهُ عندَ الجمهورِ للترجِّي^(٣٩).

٤- وتردُّ للاستفهامِ عندَ بعضِ الكوفيِّين^(٤٠)؛ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَذَرُكَ لَعَلَّهُ يَرْكُ﴾^(٤١)، وقولِهِ - عليه الصلاةُ والسلامُ - لبعضِ أصحابِهِ، وقد خرجَ إليه مُستعجلاً: «لعلنا أعجلناك»^(٤٢).

والآيةُ عندَ المانعِ محمولةٌ^(٤٣) على الترجِّي، والحديثُ على الإشفاقِ.

[لعلَّ في لغةِ بني عُقَيْلٍ]

وعُقَيْلٌ نَجَرٌ بِهَا المبتدأ^(٤٤). وهُتُمَ في لَامِهَا الأولى الإثباتُ والحذفُ، والثانيةُ الفتحُ

(١) سورة غافر، من الآية ٣٦ و٣٧. وتامهما ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ ابْنِي لِي صَرِيحًا لَعَلَّيْ أَتْلُعُ أَلْسِنَتَ ۖ﴾ (٣٦) أَسَبَبَ أَلْسِنَتَ ۖ فَأُتْلِعَ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى وَإِنِّي لَأُظُنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِفِرْعَوْنَ سُوءَ عَلَيْهِ. وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ۖ﴾.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٩.

(٣) سقطت أو يخشى من ع وب.

(٤) سورة طه، الآية ٤٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٥، والجنى الداني ص ٥٨٠، ومغني اللبيب ص ٣٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٧١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠، والجنى الداني ٥٨٠-٥٨١، ومغني اللبيب ص ٣٧٩.

(٧) سورة عبس، الآية ٣.

(٨) الحديث من رواية أبي سعيد الخدري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقَطُرُ، فَقَالَ: لَمَلْنَا أَعْجَلْنَاكَ، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ فَلَا غُسْلَ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ. (انظر: صحيح البخاري ١/ ٧٧ برقم ١٧٨، صحيح مسلم، كتاب الحيض برقم ٥٢١، ومسند أحمد ٣/ ٢١).

(٩) في ع: محمول.

(١٠) وعلى لغتهم قال كعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار:

فقلتُ: ادعِ أخرى وارفع الصوتَ جهرَةً
لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبٌ

(انظر: الجنى الداني ٥٨٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٦).

والكسر^(١)، وهي [حينئذ] ^(٢) غير عاملية عمل إن كما في المُنْغني^(٣)، وكلامه في الأوضح^(٤) يُشعرُ بخلافه.

[عمل إن وأخواتها] ^(٥)

فينصبن^(٦) - هذه الأحرفُ المتقدِّمة - المبتدأ اتفاقاً بدخولها عليه، ويُسمَّى اسماً هُئْنً، ويرفعن الخبرَ؛ أي: خبرَ المبتدأ، ويُسمَّى خبراً هُنَّ. لكن يُشترطُ في اسميهنَّ ما تقدَّم في اسمِ كان وأخواتها.

[الخلاف في رافع خبرهنَّ]

ونسبة الرفع إلى هذه الأحرف هو مذهبُ البصريين.

وأما الكوفيون^(٧) فذهبوا إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها؛ لأنَّه لم يتغيَّر عما كان عليه، ولهذا لا يجوز: إنَّ قائمٌ زيداً، ولو كان معمولاً لها لجاز.

والأصحُّ الأوَّل؛ لأنَّ لهذه الأحرفِ شَبْهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهنَّ على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما؛ فَعَمِلْنَ عَمَلَهَا معكوساً ليكونَ المبتدأ والخبرُ مَعَهُنَّ كَمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ، تنبيهاً على الفرعية. ولأنَّ معانيها في الأخبار، فكُنَّ كالعُمْدِ، والأسماءُ

(١) قال المرادي: وفي لعل الجازة أربع لغات: لَعَلَّ، وَعَلَّ، وَلَعَلَّ، وَعَلَّ. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢٠، والجنى الداني ص ٥٨٦).

(٢) زيادة من ق وع وب ود.

(٣) حيث اعتبر المجرور بلعل في محل رفع بالابتداء، لتنزيل لعل منزلة حرف الجز الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلُّق بعامل. (انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٧).

(٤) قال ابن هشام: وعُقيلٌ تميز جرَّ اسمها وكسر لامها الأخيرة (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: فيَنْصِبْنَ المبتدأ اسماً هُئْنً، ويرفعن الخبرَ خبراً هُنَّ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٧).

(٦) في ب: فتصبن.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٦-١٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، وجمع الهوامع ١/ ٤٣١.

كالفضلات، فأعطيا إعرابَ العُمْدِ والفضلات. كذا قِيلَ^(١) في تقرير^(٢) العِلَّةِ، وهي مُتَأْتِيَةٌ^(٣) في ما الحجازية، ولم يتقدَّم^(٤) منصوبها.

[مسألة في المعطوف على اسمها قبل استكمال الخبر]

وَبُنِيَ^(٥) على هذا الخلافِ خلافٌ في جوازِ العطفِ بالرفع^(٦) على اسمٍ إنَّ قبلَ استكمالِ الخبرِ، فَمَنْ نَسَبَ الرفعَ لَهَا مَنَعَ العطفَ؛ لِثَلَاثٍ / ٥٢ أ / يتواردُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، وَمَنْ مَنَعَ أَجَارَ العطفَ لانتفاءِ ذلك.

[أثر دخول ما الحرفية الزائدة على إن وأخواتها]^(٧)

وما اقتضاهُ كَلامُهُ مِنْ نِسْبَةِ العملِ لَهْنٍ مَحَلُّهُ إِنَّ لَمْ يَقْتَرَنْ^(٨) يَهْنُ ما الحرفية الزائدة؛ فَإِنْ

(١) قاله ابن مالك في التسهيل ونقله السيوطي في همع الهوامع. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٣١).

(٢) في ع: تقرّر.

(٣) في الأصل مأتية، والمثبت من ع وب وس.

(٤) في س ود: يقدّم.

(٥) في ق: وينبني.

(٦) انفق النحاة على جواز مجيء توابع أسماء إن وأخواتها منصوبة، سواء استكمل الخبر أم لا، نحو: إنَّ زَيْدًا وعمرًا قائمًا، أو إنَّ زَيْدًا قائم وعمرًا، واختلفوا في مجيء التابع مرفوعاً مراعاةً لمحل (إنَّ مع اسمها) كما يلي:
أ/ اشترط الجمهور لجواز العطف بالرفع على اسم إنَّ شرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أنَّ أو إنَّ أو لكنَّ وعليه خرّجوا قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، أي: ورسوله بريء أيضاً.

ب/ وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع إنَّ قبل تمام الخبر، ثم اختلفوا فالكسائي أجازه مطلقاً، وقيدَه الفراء فيما لا يظهر فيه عمل إنَّ، وخرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰنِئِينَ... مِّنْ ءَٰمَنَ يَأْتِيهِ﴾ حيث اعتبروا أنَّ (الصابئون) اسم معطوف على محل اسم (إنَّ) حتى قبل استكمال الخبر، وخرّج الجمهور أدلة الفراء والكسائي على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٥-١٩٥، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٦-٤٦٧، وشرح الكافية ٤/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٥٨-٣٦٣).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: إنَّ لَمْ يَقْتَرَنْ يَهْنُ ما الحرفية، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾، إِلَّا لَيْتَ فيجوز الأمران (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٩).

(٨) في ق وس ود: يقرن.

اقرنت بهنّ؛ نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾^(١)، و﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾^(٢)، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٣)، و:

١١٥- وَلَكِنَّمَا أَسْمَىٰ لِجَدِّ مُؤْتَلٍ.....^(٤)

و:

١١٦- لَعَلَّمَا أضاءت لك النار الحمار المقيدا^(٥)

بَطَلَ عَمَلُهُنَّ وَجُوبًا؛ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ، وَلِهَذَا سُمِّيَتْ مَا هَذِهِ^(٦) كَافَةً؛ لِكِفِّهَا مَا اقترنَ بِهَا عَنْ الْعَمَلِ.

[إِعْمَالٌ لِيَتَّعَ مَا]

وَلَا يُسْتَشْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا لِيَتَّ؛ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ فِيهَا^(٧) الْأَمْرَانِ، أَيِ:

(١) سورة النساء، من الآية ١٧١. وهي بتامها ﴿يَتَأَهَّلَ آلُكَتَبٍ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأَمُّوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَلَا تَقُولُوا لَنَنصُرَهُ أَنْتَهُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٨. وهي بتامها ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

(٣) سورة الأنفال، من الآية ٦. وهي بتامها ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾.

(٤) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٨٤/١. وعجزه: وقد يدرك المجد المؤتَل أمثالي

والشاهد فيه: (ولكنما أسعى) حيث دخلت (ما) الزائدة على (لكن) فأبطلت عملها واختصاصها.

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١، وشرح المفصل ٥٧/٨، والدرر اللوامع ٢٠٨/٢٢. والبيت بتامه:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أضاءت لك النار الحمار المقيدا

والشاهد: (لعلما أضاءت) حيث دخلت (ما) انكافة على (لعل) فألغت عملها واختصاصها.

(٦) سقطت هذه من ع.

(٧) سقطت فيها من ع.

▪ الإعمال؛ وهو الأرجح^(١) ليقائنها على اختصاصها بالأسماء مع ما على الأصح^(٢).

▪ والإهمال حملاً على أخواتها. وقد روي بها قول النابغة:

١١٧ - قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا^(٣)

قال ابن مالك في شرح الكافية^(٤): ورفعهُ أقيس^(٥)، وما اقتضاه كلامهُ من وجوب الإلغاء فيما عدا ليت، وجوازه فيها هو الراجع^(٦)، وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الألفية^(٧)، وقيل بوجوب الإعمال في ليت^(٨).

(١) في ق: الراجع.

(٢) أجاز قدامى البصريين مجيء الفعل بعد ليتما، وخالفهم الفراء ومتأخرو البصريين حيث منعوا دخول ليتما على الجملة الفعلية؛ لأنها باقية على اختصاصها حتى بعد إعمالها (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٤، وجمع الهوامع ١/٤٦٠، وخزانة الأدب ١٠/٢٥٢).

(٣) صدر بيت من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والكتاب ٢/١٣٧، والخصائص ٢/٤٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٩. وعجزه: إلى حمامتنا، أو نصفه فقيد اللغة: (قَدْ) اسم فعل بمعنى يكفي أو اسم بمعنى كافٍ.

والشاهد فيه: (ليتما هذا الحمام) حيث روي (الحمام) مرفوعاً ومنصوباً، أما النصب فعلى تقدير إعمال (ليت) وأن (ما) المتصلة بها زائدة غير كافة، وأما الرفع فعلى تقدير إعمال (ليت) وإبطال عملها و(ما) المتصلة بها هي الكافة، وهذا من باب الجواز.

(٤) سقطت في شرح الكافية من ب.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢١٣.

(٦) وقال بهذا جمهور البصريين ووافقهم السيوطي. (انظر: الكتاب ٣/١٢٩-١٣٠، وشرح جبل الزجاجي ١/٤٤٢-٤٤٣، وجمع الهوامع ١/٣٥٨-٣٥٩).

(٧) قال ابن مالك في الألفية: وَوُضِلَ (ما) بذى الحروف مُبْطِلٌ إعمالها، وقد يبقى العمل - شرح ابن عقيل ١/٣١٤ - وقال بهذا الزجاج والزجاجي وابن السراج والزخشي ووافقهم ابن مالك، لكن الزجاج أجازها في ليت ولعل وكأن فقط. (انظر: جمع الهوامع ١/٤٦٠، وشرح جبل الزجاجي ١/٤٤٢، وشرح التسهيل ١/٤١٩، وشرح الأسموني ١/٢٨٤).

(٨) قال به الفراء، حيث أوجب الإعمال في ليت ولعل (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٥، وجمع الهوامع ١/٤٦٠، وخزانة الأدب ١٠/٢٥٢).

[ما غيرُ الحرفيّة الزائدة لا تُؤثّرُ في العملِ]

وخرجَ بالحرفيّة:

أ - الاسميّة، فلا تكفُّ عن العمل؛ كقوله:

١١٨ - ولكنّها^(١) يُقضى فسوف يكون^(٢)

ب - ومثلها ما المصدريّة؛ نحو: إنّما فعلتَ حسنٌ، أي: إنّ فعلكَ حسنٌ. ويحتملُها^(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ﴾^(٤)، وليس لك أن تُقدّرَها كافّة؛ لأنّ ذلك يُوجبُ نصبَ كيدٍ.

ووقع في الشرح^(٥) وفي بعضِ نُسخ الأوضح^(٦) الاستشهادُ بقوله ولكنّها يُقضى فسوف يكون^(٧)، لما الكافّة، وهو غيرُ ظاهرٍ.

[تخفيفُ إنّ وأخواتِها^(٨)]

كإنّ المكسورة^(٩)، أي كما يجوزُ في إنّ المكسورة ذلك حالٌ كونها مُخفّفة من الثقيلة، بأن سَكَنَ^(١٠)

(١) يعتبر وصل (ما) الاسم الموصول ولكن خطأ كتابياً، لأن ما يُوصل بها هو الحرف فقط كافاً أو زائداً أو مصدرياً (انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص ١٧١، وفن الإملاء للحموز ١/ ٤٠١-٤٠٢).

(٢) عجز بيت من الطويل للأفوه الأودي في الدرر اللوامع ٢/ ٤٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القاضي ١/ ٩٩، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٥. وصدّره: فوالله ما فارقتكم قالياً لكم. والشاهد فيه: (ولكن ما) حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل، بل (ما) هي اسم له لكن.

(٣) في ع: ويحملها.

(٤) سورة طه، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿وَأَلَيْنَا مَا فِي بَيْتِكَ نَلْقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٩.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٨. وفي هذه النسخة أكد أنّ (ما) فيه ليست الكافّة.

(٧) سقطت فسوف يكون من ع وب وس ود.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: إنّ المكسورة مُخفّفة، فأما لكن مُخفّفة فثُمَّلُ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٥٣).

(٩) أي: (ليتها) يجوز إعمالها وإعمالها حملاً على إنّ المخففة من الثقيلة؛ إذ يجوز إعمالها وإعمالها.

(١٠) في ق وب وس ود: أسكن.

نوؤها، لكنَّ الإهمال كثير؛ لزوال اختصاصها بالأسماء. وإنَّما عملت قليلاً استصحاباً للأصل، وقد قرئَ بهما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَيُوقِفَنَّكُمْ﴾^(١).

ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخاً، والأكثر فيه كونه ماضياً، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكِبْرَةٌ﴾^(٢)، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾^(٣)، ووقوع غير الناسخ بعدها نادر، والمضارع أندر، كقوله: ﴿إِنْ يَزِيْنُكَ لِنَفْسِكَ﴾ / ٥٢ ب / وإن يشينك هيَّه، وإذا أهملت لزِم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي؛ لثلاثتهم كونها نافية.

[لكن المُخَفَّفَةُ]

وأما لكنَّ إذا كانت مُحَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ فَتُهْمَلُ وَجُوباً؛ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ، بِدَلِيلِ ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٤).

وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياساً، وعن يونس^(٥) أنه حكاه عن العرب.

- (١) سورة هود، من الآية ١١١. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ كَلَّا لَيُوقِفَنَّكُمْ رَبُّكَ أَفَعَتَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. قرأ نافع وابن كثير ووافقه ابن محيصن بتخفيف نون إن وميم لما هنا على إعمال أن المخففة؛ وهي لغة ثابتة، واللام في ما داخله في خبر إن وما موصولة وليوفينهم صلة الموصول. واجمعت السبعة على نصب كلاً. ومن القراءات الشاذة: قرأ أبي الحسن وأبان بن ثعلب ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾ وقرأ حفص وورش والدوري والسوسي ﴿وَإِنْ كَلَّا لَيُوقِفَنَّكُمْ﴾. (انظر: تفسير البحر المحيط ٢٦٦/٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٦).
- (٢) سورة البقرة، من الآية ١٤٣. وهي بتمامها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾.
- (٣) سورة الأعراف، من الآية ١٠٢. وهي بتمامها ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾.
- (٤) قال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي. قالوا: وقد حكي: إن يزينك لنفسك وإن يشينك هيَّه. (انظر: الأصول في النحو ٢٦٠/١، وشرح الكافية الشافية ٢٢٤/١).
- (٥) سورة الزخرف، من الآية ٧٦. وهي بتمامها ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾.
- (٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٤، والجنى الداني ص ٥٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٨١، وجمع الموامع ١/٤٥٧.

[أَنَّ الْمُخَفَّفَةَ] ^(١)

وَأَمَّا أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ إِذَا خَفَّفْتَ فَعْمَلٌ وَجُوباً ^(٢) كَمَا إِذَا لَمْ تُخَفَّفْ بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ؛
لَأَنَّهَا أَشْبَهُ ^(٣) بِالْفَعْلِ مِنْهَا، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ^(٤).
[شُرُوطُ تَخْفِيفِ أَنْ]

وَلَكِنْ يَجِبُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ:

- ١ - حَذَفُ اسْمِهَا، وَكَوْنُهُ ضَمِيرَ شَأْنٍ. تَبَعَ ^(٥) فِي هَذَا ابْنُ الْحَاجِبِ ^(٦)، وَأَمَّا ابْنُ مَالِكٍ ^(٧)
فَلَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ فِي الشُّذُورِ
وَالْأَوْضَحِ ^(٨).
- ٢ - وَكَوْنُ خَيْرِهَا جُمْلَةً - اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَعْلِيَّةً -؛ لِاسْتِهْلَاكِهَا عَلَى الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ
إِلَيْهِ مُحَافَظَةً عَلَيْهِ الْأَصْلِ، حَيْثُ لَمْ يُذَكَّرِ الْأِسْمُ.
وَأَمَّا فِي الضَّرُورَةِ فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ كَقَوْلِهِ:

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَأَمَّا أَنْ فَعْمَلٌ، وَيَجِبُ - فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ - حَذَفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ
خَيْرِهَا جُمْلَةً مُفْصُولَةً - إِنْ بُدِئَتْ بِفَعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ - بِقَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ لَوْ. (انظر: شرح قطر
الندى ص ١٥٣).

(٢) فِي ع: الْمُخَفَّفَةُ.

(٣) خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ، حَيْثُ أَوْجَبُوا إِهْمَالَهَا إِذَا خَفَّفْتَ، وَاشْتَرَطَ الْقَرَاءَ لِتَخْفِيفِهَا أَصْلًا بِجِيءِ اسْمِهَا ضَمِيرًا فَقَطْ.
(انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٥، والجنى الداني ٢١٩).

(٤) طَمَسَتْ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ مِنْ ق.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٠.

(٦) فِي ع: تَتَّبَعَ.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢١.

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨.

١١٩- بَأَنَّكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَّرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ السَّيِّئَالاً^(١)

١ - وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ مَفْصُولَةٌ مِنْ أَنْ - إِنْ يُدْنَتْ بِفَعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ - إِمَّا:

أ/ بِقَدْ؛ نَحْوَ: ﴿وَتَعْلَمَ^(٢) أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا^(٣)﴾.

ب/ أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ^(٤)؛ نَحْوَ: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ [مِنْكُمْ مَرَّيْنِ]^(٥)﴾، وَقَوْلِهِ:

١٢٠- فَاغْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا^(٦) قُدِّرَ^(٧)

(١) البيت من المتقارب لجنوب بنت عجلان الهذلية في شرح شواهد مغني اللبيب ١/ ١٠٦، وشرح التصريح

١/ ١٣٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٠.

اللغة: الغيث المربع الزرع الخصب، والثيال هو الذخر والغيث.

والشاهد فيه: (بأنك ربيع... وأنت تكون) ففي العبارتين لجاء اسم (أَنْ) المخففة ضمير مخاطب هو الكاف،

لا ضمير شأن محذوف، وفي هذا ضرورة عند الجمهور وسانغ عند ابن مالك وغيره.

(٢) سقطت ونعلم من ق.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١١٣. وهي بتمامها ﴿قَالُوا نُؤَيِّدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا

وَتَكُونُ عَلَيْهِمُ الشَّاهِدِينَ﴾.

(٤) طمست تنفيس في ق.

(٥) زيادة من ع.

(٦) سورة المزمل، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي إِلِيلٍ وَبِضَعَةٍ وَثُلُثَهُ رَطَابَةٌ مِنْ الْإِيْنِ

مَعَكَ وَاللَّهُ يَعْدُرُ أَلِيلٌ وَالنَّهَارُ عَلَيَّ أَنْ أَنْ مَحْضَرُهُ فَنَابَ عَلَيْكَ قَافِرُهُ مَا يَنْتَرِ مِنَ الْفَرَى إِنْ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَّيْنِ

وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَقُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَالْآخَرُونَ يَقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَافِرُهُ مَا يَنْتَرِ مِنْهُ وَأَيُّمُوا الصَّلَاةَ

وَأَتُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدْهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾.

(٧) بعدها في ق قد.

(٨) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٤، والمقاصد النحوية

٢/ ٣١٣، والدرر اللوامع ٤/ ٣٠. (ورواية البيت في المصادر الأخرى واعلم).

والشاهد فيه: (أَنْ سَوْفَ يَأْتِي) حيث أتى بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد

فصل بين (أَنْ) وخبرها بحرف التنفيس (سوف).

ج/ أو بحرف نفي؛ نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١)، ﴿عِلْمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ﴾^(٢)، ﴿يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾^(٣).

د/ أو لو الامتناعية؛ نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ [يَذْنُوبِيهِمْ]﴾^(٤)، ﴿وَقُلْ مَنْ ذَكَرَهَا مِنْ النُّحَاةِ﴾^(٥).

وربما جاء ذلك بلا فصل؛ كقوله:

١٢١ - عَلِّمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَبَادُوا [قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ]^(٦)

وأطلق النافي هنا وقيدته في الأوضح^(٧) "بلا ولن ولم، فافتضى ذلك أنه مقصور على أحدها.

(١) سقطت فتنة من ع.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٧١. وهي بتمامها ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾، قرأ أبو عمرو وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون في (تكون) على اعتبار أن (أن) مخففة من الثقيلة، وقد جاءت مفصولة عن خبرها بلا النافية، واسمها ضمير شأن محذوف (وحسب): بمعنى تيقن. وقرأ الباقر بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع (وحسب) عندئذ بمعنى الظن، لأنها - أي الناصبة للمضارع - لا تقع بعد يقين مطلقاً. (انظر: إنحاف فضلاء البشر ص ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٣) سورة المزمل، من الآية ٢٠.

(٤) سورة البلد، الآية ٧.

(٥) زيادة من ق وس.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ١٠٠. وهي بتمامها ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

(٧) منهم أبو حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٧).

(٨) زيادة من د.

(٩) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٧.

الشاهد فيه: (أن يؤملون) حيث خففت أن وجاء الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعائي، ولم يفتصل بينه وبين (أن).

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٢.

وأفهم كلامه أن الجملة إن بُدِئَتْ باسمٍ أو فعلٍ جامدٍ أو دُعائيٍّ^(١) لم تَحْتَجْ^(٢) إلى فاصلٍ بينها وبينَ أنْ؛ نحو: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤)، ﴿وَالْحَنَسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾^(٥) في قراءة بعضهم.
[كَأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ]^(٦)

وأما كَأَنَّ إذا خُفِّفَتْ فَتَعْمَلُ / ٥٣ أ / وجوباً عند الجمهور^(٧)؛ استصحاباً للأصل، وتحلاً لها على أن المفتوحة، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة، وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شائب، ولا حذفه، بل يجوز إظهاره كما قال، وَيَقُلُّ ذَكَرُ اسْمِهَا فِي اللفظ؛ كقوله:
١٢٢ - كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(٨)

(١) في ع: دعاء.

(٢) في ع وب وس ود: يَحْتَج.

(٣) سورة يونس، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَنَكَ اللَّهُمَّ وَنَحْمُكَ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٤) سورة النجم، الآية ٣٩.

(٥) سورة النور، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿وَالْحَنَسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، قرأ نافع بتخفيف (أَنْ) و(غَضِبَ) كفعِل، وهذا موطن الشاهد حيث دخلت (أَنْ) المخففة على فعل دعائي دون فاصل وهو موافق للقاعدة. وقرأ الباقون بتشديد (أَنْ) وحينئذ لا شاهد في الآية. (انظر: تفسير البحر المحیط ٦/ ٣٩٩).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وَأَمَّا كَأَنَّ فَتَعْمَلُ، وَيَقُلُّ ذَكَرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفَعْلُ مِنْهَا بَلَمٌ أَوْ قَدْ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٥٧).

(٧) في إعمال (كَأَنَّ) المخففة أقوال: أحدها المنع وعليه الكوفيون، والثاني الجواز مطلقاً، والثالث الجواز في المضمر فقط والرابع الوجوب مطلقاً وعليه الجمهور. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٥، وجمع الهوامع ٤٥٦-٤٥٧).

(٨) عجز بيت من الطويل، وقد اختلف في نسبه فهو لباغث بن صريم الشكري في الكتاب ٢/ ١٣٤، ولغيره في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١، وجمع الهوامع ١/ ٤٥٦. وصدره: وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ الشاهد فيه: (كَأَنَّ ظَبِيَّةً) حيث جاءت (ظَبِيَّةً) اسم لكَأَنَّ وهو من القليل. وقد روي البيت روايتين أخريين؛ برفع (ظَبِيَّةً) على اعتبار أنها مبتدأ و(تعطو) الخبر، والجملة الاسمية خبر (كَأَنَّ) واسمها ضمير شأن محذوف، وجز (ظَبِيَّةً) على اعتبار أن (كَأَنَّ) مرتبة من (الكاف) حرف الجر و(أَنْ) الزائدة، و(ظَبِيَّةً) اسم مجرور.

في رواية^(١) نصبٍ ظبية.

[فصلٌ خبرٍ كأن إذا كان جملة فعلية]

ويُفصلُ الفعلُ المتصرفُ الواقعُ بعدها، ولا يكونُ إلَّا خبريًا مفصولاً^(٢) منها بأحدِ شيئين لا غيرٍ: إمَّا بلم؛ نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾^(٣)، أو قد؛ نحو:

١٢٣ -، فمَحذُورُها كأن قد الم^(٤).....

فإن كان خبرها مفرداً أو جملة اسمية لم يَحْتَجْ^(٥) إلى فاصل؛ كقوله:

١٢٤ - وصدرٍ مُشرقٍ النحرِ كأن ثدياه^(٦) حُفَّان^(٧)

(١) بعدها في ق من.

(٢) سقطت مفصولاً من ق وع وس ود.

(٣) سورة يونس، من الآية ٢٤. وهي بتامها ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازِيدَتْ وَنظَرَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدْ زُورَتْ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ أَنزَلْنَاهَا أَشْرًا لَّا يَلَا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

(٤) جزء من عجز بيت من الخفيف، مجهول القائل، ورد في شرح التسهيل ٤٢٦/١، وارتشاف الضرب ١٢٨٠/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٧٩/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٢/١، وشرح الأشموني ٢٩٤/١، وتمامه: ب، فمحذورها كأن قد الم

والشاهد فيه: كأن قد الم حيث استعمل فيه (كأن) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير مستتر وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف، وقد فصل عن (كأن) بقد.

(٥) في ق ود: تحتج.

(٦) في الأصل: سدياه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) عجز بيت من المزج، وهو بيت بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٧/١،

وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ولسان العرب - أنن. وصدرة: ووجه مُشرقٍ الصدرِ
الشاهد فيه: (كأن ثدياه حقان) حيث رويت هذه العبارة بروايتين: الأولى تدييه على أنه اسم كان المخففة، وهذا قليل نظراً إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة. والثانية تدياه وهي موطن الشاهد، على أنه مبتدأ وخبره (حقان)، والجملة الاسمية في محل رفع خبر (كأن) واسمها ضمير شأن محذوف، ولم يؤت بفصل لأن الخبر جملة اسمية.

وَيُرَوَى: كَأَنَّ ثَلَاثِيهِ^(١) حَقَّانِ.

وَتَرَكَ ذِكْرَ لَيْتَ وَلَعَلَّ؛ لِأَنَّهَا لَا يُحَقِّفَانِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا حُقِّفَ^(٢) مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١ - قَسْمٌ يَجُوزُ الْغَاوَةُ؛ وَهُوَ إِنْ الْمَكْسُورَةُ.

٢ - وَقَسْمٌ يَجِبُ الْغَاوَةُ؛ وَهُوَ لَكِنْ.

٣ - وَقَسْمٌ يَمْتَنِعُ الْغَاوَةُ؛ وَهُوَ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ، وَكَأَنَّ الْمُلْحَقَةَ بِهَا.

[أَحْكَامُ تَوْسُطِ خَيْرٍ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا وَتَقَدَّمَهُ]^(٣)

وهذه الأحرف لا يتوسط خبرهنَّ بينهنَّ وبينَ أسمائهنَّ؛ لِضَعْفِهِنَّ فِي الْعَمَلِ؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِنَّ، وَإِنْ عَمِلْنَ عَمَلَ الْأَفْعَالِ.

وكذا لا يتقدَّمُ عليهنَّ وَلَوْ ظَرْفًا لِذَلِكَ^(٤) - كَمَا يُفْهَمُ بِالْأَوَّلَى - إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَجَرُورًا؛ فَيَجُوزُ تَوْسُطُهُ لِتَوْسِيعِهِمْ فِيهَا مَعَ تَأْخِيرِهَا عَنِ الْعَامِلِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٥) مِثَالٌ لِلْمَجْرُورِ، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾^(٦) مِثَالٌ لِلظَّرْفِ^(٧).

(١) فِي الْأَصْلِ سَدِيدِهِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَاقِي النُّسخ.

(٢) فِي قِوَامِ وَبِ: خُفِّفَتْ.

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(٥) مِثَالٌ لَدَيْنَا أَنْكَالًا^(٦) (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦١).

(٤) أَيْ: لِضَعْفِهِنَّ فِي الْعَمَلِ.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ مِنَ الْآيَةِ ١٣، وَسُورَةُ النُّورِ مِنَ الْآيَةِ ٤٤، وَسُورَةُ النَّازِعَاتِ مِنَ الْآيَةِ ٢٦. وَتَمَامُ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَيْتِنِ النَّفَقَاتِ فَتَةُ تَقَاتُلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ رَأْيِ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَصَرَهُ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وَتَمَامُ آيَةِ النُّورِ ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لَأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وَتَمَامُ آيَةِ النَّازِعَاتِ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾.

(٦) سُورَةُ الزَّمَلِ، مِنَ الْآيَةِ ١٢. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيحًا﴾.

(٧) فِي قِوَامِ وَدِ: الظَّرْفِ.

وقد يجبُ ذلكَ لِعارضٍ^(١)؛ نحو: إِنَّ عِنْدَ هِنْدَ عَبْدَهَا، وَإِنَّ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا.

[أحكام تقدم معمول الخبر]

وكذا لا يجوزُ تقديمُ معمولِ خبرٍهنَّ عليهنَّ مُطلقاً^(٢)، ولا إيلاًؤهُ هنَّ، إلّا إذا^(٣) كانَ ظرفاً [أو جازاً]^(٤) أو مجروراً، فيجوزُ^(٥) توسطُهُ بينَ الاسمِ والخبرِ مُطلقاً^(٦).

[حذف خبر إن وأخواتها]

ويجوزُ حذفُ خبرٍهنَّ إذا عَلِمَ مُطلقاً عندَ سيبويه^(٧)، وقد يجبُ إذا سَدَّ مسدَّهُ وَاوُ المصاحبةُ^(٨)، أو حالٌ^(٩)، أو مصدرٌ مُكسرٌ^(١٠)، وبعدَ ليتَ شِعْري إذا أُردِفَ

(١) أي: يجب توسط خبر إن لأمر عارض؛ كاشتغال الاسم على ضمير يعود على الخبر كما في المثال الذي ذكره المؤلف.

(٢) فلا يُقال: إِنَّ طَعَامَكَ زَيْداً أَكَلْ.

(٣) في ع ود: إن.

(٤) زيادة من ع.

(٥) في الأصل: ويجوز وهو تصحيف لأن المعنى لا يستقيم.

(٦) مثاله قول الشاعر:

فلا تُلْخِني فيها فإنَّ بِحُبِّها أخاك مصابُ القلبِ جَمُّ بلائِلهِ

(انظر: الكتاب ١٣٣/٢، وخزانة الأدب ٤٥٣/٨).

(٧) في الأصل: س وهو اختصار لسيبويه، انظر: الكتاب ١٤١/١. وخالف في ذلك الكوفيون فاشتروا لجواز حذف

الخبر المعلوم أن يكون الاسم نكرة، وخالف القراء فاشتروا التكرير، نحو: إِنَّ زَيْداً وَإِنَّ عمراً، أي: إن لنا. (انظر:

الأصول في النحو ٢٥٨/١، والخصائص ٣٧٤/٢، وارتشاف الضرب ١٢٤٩/٣، وجمع الهوامع ٤٣٥/١).

(٨) نحو: إِنَّكَ ما وخيرٌ، أي: إِنَّكَ مع خيرٍ، وما زائدة (انظر: جمع الهوامع ٤٣٦/١).

(٩) نحو:

إِنَّ اختيارَكَ ما تبغيه ذائِقَةٌ بالله مستظهراً بالحزم والجلد

(انظر: الدرر اللوامع ١٧٥/٢، وجمع الهوامع ٤٣٦/١).

(١٠) نحو: إِنَّ زَيْداً سَيِّراً سَيِّراً؛ أي: إِنَّ زَيْداً يَسِيرُ سَيِّراً، فحذف الفعل وجعل تكرار المصدر بدلا منه. (انظر:

شرح الكافية الشافية ٢١١/١).

باستفهام^(١)، قاله في الكافية^(٢) الكبرى^(٣).

[حذف اسم إن وأخواتها]

وأما حذف الاسم^(٤) فخاص بالضرورة - كما صححه ابن عصفور^(٥) -، وجزم به في سبك المنظوم^(٦)، ومن جوزه اختياراً^(٧) / ٥٣ ب / خصه بضمير الشأن غالباً.

[فتح همزة إن وكسرها]

واعلم أن لهمزة إن ثلاث حالات: وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها^(٨)، ووجوب الفتح إن سد ذلك، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران.

(١) نحو:

ألا ليت شعري كيف حادثٌ وصلها وكيف تراعي وُصلة المُتغيَّب

(انظر: ديوان امرئ القيس ص ٤٢، والدرر اللوامع ١٧٥/٢) والخبر محذوف تقديره: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود.

(٢) في ق: الكفاية.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢١١/١ - ٢١٢.

(٤) نحو قول الفرزدق:

فلو كنت ضيّاً عرفتُ قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

أي: ولكنك زنجي. (انظر: ديوان الفرزدق ص ٤٨١، والكتاب ١٣٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٨٢).

(٥) في مسألة حذف الاسم مذاهب ستة ذكر اثنين في المتن، وهذا تمامها:

أ - أنه حسن مطلقاً ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل.

ب - أنه حسن في الشعر فقط، ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل.

ج - أنه حسن مطلقاً إن لم يؤد الحذف إلى أن يلي إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه، نحو: إن في الدار قام زيد.

د - أن حذف الاسم خاص بآن دون سائر أخواتها. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٥٠-٤٥٢، وارتشاف

الضرب ٣/١٢٤٥-١٢٤٨، وجمع الهوامع ١/٤٣٧-٤٣٨، وخزانة الأدب ١٠/٤٤٥).

(٦) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك لعدم توافره.

(٧) وهم الجمهور، نحو: إن بك زيد مأخوذ أي: إنه، ومن غير الغالب حذف اسمها إن لم يكن ضمير شأن، نحو:

فليت دفعتم همي ساعة أي: فليتك. (انظر: الكتاب ٢/١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/١٢٤٦).

(٨) في ق: معمولها.

[كسر همزة إن^(١)]

وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنّف، وذكر من صورها أربعة؛ فقال: وتُكسر إن:

١/ إذا وقعت في الابتداء - أي في ابتداء الكلام حقيقة أو حكماً - نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(٢)، ﴿آلَآءِكَ أَوْلِيَآءُ اللَّهِ﴾^(٣) إذ لو فتحت لصارَتْ مُبتدأ بلا خير؛ لتأولها بالمفرد، وهو لا يستقل^(٤) الكلام به^(٥).

٢/ وبعد القسم؛ أي بأن تقع جواباً^(٦) له، سواءً وجد معه اللام؛ نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾^(٧) إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ^(٨)، أم لا^(٩)، كما في: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾^(١٠) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ^(١١)؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة. ولا يُعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم؛

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وتُكسر إن في الابتداء؛ نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، وبعد القسم؛ نحو: ﴿حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ، والقول؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾، وقبل اللام؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٣).

(٢) سورة يوسف، من الآية الثانية وهي بتمامها ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وسورة القدر من الآية الأولى. وهي مثال على الابتداء الحقيقي.

(٣) سورة يونس من الآية ٦٢. وهي مثال على الابتداء الحكمي لوجود (ألا) الاستثنائية. وهي بتمامها ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَآءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٤) في ع: يستعمل.

(٥) في باقي النسخ به الكلام.

(٦) سقطت أي: بأن تقع جواباً من ع.

(٧) سورة يس، الآيتان الثانية والثالثة.

(٨) خلافاً للكوفيين والمبرّد والبغداديين الذين يميزون فتحها في جواب القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، وردّه الرضي قائلاً: وفيه بُعد، إذ لا يقع المفرد النصريح جواباً للقسم. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٧٩، وشرح الكافية ٤/ ٣٤٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٥٦).

(٩) سورة الدخان، من الآيتين الثانية والثالثة. وهما وما قبلها ﴿حَمْدُ﴾^(١٠) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ^(١١) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُنِيرَةٍ^(١٢) إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ^(١٣).

حيث لا لام معاً كما في الأوضح وغيره^(١)، نحو [قوله]^(٢):
 ١٢٥ - أو تحلفي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُودُ ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ^(٣)
 لأنَّ مَنْ فَتَحَهَا^(٤) لم يجعلها جواباً للقسم.

٣/ وبعد القول؛ بأن تقع مع معموليها^(٥) محكية به؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٦)، لأنَّ
 محكي القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية [به]
 "وَجَبَ كسرها في" نحو: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئْرَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٧)، وفتحها في
 نحو: أَحْصُكَ بالقول أَنَّكَ صَالِحٌ، ونحو: أَتَقُولُ^(٨)، أن زيدا عاقلٌ.

٤/ وقبل اللام الابتدائية المتعلقة للعامل عن العمل؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾^(٩)،
 لوجود اللام؛ إذ لو فتحت إن لَلَزِمَ تسليط العامل عليها، ولا م الابتداء لها صدر الكلام،

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٠. وقد جاز الوجهان بعد فعل القسم الذي لا لام بعده على اعتبارين، الأول: جواز كسر همزة إن إذا قدرتها ومعموليها جواباً للقسم، والثاني: جواز فتح همزة إن إذا قدرتها ومعموليها محلوفاً عليه مسبقاً بحرف جر محذوف. وعلة الجواز تعود إلى أن العرب يأتون بعد جملة القسم بأحد شيئين: المحلوف عليه أو جواب القسم. (انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٤٢).

(٢) زيادة من ق.

(٣) البيت من الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢.

والشاهد فيه: أنني حيث يجوز فتحها، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي، ويجوز كسرها على اعتبار أنها ومعموليها جملة لا محل لها من الإعراب لأنها جواب للقسم.

(٤) في ع: يفتحها.

(٥) في ع: معمولها.

(٦) سورة مريم، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾.

(٧) زيادة من ق.

(٨) سقطت في من ب.

(٩) سورة يونس، من الآية ٦٥. وهي بتمامها ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئْرَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

(١٠) في ع: أقوله.

(١١) سورة المنافقون، من الآية ١. وهي بتمامها ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا لَوْ أَنَّهُدَّ إِيَّاكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

وما لهُ صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما قَبْلَهُ فيها بعدَهُ، وهذه اللامُ - وإن تأخّرت لفظاً لِمانعٍ -
فرتبُتها التقديمُ على إنَّ.

٥/ وتُكسرُ أيضاً إذا وقعت في أوّلِ الجُمْلَةِ المُخَيَّرِ بها عن اسمِ العينِ^(١).

٦-٩/ وفي أوّلِ الصَّلَةِ، والصَّفَةِ، والجُمْلَةِ الحَالِيَةِ، والمُضَافِ إليها ما يختصُّ^(٢)
بالجُمْلِ^(٣) كما ذُهِبَ وحيثُ^(٤).

وقضيةُ كلامِ ابنِ الحاجِبِ في كافيتِه^(٥) وجوبُ الفتحِ / ٥٤ أ / بعدَ ما يختصُّ بالجُمْلِ.

[الختلافُ في دخولِ حيثُ على المُفْرَدِ]

قالَ بعضُ العُلَمَاءِ^(٦): والأَوْجَهُ جوازُ الِوَجْهِينِ بعدَ حيثُ: الكسرُ باعتبارِ كَوْنِ
المُضَافِ إِلَيْهِ جُمْلَةً، والفتحُ باعتبارِ كَوْنِهِ في معنى المَصْدَرِ. ولزومُ إضافتها إلى الجُمْلَةِ
لا يقتضي وجوبَ الكسرِ؛ لأنَّ الأصلَ في المُضَافِ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا^(٧). وامتناعُ
إضافتها إلى المُفْرَدِ إنَّما هوَ في اللفظِ لا في المَعْنَى، على أَنَّ الكسائيَّ جَوَّزَ إضافتها

(١) المانع هنا هو مجيء إن التوكيدية، فحتى لا يدخل المؤكّد على مثله تأخّرت اللام، نحو: إنَّ زيداً لصادق.

(٢) نحو: زيدٌ إنَّه منطلقٌ. وهذا التركيب يمنعه الكوفيون خلافاً للبصريين (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٨،
ومعجم الهوامع ١/ ٤٣٩).

(٣) في س: تختص.

(٤) في ع: بالجُمْلَةِ.

(٥) مثال الصلة: ﴿وَأَيُّنَّهُ بَيْنَ الْكُفْرِ مَا بَيْنَ مَنَاجِحِهِ، لَسَرَأُ بِالْعَصْبَةِ﴾ - القصص ٧٦ -، ومثال الصفة: مررت بصديق

إنَّه فَرِحَ، ومثال الحال: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ - الأنفال: ٥ -.

ومثال المضاف إليه: اجلس حيثُ إنَّ زيداً جالسٌ، على اعتبار أنَّ حيثُ لا تُضاف إلّا إلى الجُمْلِ (انظر: ارتشاف
الضرب ٣/ ١٢٥٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٣٤-٣٣٦، ومعجم الهوامع ١/ ٤٣٩).

(٦) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٤٢.

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن علي القاباتي (- ٨٥٠ هـ). (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٧، ومعجم المؤلفين ١١/ ٦٠).

(٨) في ع: منفرداً.

إليه^(١)، ومن ثم قال المُرَادِيُّ^(٢): ويتَخَرَّجُ الفَتْحُ على مذهبِ الكسائِيِّ. وعلى ذلك يَنْبَغِي جَوَازُهُمَا أيضاً بعدَ إذْ، ويؤَيِّدُهُ جَوَازُهُمَا في إذا الفجائية مع اختصاصِها بالجُمْلَةِ^(٣).

[فتح همزة إن]

تَمَمَّةٌ: تُفْتَحُ أَنْ وجوباً إذا وقعت فاعلاً^(٤)، أو نائباً عنه^(٥)، أو مفعولاً به^(٦) غيرَ مُحْكِيَةٍ^(٧)، أو مبتدأ^(٨)، أو خبراً عن اسم^(٩) معنى غير قول ولا صادق عليه^(١٠) خبرها^(١١)، أو مجرورة بحرف أو بما^(١٢) لا يختصُّ بالجمل^(١٣)، أو تابعة لشيءٍ من ذلك^(١٤).

(١) ومن إضافتها إلى المفرد قول الفرزدق: ببيض المواضي حيث لي العنائب (انظر: شرح المفصل ٩٢/٤، ومصابيح المغاني ص ٢٤٣، ومغني اللبيب ص ١٤١، خزانة الأدب ٥٥٣/٦).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٢٧/١.

(٣) في ق وب وس: بالجمل.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ - العنكبوت ٥١ -.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ - الجن: ١ -.

(٦) سقطت به من ق وع وب وس.

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْأَوْنَ فَنَّا أَنكُم أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ﴾ - الأنعام: ٨١ -.

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن مَّيْمَنِهِمُ أُنْثَىٰ تَبَىٰ أَرْضَ خَنِيْعَةٍ﴾ - فصلت: ٣٩ - ويُحْمَلُ على المبتدأ ما كان أصله مبتدأ، نحو: كان عندي أنك فاضلٌ.

(٩) طُمست عن اسم من ق.

(١٠) سقطت عبارة ولا صادق عليه خبرها من ع.

(١١) نحو: اعتقادي أنه فاضلٌ خلافاً لـ قلبي إنك فاضلٌ لأنَّ الجملة قُصِدَ حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، فوجب كسر همزة إن. وخلافاً لـ اعتقاد زيد إنه حقٌّ لأنَّ الرابط بين المبتدأ والخبر الجملة هو اسم إن العائد على (زيد).

(١٢) طُمست بما من ق.

(١٣) مثال المجرور بالحرف قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَآنِ اللهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ - الحج: ٦ - ومثال المجرور بالإضافة إلى المفرد قوله: ﴿يَتْلُو مَا أَكْتُمُ نَظِيرُونَ﴾ - الذاريات ٢٣ -.

(١٤) ويشمل الإنباع العطف والبدل، فمثال العطف قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ رَأَيْتُمْ فَضْلَكُمْ عَلَى الْفَاحِشِينَ﴾ - البقرة: ٤٧ - حيث عطف (أني فضلتكم) على (نعمتي)، ومثال البدل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ - الأنفال: ٧ -، حيث أبدلت (أنها لكم) من (إحدى).

جوازُ فتحِ همزةٍ إنَّ وكسرها]

وُكُسِّرُ إِنَّ أو تُفْتَحُ إذا وقعتْ بعدَ إذا الفُجائيةِ^(١)، أو فاءِ الجزاءِ^(٢)، أو أمّا^(٣)، أو لا جَرَمَ^(٤)، أو واوٍ مسبوقٍ بمفردٍ صالحٍ للعطفِ عليه^(٥)، أو وقعتْ في موضعِ التعليلِ^(٦)، أو خبراً عن قولٍ^(٧) وخبرُها قولٌ، وفاعِلُ القولينِ واحدٌ^(٨)، وقد بسطَ في الأوضح^(٩) الكلامَ على هذه الأمورِ.

(١) نحو قول الشاعر: إذا أتته عبدُ القفا واللاهزم فَرُوي بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى: إذا عبوديته حاصلة.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ نَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ - الأنعام: ٥٤ - فالكسر على معنيهِ غفور رحيم دون تأويل، والفتح على تأويل المصدر؛ أي: فالغفران والرحمة حاصلان. وقد قُرئ بها (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٤).

(٣) نحو: أما أنك فاضلٌ، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا، والفتح على أنها بمعنى أحياناً - انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٤ -.

(٤) نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ - النحل: ٢٣ - فالفتح على أَنَّ (جرَم) فعل ماضٍ بمعنى (وَجِبَ) و(أَنَّ) وصلتها فاعل، والكسر على أَنَّ (لا جرم) لفظة قسم.

(٥) نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ (١٧) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴿١٨﴾ - طه: ١١٨ و ١١٩ - فالكسر على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إِنَّ) الأولى، والفتح بالعطف على (أَنَّ لا تجوع).

(٦) نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ - الطور: ٢٨ - قُرئ بالفتح على تقدير لام العلة، وبالكسر على أنه تعليل مُستأنف. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥١٩).

(٧) سقطت عبارة أو خبراً عن قول من ع.

(٨) نحو: قولي أي أحمد الله فالكسر على أَنَّ خبر (قولي) جملة (إني أحمد الله) ولم نحتج إلى رابط لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى. والفتح على أَنَّ الخبر مفرد (حمد الله).

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٣٨ - ٣٤٤. وقد أسقط المؤلف هنا موضعين من مواضع الجواز هما:

أ - بعد (حتى) باعتبارها ابتدائية فتكسر بعدها، وباعتبارها جازة أو عاطفة فتفتح آن بعدها.

ب - بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، نحو: حلفتُ إنَّ زيداً قائمٌ، فالكسر على أنه جملة جواب قسم، والفتح على تقدير على قبل أنَّ وصلتها، والبصريون يوجبون في هذه المسألة الكسر فقط. (انظر: ارتشاف

الضرب ٣/ ١٢٥٦، ١٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٢).

[جواز دخول لام الابتداء]^(١)

ويجوز دخول اللام الابتدائية عند إرادة المُبالغة في التأكيد على:

١/ ما - أي: الذي أو شيء - تأخر:

أ - من خبر إنَّ المكسورة - وإن تقدم معموله - نحو: **إِنِّي لَوَزَّرْتُ**، وإنَّ زيدا لأبوه قائم. فلو تقدم الخبر امتنع دخول اللام عليه، كما لو كان مع تأخره متنفياً أو ماضياً متصرفاً خالياً من قد، وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ.

وإنما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد؛ وتسمى اللام المُزحلقة. وزُحِلَّتْ دون إنَّ لئلا يتقدم معمولها عليها.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خبر إنَّ المكسورة، أو اسمها، أو ما توسط من معمول الخبر أو الفصيل، (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٤).

(٢) لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر إنَّ إلا بثلاثة شروط: كونه مؤخراً ومثبِتاً وغير ماضٍ، نحو: **﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾** - إبراهيم: ٣٩ - **﴿وَأَنَّكَ لَیَعْلَمُ﴾** - النمل: ٧٤ - بخلاف نحو: **﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾** - المزل: ١٢ - بسبب تقدم الخبر، ونحو: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا یَظْلِمُ الْنَّاسَ شَيْئًا﴾** - یونس: ٤٤ - لأنَّ الخبر منفي، ونحو: **﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى﴾** - آل عمران: ٣ - بسبب كون الخبر فعلاً ماضياً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٤-٣٤٦).

(٣) المثال مقتبس من ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه: (وبعد ذات الكسر نصحب الخبر لأم ابتداء، نحو: **إِنِّي لَوَزَّرْتُ** والوزر: هو المعتصم والملجأ الذي يُستعان به (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٥، والمعجم الوسيط - وزر)

(٤) نحو: إنَّ في البيت رجلاً، فلا يُقال: إنَّ لفي البيت لرجلاً.

(٥) نحو: إنَّ زيدا لن يقوم، أو لا يقوم، أو ما يقوم (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣).

(٦) نحو: إنَّ زيدا قام، فلا يُقال إنَّ زيدا لقام، وأجاز ذلك الكسائي وهشام على إضمار قد. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٢٣).

(٧) هذا رأي الجمهور، وذهب الكسائي إلى أنها لام توكيد للخبر، وذهب الفراء وهشام وأبو عبد الله الطوال إلى أنَّ اللام جوابٌ للقسم، والقسم قبل إنَّ محذوف. (انظر: الجنى الداني ص ١٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣، ومغني اللبيب ٣٠١-٣٠٢).

ب- أو من اسمها عن خبرها؛ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾^(١). ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفاً أو مجروراً.

ج- أو عن معمول خبرها؛ نحو: إِنَّ فِيكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ.

وعبارة بعضهم^(٢) تقتضي أَنَّ تأخّر الاسم عن^(٣) الخبر شرط في دخول اللام عليه، وليس كذلك. * بل الشرط أن لا تلي^(٤) إِنَّ^(٥)؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد كما مثلنا.

٢/ أو ما توسط / ٥٤ ب / بين الخبر والاسم، أو بين الاسم وغيره من:

أ/ معمول الخبر؛ نحو: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ، وإن في الدار لعندك زيدا^(٦) جالس. فلو أُخِّرَ عن الخبر امتنع دخولها عليه^(٧)؛ كما لو كان مع توسطه حالاً^(٨)، أو الخبر غير هـ الح

(١) سقطت لأولي الأبصار من ع وب ود.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٣، وسورة النور من الآية ٤٤. وتام آية آل عمران ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي يَسْتَنِي الْأَنْفَاقَ فَنُفْثَ تَغْتِيلُ رَبِّ سَمِيلٍ اللَّهُ وَأُخْرَى كَأَنَّهُ يَرْوَنَّهُمْ مِنْ لَيْلِهِمْ رَأَى الْكَلْبِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَشَرَهُ مَنْ يَكْفُؤُا﴾. ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وتام آية النور ﴿فَلْيَلْبِ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

(٣) كابن مالك والمرادي وابن عقيل، قال ابن مالك: وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسماً حل قبله الخبر

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١١، ٣١٣).

(٤) في الأصل على، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) بدءاً من هذا الموضع إلى نهاية الورقة ساقط من س.

(٦) في ق وع ود: يلي.

(٧) خلافاً للكسائي الذي أجاز دخول اللام على الاسم غير مفصول بشيء، فحكى عن العرب: خرجت فإذا إن لغراباً، قال أبو حيان: وهذا شاذ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣).

(٨) في ع: زيد.

(٩) نحو: إِنَّ زَيْدًا آكَلُ طَعَامِكَ، وأجاز الزجاج كما في الارتشاف دخولها عليه بشرط أن تدخل على الخبر أيضاً، نحو: إِنَّ زَيْدًا لِقَانِمٌ لَفِي الدَّارِ، وجاء في شرح جمل الزجاجي إسناد هذا الرأي للمبرد، وعكسه للزجاج.

(انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤)

(١٠) نحو: إِنَّ زَيْدًا ضاحكاً مُقْبِلٌ، وأجاز ذلك بعضهم، فيقول: إِنَّ زَيْدًا لَضاحكاً مُقْبِلٌ. (انظر: ارتشاف الضرب

٣/ ١٢٦٥).

لِلْأَمِّ". وظاهرُ كلامِهِ دخولُها عليه، وإنْ صحبتِ الخبرَ أيضاً، وهو ما صحَّحَهُ ابنُ مالكٍ وأبو حَيَّانَ^(١)، وصحَّحَ بعضهم^(٢) المنعَ؛ لأنَّ الحرفَ إذا أُعيدَ للتأكيد لم يُعَدَّ إلاَّ معَ ما دخلَ عليه، أو معَ ضميرِهِ، ولا يُعادُ معَ غيره إلاَّ في ضرورةٍ.

وقضيةُ كلامِ بعضهم أنَّ توسُّطَ المعمولِ بينَ الاسمِ والخبرِ شرطٌ لدخولِ^(٣) اللامِ عليه، وليسَ كذلكِ^(٤)؛ بلِ الشرطُ أنْ يُفصلَ المعمولُ عن إنَّ كما مثلنا.

ب/ أو مِنْ ضميرِ الفصلِ؛ نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٥)، سُمِّيَ بِهِ لِكُونِهِ فاصِلاً بَيْنَ الخبرِ والتابع. والكوفيونَ يُسمُّونَهُ عِماداً؛ لَأَنَّهُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى، أو لَأَنَّهُ^(٦) حَافِظٌ لِمَا بَعْدَهُ حَتَّى لَا يَسْقُطَ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ كَالْعِمَادِ فِي الْبَيْتِ الْحَافِظِ لِلْسَقْفِ مِنْ^(٧) السَّقُوطِ.

والصحيحُ أَنَّهُ اسْمٌ^(٨)، وَأَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ^(٩). وَمِنْ فِي قَوْلِهِ مِنْ خَبَرٍ إِنَّ لِلْبَيَانِ.

(١) كَانَ يَكُونُ مَنفِيّاً أَوْ مُتَقَدِّماً أَوْ فَعِلاً مَاضِياً مَنفِيّاً.

(٢) وَعَلَيْهِ الْمَبْرَدُ أَيْضاً؛ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَكَ وَائِثٌ، وَإِنِّي لَبِحَمْدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ، وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ، وَالزَّجَاجُ فِي رَوَايَةٍ عَنْهَا، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْجُمْهُورَ مُطْلَقاً، وَصَحَّحَ الْجَوَازُ ابْنَ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانَ. (انظر: شرح التسهيل ٤١٢/١، وارتشاف الضرب ١٢٦٥/٣، وجمع الهوامع ٤٤٤/١).

(٣) كَابِنُ عَصْفُورٍ (انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٤٠/١).

(٤) فِي ع: الدخول.

(٥) سَقَطَتِ اللَّامُ مِنْ ع.

(٦) مَا بَيْنَ النَجْمَتَيْنِ؛ أَيِ هَذِهِ وَالتِّي فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ سَاقَطَ مِنْ س.

(٧) سَقَطَتِ نَحْوُ مِنْ ع.

(٨) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، مِنَ الْآيَةِ ٦٢. وَهِيَ بَتْنَاهُمَا ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٩) فِي ق وَد: أَنَّهُ.

(١٠) فِي ع: عَنْ.

(١١) وَقِيلَ بِأَنَّهُ حَرْفٌ. (انظر: الجنى الداني ٣٥٠-٣٥١، ومغني اللبيب ص ٤٦٣).

(١٢) هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُرُونَ لَهَا مَحَلًّا ثُمَّ اخْتَلَفُوا: أَمَحَلٌّ مَا بَعْدَهَا، أَمْ مَحَلٌّ مَا قَبْلُهَا؟ (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٦-٧٠٧).

تنبيه: لا تدخل اللام في غير ما ذكر، وسُمع في مواضع، وخُرِجَتْ على زيادتها نحو:

١٢٦- أم الحليس لعجوز شهيرة^(١)

١٢٧- ولكثري عن حبها لعميد^(٢)

قال البدر بن مالك^(٣): وأحسن ما زيدت فيه قوله:

١٢٨- إنَّ الخلافَ بعدهم لدميمةٌ وخلائفُ ظُرفٍ لِمَا أُخْتِـرَ

[وجوب دخول لام الابتداء]^(٤)

ويجب دخولها مع إنَّ المُخَفَّفَةِ المكسورة الهمزة إنَّ أهملت ولم يظهر المعنى؛ لأنَّها لِمَا أهملت صارت بصورة إنَّ النافية؛ فخيف اللبس، فجيء بعدها باللام دفعاً له؛ وتُسمَّى اللام الفارقة.

(١) بيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٠، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣، والدرر اللوامع ٢/ ١٨٧.

والشاهد فيه: (لعجوز) حيث دخلت لام الابتداء على خبر المبتدأ المتأخر، وهو من باب الشذوذ.

(٢) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٠٩، وشرح المفصل ٨/ ٦٢، وخزانة الأدب ١/ ١٦، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧، وصدرة: يلوموني في حُبِّ ليلى عواذلي. والشاهد فيه: (لعميد) حيث استدلَّ به الكوفيون على جواز دخول اللام في خبر لكن، والبصريون خرَّجوه على الضرورة أو التأويل.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٤.

(٤) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٤١٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٢، ورواية ابن الناظم والناظم أخير وهو موافق للنسخ وس ود.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجب مع المُخَفَّفَةِ إنَّ أهملت ولم يظهر المعنى. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٤).

فإن أُعْمِلَتْ^(١) أو ظهرَ المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي: لفظية بأن يكون الخبر منفياً؛ نحو: إن زيدا لن يقوم، أو معنوية؛ كأن يكون الكلام سيق للمدح، كقوله:
 ١٢٩ - أنا ابنُ أباة الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكٍ وإن مالِكُ كانت كرامَ المَعَادِنِ^(٢)
 لم يجب دخولها، بل قد يجب تركُّها كالمثال^(٣) المذكور.

[الخلاف في تحديد دلالة اللام الفارقة]

وقضية كلامه في الشرح^(٤) أن هذه اللام / ٥٥ أ / هي لامُ الابتداء، وبه صرح في الأوضح، وهو مذهب سيويه واختاره ابنُ مالك^(٥).
 وذهب بعضهم إلى أنها لامُ أخرى أُجْتُلبِت للفرق^(٦).
 وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا تقدَّم عليها فعلٌ قلبيٌّ؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -:

-
- (١) في ع: أهملت، وهو تصحيف بين.
 (٢) البيت من الطويل للطرماح في ديوانه ص ٥١٢، والدرر اللوامع ١٩٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٧/١.
 انشاهد فيه: (وإن مالِكُ كانت) حيث ترك لامُ الابتداء (الفارقة) جوازاً، لأنَّ قرينة المدح تفيد كون (إن) مخففة من الثقيلة لاناية.
 (٣) وهو قوله إن زيدا لن يقوم.
 (٤) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ١٦٤.
 (٥) انظر: الكتاب ١٣٩، ١٣٢، والجنى الداني ص ١٢٨، وشرح التسهيل ٤١٦/١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٦/١.
 (٦) أي: للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً لكلام مضى على الجحد، نحو: ما زيد قائم، فنقول: إن زيدا قائم، وبين ما لا يكون جواباً، بل مستأنف أخبار كما هو عند الفراء. أو إنها للفرق بين إن وإن النافية إذا خُفِّت إن وأُهمِلت، كما هو عند الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين، وابن أبي الربيع. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٩، والتوطئة ٢٣٢-٢٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٢، ١٢٦٢، وجمع الهوامع ١/ ٤٥١).

«قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً»^(١). فَمَنْ جَعَلَهَا لَامَ الْإِبْتِدَاءِ كَسَرَ هَمْزَةً إِنَّ، وَمَنْ جَعَلَهَا لَاماً أُخْرَى فَتَحَهَا^(٢).

[لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ]^(٣)

ومثلُ إِنَّ المُشَدَّدَةَ فِي نَصْبِ الْأَسْمِ وَرَفْعِ الْخَيْرِ لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ؛ لِشَابَهَتِهَا هَا^(٤) فِي التَّوَكِيدِ، وَلِزُومِ الصَّدْرِ، وَالِدُخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ.

وُتَّسَمَّى لَا^(٥) التَّبَرُّثِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْجِنْسِ، فَكَأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ.

[مَحْتَرَزَاتُ التَّسْمِيَةِ]

وخرجَ بِالنَّافِيَةِ لَا النَّاهِيَةُ؛ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ، وَالزَّائِدَةِ؛ فَلَا تَعْمَلُ شَيْئاً، وَهِيَ الَّتِي دَخَلَهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا.

(١) الْحَدِيثُ مِنْ رَوَايَةِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خُفِضَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ يَتَأَمَّمُونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي. فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدَيْهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. فَقُلْتُ: آيَةُ. فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعْم. قَالَتْ: قَفَعْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ الْعَنَقِيُّ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ نَوْقَ رَأْسِي السَّمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوْ الْمُؤْمِنَةُ - لَا أَذْرِي أَيُّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَهُدًى فَأَتَيْنَا وَأَمَنَّا وَاتَّبَعْنَا. فَيَقَالُ لَهُ: نَعْمَ صَلَاحًا، قَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا. وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُزْنَابُ - لَا أَذْرِي أَيُّهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئاً فَقُلْتُ. (انظر: موطأ مالك، كتاب صلاة الكسوف، باب ما جاء في صلاة الكسوف، برقم ٤٣٣، والمعجم الكبير ١١٧/٢٤، برقم ٣١٥).

(٢) لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ مِنَ الْفَاعِلِ الصَّدْرَةِ فَتَعْلَقُ عَمَلُ الْفَعْلِ الْقَلْبِي، أَمَا إِنْ كَانَتْ لَاماً أُخْرَى فَلَا تَعْلَقُ الْعَمَلُ الْقَلْبِي، فَتُشَحَّ هَمْزَةً إِنَّ، لِيَكُونَ الْمَصْدَرُ الْمَوْزُولُ مِنْ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا فِي عَمَلِ مَفْعُولِي عِلْمٍ. (انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣).

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدى: وَمِثْلُ إِنَّ لَا النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكَرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، نَحْوُ: لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَحْفُوتٍ، وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٦).

(٤) سَقَطَتْ لَهَا مِنْ ق.

(٥) سَقَطَتْ لَا مِنْ ع.

وبقوله الجنس^(١) لا النافية للوحدة؛ فإنها تعمل عمل ليس. لكن تقدّم أنّ المشبهة بليس قد تكون نافية للجنس، فكان الأولى التعبير بلا المحمولة على إن؛ كما قال ابن مالك في نكتته على مقدّمة ابن الحاجب^(٢)، قال: ويُفرّق بين إرادة الجنس وغيره القرائن^(٣). والأصل أن لا تعمل لهما^(٤) تقدّم^(٥) في ما النافية، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس.

[شروط إعمال لا النافية للجنس]

وإنها تعمل بشروط أربعة:

الأول: أن يُقصدَ بها نفْيُ الجنس على سبيل الاستغراق.

الثاني: أن لا يدخل عليها جار.

الثالث والرابع: أن لا يفصلَ بينها وبين اسمها فاصل، وأن يكون هو والخبر نكرتين، وإليهما أشار بقوله لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها، فلا تعمل في معرفة، وما يؤهّم خلاف ذلك مؤوّل^(٦) بما يُناسبه^(٧)، ولا في نكرة منفصلة^(٨).

(١) في ع وب وس ود: للجنس.

(٢) كتاب النكت على كافية ابن الحاجب لابن مالك، هو أحد الكتب المفقودة، وقد وردت الإشارة إليه في كتب أخرى؛ نحو: همع الهوامع ٢/٤١٥ (انظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت بتحقيق عبد المنعم هريدي ص ٧٠ - مقدمة التحقيق -).

(٣) في ق وع وب وس ود: بالقرائن.

(٤) في ع كما، وفي د فيها.

(٥) أي: من أنها حرف لا يختص بقبيل؛ فأصلها أن لا تعمل. (انظر: حاشية الحمصي ٢/٣١).

(٦) في ق وع وب وس ود: يؤول.

(٧) نحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قضية ولا أبا حسن لها. وقول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: ولا أمة في البلاد، فهذا ظاهره الإعمال إعمال لا النافية للجنس في معرفة لكن المعرفة هنا مؤولة باعتقاد تنكيره، بأن جعل الاسم واقعا على مساه على كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير مثل. (انظر: الكتاب ٢/٢٩٧، و همع الهوامع ١/٤٦٣-٤٦٤، وخزانة الأدب ٤/٦٢).

(٨) نحو قوله تعالى ﴿لَا يَبْغَاؤُنَّ﴾ - الصافات ٤٧ - حيث أهملت لا بسبب انفصال اسمها عنها بالخبر.

فإذا وُجِدَتْ هذه الشروطُ عملتُ وجوباً إنْ أُفردت^(١)، وجوازاً إنْ كُرِّرَتْ^(٢).

[أقسام اسم لا النافية للجنس]^(٣)

[١/ الْمُعْرَبُ]

ثُمَّ اسْمُهَا إِنْ كَانَ مُضَافًا، نَحْوُ: لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ، أَوْ شَبِيهًا^(٤) بِهِ، نَحْوُ: لَا حَسَنًا وَجْهَهُ فِي الدَّارِ، وَلَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي، ظَهَرَ نَصْبُهُ وَكَانَ مُعْرَبًا بِاتِّفَاقٍ.

وَالْمُرَادُ بِشَبِيهِهِ؛ مَا تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، / ٥٥ ب / سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مَرْفُوعًا أَوْ^(٥) مَنْصُوبًا أَوْ^(٦) مَجْرُورًا^(٧)، وَإِنَّمَا سُمِّيَ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ؛ لِعَمَلِهِ فِيهَا بَعْدَهُ كَالْمُضَافِ.

[٢/ الْمَبْنِيُّ]

فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ [إِلَى نَكْرَةٍ]^(٨) وَلَا شَبِيهِه بِأَنَّ^(٩) كَانَ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنًى أَوْ مَجْمُوعًا بُنِيَ^(١٠) مَعَهَا عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مِنَ الْجِنْسِيَّةِ.

(١) في ع: انفردت.

(٢) نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِه بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَ، وَلَا رَجَالَ، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ. فِي نَحْوِ: لَا مُسْلِمَاتٍ، وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمِينَ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٦).

(٤) في ق: شبيه.

(٥) في ق وع وس: أم.

(٦) في ق وع وس: أم.

(٧) مثل المصنَّف على المرفوع والمنصوب، أمَّا المجرور فمثاله لا خيراً من زيد عندنا.

(٨) زيادة من ق وع وس ود.

(٩) في ب: كان.

(١٠) وخالف في ذلك الكوفيون والزجاج والرماني، فذهبوا إلى أنه معرب لا مبنًى (انظر: شرح الكافية ١٨٦/٢-١٨٧،

وشرح التسهيل ١/ ٤٨٣-٤٣٩، والجنى الداني ص ٢٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٦).

أ - فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَفْظًا وَمَعْنَى، أَوْ لَفْظًا فَقَطْ، أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرَ لُذْكَرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ^(١) بُيِّنَ عَلَى الْفَتْحِ، كَمَا فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَ، وَلَا قَوْمَ، وَلَا رَجَالَ، وَلَا هُنُودَ فِي الدَّارِ، وَمِنْهُ نَحْوُ^(٢): «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ».

ب - وَبُيِّنَ عَلَيْهِ^(٣)، أَوْ عَلَى الْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِنْ كَانَ مِمَّا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ كَمَا فِي نَحْوِ: لَا مُسْلِمَاتٍ. وَقَدْ رُوِيَ بِهَيَا قَوْلُهُ:

١٣٠ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي تَجَدُّ عَوَاقِبُهُ^(٤) فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(٥)

فَالْكَسْرُ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ، وَالْفَتْحُ نَظَرًا لِلْأَصْلِ فِي بِنَاءِ الْمُرَكَّبَاتِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَهُوَ أَرْجَحُ^(٦)، وَالتَّزْمَةُ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٧).

(١) في ق: لمؤنث.

(٢) جزء من حديث طويل عن الْمُؤَيَّرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخِزْيَانَةُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم ٧٩٩، وصحيح مسلم ٣/١٤٣ برقم ٤٧١، وسنن الدارمي ١/٣٤٤ برقم ١٣١٣).

(٣) أي: البناء على الفتح، وقال به المازني والفارسي والرماني والصقلي، وذهب بعض النحاة المتقدمين وابن خروف إلى كسر التاء والتنوين، وبهذا يتحصل في المسألة ثلاثة آراء. (انظر: المسائل الحليات ٣١٠-٣١٢، والخصائص ٣/٣٠٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٧، وشرح التصريح ١/٢٣٩)

(٤) سقط صدر البيت من ق وع وب ود.

(٥) البيت من البيط لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١، وخزانة الأدب ٤/٢٧، والدرر اللوامع ٢/٢٢٤. والشاهد فيه: (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا جمع مؤنث سالماً، وقد روي بوجهين: بالبناء على الكسر نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح، وهذا جائز في اللغة.

(٦) في ع: الأرجح.

(٧) أي: الفتح (انظر: مغني اللبيب ص ٣١٤).

(٨) انظر: المقرب ١/١٩٠.

ج - وَبُنِيَ عَلَى الْبَاءِ - عَلَى الْأَصَحِّ^(١) - إِنْ كَانَ مثنًى أو مجموعاً على حده؛ كما في نحو:
لا رجلين ولا مسلمين عندنا^(٢).

[أوجه إعراب لا حول ولا قوة إلا بالله]^(٣)
وقد تقدّم أنّ لا إذا تكرّرت كان عملها جائزاً لا واجباً.
فلذلك قال: ولك في نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، من كلّ تركيب تكرّرت فيه لا
واسمها مفرد:

- ١/ فتح الأول من الاسمين، وإذا^(٤) فتحته ففي الثاني ثلاثة أوجه:
- أ/ الفتح على إعمال لا الثانية؛ نحو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوفٌ﴾^(٥)، بالفتح فيهما،
والكلام حينئذٍ جملتان.
- ب/ والنصب على جعلها زائدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها، فإنَّ
محلّه نصب، نحو:
- ١٣١ - لا نسب اليوم ولا خُلَّةٌ^(٦)

(١) خلافاً للمبرد، حيث اعتبرهما مُعرّتين. (انظر: المقتضب ٤/ ٣٦٦، وشرح الكافية ٢/ ١٨٦ - ١٨٧، وارتشاف
الضرب ٣/ ١٢٩٦، وجمع الهوامع ١/ ٤٦٧).

(٢) في ع وس ود: عندك.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ولك في نحو لا حول ولا قوة: فتح الأول لا وفي الثاني: الفتح والنصب والرفع
كالصفة في نحو: لا رجل ظريف لا ورفعه؛ فيمتنع النصب (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٨).

(٤) في ع وإن، وفي س فإذا.

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٩٧. وهي بتأنيدها ﴿الْحَيُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٍ وَلَا فُسُوفٌ
وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْمَعُ اللَّهُ وَكَرَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ الْتَقْوَىٰ وَاتَّقُونِ يَأْتِيَنَّكُمْ﴾.

(٦) صدر بيت من السريع لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢/ ٢٨٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، والدرر
للوامع ٦/ ١٧٥. وعجزه: اتَّسَعَ الخرقُ على الرافع.

والشاهد فيه: (ولا خُلَّةٌ) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خُلَّةٌ) معطوفاً بالواو
على محل اسم (لا) الأولى وهو النصب. وخصّ يونس وجماعة تنوين (خُلَّةٌ) بالضرورة، واعتبروا أنّ (لا)
الثانية عاملة عمل إنّ. والعطف عندئذٍ من باب جملة على جملة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠).

بنصبِ الثاني، والكلامُ حينئذٍ جملةٌ واحدةٌ^(١).

ج/ والرفعُ على إعمالِها عملٌ ليسَ أو زيادتها^(٢)، وعطفُ ما بعدها على محلٍّ لا الأولى معَ اسمِها؛ فإنَّ موضعَهما^(٣) رفعٌ بالابتداءِ^(٤) لأنَّهما^(٥) بالتركيبِ صارَا كالشيءِ الواحدِ، وحقُّ الاسمِ المُخَيَّرِ عنه أن يُرْفَعَ بالابتداءِ. والكلامُ على إعمالِها عملٌ ليسَ جملتانِ^(٦).

وهذه الأوجهُ الثلاثةُ جائزةٌ في الثاني أيضاً، إذا كانَ اسمُ لا الأولى مُعَرَّباً؛ نحو: لا غلامٌ رجلٍ ولا / ٥٦ / امرأة.

[أوجهُ إعرابِ التابعِ لاسمٍ لا]

١/ كالصفةِ^(٧) إذا كانت مُفردةٌ مُتَّصِلَةٌ باسمٍ لا المُنْيِ؛ كما في نحو: لا رجلٌ ظريفٌ، ولا ماءٌ^(٨) ماءً بارداً عندنا^(٩).

أ - فالفتحُ على أنَّ الصفةَ والموصوفَ رُكْباً تركيبَ خمسةَ عشرَ، ثُمَّ أُدْخِلَتْ لا عليهما بعدَ أن صارَا كاسمٍ واحدٍ.

ب - والنصبُ على إتيانِ الصفةِ لمحلِّ اسمٍ لا.

(١) لأنَّ الثاني خَلَّةٌ معطوفٌ على محلِّ اسمٍ لا وهو النصب.

(٢) زيادتها لتأكيد نفي لا الأولى.

(٣) في س: موضعها.

(٤) في ع: على الابتداء.

(٥) في س: لأنَّها بالتركيب صار.

(٦) لأنَّه لا يجوز أن يُقدَّر الخبرُ لهما لا النافية للجنس ولا العاملة عمل ليسَ جميعاً، لتلا يلزم اجتماع عاملين على

معمول واحد ليسا متماثلين في الأثر. (انظر: حاشية الحمصي ٣٥ / ٢)

(٧) أي: إعراب الاسم بعد لا الثانية المحتمل لثلاثة أوجه كإعراب الصفة لاسم (لا) المُنْيِ.

(٨) سقطت ماء من ق و ع وس ود.

(٩) تعتبر (ماء) الثانية نعتاً لـ (ماء) الأولى، وقد سَوَّغ مجيئه نعتاً مع أنَّه اسم جامد كونه موصوفاً بـ (بارداً)، ولذلك

اعتبر إعراب (ماء) الثانية توكيداً خطأ، لأنَّ (الماء) الثاني ليس عين الأول بدليل وصفه بالبرودة. (انظر:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٤ وشرح التصريح ١ / ٢٤٣).

ج - والرفع على إتباعها محل لا مع اسمها.

٢/ وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل^(١).

٣/ وأما البدل فإن كان نكرة فكالصفة المفصولة^(٢) على ما سيأتي؛ نحو: لا أحد رجلاً وامرأة في الدار^(٣)، ومثله عطف البيان إن أجريناه في النكرات.

وإن كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة؛ نحو: لا أحد زيد فيها.

٢/ ولك فيه أيضاً رفعة^(٤) - أي: الأول - على الابتداء، أو على إعمال لا عمل ليس، وإذا رفعت فيمتنع حينئذ في الثاني النصب؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً، ويجوز فيه:

أ/ الفتح على إعمال لا الثانية فيها؛ نحو:

١٣٢ - فلا لغو ولا تأنيم فيها^(٥)

ب/ والرفع على إعمالها^(٦) عمل ليس، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها؛ نحو:

١٣٣ - لا ناقة لي فيها ولا جمل^(٧)

(١) نحو: لا رجل رجل في الدار (أو رجلاً أو رجلاً).

(٢) نحو: لا رجل فيها كريماً. (وسأتي ذكرها في نهاية الصفحة).

(٣) ويجوز وجهان هنا الرفع والنصب، ولا يجوز الفتح لأنه يمتنع تركيب اسم لا مع نعت بسبب الفصل.

(٤) هذا هو الوجه الرئيس الثاني في إعراب عبارة لا حول ولا قوة إلا بالله (انظر الوجه الأول في ص ٢١٨).

(٥) في ع: لا.

(٦) صدر بيت من الوافر لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤، وشرح التصريح ١/ ٢٤١، والدرر اللوامع

١٧٨/ ٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩/ ٢. وعمزه: وما فاهوا به أبداً مقيم

والشاهد فيه: (فلا لغو ولا تأنيم) حيث كثر لا، فأعمل الثانية عمل إن وأهمل الأولى أو أعملها عمل ليس.

(٧) في ق: إعمال لا.

(٨) عجز بيت من البسيط للراعي النميري في الكتاب ٢/ ٢٥٤، واللمع في العربية ص ٩٨، وشرح المنفصل

١١١/ ٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥/ ٢. وصدره: وما هجرتك حتى قلت مُمْلِيَةً

والشاهد فيه: (لا ناقة... ولا جمل) حيث أهمل (لا) في الموضعين، أو أعملها عمل (ليس)، ورُبَّما اعتبر الثانية

زائدة لتأكيد النفي، و(جمل) اسم معطوف على (ناقة).

ففي جملة التركيب خمسة أوجه: وجهان في الأول، وثلاثة في الثاني. ولو قلت: لا رجل ولا طالعاً جبلاً، امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد.

[مسائل لا يجوز فيها فتح التابع لاسم لا^(١)]

١ - وإن لم تتكرر لا مع المعطوف^(٢)؛ نحو: لا حول وقوة.

٢ - أو فصلت الصفة من موصوفها؛ نحو: لا رجل فيها كريماً.

٣ - أو كانت غير مفردة بأن كانت غير^(٣) مضافة أو شبيهة^(٤) به؛ سواء كان الموصوف مفرداً أم^(٥) لا، نحو: لا رجل صاحب برّ عندنا، أو لا غلام رجل صاحب برّ عندنا.

٤ - أو كانت مفردة وهو غير مفرد؛ نحو: لا غلام سفير ظريفاً عندنا.

امتنع في المسائل الأربع في المعطوف والصفة الفتح؛ لعدم لا في الأولى، وامتناع التركيب في الباقي؛ لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد، وجاز فيهما الرفع والنصب؛ كقوله:

١٣٤ - فلا أب وابناً مثل مروان وابنه^(٦)

يُروى برفع ابن ونصبه^(٧).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإن لم تتكرر لا، أو فصلت الصفة أو كانت غير مفردة، امتنع الفتح. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٨).

(٢) في ب: المعطوفة.

(٣) سقطت غير من ب وس ود.

(٤) في ق وع ود: شبيهة.

(٥) في ق: أو.

(٦) صدر بيت من الطويل للربيع بن ضبع الغزاري في شرح التصريح ٢٤٣/١، وخزانة الأدب ١٠٢/٢،

والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢/٢٨٥. وعجزة: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً

والشاهد فيه: (فلا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للمجنس دون تكرار (لا)، وجاء بالمعطوف منصوباً بالمعطف على محل اسم لا.

(٧) سقطت الجملة كاملة من ق.

[حذف خبر لا النافية للجنس واسمها]

تَيْمَّةٌ: إِذَا عَلِمَ خَيْرٌ لَا جَارَ حَذْفُهُ كَثِيرًا عِنْدَ / ٥٦ ب / الْحِجَازِيِّينَ، وَوَجِبَ عِنْدَ بَنِي تَيْمِيمٍ وَالطَّائِفِيِّينَ نَحْوُ: ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا﴾^(١)؛ أَيِ عَلَيْنَا، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ أَيِ: مَوْجُودٌ^(٢).
فَإِنْ جُهِلَ وَجِبَ ذِكْرُهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ؛ كَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٣) -: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَقَدْ يُحَذَفُ اسْمُ لَا لِلْعِلْمِ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ: لَا عَلَيْكَ، أَيِ: لَا بِأَسِّ عَلَيْكَ.

[ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا]^(٤)

الثالثُ مِنْ أَنْوَاعِ النَّوَاسِخِ:

١/ ظَنَّ؛ مِنْ الظَّنِّ^(٥) بِمَعْنَى الْحِسَابِ [يَكْسِرُ الْحَاءُ]^(٦) لَا بِمَعْنَى اتِّهَمَ، وَقَدْ تَرُدُّ بِمَعْنَى عَلِمَ.

(١) سورة الشعراء، من الآية ٥٠. وهي بشامها ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا إِنَّكَ لَنَا مُنْقِلُونَ﴾.

(٢) الأولى أن يقدر الخبر المحذوف بحق، لأن تقديره بغي الوجود لا يسلم به، بل إن الله سبحانه أثبت في كتابه العزيز تعدد الآلهة وأنها آله باطلة؛ فقال: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ - مريم: ٨١-، وقال أيضاً: ﴿وَمَا ظَلَمْتُهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ كَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ وَلَنَا بَآئَةٌ أَمْزٍ وَإِلَهِكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيرٍ﴾ - هود: ١٠١-.

(٣) الحديث من رواية حفص بن عمر قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُمَرَ عَنْ أَبِي وَإِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَذْحُ مِنْ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ. قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَرَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. (انظر: صحيح البخاري، تفسير القرآن، باب قوله لا تقربوا الفواحش ٤/ ١٦٩٦ - برقم ٤٣٥٨، ٤٢٦٨، وفي صحيح مسلم ٤/ ٢١١٤ - برقم ٢٧٦٠-، وسنن الترمذي ٥/ ٥٤٢، برقم ٣٥٣٠، وكشف الخفاء، ٢/ ٥١٠، برقم ٣١٥٥).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: الثالث: ظَنَّ ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد القلييات. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

(٥) الظَّنُّ: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم.. وقد يُوضع موضع العلم. والظَّنَّةُ: التَّهْمَةُ... وَالظَّيْنُ: الْمُتَّهَمُ، وَأَظَنَّهُ: اتَّهَمَهُ. (انظر: القاموس المحيط - ظن).

(٦) زيادة من ق.

٢/ وَرَأَى؛ بِمَعْنَى عَلِمَ لَا مِنَ الرَّأْيِ، وَقَدْ تَرَدَّدَ بِمَعْنَى ظَنَّ^(١).

٣/ وَحَسِبَ؛ وَهِيَ^(٢) كَظَنَّ.

٤/ وَدَرَى فِي لُغَةٍ^(٣) بِمَعْنَى عَلِمَ، وَالْأَكْثَرُ تَعَدَّيْهَا بِالْبَاءِ لِوَاحِدٍ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الهمزةُ تَعَدَّتْ لِأَخَرٍ بِنَفْسِهَا.

٥/ وَخَالَ مَاضِي يَخَالُ؛ وَهِيَ كَظَنَّ لَا مَاضِي يَخُولُ بِمَعْنَى يَتَكَبَّرُ^(٤).

٦/ وَزَعَمَ؛ وَهِيَ كَظَنَّ، وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُهَا عَلَى أَنَّ وَأَنْ وَصَلَتْهَا، فَتُسَدُّ مَسَدٌ مَعْمُولِيهَا^(٥). وَالزَّعْمُ قَوْلٌ يُطْلَقُ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِيهَا يُشَكُّ فِيهِ. وَفِي شَرْحِ التَّلْخِصِ لِلشُّبْكِيِّ^(٦): وَلَمْ يُسْتَعْمَلِ الزَّعْمُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِلْبَاطِلِ^(٧)، وَاسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِهِ لِلصَّحِيحِ؛ كَقَوْلِ هِرَقْلَ لِأَيِّ سُفْيَانَ: زَعَمْتَ. وَهُوَ كَثِيرٌ، وَلَكِنْ إِذَا تَأَمَّلْتَهُ تَجَدَّه يُسْتَعْمَلُ حَيْثُ يَكُونُ الْمُتَكَلِّمُ شَاكًا؛ فَهُوَ كَقَوْلِ لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى صَحَّتِهِ، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ انْتَهَى.

(١) فِي ب: الظَّنَّ.

(٢) الرُّوْيَةُ: النَّظَرُ بِالْعَيْنِ وَالْقَلْبِ، وَالرَّأْيُ: الْإِعْتِقَادُ، وَالرُّوْيَا: مَا رَأَيْتَهُ فِي مَنَامِكَ. وَالرُّوْيَةُ بِالْعَيْنِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَبِمَعْنَى الْعِلْمِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ نَفْعُولٍ: رَأَى زَيْدًا عَالِمًا، وَرَأَى رَأْيًا وَرُؤْيَةً وَرَاءَهُ. (انظر: لسان العرب والقاموس المحيط - رأى) قُلْتُ: لَمْ يَرِدْ فِي الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ وَلِسَانِ الْعَرَبِ إِشَارَةٌ بِمَعْنَى الظَّنِّ لِرَأَى.

(٣) فِي ق وَع: وَهُوَ.

(٤) فِي ع وَب وَس: لُغِيَّةٌ.

(٥) خَالَ الشَّيْءُ يَخَالُهُ خَيْلًا وَخَيْلَةً... ظَنَّهُ، وَخَالَ الرَّجُلُ خَوَلًا وَاخْتَالَ إِذَا تَكَبَّرَ، وَهُوَ ذُو خِيَاةٍ، وَخَالَ يَخَالُ خَوَلًا، إِذَا صَارَ ذَا خَوَلٍ بَعْدَ انْفِرَادِهِ، وَالْخَوَلُ هُمُ الْإِتْبَاعُ. (انظر: لسان العرب - خول، صل).

(٦) فِي بَاقِي النِّسْخِ: مَفْعُولِيهَا.

(٧) الشُّبْكِيُّ: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي، بَهَاءُ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ الْمُتَوَفَّى بِمَكَّةَ ٧٧٣هـ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ وَالبَلَاغَةِ والفقه، مِنْ مَصَنَّفَاتِهِ: عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ فِي شَرْحِ تَلْخِصِ الْمِفْتَاحِ، وَشَرْحُ مَطْوَلٍ عَلَى مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَغَيْرُهُمَا. (انظر: بَغِيَّةُ الوَعَاةُ ١/ ٣٤٢-٣٤٣، وَالدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ١/ ٢١٠).

(٨) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ بَنُؤُنَا وَقُلْ لَنْ يُغْنِيَ عَنْكَ بَنُؤُنَا﴾ - سُورَةُ التَّغَايُنِ: ٧-.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الصَّحِيحِ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ^(١):
١٣٥ - ودعوتني وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أميناً

٧ / وَوَجَدَ بِمَعْنَى عَلِمَ لَا بِمَعْنَى حَزِنَ أَوْ حَقَدَ^(٢).

٨ / وَعَلِمَ بِمَعْنَى تَيَقَّنَ لَا بِمَعْنَى عَرَفَ^(٣).

[مَجِيءُ ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا غَيْرُ نَاسِخَةٍ]

وخرجَ بقوله القلبيات - أي: القائمُ معانيها بالقلب - ما إذا كانت معانيها غيرَ قلبية،
فإنَّها تكونُ لازمةً غالباً ك:

❖ رأى بمعنى أبصر؛ كرايتُ الهلالَ أي: أبصرته.

❖ وَحَسِبَ^(٤) بمعنى احمرَّ لونه وبيضَّ، يُقال: حَسِبَ الرجلُ إذا احمرَّ لونه وبيضَّ
كالبرص.

(١) هو عم النبي ﷺ وناصره، واسمه عبد مناف على المشهور، واشتهر بكنيته توفي في السنة العاشرة من البعثة، وهو ابن بضع وثمانين سنة. (انظر: خزانة الأدب ٢/ ٧٥).

(٢) البيت من الكامل لأبي طالب عم النبي - عليه الصلاة والسلام - في ديوانه ص ٩١، وشرح بانت سعاد ص ٣٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢، وخزانة الأدب ٢/ ٧٦، وحاشية الخضرى على ابن عقيل برقم ١/ ٢٩٧.
وبعده: ولقد علمتُ بأنَّ دين محمد من خير أديان البرية ديناً.

موطن الشاهد: (وزعمت) حيث استعمل زعم في القول الصحيح.

(٣) وَجَدَ المطلوب - كوعد وورم - يجده ويجده وَجْدًا وَجْدَةً وَجْدَانًا: أدركه، وَوَجَدَ المَالُ يجده وَجْدًا وَجْدَةً: استغنى وَوَجَدَ عليه يجِدُ مَوْجِدَةً وَوَجْدًا: غضب، وَوَجَدَ بِهِ وَجْدًا وَجِدًا: أحبه أو حزن (انظر: القاموس المحيط - وجد).

(٤) عَلِمَهُ - كَسَمِعَهُ - عَلِمًا: عَرَفَهُ، وَعَلِمَهُ - كَنَصَرَهُ وَضَرَبَهُ: وَسَمَّهُ، وَعَلِمَ شَفَقَهُ يَغْلِمُهَا: شَقَّهَا (انظر: القاموس المحيط - علم).

(٥) حَسِبَهُ حَسَبًا وَحُسْبَانًا، بِالضَّم، وَحُسْبَانًا وَحِسَابًا وَجَسْبَةً وَجَسَابَةً، بِكَسْرِ هَيْنَ: عَدَّهُ..وَالْأَحْسَبُ: بَعِيرٌ فِيهِ بَيَاضٌ وَحُمْرَةٌ، وَرَجُلٌ فِي شَعَرِ رَأْسِهِ شُقْرَةٌ، وَمَنْ أَيْضَتْ جِلْدُهُ مِنْ دَاءٍ فَفَسَدَتْ شَعْرَتُهُ فَصَارَ أَيْضٌ وَآخَرُ، وَالْأَبْرَصُ.... (انظر: القاموس المحيط - حسب)

❖ وَدَرَى "بمعنى خَتَلَ"؛ نحو: درى الذئب الصيد إذا خَتَلَهُ"، واستخفى له ليفترسه.

❖ وَخَالَ "بمعنى ظَلَعَ"؛ يُقال: خالَ الفرس إذا ظَلَعَ".

❖ وَزَعَمَ "بمعنى سَمِنَ أو هَزَلَ؛ نحو: زَعَمَتِ الشاة إذا سَمِنَتْ أو" هَزَلَتْ.

❖ وَوَجَدَ بِمعنى استغنى؛ يُقال: وَجَدَ زيدٌ / ٥٧ / إذا استغنى؛ فصَارَ" ذا جِدَّة.

❖ وَعَلِمَ "بمعنى انشقاق الشفة العليا؛ يُقال: عَلِمَتِ الشَّفَةُ" إذا انشَقَّت.

(١) درى: دَرَى الشيءَ ذَرِيًا وِذْيَانًا؛ عن اللحياني، وِذْيَةً وِذْيَانًا وِذْرَانِيَّةً: عَلِمَهُ.... وِدَرَى الصيدَ ذَرِيًا وَاذْرَاهُ وَتَدَرَاهُ: خَتَلَهُ.... خَتَلَهُ يَخْتِلُهُ وَيَخْتَلُهُ خَتْلًا وَخَتَرْنَا: خَدَعَهُ، وَالذَّئْبُ الصَّيْدَ: تَحَقَّى لَهُ، فَهُوَ خَائِلٌ وَتَحَوَّلَ (انظر: لسان العرب - درى، والقاموس المحيط - درى).

(٢) في ب ود: أختل.

(٣) في ب وس ود: أختله، وفي ع ختاله.

(٤) والخال: كَالظَّلْعِ وَالغَمَزِ يَكُونُ بِالدَّابَّةِ، وَقَدْ خَالَ بِحَالٍ خَالًا، وَهُوَ خَائِلٌ.... ظَلَعَ: الظَّلْعُ: كَالغَمَزِ. ظَلَعَ الرَّجُلُ وَالدَّابَّةُ فِي مَشْيِهِ يَظْلَعُ ظَلْعًا: عَرَجَ وَغَمَزَ فِي مَشْيِهِ.... ظَلَعَ الْبَعِيرُ: كَمَنَعَ: غَمَزَ فِي مَشْيِهِ، وَالْأَرْضُ بِأَهْلِهَا: ضَاقَتْ بِهِمْ لَكثَرَتِهِمْ (انظر: لسان العرب - خال / ظلع، والقاموس المحيط - خال / ظلع).

(٥) في الأصل ظلع، والمثبت من ق وس.

(٦) في الأصل ظلع، والمثبت من ق وس.

(٧) قال ابن منظور: الرَّعْمُ يَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ يَكُونُ بِمَعْنَى الْكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ؛ وَبِمَعْنَى وَعَدٍ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْوَعْدِ.... وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَالذِّكْرِ... وَيَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ... وَالرَّعُومُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ الَّتِي يُشَكُّ فِي سِمَنِهَا فَتُغَبِّطُ بِالْأَيْدِي وَقِيلَ الرَّعُومُ الَّتِي يَزْعُمُ النَّاسُ أَنَّ بِهَا يَفْيَأُ؛ وَالرَّعُومُ: الْعَبِيُّ اللَّسَانِ، كَالرَّعُومِ، وَالْقَلْبِلَةُ السُّحْمُ، وَالْكَثِيرَةُ، ضِدٌّ، كَالْمُرْعَمَةِ، كَمُكْرَمَةٍ، وَالَّتِي يُشَكُّ أَهْهَا طَرِيقُ أَم لَا (انظر: لسان العرب - زعم).

(٨) في ب و.

(٩) في ب ود: وصار.

(١٠) وَالْعَلَمُ وَالْعَلْمَةُ وَالْعُلْمَةُ: الشُّقُّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَقِيلَ: فِي أَحَدِ جَانِبَيْهَا، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَشَقَّ فَتَبَيَّنَ. عَلِمَ عَلَمًا، فَهُوَ أَعْلَمُ، وَعَلِمَتْهُ أَعْلِمُهُ عَلَمًا، مِثْلُ كَسَرَتْهُ أَكْسَرُهُ كَسْرًا: شَقَّقَتْ شَفَتَهُ الْعُلْيَا، وَهُوَ الْأَعْلَمُ. وَيُقَالُ لِلْبَعِيرِ أَعْلَمُ لِعَلَمٍ فِي شِفْرِهِ الْأَعْلَى، وَإِنْ كَانَ الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى فَهُوَ أَفْلَحُ، وَفِي الْأَنْفِ أَخْرَمُ، وَفِي الْأُذُنِ أَخْرَبُ، وَفِي الْخَطَنِ أَشْتَرُ، وَيُقَالُ فِيهِ كُلُّهُ أَشْرَمَ. وَفِي حَدِيثِ سَهِيلَ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ الشَّفَةِ؛ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: الْعَلَمُ مُصَدَّرٌ عَلِمْتُ شَفَتَهُ أَعْلَمُهَا عَلَمًا، وَالشَّفَةُ عَلَمًا. وَالْعَلَمُ: الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَالْمَرْأَةُ عَلَمَاءُ. (انظر: لسان العرب / علم).

(١١) بعدها في ب: الأولى.

[عَمَلُ ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا^(١)]

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها^(٢) تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعليها، فتنبهها معاً مفعولين لها عند الجمهور^(٣)؛ نحو: ﴿وَعَلَّوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾^(٤)، وقوله:

١٣٦ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوِلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً^(٥)

وقوله:

١٣٧ - حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ.....^(٦)

- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: فتنبهها مفعولين، نحو: رأيت الله أكبر كل شيء (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).
 (٢) طمس في الأصل، والمثبت من ق، وجاء في د: ما تصرف منها.
 (٣) اختلف النحاة في أصل مفعولي ظنٍّ: فذهب الجمهور إلى أنها مبتدأ وخبر، وذهب السهيلي إلى أنها كمفعولي أعطى التي تنصب مفعولين ابتداء. أي ليس أصلها مبتدأ وخبراً، وذهب الفراء إلى أن الأول نصب بظنٍّ أما المفعول الثاني فقد نصب على الحالية. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٥٢/١، وشرح التصريح ٢٤٦-٢٤٧، وجمع الهوامع ٤٨٦/١)
 قلت: ولكن جاء ما يخالف هذا النقل عن السهيلي، إذ جاء في نتائج الفكر أن السهيلي يرى رأي الجمهور، ويفسر هذا التضارب في رأي السهيلي بتراجعه عن مخالفته للجمهور، والله أعلم. (انظر: نتائج الفكر ص ٢٦٢).
 (٤) سورة التوبة من الآية ١١٨. وهي بتامها ﴿وَعَلَّوْا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

- (٥) البيت من الوافر لخداش بن زهير في نوادر أبي زيد ٢٧، والمقاصد النحوية ٣٧١/٢، وبلا نسبة في المنتخب ٩٧/٤، وشرح التسهيل ١٣/٢، وشرح الأشموني ١٩/٢، ورواية المنتخب: محافظةً وأكثرهم جنوداً والشاهد فيه: (رأيت الله أكبر) حيث نصبت رأي مفعولين أصلها مبتدأ وخبر.
 (٦) صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٤/٢، والدرر اللوامع ٢٤٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٢، وعجزه: رباحاً إذا ما المرأة أصبح ناقلاً.
 اللغة: ناقلاً: أي ميتاً، ورباحاً: الريح.

والشاهد فيه: (حسبت التقى خيراً...) حيث استعمل الشاعر حسب بمعنى علم، ونصب به مفعولين.

وقوله:

١٣٨ - دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدُ^(١) يَاعَرَوْ فَاغْتَبِطُ.....^(٢)

وقوله:

١٣٩ - مَا خَلْتَنِي زَلْتُ بِعَدَكُمْ ضَمِينًا.....^(٣)

وقوله:

١٤٠ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ.....^(٤)

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾^(٥)، وقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٦).

(١) سقطت العهد من ق.

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٣/٢، والدرر اللوامع ٢/٢٤٥، والمقاصد النحوية ٢/٣٧٢. وعجزه: فَإِنْ اغْتَبِطًا بِالْوَفَاءِ حَيْدُ والشاهد فيه: (دریت الوفی)، فَإِنْ (دری) فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين أحدهما التاء التي وقعت نائباً للفاعل، والثاني (الوفی).

(٣) صدر بيت من المشرح مجهول القائل، وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٧/٢، وتهذيب اللغة في باب الضاد والنون، وورد أيضاً في لسان العرب والصحاح والعين في مادتي ضمن وحي، والمقاصد النحوية ٢/٣٨٦. وعجزه: (أَشْكُو إِلَيْكُمْ مُخَوَّةَ الْأَلَمِ).

اللغة: ضمناً مشتاقاً عاشقاً، أو مبتلى بلاء أو مرض، وحموة الألم سوره وشذته (انظر: لسان العرب/ حمو، ضمن). موطن الشاهد: (خلتني ضمناً) حيث استعمل خال فعلاً قليلاً بمعنى الرجحان، فأخذ مفعوليه. (٤) صدر بيت من الخفيف لأبي أمية أوس الحنفي في شرح التصريح ١/٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٩٧، والدرر اللوامع ١/٢١٤. وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٨/٢، وعجزه: إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدْبُ دَبِيَّاً. والشاهد فيه: (زعمتني شيخاً) حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن، ونصب به مفعولين (باء المتكلم، وشيخاً)، (وزعم) هنا دال على اليقين بمعنى (اعتقد).

(٥) سورة ص، من الآية ٤٤. وهي بنامها ﴿وَلَعَدْ يَدْرِكُ ضَعْفًا قَاسِرِبَ يَدِهِ وَلَا تَحْتَسِبْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْبَدِ لَهُمْ أَوَابٌ﴾.

(٦) سورة الممتحنة، من الآية ١٠. وهي بنامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُنَافِقَاتُ فَمَنَّجَرْتَنَ فَاْتَجِرْنَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ أَزْوَاجُهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَانَسْتُمُوهُنَّ لَمْ يَكُنَّ فِيكُمْ فَجْرٌ وَلَا أَصْلَاحٌ وَلَا تَنْكِحُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَبَسْنَا مَا أَنْفَقْنَا لَكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

[إلغاء عملهنّ جوازاً]^(١)

والأصل في هذه الأفعال أن يعملن^(٢)، ولكن قد^(٣) يعرض لهنّ ما يضعفهنّ عن العمل، فيعملنّ معه^(٤) بمرجوحية، ويُلغَيْن بُرجحانٍ. والإلغاء يُطال العمل لفظاً ومحلاً؛ ليضعف العامل بتوسطه أو تأخيره إن تأخرن^(٥) عن المفعولين، نحو قوله:

١٤١ - القوم في أثري ظننتُ،^(٦)

فأخّر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخير^(٧)، وما قبله مبتدأ وخبر.

ويُلغَيْن بمساواة لإعمالهنّ إن توسّطن بينهما؛ نحو قوله:

١٤٢ - أبالأراجيز يا ابن اللؤم تُوعِدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(٨)

فتوسّط^(٩) الفعل بين اللؤم والأراجيز، وأهمل لضعفه بالتوسّط أيضاً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُلغَيْن بُرجحانٍ إن تأخرن، نحو: القوم في أثري ظننتُ، وبمساواة إن توسّطن، نحو: وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

(٢) في ب تعمل.

(٣) سقطت قد من ب.

(٤) سقطت معه من ب.

(٥) في ق: تأخر.

(٦) جزء من بيت من الكامل مجهول القائل، ورد في تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وشرح قطر الندى ص ١٧٥.

والبيت بتمامه:

القوم في أثري ظننتُ، فإن يكن ما ظننتُ؛ فقد ظفرتُ وخابوا

والشاهد فيه: (القوم في أثري ظننتُ) حيث تأخرت (ظن) عن معموليها فأهملت جوازاً.

(٧) في ق: بالتأخير.

(٨) البيت من البسيط لِلْعَيْنِ المنقري في الكتاب ١/ ١٢٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٤، والجريز في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨، وشرح أبيات سيويه ١/ ٤٠٧.

والشاهد فيه: (في الأراجيز خلت اللؤم) حيث توسّط خال مع فاعله بين المبتدأ المتأخر اللؤم، والخبر المتقدم في الأراجيز، فلما توسّط الفعل بينهما ألغيت جوازاً.

(٩) في ع وس: فوسّط.

[علّة جواز الإعمال والإلغاء]

وإنّما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط على حدّ سواء؛ لأنّ ضعف العامل بالتوسط سوّى مقاومة الابتداء له، فكلّ منهما مرجّح، قاله أبو حيّان^(١).

وقيل: الإعمال أرجح؛ لأنّ العامل اللفظي أقوى من [العامل]^(٢) المعنوي، وبه جزم في الأوضح^(٣)، وفهم من كلامه أنّ الإلغاء حينئذ^(٤) جائز لا واجب^(٥)، وأنّه لا يجوز مع تقدّم العامل على المعمولين وإن تقدّم عليه غيره، وهو كذلك على المشهور^(٦).
[تعليقهنّ عن العمل]^(٧)

وهذه الأفعال إنّ وليهنّ ما له صدر الكلام - وهو واحد من ستّة؛ وهي:

- ١-٣/ ما مطلقاً، ولا وإنّ في جواب قسّم ملفوظ به أو مقدّر؛ إذ ليس لهما صدر الكلام إلّا حينئذ؛ النافيات لهما وليهنّ، نحو: علمتُ / ٥٧ ب / ما زيد قائم، وعلمتُ والله لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمتُ والله إنّ زيد قائم.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٩.

(٢) زيادة من ع وب.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٠.

(٤) سقطت حينئذ من ع وب وس ود.

(٥) خلافاً للأخفش الذي أوجب إلغاء (ظنّ) إذا توسّطت أو تأخّرت، وتابعه ابن أبي الربيع خلافاً للجمهور

(انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧، وجمع الهوامع ١/ ٤٩٠).

(٦) في المسألة خلاف؛ فالصريون والفراء لا يميزون إلغاء ظنّ وأخواتها إذا تصدرت في الجملة، وخالفهم الكوفيون وابن الطراوة حيث أجازوا إلغاء مع تصدره، واستحسن ابن الطراوة الإعمال، واستدلوا بقول الشاعر:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أنّي رأيت ملاك الشيمة الأدب

(انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨، وجمع الهوامع ١/ ٤٩١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وإن وليهنّ ما أو لا أو إنّ النافيات، أو لام الابتداء، أو القسم، أو الاستنهام؛ بطل عملهنّ في اللفظ وجوباً، وسمي ذلك تعليقاً، نحو ﴿لَتَعْلَمَنَّ الْغُرَبَاءُ أَنَّهُمْ أَخَصَنُ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

٤ / أو^(١) لَمْ الْإِبْتِدَاءِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾^(٢) الآية، ومنه قوله:
١٤٣ - أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ^(٣)

٥ / أو^(١) لَمْ الْقِسْمِ؛ عَلِمْتُ وَاللَّهُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَقَوْلُهُ:
١٤٤ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنَّ^(٤) مَنِّي [إِنَّ الْمَنَاسِيَا لَا تَطْيِشُ سِهَامُهَا]^(٥)

٦ / أو^(١) اسْتَفْهَامٌ سِوَاءٍ تَقَدَّمَتْ أَدَاتُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَذْرَيْتَ أَقْرَبَ أَمْرَ بَعِيدٍ مَا تُوعَدُونَ﴾^(٦)، أَمْ كَانَ الْمَفْعُولُ اسْمَ اسْتَفْهَامٍ كَمَا سَيَأْتِي، أَمْ أُضِيفَ إِلَى مَا فِيهِ مَعْنَى الْاسْتَفْهَامِ؛ كَعَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ.

(١) في ع: أم.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٠٢. وهي بتمامها ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِإِذْنِ هَارُونَ وَمُوسَىٰ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا فَتْنَةٌ فَمَا تُكْفِرُوا قَتَلْتُمَا مِنْهُمَا مَا يَقْرَأُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِصَاحِبِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَذَنُ اللَّهُ وَيَعْلَمُونَ مَا بَصُرْتُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) عجز بيت من البسيط لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ١٣٩/٩، ٣٣٥/١٠، والدرر اللوامع ٢٥٧/٢، وبلا نسية في المقاصد النحوية ٤١١/٢، وصدره: كَذَاكَ أُدِيتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ) حَيْثُ عُلِّقَ عَمَلُ (رَأَى) لَوْجُودِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ الْمَقْدَرَةِ وَالْأَصْلُ: (لِإِمْلَاكِ) ثُمَّ خُذِفَ اللَّامُ وَبَقِيَ التَّعْلِيْقُ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى جَوَازِ الْإِغَاءِ (ظَنُّ) الْمُتَصَدَّرَةِ، وَرَدَّ الْجُمْهُورُ، وَوَجَّهَ الْبَيْتَ عَلَى التَّعْلِيْقِ بِلَامِ ابْتِدَاءِ مَحْذُوفَةٍ. (انظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٦٨/٢).

(٤) في ق: و.

(٥) في الأصل: لِتَأْتِيَنَّ، وَالتَّثْبِيتُ مِنْ قَوْعٍ وَسُودٍ.

(٦) زيادة من د.

(٧) البيت من الكامل لليدبن ربعة العامري رضي الله عنه في ديوانه ص ٣٠٨، والكتاب ١١٠/٣، والدرر اللوامع ٢٦٣/٢. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (عَلِمْتُ لِتَأْتِيَنَّ) حَيْثُ عُلِّقَتْ (عَلِمَ) عَنِ الْعَمَلِ لَوْجُودِ لَامِ الْقِسْمِ، وَهِيَ مِنْ أَلْفَاظِ الصَّدَارَةِ فَأَوْجِبَ التَّعْلِيْقَ.

(٨) في ق: و.

(٩) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٩. وهي بتمامها ﴿إِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ وَإِنْ أَذْرَيْتَ أَقْرَبَ أَمْرَ بَعِيدٍ مَا تُوعَدُونَ﴾.

فإن كان الاستفهام في الثاني؛ كعلمتُ زيداً أبو من هو، فالأرجح نصبُ الأولِ لأنه غيرُ مُستفهمٍ به، ولا مُضافٍ إليه، قاله ابنُ مالكٍ في شرح الكافية^(١) - بطلَ عملُهنَّ؛ أي: عملُ هذه الأفعالِ في اللفظِ دونَ المحلِّ وجوباً؛ لوجودِ المانعِ من العملِ، وهو اعتراضُ ما له صدرُ الكلامِ. ويُسمَّى ذلكَ تعليقاً؛ لأنه يبطالُ في اللفظِ مع تعلُّقِ العاملِ بالمحلِّ، فهو كالمرأةِ المُعلَّقةِ التي هي^(٢) لا مُزوَّجةٌ ولا مطلَّقةٌ، بدليلِ صحَّةِ العطفِ بالنصبِ على محلِّ الجملةِ التي علَّقَ العاملُ عنها^(٣).

ولا فرق في الاستفهامِ بين أن يكونَ عُمدةً؛ نحو: ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْزَيْنِ أَحْصَى﴾^(٤)، ونحو: علمتُ متى السفرُ؟، أو فضلةً؛ نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٥)، فأَيُّ منقلبٍ مفعولٌ مُطلقٌ منصوبٌ بما بعده، لا مفعولٌ به منصوبٌ بما قبله؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ. ٧ / تتمَّة: ذكرَ أبو عليٍّ في التذكرة^(٦) أنَّ^(٧) من^(٨) جُملةِ المُعلَّقاتِ لعلَّ،

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٠.

(٢) سقطت هي من ق.

(٣) نحو:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت

حيث عطف (موجعات) بالنصب على محل (ما البكى) التي هي في محل نصب لأدري المعلقة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٦٤).

(٤) سقطت أحصى من ق.

(٥) سورة الكهف من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَرْزَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَيْسَ بِأَمْدًا﴾.

(٦) سورة الشعراء، من الآية ٢٢٧. وهي بتمامها ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

(٧) انظر: التذكرة أحد كتب أبي علي الفارسي المفقودة، وقد أشار إلى فقدانه صلاح الدين السكاوي بحقق المسائل البغداديات ص ٢٨، وارتشاف الضرب ٤ / ٢١١٦.

(٨) في ب لقوله.

(٩) سقطت أن من ب وع وس وق.

كقوله^(١) تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَّكُمْ﴾^(٢). وجَزَمَ بِهِ فِي الشُّذُورِ وَشَرَحَهُ^(٣).

٨ / وذكر بعضهم أنَّ مِنْ جُمْلَتِهَا لَوْ، وجَزَمَ بِهِ فِي التَّسْهِيلِ^(٤)، والمُصَنَّفُ فِي الشُّذُورِ وَشَرَحَهُ أَيْضاً^(٥)؛ كقوله:

١٤٥ - قد علم الأقوام لو أنَّ حاتماً أراد ثراء المالِ كانَ لَهُ وَفَرُ^(٦)

[حذف معموليها لدليل]

ولا يجوز حذف المفعولين أو^(٧) أحدهما لغير دليل^(٨)؛ لأنَّك إذا اقتصرْتَ على ظننتُ مثلاً،

(١) في ع: في.

(٢) سورة الأنبياء، مو الآية ١١١. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَّكُمْ وَمَنَعَ إِلَيْنِ﴾.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٥، ٤٨٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٥، ٤٨٤.

(٦) البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٠٢، والأغاني ٧/ ٢٧٦، وشرح الأشموني ١/ ١٦١، والدرر اللوامع ٢/ ٢٦٤.

والشاهد فيه: (علم الأقوام لو أنَّ...) حيث علقت (علم) من العمل في لفظ الجملة؛ لوقوع لو الشرطية في صدر الجملة، والجملة سدت مسد مفعولي علم.

(٧) في ق ولا.

(٨) اختلف النحاة في حذف مفعولي ظن اقتصاراً على أربعة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، وعليه سيبويه والأخفش والجزمي وابن مالك.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأكثرين.

الثالث: الجواز في أفعال الظن، والمنع في أفعال اليقين، وهو مذهب الأعلام.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في ظن وحسب وخال سباعاً، وهو اختيار أبي العلاء إدريس.

أما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز اتفاقاً. (انظر: الكتاب ١/ ٣٩-٤٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٧-

٣١٩، وشرح التصريح ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤-٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٧).

لم يكن^(١) فيه فائدة؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، فإن دَلَّ دليل / ٥٨ / أ / جاز ذلك^(٢).

[إجراء القول مجرى ظنٍّ]

تنبيه: قد يُضمَّن^(٣) القول معنى الظنِّ، فينصبَّ المبتدأ والخبرَ مفعولين عند سُلَيْم^(٤) مُطلقاً، وغيرهم يخصُّهُ بمضارع^(٥) مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام مُتَّصِل به أو مُنفصل عنه بظرفٍ أو مفعولٍ؛ نحو: أتقولُ زيداً مُطلقاً، وأفي الدارِ تقولُ عمراً مُقيماً، و:

١٤٦- أجهلاً تقولُ بني لؤيٍّ^(٦)

فإن لم يستوفِ^(٧) الشروطَ تعيَّنتِ الحكاية^(٨).

(١) في ب تكن.

(٢) وخالف في ذلك ابن ملكون، حيث منع حذف أحد المفعولين اختصاراً. (انظر: شرح الأشموني ٣٥/٢، وشرح التصريح ١/٢٦٠).

(٣) في ب: تضمن.

(٤) بنو سُلَيْم: قبيلة عربية عدنانية قيسية تُنسب إلى سُلَيْم بن منصور الذي أسسها قبل مجيء الإسلام بعدة قرون، وينتهي نسبه إلى مُضر بن نزار بن معد بن عدنان، وهي أكثر قبائل قيس عدداً، وأعلامها شهرة، ومن شعرائها الحنساء والعباس بن مرداس. (انظر: جهرة أنساب العرب ٢٦١-٢٦٤، وبنو سليم ٦٧-٦٩، وبناء الجملة العربية في شعر السلميين ص ٦).

(٥) خلافاً للسرياني، حيث أجاز مجيئه ماضياً؛ نحو: أقلتُ زيداً مُطلقاً؟ (انظر: شرح الأشموني ٣٦/٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٢٧).

(٦) صدر بيت من الوافر للكُميت بن زيد في الكتاب ١/١٢٣، وخزانة الأدب ٩/١٨٣، والدرر اللوامع ٢/٢٧٦.

وعجزه: لَعَمْرُ أَيْبَكْ أم مُتجاهلينا.

والشاهد: (أجهلاً تقولُ بني لؤيٍّ) حيث أعمل تقولَ عملَ ظَنٍّ فنصب به مفعولين، أحدهما (جهلاً) والثاني (بني).

(٧) في س: تستوف.

(٨) نحو: أأنْتَ تقولُ زيداً مُطلقاً، حيث فُصِّل بين أداة الاستفهام والفعل بأجنبي، فوجبت الحكاية. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٨).

اسمہ اللہ الفروسی

أبو البقاء في اللُّبَابِ^(١) على أنَّهَا كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهاً^(٢) أَخَذَهَا مِنْ سِرِّ الصَّنَاعَةِ لابن جَنِّيٍّ.

فإن وُجِدَ في اللفظ ما ظاهره أَنَّهُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقْدِيرُ الفاعِلِ ضمراً مُسْتَرِأً، وَكَوْنُ المُقَدَّمِ إمَّا مُبْتَدَأً^(٣)؛ كما في نحو: زَيْدٌ قَامَ، وإمَّا فاعِلاً يَفْعَلُ مَحْذُوفٌ؛ كما في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ [فَأَجْرُهُ]﴾^(٤)، وأما نحو قولِ الرَّبَّاءِ:

١٤٧- ما لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثِيْدًا^(٥)

فضرورة أو مُؤَوَّلٌ.

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٩-١٥١.

(٢) وأبرز هذه الوجوه:

١- تسكينهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل، نحو: ضَرَبْتُ، وذلك لأنهم كرهوا توالي أربعة متحركات، وهذا دليل على أنهم نزلوا بناء (ضربت) منزلة الراء في جَعَفَرُ.

٢- امتناعهم عن العطف على ضمير الفاعل، نحو: قُمْتُ وزَيْدٌ، دليل على أنهم قد نزلوا التاء منزلة بعض الفعل، فكما لا يجوز عطف الاسم على بعض الفعل، لم يجزوا عطفه على تاء الفاعل.

٣- امتناعهم عن تقدير الفاعل على الفعل، كما لا يقدمون الدال على الزاي في (زيد).

٤- قولهم في الشبهة يقومان، فالنون علامة رفع كما الضمة في يقوم علامة رفع. (انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٢٠-٢٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٩-١٥١).

(٣) في ق: وكون المبتدأ إما مقدماً.

(٤) زيادة من ق.

(٥) سورة التوبة، من الآية ٦. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّقَ اللَّهَ مَأْمَرُهُ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٦) البيت من الرجز المشطور للزبائ في لسان العرب لاو أد، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٨٦، وخزانة الأدب ٧/٢٩٥، والدرر اللوامع ٢/٢٨١، وبعده: أجنْدَلًا يَحْمِلُنْ أَمْ حَدِيدًا.

والشاهد فيه: (مشيها وثيداً) فالكوفيون استدلوا بالبيت على أَنَّ (مشيها) فاعل تقدم على الصفة المشبهة العاملة عمل فعلها، والتقدير: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشيهاً. وتأولهُ البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب وثيداً أي: مشيهاً ظهر وثيداً، أو هو ضرورة؛ فيحفظ ولا يقاس عليه. ويُروى (مشيها) بالنصب والجر أيضاً، وهاتان الروايتان لا شاهد فيهما. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٨٦، وجمع المواضع ١/٥١١).

ج/ ومنها أَنَّ عامله لا يلحقه علامة تننية^(١) إذا كَانَ الفاعل مُثنًى ظاهراً، ولا علامة جمع إذا كَانَ مجموعاً ظاهراً؛ فلا يُقال على اللغة الفُصحى: قاما رجلان، وقاموا رجالاً، وقُمنَ نساءً^(٢)، بل يُقال: قامَ رجلان، وقامَ / رجالاً، وقامَ نساءً، بتجريد العامل من علامة التننية والجمع. وبها جاء التنزيل؛ نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾^(٣)، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٤)، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾^(٥)، كما يُقال مع المفرد: قامَ رجلٌ، بتجريد الفعل؛ إذ لو قيل: قاما رجلان - مثلاً - لَتَوَهَّمَ أَنَّ الاسمَ الظاهرَ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وما قبله من الفعل والفاعل خبرٌ مُقدَّمٌ، فالتَّزِمَ تجريدُ الفعل^(٦) دفعاً لهذا الإيهام.

وحُكِمَ الوصف في ذلك حُكْمُ الفعل، وشدَّ إلحاقها بالعامل المُسنَد لهما بعدها من مُثنًى ومجموع؛ كقول الشاعر:

وقد أسلمناه مُبعدٌ وحيمٌ ١٤٨ -

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «ولا تلحقه علامة تننية ولا جمع، بل يُقال: قام رجلان ورجالاً ونساءً، كما يُقال: قام رجلٌ، وشدَّ: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، أو غرجي هُم». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٢) في ق: نسوة.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمَا أَدْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) سقطت وقال الظالمون من ب.

(٥) سورة الفرقان، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿أَوْ يُنْفَخِ إِلَيْهِ كَفَرٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ بِأَكْلٍ مِنْهَا﴾ وقال الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مُنْتَوَرًا^(٦).

(٦) سورة يوسف، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَنَّهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

(٧) في ق وب وس: العامل.

(٨) عجز بيت من الطويل لعبيد الله بن قيس الرُّقَيَات في ديوانه ص ١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٦١/٢، والدرر اللوامع ٢٨٢/٢، وصدره: نولٌ قتالٌ المارقين بنفسه

والشاهد فيه: (أسلمناه مبعد وحيم) حيث جاء بالفعل متصلاً بالألف الدالة على تننية الفاعل، وذلك على لغة أكلوني البراغيث.

وقوله:

١٤٩- يلومونني في اشتراء النخيل — لـ أهلي فكلّهم ألوم^(١)

وقوله:

١٥٠- نتج الربيع محاسناً — ألقحناها غر السحائب^(٢)

[لغة أكلوني البراغيث]

وهذه لغة طيّبة، يُسمّيها^(٣) النحويون لغة أكلوني البراغيث، وعليها جاء ظاهر قوليه عليه الصلاة والسلام^(٤): «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار^(٥)»، وقوله

(١) البيت من المتقارب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٠/٢، وشرح التصريح ٢٧٦/١، والدرر اللوامع ٢٨٣/٢.

والشاهد فيه: (يلوموني أهلي) حيث جمع الفعل على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) البيت من مجزوء الكامل مجهول القائل في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٢/٢، والدرر اللوامع ٢٨٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢.

والشاهد فيه: (ألقحناها غر) حيث ألحق نون النسوة بالفعل مع أنّ فاعله اسم ظاهر، وهذه على لغة أكلوني البراغيث. وقد نسب محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه على أوضح المسالك إلى أبي فراس الحمداني قائلاً: وهذا البيت في حقيقته للتمثيل لا للاستشهاد؛ لأنّ أبا فراس وُلد بعد عصور الاحتجاج. (انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ١٠٣/٢).

(٣) في الأصل: تسميها، والمثبت هو الصحيح.

(٤) في ع: يَنْتَحِد.

(٥) في الأصل: يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل والنهار، والمثبت باقي النسخ.

(٦) الحديث بنامه عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَحْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَآتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم ٥٢٢، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٣٣/٥، وفتح الباري ٣٤/٢، برقم ٥٣٠).

أَيْضاً لِرَقَّةَ بْنِ نُوْفَلٍ^(١): «أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ» - بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ - حِينَ قَالَ لَهُ وَرَقَّةٌ^(٢): لَيْتَنِي أَكُونُ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، وَأَصْلُهُ: أَوْ مُخْرِجُويَّ^(٣) هُمْ؛ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبِقَتْ إِحْدَاهُمَا^(٤) بِالسَّكُونِ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ [الياءُ]^(٥) فِي الْيَاءِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا؛ فَصَارَ أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ.

(١) جزء من حديث طويل عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: ثم أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الرحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ. قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني. فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني. فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني، فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم. فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد - رضي الله عنها - فقال: زملوني زملوني. فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي، فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي. فقالت له خديجة: يا بن عم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا بن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذع، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ، قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزراً. ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي. (انظر: صحيح البخاري ٤/١ الحديث رقم (٢) في باب بدء الوحي، وصحيح مسلم ١/١٣٩-١٤١، برقم ١٦٠، ومسنَد أحمد ٦/٢٢٣، برقم ٢٥٩٠٧).

(٢) بعدها في ق: بن نوفل.

(٣) في ق: أَوْ مُخْرِجِيَّ.

(٤) في ع: وسبق أحدهما.

(٥) زيادة من ق وع.

[توجيه هذه اللغة]

وفهم من كلامه أن هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر^(١)، وهو كذلك على هذه اللغة، بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند.

والصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة^(٢) خلافاً للخضراوي^(٣).

وإنما كان الفصيح ترك علامة تنبيه الفاعل وجميعه عكس علامة تأنيبه؛ لأن تنبيهه^(٤) وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيبه، فإنه قد لا يعلم من لفظه؛ بأن يكون مقدرأ به التأنيث^(٥) مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

د/ ومنها^(٦) أن عامله تلحقه علامة التأنيث^(٧) في آخره إن كان ماضياً أو وصفاً، وفي أوله / ٥٩ أ / إن كان مضارعاً إن كان الفاعل مؤنثاً:

- حقيقياً كان؛ وهو ما له فزج، كقامت هند، وتقوم دعد^(٨)، وزيد قائمة أمه.

(١) اختلف النحاة في توجيه هذه اللغة، فالجمهور على أنها حروف دوال كناء التأنيث في ضربت، وهي لغة أزد شنوءة وطئ، وذهب نحويون إلى أنها ضمائر، وما بعدها من اسم ظاهر هو بدل منها، وقيل ما بعدها مبتدأ والجملة السابقة خبر له. (انظر: الكتاب ٢/ ٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩، ومغني اللبيب ص ص ٤٧٨-٤٧٩، وجمع الهوامع ١/ ٥١٣-٥١٤).

(٢) نحو: جاءوا زيد وعمرو وبكر، وجاء زيد وعمرو، فهذا على لغة أكلوني البراغيث خلافاً لابن هشام الخضراوي، قال ابن هشام الأنصاري: وقول غيره أولى. (انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٨٠-٤٨١).

(٣) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله المعروف بابن هشام الخضراوي المتوفى بنونس سنة ٦٤٦هـ، إمام في اللغة والنحو تلمذ على ابن خروف وتلمذ له الشلوين، من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، وشرح ألفية ابن معط، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٦٧-٢٦٨، وهدية العارفين ٢/ ١٢٤).

(٤) في ب: تأنيبه.

(٥) في ق وع وس ود: مقدر التأنيث.

(٦) أي: من أحكام الفاعل.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثاً، كقامت هند، وطلعت الشمس (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٨) في ب: هند.

• أو مجازياً؛ وهو بخلافه، نحو: طلعت الشمس، وتغرب الشمس، واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب.

[حالات وجوب تأنيث الفعل]

والحاقها له واجب إذا:

١/ أسند إلى ظاهر متصل حقيقي التأنيث؛ ولو مُنَّى كقامت الهندان^(١)، أو مجموعاً بالألنب والتاء، كقامت الهندات.

٢/ أو إلى ضمير متصل^(٢) عائد إلى مؤنث مطلقاً؛ كالشمس طلعت. وشذ قول بعضهم^(٣): قال فلانة، وأما قوله:

١٥١ - ولا أرض أبَقَلْ إيقالها^(٤)

فضرورة.

[حالات جواز تأنيث الفعل]^(٥)

ويجوز الوجهان - أي: إلحاق العامل للعلامة^(٦) وعدمه - في أربع مسائل؛ والإلحاق أرجح في جميعها:

(١) سقطت قامت الهندان من ع وب.

(٢) سقطت متصل من ع.

(٣) حكاه سيويه عن بعض العرب وهو شاذ عند الجمهور أو لغية، وخالف في ذلك الأخفش والرامي فأجاز القياس عليه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٨، والمُقَرَّب ١/ ٣٠٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤).

(٤) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٢/ ٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٨/ ٢، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦٨. وصدرة: فلا مُزَنَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا.

والشاهد فيه: (ولا أرض أبَقَلْ) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر؛ نحو: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾،

﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾، وفي الحقيقي المنفصل؛ نحو: حضرت القاضي امرأة، والمصل في باب نعم وبئس؛

نحو: نعمت المرأة هند، وفي الجمع؛ نحو: ﴿قَالَ الْأَعْرَابُ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٦) والصحيح أن يقول: إلحاق العلامة للعامل لا العكس. (انظر: حاشية الحمصي ٤٦/ ٢).

إحداها^(١) في العامل إذا أُسِنِدَ إلى مجازي التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ؛ نحو: طَلَعَتِ الشَّمْسُ أو طَلَعَ الشَّمْسُ، والمُنْفَصِلِ؛ نحو: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾^(٢)، ونحو: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ نَبِيٌّ﴾^(٣). وكلامه في الشرح^(٤) يقتضي أَنَّ التَّأْنِيثَ في هذا أَرَجَحُ، وكلامهم صَرِيحٌ في خلافِهِ كما سَترَأه.

والثَّانِيَةُ^(٥) في العامل إذا أُسِنِدَ إلى حَقِيقِي^(٦) التَّأْنِيثِ الْمُتَّصِلِ مِنَ الْعَامِلِ بِغَيْرِ إِلا؛ نحو: قَامَتِ الْيَوْمَ هَيْدٌ، وحضرتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ، ونحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ﴾^(٧)، وقوله:

١٥٢ - إِنَّ امْرَأَةً مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ^(٨)

(١) في الأصل أحدها، والمثبت من ب ود.

(٢) سورة يونس، من الآية ٥٧. وهي بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشَقَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهَذَى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥٧. وهي بتمامها ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْكِتَابَ لَكُمَّا أَهْدَى مِنْهُم فَقَدْ جَاءَكُمْ نَبِيٌّ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَذَى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِكَاذِبَاتِ اللَّهِ وَصَدَقَ عَنْهَا مَنْ سَتَرِى الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾.

(٤) انظر: شرح فطر الندى ص ١٨٣.

(٥) في الأصل والثاني، والمثبت من ق و ع وب وس.

(٦) في ع وب وس ود: الحقيقى.

(٧) سورة الممتحنة، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ بِبَيْعَتِكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَشْرَفَنَّ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٨) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧٦، والدرر اللوامع ٦/ ٢٧١. وعجزه: بُعْدِي وَبَعْدُكَ في الدنيا للغرور والشاهد فيه: (عَرَّ مَنكُنَّ واحدة) حيث حذف تاء التَّأْنِيثِ من الفعل جَوَازاً؛ لِأَنَّهُ فُصِّلَ عَنْ فاعله الحقيقى التَّأْنِيثِ.

[تَأْنِيثُ الْفِعْلِ الْمُسْتَدِ إِلَى مُجَازَى التَّأْنِيثِ الْمُتَفَصِّلِ بِغَيْرِ إِلَّا]

وخرج بقوله الحقيقي غيرُه؛ نحو: طلع اليومَ الشمسُ، فترك العلامة أحسن؛ إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، قاله الدماميني في شرح التسهيل^(١) نقلاً عن النحاة، ثم قال: والذي يظهر لي خلاف ذلك؛ فإنَّ الكتابَ العزيزَ قد كثر الإتيانُ فيه^(٢) بالعلامة عند الإسنادِ إلى ظاهرٍ غيرِ حقيقيٍّ^(٣) كثرةً فاشيةً، فوقع فيه من ذلك ما ينفُ على مائتي موضعٍ، ووقع فيه ما تركت^(٤) فيه^(٥) العلامةُ في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً، وأكثريةً أحد الاستعمالين دليلٌ على أرجحية، فينبغي المصيرُ إلى القولِ بأنَّ الإتيانَ بالعلامة في ذلك أحسنُ انتهى. وما لا ٥٩٧ ب/ بحثه موافقٌ لمقتضى عبارة الشرح^(٦).

والثالثة هي المُشارُ إليها بقوله: أو المُتصل - بعامله كما - في بابِ نِعَمٍ وِشَس، وذلك نحو: نِعَمْتُ أو نِعَمَ المرأةُ هندٌ؛ فالتأنيثُ على مُقتضى الظاهر، والتذكيرُ على إرادة الجنس؛ إذ ليس المرادُ امرأةً واحدةً بل المرادُ الجنسُ، فمدحوة أو ذمومةً عموماً، ثم خصوا من أرادوا مدحها أو ذمها مبالغةً بذكره مرتين.

والرابعة في العاملِ إذا أُسِنْدَ^(٧) إلى الجمعِ سواءً كانَ جمعَ تكسيرٍ مُذَكَّرٍ؛ نحو: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ [ءَأَمَّنَا]﴾^(٨)، أو^(٩) لُؤُنْتُ؛ كقامتِ الهنودُ، أم اسمٌ جمع؛ كقامتِ النساءُ، أم اسمٌ

(١) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب شرح التسهيل للدماميني لعدم توافره.

(٢) في ب وس ود: فيه الإتيان.

(٣) في ق وع وب وس ود: الحقيقي.

(٤) في ب: نزلت.

(٥) سقطت فيه من ق.

(٦) انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٣.

(٧) في س: المسند مع إسقاط إذا.

(٨) زيادة من ع.

(٩) سورة الحجرات، من الآية ١٤. وهي بنهايا ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ [ءَأَمَّنَا] قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ

الْإِبْرَئِيلُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلْعَنَ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١٠) في ب وس ود: أم.

جنس؛ كأورقت الشجر؛ فالتأنيث في ذلك [كَلَّهُ] ^(١) على التأويل بالجماعة، والتذكير على التأويل بالجمع.

ولا يُسْتَنَى مِنَ الْجَمْعِ إِلَّا جَمْعُ ^(٢) التصحيح المذكر والمؤنث؛ فكُمُفْرَدِيَّهَا، أي في التذكير والتأنيث ^(٣).

[وجوب تذكير الفعل]

فيجب التذكير على الأصح ^(٤) في نحو: قام الزيدون، مما هو جمع لمذكر سالم، كما يجب في نحو: قام زيد؛ لأن سلامة نظمه تدل على التذكير.

وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو: جاء البنون؛ لِتَغْيَرِ نَظْمِ واحِدِهِ، وبِهِ صَرَحَ بَعْضُهُمْ ^(٥)، بل نقل الشاطبي ^(٦) الاتفاق على ذلك.

[وجوب تأنيث الفعل]

ويجب التأنيث في نحو: قامت الهندات مما هو جمع لمؤنث سالم، كما يجب في نحو: قامت هند. وهذا مذهب جمهور البصريين ^(٧)، وصححه المرادي ^(٨) وغيره.

(١) زيادة من ق وس ود.

(٢) في ق وع وس ود: جمعي.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: إلا جمعي التصحيح فكُمُفْرَدِيَّهَا، نحو: قام الزيدون، وقامت الهندات (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٤) خلافاً للكوفيين، حيث أجازوا: قامت الزيدون (انظر: همع الموامع ٣/ ٢٩٤).

(٥) انظر: همع الموامع ٣/ ٢٩٤.

(٦) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٨٠.

(٧) وخالفهم الكوفيون وأبو علي حيث أجازوا الوجهين في الجمع بالالف والتاء دون المفرد بشرط ألا يكون مفصلاً عن فعله، نحو: قام الهندات قياساً على جمع التكسير. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤، وهمع الموامع ٣/ ٢٩٣).

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٢.

واستثنوا منه ما يكونُ واحدُهُ مُذَكَّرًا كالطلحاتِ، أو مُغَيَّرًا كبناتٍ، فحكمُهُ حكمُ جمعٍ^(١) التَّكْسِيرِ، ونَقَلَ الشَّاطِبِيُّ الاتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ^(٢).

[عِلَّةُ مَنَعِ التَّأْنِيثِ فِي الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ الْمَفْصُولِ بِإِلَّا]^(٣)

وَلَمَّا كَانَ هُنَا مِثْلُهُ سُؤَالٌ؛ هُوَ أَنْ يُقَالَ: قَدْ مَرَّ أَنَّ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ الْمُنْفَصَلَ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ؛ فَلَيْتَمَ مَنَعَتُمُ التَّأْنِيثَ فِي نَحْوِ: مَا قَامَتْ إِلَّا هُنْدٌ مَعَ أَنَّهُ حَقِيقِيٌّ التَّأْنِيثِ؟

أَشَارَ إِلَى دَفْعِهِ بِقَوْلِهِ^(٤): وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي الشَّرِّ أَنْ يُقَالَ: مَا قَامَتْ إِلَّا هُنْدٌ بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ هُوَ مَا بَعْدَ إِلَّا، وَإِنَّمَا هُوَ مُذَكَّرٌ مَحذُوفٌ، وَالْفِعْلُ مُسَنَّدٌ إِلَيْهِ، وَمَا بَعْدَ إِلَّا بَدَلٌ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا قَامَ / ٦٠ أ / أَحَدٌ إِلَّا هُنْدٌ، وَقَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ امْتِنَاعُ نَحْوِ: مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ.

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ جَوَازَ التَّأْنِيثِ فِي النَّظْمِ؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٥٣- مَا بَرِثْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَذَمٍّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ^(٥)

(١) سقطت جمع من ق وب.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢٧٩/١ - ٢٨٠.

(٣) المألة خلافية؛ فالجمهور يمنع تأنيث الفعل إذا فصل عن فاعله بإلا، وأجازه ابن مالك، وقصر الأخفش تأنيثه على الضرورة الشعرية. (انظر: شرح التسهيل ٤٧/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٣/٢ - ١١٦، وارتشاف الضرب ٧٣٤/٢، وجمع الهوامع ٢٩٤/٣).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «وإنما امتنع في الشر ما قامت إلا هند لأن الفاعل مذكر محذوف». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٥) البيت من الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٣/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/١، والمقاصد النحوية ٤٧١/٢، والدرر اللوامع ٢٧٢/٦.

والشاهد فيه: ما برئت من ريبة.. إلا بناتٌ حيث لحقت تاء التأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي المفصول بإلا. وهذا عند الجمهور خاص بالضرورة خلافاً للأخفش وابن مالك.

وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازُهُ في الشرِّ^(١)، وصَحَّحَهُ المُرادِيُّ^(٢) بِقَلَّةٍ، وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ
في الشُّدُورِ بِمَرَجُوحِيَّتِهِ^(٣)، وَمِنهُ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ^(٤): ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾^(٥)، بِالرَّفْعِ.
[حذف الفاعل]^(٦)

وحذف الفاعل في هذا^(٧) جائزٌ، مُطَرِّدٌ كحذفه:

أ/ إذا وقع فاعِلُ المصدرِ؛ كما في نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٨) يَتَبَيَّنُ^(٩)،
فإِطْعَامٌ مصدرٌ، وفاعِلُهُ محذوفٌ، والتقديرُ: أو إطعامُهُ يتبيَّنُ بالإضافةِ إلى الفاعلِ.

(١) انظر: شرح التسهيل ٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٨٩/٢.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٣١.

(٤) هو: أبو جعفر القارئ المدني المخزومي مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، اسمه: يزيد بن القعقاع، وقيل: فيروز، وقيل: جندب بن فيروز، والأول أشهر المتوفى ١٣٠هـ. إمام أهل المدينة في القراءة، روى عن مولاة وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس وجابر وزيد بن أسلم، وهو من أقرانه ودخل على أم سلمة زوج النبي عليه السلام وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة. (انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ١٥٧/١، وغاية النهاية ٣٨٦/٢، وتهذيب التهذيب ص ١٨٩٥).

(٥) سورة يس، من الآية ٢٩ أو ٥٣. وهما بثنائيهما ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خُمُودٌ﴾، ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، قرأ أبو جعفر برفع (صيحة) في الموضعين على أن (كان) تامة، وفاعلها (صيحة)، وقد لحق الفعل التاء مع أن الفاعل مفصول بإلا، وقد استشهد بها ابن مالك على جواز ذلك في الشر. وقرأ الباقون بنصب صيحة على أنها خبر لكان الناقصة، واسمها مُضمر، ولا شاهد في هذه القراءة عندئذ. (انظر: تفسير البحر المحيط ٣١٧/٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٦٦).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: كحذفه في نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(١٠) يَتَبَيَّنُ، و﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾، و﴿أَسْمِعْ يَوْمَ يُنْفَخُ﴾ ويمتنع في غيرهن. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٧) أي في نحو: ما قام إلا هند، وهذا هو الموضع الأول الذي يطرد فيه حذف الفاعل جوازاً.

(٨) سقطت جائز من ب.

(٩) سورة البلد، من الآية ١٤. وهما بثنائيهما ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(١١) يَتَبَيَّنُ ذَا مَقَرَّةٍ.

ب/ وكحذفه في باب النياية عن الفاعل؛ نحو: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(١)، أصله - والله أعلم -
قَضَى الله الأمر.

ج/ وكحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه؛ نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(٢)،
أي: بهم، وهذا بناء على أَنَّ أَفْعَلَ خَبَرٌ بِصِغَةِ الْأَمْرِ، وأصله أَفْعَلٌ بِصِغَةِ الْمَاضِي، وما بعده
فَاعِلٌ كما سيأتي في باب^(٣)، لكن لما غُيِّرَتِ الصيغة قَبَّحَ رفعه للظاهر؛ لِكَوْنِهِ على صورة
الأمر؛ فزِيدَتِ الباءُ في فاعله لإصلاح اللفظ، كما زِيدَتِ في فاعل كَفَى، لا يَمَعْنَى وقى.
فهذه أربعة^(٤) مواضع يطْرُدُ حذفُ الفاعل [فيها، ويُضافُ]^(٥) إليها:

د/ فاعلُ فعلِ الجماعةِ المؤكَّدِ بالنون؛ نحو: إِضْرِبْنَ يا زَيْدُونَ، وإِضْرِبَنَّ^(٦) يا هُنْدُ،
كما قَرَّرَ في محلّه^(٧).

ويمتنعُ حذفُه في غيرهنَّ؛ لأنَّه عمدة^(٨) وكالجزء من الكلمة، وذلك لا يجوزُ
[حذفُه]^(٩). بل إنْ ظَهَرَ في اللفظِ فذلك^(١٠) واضحٌ، وإلَّا فهو ضميرٌ مستترٌ راجعٌ:

(١) سورة يوسف من الآية ٤١، وسورة مريم من الآية ٣٩. ونعام آية يوسف ﴿يَصْنَعِي الْبَيْتَ﴾ أَمَا أَحَدُكُمْ فَاتَّبِعْنِي
رَبِّهَ خَيْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُضْلَبْ فَتَأْكُلِ الْطُرُيقَ مِنْ رَأْسِهِ، فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿، ونعام آية مريم
﴿وَأَنْذِرْهُنَّ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ فُضِيَ الْأَمْرُ وَهَمَّ فِي غَفْلَةٍ وَهَمَّ لَا يُؤْمِنُنَّ﴾.

(٢) سورة مريم، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ تَأْتُونَنَا لَكِنِ الْفَالِغُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

(٣) انظر: ص ٢٣٤ من هذا الكتاب.

(٤) في ب: أربع.

(٥) طمس في الأصل، والمثبت هو من باقي النسخ.

(٦) طمس في الأصل، والمثبت من ق وب وس. قلتُ: لعل هذا المثال مسبوq بعبارة مقدّرة هي: ويُضاف إليها

فاعل فعل المؤنثة المخاطبة المؤكّد بالنون.

(٧) في الأصل هندات، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: مبحث الفعل المضارع في (ص ٢٩) من هذا الكتاب.

(٩) طمس في الأصل، والمثبت من ق وب وس.

(١٠) زيادة من ع وب وس.

(١١) في ق وب ود: فذلك.

إمّا المذكور؛ كهنْدُ قامت.

أو لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفَعْلُ؛ كَقَوْلِهِ^(١) - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا»؛ أَي: لَا^(٢) يَشْرَبُ الشَّارِبُ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا يَزْنِي الزَّانِي».

أو لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمُشَاهِدَةُ^(٣)؛ نَحْوَ [قَوْلِهِ تَعَالَى]^(٤): ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِيَ﴾^(٥) أَي: بَلَغَتِ الرُّوْحَ. / ٦٠ ب / .

[أَصَالَةُ اتِّصَالِ الْفَعْلِ بِفَاعِلِهِ^(٦)]

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَلِيَ عَامِلُهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ سُبِّكْنَ لَهُ أَخْبَرُ الْفَعْلِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا؛ كِرَاهَةً تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ^(٧)، وَإِنَّمَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ^(٨) عَلَى أَنَّهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ؛ فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَنْفَصَلَ عَنْهُ، وَيَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ.

(١) رواه البخاري من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام -: «ثُمَّ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْيَ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» (انظر: صحيح البخاري ٢١١٩/٥ - برقم ٥٢٥٣، وصحيح مسلم ٧٧/١ - برقم ٥٧، والدارمي ١٥٦/٢ - برقم ٢١٠٦ - ومسند أحمد ١٣٩/٦ - برقم ٢٥١٣٢).

(٢) في ق ود: ولا.

(٣) في الأصل المشاهد، والمثبت من ق وع وس ود.

(٤) زيادة من ق.

(٥) سورة القيامة، الآية ٢٦.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: والأصل أن يلي عامله، وقد يتأخر: جوازاً، نحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾، وَكَمَا أَتَى رِثَّةُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ، وَوَجُوباً نَحْوُ: ﴿وَرَأَيْتُ لِبَنِي إِسْرَافِيلَ﴾، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٧) في ق: حركات.

(٨) سقطت ذلك من ق.

[توسُّط المفعول بين الفعلِ وفاعله]

وقد نجاء بخلاف الأصل؛ فيلي^(١) المفعولُ الفعل^(٢)، ويتأخّر^(٣) الفاعلُ عنه:

أ/ إما جوازاً؛ كما في نحو: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾^(٤)، وقوله تعالى^(٥) ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾^(٦)، وقوله:

١٥٤ - جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدر^(٧)

ولا يضرُّ في هذا اتصاله بضميرِ الفاعلِ المتأخّر؛ لِتقدُّمِهِ في الرتبة.

ب/ وإما وجوباً؛ وذلك في ثلاث^(٨) مسائل:

أحداها^(٩): أن يتصلَّ بالفاعلِ ضميرُ المفعول؛ كما في نحو: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا إِلَهُ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^(١٠)؛ إذ لو أُخِّرَ لِلزِّمِّ عودُ الضميرِ على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوزُ إلّا في الضرورة^(١١)

(١) في ب: قبل، وهو تصحيف بين.

(٢) في ب: الفعل المفعول.

(٣) في ب: وقد يتأخّر.

(٤) سورة الحجر، الآية ٦١.

(٥) زيادة من ق.

(٦) سورة القمر، الآية ٤١.

(٧) البيت من البسيط لجرير بن عطية يمدح الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز في مغني اللبيب. ص ٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٧/٢.

والشاهد فيه: (أتى ربّه موسى) حيث قدّم المفعول على الفاعل جوازاً؛ لاشتغال المفعول على ضمير يعود على الفاعل المتأخّر لفظاً المتقدّم رتبةً، وهذا جائز عند النحاة.

(٨) في الأصل ثلاثة، والمثبت من غ وب وس.

(٩) في ب: أحدها.

(١٠) سورة البقرة، من الآية ١٢٤. وهي بتأنيدها ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا إِلَهُ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ بِكَيْسَرٍ فَأَنْشَهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاءُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَهِيَ دُرِّيَّةٌ قَالَ لَا تَنَالُ عَهْدِي الْقَلِيلِينَ ﴿١١﴾

(١١) كقول حسان بن ثابت:

ولو أنّ مجداً أخلد الدهر واحداً
من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً

(انظر: ديوان حسان ص ٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦١).

[وفي^(١)] مواضع مخصوصة، وأجازه ابنُ جني^(٢) في الشرِّ بقلَّةٍ، وتبعه ابنُ مالك^(٣)؛ قال: لأنَّ استلزامَ الفعلِ للمفعولِ يقومُ مقامُ تقديمِهِ.

الثانية: أن يكونَ المفعولُ ضميراً مُتصلاً بالفعل؛ وذلك نحو: ضربني زيدٌ، إذ لو قدَّم والحالة هذه لانفصلَ الضميرُ مع تأتِّي اتصالِهِ، وهو لا يجوزُ إلَّا فيما أُسْتُثني^(٤).

الثالثة: أن يُحصَرَّ الفاعِلُ بأنَّما؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٥)، أو^(٦) بإلَّا على الأصحَّ^(٧)؛ نحو: ما ضربَ عمراً إلَّا زيدٌ.

[وجوبُ تقدُّمِ الفاعِلِ على المفعولِ]^(٨)

وقد يجبُ ذلكَ الأصلُ الذي هو: إيلاءُ الفاعِلِ لعامِلِهِ وتأخُّرُ المفعولِ عنه؛ وذلك في ثلاثة^(٩) مواضع^(١٠) أيضاً:

(١) زيادة من باقي النسخ.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) وأجازه أيضاً الأخفش والطَّوَال. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٥).

(٤) انظر: مبحث الضمير في هذا الكتاب ص ١١٥ وما بعدها.

(٥) سورة فاطر، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّكَ اللَّهُ عَزِيزٌ﴾.

(٦) في ع: و.

(٧) في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول - امتناع تقديم المحصور بإلَّا إذا كان فاعلاً فقط، وجوازه إذا كان مفعولاً به، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري.

الثاني - جواز تقديم المحصور بإلَّا فاعلاً كان أو مفعولاً، وهو مذهب الكسائي.

الثالث - امتناع تقديم المحصور بإلَّا فاعلاً كان أو مفعولاً، واختاره الجزولي والشلوبين وابن عصفور وصححه السيوطي. (انظر: شرح جل الزجاجي ١/ ١٦٤-١٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٣-٢٦٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٨-٤٠٩، وجمع الهوامع ١/ ٥١٦-٥١٧).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «(وقد يجب تأخير المفعول كـ ضربتُ زيداً وما أحسن زيداً! وضربَ موسى عيسى، بخلاف أَرْضَعْتَ الصغرى الكبرى)» (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٩) في ق وع وس: ثلاث.

(١٠) في ب وس: مسائل.

أحدها^(١): أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل؛ كضربتُ زيداً؛ إذ لو قُدِّمَ على^(٢) الفاعل لانفصل الضميرُ مع إمكان اتصاليه.

ولا يخفى عليك أن تأخير^(٣) المفعول إنما يجب إذا كان ضميراً متصلاً أيضاً، وإلَّا فتقديمه على عامله جائز، كما صرَّح به في الأوضح^(٤)، واعتَرَضَ فيه^(٥) على ابن مالك بأنَّ كلامه في الألفية^(٦) يؤهِّم امتناع التقديم.

الثانية: أن يُخاف التباس أحدهما / ٦١ أ / بالآخر؛ لعدم ظهور الإعراب، وعدم قرينة تُميِّز^(٧) أحدهما عن الآخر؛ سواء كانا^(٨): مقصورين، أم^(٩) اسمي إشارة، أم موصولين، أم مُضَافَيْنِ إلى ياء المتكلم؛ وذلك نحو: ضربَ موسى عيسى، أو غلامي غلامي، أو هذا ذاك، أو مَنْ في الدار مَنْ على الباب، فيتعين في مثل هذا كونُ الأولِ فاعلاً والثاني مفعولاً، بخلاف لابن الحاج^(١٠) مُحْتَجّاً بأنَّ العرب تُجيزُ تصغيرَ عَمَرَ وعَمُرُو على عُمَيْرٍ، وبأنَّ الإجمالَ مِنْ مقاصدِ العقلاء، وبأنه يجوزُ ضربُ أحدهما

(١) في ب: إحداها.

(٢) سقطت على من ع.

(٣) في ب ود: تأخر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٣٣-١٣٥.

(٥) في ع: به.

(٦) قال ابن مالك: وأُخِّرَ المفعول إن كبس حُذِرَ أو أضمر الفاعل غيرُ مُنَحْصَرٍ (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٤).

(٧) في ب. يز، وفي س: يميز.

(٨) في ب: أكانا.

(٩) في ب: أو.

(١٠) في ع وب ود: ابن الحاجب وهو وهم، ويشهد لذلك نقل السيوطي (انظر: همع الموامع ١/ ٥١٥). وابن الحاجب: هو أحمد ابن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المالكي، شهاب الدين الشهير بابن الحاج، المتوفى سنة ٦٤٧ هـ، إمام في اللغة والنحو وأصول الفقه، قرأ على الشلوين، من تصانيفه: حاشية على سر الصناعة، وشرح الإيضاح للفارسي، ومختصر المستصنى للغزالي وغيرها. (انظر: هدية العارفين ١/ ٩٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٥٩-٣٦٠).

الآخر، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح، وبأن الزجاج نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾^(١) كون تلك اسمها، ودعواهم خبرها، وبالعكس^(٢).

بخلاف ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية؛ فلا يجب التأخير، بل يجوز التقديم، كما في نحو: أرضعت الصغرى الكبرى، وضربت موسى سعدى.

الثالثة: أن يُحصَر المفعول بآئها؛ نحو: إِنَّا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أو بِلَا على الأصح^(٣)؛ نحو: ما ضربَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا.

[مواضعُ تقدُّمِ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ]^(٤)

وقد يتقدَّم المفعولُ على العاملِ والفاعلِ؛ إمَّا جوازاً؛ نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾^(٥)، وإمَّا وجوباً؛ وذلك في مسألتين:

(١) في ع وب: الزجاجي، وهو تصحيف بدليل وجود هذا الرأي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٣٣.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٣٣.

(٤) في المسألة أقوال، أبرزها:

١- وجوب تقدم الفاعل، وهو مذهب الجزولي والشلوبين وابن عصفور وصححه الفاكهي.

٢- جواز تقدم الفاعل وتأخره، وهو مذهب البصريين والفراء والكسائي وابن الأنباري. (انظر: التوطئة

١٦٥، وشرح جمل الزجاجي ١/١٦٤-١٦٥، وارتشاف الضرب ٣/١٣٤٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدَّم على العامل: جوازاً؛ نحو ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، ووجوباً؛ نحو ﴿إِنَّا مَا نَدْعُو﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنََّّهُم مُّسْتَدْرِكُونَ﴾.

[إحداها]": أن يكون له صدرُ الكلام؛ نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾^(١)، فأياً اسمُ شرطٍ جازِمٍ مفعولٌ مُقدَّمٌ لتدعُوا، وما صلة^(٢)، وتدعُوا مجزومٌ بآياً، فكلُّ منهما عاملٌ في عاملِهِ مِن جِهَتَيْنِ مُتَخِلِفَتَيْنِ.

الثانية: أن يَقَعَ عاملُهُ بعدَ فاءِ الجزاءِ في جوابِ أَمَّا، وليس للعاملِ منصوبٌ غيرُهُ مُقدَّمٌ؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الَّتِي تَعْرِفُ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٣)، ونحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾^(٤).

[الخلاصةُ في أحوالِ تقدُّمِ الفاعلِ والمفعولِ]

والحاصلُ أنَّ للفاعلِ ثلاثَ حالاتٍ: تأخُّرُهُ جوازاً، أو^(٥) وجوباً، وتوسُّطُهُ وجوباً. وللمفعولِ أربعُ حالاتٍ: تأخُّرُهُ وجوباً، وتوسُّطُهُ وجوباً، وتقدُّمُهُ عليهما وجوباً، وعلى الفاعلِ جوازاً.

(١) زيادة من ع وس.

(٢) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا يَمَّا وَابْتَعْتُمْ بَيْنَ ذَلِكَ سُبُلًا﴾.

(٣) في ع: صلته.

(٤) سورة الضحى، الآية ٩.

(٥) سورة المدثر، الآية ٣.

(٦) في ع وس ود: و.

رَفْعُ
عَنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(الْمَلِكِ) (الْقُدُّوسِ)
بَابُ فَاعِلِ نَعَمْ وَبِئْسَ^(١)

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النِّسَخِ: وَإِنْ^(٢) كَانَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِي الْفَاعِلِ نَعَمْ وَبِئْسَ، فَالْفَاعِلُ
إِمَّا ظَاهِرٌ أَوْ ٦١ ب / مُضْمَرٌ:

[أَوَّلًا]: فَالظَّاهِرُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَّا:

أ - مُعْرِفًا بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، أَوْ الْعَهْدِيَّةِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ - وَالْقَوْلُ بِأَتَمِّهَا
لِلْجَنْسِ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازًا أَوْ لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ أَوْ الشَّخْصِيِّ مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ^(٣) - نَحْوُ:
﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾^(٤)، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾^(٥).

ب - أَوْ^(٦) مُضَافًا لَهَا هِيَ - أَيِ أَلِ^(٧) الْجَنْسِيَّةِ - فِيهِ؛ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾^(٨)،
﴿وَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٩).

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نَعَمْ أَوْ بِئْسَ؛ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعْرِفٌ بِأَلِ الْجَنْسِيَّةِ نَحْوُ ﴿نَعَمْ الْعَبْدُ﴾، أَوْ
مُضَافٌ لَهَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ ﴿وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْخُصُوصِ نَحْوُ ﴿وَبِئْسَ
لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٢) فِي ق: فَإِنْ.

(٣) انظر على سبيل المثال: الجنى الداني ص ص ١٩٢-٢٠٤، وارتشاف الضرب ٢٠٤٣-٢٠٤٦، وشرح
الأسموني ٣/ ٢٩-٣٠.

(٤) سُورَةُ ص، مِنَ الْآيَةِ ٣٠ أَوْ ٤٤. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَرَبَّنَا لِمَا أَوْدَ سَلْتَنَّا نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾، ﴿وَحَذَّيْبَكَ
يُضْمِنَا فَاضْرِبْ يَرْ، وَلَا تَحْنُثْ إِيَّا وَجَدْتَهُ صَابِرًا نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.

(٥) سُورَةُ الْكَهْفِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٩. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ
نَارًا أَسَاطِيرَ فِيهِمْ تُرَادُّونَهَا وَلا يَسْتَغِيثُونَ بِهَا وَإِن يَسْتَعِثُّوا بِمَاءِ الْكَلْبِ يَشْوَى الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾.

(٦) قَبْلُهَا فِي ق فِعْلُ ذِمٍّ، وَلَعَلَّهُ إِدْرَاجٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٧) سَقَطَتْ أَلٌ مِنْ ع.

(٨) سُورَةُ النَّحْلِ، مِنَ الْآيَةِ ٣٠. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ
الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٩) سُورَةُ غَافِرٍ مِنَ الْآيَةِ ٧٦، وَسُورَةُ الزَّمْرِ مِنَ الْآيَةِ ٧٢. وَجَاءَ فِي الْأَصْلِ (وبئس) وهو تصحيف. وتام آية
غافر ﴿أَنخَلُوا أَنْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾، وتام آية الزمر ﴿قِيلَ أَنْخَلُوا أَنْوَابَ
جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

ج- أو مُضافاً إلى مُضافٍ لهما هي فيه؛ كَنِعمَ ابنُ أختِ القومِ، ويُسَمَّى ابنُ غلامِ الرجلِ.

[الاختلافُ في اشتراطِ اتصالِ فاعلِ نِعَمَ الظاهرِ بها]

واشتراطُ كونِ الظاهرِ بألٍ أو مُضافاً لما هي فيه، هو الغالبُ كما قالَ المُرادِيُّ^(١). فقد حَكَى الأَخْفَشُ أَنَّ ناساً مِنَ العربِ يرفعونَ نِعَمَ النكرةِ مُنفردةً^(٢) ومُضافةً^(٣).

وأجازَ الجَرَمِيُّ^(٤) أن يكونَ عَلَمًا^(٥)؛ كقولِهِ - عليه الصلاة والسلام - : «نِعَمَ عبدُ الله خالِدُ ابنُ الوليدِ»^(٦)، وهذا ونحوهُ مما يُؤهِمُ ظاهرُهُ أَنَّ الفاعلَ عَلَمٌ، أو مُضافٌ إلى عَلَمٍ، شاذٌّ^(٧) أو مُؤَوَّلٌ.

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٥.

(٢) في ع وب وس ود مفردة. ومثال هذه الحالة قوله: ونِعَمَ نِيمٍ من قول الشاعر:

(وسلمى أكمل الثقلين حُسناً وفي أثوابها قمهً وزنيمُ)
نِيافُ القُرط غِراءُ الثنايا وريدٌ للنساءِ ونِعَمَ نِسيمُ)

والنِيمُ: هي النعمةُ التامةُ، ومن يُؤْتَنَسُ به. (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩).

(٣) ومنه قول الشاعر:

فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفَّانَا

(انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨).

(٤) الجرمي: هو صالح بن اسحق، أبو عمر الجرمي البصري المتوفى ببغداد سنة ٢٢٥هـ، نحوي لغوي فقيه محدث، أخذ عن الأَخْفَشِ والأَصْبَعِيِّ، وحَدَّثَ عنه المبرد، من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، وكتاب الأبنية، وغيرها (انظر: معجم الأدباء ١٢/ ٥-٦، وبغية الوعاة ٢/ ٨-٩، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٥-٢٨٦، وشذرات الذهب ٢/ ٥٧).

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٧.

(٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ تَزَلَّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنَزِلًا، فَجَعَلَ النَّاسُ يَمْزُونَهُ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَأَقُولُ: فَلَانٌ. فَيَقُولُ: نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا. وَيَقُولُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ: فَلَانٌ. فَيَقُولُ: يَشَسُّ عَبْدُ اللَّهِ هَذَا. حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: هَذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَقَالَ: نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيِّفٌ مِنْ سَيُوفِ اللَّهِ. (انظر: سنن الترمذي، المناقب عن رسول الله رقم ٣٧٨١، ومجمع الزوائد ٩/ ٣٤٨).

(٧) نحو قول الشاعر:

بَشِ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمْ لَحْماً وَحِزْرَ

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩).

[الاختلافُ في إعرابِ مرفوعيهما]

وكونُ المرفوعِ بعدهما فاعلاً، هو عندَ القائلِ بفعلتَيْهما^(١). وأما مَنْ يرى اسميتَهما فقالَ صاحبُ البسيطِ^(٢): ينبغي أن يكونَ تابعاً لنِعَمَ إمّا بدلاً أو عطفتَ بيانٍ، ونِعَمَ اسمٌ يُرادُ به الممدوحُ.

[ثانياً]: وأما الفاعِلُ المُضْمَرُ؛ فقد أشارَ^(٣) إليه بقوله: أو ضميراً^(٤) مُفْرَداً مُسْتَرِراً وجوباً مُفسّراً؛ لِكَونه مُبْهَماً بتمييزِ بعده، قابلٌ^(٥) لآلِ مذكورٍ غالباً، مُطابِقٌ ذَلِكَ التَّمييزُ لِلْمَخْصُوصِ^(٦) بالمدحِ أو الذمِّ؛ إفراداً وتذكيراً وفرعهما؛ نحو: ﴿يَنْسُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾^(٧)، ونحو: نِعَمَ امراً هَرِمَ، ونِعَمَ رجلينِ^(٨) الزيدانِ، ونِعَمَ رجالاً الزيدونَ. والمخصوصُ بالمدحِ أو الذمِّ مبتدأ، والجملةُ خبرٌ^(٩) - تقدّمَ عليها أو تأخّرَ - والرابطُ بينهما العمومُ فيما إذا كانَ الفاعِلُ ظاهراً كما مرَّ، وكذا إذا كانَ مُضْمَراً؛ فتأمّل.

(١) قال بذلك الجمهور خلافاً للفرء وأكثر الكوفيين حيث ذهبوا إلى أنها اسمان لدخول حرف الجر عليهما في نحو: نِعَمَ السَّيْرِ على بش العير. (انظر: معاني القرآن للفرء ١/٥٦-٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف ١/٩٧-١٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٠٢).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٠٢ نقلاً عن البسيط في شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد الاسترأبادي (-٧١٧هـ)، علماً بأن ركن الدين في شرحه الثاني للكافية لم يورد إلا وجهاً واحداً لنعم وبش وهو فعليتهما (انظر: الرافية في شرح الكافية ص ٣٨٢-٣٨٦، وخزانة الأدب ١٣/٧٧).

(٣) في ب: فأشار، مع إسقاط قد.

(٤) في ق وع: قابلاً.

(٥) في ع ود: المخصوص.

(٦) في ع ود: وفروعها.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٥٠. وهي بنهاها ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِكُمْ عِدُوُّكُمْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

(٨) في ق وس ود: الرجلين.

(٩) في ق وب وس: خبره، وقبلها في ب: بعده.

ولا يجوز توسُّطُهُ بَيْنَ الفعلِ والفاعِلِ، ولا بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمييزِ؛ فلا يُقَالُ: نِعَمَ زَيْدُ الرجلُ، ولا: نِعَمَ زَيْدٌ رجلاً.

ويجوزُ حَذْفُهُ لِذَلِيلٍ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾^(١)؛ أَي: أَيُّوبُ^(٢).

(١) سورة ص، من الآية ٤٤. وهي بنهاهما مع الآيات السابقة ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَيْنِ مَسْكِنِي الْفَيْطَنِ يُنْصَبِ

وَعَذَابُ ﴿١١﴾ أَرْكُضْ بِرَحْلِكَ هَذَا مَغْفَلٌ بَارِدٌ وَشَرَكِ ﴿١٢﴾ رَوْعِنَا لَهُ أَهْلُهُ وَمَنْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةٌ مِنَّا وَذِكْرَيْنِ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٣﴾ وَخُذْ يَدِيكَ مِنَّا فَاصْرَبْ يَوْمَ. وَلَا تَحْتِثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿١٤﴾، فلما دلَّ السياق على أيوب عليه السلام حُذِفَ.

(٢) سقطت أي أيوب من ق.

رَفَعُ

عَنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَلَيْسَ الْبِرُّ لِلرَّحْمَنِ الْكَبِيرِ

بَابُ فِي ذِكْرِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ^(١)

يَهُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ^(٢) / ٦٢ أ / ، وَأَقِيمُ هُوَ مَقَامُهُ.

[أَعْرَاضُ حَذْفِ الْفَاعِلِ]

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ:

أ/ للجهل به؛ كسِرَقِ المَتَاعِ.

ب/ أو لغرضٍ لفظيٍّ؛ كتصحيحِ النظمِ^(٣).

ج/ أو معنويٍّ؛ كالتعظيمِ^(٤).

[أَحْكَامُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ وَأَنْوَاعِهِ]

فَيَنْبُتُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا: مِنْ وَجوبِ الرِّفْعِ، وَالتَّأخِيرِ عَنِ الْعَامِلِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ لِلاتِّصَالِ^(٥) بِهِ، وَتَأْنِيثِ الْعَامِلِ لِتَأْنِيثِهِ، وَامْتِنَاعِ حَذْفِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِلْفَاعِلِ - وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لِعُمُومِهَا أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَتِهِ فِي الْأَوْضَحِ^(٦) - مَفْعُولٌ بِهِ إِذَا وُجِدَ؛ وَهُوَ النَّائِبُ

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدى: بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ: يُحَذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْبُتُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مُصَدِّرٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٧).

(٢) فِي ب: عَامِلُهُ.

(٣) كَقَوْلِ عَنَتْرَةَ:

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ
مَالِي وَعِرْضِي وَافِرٌ لَمْ يُكَلِّمْ

دِيوَانُ عَنَتْرَةَ ص ٢٠٦ -.

(٤) أَيُّ لَتَعْظِيمِ الْفَاعِلِ بِحَذْفِهِ، وَعَدَمِ إِقْرَانِهِ بِالْمَفْعُولِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا بُلَيْتُمْ فَاسْتَوُوا وَقُولُنَا: خُلِقَ الْخَزِيرُ، وَمِنْ الْأَعْرَاضِ الْمَعْنَوِيَّةِ أَيْضاً التَّحْقِيرُ؛ نَحْوُ: طَعِنَ عَمْرٌ، أَوْ لِلإِبْهَامِ؛ نَحْرُ: ضَرِبَ زَيْدٌ، وَالْخَوْفُ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: قُتِلَ الْأَمِيرُ. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٥).

(٥) فِي ب: الْإِتِّصَالُ.

(٦) انظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ (١٣٧/٢)، حَيْثُ يَقُولُ: فَيَنْبُتُ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ، وَعَمْدِيَّتِهِ، وَوَجُوبِ التَّأخِيرِ عَنْ فِعْلِهِ، وَاسْتِحْقَاقِهِ لِلاتِّصَالِ بِهِ، وَتَأْنِيثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ، وَسَبَبِ اسْتِحْسَانِ الْفَاكِهِي لِعِبَارَةِ ابْنِ هِشَامٍ هُنَا - وَهِيَ قَوْلُهُ فَيَنْبُتُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا - يَعُودُ إِلَى شُمُولِيَّةِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي حِينَ اسْقَاطِ ابْنِ هِشَامٍ فِي الْأَوْضَحِ بَعْضاً مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

عن الفاعل^(١) بالأصالة، ولهذا لا ينوب عنه^(٢) غيره مع وجوده^(٣)؛ نحو: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٤)، كما يفهم من قوله: فإن^(٥) لم يوجد في اللفظ، فينوب عنه ما - أي: الذي أو شيء - اختص وتصرف من:

أ/ ظرف زمني أو مكاني؛ نحو: صيم رمضان، وجلس أمام الأمير.
والمُتصَرِّف؛ ما استعمل في الظرفية وغيرها^(٦)، والمُختَص ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما^(٧).

ب/ أو مجرور بحرفٍ لغير تعليل؛ نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾^(٨).

(١) في ق و ب ود: عنه.

(٢) سقطت عنه من ق.

(٣) خلافاً للكوفيين وابن مالك؛ إذ أجازوا نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، وخصه الأخفش بشرط تقدم النائب؛ نحو: لم يُغنَ بالعلياء إلا سيّداً. (انظر: معاني القرآن ١١٠/٢، وشرح التسهيل ٥٩/٢، وشرح الأشموني ٦٨/٢، وخزانة الأدب ١/٣٣٧).

(٤) سورة يوسف من الآية ٤١، وسورة إبراهيم من الآية ٢٢، وسورة مريم من الآية ٢٩. والآيات بتمامها بالترتيب ﴿يُضْجِي السَّجَنَ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَاتَّبَعَ رِيَّتَهُ خَمَرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّ فَتَأْكُلُ الْفُلُورِينَ رَأْسَهُ﴾. ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ - يوسف (٤١)، ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا آتَاكُمْ بِصُغُرِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي كَفَرْتُمْ بِمَا أَشْرَكْتُمْ شُرَكَاءَ مِنْ قَبْلِ إِنْ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ - إبراهيم (٢٢)، ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْمُنْعَرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - مريم (٣٩).

(٥) في ق: وإن.

(٦) كيوم في نحو: سير عليه يوم الخميس، بخلافاً لوقت وحين لأنها ظروف غير مختصة فهي مبهمة، وخلافاً لسحر وعمته يوم معين. كظرفي زمان - وهنا وعند - كظرفي مكان - لأنها غير متصفة. وأجاز الأخفش إقامة غير المتصرف، نحو مجلس عندك. (انظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٣/٣ - ١٣٣٤).

(٧) انظر: مبحث المفعول فيه ص ٢٩٣ - ٢٩٥ من هذا الكتاب.

(٨) سورة الأعراف، من الآية ١٤٩. وهي بتمامها ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

ومعنى كونه مُتصَرِّفاً أن لا يلزم الجارُّ له وجهاً واحداً في الاستعمال؛ كمُذَّوَّبٌ وما
خُصَّ بقسمٍ أو استثناءٍ.

[مسألةٌ خلافيَّةٌ في نيابةِ الجارِّ والمجرورِ]

وظاهرُ كلامِهِ أنَّ النائبَ هو المجرورُ فَقَطْ، وهو ما نقلَهُ في الارتشاف^(١) عن اتفاقِ
البصريَّينَ والكوفيَّينَ^(٢).

وقالَ ابنُ مالِكٍ^(٣): النائبُ الجارُّ مع مجروره. وفي الارتشاف^(٤): أنَّه لم يقلْ به أحدٌ.

وقالَ الفراءُ^(٥): النائبُ الجارُّ فَقَطْ، وهو بعيدٌ؛ إذ الحرفُ لا حظَّ له في الإعرابِ لا
لفظاً ولا محلاً.

ج/ أو مَصْدَرٍ؛ نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(٦).

والمُتَصَرِّفُ منه ما فارَقَ النصبَ على المصدريَّة، والمختصُّ ما اختصَّ بنوعٍ ما من
الاختصاصِ؛ كتَّحْدِيدِ العددِ أو كونه اسمَ نوعٍ.

[الخلافاً في أولويةِ النيابةِ]

وأفهمَ عظمُهُ هذه الأشياءَ بأوَّ أنَّه لا أولويةَ لبعضٍ منها على بعضٍ، واختارَ في
الجامع^(٧) تبعاً لابنِ عصفورٍ^(٨) أولويةَ المصدرِ. وفُهِمَ مِنْ تَحْصِيصِهِ النيابةَ بها ذكرُ أنَّه

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٦.

(٢) في ق: الكوفيون.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٨.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٦، وجمع الهوامع ١/ ٥٢٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٧) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٧٩.

(٨) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٩، وجمع الهوامع ١/ ٥٢٣.

لا يجوزُ نيابةَ الحالِ، ولا^(١) التمييز^(٢)، ولا المُستثنى، ولا المفعولِ له^(٣)، ولا^(٤) المفعولِ معه.

ومن في قوله: من ظرفٍ للبيان.

[تغييرُ الفعلِ عند بنائه للمجهول] ^(٥)

وقد / ٦٢ ب / أشارَ إلى ما لا يتأتَّى النيابة^(٦) بدونه بقوله:

١ / ويُضَمُّ أَوَّلُ الفعلِ المتصرِّفِ عندَ إرادةِ إسناده^(٧) إلى النائبِ لفظاً أو تقديرًا مُطلقاً؛ أي: ماضياً كان أو مضارعاً، ثلاثياً* أو رباعياً، مجزئاً^(٨) أو مزيداً.

ويشاركُهُ في الضمِّ ثاني الماضي المبدوء^(٩) بتاءٍ زائدةٍ مُعتادةٍ، وإن لم تكنْ لِلْمطَاوَعَةِ؛ نحو: تُعَلِّمُ، وتُضَوِّبُ، وثالثُ الماضي المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ؛ نحو: أنْطَلِقَ، وأُسْخِرَجَ.

٢ / ويُفْتَحُ ما قبلَ آخِرِهِ لفظاً أو تقديرًا إن كانَ مُضارعاً مجزئاً أو مزيداً؛ فإن كانَ مفتوحاً في الأصلِ بَقِيَ عليه، وكذا إن كانَ أَوَّلُهُ مضموماً في الأصلِ.

(١) سقطت لا من ق.

(٢) وأجاز ذلك الكسائي وهشام فيقال في نحو: طاب زيدٌ نفساً: طيبَت نفسُ زيدٍ، وحكى الكسائي: خُذْهُ مَطُوبَةً به نفسٌ. (انظر: شرح الكافية ١/ ١٩٣، وشرح التسهيل ٢/ ٦١).

(٣) خلافاً لبعض النحاة الذين أجازوا نيابةَ المفعولِ لأجله؛ بشرط أن يسبق بحرف جرٍّ، ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَياءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَةٍ.... (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٧)

(٤) في ب وس ود: و.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُضَمُّ أولُ الفعلِ مُطلقاً، ويشاركُهُ ثاني نحو: تُعَلِّمُ، وثالثُ نحو: أنْطَلِقَ، ويُفْتَحُ ما قبلَ الآخرِ في المضارعِ، ويُكسَرُ في الماضي (انظر: شرح قطر الندى ١٨٧).

(٦) في ع ود: الإنابة.

(٧) في ب: الفعل.

(٨) قبلها في ق مضارعاً.

(٩) سقطت ما بين النجمتين من س.

٣/ وَيُكْسَرُ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَاضِيًا؛ كُضِرَ زَيْدٌ - بَضُمَ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ -
وَيُضَرَبُ عَمْرُو - بَضُمَ أَوَّلُهُ أَيْضًا وَفُتِحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ^(١) -.

[ما يمتنع بناؤه للمجهول]

وأما الفعل الجامد فلا يُبْنَى للنائب^(٢) اتفاقاً، وفي كان وكاذ وأخواتهما خلاف^(٣)؛
مذهب الجمهور الجواز، وعليه فالأصح أنه لا يُقام خبرها، بل لو^(٤) قلنا إنها تعمل في
الظرف أقيم، وإلا تعين ضمير المصدر.

ولم يتعرض لرافع النائب إذا كان اسماً، وذكر في الجامع^(٥) أنه لا يُعَيَّرُ إذا كان مصدراً،
ويُحوَّلُ اسمُ الفاعِلِ إلى اسمِ المفعول.

[اللغات في فاء الفعل الثلاثي الاجوف المبني للمجهول]^(٦)

ولك في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين - نحو: قَالَ مِمَّا عَيْنُهُ وَأَوْ، وَبَاعَ مِمَّا عَيْنُهُ
ياءً -.

(١) في ق ود: آخره.

(٢) في ب: للفاعل.

(٣) في مسألة إقامة نائب الفاعل في (كان) المبنية للمجهول أقوال:

الأول - يُقام ضمير مصدرها مع حذف اسمها وخبرها، وقال به السيرافي وابن خروف.

الثاني - يُقام الظرف أو المجرور ويحذف اسمها وخبرها، وعليه ابن عصفور، وقد صححه الفاكهي هنا.

الثالث - يُقام الخبر المنفرد إذا كان اسماً أو فعلاً، وعليه الفراء، فيقال: كُنْ قائماً أو يُقام أو يُقيم.

أما في (كاد) فلم يُجز بناءها للمجهول إلا الفراء والكسائي، وقال الجمهور بالمنع مطلقاً. (انظر: شرح الكافية

١/ ١٩١، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٦-٥٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦، وجمع الموامع ١/ ٥٢٤).

(٤) في ق وع وب ود: إن.

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٧٩، ومثال نيابة المصدر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ فِي الْقُرْآنِ نَفْعَةٌ وَجِدَةٌ﴾ - الحاقة: ١٣ -.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ولك في نحو: قال وباع الكسر مُخلصاً، ومُشْتَبِهاً ضماً، والضم مُخلصاً (انظر: شرح

قطر الندى ص ١٨٧).

١ / الكسرُ مُخْلَصاً؛ نحو: قِيلَ وَبِيعَ، والأصلُ: قُولَ وَبُيعَ؛ نُقِلَتْ حركةُ العينِ لاستثقالِها إلى ما قبلَها بعدَ إسكانِها، ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، وسَلِمَتِ الياءُ في الثاني لسكونِها بعدَ حركةِ تَجَانُسِها، وهذه اللغةُ العُليا^(١).

٢ / والكسرُ مُشْتَبِهاً ضَمّاً؛ تنبيهاً على أَنَّ الضمَّ هو الأصلُ. ومعنى الإشباعِ هنا: شُرِبَ^(٢) الكسرةُ شيئاً من صوتِ الضمةِ ولا تُعَيَّرُ الياءُ؛ ولهذا قِيلَ^(٣) ينبغي أن يُسمَّى رَوْماً، معَ أَنَّ الفراءَ^(٤) قد عَبَّرَ بِهِ، وهذه اللغةُ الوُسطى^(٥)؛ وبها قرأَ ابنُ عامِرٍ والكسائيُّ في^(٦): ﴿قِيلَ﴾، ﴿وَعِيَصَ﴾^(٧).

٣ / والضمُّ مُخْلَصاً؛ نحو: قُولَ وَبُوعَ [وَعَوْضَ]^(٨)، بحذفِ^(٩) حركةِ العينِ / ٦٣ أ / وقلبِ الياءِ واواً^(١٠)؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، ومِنْهُ قولُهُ:

(١) بعدها في س: هي، وسقطت من ق: وهذه اللغة الوسطى.

(٢) وهذه لغة الحجاز؛ قريش ومن جاورهم (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤١).

(٣) في ق وس: شوب، وفي د: إشراب.

(٤) قاله أبو الحكم الحسن بن غدره الأنصاري المتوفى سنة ٦٢٢ هـ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٤٢، وبغية الوعاة ١/ ٥١٠).

(٥) انظر: حاشية الصبان ٢/ ٦٢.

(٦) هي لغة فقعي ودُبَيْر من بني أسد، وكذا لغة هذيل (انظر: شرح الأشموني ٢/ ٦٣، شرح التصريح ١/ ٢٩٥).

(٧) سقطت في من ق.

(٨) بعدها في ق وع: بيع.

(٩) سورة هود من الآية ٤٤. والآية بتمامها ﴿وَقِيلَ يٰٓأَرْضُ اٰتِلِيْ مٰٓةَ كِهٖ وَكَسَّاءَ اَنْلِيْ وَعِيَصَ الْمَآءِ وَفِيْىِٔ اَلْأَمْرِ رَاسَتْوَٓتْ عَلٰى الْجُوْدِيِّ وَوَيْلٌ لِّمَنْ يُّنْفَخُ لِّلْقَوْرِ الْفُوْلِيْلِيْنَ﴾ قرأ الجمهور ﴿قِيلَ﴾ ﴿وَعِيَصَ﴾ بالكسر الخالص، وقرأما بالإشباع هشام والكسائي ورويس. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢١).

(١٠) زيادة من ق.

(١١) في ق: لحذف.

(١٢) في ب: الواو ياء.

١٥٥ - حُوَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ [تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ] (١)

وقوله:

١٥٦ - لَيْتَ شَبَابًا بَوَّعَ فَاشْتَرَيْتُ (٢)

وهذه لغة (٣) ضعيفة (٤).

وظاهر إطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين؛ وإن حصل لبس، وهو مذهب سيبويه (٥). وخص ابن مالك (٦) الجواز بما إذا لم يكن لبس؛ فإن حصل لبس بين فعل الفاعل (٧) وفعل المفعول بأحد الأوجه (٨) الثلاثة أجتنبت؛ كبعث وعقت (٩) - مبني للمفعول - فلا يجوز عنده الكسر في الأول، ولا الضم في الثاني، وجزم به في الجامع (١٠). ومثل قال وباع نحو: اختار وانقاد بما أعل عينه.

(١) زيادة من د.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٦/٢، وشرح ابن عقيل ١٨١/٤، والدرر اللوامع ٢٦١/٦، والمقاصد النحوية ٥٣٦/٢، وبعده: تختبط الشوك ولا تُشَاكُ اللغة: النيران - تنية نير - وهو علم الثوب أو لحمة، وهي كناية عن شدة إحكامه ومكانته، والبيت في وصف حلة أو ملحفة محكمة النسيج وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها. والشاهد فيه: (حُوكْتُ)، وقد روي البيت بوجهين: حُوكْتُ وحيكْتُ وهما شاهدان على لغة الكسر الخالص والضم الخالص.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٢، والدرر اللوامع ٢٦/٤، وصدده: لیت، وهل ينفع شيئاً لیت؟ والشاهد فيه: (بوع) وأصلها بُيع، وهي لغة فصيحة.

(٤) في ق وع: اللغة.

(٥) وهذه لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد (انظر: شرح التصريح ٢٩٤/١).

(٦) انظر: الكتاب ٣٤٢/٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٦٣/٢.

(٨) طمعت الفاعل في ع.

(٩) في ق وع وب وس: الوجوه.

(١٠) في الأصل: عقتت، والمثبت من ق وب وس ود.

(١١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٠.

رَفْعٌ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس
بَابُ الْاِسْتِغَالِ

أي اشتغال العاملِ عن المعمولِ؛ وهو أن يتقدّم اسمٌ ويتأخّر عنه عاملٌ مشغولٌ عن العملِ فيه بالعملِ في ضميره أو ملابسه، لولا ذلك لَعَمِلَ هو أو مُنَاسِبُهُ^(١) فيه.
والمُرَادُ بالعاملِ هنا ما يجوزُ عملهُ فيها قبلَهُ.

[أحكامُ الاسمِ المُشْتَغَلِ عَنْهُ^(٢)]

ثمَّ الاسمُ السابقُ بحسبِ الإعرابِ على خمسةِ أقسامٍ:
ما يترجّحُ رفعُهُ على نصبِهِ، وما يترجّحُ نصبُهُ، وما يجبُ نصبُهُ، وما يجبُ رفعُهُ، وما يستوي فيه الأمرانِ. هكذا ذكره النحويّونَ، وتبعَهُمُ المُصَنِّفُ.
[أولاً: يترجّحُ الرفعُ على النصبِ في مسائل]

فشرعَ في بيانها بقوله^(٣): "يجوزُ في نحو: زيدٌ ضربتهُ، أو زيدٌ مررتُ بهُ، أو زيدٌ ضربتُ أخاهُ أو رجلاً يحبُّهُ:

١/ رفعُ زيدٍ بالابتداءِ - وهو الراجحُ -؛ لِعَدَمِ احتياجِهِ إلى تقديرٍ، فالجملَةُ بعدهُ في محلٍّ رفعٍ على أنَّها خبرٌ له، والرابطُ بينهما الضميرُ. وجملَةُ الكلامِ حينئذٍ اسميَّةٌ ذاتٌ وجهينِ.

(١) في ع: ملابسه.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: باب الاشتغال: يجوز في نحو: زيداً ضربتهُ أو ضربتُ أخاهُ أو مررتُ بهُ رفعُ زيدٍ بالابتداءِ فالجملَةُ بعدهُ خبرٌ، ونصبه بإضمار ضربتُ وأهنتُ وجاوزتُ واجبةُ الحذفِ فلا موضعٌ للجملَةِ بعده. (انظر: شرح قطر الندى ١٩٢).

(٣) في ب: فقال.

٢/ ونصبه بإضمار عاملٍ - على الأصح^(١) - موافقٍ للمذكور لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مُقدّم على الاسم إلا لمانع^(٢).

فيُقَدَّر في المثال الأول ضربت؛ فيقال: ضربت زيدا ضربته؛ لعدم المانع من ذلك. وفي الثاني جاوزت؛ فيقال: جاوزت زيدا مررت به؛ إذ لا يصلُ مررت إلى الاسم بنفسه. وفي الثالث أهنت؛ فيقال: أهنت زيدا / ٦٣ ب / ضربت أخاه أو رجلاً يحبه؛ لأنَّ مَنْ ضَرَبَهُ فَقَدْ أَهَانَ زِيداً.

فالاسمُ في هذه الأمثلة منصوبٌ بعواملٍ مُضمرةٍ واجبةٍ الحذف؛ لأنَّ المذكورَ عَوَضَ عن^(٣) المُقدَّر^(٤) فلا يُجمَعُ بينهما، فلا مَوْضِعٌ للجُمْلَةِ التي هي بعده من الإعراب؛ لأنها مُفسَّرة، وجُمْلَةُ الكلام حينئذٍ فعليةٌ.

ومحلُّ جوازِ الوجهين صلاحيةُ الاسمِ السابقِ للابتداءِ كما مرَّ؛ فإنَّ لم يصلحْ - كما في نحو: رجلاً أكرمتُه^(٥) - تعيَّنَ نصبه خلافاً للفارسيّ.

(١) خلافاً للفراء والكسائي، حيث رأى الفراء بأنَّ الفعلَ ناصِبَ الضميرِ ينصب الاسمَ المشتغل عنه أيضاً، ورأى الكسائي أنَّ المشتغل عنه منصوبٌ بالفعل نفسه أما الضمير فقد ألغى عمل الفعل فيه. (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٦، وجمع الحوامع ٣/ ٦٠٧).

(٢) من الموانع للنصب: الحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدارة، نحو: أتيهم ضربته، أو لآته يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ - فُصِّلَتْ: ١٧ - في قراءة النصب (انظر: مشكل إعراب القرآن ص ٥٩٤، وحاشية الحمصي ٢/ ٥٨).

(٣) في س: من.

(٤) في ق وع: المحذوف.

(٥) سقطت حينئذٍ من ق.

(٦) لأنَّ رجلاً نكرة غير مُخصَّصة، فلا تُعرب مبتدأ إلا عند الفارسيّ فيجوز اعتبارها مبتدأ. (انظر: مغني اللبيب ص ٧٥١، وحاشية الحمصي ٢/ ٥٩).

[ثانياً:] و يترجَّح النَّصْبُ^(١) على الرَّفْعِ في نحو:

أ/ زيداً اضربه أو لا تضربه، بما الفعل المشغول ذو طلبٍ ولو بصيغة الخبر^(٢)؛ وإِنما رُجِّحَ للطلبِ الواقعِ بعدَ الاسمِ؛ إذ في الرفعِ الإخبارُ بالطلبِ عن المبتدأ. وهو خلافُ القياسِ، بل منعه بعضهم، وأوَّلَ ما وردَ مِن ذلك.

وإِنما وجبَ الرفعُ في نحو: زيدٌ أحسنُ به! لأنَّ الضميرَ في محلِّ رفعٍ، وأما نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، فَإِنما أجمعتِ القراءُ السبعةُ على الرفعِ فيه - مع أَنَّ الفعلَ ذو طلبٍ -؛ لَأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ عندَ سيبويه^(٤) على حذفِ الخبرِ والمُضافِ، وإقامةُ المُضافِ إِلَيْهِ مقامَهُ، والتقديرُ: بما يُتلى عليكمُ حكمُ السارقِ والسارقةِ ثُمَّ أُسْتُزِفَ^(٥) الحكمُ؛ وذلك لَأَنَّ الفاءَ لا تدخلُ عندَهُ في الخبرِ في نحوِ هذا، ومثلهُ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٦).

ب/ و يترجَّحُ أيضاً في نحو: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾^(٧) بعدَ ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾^(٨)؛ ممَّا الاسمُ السابقُ واقعٌ بعدَ عاطِفٍ لهُ على جملةٍ فعليةٍ، ولم يُفصلْ ذلكُ العاطِفُ بأمَّا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: و يترجَّح النَّصْبُ في نحو زيداً اضربه للطلب، ونحو ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وفي نحو ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ للتناسب، ونحو ﴿إِنشَاءً زَيْدًا نَفَعَهُ﴾ وما زيداً رأيتُهُ لِغلبةِ الفعلِ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٢).

(٢) نحو: زيداً غفر الله له.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٣٨. وهي بنهماها ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٤٣-١٤٤.

(٥) في ق ود: استأنف.

(٦) سورة النور، من الآية ٢. وهي بنهماها ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَجْهٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٧) سورة النحل، من الآية ٥. وهي بنهماها ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفٌّ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾.

(٨) سورة النحل، من الآية ٤. وهي بنهماها ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾.

وإنما رُجِّحَ للتناسبِ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه بعطفِ جملةٍ فعليةٍ على مثلها، وهو أولى من التخالُفِ..

فإن فُصِّلَ عما قبله بأما - نحو: قامَ زيدٌ، وأما عَمَرُو فأكرمتهُ - ترَجَّحَ الرفعُ؛ لأنَّ أما تقطُعُ ما بعدها عما قبلها.

وحَتَّى ولكنَّ وبَلْ كالعاطفِ؛ نحو: ضربتُ القومَ حتَّى زيداً ضربتهُ. قاله في الأوضح^(١).

ج/ و يترجَّحُ أيضاً / ٦٤ أ / في نحو: ﴿أَبْتَرَكِمْنَا وَجِدًا نَتَّبِعُهُ﴾^(٢)، وما زيداً رأيتهُ، بما الاسمُ الواقعُ^(٣) بعد شيءٍ يغلبُ دخوله على الفعلِ؛ كإِنْ ولا النافيتينِ وحيثُ مُجَرَّدَةٌ من ما، نحو: حيثُ زيداً تلقاهُ فأكرمتهُ. وإنما رُجِّحَ لِغلبةِ وقوعِ الفعلِ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وما النافيةِ^(٤). نعم^(٥)؛ إن فُصِّلَ بينَ الاسمِ والهمزةِ^(٦) بغيرِ ظرفٍ - نحو: أَنْتَ^(٧) زيدٌ تضربهُ؟ - فالْمُختارُ الرفعُ^(٨).

د/ و يترجَّحُ النصبُ أيضاً؛ إذا وقعَ الاسمُ السابقُ جواباً لاستفهامٍ منصوبٍ، كزيداً ضربتهُ، جواباً لِمَنْ قَالَ: أَيُّهم ضربتَ أو مَنْ ضربتَ؟.

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٦٩.

(٢) سورة القمر، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿فَقَالُوا أَبْتَرَكُنَا وَجِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا لَفِيَ ضَلَالٌ وَسُعْرٌ﴾.

(٣) في ع وب وس ود: السابق واقع.

(٤) في ق: النافيتين.

(٥) سقطت نعم من ق.

(٦) في ق: بين الهمزة والاسم.

(٧) في ق: أَنْتَ.

(٨) لأنَّ الاستفهامَ حيثُ داخل على الاسم، وهذا مبنيٌّ على أَنَّ أَنْتَ في المثال مبتدأ، فيترجَّح الرفع وهذا رأي الجمهور، وخالف في ذلك الأخفش حيث رجَّح مجيئه منصوباً، على أساس أنَّ الضمير أَنْتَ فاعل فعل محذوف، وانفصل بعد حذفه. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٦١).

هـ/ أو كَانَ رَفْعُهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْتَعْمَلَ بِالضَّمِيرِ صِفَةٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١). وَإِنَّمَا لَمْ يُتَوَهَّمْ ذَلِكَ مَعَ نَصْبِهِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْصُوفِ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يَفْسُرُ عَامِلًا - كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ أَوَّلَ الْبَابِ^(٢).

[ثالثاً:] وَيَجِبُ النَّصْبُ^(٣) إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ السَّابِقُ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ؛ كَمَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ:

- أداة شرط، كَمَا فِي نَحْوِ: إِنَّ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْتَهُ، وَمَتَى عَمْرَأَ تَلَقَّه^(٤) فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ.
- أو أداة تَحْضِيضٍ؛ كَمَا فِي نَحْوِ: أَلَا^(٥) عَمْرَأَ أَهْتَتُهُ، وَهَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ.
- أو أداة اسْتِفْهَامٍ غَيْرِ الْهَمْزَةِ، نَحْوُ: هَلْ زَيْدًا حَدَّثْتُهُ؟.

وَإِنَّمَا وَجِبَ لُوجُوبُهُ؛ أَي: لُوجُوبِ وَقْعِ الْفِعْلِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَدْوَاتِ، فَلَوْ جَازَ الرِّفْعُ لَخَرَجَتْ عَنْ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَفْعَالِ.

وَصَرَّحَ فِي الْأَوْضَحِ^(٦) بِأَنَّ أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ - أَي: وَغَيْرَ الْهَمْزَةِ - وَأَدْوَاتِ الشَّرْطِ لَا يَقَعُ الْاسْتِغْنَاءُ بَعْدَهُمَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ؛ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ إِذَا مُطْلَقًا، أَوْ إِنَّ وَالْفِعْلُ مَاضٍ فَيَقَعُ فِي الْكَلَامِ.

[رابعاً:] وَيَجِبُ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٧):

أ/ إِذَا وَقَعَ الْاسْمُ بَعْدَ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ كَمَا إِذَا الْفَجَائِيَّةُ؛ كَمَا فِي نَحْوِ: خَرَجْتُ فَإِذَا

(١) سورة القمر، الآية ٤٩.

(٢) انظر: باب المنصوبات في هذا الكتاب ص ٢٦٥.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجب في نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرِمْتَهُ، وَهَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ لُوجُوبُهُ». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٢).

(٤) في ق وع: لقيته.

(٥) في ق: هلاً.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٦١/٢.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجب الرفع في نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو لَامْتَنَاعِهِ». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٢).

زيدٌ يضرُّهُ عَمْرُوٌّ؛ لأنَّ إذا الفجائية لا يليها إلَّا مبتدأٌ أو خبرٌ، نحو: ﴿إِذَا لَهْرَمَكَ﴾؛ فلا يجوزُ النصبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ لامتناعِهِ - أي لامتناع وقوع الفعلِ بعدها -، ولهذا قُدِّرَ: مُتَعَلِّقُ الخبرِ بعدها اسماً كما مرَّ في بابٍ الابتداء.

ب/ وكذا يجبُ الرفعُ إذا / ٦٤ ب / وقعَ الفعلُ المُشْتَغَلُ بالضميرِ بعدَ ما له صدرُ الكلامِ، كالاستفهامِ وما النافية وأدواتِ الشرطِ؛ نحو: زيدٌ هل أكرمتُهُ؟ وعَمْرُوٌّ ما صحبتُهُ، وخالدٌ إن رأيتُهُ فأكرمتُهُ؛ لأنَّ ما له صدرُ الكلامِ لا يعملُ ما بعده فيما قبله، وما لا يعملُ لا يُفسَّرُ عاملاً.

وذكرُهُ لهذا القسمِ إفادةٌ لِتِهَامِ القسمةِ، وإنَّ كانَ ليسَ مِن هذا البابِ؛ لِعَدَمِ صَدَقِ ضابطِ هذا البابِ عليه؛ كما قاله في الأوضح.

[خامساً: [ويستويان] - أي: الرفعُ والنصبُ - إذا وقعَ الاسمُ بعدَ عاطفٍ غيرِ مَفْصُولٍ بَأَمَّا مسبوقٍ بِجُمْلَةٍ ذاتِ وجهينِ غيرِ تعجبية؛ كما في نحو: زيدٌ قامَ، وعمرُوٌّ

(١) في الأصل عمر، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق: خبراً.

(٣) سقطت نحو من ب.

(٤) سورة يونس، من الآية ٢١. وهي بنهاها ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِن بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي مَائِنَاءِ قُلِ اللَّهُ أَشَرُّ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُوبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾.

(٥) في ب قيد، وفي د قيل.

(٦) سقطت مَر من ق.

(٧) انظر ص ١٥٣ وما بعدها في هذا الكتاب.

(٨) في ب وس ود: المبتدأ.

(٩) في ق وب وس: أكرمه.

(١٠) سقطت هذا من ق وع وس ود.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ١٧٠.

(١٢) قال ابن هشام في قطر الندي: «ويستويان في نحو زيدٌ قام وعمرُوٌّ أكرمتهُ للتكافؤ». (انظر: شرح قطر الندي ص ١٩٢).

أكرمته لأجله، أو فعمرو أكرمته^(١)؛ فيجوزُ في عمروِ الرفعُ والنصبُ للتكافؤِ الحاصلِ على كلِّ تقديرٍ؛ لأنَّ الجملةَ الأولى اسميةُ الصدرِ فعليةُ العجزِ؛ فإنَّ راعيتَ صدرها رفعتَ، وإنَّ^(٢) راعيتَ عجزها نصبتَ، فالتشاكلُ بينَ المتعاطفينِ حاصلٌ على كلا التقديرين، ولا مُرجَّحٌ.

وظاهرٌ تمثيله بها ذكرُ أنَّه لا يشترطُ في الجملةِ المعطوفةِ وجودَ رابطٍ يربطُها بالمعطوفِ عليها، وهو ما جزمَ به في الجامعِ حيثُ قال^(٣): ولا يشترطُ الرابطُ إنَّ نصبتَ وفاقاً لسيبويه والفراسي^(٤). لكنَّ خالفَ في أوضحه^(٥) فجزمَ باشتراطِ ذلك، ومنعَ النصبَ في نحوِ المثالِ المذكورِ؛ لِعَدَمِ الرابطِ^(٦) [فجزمَ]^(٧) تبعاً للأخفش والسيراfi^(٨)، قال: وهو المُختارُ.

[مسائلُ توهمِ الاشتغالِ وليستِ مِنْهُ]^(٩)

وليسَ مِنْهُ - أي: من بابِ الاشتغالِ - ﴿شَيْءٌ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(١٠) أي: الكتُبِ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ^(١١) تسليطِ^(١٢) العاملِ على ما قبله؛ إذ لو صحَّ لكانَ تقديرُهُ فعلوا كلَّ شيءٍ في

(١) سقطت فعمرو أكرمته من ع.

(٢) في ق: أو إن، وفي ع سقطت وإن راعيت.

(٣) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٨٨، والمسائل البصريات ص ٢١٣.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٧١/ ٢.

(٦) في ب وس ود: الرابط.

(٧) زيادة من ع.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٢٧٠-١٢٧١، وشرح الأشموني ٢/ ٨١، وشرح التصريح ١/ ٣٠٤.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ وأزيدُ ذُهِبَ به. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٢).

(١٠) سورة القمر، الآية ٥٢.

(١١) سقطت صحة من ق وع وس ود.

(١٢) في باقي النسخ تسلط.

الزُّبْرِ؛ وهو باطلٌ. فرفعُ كُلِّ واجبٍ على الابتداءِ، وجملةُ فعلوهُ في موضعِ رفعٍ^(١) صفةٌ كُلٌّ، أو في موضعٍ جرٍّ صفةٌ لشيءٍ، و^(٢) في الزُّبْرِ خبرٌ لكلٍّ^(٣)، والمعنى: وكلُّ شيءٍ مفعولٌ لهم ثابتٌ في الزُّبْرِ.

وكذا ليس منه: أزيدُ ذهبٍ به؟ - بالبناء للمفعولِ وفاقاً لسيبويه^(٤)؛ لِعَدَمِ صدقِ ضابطِ البابِ عليه^(٥)؛ إذ لو سلَّطَ العاملُ على ما قبله لامتنعَ إعمالُهُ / ٦٥ أ / النصبُ فيه، فرفعُ زيدٍ واجبٌ: إمّا على الابتداءِ، أو على إضمارِ فعلٍ تقديرُهُ: أَذْهَبَ زيدٌ فَذَهَبَ^(٦) به. ولم يَنْبَغِ على هذا في الشرح^(٧).

تَمَتَّةٌ [في دخولِ الاشتغالِ الأسماءِ المرفوعةِ]

الاشتغالُ كما يجري في النصبِ يجري في الرفعِ؛ بأن يكونَ الرفعُ على الابتداءِ أو على الفاعليةِ بإضمارِ فعلٍ، ويأتي فيه الأقسامُ الخمسةُ. ذكره في الأوضحِ والجامعِ^(٨) وابنُ مالكٍ في التسهيلِ والكافيةِ الكُبرى^(٩).

(١) سقطت في موقع رفع من ع.

(٢) في الأصل: وهو وهو تصحيف، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في ق: كل.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٧٧/ ٢.

(٥) سقطت عليه من ب.

(٦) في ق و ب وس: ذهب.

(٧) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ١٩٧، وقد بينَ المحقق محمد محبي الدين عبد الحميد أن تعليق ابن

هشام في شرحه على هذا المثال قد سقط من عدة نسخ فأثبتها بين معقوفتين وهو قوله: وليس منه أزيدُ ذهبٍ به؛ لِعَدَمِ اقتضائه النصبَ مع جوازِ التسليط.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧٤-١٧٥، والجامع الصغير في النحو ص ص ٨٣-٨٤.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٧٦-٧٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٩.

فيجبُ الابتداءُ في نحو: خرجْتُ فإذا زيدٌ يكتبُ^(١)، و يترجَّحُ في نحو: زيدٌ قامَ،
عندَ^(٢) المبردِ^(٣)، وتجبُ الفاعليةُ في نحو: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰلِكَ﴾^(٤)، و يترجَّحُ في نحو: ﴿أَبَشِّرْ
يَهُودَ نَنَّا﴾^(٥)، ويستويان^(٦) في نحو: زيدٌ قامَ، وعمرُو قعدَ.

(١) لأن إذا الفجائية تختص بالدخول على الجملة الاسمية. (انظر: الكتاب ١/ ١٠٧، والمقنضب ٣/ ١٧٨)

(٢) سقطت عند المبرد من ق وب.

(٣) وغيره يوجب ابتدائيته؛ لعدم تقدّم طالب الفعل. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧٤).

(٤) سقطت نحو من ق.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٧٦، وتجب الفاعلية هنا لأن (إن) الشرطية لا تدخل إلا على الأفعال. والآية بتامها
﴿يَسْتَفْشِرُكَ قُلُوبُ اللَّهِ يَفْقِهُكُمْ فِي الْكَلِمَةِ إِنَّ أَمْرُؤَا هَٰلِكَ لَيَسَّ لَهُ، وَلَهُ، وَأُخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتْ أَنْثَىٰ فَلَهَا الْثُلَاثَانِ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ نِصْلٌ حِطِّ الْأَخْيَارِ يَتَنَبَّهْنَ
أَلَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ يَكُلُّ سَنَىٰ عَلَيْهِ﴾.

(٦) سورة التغابن، من الآية ٦، وترجّح الفاعلية هنا لأن (همزة الاستفهام) يغلب دخولها على الأفعال. والآية
بتامها ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشِّرْ يَهُودَ نَنَّا فَكَفَرُوا وَقُولُوا رَسُولُ اللَّهِ الرَّأِئِيسُ خَيْرٌ﴾.

(٧) أي: تستوي الفاعلية والابتداء لآته لا موجب لأحدهما ولا مرجح.

بابُ التنازع في العملِ

وهو أن يتوجهَ عاملانِ مُتصِرَّانِ فأكثر - ليس أحدهما مؤكِّداً للآخر - إلى معمولٍ فأكثر، متأخِرَ عنهما.

[أوجهُ إعمالِ المتنازعين^(١)]

يجوزُ لك إذا تنازعَ عاملانِ اتَّفقا في العملِ - كقامَ وقعدَ أخواك - أم اختلفا - كما^(٢) في نحو: ضربتُ زيداً -:

١ / إعمالُ الأوَّلِ مِنْهُمَا في الاسمِ الظاهرِ وإهمالُ الثاني.

وهذا الوجهُ اختاره الكوفيون^(٣)؛ لِقَوَّيْهِ في السبقِ^(٤). فتُضْمِرُ^(٥) في الثاني المُهْمَلِ كُلِّ ما يحتاجُه من مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ مُطابِقٍ^(٦) للمُتَنَازِعِ^(٧) فيه؛ إذ لا محذورَ فيه، لِرُجُوعِ الضميرِ إلى مُتَقَدِّمِ رتبةٍ؛ لأنَّه معمولٌ للأولِ، نحو: قامَ وقعدا. أخواك، أو قامَ وضربتُهما^(٨)، أخواك، أو قامَ ومررتُ بهما أخواك، وقد يُحذفُ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «بابُ في التنازع: يجوز في ضربني وضربتُ زيداً إعمالُ الأولِ، واختاره الكوفيون، فيُضْمَرُ في الثاني كُلِّ ما يحتاجه، أو الثاني واختاره البصريون، فيُضْمَرُ في الأولِ مرفوعه فقط، نحو: جفوني ولم أجف الأَخلاء». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٧).

(٢) سقطت كما من ق.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٣-٩٦، وشرح الكافية ١/ ١٨١، وشرح التسهيل ٢/ ٩٦، وجمع الهوامع ٣/ ٩٤.

(٤) في ب وس: بالسبق.

(٥) في ب وس ود: فيُضْمَرُ.

(٦) في ب وس: مطابقاً.

(٧) في ع: التنازع.

(٨) في ق وع: ورأيتُهما.

منصوباً^(١) للضرورة^(٢)، وعن السيرافي إجازة حذف غير المرفوع، واختاره ابن الحاجب^(٣) إلا أن يمنع مانع^(٤) فيظهر.

٢/ وإعمال الثاني في الظاهر وإهمال الأول.

وهذا الوجه اختاره البصريون^(٥)؛ لقربه ولسلامته^(٦) من الفصل بين العامِل^(٧) ومعمولِه بأجنبي، وهو الصحيح؛ لأن إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، ذكر ذلك سيويه^(٨). قال المرادي^(٩): وإذا تنازع ثلاثة^(١٠)؛ فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث.

(١) كما في قول عائكة بنت عبد المطلب:

بمكاظ يُعْثِي الناظرين إذا هم لمحووا شماعه

أي: لمحوه.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٠، مع الهوامع ٣/ ٩٥ الدرر اللوامع ٥/ ٣١٥

(٣) وأجاز ابن مالك حذفه دون ضرورة، فيقال في نحو: ضربني وضربته زيد، وضربني وضربت زيد (انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٢.

(٥) نحو: مال عني وملت إليه زيد؛ فحذف الضمير منه غير جائز لإيhamه أن يكون المراد مال عني وملت عنه زيد.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٢.

(٧) في ق: وسلامته.

(٨) في ب: الفاعل.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٧٦.

(١٠) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣١، ٦٣٤؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٧.

(١١) في ق: فإذا.

(١٢) ومثال قوله رسولنا ﷺ: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، حيث تنازعت الأفعال الثلاثة: تسبحون / تكبرون / تحمدون، ومعمولها هو الظرف (دبر)، والنائب عن المفعول المطلق (ثلاثاً)، فأعمل الأخير لقربه، وأعمل الأولين في ضميريهما، ثم حذفهما لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه إياه. (انظر: شرح التصريح ١/ ٣١٦)

قال الشيخ العلامة خالد الأزهرى^(١): وسكتوا عن المتوسط^(٢)؛ فهل يلحق بالأول
لسبقه على الثالث، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة / ٦٥ ب / إلى "الأول، أو"
يستوي فيه "الأمران؟ لم أر^(٣) في ذلك نقلاً.

[حكم العامل الملغى في باب التنازع]

١ / فيضم^(٤) في الأول المهمل مرفوعه فقط - فاعلاً كان أو نائبه - مطابقاً للاسم
الظاهر؛ لامتناع حذف العمدية وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر؛ لوقوعه في غير هذا الباب
كباب نعم ويشس، بل وفي هذا الباب^(٥) نثراً ونظماً^(٦)؛ نحو: ضربوني وضربت قومك، حكاة
سيويه^(٧). وقوله:

١٥٧ - جفوني ولم أجف الأخلاء إنني
لغير جميل من خليي مهمل^(٨)

(١) انظر: شرح التصريح (إلا أنه لم يرد فيه هذا اللفظ، انظر: شرح التصريح ٣١٦/١)، ولعله في كتاب آخر،
وانظر الخلاف في المسألة مفصلاً في ارتشاف الضرب ٢١٤٦/٤ - ٢١٤٧.

(٢) في ع: المتوسط.

(٣) في ع: بلا.

(٤) في ع: إن.

(٥) سقطت فيه من ق وع.

(٦) في الأصل أرى، والمثبت من ق وب.

(٧) في ق وع: فتضم.

(٨) سقطت الباب من ق.

(٩) في ب: أو نظماً.

(١٠) انظر: الكتاب ٤٠ / ١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٠٠.

(١١) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ٢٠٠، والمقاصد النحوية ١٤ / ٣.

والدرر اللوامع ٢١٩ / ١.

والشاهد فيه: (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث أعمل العامل الثاني أجف في الأخلاء وأعمل العامل الأول
جفوني في ضميره.

وأوجب الكسائي^(١) حذفه؛ هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة^(٢).

والفراء^(٣) إضماره مؤخراً إن طلب الثاني منصوباً؛ لئلا يلزم من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، وإلا أعملها^(٤) في المرفوع. وهو مُشْكِل؛ فإن اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع في الأصول، والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، قاله الرضي^(٥).

٢ / وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع؛ وهو كذلك إن استغني عنه؛ كضربت وضررتي زيد، ومررت ومررتي بي زيد. ولا يجوز إضماره؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة.

فإن لم يستغن^(٦) عنه بأن أوقع حذفه في لبس؛ كرجبت ورجبت في الزيدان عنهما، أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن^(٧)؛ نحو: كنت وكان زيد صديقاً إياه، وظننت زيداً قائماً إياه^(٨)، وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه؛ لخوف اللبس في الأول، ولكون^(٩) المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكن صحح في الأوضح^(١٠) جواز حذفه في الثاني، قال: لأنه حذف لدليل.

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٤.

(٢) سقطت رتبة من ق.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٠٢، وشرح الكافية ١/ ١٨٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٠٣.

(٤) في ق وب ود: أعملها.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٣، وجمع الهوامع ٣/ ٩٤.

(٦) في الأصل مررتي، والمثبت من ق وع وب وس.

(٧) في الأصل يستغني، والمثبت من ق وب.

(٨) في ب: ظل، وهو تصحيف.

(٩) في ق وع: ظننت وظننتي زيداً صديقاً إياه.

(١٠) في ع: ويكون.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠٣.

[مسائل تُوهِمُ التنازعَ، وليست مِنْهُ] ^(١)

وليس مِنْهُ - أي من هذا الباب - نحو:

• ما قام وقعدَ إلا زيدٌ؛ لانعكاسِ معنى المُهمَلِ.

• ولا نحو:

١٥٨ - وعزّةٌ تمطولُ مُعْنَى غَرِيْمُهَا ^(٢)

لِزوالِ الارتباطِ ^(٣)، قاله في الجامع ^(٤).

• ولا قولُ امرئِ القيسِ:

١٥٩ - ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفايَ - ولم أطلبَ - قليلٌ من المالِ ^(٥)

لِفَسَادِ المَعْنَى؛ إذ لو وُجَّهَ كفايَ ولم أطلبَ إلى قليلٍ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ / ٦٦ أ / اجتماعُ التقيضينِ ^(٦)؛ لأنَّ لو لا متناعِ الشيءِ لا متناعِ غيره، فيلزمُ كَوْنُ المُثَبِّتِ في سياقِها وسياقِ ^(٧)

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس منه: كفايَ - ولم أطلبَ - قليلٌ من المالِ؛ لفسادِ المعنى (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٨).

(٢) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣، وشرح الفصل ٨ / ١، وخزانة الأدب ٢٢٣ / ٥، والدرر اللوامع ٣٢٦ / ٥. صدره: قضى كلُّ ذي ذنبٍ فوقَ غريمه.

والشاهد فيه: (وعزّةٌ ممطولُ مُعْنَى غَرِيْمُهَا) حيثُ بدا أنَّ في البيت تنازعاً بين ممطول ومعنى لـ (غريمها). وهذا مردود عند ابن مالك وتابعه ابن هشام وكذلك الفاكهي.

(٣) في ع: الإرباط.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٦.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، والكتاب ٧٩ / ١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٩٠ / ١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٨٤.

والشاهد فيه: (كفايَ ولم أطلبَ قليل) فظاهر العبارة وجود عاملين يتنازعان (قليل)، لكن المعنى يتنقض هذا الظاهر، فالصحيح أنه ليس من باب التنازع، وأما معمول الفعل الثاني ولم أطلبَ فمحذوف تقديره: ولم أطلبَ الملك والمجد.

(٦) في ب: التقيض.

(٧) في ع: وفي سياق.

جوابها منفيًا، والمنفي فيها مثبتًا؛ إذ امتناع الإثبات نفي، وامتناع النفي إثبات؛ فيكون السعي لأدنى معيشة منفيًا، إذ هو مثبت في سياق لو.

ولو ووجه ولم أطلب إلى قليل لكان طلب القليل مثبتًا؛ إذ هو منفي في سياق جوابها، وهما واحد في المعنى، فيؤدي إلى إثبات الشيء ونفيه في كلام واحد، وهو باطل.

فتعين أن يكون مفعول أطلب محذوفاً تقديره ولم أطلب الملك والمجد، ويدل عليه قوله بعد^(١):

١٦٠ - ولكننا أسعى لجِدِّ مؤنِّلٍ وقد يُدركُ المجدَ المؤنِّلَ أمثالي^(٢)

(١) سقطت بعد من ق.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٩٠ / ١، وشرح المفصل

٧٩ / ١، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٨٤، والدرر اللوامع ٢ / ٢٠٧.

اللغة: المؤنِّل من أثَّل يَأْتِلُ أَثُولًا، وتَأْتَل: تَأَصَّل. وأثَّل ماله نائِلًا: زَكَّاهُ وَأَصْلَهُ، ومُلْكُهُ: عَظَمَتُهُ، والمجد: تِل الشَّرَف، والكَرَم، ولا يكون إلا بالآباء، أو كَرَمَ الآباءِ خَاصَّةً. والمجد من جَدَّ، كَنَصَرَ وَكَرَّمَ، جَدًّا وَجَادَةً، فهو مَاجِدٌ وَجِيدٌ. وَأَجَدَّهُ وَجَدَّهُ: عَظَّمَهُ، وَأَتَى عَلَيْهِ، وَ- العطاء: كَثَرَهُ. (انظر: القاموس المحيط / أثَّل، ومجد).

موطن الشاهد: في البيت شاهدان: الأول توضيح لمعنى البيت السابق في أنه لا تنازع فيه كما يظهر في الشرح. والثاني في استعماله لكن بعد اتصالها بها الزائدة فألغت اختصاصها بالجملة الاسمية ومن ثم أهملت.

رَفَعُ

عبد الرحمن بن النعماني
أستاذ اللغة العربية

المنصوبات في اللغة العربية

باب في ذكر المنصوبات، وبدأ منها بالمفاعيل؛ لأنها الأصل في النصب، وغيرها محمول عليها، فقال: المفعول منصوبٌ أبداً كما أنَّ الفاعل مرفوعٌ أبداً، وسبب ذلك أنَّ الفاعل لا يكون إلا واحداً بخلاف المفعول، والرفع أثقل والفتح أخفُّ، فأعطوا الأقلَّ الأثقل والأخفَّ الأكثر؛ ليكون ثقل الرفع مُوازناً لِقَلَّةِ الفاعل، وخفة الفتح "موازنة" لكثرة المفعول، وهو خمسة على المشهور^(١):

[١/ المفعول به وأحكامه]

أحدها المفعول به^(٢)، وقَدَّمَهُ على غيره من المفاعيل؛ لأنه أحوَجُ إلى الإعرابِ إزالةً للتباعدِ بالفاعل. وهو - كما قال ابنُ الحاجب^(٣) - ما وقع عليه فعلُ الفاعل؛ وذلك كضربتُ زيداً، فزيداً مفعولٌ به لوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليه؛ وهو الضربُ. والمرادُ بوقوعِ الفعلِ تعلُّقه بشيءٍ من غيرِ واسطةٍ، بحيث لا يُعَقَّلُ إلا بعدَ تعقُّلِ ذلك الشيء؛ فسقط^(٤) ما قيل من أنه غيرُ جامعٍ؛ لخروجِ نحو: ما ضربتُ زيداً، ولا تضربُ عمراً؛ إذ الفعلُ لم يقعَ فيهما على المفعولِ.

(١) في ع وب وس: الفتحة.

(٢) في ب ود: موازية.

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبهة به. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥١).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: باب، المفعول منصوبٌ، وهو خمسة: المفعول به؛ وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كضربتُ زيداً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠١).

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٢.

(٦) في ق: فيسقط.

وخرجَ بقوله وقع عليه فعلُ الفاعلِ بقیةُ المفاعيلِ؛ إذ المفعولُ المطلقُ^(١) نفسُ فعلِ الفاعلِ، والمفعولُ له وقع لأجلِهِ، والمفعولُ فيه وقع فيه، والمفعولُ / ٦٦ ب / معه وقع معه.

[العاملُ في المفعولِ به]

والناصبُ له إمّا:

- أ - فعلٌ؛ نحو: ﴿وَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾^(٢).
- ب - أو وصفٌ؛ نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ﴾^(٣).
- ت - أو مصدرٌ؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(٤).
- ث - أو اسمٌ فعلٍ؛ نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٥).

٤

(١) سقطت نفس من ع.

(٢) سورة النمل، من الآية ١٦. وهي بتمامها ﴿وَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ بَنَاتُهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنَاطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْعَمِيمُ﴾.

(٣) سورة الطلاق، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَرِثَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، وقد قرأ حفص ﴿بَلِغُ أَمْرِهِ﴾ بإضافة الوصف إلى مفعوله، وقرأ الباقون بالتثنية والنصب على الأصل في إعمال اسم الفاعل. (انظر: تفسير البحر المحیط ٢٧٩/٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٤٦).

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. وغامها على الترتيب ﴿فَكَرَّمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدَ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ البقرة ٢٥١، ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنَ دِينِهِمْ يَبْغِيهِمْ حَتَّى إِذَا يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ الحج ٤٠.

(٥) سورة المائدة، من الآية ١٠٥. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَمُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وُسِمِعَ رَفْعُهُ وَنَصَبُ الْفَاعِلِ^(١)، وَرَفْعُهُمَا^(٢)، وَنَصَبُهُمَا^(٣). وَالْمِيحُ لِذَلِكَ كُلِّهِ فَهَمْ
الْمَعْنَى وَعَدَمُ الْإِلْبَاسِ^(٤)، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِمْ مَثَلًا الْمَفْعُولُ بِهِ عَائِدٌ إِلَى^(٥) أَلْ؛ أَيِ: الَّذِي يُفَعَّلُ بِهِ فِعْلٌ.

[حَذَفَ عَامِلِهِ]

وَقَدْ مُحَذَفٌ عَامِلُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ:

١ / إِمَّا جَوَازًا؛ نَحْوُ: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾^(٦).

٢ / أَوْ وَجُوبًا قِيَاسًا؛ وَذَلِكَ فِيمَا نُصِبَ عَلَى الْاِسْتِغَالِ - كَمَا^(٧) تَقَدَّمَ^(٨) - أَوْ عَلَى
الِاخْتِصَاصِ؛ نَحْوُ: نَحْنُ - الْعَرَبُ - أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ، أَوْ عَلَى الْإِغْرَاءِ؛ نَحْوُ: السَّلَاحُ
السَّلَاحُ!، أَوْ عَلَى التَّحْذِيرِ؛ نَحْوُ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ!، أَوْ عَلَى التَّنَادِ.

(١) مثال رفع المفعول به ونصب الفاعل قولهم: خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسَارَ، وَكَسَرَ الرَّجُلُ الْحَجَرَ. (انظر: همع
الموامع ٦/٢).

(٢) ومثال رفع الفاعل والمفعول به معاً قول الشاعر:
إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا مَشُومٌ كَيْفَ مِنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمٌ

والعقق: طائر كالغراب - (انظر: مغني اللبيب ٩١٧-٩١٨، و همع الموامع ٦/٢، والدرر اللوامع على همع
الموامع ٥/٣-٦).

(٣) ومثال نصب الفاعل والمفعول به معاً قول الشاعر: قَدْ سَلِمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا (انظر: مغني اللبيب ٩١٧-٩١٨،
و همع الموامع ٦/٢، والدرر اللوامع على همع الموامع ٣/٥-٦).

(٤) فِي قَوْعٍ وَد: الْإِلْبَاسُ.

(٥) فِي قَوْعٍ وَد: عَلَى.

(٦) سورة النحل، من الآية ٣٠. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ
الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٧) سَقَطَتْ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ ق.

(٨) انظر باب الاشتغال في ص ٢٥٣ من هذا الكتاب.

[مَمَّا يُلْحَقُ بِالمَفْعُولِ بِهِ: المُنَادَى]^(١)

كما أشار إليه بقوله: ومنه الاسمُ المُنَادَى بجميع أنواعه؛ وهو المطلوبُ إقبالُهُ بحرفِ نائِبٍ مَنَابٍ أَدْعُو لفظاً أو تقديرًا، فإنَّ قولَكَ - مثلاً - يا زَيْدُ أَصْلُهُ: أَدْعُو زَيْدًا، فَحُذِفَ الفِعْلُ، وَعَوِّضَ عَنْهُ^(٢) حرفُ النِّداءِ؛ للتَّخْفِيفِ وَلِيَدُلَّ عَلَى الإِنْشَاءِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الحَذْفُ؛ لَامْتِنَاعِ الجَمْعِ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوِّضِ عَنْهُ^(٣).

[أَقْسَامُ المُنَادَى]

ثُمَّ المُنَادَى قِسْمَانِ: مُعَرَّبٌ؛ وهو ما يَظْهَرُ فِيهِ النِّصْبُ، وَمَبْنِيٌّ وهو بِخِلَافِهِ.

[١ - المُنَادَى المُعَرَّبُ:]

والأوَّلُ ثلاثةُ أنواعٍ، وَقَدْ أشارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا يُنْصَبُ المُنَادَى لَفْظًا:

أ/ إِذَا كَانَ مُضَافًا: سواءَ كَانَتِ الإِضَافَةُ مَحْضَةً؛ كَيا عَبْدَ اللَّهِ، أَمْ لَا؛ كَيا حَسَنُ الوَجْهِ. وَجَمِيعُ الأَسْمَاءِ المُضَافَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنَادِيًّا إِلَّا المُضَافَ إِلَى ضَمِيرِ المُخَاطَبِ؛ فَلَا يُقَالُ: يا غلامَكَ لاسْتِزَامِهِ اجْتِمَاعِ النِّقِیْضِیْنِ؛ لِأَنَّ الغَلامَ مُخَاطَبٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنَادِيٌّ، وَغَيْرُ مُخَاطَبٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُضَافٌ إِلَى المُخَاطَبِ؛ لَوْجُوبِ تَغَايُرِهِمَا.

ب/ أَوْ كَانَ شِبْهَهُ؛ وهو ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ: إِمَّا بِعَمَلٍ^(٤)، أَوْ عَطْفٍ قَبْلَ النِّداءِ. وَالْعَمَلُ إِمَّا فِي فاعِلٍ؛ كَيا حَسَنًا وَجْهَهُ. / ٦٧ أ /

أَوْ مَفْعُولٍ؛ كَيا ضارِبًا زَيْدًا، وَيا طالِعًا جَبَلًا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ومنه المنادى، وإنما يُنْصَبُ مضافاً؛ كَيا عبد الله، أو شِبْهَهُ، كَيا حَسَنًا وَجْهَهُ، وَيا طالِعًا جَبَلًا، وَيا رَفِيقًا بِالْعَبَادِ، أَوْ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ؛ كَقَوْلِ الأَعْمَى: يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٢).

(٢) في ب ود: منه.

(٣) في د: منه، وقد سقطت عنه من ب.

(٤) في ب ود: منه.

أو مجرور؛ کیا خيراً من زيد، ويا رفيقاً بالعباد.

ومثال المَعطوفِ عليه قبل النداء: يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك. ويمتنع إدخال يا على ثلاثين؛ لآثُهُ جزءٌ^(١) من العَلَم. ومن المُشَبَّهِ بِهِ عندَ المُصَنِّفِ والرضيَّ قوْلُهُم: يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا يبخل.

ج/ أو كان نكرةً غير مقصودة؛ سواءً أكانت^(٢) جامدةً أو^(٣) مُشتقةً، كقول الأعمى - وفي معناه الغريق -: يا رجلاً خذ بيدي، ويا واقفاً أنقذني.

[٢- المُنَادَى المَبْنِي:]^(٤)

وقد أشار إلى ذلك^(٥) بقوله: والمُفْرَدُ - وهو ما ليس مُضافاً، ولا شبيهاً به، ولا نكرةً لم تُقَصِّدْ^(٦) - المعرفة؛ أي: المُعَيَّن، سواءً كان معرفةً قبل النداء أم بعده.

[إعرابه]

يُنصَبُ محلاً؛ لأنَّ إعراب المَبْنِيَّ إعرابُ محلِّه، ويُنَى لفظاً على ما يُرْفَعُ بِهِ من حركةٍ أو حرفٍ؛ لمِشَابَهَةِ كافِ الخطابِ في نحو: أدعوك؛ من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقَّعةً. ويُنَى على الحركة؛ للإعلام بأنَّ بناءً غيرُ أصليٍّ، وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المُنَادَى المُضَافِ إلى ياء المُتَكَلِّمِ في بعض لُغَاتِهِ؛ إذ لو بُنِيَ على الكسر لالتبس به

(١) سقطت جزء من ق وع وس ود.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٢٢-٣٢٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠-٢٢.

(٣) في ق وع وس ود: كانت.

(٤) في ق وع وس: أم.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفرد المعرفة يُنَى على ما يرفع به کیا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل

لمعين» (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٤).

(٦) في ق وع وس ود: الثاني.

(٧) في ع: يسقط.

عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة عنها، أو على الفتح^(١) لا لتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة عنها.

وتعبيره^(٢) بما ذكر أولى من قول بعضهم^(٣): يُبنى^(٤) على الضم؛ لشموليه للمبني على الضم؛ كما زيد، وللمبني على الألف؛ نحو^(٥): يا زيدان، وللمبني على الواو؛ نحو: يا زيدون.

ومن المبني على الضم النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجل - لمعين.

ثم المبني على الضم إن كان صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة، وإلا قُدرت؛ نحو: يا موسى ويا قاضي. وكذا إن كان مبنياً قبل النداء؛ نحو: يا حذام ويا سيويه ويا برق نحرة، وإذا اضطر إلى تنوينه^(٦) جاز أن يُنَوَّن مضموماً ومنصوباً؛ وهو أقوى.

وإذا كان علماً موصوفاً بابنٍ مُتَّصِلٍ / ٦٧ ب / به مُضَافٍ^(٧) إلى عَلَمٍ جاز أن يُفْتَحَ فتحة إتياعٍ لها بعده؛ نحو: يا زيد بن عمرو.

[اللغات في نحو: يا غلامي]^(٨)

فَصَّلْ في الكلام على المُنَادَى الصحيح الآخرِ المُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، أو إلى المُضَافِ إليها: وتَقَوَّلْ في نحوِ يا غلامٌ - مُريداً به الإضافة إلى الياءِ -:

(١) في ع: الفتحة.

(٢) وبهذا عتبر ابن الحاجب في كافيته. (انظر: شرح الكافية ١/ ٣١٥).

(٣) انظر: شرح المنصل ١/ ١٢٨.

(٤) في ق: مبني.

(٥) في ق و ع ود: ك.

(٦) في الأصل لتنوينه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في الأصل مضافاً، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «فَصَّلْ، وتَقَوَّلْ: يا غلامٌ بالثلاث، وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف» (انظر: شرح

قطر الندى ص ٢٠٤).

- ١-٣/ يا غلام؛ بالحركات الثلاث على الميم من غير ياء.
- ٤/ وبالياء فتحاً؛ أي: مفتوحة، نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾^(١).
- ٥/ وإسكاناً؛ أي ساكنة، نحو: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٢).
- ٦/ وبالألف؛ نحو: ﴿يَأْسَفِي عَلَى يُونُسَ﴾^(٣).

فهذه ست لغات، لكنها متفاوتة في القوة والضعف: أفضحها^(٤) حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها^(٥) ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة، ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة. وإنما يفعل^(٦) ذلك فيما يكثر أن لا يُنادى إلا مُضافاً؛ حملاً للقلّة على الكثرة^(٧)، كقول^(٨) بعضهم: يا أم لا تفعلي - بالضم - حكاية يونس^(٩).

[اللغات في نحو: يا ضاربي مما الإضافة فيه للتخفيف]

ثم جواز هذه اللغات مشروط^(١٠) بما الإضافة^(١١) فيه للتخصيص - كما في التسهيل^(١٢)

(١) سورة الزمر، من الآية ٥٣. وهي بتمامها ﴿قُلْ يٰٓعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾.

(٢) سورة الزمر، من الآية ١٦. وهي بتمامها ﴿لَهُمْ مِّنْ تَرْفِعِهِمْ مَّطْلَبٌ مِّنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ مَّطْلَبٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِوَجْهِ عِبَادِهِ يَتَّبِعُونَ﴾؛ قرأ يعقوب بإثبات الياء والآخرين على الحذف يا عباد. (انظر: تقريب النشر ص ١٨٧، وإنحاف فضلاء البشر ص ٤٨١).

(٣) سورة يوسف، من الآية ٨٤. وهي بتمامها ﴿وَنَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُونُسَ وَأَيُّضْتَ عَبَسَٰهُ مِن ٱلْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

(٤) في ق وع: وأفضحها.

(٥) في ق وس: قبلها، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: يكثر، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ب وس ود: حملاً للقليل على الكثير.

(٨) في ق: لقول.

(٩) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٣.

(١٠) في ق وس: مشروطة.

(١١) سقطت الإضافة من ق.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.

والجامع^(١) - احترازاً بما فيه الإضافة للتخفيف؛ نحو: يا مكريمي ويا ضاربي. فليس فيه إلا لغتان^(٢): إثبات الياء مفتوحة، وساكنة.

[اللغات في المُنَادَى الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ]

ومثله في وجوب إثبات الياء - إلا أنها مفتوحة لا غير - المُنَادَى الْمُعْتَلِّ الْمُضَافُ إِلَى الْيَاءِ؛ نحو: يا فتاي ويا قاضي. ولا يجوز حذفها للإلباس^(٣)، ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلها على الياء.

[اللغات في نداء أب وأُم مُضَافَتَيْنِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ]^(٤)

وتقول في يا أي ويا أمي - زيادة على اللغات الست -:

٧-٨ / يا أبت، ويا أمت، بفتح وكسر التاء^(٥) المَزِيدَةُ عِوَضاً عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، والكسر أكثر في كلامهم، والفتح^(٦) أقيس.

٩ / وَسُمِعَ ضَمُّهَا تَشْبِيهاً بِنَحْوِ ثُبَّةَ وَهَبَةَ؛ وَهُوَ شاذٌّ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِنَّ^(٧).

(١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٩٥.

(٢) في ق: اثنتان.

(٣) في ق: للإلباس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويا أبت، ويا أمت، ويا بن أم، ويا بن عم: بفتح وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح، وللآخرين ضعيف (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٤).

(٥) في ق وع وب ود: للتاء.

(٦) في ب ود: لكن الفتح.

(٧) في قوله تعالى: ﴿تَأْتِي﴾ في سورة يوسف (من الآيات ٤، ١٠٠) وسورة مريم (من الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) وسورة القصص (من الآية ٢٦)، وسورة الصافات (من الآية ١٠٢)، قرأ ابن عامر وأبو جعفر والأعرج بفتح التاء، والباقون بالكسر. وقال الزجاج: وأجاز بعض أهل العربية يا أبة إني. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٧١-٧٢، ومشكل إعراب القرآن ص ٣٥٩، وتفسير البحر المحيط ٥ / ٢٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٨).

فهذه^(١) تسع لغات جائزة في الأب والأم مضافين للياء في النداء، وسيأتي أن فيهما لغتين أخريين^(٢)؛ فالمجموع إحدى عشرة^(٣) لغة على خلاف في بعضها^(٤).

[المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى أُمٍّ أَوْ عَمٍّ الْمُضَافَتَيْنِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ]

وتقول فيما إذا نُودِيَ الْمُضَافُ / ٦٨ أ / إلى المضاف إلى الياء - وكان لفظ أُمٍّ أَوْ عَمٍّ - :
يا ابنَ أُمٍّ، ويا ابنَ عَمٍّ، أو يا ابنةَ أُمٍّ، ويا ابنةَ عَمٍّ، بفتح آخرٍ كُلٍّ مِنْهُمَا لِلخَفَةِ، وقيل إنَّهما^(٥)
رُكِّبَا وَجُعِلَا اسماً واحداً مبنياً على الفتح. وكسر ذلك أيضاً؛ وهو الأكثرُ على حذفِ الياء
والاجتزاء بالكسرة، وقد قرئ بالوجهين في السبعة^(٦).

وإنما جازَ فيهما الوجهان؛ لكثرة استعمالهما في النداء، فخفَّ بالحذف بخلاف غيرهما،
فحكَّم الياء فيه كحكمها في غير النداء؛ نحو: يا ابنَ أخي، ويا ابنَ صاحبي.

١٠-١١ / وإلحاق الألفِ أو الياءِ للأوليين^(٧) - وهما يا أبتَ ويا أمتَ - قبيحٌ لما فيه
من الجمع بين العوضِ والمُعَوِّضِ عنه أو بدَلَه. وسبيلُ ذلك الشعرُ؛ ومنه قوله:

١٦١ - يا أبتا علكَ أو عساكا^(٨)

(١) قبلها في ق: ولا يجوز الجمع بين ياء المتكلم والتاء إلا في الضرورة كما سيأتي.

(٢) في الأصل: أخرتين، والمثبت من ب وس ود.

(٣) في الأصل أحد عشر وهو وهم، لأنَّ المعدود مؤنث.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) في ق وع: على أنهما.

(٦) في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَيْنَ أُمُّ إِنْ الْقَوْمَ اسْتَضَعُونِي﴾ - الأعراف ١٥٠ -، وقوله تعالى: ﴿يَنْتَظِمُ لَا تَأْخُذْ بِلِجَتِي

وَلَا يَرْأَيْ﴾ - طه: ٩٤ - . حيث قرأ ابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي وخلف بكسر الميم فيها كسر بناء

عند البصريين، والباقيون بفتحها فيها. (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٣٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٠).

(٧) في ع: ولحاق الألف والياء الأولين.

(٨) البيت من الرجز المشطور لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، ولسان العرب - روى،

وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢.

والشاهد فيه: (يا أبتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم، والألف التي هي عوض عن ياء
المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذ.

وقوله^(١):

١٦٢ - يا أمتا^(٢) أبصرني راكب^(٣) يسير في مُحَنَفٍ^(٤) لا حِب^(٥)

وقوله:

١٦٣ - يا أبتى لا زلتَ فينا قائماً^(٦)

وللحافه^(٧) للأخيرين - وهما: ابنُ أمّ، وابنُ عمّ - ضعيفٌ، لا يكادُ يُوجدُ إلّا في
الضرورة؛ كقوله:

١٦٤ - يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي^(٨)

(١) في ق: ومنه قوله.

(٢) في د: أبتا.

(٣) في ق: واكتب.

(٤) في ق: مستخفر.

(٥) البيت من السريع من قول جارية لأمتها في سر صناعة الإعراب ١/٤١٩، والمحاسب ٢/٢٣٩، ولسان
العرب/حوز، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٦.

اللغة: مسحنفر واسع أو كثير، ولاحب طريق واضح.

موطن الشاهد: (أمتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم، والألف التي هي عوض عن ياء
المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذ.

(٦) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/٤٥٨، وشرح التصريح
١٧٨/٢، والمقاصد النحوية ٤/٢١، وعجزه: لنا أملٌ في العيش ما دُمّت عائشا.

والشاهد فيه: جاء بروايتين (يا أبتى ويا أبتا) وفي كليهما شاهد على لغات العرب في المنادى المضاف إلى ياء
المتكلم.

(٧) في ق وب وس: ولحافهها.

(٨) أنبت من الرجز المشطور لأبي النجم في الكتاب ٢/٢١٤، وشرح المفصل ٢/١٢، وأوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك ٤/٤١، وخزانة الأدب ١/٣٦٤.

والشاهد فيه: (يا ابنة عمّا) حيث جاءت ياء المتكلم منقلبة ألفاً مع لفظ عم وهو خاص بالشعر.

وقوله:

١٦٥- يا ابن أمي^(١) ويا شقيق نفسي^(٢).....^(٣)

فصل في أحكام توابيع المُنَادَى^(٤)

ويجري ما أُفِرِدَ أو ما أُضِيفَ حالة كونه مقروناً بأل من نعتِ المُنَادَى المبنيّ - العلم والنكرة^(٥) المقصودة - وتأكيده، وعطف بيانه، وعطف نسقه^(٦) المقرون بأل:

أ/ على لفظه، أي المبنيّ؛ فيرفعُ مراعاةً لللفظ^(٧).

ب/ أو على محله فينصبُ مراعاةً للمحلّ.

نحو: يا زيدُ الكريمُ أو الكريمُ الأب - بالرفع والنصب - ويا تميمُ أجمعونَ وأجمعينَ، ويا سعيدُ كرزُ وكرزاً، ﴿يَجِئَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٨)، قُرئ بالرفع والنصب.

(١) في ب: أبي.

(٢) صدر بيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٤٨، والكتاب ٢/ ٢١٣، ولسان العرب - شقيق، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٥/ ٥٧. وعجزه: أنت خلقتني لدهرٍ شديد.

والشاهد فيه: (يا ابن أمي) حيث جاءت ياء المتكلم دون حذف، وهو خاص بالشعر.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ: ويجري ما أُفِرِدَ أو أُضِيفَ مقروناً بأل من نعتِ المبنيّ وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون بأل على لفظه أو محله، وما أُضِيفَ مُجَرِّداً على محله، ونعتُ أي على لفظه، والبدلُ المجرّد والنسقُ المجرّد كالمنادى المستقلّ مطلقاً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٩).

(٤) في ق: أو.

(٥) في الأصل: نسق، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في ق ود: للفظه.

(٧) سورة سبأ من الآية ١٠ وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَنبَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً يَجِئَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَلَّا لَهُ الْحَدِيدُ﴾، فقد قرأ السلمي وابن هرمز وابن مهران شذوذاً برفع الطير والجمهور بنصبها. (انظر: الكشف ٣/ ٥٨١، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٢٥٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٥٨).

[خلاف النحاة في إعراب تابع المنادى]

والأوّل مختار الخليل والمازني^(١)؛ تنبيهاً على أنّه منادى ثانٍ^(٢).

والثاني مختار أبي عمرو ويونس^(٣)؛ لأنّ ما فيه أل لا يلي حرف النداء، فلم يُجعل لفظه كلفظ ما وليه.

وفصل المُبرّد^(٤) بين ما فيه أل التعريف^(٥)، فالنصب، وما لا فالرفع.

فهذه خمس / ٦٨ ب / صور يجوز فيها الرفع والنصب. لكنّ عبارته تقتضي أنّ الصور ثمانية؛ فإنّ من في قوله من نعت المبنّي بيان لما في قوله ما أفرد أو أُضيف، وإنّما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين؛ لأنّ الإضافة غير محضة، فلم يُعتد بها.

[توابع المنادى المُعرب]

وخرج بالمبنّي المُعرب؛ فإنّ تابعه - من نعت وتوكيد وبيان ونسقي مقرون بأل - منصوب لا غير، ولو كان مفرداً؛ نحو: يا عبد الله الحسن أو الحسن الوجه، ويا بني تميم أجمعين، ويا عبد الله كرزاً، ويا عبد الله الحارث. وسيأتي حكم البدل والنسقي المُجرّد.

[التابع المُضاف المُجرّد من أل]

وأما التابع المُضاف المُجرّد؛ فقد أشار إليه بقوله: ويجري ما أُضيف من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه مُجرّداً من أل على محلّه دون لفظه؛ فيُنصب فقط كما

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٠.

(٢) في الأصل: ثاني والمثبت من ق و ع وب وس.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٥، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠١، وشرح التصريح ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٠٩ و ٢٣١، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية ١/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤.

(٥) في ع وب وس: للتعريف.

لو كَانَ مُنَادًى^(١)؛ نحو: يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو، وَيَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ أَوْ كُلَّكُمْ، وَيَا زَيْدُ أَبَا
عَبْدِ اللَّهِ.

وَأِنَّمَا لَمْ يَجْزُ رَفْعُهُ^(٢)؛ لِثَلَاثٍ يُفْضَلُ الْفَرْعُ^(٣) عَلَى^(٤) الْأَصْلِ.

[نَعْتُ أَيِّ وَآيَةٍ]

وَيَجْرِي نَعْتُ أَيِّ وَآيَةٍ فِي تَبْعِيَّتِهِ لِتَبْوِغِهِ عَلَى لَفْظِهِ^(٥)، فَيُرْفَعُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ،
نَحْوُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَنُ﴾^(٦)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾^(٧).

وَجَوَزَ الْمَازِي^(٨) نَصْبَهُ عَلَى الْمَحَلِّ، وَقُرِئَ شَاذًا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾^(٩).

وَلَا تُنْعَتُ أَيٌّ إِلَّا بِمَا فِيهِ أَلْ، أَوْ بِاسْمِ إِشَارَةٍ عَارٍ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ؛ نَحْوُ: يَا أَيُّهَا^(١٠)
الرَّجُلُ.

(١) فِي الْأَصْلِ الْمُنَادَى، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ بَاقِي النِّسْخِ.

(٢) أَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَابْنُ الْأَثَرِيِّ الرِّفْعَ فِي يَا زَيْدُ صَاحِبُنَا، وَأَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى النَّعْتِ الْمَقْطُوعِ. (انظر: شرح الأشموني ١٤٨/٣، وحاشية الحمصي ٧٧/٢).

(٣) الْفَرْعُ هُنَا الرِّفْعُ وَالْأَصْلُ النَّصْبُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُنَادَى أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا.

(٤) سَقَطَتْ عَلَى مَنْ قَوْعٌ وَبَوْسٌ.

(٥) فِي قَوْعٍ: لَفْظُهَا.

(٦) سُورَةُ الْاِنْفِطَارِ مِنَ الْآيَةِ ٦، وَسُورَةُ الْاِنْشِقَاقِ مِنَ الْآيَةِ ٦. وَتَمَامُ آيَةِ الْاِنْفِطَارِ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾. وَتَمَامُ آيَةِ الْاِنْشِقَاقِ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدًّا فَلْيَقْبِهِ﴾.

(٧) سَقَطَتْ الْآيَةُ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ مِنْ ع.

(٨) سُورَةُ الْفَجْرِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٧. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٩٤/٤، وشرح الأشموني ١٥٠/٣.

(١٠) سُورَةُ الْكَافُرُونَ، الْآيَةُ الْأُولَى (انظر: حاشية الصبان ١٥٠/٣) عُلِّمَ بِأَنَّيْ لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي كُتُبِ

الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ أَوْ الْمُتَوَاتِرَةِ الَّتِي تَمَكَّنْتُ مِنَ الْبَحْثِ فِيهَا.

(١١) فِي الْأَصْلِ: أَيُّ هَذَا.

[تَابِعُ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ بَدَلًا أَوْ نَسَقًا مُجَرَّدًا مِنْ أَل]

والبَدَلُ والنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ مِنْ أَل كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ؛ فَيُنَيَّانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ حَيْثُ يُنَيُّ "الْمُنَادَى، وَيُنْصَبَانِ حَيْثُ يُنْصَبُ - وَإِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ -؛ وَهَذَا قَالَ: مُطْلَقًا - أَي مَبْنِيًّا كَانَ أَوْ مُعْرَبًا - نَحْو: يَا سَعِيدُ كَرُّ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ كَرُّ، وَيَا زَيْدُ وَبَكْرُ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ وَخَالِدُ؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، وَالْعَاطِفُ كَالنَّائِبِ عَنِ الْعَامِلِ، وَقَيَّدَ النَّسَقَ بِالْمُجَرَّدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِأَلٍ لَمْ يُعْطَ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ؛ إِذْ هِيَ تَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيرِهِ مُنَادَى؛ إِذْ حَرَفُ النَّدَاءِ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهَا.

[تَكَرَّرُ الْمُنَادَى الْمُضَافِ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ]^(١)

وَلَكَ فِي تَكَرُّرِ^(٢) لَفْظِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ / ٦٩ أ / مُضَافًا^(٣)؛ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

١٦٦ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبِيلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ^(٤) عَلَيْكَ فَانْزِلِ^(٥)

(١) فِي ب: بَنِي.

(٢) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَلَكَ فِي نَحْوِ يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ فَتَحُفُّهَا، أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ». (انْظُرْ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ٢١٣).

(٣) فِي قَوْعٍ وَبُودٍ: تَكَرَّرَ.

(٤) سَقَطَتْ مُضَافًا مِنْ ب.

(٥) فِي عٍ وَسُودٍ: تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩٩، وَالْكِتَابُ ٢/ ٢٠٦، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢/ ٢٢٩، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْهَوَامِعِ ٦/ ٢٨.

اللُّغَةُ: (الْيَعْمَلَاتُ) الْإِبِلُ الْقَوِيَّةُ عَلَى الْعَمَلِ، (الذَّبِيلُ) جَمْعُ ذَابِلٍ وَذَابِلَةٌ: أَي ضَامِرَةٌ مِنْ طَوِيلِ السَّفَرِ، (زَيْدُ) هُوَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي لَقَّبَهُ الرَّسُولُ ﷺ بِزَيْدِ الْخَيْلِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: (يَا زَيْدُ زَيْدَ الْخَيْلِ) حَيْثُ تَكَرَّرَ لَفْظُ الْمُنَادَى، وَأَضِيفَ ثَانِي اللَّفْظَيْنِ، فَيَجِبُ فِي الثَّانِي النِّصْبُ، وَيجوزُ فِي الْأَوَّلِ الضَّمُّ وَالنِّصْبُ.

وجهان:

الأوّل: فتحهما على أَنَّ الأوّل مُنادى مُضاف لما بعد الثاني، وهو مُقَحَّم بينهما، ونصبه على التأكيد^(١)، أو على أَنَّ الأوّل مُنادى مُضاف إلى محذوف مُماثل لما أُضيف إليه الثاني، ونصب الثاني على أَنّه عطفُ بيانٍ أو بدلٌ أو ياضمارٍ يا أو أعني^(٢). وقال الفراء^(٣): كلاهما مُضافان إلى ما بعد الثاني. وهو ضعيف؛ لما فيه من توارِد عاملين على معمولٍ واحدٍ.

والوجه الثاني: ضمُّ الأوّل مِنْهما على أَنّه مُنادى مُفَرَّدٌ معرفةً - وهو الأرجح^(٤) - ونصب الثاني على ما سبق. وفُهمَ مِنْ كلامِهِ أَنّه لا يجوزُ ضمُّ الثاني. ولا يختصُّ الوجهانِ بالعلم، بل اسمُ الجنسِ والوصفُ كذلك^(٥)؛ نحو: يا رجلَ رجلِ القوم، ويا صاحبَ صاحبِ عمرو.

فصلٌ في ترخيمِ المُنادى^(٦)

وهو - لغةً -: ترقيقُ الصوتِ وتليينه، يُقال: صوتٌ رخيمٌ؛ أي: رقيقٌ^(٧). واصطلاحاً: حذفُ بعضِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ. وهو ثلاثة أنواع: ترخيمُ نداءٍ، وترخيمُ ضرورةٍ، وترخيمُ تصغيرٍ.

(١) وهذا رأي سيبويه، وأصل التقدير عنده: يا زيدُ عدي زيدَه. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦).

(٢) وهذا مذهب المبرد. (انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢١-٣٢٢، وجمع الهوامع ٢/ ٤٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٤.

(٥) في ب: كذلك.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: فصلٌ، ويجوزُ ترخيمُ المُنادى المعرفة، وهو حذفُ آخره تخفيفاً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٣).

(٧) قال الفيروزآبادي: الرّخَم: المحبة واللين.. ورّخَم الكلام فهو رخيم: لأنَّ وسهلاً.. ومنه الترخيم في الأساء، لأنه تسهيل للنطق بها. (انظر: القاموس المحيط - رخم -).

وعلى الأول اقتصر؛ فقال: ويجوزُ ترخيمُ المُنَادَى لا مطلقاً بل المعرفة؛ لأنها كثرُ نداؤها، فدخلها^(١) التخفيفُ بحذفِ آخرها.

[ما لا يجوزُ ترخيمُهُ]

فلا يرخِّمُ نحو: يا رجلاً خُذْ يدي؛ لأنه نكرة، وكذا لا يرخِّمُ المُستغاثُ ولا المندوبُ اتفاقاً، ولا المُضافُ خلافاً للكوفيَّين^(٢)، ولا المحكيُّ خلافاً لابنِ مالك^(٣)، ولا المبنيُّ قبلَ النداء - كحذام - خلافاً لبعضِهِم^(٤)؛ قاله في الجامع^(٥).

[تعريفُ ترخيمِ النداء]

وهو اصطلاحاً: حذفُ آخره تخفيفاً على وجه مخصوص. وخُصَّ الآخرُ بذلك؛ لأنه محلُّ التغيير.

[أنواع المُنَادَى المُرخَّم]^(٦)

ثم المُنَادَى ضربان: مختومٌ بتاءِ التانيث، ومجرّدٌ عنها؛

١/ فذو التاءِ يُرخَّمُ مطلقاً؛ أي: سواءً كانَ علماً أم لا، ثلاثياً أم لا: کیا طلح، ويا تُبّ؛ في نداءِ طلحةَ وثُبةَ.

٢/ وغيرُهُ - وهو المُجرّدُ منها - / ٦٩ ب / إنّها يُرخَّمُ بشرط:

(١) في ع وس ود: فدخلها.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥، وجمع الهوامع ٥٩/٢. ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

وأصله: يا آل عكرمة، وخَرَجَ سيبويه على الضرورة. (انظر: الكتاب ٢٧١/٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٧٩/٣، فقد أجاز ترخيم المركب تركباً إسنادياً؛ نحو: يا تابط ترخياً لا تابط شراً.

(٤) كابن الحبار الموصلي صاحب النهاية. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٨/٥).

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٠١.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «فدو التاء مطلقاً؛ کیا طلح ويا تُبّ، وغيرُهُ بشرط ضمّه وعلميته ومجاوزته ثلاثة

أحرف؛ کیا جعفر - ضمّاً وفتحاً -». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٣).

أ - ضمّه؛ فغير المضموم - كالأصافي والمَحَكِي - لا يُرَخَّم، وإن كان علماً.
 ب - وعلميته؛ فغير العلم - كالنكرة المقصودة - لا يُرَخَّم، وإن كان مضموماً.
 وجوز بعضهم^(١) ترخيمه^(٢) قياساً على قولهم: أطرق كرا^(٣)، ويا صاح^(٤)، وهو قياس على شاذ.

ت - ومجاوزته ثلاثة أحرف: فلا يُرَخَّم الثلاثي - وإن كان محرك الوسط -، وجوزهُ الأَخْفَشُ مطلقاً، والفراء محرك الوسط^(٥)؛ إجراءً لحركة الوسط تجرى الحرف، قياساً على إجرائهم نحو سَقَر مجرى زَنَب في إيجاب منع الصرف^(٦)، والمشهور ما ذهب إليه المُصَنِّف. فإذا استوفى المُجَرَّد هذه الشروط جاز ترخيمه؛ كيا جعف في نداء جعفر.

[اللغات في المُنادَى المُرَخَّم]

تم المرخّم فيه لغتان:

إحداهما: قطع النظر عن المحذوف للترخيم؛ فيجعل الباقي كأنه اسم تامّ موضوع على تلك الصيغة، فيعطى من البناء على الضمّ وغيره ما يستحقّه لو لم يُحذف منه شيء، وتسمّى هذه اللغة لغة مَنْ لا ينتظر.

(١) أجاز سيبويه ذلك، قياساً على قول العرب يا شا ادجني، وأصله: يا شاة. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٤١).

(٢) في ع: ترخيمها.

(٣) جزء من المثل العربي: أطرق كرا إن النعام في القرى، والكرى: الكروان، وهو طائر صغير، فُشِّيه به الدليل، وشبه الأجلاء بالنعام. ويضرب المثل للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل، والمعنى: اسكُت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٣١، وجمهرة الأمثال ١/ ١٥٨).

(٤) سقطت يا صاح من ق.

(٥) فيقال في حكم: يا حَكْ. (انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٧٥، وشرح الكافية ١/ ٣٦٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٣٢، وجمع الهوامع ٢/ ٦١).

(٦) لأن (سَقَر) علم أعجمي يُمنع من الصرف لكونه محرك الوسط، ولو كان ساكناً لما امتنع مثل نوح. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٢٥).

فتقول في جعفر: يا جعفت ضماً - أي: يضم آخره^(١)، وفي منصور: يا منص، بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، بدليل أن هذه يجوز إتباعها وتلك لا؛ وفي ثمود: يا ثمي، بقلب الضمة كسرة، والواو ياء؛ لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز بقاؤها؛ لأنه يؤدي إلى عدم النظر؛ إذ ليس لنا اسم مُعَرَّب آخره أو لازمة قبلها ضمة.

والثانية: أن يُنَوَّى المحذوف فيبقى ما كان قبله على حاله، ولا يُعَلَّ^(٢) إن كان حرف علة، وهي الأكثر في كلامهم. فتقول في جعفر: يا جعفت؛ فتحاً بقاء فتح الفاء، وفي منصور: يا منص؛ بقاء ضمة الصاد، وفي ثمود: يا ثمو؛ بقاء الواو على^(٣) صورتها من غير إبدال؛ لأنها في حشو الكلمة كنية^(٤) المحذوف، وفي بعلبك: يا بعل، بقاء فتح^(٥) اللام.

[أقسام المحذوف للتخيم]^(٦)

ثم أعلم أن المحذوف للتخيم:

أ - إمّا حرف واحد؛ وهو الغالب كما مر.

ب - وإمّا حرفان.

ت - وإمّا كلمة.

وقد أشار إلى / ٧٠ أ / الثاني بقوله: ويُحذف من نحو: سلمان ومنصور ومسيكين^(٧) حرفان؛ الحرف الأخير وما قبله، بما استكمل شروط الترخيم، وكان ما قبل آخره حرف

(١) في ع: الآخر.

(٢) في ق وس: يعمل.

(٣) في الأصل: وعلى، والمثبت من ب وس ود.

(٤) في الأصل: لنية، والمثبت من ب.

(٥) في ع وس: فتحة.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويُحذف من نحو سلمان، ومنصور، ومسيكين حرفان، ومن نحو معد يكرب

الكلمة الثانية». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٥).

(٧) في ب: ومسيكين.

لِيْنِ سَاكِنًا زَائِدًا مُكْمَلًا أَرْبَعَةً^(١) فَصَاعِدًا، قَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جَنْبِهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا؛ فَتَقُولُ فِيهَا: يَا سَلَمَ
وَيَا مَنْصُ وَيَا مِسْكَ^(٢)، بِخِلَافِ نَحْوِ: سَفَرَجَلٌ وَهَبِيخٌ^(٣) وَخُتَارٌ وَسَعِيدٌ وَفِرْعَوْنٌ وَغُرْتِي^(٤).

وإِلَى الثَّالِثِ^(٥) بِقَوْلِهِ وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِي كَرِبَ - مِمَّا هُوَ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبَ مَزَجٍ^(٦) -.

الْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ؛ فَتَقُولُ فِيهِ: يَا مَعْدِي. وَشَمَلْ كَلَامُهُ مَا آخِرُهُ وَيِهِ؛ كَسِيْبِيهِ، وَمَا
سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ؛ كَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَلَمْ يُسَمَّعْ تَرْخِيمُهُ مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا أَجَارَهُ
النَّحْوِيُّونَ قِيَاسًا^(٧). وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُجَرَّدَ إِنَّمَا يُرَخَّمُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَكَأَنَّ هَذَا مُسْتَشْنَى.
وَكَمَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْاسْمِ فِي النَّدَاءِ، يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي الضَّرُورَةِ^(٨) عَلَى اللَّغَتَيْنِ، بِشَرْطِ
صَلَاحِيَّتِهِ لِأَنْ يُنَادَى، وَمَجَاوِزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالنَّاءِ^(٩).

(١) فِي ع: أَرْبَعًا.

(٢) فِي ب: مَسْكِي.

(٣) الْهَبِيخُ: الْغَلَامُ الْأَنَعَمُ، أَوِ الرَّجُلُ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ، أَوِ الْآخِضُ الْمُسْتَرْخِي، أَوِ الْوَادِي الْعَظِيمُ، أَوِ النَّهْرُ
الْعَظِيمُ. (انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ - هَبِخَ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ - هَبِخَ).

(٤) الْغُرْتِيُّ وَالْغُرْتِيُّ وَالْغُرْنَانِيُّ: الشَّابُّ الْأَبْيَضُ الْجَمِيلُ، وَجَمْعُهَا: غُرَانِيْقٌ وَغُرَانِيْقٌ وَغُرَانِيْقَةٌ. (انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ -
غُرْنَقٌ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ - غُرْنَقٌ).

(٥) فِي ق: الثَّالِثَةُ أَشَارَ.

(٦) فِي ب: تَرْكِيبًا مَزَجِيًّا.

(٧) خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ، فَقَالُوا فِي سِيْبِيهِ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ: يَا سِيْبِيَا خَمْسَةً. (انْظُرْ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٥/ ٢٢٣١،
وَالْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢/ ٥٤٨، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/ ٦٢).

(٨) مَا بَيْنَ النِّجْمَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب.

(٩) مِثَالُ الْمَجْرَدِ مِنَ النَّاءِ وَقَدْ رُخِّمَ ضَرُورَةً (خَالِدٌ) فِي قَوْلِ عِيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ:

لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ فَلَسَى ذُرَّةُ فُجْنَبِي ذِيَالٍ

(وَمَا لَكَ) فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

لَنَعْمَ الْفَتَى نَعَشُو إِلَى صَوْنٍ نَارِهِ طَرِيفُ بَنِي مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَاحْتَضِرِ

وَمِثَالُ مَا اقْتَرَنَ بِالنَّاءِ، وَقَدْ رُخِّمَ ضَرُورَةً قَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَمَتْ وَرَكَتْ ابْنَا أُمِّسِي بَغَايَةِ مِنْ الْمَجْدِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَا هِيَ تُدْرِكُ

أَرَادَ: أُمِّيَّةً. (انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/ ٢٨٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/ ٥٧-٥٨، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعِ ٣/ ٤٧).

فصل في الاستغاثة والندبة^(١)

فلا استغاثة نداء من يُخلص من شدة، أو يُعين على دفع مشقة. وتتضمن^(٢):

١/ المُستغيث.

٢/ والمُستغاث من أجله.

٣/ والمُستغاث^(٣).

ولا يُستعمل معها من أحرف النداء إلا يا خاصة، ويجب ذكرها؛ لأن الغرض من ذلك إطالة الصوت، والحذف مُنافٍ لها.

[حالات المُستغاث به]

وله ثلاث حالات:

إحداها^(٤): أن يُجرَّ بلام مفتوحة؛ وهي أكثر أحواله.

الثانية: أن يُزاد في آخره ألف تُعاقب اللام.

الثالثة: أن يُجرَّد من اللام والألف، ويُجَعَل كالمنادى المُستَقِلَّ^(٥)؛ وهذا أقلها.

[الحالة الأولى: جرُّ المُستغاث به بلام مفتوحة]

وإذا^(٦) تَقَرَّرَ هذا فعلى الأول يقول المُستغيث - إذا استغاث بالله^(٧) -: يا لله للمسلمين!

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «فصل، ويقول المُستغيث: يا لله للمسلمين! بفتح لام المُستغاث به، إلا في لام

المعطوف الذي لم يتكرر معه يا؛ نحو: يا زيدا لعمر». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٨).

(٢) في ق وع وس؛ ويتضمن.

(٣) في ق: المستغاث له.

(٤) في ق وع: أحداها.

(٥) في ع وب ود: المطلق.

(٦) في ق: وإذا.

(٧) سقطت بالله من ق وع وس.

بفتح لامِ المُستغاثِ وجوباً؛ لِتَنْزِلِهِ مَنْزِلَةَ الضميرِ، وَجَرَّهَ بِهَا لِلتَّنْصِيسِ عَلَى الِاسْتِغَاثَةِ.
وهل هي زائدة، أو^(١) مُتَعَلِّقَةٌ بِيَا، أو بالمحذوفِ؟ / ٧٠ ب / أقوال^(٢).

وإنَّهَا أُعْرِبَ المُستغاثُ؛ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ اللامِ فَأُشْبِهَ المُنَادَى المُضَافَ.

[نَعَتْ المُسْتَغَاثُ بِهِ]

وَإِذَا نُعِيَتْ جَارَازٌ فِي نَعْيِهِ الْجُرُزُّ عَلَى اللَّفْظِ، وَالتَّصَبُّ عَلَى الْمُحَلِّ؛ نَحَوُ: يَا لَزَيْدَ الْعَادِلِ^(٣)
لِلْمَظْلُومِ!.

[لَامُ المُسْتَغَاثِ لَهُ وَالمُسْتَغَاثُ بِهِ]

وَأَمَّا المُسْتَغَاثُ لَهُ؛ فَلَا مُهْ مَكْسُورَةٌ عَلَى الْأَصْلِ غَالِباً، مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَحْذُوفِ بِخِلَافِ
المُسْتَغَاثِ؛ فَلَا مُهْ مُفْتُوحَةٌ إِلَّا:

أ - فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا^(٤)، نَحَوُ:

١٦٧ - يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ^(٥)

(١) في ع: أم.

(٢) اختلف في هذه اللام على أقوال:

الأول - أنها زائدة، وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان.

الثاني - أنها أصلية متعلقة بحرف النداء (يا)، وقال به ابن جني.

الثالث - أنها أصلية تتعلق بالفعل المضمر، وإليه ذهب سيويه، واختاره ابن عصفور. (انظر: الكتاب ٢/ ٤١٦-٢١٩،

وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢١١، وشرح الأشموني ٣/ ١٦٤، وجمع الهوامع ٢/ ٥٤).

(٣) في ق: العاقل.

(٤) في الأصل: الذي معه يا لم تتكرر، والثبت من باقي النسخ.

(٥) سقطت للعجب من ق.

(٦) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المتقضب ٤/ ٢٥٦، والمقرب ١/ ١٨٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٤٧،

وخزانة الأدب ٢/ ١٥٤، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٣/ ٤٢، وصدره: ييكيك ناء بعيد الدار مقترّب.

والشاهد فيه: (يا للكهول وللشبان للعجب) حيث كسر لام المستغاث به (للشبان) لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه (يا).

فإنَّها تُكسَّرُ لِأَمِنِ اللِّبْسِ؛ إِذْ عَطَفُهُ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ الَّذِي قَبْلَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ
أَيْضاً لَا^(١) مُسْتَغَاثٌ مِنْ أَجْلِهِ.

ب - وكذا تُكسَّرُ^(٢) إِذَا كَانَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ نَحْوَ: يَا لِي^(٣)! لِلْمُنَاسِبَةِ.
فَإِذَا تَكَرَّرَتْ مَعَهُ يَا فَتَحَتِ اللَّامُ نَحْوَ:

١٦٨ - يَا لِقَوْمِي^(٤)، وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي!^(٥)

[الحالة الثانية: زيادة ألف في آخر المُستغاث به بدلاً من اللام]

وعلى الحالة الثانية تقول: يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو! بِالْحَاقِ أَلْفٍ^(٦) فِي آخِرِهِ، عَوَضًا عَنْ^(٧) اللَّامِ
فِي أَوَّلِهِ، وَلَا يَجُوزُ: يَا لَزَيْدًا لِعَمْرٍو!

[الحالة الثالثة: تجريد المُستغاث به من اللام والألف]

وعلى الحالة^(٨) الثالثة تقول: يَا زَيْدُ^(٩) لِعَمْرٍو! بضم زَيْدٍ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ، وَمِنْ
ذَلِكَ قَوْلُهُ:

(١) في ب: لا أنه.

(٢) في ق: يكر.

(٣) في ب: لأبي.

(٤) في الأصل: لقوم، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) صدر بيت من الخفيف بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٦٤، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢،
والمقاصد النحوية ٤/٢٥٦. وعجزه: لَأَنَاسٍ عَثُوهُمْ فِي إِزْدِيَادٍ.

والشاهد فيه: (يا لقومي ويا لأمثال قومي) حيث جُرَّ المستغاث به في الكلمتين بلام مفتوحة وجوباً، أما
الأول فعلى الأصل، وأما الثاني فيسبب كونه معطوفاً وقد تكررت معه (يا).

(٦) في ق: الألف.

(٧) في ق وب وس ود: من.

(٨) سقطت الحالة من ق وس.

(٩) في س: لزيد.

١٦٩ - أَلَا يَا قَوْمٌ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ! وَلِلْغَفْلَاتِ تَعَرُّضٍ لِلْأَرْيَبِ! ^(١)

وقد يكونُ المُستغاثُ مُستغاثاً له، نحو: يَا لَزِيدٍ لَزِيدٍ! أَي: أَدْعُوكُ لِتُنْصِفَ نَفْسَكَ ^(٢).

[النَّدْبَةُ] ^(٣)

وَأَمَّا النَّدْبَةُ؛ فَهِيَ نِدَاءُ الْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ؛ لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً، أَوْ الْمُتَوَجِّعِ مِنْهُ؛ لِكُونِهِ مَحَلَّ أَلَمٍ أَوْ سَبَباً لَهُ؛ نَحْوُ:

١٧٠ - حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ^(٤) وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا! ^(٥)

وقوله:

١٧١ - فَوَا كَبِدًا مِنْ حَبٍّ مَنْ لَا يَجْبُنِي! وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَهْنٌ فَنَاءً! ^(٦)

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٣.

والشاهد فيه: (ألا يا قوم للعجب) حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره وهذا من الحالات القليلة إذ حُذِفَ فيها العيوض والمعوض عنه. (وقوم) هنا منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالإضافة إلى ياء المتكلم المحذوفة للضرورة.

(٢) في باقي النسخ من نفسك.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: والنادب: وازيدا! وأمر المؤمنين! وأرسا!، ولك إلحاق الهاء وفقاً (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٢).

(٤) سقط صدر البيت من ق وع وس ود.

(٥) البيت من البسيط لجرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وقد ورد في ديوان جرير ص ٧٣٦، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٥٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٩، والدرر اللوامع على هم الهوامع ٣/ ٤٢.

والشاهد فيه: (يا عمرا) حيث خُتِمَ بألف الندبة لكونه متفجعاً عليه لفقده حقيقةً، وثبت هذه الألف دليل على أنه مندوب، لا منادى ولو كان كذلك لُبِّي على الضم.

(٦) البيت من الطويل لقيس العامري (مجنون ليلي) في ديوانه ص ٣٥، والأغاني ٢/ ٣٧، وشرح عمدة الحفاظ ١/ ٢٩١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٤.

والشاهد فيه: (فواكبدا) حيث جاء المندوب متوجعاً منه لكونه محل ألم.

وهي من كلام النساء في الغالب^(١)، والغرض منها الإعلام بعظمة المصاب^(٢)، ومن ثم لا يُندب إلا المعروف. وأما قولهم: وا من حفر يثر زمما! فهو في قوة قولهم: وا عبد المطلب!؛ إذ من المعلوم أن من حفر يثر زمّم هو عبد المطلب^(٣).
[حروف الندبة]

ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء إلا حرفان:
١/ وا وهي الغالبة فيه والمختصة به.

٢/ ويا إذا لم يلتبس بالمندوب المَحْضِ.

[حكم المندوب]

وحكمه حكم المندوب: فيضم إن / ٧١ أ / كان مفرداً؛ نحو: وا^(٤) زيداً، ويُنصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف^(٥)، نحو: وا عبد الله! وا ضارباً زيداً!

[زيادة الألف في آخر المندوب]

ولك زيادة الألف في آخره؛ وهي أكثر أحواله. وإليها أشار بقوله: والنادب؛ أي: ويقول النادب^(٦)؛ وا زيداً! بألف في آخره، مفرداً كان أو مضافاً لظاهر^(٧)؛ نحو: وا أمير

(١) في ع: المثال.

(٢) في ع: المصاب.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٢.

(٤) في ع وس ود: أحرف.

(٥) في ب: يا.

(٦) في ق وب وس ود: به.

(٧) سقطت النادب من ب ود وق.

(٨) في ع ود: فالظاهر.

(٩) سقطت نحو من د.

المُؤْمِنِينَ!، أو مُضْمِرٌ^(١)؛ نحو: وا رأساها!^(٢) أو شبيهاً بالمُضَافِ؛ نحو: وا طالِعاً جبلاً!، أو مُرَكَّباً؛ نحو: وامعديكرباً!.

[ما يلزَمُ مِنْ إِضَافَةِ الْأَلِفِ إِلَى الْمَنْدُوبِ]

وَيُحَذَفُ لِهَذِهِ الْأَلِفِ مَا قَبْلَهَا مِنْ:

- أَلِفٌ؛ نحو: وامُوساهُ!.
 - أو تنوينٍ في صلةٍ أو غيرها؛ نحو: وامُوساهُ! وَمَنْ نَصَرَ مُحَمَّدًا! ونحو: وا أبا بكرًا!.
 - أو ضَمَّةٍ إعرابِيَّةٍ أو بَنائِيَّةٍ؛ نحو: وامُنْذاهُ! في مَنْ اسْمُهُ مُنْذٌ.
 - أو كسرةٍ كذلك؛ نحو: وامعبدَ المَلِكاهُ! وامعذاماهُ!.
- فإن أوقع حذفُ^(٣) الضمَّةِ أو الكسرةِ في كسٍ^(٤) أبقيا، وقلبَتِ الألفُ ياءً بعدَ الكسرةِ؛ نحو: وامعلامكي!، وواواً بعدَ الضمَّةِ؛ نحو: وامعلامهوا! وامعلامكموا!^(٥)، لأنَّك لو أبقيتِ الألفَ؛ لأوهمَ الإضافةَ إلى كافِ المُخاطَبِ وهاءِ^(٦) الغائِبَةِ والمُثْنَى.

[زيادةُ هاءِ السكْتِ في آخرِ المَنْدُوبِ]

ولك^(٧) زيادةُ الهاءِ بعدَ أَلِفِ التَّنْذِيرِ أو بدلها^(٨) وفقاً؛ نحو: وامزيداهُ! [وامعلامكموه!]^(٩)

(١) في ق وب وس: لمضمّر، وفي ع ود: المضمّر.

(٢) في ب: وارباها.

(٣) سقطت وا من ب.

(٤) في ق: حذفه.

(٥) في ق: اشتراك.

(٦) في ق: أو غلامكو.

(٧) في ق: وهي.

(٨) بعدها في ق: إلحاق.

(٩) في ق: وإبدالها.

(١٠) زيادة من ق وع ود.

واغلامكموه! لأن الغرض مد الصوت والتطويل. وأفهم كلامه أنها لا تُزاد وصلاً؛ نعم تُزاد فيه ضرورة، مضمومة ومكسورة، ومن ذلك قوله:

١٧٢ - أَلَا يَاعَمْرُو عَمْرَاهُ! وَعَمْرُو ابْنِ الزُّبَيْرِ! وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين.

[ثانياً: المفعول المطلق^(١)]

ولما فرغ من المفعول به [وما يتعلّق به] شرع يتكلّم على المفعول الثاني، وهو المفعول المطلق؛ أي الذي يصدّق عليه اسم مفعول من غير تقييد، ومن ثمّ قدّمه الزخشي^(٢) وابن الحاجب^(٣) على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل؛ إذ صدّق المفعوليّة عليها مُقيّد بالأداة [ضابطه]

وهو المصدرُ الفُضلةُ - أي المُستغنى عنه - المُسلّطُ عليه عامِلٌ ينصبّه من مادّة لفظيّة؛ وذلك كضربتُ ضرباً، أو عامِلٌ من معناه بأن / ب / وافقه في

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٢٠.

(٢) في الأصل وا عمراه، والمثبت من ب.

(٣) في الأصل: وا عمرو، والمثبت من ب.

(٤) البيت من المزج بلا نسبة في المقرّب ١ / ١٨٤، وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٤، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٤١، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٦، والدرر اللوامع على همع الموامع ٣ / ٤٢.

والشاهد فيه: قوله (عمراه) حيث زيدت هاء السكت في حال الوصل ضرورة. والمندوب هنا هو عمرو بن الزبير بن العوام وكان قد عُذّب في السجن حتى مات فيه.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٢، وهمع الموامع ٢ / ٥٢.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول المطلق، وهو المصدرُ الفُضلةُ المُسلّطُ عليه عامِلٌ من لفظيّة كربتُ ضرباً، أو من معناه كقعدت جلوساً» (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٤).

(٧) زيادة من ق وع وب ود.

(٨) انظر: المفصل في علم اللغة ص ٤٥.

(٩) انظر: شرح الكافية ١ / ٢٦٨، ١ / ٣٠٠.

الْمَعْنَى وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَادَّتِهِ؛ وَذَلِكَ كَقَعْدَتُ جُلُوسًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا مُتَّحِدَانِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْمَادَّةِ.

[مَحْتَرَزَاتُ التَّعْرِيفِ]

فَخَرَجَ بِالْفَضْلَةِ الْعُمْدَةِ؛ نَحْوَ: قِيَامُكَ قِيَامَ حَسَنٍ، وَجَدَّ جَدُّهُ، وَبِهَا بَعْدَهَا نَحْوُ: سَمِعْتُ حَدِيثَكَ، وَقُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ.

وَانْتِصَابُ الْمَصْدَرِ الْمُرَادِفِ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ هُوَ مَذْهَبُ الْمَازِيٍّ^(١)، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْجُمْهُورِ^(٢) أَنَّ نَاصِبَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِ^(٣) مُقَدِّرٍ. [أَقْسَامُهُ]

ثُمَّ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

١/ مُؤَكَّدٌ لِعَامِلِهِ؛ إِنْ كَانَ مَصْدَرًا، وَإِلَّا فَالْمَصْدَرُ^(٤) الْمَفْهُومُ مِنْهُ؛ نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، ﴿وَالصَّغِيرَاتِ صَغَاً﴾^(٥)، وَأَنْتَ مَطْلُوبٌ طَلْبًا.

وَهَذَا لَا يَجُوزُ تَنْثِيئُهُ وَلَا جَمْعُهُ بِاتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّهُ بِمِثَابَةِ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ، وَلِأَنَّهُ اسْمٌ جَنْسٍ مُحْتَمِلٌ^(٦) لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ.

٢/ مُبَيَّنٌ لِنَوْعِ عَامِلِهِ؛ بِأَنْ دَلَّ عَلَى هَيْئَةِ صَدُورِ الْفِعْلِ: إِمَّا بِاسْمٍ خَاصٍّ؛ نَحْوُ: رَجَعَ الْقَهْقَرَى [وَقَعْدَ الْقَرْفُصَاءِ]^(٧)، أَوْ بِإِضَافَةٍ؛ كَضَرَبْتُ^(٨) ضَرْبَ الْأَمِيرِ، أَوْ بِوَصْفٍ؛ كَضَرَبْتُ ضَرْبًا أَلِيمًا، أَوْ بِلَاغِ الْعَهْدِ؛ كَضَرَبْتُ الضَّرْبَ؛ أَيِ: الَّذِي تَعْرِفُهُ، وَيُسَمَّى الْمُخْتَصَّصَ.

(١) وَتَابِعَهُ الْمَبْرَدُ وَالسِّرَافِيُّ وَاخْتَارَهُ الرُّضِيُّ (انظر: شرح الكافية ١/ ٢٧٣).

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٣، وشرح الكافية ١/ ٢٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٥.

(٣) فِي قَوْعٍ وَبِوَدٍ: لَفْظُهُ.

(٤) فِي ب: فَلِلْمَصْدَرِ.

(٥) سُورَةُ الصَّافَّاتِ، آيَةُ الْأُولَى. وَالصَّافَّاتُ: هِيَ الْمَلَائِكَةُ الَّتِي تَصَفُّ أَقْدَامَهَا فِي الصَّلَاةِ، أَوْ تَصَفُّ أَجْنَحَهَا فِي

الْمُحَافَاةِ وَاقِفَةً مُنْتَظِرَةً لِأَمْرِ اللَّهِ. (انظر: الكشف ٤/ ٣٦).

(٦) فِي ب: يَحْتَمِلُ.

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ ع.

ويجوزُ تثنيتُهُ وجمعهُ إنْ حُتِمَ^(١) بناءً الوحدة؛ كضربة. وظاهرُ كلامِ سيبويه المنعُ، واختارهُ الشلوبين^(٢).

٣/ ومُبيِّنٌ لِعَدَدِ عامِلِهِ؛ بأنْ دَلَّ على مَرَّاتِ صدورِ الفعلِ؛ كضربتُ ضربتينِ وضرباتٍ.

وهذا جائزُ تثنيتُهُ وجمعهُ باتِّفاقٍ^(٣)، وأدرجَهُ ابنُ مالِكٍ في التسهيل^(٤) في المُختَصِّ، وجعلَ المفعولَ المُطلقَ قِسْمينِ: مُبْهَماً ومُخْتَصَّاً. فعلى هذا المُختَصُّ قِسْمَانِ: معدودٌ وغيرُ معدودٍ.

وناصِبُهُ إمَّا فعْلُهُ أو وصفُهُ كما مرَّ، أو مصدرٌ مثلهُ؛ كعجبتُ من ضربِكَ ضرباً شديداً. وشرطُ الفعلِ التصرُّفُ والتمامُ^(٥)، والوصفُ الدلالةُ على الحدثِ.

[حذفُ عاملِ المفعولِ المُطلقِ]

وقد يُحذفُ ناصِبٌ غيرُ المؤكِّدِ:

١/ جوازاً لِقَرِينَةٍ حَالِيَةٍ أو مَقَالِيَةٍ؛ كقولِكَ للِقَادِمِ أو لِمَن قَالَ سَأَقْدُمُ عَلَيْكَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أي: قَدِمْتُ.

٢/ ووجوباً^(٦): سَاعاً؛ نَحَوَ: سَفِيّاً وَرَعِيّاً وَخَدّاً وَشُكْراً.

(١) في ق: كضربه.

(٢) في ق: اختتم.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ١١٥، وجمع الهوامع ٣/ ٧٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.

(٦) في ق: المتصرف والتمام.

(٧) فيجب الحذف إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، سواء كان الفعل مستعملاً كسَفِيّاً؛ أي: سَقَاكَ اللهُ

سَفِيّاً، أو مُهْمَلاً كدَفَرَأ - بمعنى نَتَأ -، فإن كان مهملًا قَدَرْنَا لها فعلاً من معناها، كأنته الله دَفَرَأ - أي نَتَأ -.

(انظر: الكتاب ١/ ٣١١-٣١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠، وجمع الهوامع ٢/ ٧٩).

وَقِيَّاسًا^(١) فِي مَوَاضِعَ^(٢)؛ نَحْوُ: ﴿فَإِنَّمَا مَتَّاعٌ وَإِنَّمَا إِذْنَةٌ﴾^(٣)، وَأَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا، وَمَا / ١٧٢ /
أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، وَهَذَا ابْنِي^(٤) حَقًّا^(٥)، وَلَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفًا.

[الْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ الْمَصْدَرِيَّةِ]

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ مَصْدَرًا - وَهُوَ اسْمُ الْحَدِثِ الْجَارِي عَلَى الْفَعْلِ -
وَلَيْسَ عَلِيمًا، وَقَدْ يَنْفَكُّ عَنِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِلَى مَا هُوَ جَارٍ تَجَرَّاهَا، كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَكُونُ غَيْرَ
مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ، فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنَ التَّعْرِيفِ مَعَ قَوْلِهِ: وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْهُ
- أَي: عَنِ الْمَصْدَرِ - غَيْرُهُ؛ فَيُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
الْمَصْدَرِ.

(١) اختلف في جواز القياس على ما سُمِعَ من نحو سَقِيًا وَرَغِيًا... مِمَّا هِيَ دَعَاءٌ لِلإِنْسَانِ أَوْ عَلَيْهِ، فَتَقَالَ سَيَّوِيهِ
بَعْدَ جَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَسْمُوعِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ بِجَوَازِ الْقِيَاسِ، وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ إِلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ
إِذَا كَانَ لِلْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ وَإِلَّا فَلَا. (انظر: همع الموامع ٨٠ / ٢).

(٢) من مواضع حذف عامل المصدر:

أ - ما وقع في تفصيل عاقبة طلب أو خبر، كما في الآية ﴿فَإِنَّمَا مَتَّاعٌ وَإِنَّمَا إِذْنَةٌ﴾.

ب - ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير، نحو: أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا، أَي أَنْتَ تَسِيرُ سَيْرًا...

ج - ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بحضر، نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، أَي... إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا.

د - ما وقع مؤكداً للمضمون لجملة سواء لم يتطرق إليها احتمال، نحو: لَهُ عَلَيَّ دِينَارٌ اعْتِرَافًا، أَي: اعْتَرَفَ
بِذَلِكَ اعْتِرَافًا، أَوْ تَطَرَّقَ لَهَا الْإِحْتِمَالُ، فَجَاءَ الْمَصْدَرُ لِيَنْفِيهِ وَيُؤَكِّدَ الْجُمْلَةَ، نَحْوُ: هَذَا ابْنِي حَقًّا، أَي
أَحَقُّهُ حَقًّا.

(انظر: همع الموامع ٩٢ / ٢).

(٣) سورة محمد، من الآية ٤. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصْرَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخَذْتُمُوهُمُ تَحَدُّوا أَلَمَ الْوَقَاتِ فَإِنَّمَا مَتَّاعٌ
وَلَمَّا يَفْنَا حَتَّى تَصْعَقَ الْهَرْبُ أَوْ زَادَ مَا ذُكِرَ وَلَوْ بَشَاءَ اللَّهِ لَآتَيْنَهُمْ وَلَكِنْ لَيْسُوا بِمُعَصِّمِينَ وَالَّذِينَ قِيلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُبَيِّلَ
أَعْمَلَهُمْ﴾.

(٤) في ق: النَّبِيِّ.

(٥) في بعدها في ع: وَصَدَقًا.

[النائب عن المفعول المطلق]^(١)

١/ فِيمَا نابَ عن المُبَيَّنِّ للعدد^(٢):

أ - اسمُ الآلة^(٣)؛ كضربته سوطاً، أي: ضرباً بالسوط^(٤)، فحُذِفَ الجارُّ والمصدرُ، وأُقيِمَ ما بعده مقامَهُ.

ب - واسمُ العدد؛ نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٥)، أي: جلدأ ثمانينَ جلدَةً، فحُذِفَ المصدرُ وأُقيِمَ العددُ مقامَهُ.

٢/ ومما نابَ عن المُبَيَّنِّ للنوع:

ما دلَّ على كليّة، أو بعضيّة مُضافاً للمصدر؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾^(٦)، أي: ميلاً كُلَّ المِيلِ، ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ﴾^(٧).

٣/ ومما نابَ عن المؤكِّدِ ما شاركه في مادّيته، وهو ثلاثة:

أ - اسمُ مصدر؛ نحو: اغتسل غُسلاً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد ينوب عنه غيره ك: ضربته سوطاً، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾، ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِلِ﴾، وليس منه ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾». (انظر: شرح قطر الندى ٢٢٤).

(٢) في ع: كما.

(٣) سقطت للعدد من ق.

(٤) في ب: عِدَد.

(٥) في باقي النسخ بسوط.

(٦) سورة النور، من الآية ٤. وهي بنهاهما ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

(٧) سورة النساء، من الآية ١٢٩. وهي بنهاهما ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدُوا زَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمَمْلُوكَةِ وَإِنْ تَصْلَحُوهَا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

(٨) سورة الحاقة، الآية ٤٤.

ب - واسم عين؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١).

ج - ومصدر لفعلٍ آخر؛ نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٢).

د - وجعل في الأوضح^(٣) مما ناب عنه ما رادفه؛ نحو: أحببته مقة^(٤)، وفرحت جدلاً^(٥).

وليس منه - أي: من النائب عنه - صفته؛ كَرَعْدًا في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا^(٦) مِنْهَا رَعْدًا﴾^(٧)، وإنما هو حالٌ من المصدرِ المفهومِ من الفعلِ، والتقديرُ: فكلاً حالة كونٍ الأكلِ رَعْدًا، بدليل إقامتهم الجارَّ والمجرورَ دونَ المصدرِ في قولهم: سَيرَ عليه طويلاً؛ فدلَّ ذلك على أنه حالٌ لا مصدرٌ، وإلا لَجَارَ^(٨) إقامته مقامَ الفاعلِ؛ إذ المصدرُ يقومُ مقامه باتِّفاقي.

والقولُ بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيويه^(٩)، لكن خالفه^(١٠) في الأوضح^(١١) تبعاً لابن مالك^(١٢).

(١) سورة نوح، الآية ١٧.

(٢) سورة المزمل، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢١٣.

(٤) ومقة - كورثه - ومقاً ومقة: أحبة، فهو وامق. (انظر: القاموس المحيط - ومق).

(٥) وجذِل - كفريح: فهو جَذِلٌ وجَذْلَان. (انظر: القاموس المحيط - جذل).

(٦) في الأصل: فكلاً وهو تصحيف.

(٧) سورة البقرة من الآية ٣٥، وهي بتمامها ﴿يَتَذَكَّرُ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ يَنْتَقِصَا وَلَا تَقْرَبَا

هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْغَالِيَيْنِ﴾، وعيشة رَعْد ورَعْد: واسعة طيبة (انظر: القاموس المحيط - رعد).

(٨) في ق: جاز.

(٩) انظر: الكتاب ١/٣٨٣.

(١٠) في ق وب وس ود: خالف.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢١٣.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٧.

[ثالثاً: المفعول له^(١)]

والثالثُ مِنَ المفاعيلِ المفعولُ له؛ أي الذي يُفَعَّلُ له فِعْلٌ / ٧٢ ب / وَيُوقَعُ لِأَجْلِهِ.
[ضابطة]

وهو المصدرُ القلبيُّ الفَضْلَةُ المُعَلَّلُ - بكسر اللام -، أي: الواقعُ عِلَّةً لِحَدِثٍ قد شَارَكَهُ - أي المُعَلَّلُ - وقتاً وفاعلاً، أي: في الزمانِ والفاعلِ: سواءً كَانَ باعِثاً وِغَايَةً؛ كَقَمْتُ إِجْلَالاً لَكَ، أَمْ باعِثاً فَقَطْ؛ كَقَعْدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا.

فإِجْلَالاً مصدرٌ قلبيٌّ عِلَّةٌ لِلْقِيَامِ باعِثَةٌ عَلَيْهِ وِغَايَةٌ^(٢) لَهُ، وَزَمْنُهُ وَزَمَنُ الْقِيَامِ وَفَاعِلُهَا وَاجِدٌ، وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ، وَجُبْنًا مصدرٌ قلبيٌّ عِلَّةٌ لِلْقَعْدِ عَنِ الْحَرْبِ باعِثَةٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَتْ غَايَةً لَهُ.
وعلامةُ المفعولِ لَهُ وَقَوْعُهُ فِي جَوَابِ: لِمَ فَعَلْتَ؟.

وَإِنَّمَا أُشِيرَ ط فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّهُ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ، وَالْعِلْلُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْمَصَادِرِ لَا بِالذَّوَاتِ^(٣).

[محترزات التعريف]

وخرجَ بِهِ^(٤) غَيْرُهُ - كما سيأتي -، وبالقَلْبِيِّ نَحْوُ: جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ، كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي الْأَوْضَحِ^(٥) تَبَعًا لِابْنِ الْحَبَّازِ وَغَيْرِهِ، وَخَالَفَهُ^(٦) فِي هَذَا الْفَارَسِيُّ^(٧)؛ فَأَجَازَ جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول له؛ وهو المصدرُ المُعَلَّلُ لِحَدِثٍ شَارَكَهُ وقتاً وفاعلاً؛ نحو: قَمْتُ إِجْلَالاً لَكَ، فَإِنَّ فَقْدَ المُعَلَّلِ شرطاً جَرَّ بِحَرْفِ التعليلِ، نحو: ﴿خَلَقَ لَكَ﴾ و: إني لتعروني لذكرالكِ هِزَّةً، و: فَعَجْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٦).

(٢) في ع: غايته.

(٣) في ق: رد: بالذات.

(٤) أي: المصدر، خلافاً ليونس، حيث أجاز بحيه اسم ذات، نحو: أما العبيد فذو عبيد، وقد أنكره سيبويه. (انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٥، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤.

(٦) في باقي النسخ وخالف.

(٧) انظر: المسائل المثورة ص ١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٣.

أي: لتضربه. ويُؤخذ منه أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْإِتِّحَادُ فِي الْفَاعِلِ أَيْضاً، وبالفَضْلَةِ نحو: حصل لي رغبة في الخير، وبالمُعْلَلِ لِحَدِثِ بَقِيَّةِ الْمَفَاعِلِ؛ إذ لَا تَعْلِيلَ فِيهَا، وبما بعده ما اختلف فيه زمانُ الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ، وما اختلف فيه فاعلُهما كما سيأتي.

[حُكْمُ الْمَفْعُولِ لَهُ إِذَا اخْتَلَّتِ الشُّرُوطُ]

فَإِنْ فَقَدَ الْمُعْلَلُ لِحَدِثِ عَامِلِهِ شَرْطاً يَمَّا شَمَلَهُ التَّعْرِيفُ جُرَّ وَجوباً بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ؛ وهو اللامُ ونحوها يَمَّا يُفْهَمُ التَّعْلِيلُ - وهو: مِنْ والباءُ وفي والكافُ -، والظاهرُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالشَّرْطِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِلَّا "ففيه نَظَرٌ:

١/ ففَاقِدُ الْمَصْدَرِيَّةِ نحو: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾، فَاَلْمَخَاطَبُونَ عِلَّةٌ لِلخَلْقِ، وَلَيْسَ ضَمِيرُهُمْ مَصْدَرًا؛ فَلِذَلِكَ جُرَّ بِاللَّامِ، ومثله قَوْلُهُ "عليه الصلاة والسلام" -: «لَئِنْ أَمْرَأَةٌ دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»؛ أي: لِأَجْلِ هِرَّةٍ.

٢/ وفاقِدُ الْإِتِّحَادِ فِي الْفَاعِلِ نحو:

١٧٣ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لَذَكَرَاكِ هِرَّةٌ كما انتفض العصفورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

(١) سقطت وإلا من ق.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٩، وسورة الشعراء من الآية ١٦٦، وسورة الروم من الآية ٢١. والآيات بنماها على الترتيب: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جِجَعًا﴾ البقرة: ٢٩، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ الروم: ٢١، ﴿وَتَذْكُرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَقُولُوا مَا خَلَقَ إِلَّا بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ﴾ الشعراء: ١٦٦.

(٣) الحديث برواية أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ، وَتَطَنَّتْهَا فَلَمْ تَدْعُهَا تُصِيبُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ، وَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَسْقِهَا حَتَّى مَاتَتْ. (انظر: صحيح البخاري ٣/ ١٢٠٥، برقم ٣١٤٠، وصحيح مسلم ٤/ ٢٠٢٢، برقم ٢٢٤٢، ومسند الإمام أحمد، باقي مسند المكثرين، رقم ١٠١٧٩).

(٤) بعدها في ق: ﷺ وشرف وعظم وكرم.

(٥) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٧، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، والدرر اللوامع على همع اللوامع ٣/ ٧٩.

اللغة: تعروني: من عراه الأمر يعروه إذا نزل به وغشيه، والهزة: النشاط والارتياح والحركة، من هزه وهز به إذا حرّكه، والقطر: المطر. (انظر: القاموس المحيط: هز - عرا).

والشاهد فيه: قوله (لذكراك) حيث جُرَّ مع أَنَّهُ مَصْدَرٌ يَعْلَلُ الْفِعْلَ، لَكِنْ اخْتِلَافُ الْفَاعِلِينَ أَذَى إِلَى جَرِّ الْمَصْدَرِ.

فالذكرى هي علة عرو الهزة، وزمنها واحد، ولكن / ١٧٣ / فاعلها مختلف، ففاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إيتاك، فلذلك جر باللام. والهزة هي النشاط والارتياح. ومثله نحو^(١): ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾^(٢)، ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾^(٣).

٣/ وفاقد الاتحاد في الوقت نحو:

١٧٤- فجئت وقد نصت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم علة لخلع الثياب، ولكن وقتها مختلف؛ فوقت الخلع سابق على وقت النوم. فلذلك جر باللام، ونصت - بتخفيف الضاد^(٤) المعجمة - من النضو^(٥) وهو الخلع. ولبسة - بكسر اللام - هيئة من اللبس، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد، ومثله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أُعِيدُوا فِيهَا﴾^(٦)، أي لأجل الغم.

(١) سقطت نحو من ق.

(٢) سورة النساء، من الآية ١٦٠. وهي بتمامها ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾، والذين هادوا: هم اليهود، وسُموا بذلك لقولهم إنا هدنا إليك أي: تبنا ورجعنا (انظر تفسير ابن كثير ١/ ٥٥٣، وأيسر التفاسير ١/ ٦٤).

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٩٨. وهي بتمامها ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْرِقِ الْكَرَاءِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَيِّنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ١١٤، وشرح التسهيل ١٩٦/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٠.

اللغة: نصت - بتخفيف الضاد وتشديد هاء - خلعت، ولبسة المتفضل: ما تلبسه وقت النوم من قميص وإزار.

والشاهد فيه: (لنوم) حيث جر المصدر المفعّل، لأن وقت الفعل ووقت المصدر المفعّل مختلفان.

(٥) سقطت الضاد من ق.

(٦) في ع: النضوض.

(٧) زيادة من ب.

(٨) سورة الحج، من الآية ٢٢. وهي بتمامها ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾.

واعلم أن هذه الشروط مُعتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعيينه^(١)؛ حتى إنَّ المُستوفي لجميعها يجوز فيه أن يُجرَّ بحرفِ التعليل؛ كما قاله في الألفية:

.....وليسَ يمتنعُ معَ الشروطِ.....^(٢)

سواء كان مجرّداً من أل والإضافة^(٣)، أم مُضافاً^(٤)، أم محلّى بأل^(٥)، لكنّ الأرجح في الأول^(٦) النصب، وفي الثالث^(٧) الجرّ، ويستويان في الثاني^(٨).

[رابعاً: المفعول فيه^(٩)]

والرابع من المفاعيل المفعول فيه، وهو المُسمّى ظرفاً.

(١) في ق و ع وس ود: تعيينه.

(٢) جزء من بيت لابن مالك، وهو مع ما قبله:

..... وإن شرط فتب د

فاجرره بالحرف، وليس يمتنع مع الشروط: تجلّز هـ ذا ق نغ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٦).

(٣) نحو: مَنْ أَمَكَم لِرِغِيَةِ بَيْكَم جُبِرَ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصُرْ.

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْتَطُّ مِنْ خَشْيَةٍ﴾ - البقرة: ٧٤ -، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّبَاعًا

مَرْضَاتٍ لِلَّهِ﴾ - البقرة: ٢٦٥. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٨).

(٥) أي المحلّى بأل، نحو قول الشاعر:

لا أقعدُ الجنبَ عن الهِجاءِ لو توالى زمر الأعداءِ

(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٨).

(٦) أي: المجرد من أل والإضافة.

(٧) في الأصل الثاني، والمثبت من باقي النسخ. والثالث هو المحلّى بأل.

(٨) في الأصل الثالث، والمثبت من باقي النسخ. والثاني هو المضاف.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول فيه، وهو ما سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى في من اسم زمانٍ كصمتُ

يومَ الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً، أو اسم مكانٍ مَبْنِيٍّ، وهو: الجهات الستُ كالأمام والفوق واليمين

وعكسهن، ونحوهن: كعند ولدى، والمقادير: كالفرسخ، وما صيغ من مصدر عاملٍ كقعدتُ مقعد زيد»

(انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٩).

[ضابطُهُ]

وهو ما سُلِّطَ عليه عاملٌ ينصبُّه من فعلٍ أو شبهه، وإن لم يكن واقعاً فيه على معنى في الظرفية.

[مُحَرَّرَاتُ التعريف]

وخرج بهذا القيد بقية المفاعيل؛ فإن تسلط العامل عليها ليس على معنى في لهما^(١) تقدّم^(٢)، كما^(٣) في نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾^(٤)، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٥)؛ فليس المنصوبُ فيهما مفعولاً فيه، بل مفعولاً^(٦) به لوقوع الفعل عليه لا فيه، وناصبٌ حيث يعلم محذوفاً دلّ عليه أعلم لا هو؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً. وقوله من اسم زمانٍ بيانٌ لهما.

[أقسامُ اسم الزمان]

ثمّ اسمُ الزمانِ قسمان: مُبَهَّمٌ ومُخْتَصٌّ، وذلك مُستفادٌ من قوله صُمْتُ يوماً أو^(٧) يوم الخميس أو حيناً أو أسبوعاً:

١/ فالمُبَهَّمُ ما دلّ على قدرٍ من الزمانِ غير مُعَيَّنٍ؛ كوقتٍ وحينٍ وساعةٍ. ويُنصبُ / ٧٣ ب / على جهة التأكيد المعنوي؛ لأنّه لا يزيدُ على دلالة الفعل.

(١) في ق: كما.

(٢) أي: في المفاعيل السابقة، حيث عمل فيها عاملها النصب لوقوعه على المفعول به، أو لوقوعه لأجله في المفعول لأجله، أو لوقوعه معه في المفعول معه أو لآته نفسه في المفعول المطلق.

(٣) سقطت كما من ق.

(٤) سورة النور، من الآية ٣٧. وهي بتمامها ﴿رِجَالٌ لَا لُئْلِيهِمْ تَجَمُّدٌ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَلْقَوْنَ فِيهِ الْفُلُوفُ وَالْأَبْصُرُ﴾.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ١٢٤. وهي بتمامها ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ﴾. وقد قرأ ابن كثير وحفص رسالته، وقرأ الباقون رسالاته. (انظر: تقريب النشر ص ١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٧٣).

(٦) في ع ود: مفعول.

(٧) سقطت يوماً أو من باقي النسخ.

٢/ والمُختَصُّ "بخلافه؛ كَأَسْمَاءِ الْإِيَّامِ.

قال "المرادي": وَأَمَّا المَعْدُودُ فَهُوَ مِنْ قِبَلِ الْمُخْتَصِّ، خِلَافاً لِمَنْ جَعَلَهُ قِسْماً ثَالِثاً انتهى. وعِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ فِي الْجَامِعِ "؛ وَمَا صَلَحَ مِنَ الزَّمَانِ جَوَاباً لِمَتَى؛ كَشَهْرِ رَمَضَانَ فَمُخْتَصٌّ، أَوْ لَكُمْ؛ كَيَوْمَيْنِ فَمَعْدُودٌ، أَوْ لَهَا فَمُخْتَصٌّ مَعْدُودٌ؛ كَأَسْمَاءِ الشُّهُورِ غَيْرَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ شَهْرٌ، وَهُوَ الرَّبِيعَانِ وَرَمَضَانٌ، وَغَيْرُهُنَّ" مُبْهَمٌ كَحِينٍ.

[أقسامُ اسمِ المكانِ]

أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ - بِالْجُرْ- "؛ وَهُوَ مَا لَا يَخْتَصُّ بِمَكَانٍ بَعِيْنِهِ. وَهَذَا الْقَيْدُ يُشْعِرُ بِأَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ يَنْتَصِبُ "مَفْعُولاً فِيهِ مُطْلَقاً، وَأَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ لَا يَنْتَصِبُ "مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مُبْهَمًا.

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: الْجِهَاتُ السَّتْ؛ كَالْأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ وَعَكْسِهِنَّ؛ أَي: وَرَاءَ وَتَحْتَ وَشِمَالًا. وَسُمِّيَتِ الْجِهَاتُ السَّتْ بِاعْتِبَارِ الْكَائِنِ فِي الْمَكَانِ؛ فَإِنَّ لَهُ سَتَّ جِهَاتٍ، وَنَحْوَهُنَّ فِي الْإِبْهَامِ كَعِنْدَ "وَلَدَى وَنَاحِيَةِ وَمَكَانٍ.

(١) والمختَص من ظرف الزمان على قسمين: المختَص المحدود؛ وهو ما له مقدار معلوم من الزمان، نحو: يومين. والمختَص غير المحدود؛ كأعلام الأيام وما اختَصَّ بأل... (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٥٨/٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩١).

(٢) في ق: قاله.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٦٥٨/٢.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١١٠.

(٥) في ب: وغيرهم.

(٦) عطفًا على قول ابن هشام: من اسم زمانٍ (انظر: الصفحة السابقة).

(٧) في ق وب وس: ينصب.

(٨) في ب: ينصب.

(٩) في ق وب وس: عندي.

وثانيها: المقادير؛ أي: الدالة على مسافة معلومة، كالفرسخ والميل والبريد^(١).

وثالثها: ما صيغ - أي اشتق - من مصدر عامله المُسلط عليه؛ كقعدت مقعداً زيد، ورميت مرمى عمرو، وقُم^(٢) مقام خالد، وأنا قائم مقامك، وسرني^(٣) جلوسي مجلسك؛ فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جزؤه بفي؛ كجلست في مرمى زيد. كما تعين^(٤) ذلك مع غير هذه الأقسام الثلاثة من أساء المكان؛ كصليت في المسجد، وأقمت في الدار.

وأما نحو قولهم دخلت الدار؛ فمنصوب على المفعول به توسعاً.

وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب إن قدر عامله مستقراً أو نحوه، فإن قدر قعد في المقعد، وزجر في المزجر، فلا شذوذ^(٥).

وما أفهمه كلامه من أن المُفيد^(٦) للمقدار قسم من المُبهم هو مذهب الجمهور؛ نظراً إلى أنه لا يختص ببيعة معينة، وبعضهم^(٧) جعله قسماً له؛ / ٧٤ أ / نظراً إلى أنه دال على كمية معينة، وهو ظاهر عبارة الشذور^(٨).

(١) فرسخ الطريق: ثلاثة أميال هاشمية أو اثنا عشر ألف ذراع، والفرسخ: السكون والساعة والراحة. والبريد: فرسخان أو اثنا عشر ميلاً (انظر: القاموس المحيط لفرسخ/ برد).

(٢) في ق ود: قمت.

(٣) في ق: ضربي.

(٤) في ق و ع وب: يتعين.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٤١٢-٤١٦، وشرح الكافية ١/ ٣٠٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٩.

(٦) في ق: القيد.

(٧) منهم أبو علي الشلوبين وأبو حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٠).

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٠٨.

وما أفهمه^(١) أيضاً من أنَّ ما صيغَ من مصدرٍ عامِلِه قِسْمٌ من المُبْهَمِ مُخَالِفٌ لهما في الأوضح والجامع والشذور^(٢) من أنَّه قَسِيمٌ لَهُ لا قِسْمٌ مِنْهُ، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في شرح الكافية^(٣)، وصَحَّحَهُ أبو حَيَّان^(٤)، ويُمكنُ حملُ ما في الألفية^(٥) عليه.

[حذفُ ناصِبِ المَفْعُولِ فِيهِ]

وقد يُحذفُ ناصِبُ المَفْعُولِ فِيهِ:

جوازاً لدليل؛ كقولك: يومَ الجمعةِ لَمَن قال: متى صُمتَ؟

ووجوباً؛ كما إذا وقعَ صِفَةٌ أو صِلَةٌ أو خبراً أو حالاً^(٦).

[خامساً: المفعول معه]^(٧)

والخامسُ من المفاعيلِ المفعولُ معهُ؛ أي: الذي يُفَعَّلُ معهُ فَعْلٌ. وأخَرُهُ لِلْخِلَافِ في كونه قياسياً دونَ غيره، ولوصولِ العامِلِ إليه بواسطةِ الواوِ دونَ غيره، ولم يَقعْ في القرآنِ يَتَقَيَّنَ.

(١) في ع: أفهم.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٣٧، والجامع الصغير في النحو ص ١١١، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٠٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٣٩-١٤٤٠.

(٥) يقول ابن مالك:

يقبلُهُ المَكَّانُ إِلَّا مُبْهَمَا	وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا	صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

(انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٨٣-٤٨٤).

(٦) مثال وقوعه صفة: مررتُ بطائرٍ فوقَ عُصْنٍ، ومثال الصلة: رأيتُ الذي عندك، ومثال الخبر: زيدٌ عندك، ومثال الحال: رأيتُ الهلالَ بين السحابِ.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول معهُ» وهو اسمُ فَضْلَةٍ بعد واوِ أريدُ بها التنصيصُ على المعيةِ مسبوقه بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه، كسرتُ والنيلَ، وأنا سائرُ والنيلَ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣١).

[ضابطه]

وهو^(١) اسمُ فضلةٍ واقعٌ بعدَ واوٍ أُريدَ بِها التنصيصُ على المعيةِ، حالةٌ كونهَا مسبوقَةً بفعلٍ ولو تقديراً، أو اسمٌ مُشتَمِلٌ على ما فيه حروفُهُ؛ أي: الفعلِ ومعناه. فالأوَّلُ كسِرْتُ والنيلَ، والثاني أنا سائرُ والنيلَ، والناقصةُ متروكةٌ وفصيلُهَا^(٢).

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالاسمِ غيرُهُ؛ نحو:

١٧٥ - لا تَنسَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ^(٣)

بناءً^(٤) على أَنَّ المؤوَّلَ مِنْ أَنَّ والفعلِ لَا يُسَمَّى مفعولاً معه.

وبالفضلةِ العُمدَةُ^(٥)؛ نحو: اشتركَ زيدٌ وعمرٌ.

وبالبعديَّةِ^(٦) بقيةُ المفاعيلِ، ومجرورٌ معَ وباءِ المُصاحبةِ؛ نحو: جئتُكَ معَ زيدٍ، وبعثتُ العبدَ بِثيابه، وإنْ أفادَ المعيةَ.

ونحو: مزجتُ عَسلاً وماءً؛ إذ الواوُ فيه للعطفِ، والمعيةُ أُستفِيدَت مِنَ العاِمِلِ، ومعناها مُشاركةٌ ما بعدها لما قبلَهَا في العاِمِلِ في وقتٍ واحدٍ.

(١) في ق: هو.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٧-٢٩٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٣٩.

(٣) صدر بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨، ونُسب إلى غيره في الكتاب ٣/ ٤٢، وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٤، وعجزة: عازٌّ عليك إذا فَعَلْتَ عَظِيمٌ.

والشاهد فيه: (وتأتي) حيث جاءت واو المعية في الفعل المضارع المنصوب بأن مُضمرة وجوباً.

(٤) سقطت بناء من ق.

(٥) قبلها في ب: ذا.

(٦) في ع: وبالمعية.

وبما^(١) بعدها نحو: كل رجلٍ وضعته؛ لعدم سبق شيءٍ من ذلك، ونحو: هذا لك وأباك، فلا^(٢) يُكَلِّمُ بِهِ^(٣). خلافاً لأبي علي^(٤)؛ لعدم حروف^(٥) الفعل، وإن كان فيه معنى أنبه وأشير واستقر^(٦).

قال بعض العلماء^(٧): وإنما لم يُقدَّرِ الفعلُ فيه كما قدَّروه في: ما لك وزيدا؟ حيث ٧٤ ب / أوجبوا فيه النصب على المفعول معه؛ لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في: ما لك وزيدا؟ بسبب تقدُّم ما الاستفهامية التي هي بالأفعالِ أولى، وتأخير الجار والمجرور؛ لاقتضائه ما يتعلَّقُ به وجوباً، بخلاف هذا لك وأباك؛ فإنه ليس فيه إلّا داعٍ واحدٌ، وهو تأخير الجار والمجرور فافترقا هـ.

[أحوال المفعول معه]^(٨)

ثمَّ الاسمُ الصالحُ لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات؛ وإليها أشار بقوله:

١ / وقد يجب: أي النصب على المفعول معه؛ لمانع يمنع من العطف:

(١) في ق: وما.

(٢) في ق وب: ولا.

(٣) لأنَّ سيوبه يرى بأنَّ العامل المعنوي - كحرف التشبيه واسم الإشارة والجار والمجرور - لا ينصب المفعول معه. (انظر: الكتاب ١/ ٣٠٧، ٣١٠).

(٤) هو الفارسي، حيث أجازَه مستنداً بقول الشاعر: هذا ردائي مطوياً وسربالاً، وأجيب بأنَّ العامل في سربالاً مطوياً. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، وشرح التصريح ١/ ٣٤٣، وجمع المواع ٢/ ١٧٧).

(٥) في ق: حرف.

(٦) (ها) حرف تنبيه ومعناه أنبه، و(ذا) اسم إشارة ومعناه أشير، (لك) شبه جملة فهي مرتبطة باستقر. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٩٥).

(٧) هو خالد الأزهرى. (انظر: شرح التصريح ١/ ٣٤٥، وحاشية الحمصي ٢/ ٩٥).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد يجب النصب كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانه، ومنه: قمتُ وزيداً ومررت بك وزيداً، على الأصحَّ فيها، ويترجَّح في نحو قولك: كُنْ أنتَ وزيداً كالإخ، ويضعفُ في نحو: قام زيدٌ وعمرو». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٢).

أ . معنوياً كَانَ؛ كقولك^(١) لَمَنْ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيحِ وَيَأْتِيهِ: لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانُهُ، فَلَوْ عَطَفَ لَكَانَ الْمَعْنَى: لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَعَنْ إِتْيَانِهِ، وَهُوَ^(٢) خِلَافُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ^(٣)، بَلْ فِيهِ الْأَمْرُ بِتَقْرِيرِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانِهِ. وَمِثْلُهُ: مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ^(٤).

ب. أَوْ صِنَاعِيًّا؛ وَمِنْهُ: قَمْتُ وَزَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا، فَلَوْ عَطَفَ لَلَزِمَ فِي الْأَوَّلِ^(٥) الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدِهِ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَفِي الثَّانِي الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ^(٦) إِعَادَةِ الْخَافِضِ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ^(٧) مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ النَّصَبُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ^(٨).

٢/ وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْآخِ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ إِذْ لَوْ عُطِفَ زَيْدٌ^(٩) عَلَى مَا قَبْلَهُ لَكَانَ الْأَمْرُ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ أَيْضًا، وَأَنْتَ لَا تُرِيدُ أَنْ تَأْمُرَهُ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تَأْمَرَ مُحَاطَبَكَ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهُ كَالْآخِ؛ كَذَا فِي الشَّرْحِ^(١٠). قُلْتُ: مُقْتَضَى هَذَا التَّعْلِيلِ وَجُوبُ النَّصَبِ^(١١) لَا رُجْجَانِيَّةٌ^(١٢).

(١) فِي الْأَصْلِ كَقَوْلِهِ، وَالثَّبَتُ مِنْ بَاقِي النُّسخ.

(٢) فِي ق: فَهُوَ.

(٣) بَعْدَهَا فِي ب: بِهِ.

(٤) اسْتَوَى هُنَا بِمَعْنَى ارْتَفَعَ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى اسْتَقَامَ لَمَا امْتَنَعَ الْعُطْفُ. (انظر: حاشية الحمصي ٩٦/٢).

(٥) فِي ق: الْأَوَّلِ.

(٦) فِي ق: بِدُونِ.

(٧) هَذَا رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ أَجَازُوا الْعُطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أَوْ الْمَرْفُوعِ دُونَ فَاصِلٍ أَوْ إِعَادَةِ لِلْخَافِضِ. (انظر: الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، الْمَسْأَلَتَانِ ٦٥ وَ٦٦، ٢/٤٦٣-٤٧٧، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٤٨٧).

(٨) أَيُّ: قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ.

(٩) فِي ب وَد: زَيْدًا.

(١٠) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٣.

(١١) لِأَنَّ رَجْحَانَ النَّصَبِ يَعْنِي جَوَازَ الْعُطْفِ أَيْضًا، وَقَبُولَ الْعُطْفِ يَفْسِدُ الْمَعْنَى بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْمَثَالِ كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْآخِ فَلَوْ جَازَ الْعُطْفَ لَقِيلَ كَالْآخَرَيْنِ.

(١٢) فِي ق وَب وَس وَد: رَجْحَانَهُ.

وبتقدير جواز الرفع بالعطف^(١)، فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات. وفيه نظر؛ إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه مباشرة العامل، وهو هنا غير صالح لذلك^(٢)؛ إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعاً للظاهر، وهو ممتنع؛ ولهذا قدّر ابن مالك^(٣) في نحو: ﴿أَتَكُنْ أَنْتَ / ٧٥ / وَرَزَّجَكَ الْجَنَّةَ﴾^(٤) فعلاً محذوفاً؛ أي: وَلَيْسَ كُنْ، وأقره عليه في المُنْغْنِي^(٥)، بل تابعه عليه في الأوضح^(٦). وأفهم قوله كالآخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط؛ فلا يجوز كالآخوين.

٣/ ويضعف^(٧) في نحو: قام زيد وعمر؛ لأن العطف هو الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ومثله: ما أنت وزيد؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟ والنصب يكون^(٨) فيها بتكون^(٩) مضمرة وليست ناقصة^(١٠).

(١) فيقال: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدٌ كَالْآخِ.

(٢) في ع: كذلك.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٢٩/٣.

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٥، وسورة الأعراف من الآية ١٩. وعام آية البقرة ﴿وَقُلْنَا يَتَذَكَّرْ أَنْتَ وَرَزَّجَكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وعام آية الأعراف ﴿يَتَذَكَّرْ أَنْتَ وَرَزَّجَكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٧٥٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٩٧/٣.

(٧) أي: يضعف النصب على أنه المفعول معه مع جوازه، وذلك إذا تقدم على الراو جملة متضمنة معنى الفعل، وجاء بعد الواو اسم لا يتعدى عليه العطف نحو: ما أنت وزيد؟ (انظر: الكتاب ١/٣٠٩-٣١٠).

(٨) سقطت يكون من ع وس ود.

(٩) في ق وب: والنصب فيها بكان.

(١٠) وهذا اختيار أبي علي الفارسي والشلوبين، وخالفهم أبو حيان فرأى أنها (كان) الناقصة، و(كيف)، و(ما) في محل نصب خبرها مقدماً. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٩).

والأصح^(١) أنَّ عامِلَهُ ما سَبَقَهُ^(٢) مِنْ فَعَلٍ أَوْ ما فِي مَعْنَاهُ، وَأَنَّهُ مَقِيسٌ^(٣)، وَأَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُصَاحِبِ^(٤).

[الحال^(٥)]

ولَمَّا انْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى الْمَفَاعِيلِ، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى بَقِيَّةِ الْمَنْصُوبَاتِ، مُبْتَدِئًا بِالْحَالِ، فَقَالَ: الْحَالُ يُذَكِّرُ وَيُؤَنِّثُ لَفْظًا وَمَعْنَى^(٦)، وَهُوَ الْأَفْصَحُ^(٧).

[أنواع الحال]

وهي نوعان:

■ مؤكِّدة^(٨)؛ وستأتي^(٩).

(١) اختلف النحاة في ناصب المفعول معه على أقوال:

- ١ - ناصبه هو ما تقدّمه من فعلٍ وشبهه، وهو الذي صحّحه هنا، وعليه الجمهور.
 - ٢ - ناصبه هو الواو لأنها مختصة بالاسم فعملت فيه، وهو قول الجرجاني وقد ردّ عليه.
 - ٣ - ناصبه هو فعل مضمر بعد الواو، وعليه الزجاج.
 - ٤ - ناصبه هو المخالفة، وهو عامل معنوي، ونسب إلى بعض الكوفيين.
- (انظر: المقتصد ١/٦٥٩-٦٦١، وشرح التسهيل ٢/١٧٣-١٧٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤، والجنى الداني ١٥٥-١٥٦، وجمع الهوامع ٢/١٧٦-١٧٨).

(٢) في ع: سبق.

(٣) في المسألة خلاف فبعض النحاة اقتصر فيه على الساع، والجمهور على أنّه قياسي. (انظر: جمع الهوامع ٢/١٧٥).

(٤) في المسألة خلاف أيضاً فممنع الجمهور تقدّم المفعول معه على عامله ولا مصاحبه، خلافاً لابن جني الذي أجاز تقدّم مصاحبه عليه، نحو: استوى والخشبة الماء، ومنه قول الشاعر: عليك ورحمة الله السلام. (انظر: الخصائص ٢/٣٨٣، وشرح الأشموني ٢/١٣٧، وجمع الهوامع ٢/١٧٨-١٧٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «باب الحال، وهو: وصفُ فضلةٍ يقع في جوابِ كيف كضربتُ اللصَّ مكتوفاً، وشرطها التّكثير». (انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٣٤-٢٣٥).

(٦) قال ابن منظور: الحال: كينة الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شر، يُذكر ويُؤنث، والجمع أحوال، وأحولة... يُقال حال فلان حسنةٌ وحسنٌ، والواحدة حالة، يُقال: هو بحالة سوء، فمن ذكر الحال جمعه أحوالاً، ومن أنثه جمعه حالات. (انظر: لسان العرب-حول).

(٧) في ق: الأصح.

(٨) انظر: ص ٣١٢ من هذا الكتاب.

▪ ومؤسّسة؛ وهي ما لا يُستفادُ معناها بدونِ ذِكْرِها. وإليها أشارَ بقوله: وهو وَصَفُ؛ ولو تقديرًا، فَضْلَةٌ - أي: ليس^(١) أحدُ جزئي الكلام - يقعُ في جوابِ كَيْفَ.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالفضلةِ نحو: القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وبما بعدها نعتها؛ نحو: رأيتُ رجلاً فاضلاً، والتمييزُ؛ نحو: لله درّه فارساً؛ لعدمِ صلاحيتها لذلك^(٢).

[الحالُ مُشتَقَّةٌ مُنتَقِلَةٌ]

والغالبُ في الحالِ أن تكونَ مُنتَقِلَةٌ - أي: غيرَ لازِمةٍ لصاحبها - مُشتَقَّةٌ مِنَ المصدرِ؛ للدلالةِ على مُتَّصِفٍ بها.

[أنواعُ صاحبِ الحالِ]

وتأتي من:

أ . الفاعلِ؛ كجاءَ زيدٌ راكباً.

ب . ومن المفعولِ؛ كضربتُ اللصَّ مكتوفاً.

ج . ومنهما معاً؛ نحو: لقيتُهُ راكبين.

د . ومن المضافِ إليه إن^(٣) كانَ المضافُ بعضُهُ؛ نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْرَئًا﴾^(٤)، أو كانَ كـبعضِهِ في صحّةِ حذفِهِ والاعتناءِ عنهُ بالمُضافِ إليه؛ نحو: ﴿أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنيفًا﴾^(٥)، أو كانَ عامِلاً في الحالِ عملَ الفعلِ؛ نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٦).

(١) في ق وس ود: ليست.

(٢) أي: للوقوع في جواب كَيْفَ.

(٣) في ق: إذا.

(٤) سورة الحجر، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْرَئًا عَلَى سُورٍ مُتَقَنِينَ﴾.

(٥) سورة النحل، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ أَتْبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٦) سورة يونس، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَتَرَى الَّذِينَ

مَاسُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ إِسَّا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

[الأصلُ تنكيرُ الحالِ]

والحالُ شرطُها - مِن حيثُ هيَ - التنكيرُ؛ خلافاً / ٧٥ ب / ليونسَ والبغداديينَ^(١) مُطلقاً، وللكوفيينَ^(٢) فيما تضمَّنَ معنى الشرط^(٣)، وإنَّما شرطُ ذلك؛ لأنَّ المقصودَ بها^(٤) بيانُ هيئَةِ^(٥) صاحبِها - أي: كيفيَّةُ وقوعِ الفعلِ مِنْهُ أو عَلَيْهِ - وذلكَ حاصلٌ بلفظِ التنكيرِ فلا حاجةً إلى تعريفِها^(٦)؛ صوناً للفظِ عن الزيادةِ والخروجِ عن الأصلِ لِغَيْرِ غرضٍ.

[تأويلُ الحالِ المعرفةِ إلى نكرةٍ]

وقد يَقَعُ^(٧) بلفظِ المعرفةِ فيؤوَّلُ^(٨) بنكرةٍ، مُحافِظَةً على ما استقرَّ لها مِن لزومِ التنكيرِ؛ نحو: اجتهدْ وحدَكَ أي: مُنفرداً، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ أي: مُرتَّبينَ.

[شروطُ صاحبِ الحالِ]^(٩)

وشرطُ صاحبِها - وهو مِن الحالِ وصفٌ لَهُ في المَعْنَى -:

١ / التعريفُ؛ لأنَّه مُخَبَّرٌ عَنْهُ بِهَا في المَعْنَى، والأصلُ فيه التعريفُ.

(١) نحو: جاء زيدُ الراكبِ، فحملوها على قولهم: ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٦٢، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٢٤، وشرح الأشموني ٢ / ١٧٢، وجمع الهوامع ٢ / ٢٣٠).

(٢) في ب وس: والكوفيين.

(٣) نحو: عبدُ الله المُحسنُ أَفْضَلُ مِنْهُ المَسيءُ، والتقدير: إذا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إذا أَسَاءَ. (انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٥٢٤، وشرح التصريح ١ / ٣٧٤، وجمع الهوامع ٢ / ٢٣٠).

(٤) في ع: منها.

(٥) في ع: هيئَة.

(٦) في ق وب وس ود: لتعريفها.

(٧) في ب: تقع.

(٨) في باقي النسخ: فتؤول.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: «وشرطُ صاحبها: التعريفُ أو التخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحو: ﴿حَسْبًا أَنْصَرُّهُمْ يُخْزِئُونَ﴾، ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لَيْنٌ﴾، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾، لِيَتَ موجِشاً طُلُلاً». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٦).

٢ / أو ما يقوم مقامه من المُسوَّغات في إيضاح المعنى؛ وهو:

أ . إما التخصيص بوصف أو إضافة أو بمعمول غير مُضاف إليه.

ب. أو التعميم؛ بأن يتلو نفيًا أو شبهة من نهي أو استفهام.

ج . أو التأخير؛ بأن يتأخر عن الحال.

فالأوّل نحو: ﴿خُشَعَا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(١)؛ فخاشعاً حال من ضمير الفاعل في

يخرجون، وهو أعرف المعارف.

والثاني نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾^(٢)؛ فسواء حال من أربعة لاختصاصها

بالإضافة. ومنه قوله:

١٧٦ - نَجَّيْتُ يَارَبِّ نوحاً واستجبت له في فُلكٍ ماخِرٍ في السِّمِّ مشحوناً^(٣)

وقولك^(٤): عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ شديداً^(٥).

والثالث نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾^(٦)؛ فجملته لها مُنْذِرُونَ حال من

قرية؛ لوقوعها في سياق النفي، ونحو:

(١) سورة القمر، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿خُشَعَا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَانِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾، قرأ ابن عباس وابن

جبير ومجاهد والجدري وأبو عمرو وحزرة والكسائي ويعقوب وخلف (خاشعاً)، وقرأها الباقون (خُشَعَا) - كجمع

تكسير - وقرأها أبي وابن مسعود (خاشعة). (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ١٧٣، وإحاف فضلاء البشر ص ٥٢٤).

(٢) سورة فصلت، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رُؤُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَنَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْرَبَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾.

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة وقد ورد في شرح التسهيل ٢/ ٢٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٩.

اللغة: الفلك السفينة، والماخِر: من غمرت السفينة إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً.

والشاهد فيه: قوله (مشحوناً) حيث جاءت حالاً من فلك وهي نكرة قد خُصِّصَت بالوصف ماخِرٍ.

(٤) وموطن التمثيل هنا مجيء شديداً حالاً من ضربٍ وهي نكرة خُصِّصَت بمعمولها أخوك وهو فاعل لها.

(٥) في ق: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ أَخِيكَ شديداً.

(٦) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

١٧٧ - لا يَبِغْ^(١) امرؤ على امرئ مُستسهلاً^(٢)

وقوله:

١٧٨ - يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى
لنفسك العذرَ في إبعادِها الأَمْلاً؟^(٣)

والرابع نحو:

١٧٩ - لِمِيَّةٍ مُوحِشاً طَلُلُ
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(٤)

(١) في الأصل يبغي، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هذا جزء بيت من ألفية ابن مالك والبيت بتمامه:

من بعيد نفي أو مضاهية، كلا
يَبِغْ امرؤ على امرئ مستهلاً

وموطن التمثيل: (مستهلاً) حيث جاءت حالاً من (امرؤ) وهي نكرة، وقد سوَّغ ذلك تخصيصها بوقوعها في سياق نهي وهو شبه نفي.

(٣) سقط عجز البيت من ق وب وس ود.

(٤) البيت من البسيط لرجل من طيء في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ١٥٣/٣، والدرر

الروائع على همع الموامع ٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣١٦/٢.

اللغة: حُمَّ قُدِّرَ وقُمِّي، والعيش الحياة، صاحٍ منادى مرخم أصله: صاحبي، فالشاعر هنا يلوم على مخاطبه تكالبه على الدنيا مع أنها فانية، فلا استفهام هنا إنكاري.

والشاهد فيه: في قوله (باقياً) حيث جاءت حالاً من عيش وهي نكرة، لكنها عامّة لوقوعها في سياق استفهام.

(٥) البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣١٠/٢، وخزانة الأدب ٢١١/٣.

اللغة: طَلُلُ ما بقي مرتفعاً وشاخصاً من آثار الديار، موحشاً خالياً من أهله فصار سكناً للوحوش، يَخَلُّ جمع خِلَّة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيف.

والشاهد فيه: (موحشاً) حيث جاءت حالاً من (طلل)، وهي نكرة سوَّغ مجيء الحال منها كونها متأخرة عن لفظ الحال. وقد اعتبر محمد مجي الدين رحمه الله أنَّ صاحب الحال هنا (طلل) مسوَّغة بالوصف (يلوح) لا بتقديم الحال، ثم إنَّ (طلل) مبتدأ.

ولم يُجْزِ مجيء الحال من المبتدأ إلا سيويه، فجاء البيت شاهداً لسيويه.

فمُوجِشاً حَالٌ مِنْ طَلَلٍ الَّذِي هُوَ صَاحِبُهَا، وَسَوَّغَ مَجِيءَ الْحَالِ مِنْهُ تَأْخُرُهُ عَنْهَا، أَوْ
الرَّصْفُ، أَوْ هُمَا. وَقِيلَ: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ^(١) فِي لِمَةٍ؛ وَحِينَئِذٍ ١٧٦ / لَا يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ^(٢)
تَأْخِيرِ^(٣) الْحَالِ عَنِ صَاحِبِهَا^(٤). وَالْقَوْلَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى جَوَازِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ عَامِلِ الْحَالِ
وَصَاحِبِهِ^(٥)، وَصَحَّحَهُ فِي الْجَامِعِ^(٦)، وَالْمَشْهُورُ الْمَنْعُ^(٧).
٣/ وَقَدْ يَقَعُ صَاحِبُهَا نَكْرَةً مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ
قِيَاماً»^(٨)؛ فَلَا^(٩) يُقَاسُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ^(١٠).

(١) فِي الْأَصْلِ ضَمِيرٍ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ عَوْبٍ وَس.

(٢) فِي ع: قَبْلَ.

(٣) فِي ب: تَأْخِرَ.

(٤) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَا تَسْتَقِيمُ إِلَّا بِحَذْفِ (لَا) فِي قَوْلِهِ: وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ، فَلَعَلَّهُ وَهَمٌ مِنَ النَّسَاجِ. (انظر: حَاشِيَةُ
الْحَمَاصِيِّ ١٠٠ / ٢).

(٥) فِي ب: وَصَاحِبِهَا.

(٦) انظر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ ص ١١٧ - ١٢٣ حَيْثُ لَمْ يَوْرَدْ شَيْئاً حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٧) هَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَخَالَفَهُمُ ابْنُ مَالِكٍ حَيْثُ جَوَّزَ بَقْلَةَ مَجِيءِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ مَغَايِرًا لِلْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا،
وَخَرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أَمْتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ - الْأَنْبِيَاءُ: ٩٢ - فَأَمَّةٌ حَالٌ وَعَامِلُهَا (هَذِهِ)،
وَصَاحِبُ الْحَالِ (أَمْتُكُمْ) وَعَامِلُهُ (إِنَّ). (انظر: شرح التسهيل ٢ / ٢٦٩، وارتشاف الضرب ٣ / ١٦٠٠،
وهمع المواع ٢ / ٢٤٢).

(٨) الْحَدِيثُ بِرَوَايَةِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى
وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَفَعَ فَارْقَعُوا،
وَإِذَا رَفَعَ فَارْقَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا. (انظر: صحيح البخاري ١ / ٢٤٤ برقم ٦٤٧، ٦٥٦، و
سنن أبي داود ١ / ١٦٥، برقم ٦٠٥، ومسند أحمد ٦ / ٥٧، برقم ٢٤٣٤٨).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (قِيَامًا) وَهِيَ حَالٌ مِنْ (رِجَالٍ)، وَصَاحِبُ الْحَالِ نَكْرَةً غَيْرَ مُسَوِّغَةٍ وَهَذَا مِنَ الْقَلِيلِ.

(٩) فِي ق وَد: وَلَا.

(١٠) خِلَافًا لِسَبْيُوهِ حَيْثُ جَوَّزَ بِكَثْرَةِ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ النُّكْرَةِ غَيْرِ الْمُسَوِّغَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضًا وَفِيهَا
رَجُلٌ قَائِمًا. (انظر: الْكِتَابُ ٢ / ١١٢، وارتشاف الضرب ٣ / ١٥٧٧، وهمع المواع ٢ / ٢٣٣).

[تَقْدُمُهَا]

وَيَجُوزُ *تَقْدُمُهَا* عَلَى صَاحِبِهَا إِلَّا لِمَانِعٍ^(١)، وَكَذَا عَلَى عَامِلِهَا؛ إِذَا كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا
أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُهُ إِلَّا لِمَانِعٍ أَيْضًا^(٢)، وَقَدْ يَجِبُ فِي^(٣) ذَلِكَ *^(٤)

(١) فِي ق: تَقْدِيمُهَا.

(٢) لِلْحَالِ مَعَ صَاحِبِهَا ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

- ١ - جَوَازُ تَقْدِيمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، وَجَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ.
- ٢ - امْتِنَاعُ تَقْدِيمِهَا، وَذَلِكَ إِذَا وُجِدَ مَانِعٌ يَمْنَعُ تَقَدُّمَ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا، كَأَن يَكُونَ صَاحِبُهَا مَجْرُورًا
بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: عَرَفْتُ قِيَامَ هِنْدٍ مَسْرَعَةً، أَوْ أَن يَكُونَ صَاحِبُهَا مَنْصُوبًا بِكَانَ أَوْ لَيْتَ أَوْ لَعَلَّ أَوْ فَعَلَ
تَعَجَّبَ، نَحْوُ: مَا أَجْمَلَ هِنْدًا مَسْرَعَةً!.
- ٣ - وَجُوبُ تَقْدِيمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا، إِذَا كَانَ مِضَافًا إِلَى ضَمِيرِهَا، نَحْوُ جَاءَ مُنْقَادًا لِعَمْرٍو صَاحِبُهُ (انْظُرْ:
أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٣/٣١٨-٣١٩، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٥٧٨-١٥٧٩، وَهَمْعُ
الْهُوَامِغِ ٢/٢٣٥-٢٣٧).

(٣) لِلْحَالِ مَعَ عَامِلِهَا ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

- ١ - جَوَازُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْعَامِلِ إِنْ كَانَ فِعْلاً مُتَصَرِّفًا أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُهُ، وَلَمْ تَنْطَبِقْ عَلَيْهِ شُرُوطُ الْوَجُوبِ أَوْ
الْامْتِنَاعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ - الْقَمَرُ: ٧ -.
 - ٢ - امْتِنَاعُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْعَامِلِ وَذَلِكَ فِي عِدَّةٍ مِنْهَا:
أ - أَن يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ هِنْدًا مُتَجَرِّدَةً!
ب - أَن يَكُونَ الْعَامِلُ مُصَدَّرًا، نَحْوُ: يَعْجِبُنِي رُكُوبُ الْفَرَسِ مُسَرَّجًا!
ت - أَن يَكُونَ الْعَامِلُ مُتَصَلًّا بِلَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَامٍ الْقِسْمِ، نَحْوُ: لِأَصْبَرُ مُحْتَسِبًا؛ وَاللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ طَائِعًا.
 - ٣ - وَجُوبُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْعَامِلِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ وَاقْتَضَى حَالِينَ، أَوْ كَانَ الْحَالُ مِنْ
الْفَاظِ الصِّدَارَةِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا، وَكَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟.
- (انْظُرْ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٥٨٢-١٥٨٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢/١٨٢-١٨٣، وَهَمْعُ الْهُوَامِغِ ٢/٢٣٧-٢٤٠).

(٤) سَقَطَتْ فِي مَنْ ع وَب وَس.

(٥) مَا بَيْنَ النَجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ د.

[حذفها]

ويجوز حذفها إلا لسانع؛ ككونها:

▪ نائبة عن خبر؛ كضري زيداً قائماً.

▪ أو جواباً؛ نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟.

▪ أو منتهياً عنها؛ نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾.

[حذف عاملها]

ويُحذفُ عاملُها: جوازاً؛ كقولك للمُساfer: راشداً مهدياً، أي: اذهب.

ووجوباً؛ كضري زيداً قائماً، وزيدٌ أبوك عطوفاً.

(١) سورة النساء من الآية ٤٣. وهي بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ حَتَّى تَنْتَبِهُوا إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تَمْسُ الْإِنْسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

(٢) يجوز حذف عاملها إذا وُجدت قرينة حالية، كقولك للمُساfer: راشداً مهدياً، أي: تذهب، أو قرينة لفظية نحو: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ (انظر: الكتاب ١/ ٢٧٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٧/٢، وجمع الجوامع ٢/ ٢٦٠).

(٣) يجب إضمار عامل الحال في صور أبرزها:

أ - إن جرت مثلاً، نحو: حَظِييْنَ بناتٍ، صَليْفَيْنِ كَنَاتٍ - هو مثل يُضرب في أمر يعسر طلب بعضه ويتيسر بعضه الآخر -.

ب - أو بيّت الحال ازدياد ثمنه أو نقصانه، نحو: بعته بدرهم فصاعداً، وتصدق زيدٌ بدينار فسافلاً

ج - أو نابت الحال عن خبر، نحو: ضري زيداً قائماً.

د - أو أكدت الحال مضمون جملة قبلها، نحو: زيدٌ أبوك عطوفاً.

(انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٨-١٥٩٩، وشرح التصريح ١/ ٣٩٣، وجمع الأمثال ١/ ٢٠٩).

وَمِنَ الْمَنْصُوبَاتِ التَّمْيِيزُ؛ أَي: التَّمْيِيزُ - بِكسْرِ الياءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ -، لَكِنْ اشْتَهَرَ إِطْلَاقُ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ. وَالتَّمْيِيزُ وَالتَّبْيِينُ وَالتَّفْسِيرُ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ.
[تَعْرِيفُهُ]

وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ نَكْرَةٌ جَامِدٌ ^(٢) غَالِبًا يَفْسِّرُ مَا إِنْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ أَوْ النَّسَبِ.
[مَحْتَرَزَاتُ التَّعْرِيفِ]

فَخَرَجَ بِالْفَضْلَةِ غَيْرُهَا؛ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَبِالنَّكْرَةِ الْمَعْرِفَةُ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ،
وَقَدْ يَأْتِي بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ فَيُؤَوَّلُ بِنَكْرَةٍ مَعْنَى ^(٣)؛ كَقَوْلِهِ:
١٨٠- وَطَبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو ^(٤)

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: بَابُ: وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ اسْمٌ، فَضْلَةٌ، نَكْرَةٌ، جَامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.
(انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٧).

(٢) فِي قِ قِ وَس: جَامِدَةٌ.

(٣) هَذَا عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ فَأَجَازُوا بِجِيءِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً وَلَا تَأْوِيلَ عِنْدُنَا، وَاسْتَدَلُّوا
عَلَى ذَلِكَ بِمَجِيئِهِ مُعَرَّفًا بِأَلٍ وَمُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ، نَحْوُ قَوْلِ أُمِيَّةَ بِنِ أَبِي الصَّلْتِ:

إِلَى رَدْحٍ مِنَ الشَّيْزِيِّ مَلَاءٍ لِبَابِ الْبُرِّ يُلَبِّكُ بِالشَّهَادِ

فَلِبَابِ: تَمْيِيزٌ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَأَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَمَّا مَا جَاءَ
مَعَرَّفًا بِأَلٍ فَأَوَّلُهُ النُّحَاةُ عَلَى أَنَّ (أَلٍ) فِيهِ زَائِدَةٌ. (انظر: شرح جمل الزَّجَاجِيِّ ٢/ ٢٨٨، وَشرح التصريح
١/ ٣٩٤، وَهمع الهوامع ٢/ ٢٦٩).

(٤) جُزْءُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ لِرَشِيدِ بْنِ شَهَابِ الْيَشْكِرِيِّ غَطَابًا قَيْسُ بْنُ مَسْعُودِ الْيَشْكِرِيِّ فِي الْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ
١/ ٥٠٢، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ عَلَى هَمْعِ الْهَوَامِعِ ١/ ٢٤٩، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ١٥٣، وَأَوْضَحَ
الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١/ ١٨١، وَنَمَّامُ الْبَيْتِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطَبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (وَطَبَتِ النَّفْسُ) حَيْثُ جَاءَ التَّمْيِيزُ مَعْرِفَةً، وَهَذَا ضَرُورَةٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَوْ مُؤَوَّلُ بِنَكْرَةٍ وَ(أَلٍ)
فِيهِ زَائِدَةٌ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوْنَ جَوَازَ جِيءِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً وَاسْتَشْهَدُوا بِهَذَا الْبَيْتِ.

أي نفساً، وبها بعدها سائر الفضلات كالحال؛ فإنه مُبَيَّنٌّ لِلْهَيْئَةِ لَا رَافِعٌ لِإِبْهَامِ ذَاتٍ وَلَا نِسْبَةٍ، وَكَالْنَعْتِ؛ فَإِنَّهُ مَخْصُصٌ أَوْ مَقَيَّدٌ، وَرَفْعُ الْإِبْهَامِ إِنَّمَا حَصَلَ ضِمْنًا لَا قَصْدًا، وَرُبَّ شَيْءٍ يُقْصَدُ لِمَعْنَى خَاصَّةٍ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ مَعْنَى آخَرُ.

[الفرق بين الحال والتمييز]

واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه: منصوباً وفضلةً ومُفسراً للإبهام^(١)، إلا أن الحال مُخَالَفَةٌ^(٢) مِنْ^(٣) ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ^(٤):

أحدها: أنها في الغالب تكون مُشْتَقَّةً أَوْ مُؤَوَّلَةً بِهِ^(٥)، والتمييز / ٧٦ ب / الغالب فيه كونه جامداً^(٦)، ووقوعه مُشْتَقًّا قَلِيلٌ؛ نَحْوَ: **لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ**.

ثانيها: أنها لِيَبَانِ الْهَيْئَةِ، وهو تارةً لِيَبَانِ الذَّوَاتِ^(٧)، وأخرى لِيَبَانِ جِهَةِ النِّسْبَةِ.

ثالثها: أنها تَقَعُ جُمْلَةً أَوْ ظَرْفًا بِخِلَافِهِ.

(١) أغفل المؤلف هنا وجهين آخرين من وجوه الاشتراك بين الحال والتمييز وهما الاسمية والتذكير (انظر: مغني

الليبي ص ٦٠٠).

(٢) في باقي النسخ بخالفه.

(٣) في ق: في.

(٤) ومن الفروق إضافة إلى ما ذكره الفاكهي:

- أن التمييز لا يتعدد ولا يأتي مؤكداً بخلاف الحال فإنها تتعدد به، ونجى مؤكدة لعاملها.
- أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ - النساء: ٤٣ - بخلاف التمييز.

▪ أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً مشتقاً بخلاف التمييز (انظر: مغني الليبي ص ص ٦٠٠-٦٠٤).

(٥) مثال الحال المشتقة: جاء زيدٌ ضاحكاً، ومثال الحال الجامدة المؤولة بالمشتق: رأيت علياً أسداً، أي: شجاعاً.

(٦) نحو: ﴿وَأَشْتَعَلْ أَلْرَّأْسُ سَكِينًا﴾ - مريم: ٤ -، وطاب محمد نفساً.

(٧) في ق وس: الذات.

[أنواع التمييز]^(١)

وقد عَلِمَ بما مرَّ أنَّ التمييزَ نوعان:

أولاً/ تمييزٌ نسبيةً؛ وسيأتي.

ثانياً/ وتمييزٌ مُفرد؛ وهو المُرادُّ بقوله، وأكثرُ وقوعه بعد:

١/ ما يفيدُ المقاديرَ من:

أ . مساحة؛ كجريب^(٢) نخلاً.

ب. أو كيل؛ كقفيز^(٣) بُراً، وصاع تمرّاً.

ج . أو وزن؛ كرطل زيتاً، ومنوين عسلاً.

والجريب مقدارٌ مُعيَّن من الأرض، ومنوين تشبهُ مَناً^(٤) بالتخفيف والقصر كعَصَا؛ وهو آلة الوزن يُعرفُ بها مقاديرُ الموزونات.

٢/ وقد يقعُ بعدَ ما يُشبهُ المقاديرُ:

أ . شبه^(٥) المساحة؛ نحو: ما في السماء موضعُ راحةٍ^(٦) سحاباً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأكثرُ وقوعه بعد المقادير، كجريب نخلاً، وصاع تمرّاً، ومنوين عسلاً، والعدو؛ نحو: ﴿أَحَدٌ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ و﴿يَنْعَمُ وَيَنْعَوْنَ تَجْمَةً﴾؛ ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكت؟». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٢) انظر: ص ٣١٢ من هذا الكتاب.

(٣) الجريب من الطعام والأرض: مقدار معلوم... والجريب: مكيال قدر أربعة أقدرة. والجريب: قدر ما يُزرع فيه من الأرض.. والجمع: أجربة وجُربان. (انظر: لسان العرب - جرب)

(٤) القفيز: مكيال ثمانية مكايك والمكوك: مكيال يسع صاعاً ونصفاً، والقفيز من الأرض: قدرُ منة وأربع وأربعين ذراعاً (انظر: القاموس المحيط - مكك، قفز).

(٥) المنا والمناة: كيلٌ أو ميزان، ويشتى منوان ومنيان، والمنا: رطلان. (انظر: القاموس المحيط - منا، مكك).

(٦) في ق: فيشبه، وفي ب وس ود: فشبه.

(٧) في ق: واحد.

ب. وشبه^(١) الكيل؛ نحو: نَحَو: نَحِي سَمْنَا^(٢).

ج. وشبه الوزن؛ نحو: ﴿وَشَفَّكَالَ ذَرَّةٌ خَيْرًا﴾^(٣)، وقولهم^(٤): على التمرة مثلهما زُبدًا يحتمل الوزن والمساحة.

٣/ وقد يقع بعد ما هو فرغ له؛ نحو: هذا خاتمٌ حديدًا؛ فإن الخاتم فرغ الحديد.

٤/ وأكثر وقويعه أيضاً بعد العددي الصريح؛ وهو من أحد^(٥) عشر فما فوقها إلى تسعة وتسعين بإدخال الغاية؛ نحو: ﴿إِنِّي﴾ [إِنِّي] "رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا" ^(٦)، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^(٧)، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾^(٨) الآية. وهكذا إلى آخر ذلك؛ نحو: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾^(٩).

(١) في ق: ويشبه.

(٢) النَّحِي: الزُّقُّ، أو ما كان للسمن خاصة، كالتَّخِي والتَّحِي، وجمعها: أنحاء ونُحِي ونُحاء. والزُّقُّ هو السقاء، أو جلد يجز ولا يُتَفَّ للشراب وغيره. (انظر: القاموس المحيط - زق، نحي).

(٣) سورة الزلزلة من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.

(٤) هذا المثل سبق تخريجه في ص ١٦٦ من هذا الكتاب، والزُّبد: زُبد اللبن، وهو معروف. (انظر: القاموس المحيط - زبد).

(٥) في الأصل: إحدى والمثبت من ق وع وب ود.

(٦) زيادة من ق وع ود.

(٧) سورة يوسف، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَيِّمِهِ بِتَابِتٍ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٨) سورة المائدة، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾.

(٩) سورة الأعراف، من الآية ١٤٢. وهي بتمامها ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْتَهَا يَئُسُرَ فَمَمَ مِيقَتَ رَبِّيهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ خَلْفَنِي فِي قَوِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

(١٠) سورة ص، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَجِدَّةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾.

[تمييزُ كم الاستفهامية]

ومنه - أي: تمييز العدد - تمييز^(١) كم الاستفهامية؛ بأن تكون بمعنى: أي عدد؟، ويتعيّن إفراده وكذا نصبه؛ نحو: كم عبداً ملكت؟، ما لم تُجرَّ كم بحرفٍ كما سيأتي، فعبدًا منصوبٌ على التمييز لـ كم^(٢)، وهو مفعولٌ مُقدّمٌ كنايةً عن عددٍ مُبهم الجنس والمقدار، ولهذا فصلَ تمييزها^(٣) عما قبله.

[تمييزُ كم الخبرية]^(٤)

فأما^(٥) تمييزُ كم الخبرية - بأن تكون بمعنى عددٍ كثيرٍ - فمجرورٌ أبداً بإضافتها إليه؛ خلافاً لها على ما هي مُشابهةٌ له من العدد، وهو حينئذٍ إما:

أ/ مُفردٌ، وهو / ٧٧ أ / أبلغُ وأكثر^(٦)؛ كتمييز المائة فما فوقها من المئين والألوف فإنه مجرورٌ مُفردٌ؛ فتقول: كم عبدٍ ملكت! بالجرّ والإفراد، كما تقول: مائة عبدٍ، أو ألف غلامٍ ملكت. وفي معنى المُفرد ما يؤدّي معنى الجمع؛ نحو: كم قومٍ صدّقوني!.

وقد تميّز المائة بمفردٍ منصوبٍ؛ كقوله:

١٨١ - إذا عاشَ الفتى مائتين عاماً

(أ)

(١) سقطت تمييز من ع.

(٢) في ق وع: بكم.

(٣) في ق وس: وهي.

(٤) في ق: تميّره.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: فأما تمييزُ الخبرية فمجرورٌ مُفردٌ كتمييز المائة وما فوقها، أو مجموعٌ كتمييز العشرة وما دونها (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٦) في ع: وأما.

(٧) في باقي النسخ أكثر وأبلغ.

(٨) صدر بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢، وأوضح المالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥٥/ ٤، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ٤١، وعجزة: فقد أودى المسرة والفتاء.

والشاهد فيه: (مائتين عاماً) حيث جاء تمييز المائة مفرداً منصوباً، وهذا شاذٌّ عند الجمهور خلافاً لابن كيسان.

(انظر: همع الهوامع ٢/ ٢٧٢).

وقد تُضاف إلى جمع؛ نحو: ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾^(١) على قراءة الإضافة.

ب/ أو مجموع؛ كتمييز العشرة مفردة فما دونها من التسعة إلى الثلاثة؛ فإنه مجرور مجموع إلا إذا كان بلفظ المائة - كعشر مائة أو ثلاثمائة رجل - فمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ، فتقول: كم رجالٍ ملكتَ، بالجر والجمع، كما تقول: عشرة رجالٍ أو ثلاثة رجالٍ جاءوكَ.

وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنسٍ أو اسم جمع فيُجَرُّ "بِمن في الغالب؛ نحو: عندي ثلاثة من الغنم، وعشرة من القوم، وقد يُجَرُّ بالإضافة؛ نحو: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾^(٢)، و"ليس فيما دون خمس ذود صدقة"^(٣).

وعبارته تُوهِمُ أَنَّ الواحدَ والاثني يُميَّزان؛ وليس كذلك كما في الشذور^(٤). وقد علِمَ من كلامه - رحمه الله [تعالى] ^(٥) - أَنَّ تمييزَ الأحد عشر^(٦) والتسعين وما بينهما مُفْرَدٌ منصوبٌ.

(١) سورة الكهف، من الآية ٢٥. والآية بتامها ﴿وَلْيَتُوبُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ وَأَزْدًا وَآيَةً﴾، قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير التنوين على الإضافة، حيث أوقعوا الجمع في سنين موقع المفرد، وهذا موضع الشاهد. وقرأ الباقون بتنوين (مائة)، وعليه فيكون سنين بدلاً من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين ولا شاهد في هذه القراءة. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٦٥).

(٢) في الأصل: مجرور والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سورة النمل، من الآية ٤٨، وهي بتامها ﴿وَكَاثَ فِي الْدِّيْنِ تِسْعَ رَهْطٍ يُفْتَدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾.

(٤) الحديث برواية أبي سعيد الخدري قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٌ صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْشَقٍ صَدَقَةٌ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق، رقم ١٣٥٥، وسنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة، رقم ١٣٣٢).

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٣٣١-٣٣٢.

(٦) زيادة من ق.

(٧) في الأصل عشر، والمثبت من ق وع وب وس.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾^(١) فالتمييز محذوف؛ أي: فِرقة، وأسباطاً بدلاً من اثنتي عشرة.

[إعراب تمييز كم الاستفهامية المجرورة بحرف جر^(٢)]

ولك في تمييز كم الاستفهامية - إذا كان مُتَصِلًا بها^(٣) - المجرورة بالحرف وجهان:

١ / جر بمن مضمرة على الأصح^(٤) - ويجوز إظهارها - لا بإضافة كم إليه؛ لأنها بمنزلة عدد مركب، وهو لا يعمل الجر في تمييزه، فكذا ما كان بمنزلة.

٢ / ونصب على التمييز؛ فتقول: بكم درهماً أو بكم درهم اشتريت عبدك؟، ٧٧ /

ب / وقيدها بالمجرورة؛ لأنها إذا لم تكن كذلك وجب نصب تمييزها^(٥)، كما إذا جرّت بالحرف ولم يتصل بها^(٦).

[الفرق بين كم الاستفهامية والخبرية]

وفي كلامه دليل على أن كم اسم سواء كانت استفهامية أم خبرية.

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٦٠. وهي بنامها ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَمَ قَوْمُهُ أَنَّهُ أَضْرِبُ بِعَصَاكَ الْخَجَرَ فَالْبُجْبُجَتِ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ النَّعْمَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ السَّمَاءَ وَالسَّلَوى كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٣) سقطت بها من ق وس.

(٤) هذا رأي الجمهور وخالف الزجاج حيث رأى أن التمييز مجرور بإضافة كم لا بإضمار من. (انظر: الكتاب

١٦٠ / ٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٥، وارتشاف الضرب ٧٧٨-٧٧٩، وشرح الأشموني ٨٠ / ٤، وجمع الموامع ٢ / ٢٧٥).

(٥) نحو: كم شخصاً سافر؟

(٦) نحو: بكم فيه درهماً دفعت؟

ويشتركان في الاسمى، والبناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها الأبناسي^(١) في شرحه على الألفية^(٢).

[تمييز النسبة]^(٣)

وأشار إلى النوع الأول بقوله: وقد^(٤) يكون التمييز مفسراً للنسبة:

▪ في الجمل كما سيأتي.

▪ وفي الوصف إلى مرفوعه؛ كزيد متصبّب عرفاً، ومحمّد طيّب نفساً.

▪ وفي الإضافة؛ كأعجبي طيّب زيد علماً، وقرب محمّد داراً؛ أي: طيّب علم زيد، وقرب دار محمّد^(٥).

(١) الأبناسي: هو إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي القاهري الشافعي برهان الدين أبو إسحق، عالم فقيه محدث نحوي، ولد بأبناس من أعمال القاهرة، وتوفي ٨٠٢هـ، وله مصنفات منها: الشذى الفياح في مختصر ابن الصلاح، وشرح ألفية ابن مالك.. (انظر: بهجة الناظرين ١/ ٩٢، ٩٣/ ٢، ومعجم المؤلفين ١/ ١١٧).

(٢) والوجه العشرة كما نقلها يس الحمصي في حاشيته على مجيب النداء كما يلي:

الأول: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب، وتمييز الخبرية أصله الجز.

الثاني: أن تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً أو جمعاً، وإفراده أكثر وأبلغ.

الثالث: جواز الفصل بين الاستفهامية وتمييزها خلافاً للخبرية إلا في الضرورة.

الرابع والخامس: الاستفهامية تحتاج إلى جواب، ولا تدل على التكثير خلافاً للخبرية.

السادس: الاستفهامية لا يُعطف عليها بلا خلافاً للخبرية؛ فيقال: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين!

السابع: الخبرية تختص بالماضي بخلاف الاستفهامية، فيقال: كم عبداً سأملكه؟ وكم عبداً أملكه؟

الثامن: الخبرية تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية.

التاسع: المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام خلافاً للاستفهامية.

العاشر: الاستفهامية إذا فصل عنها تمييزها بالظرف والمجرور وجب نصبه خلافاً للخبرية. (انظر: حاشية

الحمصي ٢/ ١٠٥).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويكون التمييز مفسراً للنسبة: محولاً؛ ك﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ و﴿وَجَرْنَا

الْأَرْضَ عَيْنًا﴾، ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾، أو غير محوّل؛ نحو: امتلأ الإناء ماءً (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٤) سقطت قد من ع وس.

(٥) في الأصل: زيد، والمثبت من ق و ع ود.

[أقسام تمييز النسبة]

وهو قسمان؛ لأنه^(١):

١ / إما أن يكون محوّلًا، وهو ثلاثة أقسام:

أ - محوّل عن مضاف فاعِل؛ ك﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٢)، أصله: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، فحوّل الإسنادُ عن المضافِ إلى المضافِ إليه، ثم جيءَ بالمُضافِ بعدَ ذلك تمييزاً مُبالغةً وتأكيداً؛ إذ ذُكرَ الشيءُ مجملًا ثم مُفسَّرًا أوقع في النفسِ من ذكره مُفسَّرًا أوَّلًا.

ب - ومحوّل عن مضاف مفعول؛ نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٣)، أصله: وفجّرنا عيونَ الأرضِ، فحوّل المفعولَ وجعلَ تمييزًا، وأوقع الفعلَ على الأرضِ.

ج - ومحوّل عن مضافٍ غيرهما؛ كمحوّل عن مُبتدأ، وذلك بعدَ اسمِ التفضيلِ الصالحِ للإخبارِ به عنه^(٤)؛ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾^(٥)، أصله: مالي أكثرُ، وفُحِذِفَ المضافُ، وأقيمَ ضميرُ المُتكلِّمِ مقامه، فارتفعَ وانفصلَ، فصارَ: أنا أكثرُ مِنْكَ، ثم جيءَ بالمحذوفِ تمييزًا. ومثله: زيدُ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وأجملُ مِنْكَ وجهًا.

٢ / أو غيرَ محوّلٍ عن شيءٍ أصلاً؛ وهذا هو القسمُ الثاني، نحو: امتلأَ الإناءُ ماءً، واللهِ دُرَّةُ فارِسًا، / ٧٨ أ / ونحوه بما يفيدُ التعجُّبَ؛ لأنَّ مثلَ هذا التركيبِ وُضِعَ ابتداءً هكذا غيرَ محوّلٍ، وهو قليلٌ في الكلام.

(١) سقطت لأنه من ق.

(٢) سورة مريم، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَايِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

(٣) سورة القمر، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَفَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ دُوِّرَ﴾.

(٤) في ق: وعنه.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿وَكَاثَ لَهُ نَرْفَقَالَ لَصَدِيقِهِ. وَهُوَ بِخَاوِرِهِ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

[مجيء الحال والتمييز مؤكّدين] ^(١)

والحال والتمييز قد يؤكّدان؛ فلا يُفسّران هيئة ولا ذاتاً، بل يفيدان مجرد التأكيد:

فالحال ^(٢) المؤكّدة - وهي ما يُستفاد ^(٣) معناها من غيرها - ثلاثة أقسام:

• لأنّها إما مؤكّدة لعمليها لفظاً ومعنى؛ نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ^(٤)، أو معنى فقط؛ نحو: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ^(٥)؛ لأنّ العتوّ هو الفساد معنى. ومثله: ﴿وَلَيْ مُدِيرًا﴾ ^(٦)، ﴿فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبَكَا﴾ ^(٧).

• وإما مؤكّدة لصاحبها؛ نحو: ﴿لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ ^(٨)، ونحو: جاء الناس قاطبةً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد يؤكّدان، نحو: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقوله: من خير أديان البرية

دينا، ومنه: بشى الفعل فحلّم فحلاً، خلافاً لسيبويه». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٢) في في وس: والحال.

(٣) في ع وب وس: استفيد.

(٤) طمس في ب في الأوراق ٨٩-٩١.

(٥) سورة النساء، من الآية ٧٩. وهي بتمامها ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٦٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ أَسْتَشْفَعُ مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَكَانَ جَبَلٌ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِيقَهُمْ كُفُورًا أَشْرُبُوا مِنْ زُرْقٍ أَنَّهُمْ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(٧) سورة النمل من الآية ١٠، وسورة القصص من الآية ٣١. وتام آية النمل ﴿وَأَلْقَى عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهَنَّرُ كَأَنَّهُمْ جَاءُوا مُدِيرًا وَلَمْ يُرَقِّبْ يَمُوسَى لَّا تَخْفَى لِي لَّا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ﴾، وتام آية القصص ﴿وَأَن لَّيْ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهَنَّرُ كَأَنَّهُمْ جَاءُوا مُدِيرًا وَلَمْ يُرَقِّبْ يَمُوسَى أَقْبَلَ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾.

(٨) سورة النمل، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبَكَا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَرْزُقْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٩) سورة يونس، من الآية ٩٩. وهي بتمامها ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

• وَإِنَّمَا لِيُضْمِنَ جَمْلَةً قَبْلَهَا مُرَكَّبَةٌ^(١) مِنْ اسْمَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ جَامِدَيْنِ^(٢)؛ كَزَيْدُ أَبوكَ عَطُوفًا، فَعَطُوفًا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِيُضْمِنَ زَيْدُ أَبوكَ، وَعَامِلُهَا مَحْذُوفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَحَقُّهُ أَوْ أَعْرِفُهُ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

١٨٢ - أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي^(٣)

والتَّمْيِيزُ الْمُؤَكَّدُ نَحْوُ قَوْلِهِ - هُوَ أَبُو طَالِبٍ بَنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ -:

١٨٣ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا^(٤)

فَدِينًا تَمْيِيزٌ مُؤَكَّدٌ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٥).

وَالْجُمْهُورُ مَنَعُوا وَقَوَّعَ التَّمْيِيزِ مُؤَكَّدًا، وَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ^(٦). وَوَأَفَقَهُمْ فِي الْمَغْنِيِّ^(٧). وَمِنْهُ

عَلَى الْقَوْلِ^(٨) بِجَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ فَاعِلٍ نَعَمَ وَبشَسِ الظَّاهِرِ وَتَمْيِيزِهِمَا قَوْلُهُ:

٤

(١) في ق: متركة.

(٢) في ق: جامدتين.

(٣) صدر بيت من البسيط لسالم بن دارة من قصيدة يهجو فيها فزارة في الكتاب ٧٩/٢، وشرح المفصل ٦٤/٢،

وخزانة الأدب ٤٦٨/١، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٤١١/٤، وعجزة: وهل بدارة يا للناس من عار.

والشاهد فيه: (أنا ابن دارة معروفًا) حيث جاء الحال (معروفًا) مؤكَّدًا لمضمون الجملة (أنا ابن دارة) وعامل الحال محذوف وجوبًا تقديره أُنْحَقُّ (ودارة) اسم لأمه أو قبيلته.

(٤) البيت من الكامل لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، والمقاصد النحوية ٨/٤.

والشاهد فيه: (دينًا) حيث جاء تمييزًا مؤكَّدًا لمضمون الجملة السابقة أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٤٨/٢.

(٦) انظر: جمع الهوامع ٢٦٩/٢. ومثال ما أوله الجمهور قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾

- التوبة: ٣٦ - فاعتبروا (شهرًا) تمييزًا مع أنه مؤكَّد لما فُهِمَ من إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ لَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَامِلِهِ (اثنا عشر) فهو مَبْنِيٌّ لَا مُؤَكَّدَ خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ.

(٧) انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٤.

(٨) في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً عند سيبويه والسيراfi وجماعة.

والثاني: الجواز مطلقاً، قال به المبرد وابن السراج وصحَّحه ابن مالك.

١٨٤ - والتغلييُونَ بِشَسِ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقٌ^(١)

وصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ: لِأَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يُجَاءُ بِهِ تَوْكِيدًا^(٢) كَمَا سَبَقَ خِلَافًا لِسَبْيُوهِ^(٣) وموافقيه في منع ذلك؛ لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبيِّن له، ففحلاً حالَّ عنده مؤكَّدة.

[نَاصِبُ التَّمْيِيزِ]

واعلم أَنَّ نَاصِبَ التَّمْيِيزِ:

أ . مَفْسَّرُهُ؛ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا^(٤).

ب. وَالْفَعْلُ أَوْ شَبْهُهُ؛ إِنْ كَانَ نِسْبَةً^(٥).

والثالث: التفصيل حيث قيَّده ابن عصفور بإفادة التمييز فائدة زائدة على الفاعل. نحو: نعم الرجل فارساً زيداً، وإلا فلا، نحو: نعم الرجل رجلاً زيداً، فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً. (انظر: الكتاب ١٧٥/٢ - ١٧٩، والمقتضب ١٥٠/٢، وشرح المفصل ١٣٢/٧ - ١٣٣، وشرح التسهيل ٣٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٤١/٢ - ١٤٢).

(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص ١٩٢، وشرح ابن عقيل ١٤١/٢، والمقاصد النحوية ٧/٤، والدرر اللوامع على معجم الهوامع ٢٠٨/٥.

اللغة: زلاء المرأة قليلة لحم الإليتين، ومنطيق أي أنها تتأزر بما يعظم عجيزتها. والبيت في هجاء الأخطل، حيث ذمَّ أصله، ونعتهم بالفقر الشديد وسوء العيش، مما يضطر نساءهم للخدمة والعمل، فذهب عنهم اللحم، وذلك مما تُدَمُّ به المرأة عند العرب.

والشاهد فيه: (بشس الفحل فحلهم فحلاً) حيث جاء التمييز فحلاً مؤكِّداً لفاعل بشس وهو الفحل، وفيه أيضاً شاهد على الجمع في كلام واحد بين فاعل بشس الظاهر وهو الفحل والتمييز فعلاً.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/٢، ٣٤٧.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في الصفحة السابقة.

(٤) نحو: اشترت عشرين كتاباً، وقد اختلف النحاة في توجيه هذا المميِّز فقالوا لشبهه باسم الفاعل المجموع.

نحو: هؤلاء ضاربون زيداً، لذا عمل فيما بعده.

(٥) نحو: طاب زيدٌ نفساً - وهو طيبٌ - معاملةً. فالعامل في هاتين الجملتين هو الفعل (طاب) وشبهه (طيبٌ)،

وهذا هو رأي الجمهور، وخالفهم ابن عصفور فقال إنَّ الناصب هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها.

ولا يتقدّم / ٧٨ ب / على ناصبه مطلقاً^(١) خلافاً للكسائي والمازني والمبرّد في الفعل المتصرف^(٢)، ووافقهم في التسهيل والعمدة^(٣)، ونصّ في الألفية^(٤) على قَلْتِهِ.

ولك في تمييز المفرد جرّه بإضافة المفرد إليه^(٥) إلا إذا كان المفرد عدداً، كعشرين رجلاً، أو مضافاً ك﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٦)، وجرّه أيضاً بمن إلا إذا كان المفرد عدداً.

وأما تمييز النسبة فلا يُجرّ بالإضافة، ويُجرّ بمن إذا كان غير محوّل؛ نحو: ما أحسنه رجلاً، والله ذرّه فارساً، ونعم رجلاً زيداً^(٧)، بخلاف ما أحسنه أدباً وطاب محمد نفساً، وزيد أكثر مالا.

(انظر: شرح جل الزّجاجي ٢/ ٢٩١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٣٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٩٥، وجمع الهوامع ٢/ ٢٦٥-٢٦٦).

(١) أي متصرفاً كان أو جامداً وهذا هو رأي جمهور البصريين. (انظر: الكتاب ١/ ٢٠٤-٢٠٥، والإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ١٢٠-٢/ ٨٢٨، وشرح الكافية ٢/ ١٠٧).

(٢) نحو: نفساً طاب زيد، وعرفاً نصيبُ (انظر: المقتضب ٣/ ٣٦-٣٧، وشرح المفصل ٢/ ٧٣).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠٢، وشرح العمدة ص ٣٥٨-٣٥٩، وقد ذكر في شرح التسهيل ستة أوجه يرد فيها على سيبويه والجمهور ممن منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً.

(٤) قال ابن مالك:

وعاينل التمييز قدّم مطلقا والفعل ذو التصريف نَزراً شيقا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٤).

(٥) نحو: اشتريت رطلاً لبناً، أو رطل لبن، أو رطلاً من لبن.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٩١. وهي بنامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُبْعَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ نِيلٌ إِلَّا أَرْضٌ ذَهَابًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِدَمِهِ أَوْلِيَّكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

[المُستثنى^(١)]

[ضابطه]

ومِنها المُستثنى؛ وهو - كما قال الرضي^(٢) - المذكورُ بعدَ إلّا أو إحدى أخواتها مُخالفاً لما قبلها تقياً وإثباتاً. وهو مِن حيثُ هو منصوبٌ وغيرُهُ^(٣)، وذكُرَ غيرُ المنصوبِ معَه إنَّما هو على سبيلِ الاستطرادِ، وإفادةٍ لِتِهامِ القِسمَةِ، وإن كانَ الكلامُ ممّا ليسَ فيه^(٤).

[تعريف الاستثناء]

وأما الاستثناءُ فهو الإخراجُ^(٥) بإلّا أو إحدى أخواتها، حقيقةً أو حُكماً، مِن مُتعدّدٍ. وهو حقيقةً في المُتَّصِلِ^(٦)، مجازاً في المُنْقَطِعِ^(٧).

[أدوات الاستثناء]

وأدواتُ الاستثناء ثمانية؛ وهي أربعة أقسام:

- ما هو حرفٌ؛ وهو إلّا.
- وما هو فعلٌ؛ وهو ليسَ ولا يكونُ.
- وما هو مُشترِكٌ بينَ الفعلِ والحرفِ؛ وهو خلا وعدا وحاشا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمُستثنى بإلّا من كلام تامٍّ موجبٍ؛ نحو: ﴿فَتَرَبَّؤُا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٣).

(٢) انظر: شرح الكافية ١١٢ / ٢.

(٣) أي: ممّا لا يعربُ مستثنى فاعلاً كانَ كما في: ما قامَ إلّا عليٌّ، أم خبراً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ - آل عمران: ١٤٤ -.

(٤) في ع ود: وإن كانَ ممّا ليسَ الكلامَ فيه.

(٥) في ق وس ود: إخراج.

(٦) الاستثناء المصل هو ما كانَ المُستثنى من جنس المُستثنى منه، نحو: ما حضر الطلابُ إلّا عليّاً.

(٧) الاستثناء المنقطع هو ما كانَ المُستثنى من غير جنس المُستثنى منه ولكنه مقدّر الدخول فيه مجازاً، نحو: حضر المسافرينُ إلّا حقائبهم.

• وما هو اسمٌ؛ وهو غيرُ ويسوى - بلغاتها^(١) -.

[أولاً: المُستثنى بإلاً^(٢)]

وبدأ بالكلام على المُستثنى بإلاً؛ لأنَّها أصلُ أدواتِ الاستثناء، وغيرها يُقدَّرُ بها، وإنَّ كانَ الأولى البداءةُ بها هو مُتعيَّنٌ نصبُهُ على كلِّ حالٍ، كالمُستثنى بليسَ ولا يكونُ كما فعلَ في الشذور^(٣).

[أحكامُ المُستثنى بإلاً]

ثُمَّ المُستثنى بإلاً له أحوالٌ؛ لأنَّه:

- ١/ إنَّ كانَ من كلامٍ تامٍّ؛ بأنَّ كانَ المُستثنى مِنْهُ مذكوراً، مُوجبٌ - بفتح الجيم - بأنَّ لم يسبقْ بنفيٍّ أو شبههِ؛ وجبَ نصبُهُ بها^(٤) على الأصحَّ^(٥)، سواءً كانَ^(٦) الاستثناءُ:

(١) وهي: يسوى، ويسواء، وسوى، وسواء (انظر: القاموس المحيط - سوا).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والمستثنى بإلاً من كلام تامٍّ مُوجبٌ؛ نحو: ﴿فَقَتَرُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، فإنَّ فُقدَ الإيجابِ ترجَّحَ البديلُ في المُتصل؛ نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، والنصبُ في المنقطع عند بني تميم، ووجب عند الحجازيين، نحو: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الْظَنُّ﴾ ما لم يتقدم فيها فالنصبُ، نحو قوله:

ومالي إلا آل أحمد شيعهٌ ومالي إلا مذهب الحق مذهبٌ

أو فقد التام فعل حسب العوامل؛ نحو: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجْدَةٌ﴾ ويسمى مُفرَّغاً. (انظر: شرح قطر الندى ٢٤٤).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٤٠.

(٤) في ق: بها نصبه.

(٥) في مسألة ناصب المستثنى أقوال أبرزها ما يلي:

أ - أنه إلا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد في أحد قوليه، وهذا ما تبناه الفاكهي هنا.

ب - أنه بما قبل إلا من فعلٍ ونحوه من غير أد، يُعدَّى إليه بواسطة إلا، وعُزِّي لابن خروف.

ج - أنه بما قبل إلا مُعدَّى إليه بواسطتها وعليه السيراقي وابن البادش والفراسي وآخرون.

د - أنه به أُنستنى مضمراً، وعليه المبرد والزجاج، فيما نقله السيراقي.

ه - أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز، وصححه ابن عصفور.

(انظر: الكتاب ٢/ ٣١٠ و ٣٣٠، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ٣٤ - ١/ ٢٦٠ - ٢٦٤،

وشرح الفصل ٢/ ٧٦ - ٧٧، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٤٣ مع الهوامع ٢/ ١٨٨).

(٦) في ق: أكان.

أ . مُتَّصِلًا؛ ﴿فَتَرِيؤُا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١).

ب . أو مُنْقَطِعًا؛ نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا. / ١٧٩ /

ج . تَأَخَّرَ الْمُسْتَنَى عَنِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ؛ كَمَا مَرَّ.

د . أَمَّ تَقَدَّمَ؛ نحو: قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ.

٢ / فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًا، وَلَكِنْ فَقَدْ مِنْهُ الْإِيجَابُ؛ بَأْنِ اشْتِمَالٍ عَلَى نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ تَرْجَحَ:

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) الْبَدَلُ؛ أَي: إِتْبَاعُ الْمُسْتَنَى لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ بَدَلٌ مِنْ بَعْضٍ مِنْ كَلٍّ. وَالنَّسَقُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٣) عَلَى النَّصْبِ: فِي الْإِسْتِنَاءِ الْمُتَّصِلِ - بَأْنِ كَانَ الْمُسْتَنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ -، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٤)، بَرَفِعَ قَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْوَائِي فِي فَعْلُوهُ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ.

[دَلِيلُ التَّرْجِيحِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ]

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِتْبَاعَ أَرْجَحُ إِجْمَاعُ السَّعَةِ عَلَى قِرَاءَةِ^(٥) الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٦)، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الصَّالُّونَ﴾^(٧).

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٤٩. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّكَ اللَّهُ مَبْتَلِيكُمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَتَرِيؤُا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا وَمِنْهُمْ فُلَمَّا يَاجُوزُهُ هُوَ الَّذِي بَقِيَ وَكَانَ ثَلَاثَةً فَتَأَلَّوْا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَغَمَمَتِ قُلُوبُهُمْ وَقَالَ يُؤَادِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾.

(٢) فِي قِوَعٍ وَد: الْبَصْرِيُّ.

(٣) فِي قِوَعٍ وَد: الْكُوفِيُّ.

(٤) سورة النساء، من الآية ٦٦. فَقَدْ قَرَأَ الْجُمْهُورُ قَلِيلٌ عَلَى الْبَدَلِ، أَوْ النَّسَقِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ خِلَافًا لِابْنِ عَامِرٍ، حَيْثُ قَرَأَهَا قَلِيلًا بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِنَاءِ (انْظُرْ: إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ص ٢٤٣)، وَالْآيَةُ بِتَامِهَا ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَقْوِينًا﴾.

(٥) سَقَطَتْ قِرَاءَةُ مَنْ قِوَعٍ وَد.

(٦) سورة النور، من الآية ٦. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْيَاهُمْ أَرْزَعُ شَهَدَاتٍ وَاللَّهُ بِإِلَهٍ لِكِنَّ الْصَّادِقِينَ﴾.

(٧) سورة الحجر، من الآية ٥٦. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الصَّالُّونَ﴾.

ولا يمنع ترجيح "البدل" تأخرُ صفة المُستثنى منه عن "المُستثنى؛ خلافاً للمازني".
كما سيأتي".

وإذا تعدّر البدل على اللفظ أبدل على الموضع؛ نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا زيد،
ولا أحدٌ فيها إلا عمرو، وما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به، بالرفع في الثلاثة على البدلية؛
حماً على المحل، وبالنصب على الاستثناء.

[الخلاف في الاستثناء المنقطع]

ويرجحُ النصبُ على البدل^(١) في المنقطع - بأن كان المُستثنى من غير جنس
المُستثنى منه - عند بني تميم؛ نحو: ما قام أحدٌ إلا حماراً، بالنصب على الاستثناء مع
جوازِ الرفع أيضاً على البدلية^(٢)؛ إن صحَّ حذفُ المُبدلِ منه، وإقامة^(٣) البدلِ مقامه
استدلالاً بقوله:

(١) في ق و د: وس ود: ترجح.

(٢) في ق و د: على.

(٣) اختلف النحاة في مسألة تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه وحده كما في نحو ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالح
على أساس أن (صالح) نعت للمستثنى منه (رجل) وقد تقدّم المستثنى (أخوك) عليها، وأبرز الأقوال في
حكم المستثنى هي:

١ - وجوب نصب المستثنى كحكمه إذا تقدّم على المستثنى منه نفسه، وهذا رأي المازني كما نقله ابن الحبار في
شرحه على ألفية ابن معطي.

٢ - ترجيح نصب المستثنى على الإتيان، وهو للمازني كما في المقتضب وأوضح المسالك.

٣ - ترجيح الإتيان على النصب، وهو مذهب سيويه واختاره المبرد.

٤ - استواء النصب والإتيان، وهو اختيار ابن مالك. (انظر: الكتاب ٣٣٦/٢، والمقتضب ٣٩٩/٤-٤٠٠،
وشرح الكافية الشافية ٣١٧/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٦٠، ومع الهوامع ١٩٢/٢).

(٤) انظر: ص ٣٢٠ من هذا الكتاب.

(٥) في ع: البدلية.

(٦) في ع: البدل.

(٧) سقطت البدل منه وإقامته من ع.

١٨٥- وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(١)

ووجب عند الحجازيين، وبلغتهم جاء التنزيل؛ نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الْظَلِيمُ﴾^(٢)، بالنصب في قراءة السبعة؛ ونحو: ﴿مَنْ يَغْمَرْ يَجْزَىٰ ۖ﴾^(٣) إلا ابتغاء وجوه الأعل^(٤)، بالنصب. وأجيب عن البيت بأن ٧٩ ب / المراد بالأنيس ما يؤانس؛ فهو أعم من الإنسان، فيكون متصلاً لا منقطعاً.

[أحكام تقدم المستثنى على المستثنى منه]

وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما؛ أي: في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب؛ فإن تقدم فالنصب حيث وجب، كقول الكميت:

١٨٦- وما لي إلا آل أحمد شيعه وما لي إلا مذهب الحق مذهب^(٥)

٣

(١) البيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجران العود في ديوانه ص ٩٧، والكتاب ٢/ ٣٢٢، وشرح الفصل ١١٧/ ٢، وخزانة الأدب ١٥/ ١٠- ١٨.

اللغة: اليعافير: جمع يعفور وهو ظبي بلون التراب، والعيس: جمع أعيس وعياء، وهي الإبل البيض بخالط بياضها شيء من الشقرة، وقد تستعار لبقر الوحش لبياضها. (انظر: القاموس المحيط - عفر، عيس). والشاهد فيه: قوله (إلا اليعافير) حيث أبدل المستثنى من المستثنى منه مع أن الاستثناء منقطع، وهذا خاص بالتميين خلافاً للحجازيين الذين يوجبون النصب. وقد وجه سيويه هذا البيت توجيهين يخرجانه من الاستثناء المنقطع، فالأول أنه جعله من الاستثناء المفرغ، لأن ذكر المستثنى منه (أنيس) مساوٍ لحذفه في المعنى فكأنه قال: (ليس بها إلا اليعافير)، والوجه الثاني أنه توسع في معنى المستثنى (اليعافير) حتى جعله نوعاً من المستثنى منه، فالاستثناء عندئذ متصل، ومثل ذلك قولهم عتابه السيف، حيث جعلوا العتاب أنواعاً، وجعلوا السيف نوعاً منه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣١٩- ٣٢٠، وشرح الفصل ١١٧/ ٢).

(٢) سورة النساء، من الآية ١٥٧. وهي بنهاها ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ الْظَلِيمُ﴾^(١) وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا^(٢).

(٣) سورة الليل، من الآيتين ١٩ و ٢٠. وهما بنهاهما ﴿وَمَا لَأَحَدٍ عِنْدَهُمْ مِنْ نِعْمَةٍ يُجْزَىٰ ۖ﴾^(٣) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَىٰ^(٤).

(٤) البيت من الطويل للكميت الأسدي من قصيدة هاشمية، وقد ورد في شرح أبيات سيويه ٢/ ١٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٥، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، والدرر اللوامع على معانها ٢/ ١٦١.

والشاهد فيه: قوله (ما لي إلا آل أحمد) و(ما لي إلا مذهب الحق) فكلا الجملتين تشتمل على مستثنى متقدم على المستثنى منه، وهو واجب النصب، ولا يجوز فيه الإبدال حتى لا يتقدم التابع على المتبوع.

وإنها^(١) امتنع فيه الإبدال؛ لأنَّ التابع لا يتقدَّم على متبوعه.

ومثله في وجوبِ النصبِ عندَ المازنيِّ تقدُّمُ المُستثنى على صفةِ المُستثنى مِنْهُ؛ نحو: ما أتاني أحدٌ إلَّا أباك^(٢) خيرٌ من زيدٍ، والراجحُ ما تقدَّم^(٣).

وأما تقدُّمُ المُستثنى على جُزئيِّ الكلام - نحو: إلَّا زيداً ما جاء^(٤) أحدٌ - فغيرُ جائزٍ.

[الاستثناءُ المُفرَّغُ]

أو فقدَ التَّمامِ مِنَ الكلامِ المَنفِي - بأنَّ لم يُصرَّحْ فيه بالمُستثنى مِنْهُ - فعلى حسبِ العواملِ الواقعةِ قبلَ إلَّا يكونُ المُستثنى، ولا عملٌ لِمَا فيه، بلِ العملُ لما قبلها:

▪ فإنِ اقتضى الرَّفْعُ رُفِعَ ما بعدها؛ نحو: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ﴾^(٥).

▪ أو النَّصْبُ نُصِبَ؛ نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾^(٦).

▪ أو الجَرَّ جُرَّ؛ نحو: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٧).

ويُسمَّى هذا الاستثناءُ مُفَرَّغاً؛ لأنَّ ما قبلَ إلَّا تفرَّغَ للعملِ فيها بعدها، وإنَّ كانَ المُستثنى مِنْهُ مُقدَّراً في التحقيق؛ لجوازِ ما قامَ إلَّا هُنْدُ، وامتناعِ قامَ^(٨) هُنْدُ.

(١) نهاية الطمس في ب.

(٢) في ق: إياك.

(٣) انظر: ص ٣١٨ من هذا الكتاب.

(٤) في ع: جاءني.

(٥) سورة القمر، من الآية ٥٠. وهي بتمامها ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾.

(٦) سورة النساء، من الآية ١٧١. وهي بتمامها ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلِبُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَتَرَ لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

(٧) سورة العنكبوت، من الآية ٤٦. وهي بتمامها ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾.

(٨) في الأصل ما قام، والمثبت من ق وع وس ود.

وشرط صحة التفرغ تقديم نفي أو شبهه، فلو قال: أو فقد^(١)؛ أي: التمام والإيجاب؛
لكان أولى.

[ثانياً: المُستثنى بغير وسوى]^(٢)

ويُستثنى بغير وسوى خافضين للمُستثنى دائماً بإضافتهما إليه مُعرَّين - أي: غير
لفظاً وسوى تقديرأ - بإعراب الاسم الذي يقع بعد إلا؛ وهو المُستثنى بها على التفصيل
السابق: فيجبُ النصبُ في نحو: قامَ القومُ غيرَ أو سِوى زيدٍ، ويرجعُ عند بني^(٣) تميم في
نحو:

٨٠ / أ / ما فيها أحدٌ غيرَ أو سِوى زيدٍ^(٤)، والبدلُ في نحو: ما جاء أحدٌ غيرُ أو
سِوى زيدٍ، وعلى حسب ما يقتضيه العاملُ من فاعلٍ أو مفعولٍ أو غير ذلك في نحو: ما
قامَ غيرُ أو سِوى زيدٍ، وما رأيتُ غيرَ أو سِوى زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ أو بسِوى زيدٍ.

[الخلافُ في استعمالِ سِوى]

وكونُ سِوى كغيرٍ فيما تقدّم هو مذهبُ الزجاجي^(٥)، واختاره ابنُ مالك^(٦)؛
ليورودها:

• فاعلاً في حكاية الفراء: أتاني سِوالك^(٧).

(١) في ق وس ود: فقد.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ويستثنى بغير وسوى خافضين مُعرَّين بإعراب الاسم الذي بعد إلا (انظر:
شرح قطر الندى ص ٢٤٧).

(٣) سقطت بني من ق وس ود.

(٤) في الأصل حمار، والمثبت من ع وس ود.

(٥) في ق وس ود: الزجاج.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢-٢٣٣، ومغني اللبيب ص ١٨٨.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨١.

• ومبتدأ في قوله:

١٨٧- فسيواك بائعها وأنت المشتري

• واسماً لليس في قوله:

١٨٨- أأترك ليلي ليس بيني وبينها سيوى ليلة إني إذا لصبور

• ومجرورة في قوله - عليه الصلاة والسلام -: «دعوتُ ربِّي أن لا يسلِّطَ على أمتي عدوًّا من سيوى أنفسهم».

ومذهب الجمهور "أنها لا تُستعمل إلا ظرفاً، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة.

(١) عجز بيت من الكامل لابن المولى محمد بن عبد الله في شرح ديوان الحماسة ص ١٢٣٥، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١، والمقاصد النحوية ١٢٥/٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٩٢/٣، وصدرة: وإذا بُاع كريمة أو تُشتري.

والشاهد فيه: (فسيواك بائعها) حيث جاءت سوي بمبتدأ بمعنى غير.

(٢) البيت من الطويل لمجنون ليلي في ديوانه ص ١٠٨، وشرح الأشموني ١٥٩/٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٩٣/٣.

والشاهد فيه: (ليس بيني وبينها سوي ليلة) حيث جاءت (سوي) اسماً لليس، وهي بمعنى غير.

(٣) بعدها في ق: وَشَرَفَ وَكَرَّمَ وَعَظَّمَ.

(٤) من حديث أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مِشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنْ أَمَتِي سَيَلَّغَ مَلِكُهَا مَا زَوَى لِي مِنْهَا، وَأَعْطَيْتُ الْكَتْرَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَصْفَرَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأَمَتِي أَنْ لَا يَهْلِكَهَا بَسَنَةٌ عَامَةٌ، وَأَنْ لَا يَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوٌّ مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَإِنْ رَبِّي قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءَ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأَمَتِكَ أَنْ لَا أَهْلِكَهُمْ بَسَنَةً عَامَةً، وَأَنْ لَا أَسْلُطَ عَلَيْهِمْ عَدُوٌّ مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ، وَلَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَنْ بَاقِطَارِهَا، أَوْ قَالَ: مَنْ بَيْنَ أَقْطَارِهَا حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَهْلِكُ بَعْضًا، وَيَسْبِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا. قال أبو عيسى الترمذي هذا حديث حسن صحيح (انظر: صحيح مسلم ٢٢١٥/٤، برقم ٢٨٨٩، والمستدرک علی الصحیحین ٤/٤٩٦، برقم ٨٣٩٠، وسنن الترمذي ٤/٤٧٢، برقم ٢١٧٦).

(٥) انظر: الكتاب ٣١/١، والمقرب ١/١٧٢.

وقال الرَّمَانِيُّ^(١): إِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا وَكَغَيْرِ قَلِيلًا، واختارَهُ في الأَوْضَحِ والجامع^(٢).

[اللغاتُ في سِوَى]

وفيها أربعُ لغاتٍ^(٣): كسرُ السينِ مقصورةً وممدودةً، وضمُّها مقصورةً، وفتحُها ممدودةً.

[ثالثاً: المُستثنى بخلا وعدا وحاشا]^(٤)

[أ/ استعمالُها كأفعالٍ ناصِبةٍ لِلْمُسْتثنى]

وَيُسْتثنى بخلا وعدا مُجَرَّدِينَ عَنْ ماءٍ، وحاشا - ولا تصحبُ [ما]^(٥) - نواصبُ لِلْمُسْتثنى على تقديرِ كونِها أفعالاً جامِدةً مُتعديةً إليه، استقرَّ^(٦) فاعِلُها فيها، وهو عائدٌ على اسمِ الفاعِلِ المفهومِ مِنَ الفعلِ السابقِ، أو على البعضِ المفهومِ مِنَ الكلِّ السابقِ. وجملةُ الاستثناءِ هل^(٧) هي حالٌ فمحلُّها النصبُ، أو مُستأنفةٌ فلا محلَّ لها؟ قولان؛

(١) الرمانى هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني، ويعرف بالأخشيدي والوزاق، المتوفى ببغداد سنة ٣٨٤هـ، أديب نحوي لغوي فقيه مفسر موسوعي، أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج، من مصنفاته: كتاب سيبويه - وقد حققه المتولي رمضان أحمد وطبع في القاهرة ١٩٨٨ -، والجامع الكبير في التفسير، ومعاني الحروف، والمبتدأ في النحو... وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١٤/٧٣-٧٨، وبغية الرعاة ١/٣٤٤، وشذرات الذهب ٣/١٠٩، وهدية العارفين ١/٦٨٣).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٨١، والجامع الصغير في النجوم ص ١٣٣.

(٣) أي: سِوَى، وسِوَاءٍ، وسِوَى، وسِوَاءٍ.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وبخلا وعدا وحاشا، نواصبٌ أو خوفقَص، وبها عدا وليس ولا يكون نواصبٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٧).

(٥) زيادة من باقي النسخ.

(٦) في ق و ع وس ود: استتر.

(٧) سقطت هل من ع.

صَحَّحَ ابْنُ عَصْفُورٍ " مِنْهُمَا الثَّانِي " .

[ب/ أو استعمالها كحروفٍ جازةٍ للمستثنى]

أو خوافِضٌ لَهُ على تقديرِ كونها حروفَ جَرٍّ . واختارَ في المُغْنِي أنَّها غيرُ مُتعلِّقَةٍ بشيءٍ ، وفيه: يجوزُ في نحو: قامَ القومُ حاشاكَ كونُ الضميرِ منصوباً ، وكونُهُ مجروراً ؛ فإنَّ " قلتَ : حاشائيَ تعيَّنَ الجرُّ ، وحاشائيَ " تعيَّنَ النصبُ ، وكذا القولُ في خلا وعدا انتهى " . / ٨٠ ب / [مجيء حاشا اسماً]

وإذا ولي حاشا مجروراً باللام ، فارقتِ الحرفية قطعاً " ؛ إذ لا يدخلُ جارٌّ على جارٍّ .
والصحيحُ " أنَّها حيثُ ذُ اسمٌ مُنتَصِبٌ انتصابُ المصدرِ الواقعِ بدلاً من اللفظِ بالفعلِ ،

(١) قلتُ: ما صحَّحه ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل هو القول الأول، أي اعتبار جملة الاستثناء في محل نصب حال. (انظر: المقرب ١/ ١٧٣، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٦٥).

(٢) بل في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنَّها في محل نصب وعليه ابن عصفور في المقرب.

والثاني: أنَّها مستأنفة وعليه ابن عصفور كما في مغني اللبيب.

والثالث: جواز الوجهين وعليه السيراقي وابن هشام.

(انظر: المقرب ١/ ١٧٣، ومغني اللبيب ص ٥٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٣).

(٣) في ق: فإذا.

(٤) في ق: أو حاشائي.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٧٣٢.

(٦) خلافاً لسيبويه وأكثر البصريين إذ التزموا القول بحرفيتها، والصحيح جوازه لسأعه كفولهم: اللهم اغفر لي

ولمن يسمع، حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع (انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٥، وارتشاف

الضرب ٣/ ١٥٣٢، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٥، وشرح التصريح ١/ ٣٦٥).

(٧) اختلف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور باللام على ثلاثة أقوال:

١ - هي فعل، وقال به المبرد وغيره كابن جني والكوفيّين.

٢ - هي اسم، وانتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل وهو رأي الجمهور، وصححه ابن مالك وابن هشام وأبو حيان والسيوطي.

٣ - هي اسم فعل بمعنى أنبرأ أو برئت، قال به البعض. (انظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٧،

ومغني اللبيب ص ١٦٥، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٣٠٣-٣٠٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٦-١٥٣٧،

والجنى الداني ٥٦٠، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٦، وجمع الهوامع ٢/ ٢١٤).

ومعناه التنزيه، فَمَنْ قَالَ: حاشا لله؛ كَأَنَّهُ قَالَ: تنزيهاً لله، واللام حينئذٍ مُقَوِّيةٌ للعامل؛ كما في نحو:

﴿فَقَالَ لِمَا يَرِيدُ﴾^(١). قَالَ فِي الْمُغْنِي: "وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾^(٢) بالتنوين؛ فهذا كقولهم: رعيًا لك.

[تَعَيَّنَ فَعَلِيَّةٌ مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَيُلْحَقُ بِهَا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ]

وَيُسْتَشَى بِمَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ نَوَاصِبٌ لِلْمُسْتَشَى فَقَطْ، وَلَوْ كَانَ مَا قَبْلَهُ مَنفِيًّا، وَإِنَّمَا وَجِبَ النَّصْبُ بَعْدَ الْأَوَّلَيْنِ لَوْ قَوَّعَهُمَا بَعْدَ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الَّتِي لَا يَلِيهَا الْحَرْفُ، لَكِنْ نَصَّ فِي التَّسْهِيلِ "أَنَّهُ لَا تُوصَلُ بِفَعْلٍ جَامِدٍ، فَدَخَلَهَا عَلَى هَذَا مُشْكِلاً"^(٣). وَجَوَزَ "بَعْضُهُمْ"^(٤) الْجَرَّ بِهَا"^(٥) بِتَقْدِيرِ مَا زَائِدَةٌ، وَرَدَّهُ فِي الْمُغْنِي.

(١) سورة هود من الآية ١٠٧، وسورة البروج من الآية ١٦. وتمام آية هود ﴿خَلِيلِيكَ فِيهَا مَا ذَلَسْتَ التَّنْوِينَ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا سَاءَ رَيْكَ إِنَّ رَبَّكَ فَقَالَ لِمَا يَرِيدُ﴾.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ١٦٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية ٣١، والآية ٥١. وهذه قراءة أبي السَّيَّال، وقرأ الجمهور حاش دون ألف، وقرأ الحسن حاش وقرأ أبي وعبد الله حاشى الله - بالإضافة - (انظر: معاني القرآن للرفاء ٤٢/٢، وتفسير البحر المحيط ٣٠٣/٥). وتمام الآية الأولى ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِّنْهُنَّ يَبْكِينَ وَقَالَتِ أُخْرَجَ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾. وتمام الآية الثانية ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَوَدْتُمُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوْءٍ قَالَتْ أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ أَفَنَ خَصَّصَ الْفَحْشَى أَنَا زَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٢٦/٢؛ قال ابن مالك: فإن الدليل يقتضي ألا توصل ما غيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل؛ حتى يُقَدَّرَ الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُجِئَ ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل... (٥) الإشكال هنا يكمن في كون خلا وعدا أفعالاً جامدة، وما المصدرية لا تدخل إلا على فعل متصرف حتى يمكن تأويله مع ما بمصدر مؤول.

(٦) في ع: وقد جَوَزَ.

(٧) وقال به الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني. (انظر: مغني اللبيب ص ١٧٩، والجنى انداني ٤٣٦، وجمع الهوامع ٢/١٣٢).

(٨) في ع: بها.

[الخلاف في إعراب ما في ما خلا وما عدا]

وموضع ما وصلتها نصبٌ بلا خلافٍ، لكن هل هو على الحال، والمعنى قاموا مجاوزين زيدا؟ أو على الظرفية على حذف مضافٍ؛ والمعنى: قاموا وقت مجاوزتهم زيدا؟ فيه قولان^(١).

وإنما وجب نصبُ المُستثنى بعدَ الأخيرين؛ لأنه خبرُهُما، واسمُهُما مُستترٌ فيهما. والكلامُ فيما يعودُ عليه وفي محلِّ الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا. ولا يُستثنى بخلا وما بعدها مُنقطعاً^(٢)، وأفهم كلامه أن جوازَ الوجهين في خلا وعدا إذا تجردا عن ما، وأن حاشا لا تقترن بها^(٣)، وهو كذلك.

(١) بل في المسألة ثلاثة أقوال:

١- في محل نصب على الحال، قاله السيرافي.

٢- في محل نصب على الاستثناء انتصاب غير، قاله ابن خروف.

٣- في محل نصب على الظرفية لأن ما مصدرية ظرفية.

(انظر: الجني الداني ٤٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤-

١٥٣٥، وشرح الأشموني ٢/١٦٤، وجمع الموامع ٢/٢١٣).

(٢) أي: في الاستثناء المنقطع، فلا يجوز: حضر المسافرون ليس حقائبهم.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠.

رَفْعُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّخَعِيِّ
أَسْلَمَ النَّبِيُّ الْفَرَوَاسِي

[المخفوضات]

باب في ذكر المخفوضات؛ وهي ثلاثة أقسام:
أ . مخفوض بالحرف.

ب. ومخفوض بالمضاف؛ ويرجع إليهما المَخفوض من التوابع.

ج . ومخفوض بالمُجاورة^(١)؛ وأسقطه لشدوذه كالمرفوع^(٢) بها.

[أولاً: المخفوض بالحرف]

وقدَّمَ الأوَّلَ لآته الأصل، ثُمَّ إِنَّهُ نوعان: ما يَجُرُّ الظاهرَ والمُضمَر، وما يَجُرُّ الظاهرَ فقط.

[١/ ما يجرُّ الظاهر والمُضمَر]^(٣)

وأشار^(٤) / ٨١ أ / إلى الأوَّلِ مُبتدئاً به لِعُمومِهِ بقولِهِ: يُخَفِّضُ الاسمُ:

(١) نحو قولهم: هذا جُحْرُ ضُبٍّ خَرِبٍ حيث جُرَّ (خرب) بسبب مجاورته للاسم المجرور (ضُبٍّ) ونحو: يا صاح بُلِّغْ ذوي الزوجات كلَّهم، حيث جَرَّ التوكيد (كلَّهم) لمجاورته للمضاف إليه المجرور (الزوجات)، وأصله أن يكون منصوباً لآته توكيد ل (ذوي) المفعول به، وقد اختلف العلماء في مسألة الخفض على الجوار على أقوال:

الأول: إثباته في اللغة، ويكون في النعت قليلاً والتوكيد نادراً، وهذا رأي جمهور البصريين والكوفيين.

الثاني: إنكاره وتأويل ما ورد منه، وقال بذلك السيرافي وابن جني وأولوا ما ورد.

الثالث: قصره على السماع، ومنع القياس عليه، وقال به الفراء. (انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢-١٩١٣، ومغني اللبيب ص ٨١٥-٨٩٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧، ومعجم المراجع ٢/ ٤٤٠-٤٤٢، وخزانة الأدب ٥/ ٩١).

(٢) ومثال المرفوع على الجوار قول المتنخل الهذلي:

(السالكُ الثَّغرةَ السَّقَطانَ كالسَّيْها
مَشَى الهَلْلوكةَ عليها الحَيْعَلُ الفُضْلُ)

و(الفُضْلُ) نعت (للهلوك) المجرورة، لكنّها رُفِعَتْ لمجاورتها للمرفوع (الحَيْعَلُ).

(و(الهلوك: الفاجرة من النساء، والحَيْعَلُ: الفرو، والفُضْلُ: المرأة في ثوب واحد، والثغرة: ما يلي دار الحرب أو موضع المخافة من فروج البلدان، وكالتها: حافظها). (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٤، والقاموس المحيط- خعل/ فضل/ ثغر/ كلاً).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: باب، يُخَفِّضُ الاسمُ إمّا بحرف مشترك، وهو: ين، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام للقسم وغيره. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٩).

(٤) في باقي النسخ أكثر.

أ/ إما بحرفٍ مُشتركٍ بين الظاهر والمُضمَر، وهو سبعة:

١/ مِنْ؛ نحو: ﴿مِنْكَ وَمِنْ نوحٍ﴾^(١)، وهي:

أ. لبيان الجنس؛ نحو: ﴿فَأَجْكَبُوا لِرَيْحٍ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٢).

ب. وللتبعيض؛ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾^(٣).

ج. ولابتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرهما؛ نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٤)، ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٥)، ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ﴾^(٦).

د. وللبدل؛ نحو: ﴿أَرْضَيْتُهُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(٧).

هـ. وللتعليل؛ نحو: ﴿مِمَّا خَطَبْتَنِيهِمْ أَعْرِفُوا﴾^(٨).

(١) سورة الأحزاب، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَيَعْقِبَ ابْنَ إِسْرَءِيلَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾.

(٢) سورة الحج، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعْظِمْ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُۥ عِندَ رَبِّهِ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتَنَبَّأُ عَلَيْكُمْ فَأَجْكَبُوا لِرَيْحٍ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾.

(٣) سورة البقرة من الآية ٨، وسورة العنكبوت من الآية ١٠. وتام آية البقرة ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾. وتام آية العنكبوت ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَمَلٌ فَتَنَّهُ النَّاسُ كَذَّابِ اللَّهِ وَلَٰكِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ يَقُولُ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَّلَيْتَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾.

(٤) سورة الإسراء من الآية ١، وهنا ابتداء الغاية المكانية. والآية بتمامها ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَىٰ حَوْلَهُ لِنُرِّيَهُ مِنْ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(٥) سورة التوبة من الآية ١٠٨، وهنا ابتداء الغاية الزمانية. والآية بتمامها ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِن أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحْيُونَكَ أَن يَبْطُغُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطْهَرِينَ﴾.

(٦) سورة النمل من الآية ٣٠، وهنا ابتداء الغاية فيما نُزِّل منزلة المكان. وتتمتها ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ يَئِسِرُ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

(٧) سورة التوبة من الآية ٣٨، ومن الآخرة: أي بدلها. والآية بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمُ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنَا نَقُلُّكُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُهُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

(٨) سورة نوح، من الآية ٢٥. قرأ أبو عمرو خطاياهم، وقرأ الباقون خطيئتهم. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/٣٣٦، وإعاف فضلاء البشر ص ٥٥٨). والآية بتمامها ﴿مِمَّا خَطَبْتَنِيهِمْ أَعْرِفُوا فَاذْخُلُوا تَارًا فَلْيَجِدُوا لَهُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾.

١٨٩- مالِ باغٍ مِنْ مَفَرٍّ^(١)

ز. وللاستعلاء؛ نحو: ﴿وَنَصْرَانُهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٢٧).

(١) جزء من بيت من ألقى ابن مالك، والبيت بتمامه:

وقد اختلف النحاة في مجيئها زائدة للتوكيد، فجمهور البصريين اشتراطوا لذلك شرطين: أن يكون مجرورها نكرة، وأن تُسبق بنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، ووافقهم الأخفش في الشرط الثاني دون الأول، ووافقهم الكوفيون في الشرط الأول دون الثاني. (انظر: شرح ابن عقيل ١٧/٢-١٩).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية ٧٧. أي: على القوم. وتمتها ﴿ وَصَرَّيْنَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾.

(٤) سورة فاطر من الآية ٤٠، وسورة الأحقاف من الآية ٤. أي: في الأرض. ونمام آية فاطر ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ۚ بَلْ لَنْ يُبْعِدَ الظَّالِمِينَ﴾ بعضُهم بعضًا إِلَّا غَرَبًا ﴿. ونمام آية الأحقاف ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ ۚ بَلْ لَنْ يُبْعِدَ الظَّالِمِينَ﴾. ومن المعاني الأخرى لـ من:

١ - المجاوزة، فتكون بمعنيين، كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْغَنِيَّةِ فَلُوْهُنَّ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ - الزمر: ٢٢ -، أي: عن ذكر الله.

٢ - انتهاء الغاية، نحو: قربت منه، أى: تقربت إليه.

٣- الفصل، نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ - البقرة: ٢٢٠ -.

٤ - الاستعانة، كقوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ - الشورى: ٤٥ - أي: بطرف خفي.

٥ - للقسم بالرب فقط، نحو: **مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرُ**. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١١-١٢، والجني الداني

٣١٥-٣٠٨

٢ / وإلى؛ نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(١) و﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٢)، وهي:
أ . لانتهاية الغاية مطلقاً؛ نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٣)، ﴿فَمَا أَمَرُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾^(٤).

ب . وللمصاحبة؛ نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٥).

ج . وللظرفية؛ نحو:

١٩٠ - فَلَا تَزْكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي
إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرُبُ^(٦)

(١) سورة المائدة من الآية ٤٨، والآية ١٠٥. وتتمتها ﴿... فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٥، وسورة يونس من الآية ٥٦، وهود من الآية ٣٤، والفصص من الآيتين ٧٠ و٨٨، والروم من الآية ١١، وتعام آية البقرة ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٣) سورة الإسراء، من الآية ١. و(إلى) هنا تنفيذ انتهاء الغاية المكانية. والآية بتامها ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَرْنَا سَمْعَهُ بِمَا كُنْتُمْ تُفَكِّرُونَ﴾. ﴿لَيْلًا نَزَلَ السَّجْدُ الْأَكْبَرُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْإِسْمَاءِ إِنَّهُهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٧. و(إلى) هنا تنفيذ انتهاء الغاية الزمانية. وتتمتها ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ أَلَمْ تَكُنْ إِلَى نَبِيٍّ لَمَّا قَالَ يَا أَبَتِ ابْنُ لَيْسَ بِكَ وَابْنُ لَيْسَ لَكَ وَأَنْتُمْ لَبَّاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَاوُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَقَا عَنْكُمْ فَاتَّقِنَ بُيُوتَهُمْ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ وَلَا تَبْشِرُوا بِهِ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي السَّجْدِ ذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لِيَتَّقُوا﴾.

(٥) سورة النساء، من الآية ٢. و(إلى) هنا بمعنى مع. والآية بتامها ﴿وَمَا تَوْأَلَتْكُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا تَنْبَذُوا أَمْوَالَهُمْ بِالطَّلَاقِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾.

(٦) البيت من الطويل للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٧٣، ولسان العرب - طلي، وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥، والدرر اللوامع على جمع المواضع ٤/ ١٠١. اللغة: (القار): شيء أسود يُطلَى به السفن والإبل، أو الرُفْتُ. (انظر: القاموس المحيط - قير).

والشاهد فيه: (إلى الناس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في) الظرفية.

د . ولغير^(١) ذلك^(٢) .

٣ / وَعَنْ؛ نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣)، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾^(٤)، وهي:

أ . لِلْمَجَاوِزَةِ؛ كَسَرَتْ عَنِ الْبَلَدِ .

ب . وَلِلْبَعْدِيَّةِ؛ نَحْوُ: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^(٥) .

ج . وَلِلْبَدَلِ؛ نَحْوُ: ﴿يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(٦) .

د . وَلِلْإِسْتِعْلَاءِ؛ نَحْوُ: ﴿فَأَنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٧) .

(١) في الأصل وغير المثلث من ق وب وس .

(٢) من المعاني الأخرى للباب:

١ / بمعنى اللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَالأُمْرُ إِلَيَّ﴾ - النمل: ٢٣ - أُولَئِكَ .

٢ / بمعنى الباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَادَا خُلُوًّا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ﴾ - البقرة: ١٤ - أَي: بشياطينهم .

٣ / بمعنى مِنْ، كما في قول الشاعر: أَيْسَقَىٰ فَلَا يَزُولُ إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ، أَي: مِنِّي .

٤ / بمعنى التبيين، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ الَّتِي أَحَبَّ إِلَيَّ﴾ - يوسف: ٣٣ - لأنها بينت فاعلية مجرورها

وذلك خاص بكل من صيغة التعجب والتفصيل .

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢-١٤، ومعني اللبيب ١٠٤-١٠٥، ومعجم الهوامع ٢/ ٣٣٢-٣٣٤) .

(٣) سورة يوسف، من الآية ٢٩ . والآية بتمامها ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ لِأَنَّكَ كُنتِ مِنَ

الْخَاطِئِينَ﴾ .

(٤) سورة التوبة، من الآية ٤٣ . والآية بتمامها ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَسْئَلَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا

وَعَمَلَهُمُ الْكَذِبَاتِ﴾ .

(٥) سورة الانشقاق، من الآية ١٩ . أي حالة بعد حالة . والآية بتمامها ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ .

(٦) سورة البقرة، من الآيتين ٤٨ و ٢٣ ، أي بدلاً منها . والآيتان بتمامها ﴿وَأَنفَعُوا يَوْمًا لَا تَجْرَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا

يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ . ﴿وَأَنفَعُوا يَوْمًا لَا تَجْرَىٰ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا

تَنفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ .

(٧) سورة حمد، من الآية ٣٨ . أي: على نفسه . والآية بتمامها ﴿هَآأَنَتَرُ هَآؤَآءَ تَدْعُوكَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ

فَمِنْكُمْ مَّنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلُ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ

ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْتًا لَّكُمْ﴾ .

هـ. وللتعليل؛ نحو: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾^(١).

و. ولغير^(٢) ذلك^(٣).

٤/ وعلى؛ نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾^(٤)، وهي:

أ - للاستعلاء؛ أي: العلو، وهو جسي - كما مر - ومعنوي؛ نحو: ﴿عَلَى الْعَرْشِ سَتَوَى﴾^(٥).

ب - وللمصاحبة؛ نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾^(٦).

ج - وللظرفية؛ نحو: ﴿عَلَى مَلِكٍ سُلَيْمَنَ﴾^(٧).

(١) سورة التوبة، من الآية ١١٤. والآية بتامها ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾.

(٢) في الأصل وغير والمبت من ق وب وس.

(٣) من المعاني الأخرى لعن:

١- أن تأتي بمعنى (في) الظرفية، كقول الأعشى: وَلَا تَكُ عَنْ حِلِّ الرِّبَاعَةِ وَإِنِّي.

٢- أو أن تأتي زائدة ضرورة، نحو قول الشاعر: فهاذا التي عن بين جنبيك تدفع.

٣- مرادفة لمن، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ - الشورى: ٢٥ - أي: منهم.

٤- الاستعانة، نحو: رميت على القوس أي: بها. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨-٣٢، ومغني اللبيب ص

١٩٦-١٩٨).

(٤) سورة المؤمنون الآية ٢٢، وسورة غافر من الآية ٨٠. وآية غافر بتامها ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

(٥) سورة طه، من الآية ٥. والآية بتامها ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.

(٦) سورة الرعد، من الآية ٦. أي: مع ظلمهم. والآية بتامها ﴿وَيَسْتَعِظُونَكَ بِالسِّتَةِ قَبْلَ الْحَسَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْآلُفُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

(٧) سورة البقرة، من الآية ١٠٢. أي: في ملك سليمان. والآية بتامها ﴿وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِأَبْلِ هَازُوتَ وَمَرْيُوتَ...﴾.

د - وللمجاوزة؛ نحو:

١٩١- إذا رَضِيتَ عليَّ بنو قُشَيْرٍ

.....^(١)

هـ - وللتعليل؛ نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾^(٢).

و - ولغير ذلك^(٣).

هـ / وفي؛ نحو: ﴿فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾^(٤)، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾^(٥)، / ٨١ ب /

وهي:

(١) صدر بيت من الوافر للضعيف العقيلي في شرح المفصل ١/ ١٢٠، ولسان العرب - رضي، وخزانة الأدب

١٠/ ١٣٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٤/ ١٣٥، وعجزة: لعمر الله أعجبنى رضاها.

والشاهد فيه: (رضيت علي) أي: عني، لأن رضي تُعَدَى بعن لا على.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٨٥. أي: لهدايته إليكم. وهي بتمامها ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ

هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ

سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَكْبَارٍ أُخْرَىٰ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ

عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ وَلِمَّا لَكُم مِّنْ فَكْرٍ﴾

(٣) من المعاني الأخرى لـ (على):

١ - أن ترد بمعنى من، كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ - المطففين: ٢ - أي: من الناس.

٢ - أن ترد بمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ - الأعراف: ١٠٥ - أي:

بأن لا...

٣ - أن تكون زائدة للتأكيد، كقوله عليه السلام: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو

خير وليكفر عن يمينه. أي: من حلف يميناً. (انظر: سنن النسائي ٧/ ١٠ برقم ٣٧٨٥، وشرح

التسهيل ٣/ ٣٢-٣٤، ومغني اللبيب ١٩٠-١٩٣، وجمع الهوامع ٢/ ٣٥٥-٣٥٨).

(٤) سورة يونس من الآية ٩، وسورة الحج من الآية ٥٩، وسورة الصافات الآية ٤٣، وسورة الواقعة الآية ١٢.

ونظام الآية في سورة يونس ﴿إِنَّ الَّذِيكَ أَمْرًا بِكَ يَلْمِزُكَ الصَّالِحِينَ يَنْهَيْهُمْ عَنْ عَمَلِهِمْ جَرَىٰ مِنْ تَحِيْمٍ

الْأَنْهَرُ فِي جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾.

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٧١. قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب بهاء بعد الباء (تشبيه) والباقون بحذفها

(تشبيهاً). (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢١٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٩٧). والآية بتمامها ﴿يُطَاوَّفُ

عَلَيْهِمْ يَصَافُونَ مِنْ دَحْرٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتَ فِيهَا خَالِدٌ﴾.

أ . المظرفية؛ أي: حلول شيء في غيره حقيقة أو مجازاً؛ قال الجرجاني^(١). فاظرفية الحقيقة حيث كان لمظرف احتواء ولمظروف تحيز؛ نحو: المدهم^(٢) في الكيس، والمجازية إذا فقد الاحتواء؛ نحو: زيد في ابرية، أو اتحيز؛ نحو: في صدر فلان علم، أو فقيدا معاً؛ نحو: في نفسه علم.

ب . وللمصاحبة؛ نحو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾^(٣).

ج . وللسبية؛ نحو: ﴿لَسْتُكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾^(٤).

د . وللاستعلاء؛ نحو: ﴿وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾^(٥).

هـ . ولغير ذلك^(٦).

(١) هو علي الجرجاني في كتابه التعريفات ص ١٤٣.

(٢) في ق: الدراهم.

(٣) سورة الأعراف، من الآية ٣٨. أي: مع أمم. وتتمتها ﴿قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ﴾.

(٤) سورة النور، من الآية ١٤. أي: بسبب إفاضتكم وخوضكم. والآية بتامها ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَسْتُكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٥) سورة طه، من الآية ٧١. أي: على جذوع النخل. والآية بتامها ﴿قَالَ أَسْمُكُ لَهُ، قِيلَ أَنْ مَدَدْتُمْ لَهُ، لَكُمْ إِنَّهُ، لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَا تَقْطَعْنَ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ حَتِّفٍ وَأَصْلَيْتُكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلْتَعْلَمَنَّ إِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾.

(٦) من المعاني الأخرى لـ(في):

١ - مرادفة الباء، كقول الشاعر:

ويركبُ يومَ الروعِ منا فوارسُ بصيرونٍ طعنَ الأباهرِ والكلِ

٢ - مرادفة إلى، كقوله تعالى: ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيْ أُنْوَهِمْ﴾ - سورة إبراهيم: ٦ -، أي: إلى أنفواهم.

٣ - المقايسة بين فاضل ومفضول، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ سورة التوبة: ٣٨.

٤ - التعويض، نحو: ضربتُ فيمن رغبته، أي: ضربت من رغبته فيه. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥-٢٨،

ومغني اللبيب ص ص ٢٢٣-٢٢٦، وجمع الموامع ٢/ ٣٦٠-٣٦٢).

٦ / واللام^(١)؛ نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٢)، ﴿لَهُ فِيهَا﴾^(٣)؛ وهي:

أ . لِلْمُلْكِ؛ نحو: المَالُ لِيَزِيدَ.

ب . وَلِلْاِخْتِصَاصِ؛ نحو: ﴿الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٤).

ج . وَلِلْاِسْتِحْقَاقِ؛ نحو: النَّارُ لِلْكَافِرِينَ^(٥)؛ أي: عذابها.

د . وَلِلتَّعْلِيلِ؛ نحو:

١٩٢ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ^(٦)

أ . وَلِلتَّعَجُّبِ؛ نحو: اللَّهُ دُرُّكَ فَارِسًا^(٧)!

ب . وَلِلْاِسْتِعْلَاءِ؛ نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٨).

ج . وَلِلْقِسْمِ؛ نحو: اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ.

(١) وهي مكسورة مع كل ظاهر إلا مع المُسْتَغَاثِ المباشر ليا فمفتوحة؛ نحو: يا الله، ومفتوحة مع كل مضمر إلا ياء المتكلم فمكسورة. (انظر: مغني اللبيب ص ٢٧٤).

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٤، وسورة الحديد من الآية ١، وسورة الحشر من الآية ١، وسورة الجمعة من الآية ١. الخ. وتام آية الحديد ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٣) في الأصل وق: له ما فيها وهو تصحيف إما بزيادة ما، والآية عندئذ ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ - البقرة: ٢٦٦-، أو بزيادة ها، والآية عندئذ ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ - البقرة: ٢٥٥-.

(٤) في باقي النسخ: الجنة للمؤمنين، وهي عندئذ مثال لا آية كريمة.

(٥) سورة الشعراء من الآية ٩٠، وسورة ق من الآية ٣١، وتامها مرتبة ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلنَّافِثِينَ﴾. ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ لِلنَّافِثِينَ غَيْرَ يَمِيدٍ﴾.

(٦) في ق: للكافر.

(٧) صدر بيت من الطويل مر الاستشهاد به ص ٢٩١. وعجزه: كما انتفض العصفور بلبه القطر.

والشاهد فيه: (لذكراك) أي لأجل ذكراك.

(٨) سقطت فارساً من ق وع وس.

(٩) سورة الإسراء، من الآية ١٠٧. أي: يخرجون على الأذقان. وتام الآية ﴿قُلْ أَيْسَرُ بَعْدَ أَوْلَا قَوْمِي إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُكَلِّمُهُمْ يُخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾.

د . وللعاقبة؛ نحو:

١٩٣- لِدُوا لِلْمَوْتِ وابْنُوا لِلْخِرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الْتَرَابِ^(١)

ط . ولغير ذلك^(٢).

٧/ والباء؛ ولا فرق بين أن تكون:

أ . لِلْقِسْمِ؛ نحو: بالله لَأَعْلَنَ وبِهِ لَتَفْعَلَنَّ.

ب. أو^(٣) غيرِهِ مِنْ تَبْعِيضٍ؛ نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٤).

ج . واستعانة؛ نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

(١) سقط عجز البيت من ق و ع وس ود.

(٢) البيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣، والجنى الداني ص ٩٨، والذعر اللوامع على جمع الهوامع ٤/ ١٦٧. والشاهد فيه: (لدوا للموت... للخراب) حيث جاءت اللام للعاقبة لا للتعليل، إذ لا يعقل أن يكون علة الولادة هي الموت، وسبب البناء هو الخراب.

(٣) من المعاني البارزة الأخرى للام - التي ذكر لها النحاة نحواً من أربعين معنى، وحصر المرادي ثلاثين منها -:

١ - التعدية؛ نحو: ما أَضْرَبَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ!

٢ - التوكيد، وهي الزائدة، نحو: أعطيت لصديقي هدية.

٣ - انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ لِرَبِّ لَاجِلٍ مُّسَمًّى﴾ - فاطر: ١٣ - أي: إلى أجل مُسمى.

٤ - البعدية، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ إِذَا الْوُكُودُ أَلْسَنُ﴾ - الإسراء: ٧٨ - أي بعده.

٥ - تقوية العامل الضعيف لياخذ معموله سواء ضَعُفَ لتأخره عن معموله؛ كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ

تَعْبُرُونَ﴾ - يوسف: ٤٣، أو ضَعُفَ بكونه فرعاً في العمل، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِمَ يُرِيدُ﴾ - البروج: ١٦ -.

٦ - شبه التمليك، نحو قوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ - النحل: ٧٢ -.

الظرفية بمعنى في، نحو قوله تعالى ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ - الأنبياء: ٤٧ - أي في يوم القيامة.

الظرفية بمعنى عند، كقولهم: كتبت لحمسي خلون من شوال، أي عندها.

موافقة من، نحو: سمعت له صراخاً. أي: منه. (انظر: الجنى الداني ص ص ٩٦-١٠٩، ومغني

اللييب ص ص ٢٧٥-٢٩١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٠٧-١٧٠٩، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥-٢١٨).

(٤) في ق: و.

(٥) سورة الإنسان، من الآية ٦. أي منها. وهي بتامها ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾.

د . وظرفية؛ نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(١).

هـ. ومصاحية؛ نحو: اُدْخُلُوا^(٢) باللص.

و. وسببية؛ نحو: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِثْقَهُمْ﴾^(٣).

ز. وتعويضي؛ نحو: بعث هذا بهذا.

ح. وتوكيد؛ نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤)، و:

١٩٤- كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ

ط. وبدل؛ نحو: «ما يسرني أنني» شهدت بدمراً بالعقبة^(٥).

ي. وتعديية؛ نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٦).

(١) سورة القمر، من الآية ٣٤. أي: في سحر. وهي بنهاما ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاسِبًا إِلَىٰ آلِ لُوطٍ لِّيُنَجِّيَهُمُ بِسَحَرٍ﴾.

(٢) في ق وب وس: دخلوا.

(٣) سورة النساء من الآية ١٥٥، وسورة المائدة من الآية ١٣. أي: بسبب نقضهم. وآية النساء بنهاما ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِثْقَهُمْ وَكُفِّرِهِمْ يَكَادُ اللَّهُ وَلَّيْلَهُمُ الْآيَةَ يَنْعَرِجُونَ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَعِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا يَكْفُرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٤) سورة النساء من الآية ٧٩ و١٦٦، وسورة الفتح من الآية ٢٨. وآية النساء بنهاما ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسْرَةٍ زِلَالَةٍ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسْرَةٍ زِلَالَةٍ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَتَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط للمتنبى في ديوانه - بشرح العكبري - ٢/ ٤٣٤، والجنى الداني ص ٥٣، ومغني اللبيب ص ١٤٨، وخزانة الأدب ٦/ ٦٢، و١٢١. وعجزه: لولا مخاطبتي إياك لم تربي.

موطن التمثيل: - لا للاستشهاد لأن المتنبى لا يحتج بلغته -: (بجسمي) حيث جاءت الباء زائدة.

(٦) في ق وب وس: أني.

(٧) الأثر للصحابي الجليل رفاعه بن رافع - من أهل العقبة - وكان يقول لابنه: ما يسرني أني شهدت بدمراً بالعقبة. (انظر: التاريخ الصغير ١/ ٢٤، والإصابة ٢/ ٤٤٤، برقم ٢٥٤٦، وفتح الباري ٧/ ٣١٢، برقم ٣٧٧٢).

والشاهد قوله: (بدمراً بالعقبة) أي: بدل العقبة، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر.

(٨) سورة البقرة من الآية ١٧. وتسمى هذا الباء باء النقل. (انظر: مغني اللبيب ص ١٣٨). والآية بنهاما ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾.

ك. ومجاوزه؛ نحو: ﴿فَسْتَلِ بِهِ خَيْرًا﴾^(١).

ل. وإلصاق حقيقة؛ نحو: يَلْصِقُ به؛ بمعنى: قام به. أو مجازاً؛ نحو:

مررتُ بزيد؛ أي: ألصقتُ مُروري بـمكانٍ يَقرُبُ منه.^(٢)

[٢/ ما يجزئ الظاهر فقط]^(٣)

ثُمَّ أشار إلى الثاني بقوله: أو مُخْتَصَّ بالظاهر أي: يخفضه؛ وهو سبعة أيضاً:

١/ رُبٌّ؛ وهي^(٤) مَوْضُوعَةٌ للتكثير والتقليل، لكنَّ استعمالها / ٨٢ / في الأول كثير،

ومنه: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٥).

ولها صدر^(٦) الكلام من بين أحرف الخفض. ولا يجزئها إلا فرداً خاصاً من الظاهر؛

وهو التَّكْرَرُ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط؛ نحو: رَبٌّ رجلٍ وأخيه. والغالبُ في هذا الظاهر

وصفه، كما أنَّ الغالبَ حذفُ متعلِّقها، ومُضِيَّه.

(١) سورة الفرقان، من الآية ٥٩. أي: عنه. والآية بتمامها ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسْتَلِ بِهِ خَيْرًا﴾.

(٢) ومن المعاني الأخرى للباء ١- الاستعلاء، كقول الشاعر: أربُّ يول الثعلبان برأسه، أي: على رأسه.

٢- الغاية، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَعْ﴾ - يوسف: ١٠٠-، أي: إلى.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ١٤٢-١٤٣، وجمع المواع ٢/ ٣٣٥-٣٣٧).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: يُخْفَضُ الاسمُ إمَّا بحرف مشترك... أو مختصَّ بالظاهر، وهو: رَبٌّ، ومُذٌ، ومنذٌ،

والكاف، وحتى، وواو القسم، وتأوّه. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٩).

(٤) سقطت وهي من ق.

(٥) سورة الحجر من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾، فأُنافِع وعاصم

وأبو جعفر بتخفيف الباء (رُبِّها)، والباقون بتشديدها (رُبِّها)، (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١١٧،

وإنحاف فضلاء البشر ص ٣٤٥).

(٦) في الأصل: مصدر، والمثبت من ق وع وب وس.

وقد تُحذفُ فيجبُ بقاءُ عملِها، وذلكَ بعدَ الواوِ كثيرٌ؛ كقولِه:

١٩٥- وليلِ كموجِ البحرِ أرخى سدولَهُ^(١)

وبعدَ الفاءِ قليلٌ؛ كقولِه:

١٩٦- فَمِثْلِكَ حُبْلَى قد طرقتُ ومُرَضِعِ^(٢)

وبعدَ بَلْ أَقلُّ؛ كقولِه:

١٩٧- بَلْ بِلْدِ ملءُ الفِجَاجِ^(٣) قَتْمُهُ

وقد تَجَرَّ رَبُّ ضَمِيرَ الغِيَةِ؛ فيلزمُ إفرادُهُ وتذكيرُهُ وتفسيرُهُ بتمييزٍ^(٤) مُطابِقٍ للمعنى؛
نحو: رَبُّهُ رَجُلًا أو امرأةً أو رجلينِ أو رجالاً أو نساءً.

4

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦ و ٣/ ٢٧١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٠. وعجزه: علي بأنواع المموم ليتلي.

اللغة: سدوله: واحدها سِدْلٌ وهو السُّتر، يتلي: يختبر ويمتحن.

الشاهد فيه: (وليل) حيث جُرَّ برب المحذوفة بعد الواو، وهذا كثير في اللغة.

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ١٢، والكتاب ٢/ ١٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤،

والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٤/ ١٩٣، وعجزه: فأهْبَتْهَا عن ذي تَمائمٍ مُحَوِّلٍ.

اللغة: طرقت: من الإطراق، وهو الإتيان ليلاً، تائم: جمع تَيْمَةٍ، وهي ما يعلّق على جبهة الصبي لتقيه من العين، مُحَوِّل: هو الطفل إذا مرّ عليه حول.

الشاهد فيه: (فمِثْلِكَ) حيث جُرَّ مثل برب المحذوفة بعد الفاء، وذلك قليل.

(٣) طمس في الأصل، والمثبت من ق و ع وب وس.

(٤) البيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٥٠، وشرح المنصل ٨/ ١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٥،

والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١/ ١١٤، وبعده: لا يُشْتَرَى كَتَائِفُهُ وَجَهْرُهُ.

اللغة: الفِجَاج: جمع فَجَج، وهو الطريق الواسع بين الجبلين، القتم: الغبار، والجهرم: البساط.

الشاهد فيه: (بَلْ بِلْدِ) حيث حذف حرف الجر رب وأبقى عمله بعد بل، وهذا قليل في اللغة.

(٥) في ق: بتميّر.

٢-٣ / ومُذُّ ومُتَذُّ؛ ولا تَجُرُّ^(١) بهما إلا نوعاً خاصاً من الظاهر؛ وهو الزمن المُتَحَيَّنُ^(٢)
غير المُسْتَقْبَلِ:

ماضياً كان؛ وهما فيه لا ابتداء الغاية، نحو: ما رأيته مُتَذُّ^(٣) يوم الجمعة.

أو حاضراً؛ وهما فيه للظرفية، نحو: ما رأيته مُتَذُّ^(٤) يومنا.

قال في الجامع^(٥): "ولك رفعُ تاليهما خبراً عنهما؛ فمعناها الابتداء أو^(٦) الأمد. ويردان^(٧)
ظرفين مُضَافَيْنِ لِلْفِعْلِيَّةِ بكثرة والاسمية بقلَّةِ.

٤ / والكاف؛ وهي:

أ . للتشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد.

ب . وللتعليل، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾^(٨).

ج . وللتوكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٩).

(١) في ق وب وس: يُجَرُّ.

(٢) في ق وع وب: المعين.

(٣) في ق وع وب وس: مُتَذُّ.

(٤) في ق وع وب وس: مُتَذُّ.

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٣٦.

(٦) في ق: و.

(٧) في ع: فبردان.

(٨) سورة البقرة، من الآية ١٩٨. أي: هدايتكم. والآية بنهاها ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّالِينَ﴾.

(٩) سورة الشورى، من الآية ١١. والآية بنهاها ﴿فَاطِرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

د . وَلِغَيْرِ ذَلِكَ^(١)، وَجُرُّهَا لِلزَّمِيرِ شَاذٌ^(٢).

هـ / وكذلك حَتَّى؛ وهي لانتهاء الغاية مُطلقاً. ولا تكونُ جازةً إِلَّا آخِراً أو مُتَّصِلاً
بآخر، فلا يُقال: سهرتُ البارحة حَتَّى نَصِفَها.

ثُمَّ إِنَّ كَانَ ما بعدها اسماً غيرَ داخِلٍ فيما قبلها - إمَّا لكونه غيرَ جُزءٍ لهُ؛ نحو: ﴿سَلَّمْتُ
هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٣)، أو لكونه جُزءاً كَيومٍ لم يقعِ الفعلُ عليه؛ نحو: صمْتُ الأيامَ حَتَّى
يومٍ * العيلة - فالجُزءُ بها^(٤) مُتَعَيَّنٌ.

وإن كَانَ جُزءاً إمَّا / ٨٢ ب / قبلها، ولم يتعدَّ دخولهُ؛ نحو: صمْتُ الأيامَ حَتَّى
يومٍ *^(٥) الثلاثاء، فالجُزءُ بها جائزٌ، ويمجوزُ العطفُ.

فائدة: متى دَلَّتْ قرينةٌ على دخولِ الغايةِ في حُكْمٍ ما قبلها^(٦) أو على عَدَمِهِ^(٧)، فواضحٌ

(١) من المعاني الأخرى للكاف:

١ - الاستعلاء، نحو: كيف أصبحت؟ فقال: كخير، أي: علي خير.

٢ - المبادرة وذلك إذا اتصلت بها، نحو: سَلَّمْتُ كما تدخل، أي إذا دخلت فبادر بالسلام. وهو معنى
غريب رده الكثيرون. (انظر: الجنى الداني ٨٤-٨٦، ومغني اللبيب ص ٢٣٥-٢٣٧، وارتشاف
الضرب ٤/ ١٧١٢).

(٢) كما في قول العجاج: وأُمُّ أوعالٍ كها أو أقرباً (انظر: الكتاب ٢/ ٣٨٤ وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٠).

(٣) سورة القدر، الآية ٥.

(٤) في ق: بها.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من ب وس.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ - المائدة: ٦ - حيث دَلَّتْ السنة المطهرة على دخول المرافق في

الغسل، ونحو قول الشاعر: (ألقى الصحيفة كي يخنّف رحله والزاد حتى نعله ألقاها)

حيث دلّ السياق على أنه ما بعد حتى داخل في حكم ما قبلها وهو الإلقاء.

(٧) في ب: عدده.

أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ^(١)، وَإِلَّا فَأَقْوَالُ^(٢): أَصْحُهَا الدَّخُولُ مَعَ حَتَّى دُونَ إِلَى حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مَعَ الْقَرِينَةِ عَدَمُ الدَّخُولِ فِي إِلَى، وَالدَّخُولُ فِي حَتَّى. فَإِنْ كَانَتْ حَتَّى عَاطِفَةً دَخَلَتْ اتِّفَاقًا^(٣)؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ.

٦/ وَالْوَاوُ - أَي: وَائِ الْقِسْمِ -؛ نَحْو: وَاللَّهِ، وَالنَّبِيِّ، وَالْكَعْبَةِ^(٤)، وَهِيَ مَعَ مَا قَبْلَهَا لَا تَخْتَصُّ بِظَاهِرٍ مُعَيَّنٍ.

٧/ وَالنَّاءُ - أَي: تَأْوَهُ -، وَلَا يُجْرِي بِهَا إِلَّا لَفْظُ اللَّهِ، وَرَبِّ مُضَافًا لِلْكَعْبَةِ، أَوْ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ نَحْو: تَاللَّهِ، وَتَرَبَّ الْكَعْبَةِ، وَتَرَبَّى لِأَفْعَلَنْ كَذَا^(٥). وَقَوْلُهُمْ: وَتَالرَّحْمَنِ، وَتَحْيَاتِكَ نَادِرٌ.

٥

(١) نحو قوله تعالى: ﴿فَرَأَيْنَاهُ أَتَيْنَا إِلَى آلِ﴾ - البقرة: ١٨٧ - حيث إنَّ الليل لا يدخل في حكم ما قبله بدليل أنَّ الصَّيَامَ ينتهي في أول الليل.

(٢) إذا لم تقرن (حتى) أو (إلى) الغائبتين بقرينة تدل على دخول ما بعدهما في حكم ما قبلها أو عدم دخوله، ففي المسألة أربعة أقوال:

الأول: أنه يدخل فيها.

الثاني: أنه لا يدخل فيها.

الثالث: التفصيل؛ فيدخل فيها إن كان من جنس ما قبله وإلا فلا.

الرابع: أنه مع (حتى) دون (إلى) حملاً على الغالب فيها، فالغالب في (حتى) الدخول، وفي (إلى) عدمه، وهذا رأي الجمهور وقد صحَّحه الفاكهي هنا.

(انظر: الكتاب ٤/ ٢٣١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٧-١٣٨، والجنى الداني ٥٤٥-٥٤٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٠، والمساعد ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وجمع الموامع ٢/ ٣٤٥).

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ١٦٨.

(٤) هي صيغة قسم وإن كان الحلف بغير الله شركاً، لكنها مما عمت به البلوى، والله المستعان.

(٥) سقطت كذا من ق وع وب وس.

وَمِنْ حُرُوفِ الْخَفْضِ: خَلا وحاشا وعدا - وقد مرَّ الكلامُ عَلَيْهَا^(١)، - وَمِنْهَا أَيْضاً لَعْلٌ وَمَتَى وَكَيَّ وَلَوْلَا^(٢)، وَإِنَّمَا أَسْقَطَهَا؛ لِأَنَّ الْجَرَّ بِهَا شاذٌّ.

[أقسام حروف الجرّ]

تنبيه: قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ^(٣): حُرُوفُ الْجَرِّ عَلَى أَرْبَعَةٍ^(٤) أَقْسَامٍ:

▪ قِسْمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَرْفًا^(٥).

▪ وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَاسِمًا؛ وَهُوَ مُنْذٌ وَمُذٌّ وَعَنْ^(٦) وَكَافٍ^(٧) التَّشْبِيهِ^(٨).

(١) انظر: باب الاستثناء من هذا الكتاب ص ٣١٦.

(٢) مثال مجيء لعلّ جارة - وهي محصورة في لغة بني عقيل -: (لعلّ أبي المغوار منك قريب).

ومثال مجيء متى جارة - وهي محصورة في لغة بني هذيل - وهي عندهم بمعنى (من) الابتدائية، فيقولون: (أخرجها متى كمه)، أي: من كمه. ومثال مجيء كي جارة وذلك إذا دخلت على ما الاستفهامية أو ما المصدرية أو أن المصدرية، نحو: كيمه؟ - أي: له -، وجئتُ كي تكرمني - إذا قدرت أن بعدها -، ويرادُ الفتى كيما يضر ويُنفع - أي للضر والنفع -.

ومثال مجيء لولا جارة: لولاي ولولاك ولولاه. (انظر: مغني اللبيب ص ٢٤١، ٢٤٢، ٣٦١، ٣٧٧، ٤٤٠).

(٣) انظر: شرح جمل التّرجاجي ١/ ٤٨٥.

(٤) في ب: ثلاثة.

(٥) سقط هذا القسم من ب.

(٦) (منذ ومنذ): لفظان مشتركان فهما حرفا جرّ، واسمان على مذهب الجمهور، فهما حرفان إذا انجرّ ما بعدها نحو: ما رأيته مُنْذُ يومين، واسمان إذا ارفع ما بعدهما، نحو: ما رأيته منذُ يوم الجمعة أو مُذْ يومان. (انظر: الجنى الداني ٣٠٤، ٥٠٠-٥٠٤).

(٧) (عن): لفظ مشترك، تكون اسماً وحرفاً، فتكون اسماً، إذا دخل عليها حرف الجرّ، ولا تجرّ بغير من وعلى، وهي حينئذ اسم معنى جانب كقول الشاعر: على عَنْ يميني مرّت الطيرُ سُنْحًا.

(٨) (الكاف): لفظ مشترك، فيكون اسماً وحرفاً، وتنعين حرفيته في مواضع منها إذا وقعت زائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشورى: ١١ -، وتنعين اسميتها إذا جرّت بحرف جرّ أو أضيف إليها أو وقعت فاعلاً أو مبتدأً أو اسماً لكان، نحو: لو كان في قلبي كفدر قلامية، ويجوز الأمران فيها عدا ذلك نحو: زيدٌ كالأسد. (انظر: الجنى الداني ص ص ٧٨-٨٤، ٢٤٢، ٣٤٣، ٥٠٠-٥٠٤).

▪ وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَفِعْلًا؛ وَهُوَ حَاشَا^(١) وَخَلَا^(٢).

▪ وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَاسِمًا وَفِعْلًا؛ وَهُوَ عَلَى^(٣) أَنْتَهَى. وَكَخَلَا وَعَدَا كَمَا مَرَّ.

[مَجِيءُ أَفْعَالٍ وَأَسْمَاءٍ عَلَى هَيْئَةِ بَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ]

وَفِي الْحُبِّي صِي أَنْ اللَّامَ جَاءَتْ فِعْلًا فِي قَوْلِكَ: لِي زَيْدًا^(٤)، وَمِنْ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرًا مِنْ مَانَ يَمِينُ^(٥)، وَإِلَى^(٦) اسْمًا بِمَعْنَى النِّعْمَةِ، وَفِي فِعْلٍ أَمِيرٌ لِيُؤْتِيَتْ مِنْ وَفَى يَفِي^(٧) وَاسِمًا مِنَ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ.

(١) حاشا في اللغة على ثلاثة أقسام:

- ١ - أن تكون فعلاً ماضياً تاماً بمعنى (أستني)، ومضارعها (أحاشي)، كقول النابغة: لا أخنني من الأقوام من أجد.
 - ٢ - أن تكون للتنزيه لا للاستثناء، وهي عندئذ فعل عند الكوفيين والمبرد كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ - يوسف: ٣١، واسم عند الزجاج ومالك.
 - ٣ - أن تكون استئنافية نحو: قام القوم حاشا زيد، وهي عندئذ حرف عند جمهور البصريين، وتحتل الوجهين: الحرفية والفعلية، وهذا هو مذهب المازني والمبرد والزجاج وصححه المرادي، ومنه قول الجُمَيْح: حاشا أبي ثوبان إن به ضلتاً عن المحياة والشتيم
- فقد روي أيضاً: حاشا أبا ثوبان.

(انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٧٨، والجنى الداني ص ص ٥٥٨-٥٦٤).

- (٢) خلا لفظ مشترك فيكون حرفاً وفعلاً متعدياً، وهو من أدوات الاستثناء، نحو: قام القوم خلا زيدا أو زيد.
- لكنه يتعين فعلاً إذا سبق به المصدرية، نحو: قام القوم ما خلا زيدا.
- (٣) على ترد حرفاً واسماً وفعلاً، فهي اسم إذا دخل عليها حرف جر، نحو قول الشاعر في وصف قطاة: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

- أي: من فوقه. وفعل من العلو فترفع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنْ فَرَعَوْتَ عَلا فِي الْأَرْضِ﴾ - القصص: ٤ -، وحرف في غير ذلك، نحو قولهم: على التمرة مثلها زَيْدًا. (انظر: الجنى الداني ص ص ٤٧٠-٤٧٥).
- (٤) في الأصل: لزيداً، والمثبت من ب. و(ل): هي الأمر من الفعل (وَلَّى)، وولي الشيء، وولي عليه ولاية وولاية: الخطة والإمارة والسلطان، والوَلِيُّ: القُرب والدنو. (انظر: القاموس المحيط - ولي).
- (٥) في القاموس: مان يمين: كذب، فهو مائن وميُون وميَان، ومان الأرض: شَقَّها للزراعة. (انظر: القاموس المحيط - مين).

(٦) الآلاء: النعم، واحدها: إلي وألو وألي وألى وإلى. (انظر: القاموس المحيط - ألي).

(٧) في ق: تفى.

[ثانياً: المخفوض بالإضافة]^(١)

ولَمَّا قَرَعَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الثَّانِي، فَقَالَ: أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ؛ أَي: يُخَفِّضُ
الاسْمُ بِهَا مَرَّةً، أَوْ بِسَبَبِ إِضَافَةِ اسْمٍ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْعَامِلُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُضَافُ - كَمَا
فِي الْأَوْضَحِ^(٢) وَغَيْرِهِ^(٣)، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ لِلْمُضَافِ^(٤) إِلَيْهِ بِهِ، وَهُوَ لَا يَتَّصِلُ
إِلَّا بِعَامِلِهِ - لَا الْإِضَافَةَ نَفْسُهَا^(٥) كَمَا هُوَ / ٨٣ أ / ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، وَلَا
الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ خِلَافاً لِيَعْضِهِمْ^(٦).

[ضابطها]

والإضافة إسناد اسم إلى آخرٍ يَنْتَزِلُهُ مِنَ الْأَوَّلِ مَنَزَلَةً تَنْوِينِيَةً أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.
ولهذا وَجِبَ تَجْرِيدُ الْمُضَافِ مِنَ التَّنْوِينِ وَمِنَ النُّونِ؛ لِقِيَامِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فِي
نَحْوِ: ضَارِبَا زَيْدٍ. وَتَصِحُّ^(٧) بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ^(٨).

-
- (١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ عَلَى اللَّامِ كَغَلَامِ زَيْدٍ، أَوْ مِنْ كَخَاتِمِ حَدِيدٍ، أَوْ فِي كَمْكَرِ
اللَّيْلِ، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَةً، لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيسِ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٥٣).
- (٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٤ / ٣.
- (٣) سَقَطَتْ وَغَيْرُهُ مِنْ ب.
- (٤) فِي ب وَس وَد: الْمُضَاف.
- (٥) فِي ب: بِنَفْسِهَا.
- (٦) كَالزَّجَاجِ وَابْنِ الْحَاجِبِ وَابْنِ مَالِكٍ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ الْحَرْفِ: فَقِيلَ هِيَ اللَّامُ كَمَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقِيلَ
مِنْ عِنْدِ قَوْمٍ، وَقِيلَ فِي نَبِّهِ عَلَيْهَا ابْنُ مَالِكٍ، وَقِيلَ عِنْدَ كَمَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَقِيلَ يَخْتَلِفُ تَقْدِيرُ الْحَرْفِ وَفَقاً
لِلسِّيَاقِ كَمَا عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ. (انظر: شرح الكافية ٢ / ٢٣٧، وشرح التسهيل ٣ / ٨٧، وأوضح المسالك
إلى ألفية ابن مالك ٨٤ / ٣، وجمع الهوامع ٢ / ٤١٢ - ٤١٣).
- (٧) فِي ع وَب وَس: وَيَصِحُّ.
- (٨) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَآخِذٌ أَوْصَحُهَا﴾ - النازعات: ٤٦ - لِأَنَّ الضَّحَى وَالْعَشِيَّةَ طَرَفَا النَّهَارِ، فَلَمَّا اشْتَرَكَا
جَازَتْ الْإِضَافَةُ بَيْنَهُمَا.

ومُرَادُهُ بِالاسْمِ مَا يَقَابِلُ الْوَصْفَ الْعَامِلَ عَمَلِ الْفِعْلِ، بِدَلِيلِ الْعَطْفِ الْآتِي الدَّالِّ عَلَى الْمُنْغَايِرَةِ؛ فَدَخَلَ نَحْوُ: كَاتِبُ الْقَاضِي، وَأَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ؛ إِذِ الْمُضَافُ فِي الْأَوَّلِ - وَإِنْ كَانَ وَصْفًا - لَيْسَ بِعَامِلٍ، وَفِي الثَّانِي - وَإِنْ كَانَ عَامِلًا - لَيْسَ بِوَصْفٍ. [الإضافة المحضة أو المعنوية: أقسامها وأسماؤها ودلالاتها]

وهذه الإضافة ثلاثة أقسام؛ لآتيها إمّا:

١/ على معنى اللام التي للملك أو لشبهه:

• تحقيقاً، حيث يُمكنُ النطقُ بِهَا؛ كغلام زيد.

• وتقديراً، حيث لا يُمكنُ ذلك؛ كإدي مالٍ، وعند زيد، ومع بكر.

وامتحانُ هذا بأن يُؤتَى مكانَ المُضَافِ بِمَا يُرَادُفُهُ أَوْ مَا" يُقَارِبُهُ؛ نَحْوُ: صَاحِبُ وَمَكَانُ وَمُصَاحِبُ.

٢/ أو على معنى مِنَ الْبَيَانَةِ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلاًّ لِلْمُضَافِ، وَصَالِحاً لِلْإِخْبَارِ بِهِ عَنْهُ؛ كخاتم حديد، وثوب خز.

ولكَ فِي هَذَا نَصْبُ الثَّانِي عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ الْحَالِ، وَإِتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ نَعْتًا بِتَأْوِيلِهِ بِالْمُسْتَقِّ؛ أَي: مَصْرُوعٌ مِنْ حَدِيدٍ.

٣/ أو على معنى فِي الظَّرْفِيَّةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الثَّانِي ظَرْفًا لِلأَوَّلِ؛ كَمَكْرِ اللَّيْلِ، وَشَهِيدِ الدَّارِ. وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ"؛ لِكَثْرَةِ وَقْعِهِ" فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ" بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ. وَأَكْثَرُهُمْ" نَفَى هَذَا الْقِسْمَ، وَمَا أَوْهَمَ" مَعْنَى فِي فَهَوَ عَلَى مَعْنَى اللّامِ تَجَازًا.

(١) سقطت ما من باقي النسخ.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٨٧/٣.

(٣) فِي ق وَب وَس: وَرُودِهِ.

(٤) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْخَسَرَ﴾ - الْبَقَرَةُ: ٢٠٤ - أَي: فِي الْخِصَامِ، وَقَوْلُهُ ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ -

سَبَأ: ٣٣ - أَي فِي اللَّيْلِ....

(٥) انظر: شرح التسهيل ٨٧/٣.

(٦) فِي ع: أَفْهَمَ.

وَتُسَمَّى هَذِهِ الْإِضَافَةُ الْمُتَقَسِّمَةُ لِمَا ذَكَرَهُ^(١):

مَحْضَةٌ؛ لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ.

وَمَعْنَوِيَّةٌ؛ لِإِفَادَتِهَا أَمْرًا مَعْنَوِيًّا، لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ:

أ . لِلتَّعْرِيفِ؛ أَي: لِتَعْرِيفِ الْمُضَافِ / ٨٣ ب / بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ * إِنْ كَانَ كَانَ مَعْرِفَةً؛ كضاربٍ زَيْدٍ أَمْسٍ.

ب. أَوِ التَّخْصِصِ؛ أَي: لِتَخْصِصِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ * إِنْ كَانَ نَكْرَةً؛ كضاربٍ رَجُلٍ أَمْسٍ. قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ^(٢): وَالْمُرَادُ بِالتَّخْصِصِ؛ أَي: الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّعْرِيفِ؛ فَإِنَّ غَلَامَ رَجُلٍ أَخْصَصُ مِنْ غَلَامٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ بَعَيْنِهِ كَمَا يَتَمَيَّزُ^(٣) غَلَامُ زَيْدٍ.

وَكَغَلَامِ رَجُلٍ مَا كَانَ مُتَوَعِّلًا فِي الْإِبْهَامِ كَغَيْرِ وَمِثْلٍ - إِذَا أُريدَ بِهَا مُطْلَقُ الْمُغَايِرَةِ وَالْمُثَالَةِ - أَوْ وَاقِعًا مَوْقِعَ نَكْرَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّعْرِيفَ؛ كَجَاءَ زَيْدٌ وَحَدَّهُ، وَلَا أَبَاهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلَهَا.

[الْإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّةُ: أَقْسَامُهَا وَأَسْمَاؤُهَا وَدَلَالَتُهَا]

أَوِ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ - عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ فَيَكُونُ قَسِيًّا^(٤) لَهُ -؛ أَي: يُخَفِّضُ الْاسْمُ بِإِضَافَةِ الْاسْمِ كَمَا مَرَّ، وَبِإِضَافَةِ^(٥) الْوَصْفِ الْعَامِلِ عَمَلَ الْفِعْلِ^(٦) إِلَى مَعْمُولِهِ؛ بَأَن كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ^(٧)، سَوَاءً كَانَ:

(١) فِي قِوَع: ذَكَرَ.

(٢) مَا بَيْنَ النَجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب.

(٣) انْظُرْ: مَغْنِي اللَّيْبِ ص ٦٦٣.

(٤) فِي بَاقِي النِّسْخِ: تَمَيَّزَ.

(٥) فِي ع: قَسِيًّا.

(٦) فِي ق: أَي: يُخَفِّضُ الْاسْمُ كَمَا يُخَفِّضُ بِإِضَافَةٍ.

(٧) سَقَطَتْ عَمَلُ الْفِعْلِ مِنْ ع.

(٨) فِي ق: أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ.

أ . اسم فاعِل؛ ﴿بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾^(١)، وضاربُ زيدِ الآنَ أو غداً.

ب . أو اسمٌ مفعول؛ كمُرَّوعِ القلبِ، ومَعْمُورِ الدارِ - الآنَ أو غداً.

ج . أو^(٢) صفةٌ مُشَبَّهةٌ؛ كعظيمِ الأملِ وحسنِ الوجهِ.

وتُسمَّى هذه الإضافةُ:

غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال.

ولفظية؛ لإفادتها أمراً لفظياً؛ لأنها جيء بها:

■ لِحَرْدِ التخفيفِ في اللفظِ بحذفِ التنوينِ أو ما يقومُ مقامه.

■ أو لرفعِ القُبْحِ كما في نحو: حسنِ الوجهِ؛ فإنَّ في جرِّهِ تخلصاً من قُبْحِ رفيعهِ بخلوِّ الصفةِ لفظاً من ضميرِ يعودُ على الموصوفِ، ومن قُبْحِ نصبيهِ بإجراء وصفِ القاصِرِ تجرَى المتعدي.

فلا يُفيدُ المضافَ تعريفاً^(٣)؛ ولهذا صحَّ وصفُ النكرةِ به في نحو: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾^(٤)، ووقوعه حالاً في نحو: ﴿ثَانِي عَظِيمُهُ﴾^(٥)، ولا تخصيصاً؛ لأنَّ أصلَ ضاربِ زيدٍ: ضاربُ زيدٍ إلّا ضاربٌ كما تُوهَمُ، فالاختصاصُ موجودٌ قبلَ الإضافةِ.

(١) سورة المائدة من الآية ٩٥ . وهي بتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةُ أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلَفٍ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾.

(٢) في ع وب وس: أم.

(٣) في ب: أم.

(٤) في د: أم.

(٥) في ق: تعريفها.

(٦) سورة المائدة من الآية ٩٥.

(٧) سورة الحج من الآية ٩ . وتمامها مع الآية السابقة ﴿وَمِنَ الثَّانِيْنَ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾^(٨) ثَانِي عَظِيمُهُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ.

[ما يمتنع اجتماعه مع الإضافة]

ولا تُجامعُ الإضافةُ وجوباً:

أ . تنويناً / ٨٤ أ / ولو مُقدَّراً؛ لأنَّه يدلُّ على الانفصالِ، والإضافةُ تدلُّ على الانصافِ، فلا يُجمَعُ بينهما.

ب. ولا نوناً تاليةً للإعرابِ؛ وهي نونُ المُثنَّى والمجموعِ^(١) على حَدِّه وشبهيهما؛ كضاربِا زيد، وضاربو عمرو، مُطلقاً عن التقييدِ بما يأتي. بخلافِ نونِ المُفردِ وجمعِ التكسيرِ كشيطان وشياطين؛ فإنَّها تُجامَعُها لأنَّها غيرُ تاليةٍ للإعرابِ، بل هو تالٍ لها أو عليها.

ج . ولا ما فيه أل؛ لأنَّ المقصودَ منها أصالةُ التعريفِ، وهو حاصلٌ لما فيه ألٍ يَغَيِّرُها؛ ولهذا لا تُجامَعُ العَلَمُ باقياً على عِلْمِيَّتِهِ، فلا يُقالُ: الغلاميُّ، ولا زيدُكم، بل يجبُ حذفُ ألٍ مِنَ الغلامِ، ويُقدَّرُ في زيدِ الشيوخِ إلّا في:

[المسائل الخمس التي اغتفر فيها الجمعُ بينَ ألٍ والإضافة]

(١) نحو: الضاربِا زيد؛ يَمَّا المُضافُ فيه وصفٌ مُثنَّى، والمُضافُ إليه مَعْمُولُهُ.

(٢) ونحو: الضاربو زيد؛ يَمَّا المُضافُ فيه وصفٌ مُجموعٌ على حَدِّ المُثنَّى، والمُضافُ إليه مَعْمُولُهُ.

(٣) ونحو: الضاربُ الرجلِ؛ يَمَّا المُضافُ إليه الوصفُ بألٍ أيضاً^(٢).

(٤) ونحو: الضاربُ رأسِ الرجلِ؛ يَمَّا المُضافُ إليه مُضافٌ لما هي فيه.

(٥) ونحو: مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلاميه؛ يَمَّا المُضافُ إليه مُضافٌ لِضميرِ عائِدٍ على ما هي فيه.

(١) في ب: الجمع.

(٢) سقط هذا السطر من ق.

فهذه المسائل الخمس أُغْتَفِرَ فيها الجمعُ بين أَل والإضافة، وما عداها لا يجوزُ فيه ذلك على الراجح^(١).

والأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة عشرةٌ ذَكَرَها في الْمُغْنِي^(٢).

(١) جَوَزَ بعضهم: الضارب الرجل الشامخ مما المضاف إليه ضمير يعود على مُعَرَّف (بأل)، ومنعه المبرد، وجوز المبرد والزخشي: الضاربك والضاربي، ومنعه سيويه والأخفش. وجوز الكوفيون: الثلاثة الأثواب، ومنعه الجمهور. (انظر: المقتضب ٤/١٤٤-١٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣١٢-٣٢٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٩٩-١٠١، وجمع الهوامع ٢/٤١٧-٤١٨).

(٢) ذكر في مغني اللبيب أحد عشر أمراً يكتسبها الاسم بالإضافة، هي:

- ١ - التعريف، نحو: غلام زيد.
- ٢ - التخصيص، نحو: غلام امرأة.
- ٣ - التخفيف، نحو: ضارباً عمرى، وضاربو بكر.
- ٤ - إزالة القبح، نحو: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجه، إذ يقبح رفع الوجه بدل إضافته لخلو الصفة (الحسن) لفظاً من ضمير الموصوف (الرجل).
- ٥ - تذكير المؤنث، نحو:

إنارة العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوى وعقلُ عاصي الهوى يزداد تنويراً

٦ - تأنيث المذكر، نحو:

(وما حُبَّ الديار شغفنَ قلبي ولكن حب من سكن الديارا).

٧ - الظرفية، كقوله تعالى ﴿تَوَفَّيْ أَكُلَهَا كُلَّ يَوْمٍ يَأْتِي فِيهَا﴾ - إبراهيم: ٢٥ -.

٨ - المصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىُّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ - الشعراء: ٢٢٧ - فأى: مفعول مطلق للفعل ينقلبون.

٩ - وجوب التصدر، نحو: غلامٌ من عندك؟، فغلام واجب التقديم لآته أضيف إلى من الاستفهامية ذات الصدارة.

١٠ - الإعراب، نحو: هذه خمسةٌ عشر زيد فيمن أعربه، والأكثر البناء.

١١ - البناء مع خلاف بين النحاة في حكمه، وذلك إذا كان المضاف مبهماً كغير ومثل ودون، كقوله تعالى:

﴿وَمَا تَدُونَ ذَلِكَ﴾ - الجن: ١١ -.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٦٣-٦٧٣).

باب في ذكر الأسماء العاملة عمل فعلها^(١)

يعمل عمل فعله من الأسماء سبعة، وزاد في الشذور^(٢) اسم المصدر والظرف
والمجورور المعتمدَيْن، فَعلى هذا تكون عشرة:

[١ / إعمال اسم الفعل]^(٣)

أحدها: اسم الفعل؛ وهو ما ناب عن الفعل، وليس فضلة ولا متأثراً بعامل^(٤).
ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم: كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه
أوزان الفعل.
والصحيح^(٥) أن مدلوله لفظ الفعل، / ٨٤ ب / وآتة^(٦) لا موضع له من الإعراب.

(١) في س: أفعالها.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٥٣٢-٥٣٦.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: باب؛ يعمل عمل فعله سبعة: اسم الفعل؛ كهيئات، وصة، ووي، بمعنى: بُعد،
واسكت، وأعجب. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٤) حيث لا يدخل عليه عامل بخلاف المصدر وباقي المشتقات.

(٥) اختلف النحاة في تصنيف اسم الفعل على أقوال كالتالي:

١ / ذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء، ثم اختلفوا في دلالتها أو مسماها:

أ . مدلولها هو لفظ الفعل، ومن ثم فلا محل له من الإعراب.

ب . مدلولها هو مدلول الفعل من الحدث والزمان، ومن ثم فموضعه رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن
الخبر.

ج . مدلولها هو مدلول المصدر، ومن ثم فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه.

٢ / ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان.

٣ / ذهب ابن صابر النحوي من المتأخرين إلى اعتبارها قسماً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سماء الخالفة.

(انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، ٤/ ٢٢٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٥،

وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٥، وجمع الهوامع ٣/ ٨٢-٨٣، وحاشية الحمصي ٢/ ١٣٩).

(٦) في ب: فأنه.

[أنواعه من حيث الزمن]

وهو ثلاثة أنواع:

١. ما هو بمعنى الماضي؛ كهيئات بتثليث التاء، وشتان وهو قليل.
٢. وما هو بمعنى الأمر؛ نحو: صه، ودونكه، وعليكه وهو الغالب.
٣. وما هو بمعنى المضارع؛ نحو: وا^(١)، وأوة، وأف وهو دون الأول.

[معاني بعض أسماء الأفعال السماعية]

• فهيئات بمعنى بُعد؛ كقوله:

١٩٨ - فهيئات هيئات العقيق ومن به
وهيئات خل بالعقيق نواصله^(٢)

• وشتان بمعنى افترق؛ كقوله:

١٩٩ - شتان هذا والعناق والنوم
والمشرب البارد في ظل الدوم^(٣)

(١) في ق: واي.

(٢) سقطت نواصله من ع.

(٣) البيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه ص ٩٦٥، وشرح المفصل ٣٥ / ٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٧ / ٤، ١٩٣ / ٢، والدرر اللوامع ٣٢٤ / ٥.

الشاهد فيه: (هيئات العقيق) فهذه اسم فعل ماضٍ بمعنى بُعد، وقد عمل كما يعمل الفعل بُعد الذي هو بمعناه.

(٤) في ق: الدوام.

(٥) البيت من الرجز للقيط بن زرارة الدارمي في الأغاني ١١ / ١٣٥، وخزانة الأدب ٦ / ٢٨٤، ولسان العرب - دوم، وبلا نسبة في المفصل في صناعة الإعراب ١ / ٢٠٤، وشرح شذور الذهب ص ٥٢٥.

اللغة: شتان بُعد وافترق، العناق المعانقة، الدوم الدائم.

موطن الشاهد: (شتان هذا) حيث رفع اسم الفعل الماضي الاسم الظاهر هذا.

وقد تُرَادُ ما قَبْلَ فَاعِلِ شَتَانَ^(١)؛ كَقَوْلِهِ:

٢٠٠- لَشَتَانَ مَا بَيْنَ الْبِزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

• وَصَّةٍ بِمَعْنَى: اشْكُتُ.

• وَدُونَكُهُ بِمَعْنَى: خُذْهُ.

• وَعَلَيْكَهُ بِمَعْنَى: الزَّمُهُ؛ نَحْوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٢).

• وَوَا بِمَعْنَى: أَعْجَبُ؛ كَقَوْلِهِ:

٢٠١- وَابْيَ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنُبُ^(٣)

وَمِثْلُهُ وَيَ، وَوَاهَا.

(١) خلافاً للكسائي إذ منع أن يُقال: شتان ما بين زيد وعمرو، وجوّزه غيره محتجاً بما ورد من أشعار، ومنها: شتان ما يومي على كُورِها ويوم حَيَّانٍ أَخِي جَابِر. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٢٧، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥-٢٧٩).

(٢) صدر بيت من الطويل لربيعة بن ثابت في ديوانه ص ١٢٤، والأغاني ٣٨/ ١٤، وشرح المفصل ٣٧/ ٤، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٢٧، وعجزه: يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَبُ بْنُ حَاتِمٍ مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (لَشَتَانَ مَا بَيْنَ الْبِزِيدَيْنِ) حيث جاءت ما فاصلة بين اسم الفعل شتان وفاعله بين اليزيديين - على رأي الفاكهي - على اعتبار ما زائدة، في حين يرى آخرون أنَّ ما اسم موصول فاعل، وهذا البيت يردّ على الأصمعي الذي منع مجيء ما بعد شتان.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١٠٥، أي: الزموا شَانَ أَنْفُسِكُمْ. والآية بتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٤) البيت من مشطور الرجز لراجز من بني تميم في شرح شواهد المغني ٧٨٦/ ٢، والمقاصد النحوية ٣١٠/ ٤، والدرر اللوامع ٣٠٤/ ٥، وبلا نسبة في لسان العرب - زرنب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٣/ ٤. وبعده:

كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجِبِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

اللغة: الأشنب وصف من الشنب، وهو عذوية ماء الفم مع رقة الأسنان، والزرنب: نبت صحراوي طيب الرائحة. الشاهد فيه: (وا) فإنه اسم فعل بمعنى أعجب.

• وأَوْهٍ بِمَعْنَى: أَتَوَجَّعُ.

• وَأُفٍّ بِمَعْنَى: أَتَضَجَّرُ.

وهذه الأنواع كُلُّهَا سَمَاعِيَّةٌ.

[صِيَاغَةُ أَسمَاءِ الْأَفْعَالِ الْقِيَاسِيَّةِ]

والقياسيُّ من اسمِ الفعلِ ما صِيغَ مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ تَامٍّ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ؛ كَتَزَالُ^(١).

وشذَّ صَوْغُهُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ؛ كَقَرَقَارٍ^(٢) بِمَعْنَى: قَرَقَرُ^(٣).

[أَنْوَاعُهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ]

وقد يُؤْخَذُ مِمَّا مَثَّلْنَا أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ ضَرْبَانِ:

أ. مُرْتَجِّلٌ؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ اسْماً لِلْفِعْلِ؛ كَشَتَّانَ.

ب. وَمَنْقُولٌ؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِغَيْرِهِ ثُمَّ نُقِلَ إِلَيْهِ؛ كَعَلَيْكَ وَإِلَيْكَ.

[عَمَلُهُ]

ثُمَّ إِنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ^(٤)؛ فَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ ظَاهِراً وَمُسْتَتِراً^(٥)، وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ^(٦) بِوَاسِطَةٍ وَغَيْرِهَا^(٧).

(١) وخالف في ذلك المبرد حيث منع القياس مطلقاً في اسم الفعل، وما ورد فهو عنده من المسموع (انظر: شرح الكافية ١٨٨/٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٩٠).

(٢) قرقار: مبنية على الكسر، أي استقرى. وقرقرت الدجاجة: رددت صوتها، وقرقر بطنه: صَوَّتَ. (انظر: لسان العرب - قرر، والقاموس المحيط - قرر).

(٣) في ق: فرقار بمعنى فرفر، وفي ب: قوقار بمعنى قوقر.

(٤) في ق و ب ود: مسماه.

(٥) نحو: ميهاتٌ زيدٌ، وصهٌ يا عليُّ.

(٦) نحو: رويذ المحتاج؛ أي: أمهله.

(٧) في ق: أو غيرها.

[الفروق بين اسم الفعل والفعل]^(١)

لكن يُخَالِفُهُ بِلَزُومِ الْبِنَاءِ مُطْلَقًا، وَالتَّجَرُّدِ مِنَ الْعَوَامِلِ، وَأَنَّ مِنْهُ مَا^(٢) يُنَوَّنُ لُزُومًا؛
نَحْوَ: وَاهَاً وَوَيْهًا، وَجَوَازًا: كَصِهِ وَمِهِ، وَذَلِكَ لِلتَّنْكِيرِ، وَأَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِالنَّوْنِ، وَلَا يُحَذَفُ،
وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ^(٣)، وَلَا يُضَافُ، وَلَا يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ^(٤) مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي.

[حُكْمُ تَأْخِرِهِ عَنِ مَعْمُولِهِ]

وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنِ مَعْمُولِهِ لِقُصُورِ دَرَجَتِهِ عَنِ مُسَمَّاهُ بِسَبَبِ كَوْنِهِ فِرْعَةً فِي الْعَمَلِ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ^(٥)،
وَعَسْكَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٦) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٧) / ٨٥ أ / لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ عَلَى
أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ مُؤَكَّدٍ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ﴾^(٨)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا وَعَلَيْكُمْ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُصَدِّرِ أَوْ بِالْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَلَا يُحَذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنِ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجَرَّمُ
الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ، نَحْوُ: مَكَانِكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرْجِي، وَلَا يُنْصَبُ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٥٦).

(٢) فِي ب: لَا.

(٣) فِي ع: وَجُوبًا.

(٤) أَي: يَسْتَوِي خُطَابُ الْمُرَدِّ وَالْمُنْتَنِي وَالْجَمْعُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمُؤَنَّثُ؛ فَقَوْلُ: صِه يَا زَيْدَانُ أَوْ زَيْدُونَ أَوْ هِنْدُ أَوْ هِنْدَاتُ.

(٥) فِي ق وَو: الطَّلَبِي.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١١/٥، وجمع الهوامع ٨٢/٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/٤.

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٤. وَهِيَ بِنَامِهَا ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ذَلِكَ كَانَ تَسْتَعْتَابُ بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِينَ غَيْرِ مُسْفِهِينَ﴾ فَمَا اسْتَمْتَقْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَفَاوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا.

(٨) فِي ق وَب وَو: وَس: وَمَا أَشْبَهَ.

(٩) فِي ق: يَتَأَوَّلُ.

(١٠) سَقَطَتْ تَعَالَى مِنْ ق وَو وَب: وَس.

(١١) سُورَةُ النِّسَاءِ مِنَ الْآيَةِ ٢٣. وَهِيَ بِنَامِهَا ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَوْنُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْفِي أَرْضَعْتَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ أَرْضَعْتَكُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَتْكُمْ أَلْفِي فِي حُبُورِكُمْ بَيْنَ نِسَائِكُمْ أَلْفِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَخَالَاتُكُمْ أَلْفِي أُمَّهَاتُكُمْ أَلْفِي مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخَوَاتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا.

وَيُجْزَمُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ - أَي: مِنْ اسْمِ الْفِعْلِ - كَمَا يُجْزَمُ فِي
جَوَابِ الطَّلَبِ مِنَ الْفِعْلِ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

٢٠٢- مَكَانَكَ تُحَمَدِي أَوْ تَسْتَرْجِي^(١)

فَمَكَانَكَ بِمَعْنَى: أُثْبِتِي، وَتُحَمَدِي مَجْزُومٌ بِفِعْلِ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ فَإِنْ تَثْبِيتِي
تُحَمَدِي، وَلَكِنَّهُ لَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ؛ فَلَا
تَقُولُ: نَزَالٍ فَتُحَدِّثُكَ، بِالنَّصَبِ عَلَى الرَّاجِحِ^(٢).

[٢/ إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ]^(٣)

وَالثَّانِي مِنْهَا الْمَصْدَرُ؛ وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ^(٤).

(١) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ، لَعَمْرُو بْنُ الْإِطْنَابَةِ الْخَزْرَجِيُّ فِي الْحَيَوَانَ ٦/ ٤٢٥، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢/ ٤٢٨، وَالْدَّرَرُ
الْلَوَامِعُ ٤/ ٨٤. وَصَدْرُهُ: وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ

اللُّغَةُ: جَشَأْتُ نَارَتْ لِلْقِيَاءِ، أَوْ دَارَتْ لِلغَثِيَانِ، وَجَاشْتُ: غَلَتْ كَمَا الْمَاءُ فِي الْقَدَرِ، وَمَكَانَكَ: اثْبِتِي وَقَرِّي.
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (مَكَانَكَ تُحَمَدِي) حَيْثُ جَاءَ الْفِعْلُ (تُحَمَدِي) مَجْزُومًا بِحَذْفِ النَّونِ لَوُقُوعِهِ فِي جَوَابِ اسْمِ فِعْلٍ
الْأَمْرِ (مَكَانَكَ).

(٢) هَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانٍ مَحْتَجًّا بِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ، حَيْثُ جَوَزَهُ قِيَاسًا،
نَحْوَ: حَسْبُكَ الْحَدِيثَ فَيَنَامُ النَّاسُ، وَصَةً فَأُحَدِّثُكَ، وَنَزَالٍ فَتَنْزَلْ، وَخِلَافًا لِابْنِ جَنِّي وَابْنِ عَصْفُورٍ
حَيْثُ أَجَازَا النَّصَبَ بَعْدَ اسْمِ فِعْلِ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا، نَحْوَ: تَرَالِي فَتَرْكَكَ. (انْظُرْ: الْكِتَابُ
٣/ ٣٤-٣٥، وَالْمَقَرَّبُ ١/ ١٣٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٣/ ٣٠٤، ٣١٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٦٦٩،
وَمَعَ الْهُوَامِعُ ٢/ ٣٠٦).

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَالْمَصْدَرُ كضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ، إِنْ حُلَّ مَحَلُّهُ فَعَلٌّ مَعَ أَنْ، أَوْ مَعَ مَا، وَلَمْ يَكُنْ:
مُضَفَّرًا، وَلَا مُضْمَرًا، وَلَا مَحْدُودًا، وَلَا مَنُوعَاتًا قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفًا، وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّرًا
عَنْهُ». (انْظُرْ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ٢٦٠).

(٤) أَي: مَا اشْتَمَلَ عَلَى جَمِيعِ حُرُوفِ فِعْلِهِ، وَخَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ اسْمُ الْمَصْدَرِ كَعَطَاءٍ. (انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْحَمْصِيِّ
٢/ ١٤٣).

[عمله]

ويعمل عمل فعله الذي أُشْتُقَّ مِنْهُ؛ فَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةٍ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَأَكْثَرُ^(١).

وقد مرَّ^(٢) أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ فَاعِلِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُغَيَّرُ عِنْدَ^(٣) إِسْنَادِهِ إِلَى نَائِبِ الْفَاعِلِ. وفي تمثيله للمصدر بقوله: كَضَرِبٍ وَإِحْرَامٍ إشارة إلى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَزِيدَ يَعْمَلُ عَمَلُ الْمُجَرَّدِ. [شروط عمله]

لكنَّ عملَ المصدرِ مشروطٌ بأمرين:

أحدهما وجوديٌّ؛ وإليه أشارَ بقوله: إِنْ حَلَّ^(٤) "تَحَلَّى" فعلٍ مَعَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالزَّمَانَ ماضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ؛ كعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسٍ أَوْ غَدًا؛ أَي: مِنْ أَنَّ ضَرْبَتَهُ أَمْسٍ، وَمِنْ أَنَّ تَضْرِبُهُ غَدًا. أَوْ مَعَ مَا^(٥) أَخْتِيهَا وَالزَّمَانُ حَالٌ فَقَطْ: كعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الْآنَ؛ أَي: بِمَا تَضْرِبُهُ^(٦) الْآنَ، فَإِنْ لَمْ يَحُلْ مَحَلُّ ذَلِكَ امْتَنَعَ عَمَلُهُ؛ كَمَا فِي نَحْوِ: ضَرْبًا زَيْدًا^(٧)، وَضَرْبْتُ

(١) سقطت فأكثر من ع.

(٢) مثال ما تعدى إلى واحد قوله تعالى: ﴿كَذِكْرُكُمْ أَتَى كُنتُمْ﴾ - البقرة: ٢٠٠-، ومثال المصدر الذي تعدى إلى اثنين: أزعجني ظنك جارك سارقاً، ومثال المصدر الذي تعدى إلى ثلاثة مفاعيل: عجبْتُ من إعلامك زَيْدًا جَارَكَ سَارِقًا.

(٣) انظر باب الفاعل من هذا الكتاب ص ٢٤٠.

(٤) في ق: عن.

(٥) في ب: يحل.

(٦) في ق وب ود وس: محله.

(٧) الفرق بين (ما) المصدرية و(أن) المصدرية أَنَّ (ما) تدخل على الفعل مطلقاً، أما (أن) فإنها لا تدخل على الفعل الدال على الحال، لكنها أتم الباب فلا يُعَدَّلُ عنها إلا إذا كان الفعل دالاً على الحال، فتستبدل عندئذ به (ما). (انظر: الجنى الداني ٢١٦ و٣٣٢، وحاشية الحمصي ١٤٣/٢).

(٨) في ع: ضربته.

(٩) (زيداً) هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره (اضرب)، وهذا الفعل هو الناصب للمصدر (ضرباً)، وأجاز بعض النحاة اعتبار (زيداً) مفعولاً به للمصدر، لكن هذا مردود بأن المصدر حل هنا محل الفعل دون حرفه المصدرى فامتنع عمله. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦١).

صَرَباً زَيْدًا^(١)؛ فلا يَصِحُّ نَصْبُكَ زَيْدًا بَضْرَبًا، خلافاً لابن مالك^(٢) في الأول؛ ولهذا جعل الثاني في نحو: فإذا له صوتٌ صوتٌ حارٌّ، منصوباً بفعلٍ محذوفٍ لا بالمصدر^(٣).

الأمر الثاني عديميٌّ؛ وهو المُشارُ إليه بقوله: ولم يكن المصدرُ:

١/ مُصَغَّرًا؛ فلا يُقال: أعجبتني ضَرْبُكَ / ٨٥ ب / زَيْدًا^(٤)؛ لِيُعَدَّ شَبِيهَهُ عَنِ الْفِعْلِ بالتصغير الذي هو من خواصِّ الأسماء.

٢/ ولا مُضَمَّرًا؛ فلا يُقال: ضَرْبُكَ المُسَيَّءُ حسنٌ، وهو المحسنُ قَبِيحٌ؛ لِعَدَمِ حُرُوفِ الْفِعْلِ؛ ولهذا لم^(٥) يعمل محذوفاً كما سيأتي^(٦).

٣/ ولا محدوداً بالتاء؛ فلا يُقال: أعجبتني ضَرْبُكَ زَيْدًا؛ لأنَّ صِيغَةَ الْوَحْدَةِ لَيْسَتْ الصِّيغَةُ الَّتِي اسْتَقَّتْ مِنْهَا الْفِعْلُ، فَإِنْ وَرَدَ حُكْمٌ بِشَذُوذِهِ^(٧).

(١) سقطت ضربت ضرباً زَيْدًا من ع.

(٢) لأنه لا يرى أنَّ عمل المصدر مشروطٌ بتقدير حرف مصدري، بل هذا هو الغالب، وقد ردَّ عليه أبو حيان. (انظر: شرح التسهيل ٤٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥٢/١، وارتشاف الضرب ٢٢٥٦/٥).

(٣) لأنَّ المصدر (صوتٌ) لا يحلُّ محلَّ فعلٍ مع حرف مصدري، بل إنه لا يحلُّ محلَّ فعلٍ أصلاً؛ لأنَّ المعنى: مررت بزيد وهو في حالة تصويت. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦١).

(٤) سقطت زَيْدًا من ع.

(٥) في ق: لا.

(٦) وأجاز الكوفيون إعماله مُضَمَّرًا مطلقاً، فأجازوا: مروري بزيد حسنٌ، وهو بعمرو قبيحٌ على أساس أنَّ - بعمرو - عندهم متعلق بهو. وأجاز ابن جني والرماني إعماله مضمرّاً في المجرور فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٥٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٦/٢، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢).

(٧) كقول الشاعر:

يُجَامِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَارٌّ بَضْرِيَّةٌ كَفَيْهِ الْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ

والشاهد فيه: قوله (ضربة كفيه الملا)، حيث أعمل المصدر فأضافه إلى فاعله (كفيه) ونصب بها مفعوله (الملا). وإعماله المصدر شاذ هنا لأنه مصدر للمرة. (انظر: شرح التسهيل ٤٣٦/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٦٣، وشرح الأشموني ٣٣٥/٢).

٤/ ولا منعوتاً قبل تمام عمله؛ فلا يُقال: عرفتُ سَوَقَكَ العنيفَ الإبِلَ؛ لَأَنَّهُ مَعَ معمولِهِ كموصولٍ مَعَ ضَلَّتِهِ، فلا يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا؛ فَإِنْ نُعِتَ "بَعْدَهُ جَارٌ؛ نَحْوُ: إِنَّ هَجْرَكَ إِيَّايَ الْمُفْرِطَ لَمُهِلِكَ. ولو قَالَ: ولا مَتَّبِعاً لَكَانَ أَوَّلَى؛ فَإِنَّ حُكْمَ سَائِرِ التَّوَابِعِ حُكْمُ النِّعَةِ.

٥/ ولا مَحْذُوفاً؛ لِعَدَمِ وجودِ حُرُوفِ الفعلِ.

٦/ ولا مَفْصُولاً مِنَ المَعْمُولِ - أَي: مِنَ مَعْمُولِهِ - بِأَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّ مَعْمُولَهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَةِ مِنَ المَوْصُولِ، فلا يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا.

٧/ ولا مُتَأَخِّراً عَنْهُ - أَي: عَنْ مَعْمُولِهِ وَلَوْ "ظَرْفاً"؛ فلا يُقالُ: أعجبتُني زيداً ضَرْبُكَ؛ لِيَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَعْمُولَهُ بِمَنْزِلَةِ الصَّلَةِ، وَهِيَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى المَوْصُولِ.

قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ: "وَالْحَقُّ جَوَازُ تَقْدِيمِ" مَعْمُولِ "المَصْدَرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ يَمَّا فِيهِ" رَائِحَةُ الفِعْلِ.

(١) في ب: وقعت.

(٢) في ق: ولا.

(٣) التَّفْتَازَانِيُّ: هُوَ سَعْدُ الدِّينِ مَسْعُودُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ الْخِرَاسَانِيُّ الشَّهِيرُ بِالتَّفْتَازَانِيِّ، تَوَفَّى بِسَمَرْقَنْدَ سَنَةِ ٧٩٢ هـ، عَالِمٌ فِي اللُّغَةِ وَالْمَعَانِي وَالْفِقْهِ وَالْمَنْطِقِ وَغَيْرِهَا، مِنْ تَصَانِيفِهِ الْكَثِيرَةِ: شَرْحُ تَلْخِيسِ الْمِفْتَاحِ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، وَحَاشِيَةٌ عَلَى كِشَافِ الزَّخَشَرِيِّ، وَالْهَادِي فِي النُّحُو، وَتَرْكِيبُ الْجَلِيلِ فِي النُّحُو. (انظر: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٦/ ٣١٩-٣٢٢، وَهَدِيَةُ الْعَارِفِينَ ٢/ ٤٢٩-٤٣٠، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ١٢/ ٢٢٨).

(٤) في ق: والحق تقديم جوازاً.

(٥) سقطت معمول من س.

(٦) في ق وب ود وس: يكفيه.

٨ / وظاهرُ اقتصارِهِ على ما ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ
الاستقبالِ، وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ لِكَوْنِهِ أَصْلَ الْفِعْلِ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ، قَالَهُ ابْنُ
مَالِكٍ^(١).

٩ / وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً، وَقَدْ اشْتَرَطَهُ بَعْضُهُمْ^(٢)؛ فَمَنَعَ إِعْمَالَ
[المصدر]^(٣) الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ: لِأَنَّ لَفْظَهَا مُغَايِرٌ لِلْفِظِ الْمَصْدَرِ
الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْفِعْلِ، فَإِنْ ظَفَرْنَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٤) بِإِعْمَالِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قِيلَ وَلَمْ يُقَسَّ
عَلَيْهِ^(٥).

[أَحْوَالُ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْإِعْمَالِ]^(٦)

ثُمَّ الْمَصْدَرُ يَعْمَلُ مُضَافاً / ٨٦ أ / وَمُثَنِّياً وَمَقْرُوناً^(٧) بِأَلٍ.

٤

(١) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٣٤.

(٢) منهم ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك في شرح الكافية، وأجازه في شرح التسهيل مع إقراره
بالقلة، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وقد وعدتُك موعداً لو وَفَّتْ به واعيدَ عرقوبُ أخاه يئسرب

واختار أبو حيان والسيوطي المنع. (انظر: المقرب ١ / ١٣١، وشرح التسهيل ٢ / ٤٣٤-٤٣٥، وارتشاف
الضرب ٥ / ٢٢٥٨، وجمع الهوامع ٣ / ٤٣-٤٤).

(٣) زيادة من ق.

(٤) من ما حكى عن العرب: تركته بملاحس البقر أولادها، وقول علقمة السابق ذكره:

وعدت وكان الخلف منك سجيةً مواعيد عرقوب أخاه يئسرب

(انظر: مجمع الأمثال ١ / ١٣٥، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٧، ولسان العرب - لحس، وجمع الهوامع ٣ / ٤٤).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١ / ٥٥٣.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «وإعماله مُضَافاً أَكْثَرُ، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ وقول الشاعر: ألا إن

ظَلَمَ نَفْسَهُ الْمَرْءُ يَبْنَ، وَمُثَنِّياً أَفْسَسَ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ مَسْفَرَةٍ﴾^(١١) يَبْنِمَا، وبأل شاذ، نحو: وكيف

التوقي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٠).

(٧) في ق وب ود وس: محله.

١ - إعمال المصدر المضاف

أ/ ولكن إعماله حالة كونه مضافاً للفاعل مع ذكر المفعول وتركه؛ أكثر استعمالاً من عكسيه، ومن إعماله مُنَوَّناً وبأل؛ لأنَّ الفاعل عمدة، فإضافة العامل إليه أهم، ولأنَّ نسبة الحدث لئن وُجِدَ منه أظهر من نسبته لئن وقع عليه؛ لكونه فضله؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(١)، ﴿رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾^(٢)، أي: دعائي إياك.

ب/ وأما إعماله مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل فكثير؛ نحو: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٣)، ومع^(٤) ذكره قليل وليس خاصاً بالشعر^(٥) - كما قيل - بدليل قوله

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. حيث أضيف المصدر (دفع) إلى فاعله (الله) ونصب مفعوله (الناس). ونمَّ الآيتين على الترتيب ﴿فَهَزَمُوهُمْ يَذْرِبُ اللَّهُ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ وَءَاتَيْنَاهُ اللَّهُ الشُّلُوكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مَتَا يَشَاءُ﴾ و﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَئِنْ أَفْرَجْنَا مِنْ بَيْنِهِمْ بَغِيرَ حَقِّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَيَّجَتْ صَوَائِعُ رِيحٍ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدٌ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيْسَتُ مِنْكُمْ إِلَّا لِقَاؤُهُ عَزِيزٌ﴾.

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾، فُرِّدَ دعاء ودعائي، فقرأ ورش وأبو عمرو وحزمة وأبو جعفر بإثبات الياء وصلأ دعائي، وقرأ الباقيون بحذف الياء دعاء. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٣). والشاهد في الآية (دعائي) حيث أضيف المصدر إلى فاعله (ياء المتكلم) وقد حُذِفَ مفعوله اختصاراً (إياك).

(٣) سورة فصلت من الآية ٤٩، وهي بتمامها ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾، حيث جاء المصدر (دعاء) مضافاً إلى المفعول به (الخير) والفاعل ضمير مستتر.

(٤) سقطت مع من ق.

(٥) كقول الأقيشر الأسدي:

أفنى تلاميذي وما جمعت من نسبٍ قرعُ القواقيزِ أفواه الأباريتِ

للغة: التشب: العقار والمال، القواقيز: جمع قازوزة وهي قدح أو مشربة يشرب بها الخمر والشاهد فيه: (قرعُ القواقيزِ أفواه) حيث أعمل المصدر (قرع) فأضيف إلى مفعوله (قواقيز) وجاء فاعله ظاهراً (أفواه). (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٢).

عليه الصلاة والسلام^(١): «وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٢)».

ج/ وقد يُضافُ إلى الظرفِ توسُّعاً، فيعملُ فيما بعدهُ الرفعُ والنصبُ؛ نحو: عَجِبْتُ
مِنْ ضَرْبِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ زَيْدٌ عَمْرًا.

٢- إِمْعَالُ الْمَصْدَرِ الْمُتَوْنِ

وإِعْمَالُهُ حَالٌ^(٣) كَوْنِهِ [نَكْرَةٌ]^(٤) مُتَوْنًا - أَي: مُجَرَّدًا مِنْ أَلْ وَالْإِضَافَةِ - أَقْسُسُ مِنْ إِعْمَالِهِ
مُضَافًا وَبِأَلٍ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْفِعْلَ لِكَوْنِهِ نَكْرَةٌ؛ نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٥) يَتِيمًا^(٦)؛
أَي: أَنْ يُطْعِمَ يَتِيمًا.

(١) بعدها في ق: ^{بَشَرَةٍ} وشرف وعظم وكرم.

(٢) جزء من حديث أنس بن مالك ^{رضي الله عنه} قال: ثم تُهَيِّئَانَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ^ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يَعْجِبُنَا أَنْ
يَجِيءَ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلَ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا
عُمْدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ، فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ:
اللَّهُ. قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ: اللَّهُ.
قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ آلهَ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ
رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ الْتَابِعِينَ
بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ
الْتَابِعِينَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا! قَالَ: صَدَقَ.
قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ الْتَابِعِينَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حِجَّ الْبَيْتِ مَنْ
اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، وَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ
مِنْهُنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ^ﷺ لِمَنْ صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ. (انظر: صحيح مسلم ١/ ٤١، ومسند أحمد ٣/ ١٤٣،
برقم ١٢٤٧٩، وسنن البيهقي الكبرى ٤/ ٣٢٥) ..

(٣) في ق وع: حالة.

(٤) زيادة في ق.

(٥) سورة البلد، من الآيات ١٤-١٥. وهما بتمامهما ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٦) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(٧).

٣- إعمال المصدر المُعرَف بآل

وإعماله مقروناً بآل شاذ^(١)؛ لِيُعِدَّ عَنْ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ بِاقْتِرَانِهِ بِآلٍ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

٢٠٣- عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيِّ إِلهُ^(٢)

بنصبِ المُسيِّ ورفعِ إلهُ بالرزق الذي هو مصدرٌ. وعُورِضَ بآنَّ الإضافة كالتعريفِ بآلٍ فهلاً بَعْدَ مَعَهَا المصدرُ عن الفعلِ، وأُجِيبَ بِأَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ؛ فَهُوَ قَبْلُهَا واقعٌ مَوْقِعَ الْفِعْلِ بخلافِ المقرونِ بآلٍ.

[تابع معمولِ المصدرِ]

تتمة: يجوزُ في تابعِ الفاعِلِ المجرورِ بالمصدرِ .. كعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ - الجرُّ حملاً على اللفظِ، والرَّفْعُ حملاً على المَحَلِّ^(٣). وفي تابعِ

١

(١) اختلف النحاة في إعمال المصدر اذا عُرِفَ بآل على أقوال:

أولها - أنه يعمل، ولكنه أقل من النون والمضاف، وهذا رأي الجمهور.

ثانيها - أنه لا يعمل مطلقاً، وقد رَوَاهُ عاملاً، وعليه الكوفيون والبغداديون وقوم من البصريين كابن السراج.

ثالثها - يجوز إعماله على قُبْح، وهو مذهب الفارسي وبعض البصريين.

رابعها - يعمل اذا عاقبت (أل) الضمير وإلا فلا، نحو: إنك والضرب خالداً لمسيء إليك، وهو قول ابن

طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان.

(انظر: الكتاب ١/ ١٩٢، والأصول في النحو ١/ ١٣٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٦٣-٥٦٤، وشرح التسهيل

٢/ ٤٤٣-٤٤٤، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٦١، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٣، وجمع الهوامع ٣/ ٤٧-٤٨).

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٣.

وعجزه: ومن ترك بعض الصالحين فقيراً.

والشاهد فيه: (الرزق المسيء إله) حيث أضاف المصدر المقترن بآل (الرزق) إلى مفعوله (المسيء)، ثم أتى

بفاعله (إله)، وإعماله شاذٌ قياساً واستعمالاً؛ ورُوي البيت (المسيء) فلا يكون عندئذ مضافاً إليه بل مفعول به.

(٣) وعليه قول لبيد العامري:

حتى تهجر في الرّواح وهاجها طلبَ المُعقَّبِ حقَّه المظلومُ

حيث جاء المظلوم نعتاً للمعقب فرفع حملاً على عمل المعقب وهو الرفع على الفاعلية. (انظر: أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٤).

المفعول^(١) .. كَأَعْجَبَنِي أَكُلُ اللَّحْمِ وَالْخَبِزِ - الْجُرُّ أَيْضاً عَلَى اللَّفْظِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ
إِنْ قُدِّرَ الْمَصْدَرُ بِأَنْ وَفَعَلَ الْفَاعِلُ.

[٣/ إعمال اسم الفاعل]^(٢)

والثالث مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ / ٨٦ ب / وَلَوْ مُنْتَى أَوْ مَجْمُوعاً^(٣)؛ وَهُوَ مَا اشْتَقَّ مِنْ
مَصْدَرٍ فَعَلَ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ^(٤).

[عَمَلُهُ وَعِلَّةُ إِعْمَالِهِ]

وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فَعْلُهُ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ لَازِماً وَمُتَعَدِّياً.

وإِنَّمَا عَمَلٌ لِشَابِهَتِهِ لِلْمَضَارِعِ فِي: الزَّيْنَةِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ،
وَاحْتِمَالِهِ أَحَدَ الزَّمَنِينِ^(٥)، وَدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ.

(١) نحو قول الشاعر:

هَوَيْتُ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُؤَبَّداً فلم تَحُلْ مِنْ تَمْهِيدِ تَجْدٍ وَسُودَا

حيث جاءت سُودَا معطوفاً على مجد المنصوبة عملاً، فانتصبت سُودَا مراعاة لمحل تجد.

(انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٤٧).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٩).

(٣) فمن إعمال المثنى قول عنترة:

الشَّائِمِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِي

حيث جاء (دمي) مفعولاً به لاسم الفاعل المثنى الناذرين، ومن إعمال الجمع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾

اللَّهُ كَثِيرٌ وَأَلَّذِينَ كَفَرُوا كَثِيرٌ، وقول طرفة بن العبد:

ثُمَّ زَادُوا أَتَمَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذُنُوبِهِمْ غَيْرُ فُجْرٍ

(انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٥-٤٦٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩-٣٠٠).

(٤) في ق و ع: الحدث.

(٥) في باقي النسخ: الزمانين.

[صياغته]

وفي تمثيله لاسم^(١) الفاعل بقوله: كضارب ومكريم إشارة إلى أنه:

أ. يُصاغُ مِنَ الثلاثيِّ على زنة فاعِلٍ.

ب. ومن غيره على زنة المضارع بإبدالِ حرفِ المضارعة ميماً و كسر ما قبل آخره.

[شروطُ إعماله عَمَلٌ فعليه]

ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ صُغِّرَ^(٢) أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ؛ لِمَيَّاتِهِ الفعلِ حينئذٍ؛ إِذِ التَّصْغِيرُ وَالْوَصْفُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ.

[صُورُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ]^(٣)

١/ فَإِنْ لَمْ يُصَغَّرْ وَلَمْ يُوصَفْ؛ فَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِأَلٍ كَالضَّارِبِ عَمِلَ عَمَلٌ فعليه مُطْلَقًا؛ أَي: ماضياً وحالاً ومستقبلاً، مُعْتَمِدًا^(٤) أَوْ^(٥) غَيْرَ مُعْتَمِدٍ؛ لِيُوقِعَهُ حينئذٍ مَوْقِعَ الْفِعْلِ؛ إِذْ حَقَّ الصَّلَةُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا؛ كَجَاءِ الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسَ أَوْ الْآنَ أَوْ غَدًا.

٢/ أَوْ كَانَ مُجَرَّدًا مِنْهَا فَبِشْرَطَيْنِ - * لَا بُدَّ مِنْهَا لِصِحَّةِ عَمَلِهِ فِي الْمَنْصُوبِ -:

• كَوْنِهِ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا^(٦)؛ لِتَحَقُّقِ^(٧) مُشَابَهَتِهِ لِلْمُضَارِعِ.

(١) في ب: باسم.

(٢) اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل المصغر، فمنعه الجمهور وأجازوه الكوفيون إلا القراء، واحتج الكسائي على إعمال المصغر بها حكى عن العرب: أظنني مُرْتَحِلًا وَسُوَيْثِرًا فَرَسَخًا. (انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٥، وجمع الهوامع ٣/ ٥٤).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: فإن كان بآل عمل مطلقاً، أو مجرداً فبشرطين: كونه حالاً أو استقبلاً، واعتياده على نفي أو استفهام، أو تحير عنه، أو موصوف (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٩-٢٧٠).

(٤) في ق: معتمد.

(٥) في ع وب ود: و.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٧) في ق: للتحقق، وفي س: ليتحقق.

• واعتماده ولو تقديرًا على:

- أ. نفى؛ نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا الآن أو غدًا.
 ب. أو على استفهام؛ نحو: أضرِبْ زيدٌ بكرًا الآن أو غدًا؟ أو مُهينٌ خالدٌ بشرًا أم مُكرِّمُهُ؟ أي: أمُهينٌ.
 ج. لي مُخبرٌ عنه؛ نحو: زيدٌ ضاربٌ خالدًا الآن أو غدًا، ﴿تُخَلِّفُ لَوْلَاهُ﴾^(١)، أي: صِنْفٌ.
 د. أو على موصوف؛ نحو: مررتُ بِرَجُلٍ ضاربٍ عمرًا الآن أو غدًا، ومنهُ نحو: يا طالعا جبلا؛ أي: يا رَجُلًا.
 هـ. أو على ذي حال؛ كجاءَ زيدٌ راجبًا فرسًا الآن أو غدًا.

[تحقق الشرطين غير موجِبٍ للإعمال]

ثُمَّ إِنَّ وجودَ^(٢) هذين الشرطين لا يُوجِبُ عمله، بل تجوزُ^(٣) إضافته إلى مفعوله، وقد قرئَ بالوجهين: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغْ أَمْرَهُ﴾^(٤)، ﴿هَلْ هُنَّ كَسَيْفَتُ ضُرَيْهِ﴾^(٥)، فإن اقتضى / ٨٧ / مفعولا آخرَ تعيَّنَ نصبُهُ؛ نحو: أنتَ كاسِي خالداً^(٦) ثوبا الآن أو غدًا.

(١) سورة النحل من الآية ٦٩، وسورة فاطر من الآية ٢٨. وقام آية النحل ﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاتْلُكِ سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونٍ بِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ، فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(٢) في ق: وجد

(٣) في باقي النسخ: يجوز.

(٤) سورة الطلاق من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَرَزَقْنَاهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغْ أَمْرَهُ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، قرأ حفصٌ بغير تنوين ﴿بَلِّغْ أَمْرَهُ﴾، وقرأ الباقر بالتنوين ﴿بَلِّغْ أَمْرِهِ﴾. (انظر: تقريب النشر ص ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٤٦).

(٥) سورة الزمر، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَسَيْفَتُ شُرَيْهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُنْكِكَةٌ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، قرأ أبو عمرو ويعقوب بالتنوين ﴿كَسَيْفَتُ ضُرَيْهِ﴾، ووافقهم اليزيدي والحسن وابن محيصن، وقرأ الباقر بغير تنوين ﴿كَسَيْفَتُ ضُرَيْهِ﴾. (انظر: تقريب النشر ص ١٨٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨١).

(٦) في ق وب وس: خالد.

[تابع معمول اسم الفاعل]

ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل:

٢٠٤- كُتِبْتُ جَاءَ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ

أ/ الجُرْ على اللفظ.

ب/ والنَّصَبُ على المحلِّ عند بعضهم، أو بإضمار عاملٍ من وصفٍ أو فعلٍ "عند الجميع".

[مخالفة الكسائي والأخفش لشرطي المجرد من أل]"

وفيه من كلامه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل، وقد خالف في الأول الكسائي؛ فأجاز عمله محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذُرَاعِيهِ﴾؛ فبسيط بمعنى الماضي، وقد عمل في ذراعيه النصب. ولا حجة له فيه؛ لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية بأن يُقرَضَ ما وقع وإقعا الآن، فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو في وكَلَّبُهُم للحال؛ ولهذا قال: ونُقَلِّبُهُمْ، ولم يقل: وقلِّبناهم.

(١) عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره:

واجرُز أو أنصب تابع الذي انخفض.

وموطن التمثيل: (ومالاً) حيث جاءت اسماً معطوفاً على (جاء)، وقد عطف على عمله وهو النصب.

(٢) سقطت من وصف أو فعل من ب.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ﴿بَسِطَ ذُرَاعِيهِ﴾ على حكاية الحال خلافاً للكسائي، وخبر بنو لهب على التقديم والتأخير، وتقديره: خيرٌ كظهيرٍ خلافاً للأخفش. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٠).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٣١٧، وشرح ابن عقيل ٢/٩٣-٩٤، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣.

(٥) سورة الكهف، من الآية ١٨. وهي بنامها ﴿وَنَحْسَبُهُمْ آتِصَافًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلَّبُهُمْ بِسِطِّ ذُرَاعِيهِ بِالْوَيْدِ لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمْلَمْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا﴾.

وخالفَ في الثاني الأخفش^(١)؛ فأجازَ عملَهُ، واحتجَّ بقوله:

٢٠٥ - خيرٌ بنو لُهبٍ فلاتكُ مُلغياً [مقالةٌ لُهيٌّ إذا الطيرُ مرَّتْ]^(٢)

ولا حجةٌ له فيه؛ لجوازِ حملِهِ على التقديمِ والتأخيرِ، يجعلُ الوصفَ خبراً مقدّماً، ولَمّا كانَ هذا الحملُ يلزِمُ مِنْهُ الإخبارُ بالمفردِ عن^(٣) الجمعِ؛ قالَ^(٤): وتقديرُهُ^(٥) خيرٌ كظهيرٍ في: ﴿وَالْمَلَكُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(٦)، وفعلٌ على زنةِ المصادرِ كالصهيلِ والتعيقِ^(٧)، والمصدرُ^(٨) يُجْبَرُ بِهِ عنِ المفردِ والمُثنى والمجموعِ، فأُعْطِيَ حُكْمُ^(٩) ما هو على زِنَتِهِ.

(١) ووافقه الكوفيون.. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/١٤٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٧١، وجمع الهوامع ٥٤/٢).

(٢) زيادة من ق وب ود.

(٣) صدر بيت من الطويل لبعض الطائنين في شرح الكافية الشافية ١/١٤٣، والمقاصد النحوية ١/٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٩١، والدرر اللوامع ٧/٢، وعجزه: مقالةٌ لُهيٌّ إذا الطير مرَّتْ.

والشاهد فيه: (خير بنو لُهب) حيث استغنى بفاعل (خير) عن الخبر، مع أنه لم يسبق بنفي ولا استفهام، وهذا توجيه الأخفش والكوفيين أما البصريون فأولوه على اعتبار (بنو) مبتدأ مؤخر، و(خير) خبر مقدم ولا شاهد فيه عندئذ.

(٤) في ب: على.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠.

(٦) في الأصل: تقدير والثبت من قطر الندى لأنه نص مقتبس.

(٧) سورة التحريم، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِنْ نُوَبِّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

(٨) في ع ود: والتهيق.

(٩) سقطت والمصدر من ق وس.

(١٠) سقطت حكم من ق وس.

[٤ / إعمال صيغة المُبالغة]^(١)

والرابع منها المثال ولو مُثنًى أو مجموعاً؛ وهو ما - أي: اسمٌ - حُوِّلَ للمبالغة والتكثير في الفعلِ من صيغة اسمِ فاعلٍ الثلاثيِّ إلى صيغة:

١. فَعَالٍ - بتشديد العين - كَصْرَابٍ.

٢. أو فَعُولٍ - بفتح الفاء - كَصْرُوبٍ.

٣. أو مِفْعَالٍ - بكسر الميم - كِمِضْرَابٍ.

والتحويلُ إلى هذه الثلاثة بكثرة؛ ولهذا وافقَ جميعُ البصريِّينَ سيبويه^(٢) على جوازِ إعمالها.

٤. أو فَعِيلٍ - بكسر العينِ وبعدها^(٣) ياءٌ - كسميعٍ.

٥. أو فَعِلٍ - بكسر العينِ من غيرِ ياءٍ - كحَذِرٍ.

/ ٨٧ ب / والتحويلُ إليهما^(٤) بقلَّةٍ؛ ولهذا مَنَعَ بعضُهُم^(٥) إعمالهما.

[مَنعُ الكوفيِّينَ لِعَمَلِ صِيغِ المُبالغة]

وأما الكوفيُّونَ^(٦) فمَنَعُوا إعمالَ الخمسةِ نظراً إلى أنَّها لا تُجاري الفعلَ وزادتْ عليه^(٧) بالمُبالغة: فَبَعْدَ شَبْهَها عنه، وَقَدَّرُوا لِلْمَنْصُوبِ بعدها عاملاً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمثال؛ وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَالٍ أو مفعولٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ

بكثرة، أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بقلَّةٍ، نحو: أما العسلُ فأنا شَرَابٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٠).

(٢) انظر: الكتاب ١ / ١١٠ - ١١٤.

(٣) في ق: بعدها.

(٤) في ع: إليها.

(٥) منهم: المازني والمبرد وأبو حيان وأكثر البصريِّينَ، وأجاز الجرهمي وابن خروف إعمالَ فَعِيلٍ دون فَعِلٍ. (انظر:

المقتضب ٢ / ١١٤ - ١١٥، وشرح الكافية ٣ / ٤٩١، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٣، وشرح التصريح على

التوضيح ٢ / ٦٨، وجمع الهوامع ٣ / ٥٩).

(٦) انظر: شرح الكافية ٣ / ٤٩٢، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٨٣، وجمع الهوامع ٣ / ٥٩.

(٧) في ع: عليها.

والصحيح جوازُ إعمالها حملاً على أصلها وهو اسمُ الفاعِلِ؛ لإفادتها ما يفيدُه مُكرراً^(١)، ولورود السماعِ به؛ نحو ما حكاه سيويه^(٢): أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ - بنصبِ العسل، وإنَّه لَمُنْحَارٌ بوائِكها، وقولهم: إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ذَنْبِ الْعَاصِينَ، وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ، وقوله:

٢٠٦ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونُ عِرْضِي

والمشهور^(٣) أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ لَا تَتَفَاوَتْ فِي الْمِبَالِغَةِ.

[٥ / إعمال اسم المفعول]^(٤)

والخامسُ منها اسمُ المفعولِ ولو مثني أو مجموعاً؛ وهو ما اشتقَّ مِنْ مصدرِ فَعِلٍ لَمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ.

[صياغته]

ومثَّلَ لَه بِقَوْلِهِ: كَمْضُورٍ وَمُكْرَمٍ لِلإشارةِ إِلَى أَنَّهُ يُصَاغُ:

- مِنَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ.
- وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ مضمومةٍ فِي أَوَّلِهِ وَفَتْحٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

(١) في ق: تكرر.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١١-١١٢. والبوانك: جمع بانكة، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، وبالك البعير بُووكاً؛ إِذَا سَجِنَ (انظر: لسان العرب للبوك، والقاموس المحيط-بوك).

(٣) صدر بيت من الوافر لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٧٢. وعجزه: جحاشُ الكِرْمَلَيْنِ لها فديدٌ.

اللغة: (جحاش) جمع جحش وهو ولد الحمار، و(الكرملين): اسم موضع، و(فديد): صوت. والشاهد فيه: (مزقون عِرْضِي) حيث أعمل جمع صيغة المبالغة (مَزَقٌ) وأخذت مفعولها (عِرْضِي)، وقد اعتمد اسم المبالغة هنا على مُخَبَّرِ عنه، وهو اسم إن.

(٤) خالف في ذلك ابن طلحة فادعى تفاوتها في المبالغة، ففعل لمن كثر من الفعل، وفعل لمن صار له كالصناعة، ومفعول لمن صار له كالألة، وفعل لمن صار له كالطبيعة، وفعل لمن صار له كالعادة. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨١، وجمع الهوامع ٣/ ٥٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: واسمُ المفعولِ؛ كَمْضُورٍ وَمُكْرَمٍ، ويعملُ عَمَلُ فَعْلِهِ؛ وهو كاسمُ الفاعلِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٧).

[صَوْغُهُ مِنَ الْفَعْلِ الْإِلَازِمِ]

ولا يُصَاغُ مِنَ الْإِلَازِمِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَعَدَّى^(١) بِحَرْفِ الْجَرِّ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ: كَمَمْرُوزٍ بِهِ أَوْ بِهَا أَوْ بِهِمْ أَوْ بِهِنَّ، وَلَا يُثَنَّى حِينَئِذٍ وَلَا يُجْمَعُ كَالْفَعْلِ بِخِلَافِ الْمَصْوَغِ مِنَ الْمُتَعَدَّى.

[عَمَلُهُ]

ويعملُ عملَ فِعْلِهِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ؛ فَيَرْفَعُ نَائِبَ الْفَاعِلِ، تَقُولُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَ عَبْدُهُ، وَمَا سِوَاهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالرَّافِعِ إِنْ كَانَ^(٢) مَنْصُوبًا لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا.

[شُرُوطُ إِعْمَالِ صَيَغِ الْمَبَالِغَةِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ عَمَلُ الْفَعْلِ]

وهما - أي: المثال واسمُ المفعول - كاسمِ الفاعِلِ في جميع ما اشترطَ فِيهِ لِصَحَّةِ عَمَلِهِ، حَتَّى فِي عَدَمِ التَّصْغِيرِ وَالْوَصْفِ.

ولَكَ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ خَاصَّةٌ إِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ مَعْنَى؛ إِذَا^(٣) حُوِّلَ الْإِسْنَادُ إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهِ^(٤)؛ نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ، وَالْأَصْلُ: مَضْرُوبُ عَبْدُهُ، فَحَوَّلَتِ الْإِسْنَادَ ثُمَّ أَضَفَتْ^(٥)، وَهُوَ حِينَئِذٍ^(٦) جَارٍ مَجْرَى الصِّفَةِ / ٨٨ أ / الْمُشَبَّهَةِ.

(١) فِي قِوَابِ وَدُوسٍ: يَتَعَدَّى.

(٢) سَقَطَتْ إِنْ كَانَ مِنْ ع.

(٣) فِي قِوَابِ: إِذْ.

(٤) فِي عِ: مَوْصُوفٍ.

(٥) فِي قِوَابِ وَدُوسٍ: أَضِفَتْ.

(٦) سَقَطَتْ حِينَئِذٍ مِنْ عِ.

[٦/ إعمال الصفة المُشَبَّهَة] ^(١)

والسادسُ منها الصفة المُشَبَّهَة باسمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي لواحِدٍ في أمورٍ ستأتي؛ ولهذا عملتُ عمله النصب، وإن كان الأصل أن لا تعمل؛ لِمَا يَتَّبِعُهَا الفَعْلُ بِدَلَالَتِهَا عَلَى الثبوتِ، وَلِكُونِهَا مأخوذةً مِنَ القَاصِرِ.

[ضابِطُهَا]

وهي الصفة المَصْوَغَةُ مِنْ فَعْلٍ قَاصِرٍ لغيرِ تَفْضِيلٍ؛ لإِفَادَةِ نِسْبَةِ الحَدَثِ إِلَى مَوْصُوفِهَا عَلَى جِهَةِ الثبوتِ.

فإذا قلتَ: زَيْدٌ حَسَنٌ فمعناه إثباتُ الحُسْنِ لَهُ واستمرارُهُ في سائرِ أوقاتِ وجودِهِ؛ لا أَنَّهُ مُتَجَدِّدٌ حَادِثٌ، ويدلُّ على ذلكَ تحويلُ الصفةِ على سبيلِ الاطرادِ إِلَى صِيغَةِ اسمِ الفاعِلِ عِنْدَ قَصْدِ الحَدُوثِ ^(٢)؛ كَمَا يُقَالُ فِي حَسَنِ: حَاسِنٌ، وَفِي ضَيْقٍ: ضَائِقٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَائِقٌ يَوْمَ صَدْرِكَ﴾ ^(٣).

[أوجهُ الشبهِ بَيْنَ الصفةِ المُشَبَّهَةِ واسمِ الفاعِلِ]

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تُشَارِكُ اسْمَ الفاعِلِ فِي:

- الدلالةُ عَلَى الحَدَثِ ^(٤) وصاحِبِهِ.
- فِي التذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد؛ وهي الصفة المَصْوَغَةُ لغير تَفْضِيلٍ لإِفَادَةِ الثبوتِ، كحَسَنِ وظَرِيفٍ وضَائِرٍ، ولا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا ولا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٧).

(٢) في ق: الحدث.

(٣) سورة هود، من الآية ١٢. وهي بِتَمامِهَا ﴿فَلَمَّا نَسُوا نَارَكَ بَعْضُ مَا يُرْحَمُونَ﴾ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ يَوْمَ صَدْرِكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا مِثْرَ آبِ جَدَّةٍ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ.

(٤) سقطت حيثئذ.

- والاعتماد على واحدٍ مما مرَّ^(١). لكنَّ النَّصْبَ هنا على التشبيهِ بالمفعولِ بِهِ بخلافِهِ^(٢) نَمَّة.

[أوجه الاختلاف بينهما]

وتتميّزُ عنه بأمورٍ منها:

١. أنَّها تُصاغُ مِنَ اللّازِمِ دونَ المتعدّي، وهو يُصاغُ مِنْهُمَا^(٣).
٢. ومنها أنَّها للزمنِ الحاضرِ الدائمِ؛ أي: الماضي المُستمرُّ دونَ المنقطعِ والمُستقبلِ، بخلافِهِ^(٤).

٣. منها أنَّها تكونُ غيرَ مُجَارِيَةٍ لِلْمُضَارِعِ في تحريكِهِ وسكونِهِ؛ وهو النَّالِبُ في المَبْنِيَّةِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ^(٥)، ومُجَارِيَةٌ لَهُ؛ نحو: طَاهِرٍ وَضَامِرٍ^(٦)، واسمُ الْفَاعِلِ لا يكونُ إِلَّا مُجَارِيًا.

٤. ومنها أنَّها لا يتقدَّمُ مَعْمُولُهَا المنصوبُ عَلَيْهَا^(٧)؛ لِأَنَّهَا فرُعُ اسمِ الْفَاعِلِ في العملِ

(١) كالاستفهام والنفي والمخبر عنه والمنعوت وصاحب الحال (انظر: ص ٣٥٣ من هذا الكتاب).

(٢) في ب وس: بخلاف.

(٣) نحو: قائم وضارب؛ فالأول من (قام) اللازم والثاني من (ضارب) المتعدّي، أما الصفة المشبهة فلا تشتق إلا من لازم نحو: الحسن، والجميل.

(٤) اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال، فنقول: زيد كاتب أمس أو الآن أو غداً، أما الصفة المشبهة فلا تدل على الماضي المنقطع، ولا على المستقبل، وتقتصر في الدلالة على الحال الدائم، نحو: هي طويلة؛ أي الآن وفي المستقبل.

(٥) لأنَّ حَسَنًا لا تجاري يَحْسُنُ، وظَرِيفٌ لا تجاري يَظْرِفُ في الحركات والسكنات، أما طاهر فإثباتها مُجَارِيَةٌ لِيُطَهِّرَ وما نعينه بالمجارة هو مجيء الحروف وفقاً لمجيئها في الفعل المضارع متحرك فساكن ثم متحرك، بغض النظر عن نوع الحركة.

(٦) في ق: وصابر.

(٧) فلا نقول: زيدٌ وجهه حسنٌ؛ لأنَّ الصفة ضعيفة فلا تعمل فيما قبلها، بخلاف زيداً أنا ضاربٌ، فيجوز اعتبار (زيداً) مفعولاً به لاسم الفاعل المتأخر ضارب.

بخلاف منصوبيه، ومن ثمَّ صَحَّ النصبُ في نحو: زيداً أنا ضاربُهُ^(١)، وامتنع في نحو: زيدُ أبوه حسنٌ وجههُ^(٢).

٥. ومنها أن معمولها لا يكون أجنبياً بل سببياً؛ أي: اسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها ولو تقديرأ، كما في نحو: / ٨٨ ب / زيدٌ حسنٌ وجهأ، أي: منه؛ فلا يُقال: زيدٌ حسنٌ عمرأ، كما يُقال: زيدٌ ضاربٌ عمرأ؛ لأنَّها مأخوذةٌ من فعلٍ لازم، وقد جرث على الاسم فلا تقتضي حينئذٍ^(٣) إلَّا ضميرهُ، أو سببهُ كما في اسمِ الفاعِلِ اللازم.

والمرادُ بمعمولها ما عملها فيه بحقِّ الشَّيْءِ^(٤)؛ فلا يَرُدُّ: زيدٌ بك فِرْحٌ؛ إذ عملها في الظرفِ وعديله^(٥) بما فيها من معنى الفعلِ.

٦. ومنها أن معمولها مُشَبَّهٌ بالمفعولِ به، ولا يُراعى له محلٌّ بالعطفِ وغيره^(٦)، ولا يُفصلُ بيته وبينها بفواصلٍ ولو ظرفاً^(٧)؛ وأنَّها^(٨) لا تعملُ محذوفةً^(٩)، ولا تنصبُ الضميرَ^(١٠)،

(١) (زيداً) في هذا المثال منصوبة باسم الفاعل المحذوف (ضارب) المُفسَّر بقوله ضاربهُ، ويستدلُّ من خلال هذا المثال على جواز تقدُّم المَعْمُولِ المنصوب لاسمِ الفاعل على عامله، لأنَّ ما يعمل في المُتقدِّم عليه يصحُّ أن يفسَّر عاملاً. (انظر: حاشية الحمصي ١٥١/٢).

(٢) امتنع هنا نصب (أبوه) بصفة محذوفة لأنَّ (حسنٌ) لا تقوى على تفسير عامل محذوف، لأنها لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يُفسَّر عاملاً، فوجب رفع (أبوه) على أنه مبتدأ ثانٍ، و(حسنٌ) خبره، والجملة الاسمية خبر لـ(زيد). (انظر: حاشية الحمصي ١٥١/٢).

(٣) سقطت حينئذٍ من ع.

(٤) وهو النصب على طريق المفعول به، أما ما كان فاعلاً فلا يشترط أن يكون سببياً، نحو: أحسنُ الزيدانِ؟.

(٥) أي الجار والمجرور، وكذا عملها في الحال والتمييز. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٢٤٩).

(٦) فلا يقال: جاء الرجلُ الحسنُ الوجهُ نفسه، وهو حسنُ الوجه والبدن.

(٧) فيمتنع نحو: كريمٌ فيها حَسْبُ الآباءِ إلا في الضرورة كقول الخطيئة: والظليُّون إذا ما يُنسبون أبأ

(انظر: ديوان الخطيئة ص ١٦، وجمع الهوامع ٦٢/٣).

(٨) في الأصل فإنها والمثبت من باقي النسخ.

(٩) فيمتنع نحو: زيدٌ أباه حسنٌ وجهه.

(١٠) نحو: حسن الوجه جميلٌ إياه، وقد أجازوه الفراء خلافاً للجمهور. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٠، وحاشية

الحمصي ١٥٢/٢).

ولا تتعرفُ بالإضافة دائماً^(١)، وأنها تُؤنَّثُ بالألفِ^(٢)، وتُخالفُ فعلها فتَنْصُبُ مع قصوره، ويجوزُ^(٣) إضافتها إلى فاعلها معنى^(٤) من غير ضعفٍ ولا قلةٍ في الكلام، وأنَّ أُلَّ الداخلةَ عليها حرفُ تعريفٍ، واسمُ الفاعلِ على الخلافِ^(٥) منها في ذلك كُلِّهِ.

[حالاتٌ معمولها]^(٦)

وليعمَّولها بالنسبة لعمليها فيه ثلاثُ حالاتٍ:

أحدها أنَّ^(٧) يُرْفَعُ على الفاعليةِ باتِّفاقٍ بعدَ إخلائها ضرورةً من ضميرٍ موصوفها؛ كزَيْدٌ حَسَنٌ وجهه، أو على الإبدالِ عندَ بعضهم^(٨) من الضميرِ فيها.

وثانيها أنَّ^(٩) يُنْصَبُ على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ إنَّ كَانَ نكرةً؛ كزَيْدٌ حَسَنٌ وجهها، أو عليه^(١٠) فقط إنَّ كَانَ معرفةً؛ كزَيْدٌ حَسَنٌ الوجه، ولهذا قَالَ: والثاني مُتَعَيِّنٌ^(١١) في المعرفةِ.

(١) لأنَّ إضافتها إضافة لفظية لا معنوية، وهذا حال كل المشتقات إذا أُضيفت.

(٢) إضافة إلى تأنيثها بالتاء نحو: حمراء، وحسنة خلافاً لاسم الفاعل الذي يؤنَّثُ بالتاء فقط، نحو: خالدة، ومحسنة.

(٣) في ب: تجوز.

(٤) نحو: هذا حسنُ الوجه، ونقيُّ الثغر، وطاهرُ العرض، أما اسم الفاعل فإنه لا يُضاف إلى فاعله إلا بضعف وهو قليل نحو: زيدٌ كاتبُ الأدب.

(٥) في ب ود: خلاف.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويرْفَعُ على الفاعلية أو الإبدال، ويُنْصَبُ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، والثاني يتعيَّنُ في المعرفة، ويُخَفَّضُ بالإضافة (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٧).

(٧) سقطت أن من ب في المواضع الثلاث من حالات معمولها.

(٨) كأي علي الفارسي (انظر: الإيضاح العضدي ص ١٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٥٤٤/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٢٤٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢، وجمع الهوامع ٣/٦٤).

(٩) في ق: أو.

(١٠) أي: على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ التمييز لا يكون معرفة.

(١١) في ب: يتعيَّن.

وثالثها أن يُخَفَّضَ بالإضافة؛ أي بِسَيِّهَا، كزَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ بِأَلٍ وَهوَ^(١):

أ . مَجْرَدُ عَنْهَا^(٢) والإضافة؛ كالحسن وجهٌ.

ب . أو مُضَافٌ لِلْمَجْرَدِ مِنْهَا^(٣)؛ كالحسن وجهُ أبٍ.

ج . أو مُضَافٌ لضميرِ الموصوفِ؛ كالحسن وجهُهُ.

د . أو لمضافٍ لضميره^(٤) كالحسن وجهُ أبيه؛ لامتناعِ إضافةٍ ما فيه أَلٍ لشيءٍ من ذلك.

وإذا خَفِضَ المعمولُ بالإضافة، فلا تخرُجُ^(٥) بذلك عَنْ كونها^(٦) صفةً مشبَّهةً؛ لأنَّ الخَفْضَ ناشئٌ عَنِ النصبِ / ٨٩ أ / لا عَنِ الرفعِ، لثَلَا يلزَمُ إضافةُ الشيءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ إِذِ الصِّفَةُ عَيْنٌ^(٧) مرفوعةا^(٨) فِي المَعْنَى، وَغَيْرُ^(٩) منصوبها.

[تُجْمَلُ صُورُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ مَعَ مَعْمُولِهَا]

واعلم أنَّ الصَّوَرَ الحاصِلَةَ مِنَ الصِّفَةِ وَمَعْمُولِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ إِفْرَادِهَا^(١٠) وَتَذَكِيرِهَا وَأُضْدَادِهَا سِتٌّ^(١١) وَثَلَاثُونَ صُورَةً:

لِأَنَّ الصِّفَةَ إمَّا نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً، وَهِيَ: إمَّا رَافِعَةٌ أَوْ نَاصِبَةٌ أَوْ جَارَةٌ؛ فَهَذِهِ سِتٌّ^(١٢) حَالَاتٍ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ.

(١) أي: معمولها.

(٢) في ق و د: منها.

(٣) في ق و د و س: منها.

(٤) أي: مُضَافٌ لِمُضَافٍ لضمير.

(٥) في ع و س: يخرج.

(٦) في ع: كونه.

(٧) في د: غير.

(٨) في ع: موصوفها.

(٩) في ق: وعين.

(١٠) في ع: انفرادها.

(١١) في ع و ب: ستة.

(١٢) في ع و ب: ستة.

ومعمولها لَهُ أيضاً سَتْ حالاتٍ؛ لَأَنَّهُ: إمَّا بأل كالوجهِ، أو مُضافٌ^(١) لِيَا فِيهِ أَلٌ^(٢) كوجهِ الأبِ، أو للضميرِ كوجهه، أو مُضافٌ^(٣) للمضافِ للضميرِ كوجهِ أبيه، أو مُجَرَّدٌ^(٤) من أَلٍ والإضافةِ كوجهه، أو مُضافٌ^(٥) للمجرّدِ مِنْهَا كوجهِ أبٍ.

فالصورُ سَتْ^(٦) وثلاثونَ صورةً من ضربِ سَتْ^(٧) في مِثْلِهَا، الممتنعُ^(٨) مِنْهَا الأربعةُ^(٩) التي اسْتُثْنِيَتْ^(١٠)، والبقيةُ جائزةٌ إِلَّا أَنَّ فِيهَا قبيحاً وضعيفاً وحَسَناً؛ فالقبيحُ أربعُ صورٍ^(١١)، والضعيفُ سَتْ^(١٢)، والباقي حسنٌ؛ وبيانُ ذلك يُطلبُ من^(١٣) المبسوطاتِ.

(١) في ع: مضافاً.

(٢) سقطت أَل من ع.

(٣) في الأصل: مضافاً، والمثبت من ع وب وس.

(٤) في ق: مجرداً.

(٥) في ع: مضافاً.

(٦) في ع: ستة.

(٧) في ع: ستة.

(٨) في ق: امتنع.

(٩) في الأصل الأربع، والمثبت من ق وس.

(١٠) انظر الصفحة السابقة من هذا الكتاب.

(١١) وضابط هذه الصور القبيحة أن ترفع الصفة النكرة مطلقاً، وأمثلتها:

١- حسنٌ وجهٌ. ٢- حسنٌ وجهُ الأب.

٣- الحسنُ وجهٌ. ٤- الحسنُ وجهُ الأب.

(انظر: شرح الكافية ٣/٥٠٣-٥١٢، وشرح المفصل ٦/٨٣-٩٠، ومعجم الهوامع ٣/٦٤-٦٧، وحاشية الحمصي ٢/١٥٣).

(١٢) وضابط هذه الصور الضعيفة أن تنصب الصفة النكرة المعرفة مطلقاً أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبها، وأمثلتها هي:

١- حسنٌ الوجه. ٢- حسنٌ وجهُ الأب. ٣- حسنٌ وجهه.

٤- حسنٌ وجه أبيه. ٥- حسنٌ وجهه. ٦- حسنٌ وجه أبيه.

(انظر: شرح الكافية ٣/٥٠٣-٥١٢، وشرح المفصل ٦/٨٣-٩٠، ومعجم الهوامع ٣/٦٤-٦٧، وحاشية الحمصي ٢/١٥٣).

(١٣) في ق: في.

[٧/ إعمال اسم التفضيل]^(١)

والسابع منها اسم التفضيل، وأخره لأنَّ عمله في المرفوع الظاهر غير مَطرَدٍ كما ستعرفه.

[ضابطه]

وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لصاحِبِها على غيره في أصل الفعل.

[صِغَتُهُ وَشَرْطُهُ]

وشرط التفضيل أن يكون على وزنِ أَفْعَلْ؛ سواءً صِغِعَ مِنْ فَعَلٍ لازِمٍ كأكرم، أم مُتَعَدٍّ كأضرب وأعلم، ولا يَرِدُ خَيْرٌ وَشَرٌّ؛ فَإِنَّهُمَا لِلتَّفْضِيلِ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا أَحْيَرُ وَأَشَرٌ فَخُفِّفَا بِالْحَذْفِ؛ لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَرُبَّمَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ^(٢)، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٢٠٧ - وَحُبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا^(٣)

فضرورة، ولا يُصاغُ إِلَّا بِمَا صِغِعَ مِنْهُ فَعَلٌ التَّعَجُّبُ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ^(٤).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «واسم التفضيل، وهو: الصفة الدالة على المشاركة والزيادة؛ كأكرم». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٠).

(٢) في ق و ع ود: أو من.

(٣) مثاله قراءة أبي قلابة ﴿مَنْ أَلْكَذَّابُ الْآيُرِ﴾ - القمر: ٢٦ - وقول الشاعر: بلال خيرُ الناس وابن الأخير.

(انظر: تفسير البحر المحيط ١٧٩/٨، والدرر اللوامع ٢٦٥/٦).

(٤) عجز بيت من البسيط للأحوص في ديوانه ص ١٥٣، والأغاني ٣٠١/٤، والعقد الفريد ٣٠٦/٣، وشرح

التسهيل ٣٨٢/٢، وجاء في ديوان مجنون ليلي ص ١٥٨. وصدرة: وزادني كلفاً بالحُب ما منعت.

والشاهد فيه: (حُب) حيث حذفت همزتها شذوذاً وأصلها أَحَبُّ.

(٥) حيث يصاغُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مِنَ الْفَعْلِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ ثَلَاثِيَّةٍ: فَعَلٌ، ثَلَاثِيٌّ، تَامٌ، مُثَبَّتٌ، مَبْنِيٌّ

لِلْمَعْلُومِ، قَابِلٌ لِلتَّفَاوُتِ، لَيْسَ بِالْوَصْفِ فِيهِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ. (انظر: مبحث التعجب من هذا الكتاب

ص ٤٢١).

[استعملائه^(١)]

١ / وَيُسْتَعْمَلُ بَيْنَ - وَلَوْ تَقْدِيرًا - جَاوِزَةً لِلْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ، إِذَا جُرِّدَ مِنْ أُلِّ وَالْإِضَافَةِ؛ نَحْوُ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٢)، وَهِيَ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ ارْتِفَاعًا وَانْحِطَاطًا^(٣)، أَوْ لِلْمَجَاوِزَةِ^(٤)، وَلَا يُفَضَّلُ بَيْنَهُمَا^(٥) وَبَيْنَ مَجْرُورِهَا بِأَجْنَبِيٍّ، / ٨٩ ب / وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ^(٦) مَعَهَا عَلَى اسْمِ التَّفْضِيلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ مُضَافًا^(٧) إِلَى اسْتِفْهَامٍ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ^(٨)؛ كَمِمَّنْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟ وَمِنْ غِلَامٍ مَنْ أَنْتَ أَجْمَلُ؟.

٢ / وَمُضَافًا^(٩) لِنَكْرَةٍ^(١٠) مُطَابِقَةً لِلْمُفَضَّلِ وَجُوبًا، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَكَذَا فِي الَّتِي^(١١) قَبْلُهَا^(١٢) وَجُوبًا، وَإِنْ كَانَ الْمُفَضَّلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَتَقُولُ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى: زَيْدٌ أَوْ هُنْدٌ أَوْ الزَيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَوْ الزَيْدُونَ أَوْ الْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَيُسْتَعْمَلُ بَيْنَ، وَمُضَافًا لِنَكْرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ. وَيَأَلُ فَيُطَابِقُ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَرُجِهَانِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٠).

(٢) كَمَا فِي ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ أَي: أَعَزُّ مِنْكَ.

(٣) سُورَةُ الْكَهْفِ مِنَ آيَةِ ٣٤، وَهِيَ بَيْنَهُمَا ﴿وَكُنَّا لَهُمْ نَاصِرِينَ لِصَنِيْعِهِمْ وَهُوَ يَحْمِلُهُمْ﴾ وَأَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا.

(٤) مِثَالُ الِارْتِفَاعِ: أَفْضَلُ مِنْهُ، وَمِثَالُ الْانْحِطَاطِ: شَرُّ مِنْهُ.

(٥) فَمَعْنَى زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، أَي: زَيْدٌ جَاوَزَ عَمْرًا فِي الْفَضْلِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ بَاقِي النَّسْخِ.

(٧) فِي ع: تَقْدِيمُهَا، مَعَ إِسْقَاطِ مَعَهَا.

(٨) فِي ب وَد: مُضَاف.

(٩) وَمَا وَرَدَ خِلَافَ ذَلِكَ فَهُوَ شَاذٌ، كَقَوْلِ ذِي الرِّمَّةِ:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَلَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

(انظر: ديوان ذي الرمة ص ١٦٠، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٣/٢).

(١٠) فِي ق: أَوْ مُضَافًا.

(١١) فِي س: إِلَى نَكْرَةٍ.

(١٢) فِي ق: الَّذِي.

(١٣) فِي ع: مِثْلُهَا.

[حصباءٌ دُرٌّ على أرضٍ من الذهبِ] ^(١٧) ^(١٨)

فِيمَا لَحْنٌ، أَوْ لَمْ يُقَصِّدْ حَقِيقَةُ الْمَفَاضِلَةِ.

وفي الثانية: زيدٌ أفضل رجل، والزيدانِ أفضل رجلين، والزيدونَ أفضل رجال،
وهندٌ أفضل امرأة، والهندانِ أفضل امرأتين، والهنداتُ أفضل نساء، وأما قوله تعالى:
﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾، فالتقديرُ أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ، ولا "يَكُنْ كُلُّ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ".

٣/ وَيُسْتَعْمَلُ مَقْرُونًا بِأَلْ؛ فَيُطَابِقُ وَجوباً موصوفة إفراداً وتذكيراً وفعليهما؛ فتقول: زيدٌ الأفضَلُ، والزيدانِ الأفضَلانِ، والزيدونَ الأفضَلونَ أو الأفاضِلُ، وهذا الفضلُ، والهندانِ الفضليانِ، والهنداتُ الفضلياتُ أو الفضُلُ.

٤ / ومُضافاً لمعرفة^{١١}؛ فوجهان، أي:

(۱) فی ق وب: کبری و صغری.

(٢) زيادة من ق.

(٣) البيت من البسيط لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤، وشرح المفصل ٦/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٠، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٧.

اللغة: الفواقع جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مُزجت الخمر بالماء، ويُرَوى مكانها (فقاقعها) وهي بنفس المعنى السابق، والحصباء صغار الحصى.

موطن التمثيل: قوله (صغرى وكبرى) في الأصل أصغر وأكبر لأنَّ اسم التفضيل هنا نكرة غير مضاف؛ لذا وجب إفراده وتذكيره، ومن هنا فقد اعتبر البيت لحناً، أو أن البيت صحيح إذا لم يُقصد بصغرى التفضيل بل الصفة المشبهة الصغيرة وهذا هو الأقرب، وعندئذ فلا لحن في البيت. (انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٣١٧).

(٤) سورة البقرة من الآية ٤١. ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَأْتِيكَ بِمُتَّكِفَةٍ لِّمَّا مَضَىٰ وَنَحْنُ مُعْرِضُونَ وَلَا تُنْفِرُوا فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ إِلَىٰ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَصْرَفُونَ الْغَنَىٰ﴾

(٥) في ع: أو لا.

(٦) في ب: ومضاف المعرفة.

أ/ المطابقة إجراء له مجرى المعرفة بأل؛ نحو: ﴿أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا﴾^(١).

ب/ وعدمها^(٢) - وهو الغالب - إجراء له مجرى المجرد؛ نحو: ﴿وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ﴾^(٣).

نعم؛ إن استعمل أفضل^(٤) لغير تفضيل وجبت المطابقة؛ كقولهم: الناقص والأشج^(٥) أعدا بني مروان أي: عادلاهم؛ إذ ليس فيهم^(٦) عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل، ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد^(٧)، وفي هذه الحالة واللتين^(٨) قبلها لا يستعمل بمن. [عمله كناصب]^(٩).

واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف [مطلقاً]^(١٠)،^(١١) ولا ينصب المفعول معه، ولا له، ولا المطلق.

(١) سورة الأنعام، من الآية ١٢٣. وهي بتامها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا لِيَتَكَبَّرُوا فِيهَا وَمَا يَكْتُمُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

(٢) في الأصل وعدمه والمثبت من ق و ع وب وس.

(٣) زيادة من ق وب ود.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٩٦. وهي بتامها ﴿وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمِنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْذَرَ لَفِ سَكَنٍ وَمَا هُوَ بِمُعْذِرٍ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يَقُولُوا وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَعْمَلُونَ﴾.

(٥) في ق و ع وب وس: أفعل.

(٦) (الناقص) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، وسمي لذلك لأنه أنقص من رواتب الجند، و(الأشج) هو لقب لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لأنه كان مشجوجاً في وجهه.

(٧) في ق: منهم.

(٨) انظر المقتضب ٣/ ٢٤٥-٢٤٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦.

(٩) في ق وب: والتي.

(١٠) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا ينصب المفعول مطلقاً، ولا يرفع في الغالب ظاهراً إلا في مسألة الكحل (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٠).

(١١) زيادة من ق.

(١٢) نحو: هو أفضل خلقاً، وجاء الأذكي مترئفاً، وهو أحسن منه جيرة. قال سيويه: هو خير منك أباً وأحسن منك وجهاً (انظر: الكتاب ١/ ٢٠٢).

[الخلافاً في نصبه للمفعول به]

١ / ولا يَنْصُبُ^(١) المفعول به / أ ٩٠ / على الأصحَّ^(٢) مُطلقاً؛ أي: سواء كان^(٣) ظاهراً أم^(٤) غيرَه، بل يصلُّ إليه باللام: كزيد أدعى للعلم وأبذل^(٥) للمعروف، أو بالباء: كخالد أعرفُ بالنحو وأجهلُ بالفقه. فإن كان فعله يتعدَّى لاثنتين نصبت الآخر بفعلٍ مُقدَّر^(٦)؛ كزيد أكسى للفقراء الثياب؛ أي: يكسوهم الثياب.

٢ / وأجاز بعضهم نصبه به مطلقاً^(٧)، ونقله المُصنِّف في حواشي التسهيل^(٨) عن ابن مسعود^(٩).

٣ / وبعضهم^(١٠) إن أوَّل بها لا تفضيلَ فيه، قال الدماميني^(١١): "وهذا الرأي حسنٌ، فيَنْصُبُ حينَ التأويلِ، كما أنَّه يُضافُ حينئذٍ إلى ما ليسَ بعضُه، فيجري حكمُ النصبِ والجَرِّ على طريقةٍ واحدةٍ، كما أنَّه إذا صحَّ وقوعُ الفعلِ محلَّه رفعُ الظاهرِ.

٤ فقد استبان لك أنَّ ما في الشرح^(١٢) من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظورٌ فيه.

(١) سقطت ينصب من ق و ع وب وس.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦-٢٣٢٨، وجمع الهوامع ٣/ ٧٥.

(٣) في ب: أكان.

(٤) في ق: أو.

(٥) في ع: أو أبذل.

(٦) سقطت مقدر من ب.

(٧) أي: دون الاستعانة بحرف جر كاللام أو الباء.

(٨) حواشي التسهيل هو أحد كتب ابن هشام المفقودة (انظر: مقدمة هذا التحقيق ص ٢٨).

(٩) هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ هـ، هكذا سَمَّاه أبو حيان وسَمَّاه ابن هشام ابن الذكِّي، كان كثير المخالفة لأقوال النحويين، وانظر رأيه في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٥، وكشف الظنون ص ٢٣٦).

(١٠) أي: أجاز بعضهم، نحو قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ - الأنعام ١٢٤ - على اعتبار أعلم صفة مشبهة لا تفضيل فيها، وحيث مفعول به لأعلم. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧).

(١١) لم أجده في تحفة الغريب ولا في الجزء المحقق من شرح التسهيل للدماميني.

(١٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٢).

[عمله كرافع لفاعله]

وَيَرْفَعُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتِرَ فِي كُلِّ لُغَةٍ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ اسْمًا ظَاهِرًا^(١) وَلَا ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا؛ لِكُونِهِ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَاهُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ؛ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ يَصْحُحُ وَقَوْعُ فِعْلٍ بِمَعْنَاهُ مَوْقَعُهُ.

[مسألة الكحل]

وضابطها أَنْ يَكُونَ صِفَةً لاسم جنسٍ مسبوقاً^(٢) بنفي أو شبهه^(٣)، ومرفوعه أجنبياً مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ^(٤)، وَبِهِ عُرِفَتِ الْمَسْأَلَةُ بِمَسْأَلَةِ الْكُحْلِ، وَأُفِرِدَتْ بِالتَّأْلِيفِ.

وَالْأَسْلُ أَنْ يَقَعَ هَذَا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ: أَوَّلُهُمَا لِلْمَوْصُوفِ، وَثَانِيهَا لِلظَّاهِرِ كَمَا فِي الْمَثَالِ، وَقَدْ يُحَذَفُ الضَّمِيرُ الثَّانِي وَتَدْخُلُ مِنْ إِمَّا:

• عَلَى "الظَّاهِرِ؛ نَحْوُ: مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ.

• أَوْ مَحَلَّهُ؛ نَحْوُ: مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ.

• أَوْ ذِي الْمَحَلِّ؛ نَحْوُ: مِنْ زَيْدٍ.

وَلَمْ يَقَعْ هَذَا التَّرَكِيبُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَرَّبَ الْمَرْفُوعُ فِيهِ مُبْتَدَأً وَأَفْعَلُ خَبَرُهُ؛ لِثَلَاثٍ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَفْعَلٍ / ٩٠ ب / وَمِنْ "أَجْنَبِيٍّ"، وَقَدْ يَرْفَعُ الظَّاهِرُ مُطْلَقًا فِي لُغَةٍ حَكَاهَا سِيبَوِيهِ^(٥)؛ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ، وَعَنْهَا احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: فِي الْغَالِبِ.

(١) نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ - أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ فَـ (أَبُوهُ) مَرْفُوعٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ (أَفْضَلُ) وَهَذِهِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٢).

(٢) فِي ع وَب وَد وَس: مُسْبُوقٌ.

(٣) هُوَ التَّنْهِي أَوْ الِاسْتِفْهَام الَّذِي فِيهِ مَعْنَى النِّفْيِ، كَقَوْلِكَ: لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَبُّ بِي إِلَهُ اللَّهِ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ بِمَنَّهُ. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧).

(٤) (أَحْسَنُ): نَعَتْ لِرَجُلًا، وَ(الْكُحْلُ): فَاعِلٌ لاسم التَّفْضِيلِ أَحْسَنَ (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٦-٢٣٣٧).

(٥) سَقَطَتْ عَلَى مَنْ ع.

(٦) فِي ق: وَبَيْنَ مَنْ.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣١-٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٣.

باب التوابع^(١)

وهي جمع تابع؛ وهو المُشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر^(٢). وإطلاق التابع على الحرف والفعل الغير^(٣) المُعرب مجاز؛ إذ لا إعراب فيها تقع فيه التبعية.

والعامل في التابع^(٤):

هو العامل في المتبوع إلا في البدل؛ فإن العامل فيه مُقدَّرٌ خلافاً للمبرد^(٥)، بدليل ظهوره في بعض المواضع^(٦)، ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي، ولا تقدُّمه^(٧) عليه كما يفهمه قوله: يتبع ما قبله في إعرابه خمسة باستقراء^(٨): نعت، وتوكيد، وعطف

- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب التوابع؛ يتبع ما قبله في إعرابه خمسة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٣).
(٢) خرج بقوله إعرابه الحاصل الحال من المرفوع وتمييزه، وخرج بقوله والمتجدد: حال المنصوب وتمييزه والمفعول الثاني في باب أعطى، وخرج بقوله غير خبر: الاسم الثاني في نحو: الرمان حلو حامض، فإن حامضاً ليس تابعاً لما قبلها، بل جزء من الخبر. (انظر: حاشية الحمصي ١٥٨/٢ - ١٥٩).
(٣) يقول محمد العدناني: ويقولون: الرجلُ الغير المتعلم شرٌّ عظيم. والصواب: الرجل غير المتعلم شرٌّ عظيم... ولا تدخل الألف واللام على غير.... لأنها شديدة الإهام لا تقبل التعريف. (انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٩٠).
(٤) في ع: و.

(٥) في ق وع ود وس: يقع.

(٦) كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا﴾ - المائدة: ١١٤ - (فأولنا) بدل من (لنا)، وقد تكرر العامل (لام الجزر).

(٧) انظر: المقتضب ٢٩٥/٤.

(٨) اختلف النحاة في العامل في التابع عدا البدل كما يلي:

- ١ - عامل التابع هو نفسه العامل في المتبوع، وهو رأي الجمهور ونُسب الى سيبويه واختاره ابن مالك.
- ٢ - العامل فيه هو التبعية، وقال به الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي. (انظر: الكتاب ١/ ٤٢١ - ٤٢٢، والمقتضب ٣١٥/٤، وارتشاف الضرب ١٩٢٥ - ١٩٢٦، وشرح التصريح على التوضيح ١٠٨/٢، وجمع الهوامع ١١٣/٣ - ١١٤).

(٩) في ق: تقديمه.

(١٠) في ب ود وس: بالاستقراء.

بيان، ونسق، وبدل. ومن فصل في التوكيد جعلها ستاً^(١)، ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعاً^(٢).

[ترتيب التوابع إذا اجتمعت]

والأولى أن يبتدئ^(٣) منها^(٤) بالنعت، ثم بالبيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق، بل قيل: هو الصواب؛ لأنها^(٥) إذا اجتمعت في التبعية رُتبت كذلك كما في التسهيل^(٦).

[١/ النعت أو الصفة]^(٧)

أحدها النعت^(٨)؛ ويرادفه الوصف والصفة؛ وهو التابع - هذا كالجنس - المشتق أو المؤول به^(٩)، أخرج به غيره^(١٠) منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق فيقول^(١١): المباين للفظ متبوعه.

(١) أي: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

(٢) كائزجاجي مثلاً. (انظر: الجمل في النحو ص ٣).

(٣) في ع وس: يبدأ.

(٤) سقطت منها في ق.

(٥) في الأصل: لا أنها وهو تصحيف، والمثبت من ق وع وب ود.

(٦) قال ابن مالك: ويبدأ اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنه جاري مجراه، ثم

بالتوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجري النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعاً كلاً تابع، لكونه كالمستقل،

ثم بعطف النسق، لأنه تابع بواسطة؛ فيقال: مررت بأخيكَ الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر.

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٠١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: النعت: وهو التابع، المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه. (شرح قطر الندى

ص ٢٨٣).

(٨) هذه تسمية الكوفيين، ورتبها قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة. (انظر: همع المواع ٣/ ١١٧).

(٩) سقط به من ق.

(١٠) لأن باقي التوابع جوامد لا مشتقات في الغالب.

(١١) في ق: فإنه أخرجه بقوله.

[أنواعه]

١/ والمشتق ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه؛ كأسماء الفاعل، والمفعول، والتفضيل، والصفة المُشَبَّهة.

٢/ والمُؤَوَّلُ به ما أُقيمَ مقامُهُ من الأسماء العارية عن الاشتقاق؛ كاسم الإشارة، وذِي بمعنى صاحب، والمنسوب^(١)؛ كجاءني زيدٌ هذا؛ أي: الحاضر، ورجلٌ ذو مالٍ؛ أي: صاحبه، ورجلٌ دمشقيٌّ؛ أي: منسوبٌ إلى دمشق. ومن المُؤَوَّلِ به^(٢) الجملة الخبرية^(٣) في نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٤)، وقوله:

٢٠٩- ولقد أمرٌ على اللثيم يسبني / ٩١ / أ

وكذا المصدرُ المُلتزمُ إفراذه وتذكيره في نحو: مررتُ برجلٍ عدلٍ؛ أي: عادِلٍ عندَ الكوفيين، وذِي عدلٍ عندَ البصريين^(٥).

(١) سقطت والمنسوب من ب.

(٢) سقطت به من ق.

(٣) سقطت الخبرية من ق.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٨١. وهي بتمامها ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، والشاهد: تُرجعون فيه إلى الله حيث جاءت هذه الجملة الخبرية في محل نصب نعت.

(٥) صدر بيت من الكامل لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١١/٢، والدرر اللوامع ٧٨/١، وثُيب لغيره في المصادر الأخرى. وعجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قلْتُ: لا يعينني

والشاهد فيه: (يسبني) حيث جاءت هذه الجملة الخبرية مؤولة بنعت مجرورٍ للثيم النكرة معنى المعرفة لفظاً، ولك فيها اعتبار جملة (يسبني) في محل نصب حال.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣١٢، وشرح الأشموني ٣/٦٤.

وفائدته حقيقةً كان أو غيره:

أ . تخصيصُ لمتبوعه إن كان نكرة؛ كجاءني رجلٌ تاجرٌ أو تاجرٌ أبوه. والتخصيصُ تقليلُ الاشتراكِ في النكرات.

ب. أو توضيحٌ له إن كان معرفة؛ كجاءني زيدُ الفاضلُ أو الفاضلُ أبوه. والتوضيحُ رفعُ الاشتراكِ في المعارفِ.

ج . أو مجردُ مدحٍ له^(٢)؛ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣).

د . أو ذمٌّ؛ نحو: أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

هـ . أو ترحمٌ عليه؛ نحو: اللهم اغفرْ لعبيدِكَ الضعفاءِ^(٤).

و . أو توكيدٌ لما دلَّ عليه متبوعه؛ كضربتُ ضربةً واحدةً؛ * لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ ضَرْبَةٍ أَنَّهَا ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ *^(٥)؛ فلم يُفِدِ النعتُ إِلَّا مُجَرَّدَ التوكيدِ، ومنه قولُهُمْ: مَضَى أَمْسِ الدَّائِرِ.

ز . وقالَ بعضُهُمْ^(٦): أو تعميمٌ؛ نحو: إِنَّ اللَّهَ يَحْشُرُ عِبَادَهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ.

ح . أو تفصيلٌ^(٧)؛ نحو: مررتُ برجلينِ عربيٍّ وعجميٍّ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وفائدته تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترحمٌ، أو توكيدٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٤).

(٢) سقطت له من ع.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية ٢، حيث جاء النعت رب العالمين مفيداً المدح للمنعوت الله.

(٤) في باقي النسخ: اللهم الطف بعبادك الضعفاء.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من ع.

(٦) كابن مالك وأبي حيان والأشموني. (انظر: شرح التسهيل ١٦٨/٣ وارتشاف الضرب ١٩٠٧/٤، وشرح

الأشموني ٥٩/٣).

(٧) في ق: أو للمفصل.

ط. أو إيهام؛ نحو: تصدَّقْ بصدقة قليلة أو كثيرة.

ي. قال البدرُ الدماميني عن بعضهم^(١): «أو إعلامُ المُخاطَبِ بأنَّ» المُتكلِّمَ عالمٌ بحالٍ مَنْ ذَكَرَ، يُقالُ لك: أَرَأَيْتَ قاضِي بلدنا؛ فتقولُ: رأيتَ قاضِيكُم الكريمَ الفقيهَ، وليسَ هذا للتوضيح؛ لأنَّ مُرادَهم به الإيضاحُ للمُخاطَبِ وهو بالفَرَضِ في مثالنا عالمٌ بِها ذُكِرَ غيرُ مُحتاجٍ إلى إيضاحِهِ لَهُ ولا للمدح؛ فإنَّ غرضَ المُتكلِّمِ إعلامُ السامعِ بأنَّه عالمٌ بحالٍ هذا الموصوفِ لا مُجرَّدَ الثناءِ عليه.

[أوجهُ تبعيَّةِ النعتِ للمنعوتِ]^(٢)

والنعتُ من حيثُ هو^(٣) يتبعُ منعوتَهُ في اثنينٍ من خمسةٍ:

- واحدٌ من أوجهِ الإعرابِ الثلاثة: الرفعُ والنصبُ والجَرُّ.
- وواحدٌ من التعريفِ والتَّنكِيرِ سواءَ رَفَعَ ضميرُهُ^(٤) أم اسماً ظاهراً؛ فلا يُتبعُ معرفةً بنكرةٍ^(٥) ولا عكسُهُ^(٦). نَعَمْ؛ المُعرَّفُ بلامِ الجنسِ يجوزُ أن يُتبعَ بنكرةٍ مخصوصةٍ؛ كقولهم:

(١) هو ابن الحُبَّاز كما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٩/٣.

(٢) في ق: أن.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويتبعُ منعوتَهُ في واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ، ومن التعريفِ والتَّنكِيرِ، ثُمَّ إن رَفَعَ ضميراً مستتراً تبعَ في واحدٍ من التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ من الأفرادِ وفرعيهِ، وإلا فهو كالفعلِ، والأحسنُ: جاءني رجلٌ قعودٌ غليماً، ثُمَّ: قاعدٌ، ثُمَّ: قاعدون. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٥).

(٤) من حيث هو: أي بغض النظر عن عمله.

(٥) في ق: ضميراً، وفي ع: ضمير منعوته.

(٦) وإذا ورد فإنه مؤول، فمثال مجيء النعت نكرة والمنعوت معرفة قوله تعالى: ﴿تِلْكَ بَيِّنَاتٌ لِّلَّذِينَ﴾ - الفاتحة: ٣ -، فيالك وصف أضيف للإضافة لفظية، وقد نُعت به معرفة، ورُدَّ هذا بأنَّ الإضافة لفظية في الوصف إذا لم يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة. (انظر: حاشية الحمصي ١٦٢/٢).

(٧) هذا مذهب سيويه وجهور البصريين، فلا يجوز عندهم التخالف بين النعت والمنعوت إلا إذا كان الموصوف مُعرِّفاً بآل الجنسية، أو إذا كان النعت مقطوعاً عن منعوته. (انظر: الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢٢، وشرح الأشموني ٦٠/٣).

ما ينبغي للرجلٍ مثلكَ أو خيرٍ منك / ٩١ ب / أن يفعلَ كذا^(١). ويجبُ في النعتِ^(٢) أن يكونَ مُساوياً لمنعوتِهِ^(٣) في التعريفِ أو دونَهُ؛ فنحوُ: بالرجلِ أخيكَ^(٤) بدلٌ.
ثمَّ إن رفعَ النعتِ ضميراً^(٥) مستتراً عائداً على المنعوتِ تبع^(٦) منعوتَهُ - ولو كانَ معناه لهما بعدهُ كما في: جاءني رجلٌ حسنٌ وجهاً^(٧) - في اثنينِ أيضاً من خمسةٍ:

(١) أل في الرجل جنسية، وعليه فالمنعوت نكرة، والنعت نكرة مخصصة بالإضافة في مثلك وبشبه الجملة في خير منك، وجوز هذا الخليل، واعتبر الأخفش أن أل في الرجل زائدة، فهو من وصف النكرة بالنكرة. (انظر: الكتاب ١٣/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٦/١-١٧).

(٢) في المسألة خلاف على أقوال:

أ - فالجمهور على أن النعت يجب أن يكون مساوياً لمنعوته في التعريف أو دونه، نحو: رأيت الرجل الصالح وزيداً الفاضل.

ب - والفراء يميز وصف الأعم بالأخص، نحو: مررت بالرجل أخيك.

ج - وابن خروف يميز وصف المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة دوناً اعتباراً لدرجة التعريف أو التنكير.

د - والكوفيون يميزون المخالفة بشرط أن يكون في المدح أو الذم فقط، ومثلوا عليه بقوله تعالى ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(١) الذي جمع^(٢) - الهمزة: ١، ٢ -.

هـ - والأخفش جوز وصف النكرة المخصصة بالمعرفة، ومثل عليه بقوله تعالى ﴿فَتَأَخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَئِينَ﴾^(٣) - المائدة: ١٠٧ - فقال: الأوليان صفة لـ (آخران).

و - وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف، ومنه قول الشاعر:

في أنيابها السُّمُّ نافعٌ، فنافع نعت للسم مع أنها نكرة.

ز - وقيل غير ذلك، وقد أول الجمهور أدلة المخالفين بالبدلية. (انظر: الكتاب ١/٤٢١-٤٢٢، ١٣/٢،

وارتشاف الضرب ٤/١٩٠٨-١٩٠٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٠٢، وشرح الأشموني ٣/٦٠، وجمع المواع ٣/١١٨)..

(٣) في ق و ع وب: لمبوعه.

(٤) في هذا المثال - وأصله: مررت بالرجل أخيك - جاء أخيك مضافاً إلى ضمير فهو في رتبة أو في رتبة العلم لا المعرف بال، وعليه ووفقاً لرأي الجمهور لا يجوز اعتبار أخيك نعتاً بل بدلاً. (انظر: حاشية الحمصي ٢/١٦٢).

(٥) سقطت ضميراً من ق.

(٦) في ق و ع وب: يتبع.

(٧) في ع: وجهه.

• واحد من التذكير والتأنيث.

• واحد من الأفراد وفرعيه من تثنية وجمع^(١).

فيصير بهذا مع ما مرَّ مطابقة^(٢) في أربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من التبعية، كما في المُلْتَزَم إفراده وتذكيره؛ كأفعل من، أو تذكيره؛ كمفعول بمعنى فاعل، وفعليل بمعنى مفعول؛ كامرأة صبور وجريح، أو تأنيثه؛ كرجل رُبْعَة^(٣) وهُمَزَة^(٤)، وامرأة رُبْعَة وهُمَزَة.

[النعتُ السببيُّ]

وإلا - أي: وإن لم^(٥) يرفع ذلك؛ بأن رفعَ ظاهراً أو ضميراً بارزاً - فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية^(٦) كالفعل الحال محلّه، فيُفْرَدُ لرفعيه ذلك، ويُطابِقُ في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت؛ كمررتُ برجلين قائمتي أمههما، وبرجالٍ قائم أبائهم، كما في الفعلِ الحال محلّه، ويُسمَّى حينئذٍ سببياً.

نعم، إن رفعَ جمعاً جازاً أن يُجمعَ جمعَ تكسيرٍ لجريانه مجرى المفرد؛ بل يترجّح على الأفراد؛ ولهذا قال: والأحسنُ نحو^(٧): جاءني رجلٌ قَعودٌ غلمانُه - بلفظِ التكسير - ثُمَّ: قاعدٌ غلمانُه؛ بالأفراد الذي هو قياسُ الفعل؛ لأنك تقول: قَعَدَ غلمانُه لا قَعَدُوا غلمانُه في اللغةِ الفصحى - وقيل: إفراده أرجحُ مطلقاً؛ لجريانه مجرى الفعل، وقيل: إن تبعَ مفرداً أو مثني - ثُمَّ يلي إفراده باتِّفاقٍ: قاعدونَ غلمانُه، بِجمعيه^(٨) جمع سلامة، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه خاصٌّ بلغةِ أكلوني البراغيثُ.

(١) في ق: أو جمع.

(٢) في ق وع وس: مطابقاً.

(٣) الرُبْعَة: هو الرجل بين الطول والقصر أو الوسيط القامة، والمرأة أيضاً رُبْعَة. (انظر: القاموس المحيط - ريع).

(٤) الهُمَزَة: النّياز، يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويقال هُمَزَة: اغتابه وغصّ منه. (انظر: القاموس المحيط - همز).

(٥) في ع: لم يكن.

(٦) في ب: الباقية.

(٧) في ع: أن يقال.

(٨) في ب: تجمعه.

[قطعُ النعتِ عن منعوتِهِ] ^(١)

ويجوزُ قطعُ الصفةِ - ولو تعدّدت - عن التبعيّةِ المعلومِ ^(٢) موصوفُها بدونها، حقيقةً أو ادعاءً؛ بأن يُنزَلَ منزلةُ المعلومِ لأمرٍ ما:

• رفعاً بتقديرٍ / ٩٢ أ / هو في حالةِ النصبِ والجرِّ ^(٣).

• ونصباً بتقديرٍ فعلٍ في حالِ الرفعِ والجرِّ تقديرُهُ ^(٤) أعني في نعتِ التوضيحِ ^(٥)، أو أمدحُ في المدحِ ^(٦)، أو أذمُّ في الذمِّ ^(٧)، أو أرحمُ ^(٨) في الترحمِ ^(٩)، أو غيرُ ذلكِ بما ^(١٠) يناسبُ الصفةَ. ولا يجوزُ إظهارُ المُقدَّرِ إلّا في نعتِ التوضيحِ والتخصيصِ ^(١١).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاءً؛ رفعاً بتقدير هو، ونصباً

بتقدير: أعني أو أمدح أو أذم أو أرحم (انظر: شرح قطر الندى ٢٨٨).

(٢) المعلوم نعت للصفة لا للتبعية، أي: الصفة المعلوم موصوفها.

(٣) مثال المنعوت المنصوب: رأيت فتاة جميلة، ومثال المنعوت المجرور: مررت برجل طويل.

(٤) في ع: بتقديره.

(٥) نحو: سافر زيدٌ الصادقُ - على الإتياع - أو الصادقُ - على القطع بتقدير أعني -، أو الصادقُ - على القطع بتقدير هو الصادقُ.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ - على الإتياع -، أو ربِّ العالمينَ - على القطع بتقدير أمدح -، أو ربِّ العالمينَ - على القطع بتقدير هو ربُّ.

(٧) كنز قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ - المسد: ٤ - أي: أذمُّ حمالة الحطب.

(٨) في ق وس: أترحم، وقد سقطت في الترحم من ب.

(٩) نحو: مررتُ بالرجلِ المسكينِ - على الإتياع -، أو المسكينَ - على القطع بتقدير أرحم -، أو المسكينَ - على القطع بتقدير هو المسكينَ -.

(١٠) في ب: بها.

(١١) نحو: مررتُ برجلٍ شاعرٍ أو شاعراً أو شاعراً، فيجوز إظهار المُقدَّر عند القطع فنقول: مررت برجلٍ هو شاعرٌ أو أخصُّ شاعراً.

[امتناعُ قطعِ النّعتِ]

وإذا جرتِ الصفةُ على مُشارٍ به^(١)، أو كانتْ للتوكيد^(٢)، أو مُلتزِمةً الذّكرِ^(٣)؛ كالجمِّ الغفيرِ؛ امتنعَ قطعُها كما يمتنعُ إذا لم يُعلَمْ موصوفُها إلّا بها^(٤)، ولا فرقَ حينئذٍ بينَ تعدُّدها واتّحادها.

[تعدُّدُ النّعتِ وقطْعُهُ]

فلو احتاجَ في حالٍ^(٥) تعدُّدها إلى بعضها فقط^(٦) جازَ فيها عدا ذلكَ البعضِ القطعُ والإتباعُ والجمعُ بينهما؛ بشرطِ تقدُّمِ المُتَّبَعِ^(٧).

(١) نحو: هذا العالمُ صادقٌ.

(٢) كقول تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا لِلنَّهْيِ﴾ - النحل: ٥١ -.

(٣) الملتزم الذّكر هو الذي التزمت العربُ النعتُ به إذا جاء وصفاً، نحو: جاءوا الجمُّ الغفيرُ، أي: مجتمعين كثيرين، ونظرتُ إلى الشّعري العبّور - وسمّيت الشّعري عبوراً لعبورها المجرة، والشّعري: كوكبٌ نيرٌ يطلعُ عند شدّة الحرِّ. (انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٩/٣، والمعجم الوسيط لأجهم، وشعر).

(٤) نحو: مررتُ بهذا الرجلِ.

(٥) سقطت حال من ب.

(٦) نحو: مررتُ بزيد التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، فإن كان (زيد) لا يشاركه أحدٌ في صفة (التجارة) وجبَ إتباع (تاجر) فقط، وجازَ في الباقي القطعُ أو الإتباع، نحو: مررتُ بزيد التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، أما إن كان زيدُ معروفاً دون حاجةٍ إلى أي من هذه الصفات، فلك قطع هذه الصفات أو إتباعها، نحو: مررتُ بزيد التاجرِ الفقيهِ - الكاتبِ -.

(٧) قال بعضهم لا يشترط تقديم المُتَّبَعِ على المقطوعِ لأنّه عارضٌ لفظي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الْرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ - النساء: ١٦٢ - ومنه قول الجرجاني:

لَا يَبْعَدُنُ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعِبَادَةِ وَأَفْئَةُ الْجُزْرِ
النازلين بكل مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ معاقدا الأُزْرِ

(انظر: الكتاب ٥٧-٥٨، وشرح الأشموني ٦٨-٦٩، وجمع الهوامع ١٢٥/٣).

وفي قوله رفعاً إلى آخره إشارة إلى حقيقة القطع. قال الشاطبي: "وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب؛ إذ القطع مقتضى للاستئناف".
فائدة: [أقسام الأسماء من حيث النعتية]

اعلم أن الأسماء في نعتها "والنعت بها على أربعة أقسام:

١. قسم "لا يُنَعْتُ ولا يُنَعْتُ به؛ كاسم الفعل وكالمُضْمَر - ولو لغائب" -؛ لأنه لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم يُنَعْتُ، ولكونه "ليس بمشتق ولا في حكمه لم يُنَعْتُ به. وما أحسن قول القائل:

أضمرت في القلب هوى شاذن" "مُشتغل" بالنحو لا يُنصف

(١) شرح الشاطبي على الألفية المسمى المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، وهي خطوط مفقودة عُثر على جزء يسير منها، فقام عبدالله الحسيني هلال بتحقيقه وهو مبحث الحال فقط. وهو مطبوع في مطبعة الحسين في القاهرة عام ١٩٩٠ م.

(٢) في باقي النسخ: يقتضي الاستئناف.

(٣) في ق: نفسها.

(٤) سقطت قسم من ب.

(٥) خلافاً للكسائي، حيث جَوَزَ نعت ضمير الغائب إذا كان ملحقاً أو ذمّاً أو ترخماً محتجاً بقوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِرُ بِالنَّاسِ الْفِتْنَةَ﴾ - سبأ: ٤٨ - وقولهم: اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم، وقولهم: مررت به المسكين وقد خرّج الجمهور هذه على البدلية. (انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٩/٢، وشرح الأشموني ٧٣/٣، وجمع الهوامع ١٢١/٣).

(٦) في ب ود وس: ولأنه.

(٧) اليتان من السريع للعالم نجم الدين القُحْقَازِي (-٧٤٥هـ) في كل من بغية الوعاة ١٦٦/٢، وفوات الوفيات ٢٥/٣، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١٥٠/٤.

(٨) في الأصل شاذن، والثبت من ب.

(٩) في ب: يقرأ في النحو ولا ينصف.

(١٠) في ق وع وس: يوصف.

وَصَفْتُ مَا أَضْمَرْتُ يَوْمَئِذٍ قَالَ لِي: الْمُضْمَرُّ لَا يُوصَفُ

٢. وَقِسْمٌ يُنَعْتُ وَلَا يُنَعْتُ بِهِ؛ [وهو] ^(١) كالعلم، وإِنَّمَا نُعِتَ لِإِزَالَةِ الْإِشْرَافِ، وَلَمْ يُنَعْتُ بِهِ لِمَا مَرَّ ^(٢).

٣. وَقِسْمٌ يُنَعْتُ وَيُنَعْتُ بِهِ؛ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ^(٣)، وَنَعْتُهُ مَصْحُوبٌ أَل.

٤. وَقِسْمٌ يُنَعْتُ بِهِ وَلَا يُنَعْتُ؛ وَهُوَ أَيُّ، كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيُّ رَجُلٍ ^(٤).

[٢/ التوكيد]

والثاني من التوابع التوكيد؛ أي: الْمُؤَكَّدُ بكسر الكاف من إطلاق المصدر مُرَاداً بِه اسم الفاعل، ويُقال فيه التأكيد، والأوَّلُ أفصح ^(١).

وعَرَّفَهُ ابْنُ مَالِكٍ ^(٢) بِأَنَّهُ تَابِعٌ يُقَصِّدُ بِهِ كَوْنُ الْمَتْبُوعِ / ٩٢ ب / على ظاهريه.

(١) زيادة من ق.

(٢) أي: لكونه ليس بمشتق ولا في حكمه فلم يُنَعْتُ به.

(٣) خلافاً للكونيين والزجاج والسهلي؛ لأنّه جامد والغالب فيما يتيحه الجمود أيضاً، أمّا الجمهور فعلى جواز مجيء اسم الإشارة نعتاً أو منعوفاً، واستشهدوا بقوله تعالى ﴿يَلْهَى فَعَلَهُ كَيْدُهُمْ هَذَا﴾ - الأنبياء: ٦٣ - وقوله ﴿أَرَأَيْتَ يَنْكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ - الإسراء: ٦٢ -.

(انظر: نتائج الفكر ص ٢١٤، وشرح التسهيل ١٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، وجمع الهوامع ١٢١/٣).

(٤) ولا يجوز: مررت بأي رجل.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «والتوكيد، وهو إما لفظي، نحو: أخاك أخاك إن من لا أخأله، ونحو: أناك أناك

اللاحقون احبسي احبسي، ونحو: لا لا أبوح بحب بئنة إنتها». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٩).

(٦) قال ابن منظور: أكد العهد والعقد: لغة في وكّده، وقيل هو بدل، والتأكيد لغة في التوكيد، وقد أكدت

الشيء ووكّدت. ووكّد العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة. يُقال: أوكدت وأكّدت وإكّاداً،

وبالوَاو أفصح. والهمز في العقد أجود، ونقول: إذا عقدت فأكدّ، وإذا حلفت فوكّذ. (انظر: لسان

العرب - وكد، أكد).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٢٣/١، وفيه يُعْتَصَدُ بدلاً من يُقَصَّدُ والمعنى بمجمله واحد.

[أقسام التوكيد]

وهو قسمان:

١ / لأنه^(١) إما لفظي؛ وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه^(٢)، ويجري في جميع الألفاظ:

أ . فيكون في الاسم؛ نحو قوله:

٢١٠- أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخأله كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح^(٣)

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل^(٤).

ب . وفي^(٥) الفعل وحده، وفيه مع^(٦) فاعله، وقد اجتمعا في نحو قوله:

٢١١- فأين إلى أين النجاة بيغلتني أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس

ج . وفي الحرف نحو قوله:

٢١٢- لا لا أبوح بحب بشنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً

(١) سقطت لأنه من ق.

(٢) في ق: مرادفه.

(٣) البيت من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، وشرح أبيات سيويه ١/ ١٢٧، والأغاني ٢٠/ ١٧١،

وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٥٦.

والشاهد فيه: (أخاك أخاك) حيث جاءت (أخاك) الثانية توكيداً لفظياً لـ (أخاك) الأولى.

(٤) نحو: قمتُ أنا، وأكرمتني أنا، ومررتُ بك أنت، وأكرمته هو.

(٥) في ق: ويجري في.

(٦) في ع: ويرفع.

(٧) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨،

والمقاصد النحوية ٣/ ٩، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٣.

والشاهد فيه: قوله (أتاك أتاك) وقوله (أحبس أحبس)، ففي العبارة الأولى فعلٌ أكَّد دون فاعله، وفي العبارة

الثانية فعلٌ أكَّد مع فاعله المستتر.

(٨) البيت من الكامل لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٢٩، وخزانة الأدب

٥/ ١٥٩، والدرر اللوامع ٦/ ٤٧.

والشاهد فيه: (لا لا) حيث أكَّد حرف الجواب (لا) توكيداً لفظياً بإعادة الحرف نفسه دون فاصل لأن الحرف جوابي.

ومنه قوله:

٢١٣- أَجَلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ^(١)

[شرطُ توكيدِ الحرفِ غيرِ الجوابي]

وُيَشْتَرَطُ فِي الْحَرْفِ غَيْرِ الْجَوَابِيِّ أَنْ لَا يُعَادَ إِلَّا مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ؛ كَعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ، وَإِنْ زِيدَ إِنْ زِيدَ أَوْ إِنَّهَ قَائِمٌ، وَمَا وَرَدَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ^(٢). وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: مِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنْ التَّكْيِيدَ فِي مِثْلِ هَذَا لِلْحَرْفِ وَحْدَهُ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِجَمْعِ الْحَرْفِ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ؟.

د . وإذا^(٣) كَانَ الْمُؤَكَّدُ جَمْلَةً فَالْأَكْثَرُ مِنْهُ^(٤) اقْتِرَائُهَا بِالْعَاطِفِ، حَيْثُ لَا لَبْسٌ، وَقِيْدُهُ فِي الْاِرْتِشَافِ وَالْجَامِعِ^(٥) بِثَمٍّ خَاصَّةً؛ نَحْوُ: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾^(٦) الْآيَةُ^(٧)؛ فَإِنْ حَصَلَ لَبْسٌ^(٨) وَجَبَ

(١) عجز بيت من الطويل لمضرس بن ربيعي في ديوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٢، وصدره: وَقُلْنَ: على الفردوس أَوَّلَ مُثَرَّبٍ.

اللغة: الفردوس روضة باليامة، والدعائر جمع دعثور، وهو الحوض المثلم، والهاء في دعائره تعود على الفردوس، والنون في قلن تعود على النساء المرتحلات مع الشاعر يطلبن الاستراحة.

والشاهد فيه: (أَجَلُ جَيْرٍ) حيث أكد حرف الجواب الأول أجل بحرف الجواب المرادف له جَيْرٍ

(٢) خلافاً للزغشري في تجويز ذلك اختياراً، ومنه البيتان:

إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرِينُ مِنْ أَجَارَةِ قَسْدِ ضِيَا

فَبِلاَ وَاللهَ لَا يُلْغَى لِمَا بِي وَلَا لِلِّمَا بِهِمْ أَبْدَأُ دَوَاءُ

حيث جاء في البيت الأول بد (إِنَّ) مؤكدة بمثلها دون فاصل، وفي البيت الثاني جاء باللام (ل) مؤكدة بمثلها (لما) دون فاصل، وهو شاذ عند الجمهور، وقياسي عند الزغشري. (انظر: شرح المفصل ٣/٤١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٤٠-٣٤٥، وجمع الهوامع ٣/١٤٦).

(٣) في ب: وإن.

(٤) سقطت منه من ق وب ود وس.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٥٩، والجامع الصغير في النحو ص ١٨٩. وقد استدلل أبو حيان على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا يُؤْمَرُ الَّذِينَ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرِيكَ مَا يُؤْمَرُ الَّذِينَ﴾ (الانفطار: ١٧-١٨).

(٦) سورة القيامة الآية ٣٤، وجاء بعدها ﴿ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾.

(٧) سقطت لبس من ق وع وب وس.

تركه؛ كضربتُ زيداً ضربتُ زيداً^(١) إذ لو جيءَ به لَتَوَهَّم تَكَرُّرُ الضَّرْبِ مِنْكَ، والْفَرَضُ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْكَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً.

[ما ليس من التوكيد اللفظي]^(٢)

وليس منه ما كُرِّرَ في قوله تعالى: ﴿دَكَدَكَ﴾^(٣)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ بِهِ لِلتَّأْكِيدِ، إِذْ مُؤَدَّاهُ غَيْرُ مُؤَدَّى الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْمَعْنَى: مُكَرَّراً^(٤) عَلَيْهَا الدُّكُّ، كَعَلَمَتُهُ الْحَسَابَ بَاباً بَاباً، وَهُوَ ظَاهِرُ^(٥) قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٦).

وفي قوله: ﴿صَفَاَصَفَا﴾^(٧)؛ لِيَا مَرَّ، بَلْ هُوَ^(٨) عَلَى الْحَالِ أَيْضاً؛ أَي: مُصْطَفَيْنِ أَوْ^(٩) ذَوِي صِفَوَيْ كَثِيرَةٍ، وَقِيلَ: إِنَّ الْمُكَرَّرَ فِيهَا ذِكْرُ تَوَكُّدٍ؛ وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ النِّحَاةِ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الشَّدَوْرِ فِي دَكَا دَكَا^(١٠).

وَالْمُخْتَارُ / ٩٣ أ / فِي نَحْوِ^(١١): عَلَمَتُهُ الْحَسَابَ بَاباً بَاباً أَنَّ الْمُكَرَّرَ وَمَا قَبْلَهُ مَنْصُوبَانِ بِالْعَاغِلِ الْمُتَقَدِّمِ^(١٢)؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَهُمَا^(١٣) هُوَ الْحَالُ، وَنَظِيرُهُ فِي الْخَبَرِ: هَذَا حَلُّو حَامِضٌ.

(١) سقطت زيداً من ق.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس منه ﴿دَكَدَكَ﴾ و﴿صَفَاَصَفَا﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٩).

(٣) سورة الفجر، من الآية ٢١. والآية بتمامها ﴿كَلَّا إِذَا دُكِّيَ السَّيْرُ دَكَدَكَ﴾.

(٤) في ق: تكرر.

(٥) سقطت ظاهر من ب ود.

(٦) قال الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿دَكَدَكَ﴾ دَكَاً بَعْدَ دَكٍّ، كَقَوْلِهِ: حَسَبَهُ بَاباً بَاباً، أَي: كَرَّرَ عَلَيْهَا الدُّكُّ حَتَّى عَادَتْ هِبَاءً مَنِبْشاً.

(انظر: الكشف ٧٥٤/٤).

(٧) سورة الفجر، من الآية ٢٢. والآية بتمامها ﴿وَجَاءَ رَيْكُكَ وَالْمَلَكُ صَفَاَصَفَا﴾.

(٨) سقطت هو من ع.

(٩) في ق: ود: أي.

(١٠) انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٥٤.

(١١) سقطت نحو من ق.

(١٢) في ق: المقدم.

(١٣) في ق: مجموعها.

٢ / أو معنوي؛ قسيم قوله لفظي، وهو قسيان:

- ما يُقرَّر أمر المتبوع في النسبة؛ بأن يرفع توهّم الإسناد إلى غيره^(١).
- وما يقرَّر أمره في الشمول بأن يرفع توهّم إرادة الخصوصي بها^(٢) ظاهره العموم^(٣).

[قسما التوكيد المعنوي]^(٤)

أ/ فالأوّل يكون بالنفس والعين؛ كجاء زيد نفسه أو عينه، فلو اقتصرَت على المؤكّد - بفتح الكاف -؛ لاحتمال^(٥) أن يكون^(٦) الجائِي خبره أو متاعه بارتكاب المجاز^(٧)، فيذكر المؤكّد ارتفاع ذلك الاحتمال عما^(٨) ظاهره الحقيقة.

[أحكام العين والنفس المُجتمعين كمؤكّدين]

١ / وتكون العين مؤخّرة^(٩) عنها؛ أي: عن النفس وجوباً، إن اجتمعا في اللفظ؛ كجاء زيد نفسه عينه؛ لأنّ النفس عبارة عن جملة الشيء، والعين مُستعارة في التعبير عن الجملة.

(١) كما في قولك: جاء الخليفة، فيُحتمل أن الذي جاء رسوله أو كتابه أو جنده لا الخليفة نفسه.

(٢) في ق: بما.

(٣) كما في قولك: جاء القوم، فيُحتمل أن الذي جاء بعضهم أو شرطهم، لا القوم جميعهم.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: أو معنوي، وهو بالنفس والعين مؤخّرة عنها، إن اجتمعتا، ونُجمتا على أَفْعَلٍ مع غير المُفرد. ويكُلُّ لغير مُثنًى إن تجزأ بنفسه أو بعامله. ويكلا وكلتا له إن صَحَّ ونوع المفرد موقعه واتحد معنى المُسند، ويُضَفَّن لضمير المؤكّد، وبدأ جمع وجمعها غير مُضافة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٢).

(٥) في ع: لاحتمال.

(٦) سقطت يكون من ق وب.

(٧) في ع: المجازي.

(٨) في ع: بها.

(٩) في ق وب ود: متأخرة.

٢/ وَيُجَمَعَانِ جَمْعٌ فَلَا عَلَى أَفْعَلٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ، لَكِنَّ ذَلِكَ^(١) مَعَ الْجَمَاعَةِ وَاجِبٌ، وَمَعَ الْاِثْنَيْنِ رَاجِحٌ^(٢)، وَلِيْلِهِ الْإِفْرَادُ؛ تَقُولُ^(٣): جَاءَ الزَّيْدَانِ أَوْ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَوْ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكَرٌ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ أَنْفُسَهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ.

٣/ وَيَخْتَصَّانِ بِجَوَازِ جَرِّهِمَا بَيَاءً زَائِدَةً^(٤).

٤/ وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا غَالِبًا^(٥) ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ^(٦) مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ؛ كَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ نَفْسُهُ، وَالزَّيْدَانِ جَاءَا هُمَا أَنْفُسُهُمَا.

٥/ وَعُلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِنَفْسٍ وَعَيُونٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى مَرْجُوحٍ: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا أَوْ نَفْسُهُمَا^(٧)، وَإِنَّمَا كَانَ نَحْوُ نَفْسَاهُمَا مَرْجُوحًا^(٨) - وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ - كَرَاهَةً^(٩) اجْتِمَاعِ شَيْئَيْنِ فِيهَا هُوَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَعَدَلَ إِلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّنْيَةَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى.

(١) فِي ق: ذَلِكَ.

(٢) وَيَجُوزُ إِفْرَادُهَا مَعَ الْمُتَنَّى، وَهُوَ مَرْجُوحٌ؛ نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسُهُمَا.

(٣) فِي ع: فَتَقُولُ.

(٤) نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعِينِهِ، وَجَعَلَ بَعْضُ النَّحَاةِ مِنْهَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَتَرَبَّصُّنَا بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ - الْبَقَرَةُ: ٢٢٨ -.

(انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١٣٧).

(٥) وَمِنَ الْقَلِيلِ: قَامُوا أَنْفُسَهُمْ فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ عَلَى ضَعْفٍ. (انظر: شرح المِفْصَلِ ٣/ ٤٢، وَشَرْحُ

التَّسْهِيلِ ٣/ ١٥٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٩٤٧).

(٦) أَوْ أَيْ فَاصِلٍ آخِرٍ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، نَحْوُ: هَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ (انظر: الْكِتَابُ ١/ ٢٤٨، وَارْتِشَافُ

الضَّرْبِ ٤/ ١٩٤٧-١٩٤٨، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١٣٦).

(٧) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ النَّازِمِ تَابِعًا لِأَبِيهِ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ فِي تَنْبِيَةِ الْمُؤَكَّدِ: قَامَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا، وَكَذَا

عَيْنَاهُمَا، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ (انظر: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٩٤٧).

(٨) فِي ق: مَرْجُوحَانِ.

(٩) سَقَطَتْ كَرَاهَةٌ مِنْ ع.

ب/ والقسم الثاني يكون بكلّ وكذا بجميع وعامة، وأسقطهما لغرابية التوكيد بهما
لغير المثنى / ٩٣ ب / من مفرد أو جمع.

[شرط التوكيد بكلّ وأخواتها]

لكن إنما يؤكدُ بها^(١)، إن تجزأَ الغيرُ؛ أي: كانَّ^(٢)، إذا أجزأَ يصحُّ وقوعُ بعضها
موقعه:

▪ إمّا بنفسه؛ كجاء القومُ كلُّهم أو جميعهم أو عامتهم.

▪ أو بعامله؛ كبعثُ العبدِ كلُّه أو عامته أو جميعه^(٣).

ولما كان الغرض من هذه الألفاظ رفع توهم أن يراد بالتبوع الخصوص، اشترط فيه
ما ذكر؛ ليمكّن توهم إرادة البعض بالكلّ^(٤)، فيرفع بالتوكيد.

[شرط التوكيد بكلا وكلتا]

ويكون بكلا وكلتا له - أي للمثنى - إن:

أ - صحَّ وقوع المفرد موقعه؛ ليمكّن توهم إرادة البعض بالكلّ؛ كجاء الزيدان
كلاهما، والمرأتان كلتاهما؛ إذ يصح حلول المفرد محلّ المؤكّد بهما، ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ أُطْلِقَ
المثنى وأريد به واحد^(٥)، فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لعدم صحّة ذلك؛ لأنَّ
الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين، ويدلُّ على المنع إجماعهم على منع جاء زيدُ كلُّه لعدم
الفائدة.

(١) في ق وب ود: ولكن إنما يؤكدُ بها.

(٢) في ق: إن كان.

(٣) في ق: أو جميعه أو عامته.

(٤) سقطت بالكل من ق.

(٥) في ق وب ود: وأراد به واحداً.

هذا ما ذهب إليه جمع^(١)، والمنقول عن الجمهور الجواز^(٢)، وعليه ابن مالك^(٣)؛ محتجّين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

ب - واتَّخذ معنى المُسندِ إلى المؤكِّد؛ فلا يُقال: مات زيدٌ وعاش بكرٌ^(٤) كلاهما لاختلاف المُسندِ.

وكما يؤكِّد بكلّ الجمع وبكلا المُثنى، يُؤكِّد بهما ما في معنى ذلك؛ كجاء زيدٌ وعمرو وبكرٌ كلُّهم، وجاء زيدٌ وخالدٌ كلاهما.

[شرطُ المطابقة في ألفاظِ التوكيد المعنويّ]

وجميع هذه^(٥) الألفاظِ المتقدمة يُصنّفن وجوباً لضميرٍ مُطابقٍ للمؤكِّد^(٦) إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً؛ ليرتبطَ به، وليدلَّ على مَنْ هو له كما مثلنا، وأما نحو قوله:

٢١٤ - يا أشبه الناسِ كلَّ الناسِ بالقمرِ^(٧)

(١) منهم: الفراء وهشام والفارسي والأخفش في رواية عنه وصححه أبو حيان قائلًا: والصحيح المنع، لا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور. (انظر: ارتشاف الضرب ١٩٤٨/٤، والمساعد على تسهيل القوائد ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٧٥/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٢٣/٢).

(٢) انظر: المقتضب ٢٤٢-٢٤٣، وارتشاف الضرب ١٩٤٨/٤، وجمع الهوامع ١٣٧/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٥٢-١٥٣.

(٤) في ب ود: عمرو.

(٥) سقطت هذه من ق وع وب.

(٦) في باقي النسخ: يطابق المؤكِّد.

(٧) عجز بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٤٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٧، وشرح شواهد المغني ٥١٨/٢، وخزانة الأدب ٣٥/٩، وصدرة: كم قد ذكرتك لو أُجزي بذكركم.

والشاهد فيه: قوله (كلَّ الناس) حيث جاء التوكيد المعنوي بـ(كلّ) دون أن يضاف لضمير المؤكِّد بل إلى الاسم الظاهر (الناس)، وهذا جائز عن ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن (كلّ) هنا نعت لا توكيد. (انظر:

شرح التسهيل ١٥٤-١٥٥، وارتشاف الضرب ١٩٥٦/٤، وجمع الهوامع ١٣٩/٣).

فكُلُّ فِيهِ نَعْتُ؛ أَي: الكَامِلِينَ فِي الْحُسْنِ، كَمَا فِي: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ^(١).

[أَحْكَامُ التَّوَكِيدِ بِأَجْمَعَ وَمُسْتَقَامَاتِهَا]

١. وَيَكُونُ بِأَجْمَعَ لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَجَمْعَاءَ لِلْمَوْثِقَةِ، وَجَمِيعَهَا؛ فَجَمْعُ أَجْمَعَ أَجْمَعُونَ، وَجَمْعُ جَمْعَاءَ جُمُعٌ.

٢. وَلَا يُؤَكَّدُ^(٢) بِهَذِهِ^(٣) الْأَلْفَاظِ فِي الْأَكْثَرِ^(٤) إِلَّا بَعْدَ كُلِّ؛ فَلِهَذَا / ٩٤ أ / كَانَتْ غَيْرَ مِضَافَةٍ لِمُضْمِرِ الْمُؤَكَّدِ؛ كَجَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، وَالْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمُعٌ.

٣. وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّوَكِيدَ بِهَا بَعْدَ كُلِّ تَوْكِيدٌ بِالْمُرَادِفِ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ^(٥) أَنَّ كَلَامًا تَرَفَعُ^(٦) اِحْتِمَالُ التَّخْصِصِ، وَأَجْمَعُ تَرَفَعُ^(٧) اِحْتِمَالُ التَّفْرِيقِ؛ وَهُوَ مُرَدُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٨)؛ إِذِ الْإِغْوَاءُ لَا يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ وَاحِدٍ، فَلَا دَلَالَةَ لَأَجْمَعَ^(٩) عَلَى اتِّحَادِ الْوَقْتِ.

٤. وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ لَا يُثْنِيَانِ^(١٠)، وَأَنَّ مَا عَدَاهُمَا^(١١) مِنْ الْأَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ

(١) فِي ع: مَرَرْتُ بِالرَّجَالِ كُلِّ الرِّجَالِ.

(٢) فِي ق: يَكُونُ.

(٣) فِي ع: بَيْنَ.

(٤) وَمِنْ غَيْرِ الْأَكْثَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ - سُورَةُ ص: ٨٢ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمُوعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ - الْحَجَر: ٤٣ -.

(٥) كَالْفَرَاءِ وَالْمَبْرَدِ. (انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٦٢/٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٩٥٦/٤، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٧٧/٣).

(٦) فِي ق: يَرْفَعُ.

(٧) فِي ق: يَرْفَعُ.

(٨) سُورَةُ ص، مِنْ الْآيَةِ ٨٢. وَهِيَ بِنِهَايِهَا ﴿قَالَ فَيَعْرِضُكَ لِأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

(٩) فِي ع: فِي أَجْمَعَ.

(١٠) خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ وَالْبَغْدَادِيِّينَ، إِذْ أَجَازُوا تَثْنِيَتَهَا، فَقَالُوا: جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ، وَالْمُهَنْدَانِ جَمْعَاوَانِ.

(انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٥٥/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٥٢٧/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١٩٥١/٤).

(١١) فِي ع: عَدَاهَا.

معرفة، وأما أجمع فصَرَّحَ في الشرح^(١) بأنه معرفة بنية الإضافة^(٢)، ومثله جمعاء.

٥. تَمَّةٌ: أَكْدُوا بَعْدَ أَجْعَ بِأَكْتَعَ فَأَبْصَعَ فَأَبْتَعَ، وَبَعْدَ جَمْعَاءَ بِكَتَمَاءَ فَبْضَعَاءَ فَبْتَعَاءَ، وَشَذَّ^(٣) مَجِيءٌ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ هَذَا، وَتُسَمَّى تَوَابِعُ أَجْعَ؛ تَقُولُ: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ.

[أحكام متفرقة في التوكيد]^(٤)

١/ ولا يجوزُ في ألفاظِ التوكيدِ القطعُ إلى الرفع، ولا إلى النصب، ولا عطفُ بعضها على بعض، ولا إبتاعُها لنكرة^(٥) بخلافِ النعتِ كما قال، وبخلافِ النعوتِ المُتعدِّدةِ لواحِدٍ؛ نحو: جاءَ زيدُ الفقيهُ الكاتبُ الشاعرُ، يجوزُ أن تتعاطفَ لاختلافِ معانيها؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَكُمْ﴾ الآية^(٦)، ولا يجوزُ أن تتعاطفَ^(٧) المؤكِّداتُ، بل تُورَدُ مُتتَابِعَةً دونَ فصلٍ - كما تقدَّم - لِاتِّحَادِ معناها؛ فنزلتْ منزلةَ الشيء الواحدِ.

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٤.

(٢) اتفق النحاة على أن ألفاظ التوكيد معارف، فأما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما (أجمع) وتابعه، ففي تعريفه قولان: أحدهما أنه بنية الإضافة، وبه قال سيبويه والسهيلي، والثاني: أنه بالعلمية عُلِّقَ على معنى الإحاطة لما

يتبعه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٤، ونتائج الفكر ص ٢٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥١).

(٣) نحو قول الشاعر: (تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا) - أي كاملاً -، ومجيء (أكتع) توكيداً قبل (أجمع) شاذٌّ عند الجمهور خلافاً للكوفيين وابن كيسان وابن مالك، فقد أجازوه مستدلّين بالبيت السابق وبآيات أخرى.

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٦-١٥٧، ومعجم الهوامع ٣/ ١٤٠).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «وهي بخلاف النعوت: لا يجوزُ أن تتعاطفَ المؤكِّدات، ولا أن يتبعن نكرةً، وتَنَدَّرُ: بِأَلَيْتَ عِدَّةً حَوْلَ كُلِّ رَجَبٍ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٥).

(٥) خلافاً لبعض الكوفيين والأخفش الذين أجازوا توكيد النكرة مطلقاً، وخلافاً لابن مالك وآخرين الذين أجازوا توكيد النكرة إذا أفادت، نحو: صممتُ شهراً كلّهُ، ومثال ما لم يفد: اعتكفت وقتاً كلّهُ. (انظر: شرح

التسهيل ٣/ ١٥٨-١٥٩).

(٦) سورة الأعلى، الآية ١.

(٧) في ق: يتعاطف.

وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ، قَالَ في الجامع^(١): فالأرجحُ أن يُبدَأَ بالمفردِ فالظرفِ فالجملةَ.

٢/ والمؤكداتُ لا يجوزُ أن يتبعنَ نكرةً مطلقاً عندَ البصريينَ؛ لِمَا تقدَّمَ مِن أنَّها معارفٌ بالإضافة، ونُدَرُ قوله:

٢١٥- لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ^(٢) قِيلَ: ذَا رَجَبٍ يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ^(٣)

وأجازَ بعضُ الكوفيِّينَ ذلكَ مُطلقاً، وبعضُهُم إنْ أفادتِ النكرةُ، وصَحَّحَهُ في الأوضح^(٤)، وَقَالَ ابنُ مالِكٍ^(٥): هو أَوْلَى بالصوابِ لِصَحَّةِ ٩٤ ب / السماعِ بذلكَ، ولأنَّ مَنْ قَالَ: (صُمْتُ شهراً) قد يريدُ جميعَهُ، وقد يريدُ أَكثَرَهُ، ففِي قولِهِ احتمالٌ يرفعُهُ التوكيدُ. واستندَ في^(٦) السماعِ إلى شواهِدٍ مِن كلامِ العربِ أوردها^(٧)،

(١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٨٥.

(٢) البيت من البسيط لعبدالله بن مسلم بن جنوب الهذلي في مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.

اللغة: شاقه: أعجبه، والحوَّل: العام.

والشاهد فيه: قوله (حول كلُّه) حيث أكَّد النكرة المفيدة المحددة (حول) بلفظة (كلُّه)، وهو سائغ عند ابن مالك والكوفيِّين لأنَّ النكرة فيه مخصوصة.

(٣) في الأصل إذ، والمثبت من ق و ع وب ود.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦.

(٦) في ق: واستندل إلى.

(٧) كقول الراجز:

قد صَرَّيْتُ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعَا

وكقول الآخر:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْنَعَا.

(انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٤-٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦).

وَمِنَ الْوَارِدِ قَوْلُ عَائِشَةَ^(١) - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا -: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ». وَتَحْصُلُ الْفَائِدَةُ بِأَنْ تَكُونَ النِّكَرَةُ مَحْدُودَةً، وَالتَّوَكُّيدُ مِنَ الْفَاطِظِ الْإِحَاطَةِ كَمَا فِي الْبَيْتِ، وَمَنْ أُنْشِدَ شَهْرًا مَكَانَ حَوْلٍ فَقَدْ حَرَفَهُ، قَالَهُ فِي الْأَوْضَحِ^(٢).

[٣/ عطفُ البيان]^(٣)

وَالثَّالِثُ مِنْهَا عَطْفُ الْبَيَانِ؛ أَي: مَعْطُوفُ الْبَيَانِ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ لِرِيزَادَةِ بَيَانٍ، فَكَأَنَّكَ رَدَّدْتَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى حَرْفٍ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ الْأَوَّلِ.

[ضَابِطُهُ]

وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضَّحٌ لِمَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، أَوْ مُخَصَّصٌ لَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً كَالنَّعْتِ؛ لَكِنَّهُ مُحَالِفٌ لَهُ فِي أَنَّهُ جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ بِمَشْتَقٍّ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى التَّوْضِيحِ وَالتَّخْصِيصِ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ مُوَضَّحٌ أَوْ مُخَصَّصٌ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ غَيْرِ النَّعْتِ، وَبِهَا بَعْدُهُ النَّعْتُ.

(١) الْحَدِيثُ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ؟ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ، وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ، ﷺ. (انظر: صحيح مسلم ٨١٠/٢ برقم ١١٥٦، و مسند أحمد ١٧١/٦، برقم ٢٥٤٢٤، والسنن الكبرى ٨٤/٢، برقم ٢٤٩٤).

(٢) سَقَطَتْ تَعَالَى مِنْ ع وَب وَد.

(٣) انظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٣/٣٣٥.

(٤) قَالَ ابْنُ حِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوَضَّحٌ أَوْ مُخَصَّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٧).

(٥) فِي ق: بِزِيَادَةِ.

[حُكْمُهُ]^(١)

فيوافق^(٢) متبوعه في أربعة من عشرة أشياء تَقَدَّمَتْ في النعت^(٣)؛ ك:

٢١٦- أقسم بالله أبو حفص عمر^(٤)

فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف. وهذا خاتم حديد؛ فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه، وقد تبعه في الثلاثة الأول والتذكير.

[الخلاف في مجيئه من النكرة]

وأفهم كلامه أن عطف النبيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً، وأنه [قد]^(٥) يكون في التكرات، ومنع بعضهم^(٦) ذلك، وخصه^(٧) بالمعارف، وأوجب البدلية فيما

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فيوافق متبوعه، كأقسم بالله أبو حفص عمر، وهذا خاتم حديد. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٨).

(٢) في ق: يوافق.

(٣) انظر: ص ٣٧٠ و ٣٧١ من هذا الكتاب.

(٤) البيت من الرجز المشطور لرؤبة في شرح المفضل ٧١/٣ وليس في ديوانه، ولأعرابي في لسان العرب - نقب/ فجر، وشرح التصريح على التوضيح ١٢١/١، وخزانة الأدب ١٥٤/٥. وبعده: ما مَنَّها من نقب ولا دبّر فاغفر له اللهم إن كان فجر

(٥) اللغة: الحفص: اسم من أسماء الأسد، أو ترخيم لحفصة بنت الفاروق رضي الله عنه، ونقب: جرح في ظهر البعير أو خفه، وفجر: مال عن الصدق. ومنها: أي ناقته.

(٦) الشاهد فيه: قوله (أبو حفص عمر) حيث جاء عطف البيان في المعرفة، فعمر وأبو حفص علان.

(٧) زيادة من ب.

(٨) ذهب الشلوبين إلى أن هذا هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين والفراسي وابن جني والزنخري وابن عصفور، وصححه ابن مالك والسيوطي. (انظر: شرح جمل الزجاجي ٣٠٠/١، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١، وارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٣-٤٢٤، وشرح الأشموني ٨٦/٣، وجمع الهوامع ١٣٢/٣).

(٩) في ق: وخصه.

استند إليه المُعْجِزُ^(١)؛ مُتَحَجًّا بِأَنَّ الْبَيَانَ بَيَانٌ كَاسِمِهِ، وَالتَّكْرَةُ مَجْهُولَةٌ، وَالمَجْهُولُ لَا يُبَيِّنُ المَجْهُولَ.

وَدُفِعَ بِأَنَّ بَعْضَ التَّكْرَاتِ قَدْ يَكُونُ^(٢) أَخْصَصَ مِنْ بَعْضٍ، وَالْأَخْصَصُ / ٩٥ أ / يُعَيِّنُ^(٣) غَيْرَهُ.

[جَوَازُ إِعْرَابِهِ بَدَلًا^(٤)]

وَيُعْرَبُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ^(٥)؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْرِيرٍ مَعْنَى الْكَلَامِ وَتَوَكِيدِهِ؛ لِكُونِهِ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، وَذَلِكَ مُطَرِّدٌ إِنَّ^(٦) لَمْ يَمْتَنِعِ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ أَوْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ امْتَنَعَ ذَلِكَ^(٧) تَعَيَّنَ كَوْنُهُ عَطْفٌ بَيَانٍ؛ كَقَوْلِكَ: هَذَا قَامَ زَيْدٌ أَخُوها؛ فَأَخُوها عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى زَيْدٍ لَا بَدَلُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، فَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ أُخْرَى، فَتَخْلُو الْجُمْلَةُ الْمُخْتَبَرُ بِهَا^(٨) عَنْ رَابِطٍ لَهَا بِالْمَبْتَدَأِ^(٩)؛ كَقَوْلِهِ - أَيْ: الشَّاعِرِ^(١٠) -:

(١) مِنْ أَدْلَةِ الْمُتَبَيِّنِ لِمَجِيءِ عَطْفِ الْبَيَانِ مِنَ التَّكْرَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَكَفَّرْتَ طَعَامَ مَسْكِينٍ﴾ - المائدة: ٩٥ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْ مَأُو مَسْكِينٍ﴾ - إِبْرَاهِيمَ: ١٦ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْ شَجَرَةً مُبْتَرِكَةً زَيْتُونَةٍ﴾ - النُّور: ٣٥ - حَيْثُ اعْتَبَرُوا (صَدِيد) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى (مَاءٍ)، وَ(زَيْتُونَةٍ) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى (شَجَرَةٍ)، وَ(طَعَامٍ) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى (كَفَّارَةٍ)، أَمَّا الْمَانِعُونَ فَاعْتَبَرُوا مَا سَبَقَ بَدَلًا.

(٢) سَقَطَتْ قَدْ يَكُونُ مِنْ ق.

(٣) فِي ق وَب وَس: يَبَيِّنُ.

(٤) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَيُعْرَبُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، إِنَّ لَمْ يَمْتَنِعِ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ

الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ، وَقَوْلُهُ: أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٨).

(٥) يَجُوزُ إِعْرَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ بِخِلَافِ الْعَكْسِ، لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّوَافُقُ فِي التَّعْرِيفِ

وَالْتَكْيِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١٣٣).

(٦) فِي ق: إِذَا.

(٧) أَيْ: امْتَنَعَ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْ عَطْفِ الْبَيَانِ.

(٨) فِي ق: عَنْهَا.

(٩) فِي ب: بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١٠) فِي ق: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ.

٢١٧- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرِ عليه الطيرُ ترقبهُ وقوعاً^(١)

فِشْرٌ عطفُ بيانٍ على البكريِّ لا بدلٌ؛ إذ لا يحلُّ محلَّةٌ؛ لأنَّه يستلزمُ إضافةَ الوصفِ المُفردِ المقرونِ بآلٍ إلى الخاليِ عنها، وعنِ الإضافةِ لتاليها، وهو غيرُ جائزٍ كما تقدَّم. وقولُه:

٢١٨- أيا أخوينَا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أُعيدُكما باللهِ أنْ تُحدِثَا حرباً^(٢)

فعبَدَ شمسٍ ونوفلاً عطفاً^(٣) بيانٍ على أخوينَا لا بدلانٍ؛ لأنَّهما لو كانا كذلكَ لكانا في تقديرِ حرفِ النداءِ، فيلزمُ ضمُّ نوفلٍ؛ لأنَّه مُفردٌ معرفةٌ.

ومِمَّا يمتنعُ إحلالُه محلَّ الأولِ نحو: يا زيدُ الحارثُ^(٤)، ويا أيُّها الرجلُ غلامُ^(٥) زيدٍ^(٦)، وخالدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ^(٧).

(١) البيت من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، والكتاب ١/١٨٢، وشرح المفصل ٣/٧٢، وخزانة الأدب ٤/٢٨٤.

والشاهد فيه: (البكريُّ بِشْرِ) حيث جاء بشر عطف بيان للبكري، ولا يجوز اعتباره بدلاً لأن بشر مجزئ من آل، ولا يجوز محيى المضاف التارك مقترناً بآل في حين يحى المضاف إليه مجزئاً منها.

(٢) البيت من الطويل لطالب بن أبي طالب في شرح التصريح على التوضيح ٢/١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/١١٩، والدرر اللوامع ٦/٢٦.

والشاهد فيه: (عبد شمس ونوفلاً) فإنه يتعين في عبد شمس العطف البياني ونوفلاً عطف النسق، ولا يجوز في عبد شمس أن تعرب بدلاً؛ لأنَّه على نيَّة تكرار العامل، ومن ثَمَّ فإن نوفل تبنى على الضم، والرواية بنصبه فلا بدل إذن.

(٣) في ق ود: عطف.

(٤) لأنَّ (الحارث) معرّف بآل، فلا تدخله (يا) النداء إلا بواسطة (أيها).

(٥) سقطت غلام من ع وب وس ود.

(٦) لأنَّ (غلام زيد) مجزئ من آل، و(أي) يجب أن يكون وضعها معرّفاً بآل كما هو الحال في (الرجل).

(٧) لأنَّ المُفضَّل أحدهما، وعلى اعتبار البدل تصبح الجملة: خالد أفضل الرجال والنساء، ومعلوم أنَّ أفعل التفضيل بعض ما يُضاف إليه، فيلزم كون خالد بعض النساء، وهذا ممتنع.

[الفرقُ بينَ عطفِ البيانِ والبدلِ]

تنبيهٌ: تعيَّنْ عطفَ البيانِ فيما ذَكَرَ مبنيٌّ على أنَّ البدلَ لا بدَّ أن يكونَ صالحاً للإحلالِ محلَّ الأوَّلِ. قالَ المصنَّفُ في حاشيته^(١) على التسهيل^(٢): «وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم يغتفرونُ في الثاني ما لا يغتفرونَ في الأوَّلي، وقد أجازوا في أنَّك أنتَ كونَ أنتَ توكيداً، وكونه بدلاً مع أنَّه لا يجوزُ أنْ أنتَ».

وقالَ أبو سعيدٍ عليُّ بنُ مسعودٍ^(٣) في كتابهِ المُستوفى^(٤): «أوَّلُ ما يُقالُ في نِعَمَ الرجلُ زيدٌ أنَّ زيداَ بدلٌ مِنَ الرجلِ، ولا يلزَمُ أنَّ^(٥) يجوزَ نِعَمَ زيدٌ ومذهبُ *سيبويه^(٦) أنَّ المُبدلَ منه في حكمِ الطرحِ والبدلُ هو المُعتدُّ كذا*^(٧)».

وقالَ الإمامُ الرازيُّ^(٨): «وهذا الاستثناءُ مبنيٌّ على أنَّ المُبدلَ منه ليسَ / ٩٥ ب / مُهدراً بالكلية؛ لأنَّه قد يحتاجُ إليه لغرضٍ آخر؛ كقولك: زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً، فلو أسقطه لم يصحَّ كلامه، وعليه التبعيةُ» [وعليه الرضيُّ والسعدُ التفتازانيُّ]^(٩). وقد

(١) في ق وب ود: حواشيه.

(٢) حواشي التسهيل كتاب مفقود لابن هشام.

(٣) هو عليُّ بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخاني؛ القاضي كمال الدين أبو سعد: هو صاحب المستوفى في النحو، وكان أبو حيان قد أكثر من النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٦). وكتابه المستوفى مطبوع بتحقيق محمد بدوي المختون، وقد طبع في القاهرة ١٤٠٧هـ.

(٤) هو كتاب المستوفى في النحو وهو كتاب لم أقف عليه؛ لتعسر الوصول إليه.

(٥) سقطت يلزم أن من ع.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣١، ووافقه في الرأي المبرد في المقتضب ٤/ ٤٠٠.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ق وع.

(٨) الرازي هو: محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي (- ٦٠٦ هـ): الإمام المفسر. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته. من تصانيفه مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، والمسائل الخمسون في أصول الكلام، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز بلاغة، وغيرها. (انظر: الوفيات ١/ ٤٧٤، ومفتاح السعادة ١/ ٤٤٥ - ٤٥١، ولسان الميزان ٤/ ٤٢٦، والبداية والنهاية ١٣/ ٦٦-٦٧، وطبقات الشافعية ٥/ ٣٣).

(٩) زيادة من ق وع ود.

ذكروا فروقاً آخر^(١) بينَ البيانِ والبدلِ يُطلبُ^(٢) من المُطوَّلَاتِ^(٣).

[٤/ عطفُ النَّسَقِ]

والرابعُ منها عطفُ النَّسَقِ - بفتح السين -؛ اسمُ مصدرٍ^(٤) بمعنى اسمِ المفعول، يُقالُ: نَسَقْتُ الكلامَ أَنَسَقُهُ؛ أي عطفْتُ بعضَهُ على بعضٍ، والمصدرُ بالتسكين^(٥).

[ضابطُهُ]

وهو تابعٌ يتوسَّطُ بينَهُ وبينَ متبوعِهِ في الإتيانِ أحدُ حروفِ العطفِ الآتيةِ.

(١) في الأصلِ فرقاً آخر، والمثيت من ق.

(٢) في ق: تطلب.

(٣) أورد ابن هشام في مغني اللبيب ثمانية أوجه في الفرق بين عطف البيان والبدل، ملخصها:

١- أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً، بخلاف البدل فيكون تابعاً للمضمّر باتفاق؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَنَرِيهُ، مَا يَقُولُ﴾ - مريم: ٨٠ - كما يكون مضمراً تابعاً لمضمراً أو لظاهر، نحو: رأيتُ إياه، ورأيتُ زيداً إياه.

٢- أن عطف البيان يوافق متبوعه في التعريف والتشكيك، بخلاف البدل نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَصْطِرْ لِيُسْتَفْتِمَ﴾^(٦) صِرَاطِ اللَّهِ - الشورى: ٥٢-٥٣، ونحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْقًا بِلَأَاصِيَةٍ﴾^(٧) نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ - العلق: ١٥-١٦.

٣- أن العطف لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾^(٨) الأنبياء: ٣.

٤- أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَذَكَرَ يَمَّا تَعْلَمُونَ﴾^(٩) أَمَذَكَرَ يَأْتَنُورِينَ^(١٠) الشعراء: ١٣٢-١٣٣.

٥- أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(١١) يَصْنَعُ لَهُ الْكُذَابُ الفرقان: ٦٨-٦٩.

٦- أنه لا يكون بلفظ الأول، بخلاف البدل فيأتي بلفظ الأول بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ﴿وَنَزَى كُلُّ أُمَّرٍ بِأَيَّةٍ كُلُّ أَمْرٍ يُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^(١٢) - الجاثية: ٢٨ -.

٧- أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل لهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو: يا زيد الحارث.

٨- أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك: هندٌ قام عمرو أخوها. (انظر: مغني اللبيب ص ص ٥٩٣-٥٩٧).

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وعطفُ النَّسَقِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠١).

(١٠) والنسَق: ما كان على نظام واحد من كل شيء. (انظر: المعجم الوسيط - نسق).

(١١) قال ابن منظور: النَّسَقُ من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد... وقد نسقته تنسيقاً، ويُخَفَّفُ.. ونسق الشيء ينسقه تنسيقاً، ونسقه نظمته على السواء، والاسم النسق... والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق؛ لأن الشيء إذا عطف عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً (انظر: لسان العرب / نسق).

[أنواع العطف]

ثُمَّ العطف:

- أ . إمّا على اللفظ؛ وهو الأصل، وشرطه إمكان توجّه العامل إلى المعطوف^(١).
- ب. أو على المحلّ؛ وله شروط ثلاثة:
- إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح^(٢).
 - وكون الموضع بحق الأصلية^(٣).
 - ووجود المُحرّز^(٤)؛ أي: الطالب لذلك المحلّ^(٥).
- ج . أو على التوهم؛ وشرط صحّته دخول ذلك العامل المتوهم^(٦)، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك^(٧).

-
- (١) فإذا اختل الشرط عطف على المحلّ، نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيد، لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف (زيد).
- (٢) نحو: ليس زيدٌ بقائم أو مسافراً، فيجوز أن تسقط الباء فينصب: ليس زيدٌ قائماً أو مسافراً، ولا يجوز: مررتُ بزيد وعمرأ لأنه لا يجوز: مررتُ زيداً. (انظر: حاشية الحمصي ١٧٢/٢).
- (٣) فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيداً وأخيه لأن الأصل في اسم الفاعل للمستوفي للشروط الإعمال لا الإضافة، وخالف في هذا الشرط البغداديون. (انظر: همع الهوامع ١٩٦/٣).
- (٤) في ق وب ود: المجوز.
- (٥) فلا يجوز: إن زيداً وعمرو مسافران لأن (زيداً) كانت مرفوعة بالابتداء، فلما دخلت (إن) زال الابتداء، فلا يعطف على محلّ (زيد) قبل دخول (إن). وخالف في هذا الشرط الكوفيون وبعض البصريين. (انظر: همع الهوامع ١٩٦/٣).
- (٦) نحو قول الشاعر:

وما كنت ذا نئيرٍ فيهم ولا مُنمّشٍ فيهم مُنمّلٍ

حيث عطف (منمّش) على خبر كان (ذا) بعد أن توهم دخول الباء عليه (وما كنت بذئ...)، ودخول الباء على خبر (كان) صحيح، ولكنه قليل. (انظر: همع الهوامع ١٩٧/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦٩/٢، والدرر اللوامع ١٦٥/٦، وحاشية الحمصي ١٧٣/٢) نيرب: النيمة، منمل: كثير النيمة، منمّش: مفسد ذات الين.

(٧) نحو قول زهير:

بدا لي أنّي لستُ مُدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جانياً

حيث عطف (سابق) على خبر ليس (مدرك)، بعد أن توهم دخول الباء عليه (لستُ بمدرك)، ودخول الباء على خبر (ليس) كثير حسن. (انظر: ديوان زهير ص ٢٨٧، وهمع الهوامع ١٩٦/٣، وحاشية الحمصي ١٧٣/٢).

[أقسام حروف العطف]

وحروف العطف تسعة؛ وهي قسمان:

أ/ ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى؛ وهو ستّة: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وأم.

ب/ وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط؛ وهو ثلاثة: بل، ولا، ولكن.

[١/ الواو]^(١)

والعطف يكون بالواو؛ لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية؛ فتعطف الشيء على:

أ. مُصَاحِبِهِ فِي الْحُكْمِ؛ نحو: ﴿فَأُجَيِّنُهُ وَأَصْحَبَ السَّيْفَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾^(٢).

ب. وعلى سابقه؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾^(٣).

ج. وعلى لاحق؛ نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٤).

فلو قيل: جاء زيد وعمر، احتمل المعاني الثلاثة المذكورة، وهي مختلفة في الكثرة والقلّة، فمجيئها^(٥) للمعية أكثر، وللترتيب كثير، ولعكسه^(٦) قليل.

فقد ظهر لك أنّ استعمالها في كلٍّ من هذه الثلاثة - من حيث إنّهُ جمع - استعمال حقيقي، وقد

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بالواو؛ وهي لمطلق الجمع (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠١).

(٢) في ق ود: لا يفيد ترتيباً.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿فَأُجَيِّنُهُ وَأَصْحَبَ السَّيْفَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.

(٤) في الأصل لقد، والمثبت من ق وع ود وكذا القرآن الكريم.

(٥) سورة الحديد، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَسِقُونَ﴾.

(٦) سورة الشورى، من الآية ٣ ونظام الآية ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٧) في الأصل فجيئها، والمثبت من ق وع ود.

(٨) في ع: وبعكسه.

ذَكَرُوا لَهَا أَحَدًا^{١١} وَعِشْرِينَ^{١٢} وَجَهَا تَخْتَصُّ بِهَا مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا لَسْنَا بِصَدِّ ذِكْرِهَا، فَعَلَيْكَ بِالْمُطَوَّلَاتِ.

(١) في ع: إحدى وعشرين حكماً، وفي ب ود: أحدا وعشرين حكماً.

(٢) وهذه الأوجه هي:

١. مطلق الجمع - كما اتضح في المتن - نحو: جاء عليٌّ وهندٌ.
٢. عطف السببي على الأجنبي في الاشتغال، نحو: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه.
٣. عطف ما تضمنته الأول إذا كان المعطوف ذا مزية، نحو قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصُّلُوبِ وَالصُّكُورِ أَلُوسَطِ﴾ - البقرة: ٢٣٨ -.
٤. عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَمًا﴾ - المائدة: ٤٨ -.
٥. عطف عامل قد حُذِفَ وبقي معموله، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ - الحشر: ٩ -.
٦. جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عدليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَكَّارًا مِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ - يس: ٩ -.
٧. جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة، كقول الشاعر:
(جمعٌ وفُحْشٌ غِيبَةٌ ونَمِيمَةٌ
خِصَالًا ثَلَاثًا لست عنها بمرعوي)
٨. جواز العطف على الجواز في الجرّ خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ - المائدة: ٦ -.
٩. جواز حذفها إن أُمنَ اللَّبْسُ، نحو قول الشاعر: كيف أصبحت كيف أمسيت.....
١٠. جواز ايلائها (لا) إذا عطفت مفرداً بعد تنبي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهْدَى وَلَا تَلْقَى﴾ - المائدة: ٢ -، أو نفي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ - البقرة: ١٩٧ -، أو مؤول بالنفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلِينَ﴾ - الفاتحة: ٧ -.
١١. جواز ايلائها (إما) مسبوقة بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سَأَلْنَاكُمْ وَإِنَّمَا كَفَرُوا﴾ - الانسان: ٣ -.
١٢. عطف العقد على النيف، نحو: واحد وعشرون.
١٣. عطف النعوت المرفقة مع اجتماع منوعتها، كقول الشاعر: على ريعين مسلوبٍ وبالي.
١٤. عطف ما حقه التثنية والجمع، كقول الفرزدق:
إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ بَعْدَهَا
فَقَدَانِ مِثْلَ عَمِيدٍ وَعَمِيدٍ
١٥. عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ - نوح: ٢٨ -.
١٦. اقترانها بـ لكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ - الأحزاب: ٤٠ -.
١٧. امتناع الحكاية معها، فلا يقال: ومن زيداً؟ - حكاية لمن قال: رأيتُ زيداً.
١٨. العطف التلقيني، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ - البقرة: ١٢٦ -.
١٩. العطف في التحذير والإغراء، نحو قوله تعالى: ﴿ثَاقِفَةُ اللَّهِ وَسُقْيَتُهَا﴾ - الشمس: ١٣ -، ونحو: المروءة والنجدة.
٢٠. عطف السابق على اللاحق، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرْحِمُ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ - الشورى: ٣ -.
٢١. عطف (أي) على مثلها، نحو قول الشاعر: أَيْ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٦٤-٤٦٧، وحاشية الصبان ٣/ ٩٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٣٦-١٣٨).

والفاء للجمع في الحكم مع / ٩٦ أ / الترتيب المعنوي والذكرى، وأكثر ما يكون هذا في:

أ . عطف مفضل على مجمل؛ نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِذَا بَنَى مِنْ أَهْلِي﴾^(٢) الآية.

ب . والتعقيب؛ وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، لكنه في كل شيء يحسبه؛ تقول: قام زيد فعمرو، إذا أعقب قيام عمرو قيام زيد^(٣)، ودخلت البصرة فالكوفة؛ إذا لم تقم في البصرة ولا بينهما، وتزوج فلان فولد له؛ إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته^(٤).

وأما قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا﴾^(٥)؛ فمعناه: أردنا إهلاكها فجاءها، وقوله^(٦): ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾^(٧)؛ فمعناه: قمضت مدة فجعله.

ج . أو الفاء بمعنى ثم.

د . وقد تأتي للسببية؛ فيلزمها التعقيب.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والفاء للترتيب والتعقيب (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٢).

(٢) سورة هود، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَأَنۢ نَّاسْتَفْرِزُوا رَبَّكُمۡ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيۡهِ يُصِيعَكُمۡ مِّنۡعَا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَيٍّ وَيُؤَنِّقُ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُۥٓ. وَإِن تَوَلَّوۡا لَنَآخُذَنَّ عَلَيْكُمۡ عَذَابٌۭ بَۡرٌ كَبِيرٌۭ﴾.

(٣) في ق و: إذ أعقب قيام زيد قيام عمرو.

(٤) في ع ود: التزويج.

(٥) في ع ود: ومقدماته.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٤، والآية بتمامها ﴿وَكَمۡ مِّنۡ قَرۡبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَمَجَّآهَا بِأَسَانِيۡتَآ أَوْ هُمۡ قَابِلُوۡتَ﴾.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٨) سورة الأعلى، الآية ٥.

وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾^(١)، وقول كعب:

٢١٩- بانث سعاد فقلبي اليوم متبول^(٢)

هـ. وقد تأتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير؛ نحو: إِنْ جِئْتَنِي فَأَنَا أَكْرَمُكَ، وحيث لا يلزمها التعقيب، * وعلى هذا يُحمَلُ إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه^(٣): إِنْ الفاء السببية لا يلزمها التعقيب^(٤).

[٣/ ثُمَّ^(٥)]

أ. وُثِمَ للجمع مع الترتيب - كما تقدّم - والمُهْلَةُ؛ أي: التراخي^(٦) في الزمان؛ نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾^(٧)، ونحو: ﴿ثُمَّ أَحْبَبْتُهُ رَبُّهُ، فَنَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾^(٨).

(١) سورة القصص، من الآية ١٥. والآية بتمامها ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِهُ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ، فَاسْتَنْتَهَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ، فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ، قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُخِلٌ مُبِينٌ﴾.

(٢) البيت من البسيط لكعب بن زهير رضي الله عنه في ديوانه ص ٦، ولسان العرب/ تيل، وأساس البلاغة/ تيل. اللغة: المتبول هو المسقوم من الهوى والعشق.

موطن الشاهد: (بانث سعاد فقلبي) حيث عطف الفاء جملتين ثانيهما مسببة عن الأولى.

(٣) قلت: لم أعتد إلى هذا النص في أمالي ابن الحاجب، بل وجدت نصاً يخالف ظاهره ما جاء هنا؛ قال ابن الحاجب: فإنك لو قلت قام زيد فخرج عمرو، أو ثم خرج عمرو فإنه يفهم منه ما فهم في المفرد، وهو أن هذا مشعر بالتعقيب ولا مهلة، وهذا مشعر بالتعقيب والمهلة (انظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٩٠).

(٤) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وُثِمَ للترتيب والتراخي (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٣).

(٦) في ق وب: للتراخي.

(٧) سورة عبس، الآية ٢٢.

(٨) سورة طه، الآية ١٢٢.

ب. وقد تأتي بمعنى الواو؛ نحو: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾^(١).

ج. وبمعنى الفاء؛ كقوله:

٢٢٠- [كَهَزَ الرُّدَيْنِي نَحْتَ الْعَجَاجِ]^(٢) جَرَى فِي الْأَنْابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ^(٣)

[٤/ حَتَّى]^(٤)

أ. وحتى للجمع مع الغاية؛ بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص
ينقطع الحكم عنده^(٥).

ب. والتدرج؛ بأن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، ولهذا اشترط في
المعطوف بها^(٦):

(١) سورة الزمر، من الآية ٦. والآية بنهاها ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(١)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٢)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٣)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٤)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٥)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٦)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٧)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٨)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(٩)، والآية بنهاها ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْثَىٰ نَسَبَكُمْ أَنْتُمْ بَطْنُ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنَاتِ عَادٍ﴾^(١٠).

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت من المتقارب لأبي دواد الإيادي في ديوانه ص ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣١، والدرر اللوامع ٦/ ٩٦.
اللغة: الرديني صفة للرمح، منسوب إلى امرأة اسمها ردينة، كانت تقوم الرماح بصورة مثقنة، والأنابيب جمع
أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين في الرمح، والمشبّه في البيت فرس كانت تحت الممدوح.
والشاهد فيه: (ثم اضطرب) حيث جاءت (ثم) بمعنى الفاء، لأن هزّ الرمح مع الجري يعقبه اضطراب دون
تراخ.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وحتى للغاية والتدرج؛ لا الترتيب (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٣).

(٥) في ق: عندها.

(٦) فمثال ما كان بعدها غاية لما قبلها في الزيادة: مات الناس حتى الأنبياء، ومثال ما كان بعدها غاية لما قبلها في
النقص: زارك الناس حتى الحجامون، وقد اجتمعا في قول الشاعر:
قهرناكم حتى الكساء، فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغر

(انظر مغني اللبيب ص ١٧٢).

(٧) سقطت بها من ق.

▪ أن يكونَ بعضاً بما / ٩٦ ب / قبلها - ولو تقديرًا - كقوله^(١):
 ٢٢١- ألقى الصحيفة كي يُخَفَّفَ رحلُهُ والزادَ حتَّى نعلُهُ ألقاها^(٢)

إذ المراد: ألقى ما يثقله حتَّى نعلُهُ.

▪ أو شبيهاً بالبعض؛ نحو: أعجبتني الجارية حتَّى كلامها، ويمتنع^(٣): حتَّى ولدها.

▪ وشرطُ المعطوفِ بها أيضاً^(٤) أن يكونَ اسماً ظاهراً^(٥).

قال المصنّف^(٦): والضابطُ أن ما صحَّ استثناءؤه صحَّ دخولها عليه، وما لا فلا.

[هل تدلُّ حتَّى على الترتيب؟]

لا للترتيب؛ فلا تفيده، بل هي كالواوِ للجمع^(٧) لا كالفاءِ لخلافاً للزخشي^(٨)؛
 لأنك^(٩) تقول: حَفَظْتُ القرآنَ حتَّى سورةَ البقرة؛ وإنْ كانت^(١٠) أوَّلَ ما حفظته^(١١)، وماتَ
 كلُّ أبٍ لي حتَّى آدمَ.

(١) في ق وع: كما في قوله.

(٢) البيت من الكامل للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١٠، ولأبي مروان النحوي في الكتاب ٩٧/١، والدرر اللوامع ١١٣/٤.

والشاهد فيه: (حتَّى نعلُهُ ألقاها) حيث جاء المعطوف بحتَّى كالجزم من المعطوف عليه، لأن البيت مؤوَّل؛ أي: ألقى ما يثقله حتَّى نعله.

(٣) في ع: ويمتنع.

(٤) سقطت أيضاً من ق.

(٥) لأن حتَّى لا تحجر المضم ولا نعطفه، فلا يجوز: ضربت القوم حتَّى إلّاك، ولا: قاموا حتَّى أنت. وهذا على مذهب جمهور البصريين، وأجاز البردواؤ والكوفيون أن تحجر حتَّى المضم نحو: ضربت القوم حتّاك. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠٠/٤)

(٦) انظر: مغني اللبيب ص ١٧١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٦٧ - بتصرف -.

(٧) في ع: لمطلق الجمع.

(٨) انظر: شرح المفصل ٩٤/٨.

(٩) في ع: فإنك.

(١٠) في ق ود: كان.

(١١) في ق: حفظت.

وَمَنْ ادَّعى أَنَّهَا لِلترتیبِ فمُرَّادُهُ فَمَا يَظْهَرُ الترتیبُ الذهنیُّ على سبیلِ التدریجِ، كما أَفْصَحَ بِهِ ابنُ^(١) الحَاجِبِ^(٢) وَالتفتازانی^(٣) فِي المَطْوَلِ^(٤) وَالكافِیجِی^(٥) فِي شَرْحِ القَوَاعِدِ^(٦).
ج. وَإِذَا عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَجْرورٍ؛ فَالأَحْسَنُ إِعادَةُ الجارِّ فَرَقاً بَیْنَهَا وَبَیْنَ الجارَّةِ. وَقَالَ فِي التَّسْهِیلِ^(٧):
یَجِبُ^(٨) مَا لَمْ یَتَعَيَّنِ العَطْفُ؛ كَعَجَبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بَیْنَهُمْ. وَاسْتَحْسَنَهُ المُصَنِّفُ^(٩) وَالدِّمَامِیُّ^(١٠)،
وَجَزَمَ بِهِ فِي الجَامِعِ^(١١)، وَرَدَّهُ أَبُو حِیَّانَ^(١٢)، وَالعَطْفُ بِهَا قَلِیلٌ؛ وَلِذَا^(١٣) أَنْكَرَهُ الكَوْفِیُّونَ^(١٤).

[٥/ أو^(١٥)]

وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ؛ نَحْوُ: ﴿لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(١٦)، أَوْ الْأَشْيَاءِ؛ نَحْوُ:

-
- (١) قِيلَ فِي ق: كَلَام.
- (٢) انْظُر: شَرْحُ الكَافِيَةِ ٤/ ٣٨٩.
- (٣) بَعْدَهَا فِي ق: رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.
- (٤) فِي ق: المَطْوَلَاتُ، وَانْظُر: المَطْوَلُ - شَرْحُ تَلْخِصِ مِفْتَاحِ العِلْمِ - ص ص ٢٤٧-٢٤٨.
- (٥) انْظُر: شَرْحُ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ ص ٣٢٣، وَالكَافِیجِی هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ سَلیمانَ بْنِ سَعْدِ الرُّومِيِّ البَرَعَمِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الكَافِیجِی الحَنْفِيُّ التُّونِيُّ فِي مِصرَ ٨٧٩ هـ، عَالِمٌ مُوسَوِّعِي وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ فِي اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفسِيرِ وَالْمَنْطِقِ، مِنْهَا: شَرْحُ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، وَمُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالتَّسْهِيرُ فِي عِلْمِ التَّفسِيرِ... وَغَیْرُهَا. (انْظُر: بَغِيَّةُ الوَعَاةِ ١١٧/ ١-١١٩).
- (٦) انْظُر: شَرْحُ التَّسْهِیلِ ٣/ ٢١٥، ٢١٦.
- (٧) فِي ق: بَلْ یَجِبُ.
- (٨) انْظُر: مَغْنِي اللَّیْبِ ص ١٧٢.
- (٩) فِي ق: الزَّجَاجِي. وَانْظُر: تَحْفَةُ الْغَرِيبِ لِلدِّمَامِیِّ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَغْنِي اللَّیْبِ بِتَحْقِيقِ حِیَّانِي ص ٢١٦.
- (١٠) انْظُر: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النُّحُو ص ١٩٧.
- (١١) انْظُر: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ٢٠٠، وَمَغْنِي اللَّیْبِ ص ١٧٢.
- (١٢) فِي ق: وَلِهَذَا.
- (١٣) انْظُر: الْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِیضَاحِ ٢/ ٩٥٦، وَمَغْنِي اللَّیْبِ ص ١٧٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٩٧٨.
- (١٤) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، مَفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْخِيَرِ الشُّكُّ أَوْ التَّشْكِكُ. (انْظُر: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ٣٠٥).
- (١٥) سُورَةُ الْكَهْفِ مِنَ الْآيَةِ ١٩، وَسُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْآيَةِ ١١٣. وَتَمَامُ آيَةِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿قَالُوا لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَتَنَّا الْعَمَّالِينَ﴾.

﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ الآية^(١)، مفيدة بعد الطلب:

أ. إما التخيير بين المتعاطفين؛ نحو: تزوج هنداً أو أختها.

ب. أو الإباحة؛ نحو: تعلم فقهاً أو نحواً.

والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة دونة. قال الشُّمْنِي^(٢): وليس المرادُ بها الإباحةُ الشرعية؛ لأنَّ الكلامَ في معنى أو بحسبِ اللغة قبل ظهورِ الشرع، بل المرادُ الإباحة بحسبِ العقل، أو بحسبِ العرفِ في أيِّ وقتٍ كان، وعند^(٣) أي قوم كانوا.

ومفيدة بعد الخير: / ٩٧ /

أ. إما الشكَّ^(٤) من المُتَكَلِّم؛ كجاء زيدٌ أو بكرٌ.

ب. أو التشكيك للسامع؛ أي: إيقاعه في الشكَّ، ويُعبَّر عنه بالإبهام؛ نحو: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٥).

ج. أو التقسيم؛ نحو: الاسمُ نكرةٌ أو معرفةٌ، ومنه قوله:

(١) سورة المائدة، من الآية ٨٩. وهي بتمامها ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِتْوَىٰ فِيَ آيَاتِنَا وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَرْتُمْ بِهِ، فَطَعَامٌ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ ۖ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۚ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ۚ ذَلِكَ كَفْرُهُ ۖ آيَاتِنَا إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا آيَاتِنَا ۚ كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٢) انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام بتحقيق محمد حافظ ص ١٧٥، والشُّمْنِي هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي، الداري القسنطيني الأصل، ويعرف بالشُّمْنِي (تقي الدين أبو العباس) مفسر، محدث، فقيه، اصولي متكلم، نحوي (- ٨٧٢ هـ)، من تصانيفه: شرح المغني لابن هشام، ومنهج المسالك إلى ألفية ابن مالك في النحو. (انظر: الضوء اللامع ١٧٤ / ٢ - ١٧٨، وشدرات الذهب ٣١٣ / ٧ - ٣١٤، ومعجم المؤلفين ١٤٩ / ٢).

(٣) في ق: في.

(٤) في ب: للشكَّ.

(٥) سورة سبأ، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

٢٢٢- [وقالوا]^(١) لنا ثنتان لا بدّ منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل^(٢)

د . قال بعضهم: أو الإضراب؛ نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٣).

هـ. وقد تأتي بمعنى الواو؛ كقوله:

٢٢٣- جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدر^(٤)

فائدتان:

الأولى: لا يُعْطَفُ بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما؛ لأنّ أو تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما^(٥)، فإن لم توجد الهمزة جازّ العطفُ بها، نصّ عليه السيرافي في شرح الكتاب^(٦)؛ نحو: سواء عليّ قمت^(٧) أو قعدت، ومنه قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا، وقراءة ابن محيصن: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾^(٨) أَمَلَرْتُهُمْ^(٩)، وأما تخطئة

(١) في باقي النسخ: محله.

(٢) البيت من الطويل، لجعفر بن علبة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٠٣، والدرر اللوامع ٦ / ١١٩.

والشاهد فيه: (صدور رماح أو سلاسل) حيث جاءت (أو) مفيدة بيان أقسام العبارة الأولى لنا ثنتان....

(٣) سورة الصافات الآية ١٤٧.

(٤) سقط عجز البيت من ق وع وب وس.

(٥) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص ٤١٦، وشرح شواهد المغني ١ / ١٩٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٨٥، وخزانة الأدب ١١ / ٦٩. والشاهد فيه: (أو كانت) بمعنى وكانت.

(٦) في ق وس: تقتضي تعيين أحدهما، وفي ب: تقتضي نفس أحدهما.

(٧) انظر: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب محققاً ص ٧.

(٨) في ق: أقيمت.

(٩) سقطت أُنذَرْتَهُمْ من ق وع وب ود.

(١٠) سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس من الآية ١٠، وعمامهما على الترتيب ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقد قرأ الجمهور ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وقراءة ابن محيصن شاذة، نقلها - كما في مغني اللبيب - أبو القاسم يوسف الهذلي في كتابه الكامل من طريق الزعفراني. (انظر: النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٠٧، وتفسير القرطبي ١ / ١٨٤-١٨٥، وشرح إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٣٤-١٣٥، ومغني اللبيب ص ٦٣-٦٤).

المُصَنَّف^(١) لهم في ذلك فقد ناقشه فيها^(٢) الدماميني^(٣).

الثانية^(٤): إذا نُهي عن المباح^(٥) امتنع فعل جميع^(٦) ما كان مُباحاً باتفاقٍ من النحاة، وحكم المُخَيَّر فيه حكم المباح عند السيرافي^(٧)، ووافقه في المغني^(٨)، وصححه ابن عصفور^(٩)، وجوز ابن كيسان^(١٠) كون النهي^(١١) عن واحدٍ وعن الجميع؛ فإذا قلت: لا تأخذ ديناراً أو ثوباً جازَ عنده أن يكون نهياً عن الجميع وعن أحدهما على مُقابلة الأمر؛ لأن^(١٢) الأمر كان يأخذ أحدهما، وهذان القولان جاريان في نحو: ما جاءني زيدٌ أو عمرو.

[٦/ أم وأنواعها]^(١٣)

١/ وأم لطلب التعيين إن وقعت بعد همزة داخلية على أحد المُستَوِيَيْن في الحكم في ظنَّ المُتَكَلِّم؛ نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ إذا كنتَ عالِماً بأحدهما^(١٤) عنده لا بعينه؛

(١) انظر: مغني اللبيب ص ٦٣.

(٢) سقطت فيها من ع.

(٣) انظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب محققاً ص ص ٧-٩.

(٤) في ع: الثاني.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطِغْ بِهِمْ إِنَّكَ أَزْكَرُ﴾ - الانسان: ٢٤-.

(٦) سقطت جميع من ع.

(٧) انظر: شرح كتاب سيويه للسيرافي ٤/ ٦٥٦-٦٥٧، ومغني اللبيب ص ٨٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٠.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ٨٨.

(٩) قلت: لم أجد لذلك ذكراً في كتب ابن عصفور التي أعرفها كالمقرب وشرح جمل الزجاجي (انظر مثلاً: شرح

جمل الزجاجي ١/ ٢٣٦-٢٤٠).

(١٠) انظر: الجنى الداني ص ٣٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٠.

(١١) في ق: المنهي.

(١٢) في ق: بأنّ، مع إسقاط الأمر.

(١٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وأم لطلب التعيين بعد همزة داخلية على أحد المُستَوِيَيْن. (انظر: شرح قطر

الندى ص ٣٠٦).

(١٤) في ق ود: بأن أحدهما.

ولهذا يُجَابُ بتعيين أحدهما لا بعندي أحدهما؛ ٩٧ ب / لَأنَّه معلومٌ للسائل. وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأيٍّ، وتُسمَّى حينئذٍ مُتَّصِلَةً؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُغني أحدهما عن الآخر، فسميَتْها بذلك لأمرٍ خارجٍ عنها. ويُقال لها المُعَادِلَةُ؛ لإعادلتها الهمزة^(١) في إفادتها الاستفهام.

وتُسمَّى أيضاً بذلك إن وقعت بعدَ همزة التسوية^(٢) - وهي الداخلة على جملةٍ في محلِّ المصدرِ -؛ نحو: ما أدري أَمَت أم قعدت؟ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَمَرْتُمْ صَحَّتُونَ﴾^(٣).

٢/ فإن وقعت أم بعدَ غيرِ همزة التسوية، وهمزة^(٤) يُطلَبُ بها وبأَم التَّعْيِينُ، كانت مُنْقَطِعَةً بِمعنى بَلْ مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمْلِ^(٥)؛ نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٦) أي: بَلْ هَلْ^(٧). وقد تتضمَّنُ مع^(٨) ذلك:

- الاستفهام الحقيقي؛ نحو: إنَّها لا بَلْ أم شاء؟؛ أي: بَلْ أهي شاء؟.
- أو الإنكارِي؛ نحو: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾^(٩)؛ إذ لو جُعِلَتْ لِلإِصْرَابِ المَحْضِي، لَزِمَ المُحَالُ.

(١) سقطت الهمزة من ق.

(٢) في ق وع وس: إفادة.

(٣) وكذلك لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية (انظر: همع الموامع ٣/ ١٦٦).

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٩٣، وهي بتامها: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْتَمِعُواكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَمَرْتُمْ صَحَّتُونَ﴾ وفي الآية همزة التسوية، وتؤوّل هي وما بعدها بمصدر. أي: دعاؤهم وعدمه سواء.

(٥) أي همزة الاستفهام.

(٦) أي: التي لا تؤوّل بمفرد، والجملة التي بعدها للاستئناف.

(٧) سورة الرعد، من الآية ١٦، وهي بتامها: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَتَأْخُذْتُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَمْرِهِمْ نَفْسًا وَلَا صَرْفًا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْآعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُوا الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

(٨) في ق: هي.

(٩) في ق: معنى.

(١٠) سورة الطور، الآية ٣٩.

٣ / وقد تَرُدُّ مُحْتَمِلَةً لِلاتِّصَالِ وَالانْقِطَاعِ؛ نَحْوُ: ﴿أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١).
وَسُمِّيَتْ مُنْقَطِعَةً؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ، فَمَا بَعْدَهَا مُنْقَطِعٌ عَمَّا قَبْلَهَا.

[٧ / لا^(٢)]

وللردِّ؛ أي: ردُّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه لا، فهي لنفي الحكم عن
تاليها، وقصره على^(٣) متلوها: إمَّا قصر أفراد^(٤)، أو قلب^(٥).

[شروطها]

أ . ولهذا لا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ إِيْجَابٍ أَوْ أَمْرٍ^(٦) أَوْ نِدَاءٍ^(٧)؛ كزَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ رَدًّا
عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ اتِّصَافَ زَيْدٍ بِالشَّعْرِ وَالكِتَابَةِ أَوْ اتِّصَافِهِ بِالشَّعْرِ فَقَطْ. ب. وذكر السهيلي^(٨):

(١) سورة البقرة، من الآية ٨٠. وهي بينهما ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا الشَّأْرَ إِلَّا أُنْبِئَا مَا مَفْدُودَةٌ﴾ فَلِأَنَّهُمْ عِنْدَ اللَّهِ
عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ. أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. قال الزمخشري: وأم إما أن تكون معادلة
بمعنى: أي الأمرين كائن على سبيل التقرير، لأن العلم واقع بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة (تفسير
الكشاف ١/ ١٨٥).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وللردِّ عن الخطأ في الحكم لا بعد إيجاب، ولكن ويل بعد نفي، ولصرف الحكم
إلى ما بعدها بل بعد إيجاب (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٦).

(٣) في ب وس: عن.

(٤) قصر الأفراد: هو تخصيص الموصوف عن السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيدٌ شاعر لا منجم، لمن يعتقد
شاعراً ومنجماً، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح. (انظر:
مفتاح العلوم ص ٤٠٠).

(٥) قصر القلب: هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف بعكس ما يعتقد، بمعنى أن التكلم بقلب فيه حكم
السامع، كقولك: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد زيدا شاعراً لكنه يدعي وجود شاعر آخر. (انظر: مفتاح العلوم
للسكاكي ص ٤٠٠).

(٦) نحو: اضربْ زيدا لا عَمْرَأَ.

(٧) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

(٨) انظر: نتائج الفكر ص ٢٠٢.

والأبدي^(١) أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفها على الآخر؛ فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، بخلاف لا امرأة. قال في الأوضح^(٢): وهو الحق. ومنع الزجاجي^(٣) العطف بها على معمول الفعل الماضي، ويردّه^(٤) قولهم: نفعتك جدك لا كذلك^(٥).

[٥-٦/ لكن وبلى]

وللرد عن الخطأ في الحكم لكن وبلى واقعين بعد نفي / ٩٨ أ / أو نهى، فهما لتقرير حكم متلوها وإثبات نقيضه لتاليهما^(٦)؛ نحو: ما جاءني زيد^(٧) لكن عمرو أو بل عمرو، ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا، ردّا على من اعتقد أن الجائي أو المضروب زيد لا عمرو؛ فهما لقصر القلب لا غير، ومن ثم وجب الرفع في نحو: ما زيد قائما لكن أو بل قاعداً.

٤

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي المغربي المالكي شهاب الدين الأبدي أو الأبدي، من أهل أبدة بقرب جيان الأندلسية، ارتحل إلى الشرق وتوفي في مصر ٨٦٠هـ، عالم في اللغة والمنطق والفقه، من مصنفاته: كتاب حدود النحو، وشرح الجزولية. (انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠-١٨١، والأعلام ١/ ٢٢٩، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٠) وانظر: شرح الجزولية للأبدي بتحقيق سعد الغامدي بمكة وهو غير مطبوع.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٨.

(٣) فلا يجوز عنده: جاءني زيد لا عمرو. ونُسب هذا القول في شرح الكافية وارتشاف الضرب إلى الزجاج (انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٨).

(٤) في ق: ويرد.

(٥) لكن ما ورد في الجمل في النحو يخالف هذا النقل، قال الزجاجي: وتقول قام محمد لا أخوك ترفعُ محمداً بفعله، وأخوك عطف عليه، فالقائم محمد دون الأخ، وإن كان قد سُرِّكه في الإعراب. (انظر: الجمل في النحو ص ١٩).

(٦) في ع: لتاليها، وهي ساقطة من ب.

(٧) في ع: جاء زيد.

وشرطُ العطفِ بلكنُ:

▪ إفرادُ معطوفِها^(١).

▪ ووقوعُها بعدَ نفيٍ أو نهيٍ.

▪ وعدمُ اقترانِها بالواوِ.

فإن تلتها جملةٌ أو تلت واواً^(٢) أو وقعت بعد إثباتٍ^(٣) أو أمرٍ^(٤)؛ فهي حرفُ ابتداءٍ للاستدراكِ.

[العطفُ ببلٍ بعد إيجابٍ]

وليصرفِ الحكمُ عن التلوُّ بأن يُنْقَلَ إلى ما بعدها، ويصيرَ التلوُّ كأنه مسكوتٌ عنه بل واقعةٌ بعد إيجابٍ أو أمرٍ: كجاء زيدٌ بل عمرو، واضرب زيداً بل عمراً؛ فمفادها نقلُ الحكمِ بالمجيءِ والأمرِ بالضربِ^(٥) عن زيدٍ وإثباتِ ذلكَ لعمرو.

[العطفُ بلكنُ بعد إيجابٍ]

وأفهمُ كلامُهُ أنَّ لكنَ لا يُعْطَفُ بها بعدَ الإيجابِ، وهو مذهبُ البصريِّينَ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ. وجوْزُهُ غيرُهُم^(٦) قياساً على بلٍ.

(١) في ق: معطوفِها.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَنَنْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَهْمُ الظَّالِمِينَ﴾ - الزخرف: ٧٦ - وكذا إن تلتها جملة ولم تل (لكن) واواً، نحو:

إن ابن ورقاء لا تخشى بواوِزُهُ لكن وقائعه في الحرب تُنْتَظَرُ

(٣) سقطت أو من ع وق.

(٤) نحو: رأيتَ الفارسَ لكن جواده، خلافاً للكوفيِّين، إذ أجازوا العطف بلكن بعد الإثبات، نحو: أتاني زيدٌ

لكن عمرو. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٨).

(٥) نحو: أعط الفقيرَ لكن المسكينَ.

(٦) سقطت والأمر بالضرب من ق.

(٧) وهم الكوفيون والمبرد؛ فيجوز عندهم: قام زيدٌ لكن عمرو. (انظر: المقتضب ١/ ١٢، وأوضح المسالك إلى

ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ١١٠، وجمع الهوامع ٣/ ١٨٥).

وَأَنَّ بَلَ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ لَا تَفِيدُ صَرْفَ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا^(١)، وَجَوَزُهُ
 الْمُبَرَّدُ^(٢) كَمَا بَعْدَ الْإِيجَابِ؛ فَعَلَى قَوْلِهِ يَجُوزُ^(٣): مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا، بِالنَّصْبِ عَلَى
 مَعْنَى^(٤): مَا هُوَ قَاعِدًا، وَاسْتِعْمَالَ الْعَرَبِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ^(٥).
 تَنْبِيْهُ [فِي أَحْكَامِ عَامَةِ لِلْعَطْفِ]

- أ . يَجُوزُ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى مِثْلِهِ - إِنْ اتَّحَدَا فِي الزَّمَانِ، وَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُهَا فِي اللَّفْظِ -
 وَعَلَى اسْمٍ يَشَبَّهُهُ، وَبِالْعَكْسِ. وَعَطْفُ^(٦) الْأَسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ، وَبِالْعَكْسِ.
 ب . وَالْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ ضَعِيفُ^(٧).
 ج . وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ الْخَافِضِ إِذَا أُريدَ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ؛ كَمَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٨)

- (١) أَي إِذَا جَاءَتْ (بَلْ) بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ فَلَا تَعْطِي الْحُكْمَ لِمَا قَبْلَهَا وَتَثْبِتُ ضَدَّهُ لِمَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ
 عَمْرُو، وَلَا تَضْرِبُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا.
 (٢) أَي جَوَزَ الْمَبْرَدُ أَنْ تَنْقُلَ (بَلْ) بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ - حُكْمَ مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، أَي: بَلْ
 مَا قَامَ عَمْرُو (انظر: الْمُقْتَضَب ١/ ١٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/ ٢٢٦، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ص ١٥٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١٨٠).

(٣) سَقَطَتْ يَجُوزُ مِنْ ق.

(٤) سَقَطَتْ مَعْنَى مِنْ ق، وَسَقَطَتِ الْعِبَارَةُ عَلَى مَعْنَى مَا هُوَ قَاعِدًا مِنْ ع.

(٥) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْ اعْتَصَمْتُ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمَ بَعْدِي بَلْ أَوْلِيَاءُ كَفَاةٌ غَيْرُ أَوْغَادٍ

أَي: بَلْ تَعْتَصِمَ (انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/ ٢٢٦، وَالدَّرَرُ الْوَامِعِ ٦/ ١٣٣).

(٦) فِي ب: وَهُوَ عَطْفُ.

(٧) نَحْوُ: قَمْتُ وَزَيْدٌ. وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ؛ فَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَ الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ دُونَ فَاصِلٍ،
 نَحْوُ: قَمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ - الْأَنْبِيَاءُ: ٥٤-، وَجَوَزَهُ
 الْكُوفِيُّونَ وَالْفَارِسِيُّونَ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ (انظر: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ٢٠١٣، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ
 ٢/ ١٥٠).

(٨) انظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/ ٢٣٠.

وجامعة^(١) خلافاً للجمهور. قَالَ جَدِّي^(٢) - رَحْمَةُ اللَّهِ [تعالى]^(٣) -: والشواهد^(٤) لِمَا قَالَهُ كَثِيرَةٌ، والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدح^(٥)؛ إذ المسألة ليست قطعيةً، فينبغي المصيرُ إليه ورفض القياس؛ إذ البحث^(٦) لغويٌّ.

[٥/ البدل^(٧)]

والخامسُ منها البدلُ؛ وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم المنسوبِ إلى متبوعه / ٩٨ ب / إثباتاً ونفيّاً^(٨) بلا واسطةٍ.

(١) الجماعة هم يونس والأخفش والكوفيتون واختاره الشلوين. وقد استدلبوا بقراءة ابن عباس ﴿وَأَنقَرُوا اللَّهَ الَّذِي قَسَا لُونِي يَوْمَ الْأَرْحَامِ﴾ - النساء: ١ - (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠، ٢٣٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٧٠، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥١).

(٢) مرّت ترجمته في ص ٦٢ من هذا الكتاب.

(٣) زيادة من ق وع.

(٤) منها قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِيَدِهِ وَالْمَجِيدُ الْغَرَامِ﴾ - البقرة: ٢١٧ -، وقوله تعالى: ﴿وَأَنقَرُوا اللَّهَ الَّذِي قَسَا لُونِي يَوْمَ الْأَرْحَامِ﴾ - النساء: ١ -، ومنه قول الشاعر:

فالسيرم قَرِبَتْ مَهْجُونًا وَتَشْتَمُنَا فَاهْزَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقول آخر:

تُعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبُ غَوِطٌ نَفَانُفٌ

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢-٢٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ١١٤-١١٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٢).

(٥) في ق وع وب ود: يقدح.

(٦) في ق وع وس: المبحث.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «البدلُ» وهو تابعٌ، مقصودٌ بالحكم، بلا واسطةٍ. وهو ستةٌ: بدلٌ كليٌّ؛ نحو:

﴿مَعَاذَ ٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاتِبُونَ﴾، وبعضٌ؛ نحو: ﴿مَنْ أَسْطَعَا﴾، واشتمالٌ؛ نحو: ﴿فَنَالِيَ فِيهِ﴾، وإضرابٌ، وغلطٌ،

ونسيانٌ؛ نحو: تصدّقتُ بدرهم دينارٍ بحسبِ قصدي الأول والثاني، أو الثاني وتبقي اللسانُ، أو الأول وتبقي

الخطأ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٨).

(٨) في ق ود وس: أو نفيّاً.

[محترزات التعريف]

فخرج بمقصود غيره من نعتٍ وتوكيدٍ وعطفٍ بيان؛ فإنها متماتٌ للمقصود بالحكم، ومعطوفٍ بلا وببَلْ "بعد نفىٍ وبلكن، وبنفي الواسطة المقصود بها؛ وهو المعطوف ببقية أحرف العطف. [فائدته]

والغرض منه أن يُذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛ لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولهذا يقولون: "البدل في حكم تكرار العامل".

[أقسام البدل]

وهو ستة أقسام:

أحدها: بدل كل من كل^(١)، وهو ما كان مدلوله مدلول الأول؛ نحو: ﴿مَقَارًا ٢١﴾ حَدَائِقَ [وَأَعْتَبًا] ٢٢، وجاء "زيد أخوك". وسماه ابن مالك "البدل المطابق؛ لوجوده فيها لا يطلق عليه كل^(٢)، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى "المُبدل منه، كالجملة التي هي عين المبتدأ^(٣).".

(١) في ق: وبَلْ.

(٢) في ع: مقصود.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) سقطت من كل من ع.

(٥) زيادة من ق.

(٦) سورة النبأ، من الآيتين ٣١ و ٣٢. وهما بتماهما: ﴿إِنَّ السَّافِينَ مَقَارًا ٢١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْتَبًا ٢٢.

(٧) في ق وع: جاءني.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٥/١.

(٩) أي: لأن البدل المطابق عبارة تشمل ما كانت له أجزاء وما لا أجزاء له، أما عبارة بدل الكل من الكل فإنها مقتصرة في دلالتها على ما له أجزاء فقط، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أساء الله كقوله تعالى: ﴿صَرِّطَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ ١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ رَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ٢ - إبراهيم: ١-٢. (انظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٥/١).

(١٠) في ق: على.

(١١) كقوله تعالى: ﴿الْمَافِقَةُ ١﴾ مَا الْمَافِقَةُ ٢ - الحاقة: ١-٢.

وثانيها: بدلُ بعضٍ من كلٍّ؛ وهو ما كان مدلولُهُ بعض مدلولٍ^(١) الأول، سواء كان ذلك البعض نصفاً أم أقل أم أكثر على الصحيح^(٢)، ولا بُدَّ من اتصاليهِ^(٣) بضمير يعودُ على المُبدلِ منه^(٤):

▪ مذكور؛ كأكلتُ الرغيفَ نصفه أو ثلثه.

▪ أو مقدّر؛ نحو: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا﴾^(٥)، أي: منهم، فمن بدل بعض من الناس؛ لأنَّ المستطيع بعض من الناس لا كلُّهم. وقال ابن الدهان^(٦): بدل كل [من كل]^(٧)، والمراد بالناس المستطيع، فهو عامٌّ أريد به خاصٌّ؛ لأنَّ الله لا يكلفُ الحجَّ من^(٨) لا يستطيع.

(١) في الأصل مدلوله، والمثبت من ق وب ود وس.

(٢) خلافاً للكسائي وحشام حيث اشترطا فيه أن لا يقع إلا على ما دون النصف فقط (انظر: شرح التصريح على التوضيح على التوضيح ١٥٦/٢، وحاشية الحمصي ١٨٦/٢).

(٣) في الأصل باتصاله، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في باقي النسخ: إلى.

(٥) خلافاً لابن مالك إذ يقول: واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال ضميراً عائداً على المبدل منه. والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه (انظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٦/١).

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٩٧. وهي بتمامها ﴿فِيهِ اٰيٰتٌ بَيِّنٰتٌ مِّمَّا يُزَيِّرُ ۚ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ اٰمِنًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَاِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلٰى الْعٰلَمِيْنَ﴾.

(٧) سقطت من من ق وع.

(٨) في ق: هارون، وفي ع وب وس ود: برهان، وابن الدهان هو: سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله المعروف بابن الدهان النحوي المتوفى سنة ٥٦٩هـ، إمام في اللغة والنحو والتفسير والحديث، من مصنفاته: شرح الإيضاح، والفصول في النحو، وتفسير القرآن ودويان شعر. قال فيه العماد الأصفهاني: كان ابن الدهان سيويه عصره، وكان يقال حينئذ: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان (انظر: وفیات الأعيان ١٧٨٢/٢، وبغية الوعاة ٥٨٧/١).

(٩) زيادة من ق.

(١٠) في ق: لمن.

ومنع إدخال آل على كل وبعض هو مذهب الجمهور؛ لملازمتهما^(١) الإضافة^(٢)، وهي لا تجامع آل كما مر، وأجازة الأخفش والفارسي^(٣).

وثالثها: بدل اشتمال؛ وهو ما كان بينه وبين الأول ملابسة؛ أي: تعلق بغير الجزئية^(٤) والكلية. وأمره في الضمير كما مر في بدل بعض من كل؛ نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٥)، فقتال بدل اشتمال من الشهر؛ لملابسته له بوقوعه فيه. ونحو: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ ﴿١﴾ النَّارِ﴾^(٦)، أي: فيه، أو^(٧) الأصل ناره، ثم^(٨) نابت آل عن الضمير. / ٩٩ أ.

وشرط صحته: إمكان فهم معناه عند حذفه، وحسن^(٩) الكلام بتقدير حذفه؛ ولهذا جعل نحو: أعجبني زيد أخوه بدل إضراب؛ إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه، وامتنع

(١) في ق وع وب ود: لملازمتهما.

(٢) إما لفظاً أو معنى، ولهذا حكى سيبويه: مررت بكل قائماً، فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه. قال ابن هشام: وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يميز إدخال آل على كل، وقد استعمله الزجاجي في جملة، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٩، وحاشية الحمصي ١٨٧/٢).

(٣) ووافقهم الجرجاني وابن عصفور وأبو حيّان، قال الحمصي: استدلالاً بقولهم: مررت بهم كلاً؛ بالنصب على الحال فهو دليل على أن (كلاً) نكرة. (انظر: المقتصد ٩٣٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٩٠/١ وارتشاف الضرب ١٩٦٩/٤، وحاشية الحمصي ١٨٧/٢).

(٤) في الأصل الجزئية، والمثبت من ق وب.

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢١٧. وهي بتمامها ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ فِيهِ كِبِيرٌ وَمَسَدٌ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَغْفَرٌ بِهِ. وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْبَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٦) سورة البروج، من الآيتين ٤ و ٥. والآيتان بتمامهما: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ ﴿١﴾ النَّارِ ذَاتِ الْوُتُونِ﴾ واعتبر الفراء النار بدل كل من كل، لأنه عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها. (انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٣/٣).

(٧) في ب: إذ.

(٨) سقطت ثم من ع.

(٩) في ق وع: من حسن.

نحو: أَسْرَجْتُ زَيْدًا دَابَّتُهُ؛ لَأَنَّهُ - وَإِنْ فَهِمَ مَعْنَاهُ عِنْدَ حَذْفِهِ^(١) - لَا يَحْسُنُ اسْتِعْمَالُهُ، بَلْ لَا يُسْتَعْمَلُ، وَبِتَقْدِيرِ وَرُودِ مِثْلِهِ يُحْمَلُ عَلَى الْغَلْطِ أَوْ^(٢) نَحْوِهِ.

ورابعها: بَدَلُ إِضْرَابٍ؛ وَهُوَ مَا يُقْصَدُ ذِكْرُ مَتَبَوِّعِهِ كَمَا يُقْصَدُ ذِكْرُهُ، وَلَا عِلَاقَةٌ بَيْنَهُمَا، وَيُسَمَّى بَدَلُ الْبَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يُخَيِّرُ بَشْيَءً ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنَّ يُخَيِّرَ بَاخَرَ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ^(٣) الْأَوَّلِ.

ونفاهُ بَعْضُهُمْ^(٤) [مُطْلَقًا]^(٥)، وَادَّعَى أَنَّ مَا اسْتَدْلُّوا بِهِ^(٦) عَلَى ثُبُوتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى إِضْرَابٍ بَلٍّ.

وخامسها: بَدَلُ غَلْطٍ؛ وَهُوَ مَا لَا يُقْصَدُ مَتَبَوِّعُهُ، بَلْ سَبَقَ إِلَيْهِ اللَّسَانُ. وَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ^(٧) بِالشَّعْرِ؛ قَالَ: لِيُجَوِّدَ فِيهِ دُونَ النَّثْرِ. وَعَكَّسَ بَعْضُهُمْ^(٨)؛ لِأَنَّ

(١) في ق و ع: الحذف.

(٢) في ب: و.

(٣) في ب: يبطاله.

(٤) منهم المبرد وخطاب الماردي (انظر: المقتضب ٢٦/١ - ٢٨ و ٢٩٧/٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٣٤).

(٥) زيادة من ق و د.

(٦) منه الحديث الذي يرويه عمار بن ياسر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ لِيَنْصَرِفَ وَمَا كَتَبَ لَهُ إِلَّا عَشْرَ صَلَاتِهِ تَسْعَاهَا ثَمَنُهَا سَبْعُهَا سُدُسُهَا خَمْسُهَا رُبْعُهَا ثُلُثُهَا نِصْفُهَا. (انظر: سنن أبي داود ١/٢١١، برقم ٧٩٦، وسنن البيهقي الكبرى ٢/٢٨١، برقم ٣٣٤٢، ومسند أحمد ٤/٣٢١، وشرح التسهيل ٣/١٩٥). وكقولك: مررتُ برجلٍ امرأة، ونحو: أعطِ السائل رَغِيْفًا دَرْهَمًا.

(٧) كأبي محمد بن السيد البطليوسي، واستشهد بقول ذي الرُّمَّة:
لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوءٌ لَعَسَ وَفِي اللَّثَاثِ وَفِي أَنْبِيَائِهَا شَنْبُ

فلعس بدل غلط، لِأَنَّ الْحَوَّةَ السَّوَادَ بَعِيْنَهُ، وَاللَّعْسَ سَوَادًا مُشْرَبًا بِحَمْرَةٍ. (انظر: ديوان ذي الرمة ص ٣٢، وجمع الهوامع ٣/١٤٩).

(٨) قال المبرد: وذلك قولك: مررت برجلٍ حمارٍ، أراد أن يقول: مررت بحمار... فهذا البديل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكن إن وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسياناً، فهكذا إعرابه. (انظر: المقتضب ١/٢٨).

الشعر إنما يقع عن تروّ وفكر. ونفاه بعضهم^(١) مطلقاً، وادّعى أنّه تطلبه فلم يجده، وأنّه طالب به من لقيه فلم يعرفه. ومذهب سيويه^(٢) والأكثر جوازُه مطلقاً.

وسادسها: بدل نسيان؛ وهو ما يقصد متبوعه، ثمّ يتبيّن فساد قصده؛ نحو: تصدّقت بدرهم دينار. هذا^(٣) يصلح مثلاً للثلاثة الأخيرة:

إذ يحتمل أن يكون المتكلم قصد الإخبار بالتصدّق بالدرهم، ثمّ ضرب عنه إلى الإخبار بالتصدّق بالدينار، وجعل الأوّل في حكم المتروك؛ فيكون^(٤) بدل إضراب^(٥)، وهذا معنى^(٦) قوله: بحسب قصد الأوّل والثاني^(٧).

وأن يكون قصد الإخبار بالتصدّق بالدينار، فسبق لسانه إلى الدرهم؛ فيكون بدل غلط، أي: بدلاً عن اللفظ الذي ذكر غلطاً؛ وهو المبدل منه، وهذا معنى قوله: أو الثاني، وسبق اللسان إلى الأوّل. / ٩٩ ب /

وأن يكون قصد الإخبار بالتصدّق بالدرهم، ثمّ تبين له^(٨) أن الصواب الإخبار بالتصدّق بالدينار؛ لظهور الخطأ في القصد الأوّل، فيكون بدل نسيان؛ أي: بدل شيء ذكر نسياناً، وهذا معنى قوله: أو الأوّل، وتبيّن الخطأ في قصده.

(١) انظر: همع الهوامع ١٤٩/٣.

(٢) في ق ود: طلبه.

(٣) انظر: الكتاب ٤٣٩/١، وشرح التسهيل ١٩٥/٣.

(٤) في ق: وهذا.

(٥) في ق: ليكون.

(٦) في ع: الإضراب.

(٧) سقطت معنى من ع.

(٨) في ق: أو الثاني.

(٩) سقطت له من ق.

والأحسن أن يُعطفَ^(١) التابع في هذه الثلاثة^(٢) ببل؛ فيكون من عطفِ النَّسَقِ.

تَمَّةٌ^(٣) [في أحكامِ البدلِ]

١ / اعلم أن البدلَ يُوافقُ متبوعه في:

■ واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ مُطلقاً.

■ وكذا في واحدٍ من التذكيرِ والإفرادِ وضدَّيهما إن كانَ بدلَ كُلٍّ؛ ما لم يمنع مانعٌ من الثنية والجمع بكون^(٤) أحدهما مصدرًا^(٥) أو قُصِدَ به التفصيلُ^(٦).

وَمُجَالَفَةٌ في التعريفِ والإظهارِ وضدَّيهما؛ فتُبدَلُ المعرفةُ من مثليها^(٧) ومن النكرة^(٨)، والنكرةُ من مثليها^(٩) ومن المعرفة^(١٠)، لكن إن اتَّحَدَ اللفظُ في إبدالِ النكرةِ من مثليها اشترطَ أن يكونَ معَ الثاني زيادةً بيان^(١١)، كما في إبدالِ الفعلِ من مثله^(١٢).

(١) في ب: تعطف.

(٢) أي: بدل الإضراب والغلط والسيان.

(٣) في ع: تنبيه.

(٤) في ق و ع و ب: لكون، وفي س: ككون.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ إِفْرَارٌ﴾ - حَدَائِقُ - النبأ: ٣٠ و ٣١، حيث أبدل الجمع من المفرد لأن المفرد مصدر.

(٦) في باقي النسخ التفصيل، وهو تصحيف. ومثال بدل التفصيل قوله عليه السلام: أذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف حيث أبدل المفرد (نفس) من المثني (نفسين) لأنه قُصِدَ به التفصيل، ونحو: مررتُ بإخوتك زيد وبكر وخالد.

(٧) كقوله تعالى: ﴿أَعِدْنَا لِلْمُتَّقِينَ أَجْرًا﴾ - صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْتَنَ عَلَيْهِمْ - الفاتحة: ٦ و ٧ -.

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ﴾ - صِرَاطُ اللَّهِ - الشورى: ٥٢ و ٥٣ -.

(٩) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ إِفْرَارٌ﴾ - حَدَائِقُ وَأَعْنَابٌ - النبأ: ٣١ و ٣٢ -.

(١٠) كقوله تعالى: ﴿لَنْ نَقْنَعَهُ بِالْأَمْرِ﴾ - نَاصِرٌ كَذِبٌ خَائِتَرٌ - العلق: ١٥ و ١٦ -.

(١١) هذا الشرط وضعه الكوفيون والبغداديون والزغشري والجرجاني لأن البدل للإيضاح، والشيء لا يُوضَحُ بما هو أخفى منه، فلا تحصل فائدة بدون الصفة، واستدلوا بقراءة يعقوب: ﴿وَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَانِبَهُ كُلُّ أُمَّةٍ نَدَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ - الجاثية: ٢٨ - حيث أبدل (كل أمة) الثانية من الأولى وكلاهما نكرتان، لكن الثانية ذكر فيها سبب الجثو. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، وحاشية الحمصي ٢/ ١٨٨).

(١٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ - يَضَعُفٌ - الفرقان: ٦٨ -.

٢/ وَيُبَدِّلُ الظَّاهِرُ مِنْ مِثْلِهِ^(١) وَمِنْ الْمُضْمَرِ^(٢)، وَالْمُضْمَرُ^(٣) مِنْ مِثْلِهِ^(٤) وَكَذَا مِنَ الظَّاهِرِ^(٥) عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَوَأَفْقَهُمْ فِي شَرْحِ الشُّذُورِ^(٦)، وَلَكِنَّهُ^(٧) خَالَفَهُمْ فِي الْأَوْضَحِ^(٨) تَبَعاً لِابْنِ مَالِكٍ^(٩).

٣/ وَلَا يُبَدِّلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرٍ^(١٠) حَاضِرٍ بَدَلَ كُلِّ إِذَا أَفَادَ الْإِحَاطَةَ^(١١).

٤/ وَتُبَدِّلُ الْجُمْلَةُ مِنْ مِثْلِهَا^(١٢) وَمِنْ الْمُفْرَدِ^(١٣).

-
- (١) نحو: أعجبتني الطالب خلقه، وجاءني زيد أخوك.
(٢) كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ - الأنبياء: ٣ - حيث أبدل الظاهر (الذين) من المضمير (واو الجماعة) في أسروا.
(٣) سقطت والمضمير في ق.
(٤) نحو: ضربته إياه، خلافاً للكويتيين وابن مالك وابن هشام في أوضحه لأنه عندهم من باب التوكيد (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤).
(٥) نحو: رأيت زيدا إياه، وردّه ابن هشام في الأوضح بأنه غير مسموع. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٥).
(٦) انظر: شرح الشذور ص ٥٧٣.
(٧) في ع ود: ولكن، وفي ب وس: لكنه.
(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤-٤٠٥.
(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.
(١٠) في ق: مضمير.
(١١) كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عَيْدًا لَأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ - المائدة: ١١٤، حيث جاء الظاهر (أولنا) بدل كل من (لنا) وهو ضمير حاضر وقد دلّ على الإحاطة، وهو جائز. أما إذا لم يدلّ الضمير الحاضر على إحاطة فلا يجوز أن يبدل بظاهر، خلافاً للكويتيين والأخفش، حيث أجازوه تمسكاً بقول الشاعر:
بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفَيْنَا كُلُّ مُعْضِلَةٍ وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
حيث أبدل الاسم الظاهر (قریش) من ضمير الحاضر (الكاف) المجرور محلاً بالياء، مع أنّه لا يدل على إحاطة.
(١٢) كقوله تعالى: ﴿أَمَذَكُرْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٣) أَمَذَكُرْ بِأَنْتُمْ وَبَيْنَ - الشعراء: ١٣٢ و١٣٣ -.
(١٣) كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْرِيلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ - الغاشية: ١٧ -.

٥/ قال المصنّف "في الجامع" ويجوز قطع البدل، ويحسن مع الفصل؛ نحو: ﴿يَشْرِي مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾^(١)، ويجب إن تبع مُتَعَدِّدًا ولم يف به؛ نحو: «اتَّقُوا الموبقات: الشرك والسحر»^(٢).

(١) سقطت المصنف من ع وب.

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٢٠١.

(٣) سورة الحج، من الآية ٧٢. وهي بتمامها: ﴿وَإِذَا نُنَادِي عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا بِإِنِّي تَعَزَّىٰ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ بِكَادُورٍ يَسْطُورُ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَتِنَا قُلْ أَفَأُنذِرُكُم بِشَرِّ مِّنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَبْسُ الْوَسِيرُ﴾، والشاهد: النار حيث أبدلت من شر، ثم قطعت عن التبعة فهي خبر المبتدأ محذوف وجوباً هي النار.

(٤) جزء من حديث طويل برواية عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: ثم اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر. وفي رواية أخرى لأبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ثم اجتنبوا السبع الموبقات. قبل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات. وللحديث روايات أخرى، ومنها ما صححه الألباني وهو قوله عليه السلام: اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات. (انظر: صحيح البخاري ٢١٧٥/٥، برقم ٥٤٣١، وسنن أبي داود ١١٥/٣، وإرواء الغليل ج ٥، برقم ١٣٣٥).

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ النَّجَافِيُّ
(السُّلَمِيُّ) (الْمَدِينِيُّ)
بَابُ الْعَدَدِ^(١)

بَابُ فِي ذِكْرِ^(٢) حُكْمِ^(٣) أَلْفَاظِ الْعَدَدِ تَذْكِيراً وَتَأْنِيثاً؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ أَحَادِ الْأَشْيَاءِ، قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٤). فَالْوَاحِدُ عِنْدَهُ عَدَدٌ^(٥) [حَقِيقَةٌ]^(٦)، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِ النَّحَاةِ: إِنَّ الْوَاحِدَ وَالْأَثْنَيْنِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلًا يَجْرَيْنِ^(٧) عَلَى الْقِيَاسِ.

[أَقْسَامُ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ]

١/ الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ جَارٍ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ، وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَلَوْ مُجَازِيًّا / ١٠٠ أ/ :

- مُفْرَدًا كَانَ الْعَدَدُ؛ نَحْوُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَتِسْعُ نِسْوَةٍ، ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾^(٨).
- أَوْ مُرَكَّبًا مَعَ الْعَشْرَةِ؛ نَحْوُ: ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا^(٩)، وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً^(١٠).

٥

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: بَابُ: الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ الْمَذْكَرِ، وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ دَائِمًا، نَحْوُ:

﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وَكَذَلِكَ الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ. وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ، وَفَاعِلٌ كَنَالِثٍ وَرَابِعٌ عَلَى الْقِيَاسِ

دَائِمًا (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٠).

(٢) سَقَطَتْ ذِكْرُ مِنْ ب وَق.

(٣) فِي ق: حَقِيقَةٌ.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٥٤.

(٥) خِلَافًا لِلخَشَابِ، إِذْ يَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ لَيْسَ مِنَ الْعَدَدِ، لِأَنَّ الْعَدَدَ عِنْدَهُمْ هُوَ الزَّائِدُ عَلَى الْوَاحِدِ. (انظر: شرح

الكافية ٣/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ ق.

(٧) فِي ق وَب وَد وَس: يَجْرِي.

(٨) سُورَةُ الْحَاقَّةِ، مِنَ الْآيَةِ ٧. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿سَخَّرَ مَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى

كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ تَحِلُّ حَاوِيَتُهُ﴾.

(٩) سَقَطَتْ ثَلَاثَةُ عَشْرَةَ رَجُلًا مِنْ ب.

(١٠) فِي بَاقِي النسخ: تِسْعَ عَشْرَةَ نِسْوَةً.

٢ / وكذا العشرة تُؤْتَى مع المُذَكَّر، وتُذَكَّر مع المؤنث إن لم تُرَكَّب؛ بأن كانت مفردة: كعشرة رجال، وعشر نسوة، فإن رُكِّبَت جرت على القياس.

وأما نحو [قوله تعالى] ^(١): ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ ^(٢) فعلى حذف مُضَافٍ؛ أي: عشر حسنات أمثالها، ولولاه لقليل: عشرة؛ لأن المثل مُذَكَّر، والمُعْتَبَرُ مع الجمع حال مفرد في التذكير والتأنيث كما في الألفية ^(٣) والتسهيل ^(٤).

[جواز الموافقة والمخالفة إذا حُذِفَ المعدود]

ومحل ما ذُكِّر إذا لم يُحذف المعدود، فإن حُذِفَ جاز حذف التاء ^(٥) مع المذكر ^(٦)؛ نحو: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ^(٧)، وفي الحديث ^(٨): «وَأَتْبَعَهُ بَسْتُ مِنْ سَوَالٍ».

٣ / وما دون الثلاثة ^(٩) من واحد واثنين، وما وازن فاعلاً ^(١٠) من ألفاظ العدد كالثالث

(١) زيادة من ق.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٦٠. وهي بنهاها ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا يَتْلَاهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

(٣) قال ابن مالك:

ثلاثة بالتاء فُل للعشرة في عد ما أحاده مُذَكَّرَة

(انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١١.

(٥) في د: التابع المذكور.

(٦) سقطت مع المذكر من ب ود.

(٧) سورة البقرة، من الآية ٢٣٤. أي: عشرة أيام. وهي بنهاها ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ وَالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ يُمَاقِلُونَ خَيْرٌ﴾.

(٨) الحديث برواية أبي أيوب - رضي الله عنه - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ زَمَضانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بَسْتُ مِنْ سَوَالٍ فَكَاتَبًا صَامَ الدَّهْرَ». (انظر: سنن أبي داود ٢/ ٣٢٤، رقم ٢٠٧٨، والمسنَد المستخرج على صحيح الإمام مسلم

٣/ ٢٤٤، برقم ٢٦٥٣، والمُتَخَب من مسند عبد بن حميد ١/ ١٠٤، برقم ٢٢٨).

(٩) في ب: الثلاث.

(١٠) في ب ود وس: وما وازنه فاعل.

ورابع إلى عاشر، يجريان على القياس؛ فيذكران مع المذكر ويؤثنان مع المؤنث دائماً، مفرداً كان العدد أو مركباً؛ تقول في المذكر: واحد، واثنان، والجزء الثالث، أو الخامس عشر^(١)، أو السادس والعشرون، وفي المؤنث: واحدة، واثنان، وثلاثة^(٢)، والمقالة الرابعة، أو الخامسة عشرة^(٣)، أو السادسة والعشرون.

[أحوال اسم العدد الذي على وزن اسم الفاعل]^(٤)

ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق إلى العشرة^(٥) أربعة أحوال أشار إليها بقوله:

١. فيفردُ فاعِلٌ عن الإضافة؛ فيفيدُ حينئذٍ الاتصافَ بمعناه مجزئاً: كالثلاثِ ورابع، ومعناه واحدٌ موصوفٌ بهذه الصفة؛ قال النابغة:

٢٢٤- توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستِ أعوام، وذا العامُ سابعٌ^(٦)

٢. أو يُضافُ^(٧) لهما اشتقَّ منه؛ فيفيدُ حينئذٍ أنَّ الموصوفَ به بعضُ تلكِ العددِ المعينة لا غير؛ كرابيعٍ أربعة، أي: بعضُ جماعةٍ منحصرةٍ / ١٠٠ ب / في أربعة، وهذه الإضافة

(١) سقطت عشر من ق.

(٢) في ب: ثلاثة.

(٣) في ق ود وس: عشر.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُفردُ فاعِلٌ، أو يُضافُ لما اشتقَّ منه، أو لما دونه، أو ينصبُ ما دونه. (انظر:

شرح قطر الندى ص ٣١٠).

(٥) في ق: عشرة.

(٦) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣١، والكتاب ٨٦/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٤٧/١،

وخزانة الأدب ٤٥٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦١/٤.

والشاهد فيه: (ذا العامُ سابعٌ) حيث جاء العدد (سابع) على وزن (فاعل) ولم يُصَفْ، ومعناه أنَّ هذا العام هو

العام السابع منذ هجران المحبوبة لديارها.

(٧) في ع: أو مضافاً.

واجبةً عند الجمهور^(٣) كإضافة بعضٍ إلى كلِّه^(٤).

٣. أو يُضاف لما دونه - أي: تحته من العدد -؛ فيفيد حينئذٍ معنى التصيير والتحويل،
كهذا رابعٌ ثلاثة؛ أي: جاعِلُ الثلاثة بنفسه أربعة؛ قال [الله]^(٥) تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ
شَيْءٍ لَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَهُ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾^(٦).

٤. وتتعيَّن إضافته إن كان بمعنى الماضي؛ وإلا جازَ تنوينه والنصبُ به^(٧)؛ كما قال: أو
ينصبُ ما دونه؛ لكونه اسمَ فاعِلٍ حقيقةً، لكن بشرط الاعتمادِ على واحدٍ بما مرَّ^(٨) في اسمِ
الفاعلِ؛ فيقال: هذا رابعٌ ثلاثة، كما يُقال: هذا ضاربٌ زيداً.

ويُستثنى من إطلاقه ثاني^(٩)؛ فلا يجوزُ إضافته لما دونه، ولا إعماله، نصٌّ عليه
سيبويه^(١٠)، وأجازَه الكسائيُّ، وحكاهُ عن العربِ^(١١).

(١) خلافاً للأخفش في أحد قوليه وقُطرب والكسائيُّ وتعلب إذ أجازوا فيه الإضافة إلى الثاني ونصبه له، نحو:
رابعٌ أربعة، أو رابعٌ أربعة. (انظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وارتشاف الضرب ٧٦٧/٢، وأوضح المسالك
إلى ألفية ابن مالك ٢٦٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٦/٢، وجمع الهوامع ٢٢٤/٣).

(٢) في ب: كل.

(٣) زيادة من ق وب.

(٤) سورة المجادلة، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ لَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَهُ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنْشِئُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٥) سقطت به من ق.

(٦) انظر: مبحث إعمال اسمِ الفاعل في هذا الكتاب ص ٣٥٢.

(٧) في ب: ثانٍ.

(٨) في ب وس: تجوز.

(٩) انظر: الكتاب ٥٥٩/٣. حيث يقول فيه: ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثنيت الواحد، ولا ثاني واحد.

(١٠) حكى الكسائيُّ عن العرب قولهم: ثاني واحد وحكى الجوهري ثانٍ واحداً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية
ابن مالك ٢٦٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٧/٢).

باب في ذكر موانع الصرف^(١)

اعلم أنَّ الاسم إن أشبه الحرف بُني، وسُمِّي غير مُتمكَّن، وإلَّا أُعربَ وسُمِّي "مُتمكَّنًا"، ثُمَّ المُتمكَّن "إن لم يُشبه الفعل صُرِفَ وسُمِّي "أمكن؛ وإلَّا مُنِعَ" الصرفَ وسُمِّي "غير مُنصرفٍ وغير أمكنَ".

[أوجه شبه الاسم الممنوع من الصرف بالفعل]

والمُعْتَبَرُ مِنْ "شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه علتان" فرعتان:

■ إحداهما لفظية.

■ والأخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما؛ لأنَّ في الفعل فرعتين عن الاسم: إحداهما لفظية؛ وهي اشتقاقه من المصدر^(٢)، والأخرى معنوية؛ وهي افتقاره إلى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمَّل عليه في الحكم إلا إذا وُجدت فيه الفرعتان أو ما قام مقامهما، وحينئذٍ يثقل كالفعل؛ فلا يدخله جرٌّ ولا تنوين.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: موانع صرف الاسم تسعة يجمعها:

وزن المركب عجمة تعريفها عدلٌ ووصف الجمع زذائناً

(انظر: شرح قطر الندى ص ٣١١).

(٢) في ب ود: ويسمى.

(٣) في ع: الممكن.

(٤) في ب ود: ويسمى.

(٥) في ق: منع من.

(٦) في ق وب: ويسمى.

(٧) في ق: في.

(٨) سقطت علتان من ع وب.

(٩) على رأي البصريين خلافاً للكوفيين الذين يرون أنَّ الفعل هو أصل المشتقات. (انظر: الإنصاف في مسائل

الخلاف، - المسألة ٢٨ - ١/ ٢٣٥ - ٢٣٩).

[العلل التي تمنع الاسم من الصرف]

موانع صرف^(١) الاسم - وتُسمى عللاً - تسعة عند الجمهور^(٢)؛ وهي:

١. وزن الفعل^(٣)؛ وهو فرع عن وزن الاسم، إذ وزن كلٍّ منهما مخالف لوزن الآخر، فإذا وُجد في الاسم وزن الفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه.

٢. والتركيب^(٤)؛ وهو فرع / ١٠١ أ / الأفراد^(٥).

٣. والعجمة^(٦)؛ وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها.

٤. والتعريف^(٧)؛ وهو فرع التنكير.

٥. والعدل^(٨)؛ وهو فرع المعدول عنه.

٦. والوصف^(٩)؛ وهو فرع الموصوف.

(١) في ع: الصرف، مع إسقاط الاسم.

(٢) زاد بعضهم عللاً أخرى، منها:

١ - العلم المنتهي بألف الإحاطة المقصورة، كأرطى لجمع أرطاة؛ وهو نبات سُجيري صحراوي.

٢ - العلم المنتهي بألف التكثير، نحو: قَبْثَرَى لأي: الجمل العظيم (انظر: المقتضب ٣/ ٣٣٨، وجمع الموامع ١/ ١٠٨).

(٣) نحو: أحمد ويزيد وشمر.

(٤) أي التركيب المزجي؛ وهو كل اسمين جُعلا اسماً واحداً بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التانيث - دون إضافة أو إسناد: كعبلبك ومعديكرب.

(٥) في ع: من الأفراد.

(٦) العجمي: كل ما نُقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها من الأمم كالفارسية والحبشية وغيرها، نحو: إبراهيم واسحق..

(٧) أي: العلمية.

(٨) العدل: هو صرفك لفظاً أولى بالمُسَمَّى إلى آخر، نحو: عُمَر، حيث عُدل به عن عامر.

(٩) أي: أن يدل على صفة.

٧. والجمع^(١)؛ وهو فرغ الواحِد.

٨. وزيادة الألف والنون^(٢)؛ وهي فرغ المزيد عليه.

٩. والتأنيث^(٣)؛ وهو فرغ التذكير.

وتسمية كل واحد منها^(٤) مانعاً وعلّة مجاز؛ إذ كلٌّ مِنْهُمَا^(٥) جزءٌ علّةٌ وجزءٌ مانعٌ، والمانع التأمُّ والعلّة التامةُ إنّما هو مجموعُ اثنينٍ مِنْهَا، أو واحدةٌ تقومُ مقامَهما، وهذه التسعُ يجمعُها:

جمعٌ ووزنٌ وعدلٌ وصفٌ^(٦) معرفةٌ تركيبٌ عجمةٌ تأنيثٌ زيادٌ^(٧)

وهو أحسنُ ممّا في الشرح^(٨)، ومن قوله^(٩):

وزنُ المركّبِ عجمةٌ تعريفُها عدلٌ ووصفُ الجمعِ زِدُ تأنيثُ^(١٠)

لذِكْرِها كلّها بصرائحِ أسماؤها من غيرِ اشتقاقٍ.

(١) أي: صيغ متبهي الجمع، وسيأتي تعريفها في المتن.

(٢) نحو: حسان وعطشان.

(٣) نحو: فاطمة وزينب وطلحة.

(٤) في ق: منها.

(٥) في ب وس: منها.

(٦) في ق: ووصف.

(٧) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ١٢٥.

(٨) قال في الشرح:

اجمع، وزن، عادلاً، أثت، بمعرفة ركب، وزد عجمة، فالوصف، قد كُملا

نسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب إلى بعض النحويين، وفي شرح قطر الندى إلى بهاء الدين بن النحاس النحوي، وقبله قوله: موانع الصرف تسع إن أردت بها عوناً لتبلغ في إعرابك الأُملا (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢، وشرح شذور الذهب ص ٥٨٨).

(٩) البيت ذكره ابن هشام في قطر الندى دون نسبة ولعله من نظمه. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١١).

(١٠) في ع: تأنيثها.

[أمثلة على الممنوع من الصرف^(١)]

وأشار إلى أمثلتها على الترتيب بقوله: كأحمد؛ فيه الوزن والعلمية، وأحمر؛ فيه الوزن والوصف، وبلبل؛ فيه التركيب^(٢) والعلمية، وإبراهيم؛ فيه العجمة والعلمية، وعمر؛ فيه العدل والعلمية^(٣)، وأخر - بضم أوله وفتح ثانيه -؛ فيه العدل والوصف، ومساجد ودنانير؛ فيها^(٤) الجمع، أي: صيغة مُنتهى الجموع، وسلمان؛ فيه العلمية وزيادة الألف والنون، وسكران؛ فيه الوصف والزيادة، وفاطمة؛ فيه التأنيث بالتاء^(٥) والعلمية، ومثله طلحة، وفائدة ذكره التنبية على أن مُسمى التأنيث يكون مذكراً أيضاً، وزينب؛ فيه العلمية والتأنيث المعنوي، وسلمى؛ فيه التأنيث بالألف المقصورة، وصحراء؛ فيه التأنيث بالألف المدودة.

[أقسام العلل المانعة من الصرف]

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْمَوَانِعَ قَسَمَانِ:

١. ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مُجَامَعَةٍ مانعٍ آخَرٍ.

٢. وما لا بُدَّ فِيهِ مِنْ مُجَامَعَةٍ مانعٍ آخَرٍ، ثُمَّ مَا فِيهِ *^(٦) مانعانِ قَسَمَانِ:

أ. قِسْمٌ يَمْتَنِعُ / ١٠١ ب / صرفه معرفة فقط؛ وهو ما كانت العلمية إحدى علته، والأخرى التركيب، أو التأنيث، أو العجمة، أو الزيادة، أو وزن الفعل، أو العدل.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: كأحمد، وأحمر، وبلبل، وإبراهيم، وعمر، وأخر، وأحاد، ومُؤَخَد إلى الأربعة، ومساجد، ودنانير، وسلمان، وسكران، وفاطمة، وطلحة، وزينب، وسلمى، وصحراء (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٢) أي التركيب المزجي، أما التركيب الإضافي كأبي زيد، والتركيب الاستادي كشاب قرناها فلا يمتنعان من الصرف.

(٣) في ق: والوصف.

(٤) في ب ود: فيها.

(٥) سقطت بالتاء من ق وع ود.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ع.

ب. وقسمٌ يمتنعُ صرفُهُ مُطلقاً؛ وهو ما وُضِعَ صفةً، وكانَ مُوازِناً للفعلِ، أو معدولاً، أو في آخرِهِ أَلِفٌ ونونٌ.

[أ/ ما يُمنَعُ بعلّةٍ واحدةٍ]^(١)

وقد شرعَ في بيانها بعدَ ذِكْرِها إجمالاً؛ فقال:

أ. فألفُ التانيثِ مُطلقاً^(٢)؛ كجرحى وأصدقاء.

ب. والجمعُ الذي لا نظيرَ لَهُ في الأحادِ العربيّةِ^(٣)؛ أي: لا مفردَ على وزنه، وهو ما أوَّلُهُ مفتوحٌ، وثالثُهُ أَلِفٌ غيرُ عِوضٍ، بعدها حرفانِ أو ثلاثةٌ أو سَطُها ساكنٌ، وما يلي الألفَ مكسورٌ لا لِعِراضٍ^(٤)؛ كمصاييح ودواب.

[لماذا تُغني هذه العلةُ عن عِلَّتَيْنِ؟]

كُلٌّ واحدٍ مِنْهُما على انفرادِهِ يستأثِرُ - أي يستقلُّ - بالمنعِ مِنَ الصرفِ مِنْ غيرِ مُجمّعةٍ مانعٍ آخرَ؛ لقيامِهِ مقامَ عِلَّتَيْنِ:

■ أمّا الألفُ؛ فلائِها زيادةٌ^(٥) لازمةٌ لبناءِ ما هِيَ فيه، دالّةٌ على تانيثِهِ بخلافِ غيرها^(٦)، ففي المؤنثِ بِها فرعيّةٌ لفظيّةٌ - وهي لزومُ الزيادةِ حتّى كأنّها أصليّةٌ - وفرعيّةٌ معنويّةٌ؛ وهي دلالتُهُ على التانيثِ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فألفُ التانيثِ، والجمعُ الذي لا نظيرَ لَهُ في الأحادِ كُلٌّ مِنْها يستأثِرُ بالمنعِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٢) أي: سواء كانت مقصورة كجرحى، أو ممدودة كأصدقاء.

(٣) لأنّه لا يوجد مفرد ثالثه أَلِفٌ وبعده حرفانِ أو ثلاثةٌ إلّا وأوّلُهُ مضمومُ الأول، نحو: عُدافِرُ! أي الجمل الشديد (انظر: حاشية الحمصي ١٩٤/٢).

(٤) نحو: تَوانٍ، فهي مصروفةٌ لأنّ ما بعد الألف مضمومُ الأصل، وكسرتُه عارضه إذ أصله على وزن تفاعل.

(٥) في ق و د: زائدة.

(٦) أي: تاء التانيثِ؛ لأنّها ليست لازمة لما هِيَ فيه، بل مَفدّرة الانفصال غالباً.

■ وأما الجمع؛ فلأنَّ فيه فرعيةً لفظيةً من جهةٍ عدمِ النظير، وفرعيةً معنويةً من جهةٍ الجمع؛ إذ "لفظه خارجٌ عن وضعِ الآحادِ العربية، وإذا سُمِّي به - كحَصَاجِرَ - مُنِعَ من" الصرفِ نظراً إلى أصلِهِ"، وكذا لو طرأ تنكيرُهُ بعدَ التسمية؛ لذلك^(١). وأما منعُ سراويل^(٢)؛ فإمّا لأنَّه أعجميٌّ مُجَمَّلٌ على مُوازِنِهِ في العربيةِ اعتداداً بشبهِ الجمع، أو لأنَّه عربيٌّ جمعٌ سرِوَالَةٍ تقديراً.

[ب/ ما يُمنعُ بعلتين]^(٣)

والبواقي من الموانع لا يستأثرُ كُلُّ مِنْهُنَّ^(٤) بالمنع، بل لا بدَّ في حقيقةِ^(٥) المنعِ من مُجَامَعَةٍ^(٦) كُلِّ عِلَّةٍ - المناسبِ^(٧) مانعٍ - مِنْهُنَّ أَحَدَ أَمْرَيْنِ:

■ إمّا الصفة؛ وهي ما وُضِعَ لذاتٍ مُبْهَمَةٍ باعتبارِ معنى مُعيَّنٍ مقصودٍ بالوضعِ.

(١) في الأصل وإذا، والثبت من ق وب ود.

(٢) الحَصَجُرُ - بكسر الحاء وفتح الضاد -: العظيم البطن الواسعُ، جمعها: حَصَاجِرُ. وحَصَاجِرُ: اسم للضيع، أو لولدها، معرفة لا ينصرف، لأنه اسم لواحدٍ على بنية الجمع. (انظر: القاموس المحيط - حَضَجِر).

(٣) سقطت من من ب.

(٤) لأنَّه منقول عن الجمع.

(٥) أي: نظراً إلى أصله وهو الجمع. وفي ب وس: كذلك.

(٦) اختلف في (سراويل) فمذهب سيويه أنه مفرد أعجمي، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لأنه يشبه وزن صيغ منتهى الجموع. وقال غيره: هو مفرد، يُصَرَّفُ نكرةً ويمنع معرفة، وقال آخرون بالمنع في الحالتين لأنَّه جمع سرِوَالَةٍ (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٩، ولسان العرب لا سِرل، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤٦-٢٤٨، وجمع الحوامع ٨٨-٨٩).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: والبواقي لا بُدَّ من مجامعة كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ للصفة أو العلمية (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٨) في ق: منها.

(٩) في ب ود وس: تحقَّقه، مع إسقاط المنع.

(١٠) في ق: بل لا بدَّ في تحقيقه من مجامعته.

(١١) في ق: المناسبة.

■ أو العلمية - وهي المراد بالمعرفة^(١) - وإنما وجب ذلك؛ لِمَا مرَّ مِن أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْمَنْعِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى^(٢) الْعِلْمَيْنِ لَفْظِيَّةً وَالْأُخْرَى مَعْنَوِيَّةً، وَالصِّفَةُ وَالْعِلْمِيَّةُ مَعْنَوِيَّتَانِ^(٣)، وَالسُّتُ^(٤) الْبَوَاقِي^(٥) كُلُّهَا لَفْظِيَّةٌ. وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْعِلْمِيَّةَ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

[العلل الفرعية التي تجتمع مع العلمية]^(٦)

١. وَتَتَعَيَّنُ الْعِلْمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ - أَيِ^(٧): الْمَزْجِيِّ الْمُخْتَوِمِ بِغَيْرِ وَهٍ - / ١٠٢ أ / كَمَعْدِيكَرَبٍ؛ إِذْ هُوَ الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ بِخِلَافِ مَا يُحْتَمَّ بِوَهٍ، وَمَا رُكِّبَ مِنَ الْأَعْدَادِ^(٨) وَالظُّرُوفِ^(٩) وَالْأَحْوَالِ^(١٠) فَهَبْنِي، وَالْإِضَافِي^(١١) فَمَصْرُوفٌ، وَالْإِسْنَادِي^(١٢) فَمَحْكِيٌّ. وَالْأَفْصَحُ فِيهِ^(١٣) أَنْ يُعَرَّبَ ثَانِي جِزَائِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ، وَيُنَى الْأَوَّلُ عَلَى الْفَتْحِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرُهُ يَاءً فَيَسْكُنُ.

٤ (١) أي في بيت الشاعر:

جمع ووزنٌ وعدل وصف معرفة
تركيب عجمة تأنث زيادتها

(انظر: ص ٤٠٩ من هذا الكتاب).

(٢) في ب ود: إحدى.

(٣) في ق: معنويان.

(٤) في ب ود: والستة.

(٥) انظر: ص ٤٠٨ - ٤٠٩ من هذا الكتاب.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وتتعين العلمية مع التركيب، والتأنث، والعجمة؛ وشرط العجمة: علمية في

العجمة، وزيادة على الثلاثة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٧) سقطت أي من ق.

(٨) كأحد عشر، وثلاثة عشر...

(٩) نحو: يأتينا صباح مساء - كظرف الزمان -، وسهلت الهمزة بين بين - للظرفية المكانية -.

(١٠) نحو: هو جاري بيت بيت.

(١١) نحو: أبي علي.

(١٢) نحو: قبيلة شاب قرناها قبيلة عربية.

(١٣) أي: المركب تركيباً مزجياً، ويموز فيه أيضاً أن يُبنى على فتح الجزأين، أو يعرب أوله ويُضاف إلى آخره.

(انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٦ - ٢٩٧، وحاشية الحمصي ٢/ ١٩٦).

٢. ومع التانيث؛ أي: بغير الألف لاستقلالها بالمنع كما مر، سواء أكانَ "علماً ليؤنث" أم "ليذكر"؟ زائداً على ثلاثة أحرف أم لا؟ "مُحَرَّكَ" الوسط أم لا؟ أعجمياً أم لا؟ منقولاً من مُذَكَّرٍ إلى "مؤنث" أم لا؟ لكنَّ سَرَطَ "تَحْتُمُ التانيث المعنوي في منع الصرفِ أحدُ أمورٍ أربعة:

- إما زيادةً على ثلاثة أحرف؛ كزَيْنَب؛ لتنزيل الزائد منزلة التاء.
 - أو تحركُ الوسط؛ كسَقَرٌ؛ لتنزيل الحركة منزلة الزائد.
 - أو العُجْمَةُ؛ كَبَلَخَ - اسمٌ بِلِدٍ -؛ لتنزيلها منزلة الحركة.
 - أو النقلُ من مُذَكَّرٍ إلى مؤنث؛ كزَيْدٌ - اسمٌ امرأةٍ -؛ لآتِهِ بنقلِهِ إلى المؤنث حصلَ "لَهُ ثِقَلٌ عَادِلٌ خَفَةُ اللفظ.
- وما عدا ذلك من الثلاثي - كِهِنْدٍ - يجوزُ فيه الوجهان كما سيجيُ.

-
- (١) في ق وب ود: كان.
 - (٢) في ب ود: أو.
 - (٣) نحو: فاطمة وطلحة.
 - (٤) نحو: زينب ودُغْد.
 - (٥) في ب: تحرك.
 - (٦) نحو: سَمَرٌ وِهِنْد.
 - (٧) نحو: دُمَشَقٌ وِبَغْدَاد.
 - (٨) في ق: ل.
 - (٩) نحو: زيدٌ اسمُ امرأةٍ أو فاطمة.
 - (١٠) في ق: بشرط.
 - (١١) اسم من أسماء جهنم، قال تعالى ﴿سَأُتْلِيَنَّ سَفَرًا﴾ وَمَا أَزِيدُكَ مَافَرًا المذكر: ٢٦ و ٢٧.
 - (١٢) في ع: الحرف الزائد.
 - (١٣) في ب: جعل.
 - (١٤) انظر: ص ١٨ من هذا الكتاب.

وإذا سُمِّيَ بالمؤنثِ المعنويِّ مُذَكَّرًا^(١)؛ فشرطُهُ في منع الصرفِ الزيادةُ على ثلاثة أحرفٍ ولو تقديرًا.

فائدة [في جوازِ الصرفِ والمنعِ وفقاً لقصدِ المُتكلِّمِ]

أسماءُ القبائلِ والبلادِ والكَلِمِ وحروفُ الهجاءِ، صرفُها ومنعُها مبنيانِ على المعنى الذي يقصدهُ المُتكلِّمُ؛ فإنَّ أرادَ أباً أو حياً^(٢) أو مكاناً أو لفظاً أو حرفاً صَرَفَ ذلكَ^(٣)، أو أمّاً أو قبيلةً أو بقعةً أو سورةً أو كلمةً مَنَعَ ذلكَ^(٤).

٣. ومع العجمة؛ وهي كونُ الكلمةِ مِن أوضاعٍ غير^(٥) العربِ، وشرطُ العجمةِ في المنعِ:

▪ علميُّته في اللغةِ العجميَّة^(٦)؛ بأنْ تُثَقِّلَ الكلمةُ وهي علمٌ في لغةٍ^(٧) العجمِ إلى لسانِ العربِ.

▪ وزيادةً على الثلاثة^(٨) كإبراهيمَ، بخلافِ الثلاثيِّ فيُصَرَّفُ، وإنَّ كانَ علماً في

العجميَّة كشيبت^(٩) ونوح؛ بخلافِ ما يُقَلُّ مِن لسانِهِم وهو نكرةٌ كـلجام، وما كانَ نكرةً

(١) نحو: زينب وهند اسمين للمذكرين.

(٢) في ق: جداً.

(٣) وأمثلةُها على الترتيب: تميم - كلب -، وقريش - كحي -، ومصر - كمكان -، وهود - في نحو قرأت هوداً إن جعلته اسم النبي، وباء - كحرف -.

(٤) وأمثلةُها على الترتيب: باهلة للأكام -، ويهود الكفيلة -، ومصر - كبقعة -، وهود - كسيرة - في نحو: قرأت هود وباء - ككلمة -.

(٥) سقطت غير من ب ود.

(٦) اختلف النحاة في اشتراط كونه علماً في لسان العجم، فالجمهور لا يشترط ذلك، وخالفهم ابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه إذ يشترطون كونه علماً، وعلى قولهم يُصَرَّفُ قالون لأنه في الرومية صفة معناها أصبت، ثم سُدِّيَ به أحد رواة القراءة لجودة قراءته ثم أصبح علماً في لغة العرب. (انظر: لسان العرب - قلن، وجمع الهوامع ١٠٩/١ - ١١٠، وحاشية الحمصي ١٩٧/٢).

(٧) في ق وع وب: الأعجمية.

(٨) سقطت لغة من ق وب ود.

(٩) خالف الزنجشري هنا فأجاز الصرف ومنعه في نحو: لوط وقد رده الرضي (انظر: شرح الكافية ١٢٣/١).

(١٠) في ق وع وب وس: شتر.

في لسانهم ثُمَّ نُقِلَ في أوَّلِ أحوالِهِ علماً [كَبُنْدَارٍ]^(١)؛ فُيَصَرَّفُ أيضاً لانتفاءِ علميَّتهِ في لغةِ العجم.

وَتُعَرَفُ^(٢) عُجْمَةُ^(٣) الاسمِ بأمورٍ؛ مِنْهَا:

- خروجهُ عن أبنيةِ العربِ؛ كإسماعيلَ.
- ومنها نقلُ الأئمةِ^(٤).
- ومنها أن يجتمعَ فيه ما لا يجتمعُ في كلامِ العربِ: كالجيمِ والصادِ؛ كصَوَلْجَانٍ^(٥)، أو القافِ؛ كمنجنيقٍ^(٦)، أو الكافِ؛ كسُكْرُجَةٍ^(٧).

(١) زيادة من ق و ع وب وس.

(٢) في ع وس: ويعرف.

(٣) في ق: عجمية.

(٤) ومنها أيضاً:

١ - أن يكون في أوله نون بعدها راء، نحو: نرجس.

٢ - أن يكون آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز.

٣ - أن يكون رباعياً أو أكثر وقد عري من حروف الذلاقة المجموعة في قولهم قر من لب، باستثناء كلمة عسجد - لحفة السين وهشاشتها - (انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢٧٠، وجمع الهوامع ١/ ١١٠-١١١، وحاشية الحمصي ١٩٨/ ٢).

(٥) أي علماء اللغة كالحليل والجواليقي والفارسي والحفاجي.....

(٦) الصَوَلْجَان - بفتح الصاد واللام -: المَحْجَن وهو كل معوج الرأس، والصولج: عصا معقوف طرفها يضرب بها الفارس الكرة. ومنه صولجان الملك: وهي عصا يحملها الملك ترمز لسلطانه (انظر: القاموس المحيط والمعجم الوسيط لأصلح).

(٧) المنجنيق لا ينتج الميم وكسرهما -: آلة تُرمى بها الحجارة، مُعَرِّبة، فارسيَّتها: مَن جَ نيك، أي: أنا من أجودني. (انظر: القاموس المحيط - جنتي).

(٨) السُّكْرُجَةُ: بناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم، أو كل ما يوضع فيه الكوامخ ونحوها على المائدة حول الأظعمة للتشهيء والهضم - معربة من الفارسيَّة - وجمعها سكارج وقال بعضهم: الصواب أشكُرُجَة بالهمزة. (انظر: المسائل الحليبيات ص ٣٥٠، وشفاء الغليل ص ١٧٤، والمعجم الوسيط - سكرج).

وجميع أسماء / ١٠٢ ب / الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - أعجمية إلا أربعة: محمداً ﷺ وصالحاً وشُعيباً وهوداً، وألحقَ بها في الصرف: لوطٌ ونوحٌ وشيثٌ؛ فهذه السبعة منصرفة، ويجمعها:

تذكّر شُعيباً، ثُمَّ نوحاً وصالحاً وهوداً ولوطاً، ثُمَّ شيتاً محمداً وأفهم كلامه:

• أن هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيءٌ منها في المنع مع غير العلمية؛ وهو كذلك. فيصرف صنجة^(١) وقائمة^(٢)، وإن وُجدَ فيها علّةٌ أخرى مع التأنيث؛ وهي العُجمة^(٣) في صنجة، والصفة في قائمة، ويصرف أذربيجان إذا نُكّر؛ وإن وُجدَ فيه العُجمة والتركيب والزيادة^(٤).

[العلل الفرعية التي تجتمع مع العلم أو الصفة]

• وأن غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه، وهو كذلك أيضاً. فتمنع^(٥) مع العلمية تارةً ومع الصفة أخرى.

أ/ فمثال العدل مع العلمية عُمُرٌ وزُقُرٌ معدولين عن: عامِرٌ وزافِرٌ - تقديراً - وطريقُ العلمِ بعدلٍ ما جاء على فُعَلٍ. علماً سماعه غير مصروف^(٦) عارياً من سائر الموانع، فإن وردَ مصروفاً فغير معدولٍ، وكذا إن وردَ ممنوعاً وفيه مع^(٧) العلمية مانعٌ آخر^(٨)؛

(١) الصنجة: هي السُنْجَة، وسنجة الميزان: ما يُوزن به كالرطل والأوقية. (انظر: المعجم الوسيط - صنَج وسنَج).

(٢) في ع: العجمة.

(٣) في ع: أو الزيادة.

(٤) في ع: فيمنع، وفي ب ود: فيمنع.

(٥) في ق: منصرف، وفي ب: مصروفة.

(٦) سقطت مع من ب.

(٧) سقطت آخر من ق وب.

كَطَوَى^(١) فَإِنَّ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ التَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفِ الْعَدْلِ^(٢) مَعَ
إِمْكَانٍ غَيْرِهِ.

وَمِثَالُهُ مَعَ الصِّفَةِ ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾^(٣)؛ فَهَذِهِ مَعْدُولَةٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ،
وَأَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ تَحْقِيقًا. وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ^(٤) الْعَدْلَ إِلَى عَشَارٍ وَمَعَشِيرٍ.

ب/ وَمِثَالُ الْوِزْنِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ أَخَذُ، وَمَعَ الصِّفَةِ أَحْمَرُ. وَلَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ
مَعَ الصِّفَةِ إِلَّا فِي أَفْعَلٍ بِخِلَافِ الْوِزْنِ الْمَانِعِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ. وَشَرَطُ تَأْثِيرِهِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ؛
كَشَمَّرَ وَضَرَبَ - عِلْمَيْنِ -، أَوْ كَوْنُهُ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى؛ كَأَصْبَعَ وَأَحْمَرَ - عِلْمَيْنِ.

ج/ وَمِثَالُ الزِّيَادَةِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ؛ عُثْمَانُ وَعِمْرَانُ، وَمَعَ الصِّفَةِ؛ عَطْشَانٌ وَسَكَرَانٌ. وَلَا
تَكُونُ مَانِعَةً مَعَ الصِّفَةِ^(٥) إِلَّا فِي وَزْنٍ فَعْلَانٍ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ. وَأَمَّا حَسَنٌ
وَشَيْطَانُ^(٦)؛ فَإِنَّ جُعِيلًا مِنَ الْحَسِّ وَالشَّيْطِ مُنْعَا، أَوْ مِنَ الْحُسْنِ وَالشَّطَنِ صُرُوفًا.

(١) اسم للواد المقدس في سيناء.

(٢) في ع: العدول.

(٣) سورة النساء، من الآية ٣، وهي بتمامها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَقَكُمْ أَلَّا تَعُولُوا﴾، وسورة فاطر، من الآية الأولى، وهي بتمامها ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَى أَجْنِمَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعٍ يَرْيَدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٤) اختلف النحاة في سداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمان، وتساع ومئسع فالبرصيون لا يميزونها لأنها لم تُسمع، وأجازها الكوفيون والمبرد والزجاج لقياسها على ما سُمع وهو أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث وعُشار ومعشر. (انظر: المقتضب ٣/ ٣٨٠، شرح الكافية ١/ ٩٧، وجمع الهوامع ١/ ٩٢).

(٥) في الأصل من الصرف، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) تحتمل كلمة شيطان أن تكون مشتقة من الشيط أو الشطن، فأما الشَّيْط فهو من شَطَطٍ يشيط إذ احترق أو هلك. وأما الشطن فهو من شَطَنه: إذا خالفه، والشاطن الخبيث ومنه الشيطان المعروف. (انظر: القاموس المحيط - شيط وشطن).

وشرطُ الصفة^(١) - أي: تأثيرها - التي على وزن أفعل، أو على وزنِ فعْلانَ أمران:

١. أصالتهما^(٢)؛ بأن تكون الكلمة في الأصلِ صفةً.^(٣)

٢. وعدمُ قبولها^(٤) التاء؛ إمَّا لآثته لا مؤنَّث لها؛ كأكرمَ^(٥) لكبيرِ الكَمرة، ولحيانَ^(٦) لكبيرِ اللحية، أو لها مؤنَّث على فعْلٍ بالضمِّ؛ كأفْضَلَ، أو فعْلٍ بالفتح؛ كسكرانَ / ١٠٣ / وَعْضابانَ.

[ما انصرف من الصفات التي على وزن فعْلان]

وجميعُ أبنيةِ فعْلانَ مؤنَّثاتها على فعْلَى إِلَّا أربعَ عشرةَ لفظَةً^(٧) جاءتْ مؤنَّثاتها على فعْلانيةٍ فتصَرَّفُ؛ ويجمعُها: ^(٨)

أَجِرْزُ فَعْلَى لَفَعْلانَا إذا اسْتَنْثَيْتَ حَبْلانَا^(٩)

وَدَخْنا^(١٠) وَسَخْنا^(١١) وَسَيَفْنا^(١٢) وَسَخْنا^(١٣)

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والصفةُ: أصالتهما، وعدم قبولها التاء، فعُريانَ وأرْمَلُ، وصفوان وأرنبُ - بمعنى قاسٍ وذليلٍ - منصرفةٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٢) سقطت أصالتهما من ق، وفي س: أصالتهما.

(٣) نحو: أحر، بخلاف الوصفية العارضة، نحو: مررتُ برجلٍ أرنب - أي: ذليل -.

(٤) في ب ود: قبول.

(٥) الكَمرة: رأسُ الذَّكَر وجمعها كَمَر. (انظر: القاموس المحيط - كمر).

(٦) ورد في لسان العرب: لحيانة للمؤنث، وهذا يخالف ما ذكر هنا. (انظر: لسان العرب - لحا).

(٧) سقطت لفظه من ع.

(٨) هذه الأبيات لابن مالك عدا البيت الأخير فهو للمرادي (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٩١-١١٩٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٢، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٠).

(٩) الحَبْل: الغضب، وهو حبلان وهي حبلان، أما الحَبْلُ: بمعنى الامتلاك فهو حَبْلان وهي حَبْلَى - وقد يُضَيَّان - (انظر: القاموس المحيط - حبل).

(١٠) الدَّخنة: كُدرة في سواد، ويوم دخنان: كسختان. (انظر: القاموس المحيط - دخن).

(١١) السُّخْن: الحارُّ، ويوم سحن وسخنان وسُخْنا، والليلة بالهاء. (انظر: القاموس المحيط - سخن).

(١٢) رجل سيفان: طويلٌ ممشوق ضامر، وهي: بهاء. (انظر: القاموس المحيط - سيف).

(١٣) الصُّخُو: ذهاب الغيم أو السُّكر، وصحوان مثل سكران (انظر: لسان العرب - صحو، والقاموس المحيط - صحو).

وَصَوْجَانَا^(١) وَعَلَانَا^(٢) وَقَشُونَانَا^(٣) وَمَصَانَا^(٤)
 وَمَوْتَانَا^(٥) وَنَدْمَانَا^(٦) وَأَتْبَعُهُنَّ نَصْرَانَا^(٧)
 وَزِدَ فِيهِنَّ خُمُصَانَا^(٨) عَلَى لُغَةٍ وَأَلِيَانَا^(٩)

[شرطُ الصفة التي على وزن فَعْلَانٍ حتى تُمنَعَ]

وَفَهْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الصِّفَةَ الْعَارِضَةَ وَالْقَابِلَةَ^(١٠) لِلتَّاءِ لَا أَثَرَ لَهَا فِي الْمَنْعِ؛ وَلِهَذَا قَالَ:
 فَعُرْيَانُ^(١١) وَأَرْمَلٌ وَصَفْوَانٌ وَأَرْنَبٌ - إِذَا كَانَ صَفْوَانٌ بِمَعْنَى قَاسٍ، وَأَرْنَبٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٌ؛
 أَيْ ضَعِيفٌ - مُنْصَرِفَةٌ؛ لِاقْبُولِ الْأَوَّلِينَ التَّاءِ؛ تَقُولُ: عُرْيَانَةٌ وَأَرْمَلَةٌ، وَلِعُرْوَضٍ وَصَفِيَّةٍ

(١) الصَّوْجَانُ: كُلُّ يَابِسِ الصُّلْبِ مِنَ الدَّوَابِّ وَالنَّاسِ، وَالصُّوْجَانُ وَالصُّوْجَانَةُ: الصَّوْجَانُ. (انظر: القاموس المحيط - صوج/ وضوح).

(٢) الْعَلَانُ مِنَ الْعَلِّ: وَهُوَ الصَّغِيرُ الْجِسْمِ أَوْ الرَّجُلُ الْمُسْنَنُ النَّحِيفُ أَوْ الْجَاهِلُ وَهِيَ عَلَاتَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - علل).

(٣) الْقَشُونُ: الرَّجُلُ الْقَلِيلُ اللَّحْمِ، وَكَذَا الْقَشُونُ. (انظر: القاموس المحيط - قش، والمعجم الوسيط - قشن).

(٤) يُقَالُ: يَا مَصَانُ وَلَهَا مَصَانَةٌ: شَتْمٌ؛ أَيْ: يَا مَاضٍ يَظُرُّ أَمَهُ أَوْ رَاضِعَ الْغَنَمِ لَوْ مَا. (انظر: القاموس المحيط - مصص).

(٥) يُقَالُ: رَجُلٌ مَوْتَانُ الْفَوَازِ: بَلِيدٌ، وَهِيَ بَهَاءٌ. (انظر: القاموس المحيط - موت).

(٦) يُقَالُ: نَادِمَةٌ مَنَادِمَةٌ وَنَدَامًا: جَالِسُهُ عَلَى الشَّرَابِ، فَهُوَ نَدِيمٌ وَنَدِمَانٌ، وَهِيَ نَدْمَانَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - ندم).

(٧) النَّصْرَى: جَمْعُ نَصْرَانٍ، كَالنَّدَامَى جَمْعُ نَدِمَانٍ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ دِينُهُمْ. (نظر: القاموس المحيط - نصر).

(٨) الْخُمُصَةُ: الْجُوعُ، وَرَجُلٌ خُمُصَانٌ وَخُمِصَ الْخَشَى: ضَامِرُ الْبَطْنِ، وَهِيَ خُمُصَانَةٌ وَخُمِصَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - خمص).

(٩) الْأَلِيَّةُ: الْعَجِيزَةُ، أَوْ مَا رَكِبَ الْعَجُزُ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وَكَبِشٌ أَلْيَانٌ وَنَعَجَةٌ أَلْيَانَةٌ، وَكَذَا الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ. (انظر: القاموس المحيط - ألي).

(١٠) فِي ق: الْمَارِضَةُ وَالْمَقَابِلَةُ.

(١١) اعْتَرَضَ الْحَمِصِيُّ عَلَى الْمُؤَلِّفِ لَاتِّهَاجِهِ بِعُرْيَانٍ مَثَالًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُنَوَّعَةَ مِنَ الصَّرْفِ يَشْتَرِطُ فِيهَا فَتْحُ الْفَاءِ، أَمَّا مَضمومة الْفَاءِ فَمُؤَنِّهَةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا بِالتَّاءِ أَصْلًا كَعُرْيَانٌ وَعُرْيَانَةٌ، وَأَمَّا مَكسورة الْفَاءِ فَلَمْ تُسْمَعْ فِي الصِّفَاتِ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٠). وَأَقُولُ إِنَّ اعْتِرَاضَ الْحَمِصِيِّ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ نَصَرَ عَلَى أَنَّ (فَعْلَانًا) بِفَتْحِ الْعَيْنِ هِيَ الَّتِي تَرِدُ فِي الصِّفَةِ أَمَّا فُعلَانٌ وَفَعْلَانٌ فَلَا يَرِدَانِ فِي الصِّفَاتِ الْمُنَوَّعَةِ مِنَ الصَّرْفِ.

الأخيرين^(١)؛ إذ صفوان في الأصل وُضِعَ اسماً للحجر الأملس، وأرنُب وُضِعَ اسماً لدابة معروفة، فلا أثر لطرؤ الوصفية كما لا أثر^(٢) لطرؤ الاسمية؛ كأبطح وأدهم^(٣) وأرقم^(٤).

[الخلاف^(٥) في جواز الصرف والمنع في نحو هند^(٦)]

ويجوز في نحو هند مما هو [ثلاثي]^(٧) ساكن الوسط وجهان:

■ الصرف؛ لانتقاء شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي.

■ وعدمه؛ وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين، فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمله.

(١) في ق: الآخرين.

(٢) في الأصل ثر، والمثبت من ق.

(٣) سقطت أدهم من ب.

(٤) قال الجوهري: الأبطح مسيل واسع فيه دُقاق الحصى. ابن سيده: وقيل يطحأ الوادي تراب ليئ مما جَرَّئُهُ السُّوْلُ، والجمع يطحأوت ويطحأ. يقال: يطحأ يطحأ، كما يقال أعوام عوْم، فإن اتسع وعَرَض، فهو الأبطح، والجمع الأباطح. كسروه تكسير الأسماء، وإن كان في الأصل صفة لأنه غلب كالأبرقي والأنزع فجري مجرى أفكل. (انظر: لسان العرب والقاموس المحيط/بطح). والأذهم: الأسود، والجديد من الآثار، والقديم الدارس، ضد، - من البعير: الشديد الؤزقة حتى يذهب البياض، وهي ذهماء. وقد اذهم الفرس اذهاماً: صار أذهم. واذهأ الشيء اذهيماً: أسود، والقيد، ج: أداهم (انظر: القاموس المحيط/دهم). والأزقم: أُنْبِتَ الحَيَاتِ، وأُطْلِبَهَا للنَّاسِ، أو ما فيه سواد وبياض، أو ذَكَرَ الحَيَاتِ، والأثنى: رَقَشَاء، وحي من تغلب. (انظر: القاموس المحيط/رقم).

(٥) في المسألة مذاهب: الأول: جواز الأمرين: الصرف وتركه، وعليه الجمهور وسيويه.

الثاني: المنع مطلقاً، وعليه الزجاج والأخفش في رواية عنه.

والثالث: المنع إذا كان اسماً لبلد كقيد، وإلا فيجوز الوجهان، وعليه الفراء (انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٠-٢٤١، والمقتضب ٣/ ٣٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٤، وجمع الهوامع ١/ ١١٣).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز في نحو هند وجهان، بخلاف زينب وسقر وبلخ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٧) زيادة من ع وب وس ود.

وأوجب السيرائي الصرف نظراً إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطا؛ فبقي بلا سبب.

وأجرى المبرد والجرمي^(١) الوجهين في نحو: زيد اسم امرأة.
بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد - اسم امرأة -؛ فإنها تمنوعة الصرف حتماً؛ لوجود العلتين فيها مع وجود شرط^(٢) تحتّم منع صرفها كما تقدّم^(٣).
[منع حذام وأمس من الصرف عند بني تميم]^(٤)

وكعُمَر في منع الصرف للعلمية^(٥) والعدل^(٦) عند جمهور بني تميم باب حذام؛ وهو ما كان على وزن فعالٍ علماً لمؤنث، وهو معدولٌ عن فاعله إن لم يُحْتَم براء؛ فإن خُتِمَ بها - كسفار^(٧) - بُني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً.

وأمس لمُعَيَّن بأن يُراد به اليوم الذي قبل يومك، وهو معدولٌ عما فيه أل؛ وهو الأمس إن كان مرفوعاً؛ نحو: مضى أمس - بالرفع من غير تنوين -، فإن كان منصوباً أو مجروراً بُني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً.

(١) اختلف النحاة في تسمية المؤنث بمذكر، نحو: زيد وعمر، فالجمهور على أنه ممنوع من الصرف، وأجاز الوجهين عيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد. (انظر: الكتاب ٢/٤٢٢، والمقتضب ٣/٣٥١-٣٥٢، وشرح الكافية ١/١١٨، وشرح الأشموني ٣/٢٥٣).

(٢) سقط شرط من ب ود.

(٣) انظر: ص ٤١٢ من هذا الكتاب.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وكعُمَر عند تميم باب حذام، إن لم يُحْتَم براء كسفار، وأمس لمُعَيَّن إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيها، وسَحَر عند الجميع إن كان ظرفاً مُعَيَّناً (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٥) في ع: العلمية.

(٦) هذا مذهب سيويه، وذهب المبرد إلى أن المانع له هو العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله، فلا يكون معدولاً. (انظر: الكتاب ٣/٢٧٧، والمقتضب ٣/٣٦٨، وجمع الهوامع ١/٩٥).

(٧) اسم ماء أو بئر. (انظر: لسان العرب لاسفر).

[لغة أخرى لبعض التميميين في حذام وأمس]

وبعضهم - أي بني^(١) تميم - لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيها - أي في باب حذام وفي^(٢) أمس -، بل ذهب إلى إعرابها^(٣) إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وقد مرّ الكلام عليها في ١٠٣ ب / صدر المقدمة^(٤)؛ فراجعهُ.

[منع سحر من الصرف]

وكعُمَر سَحَرُ عند الجميع من العرب؛ إن كَانَ^(٥) ظرفاً معيناً بأن يُرادَ به سَحَرُ يومٍ معينٍ، وهو معدولٌ عما فيه أُلْ؛ وهو السَحَرُ، نحو: جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ.

فإن كَانَ مُبْهَماً - أي نكرة - صُرِفَ^(٦)؛ نحو: ﴿نَجَّيْتَهُمْ بِسَحَرٍ﴾^(٧)، أو مُستعملاً غيرَ ظرفٍ وجبَ تعريفُهُ بأُلْ أو بالإضافة؛ نحو: طابَ السَحَرُ سَحَرُ^(٨) ليلتنا، وإن كَانَ بأُلْ أو مُضافاً صُرِفَ^(٩) أيضاً؛ كجئتُكَ يومَ الجمعةِ السَحَرَ أو سَحَرُهُ [والله أعلم]^(١٠).

(١) سقطت بني من باقي النسخ.

(٢) سقطت في من ق وب ود.

(٣) سقطت إعرابها من ق.

(٤) انظر: ص ١٥ من هذا الكتاب.

(٥) سقط إن كان من ق.

(٦) في ق: صرفت.

(٧) سورة القمر، من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾.

(٨) في الأصل لسحر، والمثبت من ق وب وس ود.

(٩) يؤخذ من هذا أن صرف الممنوع من الصرف يتم بإضافته أو إدخال أُل عليه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢١).

(١٠) زيادة من ع.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس
بَابُ التَّعَجُّبِ^(١)

بَابُ فِي ذِكْرِ^(٢) صِيغَتِي التَّعَجُّبِ، وَمَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلًا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ.
[تَعْرِيفُهُ]

التَّعَجُّبُ أَنْفِعَالٌ يَحْدُثُ فِي النَّفْسِ عِنْدَ الشُّعُورِ بِأَمْرٍ خَفِيَ سَبَبُهُ، وَخَرَجَ عَنْ نِظَائِرِهِ؛
وَلِهَذَا يُقَالُ: إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مُتَعَجِّبٌ؛ لِأَنَّهُ لَا
يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ فِي كَلَامِهِ الْعَزِيزِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٣)
مَصْرُوفٌ إِلَى الْمُخَاطَبِ؛ أَي: يَجِبُ^(٤) أَنْ يَتَعَجَّبَ^(٥) الْعِبَادُ مِنْهُ.

[صِيغُ التَّعَجُّبِ]

وَلَهُ صِيغٌ كَثِيرَةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ:

■ مِنْهَا مَا هُوَ بِالْقَرِينَةِ؛ نَحْوُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾^(٦)، وَ«سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ
لَا يَنْجُسُ»^(٧)، وَلِلَّهِ دُرَّةٌ فَارِسَاءٌ.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «بَابُ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا.... وَأَفْعِلْ بِهِ» (انظر: شرح قطر
الندى ص ٣٢٠).

(٢) سَقَطَتْ ذِكْرُ مَنْ ق.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ١٧٥. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا
أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(٤) سَقَطَتْ يَجِبُ مِنْ ع.

(٥) فِي ب وَس: تَتَعَجَّبُ.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٨. وَهِيَ بِتَمَامِهَا ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُبَيِّنُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّكُم ثُمَّ
إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٧) حَدِيثٌ شَرِيفٌ بِرَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي طَرِيقِ مِنَ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ جُنُبٌ، فَانْسَلَّ فَذَهَبَ
فَاغْتَسَلَ، فَتَفَقَّدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ،
فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ. (انظر: صحيح
البخاري ١٠٩/١، برقم ٢٧٩، وصحيح مسلم ٢٨٢/١، برقم ٣٧١، ومسنند أحمد ٢/٢٣٥، برقم ٧٢١)..

▪ ومنها ما هو بالوضع؛ وهو ثلاثُ صيغٍ اقتصرَ منها هُنا على صيغَتَيْنِ لاشتِهاريهما؛ فقال: التعجُّبُ لَهُ صيغَتانِ وضعاً لإنشائه:

أحدهما: ما أفعل زيداً!؛ نحو: ما أحسنَ زيداً!.

[وجوهُ إعرابٍ ما أفعل!] (١)

١/ وهذا اللفظُ إعرابه: ما مبتدأ؛ لأنها مجرَّدةٌ عن عاملٍ لفظيٍّ للإسنادِ إليها، وحُكيَ عن الكسائي (٢) أنَّها لا موضعٌ لها من الإعرابِ، وهي عندَ سيبويه (٣) نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى شيءٍ، وسوَّغَ الابتداءَ بها تضمُّنها معنى التعجُّبِ، وأفعل فعلٌ ماضٍ (٤) غيرُ مُتصرِّفٍ؛ للزومِهِ معَ ياءِ المُتكلِّمِ نونَ الوقايةِ؛ نحو: ما أفقرني إلى عفوِ اللهِ [تعالى] (٥)!. وأمَّا قوله:

٢٢٥- يا ما أميلح غزلانا شدنَّ لنا! (٦)

فساذ، وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ مُفردٌ مُذكرٌ غائبٌ - لا يُتبعُ بعطفٍ ولا توكيدٍ ولا بدلٍ (٧) - عائدٌ على ما، ولهذا أجمعوا على اسميَّتها، وزيداً منصوبٌ بأفعل على أَنَّهُ مفعولٌ به؛ لِتعدِّي أفعلٍ بهززةِ النقلِ، والجملةُ الفعليةُ في محلِّ رفعٍ خبرها (٨).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيءٍ عظيم، وأفعل فعل ماضٍ فاعله ضمير ما، وزيداً مفعول به، والجملة خبر ما (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥، وشرح التصريح على التوضيح ٨٧/ ٢، وجمع الهوامع ٣٧/ ٣. قال أبو حيَّان: ما مبتدأ إجماعاً إلا خلافاً ساذاً عن الكسائي أَنَّهُ لا موضع له من الإعراب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧٢.

(٤) خلافاً للكوفيين دون الكسائي إذ يرونه اسماً. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٤٧/ ٢).

(٥) زيادة من ب.

(٦) صدر بيت من البسيط لمجنون ليل في ديوانه ص ١٣٠، وله أو لغيره في شرح المفضل ٥/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٩٣/ ١، والدرر اللوامع ١/ ٢٣٤. وعجزه: من هُوَلِيَّائِكَ الضَّالَّ والسَّمِيرَ والشاهد فيه: قوله (يا ما أميلح) حيث صُغِّرَ فعل التعجب شدوذاً.

(٧) لأنه اتَّحَى عن معنى الفاعلية بل معناه في نحو: ما أحسنَ زيداً!؛ أيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زيد. فلو جيء بتوابعه أو أخبر عنه، لاعتبر بعد اتِّحَانِه (انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٣٠).

(٨) في ق وع: خبر ما، وسقطت خبرها من د.

٢/ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ^(١) ما مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْجُمْلَةُ صَلَةٌ لَهَا^(٢)، أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ^(٣) / ١٠٤ أ / بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لَهَا، وَعَلَيْهَا فَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا؛ أَي: شَيْءٌ عَظِيمٌ.

٣/ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٤) ما اسْتِفْهَامِيَّةٌ؛ كَأَنَّهُ جَهْلٌ سَبَبٌ حُسْنِهِ فَاسْتَفْهَمَ عَنْهُ، وَالْفِعْلُ خَبَرُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ^(٥) زَيْدًا؟ أَي: جَعَلَهُ حَسَنًا. قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٦).

وهذا التقديرُ^(٧) باعتبارِ الأصلِ قَبْلَ نَقْلِهَا إِلَى التَّعْجُبِ، لَا أَنَّهَا الْآنَ هَذَا الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا الْإِنْشَاءُ؛ كَمَا تَقُولُ فِي بَعَثُ وَاشْتَرَيْتُ^(٨) فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ؛ يَعْنِي فِي الْأَصْلِ إِذَا كُنْتَ مُرِيدًا بِهِ مَعْنَى الْإِنْشَاءِ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

وَالثَّانِيَةُ: أَفْعِلْ بِهِ؛ كَأَحْسِنُ زَيْدًا، وَهُوَ^(٩) بِمَعْنَى: مَا أَفْعَلَهُ؛ فَمَدْلُولُهَا مِنْ حَيْثُ التَّعْجُبُ وَاحِدٌ.

[وَجُوهُ إِعْرَابِ أَفْعِلْ بِ!]^(١٠)

١/ وَأَفْعِلْ فِعْلٌ^(١١) تَعْجُبٌ لِازْمٍ لَصِيغَةِ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقَةً؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ،

(١) انظر: شرح الكافية ٢٢٧/٤، وشرح التسهيل ٣٦٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤.

(٢) في د: صلتها.

(٣) في ب: لها صفة.

(٤) قال به الفراء وابن درستويه والكوفيون. (انظر: شرح الكافية ٢٢٧/٤، وشرح التسهيل ٣٦٤/٢).

(٥) في ق و ع: حسن.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢٢٧/٤.

(٧) في باقي النسخ: وهذه التقديرات.

(٨) سقطت واشترت من ق و ع وب ود.

(٩) في ب: وهي.

(١٠) قال ابن هشام في قطر الندى: وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: مَا أَفْعَلَهُ!، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلْ؛ أَي: صَارَ ذَا كَذَا، كَأَعَدَّ

البعير، أَي: صَارَ ذَا عُدَّةٍ، فَغَيَّرَ اللَّفْظَ، وَزِيدَ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمَنْ تَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا

فِي فَاعِلٍ كَفَى (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(١١) سقط فعل من ق.

وأصله عند سيويو^(١) أَفْعَلَ بِصِيغَةِ الْمَاضِي، وهَمْزُهُ لِلصَّرْفِ؛ أي: صارَ ذا كذا؛ كأغْدَ البعيرُ: أي: صارَ ذا غُدَّةٍ، وأَبْقَلَتِ الأَرْضُ: أي: صارت ذات^(٢) بقلٍ، وأَثْمَرَتِ الشَّجَرَةُ: أي: صارت ذات^(٣) ثمرة. فغَيَّرَ اللفظُ مِنْ صِيغَةِ الْمَاضِي إِلَى صِيغَةِ الأَمْرِ.

وزيدتِ الباءُ في الفاعلِ^(٤) قصداً لإصلاحه؛ لأنَّ أَفْعَلَ لِمَا غَيَّرَتْ صِيغَتُهُ [إلى صِيغَةِ الأَمْرِ] ^(٥) قَبَّحَ إِسْنَادَهُ لِلظَّاهِرِ؛ لِكَوْنِهِ عَلَى صُورَةِ الأَمْرِ، فزِيدَتِ الباءُ صَوْنًا لِلْفِظِ عَنِ الاسْتِقْبَاحِ، فَمِنْ ثَمَّ - أي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ - لَزِمَتِ الباءُ هُنَا؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(٦) الفاعلُ أَنْ وَصَلَتْهَا^(٧)، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلٍ كَفَى؛ فَيَجُوزُ تَرْكُهَا؛ كَقَوْلِهِ:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٨) ٢٢٦-

٢/ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ^(٩) إِلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ إِذْ هُوَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَفْعَلَ أَمْرًا حَقِيقَةً لَا خَبْرًا، وَفِيهِ ضَمِيرٌ * مُسْتَرٌّ

(١) انظر: الكتاب ٩٧/٤.

(٢) في باقي النسخ: ذا.

(٣) في باقي النسخ: ذا.

(٤) سقطت في الفاعل من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) في ق و ع: إلا إذا كان، وفي ب وس ود: إلا إن كان.

(٧) نحو قول العباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين تقدّموا وأحب إلينا أن نكون المقدما.

(انظر: ديوان العباس ص ١٢٠، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦٧/٤).

(٨) عجز بيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في الكتاب ٢٦٢/٢، و٢٢٥/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٨/١، وخزانة الأدب ٢٦٧/١. وصدرة: عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا.

والشاهد فيه: (كفى الشيب) حيث حذفت الباء الزائدة بعد كفى، وارتفع ما بعدها على الناعلية.

(٩) هو قول الفراء والزجاج والزخشي وابن خروف وابن كيسان. (انظر: شرح الكافية ٢٢٨/٤، وشرح التسهيل ٣٦٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦٧/٤، وشرح الأشموني ١٩/٣، وجمع الهوامع ٣٨/٣).

هو الفاعل، لكنَّ ذلكَ الضميرَ ضميرٌ* المصدرِ عندَ" بعضهم؛ كأنَّه قال: يا حُسْنُ أَحْسِنُ بزيّد، وعندَ بعضهم ضميرُ المُخاطَبِ؛ أي: أمرٌ لكلِّ واحدٍ بأنَّ يجعلَ زيّداً حسناً؛ أي بأنَّ يصفه بالحسَن، ثُمَّ أَجْرِي مَجْرَى الأمثالِ، فلم يُغَيَّرْ عن لفظِ الواحدِ، تقول: يا رجلُ ويا هندُ ويا رجلاً ويا رجلاً أحسنُ بزيّد.

[شروطُ الصوغِ القياسي لفعلِ التعجب واسمِ التفضيل] (٣)

ولمّا شاركَ أَفْعَلُ التفضيلِ فِعْلِيَّ التعجبِ فيما يُبَيِّنُ منه ضَمَّةُ / ١٠٤ ب / إِلَيْهَا حفظاً على الاختصارِ؛ فقال: وإِنَّمَا يُبَيِّنُ قياساً فعلاً التعجبِ وَأَفْعَلُ التفضيلِ مِنْ:

١-٢ / فعلٍ مُتَصَرِّفٍ؛ فلا يُبَيِّنُ " مِنْ اسمٍ، ولا مِنْ " فعلٍ غيرِ مُتَصَرِّفٍ: كِنِعْمَ وَبِشَسَ وَلَيْسَ ".

٣ / ثلاثيٌّ " مُجَرَّدٌ؛ فلا يُبَيِّنُ " مِنْ رباعيٍّ مطلقاً، ولا مِنْ ثلاثيٍّ مزيدٍ: كَدَحْرَجَ وتَدَحْرَجَ وانطَلَقَ واستخرَجَ.

(١) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٢) في ب ود: عندهم، مع إسقاط بعضهم.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وإِنَّمَا يُبَيِّنُ فعلاً التعجب واسمَ التفضيل مِنْ: فعل ثلاثي مُتَّبِعٌ مُتَّفَاوِتٌ تَامٌ مَبْنِيٌّ للفاعل، ليس اسمُ فاعِلِهِ على أَفْعَلٍ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(٤) في ب: شيء.

(٥) سقطت مِنْ مِنْ ق.

(٦) سقطت وليس مِنْ ق وع وب وس.

(٧) استثنى مِنْ المزيد ما جاء على وزن أَفْعَلٍ نحو: أَذْهَبَ وَأَظْلَمَ، حيث اختلف فِيهِ العلماء، فأجازه سيويه والمحققون واختاره ابن مالك، ومنعه مطلقاً المبرد والمازني والأخفش وابن السراج، وأجازه ابن عصفور إذا كانت همزته غير النقل كأففر وأظلم ومنعه إذا كانت همزته للنقل كأذهب وأعلم. (انظر: المفتض ٤ / ١٨١-١٨٢، والأصول في النحو ٣ / ١٥٢، وشرح الكافية ٤ / ٢٢٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٦٦، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٧٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٦٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٩١).

(٨) في ب: شيء.

٤ / مُثَبِّتٌ؛ فلا يُبَيِّنُ^(١) من مَنفِيٍّ - وإن لم يكن مُلازِمًا للنفي - نحو: ما صَرَبَ زيدٌ، وما عَاجَ بالدواءِ؛ أي: ما انتَفَعَ بِهِ.

٥ / متفاوتٌ في المعنى؛ أي: قابلٌ للتفاضلِ^(٢) بالنسبةِ لِمَنْ يقومُ بِهِ، فلا يُبَيِّنُ مِنْ غَيْرِهِ؛ [فلا مزيةَ لبعضٍ فاعليهِ على بعضٍ^(٣)]: كَمَا تَوَفَّيْ؛ لَأَنَّ حَقِيقَتَهُمَا لَا تَفَاوَتْ^(٤) فِيهَا.

٦ / تَامٌ؛ فلا يُبَيِّنُ من ناقصٍ: ككَانَ وَكَادَ، [فلا يُقَالُ: ما يكونُ زيدٌ قائماً!]^(٥).

٧ / مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ؛ فلا يُبَيِّنُ من مَبْنِيٍّ للمفعولِ: كضَرَبَ زيدٌ^(٦)؛ خَوْفَ الالْتِبَاسِ بالفاعلِ. فَإِنَّ أَمِينَ اللَّيْسُ بِأَنْ كَانَ مُلازِمًا لِلْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ جَاوِزَ ذَلِكَ، وَقَدْ سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: مَا أَشْغَلَهُ! وَمَا أَعْجَبَهُ بِرَأْيِهِ! وَمَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ!؛ مِنْ: شُغِلَ^(٧) وَأَعْجِبَ^(٨) وَعُنِيَ^(٩) - بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ -، وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ^(١٠) وَوَلَدُهُ.

(١) في ب: شيء.

(٢) في ق وب: التفاضل.

(٣) زيادة من ب ود.

(٤) في ب: تتفاوت.

(٥) زيادة من ب ود.

(٦) سقطت زيد من ق.

(٧) قال الفيروزآبادي: الشُّغْلُ، بالضم وبضمّتين، وبالفتح وبفتحتين: ضِدُّ الْفَرَاغِ، ج: اشْغَالٌ وَشُغُولٌ، وَشَغْلُهُ، كَمَنْعُهُ، شُغْلًا، وَيُضَمُّ، وَأَشْغَلَهُ لَغَةً جَيِّدَةً، أَوْ قَلِيلَةً أَوْ زَدِيَةً، وَاشْتَغَلَ بِهِ، وَشُغِلَ، كَعُمِّي، وَيُقَالُ مِنْهُ: مَا أَشْغَلَهُ، وَهُوَ شَاذٌ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَجَّبُ مِنَ الْمَجْهُولِ، وَهُوَ شُغِلَ، كَكَيْفٍ، وَمُشْتَرِكٌ، وَفَتْحُ الْغَيْنِ نَادِرٌ (انظر: القاموس المحيط - شغل).

(٨) في ع: عجب. قال الرازي: عجب ع ج ب: الْعَجَبُ وَالْعُجَابُ بِالضَّمِّ الْأَمْرُ الَّذِي يَتَعَجَّبُ مِنْهُ وَكَذَا الْعُجَابُ بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ وَهُوَ أَكْثَرُ وَكَذَا الْأَعْجُوبَةُ وَالتَّعَاجِبُ الْعَجَائِبُ وَلَا يَجْمَعُ عَجَبٌ وَلَا عَجَبٌ وَقِيلَ جَمْعُ عَجِيبٍ عَجَائِبٌ.. وَعَجِبَ مِنْهُ مِنْ بَابِ طَرَبٍ وَتَعَجَّبَ وَاشْتَغَبَ بِمَعْنَى وَعَجَبَ غَيْرُهُ تَعَجُّبًا وَأَعْجَبَ بِنَفْسِهِ وَبِرَأْيِهِ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ فَهُوَ مُعْجَبٌ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْإِسْمُ الْعُجْبُ وَالْعَجَبُ بِالْفَتْحِ أَصْلُ الذَّنْبِ وَهُوَ أَيْضًا وَاحِدُ الْمُعْجُوبِ (انظر: مختار الصحاح / عجب).

(٩) في الأصل أعني، والمثبت من ع وب وس. قال الفيروزآبادي: عَنَاهُي الْأُمُورُ يَغْنِيهِ وَيَعْنُوهُ عِنَايَةً وَعِنَايَةً وَعِنَايَةً. وَاعْتَنَى بِهِ: اِهْتَمَّ. وَعُنِيَ، بِالضَّمِّ، عِنَايَةً، وَكَرِضِي قَلِيلٌ، فَهُوَ بِه عَنِ. وَعُنِيَ الْأُمُورَ يَعْنِي: تَوَلَّى، وَحَدَّثَ (انظر: القاموس المحيط - عنى).

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/٢، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٣٠.

٨ / لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ؛ وَيُعَبَّرُ عَنْ هَذَا بِأَنْ لَا يَدُلُّ عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ؛
فَلَا يُبْنَى مِمَّا هُوَ كَذَلِكَ: كَعَوَرَ وَشَهَلَ^(١)؛ لِثَلَا يَلْتَبَسَ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ،
وَيُقَيَّسَ عَلَيْهِ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، لِتَسَاوِيهِمَا وَزْنَ وَمَعْنَى، وَجَرِيَانِهِمَا بِجَرَى وَاحِدٍ^(٢) فِي أُمُورٍ
كَثِيرَةٍ، قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٣).

تنبيه [في التعجب والتفضيل من فعلٍ فقد أحد الشروط السابقة]

إذا أردت التعجب أو التفضيل من فعلٍ عَدِمَ بعض هذه الشروط، فتَوَصَّلْ إِلَيْهِ
بِأَشَدٍّ أَوْ أَشَدِّدْ أَوْ شَبِّهْهُمَا، واجعل مصدرَ العادِمِ منصوباً بعد أَشَدٍّ ونحوه فيهما، وبحروراً
بالباء بعد أَشَدِّدْ ونحوه؛ تقول: زيدٌ أَشَدُّ بَيَاضاً! وما أَشَدُّ بَيَاضَهُ! وَأَشَدُّ بَيَاضِهِ! وما أَكْثَرُ
أَنْ لَا يَقُومَ! وما أعظمَ ما ضُرِبَ!.

وأما الجامد وما لا يتفاوت معناه، فلا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ الْبَتَّةَ، قاله في الأوضح^(٤).

[حذف المُتَعَجَّبِ مِنْهُ]

وإذا عَلِمَ المتعجب مِنْهُ^(٥) جازَ حذفه؛ كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ﴾^(٦)، أي: يَوْمَ،
وقول عليٍّ - رضي الله تعالى عنه -:

(١) الشَّهْلُ والشَّهْلَةُ: أقلُّ من الزَّرْقِ في الحديقة وأحسن منه، أو أن تُشْرَبَ الحديقةُ حمرةً، وليست خطوطاً، لكنها
قلة سواد الحديقة، حتى كأنه يضرب إلى الحمرة. ويقال: شَهَلَتْ عينه: فهو أشهل وهي شهلاء. (انظر: القاموس
المحيط - شهل، المعجم الوسيط - شهل).

(٢) في ب: واحد من.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٧٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٧٠.

(٥) سقطت منه من ق.

(٦) سورة مريم، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ يَوْمَ نَأْتُونَكَ لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

٢٢٧- جزى الله عني - والجزاء بفضله ربيعة خيراً ما أعف وأكرماً^(١)

/ ١٠٥ أ / أي: ما أعفها وما أكرمها.

[تقدّم المتعجب منه]

ولا يجوز تقدّمه^(٢) على الفعل - وإن قيل إنَّ المجرور^(٣) بالباء مفعول -؛ لعدم تصرف^(٤) الفعل، ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور^(٥) متعلقين بالفعل^(٦).

(١) البيت من الطويل للإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في ديوانه ص ١٧١، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥،

والمقاصد النحوية ٣/ ٦٤٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٤.

والشاهد فيه: (ما أعف وأكرماً) أي: ما أعفها وأكرمها حيث حذف مفعول فعل التعجب لدلالة السياق عليه.

(٢) في ق: تقديمه.

(٣) في ع: المفعول.

(٤) سقطت تصرف من ق.

(٥) كقول عمرو بن معد يكرب: لله درّ بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وقول العباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين تقدّموا وأخيب إلينا أن نكون المقدّما

(انظر: ديوان العباس ص ١٢٠، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وشرح الألفية لابن النازم ص ٣٣٢).

(٦) أمّا إذا تعلق بغير الفعل كتعلقه بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً، فلا يجوز: ما أحسن في المسجد معتكفاً!، وقد جَوَّز ابن مالك الفصل بالنداء، كقول علي: أعزّز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، وجَوَّز الجرمي وهشام الفصل بالحال، نحو: ما أحسن مقبلاً زيداً!، وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها، نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً!

(انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧١-٢٠٧٢، وشرح

الألفية لابن النازم ٤٦٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٥٧، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٩٠،

وهمع الهوامع ٣/ ٤٠).

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِيُّ
(أَسْكَنَ الدِّيْنُ الدُّرُومِيَّ)

بَابٌ فِي [ذِكْرِ] (٣) الْوَقْفِ، وَبَعْضِ مَسَائِلِ الْخَطِّ

[تَعْرِيفُ الْوَقْفِ] (٣)

الوقف قطع النطق عند إخراج آخر (٣) اللفظة.

[وَجُوهُهُ]

وفيه وجوهٌ مختلفةٌ في (٣) الحُسْنِ والمحلِّ، وهي أحد عشرَ بالاستقراء:

١. الإسكان المجرد (٣).

٢. الروم (٣).

٣. الإشمام (٣).

(١) زيادة من ب.

(٢) الوقف في اللغة أنواع، فلما أن يكون:

أ - اختيارياً، وهو ما كان مقصوداً لذاته، وقد فصل المؤلف أحكامه في المتن.

ب- اختيارياً، وهو ما قصد لا لذاته، بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف عند هذه الكلمة مثلاً؟

ج- تذكرياً، وهو المقصود به تذكُّر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها، نحو: في الداري.

د- ترنمياً، وهو إضافة تنوين الترنم في شطر البيت، نحو: أفلَى اللوم عاذل والعتابن.

هـ- استثنائياً، وهو الواقع في الاستثناء والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: منو، لمن قال: جاءني رجل.

و- اضطرارياً، وهو ما لم يقصد لذاته، بل قُطع النفس عنده. (انظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٠٣).

(٣) سقطت آخر من ق وس.

(٤) سقطت في من ب.

(٥) أي عدم الحركة، نحو: وقف الغلام (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨).

(٦) الروم هو الإتيان بالحركة مع إضعاف صوتها، أي: إخفائه، لأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تتبها، وغرضه

بيان الفرق بين الساكن أصلاً والمُسكَّن في الوقف، نحو: له صوت. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، شرح

الأشُموني ٤/ ٢٠٩، وجمع الهوامع ٣/ ٣٩١).

(٧) الإشمام هو ضمُّ الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، ولا يدركه إلا

البصير لأنه لا صوت فيه (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، وشرح الأشُموني ٤/ ٢٠٩، وجمع الهوامع ٣/ ٣٩٢).

٤. إبدال تاء التانيث الاسمية^(١) هاء^(٢).

٥. زيادة الألف^(٣).

٦. إلحاق هاء السكت^(٤).

٧. إثبات الواو والياء^(٥).

٨. أو حذفها^(٦).

٩. إبدال الهمزة^(٧).

١٠. التضعيف^(٨).

١١. نقل الحركة^(٩).

(١) سقطت الاسمية من ق.

(٢) نحو: فاطمة، تصبح: فاطمة. (انظر: الكتاب ٤/١٦٦).

(٣) وذلك في التّونّ تنوين فتح، نحو: رأيتُ صديقاً (انظر: الكتاب ٤/١٦٦).

(٤) كأن تلحق هاء السكت الموقوف عليه وجوباً إذا كان فعلاً معتل الآخر محذوف الفاء أو العين، نحو: لا تَقْه في قولك: لا تَقْ زيداً. ولا تَرَه في قولك: لا تَرْ زيداً. وتلحق هاء السكت آخر الفعل المعتل الآخر جوازاً إذا سلمت فازه وعينه من الحذف، نحو: ارم أو ارمه في قولك: ارم متاعك البالي. (انظر: الكتاب ٤/١٥٩-١٦٢، وجمع الهوامع ٣/٣٩٨-٣٩٩).

(٥) أي بإشباع الضمة والكسرة أو إبدال تنوين الضم والكسر يواو أو ياء، نحو: هذا زيدو، ومررت بزيدي، كقول امرئ القيس: (أغرّكُ مِنّي أنْ حيك قاتلي وأنك مهبا تأمري القلب يفعل)، وتقول في منه: منهو، وفي عليه: عليهي. (انظر: الكتاب ٤/١٦٧، وحاشية الصبان ٤/٢٠٥).

(٦) حذف الياء فتقف على نحو القاضي: القاض. (انظر: الكتاب ٤/١٨٥).

(٧) إبدال الهمزة بحرف من جنس حركتها، فيقال في نحو: هذا جزء؛ جُزو (انظر: الكتاب ٤/١٧٨، وشرح الأشموني ٤/٢١٢).

(٨) التضعيف هو تشديد الحرف الذي يُوقف عليه، والغرض به الإعلام بأنّ هذا الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم، نحو: هذا الرجل. (انظر: الكتاب ٤/١٦٨-١٦٩، وشرح الأشموني ٤/٢٠٩).

(٩) النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله؛ نحو: قام بَكْرٌ. وقد يوقف على الألف بالياء، فيوقف على المثني مثلاً بـ مُثْنِي، وقد يوقف على الياء بإبدالها جيباً، نحو: أبو عليّ بدلاً من أبو علي. (انظر: الكتاب ٤/١٧٣، و١٨١-١٨٢، وجمع الهوامع ٣/٣٩٣).

/ الوقفُ على الاسمِ المنتهي بتاءِ التانيثِ المتحرِّكِ ما قبلها^(١)

إذا علمتَ ذلك فيوقفُ في الأَفصحِ^(٢) من اللَّغَتَيْنِ على نحوِ رَحمةٍ مِنْ كُلِّ اسمٍ آخِرُهُ تاءُ التَّانِيثِ قبلها متحرِّكٌ ولو تقديرًا؛ كقنأةٍ^(٣) وحياةٍ - فإنَّ أصلَ هذهِ الألفِ حرفٌ علَّةٌ متحرِّكٌ انقلبَتْ عنه - بالهاءِ^(٤)؛ أي: بإبدالِ التاءِ هاءً فرقاً بين التاءِ اللاحقةِ للاسمِ واللاحقةِ للفعلِ، ولم يعكسوا؛ لأنَّهم لو قالوا في ضربتُ: ضربه؛ لالتبسَ بالضميرِ المفعولِ^(٥).

[٢/ الوقفُ على الاسمِ المنتهي بتاءِ التانيثِ الساكنِ ما قبلها]

فإنَّ كانَ ما قبلَ التاءِ ساكنًا صحيحًا - كأخيتَ وبنتَ - وُوقِفَ عليها^(٦) مِنْ غَيْرِ إبدالٍ، كاللاحقةِ^(٧) للفعلِ والحرفِ^(٨).

[٣/ الوقفُ على جمعِ المؤنثِ السالمِ]^(٩)

ويُوقَفُ في الأَفصحِ^(١٠) على نحوِ مُسلماتٍ بما هو جمعُ مؤنثٍ سالمٍ - وإنَّ سُمِّيَ بِهِ -

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: الوقفُ في الأَفصحِ على نحوِ رَحمةٍ بالهاءِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٥).

(٢) في ق: الأصح.

(٣) في ع وب: فتاة.

(٤) أما اللغة الأخرى فهي الوقف عليها بالتاء، كقول بعضهم: يا أهل سورة البقرة. ومنه قول الشاعر: الله

نَجَّاكَ بِكُمِّي سَلَّمْتُ. وعلي هذه اللغة كُتِبَ في المصحف ألفاظ بالتاء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَجَرَتَ الرَّقُورِ﴾

- الدخان: ٤٣ - (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٤، وجمع الهوامع ٣/ ٣٩٧).

(٥) في ب: المفعول.

(٦) في ق: عليها.

(٧) بدءاً بهذه الكلمة إلى آخر الكتاب سقط تصويره من نسخة ب.

(٨) مثالها في الفعل: قامت وقعدت، ومثالها في الحرف: لات، وثُمَّت.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وعلى نحو مُسلماتٍ بالتاءِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٥).

(١٠) ومن غير الأَفصحِ الوقف على جمع المؤنث السالم بالهاء، وقد سُمِعَ: دفنُ البناء من المكرمات، وكيف الإخوة

والأخوات. (انظر: جمع الهوامع ٣/ ٣٩٧).

بالتاء من غير إبدال؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى التَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِيَّةِ جَمِيعاً، فَكَرِهُوا إِبْطَالَ^(١) صَوَرَتِهَا بِخِلَافِ التَّاءِ^(٢) فِي الْمَفْرَدِ؛ فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى التَّأْنِيثِ الْمَحْضِ، وَكَمْسَلِمَاتٍ: هِيَهَاتَ وَأُولَاتٍ.

[٤/ الوقفُ على الاسم المنقوصِ]^(٣)

أ/ وعلى نحوٍ قاضٍ بما هو منقوصٌ منونٌ غيرُ محذوفٍ العينَ رفعاً وجرّاً بالحذف، أي: بحذف الياء؛ لأنَّ التنوينَ باقٍ تقديرًا، وهو المَوْجِبُ للحذف، تقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ.

ب/ وفهمٌ من كلامِهِ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ نَصَباً لَا تُحَذَفُ يَأْوُهُ كَمَا سَيَأْتِي^(٤).

ج/ ومثلهُ في الحذفِ عند سيبويه^(٥) المُنَادَى المقصودُ مِنْهُ؛ كَمَا قَاضٍ؛ لأنَّ النداءَ بَابُ حَذْفٍ وَتَغْيِيرٍ مَعَ عَدَمِ اخْتِلَالِ الْكَلِمَةِ هُنَا^(٦)، وَاخْتَارَ الْخَلِيلُ^(٧) إِثْبَاتَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْقُطُ لِلتَّنْوِينِ، وَهُوَ مُنْتَفٍ فِي الْمُنَادَى الْمَقْصُودِ.

د/ وعلى^(٨) نحو: القاضِي بما هو منقوصٌ / ١٠٥ ب/ مقرونٌ بَالٍ فِيهِمَا - أي: في الرفعِ والجرِّ - بِالْإِثْبَاتِ لِلْيَاءِ؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِحَذْفِهَا؛ فَإِنَّ الْوَقْفَ يَقْتَضِي السَّكُونَ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ إِثْبَاتِهَا^(٩).

هـ/ وَأَمَّا الْمُعْرَفُ مِنْهُ بِالإِضَافَةِ؛ نَحْو: قَاضِي مَكَّةَ، فَكَلَامُهُمْ قَدْ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْحَذْفَ فِيهِ أَرْجَحُ^(١٠) مِنْ الْإِثْبَاتِ.

(١) في ق: إبدال.

(٢) سقطت التاء من ع.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وعلى نحوٍ قاضٍ رفعاً وجرّاً بالحذف، ونحو القاضِي فِيهَا بِالْإِثْبَاتِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٦).

(٤) في ع: يأتي.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤. قال سيبويه: وَأَمَّا يُونُسُ فَقَالَ: يَا قَاضٍ. وقول يونس أقوى.

(٦) في ق: منها.

(٧) قال سيبويه: رَسَّالَتِ الْخَلِيلَ عَنِ الْقَاضِي فِي النَّدَاءِ فَقَالَ: اخْتَارَ يَا قَاضِي، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْوُنٍ، كَمَا اخْتَارَ هَذَا الْقَاضِي (انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤).

(٨) سقطت وعلى من ق.

(٩) في ع: إثبات العين.

(١٠) لأنَّ الْوَقْفَ يَزِيلُ الْإِضَافَةَ، فَحُكْمُهُ عِنْدَ ذَلِكَ حُكْمُ الْأَسْمِ الْمَنْقُوضِ غَيْرِ الْمُنَوَّنِ وَغَيْرِ الْمَنْصُوبِ، فَتَقُولُ عِنْدَ الْوَقْفِ: يَا قَاضٍ. (انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٠٨، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٤).

[أحكام الوقف في بعض اللغات القليلة]^(١)

وقد يُعكس الأمرُ فيهنَّ:

[أ/ الوقفُ على الاسمِ المنتهي بتاءِ التأنيثِ المتحرِّكِ ما قبلها]

فَيُوقَفُ في غيرِ الأفصحِ^(٢) على نحوِ رَحْمَةٍ بالتاءِ مِنْ غيرِ إبدالٍ، فيُقَالُ: رَحْمَتْ، قَالَ
الراجزُ:

٢٢٨- اللهُ أَنْجَاكَ^(٣) بِكَفِّي مَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَمَا وَبَعْدَمَتْ
كَادَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ^(٤)

قَالَ أَبُو حَيَّانَ^(٥): وعلى هذه اللغةِ كُتِبَ في المصحفِ ألفاظُ بالتاءِ؛ نحو: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾^(٦)، ﴿أَهْرَاقِمْوْنَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾^(٧).

[ب/ الوقفُ على جمعِ المؤنَّثِ السالمِ]

وعلى نحوِ مُسَلِّمَاتٍ بالهاءِ؛ سَمِعَ^(٨): دَفِنُ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَاءِ، وَحُكِّيَ عن طِيٍّ: كَيْفَ
الْبَنُونَ وَالْبَنَاءُ؟ وَكَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ؟.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يُعكس الأمرُ فيهنَّ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٧).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٣) في الأصل أنجأك الله، والمثبت من ق وع وب.

(٤) الأبيات من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٤٤، والدرر اللوامع ٦/ ٢٣٠.

اللغة: الغلصمة طرف الحقوم، ومسلمة علم لرجل.

والشاهد فيه: قوله (مسلمت... الغلصمت... أمْتُ)، وأصلها: مسلمة والغلصمة وأمة، حيث أبدل تاء التأنيث المربوطة بتاء مبسوطة، وهذه لغة قليلة، والأفصح إبدالها هاء.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ص ٢/ ٨٠٠-، وهو منقول بتصرف عن شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣١.

(٦) سورة الدخان، الآية ٤٣.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٣٢. وهي بتامها ﴿أَهْرَاقِمْوْنَ رَحْمَتَ رَبِّكَ تَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَوْبِشُهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَرَقَعًا لِبَعْضِهِمْ قَوْلٌ بَعْضٌ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سُلْخًا وَرَحْمَتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٣٤٧.

[ج/ الوقفُ على الاسم المنقوص]

أ/ وعلى نحوٍ قاضي رفعاً وجرّاً بإثباتِ الباءِ؛ نظراً إلى زوالِ مُوجبِ حذفِها في الوقفِ^(١)، وقد رُوِيَ عن ابنِ كثيرٍ وورثيهِ في أحرفِ مِنَ القرآنِ^(٢).

ب/ وعلى نحوِ القاضي فيها بالحذفِ؛ فرقاً بين الوصلِ والوقفِ، وعليه قراءةٌ غيرُ ابنِ كثيرٍ: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٣)، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾^(٤).

[٥/ الوقفُ على الاسم المنقوص المنصوب أو المُعرَّفِ بأل]

وليسَ لك في نصبِ نحوٍ قاضي - مُنَوَّنًا - ونحوِ القاضي - غيرِ مُنَوَّنٍ - إلا إثباتُ الباءِ، لكنَّ المُنَوَّنَ يُبدِّلُ تنوينه ألفاً، فيقال: رأيتُ قاضياً، وغيره تسكنُ ياؤه؛ فيقال: رأيتُ القاضي.

وأما ما سقطَ تنوينه لمنعِ الصرفِ؛ كرايتُ جوارِي، فكالمنصوبِ المُنَوَّنِ^(٥)، فنصَّصَ أبو حيان^(٦) على وجوبِ الوقفِ بالياءِ^(٧)، ومقتضى عبارة التسهيل^(٨) جوازُ الوجهين، وأنَّ الإثباتَ أجودُ.

(١) أي بسبب زوال التنوين بالوقف، وعندئذ تعود الياء لأنه لا ساكن بعدها - أي: التنوين -.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ - الرعد: ٧ - وقوله: ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَهُوَ مُضِلٌّ هَادٍ﴾ - الرعد: ٣٣ - حيث قرأهما ابن كثير (هادي) في الموضعين، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ - الرعد: ٣٤ - حيث قرأ ابن كثير (واقِي). (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ١٤٠).

(٣) سورة الرعد، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشَّهَادَةُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، وقد قرأ ابن كثير المتعالي ووافقه يعقوب. (انظر: الكتاب ١٦٧/٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٩).

(٤) سورة غافر، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾، وقد قرأ ابن كثير التلاقي ووافقه يعقوب. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٤٨٤).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس في نصبٍ قاضي والقاضي إلا الياء. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٧).

(٦) أي: بإثبات الياء.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٨٠٤-٨٠٥.

(٨) ما بين النجمتين ساقط من ق و ع وس ود.

(٩) أي: يجوز: رأيت جوارِي أو جواز (انظر: شرح ابن عقيل ٤٣٢/٢، وشرح الأشموني ٢٠٧/٤، وجمع الهوامع ٣/٣٨٧).

[٦/ الوقفُ على إذنِ الجوابية^(١)

ويُوقَفُ على إذنِ الجوابيةِ بالألف^(٢)؛ أي: إبدال^(٣) نونها ألفاً تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب؛ لأنَّ صورتها صورتُهُ^(٤) لفظاً.

[٧/ الوقفُ على نونِ التوكيدِ الخفيفةِ]

وعلى نحوِ ﴿لَنَسْفَعًا﴾^(٥)، بما آخرُهُ نونٌ توكيدٍ خفيفةٌ بالألفِ^(٦) أيضاً لِذلك^(٧)؛ ولئلاَّ يكونَ للفعلِ على الاسمِ مزيةً.

[٨/ الوقفُ على المتونِ]

وعلى نحوِ: رأيتُ زيداً، بما هوَ منصوبٌ بالفتحةِ مُنَوَّناً^(٨) مجرّداً^(٩) من التاءِ بألفٍ^(١٠)؛ أي: بإبدالِ تنوينه ألفاً؛ لأنَّ التنوينَ حرفٌ جيءَ بهِ للدلالةِ على^(١١) الأمكنيةِ، وليسَ في

و

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُوقَفُ على إذا ونحو لنسفعا ورأيتُ زيداً بالألف (انظر: شرح قطر الندى ٣٢٧-٣٢٩).

(٢) هذا هو الأكثر، نحو: إذا، لكن المازني يقف عليها بالنون، فيكتبها بالنون. وذهب آخرون إلى رسمها بالألف إذا ألغيت، وإن عملت كتبت بالنون. واختار المرادي رسمها بالألف في الوقف، وبالنون في الوصل. (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٨، والجنى الداني ٣٦٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٦).

(٣) في ع: بإبدال.

(٤) أي: صورة المتون المنصوب، قال ابن مالك في الألفية:

وأشبهت إذا منوناً نُصِبَ فألفاً في الوقف نوئها قُلبَ

(انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣١).

(٥) سورة العلق، من الآية ١٥. والآية بتمامها: ﴿لَا تَنْفَعُ لَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً وَلَسْتَ لَهَا بِآئِينَ﴾.

(٦) في ع: بألف.

(٧) أي: لأن صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٥).

(٨) في ق: بنون.

(٩) في ق: مجردة.

(١٠) في ع: بالألف.

(١١) في ق: في.

إبدالِ ألفاً / ١٠٦ أ / يُقْلَ بِخِلَافِ المرفوعِ والمجرورِ المُنَوَّنِ؛ فلا يُبدَلُ التنوينُ في الأوّلِ
واواً، ولا في الثاني ياءً، بل يُحذفُ لِثِقَلِ الواوِ، والتباسِ الياءِ بياءِ المُتَكَلِّمِ.

وقيل^(١): يُبدَلُ حرفَ مدٍّ في الأحوالِ الثلاثةِ، فيقالُ: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً،
ومررتُ بزيدي؛ لأنَّهُ يجري مجرى حركةِ الإعرابِ؛ لأنَّهُ تابعٌ لها، فكما لا يُوقَفُ عليها لا
يُوقَفُ عليه.

وقيل: يُحذفُ من غيرِ إبدالٍ في الثلاثةِ؛ فيقالُ فيها: زيدٌ، تبعاً لحذفِ حركةِ الإعرابِ،
وكما في غيرِ المُنَوَّنِ.

وقوله بالألفِ مُتعلّقٌ بالمسائلِ الثلاثِ^(٢).

[كتابةٌ ما يُوقَفُ عليه]

أ . ويُوقَفُ عليهنَّ بالألفِ كما يُكتَبَنَ بها^(٣)؛ إذ الأصلُ في كتابةِ كُلِّ كلمةٍ أنْ تُكتَبَ -
كما قال ابنُ الحاجبِ - بصورةٍ لفظِها، بتقديرِ الابتداءِ بها والوقفِ عليها^(٤)؛ ولذلك كُتِبَتْ^(٥)
مِنْ ابْنِكَ؟ بهمزةٍ وصلٍ؛ لأنَّك لو ابتدأتَ بـ"ابْنِكَ"، لم يكنْ بُدٌّ مِنْها، وكُتِبَتْ^(٦) "أنا زيدٌ"
بالألفِ؛ لأنَّ الوقفَ عليه كذلك.

ب . ونحوَ رَحْمَةٍ بِالْهَاءِ؛ لأنَّ الوقفَ عليها كذلك.

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١٧٨.

(٢) أي: إذن، ونسفعاً، وزيداً.

(٣) سقطت بها من ق.

(٤) انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٥.

(٥) في ق وس: كتب.

(٦) في ق وس: كتب.

(٧) في الأصل وباقي النسخ (زيداً) وهو تصحيف ويشهد لذلك ما جاء في الشافية؛ قال ابن الحاجب: ومن ثمَّ
كُتِبَ أنا زيدٌ بالألف... أي: كتبت الألف مع الضمير (أنا) مع أنها تسقط في وصل الكلام، لأنك إن وقفت
على (أنا) وقفت بالألف. (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣١٦).

ج . ونحو أخت ومُسلّمات وقامت بالتاء؛ لأنّ الوقفَ عليها كذلك.

د . ونحو قاضٍ رفعاً وجرّاً بغير ياء.

هـ . ونحو القاضي فيها^(١) بالياء؛ لأنّ الوقفَ عليها^(٢) كذلك.

و . ومن النحاة^(٣) مَنْ يكتُبُ إذن بالتون؛ لأنّها من نفسِ الكلمة، كنونٍ من وعن وهو الأولى^(٤)؛ للفرقِ بينهما وبينَ إذا التي هي ظرفٌ.

ز . ومحلُّ كتابةِ النونِ الخفيفة^(٥) بالألفِ عندَ عدمِ اللبسِ^(٦)، أمّا إن^(٧) حصلَ كبسٌ نحو: لا تضرِبَنَّ زيداً، واضربَنَّ عمرّاً؛ فتُكتبُ^(٨) بالنون على الأصحّ؛ لئلاّ يلتبسَ أمرُ الواحدِ أو نهيهِ بأمرِ الاثنينِ أو نهيهِما في الخطّ.

[كتابةُ الألفِ الفارقة^(٩)]

وُتُكتبُ ألفٌ زائدةٌ في الخطّ بعدَ واوِ الجماعةِ المُتطرِّفةِ المُتصلةِ بفعلٍ ماضٍ؛ كقَالُوا، أو أمرٍ كقولوا، أو مضارعٍ^(١٠) كلن^(١١) يقولوا؛ فرقاً بينها وبينَ واوِ العطفِ.

(١) أي في الرفع والجرّ.

(٢) في ق: عليها.

(٣) كالمبرّد مثلاً (انظر: المقتضب ١٠/٢، وشرح الكافية ٣/١٨).

(٤) في ع: أولى.

(٥) أي: نون التوكيد الخفيفة.

(٦) كنوله تعالى: ﴿لَا تَنْتَفِعُونَ بِهَا لَاشَيْءٍ﴾ - العلق: ١٥ -.

(٧) في ق ود: إذا.

(٨) في ق: فيكتبن.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وتُكتب الألف بعد واو الجماعة كقَالُوا دون الأصلية كزيد يدعو (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣٠).

(١٠) اختلف البصريون في إلحاق الألف بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرّفة، نحو: لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في إلحاق الألف، وبعضُ البصريّين لا يلحقها، نحو: لن يضربوا. (انظر: معجم الهوامع ٣/٤٧٤).

(١١) في ق وع: أن.

قال الجاربردي^(١): «فإنه وإن لم يحصل التباس في نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾»، لأنَّ واوَهُ تُكْتَبُ مُتَّصِلَةً، بِخِلَافِ واوِ العطف، لكنَّ قدَّ^(٢) يجيءُ مِنَ الأفعالِ ما لا تتصلُّ^(٣) به الواوُ صورةً؛ نحو: جادُوا وسادُوا؛ فيحصلُ الالتباسُ^(٤)، فجعلُوا البابَ كُلَّهُ واحداً طرداً للبابِ^(٥) دونَ الواوِ الأصليةِ^(٦) / ١٠٦ ب / في أُبْنِيَّةِ^(٧) الكلمةِ، فلا يُكْتَبُ بعدها ألفٌ؛ كزَيْدٌ يدعو ويغزو؛ لِعَدَمِ الالتباسِ - وإنَّ قُدَّرَ انفصالٌ - لأنَّ المُفْرَدَ لَيْسَ يدع ويغزو دونَ واوِ الجماعةِ غيرِ المُتَطَرِّفَةِ؛ كضربوكَ وضربوهم؛ لأنَّه لا يلتبسُ بواوِ العطفِ الذي يجيءُ^(٨) بعدَ تمامِ الكلمةِ، وإنَّ أُعْرِبَتْ هم توكيداً لواوِ الجمعِ زِدَتْ ألفاً؛ لأنَّ الواوَ حينئذٍ مُتَطَرِّفَةٌ؛ لأنَّ المُؤَكَّدَ لَيْسَ كالجزءِ ممَّا قبلَهُ مع أنَّه ضميرٌ مُنْفَصِلٌ^(٩)».

(١) الجاربردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، فخر الدين أبو المكارم: عالم فقيه توفى بتبريز ٧٤٦هـ، من تصانيفه: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وشرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وغيرهما. (انظر: الدرر الكامنة ١/ ١٢٣-١٢٤، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٨، ومعجم المؤلفين ١/ ١٩٨-١٩٩).

(٢) سورة البقرة من الآية ٦٠، وسورة الحاقة من الآية ٢٤، وسورة الطور من الآية ١٩، وسورة المرسلات من الآية ٤٣، وآية المرسلات بتمامها ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) سقطت قد من ق.

(٤) في ق وع: يتصل.

(٥) في ق: التباس.

(٦) في ق: له.

(٧) خلافاً للقرء والكسائي، حيث يميز القرء لحاق الألف الزائدة في المضارع إذا كان مرفوعاً، نحو: هو يدعو أو يدعو، وأجاز الكسائي لحاقها في المضارع المنصوب، نحو: لن يغزوا زيداً (انظر: معجم الهوامع ٣/ ٤٧٤).

(٨) في ق: جيء به.

(٩) في ق: زيداً.

(١٠) انظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة على الشرح

٣٧٩/١.

[الآراء في رسم الألف الفارقة]

وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد^(١):

▪ فَمِنْهُمْ^(٢) مَنْ يَكْتُبُ بَعْدَهَا أَلْفًا كَمَا فِي الْفَعْلِ.

▪ وَالْأَكْثَرُ يَحْذِفُونَهَا لِقَلَّةِ اتِّصَالِ وَاوِ الْجَمْعِ بِالْإِسْمِ، فَلَمْ يُبَالٍ فِيهِ بِالِاتِّبَاسِ إِنْ وَقَعَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الْأَلْفَ فِي الْفَعْلِ وَالْإِسْمِ، وَإِنْ لَزِمَ الْإِاتِّبَاسُ؛ لِنُدُورِهِ وَزَوَالِهِ بِالْقِرَائِنِ.

[كتابة الألف اللينة المتطرفة]^(٣)

أ/ وَتُرْسَمُ الْأَلْفُ الْمُتَطَرِّفَةُ فِي الْخَطِّ يَاءً عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٤) إِنْ تَجَاوَزَتْ الْأَلْفُ الثَّلَاثَةَ الْأَحْرَفَ؛ بَأَنَّ كَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا - وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا يَاءً - سِوَاءً كَانَتْ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ^(٥) أَمْ لِلتَّأْنِيثِ^(٦) أَمْ لغير ذلك، وَسِوَاءً أَكَانَ^(٧) مَا هِيَ فِيهِ فِعْلًا؛ كَأَسْتَدْعَى وَاسْتَقْصَى، أَوْ أَسِيأَ كَالْمُسْتَقْصَى^(٨) وَالْمُسْتَغْفَى؟.

(١) سقطت منه من ق.

(٢) وهم الكوفيون، نحو: ضاربوا زيد (انظر: مع الهوامع ٣/ ٤٧٤).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وتُرسم الألف ياءً إن تجاوزت الثلاثة، كاستدعى، والمستغنى، أو كان أصلها

الياء كرمى والفتى، وألفاً في غيره كقفا والعصا (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٠).

(٤) خلافاً للفارسي، حيث حكى عنه ابن عصفور أنَّ جميع ما يأتي يكتب بالألف دائماً. (انظر: شرح جمل

الزنجاجي ٢/ ٣٥٣، ومع الهوامع ٣/ ٤٨٣).

(٥) نحو: أرطى.

(٦) في ق و و د: لإلحاق أم لتأنيث.

(٧) في ق و ع: كان.

(٨) في ق: المستغنى.

/ فإنَّ كَانَ ما قبلها ياءٌ رُسِمَتْ أَلِفًا؛ كدُنْيَا وَحَيَا؛ كراهةً اجتماعِ ياءينِ في الخطِّ إِلَّا
يُحْيِي وَرَمَى^(١) عَلَمَيْنِ؛ فَيُرْسَنانِ ياءٌ فرقاَ بينهما عَلَمَيْنِ، وبينهما فعلاً وصفةً، ولم يَعْكِسُوا؛
لثقلِ الفعلِ والصفةِ، وكونِ الألفِ أخفَّ مِنَ الياءِ.

ج/ أو لم تُجَاوِزِ الثلاثةَ، ولكنَّ كَانَ أصلُها الياءُ؛ بأنَّ كانتْ منقلبةً عنها سواءَ أَكَانَ
ذلكَ في فعلٍ؛ كَرَمَى وَهَدَى، أم اسمٍ؛ كالرَّحَى وَالْقَتَى؟ فَإِنْ اتَّصَلَ بِالْألفِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ
فَالْمُخْتَارُ^(٢) رُسْمُهَا أَلِفًا؛ كَرَمَاهُ وَاسْتَدَعَاهُ وَمُصْطَفَاهُ.

د/ وَتُرْسَمُ الألفُ أَلِفًا على حالِها في غيرِه - أي: غيرِ ما مرَّ - بأنَّ كانتْ ثالثةً منقلبةً
عن واوٍ سواءَ اتَّصَلَ بِها ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ أم^(٣) لا؟ وسواءَ أَكَانَ^(٤) ما هي فيه فعلاً؛ كَعَفَا ودَعَا،
أم اسماً؛ كَالْقَفَا^(٥) والعَصَا؟.

[طُرُقُ تَمْيِيزِ الْوَائِيِّ وَالْيَائِيِّ فِي الْفَعْلِ]^(٦)

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى ما يُتَعَرَّفُ^(٧) بِهِ الْوَائِيُّ مِنَ الْيَائِيِّ بِقَوْلِهِ: وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الْفَعْلِ:
أ/ بِالنَّاءِ - أي باتصالِ تاءِ الفاعِلِ بِهِ - فَمَهْمَا ظَهَرَ فَهُوَ أَصْلُهُ؛ كَرَمِيْتُ وَعَفَوْتُ،
فَعِلِمُ بِالْأَوَّلِ أَنَّ أَلِفَ رَمَى مُنْقَلَبَةٌ عَنْ ياءٍ، وبالثاني أَنَّ أَلِفَ عَفَا عَنْ واوٍ. ولو قالَ بالضَمِيرِ
١٠٧ / أ / المرفوعِ الْمُتَحَرِّكِ لَكَانَ أَعَمُّ؛ لِشُمُولِهِ نَحْوَ: رَمَيْتَ وَعَفَوْتَ.

(١) في ق وع: رَيَا.

(٢) ويجوز كتابتها بالياء على خلاف بين النحاة (انظر: همع الهوامع ٣/ ٤٨٣)

(٣) في ق: أو.

(٤) في ق: كان.

(٥) القفا: وراء العُنُق، كالقافية، ويُذكر، وقد يُمدَّ. وجمعها: أَقْفَبٌ وَأَقْفِيَّةٌ وَأَقْفَاءٌ... (انظر: القاموس المحيط لأقفا).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وينكشف أَمْرُ أَلِفِ الْفَعْلِ بالقاءِ كَرَمِيْتُ وَعَفَوْتُ، والاسم بالتثنية كعَصَوَيْنِ
وفَتَيْنِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣٠).

(٧) في ق: يعرف.

(٨) في ع: الواو من الياء.

ب/ وينكشفُ أيضاً بالمضارعِ كيرمي ويعفُو؛ لأنَّ الناقِصَ اليائِيَّ مَكسورُ العينِ،
والواوِيَّ مضمومُها.

ج/ ويكونُ الفاءِ واواً^(١)؛ كَوَعَى؛ لأنَّ اللامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ؛ إذ ليسَ في كلامِهِم ما
فاؤُهُ ولا مُمهُ واوٌ.

د/ *ويكونُ العينِ واواً؛ كَشَوَى؛ لأنَّ اللامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ؛ إذ ليسَ في كلامِهِم ما
عينُهُ ولا مُمهُ واوٌ^(٢)؛ *.

[طرقُ تمييزِ الواوِيَّ واليائِيَّ في الاسمِ]

وأمرُ^(٣) ألفِ الاسمِ:

أ/ بالثنائيةِ؛ فَمَهما ظهرَ فيها فهوَ أصلُهُ؛ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيْنِ، فَعَلِمَ أَنَّ أَلْفَ عصا عن
واوٍ، وأَلْفَ فتى عن ياءٍ.

ب/ وينكشفُ أيضاً بالجمعِ بالألفِ والتاءِ؛ كالفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ [والعَصَوَاتِ]^(٤).

ج/ ويكونُ الفاءِ أو العينِ واواً كما^(٥) مرَّ^(٦)، وشذَّ^(٧) نحو: الصُّوَى^(٨) والقَوَى.

(١) وكذلك يكونُ الفاءِ ياءً، لأنَّ اللامَ حينئذٍ واوٌ لا ياءً، لأنَّه ليسَ في كلامِهِم ما فاؤُهُ ولا مُمهُ ياءٌ إلا يديتُ بمعنى:
أنعمت. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٦).

(٢) ويُستثنى من ذلك قَوِيٌّ، لأنَّ أصلها: قَوَوٌ، وسيأتي ذكرها في المتن.

(٣) سقط ما بين النجمتين من ق.

(٤) أي: ينكشفُ، لأنَّ العبارةَ معطوفةٌ على قوله وينكشفُ أمرُ ألفِ الفعلِ.....

(٥) زيادة من ع وس.

(٦) في ق ود: لما.

(٧) أي: في الفعلِ، لأنَّه لا يوجد في كلامِهِم ما فاؤُهُ ولا مُمهُ واوٌ، ولا ما عينُهُ ولا مُمهُ واوٌ أيضاً. فإذا ما جاءتِ الفاءُ
أو العينُ واواً حكمُ بيانيةِ الألفِ المنطرفة، نحو: الومي والهُوى. وزاد ابنُ الحاجبِ طريقتين في الاسمِ وهما:
باسمِ المرة، نحو: رَمِيَّةٌ وَغَزَوَةٌ، وباسمِ الهيئة، نحو: رَمِيَّةٌ وَغَزَوَةٌ (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣٣٢).

(٨) لأنَّ القَوَى أصلُ أَلْفِها واوٌ، من قَوَوٌ، وهي جمعُ قَوَةٍ... والصُّوَى، جمعُ صُوءٍ وهي: صوتُ الصدى، أو ما غلُظَ
وارتفع من الأرضِ، والحجرُ يكونُ علامةً في الطريقِ. (انظر: القاموس المحيط - صور، قو).

(٩) في ق: الشوى.

د/ فَإِنْ جُهِلَ حَالُ الْأَلْفِ؛ أَمْنَقْلَبَةُ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ؟ بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ
الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ أُمِيلَتْ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ؛ كَمَتَى، وَإِلَّا بِالْأَلْفِ.

وَأَمَّا كَتَبُوا لَدَى بِالْيَاءِ؛ لَانْقِلَابِ أَلْفِهِ يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ فِي لَدَيْكَ، وَكِلَا يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ
إِذَا لَمْ تُضَفْ^(١) إِلَى مُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٢).

[تَمْيِيزُ الْوَاوِيِّ وَالْيَائِيِّ فِي الْحُرُوفِ]

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ تُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى؛ لِإِمَالَةِ أَلْفِهِ، وَإِلَى وَعَلَى لَانْقِلَابِ أَلْفِهِمَا
يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ فِي: إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ، وَحَتَّى؛ حَمَلًا عَلَى إِلَى لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا.

(١) فِي ق وَد: يَضْف.

(٢) وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النَّحَاةِ كَأَبِي طَالِبِ الْعَبْدِيِّ (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٠٦ هـ)، فَرَأَوْا أَنَّهَا مُنْقَلَبَةٌ عَنْ يَاءٍ، فَكَتَبُوهَا
بِالْيَاءِ أَيْضًا: كَلَى. (انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ - كَلَا، وَحَاشِيَةُ الْحَمْصِيِّ ٢/ ٢٠٧).

رَفَعُ

عبد الرحمن (البحري)
(سنة النشر) (الطبعة)

همزة الوصل ومواضعها^(١)

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم، وبتأنيده^(٢) تتم المقدمة؛ فنسأل
الله تعالى حسن الخاتمة * لئولف به ولكاتبه ولقارئه وللمسلمين بمنه وكرمه^(٣).
[ضابطها]

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج.
[علة التسمية]

سميت بذلك لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالسكن. ويسمى الخليل سلم
اللسان^(٤) لذلك، وقيل^(٥): "لِسْقُوطِهَا عِنْدَ وَصْلِ الْكَلِمَةِ بِهَا قَبْلَهَا.
[أصلها وضبطها]

ومذهب الجمهور^(٦) أنها زيدت ساكنة لها فيه من تقليل الزيادة، ثم لما احتيج إلى
تحريكها حُرِّكت بالكسر كما هو الأصل. وظاهر مذهب^(٧) سيويه^(٨) أنها زيدت مُتَحَرِّكةً
بالكسرة التي هي أعدل؛ لأننا نحتاج^(٩) إلى مُتَحَرِّكِ لِسْكَونِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، فزيادتها ساكنة
ليست بوجه، قاله التفاراني، وقد تفتح تخفيفاً وتُضَمُّ إتباعاً. / ١٠٧ ب /

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل: همزة اسم بكسر وضم، واشت، وابن، وابنم، وابنة، وامري، وامراة،
وتنبيهن، واثنين، والثنتين، والغلّام، وإيمن الله في القسم لفتحها أو بكسر في أيمن، همزة وصل، أي: تثبت
ابتداءً وتُحذف وصلاً (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣١).

(٢) في ق: وبكلامه.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من ق وع وس.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/٤.

(٥) قاله الكوثيون... (انظر: شرح الأشموني ٢٧٣/٤، وحاشية الحمصي ٢٠٧/٢).

(٦) انظر: شرح الشافعية ٢٦١/٢.

(٧) في ع: كلام.

(٨) انظر: الكتاب ١٤٤/٤.

(٩) في ق: نحتاج.

[مواضعها في الكلام]

ولا تكون في مضارعٍ مطلقاً، ولا ماضي ثلاثيٍّ ولا رباعيٍّ، ولا حرفٍ غير لامٍ التعريف، ولا اسمٍ غير ما سيجيء، بل تكون في مواضع أشار إليها وإلى بيان حركة الهمزة بقوله:

١/ همزة اسمٍ مبتدأ، خبره سيأتي^(١)؛ وأصله عند البصريين^(٢) سَمُو كَقْنُو^(٣)؛ لتكسيه على أسماء، وتصغيره على سُمَيٍّ، حُذِفَتْ لامُه للثقلِ بتعاقبِ الحركاتِ الإعرابيةِ عليها، ونُقِلَ^(٤) سكونُ الميمِ إلى السينِ؛ لتعاقبِ تلك الحركاتِ عليها، ثُمَّ أُتِيَ بالهمزة في أوْلِه بِكسرٍ لها وضمٍّ^(٥)، وهو قليلٌ^(٦)، والمجروزُ^(٧) في محلٍّ نصبٍ على الحال.

٢/ وهمزة است؛ وهو الذُّبُرُ، أصله سَتَّة - بفتح أوْلِه وثانيه - لتكسيه على أَسْتَاه، وتصغيره على سُتَيْه.

٣/ وابن؛ أصله بَنُو - بفتح أوْلِه وثانيه أيضاً -؛ لتكسيه على أبناءِ بوزنِ أفعالٍ، حُذِفَتْ لامُه تخفيفاً، وسُكِّنَتْ فاوُهُ لتكونَ الهمزة عوضاً عن المحذوفِ، ثُمَّ أُتِيَ بها للتوصلِ إلى النطقِ بالساكنِ.

-
- (١) وهو قوله: همزة وصل. انظر: ص ٤٤٠ من هذا الكتاب.
- (٢) أما عند الكوفيون فأصله وُسْمٌ - وهو العلامة - ثم حذفت منه الفاء، وزيدت همزة الوصل في أوْلِه عوضاً عن المحذوف، ووزنه إغْل. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى ٦/١، وشرح الشافية ٢/ ٢٥٨-٢٥٩).
- (٣) القِنُو - بالكسر والضم: الكياسة، والكياسة: العِذْق الكبير. وجمعه: أَقْنَاء وقنوان. (انظر: القاموس المحيط - قنو، كبس، المعجم الوسيط - قنوا).
- (٤) في ق: فُنُقِل.
- (٥) في ق: ويضم.
- (٦) أي: أُسْم.
- (٧) المجزور هو بكسر من قول ابن هشام: همزة اسم بكسر وضم.....

٤ / وابنم؛ هو ابنُ زيدت فيه ميمُ المُبالغة^(١)، سُمِعَ^(٢) فحُفِظَ^(٣) ولم يُقَسَّ عليه، ونوئُهُ تابعٌ لميمِهِ في الإعرابِ كما في امرئ، وليست الميمُ بدلاً من اللام، كما هي بدلٌ من العينِ في فم؛ لأنَّ ذلك يقتضي سقوطَ الهمزة؛ لأنَّها عَوَّضٌ.

٥ / وابنة؛ أصلُهُ بَنَوَةٌ كَشَجَرَةٍ؛ لأنَّها مؤنثةُ ابن، فالتاءُ للتأنيثِ بخلاف تاءِ بنتٍ وأختٍ؛ فإنَّها بدلٌ من اللامِ لا للتأنيثِ^(٤)، لِسكونِ ما قبلها؛ ولأنَّه لو سُمِّيَ بهما رجلٌ لصُرِفَا، وإنَّما استُفيدَ التأنيثُ من صيغتهما.

٦-٧ / وامرئ وامرأة؛ أصلُهما مَرءٌ ومَرأةٌ، وهما لغةٌ أخرى سَكَنَ أَوَّلُهما، ثُمَّ زيدت فيه همزةُ الوصلِ - وإنَّ كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ -؛ لأنَّ لَامَهُما همزةٌ، ويلحقُهما التخفيفُ؛ فيُقَالُ: مَرٌّ ومَرَّةٌ، فَجَرَى - فَجَرَى ابنُ وابنة^(٥).

٨ / وتثنيتهنَّ - أي: السبعةُ المذكورة - بخلافِ جَمْعِهِنَّ؛ فإنَّ هَمْزَاتِه هَمْزَاتٌ قطع. ٩-١٠ / واثنينِ واثنينِ؛ أصلُهما ثَنِيانٍ وَثَنِيانٍ كَجَمَلانٍ وَشَجَرَتانٍ؛ لأنَّهما من ثَنَيْتُ^(٦)، فحُذِفَتِ اللامُ وأُسْكِنَتِ الفاءُ، وَجِيءَ بهمزةُ الوصلِ^(٧).

(١) في ق وع: للمبالغة.

(٢) وهو قول المتلمس:

وهل لي أُمٌ غيرُها إنْ ذُكرتُها أبى الله إلا أنْ أكونَ لها ابنُها

(انظر: شرح الأشموني ٤/٢٧٦).

(٣) في ق: ليحفظ.

(٤) في المسألة خلاف فمنهم من يعتبر التاء فيها للتأنيث كما ذكره المصنف في ص ٤٢٨ من هذا الكتاب، ومنهم من يرى بأنَّها عوض عن اللام المحذوفة كما ذكره المصنف هنا. (انظر: شرح الشافية ٢/٢٩٢).

(٥) في ق: فجريا.

(٦) بعدها في ع: وبنت.

(٧) قال الفيرزآبادي ثَنَى الثَّيَّ، كَسَمَى: رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَثَنَى وَانْتَنَى وَانْتَوَى: انْعَطَفَ. وَأَنَاءُ الثَّيَّ: وَمَثَانِيهِ: قُوَاهُ، وَطَاقَاتُهُ، وَاجْدَاهُ: ثَنِي، بالكسر: وَمَثَاءٌ، وَيُكْسَرُ. وَثَنِي الْحَيَّةِ، بالكسر: انْتَاوَاهَا، أَوْ مَا تَعَوَّجَ مِنْهَا إِذَا تَنَنَّتْ، وَ- مِنْ الْوَادِي: مُنْعَطَفُهُ ج: أَنَاءٌ. وَشَاءٌ ثَالِيَةٌ، يَنَاءُ الثَّيَّ، بالكسر: تَنَنَى عَقْفُهَا لغيرِ عِلَّةٍ. وَالْإِثْنَانِ: صَنَعْتُ الْوَاجِدَ، وَالْمُؤَنَّتْ: نِسَانٌ، وَأَصْلُهُ: ثَنِي، لَجَمْعِهِمْ لِيَاءٍ عَلَى ثَنَاءٍ. وَثَنَاءٌ ثَنِيَّةٌ: جَعَلَهُ اثْنَيْنِ. وَهَذَا وَاجِدٌ فَانِي: كُنْ ثَانِيَةً. وَهُوَ لَا يَثْنِي وَلَا يَنْثَلُ، أَي: كَبِيرٌ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَنْهَضَ، لَا فِي مَرَّةٍ، وَلَا فِي مَرَّتَيْنِ، وَلَا فِي الثَّالِيَةِ. (انظر: القاموس المحيط/ ثني).

(٨) سقطت الوصل من ق.

١١ / والغلام ونحوه، بما بُدئَ بلام التعريف. وكلام التعريف ميمٌ في لغة / ١٠٨ /
طَيِّءٍ وَجْهِيٍّ^(١)، واللام الموصولة والزائدة^(٢). وقد مرَّ^(٣) أَنَّ الحليل يقول: إِنَّ الهمزة أصليةٌ،
وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال.

١٢ / وإيْمَنُ اللهِ؛ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ مُفَرَّدٌ لَا جَمْعُ يَمِينٍ؛ "؛ إِذْ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَمْ يَصَحَّ كَسْرُ هَمْزِيَّتِهِ، وَلَمْ يُتَصَرَّفْ فِيهِ بِحَذْفِ بَعْضِهِ كَمَا سَيَأْتِي، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِمَعْنَى الْبَرَكَةِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْقِسْمِ؛ فَإِذَا قَالَ الْمُفْسِّمُ: أَيْمَنُ اللهُ لِأَفْعَلَنْ؛ فَكَانَتْهُ قَالَ: بَرَكَةُ اللهِ قَسَمِي لِأَفْعَلَنْ.

[اللغاتُ في ايمنُ الله]

والضميرُ في قوله يفتحها عائذٌ إلى الغلام وإيمنُ الله، وهو واجبٌ في نحو الغلام؛ لكثرة الاستعمال، جائزٌ في أيمنُ برُجحانٍ؛ كما قال: أو بكسرٍ في أيمنُ [الله]؛ وفيه اثنتا عشرة لغةٌ جمعها ابنُ مالكٍ في قوله:

هَمَزَ اِيْمُ وَاِيْمُنْ فَافْتَحْ وَاكْسِرْ اَوْ اِمْ قُلْ
اَوْ قُلْ مُ اَوْ مُنْ بِالتَّثْنِيَةِ^(١) قَدْ شُكِّلَا
وَإِيْمُنْ اَحْتِمْ بِهِ، وَاللَّهُ كَلَّا أَضِفْ
إِلَيْهِ فِي قَسَمٍ تَسْتَوْفِ مَا نُقِلَا^(٢)

(١) هي اللغة المعروفة باسم طمطمانية حمير، ومنه قوله ﷺ: «ليس من امر أمصيام في امسفر» انظر: ص ١٥١ من هذا الكتاب.

(٢) مَرَفَصِيلُ الْخِلَافِ فِي نَوْعِ الْهَمْزَةِ فِي مَبْحَثِ الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ. (انظر: ص ١٤٨ من هذا الكتاب)

(٣) مثال ماوردت فيه اللام زائدة: اللاق، ومثال ماوردت فيه اللام موصولة: الضارب (انظر: ص ١٣٧ من هذا الكتاب).

(٤) هذا ما ذهب إليه الكوفيون، لذا اعتبروا همزة (ابن) للقطع. (انظر: لسان العرب - يمن، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٨).

(٥) في وقوع: على.

(٦) زيادة من ق.

(۷) فی ق و ع: اثنا عشر.

(٨) أي: مُ، مَ، م، مُنْ، مَنَ، مِّنْ (انظر: لسان العرب لأйمن).

(٩) انظر: شرح الشافية الكافية ٢ / ٣٦٥.

همزة وصل^(١) خبرُ المبتدأ، ودخولها في هذه الأسماء سماعي، ويطرُد قياساً في لام التعريف وميمه.

١٣ / وفيها^(٢) ذكره بقوله^(٣): وكذا همزة - الفعل^(٤) - الماضي المتجاوز^(٥) أربعة أحرف من الخماسي والسداسي همزة وصل؛ كاستخرج وأنطلق.

١٤ / وكذا همزة أمره؛ كاستخرج وأنطلق.

١٥ / وهمزة مصدره تبعاً لفعليه، وهو منحصر^(٦) في أحد عشر بناء^(٧):

أ/ للافتعال؛ كالاكساب.

ب/ والانفعال؛ كالانطلاق^(٨).

ج/ والاستفعال؛ كالاستخراج.

د/ والأفعيّل؛ كالانخيار.

هـ/ والأفعيّل؛ كالأخمير.

(١) أصل عبارة ابن هشام: همزة اسم.... همزة وصل (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣١).

(٢) أي: ويطرُد دخول همزة الوصل أيضاً.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرف ك استخرج، وأمره، ومصدره، وأمر الثلاثي، ك أقتل، واغز، واغزي - بضمتين -، واضرب وامشوا واذهب - بكسر كالبواقي (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣١).

(٤) سقطت الفعل من ق.

(٥) في ق ود: المجاوز.

(٦) في ق: وهي منحصرة.

(٧) في ع: إحدى.

(٨) في ق وع: شيئاً.

(٩) بعدها في ع: والانقطاع.

و/ والافيعال؛ كالأغشيشاب^(١).

ز/ والافعوّال؛ كالاجلّواذ^(٢).

ح/ والافعنلال؛ كالافعنساس^(٣).

ط/ والافعنلاء؛ كالاسلنقاء^(٤) - من مزيد الثلاثي.

ي/ والافعنلال؛ كالآخرنجام^(٥).

ك/ والافعلال؛ كالأقشعرار - من مزيد الرباعي.

١٦/ وهمزة أمر الفعل الثلاثي؛ إذا كان ثاني مضارعِهِ ساكناً لفظاً عند حذفِ أوْلِهِ، وإلا فلا يحتاجُ إلى الهمزة؛ كما في هَبْ وعُدْ وقُلْ، ويُستثنى من ذلك: حُذْ وكُلْ ومُرْ؛ إذ يصدقُ عليها أن ثاني مضارعِها ساكنٌ لفظاً، مع أنه لا يحتاجُ فيها عند الأكثر^(٦) إلى الهمزة^(٧)؛ كاقْتُلْ وأغْزُ وأغْزِي - بِضْمَهُنَّ^(٨) - أي: بِضَمِّ هزائِهِنَّ / ١٠٨ ب / مراعاةً لِعَيْنِ الفعل؛ إذ هي مضمومةٌ، وإن كانتِ الضمةُ في الثالث^(٩) مُقدَّرةً، ولا اعتدادَ بعروضِ الكسرةِ فيه، مع أن بعضهم جَوَّزَ فيه كسرَ الهمزة^(١٠)، وأصلُّه أغْزُوِي، فاستثقلتِ الكسرةُ على الواوِ، فتقلَّتْ إلى ما قبلها، ثُمَّ حذفتِ الواوُ لالتقاء الساكنين.

(١) أعشبت الأرض وأعشوشبت: أنبتت عُشْباً. (انظر: القاموس المحيط - عشب).

(٢) الاجلّواذ: المضاء، والسرعة في السير، وذهاب المطر. (انظر: القاموس المحيط - جلود).

(٣) اقعنسس الفرس: تأخر ورجع إلى الخلف. (انظر: القاموس المحيط - قعس).

(٤) استلقى: نام على ظهره. (انظر: القاموس المحيط - سلق).

(٥) حرجم الإبل: ردَّ بعضها على بعض، واحمرنجم الإبل: اجتمع بعضها على بعض، وازدحموا. (انظر:

القاموس المحيط - حرجم).

(٦) في د: الأكثرين.

(٧) سقطت إلى الهمزة من ق.

(٨) في ع: فبضمهن.

(٩) أي: أغْزِي.

(١٠) أي: أغْزِي.

واضرب واُمشُوا واذهَب بكسر - أي كسر همزتين^(١) - وجوباً؛ مراعاةً لِعَيْنِ الفعلِ في الأول، وكذا في الثاني؛ إذ ضَمَّ شَيْنُهُ عَارِضَةً، وَأَصْلُهُ إِمْشِيُوا، فَاسْتَقْلَبَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، فَنُقِلَتْ إِلَى الشَّيْنِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِنَّمَا تَرَكَوْا فِيهِ الْمُرَاعَاةَ، وَأَوْجَبُوا فِيهِ الْكُسْرَةَ؛ لِثَلَا يَلْتَبَسَ بِالْمَضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ حَالَةَ الْوَقْفِ.

وَفُهُم مِّنَ الْمُثَلِّ أَنْ الْهَمْزَةَ فِي الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ لِلْوَصْلِ، سَوَاءٌ أَكَانَ عَيْنُ مَضَارِعِهِ مَفْتُوحَةً أَمْ مَضْمُومَةً أَمْ مَكْسُورَةً^(٢)؟ وَأَنَّهُ لَا اعْتِدَادَ بِعَرُوضِ الْكُسْرِ أَوْ الضَّمِّ كَالْبَاقِي - أي: كما يجبُ الكسرُ في الباقي - مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، وَمَصْدَرِهِ وَاسِثٍ وَاثْنَيْنِ^(٣) وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

[اجتماعُ همزة الاستفهامِ وهمزة الوصلِ]

وَإِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ، حُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ^(٤)؛ لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا مَا لَمْ تَكُنْ مَفْتُوحَةً، فَتُبْدَلُ أَلْفًا عَلَى الْأَفْصَحِ^(٥)؛ نَحْوُ: الْحَسَنُ عِنْدَكَ؟ وَآيَمُنُ اللَّهُ بِمِثْنِكَ؟ لِثَلَا يَلْتَبَسَ الْاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ؛ لِاتِّحَادِ حَرَكَتَيْهَا وَحَرَكَةِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

(١) في ق: همزتين.

(٢) سقطت أم مكسورة من ق.

(٣) بعدها في ع: واثنتين.

(٤) كقوله تعالى: ﴿أَصْطَلَىٰ الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ؟﴾ - سورة الصافات: ١٥٣ - وأصلها: أِصْطَلَى، فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ حَرَكَةُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحَرَكَةُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ارْتَفَعَ اللَّيْسُ وَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ.

(٥) ومن غير ألفصح جعل همزة الوصل بين بين، كقول المثقب العبدِي:

أَلْخَبِيرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَتَغْنِي

(انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٦٨).

كلمة الختام

وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ مَا أَرَدْنَا إِيرَادَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ.

والمستوول من فضل من اطلع فيه على خلل أن يُبادر إلى إصلاحه؛ إن لم يُمكن^(١) الجواب عنه على وجه حسن؛ *ليكون بمن يدفع السيئة^(٢) بالتي هي أحسن^(٣)، لكن بعد مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل، وبعد مشاورته في ذلك أهل فقه؛ فإن واصله مُعترف بِقصرِ الباع وكثرة الزلل، ولولا طمعه في أن يكون من الثلاثة التي^(٤) إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها؛ ما كُشف فضائحه ولا / ١٠٩ أ / عرّض نفسه لتكليم الألسنة الجارحة.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلَّ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾^(٥).

(١) في ق: يكن.

(٢) سقطت السبعة من ع وس ود.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٤) في ق: الذين.

(٥) سورة النمل، من الآية ١٩. وهي بشامها ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلَّ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٦) جاء بعدها في ع: تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة ٩٩٩ هـ.. وهذه خاتمة نسخة ع.

قَالَ^١ مؤلفه - رَحِمَهُ اللهُ وَغَفَرَ لَهُ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ -: وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَعْلِيْقِهِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ثَلَاثَ عَشَرَ رَجَبَ الْفَرْدِ سَنَةِ ٩٢٤ - أَحْسَنَ اللهُ عَاقِبَتَهَا - عَلَى يَدِ مُؤَلِّفِهِ الْفَقِيرِ إِلَى اللهِ تَعَالَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْفَاكِهِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ، غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ. آمِينَ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ نَهَارَ الْإِثْنَيْنِ، غُرَّةَ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُبَارَكِ، سَنَةِ ١١٠٧، عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ وَأَحْوَجِهِمْ إِلَى اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ؛ غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِأَنْبِيَائِهِ، وَاطَّلَعَ عَلَى النِّقْصِ، وَدَعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ - آمِينَ - وَلِصَاحِبِهِ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ. آمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) سقطت هذه الفقرة حتى نهاية الكتاب في ع وس ود، وجاءت خواتيم هذه النسخ كما يلي:

١/ في نسخة ق:

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَكَتَبَهَا بِيَدِهِ الْفَانِيَةُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ، الْمُعْتَرِفُ بِالذَّنْبِ وَالتَّقْصِيرِ، الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ الْكَرِيمِ، وَشَفَاعَةَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّهْنَةِ، الشَّافِعِيِّ مَذْهَباً الْقَادِرِي طَرِيقَةً، زَيْنَهُ اللهُ بِاتِّبَاعِ أَهْلِ الْحَقَائِقِ، وَنَظْمِهِ فِي سَلَكِ أَرْبَابِ الدَّقَائِقِ، بِجَاهِ خِلَاصَةِ الْخَلَائِقِ، وَخَتَمَ لَهُ بِالْإِحْسَانِ، وَعَامَلَهُ بِالْفَضْلِ وَالْإِمْتِنَانِ، إِنَّهُ حَتَّانَ مَتَّانَ، سُلْطَانِ رِيَّانَ، رَحِيمِ رَحْمَانٍ، وَفَتَحَ عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ الرَّافِعِ الْخَالِصِ مِنْ سَائِرِ الْكَدُورَاتِ، اللَّهُمَّ اٰمِنْ عَلَيَّ بِذَلِكَ يَا عَالَمَ الْخَفِيَّاتِ، وَتَوَصَّلْتُ فِي حَصُولِ ذَلِكَ بِجَاهِ سَيِّدِ الْبَرِّيَّاتِ، وَخِلَاصَةِ الْخَلَاصَاتِ، بَحْرِ أَنْوَارِكَ، وَمَعْدَنِ أَسْرَارِكَ، وَبِإِخْوَانِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، آمِينَ آمِينَ آمِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَكَمَلْتُ نَهَارَ السَّبْتِ فِي أَوَّلِ شَهْرِ صَفَرِ الْمُبَارَكِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ أَلْفٍ وَمِائَةٍ وَاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ.

٢/ في نسخة س:

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَمَامِ هَذِهِ النِّسْخَةِ عَلَى مَا وَجَدْنَاهُ فِيهَا صَبِيحَةَ يَوْمِ السَّبْتِ خَامِسَ وَالْعِشْرُونَ مِنْ جُمَادَى الثَّانِيَةِ سَنَةِ ١١٥٣ أَلْفٍ وَمِائَةٍ وَثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ، عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ الْحَقِيرِ، صَاحِبِ التَّقْصِيرِ، الْغَرِيقِ فِي بَحْرِ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، الَّذِي إِذَا حَضَرَ لَمْ يُعَدِّ، وَإِذَا غَابَ لَمْ يُفْقَدْ، سَرْحَانُ بْنُ عَبْدِ الْخَضِرِ الدِّيْلَمِيِّ، غَفَرَ اللهُ لَهَا ذُنُوبَهَا مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ إِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ، وَأَفْضَلِ أَنْبِيَائِهِ وَرَسُولِهِ، مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ حَقًّا، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْأَكْرَمِينَ، صَلَاةٌ دَائِمَةٌ لَا انْقِطَاعَ لَهَا، تَرَى مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ.

تَمَّ وَكَمَلَ بِعَوْنِ اللهِ وَحَسَنِ تَوْفِيقِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَمَّ.

٣/ في نسخة د:

قَالَ مؤلفه - رَحِمَهُ اللهُ -: كَانَ الْفَرَاغُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ثَلَاثَ عَشَرَ رَجَبَ الْفَرْدِ سَنَةِ أَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَعْلِيْقِ هَذِهِ النِّسْخَةِ الْمُبَارَكَةِ نَهَارَ الْخَمِيسِ مِنَ الْعِشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْفَرْدِ مِنْ عَامِ ١٠٥٨ هـ، أَحْسَنَ اللهُ خَتَامَهَا وَغَفَرَ لِكَاتِبِهَا وَمُسْتَكْتَبِهَا وَلِوَالِدَيْهَا... آمِينَ.

ملحق بـ «متن قطر الندى وبِل الصدى»

للعلامة جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري
(٧٠٨-٧٦١ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة قول مفرد. وهي اسم وفعل وحرف.

فأما الاسم فيعرف بأل كـ (الرجل) وبالتنوين كـ (رجل) وبالحديث عنه كـ (ضربت).

وهو ضربان: مُعْرَبٌ وهو ما يَتَغَيَّرُ أو آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كـ (زيد)؛ وَمَبْنِيٌّ وهو بخلافه، كـ (هؤلاء) في لزوم الكسر، وكذلك حذام وأمس في لغة الحجازيين، وكـ (أحد عشر) وأخواته في لزوم الفتح، وكقُبْلُ وبعد وأخواتها في لزوم الضم إذا حُذِفَ المضاف إليه ونُوي معناه، وكمن وكمن في لزوم السكون وهو أصل البناء.

وأما الفعل فثلاثة أقسام:

ماضي. ويُعرَف بـ (التأنيث الساكنة). وبنائه على الفتح كضرب، إلا مع واو الجماعة فيُضَمُّ كـ (ضربوا)، والضمير المرفوع المتحرك فيُسَكَّنُ كـ (ضربت). ومنه نعم ويش وعسى وليس في الأصح.

وأمر. ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله بـ (المخاطبة). وبنائه على السكون كـ (اضرب)، إلا المعتل فعلى حذف آخره كـ (اغز وأخس وارم)، ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون. ومنه هلم في لغة تميم، وهات وتعال في الأصح.

ومضارع. ويعرف بـ (افتتاحه بحرف من تأنيث، نحو تقوم وأقوم ويقوم وتقوم). ويضم أوله إن كان ماضيه زباعياً كـ (يُدحرج ويكرم)، ويفتح في غيره كـ (يَضرب ويَسخرج). ويسكن آخره مع نون النسوة نحو يترضن وإلا أن يعفون، ويُنتَح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لينبذن، ويعرب فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تبعان لتبلون فيما ترين ولا يصدنك.

وأما الحرف، فيعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، نحو هل وبِل. وليس منه مهما وإذما، بل ما المصدرية ولما الرابطة في الأصح. وجميع الحروف مبنية.

والكلام لفظ مفيد. وأقل اثتلافه من اسمين كـ (زيد قائم)، أو فعل واسم كـ (قام زيد).

فصل: أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ نحو (زيدٌ يقومُ) و (إن زيدا لن يقومَ)، وجزٌ في اسمٍ نحو (يزيدُ)، وجزمٌ نحو (لم يقمَ).

فترفعُ بضمة، وينصبُ بفتحة، ويجزُ بكسرة، ويجزمُ بحذف حركة، إلا:

الأسماء الستة، وهي أبوه وأخوه وحموها وهنؤه وفوه وذو مال، فترفعُ بالواو وتُنصبُ بالالف وتجرُ بالياء. والأفصح استعمالُ هني كغدي.

والثنى كالزيدان فيرفعُ بالالف، وجمعُ المذكر السالم كالزيدون فيرفعُ بالواو، ويجزَانِ وينصبان بالياء. وكلا وكلتا مع الضمير كالثنى، وكذا اثنان واثنان مطلقاً وإن رُكِبَا. وأولو وعشرون وأخواته وعالمون وأهلون ووابلون وأرضون ويسنون وبابنه وبَنُونٌ وعِلْيُونٌ وشبهه كالجمع.

وأولاتٌ وما جُمِعَ بالفاءِ وتاء مَرِيدَتَيْنِ وما سُمِّيَ به منهما فينصبُ بالكسرة، نحو خلق السمواتِ، واصطفى البناتِ.

وما لا ينصرف فيجرُ بالفتحة نحو (بأفضلَ منه)، إلا مع أل نحو (بأفضلِ) أو بالإضافة نحو (بأفضلِكُم).

والأمثلة الخمسة، وهي تفعلان وتفعلون بالياء والتاء فيها، وتفعلين، فترفع بنبوت النون، وتجرم وتنصب بحذفها، نحو (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا).

والفعل المضارع المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره، نحو (لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ).

فصل: تُقدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحو (غلامي والفتى) ويسمى مقصوراً، والضمَّة والكسرة في نحو (القاضي) ويسمى منقوصاً، والضمَّة والفتحة في نحو (يخشى)، والضمَّة في نحو (يدعو ويقضي). وتظهر الفتحة في نحو (إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ).

فصل: يُزفَعُ المضارعُ خالياً من ناصبٍ وجازمٍ نحو (يقومُ زيد).

وينصب (لن) نحو (لن نبرحَ)، ويد (كُنِ) المصدرية نحو (لِكَيْلَا تأسوا)، ويد (إِذَنْ) مصدرية وهو مستقبل متصل أو منفصل بقَسَمٍ نحو (إِذَنْ أَكْرَمَكَ) و (إِذَنْ - والله - نرْمِيهم بحرب)، ويد (أَنْ) المصدرية ظاهرة نحو أن يغفر لي، ما لم تسبق بعِلْمٍ نحو (علم أن سيكون منكم مرضى): فَإِنْ سَبَقَتْ بِظَنٍّ فوجهانِ نحو (وحسبوا أن لا تكونَ فتنةً)، ومضمرة جوازاً بعد عاطفٍ مسبوقٍ باسم خالص نحو (ولئْسَ عباءةً وتقرَّ عيني)، وبعد اللامِ نحو (لِئِبَّيْنِ للناسِ) إلا في نحو (لئَلَّا يعلمَ) (لئَلَّا يكونَ للناسِ) فَتَظْهَرُ لا غيرُ، ونحو (وما كان الله ليعذبَهم) فَتُضْمَرُ لا غيرُ، كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو.

(حتى يرجع إلينا موسى)، وبعد أو التي بمعنى إلى نحو (لَأَسْتَهْلِكَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى) أو التي بمعنى إلا نحو (وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيًّا)، وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفي تخضّر أو طلب بالفعل نحو (لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (ويعلم الصابرين) (ولا تظنوا فيه فيحِلُّ) و (لا تأكل السمك وتشرب الحليب).

فإن سَقَطَ الفاء بعد الطلب وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ نحو قوله تعالى: (قل تعالوا أتْلُ). وشرط الجزم بعد النهي صحة حلولِ إن لا محله نحو (لا تدن من الأسد تسلم)، بخلاف يأكلُك. ويجزم أيضاً بَلَمْ نحو (لم يلد ولم يولد)، ولَمَّا نحو (لما يقضي)، وباللام ولا الطليتين، نحو (لينفق، ليقضي، لا تشرك، لا تؤاخذا).

ويجزم فعلين إن وإذا وإذما وأَيَّ وأين وأنى وأيان ومتى ومهما ومن وما وحيثما نحو (إن يشأ يذهبكم) (من يحمل سوءاً يجز به) (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها). ويسمى الأول شرطاً، والثاني جواباً وجزاء، وإذا لم يصلح لباشرة الأداة قُرِنَ بالفاء نحو (وإن يمسنك بخير فهو على كل شيء قدير)، أو بإذا الفجائية نحو (وإن تُصنهم سيئة بها قدمت أيديهم إذا هم يقنطون).

فصل: الاسم ضربان: نكرة، وهو ما شاع في جنس موجود (رجل) أو مقدير (شمس). ومعرفة وهي ستة:

الضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب. وهو إما مُسْتَتِرٌ كالمقدر وجوباً في نحو (أقوم) و (تقوم) أو جوازاً في نحو (زيد يقوم)، أو بارزٌ وهو إما متصلٌ ك(تاء) (قمت) وكافٍ (أكرمك) وهاء (غلامي)، أو منفصلٌ ك(أنا وأنت وإياي). ولا فصل مع إمكان الوصل، إلا في نحو الهاء من (سَلِينِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و (ظَنَنْتُكَهُ) و (كُنْتَهُ) بَرَجْحَانٍ.

ثم العَلَمُ إما شخصي ك(زيد) أو جنسي ك(أسامة)، وإما اسمٌ كما مثلنا أو لقب ك(زين العابدين) و (فَقَّة) أو كُنْيَة ك(أبي عمرو) و (أُم كلثوم). ويُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عن الاسم تابعاً له مطلقاً، أو مخفوضاً بإضافته إن أُفِرِدَ ك(سعيد كُرَز).

ثم الإشارة. وهي دال للمذكر، وذو وي ويته وتا للمؤنث، وذانٍ وتانٍ للمثنى بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، وأولاءٍ لجمعها. والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقاً أو مقرونة بها، إلا في المثنى مطلقاً وفي الجمع في لغة من مدّه وفيها تقدّمته ها التنبيه.

ثم الموصول. وهو الذي والتي، واللذان واللتان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، وجمع المذكر الذين بالياء مطلقاً والألى، وجمع المؤنث اللاتي واللاتي، وبمعنى الجميع مَنْ وَمَا وَأَيُّ، وأَلْ في وصف صريح لغير تفضيل كالضاربِ والمضروبِ، وذو في لغة طيِّ، وذو بعدَ مَا أو مَنْ الاستفهاميتين. وصلَةُ أَل الوصفُ، وصلَةُ غيرها إما جملةٌ خبريةٌ ذاتُ ضميرٍ طَبَقَ للموصول يسمى عائداً، وقد يحذف نحو (أَيْهِمْ أَشَدُّ) (وما عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) (فاقضي ما أنت قاضي) (ويشرب مما تشرَبون)، أو ظرفٌ أو جازٌّ ومجرورٌ تامان متعلقان بـ(استَقَرَّ) محذوفاً.

ثم ذو الأداة، وهي أَل عند الخليل وسيبويه، لا اللام وحدها خلافاً للأخفش. وتكون للعهد نحو (في زجاجة الزجاجة) و(جاء القاضي)، أو للجنس كـ(أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ والدِرْهَمُ) (وجعلنا من الماء كل شيء حيّ)، أو لاستغراق أفراده نحو (وخلق الإنسان ضعيفاً) أو صفاته نحو (زيد الرجل). وإبدالُ اللام ميلاً لُغَةً جَمْرِيَّةً.

والمضافُ إلى واحدٍ مما ذكر. وهو بحسب ما يضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فكالعَلَمِ.

باب: المبتدأ والخبر مرفوعان، كـ(الله ربنا) و(محمد نبينا).

ويقع المبتدأ نكرةً إن عمَّ أو خصَّ، نحو (ما رجلٌ في الدار) و(أَلَيْلَةٌ مَعَ اللَّهِ) (ولَعَبْدٌ مَوْءُونٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) و(خمس صلوات كتبهنَّ الله).

والخبر جملةٌ لها رابطٌ كـ(زيد أبوه قائمٌ) و(لباسُ التقوى ذلك خير) و(الحاقة ما الحاقة) و(زيد نعم الرجل)، إلا في نحو قل هو الله أحدٌ، وظرفاً منصوباً، نحو (والركب أسفل منكم) وجاراً ومجروراً كـ(الحمد لله رب العالمين) وتعلقهما بـ(مستقر) أو (استقر) محذوفتين.

ولا يخبر بالزمان عن الذات، والليلة والهلل متأول. ويغني عن الخبر مرفوعٌ وصفٌ مُعْتَمِدٌ على استفهام، أو نفي، نحو (أفأظن قوم سلمي) و(ما مضروب العمران).

وقد يتعدد الخبر، نحو (وهو الغفور الودود). وقد يتقدم، نحو (في الدار زيد) و(أين زيد).

وقد يُحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر نحو (سلام قوم منكمرون) أي عليكم أنتم. ويجب حذف الخبر قبل جوابي لَوْلا والقسمِ الصريحِ والحالِ الممتنعِ كونها خبراً، وبعد الواو المصاحبة الصريحة، نحو (لولا أنتم لكنّا مؤمنين) و(لَعَمْرُكَ لأفعلن) (وصري زيداً قائماً) و(كل رجل وصيغته).

باب: التواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع:

أحدها كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وما زال وما بقي وما انقضى وما برح وما دام، فيرفعن المبتدأ اسماً لهن وينصبن الخبر خبراً لهن نحو (وكان ربك قديراً). وقد يتوسط الخبر نحو (فليس سراء عالم وجهول). وقد يتقدم الخبر إلا خبر دام وليس.

وتختص الخمسة الأول بمراذفة صار، وغير ليس وقبيح وزال بجواز التهام - أي الاستغناء عن الخبر - نحو (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض)، وكان بجواز زيادتها متوسطة نحو (ما كان أحسن زيدا) وحذف نون مضارعها المجزوم وصلأ إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل، وحذفها وحدها معوضاً عنها ما في مثل (أنتا ذا نفر) ومع اسمها في مثل (إن خيراً فخير) و (التمس ولو خائفاً من حديد).

وما النافية عند الحجازيين كليس إن تقدم الاسم، ولم يُسَبَّحْ به (إن) ولا بمعمول الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا اقترن الخبر بإلا، نحو (ما هذا بشراً). وكذا لا النافية في الشعر بشرط تنكير معموليها نحو (تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر بها قضى الله واقياً).

ولات لكن في الحين. ولا يُجمع بين جزأها، والغالب حذف المرفوع نحو (ولات حين مناصي).

الثاني إن وأن للتأكيد، ولكن للاستدراك، وكان للتشبيه أو الظن، ولبت للتمني، ولعل للترجي أو الإشفاق أو التعليل. فينصبن المبتدأ اسماً لهن، ويرفعن الخبر خبراً لهن، إن لم تقترن بهن ما الحرفية نحو (إنما الله إله واحد) إلا ليت فيجوز الأمران، كأن المكسورة مخففة.

فأما لكن مخففة فتعمل. وأما أن فتعمل، ويجب في غير الضرورة حذف اسمها ضمير الشأن، وكون خبرها جملة مفصلة - إن بُدِئَتْ بفعلٍ متصرفٍ غير دعاء - (قد أو تنفيس أو نفي أو لو). وأما كأن فتعمل، ويقل ذكر اسمها، ويُفصل الفعل منها به (لم أو قد).

ولا يتوسط خبرهن إلا ظرفاً أو مجروراً نحو (إن في ذلك لعبرة) (إن لدينا أنكالاً).

وتُكسَرُ إن في الابتداء نحو (إنما أنزلناه في ليلة القدر)، وبعد القسم نحو (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه)، والقول نحو (قال إني عبد الله)، وقبل اللام نحو (والله يعلم إنك لرسوله). ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خبر إن المكسورة، أو اسمها، أو ما توسط من معمول الخبر، أو الفصل. ويجب مع المخففة إن أُهْمِلَتْ ولم يظهر المعنى.

ومثلُ إِنَّ لا النافية للجنس. لكن عملها خاصٌ بالمتكررات المتصلة بها، نحو (لا صاحب علم عموت) و (لا عشرين درهماً عندي).

وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بُني على الفتح في نحو (لا رجل) و (لا رجال)، وعليه أو على الكسر في نحو (لا مسلمات)، وعلى الياء في نحو (لا رجلين) و (لا مسلمين). ولك في نحو (لا حول ولا قوة) فتح الأول، وفي الثاني الفتح والنصب والرفع، كالصفة في نحو (لا رجل ظريف) ورفعه فيمتنع النصب. وإن لم تكرر لا، أو فصلت الصفة، أو كانت غير مفردة، إمتنع الفتح.

الثالث ظنٌ ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القليبات. فتنصبها مفعولين، نحو (رأيت الله أكبر كل شيء).

ويُلفظ برجحان إن تأخرن نحو (القوم في أثري ظننت)، وبمساواة إن توسطن نحو (وفي الأراجيز خلئت اللؤم والحقور).

وإن وليهن ما أو لا أو إن النافيات، أو لامُ الابتداء أو القسم أو الاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوباً، وسُمي ذلك تعليقاً، نحو (لنُعَلِّمَ أيُّ الحزبين أحصى).

باب: الفاعل مرفوع كـ (قام زيد) و (مات عمرو). ولا يتأخر عامله عنه.

ولا تلحقه علامة تنبيه ولا جمع، بل يقال (قام رجلاين، ورجال، ونساء) كما يقال (قام رجل). وشذ (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل) (أو يخرجني هم).

وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثاً كـ (قامت هند) و (طلعت الشمس). ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر نحو (قد جاءكم موعظة من ربكم)، وفي الحقيقي المنفصل نحو (حَضَرَتِ القاضي امرأة)، والمتصل في باب نعم وبش نحو (نُعِمَتِ المرأةُ هند)، وفي الجمع نحو (قالت الأعراب) إلا جمعي التصحيح فكُفِّرَ ذَنبُها نحو (قام الزيدون) و (قامت الهندات). وإنما امتنع في الشر (ما قامت إلا هند) لأن الفاعل مذكور مخدوف، كحذفه في نحو (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) و (قضي الأمر) و (أسمع بهم وأبصر)، ويمتنع في غيرهن.

والأصل أن يلي عامله. وقد يتأخر جوازاً نحو (ولقد جاء آل فرعون النذر) وكما أتى ربّه موسى على قدر، ووجوباً نحو (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) و (ضربني زيد). وقد يجب تأخير المفعول كـ (ضربت زيدا) و (ما أحسن زيدا) و (ضرب موسى عيسى)، بخلاف (أرضعت الصغرى الكبرى). وقد يتقدم على العامل جوازاً نحو (فريقاً هدى)، ووجوباً نحو (أيّما تدعو).

وإذا كان الفعل نَعَمَ أو بَشَسَ فالفاعل إما مُعَرَّفٌ بِأَلِ الجنسيةِ نحوُ (نعم العبد)، أو مضافٌ لما هي فيه نحوُ (ولَئِمْ دَارُ الْمُتَّقِينَ)، أو ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ مُقَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نحوُ (بَشَسَ لِلظَّالِمِينَ بدلاً).

بابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ: يُحَذَفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوِبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَمَا اخْتَصَصَ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ بِمَجْرُورٍ، أَوْ مَصْدَرٍ. وَيُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مَطْلَقاً. وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ تَعَلَّمَ، وَثَالِثُ نَحْوِ انْطَلَقَ. وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ، وَيُكْتَسَرُ فِي الْمَاضِي. وَلَكَ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ الْكَسْرُ مُحَلَّصاً وَمُشْتَبِهاً صَمّاً وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

بابُ الْإِسْتِغْنَالِ: يَجُوزُ فِي نَحْوِ (زَيْداً ضَرَبْتُهُ) أَوْ (ضَرَبْتُ أَخَاهُ) أَوْ (مَرَرْتُ بِهِ): رَفْعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ؛ فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمارِ (ضَرَبْتُ) وَ (أَهَنْتُ) وَ (جَاوَزْتُ) وَاجِبَةُ الْحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ. وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ (زَيْداً أَضْرَبْتُهُ) لِلطَّلَبِ - وَنَحْوِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ - وَفِي نَحْوِ (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ) لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ (أَبْشَرْنَا مِنْهَا وَاحِداً نَبِيَّهُ) (وَمَا زَيْداً رَأَيْتُهُ) لَغَلْبَةِ الْفِعْلِ. وَيَجِبُ فِي نَحْوِ (إِنْ زَيْداً لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ) وَ (هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ) لَوْجُوبِهِ. وَيَجِبُ الرِّفْعُ فِي نَحْوِ (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْداً يَضْرِبُهُ عَمْرُو) لَامْتِنَاعِهِ. وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ (زَيْداً قَامَ أَبُوهُ) وَ (عَمْرُو أَكْرَمْتُهُ) لِلتَّكَافُؤِ. وَلَيْسَ مِنْهُ (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ) وَ (أَزِيدُ ذَهَبَ بِهِ).

بابُ فِي التَّنَازُعِ: يَجُوزُ فِي نَحْوِ (ضَرَبَنِي، وَضَرَبْتُ زَيْداً) إِعْمالُ الْأَوَّلِ - وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ - فَيُضْمَرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي - وَاخْتَارَهُ الْبَصَرِيُّونَ - فَيُضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحْوِ (جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ). وَلَيْسَ مِنْهُ (كَفَّانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

بابُ: الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ. وَهُوَ خَمْسَةٌ:

المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ (ضربت زيدا).

ومنه المُنَادَى، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مضافاً كـ (يا عبد الله)، أَوْ شَبِيهاً بِالمُضَافِ كـ (يا حسناً وجهه) وَ (يا طالعا جبلاً) وَ (يا رفيقاً بالعباد)، أَوْ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى: (يا رجلاً خذ بيدي). وَالمَفْرَدُ الْمَعْرُفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، كـ (يا زيدا، ويا زيدا، ويا زيدون) وَ (يا رجلاً، يُعَيَّن).

فَصْلٌ: وَتَقُولُ: (يا غلاماً) بِالثَّلَاثِ وَبِالْيَاءِ فَتَحاً وَإِسْكَاناً وَبِالْأَلْفِ. وَ: (يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، ويا ابْنَ أُمِّ، ويا ابْنَ عَمِّ) يَفْتَحُ وَكَسِرَ. وَإِلْحَاقُ الْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلْآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ.

فصل: ويجري ما أُفرد أو أُضيف مقروناً بأل من نعت المبنى وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون بأل على لفظه أو محله، وما أُضيف مجرداً على محله، ونُعتُ أي على لفظه، والبدلُ والنسقُ المجزؤُ كالمنادي المستقل مطلقاً. ولك في نحو (يا زيدُ زيدَ التَّعَمَّلاتُ) فتحها أو ضمُّ الأول.

فصل: ويجوز ترخيُّمُ المنادى المعرفة، وهو حذفُ آخره تخفيفاً. فذو التاء مطلقاً كـ(يا طلعُ) و (يا نُبُ). وغيره بشرط ضمه، وعَلَمِيَّتِهِ، ومجاوزته ثلاثة أحرف كـ(يا جمعُ) ضمّاً وفتحاً. ويُحذف من نحو (سليانَ ومنصورَ ومسكينَ) حرفان، ومن نحو مَعْدِيكَرَبَ الكلمة الثانية.

فصل: ويقول المستغيث: (يَا أَلله للمسلمينَ) بفتح لام المستغاث به، إلا في لام المعطوف الذي يتكرر معه يا، ونحو (يا زيدُ لعمرِ) و (يا قومٍ للعجبِ العجيبِ). والنادب: (وا زيدا، وا أمير المؤمنين، وا رأساً) ولك إلحاق الهاء وفقاً.

والمفعولُ المطلق، وهو المصدرُ الفُضْلَةُ المُتَسَلِّطُ عليه عاملٌ من لفظه كـ(ضربتُ ضرباً)، أو معناه كـ(قعدت جلوساً). وقد ينوب عنه غيره كـ(ضربته سوطاً) (فاجلدوهم ثمانين جلدَةً) (فلا تميلوا كلَّ المِيل) (ولو تَقَوَّلَ علينا بعض الأقاويل).

وليس منه (فكلا منها رغداً).

والمفعولُ له، وهو المصدرُ المُعْلَلُ لِجَدَثِ شاركه وقتاً وفاعلاً، كـ(قمتُ إجلالاً لك). فإن قَدَّ المُعْلَل شرطاً جَزَّ بحرف التعليل، نحو (خَلَقَ لكم) (وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ جِزَّةً) و (فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنَوْمِ نِيَابِهَا).

والمفعولُ فيه، وهو ما سُلِّط عليه عاملٌ على معنى في مِنْ اسم زمانٍ كـ(صُمْتُ يومَ الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً)، أو اسم مكانٍ مبهم، وهو الجهاتُ السُّتُ كالْأَمَامِ والفوق واليمين وعكسهنَّ، ونحوهنَّ كـ(عندَ ولدي)، والمقاديرُ كالفرسخ، وما صيغ من مصدرٍ عاملٍ كـ(قعدتُ مُقَعَّدَ زيد).

والمفعولُ مَعَهُ، وهو اسمُ فَضْلَةٍ بعدَ واوٍ أريد بها التخصيصُ على المعية مسبوقه بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه، كـ(سرت والنيل) و (أنا سائر والنيل). وقد يجب النصب، كقولك: (لا تنه عن القبيح وإتيانه)، ومنه (قمت زيداً) و (مررت بك زيداً) على الأصح فيها. ويترجح في نحو قولك: (كن أنت وزيداً كالأخ). ويضعف في نحو (قام زيدٌ وعمرُو).

بابُ الحال: وهو وَصَفٌ فَضْلَةٌ في جوابِ كيف، كـ(ضربت اللص مكتوفاً). وشرطها التذكير، وصاحبها التعريفُ أو التخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحو (خُشَعاً أبصارُهُم يخرجون) (في أربعة أيامٍ سواءً للسانلين) (وما أهلكتنا من قريةٍ إلا لها منذرون) (لَيَّةٌ موحشاً طَلَل).

والتمييز هو اسمُ فضلة نكرة جامدٌ مُفسَّر لما أنبَهَم من الذوات. وأكثر وقوعه بعد المقادير كـ(جريب نخلاً، وصاع تمرًا، ومَتَوْنين عسلًا) والعدد نحو (أحد عشر كوكبًا) إلى تسع وتسعين، ومنه تمييز كَم الاستفهامية نحو (كَمْ عبدًا ملكَتْ؟). فأما تمييز الخبرية فمجرورٌ، مفردٌ كتمييز المئة وما فوقها، أو مجموعٌ كتمييز العشرة وما دونها. ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جرٌ ونصبٌ. ويكون التمييزُ مفسَّرًا للنسبة محوَّلًا كـ(اشتعل الرأس شيبًا) (وفجرنا الأرض عيونًا) (وأنا أكثر منك مالا)، أو غير محوَّلٍ نحو (امتلا الإناء ماء).

وقد يؤكِّدان نحو (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) وقوله: (من خير أديان البرية دينًا)، ومنه (بش الفحل فحلُّهم فحلًا) خلافاً لـيَسِيوِيَه.

والمستثنى بـ(إلا) من كلام تامٍّ موجبٍ نحو (فشربوا منه إلا قليلاً منهم). فإن فقد الإيجاب تَرَجَّح البدلُ في المتصل نحو (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) والنصبُ في المتقطع عند بني تميم - ووجب عند الحجازيين - نحو (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)، ما لم يتقدم فيها فالنصبُ، نحو قوله: (وما لي إلا آل محمد شيعةٌ وما لي إلا مذهب الحق مذهبٌ)، أو فقد التمام فعلٌ حسب العوامل نحو (وما أمرنا إلا واحدةً) ويسمى مُفَرَّغًا.

ويستثنى بـ(غير وسوى) خافِضَيْنِ، مُعَرِّبَيْنِ بإعراب الاسم الذي بعد إلا. وبـ(خلا وعدا وليس وحاشا) نواصبٌ وخوافِضٌ. وبـ(ما خلا) وبـ(ما عدا) و (ليس) و (لا يكون) نواصبٌ.

باب: يخفض الاسم إما بحرف مشترك - وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء للقسم وغيره - أو مختص بالظاهر - وهو رُبٌّ ومُذٌّ ومُنْذٌ والكاف وحتى وواو القسم وتأوّه - أو بإضافة إلى اسمٍ على معنى اللام كـ(غلام زيد) أو مِن كـ(خاتم حديد) أو في كـ(مكر الليل) وتُسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافة الوصف إلى معموله كـ(بالغ الكعبة) و (معمور الدار) و (حسن الوجوه) وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف.

ولا تُجامعُ الإضافة تنويناً ولا نوناً تاليةً للإعراب مطلقاً، ولا آل إلا في نحو (الضارب زيد، والضارب زيد، والضارب الرجل، والضارب رأس الرجل، وبالرجل الضارب غلايو).

باب: يعملُ عَمَلٌ فعليه سبعة:

اسمُ الفعل كـ(هيئات، وصّة، ووي) بمعنى بَعَدَ واسكت وأعجَب. ولا يُحذفُ ولا يتأخر عن معموله. و(كتاب الله عليكم) مُتَأَوَّلٌ. ولا يبرز ضميره. ويُجَزَم المضارعُ في جوابِ الطلبي منه نحو (مكانك مُحمّدي أو تستريح)، ولا يُنصبُ.

والمصدرُ كَصَرَبٍ، وإكرامٍ إن حَلَّ حَلَّهُ فعلٌ مع أن أو ما، ولم يكن مصغراً ولا مُضَمَّراً ولا مَنْعُوتاً قبلَ العملِ ولا محذوفاً ولا مفصلاً من المعمولِ ولا مؤخراً عنه. وإعماله مضافاً أكثرُ نحو (ولولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) وقول الشاعر: (ألا إن ظَلَمَ نَفْسِهِ المرءُ بَيِّنٌ)، ومُتَوَّنَا أَقْبَسُ نحو (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغِيَةٍ يَتِيًّا)، وبأل شاذُّ نحو (عَجَبْتُ من الرزقي المَسِيءِ إِلَهُهُ) (وكيف التَّوَقُّي ظَهَرَ ما أنت راكِبُهُ).

واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ. فإن كان بآلٍ عَمِلَ مطلقاً، أو مجرداً فبشرطين: كونه حالاً أو استقبالاً، واعتياده على نفي أو استفهام أو مُخْتَبِرٍ عنه أو موصوفٍ. و (باسطٌ ذراعِيه) على حكاية الحالِ خلافاً للكِسائيِّ، و (خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ) على التقديمِ والتأخيرِ وتقديره خيرٌ كظهيرٍ خلافاً للأخفشِ. والمثالُ، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ، أو فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ بِقَلَّةٍ، نحو (أما العملُ فأنا شَرَّابٌ).

واسمُ المفعولِ، كَمَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ. ويعمل عمل فعله، وهو كاسمُ الفاعلِ. والصفةُ المُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي لواحِدٍ، وهي الصفةُ المَصْوَغَةُ لغيرِ تفضيلٍ لإفادةِ الثبوتِ، كَحَسَنِ وظَرِيفٍ وطَاهِرٍ وضَائِرٍ. ولا يتقدمها معمولُها، ولا يكون أجنياً، ويُرْفَعُ على الفاعِلِيَّةِ أو الإِبْدَالِ، ويُنْصَبُ على التَّمْيِيزِ أو التشبيهِ بالمفعولِ به - والثاني يتعيَّن في المعرفة -، ويُخَفَضُ بالإضافة. واسمُ التفضيلِ، وهو الصفةُ الدالة على المشاركة والزيادة، كأَكْرَمٍ. وَيُسْتَعْمَلُ بِمَنْ ومضافاً لنكرةٍ فَيُقَرَّدُ وَيُدَكَّرُ، وبأل فيطابقُ، ومضافاً لمعرفَةٍ فوجهان. ولا يُنْصَبُ المفعولُ مطلقاً، ولا يَرْفَعُ في الغالب ظاهراً إلا في مسألة الكُخْلِ.

بابُ التَّوابعِ: يَتَّبِعُ ما قبله في إعرابه خمسة:

النعتُ، وهو التابعُ المشتقُّ أو المؤولُّ به المَبِينُ لِلْفَظِ متبوعه. وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ أو مدحٌ أو ذمٌّ أو تَرْخُّمٌ أو توكيدٌ. ويتبع منوعته في واحدٍ من أوجه الإعراب، ومن التعريفِ والتذكيرِ. ثم إن رَفَعَ ضميراً مستتراً تَبَعَ في واحدٍ من التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ من الأفرادِ وفرعِيهِ. وإلا فهو كالْفِعْلِ، والأحسن (جاءني رجلٌ قعودٌ غلامُهُ) ثم (قاعداً) ثم (قاعدون).

ويجوز قطعُ الصفةِ المعلومِ موصوفُها حقيقةً أو ادِّعاءً، رفْعاً بتقديرِ هو، ونصباً بتقديرِ أعني أو أمدحُ أو أذمُّ أو أرحمُ.

والتوكيدُ. وهو إما لفظيٌّ نحو (أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ) ونحو (أَتَاكَ أَتَاكَ اللّاحِقُونَ إِحْسَنُ إِحْسَنُ) ونحو (لا لا أبوح بِحُبِّ بَشِيئَةٍ إِنِّهَا)، وليس منه (دَكَاً دَكَاً) و(صَفَاً صَفَاً)، أو معنويٌّ وهو بالنفسِ

والعين مؤخرَةً عنها إن اجْتَمَعَتَا، وَيُجْتَمَعَانِ عَلَى أَفْعَلَ مع غيرِ المفردِ، وَيَكُلُّ لغيرِ مثنًى إن تَجَزَأَ بنفسه أو بعامله، وبكلا وكلتا له إن صَحَّ وقوعُ المفردِ موقعه واتحد معنى المسند، وَيُضَفَّنَ لضميرِ المؤكَّد، وبأجمع وجمعاء وجمعها غيرُ مضافٍ، وهي بخلاف النعوت، لا يجوز أن تتعاطف المؤكَّداتُ، ولا أن يَتَّبِعْنَ نكرةً، ونذر (يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ).

وعطفُ البيان. وهو تابعٌ موضحٌ أو مخصَّصٌ جامدٌ غيرُ مؤوَّلٍ، فيوافق متبوعه، ك(أَفَيْسُمُ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ) و (هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ). ويُعَرَّبُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأول، كقوله: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشِرِّ) وقوله: (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلَا).

وعطفُ النسق بالواو وهي لطلق الجمع، والفاء للترتيب والتعقيب، وثم للترتيب والتراخين وحتى للغاية والتدرج لا للترتيب، وأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدةٌ بعد الطلبِ التخييرِ أو الإباحة وبعد الخبرِ الشكِّ أو التشكيك، وأم لطلبِ التعيين بعد همزةٍ داخليةٍ على أحدِ المستويَيْنِ، وللدُّرْدُ عن الخطأ في الحكم (لا) بعد إيجاب و (لكن ويل) بعد نفي، ولصرف الحكم إلى ما بعدها (بَلْ) بعد إيجاب.

والبَدَلُ. وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة. وهو ستة: بَدَلُ كُلِّ نَحْوِ (مَفَازًا حَدَاتِقٌ)، وبعضُ نَحْوِ (مَنْ اسْتَطَاعَ)، واشتمالٌ نَحْوِ (قَاتِلٍ فِيهِ)، وإضرابٌ وغلطٌ نسيانٍ نَحْوِ (تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ) بحسب قصد الأول والثاني، أو الثاني وسبق اللسان، أو الأول وتَبَيَّنَ الخطأ.

باب: العدد من ثلاثة إلى تسعة يُؤَنَّثُ مع المذكر ويُدْكَرُ مع المؤنث دائماً، نَحْوِ (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ). وكذلك العَشْرَةُ إن لم تَرْكَبْ. وما دُونَ الثلاثةِ وفاعلٌ كثالثٌ ورابعٌ على القياس دائماً. ويُفْرَدُ فاعِلٌ أو يُضَافُ لِمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ أَوْ لِمَا دُونَهُ أَوْ يُنْصَبُ مَا دُونَهُ.

باب: موانعُ صرفِ الاسمِ تسعةٌ، يجمعها: (وَزُنُ الْمَرْكَبِ عُجْمَةٌ تَغْرِيفُهَا، عَذَلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيًا) كأحمدَ وَأَحْمَرُ وَبَعْلَبَكَّ وإبراهيمَ وَعَمَرُ وَأَخَرُ وَأَحَادٌ وَمَوْجِدٌ إلى الأربعةِ ومساجدٌ ودنانيرٌ وسلطانٌ وسُكْرَانٌ وفاطمةٌ وطلحةٌ وزينبٌ وسَلْمَى وصحراءٌ.

فألفُ التأنيثِ والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الأحادِ كُلِّ مِنْهَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ. والبواقي لا بَدَّ مِنْ مَجَامِعَةٍ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ الْعِلْمِيَّةِ. وتعينُ الْعِلْمِيَّةُ مع التركيبِ والتأنيثِ والعُجْمَةُ، وشرطُ الْعُجْمَةِ عِلْمِيَّةٌ فِي الْعَجَمِيَّةِ وزيادةٌ على الثلاثةِ، والصِّفَةُ أَصَالَتُهَا وسدُمُ قَبُولِهَا التاءِ، فَعَرِيَّانٌ وَأَرْمَلٌ وَصَفْوَانٌ وَأَرْنَبٌ بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٌ مَنْصَرَفَةٌ. ويجوزُ في نَحْوِ هِنْدٍ وَجِهَانٍ، بخلاف زَيْنَبَ وَسَقْرَ وَبَلْعَ. وكَعَمَرَ عند تميمٍ بَابُ حِذَامٍ إن لم يَخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارٍ، وَأَمْسِي لُغَةً إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيها، وسَحَرَ عند الجميع إن كان ظرفاً مُعَيَّنًا.

باب: التَّعَجُّبُ له صيغتان: (مَا أَفْعَلَ زَيْدًا) وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيءٍ عظيمٍ، وَأَفْعَلَ فعلٌ ماضٍ فاعله ضميرٌ ما، وزيداً مفعول به، والجملة خبرٌ ما؛ و (أَفْعَلَ بِهِ) وهو بمعنى ما أَفْعَلَهُ، وأصله أَفْعَلَ أي صارَ ذا كذا، كـ(أَعَدَّ البعيرُ) أي صار ذا عُدَّةٍ، فغَيَّرَ اللفظُ، وزِيدَتِ الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بخلافها في فاعل كفى.

والنَّاسُ يُبْنِي فَعَلًا التَّعَجُّبِ واسمُ التَّعَجُّبِ، مِنْ فَعَلٍ ثَلَاثِي مُتَّفَاتٍ تَامٌ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلَ.

باب: الوقفُ في الأفصحِ على نحوِ رحمةٍ بالهاءِ، وعلى نحوِ مسلماتٍ بالتاءِ، وعلى نحوِ قاضٍ رفعاً وجرّاً بال حذف، ونحوِ القاضي فيهما بالإثبات. ويوقف على (إذا) ونحوِ (لَتَسْفَعَا) و (رَأَيْتُ زَيْدًا) بِالْأَلْفِ كَمَا يُكْتَبَن.

وَيُكْتَبُ الْأَلْفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ(قَالُوا)، دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كـ(زَيْدٌ يَدْعُو).

وَيُرْسَمُ الْأَلْفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ كـ(اسْتَدْعَى الْمَصْطَفَى) أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ كـ(رَمَى وَالْفَتَى)، وَالْفَاءُ فِي غَيْرِهِ كـ(عَفَا) و (العَصَا).

وَيُنْكَشَفُ أَمْرُ الْفِ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ كـ(رَمِثُ وَعَفُوثُ)، وَالْاسْمُ بِالثَّنِيَّةِ كـعَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ.

فصل: همزة اسمٍ بِكسْرِ وَصَمٍّ، وَاسْتِ إِبْنٍ وَإِنْسِمِ وَابْنَةِ وَامِرِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَتُنْسِيَهُنَّ، وَانْتِنِ وَانْتِنِ، وَأَنْغْلَامٍ وَأَيْمُنِ اللَّهِ فِي الْقِسْمِ بفتحهما، أَوْ بِكسرٍ فِي أَيْمُنٍ: همزة وصلٍ، أَيْ تَثَبُّتُ ابْتِدَاءً وَتُحْدَفُ وَصلاً.

وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرف، كـ(استخرج)، وأَمْرِهِ وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرٍ الثَّلَاثِيَّ، كـ(أَقْتُلْ وَأَغْزُ وَأَغْزِي) بضمهم، و(اضْرِبْ وَامْسُوا وَإِذْهَبْ) بكسر كالبواقي.

تم القطر بحمد الله وعونه

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

Ain Shams University
Faculty Of Girls
Cairo – Egypt

**“Mujeeb Annida
fi Sharh
Qatr Annada”**

Ph. D. Dissertation
Prepared By:

Mu'men Omar Mohammed Al-Badarin

Assistant Professor In Arabic language
(linguistic & grammar)
Bethlehem University - Palestine

2006 A.C /1427 H

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ABSTRACT

**“Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada”
Abdalla Ibn Ahmad almagy AlFakihy” died in 972 A.H.
A Study and Verification**

Supervisors: Professor Afaf Moh'd Hasanin
& Professor Yassir Al-Mallah

Prepared by: Mu'men Omar Mohammed Al-Badarin

The main purpose of this research is to edit and investigate a classical book in Arabic syntax and grammar; at the time of its written, it received a wide reputation. In fact this book is an explanation of another book whose reputation exceeded all expectations; its title is “Qatr Annada wa Bal Assada”; it is an abridged learning text for Ibn Hisham al-Ansari died in 762 A.H. In light of its significance and distinct features, several scholars spent a great amount of time studying, organizing and annotating it. One of the most distinct explanations of the book is AL Fakihy's explanation titled, “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” which was noted for its distinction, fame and comprehensiveness. Moreover, it was assessed as outstanding.

An elite of scholars explained or commented on it.

The research is divided into two sections in addition to an introduction.

The **introduction** highlights the subject matter and states the reasons behind the choice of the book, plan of action, main obstacles and most important sources and references consulted in the research.

Section One concerns the study and it is divided into a preface, two chapters and a conclusion.

The preface briefly states the political, social and cultural environment spread in the tenth hijra decade, which witnessed the collapse of the Mamlukes State and the expansion of the Ottoman Empire; it also shows the impact of this era on the intellectual life at that time.

Chapter One highlights the life of this outstanding scholar in relation to title, family, bringing up, educational field, works and death.

Chapter two studies the book , “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” in three areas of research:

- 1 - It introduces the book “Qatr Annada wa Bal Assada” in terms author, approach and an outline of other explanations of the book.
- 2 - It discusses the book “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” and it elaborates on the attribution and chapters of the book, sources, explanation features, foundations relied on and al Fakhi’s approach in it.
- 3 - It holds a comparison among three explanations of the book , “Qatr Annada wa Bal Assada”, namely Ibn Hisham’s own explanation, “Sharh Qatir Al Nada wa bal as Sada”, As Shirbini’s explanation, “Mughith Al Nada fi Sharh Qatir al Nada” and Al Fakhi’s explanation, “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” .

Section Two which is the investigation section is divided into two chapters; **Chapter one** states the reasons for the investigation, locations of copies in the world, depiction of the six manuscripts dedicated for the investigation.

Chapter two closes with showing copies of the manuscripts. It also includes a script of the book , “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” which is scientifically investigated, and it closes with twelfth indexes classified as follows: Quranic Verses, approved and exceptional recitations, prophetic traditions, verses, Arabic sayings and proverbs, nouns, books mentioned the summary of the book, locations and states, controversy issues, references and sources, contents and finally index of indexes .

In conclusion, the main results I arrived in this research are in showing this classical and invaluable book in a new scientifically verified format documenting quoted texts in the summary, clarifying its mysteries, highlighting its poems and traditions and documenting verses quoted in it. Research has completely vindicated the author of the book.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي، علي فوده نيل، نشر عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني اندمياطي الشهير بالبناء (-١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣. الأدب المصري في ظل الحكم العثماني، محمد سيد كيلاني، دار الفرجاني القاهرة، ١٩٦٥م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط ١ مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط ١ دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٦. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٢٨هـ.
٨. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (-٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٩. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (-٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزور، ط ١، عالم الكتب بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٠. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، ط ٤، دار ابن كثير دمشق ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١١. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (-٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار الحديث القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، ط ٥، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٠م.
١٣. الافتراح في أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
١٤. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (-٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل في بيروت ودار عمار في عمان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٥. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، د. ط.، د. ن.، د. ت.
١٦. إنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (-٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٧. الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني (-٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط٢، نشره محمد أمين دمع، بيروت.
١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٩. الأنموذج في النحو، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، دار الآفاق الجديدة بيروت.
٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: محمد يحيى الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
٢١. أسير التفسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر جابر الجزائري، الطبعة الأولى الخاصة بالمؤلف، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٢٣. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (-١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى بغداد.
٢٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (-٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العلي، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية.
٢٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (-٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط٤، دار النفائس بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٦. البداية والنهاية، أبو الفداء الحافظ ابن كثير (-٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الوهاب فتية، دار الحديث القاهرة ودار زمزم الرياض، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، محمد بن علي الشوكاني (-١٢٥٠هـ)، تحقيق: حسين العمري، ط١، دار الفكر بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٨. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدزى، عبد الفتاح القاضي، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٠. بلاد الترك في العصور الوسطى، زبيدة عطا، دار الفكر العربي بيروت.
٣١. بناء الجملة العربية في شعر بني سليم، مؤمن عمر البدارين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت المفرق-الأردن، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٢. بنو سليم، عبد القدوس الأنصاري، ط١، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٣٣. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (-١٢٠٥هـ)، ط١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.
٣٤. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (-٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣٥. تاريخ الأدب العربي «العصر العثماني»، عمر موسى باشا، ط١، دار الفكر دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٣٦. تاريخ الأدب العربي «عصر الدول والإمارات - الجزيرة العربية/ العراق/ إيران»، شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف القاهرة.
٣٧. تاريخ الأدب العربي «عصر الدول والإمارات - مصر»، شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف القاهرة.
٣٨. تاريخ الأدب العربي/ القسم السادس (١٠-١١)، كارل بروكلمان، ترجمة: محمود فهمي حجازي، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٥م.
٣٩. تاريخ الدولة العثمانية العلية، فريد محمد بك، دار الجيل بيروت، ١٩٧٧م.
٤٠. تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، محمود السيد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ٢٠٠٠م.
٤١. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرقي (-١٢٣٧هـ)، دار الجيل بيروت.
٤٢. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٧هـ)، الجزء الأول بتحقيق: عبد الله محمد حيّاني، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٤٣. تخلص انشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: عباس الصالح، ١٩٨٦.
٤٤. تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
٤٥. تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (-٧٦٤هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

٤٦. التطبيق الصرقي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية القاهرة.
٤٧. تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن خليل البصري (٨٨٩هـ)، تحقيق: هشام محمد عواد شويكي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في كلية البنات / القاهرة، ولم تنشر، ٢٠٠٣م.
٤٨. تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٩. تقريب النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (٨٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٥٠. التمام في تفسير أشعار هذيل، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديشي وأحمد المطلوب، ط١، مطبعة العاني بغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
٥١. تهذيب التهذيب، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ط١، دار صادر بيروت، ١٣٢٥هـ.
٥٢. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٧م.
٥٣. توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥٤. التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، د.د.، ١٩٨١م.
٥٥. الجامع الصحيح المختصر، أبو عبد الله محمد بن إساعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير واليامة بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٦. الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٧. الجامع الصغير في النحو، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٨. الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي (٣٤٢هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد وهلال ناجي، ط١، دار الجليل بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥٩. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط٢، دار الشعب القاهرة، ١٣٧٢هـ.

٦٠. الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٦١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري الشافعي، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٦٢. حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.
٦٣. الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (-٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزدي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٦٤. حدود النحو، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل إريد-الأردن.
٦٥. حدود النحو، شهاب الدين الألبدي (-٨٦٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل إريد-الأردن.
٦٦. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٦٧. الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث، محمد عبد المنعم خفاجي، ط١ دار الجيل بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٦٨. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (-١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٩م.
٦٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٧٠. خطط الشام، محمد كرد علي، دار العلم للملايين بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ-١٦٦٩م.
٧١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي (-١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
٧٢. دائرة المعارف العربية، بطرس البستاني، دار المعرفة بيروت.
٧٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٧٤. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٥. ديوان أبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو بن سفيان (-٦٩هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م.
٧٦. ديوان أبي العتاهية، أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم العنزى بالولاء (-٢١١هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٧٧. ديوان أبي دواد الإيادي، جارية أو حارثة بن الحجاج، ط١، منشورات مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٩م.
٧٨. ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ، جمعه وشرحه محمد التونجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط١ ١٩٩٤م.
٧٩. ديوان أبي نواس، الحسن بن هانئ، شرح: إيليا أبو حاوي، الشركة العالمية للكتاب بيروت، ١٩٨٧م.
٨٠. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٣م.
٨١. ديوان الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت.
٨٢. ديوان الخطيئة، جبرول بن أوس، برواية وشرح ابن السكيت (-٢٤٦هـ)، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٨٣. ديوان السموأل بن عادياء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، طبع وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٦م.
٨٤. ديوان الطرماح، الحكم بن حكيم، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
٨٥. ديوان العباس بن مرداس (-٢٠هـ)، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٨٦. ديوان العجاج، عبد الله بن روبة، برواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق.
٨٧. ديوان التابعة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧م.
٨٨. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (-٢٧٥هـ)، تحقيق: أنور أبو سويلم، ط١، مركز زايد ٢٠٠٠م.
٨٩. ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٦م.
٩٠. ديوان نعيم بن أبي مقبل، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٢م.
٩١. ديوان جرير، دار صادر بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٩٢. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر بيروت، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
٩٣. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة، برواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، ط١، مؤسسة الإيمان بيروت، ١٩٨٢م.
٩٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر بيروت، ١٩٦٤م.
٩٥. ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٦. ديوان عامر بن الحارث المعروف بجران العود النميري، برواية أبي سعيد السكري، تحقيق: حودي القيسي، ط٢، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
٩٧. ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، جمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، ط١، مكتبة التراث القاهرة، ١٩٧٢م.
٩٨. ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٣م.
٩٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الأندلس، ١٩٨٨م.
١٠٠. ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الثقافة بيروت، ١٩٧١م.
١٠١. ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٧م.
١٠٢. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكّي العاني، ط١، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٩٦٦م.
١٠٣. ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، وزارة الإعلام الكويتية، ١٩٨٤م.
١٠٤. ديوان ليلي الأخيلية، جمع وتحقيق: إبراهيم العطية و خليل العطية، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٧م.
١٠٥. ديوان مجنون ليلى، قيس بن الملوّح، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر القاهرة.
١٠٦. ديوان مضرّس بن زبيعي، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصريّ بغداد، ١٩٧٠م.
١٠٧. ديوان نصيب بن رباح، جمع وتحقيق: داود سلوم، ط١، مكتبة الأندلس بغداد، ١٩٦٨م.
١٠٨. ديوان يزيد بن مفرّغ الحميري، جمع وتحقيق: عبد القدوس صالح، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٢م.
١٠٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (-٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.
١١٠. ربحانة الألبا وزهرة الحيا الدنيا، أبو العباس أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي (-١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلّو، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
١١١. سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداري، ط١، دار القلم دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١١٢. السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض.
١١٣. سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.

١١٤. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر دمشق.
١١٥. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (-٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ١٤١٤ ١٩٩٤.
١١٦. سنن الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (-٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٧هـ.
١١٧. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
١١٨. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، مكتبة الصفا القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١١٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (-١٠٨٩هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
١٢٠. شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين ابن مالك المعروف بابن النازم (-٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٢١. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٢٢. شرح أبيات سيويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (-٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز دمشق، ١٩٧٩م.
١٢٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (-٩٠٠هـ)، دار الفكر بيروت.
١٢٤. شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٢٥. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى (-٩٠٥هـ)، دار الفكر، دمشق.
١٢٦. شرح القصائد العشر، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (-٥٠٢هـ)، تحقيق: عبد السلام الحوفي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٢٧. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٨. شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: صلاح روائي، ط ٢، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤ م.
١٢٩. شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.
١٣٠. شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (-٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت.
١٣١. شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوين، تحقيق: تركي العتيبي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م.
١٣٢. شرح المكودي على الألفية في النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (-٨٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندawi، ط ١، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.
١٣٣. شرح بانث سعاد (وبهامشه حاشية الباجوري)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، ط ١، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٧ هـ.
١٣٤. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي (-٦٦٩ هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط ١، عالم الكتب بيروت، ١٤١٩ هـ-١٩٩٩ م.
١٣٥. شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (-٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.
١٣٦. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (-٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٣٩٥ هـ، ١٩٧٥ م.
١٣٧. شرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر بيروت، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م.
١٣٨. شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١ هـ)، تحقيق: محمد محمود الشنقيطي، دار مكتبة الحياة بيروت.
١٣٩. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢ هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧ هـ-١٩٧٧ م.
١٤٠. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.

١٤١. شرح قواعد الإعراب، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرومي الكافيجي (-٨٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أحمد سويد، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧.
١٤٢. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (-٦٨٦ هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ط، د.ن.
١٤٣. شرح كتاب الحدود في النحو، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢ هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن العربي القاهرة، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
١٤٤. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (-٣٦٨ هـ)، الجزء الأول، تحقيق: محمود فهمي حجازي ورمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.
١٤٥. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (-٤٥٨ هـ)، ط١، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٠.
١٤٦. شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٩ م.
١٤٧. شعر ابن ميادة، الرماح بن أبرد، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، ط١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢ م.
١٤٨. شعر زهير بن أبي سلمى، الأعلام الشنتمري (-٤٧٦ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م.
١٤٩. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (-١٠٦٩ هـ)، تحقيق: محمد كشاش، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م.
١٥٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (-٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.
١٥١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (-٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ١٣٩٠ ل-١٩٧٠ م.
١٥٢. صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (-٦٧٦ هـ)، ط٢، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٣٩٢ هـ.
١٥٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (-٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٥٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (-٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة بيروت.
١٥٥. طبقات الشافعية، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (-٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي ومحمد الحلو، ط١، مطابع البابي الحلبي القاهرة، ١٨٨٣هـ-١٩٦٤م.
١٥٦. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
١٥٧. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، وهو مطبوع مع شرحين آخرين للفتازاني وابن يعقوب المغربي ضمن كتاب «شرح التلخيص»، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٩٧٣هـ.
١٥٨. العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي (-٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
١٥٩. عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (-٣٠٣هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٦هـ.
١٦٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٥هـ.
١٦١. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (-٨٣٣هـ)، عني بنشره: برجستراسر القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٦٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (-٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ.
١٦٣. فن الإملاء في العربية، عبد الفتاح الحموز، ط١، دار عمار عمان ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
١٦٤. فهرس المخطوطات العربية المصورة في قسم إحياء التراث الإسلامي، خضر محمد سلامة، القدس ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
١٦٥. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي إسحق المعروف بابن النديم (-٣٨٠هـ)، تحقيق: يوسف علي طویل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٦هـ.
١٦٦. فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي (-٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار صادر بيروت، ١٩٧٣م.
١٦٧. الفواكه الجنية على متمة الآجرومية لأبي عبد الله محمد بن محمد الخطاب الرعيني، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢هـ)، تحقيق: محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- ١٦٨ . في أصول التاريخ العثماني، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الشروق بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ١٦٩ . فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ١٧٠ . القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (-٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣م.
- ١٧١ . قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٣م.
- ١٧٢ . الكامل في العروض والقوافي، محمد قناري، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٧٣ . كتاب الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (-٣٥٦هـ)، دار الثقافة بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- و ط دار الكتب، مصر.
- ١٧٤ . كتاب الألفية في النحو، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، مكتبة طيبة، بيروت.
- ١٧٥ . كتاب الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (-٣٥٦هـ)، ط٢، دار الحديث بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٧٦ . كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (-٨١٦هـ)، ط٣، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ١٧٧ . كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (-٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٧٨ . الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار «مصنف ابن أبي شيبة»، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (-٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ١٧٩ . الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم نصر بن علي الشيرازي النحوي، تحقيق: عمر الكبيسي، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ١٨٠ . كتاب جبهة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (-٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٨١ . كتاب معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة «الأخفش المتوسط» (-٢١٥هـ)، تحقيق: هدى قزاعة، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ١٨٢ . الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (-١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٨٠هـ-١٩٨٨م.
- ١٨٣ . الكشف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

- ١٨٤ . كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد المعجلوني الجراحي (-١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، ط٤، مؤسسة الرسالة بيروت.
- ١٨٥ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ«حاجي خليفة» (-١٠٦٧هـ)، دار الفكر دمشق، ١٩٨٢م.
- ١٨٦ . الكلبيات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (-١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٨٧ . الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (-١٠٦١هـ)، ط٢، دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١٨٨ . لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز وأشرف عبد العزيز، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ١٨٩ . اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت.
- ١٩٠ . اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (-٦١٦هـ)، تحقيق: غازي طليحات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٩١ . لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (-٧١١هـ)، ط١، دار صادر بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١٩٢ . لسان الميزان، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، عالم الكتب بيروت.
- ١٩٣ . لمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
- ١٩٤ . اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ١٩٥ . مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (-٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف القاهرة.
- ١٩٦ . المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- ١٩٧ . مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (-٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٩٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (-٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة وبيروت، ١٤٠٧.
١٩٩. مجموعة الشافعية من علمي الصرف والخط، أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (-٧٤٦هـ)، عالم الكتب بيروت.
٣٠٠. محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني، عمر موسى باشا، مطبعة الإحسان دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٠١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٠٢. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده (-٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصار، ط١، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.
٢٠٣. مختصر في شواذ القراءات، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (-٣٧٠هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الهجرة القاهرة، ١٩٣٤م.
٢٠٤. المخصص، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده (-٤٥٨هـ)، المكتب التجاري، بيروت.
٢٠٥. مخطوطة تحفة الغرب في الكلام على مغني اللبيب «الحاشية الهندية»، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٧هـ)، مخطوطات مكتبة المسجد الأقصى المبارك بالقدس (رقم ٤٠٠/٢)، ٥٣٠ لوحة.
٢٠٦. المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جبار المولي وآخرون، ط٣، دار التراث، القاهرة.
٢٠٧. المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٠٨. المسائل الخليليات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداي، ط١، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٠٩. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني بجدة ودار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ-١٤٠١هـ.
٢١٠. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (-٤٥٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٢١١. مستد الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (-٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة مصر.
٢١٢. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (-٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٦م.

٢١٣. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب (-٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دار اليمامة دمشق، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢١٤. مصابيح المغاني، محمد بن علي «ابن نور الدين» (-٨٢٥هـ)، تحقيق: عائض العمري، ط١، دار المنار القاهرة، ١٤١٤-١٩٩٣م.
٢١٥. المطول «شرح تلخيص مفتاح العلوم»، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (-٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢١٦. معالم الأدب العربي في العصر الحديث، عمر فروخ، ط١ دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٥م.
٢١٧. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق إبراهيم بن السري (-٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (-٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٠م.
٢١٩. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (-٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.
٢٢٠. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢١. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (-٦٢٦هـ)، مطبوعات دار المأمون دمشق، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٢٢٢. معجم الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني، ط١، دار الجليل بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢٢٣. معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (-٤٠٢هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الإتيان بيروت، طرابلس، ١٤٠٥.
٢٢٤. معجم العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط١، مؤسسة دار الهجرة طهران، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٢٥. معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٢٦. معجم المؤلفين «تراجم مصنفى الكتب العربية»، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٢٧. معجم المطبوعات العربية والمعرية، يوسف إلبان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية.
٢٢٨. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢٢٩. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ط٢، مصر.

٢٣٠. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، ط٨، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
٢٣١. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السيد جاد الحق، ط١، دار الكتب الحديثة القاهرة.
٢٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥، دار الفكر بيروت، ١٩٧٩م.
٢٣٣. مغيث النداء في شرح قطر الندى، محمد بن محمد بن أحمد الشربيني (-٩٧٧هـ)، تحقيق: مريم فوزان، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٩٩٠م.
٢٣٤. مفتاح السعادة ومصباح السعادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زاده «أحمد بن مصطفى»، تحقيق: كامل كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقامة مصر، ١٩٦٨م.
٢٣٥. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (-٦٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٣٦. المفصل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزنجشيري (-٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، ط١، دار إحياء العلوم بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٣٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (-٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، ط٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٣٨. المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي (-٧٩٠هـ)، مبحث الحال فقط، تحقيق: عبد الله حسيني هلال، مطبعة الحسين القاهرة، ١٩٩٠م.
٢٣٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، محمود بن أحمد العيني (-٨٥٥هـ)، مطبوع على هامش خزانة الادب للبغداد، المطبعة الميرية ببولاق.
٢٤٠. مقامات الحريري المسمى بالمقامات الأدبية، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (-٥١٤هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٤١. المختصر في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (-٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٢.
٢٤٢. المختضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (-٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.

٢٤٣. المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (-٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى القاهرة، ١٩٨٨.
٢٤٤. المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (-٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١، د.ن.، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٤٥. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (-٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فهمي محمد، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٤٦. المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي (-٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، ط١، مكتبة السنة القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤٧. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٤٨. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد التميمي ويعرف بالشمسي (-٨٧٢هـ)، الجزء الأول بتحقيق محمد وليد حافظ، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦.
٢٤٩. الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٥٠. الموشح على كافي ابن الحاجب، أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخيصي (-٧٣١هـ)، تحقيق عصام درار الكوسى، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧.
٢٥١. موطأ الإمام مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (-١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي مصر.
٢٥٢. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (-٥٨١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٥٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (-٨١٥هـ)، تحقيق: جمال محمد محرز وفهيم محمد شلتوت، الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٢٥٤. نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ط٢، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٥٥. النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة محمد علي ضباع، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.
٢٥٦. نصب الرأية لأحاديث الهداية، أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر، ١٣٥٧هـ.
٢٥٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، دار صادر بيروت، ١٣٨٩هـ-١٩٦٧م.
٢٥٨. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله محب الله المحبي (١١١١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
٢٥٩. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٦٠. النوادر في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ)، ط٢، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٦٧م.
٢٦١. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروسي (١٠٣٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٦٢. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، اسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنى بيروت.
٢٦٣. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٢٦٤. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة فرانز شتايرز شتوتغارت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢٦٥. الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (٧١٥هـ)، تحقيق: نينيت خضور، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.
٢٦٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة	٥
المقدمة	٨
الفصل الأول: ترجمة مؤلف كتاب «عجيب النداء في شرح قطر الندى»	١٧
اسمه ونسبه	١٧
مولده ونشأته	١٧
لقبه ومن شاركه فيه	١٨
أسرته	١٩
شيوخه وتلاميذه	٢٢
منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه	٢٢
آثاره ومؤلفاته	٢٣
وفاته	٢٤
الفصل الثاني:	٢٥
المبحث الأول: التعريف بمتن «قطر الندى وبلّ الصدى»، وترجمة مؤلفه	٢٥
المطلب الأول: التعريف بابن هشام مؤلفه	٢٧
المطلب الثاني: منهج ابن هشام فيه	٣٢
المطلب الثالث: شروح قطر الندى	٣٣
المبحث الثاني: دراسة الكتاب «عجيب النداء في شرح قطر الندى»	٣٨
المطلب الأول: نسبة الكتاب	٣٨
المطلب الثاني: أبواب الكتاب	٣٨
المطلب الثالث: مصادر الفاكهي في «عجيب النداء»	٤١

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: خصائص الشرح	٤٥
المطلب الخامس: منهج الفاكهي فيه	٤٩
المطلب السادس: شروح كتابه	٥٨
المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر الندى	٦١
شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر الندى وبل الصدى»	٦١
شرح الشربيني «مغيث الندى في شرح قطر الندى»	٦٥
شرح الفاكهي «مجيّب الندى في شرح قطر الندى»	٦٨
الخاتمة	٧٢
ثانياً: فهرس مادة التحقيق:	٧٧
※ الفصل الأول : مخطوطات كتاب «مجيّب الندى إلى شرح قطر الندى»	٧٨
أولاً: دواعي التحقيق	٧٩
ثانياً: نسخ المخطوطات في العالم	٨٠
ثالثاً: وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق	٨١
رابعاً: منهج التحقيق	٨٦
صور من المخطوطات المعتمدة في التحقيق	٨٩
※ الفصل الثاني: نصّ الكتاب محققاً	٩٣
※ مُخطبة الكتاب	٩٥
※ علم النحو: حدّه، وموضوعه، وغايته	٩٧
تعريف الكلمة	٩٩
أقسام الكلمة	١٠٣
أ/ الاسم: تعريفه وعلاماته	١٠٤
أقسام الاسم	١٢٠
تعريف الإعراب	١٢٠

الموضوع	الصفحة
أنواع الاسم المُعرَّب:	٢١
العامل: تعريفه وأحكامه	٢٣
الاسم المبنى:	٢٣
تعريفُ البناء:	٢٤
علةُ بناءِ الأسماء:	٢٤
أقسامُ الاسمِ المبنى:	٢٥
١/ الاسم المبنى على الكسر	٢٦
٢/ الاسم المبنى على الفتح	٢٩
٣/ الاسم المبنى على الضم	٣٠
٤/ الاسم المبنى على السكون	٣٣
علامات بناء الأفعال والحروف:	٣٤
ب/ الفعل وأقسامه	٣٥
أولاً: الفعل الماضي وعلامات بنيته	٣٦
ثانياً: فعل الأمر	٤١
ثالثاً: الفعل المضارع: علاماته، وبنائه	٤٥
أ/ الفعل المضارع المبنى	٤٩
ب/ الفعل المضارع المُعرَّب	٥٢
ج/ الحرف وعلامته	٥٦
الخلافاً في بعض الحروف: مهماً وإذاً وما المصدرية ولماً	٥٧
أنواع الحروف من حيث الاختصاص والإعراب	٦٠
بناء الحروف: علة وأنواعه	٦٠
تعريفُ الكلام	٦٢

الموضوع	الصفحة
صور تأليف الكلام	٦٤
أنواع الإعراب وعلاماته	٦٦
أ/ علامات الإعراب الأصلية	٦٧
ب/ علامات الإعراب الفرعية	٦٨
/ الأسماء الستة:	٦٩
/ المثنى	٧٨
/ جمع المذكر السالم	٧٩
- المُلحَقُ بالثَنَى	٨٣
- المُلحَقُ بجمع المذكر السالم	٨٥
- المُلحَقُ بما جُمِعَ بالالف والتاء الزيدتين	٨٩
/ الجمعُ بالالف والتاء الزيدتين	٩٠
/ المنوع من الصرف	٩٤
/ الأفعال الخمسة	٩٧
/ الفعل المضارع المعتل الآخر	١٠٠
فصل في الإعراب التقديرى	١٠٤
/ الاسم المضاف إلى ياء التكلم	١٠٤
/ الاسم المقصور: تعريفه وإعرابه	١٠٥
/ الاسم المنقوص: إعرابه وتعرفه	١٠٦
/ الفعل المعتل الآخر	١٠٦
الفعل المضارع المرفوع	١٠٨
الفعل المضارع المنصوب:	١٠٩
/ لَنْ:	١٠٩

١١٢.....	/ كي المصدرية:
١١٣.....	/ إذن:
١١٨.....	/ أن المصدرية
١٢١.....	* مواضع إضمار أن جوازاً
١٢٥.....	* مواضع إظهار «أن» وجوباً
١٢٥.....	* مواضع إضمار «أن» وجوباً:
١٢٥.....	/ بعد لام الجحود
١٢٧.....	/ إضمار أن بعد حتى الجارة، ومعانيها
١٣١.....	/ بعد أو العاطفة
١٣٢.....	/ - بعد فاء السببية أو واو المعية
١٣٨.....	الفعل المضارع المجزوم:
١٣٩.....	/ الوقوع في جواب الطلب:
١٤٢.....	/ لم:
١٤٣.....	/ لما:
١٤٤.....	/ - اللام و«لا» الطليتان:
١٤٦.....	/ الأدوات الجازمة لفعلين، وموضع جزمها
١٦٠.....	*** النكرة والمعرفة:
١٦١.....	أ- النكرة: تعريفها والتفاوت في درجة التنكير:
١٦١.....	ب- المعرفة: تعريفها وأنواعها
١٦٢.....	/ الضمير: تسميته ومرتبته
١٦٤.....	/ العلم
١٧٩.....	/ اسم الإشارة:

الموضوع	الصفحة
/ الاسم الموصول:	١٨٤
/ المَعْرِفُ بـ«أل»؛ والخلاف في مُعْرِفِهِ	٢٠٥
/ المُضَافُ إلى معرفة	٢١١
*** بابُ المبتدأ والخبر	٢١٣
علةُ أصالة تعريف المبتدأ	٢١٤
مرّغاتُ الابتداء بالكرة	٢١٥
أنواعُ الخبر	٢١٦
الاستغناء عن الخبر	٢٢٦
جوازُ تعدُّدِ الخبر	٢٢٩
أنواعُ التعدُّدِ في الخبر	٢٢٩
تقديمُ الخبرِ على المبتدأ	٢٣١
*** بابُ في ذكرِ ما ينسخُ المبتدأ والخبرَ	٢٣٩
*** كَانَ وأخواتُها	٢٤٠
ترتيبُ «كَانَ» معَ معموليها	٢٤٤
نوسْطُ الخبرِ جوازاً	٢٤٤
نوسْطُ الخبرِ وجوباً	٢٤٥
تأخُّرُ الخبرِ وجوباً	٢٤٥
تقدُّمُ الخبرِ على الناسخِ واسميهِ	٢٤٦
الخلافُ في تقدُّمِ خبرٍ «ليس»	٢٤٧
الخلافُ في تقدُّمِ خبرٍ «ما دام»	٢٤٨
تعدُّدُ خبرِ النواسخِ، وأنواعُهُ	٢٤٩
ما يُضَمَّنُ معنى «صارَ» من النواسخِ	٢٥٠
مجيءُ غالبِ الأفعالِ الناسخةِ تامّةً	٢٥١

معاني الأفعال الناسخة إذا استعملت تامةً	٢٥٢
اختصاصُ «كَانَ» ببعض الأحكام	٢٥٤
*** الحروف المشبهة بـ «ليس»	٢٦٠
أولاً: ما	٢٦٠
ثانياً: «لَا» النافية للوحدية	٢٦٤
ثالثاً: لَات	٢٦٥
رابعاً: إِنَّ النافية	٢٦٧
*** إِنَّ وأخواتها	٢٦٨
- / إِنَّ وَأَنَّ	٢٦٨
/ لكنَّ	٢٦٨
/ كَانَ	٢٦٩
/ لَيْت	٢٧١
/ لَعَلَّ	٢٧١
عملُ إِنَّ وأخواتها	٢٧٣
الخلافاً في رافع خبرهنَّ	٢٧٣
أثر دخولِ «ما» الحرفية الزائدة على «إِنَّ» وأخواتها	٢٧٤
تخفيفُ إِنَّ وأخواتها	٢٧٧
أحكام توسطُ خبرِ «إِنَّ» وأخواتها وتقدمه	٢٨٤
أحكام تقدم معمول الخبر	٢٨٥
حذف خبرِ إِنَّ وأخواتها	٢٨٥
حذف اسمِ «إِنَّ» وأخواتها	٢٨٦
فتح همزة «إِنَّ» وكسرها	٢٨٦
كسر همزة «إِنَّ»	٢٨٧

الموضوع	الصفحة
فتح همزة «إن»	٢٩٠
جواز فتح همزة «إن» وكسرها	٢٩١
جواز دخول لام الابتداء	٢٩٢
وجوب دخول لام الابتداء	٢٩٥
*** شروط إعمال «لا» النافية للجنس	٢٩٨
أقسام اسم «لا» النافية للجنس	٢٩٩
أوجه إعراب «لا حول ولا قوة إلا بالله»	٣٠١
أوجه إعراب التابع لاسم «لا»	٣٠٢
مسائل لا يجوز فيها فتح التابع لاسم «لا»	٣٠٤
حذف خبر «لا» النافية للجنس واسمها	٣٠٥
*** ظنّ وأخواتها	٣٠٥
مجيء ظنّ وأخواتها غير ناسخة	٣٠٧
عمل «ظنّ» وأخواتها	٣٠٩
إلغاء عملهنّ جوازاً	٣١١
علة جواز الإعمال والإلغاء	٣١٢
تعليقهنّ عن العمل	٣١٢
حذف معموليها لدليل	٣١٥
إجراء القول بجرى «ظنّ»	٣١٦
*** باب في ذكر الفاعل وأحكامه	٣١٧
لغة أكلوني البراغيث	٣٢٠
حالات وجوب تأنيث الفعل	٣٢٣
حالات جواز تأنيث الفعل	٣٢٣
وجوب تذكير الفعل	٣٢٦

٣٢٦.....	وجوب تأنيث الفعل
٣٢٨.....	حذف الفاعل
٣٣٠.....	أصالة اتصال الفعل بفاعله
٣٣١.....	توسط المفعول بين الفعل وفاعله
٣٣٢.....	وجوب تقدم الفاعل على المفعول
٣٣٤.....	مواضع تقدم المفعول على الفعل والفاعل
٣٣٥.....	الخلاصة في أحوال تقدم الفاعل والمفعول
٣٣٦.....	*** باب فاعل نعم ونس
٣٤٠.....	*** باب في ذكر النائب عن الفاعل
٣٤٠.....	أغراض حذف الفاعل:
٣٤٠.....	أحكام النائب عن الفاعل وأنواعه:
٣٤٢.....	خلاف في أولوية النياية
٣٤٣.....	تغيير الفعل عند بناءه للمجهول:
٣٤٤.....	ما يمتنع بناؤه للمجهول:
٣٤٤.....	اللغات في فاء الفعل الثلاثي الاجوف المبني للمجهول:
٣٤٧.....	*** باب الاشتغال
٣٤٧.....	أحكام الاسم المشتغل عنه
٣٤٧.....	يترجح الرفع على النصب في مسائل
٣٥٣.....	مسائل توههم الاشتغال وليست منه:
٣٥٤.....	تتمة في دخول الاشتغال الأسماء المرفوعة:
٣٥٦.....	*** باب التنازع في العمل
٣٥٦.....	أوجه إعمال التنازعين
٣٥٨.....	حكم العامل الملقى في باب التنازع
٣٦٠.....	مسائل توههم التنازع، وليست منه:

*** المنصوبات في اللغة العربية	٣٦٢
أولاً: المفعول به وأحكامه:	٣٦٢
** مما يُلحَق بالمفعول به: المُنَادَى:	٣٦٥
أ/ أقسامُ المُنَادَى:	٣٦٥
- المُنَادَى المُعَرَّبُ:	٣٦٥
- المُنَادَى المُبَيَّنُّ:	٣٦٦
ب/ إعرابه:	٣٦٦
فصلٌ في أحكامِ توابعِ المُنَادَى:	٣٧٢
فصلٌ في ترخيمِ المُنَادَى:	٣٧٦
فصلٌ في الاستغاثةِ والتُّدْبِيَّةِ:	٣٨١
الحالةُ الأولى: جرُ المُسْتَغَاثِ به بلام مفتوحة	٣٨١
الحالةُ الثانيةُ: زيادةُ ألفٍ في آخرِ المُسْتَغَاثِ به بدلاً من اللام	٣٨٣
الحالةُ الثالثةُ: تجريدُ المُسْتَغَاثِ بِـ من اللام والألف	٣٨٣
فصل في التُّدْبِيَّةِ:	٣٨٤
حروفُ التُّدْبِيَّةِ	٣٨٥
حكمُ المُنْدَوِبِ:	٣٨٥
ما يلزمُ من إضافةِ الألفِ إلى المُنْدَوِبِ:	٣٨٦
ثانياً: المفعولُ المُطْلَقُ	٣٨٧
ضابطُهُ:	٣٨٧
محترزاتُ التعريفِ:	٣٨٨
أقسامُهُ:	٣٨٨
حذفُ عاملي المفعولِ المُطْلَقِ:	٣٨٩
الأصلُ في المفعولِ المُطْلَقِ المصدريةُ:	٣٩٠

النائب عن المفعول المُطلق:	٣٩١
ثالثاً: المفعول له	٣٩٣
ضابطة:	٣٩٣
محترزات التعريف:	٣٩٣
حكم المفعول له إذا اختلَّت الشروط:	٣٩٤
رابعاً: المفعول فيه	٣٩٦
ضابطة:	٣٩٧
محترزات التعريف:	٣٩٧
أقسام اسم الزمان:	٣٩٧
أقسام اسم المكان:	٣٩٨
حذف ناصب المفعول فيه:	٤٠٠
خامساً: المفعول معه	٤٠٠
ضابطة:	٤٠١
محترزات التعريف:	٤٠١
أحوال المفعول معه	٤٠٢
سادساً: الحال	٤٠٥
أنواع الحال:	٤٠٥
محترزات التعريف:	٤٠٦
الحال مُشتقة مُتَقِلَّة:	٤٠٦
أنواع صاحب الحال:	٤٠٦
الأصل تنكير الحال:	٤٠٧
تأويل الحال المعرفة إلى نكرة:	٤٠٧
شروط صاحب الحال:	٤٠٧

الموضوع	الصفحة
تقدُّمُها:	٤١١
حذفُها:	٤١٢
حذفُ عاملِها:	٤١٢
سابعاً: التَّمييزُ	٤١٣
تعريفُه:	٤١٣
أنواعُ التَّمييزِ:	٤١٥
تَمييزُ «كَمْ» الاستفهامية	٤١٧
تَمييزُ «كَمْ» الخبرية	٤١٧
الفرقُ بينَ «كَمْ» الاستفهامية والخبرية	٤١٩
تَمييزُ النسبة:	٤٢٠
أقسامُ تَمييزِ النسبة:	٤٢١
ناصبُ التَّمييزِ	٤٢٤
ثامناً: المُسْتثنى	٤٢٦
تعريف الاستثناء:	٤٢٦
أدواتُ الاستثناء:	٤٢٦
أولاً: المُسْتثنى بـ«إِلَّا»	٤٢٧
ثانياً: المُسْتثنى بـ«غَيْرِ وَوَسْوَى»:	٤٣٢
ثالثاً: المُسْتثنى بـ«خِلا وَعِدا وَحاشا»:	٤٣٤
أ/ استعمالُها تأفعالٍ ناصيةٍ لِلْمُسْتثنى:	٤٣٤
ب/ أو استعمالُها كحروفٍ جازةٍ لِلْمُسْتثنى:	٤٣٥
*** المخفوضاتُ	٤٣٨
أولاً: المخفوضُ بالحرفِ	٤٣٨
/ ما يجرُّ الظاهرَ والمُضَمَّرَ	٤٣٨

٤٤٩.....	/ ما يجرُّ الظاهرَ فقط:
٤٥٤.....	أقسام حروف الجرِّ
٤٥٦.....	ثانياً: المخفوض بالإضافة
٤٥٧.....	الإضافة المحضة أو المعنوية: أقسامها وأساؤها ودلالاتها
٤٥٧.....	الإضافة اللفظية: أقسامها وأساؤها ودلالاتها
٤٦٠.....	ما يمتنع اجتماعه مع الإضافة:
٤٦٠.....	المسائل الخمس التي اغتفر فيها الجمع بين «أل» والإضافة:
٤٦٢.....	*** باب في ذكر الأسماء العاملة عمل فعلها.
٤٦٢.....	/ إعمال اسم الفعل
٤٦٣.....	أنواعه من حيث الزمن:
٤٦٣.....	معاني بعض أسماء الأفعال السماعية:
٤٦٥.....	صياغة أسماء الأفعال القياسية:
٤٦٥.....	أنواعه من حيث الوضع:
٤٦٥.....	عمله:
٤٦٦.....	الفروق بين اسم الفعل والفعل:
٤٦٦.....	حكم تأخره عن معموله:
٤٦٧.....	/ إعمال المصدر
٤٦٨.....	عمله:
٤٦٨.....	شروط عمله:
٤٧١.....	أحوال المصدر عند الإعمال:
٤٧٢.....	- إعمال المصدر المضاف:
٤٧٣.....	- إعمال المصدر المتنون:
٤٧٤.....	- إعمال المصدر المَعْرِف بـ«أل»:

الموضوع	الصفحة
تابعُ معمولِ المصدرِ:	٤٧٤
/ إعمالُ اسمِ الفاعِلِ	٤٧٥
عملُهُ وعلَّةُ إعمالِهِ:	٤٧٥
صياغَتُهُ:	٤٧٦
شروطُ إعمالِهِ عَمَلُ فَعْلِهِ:	٤٧٦
صُورُ اسمِ الفاعِلِ العَامِلِ:	٤٧٦
تابعُ معمولِ اسمِ الفاعِلِ:	٤٧٨
/ إعمالُ صيغةِ المُبالِغةِ	٤٨٠
/ إعمالُ اسمِ المفعولِ	٤٨١
صياغَتُهُ:	٤٨١
صوغُهُ مِنَ الفَعْلِ اللازِمِ:	٤٨٢
شروطُ إعمالِ صيغِ المُبالِغةِ واسمِ المفعولِ عَمَلُ الفَعْلِ:	٤٨٢
/ إعمالُ الصفةِ المُشَبَّهَةِ:	٤٨٣
ضابطُها:	٤٨٣
أوجهُ الشَّيْءِ بَيْنَ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ واسمِ الفاعِلِ:	٤٨٣
أوجهُ الاختلافِ بَيْنَها:	٤٨٤
حالاتُ معمولِها:	٤٨٦
/ إعمالُ اسمِ التفضيلِ:	٤٨٩
ضابطُها:	٤٨٩
صيغَتُهُ وشروطُهُ:	٤٨٩
استعمالُها:	٤٩٠
عملُهُ كَنَاصِبٍ:	٤٩٢
الْخِلَافُ فِي نَصْبِهِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ:	٤٩٣

الموضوع	الصفحة
عمله كرافع لفاعله:	٤٩٤
مسألة الكحل:	٤٩٤
*** باب التوابع	٤٩٥
/ النعتُ أو الصفة:	٤٩٦
أنواعه:	٤٩٧
فائدته	٤٩٨
أوجه تبعية النعتِ للمنعوتِ:	٤٩٩
قطعُ النعتِ عن منوعيته:	٥٠٢
تعددُ التعتِ وقطعه:	٥٠٣
/ التوكيد:	٥٠٥
أقسام التوكيد	٥٠٦
شرطُ توكيد الحرف غير الجوابي:	٥٠٧
ما ليس من التوكيد اللفظي:	٥٠٨
قسما التوكيد المعنوي:	٥٠٩
أحكام العين والنفسِ المُجتمعين كمؤكّدين:	٥٠٩
أحكام التوكيد به «أجمع» ومشتقاتها:	٥١٣
أحكام متفرقة في التوكيد:	٥١٣
/ عطفُ البيان:	٥١٦
ضابطه:	٥١٦
الفرقُ بينَ عطفِ البيانِ والبدل:	٥٢٠
/ عطفُ النَّسَقِ:	٥٢١
ضابطه:	٥٢١
أنواعُ العطف:	٥٢٢

الموضوع	الصفحة
أقسام حروف العطف:	٥٢٣
/ الواو:	٥٢٣
/ الفاء:	٥٢٥
/ ثم:	٥٢٦
/ حتى:	٥٢٧
/ أو:	٥٢٩
/ أم وأنواعها:	٥٣٢
/ لا:	٥٣٤
-/ لكن ويُل:	٥٣٥
/ البديل:	٥٣٨
محترزات التعريف:	٥٣٩
أقسام البديل:	٥٣٩
*** باب العدد	٥٤٧
أقسام ألقاظ العدد:	٥٤٧
جواز الموافقة والمخالفة إذا حُذِفَ المعدود:	٥٤٨
أحوال اسم العدد الذي على وزن اسم الفاعل:	٥٤٩
*** باب في ذكر موانع الصرف	٥٥١
أوجه شبه الاسم المنوع من الصرف بالفعل:	٥٥١
العلل التي تمنع الاسم من الصرف:	٥٥٢
أقسام العلل المانعة من الصرف:	٥٥٤
أ/ ما يُمنع بعلّة واحدة:	٥٥٥
ب/ ما يُمنع بعلتين:	٥٥٦
العلل الفرعية التي تجتمع مع العلمية:	٥٥٧

العلل الفرعية التي تجتمع مع العلم أو الصفة	٥٦١
ما انصرف من الصفات التي على وزن فَعْلَان:	٥٦٣
شرطُ الصفة التي على وزن «فَعْلَان» حتى تُمنع:	٥٦٤
الخلاف في جواز الصرف والمنع في نحو «هند»	٥٦٥
منع «حذام وأمس» من الصرف عند بني تميم:	٥٦٦
لغة أخرى لبعض التميميين في «حذام وأمس»:	٥٦٧
منع «سحر» من الصرف:	٥٦٧
*** بابُ التعجب	٥٦٨
تعريفه:	٥٦٨
صيغُ التعجب:	٥٦٨
وجوه إعراب «ما أفعل!»:	٥٦٩
وجوه إعراب «أفعل به!»:	٥٧٠
شروط الصوغ القياسي لفعل التعجب واسم التفضيل:	٥٧٢
تنبيه في التعجب والتفضيل من فعلٍ فقد أحدَ الشروط السابقة:	٥٧٤
حذف المُتعجب منه:	٥٧٤
تقديم المُتعجب منه:	٥٧٥
*** باب في ذكر الوقف	٥٧٦
/ الوقفُ على الاسمِ المنتهي بتاءِ التانيثِ المتحرِّكِ ما قبلها:	٥٧٨
/ الوقفُ على الاسمِ المنتهي بتاءِ التانيثِ الساكنِ ما قبلها:	٥٧٨
/ الوقفُ على جمعِ المؤنثِ السالمِ:	٥٧٨
/ الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ:	٥٧٩
أحكام الوقف في بعض اللغات القليلة:	٥٨٠
/ الوقفُ على الاسمِ المنتهي بتاءِ التانيثِ المتحرِّكِ ما قبلها:	٥٨٠

٥٨٠	ب/ الوقفُ على جمعِ المؤنَّثِ السالمِ:
٥٨١	ج/ الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ:
٥٨١	/ الوقفُ على الاسمِ المنقوصِ المنصوبِ أو المُعرَّفِ بـأل:
٥٨٢	/ الوقفُ على إذنِ الجوابيةِ:
٥٨٢	/ الوقفُ على نونِ التوكيدِ الخفيفةِ:
٥٨٢	/ الوقفُ على المنونِ:
٥٨٣	*** كتابةُ ما يُوقَفُ عليه:
٥٨٤	كتابةُ الألفِ الفارقةِ:
٥٨٦	كتابةُ الألفِ اللَّيَّةِ المُنطَرَفَةِ:
٥٨٧	طرقُ تمييزِ الواوِِّ والياءِ في الفعلِ:
٥٨٨	طرقُ تمييزِ الواوِِّ والياءِ في الاسمِ:
٥٨٩	تمييزُ الواوِِّ والياءِ في الحروفِ:
٥٩٠	*** همزةُ الوصلِ ومواضعُها:
٥٩٠	ضابطُها:
٥٩٠	علَّةُ التسميةِ:
٥٩٠	أصلُها وضبطُها:
٥٩١	مواضعُها في الكلامِ:
٥٩٣	اللغاتُ في أيمنُ الله:
٥٩٦	اجتماعُ همزةِ الاستفهامِ وهمزةِ الوصلِ:
٥٩٧	*** كلمةُ الختامِ:
٥٩٩	ملحق بـ«متن قطر الندى وبل الصدى»
٦١١	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية "ABSTRACT"
٦١٥	فهرس المصادر والمراجع
٦٣٣	فهرس المحتويات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس